شرح كتاب التيسير للداني

في القراءات

المسمى

الدر النثير والعذب النمير

تأليف

عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد
أبي محمد المالكي الشهير بالمالقي
المتوفى ٧٠٥ هـ

تحقيقه وتعليقه

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود — الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى المعصراوي
أستاذ بجامعة الأزهر
ورئيس لجنة مراجعة المصحف بمجمع البحوث الإسلامية

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة
Copyright
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً

Exclusive rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
Head office
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
Administration général
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذى أنزل القرآن كلامه فارقًا بين الحق والباطل، وحدًّا بين الهدى والضلال، واصطفى نفرًا من خلقه الكرام البررة حفظته قلوبهم ولهجت به ألسنتهم، وقيض لكلامه منهم من يذود عنه شبه الملحدين وافتراءات المرجفين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مقرٍّ بوحدانيته، مذعن فؤاده لربوبيته، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الذى آتاه الحق سبحانه وتعالى جوامع الكلم، فقال ﷺ فيما رواه البخارى ومسلم من حديث عائشة - رضى الله عنها-: «مَثَلُ الْمَاهِرِ بِالْقُرْآنِ مَثَلُ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَمَثَلُ الَّذِى يَقْرَؤُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ»(١).

فاستنفر بقوله هممًا عالية وصدورًا طاهرة عكفت على كلام الله حفظًا وتلاوة وفهمًا وتدبرًا، رضى الله عن صحابته الكرام الذين سنوا لمن بعدهم سنة العناية بكتاب الله الكريم، ورحم الله السادة المشايخ الذين جمعوا فى اختلاف حروفه ورواياته المبسوطة والمختصرة.

وبعد ، فهذا مبحث من المباحث القرآنية الشريفة، يدور حول توقيفية القراءات القرآنية، وعرض ما أثير حولها من شبه وافتراءات - قديمًا وحديثًا - من بعض المفترين العرب ومن بعض المستشرقين الملحدين.

وبداية نقول : إن القراءات القرآنية ليست بالاجتهاد والاختيار، وإن تنوعها واختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط والشكل؛ إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يسمح بها الرسم وتسيغها العربية صحيحة، وليس كذلك؛ فإن كثيرًا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة واللغة تجيز هذه القراءات ولكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة. والقراءة لا تعتبر ولا يعتد بها إلا إذا كانت عن التلقين والتوقيف والتلقى والمشافهة والنقل والسماع والرواية. وفيما يلى عرض لهذه القضية ومناقشة جوانبها.

* * *

---

(١) أخرجه البخارى (٨/ ٦٩١) حديث (٤٩٣٧) ، ومسلم (١/ ٥٤٩) حديث (٢٤٤).

توقيفية القراءات

* اختلاف اللهجات وتعدد القراءات:

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربى مبين ، واللسان العربى مثله مثل كل الألسنة - انشعبت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة فى كثير من المستويات الصوتية والدلالية، وأيضًا على مستوى القواعد والمفردات.

وهناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها: أن أعضاء النطق تختلف فى بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها؛ تبعًا لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة، والتى تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف.

ومن سنة الله - عز وجل - أنه لم يرسل رسولا إلا بلسان قومه؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم :٤] ، وأن العرب الذين أنزل إليهم القرآن الكريم، كانوا مختلفى اللهجات، متعددى اللغات، متنوعى الألسن؛ ومن أجل ذلك أنزل الله - تعالى - كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته، وينتفعوا بما فيه من أحكام وشرائع؛ إذ لو أنزله - تعالى - بلهجة واحدة - والحال هكذا من أن الذين أنزل إليهم مختلفو اللهجات - لحال ذلك دون قراءته، والانتفاع بهدايته؛ لأن الإنسان يتعذر عليه أن يتحول من لهجته التى درج عليها، ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظفاره، وصارت هذه اللهجة طبيعة من طبائعه، وسجية من سجاياه، واختلطت بلحمه ودمه، حتى لا يمكنه التحول عنها، والعدول إلى غيرها. فلو كلف الله العرب مخالفة لهجاتهم التى لا يستقيم لسانهم إلا عليها، ولا يتيسر نطقهم إلا بها - لشق ذلك عليهم غاية المشقة ولكان ذلك من قبيل التكليف بما لا يدخل تحت طاقة الإنسان البشرية وقدرته الفطرية، ، ولكان ذلك منافيًا ليسر الإسلام وسماحته، التى تقتضى درء المشقة والحرج عن معتنقيه؛ فاقتضت رحمة الله - تعالى - بهذه الأمة، وإرادته التخفيف عنها، ووضع الإصر عنها - أن ييسر لها حفظ كتابها، وتلاوة دستورها؛ لتتمكن من قراءته، والتعبد بتلاوته، والانتفاع بما فيه على أكمل الوجوه وأحسنها؛ فأنزله على لهجات العرب المتنوعة، وكان الرسول ﷺ يقرؤه على العرب، بهذه اللهجات ليسهل على كل قبيلة تلاوته، بما يوافق لهجاتها .

وبالضرورة، وإزاء هذه الأسباب القوية، ليس يسهل على كل أحد أن يستبدل

لهجة جديدة بلهجة جرى عليها لسانه طفلًا، وناشئًا، وكهلًا. وحتى بعد طول المحاولة والمعالجة قد يظل الأمر عسيرًا على شيخ يأبى لسانه تغيير ما ألف السنين، وامرأة ليس لها- غالبًا - على ما تعودته من طرائق الكلام سلطان.

روى الترمذى - فى موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: أن النبى ﷺ قال: «يَا جِبْرِيلُ إِنِّى بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ، مِنْهُمُ العَجُوزُ، والشَّيْخُ الكَبِيرُ، والغُلامُ، والجَارِيَةُ، والرَّجُلُ الَّذِى لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ».

وقد كان بين القبائل العربية اختلاف فى نبرات الأصوات وطريقة الأداء: فكان فيهم من يدغم، ومن يظهر، ومن يخفى، ومن يبين، ومن يميل، ومن يفتح، ومن يفخم، ومن يرقق، ومن يمد، ومن يقصر . . . إلى آخر كيفيات النطق المختلفة، فتلقاء هذه الفروق التى يصعب على الناس التخلص منها، ولأن الدين الذى نزل به القرآن يسر دائمًا - أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها وما جرت عليه عادتها، فعلى سبيل المثال:

يقرأ الأسدى: (يِعلمون)، و (تِعلم)، و (تِسوَدّ وجوه)، و (ألم إعهد إليكم) بكسر حرف المضارعة.

والتميمى يهمز، والقرشى لا يهمز.

ويقرأ أحدهم: (عليهُم)، و (فيهُم) بضم الهاء، لا بكسرها.

وهذا يقرأ: (قد أفلح)، و (قل أوحى) بالنقل.

وآخر يقرأ: (موسى)، و (عيسى)، و (دنيا) بالإمالة.

وغيره يلطف.

وهذا يقرأ: (خبيرًا)، و (بصيرًا) بترقيق الراء.

والآخر يقرأ: (الصلاة)، و (الطلاق) بالتفخيم.

إلى غير ذلك.

هذا إلى ما هو معروف من الاختلاف الطبيعى بين القبائل، فى شهرة بعض الألفاظ، فى بعض المدلولات، وإلى ما هو معروف أيضًا -عند علماء القراءات-: من أن القرآن نفسه اختلفت بعض ألفاظه، فى الحروف أو كيفيتها، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد، والتحقيق

والتسهيل . . . وغير ذلك، مما هو مقرر، ومحدد، منذ عهد النبوة[١].

جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم:

ثم إن الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - قد تلقوا من فيّ رسول الله ﷺ القرآن الكريم، بقراءاته ورواياته فلم يضيعوا منه جملة، ولم يغفلوا منه كلمة، ولم يهملوا منه حرفًا، أو سكونًا، أو حركة أو قراءة أو رواية، ونقله عن الصحابةِ التابعون، على هذا الوجه من الإحكام، والتحرير، والإتقان، والتجويد.

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم، وأفنوا أعمارهم فى قراءة القرآن وإقرائه وتعليمه، وتلقينه، وعنوا كل العناية بضبط ألفاظه، وتجويد كلماته، وتحرير قراءاته، وتحقيق رواياته، وكان ذلك شغلهم الشاغل، وغرضهم الهادف، حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم، وتشد الرحال إليهم، وينقل القرآن عنهم؛ ولتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم فقيل: قراءة فلان كذا، وقراءة فلان كذا، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة ودوام، لا نسبة اختراع وابتداع، ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين: القراء العشرة، وهم: أبو جعفر ونافع المدنيان، وأبو عمرو ويعقوب البصريان، وابن كثير المكى، وابن عامر الدمشقى، وعاصم وحمزة والكسائى الكوفيون، وخلف البغدادى.

وقد أجمع من يعتد بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام، فقد روى قراءاتهم معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقوها من فيه مشافهة، ورواها عن الصحابة- التابعون وأتباع التابعين ، ومن هؤلاء وهؤلاء القراء العشرة المذكورون، ورواها عن القراء العشرة طوائف لا تحصى كثرة وعددًا، فى جميع العصور والأجيال، لم تخل أمة من الأمم، ولا عصر من العصور، ولا مصر من الأمصار، إلا وفيه الكثرة الكاثرة، والجم الغفير، والجمع الوفير، ممن يروى قراءات هؤلاء الأئمة، ويحذقها، وينقلها لغيره، إلى وقتنا هذا، ولن تزال الأمم - إن شاء الله - على تعاقبها وتلاحقها وتتابعها، أمة بعد أمة، وجيلًا إثر جيل - تتعاهد هذه القراءات، وترويها، وتنقلها لمن بعدها، وتقرؤها، وتقرئ بها، إلى أن يرث الله

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس للشيخ عبد الفتاح القاضى، والدكتور لبيب السعيد ص (٧٩، ٩٨).

الأرض ومن عليها، وكل ذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١] [الحجر: ٩].

*** اختلاف القراءات القرآنية:**

لقد كثرت الأقاويل والآراء فى موضوع نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف إلى حد كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، ولاذ بالفرار منه، وقال: إنه مشكل.

ثم إن الخطأ فى هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلًا عوجًا، إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن. وقد كان من تداول هذا الخطأ ونقله: أن كتب بعض أعداء القرآن كتابًا، أسموه: «مباحث القرآن»، ومن فصوله: هل من تحريف فى الكتاب الشريف؟

ويجب أن نذكر، أن القراءات التى يجب على المسلمين - وجوبًا - المحافظة عليها، ليست هى الأحرف والمرادفات التى كانت تقام بعضها مكان بعض، قبل العرضة الأخيرة للقرآن، والتى كانت إقامتها لضرورة ماسة انتهى وقتها عند هذه العرضة، فضلًا عن عهد عثمان؛ وإنما هى: القراءات التى يحتملها مصحف عثمان، المقتصر على حرف قريش - كما قال ناس - أو المشتمل على باقى الأحرف؛ كما قال آخرون. وهذه القراءات - على أية حال-: ثابتة كلها بالنقل المتواتر، عن النبى نفسه ﷺ.

وواضح جدًّا: أن اختلاف القراءات لا يعنى أن فيها تنافيًا، أو تضادًّا، أو تناقضًا، وإنما هو - بإطلاق - اختلاف تنوع وتغاير فحسب، ففى كل اختلافات القراءات، لم يظهر أن قراءة اتخذت سبيلًا استدبرته قراءة، أو أن قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى.

ثم إن هذه القراءات جميعها بمنزلة سواء فى الأسلوب والغاية، فهى كلها معجزة، وتلك حقيقة لا نستغربها، ما دامت كل قراءة قد أنزلت من عند الله، أو أذن بها الله، وما دام القراء - فى اختلافهم - مجرد ناقلين، وليسوا كالفقهاء: يختلفون؛ لأنهم يجتهدون.

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠).

وبين القراءات القرآنية اختلافات توقيفية يسيرة، محصورة كلها، ومضبوطة، ومعلومة، ولا زيادة فيها ولا نقص، ولا تقديم ولا تأخير، وهى كلها لا تجهد عامة الناس فى الفهم والتدبر، فضلا عن أن تجهد الدارس المدقق أو القارئ المتخصص.

والقراءات الثابتة منزلة كلها من عند الله، أو مأذون فى قراءتها من الله، فقد تواترت تواترًا مقطوعًا به، وشاملًا للأصول والفروع، عن نفس الرسول الذى أوتى القرآن، وكلف إبلاغه للعالمين- صلوات الله وسلامه عليه- وقد قرأ بها المسلمون، منذ كان الوحى، ويستحيل عقلًا أن يكونوا قد أمضوا القرون وهم يقرءون غير ما أنزل الله سبحانه .

وإذا كانت القراءات والروايات القرآنية قد أضيفت إلى قراء ورواة بأعيانهم، فهذا لا يعنى إلا أن المضاف إليه اختار قراءة أو رواية، وكان أضبط لها وأدوم وألزم قراءة وإقراء بها، حتى نسبت إليه أو نسب إليها، فهى - كما يقرر ابن الجزرى - إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد، ومن هنا كان اختلاف القراء - عند المسلمين - صوابًا بإطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء يعتبر - حتى عند أصحابه - صوابًا يحتمل الخطأ.

ورأس الأسباب فى اختلاف القراءات هو: أن القرآن نزل على سبعة أحرف كما ذكر النبى ﷺ، فيما أثبت أحد وعشرون صحابيًا روى عنهم البخارى ومسلم وآخرون.

إذن فإن الأمر فى نزول القرآن على سبعة أحرف هو ما بيناه - فيما سبق - من أسباب دعت إلى ذلك : كاختلاف اللهجات، والاختلاف فى طريقة الأداء ونبرات الصوت، وهناك سبب ثالث يرجع إلى ذات القرآن: هو اختلاف بعض ألفاظه، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد[١].

*** أقسام القراءات:**

القراءات القرآنية أقسام وهى كالتالى:

أولا : المتواترة: وهو: ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس للأزهر ص (١٠٠، ١٣٩، ١٤٠).

مثلهم، إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

وقد اختيرت سبع قراءات من هذا النوع، عرفت كل منها بأسماء أهم من عرف بالقراءة بها. وأصحاب هذه القراءات هم: نافع المدنى، وابن كثير المكى، وأبو عمرو بن العلاء البصرى، وابن عامر الشامى، وعاصم وحمزة والكسائى: الكوفيون.

وأول من اقتصر على هؤلاء السبعة هو أبو بكر بن مجاهد، قبيل سنة ٣٠٠هـ، أو ما حولها، وتابعه بعد ذلك المسلمون إلى الآن.

ولكل من هؤلاء القراء رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، معروفون جيدًا لعلماء القراءات.

والنقل المتواتر هو عنصر أساسى فى إثبات القرآنية؛ حتى يُعَرَّف الكتاب بأنه: «القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المنقول عنه نقلًا متواترًا بلا شبهة». فإن القول بأنه «نقلًا متواترًا» احتراز عما اختص بمثل مصحف أُبَىّ، ومصحف ابن مسعود، مما نقل بطريق الآحاد.

ثانيًا: المشهورة: وهو ما صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ.

وقد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، وأصحابها هم: أبو جعفر بن قعقاع المدنى، المتوفى سنة ١٣٠هـ، ويعقوب الحضرمى، المتوفى سنة ٢٠٥هـ، وخلف البزار، المتوفى سنة ٢٢٩هـ.

ولكل من هؤلاء أيضًا رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، وهم جميعًا معروفون لعلماء القراءات.

ونظرًا لأن هذه القراءات الثلاث لا تخالف رسم السبع، فقد ألحقها المحققون بها، وعدوا القول بعدم تواترها فى غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله فى الدين.

ومن هؤلاء المحققين:

البغوى الفراء الموصوف بأنه أول من يعتمد عليه فى ذلك المجال؛ لأنه مقرئ فقيه جامع للعلوم.

وابن تيمية الفقيه المعروف.

والقسطلانى فى كتابه «لطائف الإشارات»، حيث يقول: «إننا لو اشترطنا التواتر فى كل فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم».

وعبد الوهاب السبكى الذى يقول: «إن هذه القراءات الثلاث - بالإضافة إلى القراءات السبع - معلومة من الدين بالضرورة، ونزلت على النبى ﷺ لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل».

وزكريا الأنصارى، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، والذى أفتى بأن القراءات العشر متواترة كلها.

ثالثًا: الآحاد : وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولم يقرأ به.

رابعًا: الشاذة : وهو ما لم يصح سندها.

خامسًا: الموضوعة: ويمثل لها السيوطى بقراءات الخزاعى.

سادسًا: ما زيد فى القراءات على وجه التفسير : كالقراءة المنسوبة إلى سعد ابن أبى وقاص: «وله أخ أو أخت من أم»، وكالقراءة المنسوبة إلى ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج» وكالقراءة المنسوبة أيضًا إلى ابن الزبير: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

وواضح أن الناس اجتمعوا على القراءات المتواترة والمشهورة لسببين، أوضحهما الطبرسى فى تفسيره:

أحدهما : أن أصحابها تجردوا لقراءة القرآن، واشتدت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم؛ ومن كان قبلهم أو فى أزمنتهم ممن تنسب إليه القراءة من العلماء، وعدت قراءاتهم من الشواذ، لم يتجرد لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث، أو غير ذلك من العلوم.

والآخر : أن قراءاتهم وجدت مسندة - لفظًا أو سماعًا - حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن»(١).

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٢، ١٠٥).

* تاريخ التأليف فى القراءات القرآنية:

وقد جمعت القراءات منذ قديم، وأول من جمعها فى كتاب هو أبو عبيد القاسم ابن سلام، المتوفى بمكة سنة ٢٢٤هـ، والذى جعل القراءات - فيما عد ابن الجزرى - خمسًا وعشرين قراءة مع السبع.

وترادف المؤلفون فى القراءات:

فجمع أحمد بن جبير الكوفى نزيل أنطاكية - المتوفى سنة ٢٥٨هـ - كتابًا فى قراءات الخمسة، من كل مصر واحد.

وألف إسماعيل بن إسحاق المالكى المتوفى - سنة ٢٨٢هـ - كتابًا جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم السبعة.

وجمع ابن جرير الطبرى - المتوفى سنة ٣١٠هـ - كتابه «الجامع»، وفيه نيف وعشرون قراءة.

وجمع أبو بكر الداجونى - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - كتابًا فى القراءات أدخل فيه أبا جعفر أحد العشرة.

واقتصر ابن مجاهد - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - أيضًا على قراءات السبعة.

وألف فى القراءات أبو بكر الشذائى، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

وألف أبو بكر بن مهران - المتوفى سنة ٣٨١هـ - فى قراءات العشرة.

وألف الخزاعى المتوفى سنة ٤٠٨هـ كتابه: «المنتهى» الذى جمع فيه ما لم يجمع من قبله، والذى يمثل بقراءاته للقراءات الموضوعة كما ذكرنا منذ قليل.

وكان الطلمنكى - مؤلف «الروضة»، والمتوفى سنة ٤٢٩هـ - أول من أدخل القراءات إلى الأندلس.

وألف مكى بن أبى طالب - المتوفى سنة ٤٣٧هـ - فى القراءات: «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك.

وألف أبو عمرو الدانى - المتوفى سنة ٤٤٤هـ - كتابه: «جامع البيان» فى القراءات، وفيه أكثر من خمسمائة رواية وطريق عن القراءات السبع.

وألف الأهوازى - المتوفى سنة ٤٤٦هـ - فى هذا الشأن.

وألف الهذلى - المتوفى سنة ٤٦٥هـ - كتابه: «الكامل» الذى جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، وتسعًا وخمسين وأربعمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو معشر الطبرى - المتوفى سنة ٤٧٨هـ - كتاب «التلخيص فى القراءات الثمان» و «سوق العروس»، وفيه خمسون وخمسمائة وألف رواية وطريق.

وألف أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمى الإسكندرى - المتوفى سنة ٦٢٩هـ - كتابه: «الجامع الأكبر والبحر الأزخر»، ويحتوى على سبعة آلاف رواية وطريق.

وقد اندثر بعض كتب القراءات، وفيها كتب الأهوازى، وابن عطية، والمهدوى، وكتاب «اللوامع» فى القراءات، وكتاب «المحتوى» للدانى.

واختار جمهور المسلمين القراءات منذ قديم، ولكن القراء ظلوا يتداولونها ويروونها إلى أن كتبت العلوم ودونت، فكتبت فيما كتب من العلوم، وصارت القراءات - كما يقول ابن خلدون - «صناعة مخصوصة، وعلمًا منفردًا، وتناقله الناس بالشرق والأندلس، جيل بعد جيل، إلى أن ملك بشرق الأندلس «مجاهد» من موالى العامريين، وكان معتنيًا بهذا الفن من بين فنون القرآن؛ لما أخذه به مولاه المنصور بن أبى عامر، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته، فكان سهمه بذلك وافرًا» (١).

إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهاد فيها

إن إضافة القراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم - كما ألمحنا من قبل - لا تعنى أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها ولزموها حتى اشتهروا بها وقصدوا فيها، وهى - كما يعبر ابن الجزرى - «إضافة اختيار، ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد» (٢).

وقد تفرق القراء فى البلاد واختلفت قراءاتهم، فكانت جماعات القراء فى مختلف الجهات، يقرءون حسبما تلقوا من أسلافهم، وكانت كل جماعة تستقر على الوجوه التى لقنتها لا تكاد تتعداها؛ فاختلفت قراءات الخلف باختلاف قراءات السلف، وتفرق هؤلاء وأولئك فى البلاد، وكما يقول ابن الجزرى: «قل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٦، ١٠٧).
(٢) ينظر : النشر (١/ ٥٢).

الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها».

ويبدو أن الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين بالفقه والأمانة فى النقل، وكمال الدين - كان أمرًا ضروريًا، أوجبته بشاعة ما قيل إنه وقع من : «تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف، مما ثبت نقله» كما عبر ذلك مكى ابن أبى طالب بل إنه كثر الاختلاف فيما يحتملة رسم المصحف، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته؛ وفاقا لبدعهم، ومن أمثلة ذلك: ما روى من أن بعض المعتزلة قرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء.

وقد كثرت الاختيارات فى القراءة كثرة، من مظاهرها التى تخفى على كثير من غير المتخصصين: أن الشافعى صاحب المذهب، كانت له رواية قرأ بها ابن الجزرى، من كتاب: «المستنير»، وحدثه بها - من هذا الكتاب، ومن كتاب «الكامل» - غير واحد.

وكان لأحمد بن حنبل صاحب المذهب أيضًا اختيار، ذكره «الهذلى» فى كتابه «الكامل».

وقد نسبت إلى أبى حنيفة قراءة جمعها الخزاعى، ونقلها عنه الهذلى وغيره.

وقد عد ابن حجر العسقلانى - وهو يتكلم عن تعيين الأحرف التى اختلف فيها عمر ابن الخطاب، وهشام بن حكيم، حين كان هذا يقرأ بسورة «الفرقان»، على حروف لم يكن يعرفها عمر - عد ابن حجر فى هذه السورة وحدها نحوًا من مائة وثلاثين موضعًا، منها ستة وخمسون ليس فيها من المشهور شىء.

وربما كانت كثرة عدد القراءات هى التى حدت ببعض المفسرين إلى ذكر بعضها غير منسوب لصاحبه(١).

* إذا قرئت آية بقراءتين فهل قال الله بهما؟

أورد الزركشى فى كتابه «البرهان» هذا السؤال، ثم أعقبه بالآراء التى قيلت فيه:

(الأول) : أن الله - تعالى - قال بهما جميعًا.

(الثانى) : أن الله - تعالى - قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠١، ١٠٢).

(الثالث) : إذا كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر، فقد قال بهما جميعًا، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

(الرابع) : إذا كان تفسير القراءتين واحدًا، كالبيوت والبيوت والمحصنات والمحصنات بالنصب والجر - فإنما قال بإحداهما، وأجاز القراءة بهما، لكل قبيلة، على ما تعود لسانها.

(الخامس) : إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين، فإنه يكون قد قال بلغة قريش(١).

* من قال من العلماء إن مرجع القراءات الاجتهاد:

هناك أقوال لبعض علمائنا القدامى قد يفهم منها أن القراءات القرآنية مرجعها الاجتهاد لا السماع، وأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء.

* الزمخشرى يعيب قراءة لابن عامر:

قرأ ابن عامر - أحد القراء السبعة - الآية:

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (الشركاء)، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف.

فوصف الزمخشرى هذه القراءة بأنها «شيء» لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا . . . إلخ. وقال: «والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف «شركائهم» مكتوبًا بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ؛ لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم - لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».

* رد ابن المنير على الزمخشرى:

ورد ابن المنير الإسكندرى صاحب كتاب: «الانتصاف» بأن الزمخشرى «ركب متن عمياء، وتاه فى تيهاء»، وقال ابن المنير: «وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفاظ كلامه، مما رماهم به؛ فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا، لا نقلًا وسماعًا؛ فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجهة غلطه رؤيته الياء ثابتة فى «شركائهم»؛ فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس. . . إلخ».

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٩٩).

ثم قال ابن المنير: «فهذا كله - كما ترى - ظن من الزمخشرى أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيًا منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشرى أن هذه القراءة- بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها - يعلم ضرورة أن النبى ﷺ قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبى ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرءون بها، خلفًا عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر؛ فقرأها أيضًا كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلًا . . . فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشرى، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، وظن أن القراءة بالرأى غير موقوفة على النقل. والحامل هو التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية؛ فظنها قطعية؛ حتى يرد ما يخالفها».

ويقول ابن المنير كذلك: «إن المنكر عليه - يعنى: ابن عامر - إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعًا وضرورة. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين - أعنى: علم القراءة، وعلم الأصول، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين - لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وإنه - على هذا العذر - لفى عهدة خطيرة، وزلة منكرة، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترًا؛ فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر، وأما الزمخشرى: فظن أنها تثبت بالرأى، غير موقوفة على النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين».

* رد أبى حيان الأندلسى على الزمخشرى:

وفى هذا الشأن - أيضًا - يقول أبو حيان الأندلسى:

«وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض: ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان، قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب، ولوجودها أيضًا فى لسان العرب فى عدة أبيات . . .» إلخ.

ثم يتحدث عن الزمخشرى قائلا:

«وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجودًا نظيرها فى لسان العرب، فى غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله، شرقًا وغربًا، وقد اعتمد

المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم، ومعرفتهم، وديانتهم».

* رد نظام الدين النيسابورى على الزمخشرى:

ويقول النيسابورى:

«والحق عندى - فى هذا المقام - أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه. والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطئة بعضها؟! فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا الترتيب لزم القول بصحته وفصاحته. . .» إلخ.

* رد ابن الجزرى على الزمخشرى:

ويدافع ابن الجزرى عن القراءة المتواترة التى قرأ بها ابن عامر، فيقول:

والحق فى غير ما قاله الزمخشرى، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل؟!

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل - وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول - فى الفصيح والشائع الذائع اختيارًا. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر.

ويكفى فى ذلك دليلًا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر.

كيف وقارئها -ابن عامر- من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة: كعثمان ابن عفان، وأبى الدرداء، رضى الله عنهما؟!. وهو - مع ذلك - عربى صريح من صميم العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به. فكيف، وقد قرأ بما تلقى وروى وسمع ورأى؛ إذ كانت كذلك فى المصحف العثمانى المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك؟ مع أن قارئها: لم يكن خاملًا، ولا غير متبع، ولا فى طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان فى مثل دمشق التى هى - إذ ذاك - دار الخلافة وفيها الملك، والمأتى إليها من أقطار الأرض، فى زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ - أعنى: ابن عامر - مقلَّد - فى هذا الزمن الصالح - قضاء دمشق، ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم: الجامع الأموى أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض؛ لمحل الخلافة ودار الإمارة.

هذا، ودار الخلافة - فى الحقيقة - حينئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان فى حلقته أربعمائة عريف، يقومون عنه بالقراءة. ولم يبلغنا عن أحد من السلف - رضى الله عنهم - على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم، أنه أنكر على ابن عامر شيئًا من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

ولقد كان الناس - بدمشق، وسائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية، وأعمالها - لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة. وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور - ابن جرير الطبرى، بعد الثلاثمائة. وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير؛ حتى قال علم الدين السخاوى:

قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى:

«إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

ولله در إمام النحاة: أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال فى «الكافية الشافية»:

وَحُجَّتِى قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرِ فَكَمْ لها مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ

وهذا الفصل الذى ورد فى هذه القراءة، منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضًا:

أما وروده فى كلام العرب:

(أ) فقد ورد فى أشعارهم كثيرًا: أنشد من ذلك سيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة، وثعلب، وغيرهم - ما لا ينكر، مما يخرج به كتابنا عن المقصود.

(ب) وقد صح من كلام رسول الله ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُم تَارِكُو لِى صَاحِبِى» ففصل - بالجار والمجرور - بين اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه من الضمير المنوِىِّ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

(ج) وقرئ: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]

وأما قوته، من جهة المعنى:

فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

(أحدها): كون الفاصل فضلة، فإنه - لذلك - صالح لعدم الاعتداد به.

(الثانى): أنه غير أجنبى معنى؛ لأنه معمول للمضاف وهو المصدر.

(الثالث): أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل فى المعنى، حتى إن العرب، لو لم تستعمل مثل هذا الفصل، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا - فى الشعر - بالأجنبى كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية؛ فيحكم بجوازه مطلقًا.

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: «هو غلام - إن شاء الله - أخيك» - فالفصل بالمفرد أسهل.

ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها، ولا يرون غيرها: قال ابن ذكوان: «شركايهم» بياء ثابتة فى الكتاب والقراءة.

قال: وأخبرنى أيوب - يعنى: ابن تميم شيخه - قال:

قرأت على أبى عبد الملك قاضى الجند:

﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

قال أيوب:

فقلت له: إن فى مصحفى - وكان قديمًا - «شركايهم»، فمحا أبو عبد الملك الياء، وجعل مكان الياء واوًا.

ثم قرأت على يحيى بن الحارث: «شركاؤهم»، فرد علىَّ يحيى: «شركايهم»، فقلت له: إنه كان فى مصحفى بالياء، فحكت، وجعلت واوًا.

فقال يحيى: «أنت رجل محوت الصواب، وكتبت الخطأ، فرددتها فى المصحف على الأمر الأول».

* * *

الزمخشرى يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها

وكتب الزمخشرى أيضًا عند تفسير آية:

﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]، أن عمرو بن عبيد قرأ كلمة (الحق) بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل.

وقال الزمخشرى: «وهى قراءة حسنة فصيحة. وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم».

وهذا - كما يقول ابن المنير الإسكندرى - «يوهم أن القراءات موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء؛ فتفاوتت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها».

* رد ابن المنير وغيره على الزمخشرى:

وقد هوجم الزمخشرى فى هذا أيضًا: فقيل إن قوله منكر شنيع، وإن الحق «أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه بنطق فيه ﷺ منزلًا كذلك من السماء؛ فلا وقع لفصاحة الفصيح، وإنما هو ناقل كغيره».

وقيل - فى مهاجمة الزمخشرى -: إنه «لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة؛ فإن عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر، وهلم جرا، إلى سائر البدع الاعتزالية؛ فمن ثم أثنى عليه».

وقال الناقدون: إن الزمخشرى «لم يكن له - على ما عنده من العلم - لقاء ولا رواية».

وابن عامر الذى عاب الزمخشرى قراءته - هو فى الطبقة الأولى من التابعين، وقراءته ليست هينة السند. وقد كان يقرأ بها المقدسى صاحب «أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم»، فسأله أحد القضاة: أنت رجل متفقه لأهل الكوفة، فلم لم تقرأ بحروفهم؟ وما الذى أمالك إلى قراءة ابن عامر؟

قال المقدسى: قلت: خلال أربع:

ثم ذكر المقدسى ما جعله يختارها ومما ذكره: أن ابن مجاهد روى عن ابن عامر ثلاث روايات:

إحداهن : أنه قرأ على عثمان بن عفان.

والثانية : أنه سمع القرآن من عثمان وهو صبى.

والثالثة : أنه قرأ على من قرأ على عثمان.

وليس هذا لغيره من أئمة القراء، بل بين كل واحد وبين عليٍّ، وعبد الله، وأبيٍّ، وابن عباس، رجلان أو ثلاثة.

فمن بينه وبين عثمان - الذى قد أجمع المسلمون على مصحفه، واتفقوا على جمعه، وتداولوه - رجل: أحق بأن يقرأ له ممن بينه وبين من لا يستعمل جمعه، ولا وقع الاتفاق على مصحفه، رجلان أو ثلاثة... إلخ.

وقد كان مما قيل عن ابن عامر: «إنه لم يتعد - فيما ذهب إليه - الأثر، ولم يقل قولا يخالف فيه الخبر».

* بعض النحويين ينكرون على بعض القراء اختياراتهم

وقد رد آخرون - وخاصة من النحويين - على بعض القراء فى اختياراتهم منكرين ومخطئين.

ولكن الجمهور على غير رأى النحويين:

يقول الزركشى، فى اعتراضاتهم على أئمة القراءة: «وهذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها».

ولهذا قال سيبويه فى كتابه، فى قوله تعالى:

﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]

«وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هى فى المصحف، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبى ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه».

ويقول الدانى فى كتابه «جامع البيان»:

«وأئمة القراءة لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة، والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل. والرواية - إذا ثبتت عندهم - لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها».

وكلام الزمخشرى - على ما يبدو - فاتن، وقد تورط فى متابعته البيضاوى المفسر؛ فكان لذلك نكير عند على بن سلطان القارى، إذ يقول: «والعجب من البيضاوى، مع أنه من أئمة أهل السنة، تبعه - يعنى: الزمخشرى - فى هذه القضية، كما بينته فى تخريج قراءاته من تفسيره بالحاشية المستقلة، وأوضحت ما فيه من تقصيره وتغييره، ونقصان

في تعبيره».

ونشير هنا إلى عبارة لأبى حيان الأندلسي فى شأن من يسترسلون فى طلب الأقيسة يقول: «وما أحوج الناظر فى الدين إلى حسن الظن واليقين، وإلى متن متين فيه، فإنه متى حاول معرفة كل شىء بالرأى والقياس، كلَّ وملَّ، ومتى استرسل مع كل شىء، زلَّ وضلَّ».

* * *

ردود على من يفاضلون بين القراءات

وورد عن بعض المشتغلين بالقرآن ما يستفاد منه أن القراءات متفاوتة القدر، كأنها ليست نقلًا خالصًا، وأن إحداها أحبُّ إليهم من غيرها، وأن لكل قراءة خصيصة، مرجعها صاحب القراءة:

روى ابن الجزرى عن أبى العباس الطنافسى البغدادى أنه قال: «من أراد أحسن القراءات فعليه بقراءة أبى عمرو، ومن أراد الأصل فعليه بقراءة ابن كثير، ومن أراد أفصح القراءات فعليه بقراءة عاصم، ومن أراد أغرب القراءات فعليه بقراءة ابن عامر، ومن أراد الأثر فعليه بقراءة حمزة، ومن أراد أظرف القراءات فعليه بقراءة الكسائى، ومن أراد السنة فعليه بقراءة نافع».

ويستفاد من هذا القول الخطير أن قراءة أحسن من قراءة، وأن قراءة هى الأصل وغيرها ليس أصلًا، وأن قراءة أفصح وأخرى فصيحة، وقراءة غريبة وغيرها أقل غرابة أو ليست غريبة، وقراءة هى الأثر وما عداها ليس أثرًا، وقراءة هى أظرف من قراءة، وقراءة هى السنة وغيرها دونها سنية.

وعندنا أنه ما كان يحق للطنافسى أن يقول ما قال؛ فالقراءات - لابد - توقيفية، وليست اختيارية، وإلا وجد الشك والوهم سبيلهما إلى آى الكتاب.

والعجيب أن مكى بن أبى طالب ينهج نفس النهج؛ فيقول: «وأصح القراءات سندًا: نافع، وعاصم، وأفصحها: أبو عمرو، والكسائى».

وحتى الطبرى المفسر يفاضل - أحيانًا على نحو ما - بين القراءات مفاضلة نسوق أمثلة لها فيما يلى:

١ - فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] يتكلم عن كيف قرئت «وأرجلكم» منصوبة وبالخفض، ثم يقول: «غير أن ذلك وإن كان كذلك، وكانت القراءتان كلتاهما حسنًا صوابًا، فأعجب القراءتين إلىَّ أن أقرأها قراءة من قرأ ذلك خفضًا».

٢ - وفى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم

بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، يقول بعد الكلام عن خفض «الأنصار» ورفعها:

«والقراءة التى لا أستجيز غيرها: الخفض فى «الأنصار».

٣ - وفى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ذكر الطبرى أن فعل «أسس» بنى للمجهول فى المرتين كلتيهما فى قراءة، وبنى للمعلوم فى قراءة أخرى، ثم قال: وهما قراءتان متفقتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن قراءته بتوجيه الفعل إلى «مَنْ» - إذ كان «مَنْ» المؤسس - أعجب إلىّ.

٤ - وفى قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، قال الطبرى: إن أولى القراءتين عنده بالصواب قراءة «فعميت» بضم العين وتشديد الميم.

٥ - وكذلك وصف الطبرى قراءة من قرأ: «ماذا ترى» بفتح التاء فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢] بأنها أيضًا أولى القراءتين بالصواب.

٦ - وفى قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨]، ذكر الطبرى أنه يحب قراءتين يجب ألا يعدوهما قارئ.

والظن: أننا لو أطعنا الطبرى فى هذه المفاضلات لكنا ممن يُعْمِلُ الاجتهاد فى القرآن، وهو ما لا يجوز فيه الاجتهاد.

والقرآن - بلا ريب - أجل وأخطر من أن يقرأه مسلم برأيه المجرد. والقراءة - كما يقرر المسلمون - سنة متبعة، وقد كان رؤساء الصحابة ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أى وجه.

وقد حكى أبو عمر الزاهد فى كتاب «اليواقيت» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان فى القراءات لم أفضل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين - إذا صحت القراءتان - ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعًا عن النبى ﷺ فيأثم من قال ذلك».

وقال - أيضًا، وقد حكى اختلافهم فى ترجيح ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ فى سورة «البلد»

بالمصدرية والفعلية-: «والديانة تحظر الطعن على القراءة التى قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبى ﷺ».

وقد روى عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه سأل أباه: أى القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة نافع. قال صالح: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم. بيد أن التعبير الخليق - فى ظننا - بأحمد بن حنبل هو ما ورد فى رواية أخرى من أنه أجاب فى شأن عاصم: «أهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها».

* دعوى بعض المستشرقين:

حاول بعض المستشرقين من أعداء الإسلام أن يزلزلوا عقيدة المسلمين تجاه كتابهم العزيز - القرآن الكريم - عن طريق التشكيك فى القراءات القرآنية، وإيهام المسلمين أن كتاب الله - عز وجل - لم يكن موضع تحقيق ودقة وضبط، بل كان موضع تشهٍّ وهوى ورأى واختيار من القراء!!.

حيث طاف برأس شرذمة من هؤلاء المستشرقين الملحدين: أن القراءات ليست توقيفية، ولم يوح بها إلى النبى ﷺ ولم ينقلها أحد عنه، زاعمين أن سبب اختلاف القراءات، ومنشأ تنوعها وتعددها، إنما هو خاصية الخط العربى، الذى كتبت به المصاحف العثمانية، وهذه الخاصية هى: خلوه من إعجام الحروف ونقطها، الذى يدل على ذواتها، وخلوه من شكل الكلمات الذى يدل على إعرابها.

فالكلمات القرآنية لما كتبت فى المصاحف العثمانية مجردة من النقط الذى يدل على ذلك الحرفِ، ومن الشكل الذى يدل على موقع الكلمة من الإعراب - كانت محتملة لقراءات متعددة، وأوجه متنوعة؛ فكان كل قارئ يختار من هذه القراءات، ومن هذه الأوجه ما يروق فى نظره، وتنقدح علته فى نفسه، وتساعد عليه لغة العرب، ويحتمله رسم المصحف ، فالاختلاف فى القراءات فى زعم هؤلاء: إنما كان عن تشهٍّ وهوى، ورأى واختيار من القراء، لا عن توقيف وسند ورواية؛ فليس لهذه القراءات - فى زعم هؤلاء - سند إلى رسول الله ﷺ وليس للوحى مدخل فيها.

هكذا زعم هؤلاء، وهذا زعم باطل، ونظر خاسئ، ورأى خاطئ، وفرية منكرة، اجترأ عليها هؤلاء الملاحدة؛ ليقذفوا بها أقدس ما يقدسه المسلمون، وهو كتاب الله -عز وجل- بما يزلزل عقيدة الناس فيه، ويوهمهم أن كتاب الله - تعالى - لم يكن

موضع تحقيق ودقة، ولم يكن محل ضبط وتحر وأمانة فى ألفاظه وقراءاته ورواياته وطرق أدائه.

وأشهر من تولى كبر هذا العدوان من المستشرقين: «تيودور نولدكه Theodor Noldeke»، «واجناتس جولد تسيهر Ignacz eyoldziher»، «وآرثر جفرى Arthur Jeery». وواضح أنهم جميعًا من غير المسلمين.

والمؤلم والمثير أن آراءهم استخفت بعض الدارسين المسلمين؛ فروجوا لها، بل إن بعضهم انتحلها اعتقادًا منه بعظم قدرها.

وأقدم أولئك الثلاثة: تيودور نولدكه الذى يصفه جولد تسيهر بأنه زعيمه، والذى وضع كتابه «تاريخ القرآن yeschichte des Qorans»، وهو كتاب فتح به صاحبه للطاعنين على القراءات بابًا، ومهد لهم مهادًا، حتى قال جفرى إنه أساس كل بحث فى القرآن فى أوربا.

ويصرح نولدكه بارتيابه فى أكثر ما يتعلق بالقرآن من الروايات والأحاديث الصحيحة، وأقوال المفسرين المستقيمة، ويصدف عنها جميعًا إلا ما كان ضعيفًا، أو شاذًا، أو باطلًا، أو منكرًا، فهو - عندئذ - يجعله العمدة والدليل.

ومن أضل ما ذهب إليه هذا المستشرق: إنكار قرآنية بعض ألفاظ القرآن، فمثلًا: أوائل بعض السور ليست - فى رأيه - إلا حروفًا أولى وأخيرة مأخوذة من أسماء بعض الصحابة الذين كانت عندهم نسخ من سور قرآنية معينة، وعلى سبيل المثال: السين - فيما يدعى - من سعد بن أبى وقاص، والميم: من المغيرة، والنون: من عثمان بن عفان، والهاء: من أبى هريرة . . . وهكذا .

وهذا - من الناحية الواقعية - قول لا أساس له، وهو يعنى شيئًا باهظًا لا يمكن أن يسيغه عقل عاقل: وهو أن الأمة الإسلامية: صحابة نبيها، وتابعيهم، وتابعى تابعيهم، ورواتها، وعلماءها، وكل أبنائها، بأعدادهم التى لا تحصى - كذابون، ومجترئون تواطئوا ضد كتابهم، وجاءوا فيه بأشياء من عند أنفسهم!!.

وربما كان شر الثلاثة - من وجهة النظر الإسلامية - جولد تسيهر، فقد سبق زعيمه فى حلبة الكيد للقرآن.

وقد أخطأ جولد تسيهر فى فهم النصوص القرآنية: فاشتبه عليه المتواتر من القراءات بالفاذ، والمشهور بالشاذ؛ ومن وراء ذلك كان منهجه ملتويًا منحازًا، فقد

كان مبلغ همه أن يجد شيئًا يستطيع به - ولو بالتدليس - أن يدلل على أن الاختلاف فى القراءات ليس عن توقيف ورواية، وإنما عن هوى من القراء؛ ولذلك فإنه - بعكس المسلمين - لم يأخذ فى الحكم على روايات القرآن بالسند الصحيح الممحص، والتواتر المتصل الثابت، وابتكر من لدنه ضلالات كثيرة، واعتضد أحيانًا بما لا يجوز - علمًا - الاعتضاد به، ولم يذعن للقاعدة الإسلامية الموثقة والمتبعة: قاعدة أن القراءة - منذ نزول القرآن - سنة يأخذها الآخر عن الأول شفاهًا، فمًا لفم.

ومن أخطاء جولد تسيهر: أنه يرجع اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها - كما ذكر أحد العرب الآخذين عنه والمنتحلين فكرته - «مسائل ظهرت بعد نزول الوحى؛ من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو النَّقْط الذى لم يظهر إلا بعد نزول الوحى بأمد، وكان هذا القلم خاليًا فى بادئ أمره من الحركات».

ونبادر، فنرد على هذا الزعم بأن الثابت المعقول: هو أن تلقى المسلمين للقرآن وحفظهم إياه كانا سابقين للتسجيل الكتابى، وحتى بعد الكتابة، ظل المعول عليه فى تبليغ القرآن هو التلقين الشفهى، وعندما كتب عثمان المصاحف الأئمة، وبعث بها إلى الأمصار جعل مع كل منها قارئًا ليقرئ الناس، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ الناس بالمدينة، وأرسل عبد الله بن السائب إلى مكة، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام.

وقد ضرب جولد تسيهر أمثلة للاختلاف نتيجة عدم النقط، فجاء هو نفسه بما ينقض دعواه: قال: إن كلمة «تستكبرون» فى قوله تعالى:

﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

قرئت: (تَسْتَكْثِرُونَ) بالثاء المثلثة.

ونحن المسلمين نعلم أن القراءات السبع المتواترة، والثلاث المشهورة، بل الأربع الشاذة - لا تعرف هذه القراءة المزعومة، مع أنها ممكنة لو كان الأمر أمر النقط بحسب الفهم الخاص. وهكذا يشهد جولد تسيهر - من حيث لم يقصد - على رأيه بالبطلان.

ومثل ثان ضربه هذا المستشرق؛ ليعزز به دعواه هو: لفظ «بشرًا» فى قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧].

قد قرئت أيضًا «نشرًا» بالنون بدل الباء.

وقد قرأ عاصم بالباء وإسكان الشين، أى بجمع بشير كنذير ونذر. وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة وبإسكان الشين.

وقرأ حمزة والكسائى وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين بمعنى ناشرة أو منشورة، أو ذات نشر.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بضم النون والشين جمع نشر.

فهيئة الرسم إذن ليست هى المرجع فى صحة القراءة، كما يدعى جولد تسيهر ومن تابَعه، وإنما المرجع هو تواتر الرواية كما يقرر المسلمون.

ومثل ثالث يسوقه هذا المستشرق هو كلمة «إياه» فى قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

فقد قرئت: «أباه».

ومع أن فى الإمكان النطق بهذا اللفظ بالباء بدل الياء، فيما لو كان المعول على الخط وحده فإن قراء المسلمين جميعًا يقرءون بالياء، ويتفقون على أن قراءة الباء منكرة.

ويزعم جولد تسيهر أن بعض القراء كانوا يغيرون القراءات بما ترضاه مقاصدهم وتسيغه أفهامهم وأذواقهم.

ففى قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ. . .﴾ [البقرة: ٥٤]. يذكر جولد تسيهر أن قتادة رأى أن الأمر بالقتل هنا شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة؛ فقرأ: «فأقيلوا» ، ويقول جولد تسيهر: إنه يرى فى هذا المثال: «وجهة نظر موضوعية شاركت فى سبب اختلاف القراءة».

ولا نرى علينا من حق لجولد تسيهر فى أن نناقش دعواه هذه؛ فهى مرفوضة أصلًا؛ لأن «فأقيلوا» ليست من القراءات المتواترة أو المشهورة أو حتى الأربع الشواذ.

وقد ساق جولد تسيهر طائفة أخرى مماثلة من الدعاوى، وقد تعقبها كلها بالتفنيد مترجم الكتاب المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار الذى نبه - أحسن الله جزاءه - على أهم النزعات الدينية التى «لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب المستشرقين، لا سيما فيما يتصل من الدين بسبب أو نسب يمليها عليهم إلف ملازم، أو هوى متبع، أو قصد جائر» وأشار - نضر الله وجهه - إلى أن هناك أخطاء يتورط فيها المستشرقون لغرابة المادة العربية والإسلامية على تفكيرهم، أو لقلة بصرهم بالذوق العربى، وعجزهم عن التغلغل فى أسرار اللسان ومسالك البيان.

أما آرثر جفرى - وهو أحدث الثلاثة تاريخًا -: ففى مقدمته لكتاب «المصاحف لابن أبى داود» يحاول هو الآخر - معتضدًا بدعاوى نولدكه، وشولى Schwally وغيرهما - تحريف تاريخ القرآن عن بعض مواضعه، ويريد ليطفئ فى صدور المسلمين أنوار التقديس لكتابهم، وليوهى اعتقادهم بتوقيفيته:

فهو يدعى - بغير بينة - أن القراءات تطورت على الأيام، ومعنى هذا - فيما هو واضح - أن الله تعالى لم ينزل القراءات بالشكل المتواتر عند المسلمين، وأن النبى ﷺ لم يقرأ بها هكذا، وأن صحابته وتابعيهم لم يتلقوها، ولم يقرءوا بها هكذا.

وقد احتمى جفرى ببعض الروايات المنكرة والأحاديث الموضوعة، مثلما فعل زميلاه نولدكه وجولد تسيهر. وممن توارى جفرى خلفهم: ابن أبى داود الذى كذبه أبوه نفسه فى أكثر من حديث.

ويدعو جفرى الباحثين المسلمين إلى شىء عجيب: يدعوهم لينهجوا نهج باحثى اليهود والنصارى الذين شكوا فى صحة كتبهم المقدسة، والذين نجحوا - كما يعبر - فى كشف ما ورد على هذه الكتب من تغيير وتعديل، وهو - فى هذا - يقول بقصد خبيث مكشوف:

«فسر فى أيامنا هذه علماء الشرق كثيرًا مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه ولكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور فى قراءته، ولا ندرى - على التحقيق- لماذا كفوا عن البحث، فى عصر له نزعة خاصة فى التنقيب، عن تطور الكتب المقدسة، وعما حصل لها من التغيير والتحرير ونجاح بعض الكتاب فيها».

ويَعِدُ جفرى المستجيبين لدعوته: دعوة بحث القرآن؛ لاكتشاف ما سماه: «التغيير والتحوير» فيه يَعِدُهُمْ مثل ما أحرز الباحثون فى كتب اليهود والنصارى -:

ذيوعًا لمباحثهم، ونصرًا على مخالفيهم.

وهو يتكلم عن الباحثين فى كتب اليهود والنصارى فيقول: إن طريقتهم فى البحث أن يجمعوا الآراء والظنون والأوهام والتصورات بأجمعها؛ ليستنتجوا - بالفحص والاكتشاف- ما كان فيها مطابقًا للمكان والزمان وظروف الأحوال، معتبرين المتن دون الإسناد، ويجتهدون فى إقامة نص التوراة والإنجيل. . .إلخ.

ونحن نرد على جفرى بأن القرآن غير الكتب السابقة، فهو بلغنا كلمة كلمة، بل حرفًا حرفًا بالتلقى الصحيح، وبالرواية المتواترة، التى تعنى : أنه فى كل طبقة من طبقاتها يتوافر جمع من الناس يؤمن تواطؤهم على الكذب أو لا يتصور تواطؤهم عليه.

ويَرِدُ جفرى نفس المشرع المسموم الذى ورده جولد تسيهر، فيشير إلى الادعاء بأن المصاحف المكتوبة الأئمة - لخلوها من النقط والشكل - كانت تدعو القارئ - فيما بعد- أن يتولى بنفسه نقط النص القرآنى، وضبطه بالشكل، على مقتضى ما يفهمه هو من معانى الآيات. وأورد جفرى مثلًا لهذا كلمة «نعلمه» فقد كان الواحد - بزعم المستشرقين- يقرؤها: «يعلمه»، والآخر: «نعلمه»، والثالث: «تعلمه»، والرابع: «تعلمه». . . إلخ.

وقد قدمنا آنفًا - ونحن نناقش جولد تسيهر - أن هذا الرأى فاسد فيما يتعلق بالقرآن؛ لأن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على التلقى الشفهى. ونضيف هنا: أنهم اعتمدوا أيضًا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، ثم إن التبديل فى القرآن - مهما قل - ليس لمخلوق حتى ولو كان نبى الإسلام نفسه.

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥].

﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ . فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧].

والاستقراء الموضوعى يكشف لنا أنه لم ينقل عبر القرون كتاب سماوى أو غير سماوى، بالتواتر القطعى والإسناد الصحيح، عن العدول الضابطين، طبقة بعد

طبقة؛ مثلما وقع للقرآن، وقد تلقوه عن النبى نفسه ﷺ حرفًا حرفًا لم يهملوا منه حركة ولا سكونًا، ولا إثباتًا ولا حذفًا(١).

ثم إن هذا الزعم الذى قال به هؤلاء المستشرقون تصادمه الحقائق التاريخية التى لا يرتقى إليها الشك، وتعارضه الأدلة النقلية التى بلغت فى مجموعها مبلغ التواتر، ودلت على أن القراءات منبعها الوحى الإلهى عن الله - عز وجل - ومصدرها النقل المتواتر والصحيح عن رسول الله ﷺ، ودلت كذلك على أن القراءات سنة متبعة، ينقلها الآخر عن الأول، ويتلقاها الخلف عن السلف، إلى أن تنتهى إلى النبى ﷺ، عن جبريل أمين الوحى، عن الله تعالى.

إن هذا الزعم يتنافى مع قضايا العقل، ولا يتلاقى مع قوانين المنطق، ولا يستسيغه الفكر الناضج السليم، وهاكم بعض التفصيل لما أقول:

أولًا : إن التاريخ - وهو خير شاهد، وأصدق مخبر - يدلنا على أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظًا فى صدر أصحاب رسول الله ﷺ، قبل أن تكتب المصاحف فى عهد الخليفة عثمان، بل قبل أن يجمع القرآن فى المصحف، فى عهد الصديق أبى بكر؛ كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها، وانتشر بين الأنام خبرها، وتداول الناس القراءة بها فى العهد النبوى، وقد نطقت بذلك الأخبار الصحيحة، والآثار الصريحة التى لا مطعن فيها، ولا وهن فى أسانيدها، وأقص عليكم من نبأ هذه الأخبار ما لا يبقى معه أدنى شبهة، ولا أقل ريبة فى أن القراءات مردها التلقى والرواية، ومرجعها التوقيف والسماع، ولا دخل لأحد من البشر فيها كائنًا من كان، وليست خاصية الخط العربى الذى كتبت به المصاحف مدعاة - من قريب أو من بعيد - إلي تنوع القراءات، واختلاف القراء.

ثانيًا : عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «أَقْرَأَنِى جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ، وَيَزِيدُنِى، حَتَّى انْتَهى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». أخرجه البخارى ومسلم.

ثالثًا : وعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: سمعت هشام بن حكيم ابن حزام يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ: فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ

---

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٨- ١١٩).

على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره فى الصلاة، حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إنى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ : « أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التى سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ : «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ»، ثم قال: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فقرأت القراءة التى أقرأنى، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ ، إِنَّ هَذَا القُرآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ». رواه البخارى ومسلم.

رابعًا : وعن أُبَى بن كعب - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ كان عند أضاة بنى غفار: فأتاه جبريل - عليه السلام - فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِى لا تُطيقُ ذَلِكَ»، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على حرفين. فقال: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِى لا تُطيقُ ذَلِكَ»، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِى لا تُطيقُ ذَلِكَ». ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا». رواه مسلم وأبو داود والنسائى.

خامسًا : عن أُبَى بن كعب - رضى الله عنه - قال: كنت فى المسجد، فدخل رجل يصلى، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة، دخلنا جميعًا على رسول الله ﷺ فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر، فقرأ سوى قراءة صاحبه؛ فأمرهما رسول الله ﷺ، فقرأا، فحسن النبى ﷺ بشأنهما، فسقط فى نفسى من التكذيب ولا إذ كنت فى الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشينى، ضرب فى صدرى، فغصت عرقًا، وكأنما أنظر إلى الله تعالى فرقا، فقال لى: « يا أُبَىُّ أُرْسِلَ إِلَىَّ أَنْ أَقْرَأَ القُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِى فَرَدَّ إِلَىَّ الثَّانِيَةَ : اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِى، فَرَدَّ إِلَىَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِر لأُمَّتِى، وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوم يَرْغَبُ إِلَىَّ الخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ » رواه مسلم وأحمد وفى بعض طرق هذا الحديث:

واختبأت الثالثة شفاعة لأمتى يوم القيامة.

سادسًا : عن أُبى - رضى الله عنه - قال: «لقى رسول الله ﷺ جبريل فقال: يَا جِبْرِيلَ إِنِّى بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيينَ، فِيهِمُ العَجُوزُ، والشَّيْخُ الكَبِيرُ، والغُلامُ، والجَارِيَةُ، والرَّجُلُ الَّذِى لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ»، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» رواه أحمد والترمذى وقال: حديث حسن صحيح.

سابعًا : عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص: أن رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال عمرو: إنما هى كذا وكذا، بغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فخرجا إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه، فذكرا ذلك له، فقال ﷺ: «إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَىَّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ». رواه الإمام أحمد فى مسنده، وسنده جيد.

ثامنًا : عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال: أقرأنى رسول الله ﷺ سورة من آل حم فرحت إلى المسجد، فقلت لرجل : اقرأها، فإذا هو يقرأ حروفًا ما أقرؤها، فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه، فتغير وجهه، وقال: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الاخْتِلَافُ»، ثم أسر إلى علىٍّ شيئًا، فقال على: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم، قال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفًا لا يقرؤها صاحبه. رواه ابن حبان والحاكم.

تاسعًا: روى الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده الكبير: أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال يومًا وهو على المنبر: أذكر أن رجلًا سمع النبى ﷺ قال: «إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ لما قام، فقاموا، حتى لم يحصوا، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «أُنزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ». فقال عثمان - رضى الله عنه -: وأنا أشهد معهم. قال العلماء: قوله: «فقاموا حتى لم يحصوا»: صريح فى تواتر الحديث، وقد نص جمع من الحفاظ على تواتر حديث: «أُنزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» منهم: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، والحاكم.

فهذه الأحاديث مع كثرتها - وهى قل من كثر - وتعدد طرقها ناطقة بأن القراءات منزلة من عند الله - تعالى - موحى بها إلى النبى ﷺ، ويؤخذ هذا من قول الرسول ﷺ: «أُنزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». وقوله - عند سماع قراءة كل من هشام

وعمر -: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ»، وقول جبريل للرسول ﷺ: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا».

وكما دلت هذه الأحاديث على أن القراءات نزل بها أمين الوحى جبريل على قلب النبى ﷺ، كذلك دلت على أنها مأخوذة بالتلقى والمشافهة والسماع منه ﷺ. ويؤخذ هذا من قول عمر: «فإذا هو - أى: هشام - يقرأ على حروف لم يقرئنيها رسول الله ﷺ»، ومن قول هشام لعمر: «أقرأنيها رسول الله ﷺ »، وقول عمر لهشام: « فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت»، فالحديث قد تكرر فيه لفظ الإقراء، كذلك تكررت مادة الإقراء فى الأحاديث: الثالث والسادس والسابع؛ مما يدل على أن القراءات إنما ثبتت بالتوقيف والتلقين والتلقى، والأخذ، والمشافهة، والنقل، والسماع.

ويدل أيضًا: على أن صحة القراءة متوقفة على التلقى والسماع: قول على - رضى الله عنه - للمتخاصمين فى القراءة اللذين ترافعا إلى النبى ﷺ: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم».

إن تنازع الصحابة فى القراءة، ورجوعهم إليه ﷺ - كما دلت على ذلك الأحاديث المذكورة - لأوضح دليل على أن القراءة ليست موكولة إلى أهوائهم، ولا مفوضة إلى آرائهم، فلم يكن أحد منهم يقرأ باختياره، ولا من تلقاء نفسه، إنما كان يقرأ ما سمعه من رسول الله ﷺ.

إن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا فى الذروة العليا دقة وضبطًا لألفاظ القرآن الكريم وإحكامًا لحروفه وكلماته، وحرصًا على إماطة أدنى تصحيف عن ساحته، وحسبنا برهانًا على ذلك: موقف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، من تلبيبه له، وأخذه بخناقه، وسوقه إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه سمع هشامًا يقرأ بغير الرواية التى تلقاها عن رسول الله ﷺ، وكان عمر حينئذ لا يعرف أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فاعتقد أن هشامًا غير وبدل من تلقاء نفسه، فلما عرف أن ذلك مأخوذ عن النبى ﷺ، وأن القرآن قد نزل على وجوه كثيرة يعلمها الرسول ﷺ للأمة؛ رحمة بهم، وتسهيلًا عليهم - اطمأنت نفسه، ولم يتعرض بعد ذلك لهشام ولا لغيره؛ لأن الذى كان يخشاه عمر إنما هو التبديل والتغيير فى كتاب الله تعالى، ومعلوم أن سيدنا عمر كان لا يخشى فى الحق لومة لائم.

ولما كتبت المصاحف العثمانية، وأرسلت إلى الأمصار الإسلامية، لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها إلى الأمصار وحدها؛ لتكون الملجأ والمرجع، بل أرسل مع كل مصحف عالمًا من علماء القراءة يعلم المسلمين القرآن وفق هذا المصحف وعلى مقتضاه، فأمر زيد ابن ثابت أن يقرئ بالمدينة، وبعث عبد الله بن السائب إلى مكة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، فكان كل واحد من هؤلاء العلماء يقرئ أهل مصره بما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ بطريق التواتر التى يحتملها رسم المصحف، دون الثابتة بطريق الآحاد والمنسوخة، وإن كان يحتملها رسم المصحف، فالمقصود من إرسال القارئ مع المصحف - تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول عنها تواترًا، فلو كانت القراءات مأخوذة من رسم المصحف، وساغ لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها الرسم، سواء كانت ثابتة بطريق التواتر أم بطريق الآحاد، أم كانت منسوخة - لم يكن ثَمَّ حاجة إلى إرسال عالم مع المصحف، فإيفاد عالم مع المصحف دليل واضح على أن القراءة إنما تعتمد على التلقى والنقل والرواية، لا على مجرد الخط والرسم والكتابة(١).

*** أمثلة توضيحية نرد بها على المستشرقين:**

وأزيد هذه المسألة إيضاحًا فأقول: فى القرآن الكريم كلمات تكررت فى مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد فى جميع المواضع ولكنها فى بعض المواضع، وردت فيها القراءات التى يحتملها رسمها، فاختلف فيها القراء، وتنوعت فيها قراءاتهم، وفى بعض المواضع: اتفق القراء على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأن غيرها لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية، مع أن الرسم يحتمله. وهاك بعض الأمثلة:

أولًا : كلمة «مالك» ذكرت فى القرآن وصفًا أو فى حكم الوصف فى ثلاثة مواضع:

﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]

﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢]

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠-٨١، ١٤٠ - ١٤٥).

أما موضع «آل عمران»: فقد اتفق القراء علي قراءتها فيه بإثبات الألف، مع أنه لو قرئ بحذف الألف فى هذا الموضع لكان ذلك سائغًا لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالحذف؛ لعدم ثبوت الرواية فيه بالحذف.

وأما موضع سورة «الناس»: فقد اتفقوا على قراءتها فيه بحذف الألف، مع أنه لو قرئ بإثبات الألف فى هذا الموضع لكان ذلك سائغًا لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالإثبات؛ لعدم ثبوت النقل فيه بالإثبات فلو كانت القراءات بالرأى أو الاختيار والاجتهاد لا بالتوقيف والتلقى، وكان تنوع القراءات تابعًا للرسم - لم يكن اختلاف القراء مقصورًا على موضع الفاتحة، بل كان يتناول الموضعين الآخرين، ولكنهم اختلفوا فى موضع «الفاتحة»، واتفقوا فى موضعى «آل عمران» و«الناس» فدل هذا على أن القراءات لم تكن بالاجتهاد والاختيار، ولم يكن تنوعها تابعًا للخط وللرسم، وإنما هو تابع للسند والرواية والنقل.

ثانيًا : ورد لفظ «غشاوة» فى موضعين في القرآن الكريم: الأول: فى «سورة البقرة»، فى قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧]

والثانى : فى سورة الجاثية: فى قوله تعالى:

﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وهو مرسوم فى جميع المصاحف العثمانية بحذف الألف بعد الشين فى الموضعين معًا، ومع ذلك اتفق القراء على قراءته فى موضع «البقرة» بكسر الغين وفتح الشين وإثبات ألف بعدها، واختلفوا فى قراءته فى موضع «الجاثية»، فقرأه بعضهم بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها، وقرأه بعضهم بفتح الغين وسكون الشين مع حذف الألف، ولو قرئ موضع «البقرة»بفتح الغين وسكون الشين لكان ذلك صحيحًا لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة فى هذا الموضع؛ لعدم ثبوتها فيه، وهذا يدل، على أن القراءة، إنما تؤخذ بالمشافهة والسماع، ولا تؤخذ من خط المصحف ورسمه.

ثالثًا : كلمة «الصاعقة»: ذكرت هذه الكلمة معرفة ومنكرة فى القرآن الكريم فى خمسة مواضع:

الأول : فى سورة البقرة فى قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى

ٱللَّهَ جَهۡـرَةٗ فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥].

الثانى : فى سورة «النساء» فى قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ بِظُلۡمِهِمۡۚ﴾ [النساء: ١٥٣].

الثالث والرابع : فى سورة «فصلت»: فى قوله: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَـٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَـٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

الخامس : فى سورة «الذاريات» فى قوله تعالى: ﴿فَعَتَوۡاْ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِمۡ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَهُمۡ يَنظُرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٤].

وهذه الكلمة مرسومة فى جميع المصاحف العثمانية فى المواضع الخمسة بدون الألف بعد الصاد، ولكن القراء أجمعوا على قرائتها فى المواضع الأربعة الأولى بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، واختلفوا فى الموضع الخامس: فقرأه بعضهم بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، وقرأه بعضهم بحذف الألف مع سكون العين. ومعنى القراءتين واحد، فلو كان تنوع القراءات تابعًا للرسم لاختلف القراء فى المواضع الأربعة، كما اختلفوا فى الموضع الخامس، ولكنهم اتفقوا فى المواضع الأربعة، واختلفوا فى الخامس فكان ذلك دليلًا على أن العمدة فى ثبوت القراءات التوقيف والرواية لا الرسم والكتابة.

رابعًا: «سخريًا» ذكر هذا اللفظ فى القرآن الكريم فى ثلاثة مواضع:

الأول : ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠]

الثانى : ﴿أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]

الثالث : ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗاۗ﴾ [الزخرف: ٣٢]

وقد اختلف القراء فى الموضعين الأول والثانى: فقرأهما بعضهم بضم السين، وقرأهما بعضهم بكسرها، واتفقوا على قراءة الموضع الثالث بضم السين. والضم والكسر لغتان، ومعناهما واحد، والمصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل، فلو كانت القراءات ناشئة من رسم المصاحف لاختلف القراء فى الموضع الثالث، كما اختلفوا فى الأول والثانى، لكنهم اتفقوا فى الموضع الثالث، فكان ذلك دليلًا على أن القراءات لم تنشأ عن خط المصاحف ورسمها، وإنما نشأت عن التوقيف والسماع.

خامسًا: ورد لفظ: «ضرا» فى القرآن الكريم فى المواضع الآتية:

الأول : ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨].
الثانى : ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرّٗا وَلَا نَفۡعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ﴾ [يونس: ٤٩].
الثالث : ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا﴾[طه: ٨٩].
الرابع : ﴿وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا﴾ [الفرقان: ٣]
الخامس : ﴿إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ ضَرًّا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ نَفۡعَۢاۚ﴾ [الفتح: ١١].

وقد اتفق القراء على قراءة هذا اللفظ فى المواضع الأربعة الأولى بفتح الضاد، واختلفوا فى الموضع الخامس: فقرأه بعضهم بفتح الضاد، وبعضهم بضمها. والفتح والضم لغتان بمعنى واحد وهو الضرر مقابل النفع؛ وهذا من جملة الأدلة على أن القراءات ليست بالاختيار والاجتهاد، وإنما هى بالتوقيف واتباع الإسناد.

سادسًا : كلمة «نسقى» وردت فى القرآن الكريم فى أربعة مواضع:

الأول : فى «النحل»، فى قوله تعالى: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]

الثانى : فى سورة «المؤمنين» فى قوله تعالى: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١]

الثالث : فى سورة «الفرقان» فى قوله تعالى: ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا﴾ [الفرقان: ٤٩].

الرابع : فى سورة «القصص» فى قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ﴾ [القصص: ٢٣].

وقد اختلف القراء فى «نسقيكم» فى موضعى «النحل» و«المؤمنين»: فمنهم من قرأهما بالنون المضمومة، ومنهم من قرأهما بالنون المفتوحة، ومنهم من قرأهما بالتاء المثناة الفوقية المفتوحة؛ واتفقوا على قراءة «نسقيه» فى الفرقان بالنون المضمومة، مع أن رسم هذه الكلمة فى المصحف - لكونه غير منقوط ولا مشكول - يحتمل فيها القراءات الثلاث؛ كما احتملها فى الموضعين المذكورين، ولكن قراءة هذه الكلمة فى هذا الموضع بالتاء المفتوحة لا تلائم نظم الآية، ولا تتفق مع معناها وسياقها؛ فلم يقرأ بها أحد. وقراءتها بالنون المفتوحة - وإن كانت اللغة تسيغها ومعنى الآية لا ينبو عنها - لم تنقل عن رسول الله ﷺ فلم يقرأ بها أحد أيضًا. كما اتفقوا على قراءة: ﴿قَالَتَا لَا نَسۡقِي﴾ فى سورة القصص بفتح النون وإن كانت

اللغة تجيز ضمها؛ فدل ذلك على أن القراءات بالسماع والاتباع لا بالاجتهاد والابتداع.

سابعا : «كرها» ذكر هذا اللفظ فى القرآن فى ستة مواضع:

الأول : ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣].

الثانى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

الثالث : ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣].

الرابع : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥].

الخامس: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١].

السادس : ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وقد اختلف القراء فى الموضع الثانى والثالث والسادس: فمنهم من قرأ بضم الكاف، ومنهم من قرأ بفتحها. والضم والفتح لغتان بمعنى واحد. واتفقوا على القراءة بفتح الكاف فى الموضع الأول والرابع والخامس. وتجريد المصاحف من شكل الحروف يجعل هذه المواضع الثلاثة محتملة لقراءتى الضم والفتح أيضًا، ولكن لم يقرأ بالضم قارئ فى أى موضع من هذه المواضع الثلاثة. فلو كان اختلاف القراءات نتيجة لخلو المصاحف من الشكل لاختلف القراء فى هذه المواضع كما اختلفوا فى المواضع الثلاثة فى «النساء» و«التوبة» و«الأحقاف»، لكنهم اتفقوا فى هذه المواضع واختلفوا فى تلك؛ فحينئذ لا يكون لخلو المصاحف من الشكل دخل ما فى اختلاف القراءات.

ثامنا : «فعميت» ورد هذا اللفظ فى القرآن فى موضعين:

الأول : ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨].

الثانى : ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦]

وقد اختلف القراء فى موضع هود. فقرأه بعضهم بضم العين وتشديد الميم المكسورة، وقرأه بعضهم بفتح العين وتخفيف الميم المكسورة.

أما موضع القصص: فاتفقوا على قراءته بفتح العين وتخفيف الميم. فلو كان منشأ اختلاف القراءات تجريد المصاحف من الحركات لوقع اختلافهم فى الموضعين معًا، أما وقد اختلفوا فى موضع واتفقوا فى آخر؛ فلا يكون منشأ

الاختلاف ما ذكر، وإنما منشؤه النقل والرواية والسماع.

تاسعا: **«حزن»** وقع هذا اللفظ منكرًا ومعرفًا فى القرآن الكريم فى خمسة مواضع:

الأول : ﴿وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢].

الثانى : ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٨٤].

الثالث : ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

الرابع : ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

الخامس : ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤].

وهذا اللفظ - سواء أكان منكرًا أم معرفًا - فيه لغتان بمعنى واحد: ضم الحاء وسكون الزاى، وفتح الحاء والزاى، ولكن القراء اختلفوا فى موضع «القصص» خاصة: فقرأه بعضهم بضم الحاء وسكون الزاى، وقرأه بعضهم بفتح الحاء والزاى، واتفقوا على قراءة الموضع الأول والخامس - «التوبة» و«فاطر» - بفتح الحرفين، وعلى قراءة موضعى «يوسف» بضم الحاء وسكون الزاى؛ وهذا من أبين الأدلة على أن الاعتماد فى القراءات على الرواية والنقل لا على الخط والرسم.

عاشرًا : اختلف القراء فى قراءة لفظ «الرشد»، فى قوله تعالى فى سورة «الأعراف»: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦] وفى قراءة لفظ: (رَشَدًا) فى قوله تعالى فى سورة الكهف: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

وخلاف القراء فى هذين اللفظين دائر بين ضم الراء وسكون الشين، وفتح الراء والشين، وهما لغتان فى هذا اللفظ؛ كالبخل بضم الباء وسكون الخاء، وبفتحهما، والحزن بضم الحاء وسكون الزاى، وبفتحهما، والسقم بضم السين وسكون القاف وبفتحهما. واتفق القراء على قراءة لفظ رشدًا فى: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] وفى ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤] وفى ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ وفى ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾ وفى ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: الآيات: ١٠ ، ١٤ ، ٢١].

اتفقوا على قراءة هذا اللفظ فى المواضع المذكورة: بفتح الراء والشين.

كما اتفقوا على قراءة: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن: ٢] من سورة الجن بضم الراء

وسكون الشين وهذا اللفظ فى جميع المواضع المذكورة المختلف فيها والمتفق عليها معناه واحد وهو الحق والخير والصلاح والصواب.

فلو كان اختلاف القراءات وليد خُلُوِّ المصاحف من ضبط الحروف بالحركات والسكنات - لقرئ هذا اللفظ فى جميع مواقعه بقرائتين؛ إذ إن اللغة تجيز كلتا القراءتين ومعنى اللفظ لا يختلف عليهما.

أما وقد اتفق القراء على قراءته بوجه واحد فى بعض المواضع، واختلفوا فى قراءته فى بعض المواضع فقرءوه بوجهين -: فلا يكون ذلك راجعًا إلا إلى اتفاق النقل فى المواضع المتفق عليها واختلافه فى المواضع المختلف فيها، وليس لرسم المصاحف دخل فى هذا ألبتة.

حادى عشر: اختلف القراء فى قراءة كلمة: «ينفخ» فى قوله تعالى، فى سورة «طه»: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٖ زُرْقٗا﴾ [طه: ١٠٢] فقرأها بعضهم بياء تحتية مضمومة مع فتح الفاء على البناء للمفعول، وقرأها بعضهم: بالنون المفتوحة مع ضم الفاء على البناء للفاعل.

واتفقوا على قراءة هذه الكلمة: «ينفخ» بضم الياء وفتح الفاء فى قوله تعالى فى سورة «النمل»: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٨٧].

وفى قوله تعالى فى سورة «النبأ»: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجٗا﴾ [النبأ: ١٨]. مع أن سياق الآيتين المذكورتين لا يأبى القراءة بالنون فيهما.

أما آية «النمل»: فقراءتها بالنون تتسق مع أسلوب الآيات قبلها؛ اقرأ إن شئت من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوْمٖ يُؤْمِنُونَ﴾ [النمل: من ٨٢ : ٨٦] وتدبر هذه الكلمات: أخرجنا، نحشر، بآياتنا، إنا جعلنا.

وأما آية «النبأ»: فقراءتها بالنون تلائم أسلوب الآيات قبلها: ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجٗا وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتٗا وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسٗا وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشٗا وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعٗا شِدَادٗا وَجَعَلْنَا سِرَاجٗا وَهَّاجٗا وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءٗ ثَجَّاجٗا لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبّٗا وَنَبَاتٗا وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا﴾ [النبأ من ٨ : ١٦]. ومع هذا لم يقرأ أحد من الأئمة بالنون فى آية من هاتين الآيتين؛ فدل هذا على أن القراءات إنما تثبت بالتلقى والتوقيف لا بالاجتهاد والاختيار.

ثانى عشر: اختلف القراء فى قراءة لفظ «مدخلًا» فى قوله تعالى فى سورة النساء: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء:٣١] وفى قوله تعالى فى سورة الحج: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾ [الحج:٥٩]، فقرأه بعضهم بضم الميم، وقرأه بعضهم بفتحها، واتفقوا على قراءة لفظ «مُدْخَل» فى قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء:٨٠] فى سورة الإسراء بضم الميم، واللغة تجيز فى هذا الموضع؛ فتح الميم، كما تجيزه فى الموضعين المذكورين، ولكن لم يقرأ قارئ فى هذا الموضع بفتح الميم، فلو كان مرجع القراءات رسم المصحف لقرئ هذا اللفظ فى هذا الموضع بقراءتين ضم الميم وفتحها كما قرئ لفظ «مدخلا» فى الموضعين السابقين، ولكن لم يرد فتح الميم عن النبى ﷺ فى هذا الموضع؛ فاتفق القراء على ضمها فيه: إذن يكون مرجع القراءات النقل لا الرسم.

ثالث عشر: اختلف القراء فى قراءة لفظ: «تخرجون» فى سورة «الأعراف» فى قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]، وفى الموضع الأول من سورة «الروم» وهو: ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩] وفى سورة «الزخرف» فى قوله تعالى: ﴿فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] وفى سورة «الجاثية» فى قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] اختلف القراء فى هذه المواضع: فمنهم من قرأ بضم الحرف الأول منها وفتح الحرف الثالث على البناء للمفعول، ومنهم من قرأ بفتح الأول وضم الثالث على البناء للفاعل واتفقوا على قراءة الموضع الثانى من سورة «الروم» وهو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، بفتح التاء وضم الراء على البناء للفاعل، ولا شك أن خلو المصاحف من شكل الحروف يجعل هذا الموضع محتملا للقراءتين الثابتتين فى المواضع السابقة، واللغة تجيز قراءته بالبناء للمفعول، ولم تأت بها رواية، ولم يثبت بها سند؛ فلم يقرأ بها أحد؛ وهذا أيضًا من البراهين على أن مصدر القراءات وتنوعها إنما هو التوقف والتلقين، والأخذ والسماع، ولا دخل لخلو المصاحف من الشكل فى هذا ألبتة.

رابع عشر: ثبت أن الإمام نافعًا قرأ لفظ «يحزن» فى القرآن الكريم - كيف ورد - بضم الياء وكسر الزاى نحو: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس:٧٦] ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام:٣٣] ﴿لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [المجادلة:١٠]، إلا قوله تعالى

فى سورة «الأنبياء»: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فقرأه بفتح الياء وضم الزاى، وثبت: أن الإمام أبا جعفر قرأ هذا اللفظ فى جميع مواضعه بفتح الياء وضم الزاى إلا موضع «الأنبياء» فقرأه بضم الياء وكسر الزاى، وكلا الإمامين مقتف للأثر متبع للرواية.

فلو صح أن منشأ القراءات تجريد المصاحف من شكل الحروف وحركاتها لكانت هاتان القراءتان فى كل موضع، واللغة تجيز كلتا القراءتين.

وفى القرآن الكريم كلمات أخرى غير معجمة ولا مشكولة، ورسمها كذلك يجعلها محتملة لقراءات متعددة، واللغة العربية تجيز فيها هذه القراءات، ومع ذلك لم يختلف فيها القراء، بل اتفقوا على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأنه لم يرد فيها بالسند القوى، والأثر الثابت والنقل الموثق، إلا هذه القراءة، وأما غيرها من القراءات التى يحتملها الرسم فليس له سند يعتمد عليه، وأصل يرد إليه؛ فلم يقرأ به أحد، ومن أمثلة ذلك:

أولا : «خطف يخطف» جاء فى لغة العرب: أن فيها لغتين، خَطِفَ يَخْطَفُ - من باب عَلِمَ يَعْلَمُ وخَطَفَ يَخْطِف من باب عَمَدَ يَعْمِدُ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها بكسر الطاء فى الماضى، وفتحها فى المضارع.

ثانيا: «مكث» فى قوله تعالى فى سورة «الإسراء»: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] -: اللغة تجيز فيها تثليث الميم، ورسمها يحتمل الأوجه الثلاثة، لكن القراء أجمعوا على قراءتها بضم الميم، فلو كانت القراءات بالرأى والاختيار، وكان خلو الكلمات من الشكل سببًا فى اختلاف القراءات وتنوعها - لاختلف القراء فى قراءة الكلمات السابقة، فكان منهم من يقرأ «خطف يخطف» من باب علم، ومنهم من يقرؤها من باب ضرب، وكان منهم من يقرأ «على مكث» بضم الميم، ومنهم من يقرأ بفتحها، ومنهم من يقرأ بكسرها، ولكن القراء أجمعوا على قراءة خَطِفَ - بالكسر - يَخْطَفُ بالفتح، وعلى قراءة «على مكث» بالضم؛ فحينئذ لا تكون القراءات بالرأى والاختيار، ولا بالهوى والاجتهاد، ولا يكون تجرد المصاحف من الشكل سببًا فى تنوع القراءات واختلافها، إنما سبب التنوع والاختلاف، الروايات الصحيحة، والأسانيد الموصولة؛ والنقول الصريحة، والتوقيف، والتلقى، والسماع.

ثالثًا : «بزعمهم» فى سورة «الأنعام» فى قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨] -: تجيز لغة العرب فى هذه الكلمة تثليث الميم، ولكن لم يقرأ: بفتحها أو ضمها.

رابعًا : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] فى سورة «النساء»: تجيز اللغة فى «يوصيكم» فتح الواو وتشديد الصاد من التوصية، كما تجيز سكون الواو وتخفيف الصاد من الإيصاء، وقد جاءت اللغتان فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢] فى سورة «البقرة» قرئ بواوين مفتوحتين مع تشديد الصاد، وقرئ بواوين: الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، وبينهما همزة مفتوحة، مع تخفيف الصاد.

وفى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢] فى سورة «البقرة»، قرئ بفتح الواو وتشديد الصاد، من التوصية وقرئ: بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيصاء، ومع أن التشديد والتخفيف لغتان ذكرتا فى الآيتين المذكورتين لم يقرأ قوله تعالى فى سورة «النساء»: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] إلا بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيصاء، وهذا كله يدل على أن القراءات إنما تثبت بالسند والآثار، لا بالكتابة والاختيار(١).

* دعاوى بعض المفكرين العرب فى هذا المجال:

أولًا: طه حسين وعزو القراءات إلى القراء من القبائل:

لقد عزا د/ طه حسين فى كتابه «فى الأدب الجاهلى» القراءات القرآنية إلى القراء من القبائل، حيث يقول:

«إن القرآن الذى تُلِيَ بلغة واحدة ولهجة واحدة هى لغة قريش ولهجتها - لم يكد يتناوله القراء من القبائل المختلفة، حتى كثرت قراءاته، وتعددت اللهجات فيه، وتباينت تباينًا كثيرًا، جَدَّ القراء والعلماء المتأخرون فى ضبطه، وتحقيقه، فأقاموا له علما، أو علومًا خاصة».

فهو يرى: أن القراءات ليس سببها أن القرآن هكذا أنزل، أو هكذا أذن الله فى أن يقرأ، أو هكذا قرأه النبى ﷺ.

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨١-٨٥).

* الرد على طه حسين:

(أ) وهو رأى يقتضى الشك فى أن تكون قراءتنا هى نفس قراءة النبى ﷺ، وإذا كان النبى ﷺ طبقًا لهذا الرأى - لم يقرأ إلا بقراءة واحدة، ولم يجز القراءة بغيرها، فهل قراءته هذه، هى التى قرأ بها - فيما بعد - نافع، وراوياه الأشهران؟ أم هل هى قراءة ابن كثير، وراوييه المختارين؟ ومَنْ مِنَ القراء العشرة ورواتهم، الذين اعتمدهم المسلمون، قرأ بهذه القراءة الواحدة؟

(ب) وإذا سلمنا - جدلًا فقط - بأن اختلاف الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمد والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل، مما يعبر عنه بالأصول. إذا سلمنا - جدلًا - بأن الوحى لم ينزل بهذا، فماذا نقول فى اختلاف ضبط الحركات، سواء أكانت حركات بنية أم حركات إعراب؟ هل نقول: إن اختلاف اللهجات هو سبب اختلاف القراء فى مثل نصب «الطير» فى الآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، ورفعها؟

وماذا نقول فى اختلافات فى القراءة التى تقع في حروف الكلمات، دون إعرابها، مما يغير معناها ولا يغير صورتها؛ نحو قوله: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] و(ننشرها) بالراء، ومثل: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦] و﴿فتثبتوا﴾، و ﴿تَبْلُوا۟﴾ [يونس: من الآية ٣٠] «وتتلو»، و﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] وننحيك، وقوله: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ [يوسف: ١١٠] بالتشديد والتخفيف، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية، وقوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٥] بضم التاء وفتحها. فهل تنشأ مثل هذه الاختلافات عن تعدد اللهجات وتباينها؟!

(ج) والقوانين الطبيعية العامة التى تجعل اللغة تتجه فى تطورها الصوتى عند كل جماعة من الجماعات الناطقة بها وجهة خاصة، والتى كانت على عهد نزول القرآن قد أحدثت اختلاف اللهجات بين القبائل العربية - هذه القوانين ما انفكت تعمل عملها فى اللغات الإنسانية، فهى - فى اللغة العربية - ما برحت تولد اللهجات المتباينة بين الناطقين بها، وهو تباين نلمسه جيدًا فى عامية مصر، وعامية نجد

والحجاز، وعامية العراق، وعامية اليمن، وعامية المغرب.

وإذا كان تعدد اللهجات سوغ قديمًا لقراء القبائل المختلفة أن يكثروا من قراءات القرآن بما يوافق لهجاتهم، وأن يَدَعُوا هذه اللهجات تتعدد فى القرآن، وهذا كله من تلقاء أنفسهم، وليس بتوجيه من النبى ﷺ - فإنه لا حرج إذن - فى ظل المذهب الظاهر الفساد - من أن تمضى قراءات القرآن فى الكثرة، ولهجاته فى التعدد، فمثلًا: لا حرج - فى ظل هذا المذهب - وقد تحولت الثاء إلى تاء، وأحيانًا إلى سين فى بعض المناطق العربية، وتحولت القاف إلى جيم غير معطشة فى بعض هذه المناطق، وإلى همزة فى مناطق أخرى، وتحولت الذال إلى زاى، وتضاءلت أصوات اللين الطويلة حتى كادت تنقرض... لا حرج من أن يقرأ القارئ: ﴿إن الله لا يظلم متآل - أو مسآل أو مسجال - زرة» بدلًا من قوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ويقرأ: «فإن لم يكن له ولد، وورسه أبواه فلأمه السلس»، ويقرأ: «فإن كانوا أكسر من ذلك فهم شركة فى السلس»؛ بدلًا من قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾، وقوله: ﴿فَإِن كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ﴾ [النساء: ١١، ١٢] ويقرأ: فإن أعرضوا «فَجلْ» أو «فَأولْ» «أنزرتكم صعأة أو «صعجة» مثل - صعأة - أو - صعجة - عاد وسمود» بدلًا من قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

ومن أسهل السهل أن نورد من هذا القبيل مئات من الأمثلة أو ألوفها، ولكننا نجتزئ بما ذكرنا؛ لكفايته فى إثبات أن ترك القرآن للناس يقرءونه، بما يشتهون من قراءات، وما يؤثرون من لهجات - كما ظن طه حسين - هو فى كلمة موجزة؛ إلغاء للقرآن.

(ب) تشككه فى تواتر القراءات السبع:

ولطه حسين - فى شأن القراءات - رأى ثان، فهو يقول:

«وهنا وقفة لا بد منها، ذلك: أن قومًا من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبى ﷺ، نزل بها جبريل على قلبه، فمنكرها كافر من غير شك ولا ريبة، ولم يوفقوا إلى دليل يستدلون به على ما يقولون سوى ما روى فى الصحيح من قوله ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ».

ويمضى فيقول:

«والحق: أن ليست هذه القراءات السبع من الوحى فى قليل ولا كثير، وليس منكرها كافرًا ولا فاسقًا ولا مغتمزًا فى دينه، وإنما هى قراءات مصدرها اللهجات واختلافها. . . للناس أن يجادلوا فيها، وأن ينكروا بعضها، ويقبلوا بعضها. . . وقد جادلوا فيها بالفعل وتماروا، وخطأ فيها بعضهم بعضًا، ولم نعرف أن أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشىء من هذا. . .إلخ».

(ج) متابعته لنولدكه وردنا عليهما:

وطه حسين - فى ارتيابه فى الأحاديث الصحيحة - إنما يتابع غالبًا - ولو لم يصرح - تيودور نولدكه صاحب كتاب: «تاريخ القرآن» الذى سبق إلى مثل هذا الارتياب فى أكثر ما يتعلق بتاريخ القرآن من الروايات والأحاديث وأقوال المفسرين.

ولسنا مع طه حسين، ولا مع نولدكه، فى عدم الاعتداد بالسنة الصحيحة، فى الاستدلال على قرآنية القراءات، فالحديث النبوى - إذا صح - هو عند المسلمين حجتهم القاطعة بعد القرآن.

ومع هذا، فنحن نناقش تلك الدعاوى أيضًا من غير طريق السنة:

١ - إنه ما دام أمر القراءات - بحسب قول طه حسين - أمرًا تجوز فيه المجادلة والإنكار والقبول والرفض - فإن من المنطق: أن تجوز فيه الإضافة والاستحداث، ولماذا لا يقرأ كل مسلم القرآن بلهجته الخاصة، على النمط الذى أشرنا إليه، فى الفقرات السابقة؟. ولماذا لا يقرأ أبناء البلاد الآسيوية والإفريقية القرآن بلهجاتهم؟. ولماذا لا يقرأ المسلمون؛ الأمريكى، والأوربى، والأسترالى، كل منهم بلهجته؛ هذه نتيجة خاطئة لمقدمة خاطئة. وقد سقنا الشواهد آنفًا، على أن البشر إذ يدخلون اللهجات من عندهم، فى القرآن، يلغونه إلغاء، فضلًا عن أن يبدلوه تبديلا.

٢ - ثم إنه يلزم من قرآنية القراءات: أن يكون رواتها وعلماؤها - منذ فجر الإسلام - جهلة وحمقى، أو كذابين ومجترئين، لا يرعون لكتابهم الأكبر حرمة، بل يتواطئون ضده، على مدى الأزمان، بأعدادهم التى لا تحصى، ويلزم أيضًا: أن تكون الأمة منذ عهد النبى ﷺ إلى يومنا هذا، تابعت أناسًا فيما جاءوا به من عند أنفسهم، ولم يتابعوا كلام السماء.

٣ - فأما قول طه حسين: إنه «لم يعرف أن أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشىء

من المجادلة فى القراءات، وإنكار بعضها، وقبول بعضها»-: فيردّه الكثير مما جاء فى كتب علوم القرآن، وكتب السنة والتاريخ والتراجم والأدب:

(أ) فى لفظ لعمرو بن العاص، فى حديث الأحرف السبعة التى نزل القرآن عليها: «فَأَيَّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ، وَلَا تَمَارَوْا فِيْهِ؛ فَإِنَّ المِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»، رواه - أو روى مثله -أحمد، وأبو عبيد، والطبرى، والطبرانى، وابن حبان، والحاكم.

(ب) ويقول القاضى عياض: «واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشىء منه أو سبهما، أو جحده، أو حرفًا منه، أو آية... أو شكَّ فى شىء من ذلك - فهو كافر عند أهل العلم بإجماع».

(ج) ويروى عياض ما قاله أبو عثمان الحداد من أن جميع من ينتحل التوحيد متفقون على أن الجحد لحرف من التنزيل كفر.

(د) وكان أبو العالية أحد أئمة القراءات إذا قرأ عنده رجل - أى: بقراءة لم يعرفها - لم يقل له: ليس كما قرأت، ويقول: «أما أنا فأقرأ كذا»؛ وهذا - كما يقول على القارى -: «من كمال احتياطه فى تورعه».

ويقول على القارى: «فبلغ ذلك القول من أبى العالية إبراهيم النخعى التيمى؛ فقال أُرَاهُ- بضم الهمزة - أى أظنه سمع أن من كفر بحرف منه، فقد كفر به كله؛ لأن الكفر ببعضه يؤذن بالكفر بكله، بخلاف الإيمان ببعضه؛ فإنه لا يقوم مقام الإيمان بكله».

(هـ) ويقول الطحاوى: «إن من كفر بحرف منه - فيما خلا روايات الآحاد - كان كافرًا حلال الدم إن لم يرجع إلى ما عليه الجماعة».

(و) وقد أصدر شيخ الشافعية: أبو الحسن على بن عبد الكافى - فى هذا الشأن - فتوى يقول فيها: «القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى، والثلاث التى هى قراءة أبى جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف - متواترة، معلومة من الدين بالضرورة؛ وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل. وليس تواتر شىء منها مقصورًا على من قرأ بالروايات، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، ولو كان - مع ذلك - عاميًا، جلفًا، لا يحفظ من القرآن حرفًا. ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة

شرحه.

وحظ كل مسلم وحقه: أن يدين لله تعالى، ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر، معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شىء منه».

(ز) وعندما قرأ ابن شنبوذ وابن مقسم العطار وغيرهما بشواذ من القراءات غضب المسلمون، وأزروا بهم على تفاصيل معروفة فى الدراسات القرآنية.

(ح) هذا، والمسلمون لا يزالون ينكرون - مثل ما أنكر أولوهم - على الممارين فى قرآنية القراءات المتواترة وغير الشاذة. وقد وضع الشيخ خلف الحسينى الحداد كتابًا فى هذا أسماه: «السيوف الساحقة فى الرد على منكرى القراءات من الزنادقة».

(ط) والذين رووا القراءات هم الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبى نفسه ﷺ، فهم بهاتين الصفتين: الصحبة، والتلقى عن النبى ﷺ من أصحاب الاختصاص فى ذلك الشأن، وقولهم هو - منطقيا - الأجدر بالقبول؛ يقول عمر بن الخطاب فى أصحاب النبى ﷺ: «إنه سيأتى ناس يجادلونكم شبهات القرآن فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله».

(ى) والصحابة نقلوا الإسلام: عقائده وشرائعه، فلم يمار أحد فيما نقلوا، فلم نماريهم فى روايات القرآن الذى تقتضينا البداهة - الحكم بأنه ظَفَرَ منهم - قطعًا - بأدق دقة؟.

(ك) ولن يقال: إنه لا محل للخوف من مثل أقوال طه حسين، إذا كان الاختلاف الذى يعنيه هو الاختلاف فى الصورة والشكل لا فى المادة واللفظ، كما قال طه حسين نفسه؛ ذلك أن الاختلاف حتى فى الصورة، أو فى الشكل، يفضى إلى تغيير المعانى. وقد ترتب على مثل هذا الاختلاف اختلاف فى الأحكام؛ كما حدث بالنسبة لكلمة ﴿لَٰمَسۡتُمُ﴾ [النساء: ٤٣]، من غير ألف بعد اللام مرة، وبألف بعد اللام مرة أخرى، وكلمة ﴿يَطۡهُرۡنَۖ﴾ [البقرة: ٢٢٢] مرة بسكون الطاء المخففة وضم الهاء، ومرة أخرى بفتح الطاء مشدودة وتشديد الهاء مفتوحة، وكلمة: «ألا» بالتخفيف والتشديد فى آية:

﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النمل: ٢٥].

وكلمة: «أمرنا» فى قوله تعالى:

﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ﴾ [الإسراء: ١٦].

بفتح الميم وتشديدها، ومع الفتح المخفف مرة أخرى، وهى فى الحالة الثانية بمعنى: جعلنا لهم إمرة وسلطانًا.

(ل) ويستوى عندنا فى الرفض أن يكون المقصود بالإنكار والنسبة إلى العباد هو الأحرف السبعة التى أنزل القرآن عليها، والتى كانت ضرورتها قد زالت عند الجمع العثمانى، أو يكون المقصود هو القراءات السبع، أو العشر التى اختيرت فيما بعد عهد النبى ﷺ، وعرفت بأسماء مختاريها، والتى تطابق رسم المصحف، فإن أصول الخلاف اليسير فى هذه القراءات الأخيرة ترجع - على الأغلب - إلى اختلاف الأحرف السبعة. وإن لهذا لتفاصيل عند العلماء.

(د) تأثر طه حسين فى بعض آرائه بالطبرى:

هذا، وطه حسين فى بعض آرائه تلك - ولو لم يصرح أيضًا - متأثر بابن جرير الطبرى؛ الذى يرى: أن المماراة فى رفع حرف من القرآن وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة - لا يوجب كفرًا[(١)].

ثانيًا: جواد على ودعوى تشابه رسم الكلمات:

وقد أرجع جواد على اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها: «مسائل ظهرت بعد نزول الوحى، من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو النقط، وقد ظهر النقط بعد نزول الوحى بأمد، ثم إن هذا القلم كان خاليًا فى بادئ أمره من الحركات، وخلو الكلم من الحركات يحدث مشكلات عديدة فى الضبط من حيث إخراج الكلمة - أى: كيفية النطق بها - ومن حيث مواقع الكلام فى الإعراب».

وأحال جواد على إلى الشواهد التى أوردها جولد تسيهر فى كتابه «المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن»، والتى يعدها الاثنان أمثلة للاختلاف الحادث من الخطأ، ومنها:

(أ) «**تستكبرون**» بالباء الموحدة، و «تستكثرون» بالثاء المثلثة فى الآية:

﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٦-٩٦).

تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

(ب) «بشرًا» أو «نشرًا» فى الآية:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧].

(ج) «إياه» فى الآية:

﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

إذ وردت أيضًا «أباه» بالباء الموحدة.

ويرد على ذلك فى نقاط محددة كالتالى:

(أ) رأيه هو رأى جولد تسيهر ونولدكه:

ورأى جواد على - ولو لم يصرح هو الآخر - هو رأى المستشرقين المعروفين جولد تسيهر ونولدكه الوارد ذكرهما آنفًا، فهما - فيما استفاض عنهما، وفيما أوردا فى كتاباتهما- يريان أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، أى: بعد انقضاء عهد الصحابة، وأن المرحلة الأولى لتفسير القرآن انقضت فى إقامة النص.

وهذا نص كلام أحد هذين المستشرقين، وهو جولد تسيهر فى هذا الشأن؛ لنرى أنه أصل كلام جواد على:

يقول جولد تسيهر:

«وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات - يقصد فى القراءات - إلى خصوصية الخط العربى الذى يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعًا لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط، بل كذلك فى حالة تساوى المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذى لا يوجد فى الكتابة العربية الأصلية ما يحدده - إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها.

وإذن فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات فى المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة - كانا هما السبب فى نشأة حركة اختلاف القراءات فى نص لم يكن منقوطًا أصلا، أو لم تتحر الدقة فى نقطه أو تحريكه».

(ب) علماء المسلمين دفعوا هذا الرأى وحاجوا أصحابه منذ قديم:

وهذا الرأى الذى سننقضه الآن هو - على الحقيقة - أقدم حتى من ذينكم

المستشرقين: فعلماء المسلمين، منذ قديم، وعلى مدى الأجيال - وكما أوردنا قبلا - يدفعون هذا الرأى، ويحاجُون أصحابه، ويؤكدون أن ليس لأحد أن يقرأ برأيه المجرد، وأن القراءة سنة متبعة. . . إلخ.

وقديمًا رأى ابن مقسم العطار جعل القراءة تابعة للرسم، دون الاعتماد الكامل على السند، فرد المسلمون - فى شدة - قراءته.

وقيل: إن بعض الرافضة يقرءون: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١] بفتح اللام وبالسكون على الياء (فى المضلين)، يعنون: الشيخين: أبا بكر وعمر، وظَاهِرٌ أن الرسم - قبل استحداث الشكل - يحتمل هذه القراءة، ومع ذلك، كُفِّر أصحابها؛ لسبب أساسى، هو أن قراءتهم مخالفة للرواية الشفوية المتواترة.

وعلماء المسلمين يقولون: إن إباحة القراءات لم تقع بالتشهى، وإنما هى بالسماع من النبى ﷺ.

وهم أيضًا يذكرون أن القراءات التى يقرأ بها - منذ الجمع العثمانى - إنما اختلف القراء فيها؛ لأن أهل كل ناحية ثبتوا على ما كانوا تلقوه سماعًا من الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط؛ امتثالا للجمع العثمانى الذى أجمع عليه المسلمون.

(ج) تفنيد هذا الرأى:

ولندع النصوص التى تفند فكرة أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، مع تسليمنا بأهمية النصوص، ثم لنلق على هذه الفكرة نظرة موضوعية لنرى إلى أى مدى تستطيع الثبات:

(أ) إنه يبعد - منطقيًا - أن يترك أمر القرآن - وهو ما هو بالنسبة للإسلام - إلى البشر يقرءونه بالاجتهاد لا بالتلقى؛ فتتعرض نصوصه للاختلاف والتحريف.

وإذا كان أصحاب الأفكار من الناس - على مدى الزمن - يحرصون على التعبير عن أفكارهم بعباراتهم هم، ولا يدعون لغيرهم التصرف فى هذه العبارات على أى نحو، فكيف يسوغ فى القرآن أن يترك للبشر قراءته بأوجه لم يتلقوها، أوجه هى من اختراعهم البشرى، وهى وليدة فهمهم الذاتى؟!

هذا مع فارقين عظيمين جدًا.

أولهما: بعْدُ ما بين الأفكار البشرية والقرآن الذى لا بد لأتباعه أن يؤمنوا بإعجازه

وقداسته وخطر شأنه.

وثانيهما - ولله المثل الأعلى -: تقارب القدرات بين الإنسان صاحب الفكرة، والإنسان الآخر الذى قد يتصرف فى التعبير عنها. والله الذى ليس كمثله شىء غنى عن كل خلقه أن يشاركوه - على ما يدركون أو ما يحبون - فى تحديد ألفاظ وحيه.

(ب) ولو جاز للناس أن يغيروا شيئًا من القرآن عما تلقوا من الرسول ﷺ، لأصبح بعض القرآن من كلامهم لا من كلام الله، وإذن لبطلت صفته الإعجازية التى يؤمن بها المسلمون، والتى طالما نوه هو بها، والتى لا تزال قائمة.

ويستوى فى إحداث التغيير أن يكون مما لا يتجاوز الصورة وطريقة الأداء وكيفية اللهجة، أو أن يكون ممتدًا إلى الحروف، أو الكلمات أو الحركات. وكيف يجتهد مسلم فى هذا القرآن اجتهادًا يؤدى إلى تبديل شىء منه، والتبديل لا يرغب فيه إلا كافر يعاديه الإسلام؟ كيف، ونبى الإسلام نفسه لا يملك أن يبدل من القرآن شيئًا، بل إن التبديل عنده أمر لو وقع لكان معصية عذابها هائل مخوف فى اليوم الآخر الخطير الشأن، فضلا عن الحياة الدنيا؟

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَـٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ . قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٥، ١٦].

﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ. فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧]

يقول الشافعى: «إنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه، كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جلّ ثناؤه، ولا يكون ذلك لأحد من خلقه».

(ج) والقرآن نفسه ندد بما وقع للكتب الدينية الأخرى من تحريف وتبديل، وعاب المحرفين والمبدلين: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ [البقرة: ١٨١]، فكيف يدع المسلمون الذرائع، ليقع فى القرآن نفس الذى عابه؟!

(د) والمسلمون - لسبب عقيدى : هو إيمانهم بالقرآن الذى فيه :
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر : ٩]، وفيه : ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ . لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت : ٤١ ، ٤٢] - لا يمكن عقلًا أن يكونوا قد سمحوا بأى تغيير من عندهم فى القرآن صغر هذا التغيير أو كبر.

(هـ) ثم هناك حقيقة هامة أغفلها ذلك الرأى، وهى أن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، وجاء فى صفتهم: «أناجيلهم فى صدورهم»، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا فى الكتب، ولا يقرءونه كله إلا نظرًا لا عن ظهر قلب. وروت السنة أن الله قال لنبيه: «إِنَّمَا بَعَثْتُك لِأَبْتَلِيَكَ، وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ المَاءُ، تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ . . .» إلخ.

والأمثلة التى أوردها جولد تسيهر آنفًا بدعوى أنها أمثلة للاختلاف الحادث عن الخط، والتى أوضحنا أن بعضها شاذ ومردود، وبعضها الآخر مبنى على تواتر الرواية على هيئة الرسم - هذه الأمثلة نفسها تؤيد عكس ما توهمه جولد تسيهر والآخذون منه، تؤيد أن المعول - فى صحة القراءة - ليس أبدًا على الخط، وإنما على التواتر والتلقى الشفهى.

(و) وخط المصحف - حتى بعد الشكل والضبط اللذين يحتج بهما أصحاب ذلك الرأى - قد لا يطابق - فى بعض المواضع - القراءات ومن الأمثلة التى يمكن الاجتزاء بها أيضًا فى هذا المقام: المواضع التى يرسم فيها الهمز المتطرف المرفوع واوًا بعدها ألف، وهى:

﴿أَبْنَٰٓؤُاْ﴾ [المائدة من الآية: ١٨] (أبناء) - ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ [المائدة من الآية ٣٣] (جزاء) - ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام من الآية: ٩٤] (شركاء) - ﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود من الآية ٨٧] (ما نشاء) - ﴿نَبَؤُاْ﴾ [إبراهيم من الآية: ٩] (نبأ) - ﴿الضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ [إبراهيم من الآية: ٢١] (الضعفاء) - ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ [النحل من الآية: ٤٨] (يتفيأ) - ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [طه من الآية: ١٨] (أتوكأ) - ﴿تَظْمَؤُاْ﴾ (طه من الآية: ١١٩] (لا تظمأ) - ﴿الْمَلَؤُاْ﴾ [المؤمنون من الآية: ٢٤] (الملأ)- ﴿وَيَدْرَؤُاْ﴾ [النور من الآية: ٨] (ويدرأ) - ﴿يَعْبَؤُاْ﴾ [الفرقان من الآية: ٧٧] (ما يعبأ) - ﴿أَنبَٰٓؤُاْ﴾ [الشعراء من الآية: ٦] (أنباء) - ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [الشعراء من الآية: ١٩٧] العلماء - ﴿الْمَلَؤُاْ﴾ [النمل

من الآيات: ٢٩ و ٣٢ و ٣٨] (الملأ) - ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ [الروم من الآية: ١٣] (شفعاء) - ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ [الروم من الآية: ٢٧] (يبدأ) - ﴿العلمؤا﴾ [فاطر من الآية: ٣٧] (العماء) - ﴿ٱلۡبَلَـٰٓؤُاْ﴾ [الصافات من الآية: ١٠٦] (البلاء) - ﴿نَبَؤُاْ﴾ [ص من الآية: ٢١] (نبأ) - ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ﴾ [الشورى من الآية: ٤٠] (جزاء)، ﴿يُنَشَّؤُاْ﴾ [الزخرف من الآية: ١٨] (ينشأ) - ﴿بَلَـٰٓؤٌاْ﴾ [الدخان من الآية: ٣٣] (بلاء) - ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ [الحشر من الآية: ١٧] (جزاء) - ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [الممتحنة من الآية: ٤] (برآء) - ﴿نَبَؤُاْ﴾ [التغابن من الآية: ٥] (نبأ)- ﴿يُنَبَّؤُاْ﴾ [القيامة من الآية: ١٣] (ينبأ).

وثمة عشرات أخرى من الكلمات القرآنية المرسومة على خلاف الخط الإملائى، وليس فيها - مع ذلك - غير قراءة واحدة.

وإذا ما أردنا أن نذلل بمثال على ذلك فنقول: -على عجل- إن القراء السبعة أجمعوا فى سورة قريش على قراءة «إلفهم» بالياء، مع كتابتها فى المصاحف العثمانية بلا ياء، واختلفوا فى قراءة «لإيلاف» مع كتابتها بالياء.

وكذلك قد لا يدل رسم الكلمة على كل وجوه النطق بها، فكلمة «جبريل» تقرأ بعدة وجوه:

١ - جبريل بكسر الجيم، وجبريل بفتحها.

٢ - جبرئيل، بفتح الجيم والراء وبعدها همزة مكسورة ممدودة.

٣ - جبرئل، بفتح الجيم والراء، وبعدها همزة مكسورة غير ممدودة.

وكلمة «ميكال»، قرئت:

١ - ميكال، بلا همز.

٢ - ميكائيل، بهمزة مكسورة ممدودة.

٣ - ميكائل، بهمزة مكسورة غير ممدودة.

(ى) وثمة قراءات كثيرة لا يقرأ بها أبدًا، مع أن الرسم يحتملها، واللغة تجيزها. وقد أشرنا إلى هذا من قبل:

والقراء أيضًا لا يقرأون كلمة «الرَّضاعة» فى القرآن إلا بالفتح مع أنه يجوز فيها - لغة - الكسر أيضًا.

(ز) ومن ملزوم رأى القائلين بأن اختلاف القراءات هو وليد النقط والشكل: أن يكون القرآن قد ظل طوال عهد النبى ﷺ ثم طوال عهود الصحابة والتابعين غير

محفوظ ولا مقطوع بكيفيات النطق به، حتى إذا جاء النقط والشكل، بعد زمن الوحى بأمد - حسبما قالوا آنفًا - بدأ الناس يقرءون القرآن على وفق ما يؤديه النقط والشكل إلى أفهامهم.

ولعل الرأى وملزومه أن يكونا واضحى البطلان، وأن يكونا أضعف من أن يواجها الفهم المستقيم، والحقيقة الغير القابلة للنقض، فضلًا عما تهدى إليه بديهة العقل.

(ح) والمسلمون مجمعون على أن البشر لم يبدلوا فى هذا القرآن ألبتة، حتى من ناحية قانون أدائه، وإجماع المسلمين حجة تقام لها الموازين، وكما يقول أبو حيان الأندلسى: «والأمة المجتمعة حجة على من شذ عنها».

(ط) والثابت تاريخًا أيضًا أن القراء المأخوذ برواياتهم كانوا لا يتعدون الأثر، مهما يكن مذهبهم النحوى، أو مذهبهم فى فهم الكلام. وعلى سبيل المثال، نذكر:

أن أبا عمرو البصرى كان يقول: «لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا».

وحمزة لم يقرأ حرفًا إلا بأثر.

ويحيى بن سلام المتوفى سنة ٢٠٠هـ «كان له اختيار فى القراءة من طريق الآثار».

والقاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ «وافق اختياره العربية والأثر» (١).

* حول رسم المصاحف العثمانية(٢):

نحاول أن نجيب فيما يلى عن سؤال مهم مفاده: هل كان رسم المصحف توقيفيًا أم اجتهاديًّا؟

وللإجابة على هذا السؤال نورد مقدمة مهمة حول الكتابة عند العرب وفى الإسلام وكتابة القرآن الكريم، فنقول - وبالله التوفيق -:

* الكتابة عند العرب:

يكاد يجمع المؤرخون العرب القدامى، على أن الخط دخل إلى مكة بواسطة حرب بن أمية بن عبد شمس، وإن كانوا اختلفوا فى المصدر الذى تعلم منه حرب

---

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٠ - ١٢٦).

(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٦-١٣٧).

الكتابة: ففى رواية ابن الكلبى: أن حربًا تعلمها من بشر بن عبد الملك: أخى أكيدر ابن عبد الملك، صاحب «دومة الجندل»، وذلك أن حربًا تعرف به فى أسفاره إلى العراق، فتعلم منه الكتابة، ثم قدم معه بشر إلى مكة، وتزوج الصهباء بنت حرب، أخت أبى سفيان بن حرب، وبذلك تيسر لجماعة من قريش، أن يتعلموا الكتابة والقراءة.

وفى رواية أبى عمرو الدانى، بسنده، عن ابن عباس: أن حربًا تعلم الخط من عبد الله ابن جدعان، وعبد الله تعلمها من أهل الأنبار.

وأما الخط فى المدينة المنورة: فقد ذكر أصحاب السير: أن النبى ﷺ دخلها، وكان فيها يهودى يعلم الصبيان القراءة والكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلًا يعرفون الكتابة، منهم: زيد بن ثابت، الذى تعلم كتابة اليهود بعد الهجرة بأمر النبى ﷺ، والمنذر بن عمرو، وأُبى بن وهب، وعمرو بن سعيد، وغيرهم.

ومن ثم: نرى أن الكتابة وجدت فى العرب قبل الإسلام، وكان الذين يحذقونها قليلين جدًا، أما الغالبية العظمى: فكانت أمية لا تقرأ، ولا تكتب؛ ولهذا سميت الأمة العربية بالأمة الأمية.

وقد كان وجود الكتابة فى العرب قبل الإسلام إرهاصًا لبعثة خاتم الرسل: سيدنا محمد ﷺ؛ ليجتمع للقرآن الكتابة فى الصحف وتقييده فى السطور، إلى الحفظ فى الصدور، ولذلك تهيأ للقرآن من وسائل الحفظ ما لم يتهيأ لغيره.

وأيضًا، فقد كانت الكتابة وسيلة تبليغ الرسالة المحمدية إلى الملوك، والرؤساء، والأمراء، بعد صلح الحديبية؛ وبذلك تعدت الرسالة حدود الجزيرة العربية، إلى العالم المعروف كله، وقد عثر على كتاب من هذه الكتب، وهو كتاب رسول الله ﷺ إلى المقوقس عظيم القبط، وهو أثر من الآثار النبوية القيمة.

* الإسلام والكتابة:

ولما جاء الإسلام، رفع من شأن الكتابة وتعلمها، وشأن العلم والمعرفة، وليس أدل على ذلك، من أول سورة نزلت منه، أشادت بالقلم؛ لأنه أداة العلم والمعرفة الكسبية، قال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ . خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ . ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ . ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ . عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

وأقسم - سبحانه وتعالى - بالقلم، فقال: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]

وفى القسم به إشادة بذكره، وتنبيه الناس إلى ما فيه من الفوائد، والمنافع.

وفى الحديث الصحيح المروى عن النبى ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ، إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» رواه أحمد، والترمذى، وصححه.

والنبى ﷺ ينتهز أول فرصة لنشر الكتابة والقراءة؛ كى يتعلمها أكبر عدد من أبناء المسلمين وناشئتهم: فقد روى جامعو الأحاديث، وكُتَّاب السير: أن المسلمين أسروا فى بدر سبعين رجلًا من المشركين، وأن النبى قبل الفداء ممن يقدر عليه، وكان أربعة آلاف درهم من الموسرين، أما من كان يحسن القراءة والكتابة: فكان فداؤه تعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة؛ فقد كان تعليم الولد يقابل أربعمائة درهم، هى شىء كثير فى هذا العهد، وقد فعل ﷺ هذا فى وقت كان المسلمون فيه أحوج إلى درهم؛ ليزيلوا خصاصتهم، ويتفوقوا على أعدائهم، ولكن صاحب المواهب ﷺ أدرك أن تعليم الأمة الكتابة خير من المال. وبذلك كان النبى ﷺ أول من وضع لبنة فى إزالة الأمية، وأن الإسلام سبق إلى ذلك، منذ أربعة عشر قرنًا، وأن المسلمين لم يلبثوا إلا قليلا، حتى زالت منهم الأمية الكتابية والعلمية، وصار العلم والثقافة الأصيلة من أخص خصائص الحضارة الإسلامية.

*** كتابة القرآن الكريم:**

لقد كتب القرآن جميعه، بين يدى النبى ﷺ غير أنه كان مفرقًا فى العسب، واللخاف، والأكتاف، والرقاع، وقطع الفخار ونحوها، وكان النبى ﷺ إذا نزل عليه شىء من القرآن، دعا بعض من كان يكتب الوحى، فيأمره بكتابة ما نزل، ويرشده إلى موضعه، من سورته، والكيفية التى تكتب عليها الآية.

ثم كتب فى عهد الصديق فى صحف مجموعة، وقد كتب من عين ما كتب بين يدى النبى ﷺ، وبجميع حروفه السبعة، ثم كتب فى عهد عثمان - رضى الله عنه - فى المصاحف على ما هو عليه اليوم ، وكانت كتابته من عين ما كتب فى عهد الصديق ﷺ، إلا أنه اقتصر فى رسمه على ما يوافق حرف قريش.

*** كُتَّاب الوحى:**

لقد كان لكتابة القرآن الكريم بين يدى النبى ﷺ كتاب من الصحابة، معروفون بالدين الكامل، والأمانة الفائقة، والعقل الراجح، والتثبت البالغ، كما كانوا معروفين

بالحذق فى الهجاء والكتابة، وقد اشتهر منهم السادة الأجلاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، ومعاوية بن أبى سفيان، وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أمية، وأبى بن كعب، وزيد ابن ثابت، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة، وعمرو ابن العاص، وعبد الله بن الأرقم الزهرى، وحنظلة بن الربيع الأسدى، وآخرون، وكان الواحد من هؤلاء يكتب ما يمليه عليه النبى ﷺ من غير زيادة، ولا نقصان، ولا تغيير، ولا تبديل، لما أملاه عليه النبى ﷺ ، وأرشده إلى كتابته.

رسم المصاحف العثمانية

*** ما هو الرسم؟**

رسم المصحف يراد به الوضع الذى ارتضاه سيدنا عثمان - رضى الله عنه - ومن كان معه من الصحابة فى كتابة القرآن، ورسم حروفه، والذى وجد فى المصاحف التى وجه بها إلى الآفاق والأمصار، والمصحف الإمام الذى احتفظ به لنفسه.

*** التأليف فى علم الرسم:**

وقد كان علم الرسم علمًا مستقلًا، عنى بالتأليف فيه علماء من المتقدمين والمتأخرين، منهم: الشيخ الإمام أبو عمرو الدانى، فى كتابه «المقنع».

والشيخ العلامة: أبو العباس المراكشى، فقد ألف فى توجيه ما خالف قواعد الخط منه كتابًا سماه: «عنوان الدليل فى مرسوم خط التنزيل»، بين فيه أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها فى الخط بحسب اختلاف أحوال معانى كلماتها، وأن فيها فوائد بلاغية، ولغوية، ونحوية. والعلامة: الشيخ محمد بن أحمد، الشهير بالمتولى؛ إذ نظم فى ذلك أرجوزة. ومنهم العلامة: الشيخ محمد على خلف الحسينى، شيخ المقارئ المصرية فى عهده، فشرح تلك المنظومة، وذيل الشرح له بكتاب سماه: «مرشد الحيران، إلى معرفة ما يجب اتباعه فى رسم القرآن».

وألف فيه أيضًا الأستاذ الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الجكنى الشنقيطى - كتيبًا سماه: «إيقاظ الأعلام إلى اتباع رسم المصحف الإمام».

قواعد رسم المصحف

الأصل فى المكتوب أن يكون موافقًا للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تغيير ولا تبديل، مع مراعاة الابتداء به، والوقوف عليه، والفصل، والوصل، وقد

مهد له العلماء أصولا، وقعدوا له قواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام.

وينحصر أمر الرسم في ستة قواعد:

١ - الحذف. ٢ - الزيادة. ٣ - الهمز. ٤ - البدل. ٥ - الفصل والوصل.

٦ - ما فيه قراءتان ثابتان متواترتان، وكتب على إحداهما.

وسأذكر لذلك أمثلة على سبيل الإيضاح، من غير استقراء وحصر لجميع ما ورد؛ فإن ذلك يحتاج إلى كتاب برأسه.

القاعدة الأولى: الحذف

وذلك مثل: حذف الألف من ياء النداء في: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾، ومن هاء التنبيه، مثل: ﴿هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾.

ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، مثل:

﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢] ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ﴾ [المائدة: ٤١] الْمُؤْمِنَاتِ، الْمُسْلِمَاتِ، القانتات.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]

وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعًا وجرًا، مثل: ﴿غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ﴾ [البقرة: ١٧٣] . والمضاف إلى الياء، إذا نودى، مثل: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، إلا ﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ. . . ﴾ [الزمر: ٥٣]

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾ [العنكبوت: ٥٦]

ومن مثل: «وَاخْشَوْنِ»، إلا في سورة «البقرة». وتحذف الواو إذا وقعت مع واو أخرى، نحو: ﴿لَّا يَسۡتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨] و﴿فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ﴾ [الكهف: ١٦] ، وكذلك حذفت من هذه الأفعال الأربعة: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلۡخَيۡرِۖ﴾ [الإسراء: ١١]

﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ﴾ [الشورى: ٢٤] ، ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] في اقْرأْ، وسيأتى توجيه ذلك.

القاعدة الثانية: الزيادة

وذلك مثل: زيادة الألف بعد آخر اسم مجموع، أو ما فى حكمه، مثل: ﴿مُلَاقُواْ ربِّهِمْ﴾ ﴿أُولُوا الأَلْبابِ﴾ وفى ﴿مِائَةٍ﴾ ﴿ مِائَتَيْنِ﴾ ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و ﴿السَّبِيلَا﴾ ﴿لأَاذْبَحَنَّهُ ﴾فى «النحل»، و﴿لأَوْضَعُواْ خَلالَكُمْ ﴾ فى التوبة، وفى نحو ﴿تَتَفَيَّئُواْ﴾ ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ و ﴿تَفْتَؤُا﴾ و ﴿لَا تَظْمَئُوا﴾، وبين الجيم والياء فى: ﴿وَجَاىءَ﴾، وفى «الزمر»، «والفجر»، وتزداد الياء فى: ﴿نَبَأِى الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿مَلَائِهِم﴾ و﴿مَلَايِئِهِ﴾ و﴿إِيتَاءِى ذِى الْقُرْبَى ﴾ فى «النحل»، ﴿بِأَيِّيكُمْ المفْتُونَ﴾ و﴿السَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾

وتزداد الواو فى نحو: ﴿أُولُوا﴾ ﴿ أُولَئِكَ﴾ ﴿سَأُورِيكُمْ﴾

وقد علل ذلك الكرمانى، فقال فى كتاب «العجائب»: كانت صورة الفتحة فى الخطوط، قبل الخط العربى ألفًا، وصورة الضمة واوًا، وصورة الكسرة ياء، فكتبت «لا أوضعوا»، ونحوه بالألف مكان الفتحة، «وَإِيتَاءِى ذِى الْقُرْبَى» بالياء مكان الكسرة، و «أُولَئِكَ»، ونحوه بالواو، مكان الضمة؛ لقرب عهدهم بالخط الأول، وهذا التعليل يشعر بأنه يرى الرسم اجتهاديًّا وسيأتى تعليل أمثال هذا التغيير.

ولو كان الأمر كما يزعم الكرمانى، فلماذا طبق فى هذه الآيات دون غيرها، وفى القرآن ألوف الفتحات والكسرات والضمات؟!

وقال الزمخشرى فى «تفسيره»: فإن قلت: كيف خط فى المصحف «ولا أوضعوا» بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفاتحة تكتب ألفًا، قبل الخط العربى، والخط العربى اخترع قريبًا من نزول القرآن، وقد بقى من ذلك الألف أثر فى الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفًا، وفتحتها ألفًا أخرى، ونحوه ﴿أَوْ لأَاذْبَحَنَّه﴾ وهذا يشعر بأنه يرى ما يراه الكرمانى.

القاعدة الثالثة: الهمز

أما الهمزة الساكنة، فالأصل أن تكتب بحرف حركة ما قبلها، أولا، أو وسطًا، أو آخرًا نحو: ﴿إِئْذَن لِّى﴾، ﴿أُوتُمِنَ﴾، ﴿الْبَأْسَاء﴾، ﴿اقرأْ﴾ إلا ما استثنى، مثل ﴿فَادَّارَءْتُمْ﴾ ﴿وَرِءْيَا﴾، فحذف الحرف فيها. وكتبت الهمزة مفردة.

أما الهمزة المتحركة: فإن كانت فى أول الكلمة، أو اتصل بها حرف زائد، كتبت

بالألف مطلقًا، أى سواء كانت فتحًا، أو ضمًا، أو كسرًا، نحو ﴿أَيُّوب﴾؛ ﴿إِذَا﴾؛ ﴿أُولُو﴾؛ ﴿سَأَصْرِفُ﴾، ﴿فَبِأَىِّ﴾ إلا فى مواضع مثل: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾[فصلت:٩] ﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل:٦٧] ، ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ [الشعراء:٤١]، فإنها كتبت فيها بالياء، و﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران:١٥] و﴿هَؤُلَاءِ﴾ فقد كتبت بالواو.

فإن كانت الهمزة وسطًا فإنها تكتب بحرف من جنس حركته، نحو ﴿سَاءَلَ﴾، ﴿سُئِلَ﴾، ﴿تَقْرَؤُه﴾، إلا ما استثنى.

وإن كانت طرفًا، فإنها تكتب بحرف حركة ما قبلها، مثل: ﴿سَبَأَ﴾ أو ﴿شَاطِىء﴾، ﴿لُؤْلُؤ﴾، ولقد وردت فى القرآن مخالفة لهذا الأصل، مثل ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ ﴿تَتَفَيَّؤُاْ﴾ و﴿لَا تَظْمَؤُا﴾ ﴿مَا يَعْبَؤُا﴾، فإنها رسمت فى المصحف بالواو، وزيدت ألف بعدها. فإن سكن ما قبل الهمزة حذف الحرف مثل: مِلْءُ الأَرْضِ، دِفْء، الْخَبْء.

القاعدة الرابعة: البدل

كتبت فى الرسم الألف واوًا، على لفظ التفخيم، فى مثل: ﴿الصَّلَوة﴾، ﴿الزَّكَوة﴾ ﴿الْحَيَوة﴾، ﴿الرِّبَو﴾ غير مضافة، فأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾ [الأنعام:١٦٢] فقد كتبت بالألف، وقوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] فقد كتبت بالألف.

ويمكن أن يعلل ترك التفخيم فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ بأن صلاتهم غير معتد بها، وليست صلاة شرعية، فمن ثم: كانت لا تستأهل التفخيم، وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، بأن المقام مقام تذليل، واستسلام لله؛ فليس التفخيم بلائق بالمقام، وقوله: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩] «بأن الدهريين حياتهم ضائعة، فليست جديرة بالتفخيم»، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ فلأن المراد به: المال الذى هو وسيلة الربا، أو المال الذى يهدى؛ ليأخذ المهدى أكثر مما

أعطى، فلم يكن اللفظ مرادًا به الربا، بمعناه فى الشرع، ولا سيما أن الآية مكية، وكانت قبل التحريم، فمن ثم: كتب بالألف، ولم يكتب بالواو: لأنه، لا تهويل فيه ولا تفخيم، وَ﴿كَمِشْكَاةٍ﴾، وَ ﴿بِالْغَدَوة﴾ وَ ﴿النَّجوَة﴾، وَ ﴿مَنوَة﴾.

وكتبت ياء فى كل ألف منقلبة عنها مثل: ﴿يَتَوَّفيكُمْ﴾ ﴿يَا حَسْرَتَى﴾ ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] إلا ما استثنى مثل: ﴿هَدَانِى﴾ و﴿مَنْ عَصَانِى﴾.

وتكتب ألفا نون التوكيد الخفيفة، ونون إذن، وتكتب بالنون، نحو وَكَأَيِّنْ منْ نَبيٍّ.

وكتبت تاء التأنيث هاء، وجاءت على خلاف الأصل تاء، فى مواضع من القرآن، وذلك مثل ﴿رَحْمَت﴾ فى « البقرة»، و«آل عمران»، وغيرهما، و﴿ نعمت﴾ فى «البقرة»، و«آل عمران»، و«المائدة»، وغيرها، و﴿سنت﴾ فى «الأنفال»، و«فاطر»، وشجرت فى ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٤]، وقرت فى ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩] إلى غير ذلك.

القاعدة الخامسة: الفصل والوصل

وردت بعض الألفاظ فى رسم المصحف، تارة موصولة، وتارة مفصولة، وورد بعضها فى الرسم على حالة واحدة، وذلك مثل وصل: «ألا» بفتح الهمزة وتشديد اللام، وفصلها فى عشرة مواضع، منها ﴿أَنْ لَا تَقُولُوا﴾، فى الأعراب و﴿ أَن لَا تَعْبُدُوا﴾ فى هود،

+﴿أَن لا تَعْلوا عَلَى الله﴾ فى الدخان... إلخ.

ووصل ﴿ممن﴾ مطلقًا، ووصل (عما)، إلا ﴿عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾ ووصل (عَمَّنْ)، إلا قوله: ﴿وَيَصْرِفُه عَن منْ يَشَاءُ﴾ فى النور، و ﴿عَن مَّنْ تولَّى﴾ فى «النجم»، و(أما) بفتح الهمزة مطلقًا ... إلى غير ذلك، مما جاء فى الرسم تارة موصولا، وتارة مفصولا، مثل (إنما) (وإن لم) بالفتح والكسر، و (أن لن)، و (أينما)، (ولكى لا)، و (فى ما)، ونحوها.

القاعدة السادسة

ما فيه قراءتان، وكتب على إحداهما ومرادنا غير القراءات الشاذة، ومن ذلك: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ﴿يُخَدِعُونَ﴾ ﴿وَوَعَدْنَا﴾، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾

[الحج: ٤٠] ﴿سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى﴾[الحج: ٢] إلى غير ذلك، فقد كتبت كلها فى المصاحف العثمانية بلا ألف، وقد قرئت بالألف، وبحذفها، فالقراءة بغير الألف توافق رسم المصحف تحقيقًا، والقراءة بالألف توافق تقديرًا؛ لحذفها اختصارًا، من قوله تعالى: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ومثل ﴿غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، فقد كتبت كلها بالتاء المفتوحة، وبلا ألف، وقد قرئت بالجمع والإفراد، ومثل: ﴿الصراط﴾، فقد كتبت بالصاد لا غير، و﴿المصيطرون﴾، و ﴿مصيطر﴾، وقد قرئت بالصاد والسين، وقد عللوا ذلك: بأن الأصل فى هذه الألفاظ كتابتها بالسين، على ما هى اللغة الغالبة، ولكنها كتبت فى المصاحف العثمانية بالصاد؛ لتتعادل القراءتان: القراءة التى يشهد لها الرسم، والقراءة التى يشهد لها الأصل، ولو كتبت هذه الكلمات بالسين لفات ذلك، ولاعتبرت الصاد مخالفة للأصل والرسم؛ ولذلك اختلف القراء فى ﴿بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، فقد قرئ بالصاد والسين، - ولم يقع اختلاف فى ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، لكونها كتبت بالسين، فانظر - أيها - القارئ المنصف - كيف بلغ الصحابة فى الدقة فى رسم المصحف، وتحقيق العلم!!؟

وهذا من أقوى الأدلة للرد على المستشرقين، الذين يرجعون نشأة القراءات واختلافها إلي خلو المصحف أولا من النقط والشكل؛ فالصراط، والمصيطرون، ومصيطر، كتبت كلها بالصاد، مع أنها قرئت بالصاد والسين، وهى لا ترجع قطعًا إلى نقط، ولا إلى شكل، فماذا يقولون فى هذا؟!.

*** القراءات المتواترة التى لا يحتملها الرسم:**

وذلك مثل: ﴿وَأَوْصَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ومثل ﴿تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، ومثل ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٥].

ومثل ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، و ﴿ما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥].

فقد كانت تكتب فى بعض المصاحف دون بعض، وقد كان هذا من الأسباب الحاملة لسيدنا عثمان والصحابة على تعدد المصاحف؛ لتكون مشتملة على جميع القراءات المتواترة عن النبى ﷺ.

وهذا أيضًا من الأدلة التى ترد على المستشرقين فى رأيهم فى نشأة القراءات واختلافها؛ إذ لا يمكن أن يرجع هذا إلى خلو المصحف من النقط والشكل. وبحسبنا هذا القدر، فى هذا المقام، ومن أراد زيادة، فليرجع إلى الكتب التى عنيت بضبط القراءات، وألفت فى رسم المصاحف العثمانية.

ونأتى أخيرًا بعد هذه المقدمة المهمة لنجيب على السؤال السابق، هل كان رسم المصحف توقيفيًا أم اجتهاديًا؟

فنقول: لقد ذهب جمهور علماء المسلمين سلفًا وخلفًا إلى أن رسم المصحف توقيفى، ولا تجوز مخالفته، واستدلوا على رأيهم ذلك بعدد من الأدلة هى:

أولًا : أن القرآن الكريم كتب كله بين يدى النبى ﷺ، وكان يملى على كتاب الوحى، ويرشدهم فى كتابته بوحى من جبريل عليه السلام.

ومما يروى فى هذا: أن النبى ﷺ قال لمعاوية: «ألق الدواة وحرف القلم، وانصب الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك فى أذنك اليسرى؛ فإنه أذكر لك»، وهذا الحديث وإن اختلف فيه الحفاظ: فمنهم من يصححه، ومنهم من يضعفه، إلا أن مما لا شك فيه، أن القرآن كتب جميعه بين يديه ﷺ، وأقرهم عليه، والتقرير أحد وجوه السنن المعروفة، كما هو معلوم فى علم: «أصول الفقه»، وعلم: «أصول الحديث».

ثانيًا : إطباق القراء على إثبات الياء فى: ﴿وَٱخۡشَوۡنِي﴾ [١٥٠]، فى البقرة، وحذفها فى الموضعين، فى المائدة، وغير ذلك، مما خولف فيه بعض نظائر كثيرة، بالحذف، والإثبات، والزيادة فى الحرف، والنقص؛ على ما ذكرناه آنفًا، فلو كان الرسم بالاجتهاد، لما خولف فيه بين هذه النظائر والمتشابهات.

ولعل قائلا يقول: إن هذا نتج من تعدد كتاب الوحى، ولكنا نقول: لو كان الأمر كذلك، لناقش بعضهم بعضا، فى هذا، ولا سيما أن الأمر يتعلق بالأصل الأول للإسلام، وتوفر الدواعى لحرية الرأى فى هذا العصر، ولكن لم ينقل إلينا أنهم تناقشوا فى مثل هذا.

أو أن بعضهم أنكر على بعض شيئًا من هذا، على أن هذا الاحتمال يبعد غاية البعد، فى مثل قوله تعالى:

﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ . إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠].

قد كتبت الأولى (كتنبيه) بغير ألف، فى حين كتبت الثانية (حسابيه) بالألف.

ثالثًا : لما جاور الرسول الرفيق الأعلى، وجمع القرآن فى المصحف، ثم فى المصاحف، أجمع الصحابة على رسمه، ولا سيما الخلفاء الراشدون، ولم يخالف فى ذلك أحد، مع ما كان يتسم به هذا العصر من التمتع بالحرية الفائقة فى القول، وإجماعهم حجة، وقد حث الرسول الكريم على الاقتداء بالخليفتين، من بعده، فقال: «اقْتَدُوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِى: أَبِى بَكْرٍ وَعُمَرَ» رواه الإمام أحمد، والترمذى، وابن ماجه، وفى حديث العرباض بن سارية: «فَعَلَيْكُم بِسُنَّتِى، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِى، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» رواه أبو داود، والترمذى، وقال حديث حسن صحيح.

وقد أقر هذا الرسم الخلفاء الراشدون، ومعهم الصحابة؛ فكان لزامًا على الأمة الإسلامية من بعدهم، أن يقتدوا بهم، ويتمسكوا برسم المصحف، ولا يحيدوا عنه، وقد قال الصحابى الجليل: عبد الله بن مسعود: «من كان منكم متأسيًا، فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالا، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة الدين، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم فى آثارهم».

وروى الحافظ البيهقى أن الإمام الشافعى - وهو من هو دينًا وعقلا وألمعية - ذكر الصحابة في رسالته القديمة؛ وأثنى عليهم بما هم أهله، وقال: «وهم فوقنا، فى كل علم واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا».

ومما ينبغى أن نعلم أن الصحابة لما كتبوا الصحف ثم المصاحف، بالغوا جدًا فى ألا يكتب فيها إلا ما هو قرآن، حتى إنهم جردوه من الشكل والنقط، بل ومن أسماء السور، فكيف يتساهلون فى زيادة ألف أو واو أو ياءً مثلًا؟!.

وقد يقول قائل: إن مسألة الرسم وهيئة الكتابة لم تكن محل اعتبارهم وتدقيقهم. ويرد هذا ماورد فى الصحيح: أن الخليفة الثالث عثمان - رضى الله عنه - قال للرهط القرشيين، الذين عاونوا زيد بن ثابت فى كتابة المصحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد فى شىء من القرآن - أى فى كتابته - فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما أنزل بلسانهم»، يعنى : اكتبوه بالرسم الذى يوافق لغتهم، لقد روى: أنهم اختلفوا فى

كتابة «التابوت»، من قوله تعالى فى سورة البقرة: ﴿يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ... ﴾ [البقرة:٢٤٨] فقال زيد بن ثابت: إنما هو التابوه، بالهاء، وقال الرهط القرشيون: إنما هو التابوت، بالتاء، فرجعوا إلى سيدنا عثمان، فحسم الخلاف وقال اكتبوه بالتاء.

*** أقوال الأئمة فى التزام الرسم العثمانى:**

قال أشهب من أصحاب الإمام مالك: «سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ قال: لا، إلا على الكتابة الأولى» رواه الدانى فى «المقنع»، قال: ولا مخالف له من علماء الأمة، وقال فى موضع آخر: سئل مالك عن الحروف فى القرآن مثل: الواو، والألف؛ أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو الدانى: يعنى: الواو والألف المزيدتين فى الرسم، المعدومتين فى اللفظ نحو: (أولوا) و (أولات).

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو، أو ياء، أو ألف، أو نحو ذلك. وفى حواشى «المنهج» فى فقه الشافعية ما نصه: «كلمة «الربا» تكتب بالواو، والألف؛ كما جاء فى الرسم العثمانى، ولا تكتب فى القرآن بالياء؛ أو الألف؛ لأن رسمه سنة متبعة».

وفى كتاب «المحيط البرهانى»، فى فقه الحنفية، ما نصه: «أنه ينبغى ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثمانى».

وقال الإمام فى الحديث والفقه -البيهقى- فى كتاب «شعب الإيمان»: «من كتب مصحفًا ينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبوه شيئًا؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانة منا؛ فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم».

ولا يعارض القول بالتوقيف ما هو معروف: من أن النبى ﷺ كان أميًّا، لا يقرأ، ولا يكتب؛ لأنه إن كان تعلم الكتابة والقراءة بعد أن كان لا يعلمها - كما هو رأى بعض العلماء المحققين - بعد أن قامت المعجزة بالقرآن، وظهر أمر الإسلام - فالأمر ظاهر. وإن قلنا - كما هو رأى الأكثر -: إنه استمر على أميته، حتى آخر حياته، فقد كان يرشد كتاب الوحى إلى هذا بتعليم وإرشاد من جبريل - عليه السلام - أو بإلهام له من الله - سبحانه وتعالى - والإلهام نوع من الوحى.

وفى الحق: أنه فى السنة الصحيحة ما يدل على أن النبى ﷺ تعلم الكتابة فى آخر حياته، بعد أن كان لا يعلمها، وإن كان لا يجيدها، ففى أثناء ذكر صلح الحديبية ما نصه: «فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب، وليس يحسن يكتب، فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله . . .» الحديث، وبحسبنا هذا القدر فى هذا المقام. ومن أراد استيفاء هذه المسألة، فليرجع إلى ما كتبه ونقله الإمام الآلوسى فى تفسير قوله - تعالى - فى سورة العنكبوت الآية ٤٨:

﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾.

* * *

فوائد الرسم العثمانى

* لاتباع رسم المصحف العثمانى فوائد، ومصالح، منها:

١ - اتصال السند بحفظ القرآن الكريم؛ فلا يجوز لأحد أن يقرأه، أو يقرئه غيره إلا بروايته، عن شيوخه، وهم عن شيوخهم . . . وهكذا، حتى يتصل السند بالنبى ﷺ فمن علم القواعد العربية، ولكن لا يأخذ القرآن بالتلقى عن أهله الضابطين له، لا يعرف قراءته على وجهها الصحيح؛ فإن بعض ألفاظه كتبت على غير النطق بها كما أسلفنا، وفواتح بعض سوره كتبت برسم الحروف، لا بهيئات النطق بها، وإلا فقل - بربك -: كيف يتوصل القارئ إلى قراءة ﴿كهيعص﴾ و ﴿حم عسق ﴾ و﴿طسم﴾ و ﴿ألمص﴾ وغيرها؟! فالذى يعلم العربية والهجاء، ولكنه لا يتلقى عن غيره كيفية قراءتها، قد يقرؤها على غير وجهها الصحيح؛ إذ النطق بها صحيحة يتوقف على التلقى والسماع من قراء القرآن وحفاظه المجيدين له. واتصال السند من خصائص القرآن الكريم بالنسبة لغيره من الكتب السماوية، وبه ظل محفوظًا كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩] وليس من شك، فى أن الرسم المخصوص له أعظم الأثر، فى اتصال السند؛ إذ لو كانت جميع ألفاظه مكتوبة طبق النص بها لتجرأ الكثيرون على قراءته، بغير تلق، عن غيره؛ وحينئذ يفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء من مد، وتخفيف، وإمالة، وإدغام، وإخفاء . . . إلى غير ذلك من طرق الأداء.

٢ - الدلالة على بعض اللغات الفصيحة: ككتابة هاء التأنيث تاء، فى لغة طيئ، ومثل حذف آخر الفعل المضارع المعتل لغير جازم، مثل: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، فى لغة هزيل، و﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾.

٣ - الدلالة على أصل الحركة: ككتابة الكسرة ياء، والضمة واوًا، نحو: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

أو الدلالة على أصل الحرف: ككتابة الصلاة، والزكاة، والحياة، والربا، بالواو بدل الألف.

٤ - الدلالة على معان خفية دقيقة، برسم الكلمة، ولذلك أمثلة نبه عليها العلماء، ولا سيما المراكشى، منها: زيادة الياء، فى قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدى وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧] بياءين، وذلك للإشارة إلى عظمة قدرة

الخالق - جل وعلا - التى بنى بها السماء والعالم العلوى كله، وأنها لا تشبهها قوة، على حد القاعدة المشهورة: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى»، وهى قاعدة غالبية، ومثل زيادة الألف، فى قوله تعالى: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: ٧٠]، وقوله: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوۡمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَۚ﴾ [الفجر: ٢٣]، للتهويل، والتفخيم، والوعيد، والتهديد، وأنه مجىء ليس على غير ما يعهد البشر؛ فجاء الرسم على غير ما يعهدون.

ومن هذا القبيل: كتابة هذه الأفعال بغير واو، مع أن القاعدة النحوية واللغوية على غير هذا، قال تعالى: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلۡخَيۡرِۖ﴾ [الإسراء: ١١]

وقال: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]

وقال: ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]

وقال: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]

فإنها كتبت فى المصاحف العثمانية بغير واو؛ ولذلك سر دقيق، لمن أمعن النظر، وقد قال الشيخ العلامة أبو العباس المراكشى، ما معناه من التوضيح: السر فى ذلك التنبيه على سرعة وقوع الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به فى الوجود: أما الحذف فى الأول: فللإشارة إلى أن الإنسان يسارع إلى الدعاء بالشر، كما يسارع بالدعاء إلى الخير، بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، ولا سيما عند الغضب، وثورة النفس. وأما السر فى حذفها فى الثانية: فالإشارة إلى سرعة ذهاب الباطل، واضمحلاله. وأما السر فى حذفها فى الثالثة: فالإشارة إلى سرعة الدعاء، وسرعة إجابة الداعين، حينما يطلب منهم ذلك. وأما السر فى حذفها فى الرابعة: فالإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية.

أقول: وفيه أيضًا تطابق فى اللفظ بين المتجاورين فقبلها

﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧]

وإشارة إلى أن استجابة الزبانية أسرع من استجابة ناديه.

وعلل المراكشى أيضًا لزيادة الواو فى قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

وقوله: ﴿سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي﴾ [الأنبياء: ٣٧].

للدلالة على معنى ظهور معنى الكلمة فى الوجود، مع أعظم رؤية للعيان، قال:

ويدل على ذلك، أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد.

وعلى هذا الغرار: يمكن القول فى زيادة الألف، فى قوله: ﴿وَلَا أَوْضَعُواْ خِلَالَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

السر فيه: الإيماء إلى أن هؤلاء المعتذرين المتخلفين من المنافقين لو خرجوا معكم لأكثروا من الإيضاع فى الفتنة، والإيضاع هو الإسراع، ولجاوزوا الحد فى هذا، فتوافق الرسم والمعنى. وفى زيادة الياء فى «بأييكم» أى: المجنون، الإشارة إلى أن جنون المشركين بلغ الغاية وتجاوز الحد، وأنهم المجانين، لا أنت؛ لأن مثلك يا محمد فى رجاحة عقلك، وعظم أخلاقك، وسمو فضائلك، لا يصح أن يرمى بالجنون، فمن رماه به فقد رجع على نفسه بالجنون؛ وبذلك يتوافق الرسم والمعنى.

والكلام فى ظاهره ترديد بين أمرين، وهو فى الحقيقة يراد به ما ذكرت، وهو لون من ألوان الحجاج فى القرآن، يدل على غاية النصفة مع الخصوم، ومثله قوله - سبحانه -: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ: ٢٤].

مع اليقين أن النبى وأتباعه على الهدى، وهم الذين فى ضلال بين ظاهر.

ويمكننا أن نقول أيضًا فى زيادة الألف آخرًا، فى قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]

والدلالة على كثرة ذلك، وأن سيدنا يعقوب - عليه السلام - ما كان ينفك عن ذكر يوسف عليه السلام.

وفى قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨].

الدلالة على كثرة تفيؤ الظلال، وعمومها لكل ذى جرم.

وقوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩]

الدلالة على دوام عدم الظمأ، واستمرار الرى لمن كان فى الجنة.

وقوله - سبحانه -: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧].

المبالغة فى عدم اعتناء الله بمن لا يعبده، ولا يتضرع إليه، وكذلك زيادة الألف فى لفظ ﴿الربا﴾؛ ليتوافق الرسم والمعنى: فالربا زيادة بلا مقابل، وهذه الألف أيضًا بلا مقابل فى التلفظ.

وكذلك زيادة فى الألف بعد الفعل المطروح المعتل الآخر، فى قوله تعالى:

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٠]

ففيه الإشارة إلى كثرة عفو الله واستمراره، وإلا فلو آخذنا الله بمعاصينا وآثامنا، لما ترك على ظهرها من دابة.

فإن قيل: إن بعد هذه بآيات، قوله:

﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٤]

أما على قراءة: «ويعف» عطفًا على المجزوم قبله: فحذف الواو ظاهر، وأما قراءة (ويعفو) بالرفع على الاستئناف بغير ألف: فذلك لأنه لما كانت حالة الإهلاك بسبب تسلط الأعاصير على السفن قليلة، كان ما يترتب من العفو ليس كثيرًا كالأول؛ فلذلك لم يؤت فيها بالألف بعد الواو.

وكذلك قوله: ﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ﴾ [النور: ٨]، بالألف بعد الواو؛ للإشارة إلى قوة الدرء والدفع، واستمراره؛ ما دامت الزوجة شهدت الشهادات الخمس:

وحذفت الألف من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [سبأ: ٥]؛ للإشارة إلى أنه سعى فى الباطل، لا يصح له ثبات فى الوجود، ولن يحصلوا منه على طائل، ومثل ذلك: ﴿وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف:١١٦]، وقوله: ﴿جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا﴾ [الفرقان: ٤] ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]؛ ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ﴾ [يوسف: ١٨]، لبيان أن مجيئهم ليس على وجه صحيح، ويغلب عليه التصنع، والزور، وكذلك قوله: ﴿وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان:٢١]، للإشارة إلى أنه باطل، ولا أثر له يذكر فى الوجود، وحذفوا الألف من معظم الألفاظ الأعجمية: كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، وهرون؛ لأنه حذفت منه الواو، فلم يجحفوا به بحذف ألف أخرى.

كذلك زيدت الألف بعد الهمزة، فى قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ [المائدة:٢٩]، وقوله: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾ [القصص:٧٦]، للإشارة فى الأول إلى أنه يبؤ بإثمين من فعل واحد، وللإشارة فى الثانية إلى كثرة المفاتيح كثرة بها ثقلت، وأثقلتهم، فكأنها ثقلان؛ فصار اللفظ موحيًا بهذا المعنى.

وكذلك يمكن أن نقول فى زيادة الياء فى قوله تعالى: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾

[النحل: ٩٠]، للإشارة إلى أن إيتاء ذوى القربى ينبغى أن يكون ممدودًا موصولا، غير منقطع؛ فيكون فيه تطابق بين اللفظ والمعنى، وفى زيادة الياء فى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]؛ للإشارة إلى كثرة ما جاء من أخبار الأنبياء فى القرآن: من تحمل الأذى البالغ، والصبر الصابر، حتى جاءهم نصر الله.

وفى قوله: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ [طه: ١٣٠] للإشارة إلى أنه ينبغى أن يشغل معظم ساعات الليل بالقيام والتسبيح، فصارت صورة رسم اللفظ موحية بهذا المعنى، وفى قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]؛ للإشارة إلى أنه كلام من وراء. فهو وراء فسيح ممدود لا حد له.

وهكذا لا يعدم المتأمل فى الرسم بعقل واع وقلب مستضىء، من أن يقع على أسرار من أسرار الإعجاز فى الرسم، فلله عظمة هذا القرآن، ما أعظم بركاته!! وما أكثر أسراره!! لفظًا، ومعنى، ورسمًا.

٥ - إفادة بعض المعانى المختلفة بطريقة واضحة لا خفاء فيها، وذلك مثل: قطع كلمة: (أم) فى قوله تعالى: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، ووصلها فى قوله: ﴿أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢]: ففصل الأولى فى الرسم؛ للدلالة على أنها (أم) المنقطعة، ووصل الثانية: للدلالة على أنها ليست المنقطعة.

(٢) القائلون بأن الرسم اجتهادى:

ويرى بعض العلماء: أن رسم المصحف أمر اصطلاحى واجتهادى، لا توقيفى، وممن ذهب إلى هذا: القاضى أبو بكر الباقلانى، فى كتاب «الانتصار»، والعلامة المؤرخ أبو عبد الرحمن بن خلدون فى مقدمته؛ حيث قال: «إن رسم المصحف كان باصطلاح من الصحابة؛ لأنهم كانوا حديثى عهد بالكتابة».

وسأقتصر على نقل مقالة الإمام أبى بكر فى هذا، قال: «وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئًا؛ إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسمًا بعينه دون غيره، أوجبه عليهم وترك ما عداه؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيت، وليس فى نصوص الكتاب، ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص، وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا فى نص السنة ما

يوجب ذلك ويدل عليه، ولا فى إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأى وجه سهل؛ لأن الرسول ﷺ كان يأمر برسمه، ولم يبين لهم وجهًا معينًا، ولا نهى أحدًا عن كتابته؛ ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص؛ لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال؛ ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية، والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط - والهجاء - المحدثة، وجاز أن يكتب بين ذلك».

*** نقد هذا الرأى:**

ولا يعدم الباحث فى الرد على هذا الرأى أسسًا ذكرناها فى أدلة الرأى الأول، رأى القائلين بالتوقيف، فقد قلنا: إن النبى ﷺ أقر الكتاب على ما كتبوا والتقرير سنة من السنن؛ كما هو معروف فى الأصول، وعلوم الحديث، فكيف يقول: «لا توجد سنة فى هذا؟!» وكذلك قوله: «ولا فى إجماع الأئمة ما يوجب ذلك ... » غير مسلم أيضًا ؛ لقيام الإجماع على الرسم العثمانى، وعدم وجود المخالف، وإلا لنقل هذا وأين هو؟؛ وقد تتابع الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم على ما جاء فى هذه المصاحف، من غير نكير له.

ومن ثم: يتبين لنا، أن قوله: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف...» إلخ - غير مسلم أيضًا ؛ لأن المقدمات لم تسلم له، فلا تسلم له النتيجة.

(رأى صاحب الذهب الإبريز)

ولعل مما يستحسن ذكره فى هذا المقام؛ لنفاسته وكفايته فى الرد على القائلين بالاجتهاد فى الرسم - ما ذكره العلامة ابن المبارك، عن شيخه العارف بالله: الشيخ عبد العزيز الدباغ، إذ يقول فى كتابه: «الذهب الإبريز»: وذلك بعد أن سأله تلميذه: ابن المبارك عن الرسم، وذكر له قول من يرى أنه اجتهاد ما نصه:

«ما للصحابة ولا لغيرهم فى رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبى ﷺ، وهو الذى أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، بزيادة الألف

ونقصانها؛ لأسرار لا تهتدى إليها العقول، وهو سر من الأسرار، خص بها الله كتابه العزيز، دون سائر الكتب السماوية. وكما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضًا معجز...»، إلى أن قال: «أما من قال: إن الصحابة اصطلحوا على أمر الرسم المذكور: فلا يخفى ما فى كلامه من البطلان؛ لأن القرآن كتب فى زمان النبى ﷺ، وبين يديه؛ وحينئذ فلا يخلو ما اصطلح عليه الصحابة: إما أن يكون هو عين الهيئة، أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح؛ لأن سبقية النبى ﷺ تنافى ذلك، وتوجب الاتباع، وإن كان غير ذلك، فكيف يكون النبى ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسى مثلا، والصحابة خالفوه، وكتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين:

أحدهما: نسبة المخالفة للصحابة، وذلك محال.

وثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف فى القرآن، ولا نقصان حرف منه، وما بين الدفتين كلام الله - عز وجل - فإذا كان النبى ﷺ أثبت ألف «الرحمن» و «العلمين» مثلا، ولم يزد الألف فى «مائة»، ولا فى «ولا أوضعوا»، ونحو ذلك، والصحابة عاكسوه فى ذلك، وخالفوه - لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا فى القرآن بالزيادة والنقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على ما لا يحل لأحد فعله، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين؛ لأنه مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما فى علم النبى ﷺ وعلى ما عنده، وأنها ليست بوحى، ولا من عند الله، ولا نعلمها بعينها - شككنا فى الجميع. وإذا جوزنا للصحابى أن يزيد فى كتابته حرفًا ليس بوحى، لزمنا أن نجوز لصحابى آخر نقصان حرف من الوحى؛ إذ لا فرق بينهما؛ وحينئذ تنحل عروة الإسلام بالكلية...». ومن أراد استيفاء كلام العلامة الشيخ الدباغ، فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم» وكتاب «مناهل العرفان فى علوم القرآن».

رأى وسط

وهو أنه يجوز كتابة بعض المصاحف لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة؛ لأنه أبعد عن اللبس، والخلط فى القرآن، ولكن يجب فى الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثمانى فى المصاحف الأمهات؛ لأنه أثر من الآثار الإسلامية

النفيسة الموروثة عن السلف الصالح، فلا تهمل؛ مراعاة لحال الجاهلين، بل يجب أن تبقى؛ لأجل العلماء العارفين، الذين لا تخلو منهم الأرض، وإلى هذا الرأى ذهب الإمام عز الدين بن عبد السلام، وتابعه صاحب البرهان، قال صاحب التبيان: «وأما كتابته - أى: المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء - فقد جرى عليها أهل المشرق؛ بناء على كونها أبعد عن اللبس، وتحاشاها أهل المغرب؛ بناء على قول الإمام مالك، وقد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: «لا، إلا على الكتابة الأولى»، قال فى البرهان: «قلت: وهذا كان فى الصدر الأول، والعلم حى غض، وأما الآن فقد يخشى الالتباس؛ ولذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف إلا على المرسوم الأول، باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع فى تغيير من الجهال، ولكن لا ينبغى إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلا يؤدى إلى دروس العلم، وشىء أحكمه القدماء لا يترك؛ مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة».

وهذا الرأى وسط بين الرأيين الأولين؛ لأنه يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن، وتنزيه ساحته عن التغيير والتبديل، بالإبقاء على الرسم العثمانى، الذى هو الأصل فى المصاحف الأمهات، وعليها يعول المسلمون فى كل قطر من جهة؛ ورعاية حال جمهور المسلمين الذين يتعذر عليهم قراءة القرآن من المصاحف المكتوبة على الرسم العثمانى، والتيسير عليهم من جهة أخرى. والقائل بهذا الرأى الوسيط ليس رجلًا مغمورًا بين العلماء، أو مطعونًا فى دين أو خلق، وإنما هو الضليع، الآمر بالمعروف، والناهى عن المنكر، وصاحب المواقف المشهورة مع الملوك والسلاطين والأمراء، والذى لقب بحق، بسلطان العلماء: العز بن عبد السلام.

وفى الحق: أن طلاب المعاهد والمدارس يجدون حرجًا فى هذا؛ لأن معظمهم يتلقى القرآن من المصاحف، لا من أفواه المقرئين، كما هى السنة، بل كثير من المدرسين - غير العارفين بالرسم العثمانى - قد يتعذر عليه قراءته من المصحف قراءة صحيحة، وكثيرًا ما نسمع فى هذا مضحكات مبكيات!!.

* * *

(٣) شبه أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه

من دأب القساوسة والمستشرقين أن يتلمسوا المطاعن فى القرآن الكريم، من ناحية جمعه، أو من ناحية كتابته ورسمه المجمع عليه فى المصاحف العثمانية، التى نقل ما فيها بالتواتر المفيد للقطع واليقين. والذى يعنينا فى هذا المقام: ما أوردوه من شبه حول كتابة القرآن ورسمه، وكل ما أوردوه يرجع إلى روايات باطلة مزورة، اختلقها أعداء الإسلام من قديم، ونسبوها إلى السلف الصالح كذبًا وزورًا؛ كى تحظى بالقبول عند من لا يعلمون؛ وإما إلى اعتراضات أوردها المؤلفون فى علوم القرآن، وأجابوا عنها بما يقنع ويشفى، ويا ليتهم ما فعلوا؛ لأن المبشرين والمستشرقين اتخذوا منها مستندًا للطعن فى القرآن، وكان همهم إيراد الشبه، وتعمد السكوت عن الجواب، بل صاروا ينفخون فى هذه الروايات، ويزيدون فيها، ويعيدون؛ لأنها صادفت هوى فى نفوسهم، حتى صيروا من الحبة قبة، وقد تابعهم بعض أبواقهم من المسلمين الذين ليس لهم من الثقافة الدينية والمعارف القرآنية، ما يحصنهم ضد هذه السموم التى نفثوها باسم العلم، والبحث الحر، وما هى من العلم، ولا البحث النزيه فى شىء، وقد قيض الله لهذه الشبه والسموم من علماء المسلمين من زيفها، وبَيَّنَ بطلانها، ولن يخلى الله الأرض من علماء يقومون بالحق، ويدافعون عن هذا الدين، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولا يتسع المقام لسرد كل هذه الشبه، والرد عليها، ولكن سنكتفى بالإشارة إلى بعضها:

١ - فمن ذلك: ما زعموا: أن سيدنا عثمان - رضى الله عنه - حين عرض عليه المصحف، قال: «أحسنتم، وأجملتم، إن فى القرآن لحنًا، ستقيمه العرب بألسنتها»، ونسب هذا القول إلى عكرمة، وغرضهم بهذا: التشكيك فى الثقة بهذه المصاحف العثمانية.

والجواب: أن ما روى فى هذا ضعيف الإسناد، وفيه انقطاع فى السند، وغالبًا يكون البلاء من المحذوف؛ للتمويه والخداع، وعكرمة لم يسمع من عثمان أصلا.

ثم إن فيما روى اضطرابًا وتناقضًا نُجِلُّ الخليفة الثالث عنه، وصدر الكلام يناقض آخره، وكيف يجوز فى العقول أن يمدحهم على وجود اللحن؟ ثم إن سيرة عثمان

فى العناية بالمصحف، وطريقته فى التحوط البالغ عند كتابة المصاحف - ترد كل هذه الأباطيل، ولو فرضنا أن عثمان تساهل فى إصلاح اللحن، أفيدعه جمهور المسلمين، دون أن يصححوه، وهم الذين لا يخشون فى الحق لومة لائم؟! ولقد كانوا ينكرون على الخلفاء فيما دون هذا، فكيف يسكتون على مثل هذا؟! الحق أنها روايات متهافتة، لا تعارض الثابت فى المصاحف، المنقول نقل الجماعة عن الجماعة، حتى وصل إلينا.

٢ - ومن ذلك، ما قيل: إن سعيد بن جبير كان يقرأ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ويقول: هو من لحن الكتاب.

والجواب: أن هذه الرواية إن صحت عن سعيد، فمراده باللحن اللغة، وهو أحد معانى اللحن؛ كما فى القاموس، وغيره: من كتب اللغة، ولو كان يريد باللحن الخطأ، لما قرأ به، وكيف يقرأ بحرف يرى أنه خطأ؟!

وقد قرئت هذه الكلمة بقراءتين سبعيتين: قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ غير الجمهور بالرفع، أما الرفع فظاهر؛ لأنه معطوف على ما قبله، وأما النصب فعلى الاختصاص للمدح؛ لبيان فضل الصلاة ومنزلتها من شرائع الدين، أى: أخص أو أمدح المقيمين الصلاة، ولهذا الأسلوب فى لغة العرب شواهد، لا يحصيها العد، وقد عقد له سيبويه فى «الكتاب» بابًا، ويعجبنى فى هذا المقام، ما قاله إمام من أئمة العربية والتفسير، وهو الإمام الزمخشرى، فى تفسيره قال: (ولا نلتفت إلى ما زعموا: من وقوعه لحنًا فى خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر فى الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم فى النصب على الاختصاص، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم فى التوراة والإنجيل، كانوا أبعد همة فى الغيرة على الإسلام، وذب المطاعن عنه، من أن يتركوا فى كتاب الله ثلمة؛ ليسدها من بعدهم، وخرقًا يرفوه من يلحق بهم. ونحو هذا ألفاظ أثير حولها الطعون، وهى مخرجة على لغات فصيحة من لغات العرب، وقد شاء الله أن يكون فى القرآن لغات من غير لغة قريش؛ لأن القرآن للعرب جميعًا، لا لقريش فحسب.

٣ - قالوا: روى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ وَتُسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، أنه قال: إن الكاتب أخطأ، إنما هو «تستأذنوا»، وقالوا: إن هذا يدل على أن القرآن دخله بعض التحريف والتبديل؛ بسبب الكتابة.

والجواب: أن القول مدسوس على ابن عباس، دسه الملاحدة والزنادقة، ولا يصح هذا عنه قط، وقد تنبه أئمة التفسير إلى هذا، وزيفوه، منهم أبو حيان فى «البحر المحيط»، حيث قال: «إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك، فهو طاعن فى الإسلام، ملحد فى الدين، وابن عباس برىء من هذا القول»؛ والزمخشرى فى تفسيره، حيث قال: «إنه لا يعول على هذه الرواية». وقال القرطبى فى تفسيره: «وهذا غير صحيح، عن ابن عباس وغيره؛ فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها: ﴿حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾، وصح الإجماع فيها، لدى مدة عثمان؛ فهى التى لا يجوز خلافها، وإطلاق الخطأ والوهم على الكتاب فى لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس. . .» وهذه الرواية الضعيفة رواها ابن جرير، ولا يخلو إسناده من مدلس أو مضعف، ولا يخلو تفسيره من الروايات الضعيفة، والباطلة؛ ورواها الحاكم وصححها، ولكن تصحيح الحاكم غير معتبر عند أئمة من المحدثين، وقد تعقبه الإمام الذهبى فى نحو مائة حديث فى «مستدركه»، وهى موضوعة، فضلا عما فيه من الضعيف والواهى الساقط عن الاحتجاج به.

ويرد هذه الرواية الضعيفة - الذى يغلب على ظنى أنها مدسوسة عليه - أنه ورد عنه تفسير «تستأنسوا» بقوله: «تستأذنوا ممن يملك الإذن من أصحابها»، فثبوت هذا يرد ما ألصق به، ولعل الراوى عن ابن عباس - إن صحت روايته - وهم وغلط، حيث فهم من تفسير الاستئناس بالاستئذان أنه الصواب؛ فروى الخبر على ما ظن، وهو غالط.

وقد أجمع القراء السبعة على لفظ: «تستأنسوا»، ومن المستبعد جدًا أن يقرأ ابن عباس بقراءة يكون الإجماع على خلافها، ولا سيما أنه أخذ القراءة عن زيد بن ثابت، وهو عمدة الذين جمعوا القرآن فى المصاحف، بأمر سيدنا عثمان - رضى الله عنه - وأيضًا فالقراءة المتواترة: «تستأنسوا» متمكنة فى باب الإعجاز، من القراءة المزعومة.

وأحب أن أنبه هنا: أن بعض الصحابة، كان يقرأ الكلمة على وجه التفسير والبيان؛ فيظن من لا يعرف الحقيقة أنها قراءة، ومن هنا دخل الخلط فى بعض المرويات عنهم.

وكذلك كل ما روى عن ابن عباس، وغيره، فى مخالفة النص القرآنى الثابت

بالتواتر والمكتوب بإجماع من الصحابة - فاضرب به عرض الحائط، وألقه دبر أذنيك، فحقيقة هذه المرويات أنها ضعيفة، أو موضوعة، وعلى فرض التسليم بصحة بعضها، فالصحيح الآحادى، مهما بلغ، لا يعارض المتواتر الذى نقله جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وإفادة التواتر لليقين - قاعدة مقررة عند ذوى العقول، لا يختص بملة دون ملة.

وبحسبنا هذا القدر، ومن أراد استيفاء لكل ما روى فى هذا، ورده ردًا علميًا أصيلًا - فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم».

وبعد: فإن هذا القرآن الكريم، كما هو فى المصاحف العثمانية، وكما هو فى مصاحفنا التى هى صورة حقيقية لها - هو ما أنزله الله على نبينا، وسيدنا محمد - صلوات الله وسلامه عليه - وأن كل ما يخالف هذا الذى أجمع عليه الصحابة مردود باطل، وسيبقى هذا القرآن العظيم قطب الإسلام التى تدور عليه الثقافة الإسلامية الأصيلة، ما بقى مسلم على وجه الأرض، وسيستمر مشغلة الفكر الإنسانى، وأعظم الأسس فى بناء الثقافة الإنسانية الرفيعة، وقد ضمن له الله - سبحانه - البقاء والخلود؛ مصداقًا لقول الحق - تبارك، وتعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر :٩]

صدق الله العظيم، وبلغ رسوله الأمين[١].

* * *

---

(١) ينظر بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٤٧-١٥٧).

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا - ترجمة المصنف:

- اسمه ونسبه:

هو عبد الواحد بن محمد بن على بن أبى السداد، أبو محمد المالكى الباهلى الأندلسى، الشهير بالمالقى؛ نسبة إلى مدينة «مالقة» بالأندلس(١).

وإذا كانت كتب التراجم المختلفة قد ذكرت نسب مصنفنا فإنها أغفلت تمامًا تاريخ مولده، وسكتت عن أخبار نشأته الأولى، بيد أن الراجح لدينا أنه ولد فى نهاية القرن السادس الهجرى، يدلنا على ذلك روايته لكتاب «التيسير» لأبى عمرو الدانى - والذى قام بشرحه فيما بعد - عن أبى الحجاج يوسف بن إبراهيم، وأبو الحجاج هذا تُوفى سنة ٥٩٩هـ.

- تكوينه العلمى وثناء العلماء عليه:

إن البيئة العلمية الخصبة التى نشأ فيها عبد الواحد المالقى أتاحت له أن ينهل من ينابيع علمية كثيرة، أسهمت فى بناء شخصيته العلمية بناء متميزًا كان خليقًا أن يحمل المُبَرِّزين من العلماء على الشهادة له والثناء عليه ثناءً ينبئ عن مكانته العلمية الممتازة فى الأندلس؛ فقال عنه أبو حيان «صاحبنا الأستاذ المقرئ النحوى» (٢)، وقال عنه ابن الجزرى: «أستاذ كبير، شرح كتاب «التيسير» شرحًا حسنًا أفاد فيه وأجاد» (٣).

- أخلاقه:

شهد مَنْ ترجم للمالقى من العلماء بحسن الخلق ومحاسن الشيم إلى جانب رسوخ قدمه فى العلوم التى اشتغل بها، وبحسبنا أن نذكر قول ابن الخطيب عنه: «كان - رحمه الله - بعيد المدى، منقطعًا فى الدين المتين والصلاح، وسكون النفس، ولين الجانب والتواضع، وحسن الخلق، إلى وسامة الصورة وملاحة الشيبة

(١) تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٢/ ١٢١، ١٢٢)، غاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ٤٧٧)، الإحاطة فى أخبار غرناطة (٣/ ٥٥٣، ٥٥٤).
(٢) ينظر بغية الوعاة (٢/ ١٢٢).
(٣) ينظر غاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ٤٧٧).

وطيب القراءة، مولى النعمة على الطلبة من أهل بلده، أستاذًا حافلًا متفننًا، مضطلعًا، إمامًا فى القراءات، حائزًا فضل السبق إتقانًا، وأداء ومعرفة، ورواية وتحقيقًا، ماهرًا فى صناعة النحو، فقيها أصوليًّا، حسن التعليم، مستمر القراءة. . .»(١)

- **شيوخه:**

تلقى عبد الواحد المالقى العلم على طائفة من شيوخ العصر المبرِّزين وعلمائه النابهين، نذكر منهم:

* أبا الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف الأنصارى بن أبى ريحانة المالكى الشهير بالميريلى، المتوفَّى سنة ٥٩٩هـ، وعنه روى كتاب «التيسير» لأبى عمرو الدانى.

* محمد بن أحمد بن عبيد الله بن العاصى أبا بكر التجيبى الإشبيلى المتوفى سنة ٦٦٦هـ، وعنه روى المالقى كتاب «الكافى».

* أبا الوليد إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الأزدى الغرناطى الشهير بالعطار، المتوفى سنة ٦٦٨هـ. وعنه روى المالقى كتاب «التبصرة» بالإجازة.

* القاضى الخطيب أبا على الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبى الأحوص، الأستاذ المجود أبا على الجيانى الأندلسى الفهرى المعروف بابن الناظر، قاضى «المرية» و «مالقة»، المتوفى سنة ٦٨٠هـ، وعنه روى «الشاطبية».

* القاسم بن أحمد بن حسن أبا القاسم الحجرى الشهير بالسكونى المتوفى سنة ٦٩٠هـ.

- **تلاميذه:**

تلمذ لعبد الواحد المالقى عدد غير قليل من الطلاب النابهين، نذكر منهم:

* أحمد بن الحسن بن على بن الزيات الكلاعى المالقى، ويعرف بالزيات أبى جعفر، وهو مقرئ أديب خطيب متصوف. توفى سنة ٧٢٨هـ، ومن مؤلفاته «المقام المخزون فى الكلام الموزون»، و «العقيدة» المسماة بـ «الشرف الأصفى فى المأرب الأوفى»، و «لذة السمع فى القراءات السبع».

---

(١) ينظر الإحاطة فى أخبار غرناطة (٣/ ٥٥٣)، بغية الوعاة (٢/ ١٢١).

* محمد بن عبد الله بن منظور القيسى أبا بكر، أديب ناظم ناثر، من آثاره: «نفحات الشوك وعيون التبر المسبوك فى أشعار الخلفاء والوزراء والملوك»، «السحب الداكنة»، «إحصاء الأخلاق».

- **كتبه وآثاره العلمية:**

تخبرنا كتب التراجم المختلفة أن للمالقى مصنفات أخرى فى الفقه والقراءات والقرآن، غير كتابه «الدر النثير والعذب النمير» بيد أنها تكتفى بهذه الإشارة العارضة دون أن تذكر لنا أسماءها وعناوينها وما تشتمل عليه، فمن ذلك مثلًا ما قاله ابن الخطيب: شرح «التيسير» فى القراءات، وله تواليف غيره فى القراءات والفقه» [(١)]، وقال السيوطى: شرح «التيسير» فى القراءات، وله غير ذلك فى القراءات والفقه» [(٢)].

نستنبط مما سبق أن كتاب «الدر النثير والعذب النمير» هو الكتاب الوحيد الذى نعرفه للمالقى.

- **وفاته:**

أجمعت كتب التراجم المختلفة التى ترجمت لابن أبى السداد المالقى أنه توفى سنة ٧٠٥هـ.

---

(١) ينظر: الإحاطة فى أخبار غرناطة (٣/ ٥٥٤).
(٢) ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٢١).

أبو عمرو الداني[(١)]

الإمام الحافظ، المجود المقرئ، الحاذق، عالم الأندلس، أبو عمرو، عثمان ابن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموى، مولاهم الأندلسى، القرطبي ثم الدانى، ويعرف قديما بابن الصيرفى، مصنف «التيسير» و«جامع البيان»، وغير ذلك.

ذكر أن والده أخبره أن مولدى في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وقال عن طلبه للعلم: فابتدأت بطلب العلم فى أول سنة ست وثمانين، ورحلت إلى المشرق سنة سبع وتسعين، فمكثت بالقيروان أربعة أشهر، ثم توجهت إلى مصر، فدخلتها فى شوال من السنة، فمكثت بها سنة وحججت.

قال: ورجعت إلى الأندلس فى ذى القعدة سنة تسع، وخرجت إلى الثغر فى سنة ثلاث وأربعمائة، فسكنت سرقسطة سبعة أعوام، ثم رجعت إلى قرطبة.

قال: وقدمت دانية سنة سبع عشرة وأربعمائة .

قال الذهبى: فسكنها حتى مات.

سمع أبا مسلم محمد بن أحمد الكاتب، صاحب البغوى، وهو أكبر شيخ له، وأحمد بن فراس المكى، وعبدالرحمن بن عثمان القشيرى الزاهد، وعبد العزيز ابن جعفر بن خواستى الفارسى، نزيل الأندلس، وخلف بن إبراهيم بن خاقان المصرى، وتلا عليهما، وحاتم بن عبد الله البزاز، وأحمد بن فتح بن الرسَّان، ومحمد بن خليفة بن عبد الجبار، وأحمد بن عمر بن محفوظ الجيزى، وسلمة ابن سعيد الإمام، وسلمون بن داود القروى، وأبا محمد بن النحاس المصرى، وعلى بن محمد بن بشير الربعى، وعبد الوهاب بن أحمد بن منير، ومحمد ابن عبد الله بن عيسى الأندلسى، وأبا عبد الله بن أبى زمنين، وأبا الحسن على ابن محمد القابسى، وعدة.

وتلا أيضا على أبى الحسن طاهر بن غلبون، وأبى الفتح فارس بن أحمد الضرير، وسمع سبعة ابن مجاهد من أبى مسلم الكاتب بسماعه منه، وصنف التصانيف المتقنة السائرة.

حدث عنه وقرأ عليه عدد كثير، منهم: ولدُه أبو العباس، وأبو داود سليمان ابن أبى القاسم نجاح، وأبو الحسن على بن عبد الرحمن بن الدّش، وأبو الحسين يحيى ابن أبى زيد بن البياز، وأبو الذواد مفرج الإقبالى، وأبو بكر محمد بن المفرج

---

(١) عن سير أعلام النبلاء (١٨/ ٧٧، ٨٣)، وينظر معرفة القراء الكبار (١/ ٣٢٥)، وغاية النهاية (١/ ٥٠٣).

البطليوسى، وأبو بكر بن الفصيح، وأبو عبد الله محمد بن مزاحم، وأبو على الحسين بن محمد بن مبشر، وأبو القاسم خلف بن إبراهيم الطليطلى، وأبو عبد الله محمد بن فرج المغامى، وأبو إسحاق إبراهيم بن على، نزيل الإسكندرية، وأبو القاسم بن العربى، وأبو عبد الله محمد بن عيسى بن الفرج التجيبى المغامى، وأبو تمام غالب بن عبيد الله القيسى، ومحمد بن أحمد بن سعود الدانى، وخلف ابن محمد المريى بن العريبى، وخلق كثير.

وروى عنه بالإجازة: أحمد بن محمد الخولانى، وأبو العباس أحمد بن عبد الملك بن أبى جمرة المرسى، خاتمة من روى عنه فى الدنيا، وعاش بعده سبعا وثمانين سنة، وهذا نادر ولا سيما فى المغرب.

قال المغامى: كان أبو عمرو مجاب الدعوة، مالكى المذهب.

وقال الحميدى: هو محدث مكثر، ومقرئ متقدم، سمع بالأندلس والمشرق.

قلت: المشرق فى عرف المغاربة مصر وما بعدها من الشام والعراق، وغير ذلك، كما أن المغرب فى عرف العجم وأهل العراق أيضا مصر، وما تغرب عنها.

قال أبو القاسم بن بشكوال: كان أبو عمرو أحد الأئمة فى علم القرآن رواياته وتفسيره ومعانيه، وطرقه وإعرابه، وجمع فى ذلك كله تواليف حسانا مفيدة، وله معرفة بالحديث وطرقه، وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط، جيد الضبط، من أهل الذكاء والحفظ، والتفنن فى العلم، دينا فاضلا، ورعا سنيا.

وفي فهرس ابن عبيد الله الحجرى قال: والحافظ أبو عمرو الدانى، قال بعض الشيوخ: لم يكن فى عصره ولا بعد عصره أحد يضاهيه فى حفظه وتحقيقه، وكان يقول: ما رأيت شيئا قط إلا كتبته، ولا كتبته إلا وحفظته، ولا حفظته فنسيته. وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف، فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها.

قال الذهبى: إلى أبى عمرو المنتهى فى تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، مع البراعة فى علم الحديث والتفسير والنحو، وغير ذلك.

ألف كتاب «جامع البيان فى السبع» ثلاثة أسفار فى مشهورها وغريبها، وكتاب «التيسير»، وكتاب «الاقتصاد» فى السبع، و«إيجاز البيان» فى قراءة ورش، و«التلخيص» فى قراءة ورش أيضا، و«المقنع» فى الرسم، وكتاب «المحتوى فى القراءات الشواذ»، فأدخل فيها قراءة يعقوب وأبى جعفر، وكتاب «طبقات القراء» فى

مجلدات، و«الأرجوزة فى أصول الديانة»، وكتاب «الوقف والابتداء»، وكتاب «العدد» وكتاب «التمهيد فى حرف نافع» مجلدان، وكتاب «اللامات والراءات» لورش، وكتاب «الفتن الكائنة»، مجلد يدل على تبحره فى الحديث، وكتاب «الهمزتين» مجلد، وكتاب «الياءات» مجلد، وكتاب «الإمالة لابن العلاء» مجلد. وله تواليف كثيرة صغار فى جزء وجزأين.

وقد كان بين أبى عمرو، وبين أبى محمد بن حزم وحشة ومنافرة شديدة، أفضت بهما إلى التهاجى، وهذا مذموم من الأقران، موفور الوجود. نسأل الله الصفح. وأبو عمرو أقوم قيلا، وأتبع للسنة، ولكن أبا محمد أوسع دائرة فى العلوم.

بلغت تواليف أبى عمرو مائة وعشرين كتابا.

وهو القائل فى أرجوزته السائرة:

تدرى أخى أين طريق الجنه ... طريقها القرآن ثم السنه
كلاهما ببلد الرسول ... وموطن الأصحاب خير جيل
فاتَّبِعَنْ جماعة المدينه ... فالعلم عن نبيهم يروونه
وَهُمْ فحجة على سواهم ... فى النقل والقول وفى فتواهم
واعتمدَنْ على الإمام مالكْ ... إذ قد حوى على جميع ذلك
فى الفقه والفتوى إليه المنتهى ... وصحة النقل وعلم من مضى

ومنها:

وحكَّ ما تجد للقياس ... داود فى دفتر أو قرطاس
من قوله إذ خرق الإجماعا ... وفارق الأصحاب والأتباعا
واطرح الأهواء والمراء ... وكل قول ولد الآراء

ومنها:

ومن عقود السنة الإيمانُ ... بكل ما جاء به القرآن
وبالحديث المسند المروى ... عن الأئمة عَنِ النبى
وأن ربنا قديم لم يزل ... وهو دائم إلى غير أجل

ومنها:

كلم موسى عبده تكليما ... ولم يزل مدبرا حكيما
كلامه وقوله قديم ... وهو فوق عرشه العظيم

والقول فى كتابه المفصل ... بأنه كلامه المنزل
على رسوله النبى الصادق ... ليس بمخلوق ولا بخالق
من قال فيه: إنه مخلوق ... أو محدث فقوله مُروق
والوقف فيه بدعة مضله ... ومثل ذاك اللفظ عند الجِلّه
كلا الفريقين من الجهميه ... الواقفون فيه واللفظيه
أَهْوِنْ بقول جهم الخسيس ... وواصلٍ وبشر المريسى
ذى السخف والجهل وذى العناد ... معمر وابن أبى دُؤَاد
وابن عبيد شيخ الاعتزال ... وشارع البدعة والضلال
والجاحظ القادح فى الإسلام ... وجِبْت هذى الأمة النظّام
والفاسق المعروف بالجبّائى ... ونجله السفيه ذى الخناء
واللاحقى وأبى هذيل ... مؤيدى الكفر بكل ويل
وذى العمى ضرار المرتاب ... وشبههم من أهل الارتياب
وبعد فالإيمان قول وعمل ... ونية عن ذاك ليس ينفصل
فتارة يزيد بالتشمير ... وتارة ينقص بالتقصير
وحب أصحاب النبى فرض ... ومدحهم تزلف وفرض
وأفضل الصحابة الصدِّيق ... وبعده المهذب الفاروق

ومنها:

ومن صحيح ما أتى به الخبر ... وشاع فى الناس قديما وانتشر
نزول ربنا بلا امتراء ... فى كل ليلة إلى السماء
من غير ما حد ولا تكييف ... سبحانه من قادر لطيف
ورؤية المهيمن الجبار ... وأننا نراه بالأبصار
يوم القيامة بلا ازدحام ... كرؤية البدر بلا غمام
وضغطة القبر على المقبور ... وفتنة المنكر والنكير
فالحمد لله الذى هدانا ... لواضح السنة واجتبانا

وهي أرجوزة طويلة جدا.

مات أبو عمرو منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ودفن ليومه بعد العصر بمقبرة دانية، ومشى سلطان البلد أمام نعشه، وشيعه خلق عظيم، رحمه الله تعالى.

ثانيًا - مصادر عبد الواحد المالقى
فى شرحه «الدر النثير»

إن من يطالع ترجمة عبد الواحد المالقى فى مظانها يَرَهُ عالمًا موسوعيا قد ضرب فى كل علم بسهم، وأخذ من كل فن بطرف، جاريًا فى ذلك على عادة العلماء الأقدمين من حيث كثافة التكوين العلمى وغزارة المحصول المعرفى، وحسبنا دليلًا على تلك الموسوعية ما خلفه من مصنفات فى الفقه والقراءات والقرآن - كما تذكر مصادر ترجمته - لم يصل إلينا منها سوى كتابه الذى بين أيدينا «الدر النثير والعذب النمير فى شرح كتاب التيسير».

ومن الأمور التى لا تحتاج إلى طويل جدال ومنازعة أن يتأثر العالم بتكوينه الأول، وتظهر فى مؤلفاته آيات ثقافته وأمارات نشأته العلمية إما ثراءً واتساعًا، وإما فقرًا وضيقًا، ولم يشذ شيخنا عبد الواحد المالقى فى كتابه عن هذا السنن العلمى الذى غدا بمثابة البديهية التى يعرفها كل مشتغل بالعلوم والآداب، فلا غرو أن تنوعت مصادر ابن أبى السداد، وتعددت موارده التى بنى عليها شرحه واستقى منها مادته العلمية، فهى تارة كتب للقراءات وتارة أخرى كتب للنحو واللغة.

وطبيعى أن تتفاوت قيمة هذه المصادر بالنسبة للمالقى، وتتباين مرتبتها لديه تقديمًا وتأخيرًا، فيكثر اعتماده على مصادر تكون من شرحه بمثابة الأصول أو الموارد الرئيسية، فى حين يقل تعويله على كتب أخرى؛ لأنها تمثل لديه مصادر ثانوية ليس معقولًا أن يكثر رجوعه إليها.

ويأتي فى مقدمة مصادره الرئيسية أو الأصول:

١- القرآن الكريم، وهو أمر تقتضيه طبيعة العلم الذى يصنف فيه وهو علم القراءات.

٢- أما كتب القراءات التى أكثر من الرجوع إليها والأخذ عنها فقد أشار إليها فى مقدمته حيث يقول:

«فدونك زِيًّا من الدر النثير، وريا من العذب النمير، في شرح مشكلات وقيد مهملات، وحل مغلقات، اشتمل عليها كتاب «التيسير»، متبعًا بالموافقة والمخالفة على الأسلوب الوافى بين كتاب «التبصرة» والكتاب «الكافى»».

إذن فثمة مصادر ثلاثة رئيسية أكثر المالقى من الرجوع إليها فى شرحه، وهى:

أ- كتاب «التيسير» فى القراءات السبع لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى (المتوفى سنة ٤٤٤هـ).

ب- كتاب «التبصرة» لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى (المتوفى سنة ٤٣٧هـ).

جـ- كتاب «الكافى» لأبى عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعينى (المتوفى سنة ٤٧٦هـ).

ولا عجب أن يمثل كتاب التيسير لأبى عمرو الدانى الأساس الأول لكتاب ابن أبى السداد؛ إذ هو شرح له وتوضيح لمشكله وبيان لغامضه.

وثمة كتب أخرى لأبى عمرو الدانى رجع إليها عبد الواحد المالقى في شرحه وهى:

- كتاب «إيجاز البيان فى قراءة ورش».
- كتاب «جامع البيان».
- كتاب «المقنع فى معرفة رسم مصاحف الأمصار».
- كتاب «التحبير».

أما كتاب «التبصرة» الذى استعان به المالقى في شرحه «التيسير» فهو فقد اعتمد به على توضيح بعض مشكلات كتاب «التيسير».

وأما كتاب «الكافى» فقد عول عليه فى توضيح بعض المسائل التى قد يصعب فهمها واستيعابها من كتاب «التيسير»، مع عقد موازنة بينه وبين ما جاء فى كتابى «التيسير» للدانى و«التبصرة» لمكى بن أبى طالب مع الترجيح والتعليل.

٣ - ولم يغفل عبد الواحد المالقى الإفادة من كتب اللغة؛ إذ الرحم موصولة بينها وبين علم القراءات، ويعد كتاب سيبويه فى مقدمة الكتب اللغوية التى اعتمد عليها فى توضيح الظواهر اللغوية التى عالجها فى شرحه.

- ومن الكتب اللغوية التى لجأ إليها المالقى أيضا:

- كتاب «العين» للخليل بن أحمد، وهو معجم كان يرجع إليه لتفسير الألفاظ وبيان معانيها واشتقاقاتها.

- كتاب «معانى القرآن» لأبى زكريا يحيى الفراء.

- كتاب «الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب» لابن السِّيد البطليوسى.

ثانيا - المصادر الثانوية:

ويقصد بها تلك المصادر التى لم يكثر المالقى من الرجوع إليها والإفادة منها، وهى مصادر تنتمى إلى علوم شتى:

- فمن المصادر الثانوية التى اعتمدها من كتب القراءات - وأكثرها للدانى-:
- «الإيضاح» لأبى عمرو الدانى.
- «التفصيل» لأبى عمرو الدانى.
- «التمهيد لاختلاف قراءة نافع» لأبى عمرو الدانى.
- «الروضة» لأبى العباس محمد بن يعقوب المعروف بالمعدل (ت ٣٣٠ هـ).
- كتاب «شرح الهداية» لأبى العباس أحمد بن عمار المهدوى (ت ٤٣٠ هـ).

وكذلك استعان المالقى ببعض كتب من علم الحديث، منها: صحيح البخارى، سنن أبى داود، سنن الترمذى، المستدرك للحاكم.

ثالثًا - المنهج المتبع:

سبق أن أشرنا إلى أن ابن أبى السداد قد أفاد - فيما يتصل بمادة شرحه ومصادره العلمية - من كتب القراءات الأخرى - وهى ليست بالقليلة - وألمحنا إلى أهم هذه المصنفات التى اعتمد عليها، وأما فيما يتصل بالمنهج الذى احتذاه وبنى كتابه على مثاله فهو ثمرة إدمان النظر فى هذه الكتب والتوسع فى درسها وفهمها.

ونظن أن ابن أبى السداد قد أراد من خلال انتقائه لكتاب «التيسير» للدانى - ليقوم بشرحه - قد أراد أن ينزل هذا الكتاب منزله اللائق به بين كتب علم القراءات، وأن يتدارك النقص الذى لحقه فى شروح من سبقوه، ولعله أدرك أن علة النقص فى هذه الشروح تكمن فى المنهج الذى سلكه أصحابها، فرام المالقى أن يبتدع فى شرحه منهجًا يتحاشى فيه مثالب المناهج السابقة عليه وعيوبها، وفى الوقت نفسه ينتفع بما عسى أن تشتمل عليه من مزايا وجوانب إيجابية.

أ - تقسيم الكتاب وترتيبه:

قام المالقى بتقسيم كتابه إلى أبواب - متبعًا فى ذلك أبا عمرو الدانى فى «التيسير» - على النحو التالى: باب الاستعاذة، باب البسملة، باب الإدغام الكبير، باب هاء الكناية... إلخ.

وقد أوضح المالقى فى فصل عقده لذلك أسماه «تهذيب ترتيب التبويب» قبل باب

«فرش الحروف» - السبب فى اتباع أبى عمرو هذا الترتيب.

ب - أسلوب المالقى فى الشرح والتفسير:

* لا يختلف المالقى كثيرًا فى طريقة شرحه عن كُتَّاب الشروح الآخرين؛ إذ نجده يبدأ بذكر النص المشروح من كتاب «التيسير» ثم يشفعه بالشرح والتعليق والتحليل والغالب ألا يكمل النقل عن «التيسير» مكتفيًا بقوله - مثلًا -: إلخ كلامه.

* اتبع المالقى فى شرحه الأسلوب المقارن حيث يذكر من كلام مكى ابن أبى طالب صاحب كتاب «التبصرة» ومن كلام ابن شريح صاحب كتاب «الكافى» ما يبرز أوجه الاختلاف والاتفاق بين هذين الكتابين وبين كتاب «التيسير» للحافظ أبى عمرو الدانى.

* اعتمد المالقى فى نقوله من كتاب «التيسير» على نسخ متعددة منه؛ حتى يضمن لشرحه الضبط والدقة، من خلال تحقيق النص المنقول بمقارنته بالنسخ المختلفة.

* ومما يرتبط بحرصه على تحقيق الدقة والأمانة لشرحه، التزم المالقى فى الأعم الأغلب من شرحه بذكر أسماء اللغويين والنحويين وعلماء القراءات الذين ينقل عنهم.

مَيز المالقى استدراكاته على الدانى - أحيانًا - حيث جعلها فى آخر الباب تحت عنوان «تنبيه» أو «تتميم»...، فلا غرو أن برزت شخصيته العلمية قوية واضحة، لم تغب قسماتها خلف النقول الكثيرة التى ضمنها كتابه.

* اشتمل كتاب المالقى على شواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأشعار العرب وأمثالهم، وذلك رغبة منه فى تأكيد المادة العلمية التى يوردها وتوضيحها بالأمثلة الدالة.

وللمالقى طريقة مخصوصة فى الاستشهاد، فهو يستشهد بالقرآن الكريم لتوضيح أو تأكيد الأحكام النحوية التى يوردها.

وكذلك فقد استشهد بالشعر لتأكيد المسائل اللغوية وتوثيقها، وسلك فى الاستشهاد به مسلك العلماء الأقدمين، فنراه يستشهد بأشعار الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين الأوائل دون المولدين.

أما الأمثال وأقوال العرب المأثورة فيندر جدًّا استشهاده بها فى كتابه، وحسبنا دليلًا أنه لم يستشهد سوى بمثل واحد فى كتابه كله.

وصف النسخ

النسخة الأولى: محفوظة فى مكتبة الأزهر تحت رقم ٢٢٢٧٧ قراءات، وتقع فى مجلد واحد.

وعدد أوراقها (١١١) ورقة ومسطرتها (٢٦) سطرًا، ورمزنا لها بالرمز (أ).

النسخة الثانية: محفوظة فى مكتبة دار الكتب المصرية، وتقع فى مجلد واحد تحت رقم ٢٣٥ تفسير تيمور، وعدد أوراقها (١٣٥) ورقةً، ومسطرتها (٢٣) سطرا، ورمزنا لها بالحرف (ب).

ثم قمنا فى التحقيق بعمل الآتى:

١- نسخ المخطوط.

٢- مقابلة النسخ لضبط النص وإثبات فروق النسخ.

٣- عزو الآيات القرآنية وتخريج القراءات من كتبها ومظانها.

٤- التعليق على بعض القراءات وتوجيهها نحويا وصرفيا وبيان بعض عللها.

٥- تخريج الأحاديث النبوية.

٦- ترجمة للأعلام والقراء الواردين فى الكتاب.

٧- عمل مقدمة وفهارس.

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد

قال الشيخ الفقيه الأجل الخطيب المقرئ المحقق الفاضل [illegible]

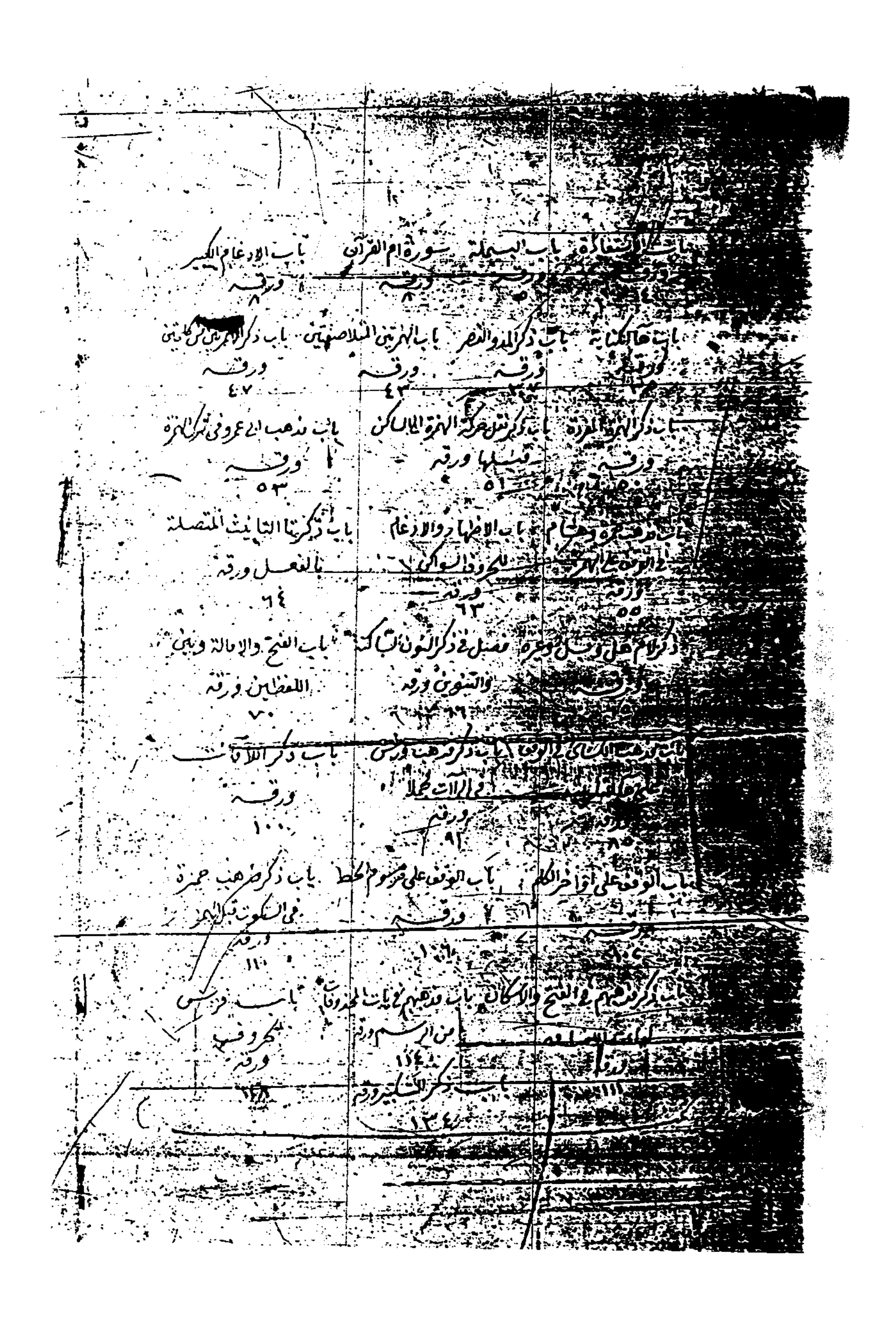
ابن محمد بن علي بن أبي السداد الأموي المالقي رضي الله عنه

الحمد لله الحكيم الخبير العليم القدير العلي الكبير [illegible]

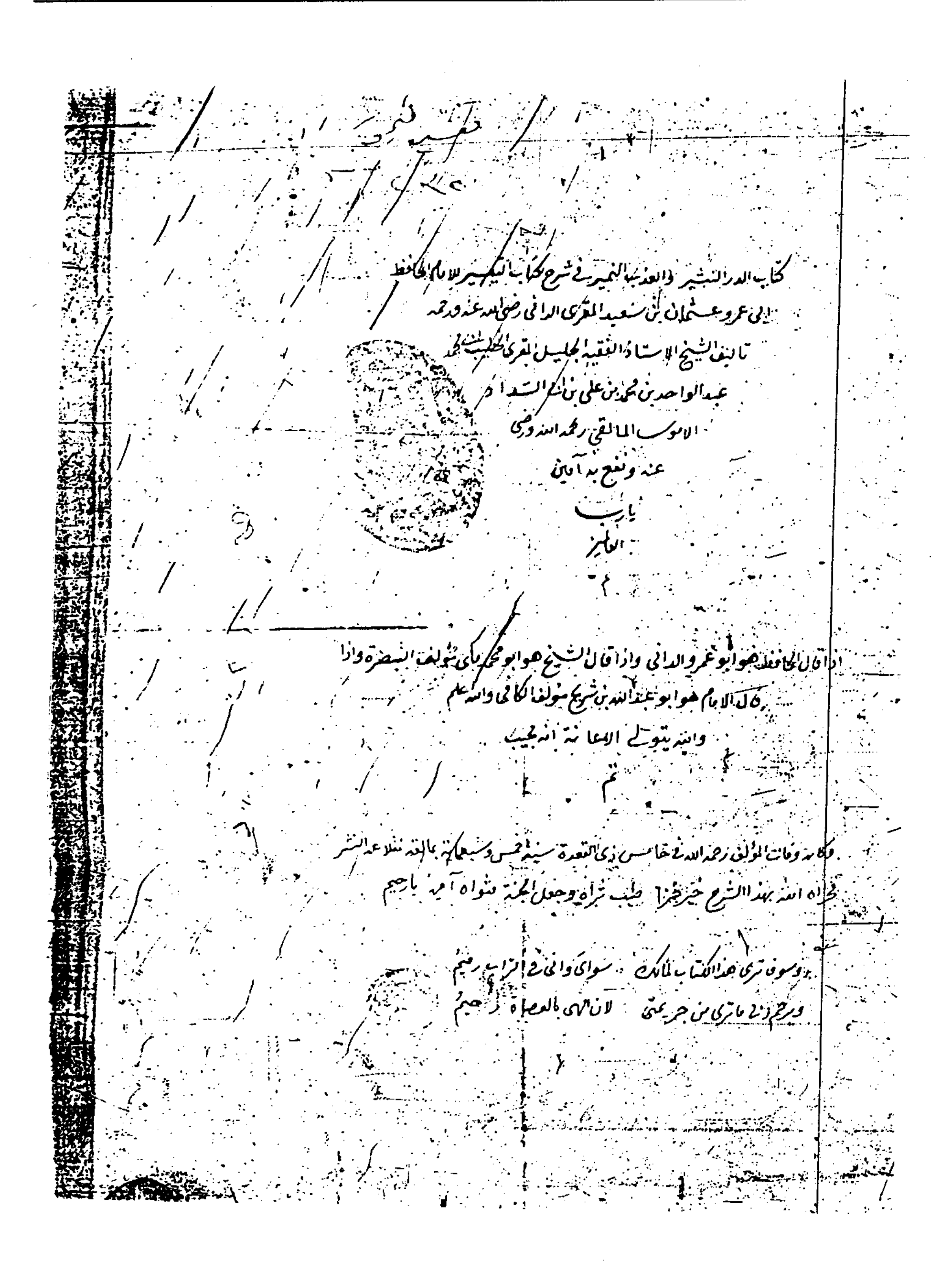
في جميع التدبير [illegible] بقدرته الغالبة وحكمته البالغة [illegible]

[illegible]

صورة من المخطوط (أ)


باب الاستعاذة — باب البسملة — سورة أم القرآن — باب الإدغام الكبير ورقة ٨
باب هاء الكناية — باب ذكر المد والقصر ورقة — باب الهمزتين المتلاصقتين ورقة ٤٣ — باب ذكر الهمزتين من كلمتين ورقة ٤٧
باب ذكر الهمز المفرد ورقة — باب ذكر نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ورقة ٥١ — باب مذهب أبي عمرو في ترك الهمزة ورقة ٥٣
باب وقف حمزة وهشام ... ورقة ٥٥ — باب الإظهار والإدغام للحروف السواكن ورقة ٦٣ — باب ذكر تاء التأنيث المتصلة بالفعل ورقة ٦٤
ذكر لام هل وبل ... — فصل في ذكر النون الساكنة والتنوين ورقة ٦٦ — باب الفتح والإمالة وبين اللفظين ورقة ٧٠
باب مذهب الكسائي في الوقف ... ورقة ٨٥ — باب ذكر مذهب ورش في الراءات ورقة ٩١ — باب ذكر اللامات ورقة ١٠٠
باب الوقف على أواخر الكلم — باب الوقف على مرسوم الخط ورقة ١٠٦ — باب ذكر مذهب حمزة في السكوت قبل الهمز ورقة ١١٠
باب ذكر مذاهبهم في الفتح والإسكان — باب مذاهبهم في ياءات المحذوفات من الرسم ورقة ١١٤ — باب فرش الحروف ورقة ١٢٨
باب ذكر التكبير ورقة ١٣٤

صورة من المخطوط (ب)



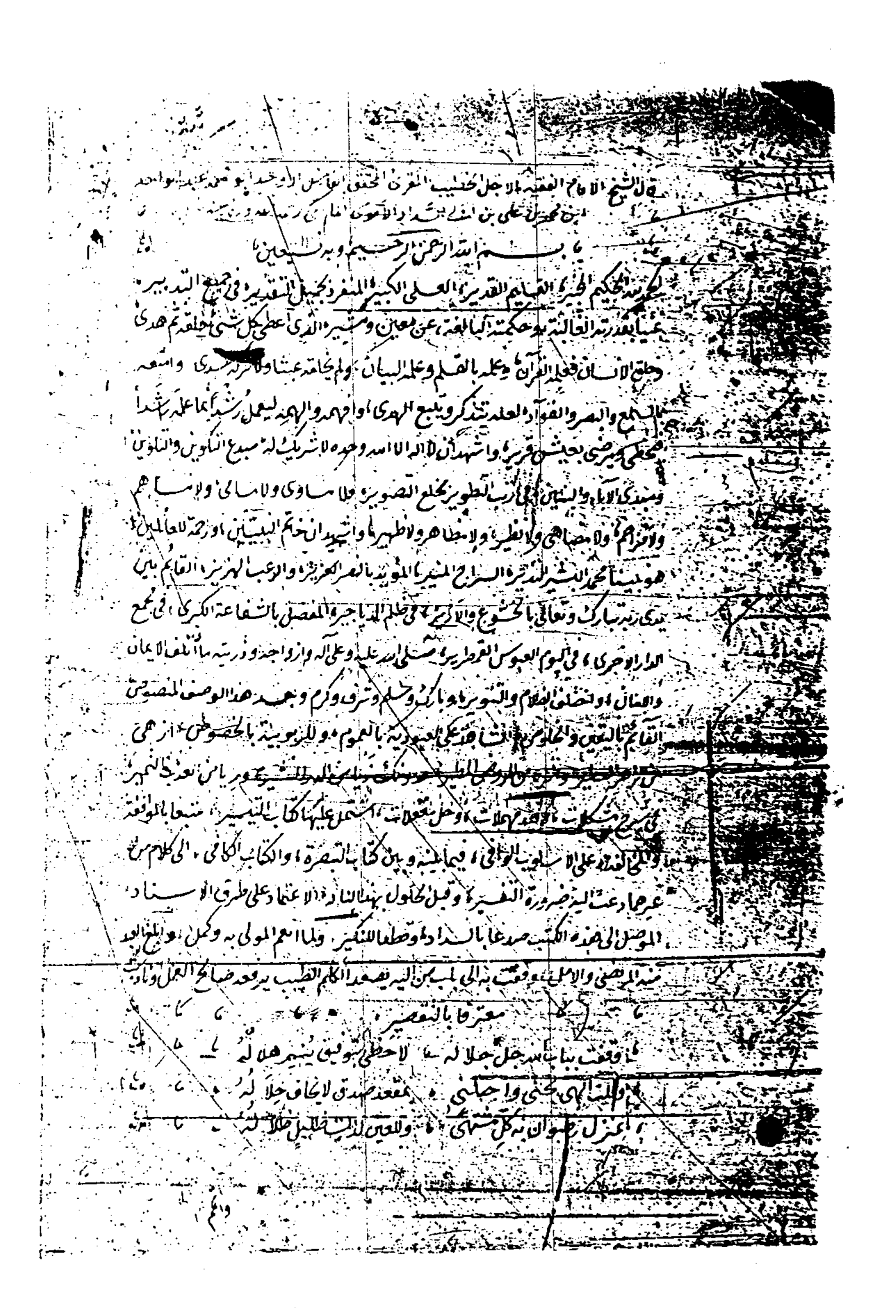
كتاب الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير للإمام الحافظ
أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني رضي الله عنه ورحمه
تأليف الشيخ الأستاذ الفقيه الجليل المقرئ الخطيب أبي محمد
عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد
الأموي المالقي رحمه الله ورضي
عنه ونفع به آمين
يا رب

إذا قال الحافظ فهو أبو عمرو الداني وإذا قال الشيخ فهو أبو محمد مكي مؤلف التبصرة وإذا
قال الإمام فهو أبو عبد الله بن شريح مؤلف الكافي والله أعلم
والله يتولى الإعانة إنه مجيب
تم

وكانت وفاة المؤلف رحمه الله في خامس ذي القعدة سنة خمس وسبعمائة بمالقة نقلا عن النشر
جزاه الله بهذا الشرح خيرا وطيب ثراه وجعل الجنة مثواه آمين يا رحيم

يا من سوف ترى هذا الكتاب لمالك سواي وإني في التراب رميم
ويرحم زلة ما ترى من جريمتي لأن إلهي بالعصاة رحيم

صورة من المخطوط (ب)



قال الشيخ الامام الفقيه الاجل الخطيب المقرئ المحقق ... ابو محمد عبد الواحد

ابن محمد بن علي بن ابي السداد ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الحكيم الخبير العليم القدير العلي الكبير المنفرد بجميل التقدير في جميع التدبير

عنايته بقدرته الغالبة وحكمته البالغة عن معين ومشير الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى

خلق الانسان فعلمه القرآن وعلمه بالقلم وعلمه البيان ولم يخلقه عبثا ولم يتركه سدى وامده

بالسمع والبصر والفؤاد والعقل ليتذكر ويتبع الهدى ... ليعمل رشدا بما علمه رشدا

... واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له مبدع التكوين والتلوين

صورة من المخطوط (ب)

ثم قال الحافظ ولا يجوز القطع على التسمية إذا وصلت بالتكبير يعني مع كون
التكبير موصولاً بآخر السورة وهذا الوجه هو الذي نص الإمام على منعه
ثم قال الحافظ وكان بعض أهل الأداء يقطع على آخر السورة ثم يبتدئ بالتكبير
موصولاً بالتسمية وكذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزي وبذلك
قرأت على الفارسي عنه وهذا الوجه يوافق ما ذكره الإمام أولاً والشيخ ثانياً
قال الحافظ رحمه الله والأحاديث الواردة عن المكيين بالتكبير دالة على
ما ابتدأنا به من وصل التكبير بآخر السورة قال لأن فيها مع وهي تدل
على الصحبة والاجتماع [سنة فإذا كبر القارئ في آخر سورة الناس
بسمل وقرأ فاتحة الكتاب ثم بسمل وقرأ خمس آيات من أول سورة البقرة
إلى قوله تعالى وأولئك هم المفلحون [illegible] ثم دعا بدعاء الختمة
وهذا يسمى الحال المرتحل وبالله التوفيق [illegible]
عند الفراغ من هذا البلاغ لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما
صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم
في العالمين إنك حميد مجيد لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم آت سيدنا محمداً عبدك ورسولك الوسيلة
والفضيلة والشفاعة والدرجة الرفيعة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته
إنك لا تخلف الميعاد اللهم إنك ربي وأنا عبدك أنت خلقتني وأنت رزقتني
وأنت أحييتني وأنت تميتني وأنت تحييني من بعد الموت كل ذلك بحولك
وقوتك وحدك لا شريك لك لا أنطق إلا بما أنطقتني ولا أتصرف إلا فيما
صرفتني ولا أكون إلا حيث أقمتني اللهم إني أسألك يا الله يا عظيم يا ذا
الفضل العظيم يا رب العرش العظيم سؤال عبد مسكين خاضع
مستكين يعترف بأنك رب كل شيء عارف بأنك لا يتعاظمك شيء

صورة من المخطوط (ب)

قال الشيخ الإمام الفقيه الأجل الخطيب المقرئ المحقق الفاضل الأوحد، أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن على بن أبى السداد الأموى المالقى - رحمه الله ورضى عنه -:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الحكيم الخبير، العليم القدير، العلى الكبير، المنفرد بجميل التقدير، فى جميع التدبير، غنى - بقدرته الغالبة وحكمته البالغة - عن معين ومشير، ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، وخلق الإنسان فعلمه القرآن، وعلمه بالقلم وعلمه البيان، ولم يخلقه عبثًا، ولا تركه سدًى، وأمتعه بالسمع والبصر والفؤاد لعله يتذكر ويتبع الهدى، وأفهمه وألهمه ليعمل رُشْدًا بما علمه رَشَدًا فيحظى ويرضى بعيش قرير، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له مبدع التكوين والتلوين، ومبدئ الآباء والبنين فى رتب التطوير بخِلَعِ التصوير؛ فلا مساوى ولا مسامى ولا مساهم ولا مزاحم ولا مضاهى ولا نظير، ولا مظاهر ولا ظهير.

وأشهد أن خاتم النبيين ورحمة [الله] للعالمين هو نبينا محمد البشير النذير، السراج المنير، المؤيد بالنصر العزيز، والرعب الهزيز، القائم بين يدى ربه -تبارك وتعالى- بالخشوع والأزيز، فى ظلم الدياجى، المفضل بالشفاعة الكبرى فى مجمع الدار الأخرى، فى اليوم العبوس القمطرير، صلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وذريته ما ائتلف الإيمان والأمان واختلف الظلام والتنوير، وبارك وسلَّم وشرَّف وكرم.

وبعد هذا الوصف المنصوص، والقائم باليقين والخلوص، الشاهد على العبودية بالعموم وللربوبية بالخصوص، أزهى من الزهر العطير، وأنزه من الروض المطير، فدونك زيًّا من الدر النثير، ورِيًّا من العذب النمير، فى شرح مشكلات، وقَيْد مهملات، وحل معقدات اشتمل عليها كتاب «التيسير»، متبعًا بالموافقة والمخالفة على الأسلوب الوافى، فيما بينه وبين كتاب «التبصرة» والكتاب «الكافى»، إلى كلام من غيرهما دعت إليه ضرورة التفسير، وقبل الحلول بهذا الناد، والاعتماد على طرق الإسناد، الموصل إلى هذه الكتب صدعًا بالسداد وقطعًا للنكير، ولما أنعم المولى به وكمل، وأبلغ العبد منه المرتضى والأمل - دفعت به إلى باب من ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ

﴿ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] يرفعه صالح العمل، وناديت معترفًا بالتقصير:

وقفت بباب الله جل جلالُهُ لأحظى بتوفيق ينير هلالُهُ
وقلتُ إلهى نجِّنِى وأحلَّنى بمقعد صدق لا يخاف خلاله
بمنزل رضوان به كل مُشْتَهَى وللعين لذات ظليل ظلالهُ
وأتمم علىَّ الفضل بالنظر الذى تخصُّ به من تستقيم خلاله
وعُمَّ جميع المسلمين بمثله وذا رحم حقٌّ عَطِىٌّ بلاله

قائلًا بلسان ناطق، وإيمان بتوفيق الله -تبارك وتعالى- صادق، وجنانٍ على ذلك موافق، وبإحسان الرحمن واثق: اللهم منك وإليك، العبد بين يديك، لا أحصى ثناءً عليك، ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. أستغفر الله العظيم لذنبى، كما أمرنى ربى، وأستغفره للمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، وجميع من هو آت من كل ذنب صغير أو كبير. اللهم أوزعنا شكر العافية ودوامها، وذكر النعم وتمامها، وقنا عذاب النار وغرامها، واجعلنا لزمر المتقين إمامها، يا نعم المولى ويا نعم النصير، والله سبحانه الموفق المعين للضارع المستعين، إنه بالإحسان جدير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الإسناد:

أما كتاب «التيسير» فحدثنى به الشيخ أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد الأنصارى البلنسى بن مشليون إجازة، أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك ابن أبى جمرة المرسى عن أبيه عن الحافظ أبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى مؤلفه.

وسمعته من لفظ الأستاذ الجليل أبى جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفى، وقال لى: قرأته على أبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم الأنصارى ابن جَوْبَر قال: قرأته على القاضى أبى بكر بن أبى جمرة المذكور عن أبيه سماعًا عن الحافظ أبى عمرو إجازة.

وقرأت جميعه على الخطيب أبى الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف الأنصارى ابن أبى ريحانة، وقال لى: قرأت بعضه وسمعت باقيه على الحاج أبى بكر عتيق ابن على بن خلف الأموى المربيطرى، عن أبى الحسن بن النعمة قراءة، وعن أبى الحسن بن هذيل إجازة:

أما ابن النعمة فعن أبى عبد الله محمد بن باسَة الزهرى عن أبى القاسم خلف

ابن إبراهيم الطليطلى عن أبى عمرو.

وأما ابن هذيل فعن أبى داود عن أبى عمرو.

وسمعت جميعه بقراءة شيخنا أبى جعفر بن الزبير على الشيخ أبى عمر عبد الرحمن ابن الشيخ القاضى الراوية أبى عبد الله محمد بن داود بن سليمان ابن حَوْط الله الأنصارى الحارثى.

وحدثنى به أبو عمر عن القاضى أبى بكر بن أبى جمرة بسنده إجازة، ثم عن القاضى أبى الخطاب أحمد بن محمد بن واجب قراءة، عن ابن هذيل قراءة، عن أبى داود عن أبى عمرو.

وسمعته على الشيخ القاضى الخطيب أبى على الحسن بن عبد العزيز بن محمد ابن أبى الأحوص الفهرى، وقال لى: قرأته على الخطيب أبى بكر محمد بن محمد ابن وضاح اللخمى، وعلى القاضى أبى عامر نذير بن وهب بن لب بن نذير القمقى، كلاهما عن ابن هذيل عن أبى داود عن أبى عمرو.

وقرأت جميعه على الشيخ القاضى أبى القاسم قاسم بن أحمد بن حسن الحجرى الشهير بالسكوت، وقال لى: قرأته على الشيخ المحدث أبى محمد عبد الله ابن عبد العظيم الزهرى عن العالم أبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسن الخثعمى السهيلى عن أبى داود سليمان بن يحيى بن سعيد عن أبى داود سليمان ابن نجاح عن أبى عمرو.

وحدثنى به - أيضًا- أبو القاسم السكوت عن الأستاذ أبى بكر عبد الرحمن بن دخمان، سماعًا عن عمه الأستاذ الكبير أبى محمد القاسم بن دخمان عن أبى مروان ابن مجير الضرير عن أبى عبد الله بن مزاحم الأنصارى عن أبى عمرو. وأما كتاب «التبصرة»: فحدثنى به الشيخ الراوية: أبو الوليد إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الأزدى الغرناطى الشهير بالعطار(١) إجازة، أخبرنا أبو بكر عبد الله بن [عبد الله](٢)

(١) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو الوليد الأزدى الغرناطى العطار، مقرئ مصدر، قرأ بالروايات على ابن حسنون صاحب شريح، وعلى أبى بكر عبد الله بن عطية المحاربى، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير، وروى عنه كتاب التبصرة وغيره بالإجازة: عبد الواحد بن محمد ابن أبى السداد، مات سنة ثمان وستين وستمائة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ١٧٠).

(٢) سقط فى ب.

ابن عطية المحاربي[١]، أخبرنا ابن عتاب[٢] عن مؤلفه الشيخ أبي محمد مكي[٣].

---

(١) عبد الله بن عطية، أبو بكر المحاربى، روى التبصرة، روى عن ابن عتاب، رواها عنه إسماعيل بن عثمان بن إسماعيل الأزدى.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٣٣).

(٢) الشيخ العلامة، المحدث الصدوق، مسند الأندلس، أبو محمد، عبد الرحمن ابن المحدث محمد بن عتاب بن محسن القرطبى. ولد سنة ٤٣٣هـ، سمع من أبيه فأكثر، وحاتم ابن محمد الطرابلسى، وطائفة.
وتلا بالسبع على عبد الرحمن بن محمد بن شعيب المقرئ، وأجاز له مكى ابن أبى طالب، ومحمد بن عبد الله بن عابد، وعبد الله بن سعيد الشنتجالى، وأبو عمرو السفاقسى، وأبو عمر بن عبد البر، وأبو عمر بن الحذاء، وأبو حفص بن الزهراوى.
قال خلف بن بشكوال: هو آخر الشيوخ الجلة الأكابر بالأندلس فى علو الإسناد، وسعة الرواية. سمع معظم ما عند أبيه، وكان عارفًا بالطرق، واقفًا على كثير من التفسير والغريب والمعانى، مع حظ وافر من العربية، وتفقه عند أبيه، وشوور فى الأحكام بقية عمره، وكان صدرًا فيمن يستفتى لسنه وتقدمه، وكان من أهل الفضل والحلم والوقار والتواضع، وجمع كتابا حفيلا فى الزهد والرقائق، سماه شفاء الصدور، وكانت الرحلة إليه فى وقته، وكان صابرا للطلبة، مواظبًا على الإسماع، يجلس لهم النهار كله، وبين العشاءين، سمع منه الآباء والأبناء. مات فى جمادى الأولى سنة عشرين وخمسمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥١٤-٥١٥)، وشذرات الذهب (٤/ ١٦١)، وهدية العارفين (١/ ٥١٨).

(٣) العلامة المقرئ، أبو محمد، مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار، القيسى القيروانى، ثم القرطبى، صاحب التصانيف. ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة.
وأخذ عن: ابن أبى زيد، وأبى الحسن القابسى.
وتلا بمصر على أبى عدى ابن الإمام، وأبى الطيب بن غلبون، وولد طاهر، وسمع من محمد بن على الأدفوى، وأحمد بن فراس المكى، وعدة، تلا عليه خلق منهم: عبد الله ابن سهل، ومحمد بن أحمد بن مطرف، وروى عنه بالإجازة: أبو محمد بن عتاب، وكان من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم، ارتحل مرتين، الأولى فى سنة ست وسبعين.
وقال صاحبه أبو عمر أحمد بن مهدى المقرئ: أخبرنى مكى أنه سافر إلى مصر وله ثلاث عشرة سنة، واشتغل، ثم رحل سنة ست وسبعين، وأنه جاور ثلاثة أعوام، ودخل الأندلس فى سنة ثلاث وتسعين، وأقرأ بجامع قرطبة، وعظم اسمه، وبعد صيته.
قال ابن بشكوال: قلده أبو الحزم جهور خطابة قرطبة بعد يونس بن عبد الله، وقد ناب عن يونس.
قال: وله ثمانون مصنفًا، وكان خيرًا متدينًا، مشهورًا بإجابة الدعوة، دعا على رجل كان يؤذيه ويسخر به إذا خطب، فزمن الرجل. وتوفى فى المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩١-٥٩٣)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٣١٦-٣١٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣٠٩-٣١٠)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٦٠).

وقرأت جميعه على القاضى أبى على بن أبى الأحوص[١] وقال لى: قرأته على أبى عمران موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربى[٢] عن ابن بشكوال[٣]، عن

---

(١) الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبى الأحوص، الأستاذ المجود، أبو على الجيانى الأندلسى الفهرى، المعروف بابن الناظر، قاضى المرية ومالقة، قرأ الروايات على أبى محمد بن الكواب، وأبى الحسن بن الدباج، وقرأ التيسير والشاطبية على أبى بكر محمد بن محمد بن وضاح اللخمى وأبى عامر يزيد بن وهب الفهرى بإجازتهما من ابن هذيل، وروى التبصرة عن موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربى، وتصدر للإقراء بـ «مالقة»، وألف كتابًا كبيرًا حسنًا فى التجويد سماه «الترشيد»، قال أبو حيان: رحلت إليه قصدًا من غرناطة لأجل الإتقان والتجويد، وقرأت عليه القرآن من أوله إلى آخر سورة الحجر جمعًا بالسبعة والإدغام الكبير لأبى عمرو بمضمن التيسير، والتبصرة، والكافى والإقناع، قال: وقرأت عليه الحروف من كتب شتى، قال ابن الجزرى: وقرأ عليه أيضًا كتابه «الترشيد» وهو الذى أدخله القاهرة، وقرأ عليه أيضًا القراءات أبو الحسن على القيجاطى، وعبد الواحد بن محمد بن على المالقى، وروى عنه الشاطبية قراءة: أبو محمد عبد الله بن على بن محمد الغسانى. توفى فيما أظن سنة ثمانين وستمائة. ينظر غاية النهاية، (١/ ٢٤٢) (١١٠٦).

(٢) هو موسى بن عبد الرحمن بن يحيى، أبو عمران الزناتى الغرناطى، يعرف بـ «السخان» - بالخاء المعجمة - إمام متقن علامة، أخذ القراءة عن أبى عبد الله بن الورد صاحب أبى على الأحدب، ولازم السهيلى زمانًا، وروى عنه ابن الطباع. مات سنة ثمان وعشرين وستمائة وقد قارب الثمانين.
ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٢٠).

(٣) هو الإمام العالم الحافظ، الناقد المجود، محدث الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن داحة الأنصارى، الأندلسى القرطبى، صاحب تاريخ الأندلس.
ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة.
وسمع أباه، وأبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب فأكثر عنه، وهو أعلى شيخ له، وأبا بحر سفيان بن العاص، وأبا الوليد بن رشد الكبير، وأجاز له أبو على بن سكرة الصدفى، وأبو القاسم بن منظور، وطائفة.
وقد صنف معجمًا لنفسه.
قال أبو عبد الله الأبار: كان متسع الرواية، شديد العناية بها، عارفًا بوجوهها، حجة، مقدمًا على أهل وقته، حافظًا، حافلا، أخباريا، تاريخيا، ذاكرا لأخبار الأندلس، سمع العالى والنازل، وأسند عن مشايخه أزيد من أربعمائة كتاب، من بين كبير وصغير.
وتوفى إلى رحمة الله فى ثامن شهر رمضان سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، وله أربع وثمانون سنة، ودفن بمقبرة قرطبة بقرب قبر يحيى بن يحيى الليثى الفقيه.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٣٩-١٤٣)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٩)، والشذرات (٤/ ٢٦١)، والعبر (٤/ ٢٣٤).

ابن عتاب، عن مكى[١].

وسمعت جميعه على الأستاذ الشيخ: أبى عمر بن حوط الله[٢]، وقال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عيسى التادلى[٣]، عن ابن عتاب، عن مكى.

وحدثنى أبو عمر أيضا[٤] أنه قرأه على الخطيب أبى جعفر أحمد بن محمد ابن يحيى الحميرى[٥]، وقال: «سمعته على الوزير أبى عبد الله بن جعفر بن محمد

---

(١) فى ب: مؤلفه.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن حوط الله، أبو عمر الأنصارى الحارثى، قرأ على أبى الخطاب أحمد بن محمد بن واجب القيسى، وروى عنه التيسير، وعن محمد بن سعيد بن زرقون، قرأ عليه محمد بن أحمد الطنجالى وعلى ابن سليمان الأنصارى وإبراهيم بن وثيق.
ينظر غاية النهاية (١/ ٣٧٢).

(٣) هو عبد الله بن عيسى بن محمد التادلى القاضى الأديب، أصله من تادلا، بفتح المهملة واللام نسبة إلى تادلة، وهى من جبال البربر بالمغرب. روى عن ابن عتاب وأبى بحر الأسدى وأجاز له، وهو آخر من روى عنهما بمغرب العدوة، ودخل الأندلس فلقى ابن العربى وابن بشكوال واعتمد فى الرواية على المذكورين قبلُ، وبسببهما أخذ عنه الناس كثيرًا؛ لانفراده بهما أخيرًا، ولى قضاء بسطة وغيرها واستوطن مكناسة، قال أبو الخطاب ابن خليل: كتب لى بالإجازة من مراكش، كان من عدول القضاة، تؤثر عنه غرائب، وكان أديبًا شاعرًا مفلقًا.
ومن شعره يخاطب ابن مضاء:

يا فارسًا لى ثمار مجد ... سقيتها العذب من زلالك
أخاف من زهرها سقوطا ... إن لم يكن سقيها ببالك

روى عنه ابن خليل المتقدم وأبو عبد الله الأزدى وأبو الحسن الغافقى وغيرهم، كبر واختل ذهنه أخيرًا، توفى بمكناسة قبيل ستمائة.
ينظر: نيل الابتهاج (١/ ٢١٤)، لب اللباب (١/ ١٦٣).

(٤) فى ب: وحدثنى أيضًا أبى عمر.

(٥) خطيب قرطبة وعالمها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إبراهيم بن يحيى الحميرى الكتامى القرطبى. ولد فى حدود سنة عشرين.
وروى عن يونس بن مغيث، وجعفر بن محمد بن مكى، وشريح بن محمد، وأبى عبد الله المازرى إجازة، وسمع أبا عبد الله بن مكى، وأبا عبد الله بن نجاح، وحمل السبع عن عياش ابن فرج وغيره، وتفرد، وتصدر للإقراء مدة، وكان إمامًا فى العربية وغيرها.
روى عنه ابن مسدى بالإجازة، ويعرف بابن الوزغى.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٧) (٢٢)، وغاية النهاية (١/ ٩٩-١٠٠)، وبغية الوعاة (١/ ٣٥٥).

ابن مكى[(١)] عن أبيه، عن جده مكى.

وسمعته من لفظ الأستاذ أبى جعفر بن الزبير[(٢)] وحدثنى به عن الشيخ المسن الراوية أبى الحسين أحمد بن محمد الأنصارى بن السراج[(٣)] إجازة عن ابن بشكوال،

---

(١) جعفر بن محمد بن مكى، أبو محمد عبد الله، القرطبى اللغوى النحوى، روى عن أبيه محمد بن مكى، ولازم أبا مروان عبد المللك بن سراج الحافظ، واختص به، وانتفع بصحبته، وأجاز له أبو على الغسانى، وأخذ عن أبى القاسم خلف بن رزق الإمام وكان عالمًا بالآداب واللغات، ذاكرًا لهما، معتنيًا بما قيده منهما، ضابطا لذلك، وعنى بهما العناية التامة، وجمع من ذلك كتبًا كثيرة. وهو من بيت علم ونباهة، وفضل وجلالة.

وسئل عن مولده فقال: بعد الخمسين والأربعمائة بيسير. وتوفى يوم الخميس لتسع بقين من محرم سنة خمس وثلاثين وخمسمائة. ذكره ابن بشكوال.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٨٧) والصلة لابن بشكوال (١/ ١٣١)، تلخيص ابن مكتوم (٤٧)، وطبقات ابن قاضى شهبة (١/ ٢٨٨)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ٣٠٢).

(٢) أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفى العاصمى الجيانى المولد، الغرناطى المنشأ، الأستاذ أبو جعفر. ولد سنة سبع وعشرين وستمائة، قال تلميذه أبو حيان فى النضار: كان محدثًا جليلا، ناقدًا، نحويًا، أصوليًا، أديبًا، فصيحًا، مفوهًا، حسن الخط، مقرئًا مفسرًا مؤرخًا. أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وغرناطة وغيرهما، وكان كثير الإنصاف، ناصحًا فى الإقراء، خرج من مالقة ومن طلبته أربعة يقرءون كتاب سيبويه، ثم عرض له أن السلطان تغير عليه، فجعل سجنه داره، وأذن له فى حضور الجمعة، فلما مات شيوخ غرناطة، وشغر البلد عن عالم رضى عليه، وقعد بالجامع يفيد الناس.

وولى الخطابة والإمامة بالجامع الكبير، وقضاء الأنكحة، وتخرج عليه جماعة، وبه أبقى الله ما بأيدى الطلبة من العربية وغيرها.

وكان محدث الأندلس بل المغرب فى زمانه، خيرًا، صالحًا، كثير الصدقة، معظما عند الخاصة والعامة، متحريًا، أمارا بالمعروف، نهاء عن المنكر، لا ينقل قدمه إلى أحد، جرت له فى ذلك أمور مع الملوك صبر فيها، ونطق بالحق بحيث أدى إلى التضييق عليه، وحبسه.

روى عن أبى الخطاب بن خليل، وعبد الرحمن بن الفرس، وابن فرتون، وأجاز له من المشرق أبو اليمن بن عساكر وغيره. صنف تعليقًا على كتاب سيبويه، والذيل على صلة ابن بشكوال.

ومات يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأول سنة ثمان وسبعمائة.

ومن شعره:

مـا لى ولـلـتـسـآل لا أم لي   إن سلـت مـن يـعـزل أو مـن يـلي
حـسـبـى ذنـوبـى أثـقـلـت كـاهـلي   مـا إن أرى غـمـاءهـا تـنـجـلي

ينظر بغية الوعاة (١/ ٢٩١-٢٩٢).

(٣) الشيخ العالم المحدث الثقة المعمر مسند المغرب، أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد ابن عبد الله بن قاسم بن السراج، الأنصارى الإشبيلى، ولد سنة ستين وخمسمائة. =

عن ابن عتاب، عن مكى. وقرأته على الشيخ المقرئ الراوية أبى عبد الله محمد ابن عياش[١] بن محمد الخزرجى الشهير بالقرطبى.

وحدثنى به عن القاضى أبى القاسم أحمد بن يزيد بن بقى[٢] إجازة، عن الشريف

= وسمع من خاله أبى بكر محمد بن خير، والحافظ أبى القاسم بن بشكوال، وعبد الحق ابن بونه، وأبى عبد الله بن زرقون، وحدث عنهم، وعن أبى بكر بن الجد، وأبى محمد ابن عبيد الله، وأبى القاسم الشراط، وأبى زيد السهيلى، وأكثر عن السهيلى، فسمع منه الموطأ وصحيح مسلم والروض الأنف، وروى الكثير، وتفرد، وصارت الرحلة إليه بالمغرب، وحمل عنه الحفاظ.

قال ابن السراج فى برنامجه: لقيت ابن بشكوال بقرطبة، وسمعت منه عدة دواوين منها «تفسير النسائى» بسماعه من أبى محمد بن عتاب، حدثنا حاتم بن محمد، عن القابسى عن حمزة الكنانى، عنه، وكتاب الصلة له، وأشياء.

قال الذهبى: كان موثقًا فاضلا. ومن الرواة عنه: أبو الحسين يحيى بن الحاج المعافرى، سمع منه الروض الأنف فسمعه منه فى سنة ثمانى عشرة وسبعمائة ابن جابر الوادياشى.

توفى ابن السراج ببجاية، فى سابع صفر سنة سبع وخمسين وستمائة، وله سبع وتسعون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٣٣١-٣٣٢)، والعبر (٥/ ٢٣٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٨٩).

(١) محمد بن عياش بن محمد بن أحمد بن خلف بن عياش، أبو عبد الله الخزرجى القرطبى، قرأ على والده أبى بكر، وقرأ على قاسم بن محمد بن الطيلسان الأوسى، وقرأ عليه عبد الله ابن على بن سلمون، ومحمد بن يحيى الأشعرى قاضى الجماعة.

ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٢٣).

(٢) الإمام العلامة المحدث المسند قاضى الجماعة، أبو القاسم أحمد بن أبى الوليد يزيد ابن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد ابن شيخ الأندلس الحافظ بقى بن مخلد الأموى، مولاهم، البقوى القرطبى المالكى.

ولد سنة سبع وثلاثين وخمسمائة.

قال أبو عبد الله الأبار: هو من رجالات الأندلس جلالا وكمالا، لا نعلم بيتًا أعرق من بيته فى العلم والنباهة إلا بيت بنى مغيث بقرطبة، وبنى الباجى بإشبيلية، وله التقدم على هؤلاء، ولى قضاء الجماعة بمراكش مضافًا إلى خطتى المظالم والكتابة العليا، فحمدت سيرته، ولم تزده الرفعة إلا تواضعًا، ثم عزل، وأقام بطالا إلى أن قلد قضاء بلده، وذهب إليه، ثم عزل قبل موته، فازدحم الطلبة عليه، وكان لذلك أهلا.

ومات يوم الجمعة بعد الصلاة منتصف رمضان سنة خمس وعشرين وستمائة بقرطبة، وقد تجاوز ثمانيًا وثمانين سنة رحمه الله.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٧٤-٢٧٧)، وبغية الوعاة (١/ ٣٩٩)، والعبر (٥/ ١٠٣)، وشذرات الذهب (٥/ ١١٦-١١٧).

أبي خالد يزيد بن عبد الجبار القرشي[١] قراءة، وعن أبى بكر بن سمحون[٢] سماعا، قالا: سمعناه على ابن عتاب عن مكى.

وحدثنى أنه قرأه على صهره أبى القاسم بن محمد بن أحمد الأنصارى، ثم الأوسى الشهير بابن الطيلسان[٣]، عن الخطيب أبى جعفر [أحمد][٤] بن محمد ابن يحيى الحميرى قراءة، عن الوزير أبى عبد الله جعفر بن محمد بن مكى، عن أبيه، عن جده مكى كما تقدم.

وأما كتاب «الكافى» فسمعته على الخطيب أبى بكر محمد بن أحمد بن عبيد الله ابن العاصى اللخمى الإشبيلى[٥]، وحدثنى به عن الشيخين الجليلين: أبى العباس

---

(١) يزيد بن عبد الجبار، أبو خالد المروانى القرطبى، من أولاد ملوك الأندلس، أخذ القراءات عن أبى محمد بن عتاب والمقرئ عبد الجليل بن عبد الجبار، وكان بصيرًا بالقراءات والعربية وله كتاب فى قراءة نافع، أخذ عنه أبو جعفر بن يحيى وأبو القاسم بن بقاء.
ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٨١-٣٨٢).

(٢) أبو بكر بن سليمان بن سمحون، الأنصارى القرطبى النحوى، قال ابن الزبير: أستاذ نحوى أديب شاعر بليغ، عارف بالحساب، أخذ عن ابن الطراوة وغيره، وروى عنه أبو القاسم ابن بقى وغيره.
مات بقرطبة سنة أربع وستين وخمسمائة. ومن نظمه:

أربعة تزيد فى نور البصر إذا رنا فيها وتابع النظر
المصحف المتلو بالآى الكُبَر والماء والوجه الجميل والخضر

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٦٨).

(٣) الحافظ المفيد محدث الأندلسى، أبو القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى. ولد سنة خمس وسبعين وخمسمائة تقريبًا.
وروى عن جده لأمه أبى القاسم بن الشراط، وأبى العباس بن مقدام، وعبد الحق الخزرجى، وأبى الحكم بن حجاج، وخلق، وصنف الكتب، وكان بصيرًا بالقراءات والعربية أيضًا. ولى خطابة مالقة بعد ذهاب قرطبة وأقرأ بها، وحدث.
توفى سنة اثنتين وأربعين وستمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١١٤-١١٥)، غاية النهاية (٢/ ٢٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٦١)، وشذرات الذهب (٥/ ٢١٥-٢١٦).

(٤) سقط فى أ.

(٥) محمد بن أحمد بن عبيد الله بن العاصى، أبو بكر التجيبى الإشبيلى، أستاذ مصدر، أخذ السبع عن أبى بكر عتيق، وأبى الحسين بن عظيمة، والكافى على أبى العباس بن مقدام، وأبى الحكم ابن نجاح عن أبى الحسن شريح، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير الحافظ، وأثنى عليه، وجلس دهرًا يقرئ الناس بمالقة، وروى عنه الكافى سماعًا عبد الواحد بن محمد بن أبى السداد، مات سنة ست وستين وستمائة عن سبع وثمانين سنة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٠).

ابن مقدام[١]، وأبى الحكم بن نجاح[٢] قراءة وسماعًا، كلاهما عن الخطيب أبى الحسن شريح بن محمد بن شريح[٣]، عن أبيه مؤلفه، رحمهما الله.

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن مقدام، أبو العباس الرعينى الإشبيلى، الشيخ الصالح البارع، قرأ على شريح وابن عربى وأبى عمر بن صالح، قرأ عليه أبو الخطاب بن خليل وأبو زكريا ابن أبى الغصن شيخ ابن الزبير وأبو الحكم بن حجاج وإبراهيم بن وثيق، توفى بين العيدين سنة أربع وستمائة عن ثمان وثمانين سنة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ١٠٤).

(٢) ذكر هذا العلم عرضا فى سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبى (٢٣/ ١١٤) باسم أبى الحكم ابن حجاج، وذكر أيضًا فى غاية النهاية (٢/ ٧٠) بلفظ «أبى الحكم بن نجاح».

(٣) شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن شريح، الشيخ الإمام الأوحد المعمر الخطيب، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو الحسن الرعينى الإشبيلى المالكى، خطيب إشبيلية.
ولد فى ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وأربعمائة.
تلا على والده العلامة أبى عبد الله كتابه الكافى فى السبع، وحمل عنه علما كثيرًا، وأجاز له مروياته أبو محمد بن حزم الظاهرى.
وسمع صحيح البخارى من أبى عبد الله بن منظور صاحب أبى ذر الهروى، وسمع من على بن محمد الباجى، وأبى محمد بن خزرج، وطائفة.
قال أبو الوليد بن الدباغ: له إجازة من ابن حزم، أخبرنى بذلك ثقة نبيل من أصحابنا أنه أخبره بذلك، ولا أعلم فى شيوخنا أحدًا عنده عن ابن حزم غيره، وقد سألته: هل أجاز له ابن حزم؟ فسكت، وأحسبه سكت عن ابن حزم؛ لمذهبه.
قال الحافظ خلف بن بشكوال: كان أبو الحسن من جلة المقرئينُ، معدودًا فى الأدباء والمحدثين، خطيبا بليغا، حافظا محسنا فاضلا، مليح الخط، واسع الخلق، سمع منه الناس كثيرا، ورحلوا إليه، واستُقْضِىَ ببلده، ثم صرف عن القضاء، لقيته فى سنة ست عشرة، فأخذت عنه.
وقال اليسع بن حزم: هو إمام فى التجويد والإتقان، علم من أعلام البيان، بذ فى صناعة الإقراء، وبرّز فى العربية مع علم الحديث وفقه الشريعة، كان إذا صعد المنبر حن إليه جذع الخطابة، وسمع له أنين الاستطابة، مع خشوع ودموع، رحلت إليه عام أربعة وعشرين، فحملت عنه.
وتلا عليه بالسبع عدد كثير، منهم أبو العباس أحمد بن محمد بن مقدام الرعينى، ومحمد بن على بن حسنون الكتامى، وماتا فى سنة أربع وستمائة، ومحمد بن عبد الله ابن الغاسل، وآخر من روى عنه فى الدنيا بالإجازة: أبو القاسم أحمد بن يزيد ابن عبد الرحمن بن بقى البقوى الباقى إلى سنة خمس وعشرين وستمائة.
مات شريح فى الثالث والعشرين من جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، وكانت جنازته مشهودة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٤٢-١٤٤)، وغاية النهاية (١/ ٣٢٤-٣٢٥)، =

وقرأته على القاضى أبى على بن أبى الأحوص، وحدثنى به عن القاضى أبى القاسم أحمد بن يزيد بن بقى مناولة، عن أبى الحسن شريح، عن أبيه.(١)

وحدثنى - أيضا - القاضى أبو على أنه قرأه على الأستاذ أبى الحسن على بن جابر(٢)

= وبغية الوعاة (٢/ ٣)، وشذرات الذهب (٤/ ١٢٢).

(١) الإمام شيخ القراء، أبو عبد الله، محمد بن شريح بن أحمد بن شريح بن يوسف الرعينى، الإشبيلى، مصنف كتاب الكافى.
ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وقيل: سنة ثمان وثمانين. وهذا الذى تحرر فى نسبه. فأما ابن بشكوال، فأدخل فى نسبه «محمدًا» بين أبيه وبين أحمد، وله كتاب التذكير.
سمع عثمان بن أحمد أبا عمرو القيجاطى، وأجاز له مكى وأخذ عنه، وحج، فسمع من أبى ذر الصحيح وغير ذلك.
وأخذ القراءات عن أحمد بن محمد القنطرى المجاور، وتاج الأئمة أحمد بن على، وأبى على الحسن بن محمد بن إبراهيم صاحب الروضة فى سنة ثلاث وثلاثين.
وسمع من أبى العباس بن نفيس، ومحمد بن الطيب الكحال، وأحمد بن محمد ابن عبد العزيز اليحصبى.
وكان رأسًا فى القراءات، بصيرًا بالنحو والصرف، فقيهًا كبير القدر، حجة، ثقة.
روى عنه الكثير ولده أبو الحسن شريح بن محمد، وأبو العباس بن عيشون، وطائفة.
مات فى رابع شوال سنة ست وسبعين وأربعمائة، عن أربعة وثمانين عامًا، وقيل: بل مات فى منتصف الشهر وتأسف الناس عليه - رحمه الله - وصلى عليه ابنه.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٥٤-٥٥٥)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٣٥١)، والعبر (٣/ ٢٨٥)، وغاية النهاية (٢/ ١٥٣).

(٢) هو أبو الحسن على بن جابر اللخمى الدباج، العلامة شيخ القراء والنحاة بالأندلس، أخذ القراءات عن أبى الحسن نجبة بن يحيى، وأبى بكر بن صاف، وأخذ العربية عن أبى ذر ابن أبى ركب الخشنى، وابن خروف، وتصدر للعلمين خمسين عاما.
قال الأبار: أم بجامع العَدَبَّس. وهو أبو الحسن على بن جابر بن على الإشبيلى الدباج، من أهل الفضل والصلاح. ولد سنة ست وستين وخمسمائة، وتوفى بإشبيلية فى شعبان سنة ست وأربعين وستمائة بعد دخول الروم - لعنهم الله - صلحًا بأيام، فإنه تأسف، وهاله نطق النواقيس، وخرس الأذان؛ فاضطرب وارتمض لذلك، إلى أن قضى نحبه، وقيل: بل مات يوم دخولهم.
وكان حجة فى النقل مسددًا فى البحث، يقرئ كتاب سيبويه. أخذ عنه أبو الحسن ابن عصفور وغيره، تسلم صاحب قشتالة البلد بعد حصار سبعة عشر شهرًا واستقل بها، ومات زمن الحصار الحافظ المحدث الأديب الشاعر أبو محمد عبد الله بن القاسم اللخمى الإشبيلى الحريرى كهلا، سمع صحيح البخارى من عبد الرحمن بن على الزهرى. وله كتاب فى النسب، وآخر فى تاريخ علماء الأندلس، وغير ذلك.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٠٩)، وغاية النهاية (١/ ٥٢٨)، وبغية الوعاة (٢/ ١٥٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٣٥).

اللخمى الدَّباج[(١)] الإشبيلى، عن أبى بكر بن صاف[(٢)] عن شريح عن أبيه، وحدثنى به الشيخ أبو الوليد العطار إذنًا، أخبرنا أبو بكر بن حسنون البياسى[(٣)]، عن شريح، عن أبيه رحم الله جميعهم ورضى عنهم.

وبهذه الأسانيد التى ذكرت أجمل بالإجازة جميع ما ألفه هؤلاء الأئمة الثلاثة: أبو عمرو الدانى، وأبو محمد مكى، وأبو عبد الله بن شريح.

ولنشرع - الآن - فى المقصود بحول الله - عز وجل - وعونه.

مسألة: يثبت فى كثير من نسخ التيسير بإثر البسملة، والتصلية: «قال أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدانى» والذى رويته ترك ذلك وإثبات الخطبة بإثر البسملة، والتصلية، وهو قوله: «الحمد لله المنفرد بالدوام».

مسألة: قوله فى صدر الكتاب بعد الخطبة: «يسهل عليكم مُتناوَله» بضم الميم وفتح الواو: معناه التناول، وهو مصدر: تناول، والأصل أن الفعل إذا زاد على ثلاثة أحرف، فإن بناء المصدر منه، وظرف المكان، وظرف الزمان، واسم المفعول سواء

---

(١) فى ب: الزباج.

(٢) محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف، أبو بكر اللخمى الإشبيلى المقرئ النحوى. قال الصفدى: كان عارفًا بالقراءات والعربية، متقدمًا فيهما، من كبار أصحاب شريح.
وقال ابن الزبير: أخذ القراءات عن شريح، وروى عنه وعن أبى مروان الباجى، وكان له شأن فى منصبه وحسن هديه وانقباضه عن أهل الدنيا، وإقباله على ما يعنيه.
شرح الأشعار الستة، وفصيح ثعلب، وله أجوبة على مسائل قرآنية ونحوية أجاب بها أهل طنجة. روى عنه أبو الحسن بن جابر بن الدباج وأبو الخطاب بن خليل.
مات سنة ست وثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٠٠-١٠١).

(٣) محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن زكريا بن حسنون، أبو بكر الكنانى الحميرى الأندلسى البياسى الخطيب، مقرئ ماهر مشهور مجود حاذق ثقة، قرأ على أبيه، وعلى عبد الله بن خلف القيسى، وشريح بن محمد، وسمع منهم ومن أبى بكر بن العربى، وأبى القاسم بن ورد، قرأ عليه عبد الله بن محمد الكواب ويوسف بن يحيى بن بقاء ويوسف ابن عبد العزيز الأبذى وأبو الوليد إسماعيل العطار شيخ ابن الزبير، وروى عنه بالإجازة ابن مسدى، وقال الذهبى: ولى قضاء بياسة وخطابتها، وتصدر للإقراء والحديث وكان حاذقًا بالصناعة مجودًا ماهرًا، وقال الأبار: مات فى رمضان سنة أربع وستمائة عن نحو تسعين سنة وكان مقرئًا جليلا ماهرًا، عُمِّر وأسن وضعف، وقال ابن مسدى: مات سنة ثمان وستمائة وقد قارب المائة.
ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤١)، ومعرفة القراء الكبار (٢/ ٤٦٧).

ف«متناول» صالح لهذه الأربعة، غير أن المعنى هنا يقتضى أنه المصدر لا غير، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

مسألة: قوله: «فذكرت عن كل واحد من القراء روايتين».

اعلم أن الروايات التى ذكر أربع عشرة، والرواة ثلاثة عشر، وسبب ذلك: أن أبا عمر الدورى[١] الذى يروى عن اليزيدى[٢]، عن أبى عمرو

---

(١) الإمام العالم الكبير، شيخ المقرئين، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، ويقال: صهيب الأزدى، مولاهم الدورى الضرير، نزيل سامراء.
ولد سنة بضع وخمسين ومائة فى دولة المنصور.
وتلا على إسماعيل بن جعفر، وسمع منه، وتلا على الكسائى بحرفه، وعلى يحيى اليزيدى بحرف أبى عمرو، وعلى سليم بحرف حمزة، وجمع القراءات وصنفها.
وحدث أيضًا عن: أبى إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدب، وإبراهيم بن أبى يحيى، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأبى معاوية وطائفة.
روى عنه: الإمام أحمد، وهو من أقرانه، ونصر بن على الجهضمى، وروى هو عنهما.
قال أبو حاتم: صدوق. توفى سنة ست وأربعين، وزاد بعضهم: فى شوال.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٤١-٥٤٣)، الجرح والتعديل (٣/ ١٨٣-١٨٤)، وتاريخ بغداد (٨/ ٢٠٣-٢٠٤)، والعبر (١/ ٤٤٦)، وغاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ٢٥٥-٢٥٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٠٨).

(٢) هو شيخ القراء، أبو محمد، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى البصرى النحوى، وعرف باليزيدى؛ لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدى، يؤدب ولده.
جود القرآن على أبى عمرو المازنى، وحدث عنه، وعن ابن جريج.
تلا عليه خلق، منهم أبو عمر الدورى، وأبو شعيب السوسى.
وحدث عنه: ابنه محمد، وأبو عبيد، وإسحاق الموصلى.
وروى عنه قراءة أبى عمرو: بنوه محمد، وعبد الله، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وحفيده أحمد بن محمد، وأبو حمدون الطيب، وعامر أوقية، وسليمان بن خلاد، وأحمد ابن جبير، ومحمد بن شجاع، وأبو أيوب الخياط، وجعفر غلام سجادة، ومحمد ابن سعدان، ومحمد بن عمر الرومى.
وله اختيار فى القراءة، لم يخرج فيه عن السبع.
وقد أدب المأمون، وعظم حاله، وكان ثقة، عالمًا حجة فى القراءة، لا يدرى ما الحديث، لكنه أخبارى، نحوى، علامة، بصير بلسان العرب، أخذ العربية عن أبى عمرو، وعن الخليل.
وألف كتاب النوادر، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب الشكل، وكتاب نوادر اللغة، وكتاب النحو.
وكان نظيرًا للكسائى، يجلس للناس فى مسجد مع الكسائى للإفادة، فكان يؤدب المأمون، وكان الكسائى يؤدب الأمين. =

ابن العلاء[(١)] هو بعينه واسمه الذى يروى عن الكسائي[(٢)]، ويدل على صحة

= عاش أربعًا وسبعين سنة، وتوفى ببغداد سنة اثنتين ومائتين.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٢) (٢١٩)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤٠)، وشذرات الذهب (٢/ ٤)، والنجوم الزاهرة (٢/ ١٧٣).

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار، بن العريان التميمى، ثم المازنى البصرى شيخ القراء، والعربية. وأمه من بنى حنيفة. اختلف فى اسمه على أقوال: أشهرها زبان، وقيل: العريان. ولد آخر سنة سبعين. حدث باليسير عن أنس بن مالك، ويحيى بن يعمر، ومجاهد، وأبى صالح السمان، وأبى رجاء العطاردى، ونافع العمرى، وعطاء بن أبى رباح، وابن شهاب. وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، ويحيى بن يعمر، وعكرمة، وابن كثير، وطائفة. وورد أنه تلا على أبى العالية الرياحى. وقد كان معه بالبصرة.
برز فى الحروف، وفى النحو، وتصدر للإفادة مدة. واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم.
تلا عليه يحيى اليزيدى، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد، وشجاع البلخى، وحسين الجعفى، ومعاذ بن معاذ، ويونس بن حبيب النحوى، وسهل بن يوسف، وأبو زيد الأنصارى سعيد بن أوس، وسلام الطويل وعدة.
وحدث عنه: شعبة، وحماد بن زيد، وأبو أسامة، والأصمعى، وشبابة بن سوار، ويعلى ابن عبيد، وأبو عبيدة اللغوى، وآخرون. وانتصب للإقراء فى أيام الحسن البصرى.
قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات، والعربية، والشعر، وأيام العرب، وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها.
وكان من أشراف العرب، مدحه الفرزدق وغيره.
قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال أبو عمرو الشيبانى: ما رأيت مثل أبى عمرو.
قال أبو عبيدة: حدثنى عدة: أن أبا عمرو قرأ على مجاهد وزاد بعضهم: وعلى سعيد ابن جبير. وروينا أن أبا عمرو وأباه هربا من الحجاج ومن عسفه، وحديثه قليل. ذكر غير واحد أن وفاته كانت فى سنة أربع وخمسين ومائة.
قال الأصمعى: عاش أبو عمرو ستا وثمانين سنة. وقال خليفة بن خياط وحده: مات أبو عمرو وأبو سفيان ابنا العلاء سنة سبع وخمسين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٧-٤١٠)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٦٦)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٣٢٢)، وعبر الذهبى (١/ ٢٢٣)، وفوات الوفيات (١/ ٢٣١)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٧٨)، بغية الوعاة (٣٦٧)، وطبقات القراء لابن الجزرى (١/ ٢٨٨).

(٢) الإمام، شيخ القراءة والعربية، أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدى، مولاهم الكوفى، الملقب بالكسائى لكساء أحرم فيه.
تلا على ابن أبى ليلى عرضًا، وعلى حمزة.
وحدث عن جعفر الصادق، والأعمش، وسليمان بن أرقم، وجماعة.
وتلا أيضًا على عيسى بن عمر المقرئ. واختار قراءة اشتهرت، وصارت إحدى السبع.
وجالس فى النحو الخليل، وسافر فى بادية الحجاز مدة للعربية، فقيل: قدم وقد كتب =

ما قلته: قوله فى باب أسماء القراء والناقلين عنهم بإثر ذكر أبى عمرو ابن العلاء ما نصه: «وأبو عمر هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدى الدورى النحوى».

ثم ذكر أبا شعيب[١].

ثم قال: «رويا القراءة عن أبى محمد يحيى بن المبارك العدوى المعروف

= بخمس عشرة قنينة حبر. وأخذ عن يونس.

قال الشافعي: من أراد أن يتبحر فى النحو، فهو عيال على الكسائى.

قال ابن الأنبارى: اجتمع فيه أنه كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم فى الغريب، وأوحدهم فى علم القرآن، كانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، ويجلس على كرسى، ويتلو وهم يضبطون عنه حتى الوقوف.

قال إسحاق بن إبراهيم: سمعت الكسائى يقرأ القرآن على الناس مرتين.

وله عدة تصانيف منها: معانى القرآن، وكتاب فى القراءات، وكتاب النوادر الكبير، ومختصر فى النحو، وغير ذلك.

كان الكسائى ذا منزلة رفيعة عند الرشيد، وأدب ولده الأمين، ونال جاهًا وأموالا.

سار مع الرشيد، فمات بالرى بقرية أَرَنْبُويَة سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين سنة، وفى تاريخ موته أقوال، هذا أصحها.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣١-١٣٤)، ومراتب النحويين (٧٤-٧٥)، وطبقات النحويين (١٣٨-١٤٢)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤٠٣)، ومعجم الأدباء (١٣/ ١٦٧، ٢٠٣)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥٦-٢٧٤)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٩٥)، وغاية النهاية (١/ ٥٣٥)، والنجوم الزاهرة (٢/ ١٣٠).

(١) الإمام المقرئ المحدث، شيخ الرقة، أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل ابن إبراهيم بن الجارود بن مسرح، الرستبى السوسى الرقى.

ولد سنة نيف وسبعين ومائة.

وجود القرآن على يحيى اليزيدى، وأحكم عليه حرف أبى عمرو وسمع سفيان بن عيينة، وعبد الله بن نمير، وأسباط بن محمد، وجماعة.

تلا عليه طائفة، منهم: أبو عمران موسى بن جرير، وعلى بن الحسين، وأبو عثمان النحوى، وأبو الحارث محمد بن أحمد الرقيون.

وأخذ عنه الحروف أبو عبد الرحمن النسائى، وجعفر بن سليمان الخراسانى، وغيرهما.

وحدث عنه: أبو بكر بن أبى عاصم، وأبو عروبة الحرانى، والحافظ أبو على محمد ابن سعيد.

قال أبو حاتم: صدوق.

مات فى أول سنة إحدى وستين ومائتين، وقد قارب التسعين.

ينظر: السير (١٢/ ٣٨٠-٣٨١) (١٦٤)، وغاية النهاية (١/ ٣٣٢-٣٣٣)، ومعرفة القراء ص (١٥٩)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٧٦-١٧٧)، وشذرات الذهب (٢/ ١٤٣).

باليزيدى ثم قال بعدما ذكر الكسائى: «وأبو عمر هو حفص بن عمر الدورى النحوى صاحب اليزيدى» فذكره فى الموضعين باسمه، واسم أبيه، واختص فى هذا الموضع(١) الثانى ذكر جده عبد العزيز بن صهبان؛ لأنه(٢) قد تقدم.

وذكره فى «جامع البيان» فى رواة الكسائى بمثل ما ذكره فى «التيسير» بعد ذكر أبى عمرو فقال: «فأما الدورى فهو حفص بن [عمر بن](٣) عبد العزيز بن صهبان الضرير الأزدى النحوى صاحب سليم(٤)، وصاحب اليزيدى ويكنى أبا عمر».

وكذلك ذكره فى «المفردات» بعد الكسائى بمثل ما ذكره فى «التيسير» بعد أبى عمرو.

وذكر ابن فِيرُّه(٥) فى قصيدته أبا عمرو بن العلاء، ثم ذكر اليزيدى ثم قال:

---

(١) فى أ: الوضع.

(٢) فى أ: أنه.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر، شيخ القراء، أبو عيسى، وأبو محمد الحنفى مولاهم الكوفى، تلميذ حمزة، وأحذق أصحابه، وهو خلفه فى الإقراء.
تلا عليه: خلف البزار، وخلاد بن خالد، وأبو عمر الدورى، وأبو حمدون الطيب، وأحمد بن جبير الأنطاكى، وخلق كثير. وروى عن: حمزة، والثورى.
روى عنه: ضرار بن صرد، وأحمد بن حميد.
قال الدورى: قال لى الكسائى: كنت أقرأ على حمزة، فجاء سليم، فتلكأت، فقال حمزة: تهابه ولا تهابنى؟ قلت: أيها الأستاذ، أنت إن أخطأت، قومتنى، وهذا إن أخطأت، عيرنى.
وقيل: إن سليمًا تلا على حمزة بن حبيب عشر ختم.
قال خلف وهارون بن حاتم: مات سليم سنة ثمان وثمانين ومائة، وقيل: سنة تسع وثمانين.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٧٥-٣٧٦)، والتاريخ الكبير (٤/ ١٢٧)، والضعفاء للعقيلى (١٧١)، والجرح والتعديل (٤/ ٢١٥)، والعبر (١/ ٣٠٠)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٣١)، ودول الإسلام (١/ ١١٩)، وغاية النهاية (١/ ٣١٨)، وشذرات الذهب (١/ ٣٢٠).

(٥) الشيخ الإمام، العالم العامل، القدوة، سيد القراء، أبو محمد، وأبو القاسم القاسم بن فيره ابن خلف بن أحمد الرعينى، الأندلسى، الشاطبى، الضرير، ناظم الشاطبية والرائية.
من كناه أبا القاسم كالسخاوى وغيره، لم يجعل له اسمًا سواها، والأكثرون على أنه أبو محمد القاسم.
ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. =

أَبُو عُمَرَ الدُّورِى وصَالِحُهُمْ أَبُو ... شُعَيْبِ هُوَ السُّوسِيُ عَنْهُ تَقَبَّلا

يعنى: عن اليزيدى.

ثم لما ذكر الكسائى قال:

رَوَى لَيْثُهُم عَنْه أَبُو الْحَارِثِ الرضا ... وَحَفْصٌ هوَ الدُّورِىْ وفى الذِّكرِ قَدْ خَلا

يريد: تقدم ذكره بعد ذكر اليزيدى.

وذكر أبو جعفر بن الباذش[1] فى «الإقناع» أبا عمر الدورى بإثر ذكر أبى عمرو

= وتلا ببلده بالسبع على أبى عبد الله بن أبى العاص النفرى، ورحل إلى بلنسية، فقرأ القراءات على أبى الحسن بن هذيل، وعرض عليه التيسير، وسمع منه الكتب، ومن أبى الحسن ابن النعمة، وأبى عبد الله بن سعادة، وأبى محمد بن عاشر، وأبى عبد الله ابن عبد الرحيم، وعليم بن عبد العزيز. وارتحل للحج، فسمع من أبى طاهر السلفى، وغيره.

وكان يتوقد ذكاء. له الباع الأطول فى فن القراءات والرسم والنحو والفقه والحديث، وله النظم الرائق، مع الورع والتقوى والتأله والوقار.

حدث عنه: أبو الحسن بن خيرة، ومحمد بن يحيى الجنجالى، وأبو بكر بن وضاح، وأبو الحسن على بن الجميزى، وأبو محمد بن عبد الوارث قارئ مصحف الذهب.

وقرأ عليه بالسبع: أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسى، وعبد الرحمن بن سعيد الشافعى، وأبو عبد الله محمد بن عمر القرطبى.

قال الأبار: تصدر بمصر، فعظم شأنه، وبعد صيته، انتهت إليه رياسة الإقراء، وتوفى بمصر فى الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة.

وله قصيدة دالية نحو خمسمائة بيت، من قرأها، أحاط علما بـ «التمهيد» لابن عبد البر.

وكان إذا قرئ عليه الموطأ والصحيحان، يصحح النسخ من حفظه، حتى كان يقال: إنه يحفظ وقر بعير من العلوم.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٦١-٢٦٤)، والعبر (٤/ ٢٧٣)، ودول الإسلام (٢/ ٧٦)، والسبكى فى الطبقات (٧/ ٢٧٠)، والإسنوى فى طبقاته (٢/ ١١٣)، وابن كثير فى البداية (١٣/ ١٠)، والجزرى فى غاية النهاية (٢/ ٢٠)، والسيوطى فى حسن المحاضرة (١/ ٢٣٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٦٠)، والمقرى فى نفح الطيب (١/ ٣٣٩)، وابن العماد فى الشذرات (٤/ ٣٠١).

(١) أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الغرناطى، أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوى ابن النحوى.

قال فى البلغة: إمام نحوى مقرئ نقاد.

وقال ابن الزبير: عارف بالآداب والإعراب، إمام نحوى متقدم، راوية مكثر، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه، وشاركه فى كثير من شيوخه. وروى أيضًا عن أبى على الغسانى، وأبى على الصدفى، وكان عارفًا بالأسانيد، نقادًا لها، ألف الإقناع فى القراءات، لم يؤلف مثاله.

مولده فى ربيع الأول سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، ومات فى جمادى الآخرة سنة =

ابن العلاء فسماه بنص ما سماه به الحافظ فى «التيسير» ثم ذكره بعد الكسائى فقال: أبو عمر الدورى، وقد تقدم ذكره، فظهر من هذا كله أن أبا عمر الذى يروى عن الكسائى هو أبو عمر الذى يروى عن اليزيدى، عن أبى عمرو.

مسألة: قوله: «رغبة فى التيسير على المبتدئين» بهذه الكلمة يسمى كتاب «التيسير» تفاؤلًا، والله - عز جلاله - أعلم.

وقد حكى أنه يسمى الكتاب «الميسر»، حدثنى به الشيخ أبو على ابن أبى الأحوص.

مسألة: قوله: «فأول ما أفتتح به كتابى هذا بذكر أسماء القراء...» إلى آخره.

«أول» هنا مبتدأ مضاف إلى «ما» بمعنى «الذى» بدليل عودة الضمير المجرور عليها.

وقوله: «بذكر أسماء القراء» هو الخبر، وكان ينبغى أن يسقط الباء ويرفع «ذكر أسماء القراء» فجرى الكلام على معناه، ولم يعتن بتصحيح اللفظ، فكأنه قال: وأفتتح كتابى «بذكر أسماء القراء» وجعل[1] الباء زائدة على غير قياس.

ولما كانت «أفعل» بعض ما تضاف إليه، لزم من قوله: «أول ما أفتتح به كتابى» أن يكون لافتتاحه أول وآخر، وقد نص على الأول، ولم يذكر ما آخره.

ولو قال: وأفتتح كتابى بكذا، بدل قوله: «أول ما أفتتح به» لاندفع الإشكال، والله - سبحانه - أعلم.

مسألة: قوله: «لأن «قالون» بلسان الروم: جيد».

ذكر الأستاذ أبو على الزيدى - رحمه الله - روى أن عليًا[2] - رضى الله عنه -

---

أربعين وخمسمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٣٨)، غاية النهاية (١/ ٨٣).

(١) فى أ: أو جعل.

(٢) على بن أبى طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشمى، أبو الحسن، ابن عم النبى ﷺ وختنه عَلَى بنته، أمير المؤمنين، يكنى أبا تراب، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهى أول هاشمية ولدت هاشميًا. له خمسمائة حديث وستة وثمانون حديثًا، اتفق البخارى ومسلم على عشرين، وانفرد البخارى بتسعة، ومسلم بخمسة عشر، شهد بدرًا والمشاهد كلها. روى عنه أولاده الحسن والحسين ومحمد وفاطمة وعمر وابن عباس والأحنف وأمم. قال أبو جعفر: كان شديد الأدمة ربعة إلى القصر، وهو أول من أسلم من الصبيان؛ جمعا بين الأقوال. قال له النبى ﷺ: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»، وفضائله كثيرة. =

قال لشريح القاضى وقد تكلم فى مسألة فأصاب الغرض: «قالون قالون» يريد: أحسنت أحسنت.[(١)]

ووقع فى كتاب «الروضة» للمعدل[(٢)] قال: «كان رجل من العرب له جارية يحبها وتكرهه، وكانت تكثر أن تقول له: أنت قالون يا سيدى، فخدعته بذلك حتى آنفت

= استشهد ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت من رمضان سنة أربعين، وهو حينئذ أفضل من على وجه الأرض.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٥٠) (٥٠٠١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٤) (٥٦٥)، وتاريخ بغداد (١/ ١٣٣)، وأسماء الصحابة الرواة ت (١٠).

(١) ذكره ابن الأثير فى النهاية (٤/ ١٠٥)، وتمامه: أن على بن أبى طالب سأل شريحًا عن امرأة طلقت، فذكرت أنها حاضت ثلاث حِيَض فى شهر واحد، فقال شريح: إن شهد ثلاث نسوة من بطانة أهلها: إنها كانت تحيض قبل أنْ طلقت فى كل شهر كذلك، فالقول قولها؛ فقال له على: «قالون»، هى كلمة بالرومية معناها: أصبت.

(٢) محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر، أبو العباس التيمى من تيم الله بن ثعلبة البصرى المعروف بـ «المعدل» إمام ضابط مشهور، قرأ على - المستنير، والمبهج، والكفاية، والكامل - أبى بكر محمد بن وهب صاحب رَوْح - وهو أكبر أصحابه وأشهرهم - وعلى المستنير والكامل زيد ابن أخى يعقوب فيما ذكره ابن سوار وغيره، وعلى - الجامع والكامل - أبى الزعراء بن عبدوس الدورى، وعلى محمد بن الجهم اللؤلئى، وعلى الكامل - أحمد بن على الخزاز، والمبهج والكفاية والكامل - عمر ابن محمد بن برزة، - والكامل - مدين بن شعيب و- الكامل- عبد الوهاب بن القضاعى، وروى عن أبى داود السجستانى، قرأ عليه - المستنير، غاية أبى العلاء، المبهج، الكفاية الكبرى للقلانسى، الكامل للهذلى - على بن محمد بن خشنام المالكى، و- المستنير- أبو أحمد بن عبد الله بن الحسين، و- المستنير - محمد بن محمد بن فيروز و- المستنير، جامع البيان - أبو بكر محمد بن عبد الله بن أشتة و- الكامل للهذلى- أحمد بن محمد ابن عيسى البصرى و- الكامل - أبو الحسن على بن حبشان و- جامع البيان - أبو بكر ابن مقسم العطار و- الكامل - ابن مينا وهبة الله بن جعفر و- المبهج، الكفاية الكبرى، الكامل - المطوعى و- الكامل - ابن الكردى و- المستنير - أبو العباس الكيال و- الكامل - زيد بن على وأبو المعلى عائذ بن إسحاق بن عواد سمع منه الحروف.

قال الدانى: انفرد بالإمامة فى عصره ببلده فلم ينازعه فى ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته، وقال ابن الجزرى: وقد وهم فى تسميته وتسمية أبيه الشيخُ أبو طاهر بن سوار فى كتابه المستنير فقال: أحمد بن حرب المعدل، والصواب محمد ابن يعقوب أبو العباس المعدل، وذاك أحمد بن حرب أبو جعفر قديم من أصحاب الدورى توفى سنة إحدى وثلاثمائة، وهذا متأخر يروى عن أصحاب الدورى، وتوفى بعد العشرين وثلاثمائة قال ابن الجزرى نعم الذى بلغنا أنه قرأ عليهما أبو العباس الحسن ابن سعيد المطوعى، وهو محتمل.

ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٨٢) (٣٥٤٢)، ومعرفة القراء (١/ ٢٣٠).

منه فقال:

قد كنت أحسبنى قالون فانصرفت فاليوم أعلم أنى غير قالون»[١]

مسألة: من باب ذكر الإسناد.

ذكر الحافظ[٢] - رحمه الله -[إسناد][٣] قراءة أبى بكر[٤] عن عاصم[٥] فقال فى

---

(١) البيت لعبد الله بن عمر فى لسان العرب (قلن) وتاج العروس (قلن). ويروى (فانطلقت)، بدلاً من: (فانصرفت).

(٢) المراد: الإمام أبو عمرو الدانى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدى، مولاهم الكوفى الحناط - بالنون - المقرئ، الفقيه، المحدث، شيخ الإسلام، وبقية الأعلام، مولى واصل الأحدب.

وفى اسمه أقوال: أشهرها شعبة؛ فإن أبا هاشم الرفاعى، وحسين بن عبد الأول، سألاه عن اسمه، فقال: شعبة. وسأله يحيى بن آدم وغيره عن اسمه، فقال: اسمى كنيتى. وأما النسائى فقال: اسمه محمد.

قرأ أبو بكر القرآن، وجوده ثلاث مرات على عاصم بن أبى النجود، وعرضه أيضًا فيما بلغنا على عطاء بن السائب، وأسلم المنقرى.

وحدث عن عاصم، وأبى إسحاق السبيعى، وعبد الملك بن عمير، وإسماعيل السدى، وتلا عليه جماعة، منهم: أبو الحسن الكسائى، ومات قبله، ويحيى العليمى، وأبو يوسف الأعشى.

ذكره أحمد بن حنبل فقال: ثقة، ربما غلط، صاحب قرآن وخير. وقال ابن المبارك: ما رأيت أحدًا أسرع إلى السنة من أبى بكر بن عياش.

قال يوسف بن يعقوب الصفار وغيره، ويحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل: مات أبو بكر فى جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة. قلت: عاش ستًّا وتسعين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٥-٥٠٨)، المعرفة والتاريخ (١/ ١٥٠، ١٨٢، ١٨٣)، (٢/ ١٧٢)، وحلية الأولياء (٧/ ٣٠٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٥)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٤٩٤)، والعبر (١/ ٣٠٤، ٣١١، ٣١٢)، ومعرفة القراء (١/ ١١٠-١١٥)، وطبقات القراء (٣٢٥-٣٢٧)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٣٤)، وشذرات الذهب (١/ ٣٣٤)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٣٧١).

(٥) الإمام الكبير مقرئ العصر، أبو بكر الأسدى مولاهم الكوفى، واسم أبيه بهدلة، وقيل: بهدلة أمه، وليس بشىء، بل هو أبوه، مولده فى إمرة معاوية بن أبى سفيان.

وقرأ القرآن على أبى عبد الرحمن السلمى، وزر بن حبيش الأسدى، وحدث عنهما، وعن أبى وائل، ومصعب بن سعد، وطائفة من كبار التابعين، وروى فيما قيل عن الحارث ابن حسان البكرى، ورفاعة بن يثربى التميمى أو التيمى، ولهما صحبة. وهو معدود فى صغار التابعين.

حدث عنه عطاء بن أبى رباح، وأبو صالح السمان، وهما من شيوخه، وسليمان التيمى، =

الرواية: «حدثنى يحيى بن آدم[١]، أخبرنا أبو بكر عن عاصم».

وقال فى القراءة لما ذكر الصريفينى[٢]: «وقال: قرأت بها على يحيى بن آدم، عن

= وأبو عمرو بن العلاء، وشعبة، والثورى، وحماد بن سلمة، وشيبان النحوى، وأبان ابن يزيد، وأبو عوانة، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة وعدد كثير.

وتصدر للإقراء مدة بالكوفة، فتلا عليه أبو بكر، وحفص بن سليمان، والمفضل ابن محمد الضبى، وسليمان الأعمش وخلق كثير.

قال أبو عبيد: كان من قراء أهل الكوفة: يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبى النجود، وسليمان الأعمش، وهم من موالى بنى أسد.

وقال أبو بكر بن عياش: سمعت أبا إسحاق يقول: ما رأيت أحدًا أقرأ من عاصم.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبى عن عاصم بن بهدلة، فقال: رجل صالح خير ثقة، قلت: أى القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن، فقراءة عاصم.

وقال أحمد العجلى: عاصم صاحب سنة وقراءة، كان رأسًا فى القرآن، قدم البصرة فأقرأهم، قرأ عليه سلام أبو المنذر، وكان عثمانيًا. قرأ عليه الأعمش فى حداثته، ثم قرأ بعده على يحيى بن وثاب.

توفى عاصم فى آخر سنة سبع وعشرين ومائة. وقال إسماعيل بن مجالد: توفى فى سنة ثمان وعشرين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٦-٢٦١)، وطبقات خليفة (١٥٩)، والتاريخ الكبير (٦/ ٤٨٧)، والتاريخ الصغير (٢/ ٩)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٠)، وفيات الأعيان (٣/ ٩)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٨٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٧)، والعبر (١/ ١٦٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٨)، وتهذيب ابن عساكر (٧/ ١٢٢، ١٢٤)، وطبقات القراء (١/ ٣٤٦).

(١) يحيى بن آدم بن سليمان، العلامة، الحافظ، المجود، أبو زكريا الأموى مولاهم، الكوفى، ولد بعد الثلاثين ومائة، صاحب التصانيف، من موالى خالد بن عقبة ابن أبى معيط ولم يدرك والده، كأنه توفى وهذا حمل. روى عن: عيسى بن طهمان، ومالك ابن مغول، وفطر بن خليفة، ويونس بن أبى إسحاق، ومسعر بن كدام، وسفيان الثورى، وحمزة الزيات، وثقه يحيى بن معين والنسائى، وقال أبو حاتم: ثقة كان يتفقه. توفى غريبا ببلد فم الصلح، فى سنة ثلاث ومائتين فى شهر ربيع الأول فى النصف منه. ينظر: تاريخ ابن معين (٩٣٦)، طبقات ابن سعد (٦/ ٤٠٢)، تاريخ خليفة (٤٧١)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٢٥) (٤٠٢)، وطبقات القراء (٢/ ٨٦٣) وتهذيب التهذيب (١١/ ١٧٥).

(٢) شعيب بن أيوب بن رزيق - بتقديم الراء - أبو بكر، ويقال: أبو أيوب الصريفينى، مقرئ ضابط موثق عالم، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن - التيسير، المستنير، المبهج، الكامل - يحيى بن آدم، أثبته الدانى، روى القراءة عنه - المبهج - محمد بن عمرو بن عون و-الكفاية والكامل - أحمد بن يوسف القافلانى - و- التيسير، المستنير - يوسف بن يعقوب =

أبى بكر عن عاصم».

قال لى الشيخ الأستاذ أبو جعفر بن الزبير: «لم يقرأ يحيى على أبى بكر [القرآن][(١)] وإنما قرأ عليه الحروف».

قال العبد: ولما ذكر الحافظ فى «المفردات» اتصال قراءته بأبى بكر عن عاصم ذكر [عن][(٢)] كل شيخ بينه وبين أبى بكر أنه قرأ إلا يحيى فلم يقل: إنه قرأ على أبى بكر، وإنما قال: قال يحيى: وسألت أبا بكر عن هذه الحروف - يعنى حروف عاصم - أربعين سنة، وقرأ أبو بكر على عاصم.

وقال ابن شريح فى «الكافى»: وقرأ يحيى على أبى بكر وهو وهم، والله - عز وجل - أعلم.

فظهر أن هذا الطريق لم تتصل فيه التلاوة.

وأما قراءة ابن عامر[(٣)] فقال: فى «التيسير»: «ورواها الأخفش[(٤)] عن ابن ذكوان».

الواسطى و- الكامل - أحمد بن سعيد الضرير. وسمع منه الحروف - الكامل - إبراهيم ابن عرفة نفطويه، مات بواسط سنة إحدى وستين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٢٧) (١٤٢٢)

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم الإمام الكبير مقرئ الشام وأحد الأعلام أبو عمران اليحصبى الدمشقى، يقال ولد عام الفتح، وهذا بعيد، والصحيح ما قال تلميذه يحيى ابن الحارث الذمارى: أن مولده سنة إحدى وعشرين، قرأ على أبى الدرداء، والظاهر أنه قرأ عليه من القرآن.

وروى أنه سمع قراءة عثمان بن عفان، فلعل والده حج به فتهيأ له ذلك، وقيل: قرأ عليه نصف القرآن، ولم يصح.

وجاء أيضًا أنه قرأ على قاضى دمشق فضالة بن عبيد الصحابى، والمشهور أنه تلا على المغيرة بن أبى شهاب المخزومى صاحب عثمان.

وحدث عن معاوية، والنعمان بن بشير، وفضالة بن عبيد، وواثلة بن الأسقع، وعدة، حدث عنه ربيعة بن يزيد القصير، والزبيدى، ويحيى الذمارى، وعبد الرحمن بن يزيد ابن جابر، وعبد الله بن العلاء وجماعة، وتلا عليه يحيى بن الحارث وغيره. وثقه النسائى وغيره، وهو قليل الحديث.

قال الهيثم بن عمران: كان ابن عامر رئيس أهل المسجد زمن الوليد بن عبد الملك وبعده. خفيت على ابن عامر سنة متواترة، فنقل سعيد بن عبد العزيز قال: ضرب ابن عامر عطية بن قيس حين رفع يديه فى الصلاة، وقيل: إن عمر بن عبد العزيز لما بلغه ذلك، حجبه عن الدخول إليه.

وفى كنية ابن عامر أقوال تسعة، أقواها: أبو عمران، والأصح أنه عربى ثابت النسب من =

قال أبو جعفر بن الباذش: «قيل: قرأ عليه الحروف، وقيل: تلاوة».

وقال الحافظ فى «المفردات» فى أسانيده إلى الأخفش، عن ابن ذكوان: وفى بعضها قرأ على ابن ذكوان، ولم يقل أحد من أصحاب الأخفش: إن الأخفش قال: قرأت على ابن ذكوان، وإنما قالوا عنه: حدثنا ابن ذكوان، إلا ابن عبد الرزاق[1]،

= حمير، قال يحيى الذمارى: كان ابن عامر قاضى الجند، وكان على بناء مسجد دمشق، وكان رئيس المسجد لا يرى فيه بدعة إلا غيرها. قال: ومات يوم عاشوراء سنة ثمانى عشرة ومائة، وله سبع وتسعون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٢-٢٩٣)، وطبقات خليفة (٢٣٥)، والتاريخ الصغير (١/ ١٠٠، ١٦٤)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٢٦٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٩)، وطبقات القراء (٤٢٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٤)، وغاية النهاية (٥/ ٢٩٢).

(٤) هو إمام النحو، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخى ثم البصرى مولى بنى مجاشع. أخذ عن الخليل بن أحمد، ولزم سيبويه حتى برع، وكان من أسنان سيبويه، بل أكبر.

قال أبو حاتم السجستانى: كان الأخفش قدريا رجل سوء، كتابه فى المعانى صويلح، وفيه أشياء فى القدر، وقال أبو عثمان المازنى: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل.

قال الذهبى: أخذ عنه المازنى، وأبو حاتم، وسلمة، وطائفة.

وعنه قال: جاءنا الكسائى إلى البصرة، فسألنى أن أقرأ عليه كتاب سيبويه، ففعلت، فوجه إلى بخمسين دينارًا.

وكان الأخفش يعلم ولد الكسائى.

وكان ثعلب يفضل الأخفش، ويقول: كان أوسع الناس علما.

وله كتب كثيرة فى النحو والعروض ومعانى القرآن.

وجاء عنه قال: أتيت بغداد، فأتيت مسجد الكسائى، فإذا بين يديه الفراء والأحمر وابن سعدان، فسألته عن مائة مسألة، فأجاب، فخطأته فى جميعها، فهموا بى، فمنعهم، وقال: بالله أنت أبو الحسن؟ قلت: نعم، فقام وعانقنى، وأجلسنى إلى جنبه، وقال: أحب أن يتأدب أولادى بك، فأجبته. مات الأخفش سنة عشر ونيف ومائتين، وقيل: سنة عشرين. ينظر السير (١٠/ ٢٠٦-٢٠٨)، ونزهة الألباء (١٣٣-١٣٥)، ومعجم الأدباء (١١/ ٢٢٤-٢٣٠)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٦-٤٣)، وفيات الأعيان (٢/ ٣٨٠)، وتاريخ أبى الفداء (٢/ ٢٩)، ومرآة الجنان (٢/ ٦١)، والوافى بالوفيات (١٣/ ٨٦-٨٨)، والبداية والنهاية (١٠/ ٢٩٣)، وروضات الجنات (٣١٣-٣١٤)، والمزهر (٢/ ٤٠٥-٤١٩)، وبغية الوعاة (١/ ٥٩٠-٥٩١)، ومفتاح السعادة (١/ ١٥٨-١٥٩)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٦).

(١) الإمام مقرئ الشام، أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الرزاق بن حسن، الأنطاكى، روى عن أبى أمية الطرسوسى، ويزيد بن عبد الصمد وعلى بن عبد العزيز.

وتلا على: هارون الأخفش، وقنبل، وعثمان بن خرزاذ، وإسحاق الخزاعى، وعدة، =

وابن مرشد[١].

ثم قال: وكل ذلك صحيح ثابت، ولم يذكر فى المفردات قراءة ابن ذكوان، وإنما قال: عن ابن ذكوان قال: «أنا[٢] أيوب بن تميم[٣] قال: قرأت على يحيى ابن الحارث الذمارى[٤] [بفتح الذال وكسرها][٥] وقرأ يحيى على عبد الله بن عامر».

= وتلا شيخه عثمان على قالون، وله مصنف فى القراءات الثمانى.
تلا عليه: محمد بن الحسن، وعلى بن بشر الأنطاكيان، وعبد المنعم بن غلبون، وأبو على بن حبش، وعدة.
وروى عنه: أبو أحمد الدهان، وأبو الحسين بن جميع، وطائفة.
قال أبو عمرو الدانى: هو مقرئ ضابط، ثقة مأمون.
وقال على بن بشر: مات شيخنا فى شعبان سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٨٤-٣٨٥)، ومعرفة القراء (١/ ٢٣٠-٢٣١)، وغاية النهاية (١/ ١٦-١٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٤٦).

(١) محمد بن أحمد بن مرشد بن الزرز، أبو بكر الدمشقى، مقرئ صالح، أخذ القراءة عرضا عن - جامع البيان - هارون الأخفش، روى القراءة عنه عرضا - جامع البيان - عبد الباقى ابن الحسن وقال: قرأت عليه ثلاثة ختمات متواليات بـ «دمشق» وكان من خيار المسلمين، وصابرًا على صيام الدهر ولزوم الجماعة، وأخبرنى أنه قرأ على الأخفش بدمشق قبل سنة تسعين ومائتين.
ينظر: غاية النهاية (٢/ ٨٨) (٢٨٠٤).

(٢) فى أ: أخبرنا.

(٣) أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب، أبو سليمان التميمى الدمشقى، ضابط مشهور، ولد فى أول سنة عشرين ومائة، قرأ عليى يحيى بن الحارث الذمارى، وهو الذى خلفه بالقيام فى القراءة بـ «دمشق»، قرأ عليه عبد الله بن ذكوان، وروى القراءة عنه هشام وعرضا أيضًا، وعبد الحميد بن بكار والوليد بن عتبة، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغسانى، قال ابن ذكوان: قلت له: أنت تقرأ بقراءة يحيى بن الحارث؟ قال: نعم أقرأ بحروفها كلها إلا قوله: «جبلا» فى «يس» فإنه رفع الجيم وأنا أكسرها، توفى سنة ثمان وتسع ومائة.
وقال القاضى أسد بن الحسين: سنة تسع عشرة ومائتين فى أيام المعتصم، وله تسع وتسعون سنة وشهران.
ينظر: غاية النهاية (١/ ١٧٢) (٨٠٤).

(٤) يحيى بن الحارث، الإمام الكبير أبو عمرو الغسانى، الذمارى ثم الدمشقى، إمام جامع دمشق، وشيخ المقرئين، وذمار: قرية باليمن.
ولد فى دولة معاوية، وقرأ على ابن عامر، وبلغنا أيضًا أنه قرأ على واثلة بن الأسقع - رضى الله عنه - وحدث عنه، وعن سعيد بن المسيب، وأبى سلام الأسود، وأبى الأشعث الصنعانى، وسالم بن عبد الله، ومكحول، وعدة. تلا عليه عراك بن خالد، وأيوب ابن تميم، ومدرك بن أبى سعد، والوليد بن مسلم، وروى عنه: هم والأوزاعى، =

وذكر الإمام أبو عبد الله بن شريح، وابن الباذش، وغيرهما: أن ابن ذكوان قرأ على أيوب، وكذلك ذكر الحافظ فى «المفردات» والإمام فى «الكافى» أن هشامًا(١)

= وسعيد بن عبد العزيز، وصدقة بن خالد، وصدقة السمين، وسويد بن عبد العزيز، ويحيى ابن حمزة وابن شابور. قال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن سعد: ثقة عالم بالقراءة فى دهره. مات سنة خمس وأربعين ومائة. قليل الحديث. وقال ابن معين: ليس به بأس. قال أيوب بن تميم: كان يقف خلف الأئمة يرد عليهم لا يستطيع أن يؤم من الكبر. قال ابن أبى حاتم: عاش تسعين سنة.

قال سويد بن عبد العزيز: سألت يحيى بن الحارث عن عدد آى القرآن، فعقد بيده: سبعة آلاف ومائتان وست وعشرون.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٨٩-١٩٠)، وطبقات ابن سعد (٧/ ١٦٨)، وتاريخ خليفة (٤٢٣)، وطبقات خليفة (٣١٤)، والتاريخ الكبير (٨/ ٢٦٧)، والجرح والتعديل (٩/ ١٣٥)، وثقات ابن حبان (٣/ ٢٨٩)، ومشاهير علماء الأمصار (١٩٩)، والكامل فى التاريخ (٥/ ٥٤٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٩٣-١٩٤).

(٥) سقط فى ب.

(١) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان، الإمام الحافظ العلامة المقرئ، عالم أهل الشام، أبو الوليد السلمى، ويقال: الظفرى، خطيب دمشق.

نقل عنه الباغندى، قال: ولدت سنة ثلاث وخمسين ومائة.

وسمع من: مالك، وتمت له معه قصة، ومسلم الزنجى، وعبد الرحمن بن أبى الرجال، ومعاوية بن يحيى الأطرابلسى، ومعروف أبى الخطاب صاحب واثلة بن الأسقع، ويحيى ابن حمزة، وهقل بن زياد، وخلق كثير.

تلا على هشام طائفة، منهم: أحمد بن يزيد الحلوانى، وأبو عبيد، ومات قبله، وهارون الأخفش، وإسماعيل بن الحويرس، وأحمد بن محمد بن ماوية، وطائفة.

وروى عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، ومات قبله بنيف وعشرين سنة، ومحمد ابن سعد، ومات قبله ببضع عشرة سنة، ومؤمل بن الفضل الحرانى كذلك، ويحيى ابن معين كذلك.

وحدث عنه من كبار شيوخه: الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب بن شابور. وحدث عنه من أصحاب الكتب: البخارى، وأبو داود، والنسائى، وابن ماجه، وروى الترمذى عن رجل عنه، ولم يلقه مسلم، ولا ارتحل إلى الشام، ووهم من زعم أنه دخل دمشق.

وثقه يحيى بن معين، قال عبدان الأهوازى: كنا لا نصلى خلف هدبة بن خالد من طول صلاته، يسبح فى الركوع والسجود نيفًا وثلاثين تسبيحة، وكان من أشبه خلق الله بهشام ابن عمار لحيته ووجهه، وكل شىء حتى فى صلاته.

قال البخارى وغيره: توفى هشام بن عمار فى آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين، وكان ولده أحمد ممن قرأ عليه القرآن، وعاش إلى سنة ست عشرة وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٢٠-٤٣٥)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٤٧٣)، والتاريخ الكبير (٨/ ١٩٩)، والتاريخ الصغير (٢/ ٣٨٢)، والجرح والتعديل (٩/ ٦٦، ٦٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٥١)، والعبر (١/ ٤٤٥)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٢-٣٠٤)، =

قرأ على عراك[١]. فحصل من هذا كله أن التلاوة متصلة فى جميع الطرق إلا طريق أبى بكر المتقدم، والله - عز وجل - أعلم.

مسألة: أسند الحافظ - رحمه الله - كل واحدة من القراءات فى «التيسير» رواية وقراءة، وجعل سند الرواية غير سند القراءة إلا فى قراءة حفص[٢] فإنه جعل سند الرواية والقراءة واحدا عن شيخه أبى الحسن بن غلبون[٣] عن

= ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٦٠-١٦٣)، والبداية والنهاية (١٠/ ٣٤٥)، وغاية النهاية فى طبقات القراء (٢/ ٣٥٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٥١-٥٤)، والنجوم الزاهرة (٢/ ٣٢١)، وطبقات الحفاظ (١٩٧).

(١) عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح بن جشم، أبو الضحاك المرى الدمشقى، شيخ أهل دمشق فى عصره، أخذ القراءة عرضا عن يحيى بن الحارث الذمارى، وعن أبيه، وروى عن إبراهيم بن أبى عبلة وعن - الكامل - نافع فيما ذكره الهذلى، وهو بعيد جدًّا، أخذ عنه القراءة عرضا هشام بن عمار، و- الكامل - الربيع بن تغلب، وروى عنه ابن ذكوان، وأحمد ابن عبد العزيز البزار الصورى، قال الدانى: لا بأس به، وهو أحد الذين خلفوا الذمارى فى القراءة بـ «الشام». مات قبيل المائتين فيما قاله الذهبى.
ينظر غاية النهاية (١/ ٥١١) (١١٣).

(٢) حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبى داود، الأسدى الكوفى الغافرى البزاز، ويعرف بحفيص، أخذ القراءة عرضًا وتلقينًا عن عاصم، وكان ربيبه ابن زوجته، ولد سنة تسعين، قال الدانى: وهو الذى أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة، ونزل بغداد فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ أيضًا بها، وقال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التى رويت عن قراءة عاصم رواية أبى عمر حفص بن سليمان. وقال أبو هشام الرفاعى: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم. وقال الذهبى: أما القراءة فثقة ثبت ضابط لها، بخلاف حاله فى الحديث. قال ابن الجزرى: يشير إلى أنه تكلم فيه من جهة الحديث، قال ابن المنادى: قرأ على عاصم مرارًا، وكان الأولون يعدونه فى الحفظ فوق أبى بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحروف التى قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهرًا، وكانت القراءة التى أخذها عن عاصم ترتفع إلى على، رضى الله عنه. توفى سنة ثمانين ومائة على الصحيح، وقيل: بين الثمانين والتسعين.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٥٤، ٢٥٥) (١١٥٨).

(٣) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الحسن الحلبى، نزيل مصر، أستاذ عارف وثقة ضابط وحجة محرر، شيخ الدانى، ومؤلف التذكرة فى القراءات الثمانى، أخذ القراءات عرضا عن أبيه وعبد العزيز بن على، ثم رحل إلى العراق، فقرأ بالبصرة على محمد بن يوسف بن نهار الحرتكى و- التيسير - على بن محمد الهاشمى، وعلى بن محمد ابن خشنام المالكى، وسمع الحروف مع أبيه من - جامع البيان - إبراهيم بن محمد ابن مروان، وعتيق بن ما شاء الله، و- جامع البيان - عبد الله بن المبارك وعبد الله ابن محمد بن المفسر، وأبى الفتح بن بدهن، وسمع سبعة ابن مجاهد من أبى الحسن على ابن محمد بن إسحاق الحلبى المعدل عنه، روى القراءات عنه عرضا وسماعا الحافظ - =

الهاشمى[١] عن الأشنانى[٢]، عن عبيد الله بن الصباح[٣] [عن حفص][٤] عن عاصم.

= التيسير - أبو عمرو عثمان بن سعيد وإبراهيم بن ثابت الأقليسى وأحمد بن بابشاذ الجوهرى، وأبو الفضل عبد الرحمن الرازى، وأبو عبد الله محمد بن أحمد القزوينى، قال الدانى: لم ير فى وقته مثله فى فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته، كتبنا عنه كثيرًا. وتوفى بمصر لعشر مضين من شوال سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

ينظر غاية النهاية (١/ ٣٣٩) (١٤٧٥).

(١) محمد بن عيسى، أبو موسى، ويقال: أبو على، الهاشمى العباسى البغدادى، يعرف بالبياضى، شيخ مشهور، روى الحروف سماعًا من غير عرض عن محمد بن يحيى القطعى و- المبهج - بشر بن هلال و- المبهج - نصر بن على، روى عنه الحروف و- المبهج - أبو بكر بن مجاهد و- المبهج - أبو بكر بن مقسم وأبو الحسن بن شنبوذ، وعليه مدار قراءة ابن محيصن من طريق الشنبوذى.

ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٢٥) (٣٣٤٧).

(٢) الإمام، شيخ القراء ببغداد، أبو العباس، أحمد بن سهل بن الفيرزان الأشنانى، صاحب عبيد ابن الصباح.

تلا على عبيد، ثم من بعده على جماعة من تلامذة عمرو بن الصباح، وبرع فى علم الأداء، وعمر دهرًا، وحدث عن بشر بن الوليد الكندى، وعبد الأعلى بن حماد النرسى، وطائفة.

تلا عليه خلق، منهم: أبو بكر بن مقسم، وعبد الواحد بن أبى هاشم، وعلى بن محمد ابن صالح الهاشمى، وابن زياد النقاش، والحسن بن سعيد المطوعى، وإبراهيم بن أحمد الخرقى.

وممن زعم أنه تلا على الأشنانى: أبو أحمد السامرى، وعلى بن الحسين الغضائرى، وعبد القدوس بن محمد، وأحمد بن محمد بن سويد المعلم، وثلاثتهم انفرد بذكرهم أبو على الأهوازى، فالله أعلم.

وقد حدث عنه عبد العزيز الخرقى، ومحمد بن على بن سويد. وثقه الدارقطنى.

قال ابن أبى هاشم: قرأت القرآن كله على الأشنانى، وكان خيرًا، فاضلا، ضابطا، وقال لى: قرأت على عبيد بن الصباح.

قال أبو على الأهوازى: قطع الأشنانى الإقراء قبل موته بعشر سنين. هكذا قال الأهوازى: فإن صح ذلك فأين قول أبى أحمد والغضائرى: إنهم قرءوا عليه؟ فقبح الله الكذب وذويه.

مات الأشنانى فى المحرم سنة سبع وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء وتاريخ بغداد (٤/ ١٨٥)، والعبر (٢/ ١٣٣-١٣٤)، وطبقات القراء للذهبى (١/ ٢٠٠-٢٠١)، والوافى بالوفيات (٦/ ٤٠٧)، وطبقات القراء للجزرى (١/ ٥٩-٦٠)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٥٠).

(٣) عبيد بن الصباح بن أبى شريح بن صبيح أبو محمد النهشلى الكوفى ثم البغدادى مقرئ ضابط صالح، أخذ القراءة عرضا عن حفص عن عاصم، قال الحافظ أبو عمرو: وهو من أجل أصحابه وأضبطهم، روى القراءة عنه عرضًا أحمد بن سهل الأشنانى والكامل عبد الصمد =

باب الاستعاذة(١)

الاستعاذة: مصدر كالاستجارة والاستعانة، تقول: استعاذ زيد، إذا قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

ومعنى «أعوذ بالله»: أمتنع بالله(٢).

= ابن محمد العينونى وجامع البيان الحسن بن المبارك الأنماطى أيضًا فيما ذكره الأهوازى عن شيخه الغضائرى عن أبى هاشم الزعفرانى عنه، وكذا فى جامع البيان، وقال ابن شنبوذ: لم يرو عنه غير الأشنانى وما ذكر عنه فمن طريق الأداء لا من طريق الرواية، قال: وقد ذكر الأشنانى أنه لم يجد بين أصحاب عمرو الذين قرأ عليهم وعبيد خلافًا، وهذا دليل الاختلال؛ لأنا نجد من طريق غيره عنهما خلافًا، قال ابن الجزرى: كلامه هذا آخر ينقض قوله أولا لم يرو عنه غير الأشنانى، قال أبو على الأهوازى: وليس عمرو بن الصباح وعبيد ابن الصباح بأخوين، وقال الحافظ أبو عمرو: هما أخوان وأبعد بعضهم وأغرب فقال: هما واحد، وقال أبو الحسن بن غلبون: حدثنا على بن محمد حدثنا أحمد بن سهل قال قرأت على أبى محمد عبيد بن الصباح فكان ما علمته من الورعين المتقين وقال قرأت القرآن من أوله إلى آخره وأتقنته على أبى عمر حفص ليس بينى وبينه أحد، قال الأهوازى: سمعت أحمد بن عبد الله بن الحسين يقول: سمعت محمد بن عبيد الله بن الحسن يقول: مات عبيد سنة خمس وثلاثين ومائتين، قال ابن الجزرى: وأنبأنى الثقات عن على بن أحمد عن الكندى أنا أبو منصور بن خيرون أنا الحسن بن على بن محمد الجوهرى سنة أربع خمسين وأربعمائة أنا أبو القاسم الخرقى وأبو بكر أحمد بن محمد بن سويد قالا: أنبأنا أبو العباس الأشنانى قال مات عبيد بن الصباح سنة تسع عشرة ومائتين وهذا أصح والله أعلم.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٩٥، ٤٩٦) (٢٠٦١).

(٤) سقط فى أ.

(١) اعلم أن الاستعاذة ليست من القرآن إجماعًا؛ وإنما درج العلماء والمفسرون على الابتداء بالحديث عنها؛ لما ورد فى شأنها من قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨] ؛ حيث قيل بوجوب الاستعاذة عند القراءة على كل قارئ، وقيل بوجوبها على النبى ﷺ وحده، وقيل بأنها مندوبة، لا واجبة، وسيأتى تفصيل ذلك فى المسألة الرابعة من هذا الباب. وينظر اللباب (١/ ٧٩).

(٢) العوذ له معنيان:

أحدهما: الالتجاء والاستجارة.

والثانى: الالتصاق، ويقال: (أطيب اللحم عوذه) وهو ما التصق بالعظم.

فعلى الأول: أعوذ بالله، أى: ألتجئ إلى رحمة الله، ومنه العُوذة: وهى ما يعاذ به من الشر.

وقيل للرقية والتميمة - وهى ما يعلق على الصبى-: عوذة، وعوذة، بفتح العين وضمها، وكل أنثى وضعت فهى عائذ إلى سبعة أيام.

ويقال: عاذ يعوذ عَوْذًا، وعِيَاذًا، ومَعَاذًا، فهو عائذ ومعوذ، ومنه قول الشاعر: =

واعلم أن الكلام فى الاستعاذة ينحصر فى أربع مسائل:

المسألة الأولى: فى لفظها.

المسألة الثانية[١]: فى كيفية اللفظ بها.

المسألة الثالثة[٢]: فى محل استعمالها.

المسألة الرابعة[٣]: فى حكمها من حيث الأمر الوارد بها[٤].

المسألة الأولى: فى لفظها.

واختلف الناس فيه، فحكى المصريون[٥] عن ورش[٦]: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

وقد حكى هذا عن قنبل[٧] أيضًا.

= أَلحق عذابك بالقوم الذين طغوا   وعائذًا بك أن يعلوا فيُطْغُونى

قيل: عائذ -هنا- أصله اسم فاعل، ولكنه وقع موقع المصدر، كأنه قال: وعياذًا بك.

(١) فى ب. والثانية.

(٢) فى ب: والثالثة.

(٣) فى ب: والرابعة.

(٤) فى أ. لها.

(٥) هم: يونس بن عبد الأعلى، وعبد الله بن مالك، وأبو يعقوب الأزرق، وموسى بن سهل.

(٦) شيخ الإقراء بالديار المصرية، أبو سعيد، وأبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عبد الله ابن عمرو، وقيل: اسم جده عدى بن غزوان القبى الإفريقى مولى آل الزبير.

قيل: ولد سنة عشر ومائة.

جود ختماتٍ على نافع، ولقبه نافع بورش لشدة بياضه، والورش يصنع، وقيل: لقبه بطائر اسمه ورشان، ثم خفف، فكان لا يكرهه ويقول: نافع أستاذى سمانى به.

وكان فى شبيبته رواسًا، وكان أشقر أزرق، ربعة سمينًا، قصير الثياب، ماهرًا بالعربية، انتهت إليه رياسة الإقراء.

تلا عليه: أحمد بن صالح الحافظ، وداود بن أبى طيبة، ويوسف الأزرق، وعبد الصمد ابن عبد الرحمن بن القاسم، ويونس بن عبد الأعلى، وعدد كثير.

وكان ثقة فى الحروف حجة. قال يونس: كان جيد القراءة، حسن الصوت، إذا قرأ يهمز، ويمد، ويشدد، ويبين الإعراب، لا يمله سامعه.

ويقال: إنه تلا على نافع أربع ختمات فى شهر واحد، مات بمصر فى سنة سبع وتسعين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٩٥-٢٩٦)، ومعجم الأدباء (١٢/ ١١٦)، والعبر (١/ ٣٢٤)، ومعرفة القراء (١/ ١٢٦، ١٢٨)، وطبقات القراء (١/ ٥٠٢)، والنجوم الزاهرة (٢/ ١٥٥)، وحسن المحاضرة (١/ ٤٨٥).

(٧) إمام فى القراءة مشهور، وهو أبو عمر، محمد بن عبد الرحمن المخزومى مولاهم المكى؛ =

وروى عن نافع(١)، وابن عامر والكسائى: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله

= عاش ستًّا وتسعين سنة. وإنما لقب قنبلا؛ لأنه كان يكثر من استعمال دواء يعرف بالقنبل تلا على أبى الحسن القواس وغيره.

أخذ عنه ابن شنبوذ، وابن مجاهد، وابن عبد الرزاق، وابن شوذب الواسطى. يقال: هرم وتغير. مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨٤)، ومعجم الأدباء (١٧/ ١٧-١٨)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٢)، والعبر (٢/ ٨٩)، وطبقات القراء للذهبى (١/ ١٨٦-١٨٧)، ودول الإسلام (١/ ١٧٦)، والوافى بالوفيات (٣/ ٢٢٦-٢٢٧)، والبداية والنهاية (١١/ ٩٩)، والعقد الثمين (٢/ ١٠٩-١١٠)، وطبقات القراء للجزرى (٢/ ١٦٥-١٦٦)، والنشر فى القراءات العشر (١/ ١٢٠-١٢١)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٠٨).

(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم أبو رويم، ويقال: أبو نعيم ويقال: أبو الحسن وقيل: أبو عبد الله وقيل: أبو عبد الرحمن الليثى مولاهم، وهو مولى جعونة بن شعوب الليثى حليف حمزة بن عبد المطلب المدنى أحد القراء السبعة والأعلام ثقة صالح، أصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكا صبيح الوجه حسن الخلق فيه دعابة، أخذ القراءة عرضًا عن جماعة من تابعى أهل المدينة، قال أبو قرة موسى بن طارق: سمعته يقول: قرأت على سبعين من التابعين. روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا - المستنير، والغاية، وجامع البيان، والكامل - إسماعيل بن جعفر وعيسى بن وردان، وسليمان بن مسلم بن جماز و- الكامل - مالك بن أنس، وهم من أقرانه. وإسحاق بن محمد و- الكامل - أبو بكر و- الكامل - إسماعيل ابنا أبى أويس و- الكامل - يعقوب بن جعفر أخو إسماعيل، وعبد الرحمن ابن أبى الزناد و- الكامل - الزبير بن عامر وخلف بن وضاح وأبو الذكر محمد بن يحيى وأبو العجلان وأبو غسان محمد بن يحيى بن على وصفوان ومحمد بن عبد الله بن إبراهيم ابن وهب، وهؤلاء من أهل المدينة. و- الكامل - موسى بن طارق أبو قرة اليمانى و- الكامل - عبد الملك بن قريب الأصمعى وخالد بن مخلد القطوانى و-الكامل - أبو عمرو ابن العلاء وأبو الربيع الزهرانى روى عنه حرفين و- الكامل - خارجة بن مصعب الخراسانى وخلف بن نزار الأسلمى. وأقرأ الناس دهرًا طويلا نيفًا عن سبعين سنة، وانتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة، وصار الناس إليها، وقال أبو عبيد: وإلى نافع صارت قراءة أهل المدينة وبها تمسكوا إلى اليوم، وقال ابن مجاهد: وكان الإمام الذى قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ: نافعًا قال: وكان عالما بوجوه القراءات متبعًا لآثار الأئمة الماضين ببلده، وقال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبى: أى القراءة أحب إليك؟ قال قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة عاصم، قرأت القرآن كله على الإمام أبى عبد الله محمد بن عبدالرحمن التحقيق، وقرأه هو على الصائغ التحقيق، وقرأ على الكمال الضرير التحقيق، وقرأ على الشاطبى التحقيق، وقرأ ابن هذيل التحقيق، وقرأ على أبى داود التحقيق، وقرأ على الدانى التحقيق، وقرأ على فارس التحقيق، وقرأ على عمر ابن عراك التحقيق، وقرأ على حمدان بن عون التحقيق، وقرأ على إسماعيل النحاس =

هو السميع العليم»[١].

وروى عن حفص: «أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم»[٢].

وعن حمزة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

وعنه أيضًا: «أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم».

وعن بعضهم أنه اختار للجماعة: «أعوذ بالله القوى من الشيطان الغوى».

وحكى أن أبا بكر الصديق[٣] - رضى الله عنه - كان يتعوذ بهذا التعوذ الأخير.

= التحقيق. وقرأ على الأزرق التحقيق، وقرأ على ورش التحقيق، وقرأ على نافع التحقيق، ح: وأخبرنى أبو محمد بن أبى بكر الحافظ عن عثمان بن محمد المالكى عن أبى إسحاق الإشبيلى عن أبى عبد الله الأندلسى عن أحمد بن محمد بن محمد عن أبى عمرو قال: حدثنا فارس بن أحمد، ثنا عمر بن محمد المقرى، ثنا أبو محمد الحسن ابن أبى الحسن العسكرى، ثنا محمد بن الحسن بن عمير، ثنا عبد الرحمن بن داود ابن أبى طيبة قال قرأت على أبى التحقيق، وأخبرنى أنه قرأ على ورش التحقيق، وأخبره أنه قرأ على نافع التحقيق، قال: وأخبرنى نافع أنه قرأ على الخمسة التحقيق، وأخبرنى الخمسة أنهم قرءوا على عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة التحقيق، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبى بن كعب التحقيق، وأخبرنى أنه قرأ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التحقيق، قال: وقرأ النبى على التحقيق. قال الحافظ أبو عمرو الدانى هذا الحديث غريب، لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه، وهو مستقيم الإسناد.

ينظرغاية النهاية (٢/ ٣٣٠-٣٣٤).

(١) وبهذا قال الثورى والأوزاعى، وهو قريب مما قاله أحمد بن حنبل، حيث قال - رضى الله عنه-: «الأولى: أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إنه هو السميع العليم» ووجّه ذلك بأن فى هذه الصيغة جمعًا بين صيغة الأمر الوارد فى قوله تعالى: ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨] والصيغة الواردة فى قوله -عز وجل- ﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم﴾ [فصلت: ٣٦]، كما أن الغرض من الاستعاذة الاحتراز من شر الوسوسة، ومعلوم أن الوسوسة كأنها كلام خفى فى قلب الإنسان، ولا يطلع عليها أحد، فكأن العبد يقول: يا من هو يسمع كل مسموع، ويعلم كل سر خفى أنت تعلم وسوسة الشيطان، وتعلم غرضه منها، وأنت القادر على دفعها عنى، فادفعها عنى بفضلك؛ فلهذا السبب كان ذكر ﴿السميع العليم﴾ أولى بهذا الموضع من سائر الأذكار. ينظر اللباب (١/ ٨٠، ٨١، ١٠٠).

(٢) وهذا ما اختاره -أيضًا- بعض الشافعية، موجهين إياه بما سبق عن أحمد بن حنبل من الجمع بين صيغتى الآيتين.

(٣) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد تيم، التيمى، أبو بكر بن أبى قحافة الصديق، أول الرجال إسلاما ورفيق سيد المرسلين ﷺ فى هجرته. شهد المشاهد، وكان من أفضل الصحابة، وروى مائة واثنين وأربعين حديثًا، اتفقا على ستة، وانفرد البخارى بأحد عشر، ومسلم بحديث. وعنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلى وخلق. وكان =

وذكر الحافظ فى «جامع البيان» أن الرواية فى الاستعاذة قبل القراءة وردت عن النبى ﷺ بلفظين:

أحدهما: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

روى ذلك جبير بن مطعم[١].

والثاني: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

روى ذلك عنه أبو سعيد الخدرى[٢].

قال: وروى أبو روق[٣]، عن الضحاك[٤]، عن ابن عباس[٥] أنه قال: «أول ما

= أبيض أشقر لطيفا مُسْتَرقُ الوركين، قال النبى ﷺ: «سدوا كل خوخة إلا خوخة أبى بكر».
وقال عمر: أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم. توفى سنة ثلاث عشرة، عن ثلاث وستين سنة، ودفن بالحجرة النبوية.
ينظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٣١٥) (٥٣٧)، والإصابة (٤/ ١٦٩)، وتهذيب الكمال (٢/ ٧٨).

(١) جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف، النوفلى، أبو محمد أو أبو عدى، المدنى، أسلم قبل حنين أو يوم الفتح، له ستون حديثا، اتفقا على ستة، وانفرد البخارى بحديث، ومسلم بآخر، روى عنه ابناه محمد ونافع، وسليمان بن صرد وابن المسيب وطائفة. وكان حليما وقورا عارفا بالنسب. وذكر ابن إسحاق أن النبى ﷺأعطاه مائة من الإبل وتوفى سنة تسع أو ثمان وخمسين بالمدينة. ينظر: الخلاصة (١/ ١٦) (١٠٠٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٣).
والحديث أخرجه أحمد (٤/ ٨٢-٨٥)، وأبو داود (٧٦٤، ٧٦٥) وابن ماجه (٨٠٧)، وأبو يعلى (٧٣٩٨)، وابن خزيمة (٤٦٨-٤٦٩) وابن الجارود (١٨٠)، وابن حبان (١٧٧٩) والطبرانى (١٥٦٨، ١٥٦٩)، والحاكم (١/ ٢٣٥)، والبيهقى (٢/ ٣٥)

(٢) سعد بن مالك بن سنان - بنونين - ابن عبد بن ثعلبة بن عبيد بن خدرة - بضم المعجمة - الخدرى، أبو سعيد، بايع تحت الشجرة، وشهد ما بعد أحد، وكان من علماء الصحابة، له ألف ومائة حديث وسبعون حديثا، اتفقا على ثلاثة وأربعين، وانفرد البخارى بستة وعشرين، ومسلم باثنين وخمسين وعنه طارق بن شهاب، وابن المسيب، والشعبى، ونافع وخلق، قال الواقدى: مات سنة أربع وسبعين.
ينظر: الخلاصة (١/ ٣٧١) (٢٣٩٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٧٩)، الإصابة (٣/ ٧٨)، والوافى بالوفيات (١٥/ ٢٠٠).
والحديث أخرجه أحمد (٣/ ٥٠، ٦٩)، وأبو داود (١/ ٢٦٥) كتاب الصلاة باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك (٧٧٥) والترمذى (١/ ٢٨٢) كتاب الصلاة باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢) وابن ماجه (١/ ١٠٢) كتاب إقامة الصلاة باب افتتاح الصلاة (٨٠٤) والنسائى (٢/ ١٣٢) كتاب الافتتاح باب نوع آخر من الذكر، وأبو يعلى (١١٠٨)، وابن خزيمة (٤٦٧) من حديث أبى سعيد الخدرى.

(٣) عطية بن الحارث الهمدانى، أبو رَوْق الكوفى. عن أنس وإبراهيم التيمى والشعبي.
وعنه ابناه: يحيى وعمارة والثورى. قال أبو حاتم: صدوق. =

نزل جبريل على النبى ﷺ علمه الاستعاذة - قال: «يا محمد؛ قل: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»(١) ثم قال: «قل: بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الحافظ: وعلى استعمال هذين اللفظين عامة أهل الأداء من أهل الحرمين(٢)، والعراقيْنِ، والشام، فأما أهل مصر، وسائر أهل المغرب فاستعمال أكثر أهل الأداء منهم لفظٌ ثالثٌ وهو: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

ثم رجح التعوذ الأول، وعليه عول رغبة فى «التيسير» فقال: [اعلم أن المستعمل عند

= ينظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٤)، وتقريب التهذيب (٢/ ٢٤)، الخلاصة (٢/ ٢٣٣)، (٤٨٧٥)، والثقات (٧/ ٢٧٧).

(٤) الضحاك بن مزاحم الهلالى مولاهم، الخراسانى، يكنى أبا القاسم.
عن أبى هريرة، وابن عباس، وأبى سعيد وابن عمر، وزيد بن أرقم، وأنس. وعنه: عبد الرحمن بن عوسجة وعبد العزيز بن أبى رواد وقرة بن خالد، وخلق.
قال سعيد بن جبير: لم يلق ابن عباس . ووثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة.
وقال ابن حبان: فى جميع ما روى نظر؛ إنما اشتهر بالتفسير.
قال أبو نعيم: مات سنة خمس ومائة .
ينظر: الخلاصة (٢/ ٥) (٣١٤٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٣)، وتقريب التهذيب (١/ ٣٧٣)، والثقات (٦/ ٤٨٠) .

(٥) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، الهاشمى، أبو العباس المكى ثم المدنى ثم الطائفى، ابن عم النبى ﷺ وصاحبه وحبر الأمة وفقيهها، وترجمان القرآن روى ألفًا وستمائة وستين حديثا .
اتفقا على خمسة وسبعين، وانفرد البخارى بثمانية وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين.
وعنه: أبو الشعثاء، وأبو العالية، وسعيد بن جبير، وابن المسيب وعطاء بن يسار، وأمم.
قال موسى بن عبيدة: كان عمر يستشير ابن عباس، ويقول: غواص.
وقال سعد: ما رأيت أحضر فهما، ولا ألب لُبا، ولا أكثر علما، ولا أوسع حلما من ابن عباس، ولقد رأيت عمر يدعوه للمعضلات . وقال عكرمة: كان ابن عباس إذا مر فى الطريق قالت النساء: أمر المسك أو ابن عباس؟ وقال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، وإذا نطق قلت: أفصح الناس، وإذا حدث قلت: أعلم الناس . مناقبه جمة .
قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وستين. قال ابن بكير: بالطائف، وصلى عليه محمد ابن الحنفية.
ينظر: الخلاصة (٢/ ٦٩-٧٠) (٣٥٨٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٦)، وتقريب التهذيب (١/ ٤٢٥)، والثقات (٣٣/ ٢٠٧)، وأسد الغابة (٣/ ٢٩٠).

(١) أخرجه الطبرى فى تفسيره (١/ ٧٧) (١٣٧).
(٢) هما: مكة، والمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

الحُذَّاق من أهل الأداء فى لفظها][(١)] : «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»[(٢)] دون غيره .

---

(١) سقط فى أ.

(٢) وهذه الصيغة اختارها أبو حنيفة -رضى الله عنه- لموافقتها ظاهر الآية الكريمة: ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨].

و «أعوذ» فعل مضارع، وأصله: «أعوذ» بضم الواو، مثل: «أقتل، وأخرج أنا» وإنما نقلوا حركة الواو إلى الساكن قبلها؛ لأن الضمة ثقيلة، وهكذا كل مضارع من فعل عينه واو، نحو: «أقوم، ويقوم، وأجول، ويجول» وفاعله ضمير المتكلم.

وهذا الفاعل لا يجوز بروزه؛ بل هو من المواضع السبعة التى يجب فيها استتار الضمير على خلاف فى السابع ولا بد من ذكرها؛ لعموم فائدتها، وكثرة دورها:

الأول: المضارع المسند للمتكلم وحده؛ نحو: «أفعل».

الثانى: المضارع المسند للمتكلم مع غيره، أو المعظم نفسه؛ نحو: «نفعل نحن».

الثالث: المضارع المسند للمخاطب، نحو: تفعل أنت، ويوحد المخاطب بقيد الإفراد، والتذكير؛ لأنه متى كان مثنى، أو مجموعًا، أو مؤنثا - وجب بروزه؛ نحو، «تقومان - يقومون - تقومين».

الرابع: فعل الأمر المسند للمخاطب، نحو: «افعل أنت» ويوحد المخاطب أيضًا بقيد الإفراد، والتذكير؛ لأنه متى كان مثنى، أو مجموعًا، أو مؤنثًا - وجب بروزه، نحو «افعلا - افعلوا - افعلى».

الخامس: اسم فعل الأمر مطلقًا، سواء كان المأمور مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا، أو مؤنثًا، نحو: «صه يا زيد - يا زيدان - يا زيدون - يا هند - يا هندان - يا هندات».

بخلاف فعل الأمر؛ فإنه يبرز فيه ضمير غير المفرد المذكر، كما تقدم.

السادس: اسم الفعل المضارع؛ نحو: «أوه» أى: أتوجع، و «أف» أى: أتضجر، و«وى» أى: أعجب.

وهذه الستة لا يبرز فيها الضمير؛ بلا خلاف.

وقولنا «اسم فعل الأمر، واسم الفعل المضارع» احتراز عن اسم الفعل الماضى؛ فإنه لا يجب فيه الاستتار.

السابع: المصدر الواقع موقع الفعل بدلا من لفظه؛ نحو: «ضربا زيدا» ؛ وقول الشاعر:

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب
على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب

وقوله تعالى: ﴿فضرب الرقاب﴾ [محمد: ٤].

هذا إذا جعلنا فى (ضربا) ضميرًا مستترًا، وأما من يقول من النحويين: إنه لا يتحمل ضميرًا ألبتة، فلا يكون من المسألة فى شىء.

والضابط فيما يجب استتاره، وإن عرف من تعداد الصور المتقدمة -: أن كل ضمير لا يحل محله ظاهر، ولا ضمير متصل، فهو واجب الاستتار كالمواضع المتقدمة، وما جاز أن يحل محله أحدهما، فهو جائز الاستتار، نحو: (زيد قام) فى (قام) ضمير جائز الاستتار، ويحل محله الظاهر، نحو: (زيد قام أبوه) أو الضمير المنفصل، نحو: (زيد ما قام إلا هو) =

. . . .

= فإن وجد من لسانهم فى أحد المواضع المتقدمة الواجب فيها الاستتار، ضمير منفصل، فليعتقد كونه توكيدًا للضمير المستتر، كقوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [البقرة: ٣٥] فـ (أنت) مؤكد لفاعل (اسكن).

و (بالله) جار ومجرور، وكذلك: (من الشيطان) وهما متعلقان بـ (أعوذ).

ومعنى الباء: الاستعانة، و (من): للتعليل، أى: أعوذ مستعينًا بالله من أجل الشيطان، ويجوز أن تكون (من) لابتداء الغاية.

والشيطان: المتمرد من الجن، وقيل: الشياطين أقوى من الجن، والمردة أقوى من الشياطين، والعفريت أقوى من المردة، والعفاريت أقواها.

وقال أبو عبيدة - رحمه الله -: الشيطان اسم لكل عارم من الجن، والإنس، والحيوانات؛ لبعده من الرشاد، قال تبارك وتعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبى عدوًا شياطين الإنس والجن﴾ [الأنعام: ١١٢]، فجعل من الإنس شياطين.

وركب عمر - رضى الله تعالى عنه - برذونا، فطفق يتبختر فجعل يضربه فلا يزداد إلا تبخترًا؛ فنزل عنه، وقال: (ما حملتمونى إلا على شيطان).

وقد يطلق على كل قوة ذميمة فى الإنسان؛ قال - عليه الصلاة والسلام - (الحسد شيطان، والغضب شيطان) وذلك لأنهما ينشآن عنه.

واختلف أهل اللغة فى اشتقاقه:

فقال جمهورهم: هو مشتق من: (شَطَن - يشطُن) أى: بعد؛ لأنه بعيد من رحمة الله تعالى، وأنشد:

نـأت بـسـعـادَ عـنـك نـوًى شـطـونُ   فـبـانـت والـفـؤاد بهـا رهـين

وقال آخر:

أيـمـا شـاطـن عـصـاه عـكـاه   ثـم يُـلْـقَـى فى الـسـجـن والأكـبـال

وحكى سيبويه - رحمه الله -: (تشيطن) أى: فعل فِعْل الشياطين؛ فهذا كله يدل على أنه من (شطن) ؛ لثبوت النون، وسقوط الألف فى تصاريف الكلمة، ووزنه على هذا: (فيعال).

وقيل: هو مشتق من (شاط - يشيط) أى: هاج، واحترق، ولا شك أن هذا المعنى موجود فيه، فأخذوا بذلك أنه مشتق من هذه المادة؛ لكن لم يسمع فى تصاريفه إلا ثابت النون، محذوف الألف؛ كما تقدم، ووزنه على هذا: (فعلان)، ويترتب على القولين: صرفه وعدم صرفه، إذا سمى به، وأما إذا لم يسم به، فإنه منصرف ألبتة؛ لأن من شرط امتناع (فعلان) الصفة: ألا يؤنث بالتاء، وهذا يؤنث بها؛ قالوا: (شيطانة).

قال ابن الخطيب: و (الشيطان) مبالغة فى الشيطنة؛ كما أن (الرحمن) مبالغة فى الرحمة.

و (الرجيم) فى حق الشيطان (فعيل) بمعنى: مفعول أى مرجوم.

و (الرجيم) نعت له على الذم، وفائدة النعت: إما إزالة اشتراك عارض فى معرفة، نحو: (رأيت زيدًا العاقل)، وإما تخصيص نكرة، نحو: (رأيت رجلاً تاجرًا)، وإما لمجرد مدح، =

. . . .

= أو ذم، أو ترحم، نحو: (مررت بزيد المسكين)، وقد يأتى لمجرد التوكيد، نحو قوله: ﴿نفخة واحدة﴾ [الحاقة: ١٣] ولا بد من ذكر قاعدة فى النعت، تعم فائدتها:

اعلم أن النعت إن كان مشتقًا بقياس، وكان معناه لمتبوعه، لزم أن يوافقه فى أربعة من عشرة، أعنى فى واحد من ألقاب الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وفى واحد من: الإفراد، والتثنية، والجمع، وفى واحد من: التذكير والتأنيث، وفى واحد من: التعريف، والتنكير.

وإن كان معناه لغير متبوعه، وافقه فى اثنين من خمسة: فى واحد من ألقاب الإعراب، وفى واحد من التعريف والتنكير، نحو: (مررت برجلين عاقلة أمهما)، فلم يتبعه فى تثنية ولا تذكير.

وإذا اختصرت ذلك كله، فقل: النعت يلزم أن يتبع منعوته فى اثنين من خمسة مطلقًا: فى واحد من ألقاب الإعراب، وفى واحد من التعريف والتنكير، وفى الباقى كالفعل، يعنى: أنك تضع موضع النعت فعلاً، فمهما ظهر فى الفعل، ظهر فى النعت، مثاله ما تقدم فى: (مررت برجلين عاقلة أمهما)؛ لأنك تقول: (مررت برجلين عقلت أمهما).

و(الرجيم) قد تبع موصوفه فى أربعة من عشرة؛ لما عرفت، وهو مشتق من (الرجم)، والرجم أصله: الرمى بالرجام، وهى الحجارة، ويستعار الرجم للرمى بالظن والتوهم، قال زهير:

وما الحرب إلا ما علمتُمْ وذقتُمُ ... وما هو عنها بالحديث المرجَّم

ويعبر به -أيضًا- عن الشتم؛ قال تعالى: ﴿لئن لم تنته لأرجمنك﴾ [مريم: ٤٦] قيل: أقول فيك قولاً سيئًا.

والمراجمة: المسابة الشديدة استعارة كالمقاذفة، فالرجيم معناه: المرجوم، فهو (فعيل) بمعنى (مفعول) كقولهم: كف خضيب، أى: مخضوب، ورجل لعين، أى: ملعون، قال الراغب: و «الترجمان»: تفعلانُ، من ذلك، كأنه يعنى أنه يرمى بكلام من يترجم عنه إلى غيره. والرُّجْمة: أحجار القبر، ثم عبر بها عنه؛ وفى الحديث: (لا تُرْجِموا قبرى) أى: لا تضعوا عليه الرجمة.

ويجوز أن يكون بمعنى (فاعل) ؛ لأنه يرجم غيره بالشر، ولكنه بمعنى (مفعول) أكثر، وإن كان غير مقيس.

ثم فى كونه مرجومًا وجهان:

الأول: أن معنى كونه مرجومًا كونه ملعونًا من قبل الله تعالى؛ قال الله - تعالى-: ﴿فاخرج منها فإنك رجيم﴾ [الحجر: ٣٤] واللعن يسمى رجمًا.

وحكى الله تعالى عن والد إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: ﴿لئن لم تنته لأرجمنك﴾ قيل: عنى بقوله الرجم بالقول.

وحكى الله - تعالى- عن قوم نوح - عليه السلام - أنهم قالوا: ﴿لئن لم تنته يَنوح لتكونن من المرجومين﴾ [الشعراء: ١١٦]، وفى سورة يس: ﴿لئن لم تنتهوا لنرجمنكم﴾ [يس: ١٨].

والوجه: أن الشيطان إنما وصف بكونه مرجومًا؛ لأنه تعالى أمر الملائكة برمى الشياطين =

وهذا التعوذ هو المختار - أيضا - عند الشيخ أبى محمد مكى، وعند الإمام أبى عبد الله بن شريح.

وفى قول الحافظ: «دون غيره» إشعار بالخلاف المتقدم.

[و][(١)] قوله: «وذلك لموافقة الكتاب والسنة» تعليل لاختيار هذا اللفظ دون غيره، ثم ذكر الآية، والحديث.

ووجه الموافقة للآية أنك تجعل «أعوذ» بدل «أستعيذ» ويبقى قولك: «بالله من الشيطان الرجيم» فى الاستعاذ كما هو فى الآية من غير تبديل، ولا زيادة، ولا نقص.

وقد جاء التعوذ فى مواضع من القرآن، كقوله - تعالى-: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

وفى الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

وفى آية أخرى: ﴿يَصِفُونَ رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧-٩٨].

وفى موضع آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، و: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١] إلى آخر السورتين.

وفى موضع آخر: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ﴾ [يوسف: ٢٣].

وليس فى جميعها ما ورد عند قراءة القرآن إلا قوله - تعالى -: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]

فهذا وجه ما ذكر من الموافقة للكتاب.

وأما السنة: فما رواه جبير - كما ذكر - ولعله إنما رجح رواية جبير على رواية أبى سعيد الخدرى؛ لموافقة الآية كما تقدم، فرأى أن ما[(٢)] يوافق فيه الكتاب والسنة أولى فى الاستعمال مما اختص به أحدهما مع أن الأمر فى ذلك واسع، والله - جل

= بالشهب والثواقب؛ طردًا لهم من السموات، ثم وصف بذلك كل شرير متمرد. ينظر اللباب (١/ ٨٠، ٩٥-١٠٠).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: أيما.

وتعالى - أعلم.

ولسعة الأمر فيه قال ابن فيره فى قصيدته لما ذكر التعوذ:

عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وإِنْ تُرِدْ   لِرَبِّكَ تَنْزِيهًا فَلَسْتَ مُجَهَّلَا

المسألة الثانية: فى كيفية اللفظ بها.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ولا أعلم خلافًا بين أهل الأداء فى الجهر بها عند افتتاح القرآن، وعند الابتداء برءوس الأجزاء وغيرها فى مذهب الجماعة».

هذا الذى ذكر الحافظ من الجهر بالاستعاذة هو اختيار الشيخ أبى محمد مكى، ولم أجد للإمام أبى عبد الله بن شريح تعرضًا للجهر، ولا للإخفاء[(١)]، لكنى قرأت بالجهر فى طريقه كالذى قرأت من طريق الحافظ والشيخ، ولم يأمرنى أحد ممن قرأت عليه بطريقه بالإخفاء، والله - تبارك وتعالى - أعلم[(٢)].

قوله: «عند افتتاح القرآن»، يريد الابتداء بسورة الحمد، و «عند الابتداء برءوس الأجزاء» يريد الابتداء بحزب من أى سورة كان، أو بنصف حزب، أو ربعه.

قوله: «وغيرها» يريد الابتداء بأى سورة كانت، أو أى آية كانت سواء وافقت جزءا، أو لم توافقه فحصل من هذا استعمال التعوذ عند كل ابتداء على كل حال.

وهذا حاصل قول الشيخ، والإمام.

قوله: «اتباعًا للنص واقتداء بالسنة».

يعنى بالنص: الآية التى ذكر، وبالسنة: الحديث الذى روى جبير، وليس يرجع قوله: «اتباعًا للنص واقتداء بالسنة» إلى الجهر، وإنما يرجع إلى استعمال التعوذ عند كل ابتداء حملا للآية والحديث على العموم، والله - جل جلاله - أعلم.

قوله: «فأما الرواية بذلك فوردت عن أبى عمرو».

يعنى الرواية بالجهر، ثم ذكر الإخفاء رواية عن نافع وعن حمزة، وليس فيما ذكر

---

(١) فى أ: وللإخفاء.

(٢) وأيهما فعل من الجهر أو الإخفاء، فهو جائز؛ فقد روى أن عبد الله بن عمر - رضى الله تعالى عنهما - لما قرأ أسر بالتعويذ.

وعن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - أنه جهر به، ذكره الشافعى - رحمه الله تعالى - فى (الأم) ثم قال: فإن جهر به جاز، وإن أسر به جاز. ينظر اللباب (١/ ٨٨).

من الإخفاء المروى مناقضة لقوله: «ولا أعلم بين أهل الأداء خلافًا فى الجهر بها»؛ إذ لا تعارض بين الرواية والأداء، ونظير هذه المسألة من الفقه يكون فيها قولان عن مالك(١) مثلا، فيستمر العمل بأحدهما كترك رفع اليدين عند الركوع حيث استمر العمل عليه مع وجود الرواية بالرفع.(٢)

فإذا قال قائل والحالة هذه: لا أعلم خلافا فى العمل بترك رفع اليدين عند(٣) الركوع، ثم قال: وقد وردت الرواية عن مالك بالرفع - لم يتناقض قوله؛ لانصراف الاتفاق إلى العمل دون الرواية، والله - سبحانه - أعلم.

---

(١) مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحى، أبو عبد الله المدنى، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة .

عن نافع والمقبرى ونعيم بن عبد الله وابن المنكدر ومحمد بن يحيى بن حبان وإسحاق ابن عبد الله بن أبى طلحة وأيوب وزيد بن أسلم وخلق. وعنه من شيوخه: الزهرى ويحيى الأنصارى .

وممن مات قبله: ابن جريج وشعبة والثورى وخلق، وابن عيينة والقطان وابن وهب وخلائق آخرهم موتا أبو حذافة السهمى.

قال الشافعى: مالك حجة الله تعالى على خلقه. قال ابن مهدى: ما رأيت أحدا أتم عقلا ولا أشد تقوى من مالك. وقال ابن المدينى: له نحو ألف حديث قال البخارى: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. ولد مالك سنة ثلاث وتسعين، وحمل به ثلاث سنين. وتوفى سنة تسع وسبعين ومائة، ودفن بالبقيع.

ينظر: الخلاصة (٣/ ٣) (٦٧٩٦)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٥)، وتقريب التهذيب (٢/ ٢٢٣)، والجرح والتعديل (١/ ١١)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨).

(٢) قال فى أسهل المدارك: (وهل يرفعهما عند الركوع والرفع منه؟ خلاف) يعنى أن المصلى هل يرفع يديه عند الركوع وعند رفعه منه أم لا؟ فالجواب أنه لا يرفع يديه فى شىء من ذلك إلا عند تكبيرة الإحرام فقط، قال مالك فى المدونة: لا أعرف رفع اليدين فى شىء من تكبير الصلاة لا فى خفض ولا فى رفع إلا فى افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئًا خفيفًا، والمرأة فى ذلك بمنزلة الرجل. ا هـ. قال: كرفع يديه مع إحرامه فقط، أى لا مع هويِّه للركوع، ولا مع رفعه منه، ولا إثر قيامه من اثنتين. ا هـ. قاله فى جواهر الإكليل. وكذا فى الدردير. وقال أبو الحسن فى كفاية الطالب: وظاهر كلام الشيخ أن الرفع مختص بتكبيرة الإحرام، وهو كذلك على المشهور، فلا يرفع عند الركوع، ولا عند الرفع منه، ولا فى القيام من اثنتين. ا هـ. قال الدسوقى: قوله: لا مع ركوعه ولا رفعه، أى ولا مع رفعه منه، وهذا هو أشهر الروايات عن مالك فى المواق عن الإكمال، وهو الذى عليه عمل أكثر الأصحاب. قال وفى التوضيح: الظاهر أنه يرفع يديه عند الإحرام والركوع والرفع منه والقيام من اثنتين؛ لورود الأحاديث الصحيحة بذلك. ا هـ. ينظر: أسهل المدارك (١/ ١٣٣).

(٣) فى ب: فى.

قال العبد - رحمه الله تعالى -: وبعد أن قررت هذا التأويل الرافع للمنافرة بين الرواية والتلاوة وجدت الحافظ قد نقل مثله فقال فى كتاب «التمهيد» فى سورة يوسف - عليه السلام -: «واختلفوا فى سكون الياء وفتحها من قوله: «مثواى» و«بشراى».

ثم نقل أقوال الرواة فى ذلك، ثم قال ما نصه: «وسألت شيخنا أبا الحسن عن هذه الأشياء التى توجد مسطورة فى النصوص كياء «هداى» و«بشراى» و«مثواى» وشبهه، والتلاوة بالنقل عن مسطِّريها بخلاف ذلك، فقال لى: ذلك بمنزلة الآثار الواردة فى الكتب فى الأحكام وغيرها بنقل الثقات والعمل بخلافها؛ فكذلك ذلك، ثم قال الحافظ: «وهذا من لطيف التأويل وحسن الاستخراج».

ولما كان المعول على الجهر لم أطول بما ورد فى الإخفاء من التفصيل والخلاف ومن أحب الوقوف على ذلك فلينظره فى كتاب «الإقناع» لأبى جعفر بن الباذش - رحمه الله - فإنه قد أحكم القول فيه.

المسألة الثالثة: فى محل استعمال الاستعاذة.

والخلاف فى التزام استعمالها قبل القراءة وقبل البسملة غير أنا لو نزلنا الآية، لاقتضى لفظها تقديم القراءة على التعوذ بدليل أنك إذا قلت: إذا رأيت هلال رمضان فصم، وإذا رأيت هلال شوال فأفطر - لزم أن الصوم والفطر لا يكونان مطلوبين إلا بعد حصول الرؤية؛ فكذا قوله - تعالى -: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ﴾[] يقتضى أن الاستعاذة لا تكون إلا بعد القراءة(١)، فلما وجدنا الاتفاق على العمل بتقديم التعوذ على القراءة دل ذلك على أن فى الآية إضمارا، وأن المراد: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ.

---

(١) وبيان ذلك: أن قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨] يدل على أن قراءة القرآن شرط، وذكر الاستعاذة جزاء، والجزاء متأخر عن الشرط؛ فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن القراءة.

وقد قيل فى تأييد ذلك: هذا موافق لما فى العقل؛ لأن من قرأ القرآن فقد استوجب الثواب العظيم، فربما يداخله العجب، فيسقط ذلك الثواب؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - «ثلاث مهلكات. . .» وذكر منها إعجاب المرء بنفسه؛ فلهذا السبب أمره الله تعالى بأن يستعيذ من الشيطان ؛ لئلا يحمله الشيطان بعد القراءة على عمل محبطٍ ثوابَ تلك الطاعة. =

وهذا من باب المجاز الذى أقيم فيه المسبِّب مقام السبب؛ لأن إرادة القراءة هى السبب فى حصول القراءة[(١)]، ونظير هذه الآية قوله - تعالى -: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ. . .﴾الآية [المائدة: ٦] إذا تأولنا أنه أراد القيام إلى الصلاة مطلقا فيكون المعنى: إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا.

وأما إن تأولنا أنه أراد: إذا قمتم من النوم إلى الصلاة - فلا يصح التنظير بين الآيتين، والله - جل جلاله - أعلم.

المسألة الرابعة: فى حكم الاستعاذة:

من حيث الأمر[(٢)] الوارد بها فى قوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ

= قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد من قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ أى: إذا أردت قراءة القرآن؛ كما فى قوله تعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا﴾ [المائدة: ٦]. والمعنى: إذا أردتم القيام فتوضئوا؛ لأنه لم يقل: فإذا صليتم فاغسلوا؛ فيكون نظير قوله: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ﴾، وإن سلمنا كون هذه الآية نظير تلك، فنقول: نعم، إذا قام يغسل عقيب قيامه إلى الصلاة؛ لأن الأمر إنما ورد بالغسل عقيب قيامه، وأيضًا: فالإجماع دل على ترك هذا الظاهر، وإذا ترك الظاهر فى موضع لدليل، لا يوجب تركه فى سائر المواضع لغير دليل.

ينظر: اللباب (١/ ٨٢-٨٣).

(١) وهذا ما عليه جمهور الفقهاء؛ فقد قالوا: إن قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ﴾ يحتمل أن يكون المراد منه: إذا أردت، وإذا ثبت الاحتمال، وجب حمل اللفظ عليه توفيقًا بين الآية وبين الخبر المروى عن جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه - أن النبى ﷺ حين افتتح الصلاة قال: «الله أكبر كبيرًا: ثلاث مرات، والحمد لله كثيرًا: ثلاث مرات، وسبحان الله بكرة وأصيلاً: ثلاث مرات» ثم قال: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه».

ومما يقوى ذلك من المناسبات العقلية، أن المقصود من الاستعاذة نفى وساوس الشيطان عند القراءة؛ قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته﴾ [الحج: ٥٢] فأمره الله تعالى بتقديم الاستعاذة قبل القراءة؛ لهذا السبب.

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى -: وأقول: هاهنا قول ثالث: وهو أن يقرأ الاستعاذة قبل القراءة؛ بمقتضى الخبر، وبعدها؛ بمقتضى القرآن؛ جمعًا بين الدلائل بقدر الإمكان.

ينظر: اللباب (١/ ٨٤-٨٦).

(٢) الأمر منقسم إلى قسمين:

الأول: نفسى، وهو الطلب القائم بذاته- عز وجل -الذى هو أحد مدلول الكلام النفسى المتنوع إلى أمر ونهى، وخبر واستخبار، فالأمر النفسى نوع من أنواع هذا المدلول.

القسم الثانى: لفظى، وهو يتضمن اللفظ الوارد فى القرآن الكريم، والسنة النبوية =

ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. وقد ثبت أن صيغة «افعل» تستعمل لمعان كالوجوب(١)، والندب(٢)، والإرشاد، وغير ذلك مما أحكمه أهل أصول الفقه،

= المطهرة، الذى قام بتبليغه الرسول ﷺ

وأما تعريف الأمر اللفظى اصطلاحا فهو الأمر اللفظى المركب من همزة وميم وراء: أمر، المسمى بالأمر اللسانى، فمسمى اللفظ المركب من الحروف الثلاثة بهيئتها المتقدمة هو صيغة الأمر، مثل: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿أتموا الحج﴾ [البقرة: ١٩٦]، اذهب، تعلَّمْ، ونحو هذا من صيغ الأمر الدالة على طلب الفعل؛ فإن صيغة ﴿أقيموا الصلاة﴾ وما عطف عليها لم تخرج عن كونها أفعالا طالبة للصلاة، والزكاة والحج، والذهاب والتعلم، هذا هو مسمى الأمر.

أما مسمى الصيغة، فهى دلالتها على الوجوب، أو الندب.

وقد اختلفت الآراء فى مسمى الأمر اللسانى ومعناه، إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور، فقد عرفوا الأمر بهيئته المذكورة المتقدمة - بأنه القول الطالب للفعل مطلقا، وتفسير الإطلاق سواء أصدر الأمر من الأعلى للأدنى، كأوامر الله تعالى وأوامر الحاكم لشعبه؛ فإن الله- سبحانه- يعلو عن الخلق؛ لأنه خالق، وكذا الحاكم أعلى من شعبه، وهم المحكومون؛ ولهذا يقولون: الأمر الصادر من الحاكم برقم كذا، أم كان صادرا من الأدنى إلى الأعلى، أم كان صادرا من المساوى لمساويه، فكل هذا يسمى أمرا فى اللغة.

وأما إذا خص العرف الأمر الصادر من الأدنى إلى الأعلى بالسؤال، وخص المساوى بالالتماس - فهذا اصطلاح عرفى، وكلامنا فى مسمى الأمر اللغوى؛ فإنه أمر فى جميع الأحوال؛ لأن علماء اللغة لم يفرقوا- فى وضع لفظ الأمر على مسماه الذى هو صيغة «افعل» - بين صدوره من الأعلى رتبة، أو من الأدنى، أو من المساوى. وإلى هذا مال البيضاوى فى «المنهاج».

الثانى: يرى فريق من المعتزلة، وطائفة كبيرة من الأشاعرة، أن الأمر هو القول الطالب للفعل بشرط صدوره ممن هو أعلى رتبة، لمن هو أدنى منها.

الثالث: يرى الإمام الرازى، وابن الحاجب، والآمدى أنه هو القول الطالب للفعل بشرط الاستعلاء.

الأمر النفسى:

ماهيته: هو الطلب المتعلق بإيجاد الفعل على سبيل الحتم والإلزام؛ ولهذا يكون تعريفه: هو الخطاب الطالب للفعل طلبًا جازمًا، هذا إذا قلنا: إن الأصل فى الأمر الإيجاب. وعرفه ابن الحاجب فى مختصر المنتهى بأنه اقتضاء فعل غير كف. ولما رأى ابن الحاجب القيود المختلفة فى التعريف قال: على سبيل الاستعلاء السعد وصاحب التيسير: هذا تعريف الأمر النفسى. وقد عرفه الغزالى بأنه القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به. وهذا التعريف لإمام الحرمين، والقاضى أبى بكر الباقلانى.

ينظر: البرهان (١/ ٢٠٣)، والبحر المحيط (٣٤٢)، والإحكام فى أصول الأحكام (٢/ ١٢٠)، وسلاسل الذهب ص (١٢٠).

(١) هو الفعل الذى طلبه الشارع طلبا جازما: كالصلاة المدلول على طلبها طلبًا جازمًا بقوله =

وأنهوه إلى خمسة عشر معنى(١)، وليس هذا موضع بسط تلك المعانى، والذى يصح

= تعالى: ﴿أقيموا الصلاة﴾، وكالحج المدلول على طلبه طلبا جازما بقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ وكالصيام المدلول على وجوبه بقوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾.

ينظر: البحر المحيط للزركشى (١/ ١٧٦)، البرهان لإمام الحرمين (١/ ٣٠٨)، سلاسل الذهب للزركشى (١١٤)، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى (١/ ٩١)، التمهيد للإسنوى (٥٨)، نهاية السول له (١/ ٣٧)، زوائد الأصول له ٢٣٢، منهاج العقول للبدخشى (١/ ٥٤)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصارى (١٠)، التحصيل من المحصول للأرموى (١/ ١٧٢)، المستصفى للغزالى (١/ ٢٧)، حاشية البنانى (١/ ٨٨)، الإبهاج لابن السبكى (١/ ٥١)، الآيات البينات لابن قاسم العبادى (١/ ١٣٥)، حاشية العطار على جمع الجوامع (١/ ١١١)، المعتمد لأبى الحسين (١/ ٤)، التحرير لابن الهمام (٢١٧)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢/ ١٨٥)، حاشية التفتازانى والشريف على مختصر المنتهى (١/ ٢٢٥)، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى (٢/ ١٢٣)، الموافقات للشاطبى (١/ ١٠٩- ١١٣)، ميزان الأصول للسمرقندى (١/ ١٢٨)، الكوكب المنير للفتوحى (١٠٥).

(٢) هو فى اللغة: المدعو لمهم، مأخوذ من الندب وهو الدعاء لذلك، ومنه قول الشاعر:

لا يسألون أخاهم حين يندبهم ... فى النائبات على ما قال برهانا

وفى الاصطلاح: المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا. فالمطلوب فعله شرعا: احترز به عن: الحرام، والمكروه، والمباح، وغيره من الأحكام الثابتة بخطاب الوضع والإخبار.

ونفى الذم على الترك: احتراز عن الواجب المضيق، ومطلقا: احتراز عن المخير والموسع والكفاية.

وقولهم: هو ما فعله خير من تركه - مردود بالأكل قبل ورود الشرع؛ فإنه خير من تركه؛ لما فيه من اللذة واستبقاء المهجة، وليس مندوبا. وما قيل: هو ما يمدح على فعله، ولا يذم على تركه - منقوض بأفعاله تعالى؛ فإنها كذلك وليست مندوبة.

ومن أسمائه: (المرغب فيه) أى: بالطاعة، و (المستحب) أى: من الله، و (النفل) أى: الطاعة غير الواجبة، و (التطوع) أى: الانقياد فى قربة بلا احتم، و (السنة) أى: الطاعة غير الواجبة؛ لأنها تذكر فى مقابلة الواجب.

ينظر: شرح المختصر (١/ ١٢٩)، البحر المحيط للزركشى (١/ ٢٨٤)، البرهان لإمام الحرمين: (١/ ٣١٠)، سلاسل الذهب للزركشى ص (١١١)، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى (١/ ١١١)، نهاية السول للإسنوى (١/ ٧٧)، زوائد الأصول له ص (١٦٨)، منهاج العقول للبدخشى (١/ ٦٢)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصارى ص (١٠).

(١) إن المستقرئ لنصوص القرآن والسنة يدرك أنه لا توجد آية من آيات الأحكام - وحديث من أحاديث الأحكام -تخلو غالبا من صيغ قول تدل على طلب موجه إلى المكلف بأمر، أو بكف عنه. =

هنا - إن شاء الله - الحمل على الندب، وأن فعْلَها خيرٌ من تركها، مع أنه لا حرج

= ولطلب الفعل صيغ مختلفة نوردها فيما يلى:

١- فعل الأمر: وذلك بصيغته المعروفة مثل قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ [الحج: ٧٨].

٢- صيغة المضارع المقترن بـ (لام الأمر) مثل قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومثل: ﴿وليوفوا نذورهم، وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ [الحج: ٢٩].

ومثل: ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾ [الطلاق: ٧].

٣- صيغة المصدر القائم مقام فعل الأمر، مثل قوله تعالى: ﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾ [المائدة: ٨٩].

ومثل قوله تعالى: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب﴾ [محمد: ٤].

٤- جملة خبرية يراد بها الطلب، مثل قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣].

إذ ليس المراد من هذا النص الإخبار عن حصول الإرضاع من الوالدات لأولادهن؛ وإنما المراد هو أمر الوالدات بإرضاع أولادهن، وطلب إيجاده منهن.

ومثل قوله تعالى: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾ [النساء: ١٤١].

فإن الظاهر من هذه الآية أنها للخبر، وإنما المراد بها أمر المؤمنين ألا يمكنوا الكافرين من التجبر عليهم، والتكبر بأية صفة كانت.

ومثل قوله ﷺ فيما أخرجه الشيخان: (لا تنكح البكر حتى تستأذن).

وقد اتفق الأصوليون على أن صيغة الأمر تستعمل فى مدلولات كثيرة، لكن لا تدل على واحد من هذه المدلولات بعينه إلا بقرينة، وهذه المدلولات هى:

١- الإيجاب: نحو قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة﴾ [المزمل: ٢٠].

٢- الندب: مثل قوله تعالى: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا﴾ [النور: ٣٣].

والعلاقة بين الندب والإيجاب مطلق الطلب؛ فهو الجامع بينهما.

٣- الإرشاد: وهو مدلول من مدلولات صيغة الأمر المستعملة فيها مثل قوله تعالى ﴿فاكتبوه﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وذلك فى الدين.

ومثل الأمر بالشهادة فى البيع كقوله تعالى: ﴿وأشهدوا إذا تبايعتم﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٤- الإباحة: نحو قوله سبحانه: ﴿كلوا من الطيبات﴾ [المؤمنون: ٥١] فإن الأكل، من الطيب مباح.

٥- التعجيز: نحو قوله تعالى: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ [البقرة: ٢٣]، فإن الإتيان بمثل آية من القرآن، أو سورة مثل سوره مستحيل، خارج عن قدرة الخلق، فكان الأمر هنا للإعجاز، وأما القرينة، فهى التحدى.

٦- الدعاء: نحو قوله سبحانه: ﴿واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٧- الإهانة: نحو قوله عز وجل: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾ [الدخان: ٤٩]. =

فى تركها، وكذا قال الشيخ فى كتاب «الكشف»: [إن][1] معناه الندب، والإرشاد.

ولو قيل: إنها للوجوب، لكان وجهًا، والأول أظهر، والله - عز وجل - أعلم[2].

= ٨- التهديد: مثل قوله تعالى: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ [فصلت: ٤٠]، وقوله: ﴿واستفزز من استطعت منهم﴾ [الإسراء: ٦٤]، ومنه الإنذار، نحو قوله تعالى: ﴿قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار﴾ [إبراهيم: ٣٠].

٩- الإكرام: نحو قوله تعالى: ﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾ [الحجر: ٤٦]، وذلك فى الجنة؛ فإن المقام مقام إكرام المؤمنين، والذى دل على الإكرام قوله تعالى: ﴿بسلام آمنين﴾ [الحجر: ٤٦] ؛ فإنها قرينة على ذلك.

١٠- الامتنان: مثل قوله تعالى: ﴿وكلوا مما رزقكم الله﴾ [المائدة: ٨٨]، فإن الأمر بالأكل وارد للامتنان؛ لأننا محتاجون إليه، وقد تفضل علينا بنعمه، وأباح لنا التمتع بها.

١١- التسوية بين الأمرين والشيئين: نحو قوله تعالى: ﴿فاصبروا أو لا تصبروا﴾ [الطور: ١٦].

١٢- التمنى: وهو طلب الشىء البعيد المستحيل حصوله، ومنه قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلِ   بصبح وما الإصباح منك بأمثل

١٣- التسخير: كقوله تعالى: ﴿كونوا قردة خاسئين﴾ [البقرة: ٦٥]، والتسخير فى اللغة هو: التذليل والامتهان فى الفعل.

١٤- التحقير: نحو قوله تعالى: ﴿قال لهم موسى ألقوا ما أنتم ملقون﴾ [الشعراء: ٤٣]؛ وذلك عندما جمع السحرة، وتحداهم موسى - عليه السلام - وطلبوا إليه أن يلقى عصاه، فقال لهم: بل ألقوا؛ وذلك لعدم اكتراثه لهم؛ لأن ما يفعله السحرة من سحرٍ أمام المعجزة أمر هين حقير.

١٥- التكوين: مثل قوله تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون﴾ [يس: ٨٢] فإن فى التكوين سرعة الانتقال من العدم إلى الوجود، وهو سبحانه الذى يقدر على ذلك.

وفى أ: وجها.

(١) سقط فى ب.

(٢) وقد وجد لكل من الوجهين من يحتج له؛ فقد قال عطاء - رحمه الله تعالى-: الاستعاذة واجبة لكل قراءة، سواء كانت فى الصلاة أو غيرها.

وقال ابن سيرين - رحمه الله تعالى- إذا تعوذ الرجل مرة واحدة فى عمره، فقد كفى فى إسقاط الوجوب، وقال الباقون: إنها غير واجبة.

حجة الجمهور: أن النبى ﷺ وشرف وكرم وبجل وعظم - لم يعلم الأعرابى الاستعاذة فى جملة أعمال الصلاة.

ولقائل أن يقول: إن ذلك الخبر غير مشتمل على بيان جملة واجبات الصلاة؛ فلم يلزم من عدم الاستعاذة فيه، عدم وجوبها.

واحتج عطاء على وجوب الاستعاذة بوجوه: =

باب التسمية

اعلم أن التسمية مصدر: سمَّى يسمى، كالتهنية والتسلية، ثم إن التسمية تقال بمعنيين:

أحدهما: وضع الاسم على المسمَّى كقولك: سميت ابنى محمدًا، تريد جعلت هذه الكلمة اسمًا له، وعلامة عليه يعرف بها، وحاصل هذا المعنى: إنشاء وضع الاسم على المسمى.

والمعنى الثانى: ذكر الاسم الموضوع على المسمى بعد استقرار الوضع كما يقول الرجل لصاحبه: إن فلانًا يفعل كذا فاحذره ولا تسمنى، أى لا تذكر اسمى له، وعلى هذا حديث أبي(١) - رضى الله عنه - حين قال له النبى ﷺ: «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك القرآن». فقال: آلله سمانى لك؟ قال: «الله سماك لى».(٢)

= الأول: أنه - عليه الصلاة والسلام - واظب عليه؛ فيكون واجبًا - لقوله تعالى: ﴿واتبعوه﴾ [الأعراف: ١٥٨].

الثانى: أن قوله تعالى: ﴿فاستعذ﴾ أمر، وهو للوجوب، ثم إنه يجب القول بوجوبه عند كل قراءة؛ لأنه تعالى قال: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النحل: ٩٨] وذكر الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على التعليل، والحكم يتكرر بتكرُّر العلة.

الثالث: أنه -تعالى- أمر بالاستعاذة؛ لدفع شر الشيطان، وهو واجب، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.

والتعوذ فى الصلاة مستحب قبل القراءة عند الأكثرين.

وقال مالك - رضى الله تعالى عنه -: لا يتعوذ فى المكتوبة، ويتعوذ فى قيام شهر رمضان للآية والخبر، وكلاهما يفيد الوجوب، فإن لم يثبت الوجوب، فلا أقل من الندب.

ينظر: اللباب (١/ ٨٦-٨٨).

(١) أبى بن كعب بن قيس بن عبيدة بن يزيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، الأنصارى الخزرجى، أبو المنذر المدنى، سيد القراء، كتب الوحى وشهد بدرًا وما بعدها، له مائة وأربعة وستون حديثًا.

اتفق البخارى ومسلم على ثلاثة، وانفرد البخارى بأربعة ومسلم بسبعة. وعنه: ابن عباس وأنس وسهل بن سعد وسويد بن علقمة ومسروق وخلق كثير. كان ربعة نحيفًا أبيض الرأس واللحية، وقد أمر الله - عز وجل - نبيه عليه الصلاة والسلام أن يقرأ عليه، رضى الله عنه. وكان ممن جمع القرآن، وله مناقب، رحمه الله تعالى. وتوفى سنة عشرين أو اثنتين وعشرين أو اثنتين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين. وقال بعضهم: صلى عليه عثمان، رضى الله عنه. ينظر: الخلاصة (١/ ٦٢) (٣٢٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٨٧)، وتقريب التهذيب (١/ ٤٨)، والإصابة (١/ ١٦)، والثقات (٣/ ٥).

(٢) أخرجه البخارى (٧/ ٥٠٥) كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب أُبى بن كعب (٣٨٠٩) =

وعلى هذا المعنى الثانى وقع تبويب الحافظ؛ لأنه يريد أن يبين مذاهب القراء فى المواطن التى يذكرون فيها اسم الله - تعالى - الذى قد ثبت واستقر أنه سمى به نفسه فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» وعبر الشيخ، والإمام بالبسملة بدل التسمية كما ورد يقال لمن قال: باسم الله -: بسمل، وهى لغة مولدة وقد جاءت فى الشعر، قال عمر بن أبى ربيعة(١):

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا فَيَا حَبَّذَا ذاك الْحَبِيبُ المُبَسْمِلُ(٢)

= ومسلم (٢/ ٥٥٠) كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل (٢٤٥/ ٧٩٩) وأحمد (٣/ ١٣٠، ١٣٧، ١٨٥، ٢٧٣) وعبد بن حميد (١١٩٣) والنسائى فى الكبرى (٦/ ٥٢٠) كتاب التفسير، باب سورة (البينة)، والترمذى (٦/ ١٢٨) كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبى (٣٧٩٢) وأبو يعلى (٢٨٤٣) و(٢٩٩٥) و (٣٢٤٦) والطحاوى فى شرح مشكل الآثار (٥٥٨٨) وابن حبان (٧١٤٤) وأبو نعيم فى الحلية (١/ ٢٥١) و (٩/ ٥٩) والبيهقى فى الشعب (٢٢٠٣) و (٢٢٠٤) من طرق عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال النبى ﷺلأبى: «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب...﴾» قال: وسمانى؟ قال: «نعم» ؛ فبكى.

وله شاهد من حديث أبى بن كعب:

أخرجه أحمد (٥/ ١٢٢، ١٢٣) والبخارى فى خلق أفعال العباد (ص٦٧، ٦٨) من طريق عبد الرحمن بن أبزى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله - تبارك وتعالى - أمرنى أن أعرض القرآن عليك» قال: وسمانى لك ربى تبارك وتعالى؟ قال: ﴿بفضل الله ورحمته فبذلك فلتفرحوا﴾ هكذا قرأها أبى.

وأخرجه أحمد (٥/ ١٣١) والترمذى (٣٧٩٣) و (٣٨٩٨) وعبد الله بن أحمد فى زوائده (٥/ ١٣٢) من طريق زر بن حبيش عن أبى بن كعب أن رسول الله ﷺ قال له: «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك، فقرأ عليه: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب...﴾» فقرأ فيها... الحديث.

وأخرجه النسائى فى الكبرى (٥/ ٨) كتاب فضائل القرآن، باب ذكر قُرَّاء القرآن من طريق: أبى العالية عن أبى قال: قال لى رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقرئك القرآن» قال: قلت: أو ذكرت هناك؟ قال: «نعم» ؛ فبكى أبى، قال فلا أدرى أبشوق أو بخوف.

(١) عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى القرشى. أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق ولم يكن فى قريش أشعر منه. ولد سنة (٢٣هـ) فى الليلة التى توفى بها عمر بن الخطاب، فسمي باسمه، وكان يفد على عبد الملك بن مروان فيكرمه ويقربه. ورفع إلى عمر بن عبد العزيز أنه يتعرض لنساء الحاج ويشبب بهن؛ فنفاه إلى «دهلك»، ثم غزا فى البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه، فمات فيها غرقًا سنة (٩٣هـ).

ينظر: الأعلام (٥/ ٥٢)، ووفيات الأعيان (١/ ٣٥٣)، والأغانى (١/ ٦١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٢٤)، والدرر (٥/ ٢٢٤)، وسمط اللآلى (ص٩٠٩)، =

والمذكور عن أهل اللغة كما قال يعقوب بن السكيت[١] والمطرز[٢]، والثعالبى[٣]، وغيرهم من أهل اللغة: «بسمل الرجل» إذا قال: باسم الله.

= ولسان العرب (بسمل)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٩).
ويروى: (ألا حبذا) بدلاً من (فيا حبذا).

(١) شيخ العربية، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادى النحوى المؤدب، مؤلف كتاب إصلاح المنطق، دين خير، حجة فى العربية.
أخذ عن: أبى عمرو الشيبانى، وطائفة.
روى عنه: أبو عكرمة الضبى، وأحمد بن فرح المفسر، وجماعة، وكان أبوه مؤدبًا، فتعلم يعقوب، وبرع فى النحو واللغة، وأدب أولاد الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، ثم ارتفع محله، وأدب ولد المتوكل. وله من التصانيف نحو من عشرين كتابا. وروى أبو عمر عن ثعلب، قال: ما عرفنا لابن السكيت خربة قط.
وقيل: إنه أدب مع أبيه الصبيان. وروى عن الأصمعى، وأبى عبيدة، والفراء، وكتبه صحيحة نافعة. مات سنة أربع وأربعين ومائتين.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٦-١٩)، وطبقات النحويين واللغويين (٢٠٢-٢٠٤)، والفهرست (٧٩)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٣-٢٧٤)، ونزهة الألباء (١٢٢)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٥٠-٥٢)، ووفيات الأعيان (٦/ ٣٩٥-٤٠٢)، والعبر (١/ ٤٤٣)، والبداية والنهاية (١/ ٣٤٦)، والنجوم الزاهرة (٢/ ٣١٧-٣١٨)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٤٩).

(٢) محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز اللغوى غلام ثعلب، ولد سنة إحدى وستين ومائتين.
قال التنوخى: لم أر قط أحفظ منه، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة، ولسعة حفظه نسب إلى الكذب.
وقال ابن برهان: لم يتكلم فى العربية أحد من الأولين والآخرين أعلم منه.
وقال الخطيب: كان أهل اللغة يطعنون عليه، ويقولون: لو طار طائر فى الجو قال: حدثنا ثعلب، عن ابن الأعرابى، ويذكر فى ذلك سببًا، وأما أهل الحديث فيصدقونه ويوثقونه، قال: وولى معز الدولة شرطة بغداد مملوكا يقال له خواجا، فبلغ أبا عمر وهو على الياقوتة، فقال: اكتبوا: «ياقوتة خواجا، الخواج فى اللغة: الجوع»، ثم فرع عليه بابا؛ فاستعظم الناس من كذبه وتتبعوه، فقال لى أبو على الحاتمى: أخرجنا فى أمالى الحامض، عن ثعلب، عن ابن الأعرابى: الخواج: الجوع.
قال: وكان يؤدب ولد القاضى أبى عمر محمد بن يوسف، فأملى عليه يومًا نحو ثلاثين مسألة فى اللغة، وذكر غريبها، وختمها ببيتين من الشعر.
وحضر ابن دريد، وابن الأنبارى، وابن مقسم عند القاضى، فعرض عليهم تلك المسائل، فما عرفوا منها شيئًا، وأنكروا الشعر، فقال لهم القاضى: ما تقولون فيها؟ فقال ابن الأنبارى: أنا مشغول بتصنيف مشكل القرآن، ولا أقول شيئًا. وقال ابن مقسم كذلك، وقال: أنا مشغول بالقراءات. وقال ابن دريد: هذه المسائل من مصنوعات =

ويقال: «قد أكثر من البسملة» أى: من «باسم الله».

والبسملة: مصدر جمعت حروفه من «باسم الله» كالحوقلة من «لا حول ولا قوة إلا بالله»، «والحسبلة» من حسبى الله، تقول فى الفعل: «بَسْمِلْ» ومعناه قُلْ: «باسم الله»، ويجرى فى تصاريفه مجرى «دحرج»، وكذلك «حوقل» و «حسبل» ونحوهما [مثل: «هلل» إذا قال: لا إله إلا الله، و «حمدل» إذا قال: الحمد لله، و «حيعل» إذا قال: حى على الصلاة، و «جعفل» إذا قال: جعلت فداك، و «طبقل» إذا قال: أطال الله بقاءك، و «دمعز» إذا قال: أدام الله عزك(١)](٢) واعلم أنه لما كانت التسمية

= أبى عمر، ولا أصل لها فى اللغة، فبلغه ذلك، فاجتمع بالقاضى وسأله إحضار دواوين جماعة من قدماء الشعراء، سماهم، ففتح القاضى خزانته، وأخرج له تلك الدواوين، فلم يزل أبو عمر يعمد إلى كل مسألة، ويخرج لها شاهدًا من كلام العرب، ويعرضه على القاضى، حتى استوفاها، ثم قال: وهذان البيتان أنشدهما ثعلب بحضرة القاضى، وكتبهما القاضى بخطه على ظهر الكتاب الفلانى، فأحضر الكتاب، فوجد البيتين على ظهره بخطه كما قال. فبلغ ابن دريد ذلك؛ فما ذكره بلفظة حتى مات.

وكان الأشراف والكتاب يحضرون عنده ليسمعوا منه، فجمع جزءًا فى فضل معاوية، فكان لا يدع أحدًا يقرأ عليه شيئًا حتى يبتدئ بقراءة ذلك الجزء، وكان إبراهيم بن أيوب ابن ماسى ينفذ إليه كفايته وقتًا بعد وقت، فقطع عنه ذلك مدة، ثم أنفذ إليه جملة رسمية، وكتب إليه يعتذر من تأخيره، فرده، وأمر أن يكتب على رقعته: أكرمتنا فملكتنا، وأعرضت عنا فأرحتنا.

وله من التصانيف: اليواقيت، شرح الفصيح، فائت الفصيح، غريب مسند أحمد، المرجان، الموشح، تفسير أسماء الشعراء، فائت الجمهرة، فائت العين، ما أنكره الأعراب على أبى عبيدة، المداخل، وغير ذلك.

مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ببغداد.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٦٤-١٦٦).

(٣) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابورى، العلامة شيخ الأدب الشاعر، مصنف كتاب «يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر»، وله كتاب «فقه اللغة»، وكتاب «سحر البلاغة»، وكان رأسًا فى النظم والنثر.

مات سنة ثلاثين وأربعمائة، وله ثمانون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٧-٤٣٨)، وطبقات النحويين واللغويين (٣٨٧-٣٨٩)، ونزهة الألباء (٣٦٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٧٨-١٨٠)، والمختصر فى أخبار البشر (٢/ ١٦٢)، والعبر (٣/ ١٧٢)، ومرآة الجنان (٣/ ٥٣، ٥٤).

(١) وهذا شبيه بباب النحت فى النسب، أى أنهم يأخذون اسمين، فينحتون منهما لفظًا واحدًا، فينسبون إليه؛ كقولهم: (حضرمى، وعبقسى، وعبشمى) نسبة إلى (حضرموت، وعبد قيس، وعبد شمس) قال الشاعر: =

منقولة فى المصحف بخط المصحف بلفظ «بسم الله الرحمن الرحيم»[١] وهو نص ما فى بطن سورة النمل أيضًا؛ لذلك لم يقع فى لفظها اختلاف، ولم يحتج الحافظ ولا غيره أن يقول: المختار فى لفظها كذا بخلاف ما مر فى الاستعاذة.

= وتضحك منى شيخة عَبْشَمِيَّة كأن لم ترى قبلى أسيرًا يمانيا

وهو غير مقيس؛ فلا جرم أن بعضهم قال فى: (بسمل وهلل): إنهما لغة مولدة.
ينظر: اللباب (١/١١٦-١١٧).

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

(١) (بسم الله): جار ومجرور، والباء متعلق بمضمر، فنقول: هذا المضمر يحتمل أن يكون اسمًا، وأن يكون فعلاً، وعلى التقديرين، فيجوز أن يكون متقدمًا ومتأخرًا، فهذه أقسام أربعة:

أما إذا كان متقدمًا، وكان فعلاً، فكقولك: أبدأ ببسم الله.
وإن كان متقدمًا، وكان اسمًا، فكقولك: ابتدائى بسم الله.
وإن كان متأخرًا وكان فعلاً فكقولك: بسم الله أبدأ.
وإن كان متأخرًا، وكان اسمًا، فكقولك: بسم الله ابتدائى.
وأيهما أولى: التقديم أم التأخير؟

قال ابن الخطيب: كلاهما ورد فى القرآن الكريم، أما التقديم، فكقوله: ﴿بسم الله مجريها ومرساها﴾ [هود: ٤١] وأما التأخير، فكقوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١]، وقال ابن عادل الحنبلى: التقديم أولى؛ لأنه -تعالى- قديم واجب الوجود لذاته، فيكون وجوده سابقًا على وجود غيره؛ لأن السبق بالذات يستحق السبق فى الذكر؛ قال تبارك وتعالى: ﴿هو الأول والآخر﴾ [الحديد: ٣] وقال تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم: ٤]، وقال تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥].

قال أبو بكر الرازى - رحمه الله تعالى -: إضمار الفعل أولى من إضمار الاسم؛ لأن نسق تلاوة القرآن يدل على أن المضمر هو الفعل، وهو الأمر، لأنه -تبارك وتعالى- قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾، فكذا قوله تعالى: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، التقدير: قولوا: بسم الله.

قال ابن عادل الحنبلى: لقائل أن يقول: بل إضمار الاسم أولى؛ لأنا إذا قلنا: تقدير الكلام: بسم الله ابتداء كل شىء، كان هذا إخبارًا عن كونه مبدأ فى ذاته لجميع الحوادث، ومخالفًا لجميع الكائنات، سواء قاله قائل، أو لم يقله، ولا شك أن هذا الاحتمال أولى.

وفى الاسم خمس لغات: (اسم) بضم الهمزة وكسرها، و (سم) بكسر السين وضمها، وقال أحمد بن يحيى: من قال: سم، بضم السين، أخذه من: سموت أسمو، ومن قال بالكسر أخذه من: سميت أسمى، وعلى اللغتين قوله:

وعامُنَا أعجبَنَا مقدمُهْ يدعى أبا السمح وقِرْضَابٌ سُمُهْ
مُبْتَرِكًا لكل عظمٍ يلْحَمُهْ

= ينشد بالوجهين.

....

= وأنشدوا على الكسر:

باسم الذى فى كل سورَة سِمُهْ

فعلى هذا يكون فى لام (اسم) وجهان:

أحدهما: أنها واو.

والثانى: أنها ياء، وهو غريب، ولكن أحمد بن يحيى -رحمه الله تعالى- جليل القدر ثقة فيما ينقل.

و [اللغة الخامسة:] (سُمًى) مثل: هدًى؛ واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

واللـه أسمـاك سُمًـا مُبـاركـا آثـرك اللـه بـه إيـثـاركـا

ولا دليل فى ذلك؛ لجواز أن يكون من لغة من يجعله منقوصًا مضموم السين، وجاء به منصوبًا، وإنما كان ينتهض دليلاً لو قيل: (سمى) حالة رفع أو جر.

وهمزته همزة وصل، أى: تثبت ابتداء، وتحذف درجًا، وقد تثبت ضرورة؛ كقوله:

وما أنا بالمخسوس فى جذم مالك ولا من تسمى ثم يلتزم الإسما

وهو أحد الأسماء العشرة التى ابتدئ فى أوائلها بهمزة الوصل وهى: اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وايمن فى القسم.

والأصل فى هذه الهمزة أن تثبت خطًا، كغيرها من همزات الوصل.

وإنما حذفوها حين يضاف الاسم إلى الجلالة خاصة؛ لكثرة الاستعمال.

وقيل: ليوافق الخط اللفظ.

وقيل: لا حذف أصلاً؛ وذلك لأن الأصل: (سِم) أو (سُم) بكسر السين أو ضمها، فلما دخلت الباء سكنت السين تخفيفًا؛ لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة.

قال ابن الخطيب -رحمه الله تعالى-: إنما حذفوا ألف (اسم) فى قوله تعالى: (بسم الله) وأثبتوها فى قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١] لوجهين:

الأول: أن كلمة (بسم الله) مذكورة فى أكثر الأوقات عند أكثر الأفعال؛ فلأجل التخفيف حذفوا الألف، بخلاف سائر المواضع، فإن ذكرها يقل.

الثانى: قال الخليل - رحمه الله تعالى -: إنما حذفت الألف فى (بسم الله) ؛ لأنها إنما دخلت بسبب أن الابتداء بالسين الساكنة غير ممكن، فلما دخلت الباء على الاسم نابت عن الألف، فسقطت فى الخط، وإنما لم تسقط فى ﴿اقرأ باسم ربك﴾ ؛ لأن الباء لا تنوب عن الألف فى هذا الموضع، كما فى (بسم الله) ؛ لأنه يمكن حذف الباء من ﴿اقرأ باسم ربك﴾ مع بقاء المعنى صحيحًا؛ فإنك لو قلت: اقرأ اسم ربك، صح المعنى، أما لو حذفت الباء من (بسم الله) لم يصح المعنى؛ فظهر الفرق.

قال بعضهم: فلو أضيفت إلى غير الجلالة ثبتت نحو: (باسم الرحمن)، هذا هو المشهور، وحكى عن الكسائى، والأخفش - رحمة الله تعالى عليهما - جواز حذفها إذا أضيفت إلى غير الجلالة من أسماء البارى تعالى، نحو: (بسم ربك) و (بسم الخالق).

وقد أطبق جميع الخلق على أن قولنا: (الله)، مخصوص بالله تبارك وتعالى، وكذلك قولنا: (الإله) مخصوص به سبحانه وتعالى. =

. . . .

=

وأما الذين كانوا يطلقون اسم الإله على غير الله -تعالى- فإنما كانوا يذكرونه بالإضافة كما يقال: (إله كذا)، أو يُنَكِّرُونَه كما قال -تبارك وتعالى- عن قوم موسى -عليه السلام-: ﴿اجعل لنا إلها كما لهم آلهة﴾ [الأعراف: ١٣٨].

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى -: اعلم أن هذا الاسم مخصوص بخواص لا توجد فى سائر أسماء الله تعالى.

فالأولى: أنك إذا حذفت الألف من قولك: (الله) بقى الباقى على صورة (لله)، وهو مختص به سبحانه وتعالى، كما فى قوله تعالى: ﴿ولله ملك السموات والأرض﴾ [آل عمران: ١٨٩]، وإن حذفت من هذه البقية اللام الأولى بقيت البقية على صورة (له)، كما فى قوله تبارك وتعالى: ﴿له مقاليد السموات والأرض﴾ [الشورى: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿له الملك وله الحمد﴾ [التغابن: ١]، وإن حذفت اللام الباقية كانت البقية (هو) وهو -أيضًا- يدل عليه سبحانه وتعالى؛ كما فى قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله: ﴿لا إله إلا هو﴾ [البقرة: ٢٥٥] والواو زائدة؛ بدليل: سقوطها فى التثنية والجمع فإنك تقول: هما، وهم، ولا تبقى الواو فيهما، فهذه الخاصية موجودة فى لفظ (الله) تعالى غير موجودة فى سائر الأسماء، وكما حصلت هذه الخاصية بحسب اللفظ فقد حصلت -أيضًا- بحسب المعنى؛ فإنك إذا دعوت الله -تبارك وتعالى- بالرحيم فقد وصفته بالرحمة، وما وصفته بالقهر، وإذا دعوته بالعليم، فقد وصفته بالعلم، وما وصفته بالقدرة.

وأما إذا قلت: (يا الله)، فقد وصفته بجميع الصفات؛ لأن الإله لا يكون إلهًا إلا إذا كان موصوفًا بجميع هذه الصفات؛ فثبت أن قولنا: (الله) قد حصلت له هذه الخاصية التى لم تحصل لسائر الأسماء.

الخاصية الثانية: أن كلمة الشهادة: هى الكلمة التى بسببها ينتقل الكافر من الكفر إلى الإيمان، ولو لم يكن فيها هذا الاسم، لم يحصل الإيمان، فلو قال الكافر: أشهد أن لا إله إلا الرحيم، أو إلا الملك، أو إلا القدوس -لم يخرج من الكفر، ولم يدخل الإسلام.

أما إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، فإنه يخرج من الكفر، ويدخل فى الإسلام، وذلك يدل على اختصاص هذا الاسم بهذه الخاصية الشريفة.

قال ابن عادل الحنبلى: وفى هذا نظر؛ لأنا لا نسلم هذا فى الأسماء المختصة بالله - سبحانه وتعالى- مثل: القدوس والرحمن.

وقد كتبوا لفظة (الله) بلامين، وكتبو لفظة (الذى) بلام واحدة، مع استوائهما فى اللفظ، وفى أكثر الدوران على الألسنة، وفى لزوم التعريف، والفرق من وجوه:

الأول: أن قولنا: (الله) اسم معرب متصرف تصرف الأسماء، فأبقوا كتابته على الأصل.

أما قولنا: (الذى) فهو مبنى من أجل أنه ناقص، مع أنه لا يفيد إلا مع صلته، فهو كبعض الكلمة، ومعلوم أن بعض الكلمة يكون مبنيًا؛ فأدخلوا فيه النقصان لهذا السبب، ألا ترى أنهم كتبوا قوله -تعالى- (اللذان) بلامين؛ لأن التثنية أخرجته عن مشابهة الحروف؛ لأن =

. . . .

= الحرف لا يثنى؟!

الثانى: أن قولنا: (الله) لو كتب بلام واحدة لالتبس بقوله: (إله)، وهذا الالتباس غير حاصل فى قولنا: (الذى).

الثالث: أن تفخيم ذكر الله -تعالى- فى اللفظ واجب، هكذا فى الخط، والحذف ينافى التفخيم.

وأما قولنا: (الذى) فلا تفخيم له فى المعنى، فتركوا -أيضًا- تفخيمه فى الخط.

قال ابن الخطيب -رحمة الله تعالى عليه-: (إنما حذفوا الألف قبل الهاء من قولنا: (الله) فى الخط؛ لكراهة اجتماع الحروف المتشابهة فى الصورة، وهو مثل كراهتهم اجتماع الحروف المقابلة فى اللفظ عند القراءة).

و ﴿الرحمن الرحيم﴾ [الفاتحة: ١] صفتان مشتقتان من الرحمة.

وقيل: الرحمن ليس مشتقًا؛ لأن العرب لم تعرفه فى قولهم: ﴿وما الرحمن﴾ [الفرقان: ٦٠] وأجاب ابن العربى عنه: بأنهم إنما جهلوا الصفة دون الموصوف؛ ولذلك لم يقولوا: ومن الرحمن؟

وذهب الأعلم الشنتمرى إلى أن (الرحمن) بدل من اسم (الله) لا نعتٌ له، وذلك مبنى على مذهبه من أن (الرحمن) عنده عَلَمٌ بالغلبة.

واستدل على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لموصوف كقوله تعالى: ﴿الرحمن علم القرآن﴾ [الرحمن: ١-٢] و ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥].

وقد رد عليه السهيلى بأنه لو كان بدلاً لكان مبينًا لما قبله، وما قبله وهو الجلالة الكريمة لا تفتقر إلى تبيين؛ لأنها أعرف الأعلام، ألا تراهم قالوا: (وما الرحمن) ولم يقولوا: وما الله؟

وأما قوله: (جاء غير تابع) فذلك لا يمنع كونه صفة؛ لأنه إذا علم الموصوف جاز حذفه، وبقاء صفته؛ كقوله تبارك وتعالى: ﴿ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه﴾ [فاطر: ٢٨] أى: نوع مختلف ألوانه، وكقول الشاعر فى ذلك المعنى:

كناطح صخرة يومًا ليفلقها فما وهاها وأوهى قرنه الوعل

أى: كوعل ناطح. وهو كثير.

والرحمة لغة: الرقة والانعطاف، ومن اشتقاق الرحم، وهى البطن؛ لانعطافها على الجنين، فعلى هذا يكون وصفه -تعالى- بالرحمة مجازًا عن إنعامه على عباده، كالملك إذا عطف على رعيته أصابهم خيره، هذا معنى قول أبى القاسم الزمخشرى -رحمه الله تعالى- ويكون على هذا التقدير صفة فعل، لا صفة ذات.

وقيل: الرحمة: إرادة الخير لمن أراده الله بذلك، ووصفه بها على هذا القول حقيقة، وهى حينئذ صفة ذات، وهذا القول هو الظاهر.

وقيل: الرحمة: رقة تقتضى الإحسان إلى المرحوم، وقد تستعمل تارة فى الرقة المجردة، وتارة فى الإحسان المجرد، وإذا وصف به البارئ -تعالى- فليس يراد به إلا الإحسان المجرد دون الرقة، وعلى هذا روى: (الرحمة من الله -تعالى- إنعام وإفضال، ومن الآدميين رقة وتعطف). =

. . . .

= وقال ابن عباس -رضى الله تعالى عنهما- (هما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر، أى: أكثر رحمة).

قال الخطابى: وهو مشكل؛ لأن الرقة لا مدخل لها فى صفاته.

وقال الحسين بن الفضل: هذا وهم من الراوى؛ لأن الرقة ليست من صفات الله - تعالى- فى شىء، وإنما هما اسمان رفيقان أحدهما أرفق من الآخر، والرفق من صفاته.

قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله -تعالى- رفيق يحب الرفق، ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف» ويؤيده الحديث الآخر. وأما الرحيم فهو الرفيق بالمؤمنين خاصة.

واختلف أهل العلم فى أن (الرحمن الرحيم) بالنسبة إلى كونهما بمعنى واحد، أو مختلفين؟

فذهب بعضهم: إلى أنهما بمعنى واحد كـ (ندمان ونديم)، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

فمنهم من قال: يجمع بينهما تأكيدًا.

ومنهم من قال: لما تسمى مسيلمة -لعنه الله- بـ (الرحمن)، قال الله تعالى لنفسه: (الرحمن الرحيم)، فالجمع بين هاتين الصفتين لله -تعالى- فقط، وهذا ضعيف جدًّا؛ فإن تسميته بذلك غير معتد بها ألبتة، وأيضًا: فإن (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل ظهور أمر مسيلمة.

ومنهم من قال: لكل واحد فائدة غير فائدة الآخر، وجعل ذلك بالنسبة إلى تغاير متعلقهما؛ إذ يقال: (رحمان الدنيا، ورحيم الآخرة)، ويروى ذلك عن النبى ﷺ؛ وذلك لأن رحمته فى الدنيا تعم المؤمن والكافر، وفى الآخرة تخص المؤمنين فقط.

ويروى: (رحيم الدنيا ورحمن الآخرة) وفى المغايرة بينهما بهذا القدر وحده نظر لا يخفى.

وذهب بعضهم إلى أنهما مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضًا:

فمنهم من قال: الرحمان أبلغ؛ ولذلك لا يطلق على غير البارئ - تعالى - واختاره الزمخشرى، وجعله من باب (غضبان) و (سكران) للممتلئ غضبًا وسكرًا؛ ولذلك يقال: (رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الآخرة فقط).

قال الزمخشرى: (فكان القياس الترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ كما يقال: (شجاع باسل)، ولا يقال: (باسل شجاع).

ثم أجاب: بأنه أردف (الرحمان) الذى يتناول جلائل النعم وأصولها بـ (الرحيم) ليكون كالتتمة والرديف؛ ليتناول ما دق منها ولطف.

ومنهم من عكس: فجعل (الرحيم) أبلغ، ويؤيده رواية من قال: (رحيم الدنيا، ورحمان الآخرة)؛ لأنه فى الدنيا يرحم المؤمن والكافر، وفى الآخرة لا يرحم إلا المؤمن.

قال ابن عادل الحنبلى: لكن الصحيح أن (الرحمن) أبلغ، وأما هذه الرواية فليس فيها دليل، بل هى دالة على أن (الرحمان) أبلغ؛ وذلك لأن القيامة فيها الرحمة أكثر بأضعاف، وأثرها فيها أظهر على ما يروى (أنه خبأ لعباده تسعًا وتسعين رحمة ليوم القيامة).

والظاهر أن جهة المبالغة فيهما مختلفة: فمبالغة (فَعْلان) من حيث: الامتلاء والغلبة، =

واعلم أن المواضع باعتبار البسملة فى مذهب الحافظ أربعة: -

موضع تترك فيه باتفاق: وهو أول براءة سواء ابتدئ بها أو قرئت بعد غيرها.

وموضع تثبت فيه باتفاق: وهو أول كل سورة تبدأ بها إذا لم تقرأ قبلها غيرها سوى براءة.

= ومبالغة (فعيل) من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة.

وقال أبو عبيدة: وبناء (فعلان) ليس كبناء (فعيل) ؛ فإن بناء (فعلان) لا يقع إلا على مبالغة الفعل نحو: (رجل غضبان) للممتلئ غضبًا، و (فعيل) يكون بمعنى الفاعل، والمفعول، قال الشاعر:

فأما إذا عضت بك الحرب عضة ... فإنك معطوف عليك رحيم

ف (الرحمن) خاص الاسم، عام الفعل، و (الرحيم) عام الاسم، خاص الفعل؛ ولذلك لا يتعدى (فعلان) ويتعدى (فعيل).

حكى ابن سيده: زيد حفيظ علمك وعلم غيرك.

والألف واللام فى (الرحمان) للغلبة كهى فى (الصَّعق)، ولا يطلق على غير البارئ - تعالى - عند أكثر العلماء -رحمهم الله تعالى- لقوله تعالى: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾ [الإسراء: ١١٠] فعادل به ما لا شركة فيه، بخلاف (رحيم) فإنه يطلق على غيره -تعالى- قال فى حقه - عليه الصلاة والسلام- ﴿بالمؤمنين رءوف رحيم﴾ [التوبة: ١٢٨].

وأما قول الشاعر فى حق مسيلمة الكذاب -لعنه الله تعالى-:

... ... وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

فلا يلتفت إلى قوله؛ لفرط تعنتهم.

ولا يستعمل إلا معرفًا بالألف واللام أو مضافًا، ولا يلتفت لقوله: (لا زلت رحمانا) ؛ لشذوذه.

ومن غريب ما نقل فيه أنه معرب، ليس بعربى الأصل، وأنه بالخاء المعجمة، قاله ثعلب، والمبرد، وأنشد قول القائل:

لن تتركوا المجد أو تَشْروا عباءتكم ... بالخز أو تجعلوا اليَنْبُوت ضَمْرانا

أو تتركون إلى القَسَّيْنِ هجرتَكم ... ومسحَكُم صُلْبَهُمْ رخمانُ قربانا

قال ابن الخطيب -رحمه الله تعالى-: إنما جاز حذف الألف قبل النون من لفظة (الرحمن) فى الخط على سبيل التخفيف، ولو كتب بالألف حسن، ولا يجوز حذف الياء من (الرحيم) ؛ لأن حذف الألف من (الرحمن) لا يخل بالكلمة، ولا يحصل فى الكلمة التباس، بخلاف حذف الياء من (الرحيم).

قال ابن الخطيب: أجمعوا على أن إعراب (الرحمن الرحيم) هو الجر؛ لكونهما صفتين للمجرور، إلا أن الرفع والنصب جائزان فيهما بحسب الحال، أما الرفع فعلى تقدير: بسم الله هو الرحمن.

وأما النصب فعلى تقدير: بسم الله أعنى الرحمن الرحيم.

ينظر: اللباب (١/١١٨-١١٩، ١٢٧-١٢٩، ١٤٣-١٥٠).

وموضع يخير فيه باتفاق: وهو الابتداء برءوس الأجزاء التى فى أثناء السور.
وموضع فيه خلاف: وهو ما بين السور، فأثبت البسملة فيه قالون، وابن كثير[١]، وعاصم والكسائى، وتركها الباقون.
وافقه الشيخ والإمام فى الموضع الأول على الترك[٢]، وفى الموضع الثانى على الإثبات.
قال الإمام: «إلا لحمزة فإنه لا يبسمل له إلا فى أول فاتحة الكتاب خاصة» وخالفاه فى الموضع الثالث فقالا: «يتعوذ عند الابتداء برءوس الأجزاء لا غير».
وأما الموضع الرابع: فاختار الإمام فيه الفصل بالتسمية للجماعة سوى حمزة، وذكر الشيخ: أنه قرأ على أبى عدى لورش بالفصل، وعلى أبى الطيب[٣] بتركه،

(١) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان، بن هرمز، الإمام العلم مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، أبو معبد الكنانى الدارى المكى، مولى عمرو بن علقمة الكنانى، وقيل: يكنى أبا عباد، وقيل: أبا بكر، فارسى الأصل. وكان داريًا، وهو العطار.
قيل: قرأ على عبد الله بن السائب المخزومى، وذلك محتمل، والمشهور تلاوته على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس.
تلا عليه أبو عمرو بن العلاء، ومعروف بن مشكان، وإسماعيل بن قسطنطين وعدة.
وقد حدث عن: ابن الزبير، وأبى المنهال عبد الرحمن بن مطعم، وعكرمة، ومجاهد وغيرهم. وهو قليل الحديث.
روى عنه: أيوب، وابن جريج، وإسماعيل بن أمية، وزمعة بن صالح، وعمر بن حبيب المكى، وليث بن أبى سليم، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وجرير بن حازم، وحسين بن واقد، وعبد الله بن أبى نجيح، وحماد بن سلمة، وآخرون.
وثقه على بن المدينى وغيره، قال ابن سعد: كان ابن كثير المقرئ ثقة، له أحاديث صالحة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة.
قال ابن عيينة: لم يكن بمكة أحد أقرأ من حميد بن قيس، وعبد الله بن كثير. وقال جرير بن حازم: رأيت عبد الله بن كثير فصيحًا بالقرآن. وذكر الدانى أن ابن كثير أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١٨-٣٢٢)، وطبقات خليفة (٢٨٢)، والتاريخ الكبير (٥/ ١٨١)، والتاريخ الصغير (١/ ٣٠٤-٣٠٥)، والجرح والتعديل (٥/ ١٤٤)، وتاريخ الإسلام (٤/ ٢٦٨-٢٦٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٦٧)، وطبقات القراء (١/ ٤٣٣-٤٤٤).
(٢) فى أ: التبرك.
(٣) عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيب الحلبى، نزيل مصر، أستاذ ماهر كبير كامل محرر ضابط ثقة خير صالح دين، ولد ليلة الجمعة لاثنتى عشرة ليلة خلت من رجب سنة تسع وثلاثمائة بحلب وانتقل إلى مصر. فسكنها وألف كتابه الإرشاد فى السبع، =

وأن اختيار الشيوخ[١] «ترك الفصل لأبى عمرو وابن عامر»، وذكر فى كتاب «الكشف» أن الذى اختاره لنفسه الفصل بين كل سورتين بالتسمية وأرجع إلى لفظ الحافظ - رحمه الله - قوله: «اختلفوا فى التسمية بين السور، فكان ابن كثير وقالون وعاصم والكسائى يبسملون بين كل سورتين فى جميع القرآن».

ووجه هذا المذهب: اتباع الخط، ولا خلاف فى إثبات التسمية فى جميع المصاحف بين السور، ولما روى عن عائشة[٢] - رضى الله عنها - أنها قالت:

= روى القراءة عرضا وسماعا عن - الكامل - إبراهيم بن عبد الرزاق وإبراهيم بن محمد ابن مروان و- جامع البيان الكامل- أحمد بن محمد بن بلال ومحمد بن أحمد بن إبراهيم البغدادى وأحمد بن الحسين النحوى وأحمد بن موسى وجعفر بن سليمان والحسين ابن خالويه و- الكامل - الحسن بن حبيب الحصائرى و- الكامل - صالح بن إدريس وعبد الله بن أحمد بن الصقر وعلى بن محمد المكى وعمر بن بشران و- جامع البيان، الكامل - محمد بن جعفر الفريابى ومحمد بن على العطوفى ويحيى بن بذى ونجم بن بدر وصالح بن إدريس وعبد الله بن أحمد بن الصقر وعلى بن محمد المكى و- الكامل - نصر ابن يوسف و- جامع البيان، الكامل - نظيف بن عبد الله و- المستنير - محمد بن سنان الشيزرى فيما ذكره ابن سوار، وهو غلط، والصواب: أنه قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق عنه، عرض القراءات عليه ولده - جامع البيان - أبو الحسن طاهر وأحمد بن على الربعى وأبو جعفر أحمد بن على الأزدى و- الكامل - أحمد بن على تاج الأئمة وأحمد بن نفيس والحسن بن عبد الله الصقلى وخلف بن غصن وأبو عمر الطلمنكى وأبو القاسم عبد الرحمن ابن الحسن الأستاذ وأبو عبد الله محمد بن سفيان وأبو الحسين محمد بن قتيبة الصقلى وأبو عبد الله مسلم شيخ غالب بن عبد الله ومكى القيسى وأحمد بن أبى الربيع، قال أبو عمرو الحافظ: كان حافظا للقراءة ضابطًا ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف، ووجد بخطه على بعض مؤلفاته:

صنفت ذا العلم أبغى الفوز مجتهدا ... لكى أكون مع الأبرار والسعدا
فى جنة فى جوار الله خالقنا ... فى ظل عيش مقيم دائم أبدا

توفى - رحمه الله - بمصر فى جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٧٠-٤٧١).

(١) فى أ: الشيخ.

(٢) عائشة بنت أبى بكر الصديق - رضى الله عنهما - التيمية، أم عبد الله الفقيهة أم المؤمنين الربانية، حبيبة النبى ﷺ لها ألفان ومائتان وعشرة أحاديث، اتفقا على مائة وأربعة وسبعين، وانفرد البخارى بأربعة وخمسين ومسلم بثمانية وستين. وعنها مسروق والأسود وابن المسيب وعروة، والقاسم وخلق. قال عليه السلام: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وقال عروة: ما رأيت أعلم بالشعر من عائشة. وقال القاسم: كانت تصوم الدهر، وقال هشام بن عروة: توفيت سنة سبع وخمسين، ودفعت بالبقيع.
ينظر: الخلاصة (٣/ ٣٨٧) (١٠٦)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٣٣)، وتقريب التهذيب =

«اقرءوا ما فى المصحف».

قوله: «ما خلا الأنفال وبراءة فإنه لا خلاف فى ترك التسمية بينهما».

إنما لم يفصلوا هنا بالتسمية اتباعًا للخط؛ إذ لا خلاف فى تركها فى جميع المصاحف بين الأنفال و براءة. واختلف فى سبب ذلك:

فحكى الحافظ فى «إيجاز البيان» أن ابن عباس سأل عليًا - رضى الله عنهما: «لم لَمْ تكتب التسمية فى أول براءة؟ فقال: لأن «بسم الله الرحمن الرحيم» أمان، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان»[(١)].

وحكى الشيخ فى كتاب «الكشف» عن مالك: إنما ترك من مضى أن يكتبوا فى أول براءة «بسم الله الرحمن الرحيم» لأنه سقط أولها - يعنى نسخ[(٢)]، وحكى مثله

= (٢/ ٦٠٦)، وأسماء الصحابة الرواة ت (٤)، والثقات (٣/ ٣٢٣).

(١) أخرجه أبو الشيخ وابن مردويه كما فى الدر المنثور (٣/ ٣٧٧).

(٢) النسخ فى الاصطلاح:

قال جماعة منهم القاضى أبو بكر الباقلانى، والصيرفى، والشيخ أبو إسحاق الشيرازى، والغزالى، والآمدى، وابن الأنبارى وغيرهم: هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم، على وجهٍ لولاه لكان ثابتًا، مع تراخيه عنه. وإنما آثروا الخطاب على النص؛ ليكون شاملا للفظ، والفحوى؛ والمفهوم؛ فإنه يجوز جميع ذلك.

وقالوا: الدال على ارتفاع الحكم؛ ليتناول الأمر، والنهى، والخبر، وجميع أنواع الحكم.

وقالوا: بالخطاب المتقدم؛ ليخرج إيجاب العبادات ابتداء، فإنه يزيل حكم العقل ببراءة الذمة، ولا يسمى نسخًا؛ لأنه لم يزل حكم خطاب.

وقالوا: على وجه لولاه لكان ثابتًا؛ لأن حقيقة النسخ: الرفع، وهو إنما يكون رافعًا لو كان المتقدم بحيث لولا طريانه لبقى.

وقالوا: مع تراخيه عنه؛ لأنه لو اتصل لكان بيانًا لمدة العبادة لا نسخا.

وقد اعترض على هذا الحد بوجوه:

الأول: أن النسخ هو نفس الارتفاع، والخطاب إنما هو دال على الارتفاع، وفرق بين الرافع وبين نفس الارتفاع.

الثانى: أن التقييد بالخطاب خطأ؛ لأن الناسخ قد يكون فعلا، كما يكون قولا.

الثالث: أن الأمة إذا اختلفت على قولين، ثم أجمعت بعد ذلك على أحدهما، فهذا الإجماع خطاب، مع أن الإجماع لا ينسخ به.

الرابع: أن الحكم الأول قد يثبت بفعل النبى ﷺ، وليس بخطاب.

قال الرازى فى المحصول: والأولى أن يقال: الناسخ طريق شرعى، يدل على أن مثل الحكم الذى كان ثابتًا بطريق شرعى لا يوجد بعد ذلك، مع تراخيه عنه، على وجه لولاه لكان ثابتًا. =

عن عثمان(١) رضى الله عنه.

وحكى عن ابن عجلان(٢): «بلغنى أن براءة كانت تعدل سورة البقرة أو قريبًا

= وفيه أن قوله: مثل الحكم الذى. . . إلخ، يشمل ما كان مماثلا له فى وجه من الوجوه؛ فلا يتم النسخ لحكم إلا برفع جميع المماثلات له فى شىء مما يصح عنده إطلاق المماثلة عليه.

وقال الزركشى: المختار فى حده اصطلاحًا: أنه رفع الحكم الشرعى بخطاب.

وفيه: أن الناسخ قد يكون فعلا لا خطابا، وفيه أيضًا: أنه أهمل تقييده بالتراخى، ولا يكون نسخٌ إلا به.

وقال ابن الحاجب فى مختصر المنتهى: إنه فى الاصطلاح: رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر.

واعترض عليه: بأن الحكم راجع إلى كلام الله - سبحانه - وهو قديم، والقديم لا يرفع ولا يزول.

وأجيب: بأن المرفوع تعلق الحكم بالمكلف لا ذاته، ولا تعلقه الذاتى.

وقال جماعة: هو فى الاصطلاح: الخطاب الدال على انتهاء الحكم الشرعى، مع التأخير عن موارده، ويرد على قيد الخطاب ما تقدم، فالأولى أن يقال: هو رفع حكم شرعى بمثله مع تراخيه عنه.

ينظر البرهان (٢/ ١٢٦٣)، والبحر المحيط (٤/ ٦٣)، والإحكام فى أصول الأحكام (٣/ ٥٥)، وسلاسل الذهب ص (٢٩٠)، ونهاية السول (٢/ ٥٤٨)، وحاشية البنانى (٢/ ٧٤).

(١) أخرجه ابن أبى شيبة وأحمد وأبو داود والترمذى وحسنه، والنسائى وابن أبى داود فى المصاحف وابن المنذر والنحاس فى ناسخه وابن حبان وأبو الشيخ والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقى فى الدلائل عن ابن عباس، قال: قلت لعثمان بن عفان. . . فذكره مطولاً بنحوه كما فى الدر المنثور للسيوطى (٣/ ٣٧٥).

وعثمان هو عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس الأموى، أبو عمرو المدنى، ذو النورين، وأمير المؤمنين، ومجهز جيش العسرة، وأحد العشرة، وأحد الستة، هاجر الهجرتين، له مائة وستة وأربعون حديثًا، اتفقا على ثلاثة، وانفرد البخارى بثمانية، ومسلم بخمسة، وعنه أبناؤه: أبان وسعيد وعمرو، وأنس ومروان بن الحكم وخلق، غاب عن بدر لتمريض ابنة النبى ﷺ، فضرب له النبى ﷺ بسهم، قال ابن عمر: كنا نقول على عهد النبى ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، وقال ابن سيرين: كان يحيى الليل كله بركعة، قتل فى سابع ذى الحجة يوم الجمعة سنة خمس وثلاثين، قال عبد الله بن سلام: لقد فتح الناس على أنفسهم بقتل عثمان باب فتنة لا يغلق إلى يوم القيامة، رضى الله عنه.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٢١٩) (٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٣٩)، وتقريب التهذيب (٢/ ١٢)، وتاريخ البخارى الكبير (٦/ ٢٠٨)، وتاريخ الثقات (١١٠٩).

(٢) الإمام القدوة، الصادق، بقية الأعلام، أبو عبد الله القرشى، المدنى، وكان عجلان مولى لفاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف. ولد فى خلافة عبد الملك =

منها؛ فلذلك لم يكتب فى أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم».

يريد ابن عجلان أنه نسخ منها ما نقص منها.

وحكى - أيضا - عن عثمان - رضى الله عنه - أنه قال: «لم يبين لنا رسول الله ﷺ فى براءة شيئا، وكانت قصتها تشبه قصة الأنفال، وكانت من آخر ما نزل؛ فلذلك لم يكتب بينهما: «بسم الله الرحمن الرحيم».

وقال أبى - رضى الله عنه -: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا فى أول كل سورة بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»، ولم يأمرنا فى سورة براءة بشىء؛ فلذلك ضمت إلى الأنفال فلم يكتب بينهما «بسم الله الرحمن الرحيم» وكانت أولى بها لشبهها بها».

وحكى عن ابن لهيعة(١) يقولون: إن براءة من الأنفال فلذلك لم يكتب فى أولها «بسم الله الرحمن الرحيم»، ومثله عن الليث.

قوله: «وكان الباقون فيما قرأنا لهم لا يبسملون بين السور».

= ابن مروان.

وحدث عن أبيه، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعمرو بن شعيب، وأبى حازم سلمان الأشجعى، وهو أقدم شيخ له، ورجاء بن حيوة، ونافع، ومحمد بن كعب القرظى، والنعمان بن أبى عياش الزرقى.

حدث عنه: إبراهيم بن أبى عبلة، ومنصور بن المعتمر، وهو أكبر منه، وشعبة، وسفيان، وزيد بن أبى أنيسة، ومات قبله بدهر.

وكان فقيهًا مفتيًا، عابدًا صدوقًا، كبير الشأن، له حلقة كبيرة فى مسجد رسول الله ﷺ. مات سنة ثمان وأربعين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣١٧-٣٢٢)، وطبقات خليفة: (٢٧٠)، وتاريخ البخارى (١/ ١٩٦)، والتاريخ الصغير (١/ ٢١٩)، والجرح والتعديل (٨/ ٤٩)، ومشاهير علماء الأمصار (١٤٠)، والكامل فى التاريخ (٥/ ٥٥٢-٥٨٩)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٤٤-٦٤٧)، والوافى بالوفيات (٤/ ٩٢).

(١) عبد الله بن لهيعة بن عقبة، الحضرمى الغافقى، أبو عبد الرحمن المصرى قاضيها وعالمها ومسندها، عن: عطاء والأعرج وعكرمة وخلق، وعنه: شعبة وعمرو بن الحارث والليث وابن وهب وخلق. قال أحمد: احترقت كتبه وهو صحيح الكتاب، ومن كتب عنه قديمًا فسماعه صحيح، قال يحيى بن معين: ليس بالقوى، وقال مسلم: تركه وكيع ويحيى القطان وابن مهدى، قال يحيى بن بكير: مات سنة أربع وسبعين ومائة.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٩٢) (٣٧٦٠)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٣)، وتقريب التهذيب (١/ ٤٤٤)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٧٥).

وجه هذا المذهب: التنبيه على[١] أن «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست بآية من أول كل سورة، خلافًا لما حكى عن ابن المبارك[٢]، وعن الشافعى[٣] فى أحد قوليه: إنها آية من أول كل سورة، والجمهور على خلافه أن «بسم الله الرحمن الرحيم» لم يثبت كونها من القرآن إلا فى بطن سورة النمل خاصة[٤].

---

(١) فى أ: إلى.

(٢) عبد الله بن المبارك بن واضح، الحنظلى مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزى، أحد الأئمة الأعلام وشيوخ الإسلام، ولد ابن المبارك سنة ثمانى عشرة ومائة، عن: حميد وإسماعيل ابن أبى خالد وحسين المعلم وسليمان التيمى وعاصم الأحول وهشام بن عروة وخلق. وعنه: السفيانان من شيوخه ومعتمر وبقية وابن مهدى وسعيد بن منصور وخلائق. قال ابن معين: ثقة صحيح الحديث. وقال ابن مهدى: كان نسيج وحده، مات سنة إحدى وثمانين ومائة.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٩٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٢)، وتقريب التهذيب (١/ ٤٤٥)، والكاشف (٢/ ١٢٣)، والثقات (٧/ ٨).

(٣) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد المطلبى، أبو عبد الله، الشافعى الإمام العلم، عن: مالك وإبراهيم بن سعد وابن عيينة ومحمد بن على ابن شافع وخلق، وعنه: أبو بكر الحميدى وأحمد بن حنبل والبويطى وأبو ثور وحرملة وطائفة، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، والموطأ وهو ابن عشر سنين، قال الربيع: كان الشافعى يختم القرآن ستين مرة فى صلاة رمضان، وقال بحر بن نصر: كنا إذا أردنا أن نبكى قلنا بعضنا لبعض: قوموا بنا إلى هذا الفتى المطلبى يقرأ القرآن، فإذا أتيناه استفتح القرآن حتى يتساقط الناس من بين يديه ويكثر عجيجهم بالبكاء من حسن صوته، وقال ابن مهدى: كان الشافعى شابا ملهمًا. وقال أحمد: ستة أدعو لهم سحرا أحدهم الشافعى. وقال: إن الشافعى للناس كالشمس للعالم. وقال أبو عبيد: ما رأيت أعقل من الشافعى.

وقال قتيبة: الشافعى إمام ولد سنة خمسين ومائة وتوفى فى آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين، رضى الله عنه.

ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٢٥)، وتاريخ بغداد (٢/ ٥٦)، والثقات (٩/ ٣٠)، والخلاصة (٢/ ٣٧٧-٣٧٨) (٦٠٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥).

(٤) وبيان هذا: أنه قد اختلف العلماء فى البسملة: هل هى آية من كل سورة أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها ليست بآية من (الفاتحة)، ولا من غيرها، وهو قول مالك -رحمه الله- لأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، وإنما طريقه التواتر.

قال ابن العربى: (ويكفيك أنها ليست من القرآن الكريم اختلاف الناس فيها، والقرآن لا يختلف فيه)، والأخبار الصحيحة دالة على أن البسملة ليست بآية من (الفاتحة)، ولا من غيرها، إلا فى (النمل)، واستدل بما روى مسلم - رحمه الله - عن النبى ﷺ أنه قال: «يقول الله تبارك وتعالى: قسمت الصلاة بين وبين عبدى نصفين. . .» الحديث.

=

. . . .

= الثانى: أنها آية من كل سورة، وهو قول عبد الله بن المبارك.

الثالث: قال الشافعى -رضى الله عنه-: هى آية فى الفاتحة، وتردد قوله فى غيرها، فمرة قال: هى آية من كل سورة، ومرة قال: ليست بآية إلا من (الفاتحة) وحدها.

ولا خلاف بينهم فى أنها آية من القرآن فى سورة (النمل).

واحتج الشافعى: بما رواه الدارقطنى عن النبى ﷺ أنه قال: «فاقرءوا: بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثانى، وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها».

وحجة ابن المبارك ما رواه مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «أنزلت على آنفًا سورة» فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم» ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ [الكوثر: ١].

قال ابن الخطيب: (والمحققون من أصحابنا اتفقوا على أن «بسم الله» قرآن من سائر السور، وجعلوا القولين فى أنها هل هى آية تامة وحدها من كل سورة، أو هى مع ما بعدها آية).

وقال بعض الحنفية: إن الشافعى خالف الإجماع فى هذه المسألة؛ لأن أحدًا ممن قبله لم يقل: إن «بسم الله» آية من أوائل سائر السور.

ودليلنا: أن «بسم الله» مكتوب فى أوائل السور بخط القرآن؛ فوجب كونه قرآنًا، واحتج المخالف بما روى أبو هريرة -رضى الله تعالى عنه- أن النبى ﷺ قال فى سورة (الملك): إنها ثلاثون آية، وفى سورة (الكوثر): إنها ثلاث آيات، ثم أجمعوا على أن هذا العدد حاصل بدون التسمية؛ فوجب ألا تكون التسمية آية من هذه السور.

والجواب: أنا إذا قلنا: «بسم الله الرحمن الرحيم» مع ما بعدها آية واحدة، فالإشكال زائل.

فإن قالوا: لما اعترفتم بأنها آية تامة من أول الفاتحة، فكيف يمكنكم أن تقولوا: إنها بعض آية من سائر السور؟

قلنا: هذا غير بعيد؛ ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ آية تامة، ثم صار مجموع قوله تعالى: ﴿وءاخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [يونس: ١٠] آية واحدة؟! فكذا هاهنا.

وأيضًا فقوله: «سورة الكوثر ثلاث آيات» يعنى ما هو خاصية هذه السورة ثلاث آيات، وأما التسمية فهى كالشىء المشترك فيه بين جميع السور؛ فسقط هذا السؤال، والله أعلم.

وقال الشافعى -رضى الله عنه-: التسمية آية من الفاتحة، ويجب قراءتها مع الفاتحة.

وقال مالك والأوزاعى -رضى الله تعالى عنهما-: إنها ليست من القرآن إلا فى سورة (النمل)، ولا يجب قراءتها سرًّا ولا جهرًا، إلا فى قيام شهر رمضان؛ فإنه يقرؤها.

وأما أبو حنيفة -رحمه الله- فلم ينص عليها، وإنما قال: يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، ويسر بها، ولم يقل: إنها آية من أول السورة أم لا.

وسئل محمد بن الحسن -رحمه الله- عن (بسم الله الرحمن الرحيم) فقال: ما بين الدفتين كلام الله -عز وجل- القرآن.

وقال الكرخى -رحمه الله تعالى-: لا أعرف هذه المسألة بعينها لمتقدمى أصحابنا، إلا =

....

= أن أمرهم بإخفائها يدل على أنها ليست من السورة.

وقال بعض الحنفية - رحمهم الله -: تورع أبو حنيفة وأصحابه -رحمهم الله- عن الوقوع فى هذه المسألة؛ لأن الخوض فى أن التسمية من القرآن أو ليست من القرآن أمر عظيم، فالأولى السكوت عنه.

وحجة من قال: إن التسمية من الفاتحة، ما روى الشافعى عن مسلم عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن أم سلمة - رضى الله تعالى عنها - أنها قالت: قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب، فعد «بسم الله الرحمن الرحيم» آية منها، و «الحمد لله رب العالمين» آية، «الرحمن الرحيم» آية، «مالك يوم الدين» آية، «إياك نعبد وإياك نستعين» آية، «اهدنا الصراط المستقيم» آية، «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» آية. وهذا نص صريح.

وروى الثعلبى فى تفسيره بإسناده عن أبى بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبرك بآية لم تنزل على أحد بعد سليمان بن داود -عليهما السلام- غيرى؟!» فقلت: بلى، قال: «بأى شىء تفتتح القرآن إذا افتتحت الصلاة؟» قلت: بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» قال: «هى هى» وهذا يدل على أن التسمية من القرآن.

وروى الثعلبى بإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله -رضى الله تعالى عنهما- أن النبى ﷺ قال له: «كيف تقول إذا قمت إلى الصلاة؟» قال: أقول: الحمد لله رب العالمين، قال: قل: «بسم الله الرحمن الرحيم».

وروى أيضًا بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس -رضى الله عنهما- فى قوله تبارك وتعالى: ﴿ولقد آتيناك سبعًا من المثانى والقرآن العظيم﴾ [الحجر: ٨٧] قال: فاتحة الكتاب، فقيل للنابغة: أين السابعة؟ فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم».

وبإسناده عن أبى هريرة -رضى الله عنه- قال: كنت مع النبى ﷺ فى المسجد والنبى يحدث أصحابه، إذ دخل رجل يصلى، فافتتح الصلاة وتعوذ، ثم قال: الحمد لله رب العالمين، فسمع النبى ﷺ ذلك فقال له رسول الله ﷺ: «يا رجل، قطعت على نفسك الصلاة، أما علمت أن «بسم الله الرحمن الرحيم» من الحمد؟! من تركها فقد ترك آية منها، ومن ترك آية منها فقد قطع عليه صلاته؛ فإنه لا صلاة إلا بها».

وروى بإسناده عن طلحة بن عبيد الله - رضى الله تعالى عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «من ترك «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقد ترك آية من كتاب الله تعالى».

وروى أن النبى ﷺ قال لأبى بن كعب -رضى الله عنهما-: «ما أعظم آية فى كتاب الله تعالى؟ فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، فصدقه النبى ﷺ».

ومعلوم أنها ليست آية تامة فى النمل؛ فتعين أن تكون آية تامة فى أول الفاتحة.

وروى أن معاوية -رضى الله عنه- لما قدم المدينة، فصلى بالناس صلاة يجهر فيها، فقرأ أم القرآن، ولم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم)، فلما قضى صلاته ناداه المهاجرون والأنصار من كل ناحية: أنسيت؟ أين «بسم الله الرحمن الرحيم» حين استفتحت القرآن؟ فأعاد معاوية الصلاة، وقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم».

وهذا يدل على إجماع الصحابة على أنها من القرآن ومن الفاتحة، وعلى أن الأولى =

فإن قيل: لم أثبتها هؤلاء فى الابتداء بأوائل السور؟

قيل: لقصد التبرك؛ لحديث: «كل أمر ذى بال . . .» كما كتبت فى أوائل السور لذلك.

ولم يعيدوا قراءتها بين السور لحصول التبرك فى أول السورة التى بدأ القارئ بها والله - عز جلاله وجل كماله - أعلم.

قوله: «وأصحاب حمزة يصلون آخر السورة بأول الأخرى».

ذكر الشيخ مثل هذا ولم أجد للإمام فيه قولا.

وذكر أبو جعفر بن الباذش: أن من يأخذ له بوصل السورة بالسورة لا يلتزم الوصل ألبتة بل آخر السورة عنده كآخر آية وأول السورة الأخرى كأول آية أخرى فكما لا يلتزم له ولا لغيره وَصْلَ رأس آية بأول آية أخرى، كذلك لا يلتزم له وصل السورة بالسورة حتمًا، قال أبو جعفر: «بين[1] لى هذا أبو الحسن شريح وقد خولف فيه».

قوله: «ويختار فى مذهب ورش، وأبى عمرو، وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع».

يريد بقوله: «من غير قطع»: ألا يطول السكت بينهما بل يكون يسيرًا، وقد فسر ذلك ابن فيره فى قصيدته فقال:

وَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ ....

البيت، والمراد بهذا السكت: الإشعار بانفصال السورة من السورة.

وذكر الشيخ السكت عن ورش، وأبى عمرو، وابن عامر مطلقًا، ولم يصفه بطول ولا قصر، وذكره الإمام فى قراءة أبى عمرو خاصة فقال: «والبغداديون يأخذون فى قراءة أبى عمرو بسكتة خفيفة بين السور».

وقد تقدم اختيار الشيخ والإمام الفصل بالبسملة، ويظهر - والله أعلم -: أنه لا يلزم أن يكون السكت بين السورتين يسيرًا ولا بد، بل[2] يجوز ذلك، ويجوز - أيضًا - أن يكون على حد السكت فى الوقف[3]؛ إذ الكلام فى أواخر السور تام، ولا

= الجهر بقراءتها. ينظر: اللباب (١/١٥١-١٥٢، ٢٤٣-٢٤٨).

(١) فى أ: يبين.

(٢) فى أ: ولا بديل.

(٣) فى أ: الوقت.

تعلق(١) لآخر سورة بأول أخرى فى حكم من أحكام الإعراب، إلا ما قيل فى آخر سورة الفيل وأول سورة قريش: إن لام الجر فى ﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] متعلق بقوله - تعالى -: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥] وهو بعيد للفصل بينهما بالبسملة، والله أعلم.

قوله: «وابن مجاهد يرى وصل السورة بالسورة وتبيين الإعراب، ويرى السكت أيضا».

حكى الشيخ السكت عن ابن مجاهد وقد تقدمت فائدته، وأما الوصل ففائدته: تبيين الإعراب فى آخر حرف من السورة.

ويظهر أن هذا السكت المذكور إنما يفعل على إرادة الوصل، لكن من رآه قصد به الإشعار بانفصال سورة من أخرى، وهو نظير سكت حفص فى المواضع الأربعة المذكورة فى أول سورة الكهف، وعلى هذا فمن أراد تمكين السكت بين السور لقصد الوقف فلا حرج كما تقدم فى الأخذ لحمزة، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

قوله: «وكان بعض أشياخى يفصل فى مذهب هؤلاء بالتسمية ... إلى آخره».

ذكر فى: «إيجاز البيان» أنه قرأ بالتسمية بين هذه السور عَلَى ابن خاقان(٢) وعَلَى ابن غلبون، وقرأ على أبى الفتح بترك التسمية.

وذكر أنهم حكوا ما قرأ به عليهم عن أشياخهم.

ووجه من فصل فى هذه المواضع الأربعة: أنه استثقل اتصال «لا» النافية بقوله -

(١) فى أ: تعلم.

(٢) خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان، أبو القاسم المصرى الخاقانى، الأستاذ الضابط فى قراءة ورش وغيرها، قرأ على - التيسير - أحمد بن أسامة التجيبى و- جامع البيان - أحمد بن محمد بن أبى الرجاء و- جامع البيان - محمد بن عبد الله المعافرى و- جامع البيان - محمد بن عبد الله الأنماطى و- جامع البيان - أحمد بن عبد الله الخياط و- جامع البيان - أبى سلمة الحمراوى، وروى القراءة عن - جامع البيان - محمد بن عبد الله بن أشتة و- جامع البيان - أحمد بن محمد بن أحمد المكى و- التيسير - الحسن بن رشيق و- جامع البيان - عبد العزيز بن على، قرأ عليه - التيسير - الحافظ أبو عمرو الدانى وعليه اعتمد فى قراءة ورش فى التيسير وغيره، وقال عنه: كان ضابطًا لقراءة ورش متقنًا لها مجودًا مشهورًا بالفضل والنسك واسع الرواية صادق اللهجة كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه، مات بمصر سنة اثنتين وأربعمائة وهو فى عشر الثمانين.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٧١) (١٢٢٨).

تعالى -: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦] وبقوله: ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: ٢٩-٣٠] لما فى ذلك من إبهام النفى بـ «لا» لما قبلها، وكذلك استثقلوا اتصال «ويل» بالاسم العظيم فى قوله: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] وبقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] ففصلوا بالتسمية ليندفع هذا الاستثقال.

وهذا النظر ضعيف؛ لوجهين:

أحدهما: أنه كان يلزم أن يفصل بين التسمية وأوائل هذه السور؛ إذ الاستثقال فى قولك: «بسم الله الرحمن الرحيم لا» مثل الاستثقال فى قولك: «هو أهل التقوى وأهل المغفرة لا»، وكذلك اتصال «ويل» بالتسمية مثل ما فى اتصاله بآخر السورة قبله.

والوجه الثانى: أنا نجد فى أثناء السور مثل هذا التركيب، ولا يلزم فيه الفصل، بل وقد لا يجوز فى بعض المواضع، كقوله - تعالى -: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فوقعت «لا» بعد اسم الله - تعالى - وبعد «الحى القيوم» وكقوله - تعالى -: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الممتحنة: ٧-٨] فوقعت «لا» بعد «غفور رحيم». وكقوله - تعالى -: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠] فوقعت «لا» بعد ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾. وكقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ٤٤-٤٥] ولا يمنع أحد الوصل فى هذه المواضع ونحوها، ولو امتنع [فيها][1] الوصل لم يحصل الخلاف فى قوله - تعالى -: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ فى الوصل، وقد استُقْرِئ فى هذا الحرف أربع قراءات فى السبع كما هو مذكور فى موضعه من فرش الحروف، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

قوله: «ويسكت بينهن سكتة فى مذهب حمزة»؛ لما ثبت عن حمزة أنه كان يترك التسمية بين السور فى جميع القرآن وأنه قال: «القرآن كله عندى كسورة واحدة فإذا قرأت «بسم الله الرحمن الرحيم» فى أول فاتحة الكتاب أجزأنى» لذلك لم يفصلوا، له بالتسمية؛ لئلا يخالفوه فيما ثبت عنه، وفصلوا له بالسكت، وكان يلزم على هذا أن يفصلوا بالسكت بدل التسمية فى قراءة ورش، وأبى عمرو، وابن عامر، لا سيما

---

(١) سقط فى ب.

وقد حكى الحافظ فى «المفردات» أن الرواية ثبتت[١] بنقل اللفظ عن أبى عمرو أنه كان يترك التسمية بين السور فى جميع القرآن.

وذكر فى «إيجاز البيان» أن عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين رووا عن أسلافهم، عن أبى يعقوب[٢]، عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كل سورتين فى جميع القرآن.

قوله: «وليس فى ذلك أثر يروى عنهم».

يريد ليس فى الفصل بين هذه السور الثمانى بالسكت لحمزة، وبالتسمية لورش، وأبى عمرو، وابن عامر - رواية عن حمزة ولا عن الآخرين.

قوله: «ولا خلاف فى التسمية فى أول فاتحة الكتاب...» إلى قوله: «أو من لم يفصل».

قد تقدم أن الإمام استثنى من ذلك قراءة حمزة، وأنه لا يبسمل له إلا فى أول الفاتحة خاصة.

ويريد الحافظ بقوله: «فى مذهب من فصل»: قالون، وابن كثير، وعاصمًا

---

(١) فى أ: تثبت.

(٢) يوسف بن عمرو بن يسار، ويقال: سيار، قال الدانى: والصواب: يسار، وأخطأ من قال: بشار، بالموحدة والمعجمة. أبو يعقوب المدنى ثم المصرى المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش، وهو الذى خلفه فى القراءة والإقراء بمصر، وعرض على سقلاب ومعلى بن دحية، روى القراءة عنه عرضا فى التيسير والمستنير والكامل - إسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطى و- فى جامع البيان والكامل - أبو بكر عبد الله بن مالك بن سيف وهو آخرهم موتا ومواس بن سهل، قال الذهبى: لزم ورشا مدة طويلة وأتقن عنه الأداء وجلس للإقراء، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات وترقيق الراءات، قال ابن الجزرى: لم ينفرد بذلك عن ورش، بل روى ذلك عن ورش: يونس بن عبد الأعلى. وقال أبو الفضل الخزاعى: أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبى يعقوب عن ورش لا يعرفون غيرها، وقال: أبو بكر بن سيف: سمعت الأزرق يقول: إن ورشا لما تعمق فى النحو اتخذ لنفسه مقرئًا يسمى مقرئ ورش، فلما جئت لأقرأ عليه قلت له: يا أبا سعيد، إنى أحب أن تقرئنى مقرأ نافع خالصا وتدعنى مما استحسنت لنفسك، قال: فقلدته مقرأ نافع، وكنت نازلا مع ورش فى الدار فقرأت عليه عشرين ختمة من حدر وتحقيق، فأما التحقيق فكنت أقرأ عليه فى الدار التى كنا نسكنها فى مسجد عبد الله، وأما الحدر فكنت أقرأ عليه إذا رابطت معه بالإسكندرية. توفى فى حدود الأربعين ومائتين.

ينظر: النهاية (٢/ ٤٠٢).

والكسائى؛ لأنهم الذين يفصلون بالتسمية بين السور.

ويريد «بمن لم يفصل» الباقين.

قوله: «فأما الابتداء برءوس الأجزاء. . .» إلى قوله: «فى مذهب الجميع».

قد تقدم أن مذهب الشيخ والإمام عند الابتداء بالأجزاء ترك التسمية، والاكتفاء بالتعوذ خاصة.

قوله: «والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز».

اعلم أن الممكن فى التسمية باعتبار وصلها وفصلها من السورة التى قبلها ومن السورة التى بعدها أربعة أوجه:

أحدها: فصل التسمية من السورة التى قبلها ووصلها بالتى بعدها.

الثانى: وصلها بما قبلها وبما بعدها.

ولا خلاف فى جواز هذين الوجهين.

الثالث: وصلها بالسورة التى قبلها وفصلها من التى بعدها.

ولا خلاف فى منع هذا الوجه.

الرابع:[١] فصلها مما قبلها ومما بعدها[٢].

قال الشيخ لما ذكر التكبير فى آخر «التبصرة»: ولا يجوز الوقف على التكبير دون أن تصله بالبسملة ثم بالسورة المؤتنفة[٣].

وقال فى كتاب «التذكرة»: «ولا تقف[٤] على التكبير ولا على البسملة».

وقال فى كتاب «الكشف» ما نصه: «إنه أتى بالتسمية على إرادة التبرك بذكر الله - تعالى - وصفاته فى أول الكلام، ولثباتها للاستفتاح فى المصحف فهى للابتداء بالسورة فلا يوقف على التسمية دون أن توصل بأول السورة».

وقال فى التكبير من كتاب «الكشف» ما نصه: «وليس لك أن تصل التكبير بآخر السورة وتقف عليه، ولا لك أن تقف على التسمية دون أول السورة فى كل القرآن».

فحاصل هذه المقالات يقتضى أن مذهبه المنع.

---

(١) فى ب: والرابع.
(٢) فى ب: وما بعدها.
(٣) فى أ: المؤتنف.
(٤) فى أ: يقف.

وأما الحافظ فنص هنا على منع الوجه الثالث، وسكت عمّا عداه، ومفهومه يعطى جواز الوجهين الأولين والرابع.

وقال فى «المفردات» فى رواية قالون خاصة ما نصه: «والاختيار أن يقطع على أواخر السور ويبتدئ بالبسملة موصولة بأوائل السور ولا يقطع على البسملة ألبتة إلا إذا لم توصل بأواخر السور».

وهذا القول يعطى جواز الوجه الرابع كالوجهين الأولين.

وأما الإمام فنص فى «الكافى» على الوجوه الثلاثة، ولم يتعرض لهذا الرابع، وقال فى «المفردات» فى فصل التكبير عن البزى(١): «ولا سبيل إلى الوقف على البسملة والابتداء بالسورة المبتدأة؛ لأن البسملة إنما وضعت فى أوائل السور ولم توضع فى خواتمها».

* * *

---

(١) مقرئ مكة ومؤذنها، أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبى بزة، المخزومى مولاهم، الفارسى الأصل.

ولد سنة سبعين ومائة.

وتلا على: عكرمة بن سليمان، وأبى الإخريط وابن زياد عن تلاوتهم على إسماعيل القسط، صاحب ابن كثير.

وسمع من: ابن عيينة، ومالك بن سعيد، ومؤمل بن إسماعيل والمقرئ، وطائفة.

وروى عنه: البخارى فى التاريخ، ومضر الأسدى، والحسن بن الحباب، ويحيى ابن صاعد.

وتلا عليه خلق، منهم: أبو ربيعة محمد بن إسحاق، وإسحاق الخزاعى، وأحمد ابن فرح، وابن الحباب، واللهبيان، وآخرون. وصحح له الحاكم حديث التكبير وهو منكر.

وقد قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أحدث عنه.

وقال العقيلى: منكر الحديث، يوصل الأحاديث.

مات سنة خمسين ومائتين. وكان دينا عالمًا، صاحب سنة، رحمه الله.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٠-٥١)، والجرح والتعديل (٢/ ٧١)، والأنساب (٢/ ٢٠٢)، واللباب (١/ ١٤٩)، وميزان الاعتدال (١/ ١٤٤-١٤٥)، ومعرفة القراء الكبار للذهبى (١/ ١٤٣)، والعبر (١/ ٤٥٥)، وتاريخ ابن كثير (١١/ ٦)، والعقد الثمين (٣/ ١٤٢-١٤٣)، وغاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ١١٩-١٢٠)، ولسان الميزان (١/ ١٣٩)، وشذرات الذهب (٢/ ١٢٠-١٢١).

سورة أم القرآن

مسألة: انفرد الحافظ عن خلاد[١] بإشمام الصاد الزاى فى قوله - تعالى -: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] فى هذه السورة خاصة وهى قراءته على أبى الفتح.

ونقل عنه الشيخ والإمام بصاد خالصة فى هذا، وفى جميع القرآن.

وكذلك قرأ الحافظ على أبى الحسن[٢].

مسألة: ذكر الحافظ هنا عن قالون ضم ميم الجمع وصلتها كابن كثير، وإسكانها كالجماعة، وذكر عنه الشيخ الوجهين.

---

(١) خلاد بن خالد، أبو عيسى وقيل: أبو عبد الله الشيبانى مولاهم، الصيرفى الكوفى، إمام فى القراءة، ثقة عارف محقق أستاذ، أخذ القراءة عرضًا عن سليم وهو من أضبط أصحابه وأجلهم، وروى القراءة عن حسين بن على الجعفى عن أبى بكر وعن أبى بكر نفسه عن عاصم وعن أبى جعفر محمد بن الحسن الرواسى، روى القراءة عنه عرضا - جامع البيان والكامل - أحمد بن يزيد الحلوانى و- جامع البيان والكامل - إبراهيم بن على القصار وإبراهيم بن نصر الرازى و- الكامل - حمدون بن منصور. توفى سنة عشرين ومائتين.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٧٤).

(٢) إشمام الصاد زايًا هو لغة قيس. ينظر: حجة القراءات (٨٠)، إعراب القراءات (١/ ٤٩)، العنوان (٦٧)، البحر المحيط (١/ ١١٣)، إتحاف الفضلاء (١/ ٣٦٥).
يقول ابن عادل الحنبلى: وقد تشم الصاد فى (الصراط) ونحوه: زايا، وقرأ به خلف، وحمزة حيث ورد، وخلاد: الأول فقط، وقد تقرأ زايا محضة، ولم ترسم فى المصحف إلا بالصاد، مع اختلاف فى قراءتهم فيها.
و (الصراط) يذكر ويؤنث: فالتذكير لغة تميم، والتأنيث لغة الحجاز، فإن استعمل مذكرًا، جمع على (أَفْعِلَة) فى القلة، وعلى (فُعُل) في الكثرة، نحو: (حمار)، و (أحمرة) و (حُمُر)، وإن استعمل مؤنثًا، فقياسه أن يجمع على (أَفْعُل): نحو: (ذراع) و (أذرع).
و (المستقيم) اسم فاعل من استقام، بمعنى المجرد، ومعناه: السوِىّ من غير اعوجاج، وأصله (مستَقْوِم) ثم أعل كإعلال (نستعين).
و (الصراطَ المستقيم) قال ابن عباس، وجابر -رضى الله عنهما-: هو الإسلام، وهو قول مقاتل، وقال ابن مسعود - رضى الله تعالى عنه -: هو القرآن الكريم، وروى عن على - رضى الله تعالى عنه - مرفوعًا: الصراط المستقيم: كتاب الله تعالى.
وقال سعيد بن جبير - رضى الله تعالى عنه -: طريق الجنة.
وقال سهل بن عبد الله - رحمه الله تعالى -: وهو طريق السنة والجماعة.
وقال بكر بن عبد الله المزنى: هو طريق رسول الله ﷺ.
وقال أبو العالية، والحسن: رسول الله ﷺ وصاحباه.
ينظر: اللباب (١/ ٢٠٦-٢٠٨).

وذكر الإمام الإسكان خاصة.

تنبيه: قال[١] الحافظ فى هذه المسألة: «بخلاف عن قالون».

وقال فى «المفردات» فى رواية أبى نشيط[٢] عن قالون ما نصه: «اعلم أن قالون كان يُخيرُ[٣] فى ضم ميم الجمع ووصلها بواو فى إسكانها».

ثم أخبر أنه قرأ على فارس عن قراءته بضم الميم، وعلى أبى الحسن عن قراءته بإسكان الميم، وبين العبارتين بَوْنٌ يعرض منه للناظر إشكال.

ووجه البيان فى ذلك: ما نص عليه الشيخ فى «التبصرة» فقال ما نصه: «وخُيِّر قالون فى إسكانها وصلتها بواو».

وكذلك روى الحلوانى[٤]، وأبو نشيط عنه: أنه خير؛ فلا تبالى فى أى رواية

---

(١) فى ب: وقال.

(٢) محمد بن هارون، الإمام المقرئ المجود الحافظ الثقة، أبو نشيط، وأبو جعفر، الربعى المروزى ثم البغدادى الحربى.
ولد سنة نيف وثمانين ومائة.
تلا على: عيسى بن مينا بحرف نافع، وسمع من روح بن عبادة، ومحمد بن يوسف الفريابى، ويحيى بن أبى بكر، وأبى المغيرة عبد القدوس الحمصى، وعلى بن عياش، وأبى اليمان، وعمرو بن الربيع المصرى، والوليد بن عتبة المقرئ، وطائفة.
قرأ عليه: أبو حسان أحمد بن محمد بن أبى الأشعث العنزى، واعتمد على طريقه أبو عمرو فى تيسيره من طريق أبى الحسين بن بويان.
وحدث عنه: أبو بكر بن أبى الدنيا، وابن ماجه فى التفسير والبغوى، وابن صاعد، والمحاملى، وابن أبى حاتم، وابن مخلد، وقاسم المطرز، وعبد الله بن ناجية.
وقال أبو حاتم: صدوق.
وقال ابن مخلد: حدثنا أبو نشيط، وكان حافظًا.
وقد وهم أبو عمرو الدانى، وقال: إن أبا نشيط توفى سنة ثلاثة وستين ومائتين، وإنما المتوفى فى نحو هذه السنة: المحدث محمد بن أحمد بن هارون شيطا، وأصاب فى جعل أبى نشيط المروزى هو البغدادى الربعى، وبعض الناس يفرق بين الترجمتين، وهما واحد، هذا الراجح عندى، وأنه توفى سنة ثمانٍ وخمسين، كما قاله تلميذه ابن مخلد، والله أعلم.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٢٤-٣٢٧)، والجرح والتعديل (٨/ ١١٧)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٥٢-٣٥٣)، وتهذيب الكمال (١٢٨٠)، وغاية النهاية فى طبقات القراء (٢/ ٢٧٢-٢٧٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٩٣-٤٩٤)، والمنتظم (٥/ ١٥).

(٣) فى أ: يجيز.

(٤) أحمد بن يزيد بن أزداذ - ويقال: يزداذ - الصفار الأستاذ، أبو الحسن الحلوانى، قال الدانى: يعرف بأزداذ، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصًا فى قالون وهشام، قرأ بمكة على - جامع البيان - أحمد بن محمد القواس وبالمدينة على - المستنير، جامع =

قرأت بالضم.

واختار ابن مجاهد الإسكان، والاختيار عند القراء ضم الميمات كلها للحلوانى، وإسكانها لأبى نشيط.

قال العبد: فعبارة التخيير يراعى فيها أصل الرواية عن قالون، وعبارة الخلاف يراعى فيها اختيار القراء من حيث خصوا الإسكان بطريق أبى نشيط، وخصوا الضم بطريق الحلوانى، فكأنهما روايتان مختلفتان عن قالون، والله - تعالى - أعلم.

تنبيه: ذكر عن حمزة «عليهم» و «لديهم» و «إليهم» بضم الهاء فى الحالين أولا ثم ذكر ابن كثير وقالون بخلاف صلة الميم، ثم أتبع بمذهب ورش، ثم رجع إلى مذهب حمزة، والكسائى.

وهذا العمل له وجه من الترتيب حسن، وإن لم يكن باديًا من أول وهلة.

وبيانه: أن كلامه فى هذا الفصل فى معنى أن لو قال: ميم الجمع إن كان من هذه الكلم الثلاث، فمذهب حمزة فيه ضم الهاء فى الحالين من غير اعتبار بما بعد الميم من حركة أو سكون؛ ولهذا سوى بين الوقف والوصل وإن كان من غير هذه الكلم الثلاث فحينئذ يعتبر ما بعد الميم، فإن كان متحركًا فابن كثير ومن وافقه يضم الميم فى الوصل ويصلها، والباقون يسكنونها، وإن كان بعد الميم ساكن فحمزة، والكسائى، وأبو عمرو يفعلون كذا بشرط أن تكون[1] الميم بعد الهاء، وتكون[2] قبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة، والباقون بخلاف ذلك[3].

= البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - قالون، رحل إليه مرتين، وإسماعيل وأبى بكر ابنى أبى أويس فيما ذكره الهذلى، وبالكوفة والعراق على خلف و- التيسير، الكامل - خلاد وجعفر بن محمد الخشكنى و- جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - أبى شعيب القواس وحسين بن الأسود - المبهج، الكامل - الدورى.

توفى سنة نيف وخمسين ومائتين.

ينظر: غاية النهاية (١/ ١٤٩).

(١) فى ب: يكون.

(٢) فى ب: يكون.

(٣) اعلم أن يعقوب يضم كل هاء قبلها ياء ساكنة تثنية وجمعًا، إلا قوله تعالى: ﴿بين أيديهن وأرجلهن﴾ [الممتحنة: ١٢].

والآخرون بكسرها.

فمن ضمها ردها إلى الأصل؛ لأنها مضمومة عند الانفراد.

ومن كسرها، فالأصل الياء الساكنة، والياء أخت الكسرة.

وقوله فى آخره: «وحمزة على أصله فى الكلم الثلاث» توكيد لما تقدم، وأن كسر الهاء فى الوقف مختص بما عدا الكلم الثلاث والله - عز وجل - أعلم.

تنبيه: اعلم أن ميم الجمع لها أربع حالات:

حالة تحرك فيها بالضم وتوصل ضمتها بواو بالاتفاق.

وحالة تحرك فيها من غير صلة.

وحالة تسكن فيها.

وحالة فيها خلاف دائر بين الإسكان والتحريك مع الصلة.

فالحالة الأولى: إذا اتصل بها ضمير، كقوله - تعالى -: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] و ﴿فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣] و﴿ءَاذَيْتُمُونَا﴾ [إبراهيم: ١٢].

والحالة الثانية: إذا وقع بعدها فى الوصل حرف ساكن.

والحالة الثالثة: إذا وقفت[1] عليها.

والحالة الرابعة: ما عدا ما تقدم.

= وضم ابن كثير، وأبو جعفر كل ميم جمع مُشْبِعًا فى الوصل، إذا لم يلقها ساكن، فإن لقيها ساكن فلا يشبع.

ونافع يخير، ويضم ورش عند ألف القطع.

وإذا تلقته ألف الوصل، وقبل الهاء كسر، أو ياء ساكنة، ضم الهاء والميم حمزة والكسائى -رحمهما الله- وكسرهما أبو عمرو، وكذلك يعقوب إذا انكسر ما قبله.

والآخرون: بضم الميم، وكسر الهاء؛ لأجل الياء أو لكسر ما قبلها، وضم الميم على الأصل، وقرأ عمر بن الخطاب -رضى الله تعالى عنه -: (صراط من أنعمت عليهم).

إذا ثبت هذا فالأصل فى هاء الكناية: الضم، فإن تقدمها ياء ساكنة، أو كسرة، كسرها غير الحجازيين، نحو: عليهم وفيهم وبهم.

والمشهور فى ميمها السكون قبل متحرك، والكسر قبل ساكن، هذا إذا كسرت الهاء، أما إذا ضممت، فالكسر ممتنع إلا فى ضرورة؛ كقوله: (وفيهم الحكام) بكسر الميم، وفى (عليهم) عشر لغات قرئ ببعضها:

(عليهم) بكسر الهاء وضمها، مع سكون الميم.

(عليهمى) بكسر الهاء، وزيادة الياء، وبكسر الميم فقط.

(عليهمو) بضم الميم، وزيادة واو، أو الضم فقط.

(عليهمو) بكسر الهاء، وضم الميم، بزيادة الواو.

(عليهُمى) بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم. أو الكسر فقط

(عليهم) بكسر الهاء، وضم الميم، حكى ذلك ابن الأنبارى.

ينظر: اللباب (١/ ٢١٤-٢١٧).

(١) فى ب: وقف.

باب بيان مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير

اعلم أن الغرض من هذا الباب ينحصر فى قسمين:

القسم الأول: يشتمل على سبعة فصول فى تمهيد قواعد وتقرير أصول.

والقسم الثانى: يخص مقصود هذا الباب مرتبا بحسب ألفاظ الكتاب.

* * *

الفصل الأول من القسم الأول
فى معنى الإدغام لغة واصطلاحًا

أما الإدغام فى اللغة: فهو عبارة عن الإدخال يقال: أدغمت الفرس اللجام(١): إذا أدخلته فى فيه(٢).

وقيل: إنه من الدغم وهو التغطية يقال: أدغمت الشىء إذا غطيته(٣).

فإذا استعمل فى اصطلاح القراء وأهل العربية فمعناه: إدخال الحرف فى الحرف ودفنه فيه حتى لا يقع بينهما فصل بوقف ولا بحركة، ولكنك تعمل العضو الناطق بهما إعمالاً واحدًا فيكون الحاصل منهما فى اللفظ حرفًا واحدًا مشددًا.

ويحصل الفرق بين الحرف المدغم، وغير المدغم، من وجهين:

أحدهما: أن المدغم مشدد وغير المدغم مخفف، فعلى هذا كل حرف مشدد مدغم.

والوجه الثانى: أن زمان النطق بالحرف المدغم أطول من زمان النطق بالحرف غير المدغم بقدر ما فيه من التضعيف، كما أن زمان النطق بالحرفين المفككين أطول من زمان النطق بالحرف المدغم.

---

(١) فى ب: أدغمت اللجام الفرس.

(٢) قال ابن منظور فى لسان العرب (٢/ ١٣٩١): الإدغام: إدخال حرف فى حرف، يقال: أدغمت الحرف، وادَّغمته، على «افتعلته». والإدغام: إدخال اللجام فى أفواه الدواب. وأدغم الفرس اللجام: أدخله فى فيه. وأدغم اللجام فى فمه: كذلك، قال ساعدة بن جؤية:

بمقربات بأيديهم أعِنَّتُها خوصٌ إذا فزعوا أُدْغِمْنَ باللُّجُم

قال الأزهرى: وإدغام الحرف فى الحرف مأخوذ من هذا. قال بعضهم: ومنه اشتقاق الإدغام فى الحروف. وقيل: بل اشتقاق هذا من إدغام الحروف.

(٣) قال ابن منظور: (دغم الإناء، دغمًا: غطاه) ينظر: لسان العرب (٢/ ١٣٩١).

وقد نص الحافظ على ما ذكرته فى المدغم فى كتاب «المفصح» فقال: «ويلتزم(١) اللسان موضعًا واحدًا» يعنى فى الإدغام.

ثم قال: «إلا أن احتباسه فى موضع الحرف المشدد لما زاد فيه من التضعيف أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد المخفف» انتهى.

وفائدة الإدغام: تخفيف الكلمة إذ النطق بالحرف مرة واحدة وإن كان مشددًا أخف من النطق به مرتين إذا فك؛ ولهذا شبه الخليل(٢) تكرار الحرف بمشى المقيد إذا رفع رجله ثم وضعها - عادت حيث كانت، فكذلك تكرار النطق بالحرف الواحد؛ لأن العضو الناطق يعتمد فى المرة الثانية على ما اعتمد عليه فى المرة الأولى.

* * *

(١) فى ب: ويلزم.

(٢) الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدى، البصرى، أحد الأعلام. ولد سنة مائة.
حدث عن: أيوب السختيانى، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان.
أخذ عنه سيبويه النحو، والنضر بن شميل، وهارون بن موسى النحوى، ووهب ابن جرير، والأصمعى، وآخرون.
وكان رأسًا فى لسان العرب، دينًا، ورعًا، قانعًا، متواضعًا، كبير الشأن، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علمًا لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، وله كتاب: العين، فى اللغة.
وثقه ابن حبان. وقيل: كان متقشفًا متعبدًا. قال النضر: أقام الخليل فى خص له بالبصرة، لا يقدر على فلسين، وتلامذته يكسبون بعلمه الأموال، وكان كثيرًا ما ينشد:

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ... ذخرًا يكون كصالح الأعمال

مات سنة بضع وستين ومائة، وقيل: بقى إلى سنة سبعين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٩-٤٣١)، التاريخ الكبير (٣/ ١٩٩-٢٠٠)، وطبقات النحويين للزبيدى (٤٧-٥١)، ومعجم الأدباء (١١/ ٧٢-٧٧)، والكامل لابن الأثير (٦/ ٥٠)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤١-٣٤٧)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٧٧-١٧٨)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٤٤-٢٤٨)، وعبر الذهبى (١/ ٦٨)، والبداية والنهاية (١٠/ ١٦١-١٦٢)، وطبقات القراء لابن الجزرى (١/ ٢٧٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٦٣-١٦٤)، وبغية الوعاة (١/ ٥٥٧-٥٦٠).

الفصل الثانى

اعلم أن الحرف لا يدغم فى الحرف إلا إذا كانا مثلين وذلك على وجهين:

أحدهما: أن يكونا مثلين فى الأصل، كقوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم﴾ [الحجرات: ١٢].

والثانى: أن يكونا خلافين فى الأصل، فيبدل من الحرف الأول حرف من لفظ الحرف الثانى فيصيرا مثلين نحو ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] تبدل من الدال تاء فيصير «قتتبين» فآل إدغام الخلافين إلى إدغام المثلين، وهذا يطرد فى جميع الحروف إلا إذا أدغمت الياء فى الواو، فإنك[١] تبدل الثانى حرفًا من جنس الأول نحو: «سيد»، «ميت» والأصل: «سيود»، «ميوت».

وهكذا الحاء إذا أردت: إدغامها فى الهاء أو فى العين أبدلت الثانى حرفًا من جنس الأول فقلت:

«امدح حّلالًا» و «اصفح حّنى» تريد «امدحْ هلالًا»، «واصفحْ عَنى».

واعلم أن الحرف لا يبدل [بالحرف][٢] لأجل الإدغام إلا إذا كانا متقاربين، والتقارب بين الحرفين يحصل بالاشتراك فى المخرج أو فى الصفات[٣].

ثم لا بد من سكون الحرف الأول، وإلا لم يصح إدغامه، فعلى هذا إذا التقى المثلان والأول ساكن لزم الإدغام، وإن تحرك لم يدغم إلا بعد أن يسكن فيكون فيه إذ ذاك تغيير واحد قبل الإدغام وهو الإسكان[٤].

---

(١) فى أ: فكأنك.

(٢) سقط فى أ.

(٣) أو فى مجموع المخرج والصفات، كما نص على ذلك النحاة؛ يقول ابن عصفور فى المقرب (١/ ٣٢٠): (اعلم أن التقارب بين الحرفين يكون فى المخرج، أو فى الصفة، أو فى مجموعهما).

(٤) إذا التقى المثلان فى كلمتين، فإما أن يكون الثانى ساكنًا، أو متحركًا، فإن كان ساكنًا لم يجز الإدغام، بل لا بد من إظهارهما، نحو قولك: (اضرب ابنك).
وقد شذت العرب فى (عَلْماءِ بنو فلان) والأصل (على الماء)، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، ثم حذفوا أحد المثلين بعد ذلك تخفيفًا، وإن كان متحركًا.
فإن كانا صحيحين، فإما أن يكون الأول منهما ساكنًا فتدغمه فى الثانى ليس إلا، نحو قولك: (اضرب بكرًا)، وإما أن يكون متحركًا فلا يخلو إذ ذاك من أن يكون ما قبله ساكنًا أو متحركًا، فإن كان متحركًا، جاز الإظهار وحذف الحركة من المثل الأول، وإدغامه فى الثانى فتقول: (جعلَ لك)، و (جعلّك). وكلاهما حسن. =

وإذا التقى المتقاربان وكان الأول ساكنًا - فلا إدغام إلا بعد إبدال الحرف الأول من جنس الثانى فيكون - أيضًا - فيه تغيير واحد وهو الإبدال، وإن كان الأول متحركًا - لم يدغم إلا بعد تغييرين وهما: الإبدال والإسكان.

وأما إن تحرك الأول وسكن الثانى فلا إدغام نحو: رددناه(١).

الفصل الثالث

فى ذكر الحروف ومخارجها

اعلم أن أصول الحروف(٢) فى العربية ثلاثون(٣) حرفًا، وأذكرها بعدُ بحول الله -

---

= والإظهار لغة أهل الحجاز.

وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدى الإظهار إلى اجتماع خمسة أحرف متحركة فصاعدًا.

وإن كان ما قبله ساكنًا، فإن كان الساكن حرف علة، جاز الإظهار، وأن تحذف الحركة من المثل الأول وتدغمه فى الثانى، نحو: (دار راشد)، و (ثوب بكر)، و (جيب بشر).

والإظهار فيه أحسن من الإظهار فى (جعل لك) وأشباهه.

وإن كان الساكن حرفًا صحيحًا لم يجز الإدغام نحو: اسم موسى، وابن نوح، وإن كان المثلان حرفى علة، فإن كان الأول ساكنًا:

فإما أن يكون حرف لين؛ فيلزم الإدغام نحو: (اخْشَىْ ياسرًا)، أو حرف مد ولين، فلا يجوز الإدغام نحو: (يغزو واقدًا)، و (اضربى ياسرًا)، وإن كان الأول متحركًا، فإما أن يكون ما قبله متحركًا، فيجوز الإظهار والإدغام نحو: (ولى يزيد)، و (لقضو واقد).

وإما أن يكون ساكنًا معتلًا غير مدغم، فيجوز الإظهار والإدغام، نحو (واو واقد). و(آى يا سين).

وإما أن يكون ساكنًا صحيحًا، أو معتلًا مدغمًا، فلا يجوز الإدغام، نحو: (ولى يزيد)، و (عدو واقد)، و (ظبى يزيد)، و(غزو واقد).

ينظر: المقرب (١/ ٣١٨-٣١٩).

(١) الحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء فى حسن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حسنًا، وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان.

فالإظهار فى الحروف التى من مخرج واحد وليست بأمثالٍ سواءٍ أحسن؛ لأنها قد اختلفت. وهو فى المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشد تباعدًا، وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسنًا.

ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٢) قال ابن جنى فى سر الصناعة (١/ ١٥): الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه، ويجوز أن تكون سميت حروفًا - أى حروف المعجم- لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشىء وجهاته المحدقة به، وكل اشتقاق المادة يدل على هذا المعنى.

(٣) ذكر غير واحد من أئمة النحاة: أن أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا، فهاهوذا =

عز وجل - موزعة على المخارج.

= سيبويه -إمام النحاة- يقول: حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاى، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهى كثيرة يؤخذ بها وتستحسن فى قراءة القرآن الكريم والأشعار، وهى:

النون الخفيفة، والهمزة التى بين بين، والألف التى تمال إمالة شديدة، والشين التى كالجيم، والصاد التى تكون كالزاى، وألف التفخيم، يعنى بلغة أهل الحجاز، فى قولهم: الصلاة والزكاة والحياة.

وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة فى لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن فى قراءة القرآن ولا فى الشعر، وهى: الكاف التى بين الجيم والكاف، والجيم التى [كالكاف، والجيم التى] كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التى كالسين، والطاء التى كالتاء، والظاء التى كالثاء، والباء التى كالفاء.

وهذه الحروف التى تممتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة، إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف؛ لأنها من حافة اللسان مطبقة؛ لأنك جمعت فى الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها؛ لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذى فى اليمين. وهى أخف؛ لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر؛ لأنها تصير فى حافة اللسان فى الأيسر إلى مثل ما كانت فى الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك فى الأيمن.

ويقول ابن عصفور: فحروف المعجم الأصول: تسعة وعشرون حرفًا، أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم.

وقد تبلغ خمسة وثلاثين بفروع حسنة تلحقها، يؤخذ بها فى القرآن وفصيح الكلام، وهى: النون الخفيفة، وأعنى بذلك: الساكنة، إذا وقع بعدها حرف من الحروف التى تخفى معها، والشين التى كالجيم، نحو: «أجدق» فى «أشدق»، والصاد التى كالزاى، نحو: «مزدر» فى مصدر، والهمزة المخففة، وهى المجعولة بينها وبين الحرف الذى منه حركتها، وذلك جائز فى كل همزة متحركة تكون بعد ألف، أو بعد حركة ما لم تكن مفتوحة مكسورًا ما قبلها، فتبدل ياء، أو مضمومًا فتبدل واوًا. وألف التفخيم، وألف الإمالة.

وقد تبلغ أيضًا الحروف ثلاثة وأربعين حرفًا، بفروع غير مستحسنة لا توجد إلا فى لغة ضعيفة، وهى الكاف التى كالجيم، نحو: «جمل»، فى «كمل»، والجيم التى كالكاف، نحو: «ركل» فى «رجل». والجيم التى كالشين نحو: «اشتمعوا»، فى «اجتمعوا»، والطاء التى كالتاء، نحو: «تال»، فى «طال»، والضاد الضعيفة، وهى الثاء المقربة من الضاد، يقولون: (اضر ذلك)، فى: إثر ذلك، والصاد التى كالسين، نحو: (سابر)، فى: صابر، والباء التى كالفاء، وهى على ضربين: أحدهما: لفظ الباء، أغلب عليه من لفظ الفاء. =

واعلم أن مخارج الحروف ستة عشر مخرجًا:
منها من الحلق.
ومنها من داخل الفم.
ومنها من بين الشفتين.
ومنها من الخيشوم.
أما الحلق فله ثلاثة مخارج(١): -
أحدها: من أقصاه مما يلى الصدر، وله من الحروف: الهمزة، والهاء، والألف الساكنة.
والثانى: من وسط الحلق، وله من الحروف: الحاء، والعين المهملتان.
والثالث: من أدنى الحلق إلى الفم، وله من الحروف: الخاء، والغين المعجمتان.
وأما المخارج التى من داخل الفم فمتعلقة باللسان:
منها من أصله.
ومنها من حافته.
ومنها من وسطه.
ومنها من طرفه.
فمن أصله مخرجان:
أحدهما: من أقصاه وما فوقه من الحنك، وهو مخرج القاف.
والثانى: أسفل منه قليلا وما(٢) يليه من الحنك، وهو مخرج الكاف.
ومن وسط اللسان بينه(٣) وبين وسط الحنك مخرج الجيم، والشين، والياء.
ومن حافة اللسان من بين أولها، وما يليه من الأضراس مخرج الضاد.

= والآخر: بالعكس، نحو: (بلج).
والظاء، التى كالثاء، نحو (ثالم)، فى: ظالم.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣١-٤٣٣)، المقرب (١/ ٣٢٠، ٣٢٦).
(١) قال سيبويه: فأقصاها مخرجًا: الهمزة، والهاء، والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء. وأدناه مخرجًا من الفم: الغين والخاء. ينظر الكتاب (٤/ ٤٣٣).
(٢) فى أ: مما.
(٣) فى أ: وبينه.

وأما طرف اللسان: فله ستة مخارج:

فمن حافة اللسان من أدناها إلى طرفه، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام.

ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، مخرج النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

وما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مخرج الطاء والدال والتاء.

وما بين طرف اللسان وفوق الثنايا أعنى السفلى مخرج الصاد والسين والزاى.

وما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: مخرج الظاء، والذال، والثاء، المعجمات.

وأما الشفتان: فمن بين باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء.

ومن بين الشفتين: مخرج الباء، والميم، والواو؛ لأن الشفتين تنطبقان بالباء والميم وتنفتحان متقببتين بالواو.

وأما الخيشوم: فهو مخرج النون الخفيفة(١).

فهذه مخارج الحروف على رأى سيبويه(٢) رحمه الله.

---

(١) فى أ: الخفية.

(٢) إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسى، ثم البصرى.
طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وألف فيها كتابه الكبير الذى لا يدرك شأوه فيه.
استملى على حماد بن سلمة، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل، وأبى الخطاب الأخفش الكبير.
وقد جمع يحيى البرمكى ببغداد بينه وبين الكسائى للمناظرة، بحضور سعيد الأخفش، والفراء، وجرت مسألة الزنبور، وهى كذب: أظن الزنبور أشد لسعًا من النحلة فإذا هو إياها. فقال سيبويه: ليس المثل كذا، بل: فإذا هو هى. وتشاجرا طويلا، وتعصبوا للكسائى دونه، ثم وصله يحيى بعشرة آلاف، فسار إلى بلاد فارس، فاتفق موته بشيراز فيما قيل.
قال إبراهيم الحربى: سمى سيبويه؛ لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحسن.
قال أبو زيد الأنصارى: كان سيبويه يأتى مجلسى، وله ذؤابتان، فإذا قال: حدثنى من أثق به، فإنما يعنينى.
وقيل: عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: نحو الأربعين. قيل: مات سنة ثمانين ومائة، =

واعلم أن سيبويه لما ذكر مخرج الضاد لم يبين هل هى من الحافة اليمنى، أو من الحافة اليسرى، لكنه ذكر فى باب الإدغام فى حروف طرف اللسان والثنايا إدغام الظاء وأختيها فى الضاد، فقال فى التعليل: «لأنها - يعنى الضاد - اتصلت بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان»[١].

= وهو أصح، وقيل: سنة ثمان وثمانين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥١-٣٥٢)، وطبقات النحويين (٦٦-٧٤)، والفهرست لابن النديم (١/ ٥١-٥٢)، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٩٥)، ومعجم الأدباء (١٦/ ١١٤-١٢٧)، وإنباه الرواة للقفطى (٢/ ٣٤٦-٣٦٠)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٨٧-٤٨٨)، والعبر (١/ ٣٥٠، ٣٧٨، ٤٤٨)، ومرآة الجنان لليافعى (١/ ٤٤٥)، والبداية والنهاية (١/ ١٧٦-١٧٧)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٢٩)، والنجوم الزاهرة (٢/ ٨٨)، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/ ١٢٨-١٣٠).

ونص كلام سيبويه - كما فى الكتاب (٤/ ٤٣٣-٤٣٤) -:

ولحروف العربية ستة عشر مخرجًا:

فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجًا: الهمزة والهاء والألف. ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء. وأدناها مخرجًا من الفم: الغين والخاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.

ومن أسفل موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك [الأعلى] مخرج الكاف.

ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.

ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام: مخرج الراء.

ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والدال، والتاء.

ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاى، والسين، والصاد.

ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال، والثاء.

ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلا مخرج الفاء.

ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو.

ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة.

(١) ونص كلام سيبويه:

وقد تدغم الطاء والتاء والدال فى الضاد؛ لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان، ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها؛ لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين، وهى مع ذا مطبقة، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها كما أدغموها فى الصاد وأختيها، فلما صارت بتلك المنزلة أدغموا فيها التاء والدال، كما أدغموهما فى الصاد؛ لأنهما من موضعها، وذلك قولك: اضبطَّرَمة، وانعضَّرَمة. =

يريد بقوله: «تطأطأت» مالت عن اللام حتى خالطت أصول الضاحك، والناب، والرباعية، والثنية؛ لأن هذه الأضراس الأربعة هى التى ذكر سيبويه أن اللام فويقها.

وهذه الأربعة التى اللام فويقها إنما هى من الجهة اليمنى؛ فظهر من هذا أن الضاد عنده من الجهة اليمنى.

وأما الضاد الضعيفة: فقد نص لما ذكر عدة الحروف على أنها تتكلف من الجهة اليمنى، ومن الجهة اليسرى، والله - جل وعلا - أعلم.

الفصل الرابع
فى صفات الحروف

اعلم أن الحروف إنما تختبر صفاتها بأن ينطق بها سواكن بعد همزة الوصل نحو: «ابْ» «اجْ» «ادْ»، فيكون الحرف إذ ذاك مجردًا من شوائب التركيب فتبرز ذاته وتتميز حقيقته وصفاته.

واعلم أن جملة الصفات التى أقصد - الآن - ذكرها ست عشرة منها أربع تضاد كل واحدة منها صفة أخرى؛ فتبلغ مع[1] أضدادها ثمانى صفات، و الثمانى الباقية لا تضاد بينها.

أما المتضادات:

فمنها: الجهر: ومعناه الظهور، قال الله - تعالى -: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] أى: عيانًا.

[وقال][2]: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠] أى: لا ترفع صوتك.

وضد الجهر: الهمس، ومعناه: الخفاء قال تعالى: ﴿فَلَا تَسۡمَعُ إِلَّا هَمۡسٗا﴾ [طه: ١٠٨].

= وسمعنا من يوثق بعربيته قال:

ثـار فَـضـجَّـضَّـجَّـةَ ركـائـبُـهْ

فأدغم التاء فى الضاد.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٦٥).

(١) فى أ: من

(٢) سقط فى أ.

قال الهروي[١]: «أى صوتًا خفيًا من وطء أقدامهم إلى المحشر».

فالحرف الظاهر البين فى النطق: هو المجهور، والحرف الضعيف: هو المهموس[٢].

وجملة الحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك: «سكت فحثه شخص»[٣].

والحروف المجهورة ما عداها.

واعلم أن بعض المجهورة أقوى من بعض: فالطاء والدال المهملتان أقوى من الظاء والذال المعجمتين، وكذلك بعض الحروف المهموسة أضعف من بعض فالحاء والهاء، والثاء، ونحوها أهمس من الشين والخاء.

ومنها الشدة، وضدها: الرخاوة.

والحروف تنقسم إلى شديدة، ورخوة، ومتوسطة .

وجملة الحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك:

---

(١) العلامة أبو عبيد، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، الهروى الشافعى اللغوى المؤدب، صاحب الغريبين.

أخذ علم اللسان عن الأزهرى وغيره.

وقد ذكره أبو عمرو بن الصلاح فى طبقات الشافعية، فقال: روى الحديث عن أحمد ابن محمد بن ياسين، وأبى إسحاق أحمد بن محمد بن يونس البزاز الحافظ. حدث عنه: أبو عثمان الصابونى، وأبو عمر عبد الواحد بن أحمد المليحى بكتاب الغريبين.

قلت: توفى فى سادس رجب، سنة إحدى وأربعمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٤٦-١٤٧)، ومعجم الأدباء (٤/ ٢٦٠-٢٦١)، وفيات الأعيان (١/ ٩٠-٩٦)، والعبر (٣/ ٧٥)، والوافى بالوفيات (٨/ ١١٤-١١٥)، وطبقات السبكى (٤/ ٨٤)، وطبقات الإسنوى (٢/٥١٨-٥١٩)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٤٤-٣٤٥)، والنجوم الزاهرة (٤/ ٢٢٨)، وبغية الوعاة (١/ ٣٧١).

(٢) وفى بيان الجهر والهمس يذكر سيبويه أن الحرف المجهور هو: حرف أشبع الاعتماد فى موضعه، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد [عليه] ويجرى الصوت. فهذه حال المجهورة فى الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما.

وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جَرْى النفس. ولو أردت ذلك فى المجهورة لم تقدر عليه. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٤).

(٣) وجمعها ابن عصفور فى المقرب (٢/ ٦) بقوله (ستشحثك خَصَفَهْ).

«أتجد طبقك»(١).

وفسر [سيبويه](٢) الحرف الشديد بأنه الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه(٣).

ألا ترى أنك لو قلت: «اجْ» لم يمكن مد الصوت فيه، وكذلك سائرها.

واعلم أنه متى تحرك الحرف لم يمكن فيه مد الصوت سواء كان رخوًا، أو شديدًا، وإنما يتميز مد الصوت فى الحرف وامتناعه إذا سكن الحرف، وقد تقدم أن الحروف إنما تختبر إذا سكنت وعريت(٤) عن التركيب.

وأما الرخوة: فجملتها [ثلاثة](٥) عشر حرفا وهى: الهاء(٦)، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاى، والظاء، والذال، والثاء والفاء. وكل واحد منها يمكن مد الصوت فيه إذا سكن(٧).

وأما المتوسطة: فثمانية أحرف وهى حروف العلة الثلاثة، وخمسة من حروف الصحة وتسمى المعتدلة يجمعها قولك: «لم يَرْوِ عنّا».

ووجه وصف هذه الحروف بأنها متوسطة:

أما العين فقال فيه سيبويه: «إنه بين الرخوة والشديدة تصير إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء(٨)». وقال فى اللام: إنه حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الشديدة، وإن شئت مددت فيه الصوت، وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحية مستدق اللسان فويق ذلك(٩). انتهى.

---

(١) وجمعها ابن عصفور أيضًا فى المقرب (٢/٦) بقوله (أجدتَ طَبَقَك).
(٢) سقط فى أ.
(٣) يقول سيبويه: ومن الحروف: الشديدُ، وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه. وهو: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء. وذلك أنك لو قلت: الحج، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك. ينظر الكتاب (٤/ ٤٣٤).
(٤) فى أ: وعربت.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ. الباء.
(٧) وذلك إذا قلت: الطَّسُّ وانْقَضْ، وأشباه ذلك أجريت الصوت فيه إن شئت. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥).
(٨) ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥) وفيه: (تصل)، بدل (تصير).
(٩) ينظر الكتاب (٤/ ٤٣٥). وفيه: (كاعتراض الحروف الشديدة) بدلاً من (كاعتراض الشديدة)، وفيه -أيضًا: - (ناحيتى)، بدلاً من (ناحية).

قوله: «لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه».

تعليل لصحة مد الصوت كما يكون ذلك فى الحروف الرخوة؛ إذ خاصية الحرف الرخو صحة مد الصوت فيه مع أن العضو الناطق به لا يزول عن موضعه الذى اعتمد عليه عند ابتدائه بالنطق بذلك الحرف مع كون الصوت الممتد خارجا من موضع الحرف، ومن خاصية الحرف الشديد: أنه إذا نطق به العضو تجافى على الفور عن موضعه الذى اعتمد عليه وقت النطق، وانقطع الصوت مع أن[1] صوت الحرف إنما يخرج من[2] موضعه.

وأما اللام فلما حصل فيها جواز مد الصوت مع بقاء اللسان فى موضعه من غير تجاف أشبه بذلك الرخوة، والصوت الممتد ليس يخرج من موضع اللام وإنما يخرج من ناحيتى مستدق اللسان، وهو طرفه، ففارق بذلك الحروف الرخوة؛ لأن الصوت الممتد بالحرف الرخو إنما يخرج من موضع الحرف كما تقدم.

وإنما موضع اللام الموضع الذى يلتقى من اللسان مع ما يليه من الأضراس، وإذا لم تمد الصوت باللام الساكنة تجافى اللسان عن موضعه وخرج الحرف من الموضع الذى ذكرنا؛ فحصل من هذا أن نسبة الصوت الممتد خارجا من ناحيتى مستدق اللسان إلى ذات اللام، كنسبة الغنة الخارجة من الأنف إلى حرفى الغنة وهما الميم والنون.

قوله - رحمه الله -: «وليس كالرخوة».

يريد به نفى المثلية - أى: ليس رخوا - ولم يرد نفى الشبه[3]؛ لأن الشبه[4] حاصل بما فيه من مد الصوت مع لزوم اللسان لموضعه كما تقدم.

وأما النون والميم:

فقال سيبويه فى النون: «إنه حرف شديد يجرى مع الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر

(١) فى أ: أنه.
(٢) فى أ: عن.
(٣) فى أ: المشبه.
(٤) فى أ: المشبه.

معه صوت» ثم قال: «وكذلك الميم»[(١)].

وأما الراء فقال: «إنه حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى الصوت كالرخوة، ولو لم يتكرر لم يجر الصوت فيه»[(٢)] انتهى.

وذلك أنك إذا نطقت بالراء تكيف الجزء الناطق بها من اللسان نوعًا من التكيف حال النطق ثم انفلت من ذلك التكيف فينقطع الصوت الذى هو ذات الراء ثم يعود الجزء الناطق إلى ذلك التكيف فيعود النطق بذلك الحرف هكذا مرة بعد أخرى فيحصل فى اللسان بحسب سرعة التكيف والانفلات المتكررين صورة ترعيد وتكرير للفظها، وكل قرعة منها راء مستقلة، لكنه قلما يقدر الناطق على الاقتصار على القرعة الواحدة من غير تكرير إلا بعد التدرب[(٣)] والرياضة مع سلامة العضو الناطق، فمن حيث كان سريع التفلت وقطع الصوت كان شديدًا ومن حيث عرض فيه التكرار السريع صار الصوت كأنه شيء واحد ممتد لم ينقطع؛ فأشبه بذلك الرخوة، ولهذا قال سيبويه: «جرى فيه الصوت بالتكرير وانحرافه إلى اللام»[(٤)].

وقوله: «فتجافى الصوت».

يريد: تجافى بما فيه من الانحراف.

وأما حروف العلة الثلاثة، فإن مخارجها اتسعت لهواء الصوت أكثر من غيرها، وأوسعها مخرج الألف، ثم الياء، ثم الواو، يعرف ذلك بضم الشفتين فى الواو، وبرفع لسانك فى الياء قبل الحنك، وليس فى الألف شيء من ذلك[(٥)].

---

(١) ينظر الكتاب (٤/ ٤٣٥) وعبارته: ومنها: حرف شديد يجرى معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت [غنة] من الألف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون، وكذلك الميم.

(٢) ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥)، وفيه: (فتجافى للصوت) بدلاً من (فتجافى الصوت)، وفيه - أيضًا -: (ولو لم يكرر) بدلاً من (ولو لم يتكرر).

(٣) فى ب: التدمن.

(٤) ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥)، وفيه: (يجرى) بدلاً من (جرى)، وفيه أيضًا: (لتكريره) بدلاً من (بالتكرير).

(٥) قال سيبويه: ومنها اللينة، وهى الواو والياء؛ لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك: وأى، والواو، وإن شئت أجريت الصوت ومددت.
ومنها الهاوى، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو؛ لأنك قد تضم شفتيك فى الواو وترفع فى الياء لسانك قِبَلَ الحنك، وهى الألف. =

فإن قيل: ادعيت فى هذه الحروف الثمانية أنها متوسطة بين الشديدة والرخوة ولم يقل سيبويه ذلك إلا فى العين، ونص فى اللام، والراء، والنون على الشدة وكذلك الميم.

قيل: قد ذكر سيبويه قبل هذه الحروفَ الشديدةَ التى منها الهمزة وجعلها قسمًا، وذكر الرخوة وهى التى منها الخاء وجعلها قسما ثانيا، ثم ذكر هذه الأحرف الأخر على حدة؛ فدل أن لها حكما ثالثا وهو التوسط.

وقد نص فى العين ووصف الأربعة بعدها بالشدة، وذكر مع ذلك فيها وجها من الشبه بالرخوة وهو ما صحبها من مد الصوت كما تقدم، بخلاف القسم الذى منه الهمزة فبقدر ما فيها من شبه الرخوة سميت متوسطة، وكذلك حروف العلة، لما اتسعت مخارجها حصل فيها من امتداد الصوت، وتعديهِ مخرجه أكثر مما فى اللام وأخواتها؛ فأشبهت بذلك الرخوة، والله - تعالى - أعلم.

ومنها الانطباق، وضده: الانفتاح.

فالأحرف المطبقة: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد[1] وسميت بذلك لانطباق ظهر اللسان مع الحنك الأعلى عند النطق بها[2]؛ ولهذا كتب كل واحد منها من خطين متوازيين متصلى الطرفين إشعارًا بمخرجها، والمنفتحة ما عداها؛ لانفراج ما بين ظهر اللسان، والحنك الأعلى عند النطق بها وقد يوصف الباء والميم بالانطباق لانطباق الشفتين بهما.

ومنها الاستعلاء[3] وضده: الاستفال[4].

فالحروف المستعلية سبعة وهى: الخاء، والغين، من أعلى الحلق، والقاف من

= وهذه الثلاثة أخفى الحروف؛ لاتساع مخرجها. وأخفاهن وأوسعهن مخرجًا: الألف، ثم الياء، ثم الواو.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥-٤٣٦).

(١) وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك فى مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٦).

(٢) ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سينًا، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شىء من موضعها غيرها. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٦).

(٣) وهو تصعد اللسان إلى الحنك الأعلى، انطبق أو لم ينطبق. ينظر: المقرب (٢/ ٨).

(٤) ويطلق عليه - أيضًا -: الانخفاض. ينظر المقرب (٢/ ٨).

أصل اللسان مستعليًا إلى الحنك كما تقدم، والأربعة المطبقة التى من داخل الفم: الطاء، والظاء، والصاد؛ والضاد، إذ لم يحصل الانطباق فيها إلا بارتفاع ظهر اللسان إلى الحنك، والحروف المستفلة ما عداها.

فهذه الصفات الثمانى التى حصل التضاد بين أربعة منها وأربعة.

وأما الصفات الثمانى الباقية التى لا تضاد بينها فأولها:

الهوائية: وهى صفة الألف الساكنة سميت بذلك؛ لأنها صوت يجرى فى الصدر، ولا يعتمد على شيء من الأعضاء الناطقة؛ ولذلك لا يمكن تحريكها.

وثانيها: الاستطالة وهى صفة الضاد؛ لأن مخرجها يبدأ من أول حافة اللسان من أقصاه، وينتهى إلى مخارج الطرف؛ فيستوعب طول حافته؛ فيسمى بذلك مستطيلا.

وثالثها: التفشى، ومعناه الظهور، وهى صفة الشين، والفاء، وصفا بذلك لما يبدو على ظاهر الفم من التكيف والتأثر عند النطق بهما[(١)].

ورابعها: الانحراف ومعناه: الميل، وهو صفة اللام، والراء، وانحرافهما إلى الجهة اليمنى، إلا أن انحراف اللام أقوى من انحراف الراء.

وخامسها: التكرار، وهى صفة الراء كما تقدم.

وسادسها: الصفير، وهى صفة الصاد، والسين والزاى.

وسابعها: الغنة، وهى صفة النون، والميم، وهو الصوت الخارج من الأنف، وقد تقدم ذكره.

وثامنها: اللين، وهى صفة الياء والواو الساكنتين بعد الفتحة، فأما إن سكنتا، وكانت حركة ما قبلهما من جنسهما - فهما حرفا مد، كما أن الألف حرف مد أبدًا؛ لما لزمها السكون[(٢)] وكون حركة ما قبلها من جنسها والله - تعالى - أعلم.

* * *

(١) ذكر البعض أن التفشى صفة للشين فقط، وخطّأ من أضاف إليها غيرها، ومن هؤلاء النويرى، حيث قال فى شرح الطيبة (١/ ٢٩٧): حرف التفشى الشين فقط باتفاق؛ لأنه تفشى فى مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء وأضاف بعضهم إليها حروفًا أُخر ولا يصح.

(٢) فى ب: للسكون.

الفصل الخامس

إذا عرفت ما تقدم فاعلم أن الحرفين إذا اشتركا فى المخرج، وجملة الصفات التى لكل واحد منهما فهما مثلان، وإن اختلفا بتعدد المخرج، أو استبد أحدهما بصفة لا تكون للآخر فهما مختلفان، ثم المختلفان، إن اشتركا فى المخرج، أو فى بعض الصفات فهما متقاربان، وبحسب تعدد وجوه الاشتراك يقوى التقارب وبحسب قلته يضعف، ومهما حصل التماثل لزم الإدغام إذا سكن الأول ومهما قوى التقارب حسن الإدغام، ومهما ضعف التقارب ضعف الإدغام، وإن فقد التقارب امتنع الإدغام، والله - جل وعلا - أعلم.

الفصل السادس

اعلم أن الحروف تنقسم إلى القوى، والضعيف.

وأعنى هنا بالقوة أن يكون للحرف زيادة على غيره، فيقال: إنه أقوى من ذلك الغير، وتلك الزيادة تكون: الإطباق، والاستعلاء، والصفير، والاستطالة، والتفشى، والتكرار، والغنة. ولا يدغم الأقوى فى الأضعف إلا على ضعف؛ وذلك لما يلزم من إبدال الحرف الأول بحرف من جنس الثانى فإذا كان الحرف الأول أقوى لزم من إبداله [لو أبدل] (١) إذهاب قوته، والعرب تأبى ذلك فى فصيح كلامها.

وإذا كان الأول أضعف - لزم من إبداله تقويته وهو القانون المستعمل والقياس الجارى.

ومن أصول الإدغام أنه لا يدغم حرف من حروف الحلق فى حرف من حروف الفم، ولا حرف من حروف الفم فى حرف من حروف الحلق.

ومنها: أنه لا يدغم حرف صحيح فى حرف معتل سوى النون، ولا يدغم حرف معتل فى حرف صحيح أصلا.

ومنها: أن إدغام الحرف الأدخل فى الحرف الأخرج أحسن من العكس، وقد يستعمل من هذا العكس فى حروف الفم ما لا يستعمل فى حروف الحلق، واستعمال الإدغام فى حروف الفم أكثر من استعماله فى حروف الحلق، والإدغام فى حروف طرف اللسان ومقدم الفم أكثر منه فى(٢) غيرها، والله - عز وجل - أعلم.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: من.

الفصل السابع

اعلم أن الحروف على ضربين:

أحدهما: لا يَقْبَلُ الإدغام بوجه وهو الألف الساكنة[(١)] امتنع أن يدغم فيها مثلها أو خلافها لما كان يلزم من تحريكها، وهى لا تقبل الحركة، وامتنع إدغامها فى خلافها لما كان يلزم من قلبها، وليس فيما يقاربها ما يصلح لذلك.

الضرب الثانى: يقبل الإدغام وهو نوعان:

أحدهما: قد يوجد فيه إدغام المثلين، ولا يصح فيه إدغام المتقاربين.

والنوع الثانى: يصح فيه إدغام المثلين والمتقاربين.

فالنوع الأول: الهمزة، وجد فيها إدغام المثلين فى قولهم: سوَّال، جمع: سائل،[(٢)] ولا يكون هذا فى الهمزة، إلا إذا كانت عين الكلمة.

وسبب ذلك أن العين إذا ضوعفت لا بد أن تكون بلفظ واحد؛ فلزم الإدغام لذلك، أما إذا لم تكن عينًا وتكررت فلهم مندوحة عن الإدغام بتسهيل إحدى الهمزتين أو حذفها، وهو أخف من الإدغام، ولم تقع[الهمزة عينا][(٣)] مضاعفة فى القرآن.

وأما النوع الذى يقبل إدغام المثلين وإدغام المتقاربين فهو باقى الحروف، فإدغام المثلين نحو «استغفر رَّبك» و «أكرم مُّحمدا» وهو عام فى جملة الحروف الباقية.

وأما إدغام المتقاربين فإن الحروف فيه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يدغم فى مقاربه ولا يدغم مقاربه فيه، وهو الهاء، والعين، والباء يجمعها قولك: «بعه».

---

(١) وقال ابن عصفور فى المقرب (٢/ ٩): (وأما الألف والهمزة فلا يدغمان فى شىء، ولا يدغم فيهما)

(٢) قوله: (الهمزة وجد فيها. . .) إلخ، يدل على ندرة ذلك، وأنه لا يكاد يقع، ويتأيد ذلك بما ذكرناه آنفًا عن ابن عصفور، وكذلك بما ذكره سيبويه من عدم تجويز إدغام الهمزة فى مقاربها أو مثلها بقوله: ومن الحروف ما لا يدغم فى مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم فى مثله، وذلك الحرف الهمزة؛ لأنها إنما أمرها فى الاستثقال التغيير والحذف، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق؛ لأنها تستثقل وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها؛ لأن ذلك موضع استثقال [كما أن هذا موضع استثقال].

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٤٦). .

(٣) فى أ. العين.

أما الهاء والعين فيدغمان فى الحاء[١] نحو «وجه حّجتك» ولقد لقيت الهاء الحاء فى القرآن نحو قوله: ﴿إِنَّهُۥ حَكِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩] و ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠] و ﴿أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٩٦] و ﴿أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَـٰذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠] و ﴿وَجَـٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: ٧٨] ونحو ذلك.

ولم يقرأ بإدغام شىء منه.

والعين نحو «اسمع حّديثا» ولم تلق العين الحاء فى القرآن إلا فى كقوله – تعالى: ﴿مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا﴾ [التوبة: ٩٢] أو تكون العين منونة؛ كقوله – تعالى –: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠] وقد تقدم أن الحاء لا تدغم فى العين ولا فى الهاء إلا بعد أن تبدل العين والهاء حاء فتقول: «امدح حّلالا» و «امدح حّليًّا تريد: «امدح هلالًا، وامدح عليًّا».

وقولك: لو أدغمت الهاء فى العين، أو العين فى الهاء، لأبدلت كل واحد منهما حاء، فتقول: نَزِّح حَّملك، وانفح حّلالا، تريد: نَزّه عملك وانفع هلالًا.

حكى سيبويه عن بنى تميم: مَحُّمْ، ومَحَّاؤلاء، تريد: معهم، ومع هؤلاء[٢].

---

(١) أما الهاء فإذا اجتمعت مع الحاء، فإن تقدمت عليها جاز البيان وهو الأحسن، وقلب الهاء حاء وإدغامها فى الحاء، فتقول: اجْبَهْ حَاتمًا، واجبه حَّاتمًا.

فإن تقدمت عليها الحاء فالبيان، ولا يجوز الإدغام حتى تحول الهاء حاء فتقول: (امدح حلالاً)، تريد: امدح هلالاً، وهو قليل.

وإن اجتمعت مع العين فالبيان، تقدمت عليها أو تأخرت، ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلبهما حاءين وتدغم إحداهما فى الأخرى، فتقول: (اجْبَحُّتبة)، تريد: اجبه عتبة.

وأما العين فإذا اجتمعت مع الحاء، فإذا تقدمت عليها كنت بالخيار إن شئت أدغمت فقلبت العين حاء.

وإن شئت لم تدغم. وإن تقدمت الحاء فالبيان، ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلب العين حاء وتدغم الحاء فى الحاء فتقول: امدحتبة، تريد امدح عتبة.

ينظر: المقرب (٢/ ٩-١٠).

(٢) ذكره سيبويه فى الكتاب (٤/ ٤٤٩) وإليك نصه كاملاً؛ فإنه احتوى فوائد جمة، يقول سيبويه: الهاء مع الحاء كقولك: اجْبَهْ حَمَلاً، البيان أحسن؛ لاختلاف المخرجين، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها. والإدغام فيها عربى حسن؛ لقرب المخرجين، ولأنهما مهموسان رخوان، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس. ولا تدغم الحاء فى الهاء كما لم تدغم الفاء فى الباء؛ لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام. ومثل ذلك: امدحْ هِلالاً، فلا تدغم.

العين مع الهاء: كقولك اقطعْ هلالاً، البيان أحسن. فإن أدغمت لقرب المخرجين =

فأما قراءة أبى عمرو ﴿فمن زحزح عَّن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] بإدغام الحاء فى العين من غير إبدال العين حاء فشذوذ[١]، والله - تعالى جده - أعلم.

وأما الباء: فتدغم فى الفاء والميم، كقوله - تعالى -: ﴿اذْهَب فَّمَنْ تَبِعَكَ﴾[٢] [الإسراء: ٦٣] ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[٣] [هود: ٤٢].

وقرئ بالإدغام فيهما.

فأما قراءة الكسائى: ﴿إِنْ نَشَأْ نَخْسِف بِّهِمُ﴾ [سبأ: ٩] بإدغام الفاء فى الباء،

= حولت الهاء حاء والعين حاء، ثم أدغمت الحاء فى الحاء؛ لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم فى الذى قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها، ثم أدغمته فيه؛ كى لا يكون الإدغام فى الذى فوقه، ولكن ليكون فى الذى هو من مخرجه. ولم يدغموها فى العين؛ إذ كانتا من حروف الحلق؛ لأنها خالفتها فى الهمس والرخاوة، فوقع الإدغام لقرب المخرجين، ولم تقو عليها العين إذ خالفتها فيما ذكرت لك. ولم تكن حروف الحلق أصلاً للإدغام. ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخف فى الكلام من التقاء العينين؛ ألا ترى أن التقاءهما فى باب «رددت» أكثر. والمهموس أخف من المجهور؟! فكل هذا يباعد العين من الإدغام؛ إذ كانت هى والهاء من حروف الحلق. ومثل ذلك: اجْبَهْ عتبة فى الإدغام والبيان، وإذا أردت الإدغام حولت العين حاء، ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين. والبيان أحسن.

ومما قالت العرب تصديقًا لهذا فى الإدغام قول بنى تميم: محُّم، يريدون: معهم، ومحَّاولاء، يريدون: مع هؤلاء.

ومما قالت العرب فى إدغام الهاء فى الحاء قوله:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحى مر عقاب كاسر

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٤٩-٤٥٠).

(١) أجاب العلامة السمين الحلبى عن هذا الطعن فى قراءة أبى عمرو بقوله: أدغم أبو عمرو الحاء من (زحزح) فى العين هنا خاصة، قالوا: لطول الكلمة وتكرير الحاء، دون قوله: ﴿ذبح على النصب﴾ و ﴿المسيح عيسى﴾، ونقل عنه الإدغام مطلقًا وعدمه مطلقًا، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يجيزونه إلا بعد أن يقلبوا العين حاء، ويدغمون الحاء فيها، قالوا: (لأن الأقوى لا يدغم فى الأضعف، وهذا عكس الإدغام؛ لأن الإدغام أن تقلب فيه الأول للثانى، إلا فى مسألتين:

إحداهما: هذه.

والثانية: الحاء فى الهاء، نحو: (امدح هذا) لا تقلب الهاء حاء أيضًا؛ ولذلك طعن بعضهم على قراءة أبى عمرو ولا يلتفت إليه. ينظر: الدر المصون (٢/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٢) أدغم الباء فى الفاء هاهنا: أبو عمرو والكسائى وحمزة فى رواية خلاد عنه. ينظر: الدر المصون (٥/ ٤٠٤).

(٣) قرأ البزى وقالون وخلاد بإظهار باء ﴿اركب﴾ قبل ميم ﴿معنا﴾ والباقون بالإدغام. ينظر: الدر المصون (٤/ ١٠١).

فشذوذ(١)، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

القسم الثاني: يدغم مقاربه فيه ولا يدغم هو فى مقاربه، وذلك ستة أحرف: الحاء، والشين، والضاد، والراء، والفاء، والميم، يجمعها قولك: شرف محض.

أما الحاء: فقد تقدم ما يدغم فيها، وأنها لا تدغم فى غيرها إلا على شرط إبدال ذلك الغير بحاء مثلها، ولا تبدل هى بحرف مثل ذلك الغير، وهذا [ما] عنيت بكونها لا تدغم فى غيرها.

وأما الشين: فيدغم فيه الجيم، والطاء، والدال، والتاء، والذال، والثاء، واللام(٢).

فالطاء نحو: «اغبط شّريفا».

وفى القرآن منه كلمة ﴿وَأَغْطَشَ﴾(٣) [النازعات: ٢٩] و ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾ [الدخان: ١٦] وفى كلمتين: ﴿بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ﴾ [النساء: ١٣٥] ولم يقرأ بإدغامه.

والظاء نحو: «الحظ شّرطه» والذال نحو: «اشحذ شّفرتك» ولم يلتقيا مع الشين

---

(١) أجاب العلامة ابن عادل الحنبلى فى اللباب (١٦/ ١٩) عن هذا الطعن، بقوله: وأدغم الكسائى الفاء فى الباء، واستضعفها الناس من حيث أدغم الأقوى فى الأضعف، قال الفارسى: وذلك لا يجوز؛ لأن الباء أضعف فى الصوت من الفاء فلا يدغم فيها، وإن كانت الباء يدغم فيها نحو: اضرب فلانًا، كما تدغم الباء فى الميم كقولك: اضرب مالكًا، وإن كانت الميم لا تدغم فى الباء نحو: اضمم بكرًا؛ لأن الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة، وقال الزمخشرى: وليست بالقوية، وهذا لا ينبغى لأنها تواترت. ينظر: اللباب (١٦/ ١٩).

(٢) قال ابن عصفور: وأما الشين فإنها لا تدغم فى شىء، وتدغم فيها الجيم والطاء والظاء والذال والتاء والدال والثاء واللام. نحو قولك: لم يربط شيئًا، وقد شاء، وأنبتت شيًا واحفظ شنبا، وانبذ شرابًا، وابعث شافعًا، واجعل شيئًا. والبيان فى جميع ذلك عربى جيد. ينظر: المقرب (٢/ ١٢).

(٣) أى أظلم، بلغة أنمار وأشعر. يقال: غطش الليل، وغطشته أنا، وأغطشته، قال:

عقرت لهم ناقتى مَوْهِنًا　　　فليلهم مُدلهم غَطِشْ

وليل أغطش، وليلة غطشاء.

قال الراغب: وأصله من الأغطش، وهو الذى فى عينه عمش، ومنه: فلاة غطشى: لا يهتدى فيها.

والتغاطش: التعامى. انتهى.

ويقال: أغطش الليلُ - قاصرًا - كأظلم. و «أفعل» فيه متعدٍّ ولازم.

ينظر: الدر المصون (٦/ ٤٧٥).

فى القرآن.

واللام نحو: «اقبل شّهادته»، وقد جاءت اللام قبل الشين فى القرآن على خمسة أضرب:

أحدها: لام التعريف ولا خلاف فى إدغامها نحو ﴿ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

الثانى: اللام المشددة نحو ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة:١٠٦].

الثالث: اللام المنونة نحو ﴿زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١] و ﴿رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ﴾ [المزمل: ١٥].

الرابع: اللام المفتوحة بعد الألف نحو ﴿ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً﴾ [الأعراف: ٨١] ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم﴾ [يونس: ٢٨].

الخامس: لام الابتداء، ولام الجر نحو ﴿لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] و ﴿لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات: ٣٦].

ولم يدغم شىء من ذلك، وليس فى القرآن لام بعدها شين فى كلمة واحدة.

وأما الجيم والدال والتاء والثاء فموجودة قبل الشين فى القرآن، وقرئ بإدغامها نحو: ﴿أخرج شّطأه﴾[1] [الفتح: ٢٩] و ﴿قد شّغفها﴾[2] [يوسف: ٣٠] و ﴿بأربعة شّهداء﴾ [النور: ٤] و ﴿ثلاث شّعب﴾ [المرسلات: ٣٠].

وأما الضاد: فيدغم فيه سبعة أحرف وهى: الطاء والظاء، والتاء والدال والذال

---

(١) أخرج شطأه، أى: فراخ الزرع، يقال: شطأ الزرع وأشطأ، أى: أخرج فراخه، وهل يختص ذلك بالحنطة فقط؟ أو بها وبالشعير فقط أو لا يختص؟ خلاف مشهور، قال الشاعر:

أخرج الشطأ على وجه الثرى ... ومن الأشجار أفنان الثمر

ينظر: الدر المصون (٦/ ١٦٧).

(٢) بمعنى: حرق شغاف قلبها، وهو مأخوذ من الشغاف. والشغاف: حجاب القلب، جُلَيْدة رقيقة، وقيل: سويداء القلب، وقيل: داء يصل إلى القلب من أجل الحب، وقيل: جليدة رقيقة يقال لها لسان القلب ليست محيطة به. ومعنى «شغف قلبه» أى: خرق حجابه، أو أصابه فأحرقه بحرارة الحب، وهو من شغف البعير بالهناء إذا طلوه بالقطران فأحرقه، والمشغوف: من وصل الحب لقلبه. قال الأعشى:

يعصى الوشاة وكان الحب آونة ... مما يُزَيِّنُ للمشغوف ما صنعا

وقال النابغة الذبيانى:

وقد حال همٌّ دون ذلك والجٌ ... مكانَ الشغافِ تبتغيه الأصابعُ

ينظر الدر المصون (٤/ ١٧٣).

والثاء واللام، نحو: «أمِط ضَّيره» و «احفظ ضَّأنَك» و «انبذ ضِّغنك»(١) «والضغن هو الحقد ولم يقع فى القرآن منها شىء ووجدت البواقى نحو ﴿فَقَد ضَّلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨] و﴿والعاديات ضَّبحا﴾(٢) [العاديات: ١] و﴿حديث ضَّيف إبراهيم﴾

---

(١) قال ابن عصفور: تدغم فى الضاد: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء واللام، نحو قولك: هل ضَّل زيد، وابعث ضرمة، وضجت ضجة. قال:

ثار فضجت ضَّجة رَكائبُهْ

و(اضبط ضرمة)، و(احفظ ضَّرمة)، و (خذ ضَّرمة)، والبيان فى جميع ذلك عربى جيد. ينظر: المقرب (٢/ ١٢-١٣).

(٢) قوله: ﴿والعاديات﴾ جمع: عادية، وهى الجارية بسرعة من العدو: وهو المشى بسرعة، والياء منقلبة عن واو؛ لكسر ما قبلها، نحو: الغازيات، من: الغزو، ويقال: عدا يعدو عدوًا، فهو عادٍ، وهى عادية، وقوله (ضبحا) فيه أوجه:

أحدها: أنه مصدر مؤكد لاسم الفاعل؛ فإن الضبح نوع من السير، والعدو كالضبح، يقال: ضبح الفرس أو ضبع، إذا عدا بشدة، أخذًا من الضبع وهو الذراع؛ لأنه عُدَّة عند العدو. وكأن الحاء بدل من العين، وإلى هذا ذهب أبو عمدة والمبرد، قالا: الضبح من إضباعها فى السير، وقال عنترة:

والخيل تكدح حين تضـ بح فى حياض الموت ضبحا

الثانى: أنه مصدر فى موضع الحال، أى ضابحات، أى: ذوات ضبح، والضبح: صوت يسمع من صدور الخيل عند العدو، وليس بصهيل.

وعن ابن عباس: أنه حكاه، فقال: أح أح. ونقل عنه أنه لم يضبح من الحيوان غير الخيل والكلب والثعلب، وهذا ينبغى ألا يصح؛ عنه فإنه يروى عنه أنه قال: سئلت فيها ففسرتها بالخيل، وكان علي - رضى الله عنه - تحت سقاية زمزم، فسأله وذكر له ما قلت، فدعانى فلما وقفت على رأسه قال: تفتى الناس بغير علم، إنها لأول غزاة فى الإسلام، وهى بدر، ولم يكن معنا إلا فرسان فرس المقداد وفرس الزبير، والعاديات ضبحًا: الإبل من عرفة إلى المزدلفة ومن المزدلفة إلى منى. إلا أن الزمخشرى قال بعد ذلك: فإن صحت الرواية فقد استعير الضبح للإبل كما استعير المشافر والحافر للإنسان والشفتان للمُهْر.

ونقل غيره أن الضبح يكون فى الإبل والأسود من الحيات والبوم والصدى والأرنب والثعلب والقوس، وأنشد أبو حنيفة فى صفة القوس:

خنانة من نشم أو تألب تضبح فى الكف ضباح الثعلب

وعنه أن هذا من الاستعارة، ونقل أهل اللغة: (أن أصل الضبح فى الثعلب، واستعير للخيل، وهو من «ضبحته النار» أى غيرت لونه ولم تبالغ فيه، وانضبح لونه: تغير إلى سواد قليلاً.

الثالث من الأوجه: أن يكون منصوبًا بفعل مقدر، أى: تضبح ضبحًا، وهذا الفعل حال من (العاديات).

الرابع: أنه منصوب بـ (لعاديات) وإن كان المراد به الصوت. قال الزمخشرى: كأنه قيل: والضابحات؛ لأن الضبح يكون مع العدو.

=

[الذاريات: ٢٤] و ﴿بل ضَّلُوا﴾ [الأحقاف: ٢٨].

وأما الراء: فيدغم فيها اللام والنون[١].

وقرئ به نحو: ﴿قُل رَّبِّىٓ﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

والإدغام لازم إذا كانا ساكنين، فإن تحركا ففى الإدغام الكبير على ما يأتى بحول الله تعالى.

وأما الفاء: فيدغم فيها الباء كما تقدم[٢].

وأما الميم: فيدغم فيها الباء وقد تقدم، والنون نحو ﴿وَمَن مَّعَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٨] وإدغامه لازم إذا كان ساكنًا.

القسم الثالث: الذى يدغم فى مقاربه ويدغم مقاربه فيه، وهو باقى الحروف وهى ثمانية عشر حرفا يجمعها قولك:

ضـــن زكـــوت خـــلط سـذج غيـث قـصـد

أما الخاء والغين: فيدغم أحدهما فى الآخر نحو: «فرغ خَّاطرك» و «ارسخ غَّالبا» ولم يلتقيا فى القرآن[٣].

وأما القاف والكاف: فيدغم أحدهما فى الآخر[٤] نحو ﴿خَلَقكُّم﴾: [الأعراف:

= ينظر: الدر المصون (٦/ ٥٥٧-٥٥٨).

(١) قال سيبويه: والراء لا تدغم فى اللام ولا فى النون؛ لأنها مكررة، وهى تَفَشَّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى فى الفم مثلها ولا يكرر. ويقوى هذا أن الطاء وهى مطبقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر ألا تدغم؛ إذ كانت مكررة. وذلك قولك: اجْبُرْ لَبطَة، واخْتَرْ نَقَلاً. وقد تدغم هذه اللام والنون مع الراء؛ لأنك لا تخل بهما كما كنت مخلاً بها لو أدغمتها فيهما، ولتقاربهن، وذلك: هرَّأيت، ومَرَّأيت.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٤٨).

(٢) يقول ابن عصفور، وهو بصدد ذكر حروف اللسان فى الإدغام: ثم الفاء، ولا تدغم فى شىء وتدغم فيها الباء. تقول: (اذهب فى ذلك). ثم الباء، وهى تدغم فى الفاء كما ذكرنا.
ينظر المقرب (٢/ ١٦).

(٣) يقول ابن عصفور: الغين مع الخاء يجوز فيهما البيان والإدغام كيفما اجتمعتا فتقول: (اسلخ غنما) و (ادفع خلفًا). ولا يجوز إدغام واحد من الحاء والهاء والعين فى الغين والخاء، ولا إدغامهما فيها.
ينظر المقرب (٢/ ١٠).

(٤) قال ابن عصفور: الكاف والقاف كل واحد منهما يدغم فى صاحبه، فتقول: (الحق كلدة) و(انهك قطنًا). =

١٨٩] و ﴿كذلك قَّال﴾ [مريم: ٢١] وقرئ به.

وأما الجيم: فتدغم فى الشين كما تقدم، ويدغم فيها فى قول غير سيبويه[١]: الدال، والطاء، والتاء، والظاء، والذال، والثاء نحو ﴿قد جَّعل﴾ [مريم: ٢٤] و﴿نضجت جُّلودهم﴾ [النساء: ٥٦] و ﴿إذ جَّعل﴾ [المائدة: ٢٠] وقرئ به.

وأما البواقى نحو: «القُط جَّوهرا» و «احفظ جَّارك» و «أثبت جّمالا» فلم يقع فى القرآن.

فأما قوله - تعالى -: ﴿ثَجَّاجًا﴾ [النبأ: ١٤] فلا يصح إدغام الثاء فى الجيم؛ إذ الجيم مشددة، وأيضًا: فالثاء أول فى الابتداء وبعد ساكن فى الوصل.

وأما الياء: فتدغم فى الواو بشرط: أن تقلب ياء نحو «سيد» كما تقدم.

وتدغم فيها الواو، والنون[٢] نحو «طويت طيًّا» و «لويت ليًّا» و «من يُّؤمن» وكله فى القرآن.

وأما الواو فتدغم فى الياء كما تقدم، وتدغم فيها الياء كما تقدم، والنون[٣] نحو

= وإن شئت بينت إلا أن البيان فى (انهك قطنًا) وأمثاله أحسن من الإدغام، ولا يجوز إدغام القاف والكاف فى غيرهما، ولا إدغام غيرهما فيهما.
ينظر: المقرب (٢/ ١١).

(١) أما الجيم فإنها تدغم فى الشين خاصة فتقول: (أخرج شيئًا)، ويجوز البيان، وكلاهما حسن. وتدغم فيها ستة أحرف: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء. نحو: (لم يربط جملاً)، و (قد جعل)، و (وجبت جنوبها)، و (احفظ جابرًا) و (انبذ جعفرًا)، و (ابعث جامعًا).
والبيان فى جميع ذلك أحسن. وإذا أدغمت الطاء والظاء فى الجيم فالأحسن أن تُبْقِى الإطباق ويجوز إذهابه.
ينظر: المقرب (٢/ ١١).

(٢) تدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو، وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد، ولأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء؛ ألا ترى أن الألثغ بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألثغ باللام؛ لأن الياء أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما.
ينظر الكتاب (٤/ ٤٥٣).

(٣) تدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنة؛ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا: أن الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتان، والميم كالياء فى الشدة وإلزام الشفتين، فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون، وليس مثلها فى اللين والتجافى والمد؛ فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام، وكرهوا البدل؛ لما ذكرت لك.
=

﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وأما اللام: فتدغم فى ثلاثة عشر حرفا وهى: الطاء، والدال، والصاد، والسين، والراء، معجمات، أو مهملات، والنون، والتاء، والثاء.

فإن كانت اللام للتعريف لزم إدغامها فى هذه الحروف، و إن كانت لغير التعريف جاز الإظهار والإدغام، وكان متفاضلا فى الحسن والقبح على ما هو مستوفى فى

= ينظر الكتاب (٤/ ٤٥٣).

واعلم أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها. وذلك قولك: ظلموا واقدًا، واظلمى ياسرًا، ويغزو واقد، وهذا قاضى ياسر، لا تدغم. وإنما تركوا المد على حاله فى الانفصال كما قالوا: قد قوول، حيث لم تلزم الواو، وأرادوا أن تكون على زنة «قاوَل» ؛ فكذلك هذه؛ إذ لم تكن الواو لازمة لها، أراداو أن يكون «ظلموا» على زنة: ظلمًا واقدًا، وقضى ياسرًا، ولم تقو هذه الواو عليها كما لم يقو المنفصلان على أن تحرك السين فى اسم موسى.

وإذا قلت وأنت تأمر: اخشى ياسرًا، واخشوا واقدًا أدغمت؛ لأنهما ليسا بحرفى مد كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: احمد داود، واذهب بنا. فهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام؛ لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء، وليس بينهما حاجز.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٤٢).

واعلم أيضًا أنه لا تدغم الياء وإن كان قبلها فتحة، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة مع شىء من المتقاربة، لأن فيهما لينًا ومدًا، فلم تقو عليهما الجيم والباء، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف، أن تجعلهما مدغمتين؛ لأنهما يخرجان ما فيه لين ومد إلى ما ليس فيه مد ولا لين، وسائر الحروف لا تزيد فيها على أن تذهب الحركة، فلم يقو الإدغام فى هذا كما لم يقو على أن تحرك الراء فى: قرم موسى. ولو كانت مع هذه الياء التى ما قبلها مفتوح والواو التى ما قبلها مفتوح ما هو مثلهما سواء، لأدغمتهما ولم تستطع إلا ذلك؛ لأن الحرفين استويا فى الموضع وفى اللين، فصارت هذه الياء والواو مع الميم والجيم نحوًا من الألف مع المقاربة، لأن فيهما لينًا وإن لم يبلغا الألف، ولكن فيهما شبه منها؛ ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما فى القوافى لم يجز فى ذلك الموضع غيرها، إذا كانت قبل حرف الروى، فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرت لك، وذلك قولك: رأيت قاضى جابر، ورأيت دلو مالك، ورأيت غلامَىْ جابر، ولا تدغم فى هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك؛ لأنك تدخل اللين فى غير ما يكون فيه اللين. وذلك قولك: أخرج ياسرًا، فلا تدخل ما لا يكون فيه اللين على ما يكون فيه اللين كما لم تفعل ذلك بالألف.

وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام؛ لأنهما حينئذ أشبه بالألف.

وهذا ما يقوى ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح؛ لأنهما يكونان كالألف فى المد والمطل، وذلك قولك: ظلموا مالكًا، واظلمى جابرًا.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٤٦-٤٤٧).

كتب العربية(١).

وقد قرئ بإدغامها فى عشرة أحرف من هذه الثلاثة عشر، وهى ما عدا الشين المعجمة، والدال والصاد المهملتين نحو:

﴿هل تّعلم﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿هل ثُّوب﴾ [المطففين: ٣٦]، ﴿بل ظّننتم﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿بل زُّيّن﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿بل سّولت﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿بل نّحن﴾ [القلم: ٢٧]، و﴿بل طّبع﴾ [النساء: ١٥٥]، و﴿بل ضّلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨]، و﴿وَقُل رَّبِّ﴾ [طه: ١١٤]، و﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وهو شاذ، وتقدم حكمها مع الشين.

ومثال اللام مع الدال فى القرآن قوله تعالى: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

---

(١) قال ابن عصفور: (أما اللام فإنها تدغم فى ثلاثة عشر حرفا، وهى: التاء والثاء والدال والذال والسين والشين والراء والزاى والطاء والظاء والصاد والضاد والنون، فإن كانت الام للتعريف التُزِمَ الإدغام، وإن كانت لغير تعريف، جاز الإدغام، والبيان.

والإدغام فى بعض هذه الحروف أحسن منه فى بعض، فإدغامها فى الراء نحو: (هل رأيت)، أحسن منه فى سائرها. ويلى ذلك فى الجودة إدغامها فى الطاء نحو: (قل طيبًا)، والتاء (هل تعلم)، والدال نحو: (هل دنا زيد)، والصاد نحو (هل صبر)، والسين نحو (هل سمعت)، والزاى نحو: (هل زال الشىء).

ويلى ذلك فى الجودة إدغامها فى الثاء نحو: (هل ثُوِّب) والذال نحو (هل ذريت الحب) والظاء نحو: (هل ظلم).

ويلى ذلك فى الجودة إدغامها فى الضاد نحو (هل ضل) وفى الشين نحو قول طريف:

تقول إذا استهلكتُ مالاً للذةٍ   فكيهةُ: هَشَّىءٌ بكيفك لائقُ

يريد: هل شىء.

وإدغامها فى النون دون ذلك كله نحو: (هل نرى زيدًا)، والبيان أحسن منه، ولا يدغم فيها إلا النون.

هذا وقد نبه ابن عصفور عند حديثه عن الإدغام إلى أنه لا يدغم أحد المتقاربين فى الآخر فى جميع ما تقدم ذكره إلا بشرط أن يكون الثانى منهما متحركًا، فإن كان ساكنًا لم يجز إلا الإظهار نحو قولك: (قد اتعظ زيد)، و (من القوم).

وقد شذت العرب، فحذفت النون من (بنى) إذا اجتمعت مع لام التعريف فى أسماء القبائل بشرط أن تكون اللام ظاهرة فى اللفظ نحو: (بلحارث)، و (بلعنبر)، و(بلهجيم)، و (بلقين). والأصل: بنو الحارث، وبنو العنبر، وبنو الهجيم، وبنو القين، فحذفت علامة الجمع؛ لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون تخفيفًا لما كثر الاستعمال، فإن لم تكن اللام ظاهرة لم يجز حذف النون تخفيفًا نحو: بنى النجار، لا يقال: بنجار.

ينظر: المقرب (٢/١٣-١٤، ١٦-١٧).

و﴿ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤].

ومثال اللام مع الصاد: ﴿قُلۡ صَدَقَ ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٩٥]، و﴿كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، و﴿خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾ [يوسف: ٨٠].

ولم يقرأ بإدغام شيء منه.

وتدغم فيها النون لا غير نحو: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

وأما النون: فتدغم فى خمسة أحرف وهى المجموعة فى قولك: لم يرو، نحو: ﴿وَمَن لَّمۡ﴾ [الفتح: ١٣]، و﴿مِّن مَّآءٖ﴾ [المرسلات: ٢٠]، و﴿مَّن يُؤۡمِنُ﴾ [يونس: ٤٠]، و﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، و﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وتدغم فيها لام التعريف لزومًا، فإن كانت اللام لغير التعريف ضعف إدغامها فيها وقد قرئ به، وقد تقدم جميع ما ذكرته فى النون.

وأما الطاء، والدال، والثاء، والظاء، والذال، والثاء: فيدغم كل واحد منها فى سائرها، وفى الشين، وفى حروف الصفير، وفى الجيم أيضًا فى قول غير سيبويه كما تقدم.

وقد تقدم إدغامها فى الضاد، ويدغم فيها من غيرها اللام على ما تقدم؛ فحصل من هذا أن كل واحد من هذه الحروف الستة التى أولها الطاء تدغم فى أحد عشر حرفًا.

واعلم أنه ليس فى القرآن حرف لقى جميع ما ذكر أنه يدغم فيه سوى التاء.

وأما أخواتها، فإنما لقى كل واحد منها فى القرآن بعض ما ذكر أنه يدغم فيه على ما أذكره لك الآن بحول الله تعالى.

أما الطاء: فلقيت حرفين وهما:

التاء نحو: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦].

والشين نحو: ﴿وأغطش﴾ [النازعات: ٢٩]. وقد ذكر.

وقد جاءت منونة قبل الذال فى قوله: ﴿بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ﴾ [الكهف: ١٨].

وأما الدال: فلقيت عشرة أحرف وهى جملتها سوى الطاء.

فمنها التاء نحو: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿فى المسجد تِّلك﴾ [البقرة: ١٨٧]، والظاء نحو ﴿فقد ظَّلم﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿يريد ظُّلمًا﴾ [آل عمران: ١٠٨]، والذال نحو﴿ولقد ذَّرأنا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، و﴿والودود ذُّو العرش﴾

[البروج: ١٤-١٥]، والثاء نحو ﴿يريد ثَّواب﴾ [النساء: ١٣٤]، والصاد نحو ﴿لقد صَّدق الله﴾ [الفتح: ٢٧]، و﴿فى مقعد صِّدق﴾ [القمر: ٥٥]، والسين نحو ﴿قد سَّمع الله﴾ [المجادلة: ١]، و﴿عدد سِّنين﴾ [المؤمنون: ١١٢]، والزاى نحو﴿لقد زَّينا﴾ [الملك: ٥]، و﴿يكاد زَّيتها﴾ [النور: ٣٥]، والشين نحو﴿قد شَّغفها﴾ [يوسف: ٣٠]، و﴿وشهد شَّاهد﴾ [يوسف: ٢٦]، والجيم نحو﴿قد جَّعل﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿داود جَّالوت﴾ [البقرة: ٢٥١]، والضاد نحو: ﴿فقد ضَّل﴾ [البقرة: ١٠٨].

وجاءت منونة قبل الطاء فى قوله تعالى: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦].

وأما التاء فقد تقدم أنها لقيت أحد عشر حرفًا:

فمنها الطاء نحو: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، و﴿الملائكة طَّيبين﴾ [النحل: ٣٢].

والدال نحو﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

والظاء نحو﴿حرمت ظُّهورها﴾ [الأنعام: ١٣٨].

والذال نحو﴿فالتاليات ذِّكرا﴾ [الصافات: ٣].

والثاء نحو﴿كذبت ثَّمود﴾ [الحاقة: ٤].

والضاد فى﴿والعاديات ضَّبحا﴾ [العاديات: ١].

والصاد نحو﴿لهدمت صَّوامع﴾ [الحج: ٤٠].

والسين نحو﴿أنبتت سَّبع سنابل﴾ [البقرة: ٢٦١].

والزاى نحو﴿فالزاجرات زَّجرا﴾ [الصافات: ٢].

والشين نحو﴿بأربعة شُّهداء﴾ [النور: ٤].

والجيم نحو﴿وجبت جُّنوبها﴾ [الحج: ٣٦].

وأما الظاء: فلقيت التاء لا غير نحو ﴿أوعظتَّ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، ﴿موعظة﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما الذال فلقيت سبعة أحرف وهى: الدال نحو ﴿إذ دَّخلوا﴾ [ص: ٢٢].

والتاء نحو﴿إذ تَّبرأ﴾ [البقرة: ١٦٦].

والظاء نحو﴿إذ ظَّـلَمُوٓاْ﴾ [النساء: ٦٤].

والصاد نحو﴿وإذ صَّرفنا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، ﴿ما اتخذ صَّاحبة﴾ [الجن: ٣].

والسين نحو ﴿إذ سَّمعتموه﴾ [النور: ١٢]، و﴿فاتخذ سَّبيله﴾ [الكهف: ٦١].
والزاى نحو﴿وإذ زَّين لهم﴾ [الأنفال: ٤٨].
والجيم نحو﴿إذ جَّاءوكم﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿إذ جَّعل﴾ [المائدة: ٢٠].
وأما الثاء فلقيت خمسة أحرف وهى:
الثاء نحو﴿أورثتُّموها﴾ [الأعراف: ٤٣].
والذال نحو ﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و﴿الحرث ذَّلك﴾ [آل عمران: ١٤].
والسين نحو ﴿من حيث سَّكنتم﴾ [الطلاق: ٦].
والشين نحو﴿حيث شِّئتم﴾ [البقرة: ٥٨].
والضاد فى نحو قوله تعالى: ﴿حديث ضَّيف إبراهيم﴾ [الذاريات: ٢٤].

وأما حروف الصفير: فيدغم كل واحد منها فى أخويه، وتدغم فيها اللام، والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، كما تقدم.

والذى التقى فى القرآن من حروف الصفير بعضها مع بعض: السين، والزاى فى قوله - تعالى - ﴿وإذا النفوس زُّوجت﴾ [التكوير: ٧] لا غير، والله - جل وعلا - أعلم.

وقد نجز الكلام فى القسم الأول بتمام هذا الفصل السابع والكلام فيه مقرر(١) حسب فصيح كلام العرب، ولا ينكر من كلام العرب وجود الشواذ فى باب الإدغام وغيره، فلا يهولنك أن تجد فى هذا الباب ما شذ عما قررته لك، لكن عليك بمعرفة ما يشذ، وما يطرد، وردِّ كل فرع إلى أصله، والله المستعان.

* * *

---

(١) فى ب: مقدر.

وأشرع - الآن - فى القسم الثانى، وهو مقصود الباب، وأرتب الكلام فيه بحسب ترتيب كلام الحافظ رحمه الله.

قوله: «باب ذكر مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير».

اعلم أنه إنما سمى هذا الإدغام كبيرًا؛ لكثرة دورانه فى حروف القرآن فقد بلغت عدة ما يذكر منه فى هذا الباب ما بين متفق عليه ومختلف فيه ألف كلمة وثلاثمائة كلمة واثنتين وتسعين كلمة.

ويمكن أن يسمى: كثيرًا؛ لكثرة ما فيه من العمل: وذلك أنه مخصوص بما أصله التحريك - فيعرض فيه فى بعض المواضع أربع تغييرات، وذلك فى إدغام المتقاربين إذا كان قبل الأول منهما ساكن:

أحدها: قلب الحرف الأول.

والثانى: إسكانه.

والثالث: إدغامه إن كان مفتوحا فى الأصل، أو إخفاؤه إذا كان أصله الضم أو الكسر، على ما سيأتى تحقيق القول فى تسمية هذا النوع من الإخفاء إدغامًا بحول الله تعالى.

والرابع: التقاء الساكنين إذا كان الأول مفتوحًا فى الأصل كما تقدم، وكذلك إذا كان الأول متحركًا بالضم أو بالكسر فى الأصل عند من لا يقول بالإخفاء ويجعله إدغاما [صحيحًا](١) والله - جل جلاله - أعلم.

قوله: «اعلم أنى إنما أفرد مذهبه فى هذا الباب فى الحروف المتحركة التى تتماثل فى اللفظ وتتقارب فى المخرج».

ينبغى أن تعلم أولا أن الإدغام الكبير ليس بلازم فى قراءة أبى عمرو وأن الحروف المذكورة فى هذا الباب قرأها أبو عمرو على وجهين:

أحدهما: الإظهار كما قرأها غيره من القراء.

والثانى: الإدغام كما يذكر هنا.

فليس الإدغام الكبير بأمر لا بد منه فى قراءة أبى عمرو، وإنما هو رواية من رواياته، ووجه من وجوه قراءاته، فمن شاء قرأ به ومن شاء قرأ بالإظهار، وعلى هذا

---

(١) سقط فى أ.

جرى كلام الحافظ حيث أسند قراءة أبى شعيب فقال: «وقرأت بها القرآن كله بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين وبإدغامه على فارس» والله - سبحانه - أعلم.

ولما كان لأبى عمرو مذهب فى الإدغام الصغير، ولم يذكره فى هذا الباب وإنما يذكره بعدُ مع مذاهب القراء - فلذلك قال: «إنما أفرد مذهبه فى هذا الباب... كذا».

فإن قيل: لو قال بدل هذه العبارة: اعلم أنى إنما أفرد هذا الباب بمذهبه فى الحروف المتحركة، لكان أبين فى الإشعار من جهة دليل الخطاب بأن له مذهبا فى الإدغام فى الحروف السواكن. فأما هذه العبارة التى عبر بها فقد تشعر بأن لغيره مذهبا فى هذه الحروف وليس لغيره فيها إلا الإظهار؟

فالجواب: أن الاحتمال - أيضا - فى هذه العبارة قائم كما هو فى عبارته؛ إذ لا يبعد أن يفهم من هذه العبارة أن لغيره فى هذه الحروف مذهبا لم يذكر هنا.

وهذا الاحتمال فى العبارتين مبنى على إعمال دليل الخطاب، ولا يصح إعماله فى كل موضع، والله - تعالى - أعلم.

وقوله: «فى الحروف المتحركة».

هذا فرق بين الإدغام الكبير والإدغام الصغير؛ إذ لا بد أن يكون الحرف الأول فى هذا الباب متحركًا قبل الإدغام وأما الإدغام الصغير فلا يكون إلا فيما الحرف منه ساكن قبل الإدغام.

ومن الفرق بين البابين: أن الإدغام الصغير خاص بالمتقاربين ولا يكون فى المثلين، والإدغام الكبير يكون فى المثلين وفى المتقاربين.

وقوله: «التى تتماثل فى اللفظ وتتقارب فى المخرج».

كلام فيه حذف، وتصحيحه: فى الحروف التى تتماثل فى اللفظ، وفى الحروف التى تتقارب فى المخرج فحذف الموصول الثانى، واستغنى بفهم المعنى، كما حذف فى قولهم: «خذه بما عز وهان»[1] وتقديره: بما عز وبما هان. وهذا التقدير مبنى على أن العزيز غير الهين.

---

(١) قال سيبويه: وتقول: خذه بما عز أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا، أى: لا يفوتنك على كل حال، ومن العرب من يقول: خذه بما عز وهان، أى: خذه بالعزيز والهين، وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها. ينظر الكتاب (٣/ ١٨٤-١٨٥).

ويمكن أن يقال مثله فى قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣] على تفسير من قال: إن المراد بالذى جاء بالصدق: محمد ﷺ، وبالذى صدق به: أبو بكر(١) - رضى الله عنه - فيكون التقدير: والذى جاء بالصدق

(١) وهذا قول أبى العالية والكلبى، وقال ابن عباس: والذى جاء بالصدق رسول الله ﷺ وصدق به محمد ﷺ: تلقاه بالقبول. وقال قتادة: والذى جاء بالصدق رسول الله ﷺ، وصدق به: هم المؤمنون؛ لقوله: ﴿أولئك هم المؤمنون﴾ [الأنفال: ٤]. وقال عطاء والذى جاء بالصدق: الأنبياء، وصدق به: الأتباع، وحينئذ يكون (الذى) بمعنى (الذين) كقوله: ﴿مثلهم كمثل الذى استوقد نارًا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم﴾ [البقرة: ١٧].
وقال الحسن: هم المؤمنون صدقوا به فى الدنيا وجاءوا به فى الآخرة.
وقال ابن عادل الحنبلى: والذى جاء بالصدق لفظ مفرد، ومعناه جمع؛ لأنه أريد به الجنس، وقيل: لأنه قصد به الجزاء، وما كان كذلك كثر فيه وقوع: (الذى) موقع (الذين)؛ ولذلك روعى معناه فجمع فى قوله: (أولئك هم المتقون) كما روعى معنى (من) فى قوله: (للكافرين) فإن (الكافرين) ظاهر واقع موقع المضمر؛ إذ الأصل: مثوى لهم، وقيل: بل الأصل: والذين جاء الصدق، فحذفت النون تخفيفًا كقوله ﴿كالذى خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩]. وهذا وهم؛ إذ لو قصد ذلك لجاء بعده ضمير الجمع فكان يقال: والذى جاءوا كقوله: (كالذى خاضوا). ويدل عليه أن نون التثنية إذا حذفت عاد الضمير مثنى كقوله:

أبـنـى كـليب إن عَـمَّـىَّ الـلـذا قـتـلا الملـوك وفـكـكـا الأغـلالا

ولجاء كقوله:

[و] إن الذى حانَتْ بفلج دماؤهم هم القـوم كـل القـوم يا أم خـالـد

وقرأ عبد الله: (والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به) وقيل: (الذى) صفة لموصوف محذوف بمعنى الجمع، تقديره: والفريق أو الفوج؛ ولذلك قال: (أولئك هم المتقون). وقيل: المراد بالذى واحد بعينه وهو محمد ﷺ، ولكن لما كان المراد هو وأتباعه اعتبر ذلك فجمع فقال: (أولئك هم) كقوله: ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب لعلهم يهتدون﴾ [المؤمنون: ٤٩] قاله الزمخشرى، وعبارته: هو رسول الله ﷺ، أراد به إياه ومن تبعه كما أراد بموسى إياه وقومه. وناقشه أبو حيان فى إيقاع الضمير المنفصل موقع المتصل، قال: وإصلاحه أن يقول: وأراده به كما أراده بموسى وقومه، قال شهاب الدين: ولا مناقشة؛ لأنه مع تقديم (به) و (بموسى) لغرض من الأغراض استحال اتصال الضمير، وهذا كالبحث فى قوله تعالى: ﴿ولقد وصينا الذين أوتو الكتاب من قبلكم وإياكم﴾ [النساء: ١٣١] وقوله: ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾ [الممتحنة: ١] وهو أن بعض الناس زعم أنه يجوز الانفصال مع القدرة على الاتصال. وقول الزمخشرى: إن الضمير فى: (لعلهم يهتدون) لموسى وقومه، فيه نظر، بل الظاهر خصوص الضمير بقومه دونه؛ لأنهم هم المطلوب منهم الهداية، وأما موسى - عليه الصلاة والسلام - فمهتد ثابت على الهداية، وقال الزمخشرى أيضًا: ويجوز أن يريد: والفوج أو الفريق الذى جاء بالصدق وصدق به، وهم الرسول الذى جاء بالصدق وصحابته الذين صدقوا به. =

والذى صدق به، ومنه قوله - تعالى -: ﴿يُنَبَّؤُا ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أى بما قدم وما أخر، والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: ٥] ويكون هذا الحذف فى باب الموصولات نظير الحذف فى باب الموصوفات، كقول امرئ القيس[1]:

.... مَجَرّ جيوشٍ غانمين وخُيَّبِ[2]

أراد: جيوش خيب؛ إذ لا يصح أن يكون الغانمون هم الخيب.

= قال أبو حيان: وفيه توزيع للصلة، والفوج هو الموصول؛ فهو كقولك: جاء الفريق الذى شرف وشرف، والاظهر عدم التوزيع، بل المعطوف على الصلة صلة لمن له الصلة الأولى.
ينظر: اللباب (١٦/ ٥١٢-٥١٥).

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى، من بنى آكل المرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يمانى الأصل مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن، اشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون فى اسمه، فقيل: حندج، وقيل: مليكة، وقيل: عدى، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر، فقاله وهو غلام. وجعل يشبب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته؛ فأبعده إلى دمون بحضرموت، موطن آبائه وعشيرته، وهو فى نحو العشرين من عمره، فأقام زهاء خمس سنين، ثم جعل يتنقل مع أصحابه فى أحياء العرب، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبى، ضيعنى صغيرًا وحملنى دمه كبيرًا، لا صحو اليوم ولا سكر غدًا، اليوم خمر وغدًا أمر، ونهض من غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بنى أسد، وقال فى ذلك شعرًا كثيرًا، وكانت حكومة فارس ساخطة على بنى آكل المرار آباء امرئ القيس، فأوعزت إلى المنزر ملك العراق بطلب امرئ القيس فطلبه فابتعد، وتفرق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموءل، فأجاره، فمكث عنده مدة، ثم رأى أن يستعين بالروم على الفرس، فقصد الحارث بن أبى شمر الغسانى - والى بادية الشام - فسيره هذا إلى قيصر الروم جوستينيانس، فوعده ومطله، ثم ولاه إمرة فلسطين - البادية - ولقبه فيلارق، أى: الوالى، فرحل يريدها، فلما كان بأنقرة ظهرت فى جسمه قروح، فأقام إلى أن مات فى أنقرة. وقد جمع بعض ما ينسب إليه من الشعر فى ديوان صغير، وكثر الاختلاف فيما كان يدين به، ولعل الصحيح أنه كان على المزدكية.
ينظر: الأعلام (٢/ ١٢١١)، والأغانى (٩/ ١٧)، وخزانة الأدب (٣/ ٦٠٩-٦١٢).

(٢) عجز بيت، وصدره:
بمحنية قد آزر الضال نبتها ....
والبيت فى ديوانه ص (٤٥)، ولسان العرب (أزر) و (حنا)، وأساس البلاغة (ضمم)، وتاج العروس (أزر) و (حنا)، وبلا نسبة فى لسان العرب (جرر)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٤٧٦) و (١٣/ ٢٤٧) وتاج العروس (جرر).

وإنما حملت كلامه على هذا؛ لأن الحرفين المتماثلين لا بد أن يكونا من مخرج واحد؛ إذ حقيقتهما: أنهما حرف واحد مكرر كالبائين فى «سبب» والصادين فى «القصص».

وأما المتقاربان فى المخرج فهما مختلفان، وليسا بمثلين، ولا يصح إدغام أحدهما فى الآخر إلا بعد قلب المدغم إلى جنس ما يدغم فيه فيصيرا مثلين؛ إذ الحاصل من الإدغام فى ذلك: النطق بحرف واحد مشدد؛ فلا يمكن أن يبقى الأول مخالفًا للثانى حال الإدغام؛ لما كان يلزم من وجود صوتين مختلفين فى الحرف الواحد المشدد، ولما كان يلزم من إعمال العضوين الناطقين بالحرفين المختلفين فى زمان واحد، وهذا أمر خارج عن قوى البشر، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

قوله - رحمه الله -: «وهى تأتى على ضربين: متصلة فى كلمة ومنفصلة فى كلمتين» يريد بقوله: «وهى تأتى»: الحروف المتماثلة والحروف المتقاربة؛ فيكون الحاصل أربعة أقسام:

القسم الأول: المثلان فى كلمة.

[القسم] الثاني: المثلان من كلمتين.

[القسم] الثالث: المتقاربان فى كلمة.

[القسم] الرابع: المتقاربان من كلمتين.

القسم الأول - المثلان فى كلمة:

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أن أبا عمرو لم يدغم من المثلين فى كلمة إلا موضعين. . .» إلى آخر كلامه.

اعلم أن قولهم: «المثلان فى كلمة» يكون حقيقة، ويكون مجازاً:

أما الحقيقة: فنحو الباءين فى ﴿سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]، و الراءين فى ﴿بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦]، والقافين فى ﴿يُشَاقِقِ﴾ [الأنفال: ١٣]، والصادين فى ﴿ٱلْقَصَصَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

ألا ترى أن المثلين فى جميع ذلك فى كلمة واحدة، وأن «سببا» وزنه «فَعَل» فالباء الأولى عين الكلمة، والثانية لامها، وكذلك سائر ما ذكر معه.

وأما المجاز: فنحو الكافين فى ﴿سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢] والنونين فى ﴿يَعْبُدُونَنِى﴾ [النور: ٥٥] والهائين فى ﴿وَجْهَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٢].

ألا ترى أن الأول من المثلين فى هذه الأمثلة لام الكلمة أو من تمامها، والثانى ضمير متصل به، ولو فصلته منه لم تختل الكلمة نحو «سلك» و «يعبدون» [و] «وجه»، وكذلك ﴿بِبَيِّنَةٍ﴾ [الأعراف: ١٠٥] الباء الأولى حرف جر اتصلت بفاء الكلمة فأشبهت المثلين فى كلمة؟!

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أبا عمرو أدغم من ذلك ﴿مناسككُم﴾ فى البقرة [٢٠٠] و﴿ما سلككُم﴾ فى المدثر [٤٢].

ووجه الإدغام فى ذلك: أنه استثقل اجتماع المثلين مع ما فى ذلك من الطول بلحاق ضمير الجمع وتحريك ما قبل الكاف الأولى، مع أنه اتبع فى ذلك الرواية عن أئمته[١].

وزاد الإمام ﴿بشرككُم﴾ فى فاطر [الآية: ١٤] وقال «باختلاف عنه، والإظهار أحسن؛ لاجتماع ساكنين ليس الأول منهما حرف مد ولين، والإدغام رواية عباس[٢] عنه». وزاد الإمام أيضا ما التقت فيه الهاءان، والثانية من ضمير الجماعة، وقال: «باختلاف عنه، والإظهار أكثر وأحسن، وبهما قرأت، والإدغام رواية محمد

---

(١) وقد قيل -أيضًا- فى توجيه ذلك: شبه حركة الإعراب بحركة البناء فحذفها للإدغام، وأدغم أيضًا (مناسككم) ولم يدغم ما يشبهه من نحو ﴿جباههم﴾ [التوبة: ٣٥] و ﴿وجوههم﴾ [آل عمران: ١٠٦]. ينظر اللباب (٣/ ٤٣٢).

(٢) العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن النضل بن حنظلة، أبو الفضل الواقفى الأنصارى البصرى، قاضى الموصل، أستاذ حاذق ثقة، قال الحافظ أبو العلاء: وكان من أكابر أصحاب أبى عمرو فى القراءة، روى القراءة عرضا وسماعا عن أبى عمرو بن العلاء وضبط عنه الإدغام، وروى القراءة أيضًا عن خارجة بن مصعب عن نافع وأبى عمرو عن مطرف بن معقل الشقرى عن ابن كثير، وله اختيار فى القراءة رويناه فى الكامل، روى القراءة عنه: حمزة ابن القاسم وعامر بن عمر الموصلى وعبد الرحمن بن واقد وعبد الرحمن البيروتى وعبد الغفار بن عبد الله بن الزبير ومحمد بن عمر الرومى وأبو موسى الهروى ومحمد بن عمر القصبى، وناظر الكسائى فى الإمالة، وجاء عن أبى عمرو أنه قال لو لم يكن فى أصحابى إلا عباس لكفانى. قال الذهبى الحافظ: وإنما لم يشتهر؛ لأنه لم يجلس للإقراء، ولد سنة خمس ومائة، وتوفى سنة ست وثمانين ومائة، قال الحافظ أبو العلاء: وهو الصواب، وقال سبط الخياط تبعًا للأهوازى: سنة خمس وتسعين، وقال: كان عظيم القدر جليل المنزلة فى العلم والدين والورع مقدمًا فى القرآن والحديث، من أجلاء أصحاب أبى عمرو، قدم العراق فلقى أبا عمرو فقرأ عليه، ثم ولى القضاء بالموصل فانتقل إليها وأقام بها قاضيًا إلى أن مات.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٥٣) (١٥١٤).

ابن رومى[١]، عن اليزيدى عنه» انتهى.

واعلم أن جملة ما فى القرآن منه تسعة وعشرون موضعا:

من ذلك ﴿وجوههّم﴾ فى موضعين من آل عمران [الآيتان: ١٠٦، ١٠٧] وموضعين من سورة يونس عليه السلام [٢٦، ٢٧] وفى الأنفال [٥٠]، و [سورة][٢] إبراهيم عليه السلام [٥٠] والإسراء [٩٧] وسورة الأنبياء عليهم السلام[٧٩]، والمؤمنون[١٠٤]، والفرقان[٣٤]، والنمل[٩٠]، والأحزاب[٦٦]، والزمر[٦٠]، والقتال[محمد: ٢٧]، والفتح[٢٩]، والقمر[٤٨] والمطففين[٢٤]، فى كل واحدة من الثلاث عشرة سورة موضع.

ومنها ﴿أفواههّم﴾ فى موضعين من آل عمران[١١٨، ١٦٧] وفى ثلاثة مواضع من التوبة [٨، ٣٠، ٣٢]، وفى المائدة [٤١] وسورة إبراهيم عليه السلام [٩] والكهف [٥]، ويس [٦٥]، والصف [٨]، فى كل واحدة من السور الخمس موضع.

ومنها ﴿جباههُّم﴾ فى التوبة [٣٥].

و ﴿إكراههّن﴾ فى النور [٣٣].

وزاد الإمام أيضًا ﴿إن ولىّ اللهُ﴾ فى الأعراف[١٩٦] وقال: «باختلاف عنه، والإظهار أحسن وأكثر؛ للحذف الذى يقع فى الكلمة، وذلك أنه يحذف الياء التى هى لام الفعل ويدغم ياء «فعيل» فى ياء المتكلم».

فأما ما عدا ذلك مما التقى فيه المثلان فى كلمة، فلا إدغام فيه نحو ﴿يَعۡبُدُونَنِي﴾ [النور: ٥٥] و﴿يَهۡدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] و﴿مَا ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥٣] و﴿يَقۡتَتِلَانِ﴾ [القصص: ١٥]؛ لعدم الرواية، ولأن الإظهار هو الأصل فلا يفتقر إلى

---

(١) هو محمد بن المحدث عمر بن المحدث عبد الله بن عبد الرحمن البصرى، ويعرف عبد الله بالرومى. حدث محمد عن: شعبة، وشريك، وأبيه وغيرهم.
وعنه: إسماعيل بن موسى الفزارى، والبخارى، ويعقوب الفسوى، وأبو حاتم، وآخرون. ضعفه أبو داود.
وقال أبو زرعة: فيه لين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٢٠-٤٢١)، والتاريخ الكبير (١/ ١٧٨-١٧٩)، والجرح والتعديل (٨/ ٢١-٢٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٦٨)، والمغنى فى الضعفاء (٢/ ٦٢٠)، والكاشف (٣/ ٨١)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٦٥)، وخلاصة تهذيب الكمال (٣٣٦).

(٢) سقط فى ب.

تعليل، والله - جل وعلا - أعلم.

القسم الثانى المثلان من[١] كلمتين:

قال الحافظ: «فأما[٢] المثلان إذا كانا من[٣] كلمتين فإنه كان يدغم الأول فى الثانى منهما سواء سكن ما قبله أو تحرك فى جميع القرآن».

اعلم أن المراد من هذا الفصل أن [يكون][٤] الحرف الواقع آخر الكلمة واقعًا فى أول الكلمة التى بعدها وهما متحركان على ما مر من شرط هذا الباب نحو ﴿الرحيم مَّالك﴾ [الفاتحة: ٣-٤] و﴿يشفع عِّنده﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وإنما أدغم أبو عمرو ما أدغم من هذا الفصل اتباعًا لروايته عن أئمته مع الهرب من ثقل التفكيك؛ لأن المثلين إذا التقيا باتصال الكلمتين كان ذلك أطول فى الكلام، وأثقل على اللسان؛ فكان التخفيف بالإدغام أوكد منه فى الكلمة الواحدة[٥].

واعلم أن الحروف على ضربين:

أحدهما: لقى مثله فى القرآن.

و[الضرب][٦] الثانى: لم يلق مثله.

فالضرب الذى لم يلق مثله من الحروف من كلمتين فى القرآن عشرة أحرف،

---

(١) فى أ: فى.
(٢) فى ب: وأما.
(٣) فى أ: فى.
(٤) سقط فى أ.
(٥) وجملة ذلك: أن أبا عمرو يدغم كل حرفين من جنس واحد، أو مخرج واحد، أو كانا قريبى المخرج، سواء كان الحرف ساكنًا أو متحركًا، إلا أن يكون الحرف الأول مشددًا، أو منونًا، أو منقوصًا أو مفتوحًا، أو تاء الخطاب قبله ساكنا فى غير المثلين؛ فإنه لا يدغمها، وإدغام المتحرك يكون فى الإدغام الكبير، وافقه حمزة فى إدغام المتحرك فى قوله تعالى: ﴿بيت طائفة﴾ [النساء: ٨١]، ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١-٣]، ﴿والذاريات ذروا﴾ [الذاريات: ١].
وأدغم التاء فيما بعدها من الحروف، وافقه حمزة برواية رجاء وخلف والكسائى فى إدغام الساكن وهو إدغام الساكن فى المتحرك إلا فى الراء عند اللام، والدال عند الجيم، وكذلك لا يدغم حمزة الدال عند السين والصاد والزاى، ولا إدغام لسائر القراء إلا فى أحرف معدودة.
ينظر اللباب (١/ ١٩٤-١٩٥).
(٦) سقط فى أ.

وهى: الطاء، والدال، والصاد المهملات، والخاء، والضاد، والشين، والظاء، والذال المعجمات، والجيم والزاى.

والضرب الذى لقى مثله من كلمتين باقى الحروف وهى ثمانية عشر حرفًا يجمعها قولك: «حسن فعلك أثبته غير قوم».

وقد وقع فى تمثيل الحافظ منها ثلاثة عشر حرفًا يجمعها قولك: «علم حسن ركبت فيه» وبقيت الهمزة، والغين، والقاف، والثاء، والواو، وأقدم - الآن - الكلام فى الهمزة، ثم فى الحروف التى ذكر الحافظ على حسب ترتيبها فى كلامه، ثم أتبعها بالأربعة الباقية بحول الله عز وجل.

أما الهمزة فقد التقى المثلان منها فى القرآن فى مواضع كثيرة وتبلغ باعتبار اتفاقها فى الحركات واختلافها ثمانية أضرب نحو ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] و ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [البقرة: ١٣٣] و ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦] و ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ [المؤمنون: ٤٤] و﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢] ولم يدغم شىء من ذلك.

ووجه هذا أن من احتمل ثقل اجتماعهما من العرب أثبتهما، وعلى ذلك قراءة الكوفيين[1] ومن استثقلهما عدل إلى تسهيل إحداهما، وعليه قراءة أبى عمرو فاكتفى بتسهيل إحداهما عن الإدغام؛ لما فى إدغامها لو فعل من الثقل الذى ليس فى غيرها من الحروف.

واعلم أن أبا عمرو إذا سهل إحدى الهمزتين حذف الأولى إن كانتا متفقتى الحركة؛ فيندفع بذلك اجتماع المثلين، ويسهل الثانية بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها إن كانت الأولى مفتوحة والثانية مخالفة، ويبدلها حرفًا خالصًا من جنس حركة ما قبلها إن كانت مفتوحة والأولى مخالفة.

فإذا جعلها بَيْنَ بَيْنَ، استغنى بذلك عن الإدغام، مع أن لفظ الأولى إذ ذاك مخالف للفظ الثانية؛ فيندفع بذلك ثقل اجتماع المثلين.

فإن قلت: هما متقاربان ومن أصله إدغام المتقاربين؟

---

(١) فى أ: المكيين.

فالجواب: أنه لا بد فى إدغام المتقاربين من إبدال الأول[1] إلى جنس الثانى، ولابد من تسكينه فكان يلزم هنا تسهيل الهمزة الأولى بين بين، وجعلها مثل الثانية وإسكانها، ثم إدغامها.

وهذا ممتنع من وجهين:

أحدهما: أن همزة بين بين لا تسكن عند الحذاق من النحويين والمقرئين.

والثانى: أنك لو سهلت الأولى من ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فقياسها أن تكون بين الهمزة والألف، وقياس الثانية أن تكون بين الهمزة والياء وذلك يمنع كونهما مثلين، وكذا قياس سائرها.

وأما إذا أبدل الثانية واوا خالصة أو ياء فيمتنع الإدغام أيضا؛ لما تقدم، ولأن أصل الواو والياء ألا يدغم فيهما غيرهما، وأيضا فالإدغام خلاف الأصل، والله عز وجل أعلم.

فقد خرجت الهمزة عن باب الإدغام وبقيت سبعة عشر حرفا يقع فيها الإدغام.

واعلم أنه يشترط فى كل حرف منه ألا يكون منونًا، ولا مشددًا، ويشترط فى التاء مع ذلك ألا تكون ضميرًا لمتكلم، ولا ضميرًا لمخاطب.

مطلب إدغام الهاء فى مثلها:

قال الحافظ - رحمه الله -: «نحو قوله - تعالى - ﴿فيه هُدى﴾ [البقرة: ٢]».

اعلم أن الهاء يدغمها أبو عمرو فى مثلها إذا كانتا من كلمتين، سواء كانت الأولى ضميرًا أو غير ضمير، وسواء كان قبلها حرف متحرك أو ساكن، وإن كانت فى الإضمار موصولة حذف الصلة، ثم أسكنها فى جميع ذلك، وأدغمها نحو:

﴿فالله هُو الولى﴾ [الشورى: ٩]، ﴿ففى رحمة الله هُم﴾ [آل عمران: ١٠٧]، و﴿أخاه هَّارون﴾ [مريم: ٥٣]، و﴿فيه هُّدى﴾، و﴿فاعبدوه هَّذا﴾ [مريم: ٣٦]، و﴿جاوزه هُّو﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿زادته هَّذه﴾ [التوبة: ١٢٤].

وجملته فى القرآن أربعة وتسعون حرفًا:

منها حرف فى ثلاث وعشرين سورة:

ففى النساء: ﴿فكلوه هَّنيئًا﴾ [٤]، وفى الأنعام ﴿قل إن هدى الله هُّو الهدى﴾

---

(١) فى ب: الأولى.

[٧١]، وفى الأعراف ﴿لأخيه هَّارون﴾ [١٤٢]، وفى سورة يونس عليه السلام ﴿ سبحانه هُو الغنى﴾ [٦٨]، وفى سورة هود عليه السلام ﴿غيره هُو أنشأكم﴾ [٦١]، وفى المؤمنين ﴿وأخاه هَّارون﴾ [٤٥]، وفى النمل ﴿كأنه هُو﴾ [٤٢]، وفى العنكبوت ﴿إنه هُو العزيز﴾ [٢٦]، وفى «الم» السجدة ﴿وجعلناه هُدى﴾ [٢٣]، وفى فاطر ﴿والله هُو الغنى الحميد﴾ [١٥]، وفى الصافات ﴿ذريته هُم الباقين﴾ [٧٧]، وفى فصلت ﴿إنه هُو السميع﴾ [٣٦]، وفى «ق» ﴿وقال قرينه هَّذا﴾ [٢٣]، وفى الطور ﴿إنه هُو البر﴾ [٢٨]، وفى الحديد ﴿فإنه هُو الغنى﴾ [٢٤]، وفى المجادلة ﴿إن حزب الله هُم الغالبون﴾ [٢٢]، وفى الممتحنة ﴿فإن الله هُو الغنى﴾ [٦]، وفى التحريم ﴿فإن الله هُو مولاه﴾ [٤]، وفى «قل أوحى» ﴿ولن نعجزه هَّربا﴾ [١٢]، وفى المزمل: ﴿عند الله هُو خيرًا﴾ [٢٠]، وفى المدثر: ﴿الله هُو أهل التقوى﴾ [٥٦]، وفى البروج: ﴿إنه هُو يبدئ﴾ [١٣]، وفى القارعة: ﴿فأمه هَّاوية﴾ [٩].

ومنها حرفان حرفان فى عشر سور:

ففى الأنفال: ﴿وتوكل على الله إنه هُو السميع العليم﴾ [٦١]، ﴿فإن حسبك الله هُو الذى أيدك﴾ [٦٢].

وفى النحل ﴿وبنعمت الله هُم يكفرون﴾ [٧٢]، ﴿إنما عند الله هُو خير لكم﴾ [٩٥].

وفى الإسراء ﴿إنه هُو السميع﴾ [١]، ﴿وجعلناه هُدى﴾ [٢].

وفى الشعراء ﴿من دون الله هَّل ينصرونكم﴾ [٩٣]، ﴿فى الساجدين إنه هُو السميع﴾ [٢١٩-٢٢٠].

وفى غافر ﴿بشىء إنه هُو السميع﴾ [٢٠]، ﴿بالله إنه هُو السميع﴾ [٥٦].

وفى الشورى ﴿إن الله هُو الغفور﴾ [٥]، ﴿فالله هُو الولى﴾ [٩].

وفى الزخرف ﴿إن الله هُو ربى وربكم فاعبدوه هَّذا﴾ [٦٤].

وفى الدخان ﴿إنه هُو السميع﴾ [٦]، ﴿إنه هُو العزيز﴾ [٤٢].

وفى الجاثية ﴿إلهه هَّواه﴾ [٢٣]، ﴿اتخذتم آيات الله هُزوا﴾ [٣٥].

وفى الذاريات ﴿إنه هُو الحكيم﴾ [٣٠]، ﴿إنه هُو الرزاق﴾ [٥٨].

ومنها ثلاثة ثلاثة فى سبع سور:

ففى آل عمران: ﴿فاعبدوه هَٰذا﴾ [٥١]، ﴿ففى رحمة الله هُم﴾ [١٠٧] ﴿من فضله هُو خيرًا لهم﴾ [١٨٠].

وفى «كهيعص» ﴿فاعبدوه هَٰذا﴾ [٣٦]، ﴿أخاه هَارون﴾ [٥٣]، ﴿لعبدته هَل تعلم﴾ [٦٥].

وفى النور ﴿عند الله هُم الكاذبون﴾ [١٣]، ﴿وتحسبوه هَينا﴾ [١٥]، ﴿ويعلمون أن الله هُو الحق﴾ [٢٥].

وفى الفرقان ﴿فجعلناه هَباء﴾ [٢٣]، ﴿أخاه هَارون﴾ [٣٥]، ﴿إلهه هَواه﴾ [٤٣]، وفى القصص ﴿إنه هُو الغفور﴾ [١٦]، ﴿من عند الله هُو أهدى﴾ [٤٩]، ﴿من قبله هُم﴾ [٥٢].

وفى لقمان ﴿إن الله هُو الغنى﴾ [٢٦]، ﴿ذلك بأن الله هُو الحق﴾ [٣٠]، ﴿وإن الله هُو العلى﴾ [٣٠].

وفى الزمر: ﴿سبحانه هُو﴾ [٤]، ﴿جميعا إنه هُو الغفور﴾ [٥٣]، ﴿لو أن الله هدَّانى﴾ [٥٧].

ومنها أربعة أربعة فى سورتين:

ففى سورة يوسف عليه السلام: ﴿كيدهن إنه هُو السميع﴾ [يوسف: ٣٤]، ﴿بهم جميعا إنه هُو العليم﴾ [يوسف: ٨٣]، ﴿ربى إنه هُو الغفور﴾ [يوسف: ٩٨]، ﴿لما يشاء إنه هُو العليم﴾ [يوسف: ١٠٠].

وفى النجم ﴿وأنه هُو أضحك﴾ [٤٣]، ﴿وأنه هُو أمات﴾ [٤٤]، ﴿وأنه هُو أغنى﴾ [٤٨]، ﴿وأنه هُو رب الشعرى﴾ [٤٩].

ومنها خمسة فى التوبة وهى: ﴿وكلمة الله هِى العليا﴾ [٤٠]، ﴿وأن الله هُو التواب﴾ [١٠٤]، ﴿ليتوبوا إن الله هُو التواب﴾ [١١٨]، ﴿زادته هَٰذه إيمانا﴾ [١٢٤].

ومنها ستة فى ثلاث سور:

ففى البقرة: ﴿فيه هُدى﴾ [٢]، ﴿فتاب عليه إنه هُو التواب﴾ [٣٧]، ﴿فتاب عليكم إنه هُو التواب﴾ [٥٤]، ﴿هدى الله هُو الهدى﴾ [١٢٠]، ﴿ولا تتخذوا آيات الله هُزوا﴾ [٢٣١]، ﴿جاوزه هُو﴾ [٢٤٩].

وفى العقود ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله هُو المسيح﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿الإنجيل فيه هُدى﴾ [٤٦]، ﴿فإن حزب الله هُم الغالبون﴾ [٥٦]، ﴿قالوا إن الله هُو المسيح﴾ [٧٢]، ﴿والله هُو السميع﴾ [٧٦]، ﴿قال الله هّذا يوم ينفع﴾ [١١٩].

وفى الحج ﴿ذلك بأن الله هُو الحق وأنه يحيى الموتى﴾ [٦]، ﴿ذلك بأن الله هُو الحق وأن ما يدعون من دونه هُو الباطل وأن الله هُو العلى﴾ [٦٢]، ﴿حق جهاده هُو اجتباكم﴾ [٧٨]، ﴿واعتصموا بالله هُو مولاكم﴾ [٧٨].

وإنما جاز حذف صلة الضمير هنا؛ لأنها زائدة لا تثبت في الوقف، وبهذا القيد الأخير فارقت ألف «أنا»، ولأنها معتلة لا تقبل الحركة في الوصل، وتحذف لالتقاء الساكنين، وبهذه القيود الثلاثة فارقت التنوين مع أن التنوين، جاء لمعنى وهو الفرق بين المنصرف وغيره في الأمر العام؛ فكان أقوى من صلة الهاء، وإنما جيء بصلة الهاء تقوية لحركتها؛ فلا حاجة إليها في الإدغام والله تبارك وتعالى أعلم.

مطلب إدغام الياء في الياء

قال الحافظ - رحمه الله -:

﴿أن يأتى يّوم﴾ [البقرة: ٢٥٤]، و﴿من خزى يّومئذ﴾ [هود: ٦٦].

اعلم أنه يُدْغِمُ الياء فى مثلها سواء سكن ما قبلها أو تحرك كالمثالين اللذين ذكرهما الحافظ هنا، وجملته فى القرآن ثمانية مواضع:

منها: ﴿أن يأتى يُوم﴾ فى البقرة [٢٥٤] وسورة ابراهيم عليه السلام [٣١] والروم [٤٣] والشورى [٤٧] ﴿ومن خزى يّومئذ﴾ فى سورة هود عليه السلام [٦٦]، ﴿والبغى يّعظكم﴾ فى النحل [٩٠]، و﴿نودى يّموسى﴾ فى طه [١١]، و﴿فهى يّومئذ﴾ فى الحاقة [١٦].

فأما قوله تعالى ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ فى الطلاق [٤] فسيأتى فيه بعد بحول الله تعالى عز وجل.

[مطلب إدغام الحاء فى الحاء]

فال الحافظ -رحمه الله-: ﴿لا أبرح حّتى﴾ [الكهف: ٦٠].

اعلم أنه ليس فى القرآن من هذا إلا موضعان: أحدهما فى البقرة:

﴿عقدة النكاح حّتى يبلغ﴾ [٢٣٥]، والثانى فى الكهف ﴿لا أبرح حّتى﴾ [٦٠].

مطلب إدغام العين فى العين

قال الحافظ رحمه الله: «ويشفع عِّنده» [البقرة: ٢٥٥].

اعلم أن جملته فى القرآن ثمانية عشر موضعًا منها فى البقرة: ﴿يشفع عِّنده﴾ [٢٥٥]، وفى آل عمران ﴿لا أضيع عَّمل عامل﴾ [١٩٥]، وفى المائدة ﴿تطلع عَّلى خائنة﴾ [١٣]، وفى الأعراف ﴿ينزع عَّنهما﴾ [٢٧]، و﴿قد وقع عَّليكم﴾ [٧١]، و﴿نطبع عَّلى قلوبهم﴾ [١٠٠]، و﴿لما وقع عَّليهم﴾ [١٣٤].

وفى التوبة ﴿وطبع عَّلى قلوبهم﴾ [٨٧].

وفى سورة يونس عليه السلام ﴿نطبع عَّلى﴾ [٧٤].

وفى الكهف ﴿تطلع عَّلى قوم﴾ [٩٠].

وفى طه ﴿ولتصنع عَّلى عينى﴾ [٣٩].

وفى الحج ﴿يدافع عَّن﴾ [٣٨]، ﴿أن تقع عَّلى الأرض﴾ [٦٥].

وفى سبأ ﴿فزع عَّن قلوبهم﴾ [٢٣].

وفى المنافقين ﴿فطبع عَّلى قلوبهم﴾ [٣].

وفى القيامة ﴿نجمع عِّظامه﴾ [٣].

وفى الهمزة ﴿تطلع عَّلى الأفئدة﴾ [٧].

مطلب إدغام اللام في اللام

قال الحافظ -رحمه الله-: «و﴿إذا قيل لَّهم﴾ [المنافقون: ٥]».

اعلم أن اللام يدغمها فى مثلها على كل حال، وجملته فى القرآن مائتا حرف وخمسة عشر حرفًا سوى المختلف فيه، وهو:

﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ في يوسف عليه السلام [٩]، و﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ في موضعين من الحجر[٥٩، ٦١]، وثالث فى النمل [٥٦]، ورابع فى القمر[٣٤] وسيأتى الكلام فيها.

فمن المتفق عليه حرف حرف في سبع عشرة سورة: ففي سورة إبراهيم عليه السلام ﴿الأمثال لِّلناس﴾ [٢٥]. وفى الحجر ﴿قال لَّم أكن لأسجد﴾ [٣٣].

وفى الروم ﴿لا تبديل لِّخلق الله﴾ [٣٠].

وفى فاطر ﴿فلا مرسل لَّه﴾ [٢].

وفى الأحقاف ﴿والذى قال لِّوالديه﴾ [١٧].

وفى القتال ﴿سول لَّهم﴾ [٢٥].

وفى الذاريات ﴿وإذا قيل لَّهم﴾ [٤٣].

وفى المجادلة ﴿إذا قيل لَّكم تفسحوا﴾ [١١].

وفى الحشر ﴿إذ قال لِّلإنسان﴾ [١٦].

وفى الجمعة ﴿من قبل لَّفى﴾ [٢].

وفى المنافقين ﴿وإذا قيل لَّهم﴾ [٥].

وفى الحاقة ﴿الأقاويل لَّأخذنا﴾ [٤٤-٤٥].

وفى سورة نوح عليه السلام ﴿جعل لَّكم الأرض﴾ [١٩].

وفى «قل أوحى» ﴿أم يجعل لَّه﴾ [٢٥].

وفى المرسلات ﴿وإذا قيل لَّهم اركعوا﴾ [٤٨].

وفى النبأ ﴿الليل لِّباسا﴾ [١٠].

وفى الشمس ﴿فقال لَّهم﴾ [١٣].

ومنها حرفان حرفان فى اثنتى عشرة سورة:

ففى الأنفال ﴿قل الأنفال لِّله﴾ [١]، و﴿قال لَّا غالب لكم﴾ [٤٨].

وفى التوبة ﴿إذا قيل لَّكم انفروا﴾ [٣٨]، و﴿إذ يقول لِّصاحبه﴾ [٤٠].

وفى الرعد ﴿المحال لَّه﴾ [١٣-١٤]، و﴿الأمثال لِّلذين﴾ [١٧-١٨].

وفى العنكبوت ﴿وإبراهيم إذ قال لِّقومه﴾ [١٦]، ﴿ولوطًا إذ قال لِّقومه﴾ [٢٨].

وفى لقمان ﴿وإذ قال لُّقمان ﴾ [١٣]، ﴿قيل لَّهم﴾ [٢١].

وفى السجدة ﴿وجعل لَّكم السمع﴾ [٩]، ﴿وقيل لَّهم﴾ [٢٠].

وفى الأحزاب ﴿من قبل لَّا يولون﴾ [١٥]، ﴿وإذ تقول لِّلذى﴾ [٣٧].

وفى ص ﴿قال لَّقد ظلمك﴾ [٢٤]، ﴿أقول لَّأملأن﴾ [٨٤-٨٥].

وفى الشورى ﴿جعل لَّكم﴾ [١١]، ﴿الفصل لَّقضى﴾ [٢١].

وفى الفتح ﴿سيقول لَّك﴾ [١١]، ﴿فجعل لَّكم هذه﴾ [٢٠].

وفى الحجرات ﴿يأكل لَّحم﴾ [١٢]، ﴿وقبائل لِّتعارفوا﴾ [١٣].

وفى الملك ﴿جعل لَّكم الأرض﴾ [١٥]، ﴿وجعل لَّكم السمع﴾ [٢٣].

ومنها ثلاثة ثلاثة فى ثمانى سور:

ففى الإسراء : ﴿وجعل لَّهم أجلا﴾ [٩٩]، ﴿فقال لَّه فرعون﴾ [١٠١]، ﴿قال لَّقد علمت﴾ [١٠٢].

وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿إذ قال لَّأبيه﴾ [٥٢]، ﴿قال لَّقد كنتم﴾ [٥٤]، ﴿يقال لَّه إبراهيم﴾ [٦٠].

وفى النور ﴿وإن قيل لَّكم ارجعوا﴾ [٢٨]، ﴿الأمثال لِّلناس﴾ [٣٥]، ﴿الرسول لَّعلكم﴾ [٣٣].

وفى سبأ ﴿ونجعل لَّه أندادا﴾، ﴿ثم نقول لِّلملائكة﴾ [٤٠]، ﴿ونقول لِّلذين﴾ [٤٢].

وفى الصافات ﴿إذا قيل لهم﴾ [٣٥]، ﴿إذ قال لَّأبيه﴾ [٨٥]، ﴿إذ قال لِّقومه﴾ [١٢٤].

وفى فصلت ﴿فقال لَّها﴾ [١١]، ﴿ما يقال لَّك﴾ [٤٣]، ﴿قيل لِّلرسل﴾ [٤٣].

وفى الزخرف ﴿جعل لَّكم الأرض﴾ [١٠]، ﴿وجعل لَّكم فيها﴾ [١٠]، ﴿وجعل لَّكم من الفلك﴾ [١٢].

وفى ق ﴿قال لَّا تختصموا لدى﴾ [٢٨]، ﴿القول لَّدى﴾ [٢٩] ، ﴿نقول لِّجهنم﴾ [٣٠].

ومنها أربعة أربعة فى أربع سور:

ففى العقود: ﴿قال لَّأقتلنك﴾ [المائدة:٢٧]، ﴿يأيها الرسول لَّا يحزنك﴾ [٤١]، ﴿وضلوا عن سواء السبيل لُّعن﴾ [٧٧-٧٨]، ﴿وإذا قيل لَّهم تعالوا﴾ [١٠٤].

وفي سورة هود عليه السلام ﴿ولا أقول لَّكم﴾ [٣١]، ﴿ولا أقول لِّلذين﴾ [٣١]، ﴿قال لَّا عاصم﴾ [٤٣]، ﴿قال لَّو أن لى بكم قوة﴾ [٨٠].

وفى الفرقان ﴿جعل لَّك خيرا﴾ [١٠]، ﴿جعل لَّكم الليل لباسا﴾ [٤٧]، ﴿وإذا قيل لَّهم اسجدوا﴾ [٦٠].

وفى يس ﴿وإذا قيل لَّهم اتقوا﴾ [٤٥]، ﴿وإذا قيل لَّهم أنفقوا﴾ [٤٧]، ﴿جعل

لّكم من الشجر﴾ [٨٠]، ﴿أن يقول لّه كن﴾ [٨٢].

ومنها خمسة خمسة فى سورتين:

ففى الأعراف: ﴿قال لّكل ضعف﴾ [٣٨]، ﴿ولوطًا إذ قال لّقومه﴾ [٨٠]، ﴿قال لّن ترانى﴾ [١٤٣]، ﴿قيل لّهم اسكنوا﴾ [١٦١]، ﴿غير الذى قيل لّهم﴾ [١٦٢].

وفى كهيعص ﴿فتمثل لّها﴾ [١٧]، ﴿يقول لّه كن﴾ [٣٥]، ﴿إذ قال لّأبيه﴾ [٤٢]، ﴿وقال لّأوتين﴾ [٧٧]، ﴿سيجعل لّهم﴾ [٩٦].

ومنها ستة [ستة] فى خمس سور:

ففى النساء: ﴿الرسول لّو تسوى﴾ [٤٢]، ﴿وإذا قيل لّهم تعالوا﴾ [٦١]، ﴿الرسول لّوجدوا﴾ [٦٤]، ﴿قيل لّهم كفوا﴾ [٧٧]، ﴿القتال لّولا أخرتنا﴾ [٧٧]، ﴿وقال لّأتخذن﴾ [١١٨].

وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿قال لّا يأتيكما﴾ [٣٧]، ﴿وقال لّلذى﴾ [٤٢]، ﴿فلا كيل لّكم﴾ [٦٠]، ﴿وقال لّفتيانه﴾ [٦٢]، ﴿قال لّن أرسله﴾ [٦٦]، ﴿قال لّا تثريب﴾ [٩٢].

وفى طه ﴿فقال لّأهله﴾ [١٠]، ﴿قال لّا تخافا﴾ [٤٦]، ﴿جعل لّكم الأرض مهدا﴾ [٥٣]، ﴿قال لّهم موسى﴾ [٦١]، ﴿ولقد قال لّهم هارون﴾ [٩٠]، ﴿أن تقول لّا مساس﴾ [٩٧].

وفى النمل ﴿لا قبل لّهم﴾ [٣٧]، ﴿قيل لّها ادخلى﴾ [٤٤]، ﴿إذ قال لّقومه﴾ [٥٤]، ﴿وأنزل لّكم﴾ [٦٠]، ﴿وجعل لّها رواسى﴾ [٦١]، ﴿الليل لّيسكنوا فيه﴾ [٨٦].

وفى الزمر ﴿وأنزل لّكم﴾ [٦]، ﴿وجعل لّله﴾ [٨]، ﴿وقيل لّلظالمين﴾ [٢٤]، ﴿أو تقول لّو﴾ [٥٧]، ﴿وقال لّهم خزنتها ألم يأتكم﴾ [٧١]، ﴿وقال لّهم خزنتها سلام عليكم﴾ [٧٣].

ومنها سبعة فى القصص، وهى: ﴿قال لّه موسى إنك لغوى﴾ [١٨]، ﴿قال لّا تخف﴾ [٢٥]، ﴿قال لّأهله﴾، ﴿ونجعل لّكما﴾ [٣٥]، ﴿القول لّعلهم﴾[٥١]، ﴿ومن رحمته جعل لّكم﴾ [٧٣]، ﴿إذ قال لّه قومه﴾ [٧٦].

ومنها ثمانية فى سورة يونس عليه السلام، وهى: ﴿منازل لّتعلموا﴾ [٥]، ﴿ثم

نقول لِّلذين أشركوا﴾ [٢٨]، ﴿ثم قيل لِّلذين ظلموا﴾ [٥٢]، ﴿لا تبديل لِّكلمات الله﴾ [٦٤]، ﴿جعل لكم الليل لِّتسكنوا فيه﴾[٧١]، ﴿إذ قال لِّقومه﴾ [٧١]، ﴿قال لَّهم موسى﴾ [٨٠].

ومنها تسعة تسعة فى سورتين:

ففى آل عمران: ﴿فإنما يقول لَّه كن﴾ [٤٧]، ﴿ثم قال لَّه كن﴾ [٥٩]، ﴿ثم يقول لِّلناس﴾ [٧٩]، ﴿إذ تقول لِّلمؤمنين﴾ [١٢٤]، ﴿وأطيعوا الله والرسول لَّعلكم﴾ [١٣٢]، ﴿من قبل لَّفى ضلال﴾ [١٦٤]، ﴿وقيل لَّهم تعالوا﴾ [١٦٧]، ﴿قال لَّهم الناس﴾ [١٧٣]، ﴿ألا يجعل لَّهم حظًّا﴾ [١٧٦].

وفى الأنعام ﴿ثم نقول لِّلذين أشركوا﴾ [٢٢]، ﴿لا مبدل لِّكلمات الله﴾ [٣٤]، ﴿لا أقول لَّكم عندى﴾ [٥٠]، ﴿ولا أقول لَّكم إنى ملك﴾ [٥٠]، ﴿قال لَّا أحب﴾ [٧٦]، ﴿قال لَّئن لم يهدنى﴾[٧٧]، ﴿جعل لَّكم النجوم﴾ [٩٧]، ﴿لا مبدل لِّكلماته﴾ [١١٥]، ﴿فصل لَّكم﴾ [١١٩].

ومنها عشرة فى غافر، وهى:

﴿ذى الطول لَّا إله إلا هو﴾ [٣]، ﴿بالباطل لِّيدحضوا﴾ [٥]، ﴿وينزل لَّكم﴾ [١٣]، ﴿ما أقول لَّكم﴾ [٤٤]، ﴿الذى جعل لَّكم الليل لتسكنوا فيه﴾ [٦١]، ﴿جعل لَّكم الأرض﴾ [٦٤]، ﴿يقول لَّه كن﴾ [٦٨]، ﴿ثم قيل لَّهم﴾ [٧٣]، ﴿جعل لَّكم الأنعام﴾ [٧٩].

ومنها أحد عشر فى النحل، وهى:

﴿وإذا قيل لَّهم ماذا أنزل ﴾ [٢٤]، ﴿وقيل لِّلذين اتقوا﴾ [٣٠]، ﴿أن نقول لَّه كن﴾ [٤٠]، ﴿والله جعل لَّكم من أنفسكم﴾ [٧٢]، ﴿وجعل لَّكم من أزواجكم﴾ [٧٢]، ﴿وجعل لَّكم السمع﴾ [٧٨]، ﴿والله جعل لَّكم من بيوتكم﴾ [٨٠]، ﴿وجعل لَّكم من جلود الأنعام﴾ [٨٠]، ﴿والله جعل لَّكم مما خلق﴾ [٨١]، ﴿وجعل لَّكم من الجبال﴾ [٨١]، ﴿وجعل لَّكم سرابيل﴾ [٨١].

ومنها اثنا عشر فى سورتين:

ففى الكهف: ﴿لا مبدل لِّكلماته﴾ [٢٧]، ﴿فقال لِّصاحبه﴾ [٣٤]، ﴿قال لَّه صاحبه﴾ [٣٧]، ﴿نجعل لَّكم موعدا﴾ [٤٨]، ﴿بالباطل لِّيدحضوا﴾ [٥٦]، ﴿لعجل لَّهم﴾ [٥٨]، ﴿قال لِّفتاه﴾ [٦٢]، ﴿قال لَّه موسى﴾ [٦٦]، ﴿قال لَّا تؤاخذنى﴾

[٧٣]، ﴿قال لّو شئت﴾ [٧٧]، ﴿وسنقول لّه﴾ [٨٨]، ﴿نجعل لّك خرجا﴾ [٩٤].

وفى الشعراء ﴿قال لّمن حوله﴾ [٢٥]، ﴿قال لّئن اتخذت﴾ [٢٩]، ﴿قال لّلملأ حوله﴾ [٣٤]، ﴿وقيل لّلناس﴾ [٣٩]، ﴿قال لّهم موسى﴾ [٤٣]، ﴿إذ قال لّأبيه﴾ [٧٠]، ﴿وقيل لّهم أين ما﴾ [٩٢]، ﴿إذ قال لّهم أخوهم نوح﴾ [١٠٦]، ﴿إذ قال لّهم أخوهم هود﴾ [١٢٤]، ﴿إذ قال لّهم أخوهم صالح﴾ [١٤٢]، ﴿إذ قال لّهم أخوهم لوط﴾ [١٦١]، ﴿إذ قال لّهم شعيب﴾ [١٧٧].

ومنها ستة عشر فى البقرة، وهى:

﴿وإذا قيل لّهم لا تفسدوا﴾ [١١]، ﴿وإذا قيل لّهم آمنوا﴾ [١٣]، ﴿الذى جعل لّكم الأرض﴾ [٢٢]، ﴿قولًا غير الذى قيل لّهم﴾ [٥٩]، ﴿بنى إسرائيل لّا تعبدون إلا الله﴾ [٨٣]، ﴿وإذا قيل لّهم آمنوا بما أنزل الله﴾ [٩١]، ﴿إنما يقول لّه كن﴾ [١١٧]، ﴿قال لّا ينال﴾ [١٢٤]، ﴿إذ قال لّه ربه أسلم﴾ [١٣١]، ﴿إذ قال لّبنيه﴾ [١٣٣]، ﴿وإذا قيل لّهم اتبعوا﴾ [١٧٠]، ﴿وإذا قيل لّه اتق الله﴾ [٢٠٦]، ﴿قال لّهم الله موتوا﴾ [٢٤٣]، ﴿وقال لّهم نبيهم إن الله قد بعث﴾ [٢٤٧]، ﴿وقال لّهم نبيهم إن آية ملكه﴾ [٢٤٨]، ﴿قال لّبثت يومًا﴾ [٢٥٩].

مطلب إدغام النون فى النون

قال الحافظ - رحمه الله -: «و﴿يستحيون نّساءكم﴾ [البقرة: ٤٩]».

اعلم أن النون يدغمها فى مثلها تحرَّكَ ما قبلها أو سكن، وجملته في القرآن سبعون موضعًا:

منها حرف حرف فى إحدى وعشرين سورة ففى العقود: ﴿يقولون نّخشى﴾ [المائدة: ٥٢].

وفى الأنفال ﴿الفئتان نّكص﴾ [٤٨].

وفى إبراهيم عليه السلام ﴿ويستحيون نّساءكم﴾ [٦].

وفى الإسراء ﴿نحن نّرزقهم﴾ [٣١].

وفى طه ﴿نحن نّرزقك﴾ [١٣٢].

وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿لا يستطيعون نّصر أنفسهم﴾ [٤٣].

وفى الحج ﴿كان نّكير﴾ [٤٤].

وفى المؤمنين ﴿وبنين نُسارع﴾ [٥٥-٥٦].
وفى الشعراء ﴿العالمين نَّزل﴾ [١٩٢-١٩٣].
وفى القصص ﴿المبين نَّتلو﴾ [٢-٣].
وفى الم السجدة ﴿المجرمون نَّاكسو﴾ [١٢].
وفى سبأ ﴿كان نَّكير﴾ [٤٥].
وفى فاطر ﴿كان نَّكير﴾ [٢٦].
وفى الزخرف ﴿الرحمن نُّقيض﴾ [٣٦].
وفى ق ﴿نحن نُّحيى﴾ [٤٣].
وفى القمر ﴿أم يقولون نَّحن﴾ [٤٤].
وفى سورة الرحمن عز وجل ﴿عينان نَّضاختان﴾ [٦٦].
وفى المجادلة ﴿الذين نُّهوا﴾ [٨].
وفى الصف ﴿الحواريون نَّحن﴾ [١٤].
وفى الملك ﴿كان نَّكير﴾ [١٨].
وفى الإنسان ﴿نحن نَّزلنا﴾ [٢٣].
ومنها حرفان حرفان فى تسع سور:
ففى آل عمران: ﴿الحواريون نَّحن﴾ [٥٢]، ﴿الذين نَّافقوا﴾ [١٦٧].
وفى الأنعام ﴿الأنثيين نَّبئونى﴾ [١٤٣]، ﴿نحن نَّرزقكم﴾ [١٥١].
وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿تعقلون نَّحن نقص﴾ [٢-٣].
وفى النحل ﴿لما لا يعلمون نَّصيبًا﴾ [٥٦]،﴿يعرفون نِّعمت الله﴾ [٨٣].
وفى النور ﴿لا يجدون نِّكاحًا﴾ [٣٣]، ﴿لا يرجون نِّكاحًا﴾ [٦٠].
وفى الفرقان ﴿للعلمين نَّذيرا﴾ [١]، ﴿لا يرجون نُّشورا﴾ [٤٠].
وفى يس ﴿نحن نُّحيى﴾ [١٢]، ﴿لا يستطيعون نَّصرهم﴾ [٧٥].
وفى ص ﴿وتسعون نَّعجة﴾ [٢٣]، ﴿سليمان نِّعم العبد﴾ [٣٠].
وفى الحشر ﴿الذين نَّافقوا﴾ [١١]، ﴿كالذين نَّسوا الله﴾ [١٩].
ومنها ثلاثة ثلاثة فى ست سور:
ففى البقرة: ﴿ونحن نُّسبح﴾ [٣٠]، ﴿ويستحيون نِّساءكم﴾ [٤٩].
﴿المتطهرين نِّساؤكم﴾ [٢٢٢-٢٢٣]، وفى الحجر ﴿إنا نحن نَّزلنا﴾ [٩]،

﴿لنحن نُّحيى﴾ [٢٣]، ﴿بمخرجين نَّبئ﴾ [٤٨-٤٩].

وفى الكهف ﴿نحن نَّقص﴾ [١٣]، ﴿للظلمين نَّارًا﴾ [٢٩]، ﴿للكفرين نُّزلا﴾ [١٠٢].

وفى «كهيعص» ﴿نحن نَّرث﴾ [٤٠]، ﴿هارون نَّبيا﴾ [٥٣]، ﴿وأحسن نَّديا﴾ [٧٣].

وفى «فصلت» ﴿توعدون نَّحن﴾ [٣٠-٣١]، ﴿تدعون نُّزلا﴾ [٣١-٣٢]، ﴿من الشيطان نَّزغ﴾ [٣٦].

وفى الواقعة ﴿يوم الدين نَّحن خلقناكم﴾ [٥٦-٥٧]، ﴿الخالقون نَّحن﴾ [٥٩-٦٠]، ﴿المنشئون نَّحن﴾ [٧٢-٧٣].

ومنها أربعة فى التوبة، وهى:

﴿المشركون نَّجس﴾ [٢٨]، ﴿ونحن نَّتربص﴾ [٥٢]، ﴿نحن نَّعلمهم﴾ [١٠١]، ﴿ينفقون نَّفقة﴾ [١٢١].

ومنها خمسة خمسة فى سورتين:

ففى النساء ﴿تخافون نُّشوزهن﴾ [٣٤]، ﴿المؤمنين نُّوله﴾ [١١٥]، ﴿ولا يظلمون نَّقيرا﴾ [١٢٤]، ﴿للكافرين نَّصيب﴾ [١٤١]، ﴿ويقولون نُّؤمن﴾ [١٥٠].

وفى الأعراف ﴿الذين نَّسوه﴾ [٥٣]، ﴿أن نكون نَّحن﴾ [١١٥]، ﴿ويستحيون نِّساءكم﴾ [١٤١]، ﴿لا يستطيعون نَّصركم﴾ [١٩٧]، ﴿من الشيطان نَّزغ﴾ [٢٠٠].

إدغام الكاف فى الكاف

قال الحافظ -رحمه الله-: «و﴿نسبحك كَّثيرا﴾ [طه: ٣٣]».

اعلم أن الكاف يدغمها فى مثلها سواء تحرك ما قبلها أو سكن، وجملته فى القرآن ستة وثلاثون موضعًا:

منها حرف حرف فى تسع سور:

ففى آل عمران ﴿واذكر ربك كَّثيرا﴾ [٤١]، وفى يونس عليه السلام ﴿كذلك كَّذب﴾ [٣٩]، وفى النحل ﴿أمر ربك كَّذلك﴾ [٣٣]، وفى الحج ﴿عند ربك كَّألف﴾ [٤٧]، وفى العنكبوت ﴿إلا امرأتك كَّانت﴾ [٣٣]، وفى الروم ﴿كذلك كَّان﴾ [٥٥]، وفى المجادلة ﴿أولئك كَّتب﴾ [٢٢]، وفى «قل أوحى» ﴿ذلك كُّنا﴾

[١١]، وفى الانفطار ﴿ركبك كَّلا﴾ [٨-٩].

ومنها حرفان حرفان فى خمس سور:

ففى النساء ﴿كذلك كُّنتم﴾ [٩٤]، ﴿أوحينا إليك كَّما﴾ [١٦٣].

وفى الأنعام ﴿عليك كِّتابا﴾ [٧]، ﴿كذلك كَّذب﴾ [١٤٨].

وفى الأعراف ﴿أولئك كَّالأنعام﴾ [١٧٩]، ﴿يسألونك كَّأنك﴾ [١٨٧].

وفى الفرقان ﴿بين ذلك كَّثيرا﴾ [٣٨]، ﴿إلى ربك كَّيف﴾ [٤٥].

وفى الانشقاق ﴿إنك كَّادح إلى ربك كَّدحا فملاقيه﴾ [٦].

ومنها ثلاثة فى المائدة وهى: ﴿من أجل ذلك كَّتبنا﴾ [٣٢]، ﴿ذلك كَّفارة أيمانكم﴾ [٨٩]، ﴿ولو أعجبك كَّثرة﴾ [١٠٠].

ومنها أربعة أربعة فى سورتين:

ففى سورة يوسف عليه السلام ﴿لك كَّيدا﴾ [٥]، ﴿إنك كُّنت﴾ [٢٩]، ﴿ذلك كَّيل﴾ [٦٥]، ﴿كذلك كِّدنا﴾ [٧٦].

وفى طه ﴿نسبحك كَّثيرا ونذكرك كَّثيرا إنك كُّنت﴾ [٣٣-٣٥]، وفى طه ﴿أمك كَّى﴾ [٤٠].

ومنها خمسة فى الإسراء، وهى:

﴿اقرأ كتابك كَّفى﴾ [١٤]، ﴿فأولئك كَّان﴾ [١٩]، ﴿كل ذلك كَّان﴾ [٣٨]، ﴿إن عذاب ربك كَّان﴾ [٥٧]، ﴿إن فضله كان عليك كَّبيرا﴾ [٨٧].

فهذه خمسة وثلاثون موضعًا، والموضع السادس والثلاثون فى غافر فى قوله تعالى: ﴿وإن يك كَّاذبا﴾ [٢٨].

وفيه خلاف؛ لأنه من المعتل، وسيأتى الكلام فيه وفى قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾ [لقمان: ٢٣] بحول الله عز وجل.

إدغام السين فى السين

قال الحافظ - رحمه الله -: «و﴿الناس سُّكارى﴾ [الحج: ٢]».

اعلم أن السين يدغمها فى مثلها، وجملتها فى القرآن ثلاثة مواضع:

ففي الحج ﴿الناس سُّكارى﴾ [٢]، ﴿للناس سَّواء﴾ [٢٥].

وفى سورة نوح عليه السلام ﴿الشمس سِّراجا﴾ [١٦].

إدغام التاء في التاء

قال الحافظ - رحمه الله -: «و﴿الشوكة تَّكون﴾ [الأنفال: ٧]».

اعلم أن التاء يدغمها في مثلها كيفما كانت حركتها سواء سكن ما قبلها أو تحرك، وسواء كانت متصلة بالاسم للتأنيث وتبدل فى الوقف هاء أو لم تكن كذلك، ما لم تكن ضمير المتكلم أو المخاطب متصلا كان الضمير أو منفصلا، على ما نبين الضمير بعدُ -بحول الله تعالى- وجملة ما ورد فى القرآن من التاءات المذكورة أربعة عشر موضعًا:

منها فى المائدة ﴿الموت تَّحبسونهما﴾ [١٠٦]، وفى الأنعام ﴿الموت تَّوفته﴾ [٦١]، وفى الأنفال ﴿الشوكة تَّكون﴾ [٧].

وفى يوسف عليه السلام ﴿والآخرة تَّوفنى﴾ [١٠١]، وفى «كهيعص» ﴿النَّخلة تُّساقط﴾ [٢٥]، وفى المؤمنين ﴿يوم القيامة تُّبعثون﴾ [١٦]، وفى الفرقان ﴿الملائكة تَّنزيلا﴾ [٢٥]، وفى النمل ﴿المدينة تِّسعة﴾ [٤٨]، وفى العنكبوت ﴿إن الصلاة تَّنهى﴾ [٤٥]، وفى الأحزاب ﴿الساعة تَّكون﴾ [٦٣]، وفى الزمر ﴿ويوم القيامة تَّرى﴾ [٦٠]، وفى النجم ﴿الملائكة تَّسمية﴾ [٢٧]، وفى النازعات ﴿الراجفة تَّتبعها الرادفة﴾ [٦-٧].

إدغام الراء فى الراء

قال الحافظ - رحمه الله تعالى -: و«﴿شهر رَّمضان الذى﴾ [البقرة: ١٨٥]».

اعلم أن الراء يدغمها فى مثلها تحرك ما قبلها أو سكن، وجملته فى القرآن خمسة وثلاثون موضعًا:

منها حرف فى ثمانى عشرة سورة: ففى البقرة ﴿شهر رَّمضان﴾ [١٨٥]، وفى المائدة ﴿أو تحرير رَّقبة﴾ [٨٩]، وفى النحل ﴿أو يأتى أمر رَّبك﴾ [٣٣]، وفى الإسراء ﴿أمر رَّبى﴾ [٨٥]، وفى الكهف ﴿أمر رَّبه﴾ [٥٠]، وفى سورة الأنبياء - عليهم السلام -: ﴿عن ذكر رَّبهم﴾ [٤٢]، وفى الروم ﴿إلى آثار رَّحمت الله﴾ [٥٠]، وفى الزمر ﴿بنور رَّبها﴾ [٦٩]، وفى غافر ﴿لننصر رُّسلنا﴾ [٥١]، وفى الشورى ﴿وينشر رَّحمته﴾ [٢٨]، وفى الدخان ﴿البحر رَّهوا﴾ [٢٤]، وفى الأحقاف ﴿بأمر رَّبها﴾ [٢٥]، وفى الفتح ﴿أشداء على الكفار رُّحماء بينهم﴾ [٢٩]، وفى

الذاريات ﴿عن أمر رَّبهم﴾ [٤٤]، وفى المجادلة ﴿فتحرير رَّقبة﴾ [٣]، وفى الممتحنة ﴿المصير رَّبنا﴾ [٤-٥]، وفى الطلاق ﴿عن أمر رَّبها﴾ [٨]، وفى «قل أوحى» ﴿عن ذكر رَّبه﴾ [١٧] ومنها حرفان حرفان فى أربع سور:

ففى آل عمران ﴿﴿فقنا عذاب النار رَّبنا﴾ [١٩١-١٩٢]، ﴿مع الأبرار رَّبنا﴾ [١٩٣-١٩٤].

وفى سورة هود عليه السلام ﴿قد جاء أمر رَّبك﴾[٧٦]، ﴿لما جاء أمر رَّبك﴾ [١٠١].

وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿والقمر رَّأيتهم﴾ [٤]، ﴿ذكر رَّبه﴾ [٤٢].

وفى «كهيعص» ﴿ذكر رَّحمت ربك﴾ [٢]، ﴿إلا بأمر رَّبك﴾ [٦٤].

ومنها ثلاثة ثلاثة فى ثلاث سور:

ففى النساء ﴿فتحرير رَّقبة﴾ [٩٢]، ﴿فتحرير رَّقبة﴾ [٩٢]، ﴿وتحرير رَّقبة﴾ [٩٢].

وفى الأعراف ﴿قل أمر رَّبى﴾ [٢٩]، ﴿عن أمر رَّبهم﴾ [٧٧]، ﴿أعجلتم أمر رَّبكم﴾ [١٥٠].

وفى ص ﴿فاستغفر رَّبه﴾ [٢٤]، ﴿عن ذكر رَّبى﴾ [٣٢]، ﴿القهار رَّب السموات﴾ [٦٥-٦٦].

إدغام الفاء فى الفاء

قال الحافظ - رحمه الله -: «و﴿وما اختلف فِّيه﴾ [البقرة: ٢١٣]».

اعلم أن الفاء يدغمها فى مثلها، وجملته فى القرآن ثلاثة وعشرون موضعًا:

منها حرف حرف فى أربع عشرة سورة:

ففى البقرة ﴿وما اختلف فِّيه﴾ [٢١٣]، وفى سورة يونس عليه السلام ﴿خلائف فِّى الأرض﴾ [١٤]، وفى سورة هود عليه السلام ﴿فاختلف فِّيه﴾ [١١٠]، وفى سورة إبراهيم عليه السلام ﴿كيف فَّعلنا بهم﴾ [٤٥]، وفى الإسراء ﴿كيف فَّضلنا﴾ [٢١]، وفى الكهف ﴿إلى الكهف فَّقالوا﴾ [١٠]، وفى الأحزاب ﴿وقذف فِّى قلوبهم﴾ [٢٦]، وفى فاطر ﴿خلائف فِّى الأرض﴾ [٣٩]، وفى «فصلت» ﴿فاختلف فِّيه﴾ [٤٥]، وفى الحشر ﴿وقذف فِّى قلوبهم﴾ [٢]، وفى المطففين ﴿تعرف فِّى

وجوههم﴾ [٢٤]، وفى الفجر ﴿كيف فَّعل﴾ [٦]، وفى الفيل ﴿كيف فَّعل﴾ [١]، وفى قريش ﴿والصيف فَّليعبدوا﴾ [٢-٣].

ومنها حرفان حرفان فى سورتين:

ففى النساء ﴿بالمعروف فَّإذا﴾ [٦]، ﴿بالمعروف فَّإن﴾ [١٩].

وفى الحج ﴿العاكف فِّيه﴾ [٢٥]، ﴿تعرف فِّى وجوه﴾ [٧٢].

ومنها خمسة فى سورة يوسف عليه السلام ﴿ليوسف فِّى الأرض ولنعلمه﴾ [٢١]، ﴿ليوسف فِّى الأرض يتبوأ منها﴾ [٥٦]، ﴿إخوة يوسف فَّدخلوا عليه﴾ [٥٨]، ﴿يوسف فِّى نفسه﴾ [٧٧]، ﴿فى يوسف فَّلن أبرح الأرض﴾ [٨٠].

إدغام الميم فى الميم

قال الحافظ - رحمه الله -: «و﴿يعلم مَّا﴾ [البقرة:٧٧]».

اعلم أن الميم يدغمها فى مثلها مطلقًا، وجملتها فى القرآن مائة وتسعة وثلاثون موضعًا:

منها حرف حرف فى إحدى وعشرين سورة ففى أم القرآن ﴿الرحمن مَّالك﴾ [٣-٤]، وفى الأنفال ﴿اليوم مِّن الناس﴾ [٤٨]، وفى يونس عليه السلام ﴿فمن أظلم مِّمن﴾ [١٧]، وفى إبراهيم عليه السلام ﴿تعلم مَّا نخفى﴾ [٣٨].

وفى الروم ﴿القيم مِّن قبل﴾ [٤٣]، وفى لقمان ﴿ويعلم مَّا فى الأرحام﴾ [٣٤]، وفى الأحزاب ﴿يعلم مَّا فى قلوبكم﴾ [٥١]، وفى فاطر ﴿والأنعام مُّختلف﴾ [٢٨]، وفى الصافات ﴿اليوم مُّستسلمون﴾ [٢٦]، وفى «ص» ﴿جهنم مِّنك﴾ [٨٥]، وفى غافر ﴿ويا قوم مَّا لى﴾ [٤١]، وفى الشورى ﴿ويعلم مَّا تفعلون﴾ [٢٥]، وفى الجاثية ﴿وإذا علم مِّن آياتنا﴾ [٩]، وفى الحجرات ﴿يعلم مَّا فى السموات﴾ [١٦]، وفى «ق» ﴿ونعلم مَّا توسوس﴾ [١٦]، وفى الذاريات ﴿العقيم مَّا تذر﴾ [٤١-٤٢]، وفى المجادلة ﴿يعلم مَّا فى السموات﴾ [٧]، وفى الصف ﴿ومن أظلم مِّمن افترى﴾ [٧]، وفى الجمعة ﴿العظيم مَّثل﴾ [٤-٥]، وفى التحريم ﴿لم تحرم مَّا﴾ [١]، وفى الملك ﴿ألا يعلم مَّن خلق﴾ [١٤].

ومنها حرفان حرفان فى ثلاث عشرة سورة:

ففى آل عمران ﴿ويعلم مَّا فى السموات﴾ [٢٩]، ﴿وله أسلم مَّن فى السموات﴾ [٨٣].

وفى النساء ﴿لا يظلم مِّثقال ذرة﴾ [٤٠]، ﴿الراسخون فى العلم مِّنهم﴾ [١٦٢].
وفى الإسراء ﴿فى جهنم مَّلومًا﴾ [٣٩]، ﴿العلم مِّن قبله﴾ [١٠٧].
وفى الكهف ﴿فمن أظلم مِّمن افترى﴾ [١٥]، ﴿ومن أظلم مِّمن ذكر﴾ [٥٧].
وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿يعلم مَّا بين أيديهم﴾ [٢٨]، ﴿ويعلم مَّا تكتمون﴾ [١١٠].
وفى «الم» السجدة ﴿جهنم مِّن الجنة والناس﴾ [١٣]، ﴿ومن أظلم مِّمن ذكر﴾ [٢٢].
وفى سبأ ﴿يعلم مَّا يلج﴾ [٢]، ﴿إلا لنعلم مَّن يؤمن﴾ [٢١].
وفى يس ﴿أنطعم مَّن﴾ [٤٧]، ﴿نعلم مَّا يسرون﴾ [٧٦].
وفى الزخرف ﴿والأنعام مَّا تركبون﴾ [١٢]، ﴿ابن مريم مَّثلا﴾ [٥٧].
وفى الأحقاف ﴿الحكيم مَّا خلقنا﴾ [٢-٣]، ﴿العزم مِّن الرسل﴾ [٣٥].
وفى القتال ﴿أوتوا العلم مَّاذا قال﴾ [محمد: ١٦]، ﴿يعلم مُّتقلبكم﴾ [١٩].
وفى الحديد ﴿يعلم مَّا يلج﴾ [٤]، ﴿العظيم مَّا أصاب﴾ [٢١-٢٢].
وفى التغابن ﴿يعلم مَّا فى السموات﴾ [٤]، ﴿ويعلم مَّا تسرون﴾ [٤].
ومنها ثلاثة ثلاثة فى ثمانى سور:
ففى سورة يوسف عليه السلام ﴿دراهم مَّعدودة﴾ [٢٠]، ﴿وأعلم من الله مَّا لا تعلمون﴾ [٨٦]، ﴿إنى أعلم مِّن الله ما لا تعلمون﴾ [٩٦].
وفى الرعد ﴿الله يعلم مَّا تحمل﴾ [٨]، ﴿من العلم مَّا لك﴾ [٣٧]، ﴿يعلم مَّا تكسب﴾ [٤٢].
وفى «كهيعص» ﴿العظم مِّنى﴾ [٤]، ﴿نكلم مَّن كان﴾ [٢٩]، ﴿من العلم مَّا لم﴾ [٤٣].
وفى طه ﴿اليوم مَّن استعلى﴾ [٦٤]، ﴿يعلم مَّا بين أيديهم﴾ [١١٠]، ﴿إلى آدم مِّن قبل﴾ [١١٥].
وفى النور ﴿يعلم مَّا تبدون﴾ [٢٩]، ﴿ليعلم مَّا يخفين﴾ [٣١]، ﴿الحلم مِّنكم﴾ [٥٨].
وفى القصص ﴿يعلم مَّا تكن﴾ [٦٩]، ﴿من قوم مُّوسى﴾ [٧٦]، ﴿أعلم مَّن جاء﴾ [٨٥].

وفى الزمر ﴿فمن أظلم مِّمن كذب﴾ [٣٢]، ﴿فى جهنم مَّثوى للمتكبرين﴾ [٦٠].

وفى الفتح ﴿ما تقدم مِّن ذنبك﴾ [٢]، ﴿فعلم مَّا فى﴾ [١٨]، ﴿فعلم مَّا لم تعلموا﴾ [٢٧].

ومنها خمسة خمسة فى سورتين:

ففى الحج ﴿فى الأرحام مَّا نشاء﴾ [٥]، ﴿يعلم مِّن بعد علم﴾ [٥]، ﴿لإبراهيم مَّكان البيت﴾ [٢٦]، ﴿يعلم مَّا فى السماء﴾ [٧٠]، ﴿يعلم مَّا بين أيديهم﴾ [٧٦].

وفى النمل ﴿ويعلم مَّا تخفون﴾ [٢٥]، ﴿أن تقوم مِّن مقامك﴾ [٣٩]، ﴿العلم مِّن قبلها﴾ [٤٢]، ﴿قل لا يعلم مَّن فى السموات﴾ [٦٥]، ﴿ليعلم مَّا تُكنُّ﴾ [٧٤].

ومنها ستة ستة فى سورتين:

ففى النحل ﴿والنجوم مُّسخرات﴾ [١٢]، ﴿والله يعلم مَّا تسرون﴾ [١٩]، ﴿لا جرم أن الله يعلم مَّا يسرون﴾ [٢٣]، ﴿السلم مَّا كنا﴾ [٢٨]، ﴿من القوم مِّن سوء﴾ [٥٩]، ﴿يعلم مَّا تفعلون﴾ [٩١].

وفى العنكبوت ﴿ويرحم مَّن يشاء﴾ [٢١]، ﴿يعلم مَّا يدعون﴾ [٤٢]، ﴿يعلم مَّا تصنعون﴾ [٤٥]، ﴿يعلم مَّا فى السموات﴾ [٥٢]، ﴿أظلم مِّمن افترى﴾ [٦٨]، ﴿أليس فى جهنم مَّثوى﴾ [٦٨].

ومنها سبعة فى سورة هود عليه السلام، وهى: ﴿يعلم مَّا يسرون﴾ [٥]، ﴿ويعلم مُّستقرها﴾ [٦]، ﴿ومن أظلم مِّمن﴾ [١٨]، ﴿ويا قوم مَّن ينصرنى﴾ [٣٠]، ﴿اليوم مِّن أمر الله﴾ [٤٣]، ﴿لتعلم مَّا نريد﴾ [٧٩]، ﴿جهنم مِّن الجِنَّة﴾ [١١٩].

ومنها ثمانية فى سورة المائدة، وهى: ﴿يحكم مَّا يريد﴾ [١]، ﴿الكلم مِّن بعد﴾ [٤١]، ﴿ابن مريم مُّصدقا﴾ [٤٦]، ﴿طعام مَّساكين﴾ [٩٥]، ﴿يعلم مَّا فى السموات﴾ [٩٧]، ﴿يعلم مَّا تبدون﴾ [٩٩]، ﴿تعلم مَّا فى نفسى ولا أعلم مَّا فى نفسك﴾ [١١٦].

ومنها تسعة تسعة فى سورتين:

ففى الأنعام ﴿ويعلم مَّا تكسبون﴾ [٣]، ﴿ومن أظلم مِّمن افترى﴾ [٢١]، ﴿ويعلم مَّا فى البر﴾ [٥٩]، ﴿ويعلم مَّا جرحتم﴾ [٦٠]، ﴿إبراهيم مَّلكوت﴾ [٧٥]، ﴿ومن أظلم مِّمن افترى﴾ [٩٣]، ﴿أعلم مَّن يضل﴾ [١١٧]، ﴿فمن أظلم مِّمن افترى﴾ [١٤٤]، ﴿فمن أظلم مِّمن كذب﴾ [١٥٧].

وفى الأعراف ﴿جهنم مِّنكم﴾ [١٨]، ﴿فمن أظلم مِّمن افترى﴾ [٣٧]، ﴿من جهنم مِّهاد﴾ [٤١]، ﴿والنجوم مُّسخرات﴾ [٥٤]، ﴿وأعلم مِّن الله ما لا تعلمون﴾ [٦٢]، ﴿تنقم مِّنا﴾ [١٢٦]، ﴿واتخذ قوم مُّوسى﴾ [١٤٨]، ﴿ومن قوم مُّوسى﴾ [١٥٩]، ﴿آدم مِّن ظهورهم﴾ [١٧٢].

ومنها ثلاثة عشر فى البقرة، وهى: ﴿أعلم مَّا لا تعلمون﴾ [٣٠]، ﴿وأعلم مَّا تبدون﴾ [٣٣]، ﴿آدم مِّن ربه﴾ [٣٧]، ﴿يعلم مَّا يسرون﴾ [٧٧]، ﴿العظيم مَّا ننسخ﴾ [١٠٥-١٠٦]، ﴿ومن أظلم مِّمن منع﴾ [١١٤]، ﴿من العلم مَّا لك﴾ [١٢٠]، ﴿إبراهيم مُّصلى﴾ [١٢٥]، ﴿ومن أظلم مِّمن كتم﴾ [١٤٠]، ﴿لنعلم مَّن يتبع﴾ [١٤٣]، ﴿طعام مِّسكين﴾ [١٨٤]، ﴿يعلم مَّا فى أنفسكم﴾ [٢٣٥]، ﴿يعلم مَّا بين أيديهم﴾ [٢٥٥].

إدغام الباء فى الباء

قال الحافظ - رحمه الله -: «[و]﴿لذهب بِّسمعهم﴾ [البقرة: ٢٠]».

اعلم أن الباء يدغمها فى مثلها، وجملته فى القرآن سبعة وخمسون موضعًا: منها حرف حرف فى أربع وعشرين سورة:

ففي العقود ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بِّالحق﴾ [المائدة: ٤٨]، وفى الأنفال ﴿العذاب بِّما﴾ [٣٥]، وفى يوسف عليه السلام ﴿نصيب بِّرحمتنا﴾ [٥٦]، وفى الرعد ﴿فيصيب بِّها﴾ [١٣]، وفى النحل ﴿فوق العذاب بِّما﴾ [٨٨]، وفى الإسراء ﴿إلا أن كذب بِّها﴾ [٥٩]، وفى الكهف ﴿العذاب بَّل لهم﴾ [٥٨]، وفى «كهيعص» ﴿خذ الكتاب بِّقوة﴾ [١٢]، وفى المؤمنين ﴿فلا أنساب بَّينهم﴾ [١٠١]، وفى الفرقان ﴿لمن كذب بِّالساعة﴾ [١١]، وفى النمل ﴿ممن يكذب بِّآياتنا﴾ [٨٣]، وفى العنكبوت ﴿أو كذب بِّالحق﴾ [٦٨]، وفى الروم ﴿فإذا أصاب بِّه﴾ [٤٨]، وفى الشورى ﴿الكتاب بِّالحق﴾ [١٧]، وفى الأحقاف ﴿فذوقوا العذاب بِّما﴾ [٣٤]، وفى الحجرات ﴿بالألقاب بِّئس الاسم﴾ [١١]، وفى سورة الرحمن عز وجل ﴿يكذب بِّها﴾ [٤٣]، وفى الحديد ﴿فضرب بَّينهم﴾ [١٣]، وفى «ن» ﴿ومن يكذب بِّهذا الحديث﴾ [٤٤]، وفى المدثر ﴿نكذب بِّيوم﴾ [٤٦]، وفى الإنسان ﴿عينا يشرب بِّها﴾ [٦]، وفى التكوير ﴿الغيب بِّضنين﴾ [٢٤]، وفى «الليل إذا يغشى» ﴿وكذب

بّالحسنى﴾ [٩]، وفى الماعون ﴿أرأيت الذى يكذب بّالدين﴾ [١].

ومنها حرفان فى أربع سور:

ففى سورة يونس عليه السلام ﴿أو كذب بّآياته﴾ [١٧]، ﴿يصيب بّه من يشاء﴾ [١٠٧].

وفى الحج ﴿ومن عاقب بّمثل ما عوقب بّه﴾ [٦٠].

وفى النور ﴿فيصيب بّه من يشاء﴾ [٤٣]، وفى النور ﴿يذهب بّالأبصار﴾ [٤٣].

وفى المطففين ﴿وما يكذب بّه إلا﴾ [١٢]، ﴿عينا يشرب بّها﴾ [٢٨].

ومنها ثلاثة ثلاثة فى أربع سور:

ففى آل عمران ﴿نزل عليك الكتاب بّالحق﴾ [٣]، ﴿فذوقوا العذاب بّما﴾ [١٠٦]، ﴿الرعب بّما أشركوا﴾ [١٥١].

وفى النساء ﴿للغيب بّما﴾ [٣٤]، ﴿والصاحب بّالجنب﴾ [٣٦]، ﴿الكتب بّالحق لتحكم﴾ [١٠٥].

وفى الأعراف ﴿أو كذب بّآياته﴾ [٣٧]، ﴿فذوقوا العذاب بّما﴾ [٣٩]، ﴿أصيب بّه﴾ [١٥٦].

وفى الزمر ﴿الكتب بّالحق﴾ [٢]، ﴿وكذب بّالصدق﴾ [٣٢]، ﴿العذاب بّغتة﴾ [٥٥].

ومنها ستة فى البقرة، وهى:

﴿لذهب بّسمعهم﴾ [٢٠]، ﴿الكتاب بّأيديهم﴾ [٧٩]، ﴿أوتوا الكتاب بّكل آية﴾ [١٤٥]، ﴿والعذاب بّالمغفرة﴾ [١٧٥]، ﴿نزل الكتاب بّالحق﴾ [١٧٦]، ﴿الكتاب بّالحق ليحكم﴾ [٢١٣].

ومنها سبعة فى الأنعام، وهى:

﴿أو كذب بّآياته﴾ [٢١]، ﴿ولا نُكذب بآيات ربنا﴾ [٢٧]، ﴿فذوقوا العذاب بّما كنتم﴾ [٣٠]، ﴿يمسهم العذاب بّما كانوا يفسقون﴾ [٤٩]، ﴿وكذب بّه قومك وهو الحق﴾ [٦٦]، ﴿كذب بّآيات الله وصدف﴾ [١٥٧]، ﴿سوء العذاب بّما كانوا يصدفون﴾ [١٥٧].

قال الحافظ - رحمه الله -: «وما كان مثله من سائر حروف المعجم حيث وقع» يريد وما كان مثل ما ذكر، فأفرد الضمير وذكّره، وإن كان راجعًا لجملة الأمثلة التي

تقدمت؛ لأنه فى معنى ما ذكر، و«سائر» معناه: باقي، من قولك: «سؤر الشراب» تريد باقيه، والباقي من حروف المعجم التي التقى منها المثلان من كلمتين فى القرآن: الغين والقاف والثاء والواو، كما تقدم.

إدغام الغين فى الغين

أما الغين فلقيت مثلها فى آل عمران خاصة من قوله تعالى: ﴿ومن يبتغ غَّير الإسلام﴾ [٨٥].

وهو من المعتل، وسيأتى بحول الله العلى العظيم.

إدغام القاف فى القاف

وأما القاف فيدغمها فى مثلها، وجملته فى القرآن خمسة مواضع:

منها فى الأعراف ﴿والطيبات من الرزق قُّل﴾ [٣٢]، ﴿فلما أفاق قَّال سبحانك﴾ [١٤٣]، وفى التوبة ﴿ينفق قُّربات﴾ [٩٩]، وفى سورة يونس عليه السلام ﴿حتى إذا أدركه الغرق قَّال﴾ [٩٠]، وفى «قل أوحى» ﴿طرائق قِّددا﴾ [١١].

[إدغام الثاء فى الثاء]

وأما الثاء فيدغمها فى مثلها، وجملته فى القرآن ثلاثة مواضع، وهى:

﴿حيث ثَّقفتموهم﴾ فى البقرة [١٩١] والنساء [٩١]، ﴿ثالث ثَّلاثة﴾ [المائدة: ٧٣].

إدغام الواو فى الواو

وأما الواو فيدغمها فى مثلها، وجملته فى القرآن ثمانية عشر حرفًا، وهي على ضربين:

أحدهما: أن يسكن ما قبلها فلا خلاف فى إدغامه، وذلك خمسة مواضع:

منها فى الأنعام ﴿وهو وَّليهم﴾ [١٢٧]، وفى الأعراف ﴿خذ العفو وَّأمر﴾ [١٩٩]، وفى النحل ﴿فهو وَّليهم﴾ [٦٣]، وفى الشورى ﴿وهو وَّاقع بهم﴾ [٢٢]، وفى الجمعة ﴿من اللهو وَّمن التجارة﴾ [١١].

والضرب الثانى: أن يضم ما قبلها، وهو باقى العدد:

منها فى البقرة ﴿هو وَّالذين آمنوا معه﴾ [٢٤٩]، وفى آل عمران ﴿هو وَّالملائكة﴾ [١٨]، وفى الأنعام ﴿إلا هو وَّإن يمسسك﴾ [١٧]، ﴿إلا هو وَّيعلم﴾

[٥٩]، ﴿إلا هو وَّأعرض﴾ [١٠٦]، وفى الأعراف ﴿هو وَّقبيله﴾ [٢٧]، وفى سورة يونس عليه السلام ﴿إلا هو وَّإن يردك﴾ [١٠٧]، وفى النحل ﴿هو وَّمن يأمر﴾ [٧٦]، وفى طه ﴿إلا هو وَّسع﴾ [٩٨]، وفى النمل ﴿هو وَّأوتينا﴾ [٤٢]، وفى القصص ﴿هو وَّجنوده﴾ [٣٩]، وفى التغابن ﴿إلا هو وَّعلى﴾ [١٣]، وفى المدثر ﴿إلا هو وَّما﴾ [٣١].

فهذه ثلاثة عشر موضعًا، وفيها خلاف يأتي بعدُ بحول الله تعالى.

قال الحافظ - رحمه الله -: «إلا قوله تبارك وتعالى فى لقمان ﴿فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾ [٢٣] فَإنه لا يدغمه»؛ وذكر الإمام فيه اختلافًا عن أبى عمرو وأن الإظهار أحسن، وذكر أن الإدغام رواية أبى زيد الأنصارى(١) عنه.

وذكر الحافظ فى «التفصيل»: أن إدغامه رواية القاسم بن عبد الوارث(٢) عن أبي عمرو، واعتمد الحافظ على الإظهار - كما ترى هنا - وعلل بكون النون ساكنة

---

(١) الإمام العلامة، حجة العرب، أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن صاحب رسول الله ﷺ أبى زيد الأنصارى، البصرى، النحوى، صاحب التصانيف. ولد سنة نيف وعشرين ومائة، وحدث عن: سليمان التيمى، وعوف الأعرابى، وابن عون، ومحمد ابن عمرو ابن علقمة، ورؤبة بن العجاج، وأبى عمرو بن العلاء، وحدث عنه: خلف ابن هشام البزاز، وتلا عليه، وأبو عبيد القاسم.

قال المبرد: الأصمعى، وأبو عبيدة، وأبو زيد، أعلم الثلاثة بالنحو: أبو زيد، وكانت له حلقة بالبصرة.

مات أبو زيد سنة خمس عشرة ومائتين. وقال أبو حاتم: عاش ثلاثًا وتسعين سنة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٩٤-٤٩٦)، وتاريخ خليفة (٩٧)، والجرح والتعديل (٤/ ٤)، وتاريخ بغداد (٩/ ٧٧)، وإنباه الرواة ١٥)./ ٣٠)، ووفيات الأعيان ١٥)./ ٣٧٨)، والعبر (١/ ٣٦٧)، وميزان الاعتدال ١٥)./ ١٢٦)، ومرآة الجنان ١٥)./ ٥٨)، والبداية والنهاية (١٠/ ٢٦٩)، وطبقات القراء (١/ ٣٠٥)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣)، والنجوم الزاهرة ١٥)./ ٢١٠)، وبغية الوعاة (١/ ٥٨٢)، وطبقات المفسرين (١/ ١٧٩).

(٢) القاسم بن عبد الوارث، أبو نصر البغدادى، أخذ القراءة عن - المبهج والجامع والكامل - أبى عمر الدورى وهو من قدماء أصحابه، و- جامع البيان - إسماعيل بن أبى محمد اليزيدى، روى عنه القراءة محمد بن قريش الأعرابى و- المبهج والكامل - محمد بن أحمد ابن شنبوذ وأبو بكر بن مجاهد و- المبهج - محمد بن أحمد الحلبى وأحمد الحكيمى والكامل - أحمد بن نصر الشذائى فيما ذكره الهذلى، وهو وهم فسقط بينهما ابن شنبوذ، والله أعلم.

ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٩).

قبل الكاف، فهى تخفى عندها، وحاصل هذا التعليل أن الإدغام هنا إجحاف بالكلمة من جهة أن الحرف المدغم مدفون فيما أدغم فيه، فقد ذهب لفظه وحركته، والنون الخفيفة فى حكم الذاهب أيضًا؛ فكأنه قد ذهب من الكلمة حرفان؛ ولهذا قال الإمام: فكأنك أدغمت حرفين وذلك ردىء جدًّا. ولا يعلل هذا الموضع بكون الإدغام فيه يؤدى إلى التقاء الساكنين؛ لأنه لم يتحاش من الإدغام بعد الساكن، وإن كان الساكن صحيحًا نحو ﴿ومن خزى يَّومئذ﴾ و﴿شهر رَّمضان﴾ و﴿من قبل لَّفى﴾ فإن قيل لا يصح الإدغام فى هذه الأمثلة التى ذكرت، ولا فيما أشبهها عند الحذاق من النحويين والمقرئين، وإنما هو إخفاء للحركة وهو الذى يعبر عنه بالروم(1)، وحقيقته: النطق ببعض الحركة، وهو مستعمل فى الضمة والكسرة، ولا فرق بين النطق ببعض الحركة والنطق بجملتها على التمام فى تفكيك الحروف ومنع الإدغام؛ فيندفع بذلك التقاء الساكنين.

فالجواب: أنه قد ثبتت الرواية عنه بإدغام الحرف المفتوح وقبله حرف ساكن صحيح فى عشرة مواضع من القرآن، مع أن الفتحة لا ترام عند القراء:

منها فى آل عمران ﴿سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بِّما أشركوا﴾ [١٥١]،

---

(١) رام الشىء، يرومه، رومًا ومرامًا: طلبه، ومنه روم الحركة فى الوقف على المرفوع والمجرور، قال سيبويه: أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشموا، إلا أن هؤلاء أشد توكيدًا.

قال الجوهرى: روم الحركة الذى ذكره سيبويه حركة مختلسة مخفاة لضرب من التخفيف، وهى أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، وهى بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين، كلما قال:

أأن زم أجمـــال وفـــارق جـيـــرة وصاح غراب البين أنت حزين

قوله أأن زم: تقطيعه فعولن، ولا يجوز تسكين العين، وكذلك قوله تعالى: ﴿وشهر رمضان﴾، فيمن أخفى، إنما هو بحركة مختلسة، ولا يجوز أن تكون الراء الأولى ساكنة؛ لأن الهاء قبلها ساكن، فيؤدى إلى الجمع بين الساكنين فى الوصل من غير أن يكون قبلها حرف لين، قال: وهذا غير موجود فى شىء من لغات العرب، قال: وكذلك قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾ و﴿أمن لا يهدى﴾ و﴿يخصمون﴾، وأشباه ذلك، قال: ولا معتبر بقول القراء: إن هذا ونحوه مدغم؛ لأنهم لا يحصلون هذا الباب، ومن جمع بين الساكنين فى موضع لا يصح فيه اختلاس الحركة فهو مخطئ كقراءة حمزة فى قوله تعالى: ﴿فما اسطّاعوا) لأن سين «الاستفعال» لا يجوز تحريكها بوجه من الوجوه. ينظر: اللسان (٣/ ١٧٨٢) (روم).

وفى الأنعام ﴿وهو وَّليهم﴾ [١٢٧]، وفى الأعراف ﴿أعجلتم أمر رَّبكم﴾ [١٥٠]، ﴿خذ العفو وَّأمر بالعرف﴾ [١٩٩]، وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿فأنساه الشيطان ذكر رَّبه﴾ [٤٢]، وفى النحل ﴿فهو وَّليهم اليوم﴾ [٦٣]، ﴿بعد تَّوكيدها﴾ [٩١]، وفى النمل ﴿وأوتينا العلم مِّن قبلها﴾ [٤٢]، وفى الشورى﴿وهو وَّاقع بهم﴾ [٢٢]، وفى الدخان ﴿واترك البحر رَّهوا﴾ [٢٤]، وفى الحاقة ﴿وهى يَّومئذ واهية﴾ [١٦]، وفى سورة نوح عليه السلام ﴿وجعل الشمس سِّراجا﴾[١٦] ولا فرق بين هذه المواضع وبين قوله تعالى: ﴿فلا يحزنك كفره﴾[لقمان: ٢٣]، ولا من حيث إن النون تخفى كما ذكر الحافظ وسائر الحروف السواكن فى هذه المواضع التي ذكرت لا تخفى، والله عز جلاله وجل كماله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «وإذا كان الأول من المثلين مشددًا» إلى قوله: «لم يدغمه أيضًا». قد تقدم ذكر هذه الشروط الثلاثة، وإنما لم يجز إدغام المشدد؛ لأنه قد حصل فيه الإدغام إذ كل مشدد فهو من حرفين فى التقدير، والأول مدغم فى الثاني فلو قدر إدغامه فى حرف آخر لكان فى ذلك تقدير للنطق بثلاثة أحرف معًا، ولم يظهر لها أثر زائد على ما كان عليه قبل؛ لأنه قد كان مشددًا فاقتضى حاله أنه يكون مشددًا كما كان، ولا أثر للحرف الثالث؛ فكان حاصل هذا أن نطق بالحرف المشدد على ما كان عليه. وحذف الحرف الآخر، وهذا بخلاف إدغام الحرف الواحد فى الثانى؛ لأنه قبل الإدغام مخفف، فظهر عند الإدغام أثر وهو التشديد. ولو ساغ تجويز إدغام الحرف المشدد فى حرف آخر حتى يصير الإدغام فى ثلاثة أحرف لساغ تقدير إدغامه فى حرف رابع ثم خامس، وهذا هذيان[1].

---

(١) وهذا لا ريب فيه؛ إذ ليس كل موضع يحسن فيه الإدغام؛ فمن الإدغام ما هو مستحسن ومنه ما هو مستهجن.

فأحسن ما يكون الإدغام فى الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدًا. ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة؛ استثقالاً للمتحركات مع هذه العدة، ولا بد من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة فى مثل «عُلَبِطٍ» ؛ ولا يكون ذلك فى غير المحذوف.

ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن: أنه لا يتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جَعَلَ لَكَ وفَعَلَ لَبِيد. والبيان فى كل هذا عربى جيد حجازى.

=

. . . .

= ولم يكن هذا بمنزلة «قدَّ» و «احمرَّ» ونحو ذلك؛ لأن الحرف المنفصل لا يلزمه أن يكون بعده ألذى هو مثله سواء. فإن كان قبل الحرف المتحرك الذى وقع بعده حرف مثله حرف متحرك ليس إلا، وكان بعد الذى هو مثله [حرف] ساكن - حسن الإدغام، وذلك نحو قولك: يد دَّاود؛ لأن قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدال منه.

وكلما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن، وإن شئت بينت.

وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد، فإن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك فى الإدغام.

ألا تراهم فى غير الانفصال قالوا: رادٌّ، وتُمُودَّ الثوب. وذلك قولك: إن المال لَّك، وهم يظلمونِّى، وهما يظلمانِّى، وأنت تظلمينى. والبيان هاهنا يزداد حسنًا؛ لسكون ما قبله.

ومما يدلك على أن حرف المد بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا فى بعض القوافى لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف [إذا حذف الآخر] إلا حرف مد [ولين]، كأنه يعوض ذلك؛ لأنه حرف ممطول.

وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذى بعده حرف مثله سواء، حرف ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركًا من قِبَل أن التضعيف لا يلزم فى المنفصل كما يلزم فى «مُدُقّ» ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل، ألا ترى أنه قد جاز ذلك وحسن أن تبين فيما ذكرنا من نحو (جعل لك)، فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء. وذلك قولك: ابن نوح، واسم موسى، لا تدغم هذا، فلو أنهم كانوا يحركون لحذفوا الألف؛ لأنهم قد استغنوا عنها، كما قالوا: قِتِّلُوا وخِطَّف، فلم يقو هذا على تغيير البناء كما لم يقو على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك.

ومما يدلك على أنه يخفى ويكون بزنة المتحرك، قول الشاعر:

وإنى بما قد كلفتْنِى عشيرتى ... وقِنِ الذب عن أعراضها لحقيق

وقال غيلان بن حريث:

وامتاحَ منى حلباتِ الهاجمِ ... شَأْوُ مُدِلٌ سابقِ اللَّهامِمِ

وقال أيضًا:

وغيرُسُفع مُثّلِ يحامِمِ

فلو أسكن فى هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكنا سمعناهم يخفون.

ولو قال: إنى ما قد كلفتنى، فأسكن الياء وأدغمها فى الميم فى الكلام - لجاز؛ لحرف المد. فأما «اللهامم» فإنه لا يجوز فيها الإسكان، ولا فى «القرادد» ؛ لأن «قرددًا»: فَعْلَلٌ، ولِهْمِمًا: فِعْلِلٌ، ولا يدغم، فيكره أن يجئ جمعه على جمع ما هو مدغم واحده، وليس ذلك فى «إنى بما». ولكنك إن شئت قلت: قرادد، فأخفيت، كما قالوا: متعفف، فيُخْفَى. ولا يكون فى هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة.

وأما قول بعضهم فى القراءة: (إن الله نِعِمَّا يعظكم به) فحرك العين فليس على لغة من قال: نِعْم فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال: نِعِم، فحرك العين.

يقول سيبويه: وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا لعب، وقال طرفة: =

ولم يجز إدغام النون؛ لأن التنوين حرف فاصل بين الحرفين ولا يكون إلا بعد حركة؛ فيكون الفصل بين الحرفين بالحركة وبالتنوين، وقد مر أن من شرط الإدغام ألا يفصل بين الحرف المدغم والمدغم فيه بحركة ولا بحرف ولا بسكت، وقد تقدم عند ذكر الهاء لتنبيه على الفرق بين التنوين وصلة الهاء من حيث جاز حذف الصلة ولم يجز حذف التنوين، والله تبارك وتعالى أعلم.

ولم يجز إدغام تاء المتكلم والمخاطب؛ لأنها اسم، وهي مع ذلك على حرف واحد فعزموا على إبرازها بالتفكيك وتقويتها بالتحريك احترامًا لمزيتها على تاء

= ما أقـلّـتْ قَـدَمٌ نـاعِـلَـهـا نِعِمَ السـاعون فى الحيّ الشُّطُرْ

وأما قوله عز وجل: ﴿فلا تتناجوا﴾ فإن شئت أسكنت الأول للمد، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحركًا. وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين.

ونقول: هذا ثوب بكر، البيان فى هذا أحسن منه فى الألف؛ لأن حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف.

وكذلك: هذا جيب بكر؛ ألا ترى أنك تقول: اخشو واقدًا - فتدغم - وأخشى ياسرًا، وتجريه مجرى غير الواو والياء.

ولا يجوز فى القوافى المحذوفة. وذلك أن كل شعر حذفت من أتم بنائه حرفًا متحركًا أو زنة حرف متحرك فلا بد فيه من حرف لين للرِّدْف، نحو:

وما كُلُّ ذى لُبٍّ بمؤتيك نصحَهُ فما كلُّ مؤتٍ نصحَهُ بلبيبِ

فالياء التى بين الياءين ردف.

وإن شئت أخفيت فى «ثوب بكر» وكان بزنته متحركًا.

وإن أسكنت جاز؛ لأن فيهما مدًا ولينًا، وإن لم يبلغا الألف.

كما قالوا ذلك فى غير المنفصل نحو قولهم (أُصَيْمّ) فياء التحقير لا تحرك؛ لأنها نظيرة الألف فى «مفاعل» و «مفاعيل» ؛ لأن التحقير عليهما يجرى إذا جاوز الثلاثة، فلما كانوا يصلون إلى إسكان الحرفين فى الوقف من سواهما، احتمل هذا فى الكلام؛ لما فيهما مما ذكرت لك.

وتقول: هذا دلو واقد، وظبى ياسر، فتجرى الواوين والياءين هاهنا مجرى الميمين فى قولك: اسم موسى، فلا تدغم.

وإذا قلت: مررت بولى يزيد وعدو وليد، فإن شئت أخفيت وإن شئت بينت، ولا تسكن؛ لأنك حيث أدغمت الواو فى «عدو» والياء فى «ولى» فرفعت لسانك رفعة واحدة ذهب المد، وصارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتل. فالواو الأولى فى «عدو» ٩ بمنزلة اللام فى «دلو»، والياء الأولى «فى ولى» بمنزلة الياء فى «ظبى». والدليل على ذلك أنه يجوز فى القوافى ليّا مع قولك: ظبيا، و «دّوا» مع قولك: غزوا.

ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٧-٤٤٢).

التأنيث فى نحو: قامت هند، فلو أدغمت لذهبت قوتها بالإسكان، واستتر وجودها بالإدغام؛ فكان ذلك توهينًا لها وتسوية بينها وبين حرف التأنيث[١] فى نحو: ﴿كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ﴾ [غافر:٢٢] وقد عزموا على التفرقة بينهما حيث أسكنوا حرف التأنيث وحركوا الضمير فكان من تمام هذا الاحترام إبقاء حركتها عند لقيها مثلها.

فإن قيل: هذا بيِّن فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ﴾ [العنكبوت:٤٨] ونحوه مما الضمير فيه التاء وحدها.

فأما إذا كان الضمير أكثر من حرف واحد نحو ﴿أَنتَ تَحۡكُمُ﴾ [الزمر:٤٦] فإن الضمير هنا الهمزة والنون، وإنما التاء علامة تدل على أن الضمير لمفرد مذكر إذا فتحت التاء كما يدل على أن الضمير المؤنث إذا كسرت، وكما يدل فى «أنتما» على أنه ضمير اثنين وفي «أنتم» و«أنتن» على الجمع؛ فَلِمَ امتنع الإدغام فى «أنت» والتاء حرف[٢].

فالجواب: أنهم أجروا هذه التاء وإن كانت حرفًا مجرى التاء التي هي ضمير؛ إذ لا يتبين معنى الضمير إلا بهذه التاء مع حركتها ألا ترى أنك لو قلت مخاطبًا أنت ووقفت بالسكون لم يعلم السامع أنك قصدت مذكرا أو مؤنثًا: فصارت التاء فى «أنت»، بمنزلة التاء فى «فعلت» ومع هذا فإن قبل هذه التاء نونًا ساكنة، فلو أدغمتها

---

(١) أى: التاء التى تلحق الفعل؛ دلالة على تأنيث فاعله، لزومًا فى مواضع، وجوازًا فى مواضع، على تفصيل مذكور فى كتب النحو. ولا تلحق إلا الماضى، وتتصل به متصرفًا، وغير متصرف، ما لم يلزم تذكير فاعله، كـ (أفعل) فى التعجب، و (خلا، وعدا، وحاشا) فى الاستثناء، وحكم هذه التاء السكون؛ ولذلك لما عرض تحريكها، فى نحو: رمتا، لأجل الضمير، لم ترد الألف التى هى بدل اللام، إلا فى لغة رديئة، يقول أهلها: رماتا.
قال المرادى: قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف، وهى: (ربت، وثمت، ولات) وقال المرادى: ولها رابع، وهو (لعلت).
ينظر الجنى الدانى (٥٧-٥٨).

(٢) اعلم أن فى هذا خلافًا بين اللغويين: حيث ذهب البعض إلى هذا الذى ذكره المصنف من أن التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، نحو: أنت وأنت هى حرف خطاب و (أن) هو الضمير. هذا مذهب الجمهور، وعلى هذا لو سميت بـ (أنت) حكيته؛ لأنه مركب من حرف واسم.
وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير.
وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هى الاسم، وهى التى فى (فعلت) لكنها كثرت بـ (أن). والله أعلم.
ينظر: الجنى الدانى (٥٨).

للزم فيها ما لزم فى إدغام ﴿فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾ كما تقدم.

واعلم أن فى قوله تعالى: ﴿كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠] ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ﴾ [القصص: ٨٦] ونحوهما علة أخرى سوى ما تقدم، وهو أن أصله «كونت» مثل «كرمت»، فنقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين، ثم إن النون ساكنة فكثر الإعلال، وفي ﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤] من الإعلال مثل ما فى «كنت»؛ إذ أصلها «كيدت»(١) مثل ما علمت، وأيضًا فإن التاء مشددة، فامتنع إدغامها لذلك أيضًا.

واعلم أن الذي فى القرآن من التاء التي لقيت مثلها من كلمتين، والأولى ضمير المتكلم موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠] فى النبأ لا غير، وفيه من ضمير المخاطب ثلاث عشرة تاء منها فى سورة يونس عليه السلام.

﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ﴾ [٤٢]، ﴿أَفَأَنتَ تَهْدِى﴾ [٤٣]، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ [٩٩].

وفى سورة هود عليه السلام ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ﴾ [٤٩].

وفى الإسراء ﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [٧٤].

وفى كهيعص ﴿إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [١٨].

وفى الفرقان ﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ﴾ [٤٣].

وفى القصص ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ﴾ [٨٦].

وفى العنكبوت ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ﴾ [٤٨].

وفى الزمر ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ﴾ [١٩]، ﴿أَنتَ تَحْكُمُ﴾ [٤٦]

وفى الشورى ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى﴾ [٥٢].

وفى الزخرف﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ﴾ [٤٠]، والله تعالى أعلم.

---

(١) قال ابن سيده: وحكى سيبويه أن ناسًا من العرب يقولون: كِيد زيد يفعل كذا، وقال أبو الخطاب: وما زِيل يفعل كذا، يريدون كاد وزال، فنقلوا الكسر إلى الكاف فى «فَعِلَ» كما نقلوا فى: فَعِلْت، وقد روى بيت أبى خراش:

وكِيد ضِباعُ القُفِّ يأكلْنَ جُثَّتى ... وكِيد خراشٌ يوم ذلك يَيْتَمُ

قال سيبويه: وقد قالوا: كُدْتَ تكاد، فاعتلت من: فَعُلَ يَفْعَل؛ كما اعتلت «مِتَّ تَموت» عن «فَعِلَ يَفْعُل»، ولم يجئ «تموت» على ما كثر فى «فَعِلَ». قال: وقوله عز وجل: (أكاد أخفيها) قال الأخفش: معناه: أخفيها.

ينظر: لسان العرب: (٥/ ٣٩٦٥).

مطلب المعتل المختلف فى إدغامه

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإن كان معتلا نحو قوله - تعالى -: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ﴾ [آل عمران: ٨٥] و ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] و ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] وشبهه، فأهل الأداء مختلفون فيه».

اعلم أنه يريد هنا بالمعتل أن الكلمة الأولى حذف من آخرها حرف، فصار الحرف الذى كان قبل المحذوف آخرا فى اللفظ، ولقى مثله من أول الكلمة الثانية، فقوله - تعالى -: ﴿وَمَن يَبْتَغِ﴾ كان أصله: «يبتغى» بياء بعد الغين مثل «يرتضى» فحذفت الياء للجزم، وكذلك ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ أصله «يخلو» بواو بعد اللام مثل «يبدو» فحذفت الواو للجزم، وكذلك ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ أصله «يكون» فحذفت الواو والنون للجزم على التدريج المذكور فى النحو[1].

ثم لقيت الغين من «يبتغ» واللام من «يخل» والكاف من «يك» أمثالها، فمن أخذ بالإظهار راعى أن هذا الالتقاء عارض فلم يعتد به، ورأى أن للمثلين فى هذه المواضع حكم المفصول بينهما بالحرف الأصلى الذى حذف للجزم مع ما فى الإدغام من الإجحاف بالكلمة؛ إذ قد ذهب منها حرف الجزم ويذهب الثانى بالإدغام.

ومن أخذ بالإدغام راعى التقاء المثلين فى اللفظ واعتد بالحذف وإن كان عارضًا وراعى ثقل الكسرة فى «يبتغ» والضمة فى «يخل» و «يك» ثم له أن يأخذ بالروم فيندفع به الإجحاف؛ إذ لا يكون الروم إلا مع ثبوت الحرف الأول، فترجع المسألة إلى إخفاء الحركة لا إلى الإدغام الصحيح، كما سيأتى بحول الله تبارك وتعالى.

---

(١) قال الجوهرى: لم «يك» أصله: يكون، فلما دخلت عليها «لم» جزمتها، فالتقى ساكنان؛ فحذفت الواو، فبقى: لم يكن، فلما كثر استعماله حذفوا النون تخفيفًا، فإذا تحركت أثبتوها، قالوا: لم يكن الرجل، وأجاز يونس حذفها مع الحركة، وأنشد:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى ... فليس بمغنٍ عنك عقد الرتائم

ومثله ما حكاه قطرب: أن يونس أجاز: لم يك الرجل منطلقًا، وأنشد بيت الحسن ابن عرفطة:

لم يك الحق سوى أنه هاج ... رسم دار قد تعفَّى بالسَّرَرْ

وفيه يقول ابن منظور: إنما أراد: لم يكن الحق، فحذف النون لالتقاء الساكنين، وكان حكمه، إذا وقعت النون موقعًا تحرك فيه فتقوى بالحركة، ألا يحذفها، لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين، إذ كن لا يكن إلا سواكن. ينظر اللسان (٣٩٥٩/٥).

وذكر الإمام الخلاف فى هذه الأحرف الثلاثة، ورجح الإظهار فى ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ لسكون الخاء، وفى ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ لكثرة[1] الحذف؛ إذ قد حذفت منه الواو والنون، والله جل جلاله أعلم.

فإن قيل: اشتمل هذا الكلام على أن حذف أواخر هذه الكلم وجب للجزم، وهذا بين فى ﴿يَبْتَغِ﴾ و ﴿يَخْلُ﴾ لأن المحذوف منهما حرف علة خاصة، وأما «يكون» فما وجه حذف النون منه للجزم وهو حرف صحيح، وحكم الحرف الصحيح فى الجزم السكون دون الحذف؟

فالجواب أن العرب تستعمل فى جزم «يكون» وجهين فصيحين:

أحدهما: إسكان النون كسائر الأفعال التى أواخرها حروف صحاح، وعليه جاء قوله - تعالى -: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] ونحوهما.

والوجه الثانى: حذف النون للجزم؛ تشبيها لها بحروف العلة.

وينبغى أن يعتقد فى هذا الحذف أنه على التدريج الذى تقتضيه صنعة العربية.

وبيانه: أنه لما دخل الجازم سكنت النون، فذهبت الواو؛ لئلا يلتقى ساكنان فصار «لم يكن»، ثم حذفت النون للشبه بحروف العلة كما تقدم.

ووجه الشبه: أن النون لها غنة، كما أن حروف العلة لها لِينٌ، وكلتا الصفتين زيادة فى الحرف، وأن مخرج النون قريب من مخرج الياء والواو؛ ولهذا كله جاز إدغام النون فى الياء والواو، وإبدال الألف منها فى الوقف[2]، ولم يفعل [ذلك][3] فى غيرها من الحروف الصحاح، وعلى هذا الحذف جاء قوله - تعالى -: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم﴾ [غافر: ٢٨] وقوله - تعالى -: ﴿قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣-٤٤] وقوله - عز وجل: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] وقوله - جل وعلا -: ﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٣٧] وهذا فى القرآن كثير، وإنما جاز هذا فى مضارع «كان»؛ لكثرة استعمالها إذ هى أم الأفعال كلها؛ بدليل جواز الجواب بها عن كل فعل تسأل

(١) فى أ: بكثرة.
(٢) فى أ: الوقت.
(٣) سقط فى أ.

عنه، فيقال: هل قام زيد؟ فتقول: كان ذلك، تريد: حصل القيام، أو تقول: لم يكن ذلك، تريد: لم يقم، وإنما صح هذا فى «كان» ؛ لأنها عبارة عن أصل الوجود؛ لأن الكون هو الوجود ولهذا لو أجيب(١) بغيرها من الأفعال - وإن كان يشبهها فى اللفظ - لم يجز؛ نحو: صان، وهان، وخان، ولا يقال فى مضارع هذه الأفعال: لم يص، ولا: لم يه، ولا: لم يخ، بل لا بد من إثبات النون فيها؛ إذ لم يكثر استعمالها؛ لكونها ليست مثل «كان» فى أنها أم الأفعال، وعبارة عن أصل الوجود، والله عز وجل أعلم.

وقول الحافظ - رحمه الله -: «وشبهه» بإثر قوله: ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا﴾ يقتضى أن فى القرآن من هذا المعتل المختلف فيه زيادة على هذه المواضع الثلاثة التى(٢) ذكرها، التقت فيه المثلان، وليس كذلك.

فأما قوله - تعالى -: ﴿وَيَـٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِى﴾ فى سورة هود - عليه السلام -[٣٠] و﴿وَيَـٰقَوْمِ مَا لِىٓ﴾ فى غافر [الآية: ٤١] فقد نص على أنه لا خلاف فى إدغامها؛ فعلى هذا يبقى قوله: «وشبهه» لا يحرز شيئا.

واعلم أن الحافظ - رحمه الله - قلما يترك هذه العبارة فى أكثر المسائل، أن يقول بعد ذكر المثال: «وما أشبه ذلك» أو «وشبهه»، سواء كان لما ذكر من الأمثلة نظير أو لم يكن. ومقصوده بذلك الإشعار بإطلاق القياس فيما ذكر، وفى نظائره إن وجدت له نظائر، وقد وجدت فى بعض تآليفه(٣) هذه العبارة، يقول: «أو نحوها» أو «ما أشبهه إن وجد» ولكن هذه العبارة تحدث على الطالب حيرة، إذا لم يكن قوى الذكر لألفاظ القرآن، فقد يطلب نظيرا لما ذكر الحافظ إذا وجده يقول: «وما أشبهه» فلا يجده فيرمى نفسه بالتقصير؛ فلهذا مهما أجد عبارة الحافظ فى مثل هذا، وأعرف أنه ليس لما ذكر نظير أنبه عليه [إن](٤) ألهمنى الله - تعالى - لأزيل تحير الطالب، وقد أبديت عذر الحافظ، ومقصوده فى ذلك - رحمه الله ورضى عنه - والله - جل وعلا - أعلم.

---

(١) فى ب: أجبت.
(٢) فى ب: الذى.
(٣) فى أ: تواليفه.
(٤) سقط فى أ.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ولا أعلم خلافًا فى الإدغام فى قوله: ﴿ويا قوم مَّن﴾ و ﴿ويا قوم مَّا لى﴾ وهو من المعتل.

يريد أن الأصل «قومى»(١) بياء بعد الميم، وتلك الياء هى ضمير المتكلم، اتصلت بالمنادى لأجل الإضافة، ثم حذفت واجتزئ عنها بالكسرة؛ فأشبه هذا الحذف الحذف فيما تقدم فسماه معتلًا لذلك.

واعلم أنه يمكن أن يكون الحافظ أورد هذا الفصل إعلامًا بنفى الخلاف خاصة، وهو الظاهر، ويمكن أن [يكون] قصد به معارضة ابن مجاهد وأصحابه حيث أظهروا هناك وأدغموا هنا مع أن الكل معتل، فإن كان أراد هذا - فلابن مجاهد أن يفرق بين الموضعين بأن المحذوف هناك أصلى فى الكلمة؛ لأنه لام الفعل، والمحذوف هنا غير أصلى؛ لأنه ضمير المتكلم أضيف إليه المنادى، ولا شك أن المضاف غير المضاف إليه؛ فاتصاله عارض فقوى الاعتداد بحذفه، هذا مع أنهم جعلوا الكسرة كأنها عوض من المحذوف.

فإذا تقرر هذا - فإن قرئ بالإدغام الخالص لم يلزم النقض؛ لحصول الفرق بين

---

(١) وبيان ذلك - كما يقول سيبويه فى الكتاب -:

أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوين فى المفرد؛ لأن ياء الإضافة فى الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين، ولأنه لا يكون كلامًا حتى يكون فى الاسم، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلامًا، فحذف وترك آخر الاسم جرًا ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء فى كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا فى النداء، ولم يكن لبس فى كلامهم لحذفها وكانت الياء حقيقة بذلك لما ذكرت لك؛ إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً فى النداء، وذلك قولك: يا قوم لا بأس عليكم، وقال الله جل ثناؤه: ﴿يا عباد فاتقون﴾ [].

وبعض العرب يقول: يا رب اغفر لى، ويا قوم لا تفعلوا. وثبات الياء فيما زعم يونس فى الأسماء.

واعلم أن بقيان الياء لغة فى النداء فى الوقف والوصل، تقول: يا غلامى أقبل. وكذلك إذا وقفوا.

وكان أبو عمرو يقول: (يا عبادى فاتقون)، وقال الراجز - وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشى:

وكنتَ إذ كنتَ إلهى وحدكا ... لم يك شىء يا إلهى قبلكا

وقد يبدلون مكان الياء الألف؛ لأنها أخف، وذلك قولك: يا ربا تجاوز عنا، ويا غلامًا لا تفعل. فإذا وقفت قلت: يا غلاماه. وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفية. وعلى هذا النحو يجوز: يا أباه، ويا أماه.

ينظر: الكتاب (٢/ ٢٠٩-٢١٠).

الحذفين كما تقدم، وإن قرئ بالروم، فالأمر سهل؛ فإن الحركة التى أقيمت مقام المحذوف لم تذهب رأسا، ولكن ضعف الصوت بها، كما يأتى فى حقيقة معنى الروم بحول الله - عز وجل - وقوته.

ومذهب الإمام فى هذين الحرفين الإدغام كمذهب الحافظ، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ حيث وقع . . .» إلى آخره.

اعلم أن هذا اللفظ ورد فى القرآن فى أربعة مواضع: منها موضعان فى الحجر [٥٩، ٦١]، وثالث فى النمل [٥٦]، ورابع فى القمر [٣٤].

وذكر الحافظ هنا إظهاره عن عامة البغداديين وعن ابن مجاهد، وقال فى «المفصح»: «ولا أعلمه جاء من طريق اليزيدى، وإنما رواه معاذ بن معاذ العنبرى»[١].

---

(١) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان بن الحر بن مالك بن الخشخاش، التميمى القاضى، الإمام الحافظ، أبو المثنى العنبرى البصرى.

حدث عن: سليمان التيمى، وأشعث بن عبد الملك، وعوف الأعرابى، ومحمد ابن عمرو، وأبى كعب صاحب الحرير.

وعنه: أحمد، وإسحاق، ويحيى، وعلى، وبندار، ومحمد بن مثنى، وإسحاق ابن موسى الخطمى، وأبو بكر بن أبى شيبة، ومحمد بن حاتم السمين، وعبد الوهاب ابن الحكم الوراق، وأبو خيثمة، وعمرو الفلاس، ومحمد بن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن سنان القطان، وعبد الله بن هاشم الطوسى، وابناه المثنى وعبيد الله، وسعدان بن نصر، وخلق كثير.

وقد روى أيضًا عنه عبد الرحمن بن أبى الزناد، وهو أكبر منه. قال أحمد بن حنبل: معاذ ابن معاذ إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة، وقال: هو قرة عين فى الحديث، وقال النسائى: معاذ ثقة ثبت.

قال الفلاس: سمعت يحيى القطان يقول: ولدت سنة عشرين ومائة فى أولها، وولد معاذ بن معاذ فى سنة تسع عشرة ومائة فى آخرها، كان أكبر منى بشهرين. وتوفى بالبصرة فى ربيع الآخر سنة ست وتسعين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٤-٥٧)، وتاريخ ابن معين (٥٧٢)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٣)، وطبقات خليفة ت (١٩١٧)، وتاريخ خليفة (٤٦٦)، والتاريخ الكبير (٧/ ٣٦٥)، والتاريخ الصغير (٢/ ٢٧٨)، والمعارف (٥١٢)، والجرح والتعديل (٨/ ٢٤٨)، ومشاهير علماء الأمصار ت (١٢٧٠)، وتاريخ بغداد (١٣/ ١٣١)، والعبر (١/ ٣٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٤)، والكاشف (٣/ ١٥٤)، ودول الإسلام (١/ ١٢٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٩٤)، وطبقات الحفاظ (١٣٦).

ثم قال هنا: «وكان غيره يأخذ بالإدغام وبه قرأت».

وذكر فى «المفصح»: أن عصمة بن عروة الفقيمى[(١)] روى إدغامه عن أبى عمرو، وأنه اختيار ابن شاذان وعامة أهل الأداء من أصحاب عبد الرحمن وأبى شعيب وابن سعدان[(٢)] عن اليزيدى.

وذكر الإمام الخلاف، وقال: «والإظهار أكثر».

وذكر الحافظ هنا ترجيح ابن مجاهد الإظهار بقلة حروف «آل»، ثم نقض عليه بإجماعهم على إدغام ﴿لك كَيدا﴾ [يوسف: ٥] إذ هو أقل حروفا منه، ثم وجه الإظهار بوجه آخر وهو اعتلال عين الكلمة، وهذا التوجيه فى تصريف «آل» هو قول أكثر النحويين.

---

(١) عصمة بن عروة، أبو نجيح الفقيمى البصرى، روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء وعاصم ابن أبى النجود، وروى أيضًا حروفًا عن أبى بكر بن عياش والأعمش ومعرور بن موسى، وروى عنه الحروف: يعقوب بن إسحاق الحضرمى والعباس بن الفضل ومحمد بن يحيى القطعى وإسماعيل بن عمارة، وهو المنفرد عن أبى بكر برواية «مستطر» بتشديد الراء، لم يروه غيره، سئل عنه أبو حاتم فقال: مجهول.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٥١٢) (٢١١٩).

(٢) محمد بن سعدان، أبو جعفر الضرير الكوفى النحوى إمام كامل، مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما، وله اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل، قال أبو عبد الله الحافظ: صنف فى العربية والقراءات، وثقه الخطيب وغيره، أخذ القراءة عرضًا عن - المستنير، جامع البيان - سليم عن حمزة وعن - المستنير، جامع البيان، الكفاية الكبرى - يحيى بن المبارك اليزيدى وعن - المستنير، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - إسحاق بن محمد المسيبى، وروى الحروف سماعًا عن عبيد بن عقيل عن شبل وعن - جامع البيان - محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم وعن معلى بن منصور عن أبى بكر، قال الدانى: وكان ربما دلس باسم الكسائى فقال: حدثنا أبو هارون الكوفى، روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا - المستنير، جامع البيان، الكامل - محمد بن أحمد بن واصل، كذا قالوا وإنما هو أحمد بن محمد ابن واصل، وهو أجل أصحابه وأثبتهم فيه، و- المستنير، جامع البيان، الكامل - جعفر ابن محمد الأدمى وعبد الله بن محمد بن هاشم الزعفرانى و- المستنير، الكفاية الكبرى - محمد بن جعفر بن الهيثم و- الكامل - سعيد بن عمران بن موسى وسليمان بن يحيى الضبى و- جامع البيان - محمد بن يحيى المروزى و- جامع البيان - عبيد بن محمد المكتب والمستنير - أبو عمرو الضرير، وحدث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، مات يوم الأحد من سنة إحدى وثلاثين ومائتين.
ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٤٣) (٣٠١٩).

قالوا: «أصل هذه الكلمة «أهل»، وعينها هاء؛ بدليل قولك فى التصغير: «أهيل»، وفى الفعل «تأهلت»؛ فأبدلت الهاء همزة لقرب المخرج أو لاتحاده فصار: «أأل»، فالتقى فى الكلمة همزتان الأولى متحركة والثانية ساكنة، فأبدلت الثانية حرفا من جنس ما قبلها، كما هو القياس فى «آمن» ونحوه، فصار: «آل».

وذهب الكسائى إلى أن أصله: «أَوَل»، من قولك: «آل يئول»، إذا رجع، فتحركت الواو بعد فتحةٍ فانقلبت ألفًا على قياس «باب» و«دار».

وحكى فى التصغير: «أويل»، حكاه [عنه][1] ابن السيد فى «الاقتضاب»، وعلى تقدير ذلك لا يكون «تأهلت» ولا «أهيل» من «آل» فى اللفظ ولا فى المعنى[2]، والله - جل وعلا - أعلم.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ويقول ابن منظور فى بيان أصل كلمة «آل»: أصلها «أهل»، ثم أبدلت الهاء همزة فصارت فى التقدير: أأل، فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفًا، كما قالوا: آدم وآخر، وفى الفعل: آمن وآزر.

فإن قيل: ولم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها فيما بعد، وما أنكرت من أن يكون قلبوا الهاء ألفًا فى أول الحال؟

فالجواب: أن الهاء لم تقلب ألفًا فى غير هذا الموضع فيقاس هذا عليه؛ فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفًا.

وأيضًا: فإن الألف لو كانت منقلبة عن غير الهمزة المنقلبة عن الهاء - كما قدمناه - لجاز أن يستعمل «آل» فى كل موضع يستعمل فيه «أهل»، ولو كانت ألف «آل» بدلاً من «أهل»، لقيل: انصرف إلى «آلك»، كما يقال: انصرف إلى أهلك، وآلك والليل، كما يقال: أهلك والليل، فلما كانوا يخصون بـ «الآل»: الأشرف الأخص دون الشائع الأعم حتى لا يقال إلا فى نحو قولهم: القراء آل الله، وقولهم: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، ﴿وقال رجل مؤمن من آل فرعون﴾، وكذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق:

نجوت ولم يمنن عليك طلاقة سوى رَبَّةِ التقريب من آل أعوجا

لأن أعوج فيهم فرس مشهور عند العرب؛ فلذلك قال: (آل أعوجًا) كما يقال: أهل الإسكاف - دل على أن الألف ليست فيه بدلاً من الأصل، وإنما هى بدل من بدل الأصل فجرت فى ذلك مجرى التاء فى القسم؛ لأنها بدل من الواو فيه، والواو فيه بدل من الباء، فلما كانت التاء فيه بدلاً من بدل وكانت فرع الفرع اختصت بأشرف الأسماء وأشهرها، وهو اسم الله؛ فلذلك لم يقل: تزيد، ولا: تالبيت، كما لم يقل: آل الإسكاف، ولا: آل الخياط.

فإن قلت: فقد قال بشر:

لعمرك: ما يطلبن من آل نعمة ولكنما يطلبن قيسًا ويشكرا

فقد أضافه إلى «نعمة» وهى نكرة غير مخصوصة ولا مشرفة. =

. . . .

= فإن هذا بيت شاذ، قال ابن سيده: هذا كله قول ابن جنى، قال: والذى العمل عليه ما قدمناه وهو رأى الأخفش.

قال: فإن قال: ألست تزعم أن الواو فى «والله» بدل من الباء فى «بالله»، وأنت لو أضمرت لم تقل: وهُ، كما تقول به لأفعلن، فقد تجد أيضًا بعض البدل لا يقع موقع المبدل منه فى كل موضع، فما تنكر أيضًا أن تكون الألف فى «آل» بدلاً من الهاء وإن كان لا يقع جميع مواقع «أهل»؟

فالجواب: أن الفرق بينهما أن الواو لم يمتنع من وقوعها فى جميع مواقع الباء من حيث امتنع من وقوع «آل» فى جميع مواقع «أهل» ؛ وذلك أن الإضمار يرد الأسماء إلى أصولها فى كثير من المواضع؛ ألا ترى أن من قال: أعطيتكم درهمًا، قد حذف الواو التى كانت بعد الميم وأسكن الميم، فإنه إذا أضمر للدرهم قال: أعطيتكموه، فرد الواو لأجل اتصال الكلمة بالمضمر؟! فأما ما حكاه يونس من قول بعضهم: أعطيتكمه، فشاذ لا يقاس عليه عند عامة أصحابنا؛ فلذلك جاز أن تقول: بهم لأقعدن وبك لأنطلقن، ولم يجز أن تقول: «وكَ» ولا «وهُ»، بل كان هذا فى الواو أحرى؛ لأنها حرف منفرد فضعفت عن القوة وعن تصرف الباء التى هى أصل، أنشدنا أبو على قال: أنشدنا أبو زيد:

رأى برقا فأوضع فوق بكر فلا بك ما أسال ولا أغاما

قال: وأنشدنا أيضًا عنه:

ألا نادت أمامة باحتمال ليحزننى فلا بك ما أبالى

قال: وأنت ممتنع من استعمال «الآل» فى غير الأشهر الأخص، وسواء فى ذلك أضفته إلى مظهر أو أضفته إلى مضمر.

قال ابن سيده: فإن قيل: ألست تزعم أن التاء فى «تولج» بدل من واو، وأن أصله: وولج؛ لأنه «فوعل» من الولوج، ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من هذه التاء فقالوا: دولج، وأنت مع ذلك قد تقول: دولج، فى جميع هذه المواضع التى تقول فيها: تولج، وإن كانت الدال مع ذلك بدلاً من التاء التى هى بدل من الواو؟

فالجواب عن ذلك: أن هذه مغالطة من السائل؛ وذلك أنه إنما كان يطرد هذا له لو كانوا يقولون: وولج ودولج، ويستعملون «دولجًا» فى جميع أماكن «وولج»، فهذا لو كان كذا لكان له به تعلق، وكانت تحتسب زيادة، فأما وهم لا يقولون وولج، ألبتة؛ كراهية اجتماع الواوين فى أول الكلمة، وإنما قالوا: تولج، ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو فقالوا: دولج، فإنما استعملوا الدال مكان التاء التى هى فى المرتبة قبلها تليها، ولم يستعملوا الدال موضع الواو التى هى الأصل؛ فصار إبدال الدال من التاء فى هذا الموضع كإبدال الهمزة من الواو فى نحو: أقتت، وأُجوه؛ لقربها منها، ولأنه لا منزلة بينهما واسطة، وكذلك لو عارض معارض بـ «هنيهة» تصغير «هنة» فقال: ألست تزعم أن أصلها: هنيوة، ثم صارت: هُنَيّة، ثم صارى هنيهة، وأنت قد تقول: هنيهة، فى كل موضع قد تقول فيه هنية؟

كان الجواب واحدًا كالذى قبله؛ ألا ترى أن «هينوة» الذى هو أصل لا ينطق به ولا يستعمل ألبتة، فجرى ذلك مجرى «وولج» فى رفضه وترك استعماله؟! فهذا كله يؤكد =

قال الحافظ - رحمه الله -: «واختلف أهل الأداء أيضا فى الواو من «هو» إذا انضمت الهاء قبلها . . .»إلى آخر كلامه.

قد تقدم فى حرف[(١)] الواو أن جملة ما فى القرآن من الواو التى قبلها ضمة، ولقيت مثلها ثلاثة عشر موضعًا، أولها فى البقرة ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ [الآية: ٢٤٩] وآخرها فى المدثر ﴿إِلَّا هُوَۚ وَمَا هِيَ إِلَّا﴾ [المدثر: ٣١] فذكر عن بن مجاهد وأصحابه أنهم لا يرون الإدغام؛ لأن الواو إذا سكنت بعد ضمة صارت حرف مد فأشبهت[(٢)] واو ﴿ءَامَنُواْ﴾ ونحوه، وأنه لا خلاف أن واو ﴿ءَامَنُواْ﴾ لا تدغم.

وحكى عن ابن شنبود[(٣)] وأصحاب أبى عبد الرحمن، وابن سعدان وأبى شعيب

= عندك أن امتناعه من استعمال «آل» فى جميع مواقع «أهل» إنما هو لأن فيه بدلاً من بدل، كما كانت التاء فى القسم بدلاً من بدل.

ينظر: لسان العرب (١/ ١٦٤-١٦٥).

(١) فى ب: حذف.

(٢) فى ب: وأشبهت.

(٣) شيخ المقرئين، أبو الحسن، محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، المقرئ، أكثر الترحال فى الطلب.

وتلا على: هارون بن موسى الأخفش، وقنبل المكى، وإسحاق الخزاعى، وإدريس الحداد، والحسن بن العباس الرازى، وإسماعيل النحاس، ومحمد بن شاذان الجوهرى، وعدد كثير.

وسمع الحديث من: عبد الرحمن كربزان، ومحمد بن الحسين الحنينى، وإسحاق ابن إبراهيم الدبرى، وطائفة.

وكان إمامًا صدوقًا أمينًا متصونًا، كبير القدر.

تلا عليه: أحمد بن نصر الشذائى، وأبو الفرج الشنبوذى تلميذه، وأبو أحمد السامرى، والمعافى الجريرى، وابن فورك القباب، وإدريس بن على المؤدب، وأبو العباس المطوعى، وغزوان بن القاسم، وخلق.

وحدث عنه: أبو طاهر بن أبى هاشم، وأبو الشيخ، وأبو بكر بن شاذان، واعتمده أبو عمرو الدانى، والكبار؛ وثوقًا بنقله وإتقانه، لكنه كان به رأى فى القراءة بالشواذ التى تخالف رسم الإمام، فنقموا عليه لذلك. وبالغوا وعزروه. والمسألة مختلف فيها فى الجملة. وما عارضوه أصلا فيما أقرأ به ليعقوب، ولا لأبى جعفر، بل فيما خرج عن المصحف العثمانى.

قال أبو شامة: كان الرفق بابن شنبوذ أولى، وكان اعتقاله وإغلاظ القول له كافيًا. وليس - كان - بمصيب فيما ذهب إليه، لكن أخطاؤه فى واقعةٍ لا تسقط حقه من حرمة أهل القرآن والعلم.

مات فى صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وهو فى عشر الثمانين أو جاوزه. =

أنهم يرون الإدغام؛ قياسًا على الياء المكسور ما قبلها، نحو: ﴿يأتى يَّوم﴾ [البقرة: ٢٥٤]؛ إذ لا فرق بين البابين.

وقد تقدم أن أصل الياء فى ﴿يأتى يَّوم﴾ التحريك، وأن السكون عارض لأجل الإدغام؛ فكذلك الواو هنا، بخلاف واو ﴿ءَامَنُوا﴾؛ فإن سكونه أصل كسكون ياء ﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] قال: على بن محمد بن سعدان، ومحمد ابن عمر الرومى، وأبو عبد الرحمن، وابن جبر[1]، رووا عن اليزيدى عن أبى عمرو

= ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٦٤-٢٦٦)، والفهرست (٤٧-٤٨)، وتاريخ بغداد (١/ ٢٨٠-٢٨١)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٩٩-٣٠١)، والعبر (٢/ ١٩٥-١٩٦)، والوافى بالوفيات (٢/ ٣٧-٣٨)، ومرآة الجنان (٢/ ٢٨٦-٢٩٠)، والبداية والنهاية (١١/ ١٩٤-١٩٥)، وغاية النهاية (٢/ ٥٢-٥٦)، والنجوم الزاهرة (٢/ ٢٦٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٣١٣-٣١٤).

(١) هو مجاهد بن جبر، الإمام، شيخ القراء والمفسرين، أبو الحجاج المكى، الأسود، مولى السائب بن أبى السائب المخزومى، ويقال: مولى عبد الله بن السائب القارئ، ويقال: مولى قيس بن الحارث المخزومى.
روى عن ابن عباس، فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه، وعن أبى هريرة، وعائشة، وسعد بن أبى وقاص، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر وخلق.
وتلا عليه جماعة: منهم ابن كثير الدارى، وأبو عمرو بن العلاء، وابن محيصن.
وحدث عنه: عكرمة، وطاوس، وعطاء، وهم من أقرانه، وخلق.
قال سفيان الثورى: خذوا التفسير من أربعة: مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والضحاك.
وقال خصيف: كان مجاهد أعلمهم بالتفسير. وقال قتادة: أعلم من بقى بالتفسير مجاهد.
وقال أبو نعيم: مات مجاهد وهو ساجد سنة اثنتين ومائة، وكذا أرخه الهيثم بن عدى، والمدائنى، وجماعة.
وقال حماد الخياط، وأبو عبيد، وجماعة: مات سنة ثلاثة ومائة، وقال ابن المدينى وغيره: سنة أربع ومائة، وجاء عن ابن المدينى: سنة ثمان ومائة، رواه عنه ابنه عبد الله، وعنه سنة سبع ومائة.
وروى محمد بن عمر الواقدى، عن ابن جريج، قال: بلغ مجاهد ثلاثًا وثمانين سنة، وقال يحيى القطان وغيره: مات سنة أربع ومائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩-٤٥٧)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٤٦٦)، طبقات خليفة ت (٢٥٣٥)، وتاريخ البخارى (٧/ ٤١١)، والمعارف (٤٤٤)، والمعرفة والتاريخ (١/ ٧١١)، والحلية (٣/ ٢٧٩)، وطبقات الفقهاء للشيرازى (٦٩)، وتاريخ الإسلام (٤/ ١٩٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٨٦)، والعبر (١/ ١٢٥)، والبداية والنهاية (٩/ ٢٢٤)، والعقد الثمين (٧/ ١٣٢)، وغاية النهاية ت (٢٦٥٩)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢)، =

الإدغام فى ذلك نصًا، قال: «وبه قرأت وبه آخذ».

هذا كله كلامه فى «المفصح» وهو موافق لما ذكر فى «التيسير».

وذكر الإمام الخلاف عند ذكر الحرف الذى فى البقرة، ثم قال: «والإظهار أحسن وأكثر».

وقول الحافظ: «ولا فرق بين البابين» يريد باب الياء المكسور ما قبلها، وباب الواو المضموم ما قبلها فى أن كل واحد منهما إذا سكن صار حرف مد، فكما وافق على إدغام الياء بعد الكسرة، فينبغى أن يوافق على إدغام الواو بعد الضمة.

وقد يقع فى بعض النسخ: «ولا فرق بين الياءين» تثنية «ياء» التى باثنتين من أسفل، وهو تصحيف[1]، والله - جل جلاله - أعلم.

= وطبقات الحفاظ للسيوطى ص (٣٥).

(١) التصحيف: هو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، وأصله: الخطأ، يقال: صحفه فتصحف، أى: غيَّره فتغير حتى التبس.

والتصحيف فى الاصطلاح اختلف فيه على قولين:

قيل هو: كل تغيير فى الكلمة، سواء بسبب اختلاف النقط أو الشكل أو بتبديل حرف بحرف أو كلمة بكلمة، وهذا الذى جرى عليه اصطلاح أغلب المحدثين قبل ابن حجر، منهم: الخطيب فى الكفاية، والحاكم فى معرفة علوم الحديث، والنووى فى التقريب، وابن الصلاح وغيرهم. وهو بهذا المعنى قريب من التحريف، إلا أن التحريف أشمل؛ إذ يدخل فيه تغيير المعنى مع بقاء اللفظ على حاله.

فيكون التصحيف هو التحريف فى نقط الكلمة أو شكلها أو حروفها. وما سوى ذلك فهو التحريف فى المعنى.

أما ابن حجر ومن تابعه فقد ذهبوا إلى أن التصحيف خاص بتبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها فى الخط وتخالفها فى النقط، وهو اصطلاح العسكرى فى كتابه (شرح التصحيف والتحريف)، وذلك كتبديل الغدر بالعذر، والخطب بالحطب.

وإنما سمى هذا النوع من التحريف تصحيفًا؛ لأن الآخذ عن الصحيفة قد لا يمكنه التفريق بين الكلمة المرادة والكلمة التى تلتبس بها لمشابهتها فى الصورة، بخلاف الآخذ من أفواه أهل العلم. وكان هذا الالتباس كثيرًا قبل اختراع النقط فى القرن الثانى الهجرى، وقل بعده، إلا أنه لم ينعدم حتى عند من يلتزم به؛ لأن النقط قد تسقط، وقد تنتقل عن مكانها، فيحصل الالتباس.

ينظر: المصباح المنير (صحف)، وتصحيفات المحدثين للعسكرى (ص ٤٠)، ولقط الدرر على شرح نخبة الفكر (٨٣)، والتقييد والإيضاح (٢٨٢)، والكفاية فى أصول الرواية (١٤٦)، وترتيب الراوى (٣٨٤).

وقد تقدم تعديد مواضع الياء فى القرآن.

فأما الذى وقع منها بعد كسرة فلفظان:

أحدهما: ﴿يأتى يّوم﴾ فى البقرة [الآية: ٢٥٤] وفى سورة إبراهيم - عليه السلام - [٣١] والروم [٤٣] والشورى [٤٧].

والثانى: ﴿نودى يّا موسى﴾ فى طه [الآية: ١١] لا غير.

واعلم أن هذه المعارضة التى أوردها الحافظ حسنة، وينبغى أن يقال لابن مجاهد: إن العرب لا تدغم حرف المد الذى استقر بنفسه حرف مد، واستعمل فى الكلام كذلك كالواو فى قوله - تعالى -: ﴿ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وكالياء فى قوله - تعالى -: ﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ﴾ [الماعون: ٢] و﴿ٱلَّذِى يُؤْمِنُ﴾ [الأعراف: ١٥٨] و ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ﴾ [الشعراء: ٢١٨] و ﴿فِى يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

فأما ما نحن فيه فليس كذلك؛ إذ ليست الواو فى «هو» ولا الياء فى «نودى يا موسى» ونحوهما حرفى مد فى أنفسهما، ولا يستعملان مدًّا إلا لعارض الوقف خاصة.

فقولنا فى الإدغام: إنهما أسكنا فصارا حرفى مد ثم أدغما، حكم تقديرى غير منطوق به، وإنما ينطق بهما فى الكلام على أحد وجهين: إما حرفين مفككين مما[1] بعدهما متحركين، وإما مدغمين فيما بعدهما.

فيكون الحاصل فى اللفظ إذ ذاك حرفا واحدا مشددًا، والله - تعالى - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإن سكنت الهاء . . .» إلى آخره، ثم قال: «وما كان مثله».

اعلم أنه ليس فى القرآن غير هذه الألفاظ الأربعة، إلا أن قوله - تعالى -: ﴿وهو وّليهم﴾ وقع فى الأنعام[١٢٧]، وفى النحل[٦٣]؛ فيبقى قوله: «وما كان مثله» لا يحرز شيئًا، وقد تقدم الاعتذار عنه، والله - تعالى مجده - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما[2] قوله - تعالى -: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ فى الطلاق

---

(١) فى ب: فما.

(٢) فى ب: فأما.

[الآية: ٤]. . .» إلى آخره.

عزم الحافظ فى هذا الحرف على منع الإدغام، واعتل بأن أصله «الآئى» بياء بعد الهمزة، كما فى قراءة الكوفيين، ثم حذفت الياء تخفيفًا، فبقيت الهمزة طرفًا، كما فى قراءة قالون، ثم أسكنت الهمزة وأبدل منها ياء ساكنة على غير قياس؛ إذ قياسها أن تكون بَيْنَ بَيْنَ، فإذا ثبت هذا امتنع الإدغام؛ لوجهين:

أحدهما: كثرة التغيير والإجحاف بالكلمة.

والوجه الثانى: أن هذه الياء لما كانت بدلا من الهمزة روعى أصلها فلم تدغم؛ إذ لا تدغم الهمزة فى غيرها.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ومن قال: إن الهمزة حذفت، وإن الياء باقية من الأصل؛ فهو دعوى بلا دليل».

واعلم أن هذا الذى قاله الحافظ من منع الإدغام فى هذا الحرف قد نوزع فيه؛ لأنه قد حصل فى اللفظ التقاء المثلين، والأول منهما ساكن فلزم الإدغام، ولا يحتج لترك الإدغام بعد النص عليه؛ إذ لا يحتاج إلى التنصيص على ما جرى على مقتضى الأصول، ولا مدخل لهذه الكلمة فى الإدغام الكبير؛ إذ الأول فى قراءة أبى عمرو(١) ساكن فى أخذه بالإدغام كما هو فى أخذه بالإظهار كقراءة البزى، وباب الإدغام الكبير مخصوص بما الأول فيه متحرك فى قراءة الإظهار، فقد خرج هذا الحرف فى قراءته عن باب الإدغام الكبير ولحق بباب ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ﴾ [الحجرات: ١٢] و ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥] و ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ﴾ [النور: ٣٣] حيث الإدغام الصغير و ﴿إِذ ذَّهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] مما التقى فيه المثلان وأولهما ساكن.

فأما ما ذكر الإمام فى آخر الزخرف من قوله - تعالى -: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الآية: ٨٩] فزائد على مقتضى باب الإدغام الكبير لأن الحاء ساكنة، وكان ينبغى للحافظ أن يبين كيف يصنع القارئ بهذا الحرف على قراءة أبى عمرو والبزى، هل

---

(١) أبو عمرو يقول هنا: ﴿واللائى يئسن﴾ بالإظهار، وقاعدته فى مثله الإدغام، إلا أن الياء لما كانت عنده عارضة؛ لكونها بدلاً من همزة فكأنه لم يجتمع مثلان، وأيضًا فإن سكونها عارض فكأن ياء «اللائى» متحركة، والحرف ما دام متحركًا لا يدغم فى غيره.
ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٣٠).

يفصل بسكت خفيف، أو يشبع مد الصوت؟ أو كيف يكون وجه العمل مع ما فيه من التقاء الساكنين فى الوصل إذ قبل الياء ألف؟ وقد ذكر أبو جعفر بن الباذش هذه المسألة فى صدر باب الإدغام فى[١] كتاب «الإقناع» وذكر عن أبيه أنها مما يلزم فيه الإدغام، بخلاف قول الحافظ، والله - عز وجل - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ذكر الحرفين المتقاربين فى كلمة وفى كلمتين».

اعلم أنه لم يدغم أيضًا من المتقاربين فى كلمة إلا القاف فى الكاف. . .[٢] إلى

---

(١) فى أ: من.

(٢) اعلم أن إدغام أحد المتقاربين فى الآخر إذا اجتمعا فى كلمة واحدة، إنما هو أمر شديد الندرة، وفى ذلك يقول ابن عصفور فى ١٥)./ ١٥٠-١٥٢): فإذا اجتمع المتقاربان فى كلمة واحدة لم يجز إدغام أحدهما فى الآخر؛ لما فى ذلك من الالتباس بإدغام المثلين؛ ألا ترى أنك لو قلت فى: أنملة: أمّلة، لم يدر هل الأصل أنملة أو أمملة، إلا أن يكون المتقاربان الياء والواو، وقد سبقت إحداهما بالسكون؛ فإنك تدغم إحداهما فى الأخرى، إلا أن الواو هى التى تقلب ياء تقدمت أو تأخرت، نحو: ميّت، أصله: مَيْوِتٍ، وشقى، أصله: شَقِيو، ما لم يمنع من ذلك مانع، أو يكون بناء الكلمة مبينًا أن الإدغام لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثلين، وذلك نحو: «انفعل» من «المحو»، تقول فيه (امَّحى) ؛ لأنه قد علم أنه «انمحى» فى الأصل؛ إذ ليس فى كلامهم: افَّعَل، أو يكون أحد المتقاربين تاء «افَّعَل» أو «تفاعل» أو «تفعل»، وذلك نحو: تطير، وتدارأ، واختصم.

فأما «تفعل» و «تفاعل» فتقلب فيهما التاء حرفًا من جنس ما بعدها وتسكنه بسبب الإدغام، وتجتلب همزة الوصل؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن فتقول: اطّير، وادّارأ، وفى المضارع: يطير، ويدارأ، وفى اسم الفاعل: مطّير، ومدَّارِى، وفى المصدر: اطير، وادارأ.

وأما «افتعل» فتقلب فيه التاء من جنس ما بعدها وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم تدغم فتقول: خصم، وإن شئت حذفت الحركة ولم تنقلها، ثم تكسر فاء «افتعل» لالتقاء الساكنين، فتقول: خصم، بكسر الخاء، وإن شئت كسرت عين «افتعل» إتباعًا لفائها، فتقول: خصم، بكسر الخاء والصاد. وتذهب ألف الوصل فى جميع ذلك لتحرك الفاء، وتقول على اللغة الأولى فى المضارع: يخصم، وفى اسم الفاعل: مخصم، بكسر الصاد فيهما، وفى اسم المصدر: مخصم، بفتح الخاء والصاد.

وتقول على اللغة الثانية فى المضارع: يخصم، وفى اسم الفاعل: مخصم، بكسر الخاء والصاد فيهما. وفى المصدر: مخصم، بكسر الخاء وفتح الصاد. ومنهم من يكسر حرف المضارعة فى هذا الوجه إتباعًا للخاء، وتضم الخاء فى اسم الفاعل، واسم المصدر فتقول: يخصم، ومخِصِم، ومُخَصَم، وتفعل فى الفعل المضارع واسم الفاعل على اللغة الثالثة مثل ما فعلت فيهما على اللغة الثانية. وأما اسم المصدر فتقول فيه: مُخَصَّم، ومُخِصَّم، كما فعلت فى اسم الفاعل على اللغة الثانية، واسم المفعول إن كان الفعل متعديًا بمنزلة المصدر فى جميع ما ذكر، والمسموع فى مصدره «فعُّل» خاصة تقول: خَطَّف خِطَّفا، =

آخر كلامه، هذا هو القسم الثالث المتقدم الذكر.

ذكر الحافظ هنا إدغام القاف فى الكاف بشرطين:

أحدهما: تحريك ما قبل الكاف.

والثانى: أن يقع [بعد][١] الكاف ميم الجمع.

وإنما شرط هذين الشرطين؛ لأن الكلمة تطول بالميم وتثقل بالحركة؛ فيحسن التخفيف بالإدغام.

واعلم أن الذى أوجب التقارب بين القاف والكاف، اشتراكهما [فى][٢] الشدة، واتصال مخرجيهما[٣].

مطلب «خلقكم» ومثله

واعلم أن جملة ما ورد فى القرآن من هذا النوع، تسع كلمات، تكرر بعضها فبلغت سبعة وثلاثين موضعًا:

إحداها[٤] ﴿خلقكُم﴾ فى البقرة [٢١]، والنساء [١]، والأنعام [٢]، والأعراف [١٨٩]، والنحل [٧٠]، والشعراء [١٨٤].

وفى ثلاثة مواضع من الروم [٢٠، ٤٠، ٥٤]، وفاطر [١١]، والصافات [٩٦]،

= وخَصَّم خِصّما، وقرأ الحسن: (إلا من خَطِّف الخطفة) فزاد فى المصدر هاء، والقياس يقتضى أن تقول فى المصدر: خِصَّاما، بكسر الخاء وفتح الصاد على اللغة الأولى والثانية، وقياسه على اللغة الثالثة: خصم، بكسر الخاء والصاد.

وما عدا ما ذكر لا يجوز فيه إدغام المتقاربين، إلا ألفاظًا شذت تحفظ ولا يقاس عليها، وهى: سِتّ وودّ، وعِدَّان، والأصل: سدس، ووتد، وعِتْدان ينظر: ١٥)./ ١٥٠-١٥٢).

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) جاء فى لسان العرب: القاف والكاف لهويتان، وقال أبو عبد الرحمن: تأليفهما معقوم فى بناء العربية لقرب مخرجيهما، إلا أن تجىء كلمة من كلام العجم معربة، والقاف أحد الحروف المجهورة، ومخرج الجيم والقاف والكاف بين عكدة اللسان وبين اللهاة فى أقصى الفم، والقاف والجيم كيف قلبتالم يحسن تأليفهما إلا بفصل لازم، وقد جاءت كلمات معربات فى العربية ليست منها، والعين والقاف لا تدخلان على بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف، أما العين فأنصع الحروف جرسًا وألذها سماعًا، وأم القاف فأمتن الحروف وأصحها جرسًا، فإذا كانتا أو إحداهما فى بناء حسن؛ لنصاعتهما، فإن كان البناء اسمًا لزمته السين والدال مع لزوم العين والقاف.

ينظر: لسان العرب (٥/ ٣٥٠٦).

(٤) فى ب: أحدها.

والزمر [٦]، وغافر [٦٧]، وفصلت [٢١] ،والتغابن [٢]، وسورة نوح عليه السلام [١٤] .

الثانية ﴿رزقكُّم﴾ فى العقود [المائدة: ٨٨]، والأنعام [١٤٢]، والأعراف [١٦٠]، والأنفال [٢٦].

وفى موضعين من النحل [٧٢، ١١٤]، وفى الروم [٤٠]، ويس [٤٧]، وغافر [٦٤].

والثالثة ﴿يرزقكُّم﴾ فى سورة يونس عليه السلام [٣١]، وفى النمل [٦٤]، وسبأ [٢٤]، وفاطر [٣]، والملك [٢١].

والرابعة ﴿سبقكُّم﴾ فى الأعراف [٨٠]، والعنكبوت [٢٨].

والخامسة ﴿صدقكُّم﴾ فى آل عمران [١٥٢].

والسادسة ﴿واثقكُّم﴾ فى العقود [المائدة: ٧].

السابعة ﴿نرزقكُّم﴾ فى الأنعام [١٥١].

الثامنة ﴿فيغرقكُّم﴾ فى الإسراء [٦٩].

التاسعة ﴿يخلقكُّم﴾ الزمر [٦].

واعلم أن قولنا فى هذا: متقاربان فى كلمة، من باب المجاز كما تقدم فى قولنا: مثلان فى كلمة.

وافق الإمام الحافظ على الإدغام فى جميع ما تقدم، وزاد أربعة مواضع مما قبل الكاف ساكن:

أحدهما ﴿بورقكُّم﴾ فى الكهف [١٩].

الثانى ﴿ما خلقكُّم﴾ فى لقمان [٢٨].

الثالث ﴿وفى خلقكُّم﴾ فى الجاثية [٤].

الرابع ﴿رِزْقكُّم﴾ فى الذاريات [٢٢].

فذكر الإدغام فيها باختلاف، وإدغامها رواية أحمد بن موسى، وعباس ابن الفضل، ويسوغه فى ﴿بورقكُّم﴾ و ﴿فى خلقكُّم﴾ صحة روح الحركة فى القاف، وفى الموضعين الباقيين جواز الروم والإشمام، والإظهار أحسن فى أربعتها من أجل الساكن قبل القاف.

ونص الحافظ على أنه يظهر ما قبل القاف فيه ساكن، يقتضى الإظهار فى هذه

الأربعة التى زاد الإمام،

وفى ﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣]، و﴿بِخَلَٰقِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩]، و﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، و﴿فَوْقَكُمُ﴾ [البقرة: ٦٣]، وكذلك إذا لم يكن بعد الكاف ميم، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ فى الإسراء [٢٩]، و﴿خَلَقَكَ﴾ فى الكهف [٣٧]، والانفطار [٧]. و﴿نَرْزُقُكَ﴾ فى طه [١٣٢] وليس فى القرآن غيرها.

وقوله: «وشبهه» يحرز بعض الأمثلة التى قبل القاف فيها ساكن، أو ليس بعد الكاف فيها ميم مما تقدم، فتأمله، والله تعالى جده أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - : «واختلف أهل الأداء فى قوله تعالى: ﴿إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ . . .» إلى آخر كلامه.

وذكر الإمام أن اليزيدى روى فيه الإظهار، وروى عباس الإدغام، وهو أكثر.

قال الحافظ هنا عن ابن مجاهد، وأصحابه بالإظهار، وقال: «وقرأته أنا بالإدغام وهو القياس؛ لثقل الجمع والتأنيث».

وقال فى «التفصيل»: «وبالوجهين قرأته أنا». واختار فيه الإدغام، وعلله بالثقل كما تقدم.

ثم قال: «وكان من أثر الإظهار [أنه] إنما كره أن تجتمع فى الكلمة ثلاثة أحرف مضاعفة؛ لما فيه من الكلفة والثقل».

قال الحافظ: «وألزم اليزيدى أبا عمرو بإدغامه».

وفى بعض النسخ: «أبا عمر» بضم العين وبفتح الميم وهو اسم الدورى وهو تصحيف، والصحيح: أبا عمرو، بفتح العين وإسكان الميم، وهو اسم الإمام ابن العلاء.

ويدل على صحة ذلك قوله: «فدل على أنه يرويه عنه بالإظهار» يريد: فدل هذا الإلزام على أن اليزيدى يرويه عن أبى عمرو بالإظهار، وتصحيح(١) هذا الاستدلال يتوقف على بيان وجه الإلزام.

وبيانه أن اليزيدى يقول لشيخه ابن العلاء: «قد اجتمع فى هذا الحرف الشروط التى تعتبر فى إدغام القاف فى الكاف إذا كانا فى كلمة، وذلك: تحريك ما قبل القاف، ووقوع حرف الجمع بعد الكاف، فالنون هنا بعد الكاف تدل على جماعة

---

(١) فى أ: يصحح.

المؤنث، كما أن الميم فى «رزقكم» وأخواته تدل على جماعة المذكرين، مع أن التأنيث أثقل من التذكير، فليكن الإدغام هنا أوكد، فهذا وجه الإلزام(١).

وأما تصحيح الاستدلال على ما قلته فهو أنك إنما تقول: ألزمت فلانا كذا، إذا كان قائلا بخلاف ما ألزمته، ويكون مع ذلك من أصول مذهبه ما يقتضى القول بما ألزمته، وهذه الشروط موجودة فى مسألتنا على ما تقرر فى وجه الإلزام؛ ولهذا قال الحافظ: «فدل على أنه كان يرويه عنه بالإظهار» يريد: لو كان اليزيدى يرويه عن ابن العلاء بالإدغام لم يكن لإطلاق لفظ الإلزام معنى، فهذا وجه صحة ثبوت «أبا عمرو» اسم الشيخ، فأما «أبا عمر» اسم الدورى فلا وجه لثبوته هنا؛ لأنه إذا ألزم اليزيدى أبا عمر الدورى إدغام هذا الحرف فمعناه أنه قال له: اقرأه بالإدغام واروه عنى بالإدغام، وإذا كان كذلك بطل أن يرويه الدورى عن اليزيدى بالإظهار، ولم يعقل أن يستدل بهذا على أن اليزيدى يرويه عن ابن العلاء بالإظهار، فتأمل هذا كله، والله - جل وعلا - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما ما كان من المتقاربين من كلمتين»، هذا هو القسم الرابع المتقدم الذكر.

قال الحافظ: «أدغم من ذلك ستة عشر حرفًا لا غير، وهى...» كذا، وذكر أنه جمعها فى قوله: «سنشد حجتك بذل رضٍ قثم».

وقد جمعتها أنا فى قولك:

لـذ ضـحـك بـشـر قـنـت ثـم سـجـد

واعلم أن الإمام وافقه على إدغام هذه الحروف، وزاد العين فى قوله - تعالى -: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ فى النساء [٤٦]، وقال: «باختلاف عنه، والإدغام رديء جدًّا، [و](٢)هو رواية محمد بن رومى، عن خالد(٣) بن جبلة(٤)، عن أبى عمرو فى هذا الحرف وحده، وقياسه: ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]» انتهى.

---

(١) يقول السمين الحلبى فى الدر المصون (٦/ ٣٣٧): (أدغم أبو عمرو القاف فى الكاف على رأى بعضهم، وهو أولى من ﴿يرزقكم﴾ ونحوه؛ لثقل التأنيث).

(٢) سقط فى أ.

(٣) خالد بن جبلة، أبو الوليد اليشكرى المدنى، روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء، روى القراءة عنه حماد بن شعيب البزاز.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٦٩) (١٢١٤).

(٤) فى ب: جفلة.

قال الحافظ فى «التفصيل»، «إن اليزيدى قرأهما بالإظهار» قال: «وبذلك قرأتهما». واعلم أنه قد تقرر أن الأصل فى هذا الباب أن يكون الحرف الأول متحركا قبل الإدغام بخلاف هذين الحرفين، فلو كان أبو عمرو يختار إدغامهما لما خصهما بالإدغام الكبير، والله عز وجل أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «ما لم يكن الأول منونًا أو مشددًا أو تاءَ الخطاب أو معتلًّا»، وذكر مثالاً من كل واحد من هذه الأصناف الأربعة، وجملة ما فى القرآن من تاء الخطاب فى هذا الفصل اثنا عشر موضعًا، وهى:

﴿لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، و ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا﴾ [القصص: ٤٥]، و﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]، و﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٠٦]، و﴿فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، و﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ [الكهف: ٣٩]، و﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾ [طه: ٣٦]، و﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، و﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ﴾ [طه: ٤٠]، و ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]، و ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، و﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] وسيأتى الخلاف فى هذا الأخير.

وأما المعتل فجاء منه فى القرآن ثلاثة ألفاظ:

أحدها: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ فى البقرة [٢٤٧] ولا خلاف فى إظهاره.

والثانى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ فى النساء [١٠٢].

والثالث: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ فى الإسراء [٢٦]، والروم [٣٨]، وفيهما خلاف نذكره بعد. وقد تقدم فى القسم الثانى وجه منع هذه الأصناف؛ فأغنى عن إعادته هنا، والله عز وجل أعلم.

إدغام الحاء فى العين(١)

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما الحاء فأدغمها فى العين فى قوله: ﴿فمن

---

(١) ذهب النحاة إلى أنه إذا اجتمعت العين مع الحاء، لم يخل الأمر عن حالين:
أحدهما: أن تتقدم العين.
والثانى: أن تتأخر.
فإن تقدمت العين على الحاء، كنت بالخيار: إن شئت أدغمت، فقلبت العين حاء، وإن شئت لم تدغم. وإن تأخرت العين وتقدمت الحاء، فالبيان، ولا يجوز الإدغام، إلا أن =

زحزح عًّن النار﴾ [آل عمران: ٨٥] لا غير»، ثم قال: «وأظهرها فيما عدا هذا الموضع...» إلى آخر كلامه.

اعلم أن جملة ما فى القرآن من الحاء عند العين ثمانية ألفاظ، تكرر بعضها فبلغ الجميع خمسة وعشرين موضعًا:

فأحد هذه الألفاظ ﴿جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ فى ستة مواضع من البقرة [١٥٨، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤]، وفي أربعة مواضع من النساء [٢٣، ٢٤، ٥١، ١٢٨]، وفي موضعين من الأحزاب [٥، ٥١] وفي موضع من الممتحنة [١٠].

الثاني: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ فى موضع من آل عمران [٤٥]، وموضعين من النساء [١٥٧، ١٧٠].

والثالث: ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ فى آل عمران [٨٥].

الرابع: ﴿ذُبِحَ عَلَى﴾ فى المائدة [٣].

الخامس: ﴿لَا يُصْلِحُ عَمَلَ﴾ فى سورة يونس عليه السلام [٨١].

السادس: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ﴾ فى طه [٩١].

السابع: ﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ فى الأنبياء عليهم السلام [٨١].

الثامن: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ فى الزخرف [٨٩] غير أن هذا الحرف الأخير ساكن الحاء وهو خلاف أصل هذا الباب كما تقدم.

فمذهب الحافظ الإدغام فى قوله - تعالى -: ﴿فمن زحزح عًّن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] خاصة.

وذكر الإمام فيه اختلافًا، وأنه قرأه بالوجهين وقال: «وكان أبو عمرو يكره إدغام

= تقلب العين حاء، وتدغم الحاء فى الحاء.

ذكره ابن عصفور فى ١٥).‏/٩، ١٠).

وقال سيبويه: والعين مع الحاء كقولك: اقطع حملاً، الإدغام حسن والبيان حسن؛ لأنهما من مخرج واحد.

ولم تدغم الحاء فى العين فى قولك: امدح عرفة؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين، وهى مثلها فى الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين، فأجريت مجرى الميم مع الباء فجعلتها بمنزلة الهاء، كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء. ولم تقو العين على الحاء إذ كانت هذه قصتها، وهما من المخرج الثانى من الحلق، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام. ولكنك لو قلبت العين حاء فقلت فى «امدح عرفة»: امد حرفة، جاز ينظر الكتاب (٤/ ٤٥١).

الحاء فى العين، وقوم من العرب يدغمونها فيها والإدغام رواية أبى عبد الرحمن ابن اليزيدى[١]، عن أبيه عنه[٢].

وذكر الإمام أيضا فى سائر الألفاظ الباقية الوجهين، وأن الإظهار أحسن، وأن الإدغام فى ﴿ولا جناح عّليكم﴾ [النساء: ١٠٢] و﴿المسيح عّيسى﴾ [النساء: ١٥٧] رواية القاسم بن عبد الوارث، عن الدورى، عن اليزيدى، عن أبى عمرو وأن إدغام ﴿فاصفح عّنهم﴾ [الزخرف: ٨٩] رواية شجاع[٣].

فأما قوله تعالى: ﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ فى سورة الأنبياء - عليهم السلام - [٨١] فلم يذكره فى الإدغام، وقياس من أدغم ﴿ٱلْمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء: ١٥٧] الأول من سورة النساء أن يدغم ﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]؛ إذ الحاء فيهما منصوبة بعد ياء المد،

---

(١) عبد الله بن يحيى بن المبارك، أبو عبد الرحمن بن أبى محمد اليزيدى البغدادى، مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن - الغاية، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - أبيه عن أبى عمرو، وله عنه نسخة، قال الحافظ الدانى: وهو من أجل الناقلين عنه، وله كتاب حسن فى غريب القرآن، روى عنه القراءة ابنا أخيه العباس وعبد الله ابنا محمد ابن أبى محمد، وأحمد بن إبراهيم وراق خلف، و- الغاية الجامع، الكفاية، الكامل - جعفر بن محمد الأدمى و- الكفاية الكبرى - بكران بن أحمد.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٦٣) (١٩٢٩).

(٢) جاء فى اللباب فى علوم الكتاب: قوله: ﴿فمن زحزح عن النار﴾ أدغم أبو عمرو الحاء فى العين، قالوا: لطول الكلمة، وتكرير الحاء، دون قوله: ﴿ذبح على النصب﴾ [المائدة: ٣] وقوله: ﴿المسيح عيسى﴾ [آل عمران: ٤٥]، ونقل عنه الإدغام مطلقًا، وعدمه مطلقًا، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يجيزونه إلا بعد أن يقلبوا العين حاء ويدغموا الحاء فيها، قالوا: لأن الأقوى لا يدغم فى الأضعف، وهذا عكس الإدغام: أن تقلب فيه الأول للثانى إلا فى مسألتين: إحداهما: هذه، والثانية: الحاء فى الهاء، نحو: امدح حلالاً -بقلب الهاء حاء أيضًا- ولذلك طعن بعضهم على قراءة أبى عمرو، ولا يلتفت إليه. ومعنى الكلام ﴿فمن زحزح﴾ أى: نحى وأزيل عن النار وأدخل الجنة فقد فاز.
ينظر اللباب: (٦/ ٩٩).

(٣) شجاع بن أبى نصر، أبو نعيم البلخى ثم البغدادى الزاهد، ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد فقال: بخ بخ، وأين مثله اليوم؟! ولد سنة عشرين ومائة ببلخ، وعرض على - جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - أبى عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه، وسمع من عيسى ابن عمرو صالح المرى، روى القراءة عنه - جامع البيان، الكامل - أبو عبيد القاسم ابن سلام و- جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - محمد بن غالب - جامع البيان - أبو نصر القاسم بن على وأبو عمر الدورى، مات ببغداد سنة تسعين ومائة وله سبعون سنة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٢٤) (١٤١٦).

والله - جل وعلا - أعلم.

ووجه التقارب بين الحاء والعين: اتحاد المخرج، ولم يفترقا إلا فى وجه واحد وهو البحاح الذى فى الحاء، فلو زال صارت عينًا مجهورة، كما أنه لو زال الجهر عن العين صارت حاء ببحة(١)، والله - سبحانه - أعلم.

وقد تقدم أن هذا الإدغام شذوذ؛ فإنه يقلب الحاء عينًا، وتقدم أن المستعمل فى مثل هذا قلب العين حاء، والله - سبحانه - أعلم.

إدغام القاف فى الكاف(٢)

قال الحافظ: «وأما القاف فكان يدغمها فى الكاف إذا تحرك ما قبلها».

اعلم أن جملة ما فى القرآن من هذا النوع ستة ألفاظ، تكرر بعضها فبلغ الجميع أحد عشر موضعًا:

---

(١) قال الخليل: الحاء: حرف مخرجه من الحلق، ولولا بحة فيه لأشبه العين. قال: وبعد الحاء الهاء ولم يأتلفا فى كلمة واحدة أصلية الحروف. وقبح ذلك على ألسنة العرب؛ لقرب مخرجيهما؛ لأن الحاء فى الحلق بلزق العين. وكذلك الحاء والهاء، ولكنهما يجتمعان فى كلمتين، لكل واحدة معنى على حدة، كقول لبيد:

يتمادى فى الذى قلت له ... ولقد يسمع قولى: حى هل!

ينظر لسان العرب (٢/ ٧٤١).

وحكى الأزهرى عن الليث بن المظفر قال: لما أراد الخليل بن أحمد الابتداء فى كتاب العين أعمل فكره فيه، فلم يمكنه أن يبتدى من أول: ا ب ت ث؛ لأن الألف حرف معتل، فلما فاته أول الحروف كره أن يجعل الثانى أولاً، وهو الباء، إلا بحجة، وبعد استقصاء تدبر ونظر إلى الحروف كلها، وذاقها، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق، فصيَّر أَوْلاها بالابتداء به أدخلها فى الحلق. وكان إذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف، ثم أظهر الحرف، نحو: أب، أت، أح، أع، فوجد العين أقصاها فى الحلق وأدخلها، فجعل أول الكتاب: العين، ثم ما قرب مخرجه منها بعد العين، الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخر الحروف، وأقصى الحروف كلها: العين، وأرفع منها الحاء، ولولا بحة فى الحاء لأشبهت العين؛ لقرب مخرج الحاء من العين، ثم الهاء، ولولا هتَّة فى الهاء - وقال مرة:ههة فى الهاء - لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه الثلاثة فى حيز واحد، فالعين والحاء والهاء والخاء والغين حلقية، فاعلم ذلك.

قال الخليل: العين والحاء لا يأتلفان فى كلمة واحدة أصلية الحروف؛ لقرب مخرجيهما إلا أن يؤلف فعل من جمع بين كلمتين، مثل حَىَّ على، فيقال منه: حَيْعَل، والله أعلم. ينظر لسان العرب (٤/ ٢٧٧٢).

(٢) قال سيبويه: القاف مع الكاف كقولك: الحق كلدة، الإدغام حسن والبيان حسن. وإنما أدغمت لقرب المخرجين، وأنهما من حروف اللسان، وهما متفقان فى الشدة. ينظر الكتاب (٤/ ٢٥٢).

أحد الألفاظ ﴿وخلق كُّل شىء﴾ فى الأنعام [١٠١]، والنور [٤٥]، والفرقان [٢].

الثانى ﴿خلق كُّل شىء﴾ فى الأنعام [١٠٢]، والرعد [١٦]، والزمر [٦٢]، وغافر [٦٢].

الثالث: ﴿يخلق كَّمن﴾ فى النحل [١٧].

الرابع: ﴿ينفق كَّيف﴾ فى العقود [المائدة: ٦٤].

الخامس: ﴿أنطق كُّل شىء﴾ فى فصلت: [٢١].

السادس: ﴿فيها يفرق كُّل﴾ فى الدخان [٤].

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإن سكن ما قبلها لم يدغمها نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] وشبهه».

اعلم أنه ليس فى القرآن من هذا غير هذه الكلمة، والله تبارك وتعالى أعلم.

وافقه الإمام على ما تقدم فى القاف.

وقد تقدم وجه التقارب بين القاف والكاف، فأغنى عن إعادته.

إدغام الكاف فى القاف(١)

قال الحافظ رحمه الله: «وأما الكاف فأدغمها أيضًا فى القاف، إذا تحرك ما قبلها».

اعلم أن جملة الوارد من هذا فى القرآن اثنان وثلاثون موضعًا:

منها فى البقرة: ﴿ونقدس لك قَّال﴾ [٣٠]، ﴿كذلك قَّال الذين لا يعلمون﴾ [١١٣]، ﴿كذلك قَّال الذين من قبلهم﴾ [١١٨]، ﴿فلنولينك قِّبلة﴾ [١٤٤]، ﴿من يعجبك قَّوله﴾ [٢٠٤].

وفى النساء: ﴿من عندك قُّل﴾ [٧٨]، ﴿على ذلك قَّديرا﴾ [١٣٣]، ﴿يستفتونك قُّل﴾ [١٧٦].

وفى الأعراف: ﴿إذ أمرتك قَّال﴾ [١٢]، ﴿وءالهتك قَّال﴾ [١٢٧].

وفى الأنفال: ﴿فى منامك قَّليلا﴾ [٤٣].

وفى التوبة: ﴿ذلك قَّولهم﴾ [٣٠].

---

(١) قال سيبويه: والكاف مع القاف: انهك قطنًا، البيان أحسن والإدغام حسن، وإنما كان البيان أحسن؛ لأن مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق، فشبهت بالخاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٢).

وفى سورة يوسف عليه السلام: ﴿هيت لك قَّال﴾ [٢٣].

وفى الإسراء: ﴿أن نهلك قَّرية﴾ [١٦].

وفى الكهف: ﴿جنتك قُّلت﴾ [٣٩].

وفى كهيعص: ﴿كذلك قَّال ربك﴾ [٩]، ﴿كذلك قَّال﴾ [٢١].

وفى طه: ﴿بحمد ربك قَّبل﴾ [١٣٠].

وفى الفرقان: ﴿لك قُّصورا﴾ [١٠]، ﴿وكان ربك قَّديرا﴾ [٥٤]، ﴿وكان بين ذلك قَّواما﴾ [٦٧].

وفى النمل: ﴿عرشك قَّالت﴾ [٤٢]، ﴿وبمن معك قَّال﴾ [٤٧].

وفى الزمر: ﴿بكفرك قَّليلا﴾ [٨].

وفى غافر: ﴿هلك قُّلتم﴾ [٣٤].

وفى الزخرف: ﴿ربك قَّال إنكم﴾ [٧٧].

وفى القتال: ﴿من عندك قَّالوا﴾ [محمد: ١٦].

وفى ق: ﴿بحمد ربك قَّبل﴾ [٣٩].

وفى الذاريات: ﴿من أفك قُّتل﴾ [٩-١٠]، ﴿كذلك قَّال ربك﴾ [٣٠].

وفى الفجر: ﴿هل فى ذلك قَّسم﴾ [٥].

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإن سكن ما قبل الكاف لم يدغمها».

اعلم أن من جملة ما ورد من هذا فى القرآن ستة مواضع:

منها:

﴿أَرِنِىٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ﴾ [١٤٣]، ﴿إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَۚ قَالَ﴾ [١٥٦] فى الأعراف.

﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ﴾ فى سورة يونس عليه السلام [٦٥]، ويس [٧٦].

و﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمٗاۚ﴾ فى الجمعة [١١].

و﴿عَلَيۡكَ قَوۡلٗا﴾ فى المزمل [٥].

وافقه الإمام على كل ما تقدم فى الكاف إلا فى قوله تعالى: ﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمٗاۚ﴾ [الجمعة: ١١] فإنه ذكر فيه الإدغام بخلاف، وإنما لم يدغم إذا سكن ما قبل الكاف؛ استغناء بخفة الساكن عن تخفيف الإدغام، والله جل جلاله أعلم.

إدغام الجيم فى الشين(١)

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما الجيم فإدغامها فى الشين فى قوله تعالى: ﴿أخرج شَّطأه﴾ [الفتح: ٢٩] وفى التاء فى(٢) قوله تعالى: ﴿ذى المعارج تَّعرج﴾ [المعارج: ٣-٤] لا غير».

اعلم أن الجيم لم تلق الشين والتاء من كلمتين فى غير هذين الموضعين.

وذكر الإمام خلافا فى ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾، وأن الإدغام رواية أبى عبد الرحمن عن أبيه، عن أبى عمرو(٣)، ولم يذكر فى إدغام الحرف الأول خلافا، والتقارب الذى بين الجيم والشين هو باتحاد(٤) المخرج، وأما مقاربة الجيم للتاء، فإنهما مشتركان فى الشدة.

وعلل الحافظ جواز إدغام الجيم فى التاء، وإن لم تكن من مخرجها، بأن الشين من مخرج الجيم والشين تتصل بما فيها من التفشى بمخرج التاء.

وهذا التعليل يقتضى أن يكون إدغام الشين فى التاء أولى، لكن منع من ذلك ما كان يؤدى إليه الإدغام من إذهاب التفشى، وهو زيادة فى الشين من غير أن يخلفه شىء، وقد مر فى مقدمة الباب أن الشين يدغم فيه مقاربه، ولا يدغم هو فى

---

(١) قال سيبويه: الجيم مع الشين، كقولك: ابعج شبثًا، الإدغام والبيان حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد، وهما من حروف وسط اللسان.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٢).

(٢) فى ب: من.

(٣) قال السمين الحلبى: أدغم أبو عمرو الجيم فى التاء، واستضعفها بعضهم من حيث إن مخرج الجيم بعيد من مخرج التاء، وأجيب عن ذلك بأنها قريبة من الشين؛ لأن النفس الذى فى الشين يقربها من مخرج التاء، والجيم تدغم فى الشين؛ لما بينهما من التقارب فى المخرج والصفة، فحمل الإدغام فى التاء على الإدغام فى الشين؛ لما بين الشين والتاء من التقارب.
وأجيب أيضًا بأن الإدغام أيضًا يكون لمجرد الصفات، وإن لم يتقاربا فى المخرج، والجيم تشارك التاء فى الاستفال والانفتاح والشدة.
ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٧٤).

(٤) قال ابن منظور: والجيم والشين والضاد ثلاثة فى حيز واحد، وهى من الحروف الشجرية، والشجر: مفرج الفم، ومخرج الجيم والقاف والكاف بين عكدة اللسان، وبين اللهاة فى أقصى الفم.
ينظر: اللسان (١/ ٥٢٧).

مقاربه[١]، وقد لقيت الشين التاء فى مواضع من القرآن فى كلمة واحدة، وذلك فى بناء «افتعل» وما تصرف منه نحو ﴿ٱشۡتَرَىٰ﴾ [التوبة: ١١١] و ﴿ٱشۡتَدَّتۡ﴾ [إبراهيم: ١٨] و ﴿ٱشۡتَمَلَتۡ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿وَٱشۡتَعَلَ﴾ [مريم: ٤] و﴿يَشۡتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤] و ﴿مُشۡتَرِكُونَ﴾ [الصافات: ٣٣] ولم يدغم شىء من ذلك، والله - جل وعلا - أعلم.

وقوله: «لا غير» يعطى حصر الإدغام فى هذين المثالين خاصة، وليس فيه دلالة على أنه ليس فى القرآن غيرهما.

ويمكن أن يكون قوله: «لا غير» حصرًا لإدغام[٢] الجيم فى الشين والتاء دون غيرهما من الحروف، والمفهوم الأول أظهر، والله - سبحانه - أعلم.

إدغام الشين فى السين

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما الشين فأدغمها فى السين فى قوله - تعالى -: ﴿إلى ذى العرش سَّبيلا﴾ [الإسراء: ٤٣] لا غير».

اعلم أن الحافظ ذكر فى «التفصيل» خلافًا فى هذا الحرف، وكذلك ذكر الإمام أن الإظهار أرجح؛ لما فى الإدغام من إذهاب التفشى والتقاء الساكنين، والأول حرف صحيح.

ووجه جواز الإدغام: أن إذهاب التفشى يخلفه الصفير، وتخف الكلمة بزوال الكسرة.

وهذان التعليلان إنما يصحان إذا حمل الإدغام على ظاهره، فأما إن أخذ بمعنى الإخفاء وروم الحركة فلا يصح التعليل بما تقدم.

---

(١) قال سيبويه: ومن الحروف حروف لا تدغم فى المقاربة وتدغم المقاربة فيها. وتلك الحروف: الميم، والراء، والفاء، والشين. . .
والشين لا تدغم فى الجيم؛ لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحوًا من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتفشى؛ فكرهوا أن يدغموها فى الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك، وذلك قولك: افرش جبلة. وقد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرت لك فى الراء، وذلك: أَخْرِ شَّبثًا.
ينظر الكتاب (٤/٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩).

(٢) فى ب: إدغام.

ولا شك أن الإخفاء أولى هربا من التقاء الساكنين، ولما تقدم من أن الشين لا تدغم فى مقاربها، ويحمل الإدغام إن ثبت على أنه شاذ؛ إذ القوانين التى[١] تقدم تقريرها إنما هى مبنية على فصيح الكلام، وقد تقدم ذكر هذا.

واعلم أنه لم تلق الشينُ المعجمة السينَ المهملة من كلمتين فى غير هذا الموضع من القرآن إلا فى ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فى طه [الآية: ٥]، ومنع إدغامه سكون الثانى منهما.

ووجه التقارب بين الشين والسين: اتفاقهما فى الهمس والرخاوة والاستفال، وأن فى الشين التفشى وفى السين الصفير، وكلاهما زيادة فى الحرف، وأن مخرج الشين من وسط اللسان ومخرج السين من طرفه فلحقه[٢] الشين بما فيه من التفشى، والله [تبارك][٣] وتعالى أعلم.

إدغام الضاد فى الشين

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما الضاد فأدغمها فى الشين فى قوله - تعالى -: ﴿لبعض شَّأنهم﴾ [النور: ٦٢] لا غير».

اعلم أن الضاد لقيت الشين فى القرآن من كلمتين فى ثلاثة مواضع:

أحدها: ﴿لبعض شَّأنهم﴾ فى النور [٦٢]، نص الحافظ على إدغامه، وذكر الإمام فيه خلافا[٤].

---

(١) فى ب: الذى.

(٢) فى ب: فليحقه.

(٣) سقط فى ب.

(٤) أظهر العامة الضاد عند الشين. وأدغمها أبو عمرو فيها؛ لما بينهما من التقارب: لأن الضاد من أقصى حافة اللسان، والشين من وسطه. وقد استضعَفَتْ جماعة من النحويين هذه الرواية، واستبعدوها عن أبى عمرو - رأس الصناعة- من حيث إن الضاد أقوى من الشين، ولا يدغم الأقوى فى الأضعف، وأساء الزمخشرى على راويها السوسى. وقد أجاب الناس عنه، فقيل: وجه الإدغام: أن الشين أشد استطالة من الضاد، وفيها تفشى ليس فى الضاد، وفقد صارت الضاد أنقص منها، وإدغام الأنقص فى الأزيد جائز، قال: ويؤيد هذا أن سيبويه حكى عن بعض العرب: (اطجع) فى (اضطجع)، وإذا جاز إدغامها فى الطاء فإدغامها فى الشين أولى.

والخصم لا يسلم جميع ما ذكر، ومستند المنع واضح.

ينظر اللباب (١٤/ ٤٦٤-٤٦٥).

الثانى: ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾ فى النحل [الآية: ٧٣]، قال الحافظ فى «التفصيل» لما ذكر الحرف الذى فى النور: «وقياسه قوله - تعالى - فى النحل: ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾» ثم قال: «ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء فى إظهاره».

ولا فرق بينهما إلا إرادة الجمع بين اللغتين، وذكر الإمام فيه - أيضا - الخلاف كالحرف الذى فى النور، وأن الإدغام فيهما رواية أبى شعيب عن اليزيدى.

الثالث: ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ فى عبس [٢٦]، ولا خلاف فى إظهاره؛ لخفة فتحة الضاد.

واعلم أن الإدغام فيما ذكر ردىء؛ لما فيه من التقاء الساكنين والأول حرف صحيح، مع أن الضاد من الحروف التى لا تدغم فى مقاربها كما تقدم إلا فيما شذ؛ لما فى إدغامها من إذهاب الجهر والإطباق.

ولا مقاربة بين الضاد والشين، غير أنها لاستطالتها تتصل بمخرج الشين، والله [سبحانه][(١)] أعلم.

فإن قيل: نص الحافظ على أنه لا يعلم خلافا فى حرف النحل أنه مظهر، ونص الإمام على أن الإدغام فيه رواية أبى شعيب فكيف هذا؟

فالجواب: أنه يمكن الجمع بينهما، بأن الرواية خلاف التلاوة، كما تقرر فى باب البسملة. أو بلغ أحدهما ما لم يبلغ الآخر، وهذا التوجيه الثانى أظهر؛ لقول الحافظ: «ولا فرق بينهما إلا إرادة الجمع بين اللغتين» فظهر أن الحافظ لم يبلغه ما بلغ الإمام، والله [عز وجل][(٢)] أعلم.

[إدغام الضاد فى الذال]

وذكر الإمام إدغام الضاد فى الذال، وجملته فى القرآن خمسة مواضع:

منها فى آل عمران: ﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ [الآية: ٩١].

وفى المائدة: ﴿مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ﴾ [الآية: ٣٣] و﴿بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ﴾ [الآية: ٤٩].

وفى الملك: ﴿ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا﴾ [الآية: ١٥].

وفى الطارق: ﴿وَٱلۡأَرۡضِ ذَاتِ ٱلصَّدۡعِ﴾ [الآية: ١٢].

---

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى ب.

وذكر الإمام الخلاف فى حرف آل عمران، وحرف الملك، والمفهوم عنه أنه أراد الخلاف فى جملتها، ونص على أن الإظهار أكثر، وأن الإدغام رواية قاسم ابن عبد الوارث عن الدورى، عن اليزيدى، ومذهب الحافظ الإظهار فى جميعها؛ إذ فى الإدغام إذهابُ الاستعلاء والاستطالةِ والتقاءُ الساكنين مع أن الأول حرف صحيح.

قال الحافظ: «وإنما سوغ إدغام الضاد فى الشين أن التفشى قام مقام الاستطالة».

واعلم أنه لا تقارب بين الضاد والذال، غير أن الضاد لاستطالتها تلحق بطرف اللسان، والذال من الطرف، كما تقدم فى المخارج، الله [تبارك وتعالى][1] أعلم.

إدغام السين فى الزاى والشين[2]

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما السين فأدغمها فى الزاى فى قوله تعالى ﴿وإذا النفوس زُّوجت﴾ [التكوير: ٧] لا غير، وفى الشين بخلاف عنه فى قوله - تعالى: ﴿الرأس شَّيبا﴾[3] [مريم: ٤]».

---

(١) سقط فى ب.

(٢) قال ابن عصفور: والسين والزاى، كل واحدة تدغم فى الأخرى، وسواء كان الأول متحركًا أو ساكنًا، والإدغام أحسن من البيان، إلا أن الإدغام إذا كان الأول ساكنًا أحسن منه إذا كان متحركًا، نحو قولك: و (لم يحبس زّيد)، و (حبس زيد)، و (لم يوجز سّلمة)، و (أوجز سلمة).

ثم الفاء، ولا تدغم فى شئ، وتدغم فيها الباء، بقول: اذهب فى ذلك ثم الباء، وهى تدغم فى الفاء، كما ذكرنا.

ينظر: المقرب (١٥-١٦).

(٣) وقد نص على إدغام أبى عمرو السين فى الشين هاهنا ابن عادل الحنبلى، حيث قال: قوله: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ أى: ابيض شعر الرأس شيبًا.

وفى نصب (شيبا) ثلاثة أوجه:

أحدها: - وهو المشهور- أنه تمييز منقول من الفاعلية؛ إذ الأصل: اشتعل شيب الرأس، قال الزمخشرى: (شبه الشيب بشواظ النار فى بياضه، وانتشاره فى الشعر، وفُشُوِّه فيه، وأَخْذه منه كل مأخذ باشتعال النار، ثم أخرجه مخرج الاستعارة، ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته، وهو الرأس، وأخرج الشيب مميزًا، ولم يضف الرأس؛ اكتفاء بعلم المخاطب: أنه رأس زكريا، فمن ثَمَّ، فَصُحت هذه الجملة، وشهد لها بالبلاغة). انتهى، وهذا من استعارة محسوس لمحسوس، ووجه الجمع: الانبساط والانتشار.

والثانى: أنه مصدر على غير الصدر، فإن (اشتعل الرأس) معناه: (شاب).

الثالث: أنه مصدر واقع موقع الحال، أى: شائبًا، أو ذا شيب.

وأدغم السين فى الشين أبو عمرو.

ينظر اللباب (١٣/ ٧-٨).

اعلم أنه لم تلق السين الزاى فى القرآن على وجه يقبل الإدغام إلا فى هذا الموضع خاصة ولا عبرة بسكون الواو؛ لأنه حرف مد فلا يمنع الإدغام، فأما قوله - تعالى - فى الكهف ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤] فالسين منونة، وقد تقدم أن التنوين يمنع الإدغام.

ووجه مقاربة السين الزاى(١): اشتراكهما فى المخرج، والرخاوة، والصفير.

وأما ﴿الرأس شَّيبا﴾ ففيه خلاف.

وقال الإمام: «خير فيه أبو عمرو، والإدغام أحسن؛ لثقل الضمة والضم ثقيل، وأيضًا فالإشمام ممكن فيه» ، كذا قال الإمام.

واعلم أن ما استحسن الإمام هنا من الإدغام لا يستتبت له إلا إذا سهل الهمزة فأبدلها ألفًا، وهو الذى عليه جمهور الناس فى الإدغام الكبير، فأما إن أجاز تحقيق الهمزة كما حكى أبو جعفر بن الباذش عن شريح فيقبح الإدغام؛ لما فيه إذ ذاك من التقاء الساكنين والله [جل ذكره](٢) أعلم.

فأما إن أخذ فيه بالروم فيندفع الإدغام الصحيح وترجع المسألة إلى باب الإخفاء كما تقرر ويأتى بحول الله عز وجل.

وحيث يؤخذ فيه بالإدغام الصحيح، فيقوم التفشى عوض الصفير.

ووجه المقاربة بين الشين والسين قد تقدم فأغنى عن إعادته، والله [جل جلاله] أعلم.

فأما قوله تعالى فى سورة يونس - عليه السلام -: ﴿لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [الآية: ٤٤] فلا خلاف فى الإظهار؛ لخفة الفتحة وكذلك ﴿بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] لا خلاف فى إظهاره حيث ورد؛ لأجل التنوين، والله [تعالى جده](٣) أعلم.

---

(١) قال ابن منظور: الصاد والسين والزاى أَسَلية؛ لأن مبدأها من أَسَلة اللسان، وهى مستدق طرف اللسان، وهذه الثلاثة فى حيز واحد، والسين من الحروف المهموسة، ومخرج السين بين مخرجى الصاد والزاى، قال الأزهرى: لا تأتلف الصاد مع السين ولا مع الزاى فى شىء من كلام العرب.
ينظر: اللسان (٣/ ١٩٠٤).

(٢) فى ب: تعالى.

(٣) سقط فى ب.

إدغام الدال فى خمسة أحرف(١)

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما الدال فأدغمها إذا تحرك ما قبلها فى خمسة أحرف».

اعلم أن مجموع الحروف التى تدغم فيها الدال من هذا الباب عشرة، وهى أوائل كلمات(٢) البيت:

شَطَّتْ سُعَادُ زَمَانًا ثُمَّ تَيَّمَهَا ذِكْرَى صَدِيقٍ جَزَتْهُ ظِلْمهَا ضَرَرًا

وهذه الحروف تنقسم قسمين: قسم لقيته الدال بعد سكون خاصة، وقسم لقيته تارة بعد الحركة، وتارة بعد السكون.

القسم الأول: خمسة أحرف وهى: الضاد، والجيم، والزاى، والظاء، والثاء، فيدغم الدال فى هذه الأحرف الخمسة بشرط أن تكون حركة الدال ضمة أو كسرة.

أما الضاد: فلقيتها الدال على الشرط المذكور فى ثلاثة مواضع لا غير، منها ﴿مِن بَعْدِ ضَرَّاءَ﴾ فى سورة يونس - عليه السلام - [الآية: ٢١] وفصلت [٥٠] و﴿من بعد ضَّعْفٍ﴾ فى الروم [الآية: ٥٤] اتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

وأما الجيم فلقيتها الدال على ما تقدم من الشرط فى موضعين:

أحدهما: فى البقرة ﴿داود جَّالوت﴾ [الآية: ٢٥١].

والثانى: فى فصلت ﴿دار الخلد جَّزاء﴾ [الآية: ٢٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

وأما الزاى فلقيتها الدال على الشرط المتقدم فى موضعين:

أحدهما: فى الكهف: ﴿تريد زِّينة﴾ [الآية: ٢٨].

والثانى: فى النور: ﴿يكاد زَّيتها﴾ [الآية: ٣٥].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

---

(١) قال ابن عصفور: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء، كل واحد منها يدغم فى الخمسة الباقية، وتدغم الخمسة فيه، وتدغم أيضًا الستة فى الصاد والجيم والشين والضاد والزاى والسين، إلا أن الإدغام فى جميع ذلك إذا كان الأول ساكنًا، أحسن منه إذا كان متحركًا.
والإدغام على كل حال أحسن من البيان.
ينظر: ١٥)./ ١٥).

(٢) فى ب: كلم.

وأما قوله - تعالى -: ﴿داود زَّبورا﴾ فى النساء [١٦٣]، وفى الإسراء [٥٥]. فمذهب الحافظ الإظهار فيهما؛ لأن الدال مفتوحة.

وذكر الإمام فيهما الوجهين وأن الإدغام رواية قاسم عن الدورى، عن اليزيدى، عن أبى عمرو، وأن الإظهار [أحسن وأكثر][1].

وأما الظاء فلقيتها الدال على ما تقدم فى ثلاثة مواضع، منها ﴿يريد ظُّلمًا﴾ فى آل عمران [الآية: ١٠٨]، وغافر [الآية: ٣١] و﴿من بعد ظُّلمه﴾ فى المائدة [الآية: ٣٩].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

وأما الثاء [فلقيتها][2] الدال على الشرط فى موضعين:

أحدهما: ﴿يريد ثَّواب﴾ فى النساء [١٣٤].

والثانى: ﴿لمن نريد ثُّم﴾ فى الإسراء [١٨].

اتفق[3] الحافظ والإمام على الإدغام فيهما.

القسم الثانى: الذى لقيته الدال بعد حركة وبعد سكون الخمسة الباقية، وهى: الشين، والتاء، والصاد، والسين، والذال، ويشترط إذا سكن ما قبل الدال ولقيت واحدا من هذه الأحرف أن تكون حركة الدال ضمة أو كسرة على ما تقدم، إلا إذا لقيت التاء فإنه يدغمها فيها، سواء كانت محركة بالفتح، أو بالكسر[4] أو بالضم، وكذلك يصنع[5] إذا تحرك ما قبل الدال.

فأما الشين فلقيتها الدال بعد حركة فى موضعين وهما: ﴿وشهد شَّاهد﴾ فى سورة يوسف - عليه السلام - [الآية: ٢٦] والأحقاف [الآية: ١٠].

اتفق الحافظ والإمام [على الإدغام][6] فيهما؛ لتحرك ما قبل الدال.

ولقيتها بعد سكون فى موضعين أيضًا:

أحدهما: ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ فى الفرقان [الآية: ٦٢].

---

(١) فى ب: أكثر وأحسن.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: واتفق.
(٤) فى أ: وبالكسر.
(٥) فى أ: يضع.
(٦) سقط فى أ.

والثانى: ﴿دَاوُدَ شُكْرًا﴾ فى سبأ [الآية: ١٣].

مذهب الحافظ الإظهار فيهما؛ لخفة الفتحة وسكون ما قبلها، وذكر الإمام الوجهين، وأن الإظهار أحسن وأكثر.

وأما التاء: فلقيتها الدال بعد الحركة فى قوله - تعالى -: ﴿فى المساجد تِّلك﴾ فى البقرة خاصة [١٨٧]، ولقيتها بعد السكون فى أربعة مواضع:

أحدها: فى المائدة: ﴿من الصيد تَّناله﴾ [الآية: ٩٤].

الثانى(١): فى التوبة: ﴿كاد تَّزيغ﴾(٢) [الآية: ١١٧].

---

(١) فى أ: والثانى.

(٢) هى قراءة غير حمزة وحفص عن عاصم، قال السمين الحلبى فى الدر المصون:
قوله: (كاد يزيغ) قرأ حمزة، وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق. فالقراءة الأولى يحتمل أن يكون اسم (كاد) ضمير شأن، و (قلوب) مرفوع بـ (يزيغ)، والجملة فى محل نصب خبرًا لها، وأن يكون اسمها ضمير (القوم)، أو (الجمع) الذى دل عليه ذكر (المهاجرين والأنصار)؛ ولذلك قدره أبو البقاء، وابن عطية: (من بعد ما كاد القوم).
وقال الشيخ - أى أبو حيان - فى هذه القراءة: (فتعين أن يكون فى (كاد) ضمير الشأن، وارتفاع (قلوب) بـ (يزيغ)؛ لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، و (يزيغ) فى موضع الخبر؛ لأن النية به التأخير، ولا يجوز: من بعد ما كاد قلوب يزيغ، بالياء).
قلت: لا يتعين ما ذكر فى هذه القراءة؛ لأنه يجوز أن يكون اسم (كاد) ضميرًا عائدًا على (الجمع)، و (القوم)، والجملة الفعلية خبرها، ولا محذور يمنع ذلك من ذلك. وقوله: لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، يعنى أنا لو جعلنا (قلوب) اسم (كاد) لزم أن يكون (يزيغ) خبرًا مقدمًا؛ فيلزم أن يرفع ضميرًا عائدًا على (قلوب)، ولو كان كذلك للزم تأنيث الفعل؛ لأنه حينئذ مسند إلى ضمير مؤنث مجازى؛ لأن جمع التكسير يجرى مجرى المؤنث مجازًا.
وأما قراءة التاء من فوق فيحتمل أن يكون فى (كاد) ضمير الشأن، كما تقدم، و (قلوب) مرفوع بـ (تزيغ)، وأنث لتأنيث الجمع، وأن يكون (قلوب) اسمها، و (تزيغ) خبر مقدم، ولا محذور فى ذلك؛ لأن الفعل قد أنث.
قال الشيخ: وعلى كل واحد من هذه الاعاريب الثلاثة إشكال، على ما تقرر فى علم النحو من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعًا رافعًا ضمير اسمها، فبعضهم أطلق، وبعضهم قيد بغير (عسى) من أفعال المقاربة، وألا يكون سَبَبًا، وذلك بخلاف (كان)؛ فإن خبرها يرفع الضمير والسببى لاسم (كان)، فإذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة فى موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميرًا يعود على اسم (كاد)، بل ولا سببًا له. وهذا يلزم فى قراءة الياء أيضًا. وأما توسط الخبر فهو مبنى على جواز مثل هذا التركيب فى مثل: كان يقوم زيد، وفيه خلاف، والصحيح: المنع وأما الوجه الأخير فضعيف
=

الثالث: فى النحل ﴿بعد تَّوكيدها﴾ [الآية: ٩٤].

الرابع[1]: فى الملك: ﴿تكاد تَّميز﴾ [الآية: ٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى المواضع الخمسة، وذكر الإمام الإدغام فى ﴿كاد تَّزيغ﴾ و﴿بعد تَّوكيدها﴾ من رواية أبى عبد الرحمن، عن أبيه عن أبى عمرو، ومن رواية عبد الوارث عنه.

وقال: «وكان يجب ألا يدغم؛ لأن الدال مفتوحة، وقد شرط ألا يدغم الحرف المفتوح بعد الساكن فى مقاربه إلا ﴿قال رَّب﴾ [مريم: ١٠] حيث وقع» ثم قال: «والإدغام فى ﴿كاد تَّزيغ﴾ أحسن منه فى ﴿بعد تَّوكيدها﴾ إذ الساكن فى ﴿كاد﴾ حرف مد فجاز لقيه للساكن، والساكن فى ﴿بعد﴾ حرف صحيح.

ثم اتفق الحافظ والإمام على أن الذى سوغ الإدغام فيهما اتحاد المخرج، والله أعلم.

وأما الصاد: فلقيتها الدال بعد الحركة فى موضعين:

أحدهما: ﴿تفقد صُّواع﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٧٢].

= جدًا، من حيث أضمر فى (كاد) ضميرًا، ليس له على من يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر (كاد) رافعًا سببيًا.

قلت: كيف يقول: والصحيح المنع؟! وهذا التركيب موجود فى القرآن، كقوله تعالى: ﴿ما كان يصنع فرعون﴾، و ﴿كان يقول سفيهنا﴾، وفى قول امرئ القيس:

وإن تك قد ساءتك منى خليقة ....

فهذا التركيب واقع لا محالة. وإنما اختلفوا فى تقديره: هل من باب تقديم الخبر، أم لا؟ فمن منع؛ لأنه كباب المبتدأ والخبر الصريح، والخبر الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمه على المبتدأ؛ لئلا يلتبس بباب الفاعل، فكذلك بعد نسخه، ومن أجاز فلأمن اللبس.

ثم قال الشيخ: ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك فى اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها، (ولا عمل لها)، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود (من بعد ما زاغت) بإسقاط (كاد)، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها فى قوله تعالى: (لم يكد يراها) مع تأثرها بالعامل، وعملها فيما بعدها، فأحرى أن يدعى زيادتها، وهى ليست عاملة ولا معمولة.

قلت: زيادتها أباه الجمهور، وقال به من البصريين الأخفش، وجعل منه (أكاد أخفيها).

وقرأ الأعمش، والجحدرى: (تزيغ) بضم التاء، وكأنه جعل (أزاغ)، (وزاغ)، بمعنى.

وقرأ أبى: (كادت) بتاء التأنيث.

ينظر الدر المصون (٣/٥٠٩-٥١٠).

(١) فى أ: والرابع.

والثاني: فى ﴿مقعد صّدق﴾ فى القمر [الآية: ٥٥].

ولقيتها بعد السكون فى موضعين:

أحدهما: ﴿فى المهد صَّبيا﴾ فى كهيعص [مريم: ٢٩].

والثاني: ﴿ومن بعد صَّلاة العشاء﴾ فى النور [الآية: ٥٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى الأربعة.

وأما السين: فلقيتها بعد الحركة فى موضع واحد وهو ﴿عدد سّنين﴾ فى المؤمنين [الآية: ١١٢]، ولقيتها بعد السكون فى ثلاثة مواضع وهى: ﴿فى الأصفاد سَّرابيلهم﴾ فى سورة إبراهيم ﷺ [الآيتان: ٤٩-٥٠] و﴿كيد سَّاحر﴾ فى طه [الآية: ٦٩] و﴿يكاد سَّنا برقه﴾ [النور: ٤٣].

وأغفل الحافظ فى «التيسير» الحرف الذى فى طه، وذكره فى «التفصيل».

اتفق الحافظ والإمام فى المواضع الأربعة، وزاد الإمام موضعًا خامسًا وهو قوله - تعالى -: ﴿لداود سُّليمان﴾ فى ص [الآية: ٣٠] فأخذ فيه بالإدغام ومذهب الحافظ الإظهار؛ لأن الدال مفتوحة.

وأما الذال: فلقيتها الدال بعد الحركة فى موضع واحد وهو قوله - تعالى -: ﴿والقلائد ذَّلك﴾ فى المائدة [الآية: ٩٧]، ولقيتها بعد السكون فى خمسة عشر موضعًا منها: ﴿من بعد ذَّلك﴾ فى ثلاثة مواضع من البقرة: [الآيات: ٥٢، ٦٤، ٧٤] وفى موضعين من آل عمران [٩٤، ٩٥] وسورة يوسف - عليه السلام - [٤٧، ٤٨] والنور [٥، ٥٥] وفى موضع [واحد][1] من المائدة [٤٣]، والتوبة [٢٧] والنحل [١١٩].

ومنها ﴿المرفود ذَّلك﴾ فى سورة هود ﷺ [٩٩، ١٠٠].

و﴿من أثر السجود ذَّلك﴾ فى الفتح [الآية: ٢٩] و﴿الودود ذُّو العرش﴾ فى البروج [الآيتان: ١٤، ١٥].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى هذه المواضع الخمسة عشر، وزاد الإمام موضعا آخر وهو قوله تعالى -: ﴿داود ذَّا الأيد﴾ فى ص [الآية: ١٧] فذكر فيه الخلاف، وأن الإدغام رواية أبى عبد الرحمن، عن أبيه عن أبى عمرو، ورواية قاسم ابن عبد الوارث، عن أبى عمرو، والله أعلم.

---

(١) سقط فى ب.

وقول الحافظ فى هذا الفصل بإثر الأمثلة: «لا غير» يقتضى حصر الإدغام فيما ذكر من الأمثلة، وليس يقتضى نفى نظائر تلك الأمثلة من القرآن مع أنه ليس فى القرآن غير ما ذكر، والله تعالى أعلم.

ولو قال بإثر تلك الأمثلة: «وليس فى القرآن غيرها» بدل قوله: «لا غير»، لكان أتم فى إفادة الحصر.

وقوله فى الثانى: «قوله: ﴿من الصيد تّناله﴾ [المائدة: ٩٤] و﴿تكاد تّميز﴾ [الملك:٨] لا غير»، لا ينتقض بقوله فى آخر الفصل ﴿كاد تّزيغ﴾ [التوبة:١١٧] و﴿بعد تّوكيدها﴾ [النحل:٩١] ؛ لأنه تكلم أولا فيما إذا كان الدال مضمومًا أو مكسورًا فصح قوله: «لا غير» بعد المثالين.

وقوله فى السين: ﴿فى الأصفاد سّرابيلهم﴾ [إبراهيم: ٤٩، ٥٠] و﴿يكاد سّنا برقه﴾ [النور:٤٣]، ثم قال: «لا غير».

قد تقدم أنه أغفل موضعًا ثالثًا وهو: ﴿كيد سّاحر﴾ [طه: ٦٩] وأثبته فى «التفصيل». وقوله: «وكان ابن مجاهد لا يرى الإدغام فى الحرف الثانى» يعنى به ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءَۢ﴾ [فصلت: ٢٨]، وسماه ثانيًا؛ لأن قبله ﴿داود جّالوت﴾ [البقرة: ٢٥١] وظاهر هذا القول تخصيص هذا الحكم بهذا الحرف، ولا معنى له؛ وإنما مراده - والله أعلم - أنه لا يرى الإدغام فى هذا الحرف، وما كان مثله مما قبل الدال فيه حرف ساكن صحيح فينسحب الحكم على قوله - تعالى - بَعْدُ: ﴿من بعد ذّلك﴾ [آل عمران: ٨٩] و﴿من بعد ظّلمه﴾ [المائدة: ٣٩] و﴿فى المهد صّبيا﴾ [مريم: ٢٩] و﴿ومن بعد صّلاة العشاء﴾ [النور: ٥٨] و﴿من بعد ضّراء﴾ [فصلت: ٥٠] و﴿من بعد ضّعف﴾ [الروم: ٥٤]؛ إذ الساكن فى جميعها قبل الدال حرف صحيح، وهذا المعنى من العموم لهذه الأمثلة قصده الحافظ بقوله: «وهذا وما أشبهه عند النحويين والحذاق من المقرئين إخفاء».

يريد بالإخفاء: تضعيف الصوت بالحركة حتى ينتقل عن التحقيق إلى الروم؛ فلا يكون الإدغام صحيحًا؛ لأن بقاء بعض الحركة فى منع الإدغام، كتحقيق الحركة، ويندفع بذلك التقاء الساكنين؛ فيكون تسميته إدغامًا على وجه المسامحة لشبهه[1]

---

(١) فى ب: لتشبهه.

بالإدغام، والله - تعالى - أعلم.

ويبقى(١) على الحافظ ما إذا كان الحرف محركًا بالفتح وقبله حرف ساكن صحيح؛ فإنه لا يصح فيه الروم عند القراء، فلا بد أن يكون الإدغام صحيحًا، فيلزم التقاء الساكنين، والله تبارك وتعالى أعلم.

إدغام التاء فى عشرة أحرف(٢)

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما التاء فأدغمها ما لم تكن اسم المخاطب فى عشرة أحرف».

---

(١) فى أ: ينبغى.

(٢) تعرض سيبويه لإدغام التاء عند حديثه فى باب الإدغام فى حروف طرف اللسان والثنايا، فقال: هذا باب الإدغام فى حروف طرف اللسان والثنايا:

الطاء مع الدال كقولك: اضبدَّ لَمًا؛ لأنهما مع موضع واحد، وهى مثلها فى الشدة إلا أنك قد تدع الإطباق على حاله فلا تذهبه؛ لأن الدال ليس فيها إطباق، فإنما تغلب على الطاء؛ لأنها من موضعها، ولأنها حصرت الصوت من موضعها كما حصرته الدال. فأما الإطباق فليست منه فى شىء، والمطبق أَفْشَى فى السمع، ورأوا إجحافًا أن تغلب الدال على الإطباق وليست كالطاء فى السمع. ومثل ذلك إدغامهم النون فيما تدغم فيه بغنة. وبعض العرب يذهب الإطباق حتى يجعلها كالدال سواء، أرادوا ألا تخالفها إذ آثروا أن يقلبوها دالاً، كما أنهم أدغموا النون بلا غنة.

وكذلك الطاء مع التاء. إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً؛ لأن الدال كالطاء فى الجهر والتاء مهموسة. وكلٌّ عربى. وذلك انْقُتُّوءمًا، تدغم.

وتصير الدال مع الطاء طاء، وذلك: انقُطَّالبًا. وكذلك التاء، وهو قولك: انْعَطَّالبًا؛ لأنك لا تجحف بهما فى الإطباق ولا فى غيره.

وكذلك التاء مع الدال، والدال مع التاء؛ لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر، ليس فى واحد منهما إطباق ولا استطالة ولا تكرير.

ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعًا من العرب، قولهم: حُتُّهُمْ، يريدون: حُطْتُهُمْ.

والتاء والدال سواء كل واحدة منهما تدغم فى صاحبتها حتى تصير التاء دالاً والدال تاء؛ لأنهما من موضع واحد، وهما شديدتان ليس بينهما شىء إلا الجهر والهمس، وذلك قولك: انعدُّلامًا، وانْقُتِّلْكَ، فتدغم.

ولو بينت، فقلت: اضبطْ دُلاما، واضبطْ تِلك، وانقدْ تِلْك، وانعت دُلامًا - لجاز. وهو يثقل التكلم به؛ لشدتهن، وللزوم اللسان موضعهن لا يتجافى عنه.

فإن قلت: أقول: اصحب مطرًا، وهما شديدتان، والبيان فيهما أحسن؟ فإنما ذلك لاستعانة الميم بصوت الخياشيم، فضارعت النون. ولو أمسكت بأنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٦٠-٤٦١).

قد تقدم أن التاء لقيت فى القرآن أحد عشر حرفًا، وذكر منها [هنا][(١)] عشرة، وترك الدال؛ لأنها لم تلقها الدال من كلمتين إلا والتاء ساكنة نحو ﴿فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] على ما أذكره فى باب الإدغام الصغير بحول الله عز وجل.

واعلم أن الحروف التى تدغم فيها التاء فى هذا الباب عشرة وهى: الظاء، وجملة الحروف التى تدغم فيها الدال سوى التاء، وقد ذكرت المواضع التى لقيت التاء فيها شيئًا من هذه الحروف، وهى ضمير المتكلم فأغنى عن إعادته.

ثم إن التاء التى تدغم فى هذا الباب إنما هى أبدًا تاء التأنيث، إما فى المفرد نحو ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [الأعلى:١٧] وإما فى الجمع المؤنث السالم نحو ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥] إلا فى موضعين، فإن التاء فيهما لام الكلمة:

أحدهما: ﴿ٱلۡمَمَاتِ﴾ فى الإسراء [الآية: ٧٥].

والثانى: ﴿ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ فى العنكبوت [الآية: ٥٧].

وإلا ثلاثة مواضع فإن التاء فيها عين الكلمة وهى: ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ فى النساء [الآية: ١٠٢]، و ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ فى الإسراء [الآية: ٢٦]، والروم [الآية: ٣٨].

وهذه المواضع الثلاثة من المعتل؛ لأنه حذفت لام الكلمة من ﴿وَءَاتِ﴾ لبناء الأمر، وحذفت من ﴿وَلۡتَأۡتِ﴾ للجزم، والله - تبارك اسمه - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «فى الطاء».

اعلم أن التاء لقيت الطاء فى القرآن فى أربعة مواضع وهى ﴿الصلاة طَّرفى﴾ فى سورة هود - عليه السلام - [١١٤] و﴿والصالحات طُّوبى﴾ فى الرعد [٢٩] و﴿والملائكة طَّيبين﴾ فى النحل [٣٢].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى هذه الثلاثة.

والرابع ﴿ولتأت طَّائفة﴾ فى النساء [الآية: ١٠٢] ذكره الإمام بالإدغام، وذكره الحافظ بالوجهين.

وذكر فى «التفصيل» أن ابن مجاهد كان يدغم، ثم رجع إلى الإظهار فى آخر عمره.

ووجه الإدغام الهرب من ثقل الكسر، مع أن أبا عمرو لم يستثنه، كذا قال الحافظ.

ووجه الإظهار: الاستغناء بحذف لامها عن تخفيف الإدغام، والله - جل

---

(١) سقط فى أ.

وعلا - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله - «وفى الذال».

اعلم أن التاء لقيت الذال فى أحد عشر موضعًا، منها فى آل عمران ﴿المسكنة ذَّلك﴾ [الآية: ١١٢]، وفى سورة هود - عليه السلام - ﴿الآخرة ذَّلك﴾ [الآية: ١٠٣]، و﴿السيئات ذَّلك﴾ [١١٤]، وفى الحج ﴿والآخرة ذَّلك﴾ [١١]، وفى الصافات ﴿فالتاليات ذِّكرا﴾ [الآية: ٣]، وفى غافر ﴿رفيع الدرجات ذُّو العرش﴾ [الآية: ١٥]، و﴿من الطيبات ذَّلكم﴾ [الآية: ٦٤]، وفى الذاريات ﴿والذاريات ذَّروا﴾ [الآية: ١] وفى المرسلات ﴿فالملقيات ذِّكرا﴾ [الآية: ٥]

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى جميع ما تقدم.

فأما قوله - تعالى -: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ فى الإسراء [الآية: ٢٦] والروم [الآية: ٣٨] - ففيه الوجهان.

قال الإمام: «والإظهار أحسن؛ لقلة حروف الكلمة، ووجه الإدغام كسر التاء، وذكر الحافظ أنه قرأه بالوجهين.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وفى الثاء».

اعلم أن التاء لقيت الثاء فى ستة عشر موضعًا:

منها فى البقرة: ﴿بالبينات ثُّم﴾ [٩٢].

وفى آل عمران: ﴿القيامة ثُّم﴾ فى موضعين [٥٥، ١٦١] و﴿النبوة ثُّم﴾ [٧٩]، و﴿الآخرة ثُّم﴾ [١٥٢].

وفى المائدة: ﴿بالبينات ثُّم﴾ [٣٢]، و﴿الآيات ثُّم﴾ [٧٥]، و﴿الصالحات ثُّم﴾ [٩٣].

وفى الأنعام: ﴿الآيات ثُّم﴾ [٤٦]، وفى الأعراف: ﴿السيئات ثُّم﴾ [١٥٣]، وفى الإسراء: ﴿الممات ثُّم﴾ [٧٥]، وفى النور: ﴿المحصنات ثُّم﴾ [٤]، وفى العنكبوت: ﴿الموت ثُّم﴾ [٥٧]، وفى الأحزاب [٤٩]، وفى البروج [١٠]: ﴿المؤمنات ثُّم﴾.

قال الحافظ: «وفى الضاد فى قوله: ﴿والعاديات ضَّبحا﴾ [العاديات: ١] لا غير».

وهذا كالذى قبله ليس فى القرآن غيره.

قال الحافظ: «وفى الشين».

اعلم أن التاء لقيت الشين فى قوله تعالى:

فى الحج: ﴿الساعة شَّىء عظيم﴾ [١] وفى النور ﴿بأربعة شُّهداء﴾ فى موضعين [١٣،٤].

واتفق الحافظ والإمام على الإدغام.

فأما قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١] ففيه الوجهان من طريق الحافظ والإمام، والإظهار أكثر؛ لذهاب عين الكلمة، ووجه الإدغام: ثقل الكسر، ولا يصح إلا مع تسهيل الهمزة، أو روم الحركة على قول من أجاز تحقيق الهمزة، ولم يثبت إدغام التاء التى هى ضمير إلا فى هذا الموضع الواحد، فأما فى الموضعين من الكهف [الآيتان: ٧١، ٧٤] فلا خلاف فى الإظهار فيهما؛ لخفة فتحة التاء، والله - عز وجل - أعلم.

قال الحافظ: «وفى الجيم».

اعلم أن التاء لقيت الجيم فى سبعة عشر موضعا منها فى المائدة: ﴿الصالحات جُّناح﴾ [الآية: ٩٣]، وفى التوبة [٧٢]، والفتح [٥] ﴿والمؤمنات جَّنات﴾.

وفى سورة يونس عليه السلام ﴿السيئات جَّزاء﴾ [٢٧]، وفى الرعد ﴿الثمرات جَّعل﴾ [٣]، وفى سورة إبراهيم عليه السلام [٢٣]، والقتال [١٢]، وموضعين من الحج [١٤، ٢٣] ﴿الصالحات جَّنات﴾، وفى الإسراء ﴿الآخرة جِّئنا﴾ [١٠٤]، وفى النور ﴿مائة جَّلدة﴾ [٢]، وفى الشعراء ﴿من ورثة جَّنة النعيم﴾ [٨٥]، وفى فاطر ﴿العزة جَّميعا﴾ [١٠]، وفى الزمر ﴿الشفاعة جَّميعا﴾ [٤٤]، وفى غافر ﴿لخزنة جَّهنم﴾ [٤٩]، وفى الواقعة ﴿وتصلية جَّحيم﴾ [٩٤]، وفى «لم يكن» ﴿البرية جَّزاؤهم﴾ [البينة: ٧، ٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى جميعها.

قال الحافظ: «وفى السين»:

اعلم أن التاء لقيت السين فى أربعة عشر موضعًا:

منها فى النساء ﴿الصالحات سَّندخلهم﴾ فى موضعين [٥٧، ١٢٢].

وفى الأعراف [١٢]، والشعراء [٤٦] ﴿السحرة سَّاجدين﴾، وفى التوبة ﴿ألا فى الفتنة سَّقطوا﴾ [٤٩]، وفى النحل ﴿البنات سُّبحانه﴾ [٥٧]، وفى «كهيعص» ﴿الصالحات سَّيجعل﴾ [مريم: ٩٦]، وفى طه ﴿السحرة سُّجدا﴾ [٧٠]، وفى

الفرقان: ﴿بالساعة سَّعيرا﴾ [١١]، وفى القصص ﴿الخيرة سُّبحان الله﴾ [٦٨]، وفى الجاثية ﴿الصالحات سَّواء﴾ [٢١]، وفى النازعات ﴿والسابحات سَّبحا فالسابقات سَّبقا﴾ [٣، ٤].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى جميع ما ذكر.

والخامس عشر: ﴿الزكاة ثُّم﴾ فى البقرة [٨٣].

والسادس عشر: ﴿التوراة ثُّم﴾ فى الجمعة [٥].

قال الحافظ: «فابن مجاهد لا يرى إدغامه؛ لخفة الفتحة، وقرأته بالوجهين» فأفرد الضمير وهو يعنى الحرفين، وكأنه أعاد الضمير على ما ذكر، ولو ثناه فى الموضعين لكان أحسن.

وذكر الإمام الخلاف فى حرف البقرة وأن الإظهار أحسن؛ لأن التاء مفتوحة ولا تقدر على الإشمام(١) فيها، ثم قال: والإدغام فيها جائز؛ لأن الساكن الأول فيها حرف مد ولين، ثم ذكر أن الإدغام رواية ابن جبير، ومحمد بن عمرو بن رومى، عن اليزيدى، عن أبى عمرو، ورواية قاسم بن عبد الوارث، عن أبى عمر، عن اليزيدى، عن أبى عمرو.

---

(١) الإشمام: رَوْمُ الحرف الساكن بحركة خَفِيَّة لا يعتد بها ولا تكسر وزنًا؛ ألا ترى أن سيبويه حين أنشد:

متى أنام لا يؤرِّقْنى الكَرِى

مجزوم القاف، قال بعد ذلك: وسمعت بعض العرب يشمها الرفع، كأنه قال: متى أنام غير مؤرَّق؟.

التهذيب: والإشمام أن يشم الحرف الساكن حرفًا كقولك فى الضمة: هذا العمل، وتسكت، فتجد فى فيك إشمامًا للام لم يبلغ أن يكون واوًا، ولا تحريكًا يعتد به، ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك فى الكسر والفتح أيضًا.

الجوهرى: وإشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة، وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة؛ قال: ولا يعتد بها حركةً لضعفها، والحرف الذى فيه الإشمام ساكن أو كالساكن مثل قول الشاعر:

متى أنام لا يؤرقْنى الكَرى ليلا ولا أسمع أجراس المَطى

قال سيبويه: العرب تشم القاف شيئًا من الضمة، ولو اعتددت بحركة الإشمام لانكسر البيت، وصار تقطيع: رِقُنِى الكَرِى، مُتَفَاعلن، ولا يكون ذلك إلا فى الكامل، وهذا البيت من الرجز.

ينظر اللسان (٤/ ٢٣٣٣-٢٣٣٤).

قال الحافظ - رحمه الله -: «وفى الظاء فى قوله تعالى ﴿الملائكة ظَّالمى﴾ فى النساء [٩٧]، والنحل [٢٨] لا غير».

اعلم أن التاء إنما لقيت الظاء فى هذين الموضعين خاصة، وقوله: «لا غير» ظاهر فى حصر الإدغام فى هذين الموضعين دون نفى النظائر على ما تقدم، والله جل علاه أعلم.

وفى التكوير ﴿الموءودة سُّئلت﴾ [٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى جميعها، فأما قوله تعالى ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾[البقرة:٢٤٧] فلا خلاف فى إظهاره؛ لنقص الكلمة، وخفة الفتحة، وقد تقدم ذكره والله [لا إله غيره][١] أعلم.

قال الحافظ: «وفى الصاد»، وذكر ثلاثة مواضع:

الأول: فى الصافات[٢] [١].

والثانى: فى النساء [٩٠].

والثالث: فى العاديات [٣][٣]، وليس فى القرآن غيرها.

قال الحافظ: «وفى الزاى»، وذكر ثلاثة مواضع:

الأول: فى النمل [٤].

والثانى: فى الصافات [٢][٤].

والثالث: فى الزمر [٧٣]، وليس فى القرآن غيرها، والله [جل وعلا][٥] أعلم.

واتفق الحافظ والإمام على إدغامها.

قال الحافظ: «وأما الذال فأدغمها فى السين فى قوله: ﴿فاتخذ سَّبيله﴾ فى موضعين» يعنى فى الكهف [الآيتان: ٦١، ٦٣]، «وفى الصاد: فى قوله: ﴿ما اتخذ صَّاحبة﴾» يعنى فى «قل أوحى» [الجن: ٣].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى الثلاثة، وليس فى القرآن غيرها.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: والصافات.
(٣) فى ب: والعاديات.
(٤) فى ب: والصافات.
(٥) فى ب: تعالى.

قال الحافظ: «وأما الثاء فأدغمها فى خمسة أحرف».

[هذه الخمسة][١] هى الأوائل من قولك: «ذهب ضر تائب سجد شكرًا».

قال: «فى الذال[٢] من قوله - تعالى -: ﴿والحرث ذَّلك﴾» هو فى آل عمران [الآية: ١٤]، وليس فى القرآن غيره.

قال: «وفى التاء من قوله - تعالى -: ﴿حيث تُّؤمرون﴾» هو فى الحجر [الآية: ٦٥] «و﴿الحديث تَّعجبون﴾ فى و«النجم» [الآية: ٥٩] وليس فى القرآن غيرهما».

قال: «وفى الشين».

اعلم أن الثاء[٣] لقيت الشين[٤] فى خمسة مواضع منها: ﴿حيث شِّئتما﴾ و﴿حيث شِّئتم﴾ البقرة [٣٥،٥٨] والأعراف [١٩، ١٦١] والخامس: ﴿ثلاث شُّعب﴾ فى المرسلات [الآية: ٣٠].

قال: «وفى السين».

اعلم أن التاء لقيت السين فى أربعة مواضع منها فى النمل ﴿وورث سُّليمان﴾ [الآية: ١٦]، وفى الطلاق ﴿من حيث سَّكنتم﴾ [الآية: ٦] وفى «ن» ﴿الحديث سَّنستدرجهم﴾ [الآية: ٤٤]، وفى المعارج ﴿من الأجداث سِّراعا﴾ [الآية: ٤٣].

قال: «وفى الضاد فى قوله - تعالى -: ﴿حديث ضَّيف إبراهيم﴾ فى الذاريات [الآية: ٢٤]، وليس فى القرآن غيره».

اتفق الحافظ والإمام على إدغام الثاء فى جميع ما تقدم، والله - جل وعلا - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما الراء فأدغمها فى اللام».

---

(١) سقط فى أ.

(٢) قال سيبويه فى بيان إدغام الثاء فى الذال: والذال والثاء كل واحدة منهما من صاحبتها منزلةُ الدال والتاء، وذلك قولك: خذّابتًا وابعذَّلِكَ، أى: خذ ثابتًا، وابعث ذلك- والبيان فيهن أمثل منه فى الصاد والسين والزاى. لأن رخاوتهن أشد من رخاوتهن لانحراف طرف اللسان إلى طرف الثنايا ولم يكن له رد. والإدغام فيهن أكثر وأجود؛ لأن أصل الإدغام لحروف اللسان والفم، وأكثر حروف اللسان من طرف اللسان وما يخالط طرف اللسان، وهى أكثر من حروف الثنايا.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٦٢).

(٣) فى أ: التاء.

(٤) فى أ: السين.

اعلم أنه إنما يدغم الراء فى اللام على تفصيل(١)، وهو أنها إن تحرك ما قبلها فيدغمها فى اللام سواء كانت هى متحركة بالفتح أو بالكسر أو بالضم، فأما إن سكن ما قبلها فلا يدغمها إلا أن تكون هى متحركة بالضم أو بالكسر خاصة.

أما القسم الأول: فجملته فى القرآن سبعة وخمسون موضعًا:

منها: ﴿يغفر لِّمن يشاء﴾ فى آل عمران [١٢٩]، و﴿واستغفر لَّهم﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿ليغفر لَّهم﴾ فى موضعين من النساء [١٦٨،٣٧] ، و﴿يغفر لِّمن﴾ فى موضعين من المائدة [١٨، ٤٠]، و﴿سيغفر لَّنا﴾ فى الأعراف [١٦٩]، و﴿أطهر لَّكم﴾ فى سورة هود عليه السلام [٧٨]، و﴿أستغفر لَّكم﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [٩٨]، و﴿الكفار لِّمن﴾ فى الرعد [٤٢]، و﴿ليغفر لَّكم﴾.

و﴿سخر لَّكم﴾ فى أربعة مواضع من سورة إبراهيم عليه السلام [٣٢، ٣٣]، و﴿سخر لَّكم﴾، و﴿أكبر لَّو﴾، و﴿العمر لِّكى﴾ فى النحل [١٢، ٤١، ٧٠]، و﴿تفجر لَّنا﴾ فى الإسراء [٩٠]، و﴿سأستغفر لَّك﴾ فى كهيعص [٤٧]، و﴿ليغفر لَّنا﴾ فى طه [٧٣]، و﴿العمر لِّكيلا﴾، و﴿سخر لَّكم﴾ فى الحج [٥، ٦٥]، و﴿آخر لَّا برهان له﴾ فى المؤمنين [١١٧].

و﴿أن يغفر لَّنا﴾، و﴿أن يغفر لِّى﴾ فى الشعراء [٥١، ٨٢].

و﴿يشكر لِّنفسه﴾، و﴿وحشر لِّسليمان﴾ فى النمل [٤٠، ١٧].

و﴿فغفر لَّه﴾، و﴿بصائر لِّلناس﴾، و﴿ويقدر لَّولا﴾، و﴿آخر لَّا إله إلا هو﴾ فى القصص [١٦، ٤٣، ٨٢، ٨٨].

و﴿والقمر لَّيقولن﴾، و﴿يقدر لَّه﴾ فى العنكبوت [٦١، ٦٢].

و﴿يشكر لِّنفسه﴾، و﴿سخر لَّكم﴾ فى لقمان [١٢، ٢٠].

و﴿الأكبر لَّعلهم﴾ فى «الم» السجدة [٢١] .

و﴿أطهر لِّقلوبكم﴾ فى الأحزاب [٥٣].

و﴿ويقدر لَّه﴾ فى سبأ [٣٩].

---

(١) قال ابن عصفور: وأما الراء فلا تدغم فى شىء، وقد حكى إدغامها فى اللام نحو: (يغفر لَّكم) إلا أن ذلك شاذ، ولا يدغم فيها إلا اللام والنون.
ينظر: ١٥)./١٤-١٥).

و﴿مواخر لّتبتغوا﴾ فى فاطر [١٢].

و﴿غفر لّى﴾ فى يس [٢٧].

و﴿أكبر لّو﴾ فى الزمر [٢٦].

و﴿والقمر لّا تسجدوا﴾ فى فصلت [٣٧].

و﴿سخر لّنا﴾ فى الزخرف [١٣].

و﴿سخر لّكم﴾ فى موضعين، و﴿بصائر لّلناس﴾ فى الجاثية [١٢، ١٣، ٢٠].

و﴿فلا ناصر لّهم﴾ فى القتال [محمد: ١٣].

و﴿ليغفر لّك الله﴾، و﴿يغفر لّمن﴾ فى الفتح [٢، ١٤].

و﴿المصور لّه﴾ فى الحشر [٢٤].

و﴿أكبر لّو﴾ فى «ن» [٣٣].

و﴿لا يؤخر لّو﴾، و﴿لتغفر لّهم﴾ فى سورة نوح عليه السلام [٤، ٧].

و﴿ما سقر لّا تبقى ولا تذر لّواحة للبشر . . . [للبشر] لّمَنْ﴾ فى المدثر [٢٧-٢٩، ٣٦-٣٧].

أما القسم الثانى: فجملته فى القرآن ثمانية وعشرون موضعًا:

منها: فى البقرة: ﴿الأنهار لّه﴾ [٢٦٦]، ﴿المصير لّا يكلف﴾ [٢٨٥-٢٨٦].

وفى آل عمران ﴿الغرور لّتبلون﴾ [١٨٥-١٨٦]، و﴿الأنهار لّآيات﴾ [١٩٠].

وفى سورة يونس عليه السلام ﴿بالخير لّقضى﴾ [١١].

وفى سورة هود عليه السلام ﴿النار لّهم﴾ [١٠٦].

وفى الرعد ﴿بالنهار لّه﴾ [١٠-١١].

وفى سورة إبراهيم عليه السلام ﴿النار لّيجزى﴾ [٥٠-٥١].

وفى النحل ﴿الأنهار لّهم﴾ [٣١].

وفى الإسراء ﴿فى البحر لّتبتغوا﴾ [٦٦].

وفى طه ﴿النهار لّعلك﴾ [١٣٠].

وفى النور ﴿والأبصار لّيجزيهم﴾ [٣٧-٣٨].

وفى القصص ﴿من النار لّعلكم﴾ [٢٩].

وفى الزمر ﴿من فى النار لّكن﴾ [١٩-٢٠].

وفى غافر ﴿الغفار لّا جرم﴾ [٤٢-٤٣]، و﴿فى النار لّخزنة﴾ [٤٩]، و﴿البصير لّخلق﴾ [٥٦-٥٧].

وفى فصلت ﴿النار لّهم﴾ [٢٨]، و﴿بالذكر لّما﴾ [٤١].

وفى الشورى ﴿البصير لّه﴾ [١١-١٢].

وفى الحجرات﴿من الأمر لّعنتم﴾ [٧].

وفى الممتحنة ﴿إلى الكفار لّا هن﴾ [١٠].

وفى الإنسان ﴿من الدهر لّم يكن﴾ [١].

وفى المطففين ﴿الفجار لّفى﴾ [٧]، و﴿الأبرار لّفى﴾ [١٨].

وفى القدر ﴿القدر لّيلة﴾ [٢-٣].

و﴿الفجر لّم يكن﴾ [القدر: ٥ - البينة: ١].

وفى العاديات ﴿الخير لّشديد﴾ [٨].

اتفق الحافظ والإمام على إدغام الراء فى كل ما تقدم.

وقوله: «والإمالة باقية مع الإدغام».

يريد إمالة الألف والفتحة قبل الراء المخفوضة مع إدغامها فى اللام كما قال مع الإظهار.

وقوله: «لكونه عارضا».

يريد: لكون الإدغام عارضا، وتمام هذا التعليل، هو أن العارض فى هذا الباب لا يعتد به؛ فكأن الكسرة باقية فى الراء، وهى سبب الإمالة للألف والفتحة التى قبل الراء، كما يأتى فى بابه بحول الله - عز وجل - ولم أر للإمام فى هذا شيئًا.

واعلم أن هذا التعليل إنما يحتاج إليه إذا حُقق الإدغام، فأما إن قرئ بالروم فلا يكون الإدغام صحيحًا، ولا تكون الكسرة زائلة بل يضعف الصوت بها ولا تذهب رأسًا.

واعلم أن ما ذكر هنا من إبقاء[1] الإمالة حال الإدغام لا يختص بهذا الفصل؛ بل يطرد - أيضًا - فى إدغام الراء فى مثلها إذا كانت الأولى مكسورة وقبلها ألف نحو

(١) فى أ: بقاء.

﴿وتوفنا مع الأبرار رَّبنا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤] و﴿وقنا عذاب النار رَّبنا﴾ [آل عمران: ١٩١-١٩٢].

وكذلك السين على رواية الإمالة فى قوله - تعالى - ﴿للناس سَّواء﴾ [الحج: ٢٥] والله تعالى جده أعلم.

إدغام اللام فى الراء[1]

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما اللام فأدغمها فى الراء».

اعلم أنه يدغم اللام فى الراء على تفصيل أيضًا، وبيانه أنه إما أن يتحرك ما قبلها أو يسكن، فإن تحرك ما قبلها - أدغمها كيفما كانت حركتها.

وإن سكن ما قبلها - نَظَر إلى حركتها: فإن كانت ضمة أو كسرة أدغمها، وإن كانت فتحة لم يدغمها إلا فى أصل واحد وهو أن تكون اللام من «قال» والراء من «رب» مضافًا كان أو غير مضافا؛ فحصل من هذا أن اللام المدغمة فى الراء ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اللام المتحرك ما قبلها، وجملته فى القرآن ستة عشر موضعًا:

منها فى آل عمران: ﴿كمثل رِّيح﴾ [١١٧]، وفى الأنعام ﴿يجعل رِّسالته﴾ [١٢٤]، وفى الأعراف ﴿رسل رَّبنا﴾، فى موضعين [٤٣، ٥٣]، وفى التوبة ﴿أرسل رَّسوله﴾ [٣٣]، وفى سورة هود عليه السلام ﴿رسل رَّبك﴾ [٨١]، وفى النحل ﴿أنزل رَّبكم﴾ فى موضعين [٢٤، ٣٠]، و﴿سبل رَّبك ذللا﴾ [٦٩]، وفى كهيعص ﴿جعل رَّبك﴾ [٢٤]، وفى العنكبوت ﴿لا تحمل رِّزقها﴾ [٦٠]، وفى الشورى ﴿أو يرسل رَّسولا﴾ [٥١]، وفى الفتح [٢٨] والصف [٩] ﴿أرسل رَّسوله﴾، وفى الفجر [٦] والفيل [١] ﴿فعل رَّبك﴾ .

القسم الثانى: اللام المتحركة بالضم أوالكسر بعد الساكن، وجملته فى القرآن عشرون موضعًا:

منها فى البقرة: ﴿وإسماعيل رَّبنا﴾ [١٢٧]، و﴿من يقول رَّبنا﴾ فى موضعين

---

(١) وقد علل سيبويه إدغام اللام فى الراء بقرب المخرجين، ولأن فيهما انحرافًا نحو اللام قليلاً، وقاربتها فى طرف اللسان. وهما فى الشدة وجَرْيِ الصوت سواء، وليس بين مخرجيهما مخرج. والإدغام أحسن.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٢).

[٢٠٠،٢٠١]، وفى النساء ﴿وإلى الرسول رَّأيت﴾ [٦١]، وفى الأنعام ﴿الليل رَّأى﴾ [٧٦]، وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿تأويل رُّؤياى﴾ [١٠٠]، وفى النحل ﴿إلى سبيل رَّبك﴾ [١٢٥]، وفى كهيعص ﴿رسول رَّبك﴾ [١٩]، وفى النور ﴿والآصال رِّجال﴾ [٣٦-٣٧]، وفى الشعراء ﴿رسول رَّب العالمين﴾ [١٦]، و﴿لتنزيل رَّب العالمين﴾ [١٩٢]، وفى النمل ﴿من فضل رَّبى﴾ [٤٠]، وفى القصص ﴿القول رَّبنا﴾ [٦٣]، وفى الصافات ﴿قول رَّبنا﴾ [٣١]، وفى الزخرف ﴿رسول رَّب﴾ [٤٦]، وفى القتال ﴿القتال رَّأيت﴾ [محمد: ٢٠]، وفى الحاقة [٤٠] والتكوير [١٩]: ﴿لقول رَّسول﴾، وفى الفجر ﴿فيقول رَّبى﴾ فى موضعين [١٥،١٦].

القسم الثالث:

لام «قال»، وجملته فى القرآن ثمانية وأربعون موضعًا:

منها: ﴿قال رَّبك﴾في البقرة [٣٠] والحجر [٢٨] وص [٧١] والذاريات [٣٠]، وفي موضعين فى كهيعص [٩،٢١].

و﴿قال رَّبكم﴾ فى الشعراء [٢٦] وسبأ [٢٣] وغافر [٥٩].

و﴿قال رَّبنا﴾ فى طه [٥٠].

و﴿قال رَّب﴾ فى المائدة [٢٥] وسورة يوسف عليه السلام [٣٣] والنمل [١٩] والعنكبوت [٣٠] والأحقاف [١٥] وسورة نوح عليه السلام [٥].

ومنها موضعان فى سورة هود عليه السلام [٤٥،٤٧] والحجر [٣٦،٣٩] وطه [٢٥، ١٢٥] و «ص» [٣٥،٧٩].

وثلاثة فى آل عمران [٤٠،٤١،٤٧] والأعراف [٤٣،١٥٠،١٥٥] وكهيعص [٤، ٨، ١٠] والمؤمنين [٢٦،٣٩،٩٩].

وخمسة فى الشعراء [٢٢، ٢٤، ٢٨، ١١٧، ١٨٨] والقصص [١٦، ١٧، ٢١، ٢٤، ٤٤].

ومنها: ﴿قال رَّجلان﴾ فى المائدة [٢٣]، و﴿قال رَّجل﴾ فى غافر [٢٨].

إلا أن كلام الحافظ فى «التفصيل» يقتضى أن النص إنما جاء عن اليزيدي فى إدغام ﴿قال رَّب﴾ مضافًا أو غير مضاف، قال: «وقياس ذلك ﴿قال رَّجلان﴾ و﴿قال رَّجل﴾ ولا فرق».

قال: «وبالإدغام قرأته طردًا للقياس» وهذا حاصل قوله أيضًا فى «التيسير»، وذكر

الإمام جميع ذلك فى الإدغام، ولم يتعرض لنص ولا قياس، والله تبارك اسمه أعلم.

إدغام النون فى اللام والراء(١)

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما النون فأدغمها إذا تحرك ما قبلها فى اللام والراء».

اعلم أن جملة المواضع التي أدغم فيها النون فى الراء خمسة، منها ﴿تأذن رَّبكَ﴾ فى الأعراف [١٦٧] و﴿تأذن رَّبكم﴾ فى سورة إبراهيم عليه السلام [٧] و﴿خزائن رَّحمة ربى﴾ فى الإسراء [١٠٠] و«ص» [٩] و﴿خزائن رَّبك﴾ فى الطور [٣٧].

وأما إدغام النون فى اللام فلا يخلو أن يسكن ما قبل النون أو يتحرك: فإن سكن ما قبلها لم يدغم منها إلا ما كان من لفظ: «نحن» خاصة، وجملته فى القرآن عشرة مواضع:

منها ﴿نحن لَّه﴾ فى أربعة مواضع من البقرة [١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩].

وموضع موضع فى آل عمران [٨٤] والمؤمنين [٣٨] والعنكبوت [٤٦].

و﴿نحن لَّك﴾ فى الأعراف [١٣٢] وسورة هود عليه السلام [٥٣].

و﴿نحن لَّكما﴾ فى سورة يونس عليه السلام [٧٨].

فأما إذا تحرك ما قبلها فإنه يدغمها وجملته فى القرآن إحدى وستون موضعًا:

منها فى البقرة ﴿لن نؤمن لَّك﴾ [٥٥] ﴿نبين لَّهم﴾ [١٠٩] ﴿يبين لَّكم﴾ [١٨٧] ﴿زين لِّلذين﴾ [٢١٢] ﴿فلما تبين لَّه﴾ [٢٥٩].

وفي آل عمران ﴿زين لِّلناس﴾ [١٤] ﴿نؤمن لِّرسول﴾ [١٨٣].

وفي النساء ﴿ليبين لَّكم﴾ [٢٦] ﴿تبين لَّه﴾ [١١٥].

وفي المائدة ﴿يبين لَّكم﴾ فى موضعين [١٩، ٨٩] ﴿نبين لَّهم﴾ [٧٥].

وفي الأنعام ﴿وزين لَّهم﴾ [٤٣] ﴿زين لِّلكافرين﴾ [١٢٢] ﴿زين لِّكثير من المشركين﴾ [١٣٧].

وفي الأعراف ﴿آذن لَّكم﴾ [٢٣].

---

(١) علل سيبويه إدغام النون فى اللام بأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك: من لك. فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتًا من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذى بعده ليس له فى الخياشيم نصيب، فيغلب عليه الاتفاق. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٢).

وفي الأنفال ﴿زين لَّهم﴾ [٤٨].

وفي التوبة ﴿زين لَّهم﴾ [٣٧] ﴿يتبين لَّك﴾ [٤٣] ﴿ويؤمن لِّلمؤمنين﴾ [٦١] ﴿ليؤذن لَّهم﴾ [٩٠] ﴿لن نؤمن لَّكم﴾ [٩٤] ﴿تبين لَّهم﴾ [١١٣] ﴿تبين لَّه﴾ [١١٤] ﴿يبين لَّهم﴾ [١١٥].

وفي سورة يونس عليه السلام ﴿زين لِّلمسرفين﴾ [١٢] ﴿آذن لَّكم﴾ [٥٩] ﴿آمن لِّموسى﴾ [٨٣] وفي سورة يوسف عليه السلام ﴿يأذن لِّى﴾ [٨٠].

وفى الرعد ﴿زين لِّلذين﴾ [٣٣].

وفى سورة إبراهيم عليه السلام ﴿ليبين لَّهم﴾ [٤] و﴿تبين لَّكم﴾ [٤٥].

وفى النحل ﴿ليبين لَّهم﴾ [٣٩]، و﴿لتبين لِّلناس﴾ [٤٤] ﴿فزين لَّهم﴾ [٦٣] ﴿لتبين لَّهم﴾ [٦٤]، ﴿لا يؤذن لِّلذين﴾ [٨٤].

وفى الإسراء ﴿لن نؤمن لَّك﴾ [٩٠] ﴿لن نؤمن لِّرقيك﴾ [٩٣].

وفى طه ﴿آذن لَّكم﴾ [٧١] ﴿أذن لَّه﴾ [١٠٩].

وفى الحج ﴿لنبين لَّكم﴾ [٥] ﴿أذن لِّلذين﴾ [٣٩].

وفى المؤمنين ﴿أنؤمن لِّبشرين﴾ [٤٧].

وفى النور ﴿يؤذن لَّكم﴾ [٢٨].

وفى الشعراء ﴿آذن لَّكم﴾ [٤٩] ﴿أنؤمن لَّك﴾ [١١١].

وفى النمل ﴿وزين لَّهم﴾ [٢٤].

وفى القصص ﴿ونمكن لَّهم﴾ [٦].

وفى العنكبوت ﴿فآمن لَّه لوط﴾ [٢٦] ﴿تبين لَّكم﴾ [٣٨] ﴿وزين لَّهم﴾ [٣٨].

وفى الأحزاب ﴿يؤذن لَّكم﴾ [٥٣].

وفى سبأ ﴿أذن لَّه﴾ [٢٣].

وفى فاطر ﴿زين لَّه﴾ [٨].

وفى غافر ﴿زين لِّفرعون﴾ [٣٧].

وفى فصلت ﴿يتبين لَّهم﴾ [٥٣].

وفى الزخرف ﴿ولأبين لَّكم﴾ [٦٣].

وفى القتال ﴿زين لَّه﴾ [١٤]، وفى القتال ﴿تبين لَّهم﴾ [٢٥].

وفى المرسلات ﴿يؤذن لَّهم﴾ [٣٦].

وفى النبأ ﴿أذن لَّه﴾ [٣٨].

اتفق الحافظ والإمام على الإدغام فى جميع ما تقدم .

إخفاء الميم فى الباء

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما الميم فأخفاها عند الباء إذا تحرك ما قبلها».

اعلم أن جملة هذا النوع فى القرآن تسعة وسبعون موضعًا:

منها فى البقرة: ﴿فالله يحكمْ بينهم﴾ [١١٣] و﴿ليحكمْ بين الناس﴾ [٢١٣].

وفى آل عمران ﴿ليحكمْ بينهم﴾ [٢٣] و﴿أعلمْ بما وضعت﴾ [٣٦] ﴿فأحكمْ بينكم﴾ [٥٥] ﴿أعلمْ بما تكتمون﴾ [١٦٧].

وفى النساء ﴿أعلمْ بأيمانكم﴾ [٢٥] ﴿أعلمْ بأعدائكم﴾ [٤٥] ﴿لتحكمْ بين الناس﴾ [١٠٥] ﴿فالله يحكمْ بينكم﴾ [١٤١]، ﴿على مريمْ بهتانا﴾ [١٥٦].

وفى المائدة ﴿ءادمْ بالحق﴾ [٢٧] ﴿يحكمْ بها﴾ [٤٤] ﴿أعلمْ بما كانوا يكتمون﴾ [٦١] ﴿يحكمْ به ذوا عدل﴾ [٩٥].

وفى الأنعام ﴿بأعلمْ بالشاكرين﴾ [٥٣] ﴿أعلمْ بالظالمين﴾ [٥٨] ﴿أعلمْ بالمهتدين﴾ [١١٧] ﴿أعلمْ بالمعتدين﴾ [١١٩].

وفى سورة يونس عليه السلام ﴿أعلمْ بالمفسدين﴾ [٤٠].

وفى سورة هود عليه السلام ﴿أعلمْ بما فى أنفسهم﴾ [٣١].

وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿أعلمْ بما تصفون﴾ [٧٧].

وفى الرعد ﴿أو كلمْ به الموتى﴾ [٣١].

وفى النحل ﴿أعلمْ بما ينزل﴾ [١٠١] ﴿وإن ربك ليحكمْ بينهم﴾ [١٢٤] ﴿أعلمْ بمن ضل﴾ [١٢٥] ﴿أعلمْ بالمهتدين﴾ [١٢٥].

وفى الإسراء ﴿ربكم أعلمْ بما فى نفوسكم﴾ [٢٥] ﴿نحن أعلمْ بما يستمعون﴾ [٤٧]، ﴿ربكم أعلمْ بكم﴾ [٥٤] ﴿وربك أعلمْ بمن فى السموات﴾ [٥٥] ﴿أعلمْ بمن هو أهدى﴾ [٨٤].

وفى الكهف ﴿أعلمْ بما لبثتم﴾ [الكهف: ١٩] ﴿ربهم أعلمْ بهم﴾ [٢١] ﴿ربى أعلمْ بعدتهم﴾ [٢٢] ﴿أعلمْ بما لبثوا﴾ [٢٦] ﴿جهنمْ بما كفروا﴾ [١٠٦].

وفى كهيعص ﴿أعلمْ بالذين﴾ [٧٠].

وفى طه ﴿نحن أعلمْ بما يقولون﴾ [١٠٤]

وفى الحج ﴿الملك يومئذ لله يحكمْ بينهم﴾ [٥٦] ﴿فقل الله أعلمْ بما تعملون﴾ [٦٨] ﴿الله يحكمْ بينكم﴾ [٦٩].

وفى المؤمنين ﴿نحن أعلمْ بما يصفون﴾ [٩٦].

وفى النور ﴿ليحكمْ بينهم إذا فريق﴾ [٤٨] ﴿ليحكمْ بينهم أن يقولوا﴾ [٥١].

وفى الشعراء ﴿قل ربى أعلمْ بما تعملون﴾ [١٨٨].

وفى القصص ﴿ربى أعلمْ بمن جاء بالهدى﴾ [٣٧] ﴿أعلمْ بالمهتدين﴾ [٥٦].

وفى العنكبوت ﴿بأعلمْ بما فى صدور العالمين﴾ [١٠] ﴿نحن أعلمْ بمن فيها﴾ [٣٢].

وفى الروم ﴿فهو يتكلمْ بما﴾ [٣٥].

وفى الزمر ﴿يحكمْ بينهم﴾ [٣] ﴿أنت تحكمْ بين عبادك﴾ [٤٦] ﴿هو أعلمْ بما يفعلون﴾ [٧٠].

وفى غافر ﴿قد حكمْ بين العباد﴾ [٤٨].

وفى الأحقاف ﴿هو أعلمْ بما تفيضون فيه﴾ [٨].

وفى ق ﴿نحن أعلمْ بما يقولون﴾ [٤٥].

وفى النجم ﴿أعلمْ بمن ضل﴾ [٣٠] ﴿أعلمْ بمن اهتدى﴾ [٣٠] ﴿أعلمْ بكم﴾ [٣٢] ﴿أعلمْ بمن اتقى﴾ [٣٢].

وفى الواقعة ﴿فلا أقسمْ بمواقع النجوم﴾ [٧٥].

وفى الممتحنة ﴿وأنا أعلمْ بما أخفيتم﴾ [١] ﴿أعلمْ بأيمانهنَّ﴾ [١٠] ﴿يحكمْ بينكم﴾ [١٠].

وفى «ن» ﴿أعلمْ بمن ضل﴾ [٧] ﴿أعلمْ بالمهتدين﴾ [٧].

وفى الحاقة ﴿فلا أقسمْ بما تبصرون﴾ [٣٨].

وفى المعارج ﴿فلا أقسمْ برب المشارق﴾ [٤٠].

وفى القيامة ﴿لا أقسمْ بيوم القيامة ولا أقسمْ بالنفس﴾ [١-٢].

وفى التكوير ﴿فلا أقسمْ بالخنس﴾ [١٥].

وفى الانشقاق ﴿فلا أقسمْ بالشفق﴾ [الآية: ١٦] و﴿أعلمْ بما يوعون﴾ [الآية: ٢٣].

وفى البلد: ﴿لا أقسمْ بهذا البلد﴾ [الآية: ١].

وفى العلق: ﴿الذى علمْ بالقلم﴾ [الآية: ٤].

اتفق الحافظ والإمام على إخفاء الميم فى جميع ذلك، وعلى أن تسميته إدغاما تجوُّز من القراء.

وقوله: «لامتناع[١] القلب فيه».

يريد: لا تقلب الميم فى هذه المواضع باء؛ لما فى ذلك من الثقل، ولما كان يلزم من إذهاب الغنة، فعبر عن هذا بالامتناع، فيريد أنهم امتنعوا منه لثقله، والله - جل وعلا - أعلم.

إدغام الباء فى الميم[٢]

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما الباء فأدغمها فى الميم فى قوله - تعالى -: ﴿ويعذب مَّن يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤] حيث وقع لا غير».

اعلم أن جملته[٣] فى القرآن خمسة مواضع، وذلك فى آل عمران [١٢٩] وفى المائدة [١٨، ٤٠] موضعان وفى العنكبوت موضع [٢١]، وفى الفتح موضع [٦].

فأما [الحرف][٤] الذى فى آخر البقرة فليس من هذا الباب، ولكنه من الإدغام الصغير؛ لأن الباء فيه[٥] ساكنة.

---

(١) فى أ: الامتناع.

(٢) ذكر ابن عصفور أن الباء تدغم فى الفاء؛ كما فى قولك (اذهب فِّى ذلك) وتدغم فى الميم نحو (اصحب مَّطرا)، ولا يدغم فيها شىء.
ينظر: (١٥/١٦).

(٣) فى ب: جملة ما.

(٤) سقط فى ب.

(٥) الذى عليه النحاة فى الكلام أن جميع ما أدغمته من المتقاربين وهو ساكن: يجوز لك فيه الإدغام إذا كان متحركًا، كما تفعل ذلك فى المثلين. وحاله فيما يحسن ويقبح فيه الإدغام وما يكون فيه أحسن، وما يكون خفيًا وهو بزنته متحركًا قبل أن يخفى - كحال المثلين.
ينظر الكتاب (٤/٤٦٦).
ثم اعلم أن قول المصنف: (فأما الحرف الذى فى آخر البقرة. . .) إلى قوله: (لأن الباء فيه ساكنة) - يريد به قوله تعالى: ﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقد جزم المصنف بسكون الباء فيه، والحق أنه قرئ بالرفع والنصب والسكون، فقد قرأ ابن عامر =

وعلل الحافظ إدغام المواضع الخمسة بالحمل على حرف البقرة؛ لأنه من لفظه وهو مجمع عليه عند أكثر القراء لم يظهره إلا ورش، وفيه خلاف عن ابن كثير[١]، فأجرى أبو عمرو الكل على طريقة واحدة، ولأنه لما ولى هذه الكلمة واتصل بها ما هو مدغم عن أبى عمرو باتفاق وهو قوله - تعالى[٢] -: ﴿فيغفر لِّمن يَّشاء ويعذب

= وعاصم برفع (يغفر) و (يعذب)، والباقون من السبعة بالجزم، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة: (فيغفر) بالنصب، وهى قراءة شاذة غير متواترة وإن صحت لغة.

فأما الرفع: فيجوز أن يكون رفعه على الاستئناف، وفيه احتمالان:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أى: فهو يغفر.

والثانى: أن هذه جملة فعلية من فعل وفاعل، عطفت على ما قبلها.

وأما الجزم فللعطف على الجزاء المجزوم.

وأما النصب: فبإضمار (أن)، وتكون هى وما فى حيزها بتأويل مصدر معطوف على المصدر المتوهم من الفعل قبل ذلك، تقديره: تكن محاسبة، فغفران، وعذاب. وقد روى قول النابغة بالأوجه الثلاثة، وهو:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ... ربيع الناس والبلد الحرامُ
ونأخذ بعده بذناب عيش ... أجبِّ الظهرِ ليس له سنام

بجزم: (نأخذ) عطفًا على (يهلك ربيع) ونصبه ورفعه، على ما ذكر فى (فيغفر)، وهذه قاعدة مطردة، وهى أنه إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ بعد فاء أو واو جاز فيه هذه الأوجه الثلاثة، وإن توسط بين الشرط والجزاء، جاز جزمه ونصبه وامتنع رفعه، نحو: إن تأتنى فتزرْنى أو فتزورَنى، أو تزرنى أو تزورَنى.

ينظر اللباب (٤/ ٥١٩/ ٥٢٠).

(١) أظهر الباء قبل الميم فى قوله تعالى: ﴿يعذب من يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ابن كثير بخلاف عنه وورش عن نافع والباقون بالإدغام.

ينظر: اللباب فى علوم الكتاب (٤/ ٥٢١)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٦١)، الدر المصون (١/ ٦٩١).

(٢) قرأ أبو عمرو بإدغام الراء فى اللام، والباقون بإظهارها، وقد طعن قوم على قراءة أبى عمرو؛ لأن إدغام الراء فى اللام عندهم ضعيف.

قال الزمخشرى: (فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يُظهر الراء، ويدغم الباء، ومدغم الراء فى اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشًا، وراويه عن أبى عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يُؤْذِنُ بجهل عظيم، والسبب فى هذه الروايات قلة ضبط الرواة، وسبب قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو).

قال شهاب الدين: وهذا من أبى القاسم غير مرضٍ؛ إذ القراء معتنون بهذا الشان؛ لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف [بعد الحرف]، فكيف يقل ضبطهم؟ وهو أمر يدرك بالحس السمعى، والمانع من إدغام الراء فى اللام والنون هو تكرير الراء وقوتها، والأقوى لا يدغم فى الأضعف، وهذا مذهب البصريين: الخليل وسيبويه ومن تبعهما، وأجاز ذلك =

مَّن يَّشاء﴾ أتبعه ﴿ويعذب مَّن يَّشاء﴾ كما فعل فى الأنعام حيث ثقَّل قوله - تعالى -: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] إتباعا لما تقدم من قوله - تعالى -: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ﴾ [الأنعام: ٣٧] ليأتى ذلك على لفظ واحد وطريقة واحدة.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما قول اليزيدى: إنما أدغم من أجل كسرة الذال» فلا يصح؛ إذ كان قد أظهر ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣] و ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج: ٤٤] و ﴿إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الحج: ٢٤] و ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وافق الإمام الحافظ على الإدغام فيما ذكر وزاد إدغام الباء فى الفاء وذلك فيما جاء من لفظ ﴿لا ريب فِّيه﴾ [البقرة: ٢] و﴿لا ريب فِّيها﴾ [الكهف: ٢١] [الحج: ٧] خاصة، فذكر فيه الإدغام بخلاف وأن الإظهار أكثر وأحسن، والإدغام رواية عباس بن الفضل، وعبد الوارث، وجملته فى القرآن أربعة عشر موضعًا:

منها ﴿لا ريب فِّيها﴾ أربعة مواضع وهى فى الكهف [٢١] والحج [٧] وغافر [٥٩]، والجاثية [٣٢]، وباقيها ﴿لا ريب فِّيه﴾ وذلك موضعان فى آل عمران [٩، ٢٥] وموضع موضع فى البقرة [٢] [و](١) النساء [٨٧] والأنعام [١٢]، وسورة يونس عليه السلام [٣٧] والإسراء [٩٩]، «وآلم» السجدة [٢]، والشورى [٧]، والجاثية [٢٦].

ومذهب الحافظ الإظهار فى جميعها.

وقول الحافظ: «لا غير» ظاهره حصر المثال، وهو ﴿ويعذب مَّن يشاء﴾، ويمكن أن يصرف إلى حصر الحرف المدغم فيه وهو الميم، والأول أظهر، والله جل وعلا أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فهذه أصول الإدغام ملخصة يقاس عليها ما يرد من

= الفراء والكسائى والرؤاسى ويعقوب الحضرمى ورأس البصريين أبو عمرو، وليس قوله: (إن هذه الرواية غلط عليه) بمسلَّم، ثم ذكر أبو حيان نقولاً عن القراء كثيرة، وهى منصوصة فى كتبهم، فلم أر لذكرها هنا فائدة؛ فإن مجموعها ملخص فيما ذكرته، [وكيف] يقال: إن الراوى ذلك عن أبى عمرو مخطئ مرتين، ومن جملة رواته اليزيدى إمام النحو اللغة، وكان ينازع الكسائى رياسته، ومحله مشهور بين أهل هذا الشأن.
ينظر اللباب (٤/٥٢١).

(١) زاد فى أ: موضع فى.

أمثالها وأشكالها، قد ذكرت فى كل حرف جميع ما ورد منه حتى لم يشذ منها شىء فيما أرى بحول الله تعالى جده[١]».

قال الحافظ - رحمه الله -: «وقد حصلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة فوجدناه كذا».

إنما قيد بالمتحركة؛ ليخص الحصر بهذا الباب دون ما أدغم من الحروف السواكن، وهو باب الإدغام الصغير، و ما ذكر من العدد يحققه الاستقراء مما ذكرته فى كل حرف منها، وتزيد رواية الإمام على رواية الحافظ، على ما مر من الاتفاق والاختلاف بسبعة وثمانين حرفا، فجملة الحروف على ما ذكره الإمام ألف وثلاثمائة واثنان وتسعون حرفا، والله - عز وعلا - أعلم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم[٢] أن اليزيدى روى عن أبى عمرو أنه كان إذا أدغم الحرف الأول من الحرفين فى مثله أو مقاربه، وسواء سكن ما قبله أو تحرك . . . إلى آخر كلامه».

اعلم أنك إذا أدغمت الحرف فى مثله، فإن كان مرفوعًا أشير إلى حركته بالروم أو بالإشمام، وإن كان مخفوضا أشير إلى حركته بالروم، ويمتنع الإشمام فى المخفوض كما يمتنع عند القراء الروم فى المنصوب، وسواء فى ذلك أن يكون قبل الحرف المدغم متحرك أو ساكن.

والروم عبارة عن النطق ببعض الحركة.

والإشمام عبارة عن الإشارة بالشفتين إلى الحركة من غير أن يكون فى النطق شىء من أثرها، فلما كانت الضمة من الشفتين، أمكن فى المرفوع الإشارة إلى الحركة بالروم وهو مسموع وبالإشمام وهو مبصر، ولما كانت الكسرة من وسط اللسان أمكن فى المجرور الإشارة بالروم؛ لأنه مسموع ولم يمكن[٣] الإشارة بالإشمام؛ لأن العضو الذى منه الحركة غائب فى داخل الفم؛ لأنه وسط اللسان كما تقدم.

ولما كانت الفتحة خفيفة امتنع فيها الروم عند القراء؛ لأنك لو رمت النطق

---

(١) فى ب: بحول الله تعالى، والله أعلم.
(٢) فى أ: واعلم.
(٣) فى ب: ولم تمكن.

ببعضها لحصل النطق بجميعها لخفتها وامتنع الإشمام؛ لأن الفتحة من مخرج الألف، ومنتهاه أسفل الحلق، فلا أثر له فى البصر كما لا أثر له فى السمع.

واعلم أنك إذا أشرت بالإشمام كان الإدغام صحيحًا؛ لأنك تنطق إذ ذاك بالحرف مشددًا، وتشير بالشفتين حال التشديد من غير أن تبقى فى ذات الحرف شيئًا من لفظ الحركة، فيكون الحرف الأول إذ ذاك مدفونًا فى الثانى وهو الإدغام الصحيح.

فأما إذا أشرت بالروم فلا يكون الإدغام صحيحًا؛ لأنك تبقى من لفظ الحركة بقية، ولا تكون الحركة إلا فى ذات الحرف الأول.

فبقدر ما فيه من الحركة يبرز فى اللفظ، وإذا كان كذلك لم تحصل حقيقة الإدغام ولكنه يكون إخفاءً.

قال الحافظ - رحمه الله -: «لأن الحرف إذا أشير إلى حركته لم تذهب حركته رأسًا، بل يضعف الصوت تضعيفًا، وهى مع ذلك فى زنة المتحرك التام الصوت الممطط اللفظ».

قال: «وإلى هذا ذهب عامة أهل الأداء: ابن مجاهد وسائر أصحابه وأبو الطاهر ابن أبى هاشم(١)، وأبو بكر الشذائى(٢)، وأبو القاسم بن أبى بلال(٣)، وأبو الفرج

---

(١) إمام المقرئين، أبو طاهر، عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبى هاشم البغدادى، صاحب جامع البيان.
روى عن: محمد بن جعفر القتات، وأحمد بن فرح، وإسحاق بن أحمد الخزاعى، وعبد الله بن الصقر السكرى، والحسن بن الحباب، وأحمد بن سهل الأشنانى، وتلا عليه وعلى سعيد بن عبد الرحيم الضرير، وأبى بكر بن مجاهد.
قرأ عليه: أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسى، وعلى بن أحمد بن الحمامى، وعلى بن محمد الجوهرى، وأبو الحسن على بن العلاف الكبير، وعبيد الله المصاحفى، وأبو الحسين أحمد بن عبد الله السوسنجردى، وآخرون.
وقد طول أبو عمرو الدانى ترجمته، وعظمه، وقال: لم يكن بعد ابن مجاهد مثل ابن أبى هاشم فى علمه وفهمه، مع صدق لهجته، واستقامة طريقته. وكان ينتحل مذهب الكوفيين، ولما توفى ابن مجاهد أجمعوا على تقديم أبى طاهر، وأن يقرئ موضعه، فقصده الأكابر، وتحلقوا عنده، وكان قد خالف جميع أصحابه فى إمالة الناس لأبى عمرو، وكان القراء ينكرون ذلك عليه.
مولده سنة ثمانين ومائتين، ومات فى شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١-٢٢)، تاريخ بغداد (١١/ ٧-٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٢١٥)، وطبقات القراء للذهبى (١/ ٢٥١-٢٥٢)، والعبر (٢/ ٢٨٢)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٣٧)، وغاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ٤٧٥-٤٧٧)، والنشر فى القراءات =

الشنبوذى[١] وغيرهم، وهو اختيار شيخينا أبى الفتح وأبى الحسن.

= العشر (١/ ١٢٣)، والنجوم الزاهرة (٣/ ٣٢٥)، وبغية الوعاة (٢/ ١٢١)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٨٠).

(٢) أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم، أبو بكر الشذائى البصرى، إمام مشهور، قرأ على - المبهج - عمر بن محمد بن نصر الكاغدى و- المبهج - الحسن ابن بشار بن العلاف صاحبى الدورى وابن مجاهد و- الكامل - ابن الأخرم و- الكامل - محمد بن جعفر الحربى و- المستنير، والغاية، والمبهج، والكفاية الكبرى، والكامل - ابن شنبوذ و- المبهج والكامل - نفطويه ، وغيرهم، وقرأ عليه -الكامل- أبو الفضل الخزاعى و-الكامل- أحمد بن عثمان بن جعفر المؤدب و-الكامل- أبو عمرو بن سعيد البصرى و-الكامل- الحسن بن على الشاموخى و-الكامل- محمد بن أبى شيخ ومحمد عمر بن زلال و-الكفاية- محمد بن القاسم التكريتى و-الكامل- على بن محمد البرزندى و-الكامل- أبو عاصم عبد الواحد بن إبراهيم ومحمد بن الحسين الكارزينى وعلى بن جعفرالسعيدى و-الكامل- على بن أحمد الجوردكى. وغيرهم قال الدانى: توفى بالبصرة سنة سبعين وثلاثمائة، وقال الذهبى: سنة ثلاث وسبعين، وهو الصحيح فى ذى القعدة وقيل: سنة ست.
ينظر: غاية النهاية (١/ ١٤٤-١٤٥) (٦٧٣).

(٣) زيد بن على بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبى بلال، أبو القاسم العجلى الكوفى شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، قرأ على - المستنير، والغاية، وجامع البيان، والكفاية الكبرى، والكامل - أحمد بن فرح و- المستنير والكامل - عبد الله بن عبد الجبار و- الكامل - الحسن بن العباس و- المستنير، والكفاية، وجامع البيان، والغاية - عبد الله بن جعفر السواق و- المستنير، والغاية، والكفاية - محمد بن أحمد الداجونى و- المستنير- أبى بكر بن مجاهد و- جامع البيان والكامل - أبى على الحسن النقار و- جامع البيان - أحمد بن إبراهيم القصبانى و- التيسير - أحمد بن الحسن بن البطى و- جامع البيان والكامل - محمد بن الحسن بن يونس النحوى و- الكامل - أحمد بن محمد بن الهيثم الشعرانى و- المستنير والكامل- أبى مزاحم الخاقانى وعلى بن الحسين الرازى و-الكامل - عبد الله بن القاسم الخياط و- الكامل - حماد بن أحمد و- الكامل - أحمد ابن محمد بن سعيد و- الكامل - محمد بن الحسن بن يوسف، فيما ذكره الهذلى، والكامل - على بن أحمد بن قربة و - الكامل - عبد الله بن زيدان و- الكامل - الحسين ابن جعفر اللحيانى و- الكامل - محمد بن إسماعيل بن فورك و- الكامل - القاسم ابن أحمد الخياط، قرأ عليه - المستنير والكفاية - بكر بن شاذان و- المستنير والغاية، والكفاية - أبو الحسن الحمامى وغيرهم. توفى زيد ببغداد سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٩٨-٢٩٩) (١٣٠٨).

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج الشنبوذى الشطوى البغدادى، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل ولقى الشيوخ وأكثر وتبحر فى التفسير، ولد سنة ثلاثمائة، أخذ القراءة عرضًا عن - المستنير، والمبهج، والكفاية - ابن مجاهد و- المبهج - أبى بكر النقاش و- المبهج والكامل - أبى بكر أحمد بن حماد المنقى و- المبهج - =

قال الحافظ - رحمه الله -: «ولقد كنت فى حين قراءتى بالإدغام على شيخنا أبى الفتح - نضر الله وجهه - أشير بالعضو إلى حركة الحرف المدغم فلا يقرع سمعه، وكان ضريرًا فيرده على حتى أسمعه صوت الحركة فيستحسن ذلك ويرضاه، وكان ربما لفظ ذلك كذلك ووقفنى عليه».

واعلم أن ما ذكرته من الروم والإشمام جارٍ فى جملة الحروف إلا الباء والميم إذا وقع بعد حركة كل واحد منهما باء أو ميم نحو ﴿ءادم مِّن ربه﴾ [البقرة: ٣٧] و﴿من العلم مَّا لك﴾ [البقرة: ١٢٠] و﴿أعلم بِّما﴾ [الإسراء: ٢٥] و﴿يكذب بِّالدين﴾ [الماعون: ١] و﴿الصاحب بِّالجنب﴾ [النساء: ٣٦] و﴿ويعذب مَّن يشاء﴾.

وليس فى القرآن ميم مخفوضة قبل الباء ولا باء مخفوضة قبل الميم - أعنى مما يقع فيه الإدغام، وإنما امتنع الروم والإشمام فيما ذكر هنا لانطباق الشفتين، نص الحافظ على جميع ذلك، وكذلك قال الإمام وقال: «إن ترك الروم والإشمام فى الميم والباء رواية شجاع، وعبد الوارث، واليزيدى عنه قال: «وروى عباس عنه أنه كان يشم الباء عند الباء، والميم عند الميم كسائر الحروف».

قال: «والإشمام هنا إشارة إلى حركة الحرف المرفوع والمخفوض، وذلك يتعذر

= أبى الحسن بن الأخرم و- المبهج - إبراهيم بن محمد الماوردى و- المبهج - محمد ابن جعفر الحربى و- الكفاية - أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمى ومحمد بن هارون التمار و- المستنير، والمبهج، والكفاية، والكامل - أبى الحسن بن شنبوذ؛ وإليه نسب لكثرة ملازمته له و- الغاية - محمد بن موسى الزينبى و- المستنير والمبهج - موسى ابن عبيد الله الخاقانى و- الغاية، والكامل - الحسن بن على بن بشار وأحمد بن عبد الله، كذا وقع فى المبهج وقال: لم ينسبه الكارزينى. قلت: والصواب أنه - المبهج - أحمد ابن محمد بن عثمان بن شبيب و- المبهج - أبى بكر محمد بن الحسن بن مقسم ومحمد ابن أحمد بن هارون الرازى و- المبهج - أبى بكر محمد بن الحسن الأنصارى، قرأ عليه أبو على الأهوازى وأبو طاهر محمد بن ياسين الحلبى والهيثم بن أحمد الصباغ وأبو العلاء محمد بن على الواسطى ومحمد بن الحسين الكارزينى وعبد الله بن محمد بن مكى السواق وعلى بن القاسم الخياط وأبو على الرهاوى وعبد الملك بن عبدويه ومنصور بن أحمد العراقى وعثمان بن على الدلال وعلى بن محمد الجوزدانى وأحمد بن محمد بن محمد ابن سيار وأحمد بن عبد الله بن الفضل السلمى. واشتهر اسمه وطال عمره مع علمه بالتفسير وعلل القراءات، وثقه الحافظ أبو العلاء الهمذانى وأثنى عليه، ولا نعلمه ادعى القراءة على الأشنانى، وقال التنوخى: مات أبو الفرج الشنبوذى فى صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

ينظر: غاية النهاية (٢/ ٥٠-٥١) (٢٧٠١).

فى الميم عند الميم، والباء عند الباء؛ لانطباق الشفتين معهما».

قال: «وأما الميم عند الباء فإنها[١] تسكن عندها ولا تدغم، وإن كان بعض القراء يسمونه إدغاما، وهو خطأ، والشفتان تنطبقان معهما أيضا».

وقول الإمام: «والإشمام هنا إشارة إلى حركة الحرف المرفوع والمخفوض»، أراد بالإشمام الروم - والله تعالى [جده][٢] أعلم - ولذلك جعله فى المرفوع والمخفوض، ولو أراد مجرد الإشارة بالشفتين دون حقيقة الروم، لم يذكر المخفوض على ما تقدم.

قال الإمام: واختار قوم لأبى عمرو فى هذه الرواية ألا يشم المرفوع إذا كان قبله واو أو ضمة نحو ﴿يقول لَّه﴾ [البقرة: ١١٧]، ولا يرام المدغم المكسور إذا كان قبله ياء أو كسرة نحو ﴿الحديث تَّعجبون﴾ [النجم: ٥٩] وذلك أنه إنما أدغم ليخف، فلو أشم هذين الجنسين لكان قد جمع بين ضمتين وواو، وبين كسرتين وياء وذلك ثقيل.

قال الإمام: «ونعم الاختيار هذا».

قال الحافظ - رحمه الله -: «والروم آكد؛ لما فيه من البيان».

يريد: أنه آكد من الإشمام.

قال: «غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه». قد تقدم هذا ويلزم على الأخذ بالروم ألا يبقى إدغام إلا فى المنصوب خاصة، وما عداه فإنما يكون إخفاء لا غير.

قال: «ويصح مع الإشمام»، يريد أن الإشمام لا يكون فيه شىء من صوت الحركة فيصح الإدغام؛ لعدم الفاصل بين الحرفين، وباقى كلامه بين.

وقد أتيت على جميع ما ظهر لى فى الباب، والحمد لله الذى وحده أحاط بكل شىء علما، ولا نعلم إلا ما علمنا، وكان فضل الله علينا عظيمًا.

* * *

(١) فى أ: فإنهما.
(٢) سقط فى ب.

باب [ذكر][١] هاء الكناية

يريد الهاء التى هى علامة إضمار الواحد المذكر نحو «رأيته» و «منه» و «عنه» و«له» وما أشبه ذلك.

واعلم أن هذه الهاء إن وقف عليها فلها مثل ما لسائر الحروف من الإسكان، والروم، والإشمام، كما سيأتى[٢] فى بابه بحول الله عز وجل.

فإن وصلت هذه الهاء - فهى ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على صلة حركته.

وقسم اتفقوا على ترك صلة حركته.

وقسم اختلفوا فيه.

وضابط ذلك أن ينظر إلى الحرف الواقع بعدها، فإن كان ساكنا فهى من المتفق على ترك صلته سواء تحرك ما قبلها أو سكن، وإن كان الحرف الواقع بعدها متحركا فهنا: يعتبر ما قبلها، فإن كان متحركا فهى من المتفق على صلته، وإن كان ساكنا فهى من المختلف فيه: يصلها ابن كثير، ويختلس حركتها الباقون، وبهذا القسم بدأ الحافظ، فقال: «كان ابن كثير يصل هاء الكناية عن الواحد المذكر . . .» إلى آخر كلامه.

وقوله: «عن الواحد» متعلق بالكناية.

وقوله: «بواو» متعلق بـ «يصل».

وقوله: «فإذا وقف حذف تلك الصلة».

يريد: والحركة التى فى الهاء، وكذلك يفعل غيره، أعنى يحذفون الحركة فى الوقف إلا من يروم؛ فلا بد أن يبقى بعض الحركة فى الوقف.

وقوله: «لأنها زيادة» تعليل للحذف، ويدلك على أنها زيادة: اتصال الضمير؛ إذ كل ضمير متصل فهو حرف واحد، فإن كان كناية عن مفرد، بقى على حاله، وإن كنى به عن مثنى أو مجموع؛ لحقته علامات تدل على أن المكنى عنه مثنى أو مجموع نحو «إنهما» و «إنهم» و «إنهن» الألف، فالميم والألف والنون زوائد على

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: يأتى.

الهاء، كما أنها زوائد على التاء فى «فعلتما» و«فعلتم» و«فعلتن»، وأصل علامة الإضمار التاء والهاء، ولكون هذه الصلة زائدة على الضمير، جاز حذفها فى الإدغام الكبير إذا لقيت مثلها، على ما تقدم.

ولو كانت من نفس الضمير لكان حذفها نقصا من الكلمة، ولكان ذلك يلحقها بباب[١] المعتل المختلف فى إدغامه، ولا خلاف فى إدغام الهاء فى مثلها كما تقدم.

وإنما زيدت هذه الصلة لبيان الحركة، واحتيج[٢] لذلك لما كانت الهاء حرفا ضعيفا مهموسا مهتوتا حتى صار عند بعض العرب لا يعتد به فاصلا، كما يبين بعدُ بحول الله تعالى.

واعلم أن هذه الصلة إنما تكون من جنس حركة الهاء، والأصل أن تحرك بالضم بدليل أنك لا تكسرها إلا لسبب وهو: أن تقع بعد كسرة أو ياء ساكنة [كما][٣] فى قوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٦] و«عليه» و [«إليه» و «لديه»][٤]، وإنما كسرت مع الكسرة والياء، ولم تضم على الأصل؛ لئلا يخرج من الكسرة إلى الضمة والياء الساكنة بمنزلة الكسرة؛ إذ الهاء لضعفها كأنها غير موجودة؛ فكأنك لم تفصل بين الكسرة والضمة.

ويدل أيضًا على أن الأصل فى تحريكها الضم قراءة حمزة[٥] ﴿لأهلهُ امكثوا﴾ بضم الهاء فى طه [الآية: ١٠]، والقصص [الآية: ٢٩] وقراءة حفص ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣] ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ فى الفتح [الآية: ١٠] بضم

---

(١) فى أ: بيان.
(٢) فى أ: احتج.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: لديه وإليه.
(٥) قرأ حمزة وهى قراءة ابن سعدان: (لأهله امكثوا) بضم الهاء، والباقون يكسرون الهاء فيهما. انظر السبعة: (٤١٧)، وحجة من ضم الهاء: أنه أتى بالهاء على أصلها موصولة بالواو للتقوية، فلقيت الواو وهى ساكنةُ الميم من (امكثوا) وهى ساكنة: فحذفت الواو لالتقاء السَّاكنين، وبقيت الضمة تدل عليها. وحجة من كسر الهاء أنه أبدل من ضمة الهاء كسرة: للكسرة التى قبلها، فانقلبت الواو ياء ثم حذفت الياء لسكونها وسكون الميم بعدها، وبقيت الكسرة تدل عليها. انظر الكشف (٢/ ٩٥).
ينظر اللباب (١٣/ ١٨٣).

الهاء[١] فيهما حيث لم يبال بثقل الضمة بعد الكسرة والياء، وأبقى الهاء على أصلها من التحريك بالضم، فلولا أن الضم هو الأصل فيها عند العرب[٢] لم يكن لهذه القراءات وجه، والله [عز وجهه][٣] أعلم.

وإنما اختاروا أن يكون الأصل فى تحريك هذه الهاء الضم تنويها بضمير المذكر؛ إذ الضم فى الإعراب علامة إعراب المذكر، فله مزية على غيره؛ فجعل لضمير المذكر الذى له مزية على ضمير المؤنث، وجعلت الفتحة للمؤنث طلبا للتخفيف، والله - تعالى - أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وهذا إذا لم تلق الهاءُ ساكنا».

قد تقدم أن الهاء إذا سكن ما بعدها، فابن كثير يوافق الجماعة على ترك الصلة إلا فى قوله - تعالى -: ﴿عنه تَّلهى﴾ [عبس: ١٠] فى قراءة البزى حيث شدد التاء وأبقى صلة الهاء[٤].

---

(١) قوله: ﴿وما أنسانيه﴾ قرأ حفص بضم الهاء، وكذا قوله: ﴿عليه الله﴾ فى سورة الفتح، قيل: لأن الياء - هنا - أصلها الفتح، والهاء بعد الفتحة مضمومة، فنظر هنا إلى الأصل، وأما فى سورة الفتح؛ فلأن الياء عارضة؛ إذ أصلها الألف والهاء بعد الألف مضمومة، فنظر إلى الأصل أيضًا، والباقون بالكسرة؛ نظرًا إلى اللفظ؛ فإنها بعد ياء ساكنة، وقد جمع حفص فى قراءته بين اللغات فى هاء الكناية؛ فإنه ضم الهاء فى (أنسانيه) من غيرصلة، ووصلها بياء فى قوله: (فيه).
ينظر الدر المصون (٤/ ٤٧١).

(٢) الأصل فى هاء الكناية: الضم، فإن تقدمها ياء ساكنة، أو كسرة، كسرها غير الحجازيين، نحو: عليهم وفيهم وبهم.
والمشهور فى ميمها السكون قبل متحرك، والكسر قبل ساكن، هذا إذا كسرت الهاء، أما إذا ضمت، فالكسر ممتنع إلا فى ضرورة؛ كقوله: (وفيهم الحكام) بكسر الميم.
ينظر اللباب (١/ ٢١٤).

(٣) سقط فى ب.

(٤) قال السمين الحلبى: قرأ ابن كثير فى رواية البزى عنه: (عنهو تلهى) بواو وهى صلة لهاء الكناية، وتشديد التاء، والأصل: تتلهى، فأدغم، وجاز الجمع بين ساكنين؛ لوجود حرف علة وإدغام، وليس لهذه الآية نظير. وهو أنه إذا لقى صلة هاء الكناية ساكن آخر ثبتت الصلة بل يجب الحذف.
وقرأ أبو جعفر: شاذًا فى غير المتواتر عنه (تُلهى) بضم التاء مبنيًا للمفعول. أى: يلهيك شأن الصناديد. وقرأ طلحة (تتلهى) بتاءين وهى الأصل، وعنه بتاء واحدة وسكون اللام.
ينظر الدر المصون (٦/ ٤٧٩).

وقد تقدم فى صدر باب الإدغام: أن الحرف المشدد [يتكون] من حرفين أولهما ساكن، لكن لما كان هذا التشديد عارضا كما قال الحافظ لم يعتد به؛ فلم تُحذف الصلة لذلك، بل يجب أن يزاد فى مدها على ما يأتى بعدُ، بحول الله عز وجل.

فإن قيل: وكيف يكون التشديد عارضا والأصل «تتلهى» بتاءين(١)، بل التخفيف هو العارض؛ لما فيه من حذف إحدى التاءين هربا من توالى المثلين. فأما التشديد ففيه إثبات التاءين وهو الأصل، غير أنه لما(٢) استثقل ذلك أسكنت الأولى، وأدغمت فى الثانية طلبا للتخفيف، فكيف يكون التشديد عارضا وفيه إبقاء الأصل؟

فالجواب: أن الأصل كما قلت: أن يكون بتاءين، ثم إن العرب منهم من يتكلم بالأصل ولا يبالى بالثقل، ومنهم من يستثقل فيخفف بالحذف(٣)، ويطرد ذلك فى الوصل والابتداء، ويلتزم هذا حتى يصير كأنه الأصل ولا يعرج على ما كان قبل ذلك، وهذا المعنى ملحوظ عندهم وإليه أشار قائلهم: [من الطويل]

إذا انصرفت نفسى عن الأمر لم تكد إليه بوجه آخر الدهر ترجع(٤)

فلما صار هذا الحذف كأنه أصل فى الكلام، حكم للتشديد المنبه على الأصل بحكم العارض(٥)؛ كما قالوا: اجتمعت أهل اليمامة(٦)، بإثبات التاء فى الفعل، لما

---

(١) قال السمين الحلبى قوله: ﴿تَلَهَّى﴾، أصله: تتلهى، من: لَهِيَ يلْهَى بكذا، أى: اشتغل، وليس هو من اللهو فى شىء.

ويمكن أن يكون منه؛ لأن ما يبنى على فعل من ذوات الواو تنقلب واوه لانكسار ما قبلها. نحو شَقِيَ يَشْقَى. فإن كان مصدره جاء بالياء فيكون من مادة غير مادة اللهو.

قال السمين: الناس إنما لم يجعلوه من اللهو؛ لأجل أنه مسند إلى ضمير النبى ﷺ، ولا يليق بمنصبه الكريم أن ينسب الله إليه «التفعُّل» من اللهو. بخلاف الاشتغال؛ فإنه يجوز أن يصدر منه فى بعض الأحيان، ولا ينبغى أن يعتقد غير هذا.

ينظر: الدر المصون (٦/ ٤٧٩).

(٢) فى أ: كما.

(٣) فى ب: بالحرف.

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢١٤).

(٥) فى أ: عارض.

(٦) واحدة: اليمام، وهو طائر. وهو بلد كبير، فيه قرى وحصون وعيون ونخل، وكان اسمها أولاً: جوّا.

واليمامة: هى الزرقاء التى يضرب بها المثل فى النظر البعيد، قلع تبع عينيها وصلبها على =

كان الذى كثر فى كلامهم واشتهر أن يقولوا: اجتمعت اليمامة ويحذفون «الأهل» حتى صار كالمتروك فى الأصل، وإن كان إثباته هو الأصل، فإذا لفظ به يوما ما فقيل: اجتمعت أهل اليمامة، أبقوا التاء، وحكموا [على] «الأهل» بحكم المقحم(١) الزائد حتى صار «اجتمع أهل اليمامة»، بحذف التاء قليلا فى كلامهم.

ويقوى كون هذا التشديد فى حكم العارض: اختصاصه بالوصل دون الابتداء؛ إذ لا يجوز الابتداء بهذه التاء فى هذه الكلمة وسائر أخواتها إلا بالتخفيف كما هو مذكور فى موضعه من فرش الحروف، ولا يجوز إدخال همزة الوصل ولا النطق بتاءين مفككتين.

وإن شئت قلت: إن الذى ذهب من العرب إلى التشديد، لم يرتكبه بعد استقرار الحذف لينبه على الأصل، ولكنه لما استثقل اجتماع المثلين متحركين، سكَّن الأول وأدغمه فى الثانى واكتفى بهذا القدر من التخفيف.

وعلى هذا أيضا لا يخرج التشديد عن كونه عارضا؛ إذ الأصل التفكيك والتحريك.

واعلم أن السؤال [وارد](٢) على كل واحد من المذهبين:

أما المذهب الثانى فيرد عليه عدم الاطراد؛ لأنه يسكن ويدغم فى الوصل ويحذف الحرف بحركته فى الابتداء.

وأما المذهب الأول فيرد عليه أنه لما شدد لينبه على الأصل عرض فيه الرجوع إلى ما قد كان رفض.

فإن قيل: لا ينكر الرجوع إلى الأصل فى كلام العرب؛ كما قال الشاعر [من الرجز]:

فإنه أهل لأن يؤكرما(٣)

= باب جو؛ فسميت بها.
ينظر: مراصد الاطلاع (٣/ ١٤٨٣).

(١) فى أ: المفخم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (رنب، كرم) والإنصاف ص (١١)، وأوضح المسالك (٤/ ٤٠٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٣١٦)، والخصائص (١/ ١٤٤)، والدرر (٦/ ٣١٩) وشرح الأشمونى (٣/ ٨٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٣٩)، وشرح شواهد الشافية ص (٥٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٧٨)، والمقتضب (٢/ ٩٨)، والمنصف (١/ ٣٧، ١٩٢) =

فأثبت الهمزة.

وقال الآخر [من البسيط]:

.... أنى أجود لأقوام وإن ضننوا[١]

بتفكيك النونين.

ومنه صرف ما لا ينصرف.

قيل: هذا كله صحيح ولكن بابه الشعر، ويقل وجوده فى الكلام[٢]، والله - لا

= وتاج العروس (رنب، كرم).

(١) عجز بيت، وصدره:

فهلاً أعاذل قد جربت من خلقى ....

وهو لقعنب بن أم صاحب فى الخصائص (١/ ١٦٠، ٢٥٧)، وسمط اللآلى ص (٥٧٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣١٨)، والكتاب (١/ ٢٩)، (٣/ ٥٣٥)، واللسان (ظلل، وضفن)، والمنصف (١/ ٣٣٩، ٢/ ٣٠٣)، ونوادر أبى زيد ص (٤٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١/ ١٥٠، ٢٤٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢٤١)، وشرح المفصل (٣/ ١٢)، واللسان (حمم).

(٢) اعلم أنه يجوز فى الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز فى الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر.

وأنواعها منحصرة فى: الزيادة، والنقص، والتقديم، والتأخير، والبدل، فالزيادة تنحصر فى زيادة حرف، نحو تنوين الاسم غير المنصرف، إذا لم يكن آخره ألفًا، رد إلى أصله من الانصراف، نحو قوله تعالى: ﴿قواريرًا قوارير من فضة قدروها تقديرًا﴾، فى قراءة من صرف الأول منهما، ونحو قول أمية بن أبى الصلت:

فأتاها أحيمرٌ كأخى السهـ ... م بعضْبٍ فقال كونى عقيرا

فإن كان آخره ألفًا نحو: حبلى، لم يصرف.

وزيادة حركة، نحو تحريك العين الساكنة؛ إتباعًا لما قبلها وتشبيهًا بتحريكها، إذا نقلت إليها الحركة مما بعدها، فى الوقف نحو قولك: (قام عمرو)، ومن ذلك قوله:

إذا تحرك نوح قامتا معه ... ضربًا أليمًا يلعج الجِلِدا

يريد: الجلد.

وزيادة كلمة نحو زيادة «أن» بعد كاف التشبيه تشبيهًا لها بزيادتها بعد «لما»، نحو قوله:

ويوما توافينا بوجه مقسَّم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلَمِ

أى: كظبية.

والنقص منحصر فى نقص حرف، نحو حذف صلة هاء الضمير فى الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف، ومن ذلك قوله:

أو معبَرُ الظهر [ينبى] عن وليته ... ما حج ربُّهُ فى الدنيا ولا اعتمرا

والأحسن إذا حذفت الصلة، أن تسكن الهاء حتى تكون قد أجريت الوصل مجرىَ =

إله غيره - أعلم.

ومراد الحافظ بقوله: «وهذا إذا لم تَلْقَ الهاءُ ساكنا نحو...» كذا.

يريد أن ابن كثير يترك الصلة إذا لقيت الساكن، ولم يحتج إلى التنصيص على هذا؛ لأنه مفهوم من قوة كلامه.

قال الحافظ - رحمه الله -: «والباقون يختلسون الضمة والكسرة فى حال الوصل فيما[1] تقدم».

يريد بالاختلاس: النطق بالحركة مجردة من الصلة، والاختلاس: سرعة

= الوقف، إجراءً كاملاً نحو قوله:

وأشرب الماء ما بى نحوه عطش إلا لأن عيونه سيل واديها

ونقص حركة نحو حذف حركة الباء من: (أشرب)، فى قوله:

فاليوم أشربْ غيرَ مستحقِبٍ إثما من الله ولا واغلِ

تشبيهًا للمنفصل بالمتصل؛ ألا ترى أن (ربُغَ) بمنزلة «عضُد»، فكما تسكن الضاد من: عضد، فكذلك سكنت الباء؟!

ونقص كلمة نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وليس فى الكلام ما يدل عليه نحو قوله:

عشية فر الحارثيون، بعدما قضى نحبَه فى ملتقى القوم هَوْبَرُ

يريد: ابن هوبر.

والتقديم والتأخير منحصر فى تقديم حرف على حرف نحو: شواعى، فى: شوائع.

وفى تقديم بعض الكلام على بعض، وإن كان لا يجوز ذلك فى الكلام؛ تشبيهًا بما يجوز ذلك فيه، نحو قوله:

لها مقلتا أدماءَ طُلَّ خميلةً من الوحش ما تنفك تَرْعَى عرارُها

التقدير: لها مقلتا أدماء من الوحش ما تنفك ترعى خميلةً طُلَّ عَرارُهَا.

والبدل منحصر فى إبدال حرف من حرف، نحو إبدال الياء من الباء فى: أرانب جمع، أرنب؛ تشبيهًا لها بالحروف التى يجوز ذلك فيها.

وفى إبدال حركة من حركة، نحو إبدال الكسرة التى قبل يا المتكلم فى غير النداء؛ تشبيهًا بالنداء، نحو قوله:

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى أمَّا ويروينى النقيع

يريد: إلى أمى.

وإبدال كلمة من كلمة، نحو قوله:

وذات هدم عارٍ نواشرُها تُصْمِتُ بالماء تولبًا جدعا

فأوقع «التولب» - وهو ولد الحمار - على الطفل؛ تشبيهًا له به.

ينظر ١٥). / ٢٠٢-٢٠٦).

(١) فى ب: كما.

الحركة(١)، وبهذا المعنى يستعمله القراء، والله تبارك وتعالى أعلم.

ويريد «بما تقدم» حيث يثبت ابن كثير الصلة، إلا أن حفصا وافق ابن كثير على إثبات الصلة للهاء فى قوله - تعالى -: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩].

كما نص عليه الحافظ فى سورة الفرقان، ولو ذكره هنا، لكان حسنا، كما ذكر ﴿عنه تَّلهى﴾ [عبس: ١٠] فى قراءة البزى.

وجه قراءة الجماعة بترك الصلة إذا سكن ما قبل الهاء: أن الهاء عندهم لضعفها ووهنها فى حكم العدم، فلو وصلوها لكانوا كأنهم قد جمعوا بين ساكنين؛ فتركوا الصلة لذلك.

ولا ينكر كون الحرف الضعيف قد يحكم له بحكم المعدوم.

ألا ترى أن سيبويه قال فى «اسطاع»: إنما هى «أطاع»، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين(٢).

يريد: من أجل ذهاب حركة العين من العين؛ إذ الحركة لم تذهب من الكلمة رأسا، وإنما هى فى الطاء، فإن أصل الكلمة: «أطوع» مثل «أكرم»، فلما نقلت الحركة، وقلبت الواو ألفا، صارت الألف عرضة للحذف عند سكون ما بعدها،

---

(١) مأخوذ من الخلس: وهو الأخذ فى نهزة ومخاتلة؛ خلسه يخلسه خلسًا، وخلسه إياه، فهو خالس وخلَّاس؛ قال الهذلى:

يا مى إن تفقدى قومًا ولدتِهِم ... أو تخلسيهم فإن الدهر خلاسُ

الجوهرى: خلست الشيء، واختلسته، وتخلسته: إذا استلبته. والتخالس: التسالب. والاختلاس كالخلس، وقيل: الاختلاس أوحى من الخلس وأخص.

ينظر لسان العرب (٢/ ١٢٢٦).

(٢) ونص كلام سيبويه: وأما «هرقت» و «هرحت» فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف؛ استثقالاً لها، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يحذف فى شيء ولزم لزوم الألف فى «ضارب»، وأجرى مجرى ما ينبغى لألف «أفْعَلَ» أن تكون عليه فى الأصل. وأما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها عوضًا من حذفهم العين وإسكانهم إياها، كما جعلوا ياء «أينق» وألف «يمان» عوضًا.

وجعلوا الهاء العوض؛ لأن الهاء تزاد.

ونظير هذا قولهم: اسطاع يسطيع، جعلوا العوض السين؛ لأنه فعل، فلما كانت السين تزاد فى الفعل زيدت فى العوض؛ لأنها من حروف الزوائد التى تزاد فى الفعل، وجعلوا الهاء بمنزلتها؛ لأنها تلحق الفعل فى قولهم: ازمِهْ، وعِهْ، ونحوهما.

ينظر الكتاب (٤/ ٢٨٥).

نحو: «أطعت»، فلما توهنت الواو بالإسكان والقلب عوض منها السين، وإن كانت الألف تحرز مكانها، ولم يكن ذلك من الجمع بين العوض والمعوض منه؛ لكون الألف فى حكم المعدوم لضعفها وتعرضها للحذف كما تقدم.

ووجه قراءة ابن كثير اعتبار الأصل؛ إذ الهاء حرف متحرك، فقد فصل بحركته بين الساكنين، مع أن الهاء وإن كانت ضعيفة فإنها تحرز فى حكم اللفظ ما يحرزه الضاد باستطالته والشين بتفشيه والقاف بقلقلته، وتصحيح ذلك يظهر فى أوزان الشعر؛ إذ هو معيار لتحقيق ذلك، ولا فرق بين الهاء وغيرها من الحروف فى حكم الوزن، والله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكلهم يصل...» إلى أخره، هذا هو القسم المتفق على صلته كما تقدم.

واعلم أنما ذكرته فى هذا الباب فى جميع القرآن إلا أحرفًا خرجت عن ذلك فلم يجر بعض القراء فيها على أصل واحد، وهى ستة عشر موضعًا:

منها فى آل عمران: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [٧٥]، و﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [٧٥]، و﴿نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَاۗ﴾ فى موضعين [١٤٥].

وفى النساء ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ﴾ [١١٥]، وفى الأعراف ﴿أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [١١١]، وفى طه ﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا﴾ [٧٥]، وفى النور ﴿وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [٥٢]، وفى الشعراء ﴿أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [٣٦]، وفى النمل ﴿فَأَلۡقِهۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ [٢٨]، وفى الزمر ﴿يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ [٧]، وفى الشورى ﴿نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾ [٢٠]، وفى البلد ﴿أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [٧]، وفى «إذا زلزلت» ﴿خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [٧]، و ﴿شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [٨].

اعلم أن الحرف الذى يلى الهاء من قبلها فى جميع هذه المواضع حرف متحرك.

فى اللفظ وحرف ساكن فى التقدير لكن حذف ذلك الساكن، إما علامة على بناء الفعل، وذلك فى ﴿أَرۡجِهۡ﴾ [الأعراف: ١١١] على قراءة من لم يهمز(١)، ...

---

(١) فى قوله تعالى (أرجه) فى سورتى الأعراف والشعراء ست قراءات فى المشهور المتواتر، قال السمين الحلبى: ولا التفات إلى ما أنكر بعضها، ولا لمن أنكر على راويها. وضبْطُ ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز، وثلاث مع عدمه.

فأما الثلاث التى مع الهمز فأولها:

قراءة ابن كثير وهشام عن ابن عامر: (أرجئهو) بهمزة ساكنة وهاء متصلة بواو. =

. . . .

= والثانية: قراءة أبى عمرو (أرجِئْهُ) كما تقدم، إلا أنه لم يصلها بواو.

والثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: (أرجئهِ) بهمزة ساكنة وهاء مكسورة من غير صلة.

وأما الثلاث التى مع غير الهمزة فأولها:

قراءة حمزة والكسائى (أرجهْ) بكسر الجيم وسكون الهاء وصلا ووقفًا.

الثانية: قراءة الكسائى وورش عن نافع: (أرجهى) بهاء متصلة بياء.

الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.

فأما ضم الهاء وكسرها فقد عرف مما تقدم.

وأما الهمز وعدمه فلغتان مشهورتان، يقال: أرجأته وأرجيته، أى: أخرته، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ترجى من تشاء﴾ بالهمز وعدمه، وهذا كقولهم: توضأت، وتوضيت. وهل هما مادتان أصليتان أم المبدل فرع الهمز؟ احتمالان.

وقد طعن قوم على قراءة ابن ذكوان، فقال الفارسى: (ضم الهاء مع الهمز لا يجوز غيره، ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط).

وقال ابن مجاهد: (وهذا لا يجوز؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد كسرة أو ياء ساكنة).

وقال الحوفى: (ومن القراء من يكسر مع الهمز، وليس بجيد).

وقال أبو البقاء: (ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز، وهو ضعيف؛ لأن الهمزة حرف صحيح ساكن، فليس قبل الهاء ما يقتضى الكسر).

قال السمين الحلبى: وقد اعتذر الناس عن هذه القراءة على سبيل التنازل بوجهين:

أحدهما: أن الهمزة ساكنة، والساكن حاجز غير حصين، وله شواهد مذكورة فى موضعها، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة؛ فلذلك كسرت.

الثانى: أن الهمزة كثيرًا ما يطرأ عليها التغيير، وهى هنا فى معرض أن تبدل ياء ساكنة؛ لسكونها بعد كسرة، فكأنها وليت ياء ساكنة؛ فلذلك كسرت.

وقد اعترض أبو شامة على هذين الجوابين بثلاثة أوجه:

الأول: أن الهمز معتد به حاجزًا بإجماع فى (أنبئهم)، والحكم واحد فى ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم.

الثانى: أنه كان يلزمه صلة الهاء؛ إذ هى فى حكمه، كأنها قد وليت الجيم.

الثالث: أن الهمز لو قلب ياء لكان الوجه المختار ضم الهاء مع صريح الياء؛ نظرًا إلى أن أصلها همزة، فما الظن بمن يكسر الهاء مع صريح الهمزة؟! فضم الهاء مع الهمز هو الوجه.

وقد استضعف أبو البقاء قراءة ابن كثير وهشام؛ فإنه قال: (وأرجئه) يقرأ بالهمز وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيد، وبالإشباع وهو ضعيف؛ لأن الهاء خفية، فكأن الواو التى بعدها تتلو الهمزة، وهو قريب من الجمع بين الساكنين، ومن هاهنا ضعف قولهم: عليهى مال، بالإشباع.

قال السمين الحلبى: وهذا التضعيف ليس بشىء؛ لأنها لغة ثابتة عن العرب، أعنى: إشباع حركة الهاء بعد ساكن مطلقًا، وقد تقدم أن هذا أصل لابن كثير، ليس مختصًا =

وفى ﴿فَأَلْقِهْ﴾ [النمل: ٢٨][1] لأنها من صيغ الأمر.

وإما علامة على الجزم وذلك فى البواقى.

ثم إن القراء اتفقوا على ضم الهاء وصلتها بواو فى حرف البلد واختلفوا فيما عداه فإن ابن كثير، والكسائى، وورشًا، وابن ذكوان متفقون على التحريك والصلة فى جميعها إلا ﴿يَرْضَهُ﴾[2] فى الزمر [الآية: ٧] لورش، وإلا ﴿أرجِهِ﴾ فى الموضعين لابن ذكوان؛ فإنهما تركا الصلة.

والباقون مختلفون فى إسكان الهاء وتحريكها موصولة، أو مختلسة فى بعض المواضع دون بعض، حسبما هو مذكور فى فرش الحروف والله - عز جلاله - أعلم.

وافق الشيخ، والإمام، الحافظ على جميع ما تقدم فى الباب.

= بهذه اللفظة، بل قاعدته: كل هاء كنايةٍ بعد ساكن أن تشبع حركتها حتى يتولد منها حرف مد، نحو: منهو، وعنهو، وأرجيهو، إلا قبل ساكن؛ فإن المد يحذف لالتقاء الساكنين، إلا فى موضع واحد رواه عنه البزى، وهو: (عنهو تلَّهى) بتشديد التاء؛ ولذلك استضعف الزجاج قراءة الأخوين، قال بعدما أنشد قوله:

لما رأى أن لا دعــه ولا شِــبَــع مــال إلى أرطــأة حــقــفٍ فــاطــجــع

(هذا شعر لا يعرف قائله، ولا هو بشيء، ولو قاله شاعر مذكور لقيل له: أخطأت؛ لأن الشاعر يجوز أن يخطئ، وهذا مذهب لا يعرج عليه).

ينظر الدر المصون (٣/ ٣١٧-٣١٩).

(١) قوله: (فألقه)، قرأ أبو عمرو وحمزة وعاصم بإسكان الهاء، وقالون بكسرها فقط من غير صلة بلا خلاف عنه، وهشام عنه وجهان: القصر والصلة، والباقون بالصلة بلا خلاف، وقرأ شاذًا مسلم بن جندب بضم الهاء موصولة بواو (فألقهو إليهم)، وقد تقدم أن الضم الأصل. ينظر اللباب (١٥/ ١٥٠).

(٢) قرأ ابن كثير والكسائى وابن ذكوان يرضهو بالصلة. وهى الأصل من غير خلاف، وهى قراءة واضحة. قال الواحدى: من أشبع الهاء حتى ألحق فيها واو؛ لأن ما قبل الهاء متحرك فصار بمنزلة: ضربه.

وقرأ: (يرضه) بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف، نافع وعاصم وحمزة.

وقرأ (يرضه) بإسكانها وصلا من غير خلاف، السوسى عن أبى عمرو.

وقرأ بالوجهين - أعنى الإسكان والصلة - الدورى عن أبى عمرو.

وقرأ بالإسكان والتحريك من غير صلة هشام عن ابن عامر.

ينظر اللباب (١٦/ ٤٧٨-٤٧٩).

باب ذكر المد والقصر

اعلم أن المد مخصوص بأحرف المد، وهي ثلاثة: الألف، والواو الساكنة بعد الضمة، والياء الساكنة بعد الكسرة، نحو دار، ونور، وطِيب، وقد اجتمعت فى الكلمة الأولى من قوله: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ﴾ [الكهف: ٩٦]، وفى قوله تعالى: ﴿أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] ونحو ذلك.

واعلم أن الأصل فى المد الألف؛ إذ لا تتحرك أبدا، ولا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها، بخلاف الواو، والياء؛ فإنهما قد يتحركان، ويكونان بعد الفتحة، فإذا سكنا بعد حركة مجانسة، أشبها الألف، فحينئذ يكونان حرفى مد، والله [تبارك اسمه][(١)] أعلم.

فأما الواو والياء الساكنتان بعد الفتحة، فهما حرفا اللين نحن: «قوم» و «بيت» وقد اجتمعا فى آخر كلمة من قوله - تعالى -: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِى يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ٩] ويدخلهما من المد بحسب ما فيهما من اللين حملا على أحرف المد.

واعلم أن أحرف المد فى أنفسهن مدات تابعات للحركات المجانسة لهن، فإذا قلت: «قال» مكنت الصوت بين فتحة القاف واللام بقدر ما لو نطقت بينهما بحرف متحرك ممكن الحركة مثل «قفل»[(٢)] و «قتل»، وهكذا الواو والياء.

ثم اعلم أنه قد يعرض لهذه الأحرف ما يوجب الزيادة فى مَدِّهنَّ، والتمكين لصوتهن أكثر مما كان يجب لهن عند انفرادهن عن ذلك العارض، والذى يوجب ذلك شيئان:

أحدهما: الهمزة.

والثانى: الحرف الساكن.

إذا وقع كل واحد منهما بعد حرف من أحرف المد.

وتكلم الحافظ فى هذا الباب على الهمزة دون الساكن، وذكر الساكن والهمزة فى غير هذا الكتاب من سائر تآليفه، «كجامع البيان» وغيره.

وأقدم - الآن - الكلام على الهمزة مرتَّبا على كلام الحافظ، ثم أتبعه بالكلام

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: فعل.

على الساكن بحول من لا حول ولا قوة إلا به وهو العلى العظيم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «واعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد واللين فى كلمة الفصل».

اعلم أن الهمزة إذا وقعت بعد حرف المد، فإما أن تكون مع حرف المد فى كلمة واحدة: ويسمى [المد](١) المتصل، وإما أن تكون الهمزة أول كلمة وحرف المد آخر الكلمة التى قبلها: ويسمى المد المنفصل.

وقدم الحافظ الكلام على المتصل؛ لأنه ألزم لحرف المد من المنفصل.

ثم اعلم أن الهمزة إذا اتصلت بحرف المد فى كلمة فإنها تأتى على وجهين: متطرفة، ومتوسطة.

وأعنى بالمتطرفة ما لا يثبت بعدها فى الوقف شىء من الحروف.

وأعنى بالمتوسطة ما يثبت بعدها فى الوقف، ولو حرف واحد.

فمثال الهمزة المتطرفة بعد الألف «السماء» و «الماء» و «الأنبياء» و «جاء» و «شاء» وهو كثير فى القرآن.

ومثالها بعد الواو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨] و ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦] و﴿تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩] و ﴿لِيَسُـٔوا۟﴾ على خلاف فى هذا الأخير وهو فى الإسراء [الآية: ٧] وليس فى القرآن غير هذه الألفاظ.

ومثالها بعد الياء: ﴿بَرِىٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩] و﴿ٱلْمُسِىٓءُ﴾ [غافر: ٥٨] و﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧] على قراءة غير ورش و﴿النبىء﴾ [الأحزاب:٢٨] على قراءة نافع، و﴿يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥] و﴿وَجِا۟ىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و﴿سِىٓءَ﴾ [هود: ٧٧] و﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحجرات: ٩] وليس فى القرآن غيرها.

ومثال الهمزة المتوسطة بعد الألف:

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ [الحجرات: ٧] و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [آل عمران: ٨٠] و﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ﴾ [النساء: ٢٣] و﴿طَآئِفٌ﴾ [القلم: ١٩] و﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] و﴿سَآئِلٌۢ﴾ [المعارج: ١]

(١) سقط فى أ.

و﴿وَٱلسَّآئِلِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] و﴿قَآئِلٌ﴾ [الصافات: ٥١] و﴿قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] وهو كثير.

ومثالها بعد الواو:

﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [١٠] فى الروم و﴿لِيَسُـٓـُٔواْ﴾ فى الإسراء [٧] على خلاف كما تقدم لا غير.

ومثالها بعد الياء:

﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ [يونس: ٤١] و﴿النبيئون﴾ [البقرة: ١٣٦] على قراءة نافع و﴿هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾ فى النساء [٤] و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ فى الملك [٢٧] لا غير.

فأما المنفصل:

فمثال الهمزة بعد الألف ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ﴾ [طه: ٨٣] ﴿وَإِذَآ أَظۡلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿وَٱلۡأُنثَىٰٓ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ﴾ [الليل: ٣-٤].

ومثالها بعد الواو ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦] و﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [التحريم: ٦] و﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ﴾ [يوسف: ١٦] و﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] و﴿رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢].

ومثالها بعد الياء: ﴿فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الحج: ٥١] و﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا﴾ [التوبة: ٤٩] و﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ﴾ [الكهف: ٩٦] و﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٠] وما أشبه ذلك. وارجع إلى لفظ الباب.

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد واللين فى كلمة. . .».

قد بينت حروف المد، والقراء يسمونها حروف المد واللين.

وقوله: «سواء توسطت أو تطرفت بعد الهمزة» قد ذكرت أمثلتها متوسطة ومتطرفة.

وقوله: «فلا خلاف بينهم فى تمكين حرف المد زيادة. . .» إنما اتفق القراء على الزيادة فى المد المنفصل بالهمزة فى كلمة للزوم الهمزة لحرف المد، إلا أنهم اختلفوا فى مقدار الزيادة على خمس مراتب تذكر بعد بحول الله عز وجل.

قال: «فإذا كانت الهمزة أول كلمة وحرف المد آخر كلمة أخرى فإنهم يختلفون»

وإنما اختلفوا هنا؛ لكون اتصال الهمزة بحرف المد عارضًا إذ يجوز الفصل بينهما بالوقف، ولوقوع تلك الكلمة غير مجاورة للهمزة فى غير ذلك الموضع: فمن راعى اتصالها فى اللفظ، أجراها مجرى المتصلة فى الكلمة، فزاد فى تمكين حرف المد كما يزيد فى المتصل، ومن راعى كونها عارضة ولم يعتد بالعارض، لم يزد فى حرف المد على القدر الذى يستحقه بنفسه، والحافظ وغيره من القراء قد يعبرون عمن يمد المنفصل، بأنه يمد حرفا لحرف، ومعناه أنه يمد حرف المد فى آخر الكلمة الأولى من أجل الهمزة فى أول الكلمة الثانية، والحرف هنا عبارة عن الكلمة؛ فكأنه قال: يمد كلمة لكلمة، فينسب المد إلى الكلمة وإن كان فى حرف منها.

وإنما أولت هذا التأويل ولم أحمله على أنه يريد بالحرف حرف المد والهمزة؛ لأنهم يقولون عمن لا يمد المنفصل: إنه لا يمد حرفا لحرف مع أنه لا خلاف فى مد المتصل[1]، فكان يلزم أن يكون السوسى، وابن كثير لا يمدان الألف فى «جاء» من أجل الهمزة فتأمله، والله - جل جلاله - أعلم.

قال الحافظ رحمه الله: «فابن كثير وقالون بخلاف عنه، وأبو شعيب وغيره عن اليزيدى يقصرون حرف المد . . .» إلى آخره.

لا خلاف عن ابن كثير وأبى شعيب فى ترك الزيادة فى المد المنفصل، ولا خلاف عن ورش، وابن عامر، والكوفيين فى إثبات الزيادة.

واختلف عن قالون، وعن الدورى عن اليزيدى، فذكر الحافظ فى «المفردات» أنه قرأ لقالون من طريق أبى نشيط عن أبى الفتح بترك الزيادة وعلى أبى الحسن بالزيادة، ولعله إلى هذا أشار بقوله فى «التيسير»: «وقالون بخلاف عنه».

وذكر عن الدورى: أنه قرأ على أبى القاسم، وعلى أبى الحسن بالزيادة، وعلى أبى الفتح بتركها، ويظهر أن مذهبه فى «التيسير» اختيار زيادة المد للدورى؛ إذ لو اختار له القصر، لذكر أبا عمرو مع ابن كثير بدل ذكره أبا شعيب، ولو أراد الوجهين عن الدورى، لقال: «وأبو عمرو بخلاف من طريق أهل العراق» على عادته، وسترى بعد هذا الباب ما يدل على أن تعويله إنما هو على الأخذ بالزيادة، هذا مع أنه أسند قراءته فى «التيسير» من طريق أبى القاسم المذكور، والله - جل وعلا - أعلم.

(١) فى أ: المنفصل.

وأما الإمام فذكر الوجهين عن قالون والدورى.

وأما الشيخ فذكر ترك الزيادة عن قالون من طريق الحلوانى، وذكر عنه من طريق أبى نشيط وعن الدورى الزيادة لا غير.

وقوله: «فلا يزيدونه تمكينا على ما فيه من المد الذى لا يوصل إليه إلا به».

يريد: لا يزيدونه على القدر الذى يستحقه إذا انفرد بنفسه، ولم يكن هناك سبب يوجب له الزيادة، واحتاج إلى هذا الكلام؛ ليبين به أن قوله: «يقصرون حرف المد»، إنما أراد به ترك الزيادة على ما يستحق بنفسه ولم يرد إذهاب المد رأسا؛ إذ كان قوله: «يقصرون حرف المد»، قد يفهم منه ذلك، فأزال هذا التوهم، وإن كان ضعيفا، والله - عز وجل - أعلم.

وقوله: «وهؤلاء أقصر مدا فى الضرب الأول المتفق عليه».

يعنى: أن ابن كثير ومن ذكر معه [أقل][1] زيادة فى المد المتصل من غيرهم.

وقوله: «والباقون يطولون فى ذلك زيادة».

يريد بالباقين: ورشا، والدورى عن اليزيدى، وابن عامر والكوفيين كما تقدم.

وأشار بذلك إلى المد المنفصل.

وقوله: «وأطولهم مدًّا فى الضربين ...» إلى آخره.

يريد بالضربين: المتصل، والمنفصل.

واعلم أنه يتعلق بهذا الكلام خمسة أمور:

أحدها: أن طبقات الزيادة فى المد المتصل خمس، وفى المنفصل أربع.

الثانى: أن كل من زاد فى المنفصل، فإنه يسوى بينه وبين المتصل، وكل من لم يزد فيه فإنه يفرق بينهما، ويتبين ذلك بالمثال، وهو أن قوله - تعالى -: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ [البقرة: ٢٠] ألف ﴿كُلَّمَآ﴾ منفصلة من الهمزة التى بعدها وألف ﴿أَضَآءَ﴾ متصلة بالهمزة التى بعدها، فيكون مد ورش وحمزة للألفين على حد واحد، وكذلك مد عاصم فيهما سواء، إلا أنه دون مد ورش وحمزة، وكذلك مد ابن عامر، والكسائى فى الألفين سواء، إلا أنه دون مد عاصم، وكذلك مد قالون والدورى، إلا أنه دون مد من ذكر.

---

(١) سقط فى أ.

فأما أبو شعيب، وابن كثير فيلفظون بألف ﴿كُلَّمَآ﴾ دون زيادة كما يلفظون بها فى قوله - تعالى -: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾ [البقرة: ١٠٠] وغيره من الألفات التى لا همزة بعدها، ويلفظون بألف ﴿أَضَآءَ﴾ بزيادة فى المد على ألف ﴿كُلَّمَآ﴾ إلا أنها دون زيادة قالون والدورى، وكذلك ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وكذلك ﴿يَٰبَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] يلفظون بالياء من «بنى» مثل الياء من ﴿قِيلَ﴾ و ﴿فِيهِ﴾ ومثل الألف من ﴿كُلَّمَآ﴾ كما تقدم، ويلفظون بالألف التى بعد الراء مثل ألف ﴿أَضَآءَ﴾ وهكذا سائر ما يأتى من هذا الباب.

الثالث: أن قوله: «ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق» دليل على ما قدمته من أن اعتماده فى هذا الكتاب على الأخذ للدورى عن اليزيدى بالزيادة فى المنفصل، وإلى هذا الموضع أشرت قبلُ.

الرابع: أنه لم يذكر هنا ابن كثير، وأبا شعيب؛ لأنهما أقل القراء مدًّا حيث يمدان، وهذا الفصل ذكر فيه من يزيد مده على مد غيره؛ ولهذا قال: «وأطولهم مدًّا فلان ...» إلى آخره؛ وليس فى القراء من يكون مده دون مد ابن كثير، وأبى شعيب.

الخامس: أن قوله: «وأطولهم مدا فى الضربين» ظاهر فى المفاضلة فى نفس الزيادة على المقدار الذى يستحقه حرف المد بنفسه لا فى أصل المد.

وإذا كان الأمر كذلك فكان ينبغى ألا يذكر أبا عمرو، وقالون، وأن يقطع التفضيل عند[1] ذكر ابن عامر، والكسائى؛ إذ زيادة ابن عامر والكسائى تفضل زيادة قالون وأبى عمرو من طريق أهل العراق فى الضربين، وليس تفضل زيادة قالون وأبى عمرو فى الضربين زيادة غيرهما.

فأما ابن كثير، وأبو شعيب، فإنما يزيدان فى الضرب المتصل خاصة لا فى الضربين، ومبنى كلامه فى التفضيل إنما وقع على الزيادة فى الضربين، فلو قال: فأما أبو عمرو من طريق أهل العراق وقالون فأطول مدا من ابن كثير وأبى شعيب فى المتصل خاصة؛ إذ لا يزيدان فى المد المنفصل، أو يكتفى عن ذلك بقوله قبل هذا: «وهؤلاء أقصر مدًّا فى الضرب الأول» - لاندفع الإشكال، لكن يتوجه ذكر أبى

(١) فى ب: عن.

عمرو وقالون هنا على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يريد أطولهم مدًّا فى الضربين على الإطلاق كيفما وجد متفقا فيهما، أو فى أحدهما.

الثانى: أن [يريد][1] «بأطول» مجموع المد الذى يستوعبه القدر المشترك بين ما يستحقه حرف المد بنفسه، وبين الزيادة الحاصلة عن السبب، وإن كان الطول الذى ينبغى أن ينبه على التفاضل فيه خاصًّا بالزيادة دون القدر المستحق لحرف المد بانفراده.

الثالث: أن يريد بالطول مجرد الزيادة، لكن لما اشترك المتصل والمنفصل فى الزيادة فى مذاهب أكثر القراء كما تقدم - أدرج[2] موضع اختصاص أحدهما مع ذكر مواضع اتفاقهما على ما جاء فى قوله - تعالى -: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١]، وإنما الناسى الفتى دون موسى[3] - عليه السلام - وكما قال - تعالى -: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإن كان الإخراج من أحد البحرين، والله عز وجل أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وهذا كله على التقريب من غير إفراط».

يريد بهذا كله ما ذكر من كون بعضهم يزيد على بعض فى تطويل المد، يقول: ليس بين مد حمزة وورش، ومد عاصم إلا مقدار يسير، وكذلك زيادة مد عاصم

---

(١) سقط فى أ.

(٢) درج الشىءَ فى الشىء، يدرُجه دَرْجًا، وأدرجه: طواه وأدخله. ويقال لما طويته: أدرجته؛ لأنه يطوى على وجهه. وأدرجت الكتاب: طويته.
ورجل مدراج: كثير الإدراج للثياب.
والدَّرْج: الذى يكتب فيه، وكذلك الدرَج بالتحريك. يقال: أنفذته فى درج الكتاب، أى: فى طيه. وأدرج الكتاب فى الكتاب: أدخله وجعله فى درجه، أى: فى طيه. ودرج الكتاب: طيه وداخله، وفى درج الكتاب كذا وكذا. وأدرج الميت فى الكفن والقبر: أدخله.
ينظر: اللسان (٢/١٣٥٣).

(٣) قوله: (نسيا)، الظاهر نسبة النسيان إلى موسى وفتاه، يعنى: نسيا تفقد أمره، فإنه كان علامة لهما على ما يطلبانه.
وقيل: نسى موسى أن يأمره بالإتيان به، ونسى يوشع أن يفكره بأمره.
وقيل: الناسى يوشع فقط، وهو على حذف مضاف، أى: نسى أحدهما، كقوله تعالى ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾.
ينظر: الدر المصون (٤/ ٤٧٠).

على مد الكسائى وابن عامر بمقدار يسير، وهكذا سائرها.

والمعتبر فى ذلك أن القرآن إنما أنزل بلسان عربى مبين؛ فإذا كان كذلك فالمحصِّل يميز بعقله المقدار الذى يمكن استعماله فى المخاطبات عند قصد البيان، والتثبيت فى الخطاب من الصبر والتبيين لآحاد الكلمات بحيث لا يخرج الكلام معه عن المعتاد إلى ما تنفر عنه الطباع، وما يستعمل أيضا من الحدر(١) والإسراع الذى لا يخل بالحروف، ولا يميتها.

فتعلم أن التلاوة ينبغى أن تكون دائرة بين هذين الطرفين(٢)، وهذا معنى قوله: «وإنما ذلك على مقدار مذاهبهم فى التحقيق والحدر» يريد بالتحقيق: تمكين الحروف والصبر على حركاتها والتثبيت فى بيانها، ويريد بالحدر: الإسراع والهذّ.

ومذاهب القراء فى ذلك لا بد أن تكون موافقة لما عليه كلام العرب الذى نزل

---

(١) الحدر: هو الإسراع فى القراءة، قال ابن سيده: حدر الشىء، يحدِره ويحدُره، حدرًا وحدورًا، فانحدر: حطه من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ.
الأزهرى: وكل شىء أرسلته إلى أسفلَ، فقد حدرته حدرًا وحدورًا، قال: ولم أسمعه بالألف: أحدرت، قال: ومنه سميت القراءة السريعة: الحدر؛ لأن صاحبها يحدرها حدرًا.
وحدرت السفينة: أرسلتها إلى أسفل، ولا يقال: أحدرتها، وحدر السفينة فى الماء، والمتاعَ، يحدرهما حدرًا، وكذلك حدر القرآن والقراءة.
الجوهرى: وحدر فى قراءته وفى أذانه، حدرًا، أى: أسرع. وفى حديث الأذان: «إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحدر»، أى: أسرع. وهو من الحدور ضد الصعود، يتعدى ولا يتعدى.
ينظر: اللسان (٢/ ٨٠٢).
وفى ب: الهمز.

(٢) السنة أن يقرأ القرآن مرتلاً؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ [المزمل: ٤].
والترتيل: هو أن يذكر الحروف مبينة ظاهرة، والفائدة فيه: أنه إذا وقعت القراءة على هذا الوجه، فهم من نفسه معانى تلك الألفاظ، وأفهم غيره تلك المعانى، وإذا قرأها سردًا، لم يَفْهَم ولم يُفْهِم؛ فكان الترتيل أولى.
روى أبو داود -رحمه الله تعالى- بإسناده عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «يقال للقارئ: اقرأ وارق، ورتل كما كنت ترتل فى الدنيا؛ فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها».
قال أبو سليمان الخطابى -رحمه الله-: جاء فى الأثر أن عدد آى القرآن على عدد درج الجنة، يقال للقارئ: اقرأ وارق فى الدرج على عدد ما كنت تقرأ من القرآن، فمن استوفى، فقرأ جميع آى القرآن استولى على أقصى الجنة ينظر: اللباب (١/ ٩٠-٩١).

القرآن به: فمَنْ مذهبه من القراء الأخذ بالصبر والتمكين فإنه يزيد فى المد من تلك النسبة، ومن مذهبه الحدر والإسراع، فإنه يمد بتلك النسبة، ومن توسط فعلى حسب ذلك.

وحينئذ يتناسب المد والتحريك، ولو أن المسرع بالحركات أطال المد والممكن للحركات قصر المد، لأدى ذلك إلى تشتت اللفظ، وتنافر الحروف، والله أعلم.

السبب الثانى الموجب للزيادة فى حرف المد: وهو الحرف الساكن إذا وقع بعد حرف المد.

وكان ينبغى للحافظ أن يذكره فى هذا الباب كما ذكره فى غير هذا الكتاب.

واعلم أن الأصل فى كلام العرب ألا يلتقى ساكنان(١) إلا فى الوقفِ.

---

(١) وقد تعددت الطرق التى لجأ إليها العرب لمنع التقاء الساكنين، فمنها:

أولاً: حذف التنوين أو تحريكه إذا جاء بعده حرف ساكن، ومن أمثلته ما جاء فى قول سيبويه: هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه، وذلك كل اسم غالب وصف بـ «ابن»، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أم. وذلك قولك: هذا زيد بن عمرو. وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر فى كلامهم؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضربَ ابن زيد، وأنت تريد الخفيفة. وقولهم: لَدُ الصلاة، فى «لدن» حيث كثر كلامهم.

وما يذهب منه الأول أكثر من ذلك، نحو: قل، وخف.

وسائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنهما ساكنان يلتقيان فيحرك الأول كما يحرك المسكن فى الأمر والنهى، وذلك قولك: هذه هندٌ امرأة زيد، وهذا زيدٌ امرؤ عمرو، وهذا عمروٌ الطويل، إلا أن الأول حذف منه التنوين لما ذكرت لك، وهم مما يحذفون الأكثر فى كلامهم.

وإذا اضطر الشاعر فى الأول أيضًا أجراه على القياس. سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

هى ابنتكم وأختكمُ زعمتم لثعلبةَ بن نوفلِ بن جَسْرِ

وقال الأغلب:

جارية من قيس ابن ثعلبه

وتقول: هذا أبو عمرِو بن العلاء؛ لأن الكنية كالاسم الغالب. ألا ترى أنك تقول: هذا زيد بن أبى عمرو، فتذهب التنوين كما تذهبه فى قولك: هذا زيد بن عمرو؛ لأنه اسم غالب. وتصديق ذلك قول العرب: هذا رجل من بنى أبى بكر بن كلاب.

ثانيًا: تحريك آخر الكلمة، ومن أمثلته ما جاء فى قول سيبويه: هذا باب اختلاف العرب =

. . . .

= فى تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز:

اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحًا فتحوه، وإن كان مضمومًا ضموه، وإن كان مكسورًا كسروه، وذلك قولك: رُدُّ وعَضَّ وفِرِّ يا فتى، واقشعرِّ واطمئنَّ واستعدَّ، واجترَّ واحمرَّ وضارَّ؛ لأن قبلها فتحة وألفًا؛ فهى أجدر أن تفتح، ورُدُّنا ولا يُشِلُّكم الله، وعَضَّنا ومُدُّنى إليك ولا يشلُّك الله، وليعَضَّكم. فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبدًا.

وسألت الخليل: لم ذاك؟ فقال: لأن الهاء خفية، فكأنهم قالوا: ردًا وأمدًا وغُلاًّ، إذا قالوا: ردها وغُلها [وأمدها]. فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا، كأنهم قالوا: مدوا وعضوا، إذا قالوا: مدُّه وعضُّه. فإن جئت بالألف واللام وبالألف الخفيفة كسرت الأول كله؛ لأنه كان فى الأصل مجزومًا؛ لأن الفعل إذا كان مجزومًا فحرك لالتقاء الساكنين كسر. وذلك قولك: اضرب الرجل واضرب ابنك، فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة رددته إلى أصله؛ لأن أصله أن يكون مسكنًا على لغة أهل الحجاز، كما أن نظائره من غير المضاعف على ذلك جرى.

ومثل ذلك: مذْ وذهبتم، فيمن أسكن، تقول: مذُ اليوم، وذهبتم اليوم؛ لأنك لم تبن الميم على أن أصله السكون، ولكنه حذف كياء «قاض» ونحوها.

ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا فى الألف واللام والألف الخفيفة. فزعم الخليل أنهم شبهوه بـ «أين وكيف وسوف» وأشباه ذلك، وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون، وهم بنو أسد وغيرهم من بنى تميم. وسمعناه ممن ترضى عربيته. ولم يتبعوا الآخر الأول كما قالوا: امرؤ وامرئ وامرأ، فأتبعوا الآخر الأول، وكما قالوا: بنِم، وابنُم، وابنَمًا.

ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحًا، يجعله فى جميع الأشياء كـ «أين». وزعم يونس أنه سمعهم يقولون:

غض الطرف إنك من نمير

ولا يكسر «هلم» ألبتة من قال: هلما وهلمى، ولكن يجعلها فى الفعل تجرى مجراها فى لغة أهل الحجاز بمنزلة «رويد».

ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال، فيجعله بمنزلةَ: اضرب الرجل، واضرب ابنك، وإن لم تجئ بالألف واللام؛ لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين، وكذلك اضرب ابنك، واضرب الرجل، ولا يقولها فى «هلم»، لا يقول: هلمِّ يا فتى، من يقول: هلموا، فيجعلها بمنزلة «رويد». ولا يكسر «هلم» أحد؛ لأنها لم تصرف تصرف الفعل ولم تقو قوته.

ومن يكسر «كعب» و «غَنِيّ».

وأهل الحجاز وغيرهم، مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: ازدُدْنَ؛ وذلك لأن الدال لم تسكن هاهنا لأمر ولا نهى. وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم؛ ألا ترى أن السكون لازم له فى حال النصب والرفع، وذلك قولك: رَدَدْن، وهن يرددن، وعلىّ أن يرددن. وكذلك يجرى غير المضاعف قبل نون النساء، لا يحرك فى حال. وذلك قولك: ضربن ويضربن ويذهبن. فلما كان هذا الحرف يلزمه السكون فى =

....

= كل موضع، وكان السكون حاجزًا عنه ما سواه من الإعراب، وتمكن فيه ما لم يتمكن فى غيره من الفعل - كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما يجزم لأمر أو لحرف الجزم؛ فلم يلزمه السكون كلزوم هذا الذى هو غير مضاعف. ومثل ذلك قولهم: رددت ومددت؛ لأن الحرف بنى على هذه التاء كما بنى على النون وصار السكون فيه بمنزلته فيما فيه نون النساء. يدلك على ذلك أنه فى موضع فتح.

وزعم الخليل أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون: ردَّن ومدَّن وردَّت، جعلوه بمنزلة: رد ومد. وكذلك جميع المضاعف يجرى كما ذكرت لك فى لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريين. وأما ردَّد ويردِّد، فلم يدغموه؛ لأنه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى: لأنهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلما كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره.

واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل، قال الشاعر، وهو قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقى ... أنى أجود لأقوام وإن ضننوا

وقال:

تشكو الوجى من أظلَلِ وأظلَلِ

وهذا النحو فى الشعر كثير.

ينظر: الكتاب (٣/ ٥٣٢-٥٣٥).

ثالثًا: ويقول سيبويه أيضًا: هذا باب يحرك فيه الحرف الذى يليه المحذوف؛ لأنه لا يلتقى ساكنان:

وهو قولك فى رجل اسمه رادٌّ: يا رادِ أقبل. وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به؛ لأنه لو لم يدغم كان مكسورًا، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازمًا له لو لم يدغم. وأما «مفرٌّ» فإذا حذفت منه وهو اسم رجل، لم تحرك الراء؛ لأن ما قبلها متحرك. وإن حذفت من اسم «محمارٌّ» أو «مضارٌّ»، قلت: يا محمارِ ويا مضارِ، تجىء بالحركة التى هى له فى الأصل، كأنك حذفت من محمارر، حيث لم يجز لك أن تسكن الراء الأولى؛ ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلا على الأصلى، وذلك قولك: لم يحمارِر؟! فقد احتجت إلى تحريكها فى الترخيم كما احتجت إليه هنا حين جزمت الراء الآخرة.

وإن سميته بـ «مضارٍّ» وأنت تريد المفعول قلت: يا مضارَ أقبل، كأنك حذفت من مضارَر.

وأما «محمرٌّ» إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة؛ لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها. ومن زعم أن الراء الأولى زائدة كزيادة الواو والياء والألف، فهو لا ينبغى له أن يحذفها مع الراء الآخرة، من قِبَل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة، وإنما يزاد فى التضعيف؛ فأشبه عندهم المضاعف الذى لا زيادة فيه، نحو مرتد وممتد، حين جرى مجراه، ولم يجئ زائدًا غير مضاعف؛ لأنه ليس عندهم من حروف الزيادة، وإنما جاء زائدًا فى التضعيف؛ لأنه إذا ضوعف جرى مجرى =

. . . .

= المضاعف الذى ليس فيه زيادة.

ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت فى التحقير والجمع الذى يكون ثالثه ألفًا؛ ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادة، نحو: جِرْدَحْلٌ، وما أشبه ذلك.

وأما [رجل اسمه] أسحارٌّ، فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بد من أن تحرك الراء الساكنة؛ لأنه لا يلتقى حرفان ساكنان وحركته الفتحة؛ لأنه يلى الحرف الذى منه الفتحة، وهو الألف؛ ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم فى موضع الجزم حرك آخر الحرفين؛ لأنه لا يلتقى ساكنان، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه، وذلك قولك: لم يرُدُّ ولم يرتدَّ ولم يفرِّ [ولم يعضَّ]. فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذى منه الحركة المفتوحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحًا، كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة؛ لأنه حيث قرب من الحرف الذى منه الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحًا، فإذا قرب منه هو كان أجدر أن تفتحه، وذلك: لم يضارَّ.

وكذلك تقول: يا أسحارَّ، أقبل، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبت الراءان ولم تكن الآخرة حرف الإعراب، فجرى عليها ما كان جاريًا على تلك كما جرى على ميم «مُدُّ» ما كان بعد الدال الساكنة، وامدد هو الأصل. وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت [على فتحة] «انطلْقَ»، و «لم يلْدَ» إذا جزموا اللام. وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع العرب يقولون، وهو قول رجل من أزد السَّراة:

ألا رب مـــولـــود وليس لـــه أب وذى ولـــد لم يَـــلْـــدَهُ أبـــوانِ

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه. فهذا كـ «أين وكيف». وإنما منع «أسحارًا» أن يكون بمنزلة «محمار» أن أصل محمار: محمارر، يدلك على ذلك فعله إذا قلت: لم يحمارر. وأما «إسحار» فإنما هو اسم وقع مدغمًا آخره، وليس لرائه الأولى فى كلامهم نصيب فى الحركة، ولا تقع إلا ساكنة، كما أن الميم الأولى من الحمر، والراء الأولى من شراب لا يقعان إلا ساكنين، ليستا عندهم إلا على الإسكان فى الكلام وفى الأصل.

ينظر الكتاب (٢/ ٢٦٣-٢٦٧).

رابعًا: وقال سيبويه: هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة، إذا حذفت ألف الوصل؛ لالتقاء الساكنين:

وإنما حذفوا ألف الوصل هاهنا بعد الساكن؛ لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها هاهنا، وجعلوا التحرك للساكنة الأولى؛ حيث لم يكن ليلتقى ساكنان. وجعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة. فجملة هذا الباب فى التحرك أن يكون الساكن الأول مكسورًا، وذلك قولك: اضرب ابنك، وأكرم الرجل، واذهب اذهب، و ﴿قل هو الله أحد الله﴾ [الإخلاص: ١-٢] ؛ لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن، فصار بمنزلة باء «اضرب» ونحو ذلك.

ومن ذلك: إنِ الله عافانى فعلت، وعنِ الرجل، وقطِ الرجل، ولوِ استطعنا.

ونظير الكسر هاهنا قولهم: حذار، وبدَاد، ونظار، ألزموها الكسر فى كلامهم فجعلوا سبيل هذا الكسر فى كلامهم، فاستقام هذ الضرب على هذا ما لم يكن اسمًا نحو: حذام؛ =

....

= لئلا يلتقى ساكنان. ونحوه: جيرِ يا فتى، وغاق غاق، كسروا هذا إذا كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان.

وقال الله - تبارك وتعالى-: ﴿قل انظروا ماذا فى السموات والأرض﴾ [يونس: ١٠١]، فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف فى الابتداء. وكرهوا الكسر هاهنا كما كرهوه فى الألف، فخالفت سائر السواكن كما خالفت [الألف] سائر الألفات، يعنى ألفات الوصل.

وقد كسر قوم فقالوا: (قل انظروا) وأجروه على الباب الأول، ولم يجعلوا كالألف، ولكنهم جعلوها كآخر «جير».

وأما الذين يضمون فإنهم يضمون فى كل ساكن يكسر فى غير الألف المضمومة، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وقالت اخرج عليهن﴾ [يوسف: ٣١] ﴿وعذاب. اركض برجلك﴾ [ص: ٤٢]. ومنه: ﴿أو انقص منه قليلا﴾ [المزمل: ٣]، وهذا كله عربى قد قرئ.

ومن قال: ﴿قل انظروا﴾ [يونس: ١٠١]، كسر جميع هذا.

والفتح فى حرفين:

أحدهما قوله عز وجل: ﴿آلم. الله﴾، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء.

ونظير ذلك قولهم: من الله، ومن الرسول، ومن المؤمنين، لما كثرت فى كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بـ «أين وكيف».

وزعموا أن ناسًا من العرب يقولون: من الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس.

فأما (آلم) فلا يكسر؛ لأنهم لم يجعلوه فى ألف الوصل بمنزلة غيره، ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين. ونحو ذلك: لم يَلْدَهُ. واعلمَنْ ذلك؛ لأن للهجاء حالاً قد تبين.

وقد اختلفت العرب فى «من» إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهى أكثر فى كلامهم، وهى الجيدة. ولم يكسروا فى ألف اللام؛ لأنها مع ألف اللام أكثر؛ لأن الألف واللام كثيرة فى الكلام تدخل فى كل اسم، ففتحوا استخفافًا، فصار «من الله» بمنزلة الشاذ.

وذلك قولك: من ابنك، ومن امرئ. وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: من ابنك، فأجروها مجرى «من المسلمين».

ينظر: الكتاب (١٥٢-١٥٥).

خامسًا - قال سيبويه: هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل:

وذلك الحرف: الواو التى هى علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحًا، وذلك قوله عز وجل: ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ورموا ابنك، واخشوا الله. فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحرف، نحو واو «لو» و «أو».

وقد قال قوم: (ولا تنسوا الفضل بينكم)، جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن، وهى قليلة. وقد قال قوم: (لوُ استطعنا) شبهوها بواو: اخشوا الرجل، ونحوها، حيث كانت =

. . . .

= ساكنة مفتوحًا ما قبلها. وهى فى القلة بمنزلة: (ولا تنسوا الفضل بينكم).

وأما الياء التى هى علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح، فهى مكسورة فى ألف الوصل. وذلك: اخشَيِ الرجل، للمرأة؛ لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو جعلوا حركة الياء من الياء، فصارت تجرى هاهنا كما تجرى الواو ثَمَّ. وإن أجريتها مجرى (ولا تنسوا الفضل بينكم) كسرت، فهى على كل حال مكسورة.

ومثل هذه الواو واو «مصطفون» ؛ لأنها واو زائدة لحقت للجمع كما لحقت واو «اخشوا» لعلامة الجمع، وحذفت من الاسم ما حذفت واو «اخشوا»، فهذه فى الاسم كتلك فى الفعل. والياء فى «مصطفين» مثلها فى «اخشى»، وذلك مصطفوُ الله، ومن مصطفَيِ الله. ينظر الكتاب (٤/ ١٥٥-١٥٦).

سادسًا: قال سيبويه: هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن:

وذلك ثلاثة أحرف: الألف، والياء التى قبلها حرف مكسور، والواو التى قبلها حرف مضموم.

فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل، وأنت تريد: رمى، ولم يخف. وإنما كرهوا تحريكها؛ لأنها إذا حركت صارت ياء أو واوًا، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباسًا.

ومثل ذلك: هذه حبلى الرجل، ومعزى القوم، وأنت تريد: المعزى والحبلى، كرهوا أن يصيروا إلى ما هو أثقل من الألف، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسًا.

ومثل ذلك قولهم: رمت. وقالوا: رميًا، فجاءوا بالياء، وقالوا: غزوا، فجاءوا بالواو؛ لئلا يلتبس الاثنان بالواحد. ذِفْرَيان؛ لأنهم لو حذفوا لالتبس بما ليس فى آخره ألف التأنيث من الأسماء. وأنت إذا قلت: هذه حبلى الرجل، ومن حبلى الرجل، علم أن فى آخرها ألفًا.

فإن قلت: قد تقول: رأيت حبلى الرجل، فيوافق اللفظ لفظ ما ليست فى آخره ألف التأنيث؟ فإن هذا لا يلزمه فى كل موضع. وأنت لو قلت: حبلان، لم تجد موضعًا إلا والألف منه ساقطة، ولفظ الاسم حينئذ ولفظ ما ليست فيه الألف سواء.

وأما حذف الياء التى قبلها كسرة فقولك: هو يرمى الرجل، ويقضى الحق، وأنت تريد: يقضى ويرمى، كرهوا الكسر كما كرهوا الجر فى «قاض»، والضم فيه كما كرهوا الرفع فيه، ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب؛ لأن سبيل هذا أن يكسر، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسًا.

وأما حذف الواو التى قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم، ويدعو الناس. وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك، وكرهوا الضم هنا كما كرهوا الكسر فى «يرمى». وأما «اخشوا القوم» و «رموا الرجل» و «اخشى الرجل»، فإنهم لو حذفوا لالتبس الواحد بالجميع، والأنثى بالذكر. وليس هنا موضع التباس. ومع هذا أن قبل هذه الواو أخف الحركات. وكذلك ياء «اخشى»، وما قبل الياء منها فى «يقضى» ونحوه، وما قبل الواو منها فى «يدعو» ونحوه. فاجتمع أنه أثقل وأنه لا يخاف الالتباس؛ فحذف. فأجريت هذه السواكن التى حركوا ما قبلها منها مجرى واحدًا. =

فأما الوصل فلا يجوز فيه ذلك فى فصيح الكلام إلا أن يكون الأول حرف مد[1]، والثانى مدغما، فمثاله فى الوقف - قوله تعالى -:

﴿مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣] و﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] و﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] و﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨] و﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢] لا خلاف فى جواز إسكان هذه الكلمات وما أشبهها فى الوقف.

ومثالها فى الوصل بالشرطين المتقدمين:

﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] و﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣] و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤] و﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ﴾ [البقرة: ١٠٢] و﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠] وما أشبهه.

فإن تخلف أحد الشرطين قبح التقاء الساكنين إذا ذاك؛ ولهذا استضعفوا قراءة ورش فى:

﴿أأنذرتهم﴾ [البقرة: ٦] و﴿أأسجد﴾راء: ٦١] و﴿أأشفقتم﴾ [المجادلة: ١٣] ونحوه بإبدال الهمزة الثانية ألفا؛ لأنه ليس فيه إذ ذاك إلا شرط واحد وهو كون الساكن الأول حرف مد، وكذلك قراءة نافع ﴿ومحيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء فى الوصل، وقراءة البزى، وأبى عمرو ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ فى الأحزاب [الآية: ٤] [والمجادلة][2] [٢] والطلاق [الآية: ٤] بسكون الياء، وكذلك استقبحوا الإدغام الصحيح فى نحو ﴿الخلد جَّزاء﴾ [فصلت: ٢٨] و﴿من بعد ذَّلك﴾ [البقرة: ٥٢] و﴿من قبل لَّفى﴾ [آل عمران: ١٦٤] على ما تقدم فى الإدغام الكبير، وجعلوه من باب الإخفاء، وراموا الحركة؛ لأنه إن أدغم لم يكن فيه إلا شرط واحد وهو كون الساكن الثانى مدغما خاصة[3].

= ومثل ذلك: لم يبع ولم يقل، ولو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى «لم يخف»؛ لأنه ليس لاستثقال لما بعدها حذفت، وذلك ياء «يهاب» وواو «يخاف».
ينظر الكتاب (٤/ ١٥٦-١٥٧).

(١) ومن أمثلة ذلك ما جاء فى قول سيبويه: وليس حرف ساكن فى هذه الصفة إلا بعد ألف أو حرف لين كالألف، وذلك نحو: تُمُودَّ الثوبُ وتَضْرِبِينِّى، تريد المرأة. وتكون فى ياء أصيْمّ، وليس مثل هذه الواو والياء؛ لأن حركة ما قبلهن منهن، كما أن ما قبل الألف مفتوح. وقد أجازوه فى مثل ياء «أصيْمّ» لأنه حرف لين. ينظر الكتاب (٣/ ٥٢٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: خاصًا.

فأما ما حكى من قول بعض العرب «التقت حلقتا البطان»(١) بالمد بعد التاء، فشاذ.

فإذا تقرر هذا فاعلم أنه إذا كان الساكن الأول حرف مد، والثانى مدغما على ما تقدم أنه المختار من الكلام نحو «الدابة» أو غير مدغم على الوجه الضعيف كما تقدم - فإنه لا بد من الزيادة فى تمكين حرف المد إذ ذاك.

وسبب ذلك أن تمكين حرف المد عندهم يجرى مجرى الحركة؛ فيكون كأنه لم يلتق ساكنان، وكأنك إنما أوقعت الساكن الثانى بعد حركة، فعلى هذا يكون تطويل المد من أجل لَقْى الساكن أوكد وألزم من التطويل من أجل لقى الهمزة، وإنما يطول المد عند لقى الهمزة؛ لأن الهمزة حرف ثقيل بعيد المخرج؛ فيحتاج النطق بها إلى تكلف، فإذا وقع حرف المد قبلها مكنوا مده حتى ينتهى الصوت إلى موضع الهمزة؛ فيكون الناطق بها إذ ذاك متمكنا منها ومعانا على تحقيقها، والله - سبحانه - أعلم.

واعلم أن القراء فى تمكين حرف المد عند لقيه الساكن على طبقاتهم الخمس التى تقدمت فى المد المتصل: فأطولهم مدا ورش، وحمزة، ثم عاصم، ثم من ذكر بعده على ذلك الترتيب، وأقلهم زيادة ابن كثير، وأبو شعيب، مع أنهما يزيدان فى تمكينه على ما يستحقه إذا لم يقع بعده ساكن، فعلى هذا من قرأ ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠] بتشديد النون، فإنه يزيد فى هذا الواو مثل ما يزيد فى مد الألف.

ومن قرأ بتخفيفها، فإنه يزيد فى مد الألف، ولا يزيد فى مد الواو، وعلى هذا فقس.

ومما جرت به عادة القراء فى هذا الباب أن يذكروا حروف التهجى التى فى أوائل السور ومجموعها أربعة عشر شكلا، وهى(٢):

---

(١) يضرب مثلاً للأمر يبلغ الغاية فى الشدة والصعوبة، وأصله: أن يحوج الفارس إلى النجاء مخافة العدو فينجو، فيضطرب حزامُ دابته، حتى يمس الحَقَب، ولا يمكنه أن ينزل فيصلحه. والبطان: حزام الرحل، وأكثر ما يستعمل للقتب. والحقب: النسعة التى تشد فى حَقْوِ البعير، ويشد على حقيبته، والحقيبة: الرفادة تشد فى مؤخر القنب. وكل شىء شددته فى مؤخر قتبك أو رحلك فقد احتقبته، ثم كثر ذلك حتى قيل لمن اكتسب خيرًا أو شرًا: قد احتقبه.

ينظر جمهرة الأمثال (١/ ١٥٣).

(٢) روى ابن عباس - رضى الله عنهما - فى الحروف المقطعة، مثل: الم، المص، المر، =

....

= وغيرها - ثلاثة أقوال:
أحدها: أن قول الله عز وجل: ﴿الم﴾: أقسم بهذه الحروف إن هذا الكتاب الذى أنزل على محمد ﷺ هو الكتاب الذى من عند الله - عز وجل - لا شك فيه، قال هذا فى قوله تعالى: ﴿ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ [البقرة: ١-٢].
والقول الثانى عنه: أن (الر، حم، ن)، اسم الرحمن مقطع فى اللفظ، موصول فى المعنى.
والقول الثالث عنه: أنه قال: ﴿الم ذلك الكتاب﴾، قال: (الم) معناه: أنا الله أعلم وأرى.
وروى عكرمة فى قوله: ﴿الم ذلك الكتاب﴾ قال: ﴿الم﴾ قسم.
وروى عن السدى قال: بلغنى عن ابن عباس أنه قال: ﴿الم﴾ اسم من أسماء الله، وهو الاسم الأعظم.
وروى عكرمة عن ابن عباس: الر، والم، وحم، حروف معرَّفة، أى: بنيت معرفة. قال أبى: فحدثت به الأعمش، فقال: عند مثل هذا ولا تحدثنا به؟
وروى عن قتادة قال: ﴿الم﴾ اسم من أسماء القرآن، وكذلك ﴿حم﴾ و ﴿يس﴾، وجميع ما فى القرآن من حروف الهجاء فى أوائل السور.
وسئل عامر عن فواتح القرآن، نحو ﴿حم﴾ ونحو ﴿ص﴾ و ﴿الم﴾ و ﴿الر﴾، قال: هى اسم من أسماء الله مقطعة بالهجاء، إذا وصلتها كانت اسمًا من أسماء الله.
ثم قال عامر، (الرحمن) قال: هذه فاتحة ثلاث سور، إذا جمعتهن كانت اسمًا من أسماء الله تعالى.
وروى أبو بكر بن أبى مريم عن ضمرة بن حبيب، وحكيم بن عمير، وراشد بن سعد قالوا: ﴿المر﴾ و ﴿المص﴾ و ﴿الم﴾ وأشباه ذلك، وهى ثلاثة عشر حرفًا، إن فيها اسم الله الأعظم.
وروى عن أبى العالية فى قوله: ﴿الم﴾ قال: هذه الأحرف الثلاثة من التسعة والعشرين حرفًا ليس فيها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسماء الله، وليس فيها حرف إلا وهو فى آلائه وبلائه، وليس فيها حرف إلا وهو فى مدة قوم وآجالهم.
قال: وقال عيسى بن عمر: أعجب أنهم ينطقون بأسمائه ويعيشون فى رزقه كيف يكفرون به! فالألف مفتاح اسمه: الله، ولام مفتاح اسمه: لطيف، وميم مفتاح اسمه: مجيد. فالألف آلاء الله، واللام لطف الله، والميم مجد الله، والألف واحد، واللام ثلاثون، والميم أربعون.
وروى عن أبى عبد الرحمن السلمى قال: ﴿الم﴾ آية، و ﴿حم﴾ آية.
وروى عن أبى عبيدة أنه قال: هذه الحروف المقطعة حروف الهجاء، وهى افتتاح كلام ونحو ذلك.
قال الأخفش: ودليل ذلك أن الكلام الذى ذكر قبل السورة قد تم.
وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال فى ﴿كهيعص﴾: هو كاف، هاد، يمين، عزيز، صادق، جعل اسم اليمين مشتقًا من اليُمْن. =

. . . .

= وزعم قطرب أن ﴿الر﴾ و ﴿المص﴾ و ﴿الم﴾ و ﴿كهيعص﴾ و ﴿ص﴾ و ﴿ق﴾ و﴿يس﴾ و ﴿ن﴾، حروف المعجم؛ لتدل أن هذا القرآن مؤلف من هذه الحروف المقطعة التى هى: حروف: ا ب ت ث، فجاء بعضها مقطعًا، وجاء تمامها مؤلفًا؛ ليدل القوم الذين نزل عليهم القرآن، أنه - بحروفهم التى يعقلونها - لا ريب فيه.

قال: ولقطرب وجه آخر فى ﴿الم﴾ زعم أنه يجوز أن يكون لما لغا القوم فى القرآن فلم يتفهموه حين قالوا: ﴿لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه﴾ [فصلت: ٢٦]، أنزل عليهم ذكر هذه الحروف؛ لأنهم لم يعتادوا الخطاب بتقطيع الحروف، فسكتوا لما سمعوا الحروف طمعًا فى الظفر بما يحبون، ليفهموا بعد الحروف القرآن وما فيه، فتكون الحجة عليهم أثبت، إذا جحدوا بعد تفهم وتعلم.

وقال أبو إسحاق الزجاج: المختار من هذه الأقاويل ما روى عن ابن عباس، وهو: أن معنى ﴿الم﴾ أنا الله أعلم، وأن كل حرف منها له تفسير.

قال: والدليل على ذلك أن العرب تنطق بالحرف الواحد تدل به على الكلمة التى هو منها، وأنشد:

قلت لها قفى فقالت قِ

فنطق بقاف فقط، تريد: أقف. وأنشد أيضًا:

ناديتهم أن ألجموا ألا تا قالوا جميعًا كلهم: ألا فا

قال تفسيره: نادوهم أن ألجموا ألا تركبون؟ قالوا جميعًا: ألا فاركبوا، فإنما نطق بتاء وفاء كما نطق الأول بقاف.

وقال: وهذا الذى اختاروه فى معنى هذه الحروف، والله أعلم بحقيقتها.

وروى عن الشعبى أنه قال: لله - عز وجل - فى كل كتاب سر، وسره فى القرآن حروف الهجاء المذكورة فى أوائل السور.

وأجمع النحويون أن حروف التهجى، وهى الألف والباء والتاء والثاء وسائر ما فى القرآن منها، أنها مبنية على الوقف، وأنها لا تعرب. ومعنى الوقف أنك تقدر أن تسكت على كل حرف منها فالنطق بها: ﴿الم﴾.

والدليل على أن حروف الهجاء مبنية على السكت، كما بنى العدد على السكت، أنك تقول فيها بالوقوف، مع الجمع بين ساكنين، كما تقول إذا عددت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، فتقطع ألف «اثنين»، وألف «اثنين» ألف وصل، وتذكر الهاء فى ثلاثة وأربعة، ولولا أنك تقدر السكت لقلت: ثلاثةٌ، كما تقول: ثلاثةٌ يا هذا، وحقها من الإعراب أن تكون سواكن الأواخر.

وشرح هذه الحروف وتفسيرها: أن هذه الحروف ليست تجرى مجرى الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة التى يجب لها الإعراب، فإنما هى تقطيع الاسم المؤلف الذى لا يجب الإعراب إلا مع كماله. فقولك: (جعفر) لا يجب أن تعرب منه الجيم ولا العين ولا الفاء ولا الراء دون تكميل الاسم، وإنما هى حكايات وضعت على هذه الحروف، فإن أجريتها مجرى الأسماء وحدثت عنها قلت: هذه كاف حسنة، وهذا كاف حسن، وكذلك سائر حروف المعجم. فمن قال: هذه كاف، أنث بمعنى الكلمة، ومن ذكر فلمعنى الحرف، =

﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] و﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] و﴿الٓر﴾ [يونس: ١] و﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١] و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و﴿طه﴾ [طه: ١] و﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١] و﴿طسٓ﴾ [النمل: ١] و﴿يسٓ﴾ [يس: ١] و﴿حمٓ﴾ [غافر: ١] و﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى:

= والإعراب وقع فيها؛ لأنك تخرجها من باب الحكاية قال الشاعر:

كافا وميمين وسينًا طاسما

وقال آخر:

كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ وميمُها

فذكر طاسما؛ لأنه جعله صفة للسين، وجعل السين فى معنى الحرف، وقال: (كاف تلوح) فأنث الكاف؛ لأنه ذهب بها إلى الكلمة. وإذا عطفت هذه الحروف بعضها على بعض أعربتها فقلت: ألف وباء وتاء وثاء. . . إلى آخرها، والله أعلم.

وقال أبو حاتم: قالت العامة فى جمع ﴿حم﴾ و ﴿طس﴾: طواسين وحواسم. قال: والصواب: ذوات طس، وذوات حم، وذوات الم. وقوله تعالى ﴿يس﴾ كقوله عز وجل: ﴿ألم﴾ و ﴿حم﴾، وأوائل السور.

وقال عكرمة: معناه: يا إنسان؛ لأنه قال: ﴿إنك لمن المرسلين﴾ [البقرة: ٢٥٢].

وقال ابن سيده: الألف والأَلِيف حرف هجاء. وقال الأخفش: هى من حروف المعجم، مؤنثة، وكذلك سائر الحروف. وقال: وهذا كلام العرب، وإذا ذكرت جاز.

وقال سيبويه: حروف المعجم كلها تذكر وتؤنث، كما أن الإنسان يذكر ويؤنث.

قال: وقوله عز وجل: ﴿الم﴾ و ﴿المص﴾ و ﴿المر﴾، قال الزجاج: الذى اخترنا فى تفسيرها قول ابن عباس: إن ﴿الم﴾: أنا الله أعلم، و ﴿المص﴾: أنا الله أعلم وأفصل، و﴿المر﴾: أنا الله أعلم وأرى.

قال بعض النحويين: موضع هذه الحروف رفع بما بعدها، قال: ﴿المص كتاب﴾ [الأعراف: ١، ٢]، و «كتاب» مرتفع بـ «المص»، وكأن معناه (المص): حروف كتاب أنزل إليك. قال: وهذا لو كان كما وصف لكان بعد هذه الحروف أبدًا ذكر الكتاب، فقوله: ﴿الم الله لا إله إلا هو الحى القيوم﴾ [آل عمران: ١، ٢] يدل على أن ﴿الم﴾ مرافع لها على قوله، وقوله: ﴿حم، والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾ [الدخان: ١، ٣]، فهذه الأشياء تدل على أن الأمر على غير ما ذكر. قال: ولو كان كذلك أيضًا لما كان ﴿الم﴾ و ﴿حم﴾ مكررَيْن.

قال: وقد أجمع النحويون على أن قوله عز وجل: ﴿كتاب أنزل إليك﴾ [الأعراف: ٢] مرفوع بغير هذه الحروف؛ فالمعنى: هذا كتاب أنزل إليك.

وروى عكرمة عن ابن عباس قال: (طسم) عجزت العلماء عن علم تفسيرها. وروى على بن أبى طلحة الوالبى عن ابن عباس أنه قسم، وهو من أسماء الله تعالى. وقال قتادة: اسم من أسماء القرآن. وقال مجاهد اسم للسورة. وقال محمد بن كعب القرظى: قسم بطوله وسناه وملكه.

ينظر: لسان العرب (١/ ١٤-١٦)، اللباب (١٥/ ٣).

٢] و﴿صٓ﴾ [ص: ١] و﴿قٓ﴾ [ق: ١] و﴿نٓ﴾ [القلم: ١].

أصولها من غير تكرار أربعة عشر حرفًا، وهى التى انتظم منها النصف الثانى من هذا البيت:

يأيها المثبت ما سطره إن عليك مقسطًا حصره

وهذه الحروف تنقسم قسمين:

القسم الأول: مركب من حرفين وهو خمسة يجمعها قولك: «يطرحه».

فإذا قلت: ﴿طه﴾ [طه: ١]، فإنما نطقت بطاء وألف [وهاء وألف][1]، وكذلك الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، والراء والحاء من ﴿الٓرۚ﴾ [هود: ١] و﴿حمٓ﴾ [الأحقاف: ١].

فالثانى أبدا من جميع هذه الأحرف الخمسة حرف مد وهو الألف، وليس بعده ساكن فيعطى من النطق قدر ما يستحقه الحرف وحده من غير زيادة.

والقسم الثانى: التسعة الباقية، وكل واحد منها مركب من ثلاثة أحرف.

وتنقسم إلى:

متحرك الوسط، وهو ألف فلا يدخله المد.

وإلى ساكن الوسط وهو البواقى، وتنقسم إلى:

ما وسطه حرف لين وهو: «عين» فى السورتين.

وإلى ما وسطه حرف مد وهو السبعة البواقى.

وتنقسم إلى ما وسطه واو وهو: «نون».

وإلى ما وسطه ياء وهو: «ميم».

وإلى ما وسطه ألف وهو: «لام» و «كاف» و «صاد» و «قاف»، ولا خلاف بين القراء فى زيادة مد كل حرف من هذه السبعة التى وسطها حرف مد؛ لأنه قد وقع بعده ساكن [وهم][2] فى مده على الطبقات الخمس.

وإنما [جاز][3] فى هذه الحروف التقاء الساكنين، والثانى غير مدغم؛ لأنها فى

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى: ب.

حكم الموقوف عليه، وقد تقدم أنه يجوز اجتماع الساكنين في الوقف، ويترتب على هذه الأحرف السبعة فرعان[1]:

أحدهما: أن ما أدغم آخره منها، هل يكون تمكين المد فيه مثل ما لم يدغم آخره أو يزاد في تمكين مده؟

وقد ذكروا فيه الوجهين.

ورجح الشيخ والإمام الزيادة، وسوى الحافظ بينهما، ومثاله ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢]:

من قال بالتسوية بين المدغم وغيره يمد ألف «لام» بمقدار مد ياء «ميم».

ومن رجح الزيادة في المدغم يمد ألف «لام» أزيد من ياء «ميم».

وكذلك ﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١] في قراءة غير حمزة[2]:

من سوى بين المدغم وغيره يمد ياء «ميم» مثل مد ياء «سين».

ومن رجح الزيادة في المدغم يمد ياء «سين» أكثر من «ميم»، وكذلك ما جرى مجراه.

الفرع الثاني: أن ما تحرك من أواخر هذه الحروف في الوصل بحركة عارضة هل يبقى عليه من المد مثل ما يستحقه إذا لم يتحرك آخره؛ لأن حركته عارضة فلا يعتد بها أو ينقص من مده؛ لأنه قد زال بتلك الحركة وقوع الساكن بعد حرف المد؟

وفيه أيضًا الوجهان، والأرجح عندهم الزيادة في المد بناء على ترك الاعتداد بالعارض، وذلك في ﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] في قراءة الجميع، و ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] في قراءة ورش وحده، فأما «عين» في السورتين فقال الإمام: «لا يمكنه أحد إلا ورش باختلاف عنه، والباقون يلفظون به كـ «بين» في الوقف».

---

(١) في أ: نوعان.

(٢) أظهر حمزة نون (سين) قبل الميم، كأنه ناوٍ الوقف، وإلا فإدغام مثله واجب والباقون يدغمون وفي مصحف عبد الله (ط س م) مقطوعة من بعضها. قيل: وهي قراءة أبي جعفر، يعنون أنه يقف على كل حرف وقفة يميز بها كل حرف، وإلا لم يتصور أن يلفظ بها على صورتها في هذا الرسم.

وقرأ عيسى -وتروى عن نافع- في غير المتواتر عنه بكسر الميم هنا وفي القصص على البناء. وأمال الطاء الأخوان وأبو بكر. ينظر: اللباب (١٥/ ٣)

وقال الشيخ: «من القراء من يمدها أقل من مد غيرها؛ لأن الأوسط حرف لين، ومنهم من يمده كغيره، ومنهم من يمده لورش وحده، ومده عندى لجميعهم أشبه وأقيس؛ لأن المد إنما وجب لالتقاء الساكنين فحرف اللين فيه كحرف المد.

وإنما يتمكن المد فى حروف المد واللين أكثر من حروف اللين مع الهمزات، فأما مع التقاء الساكنين فالحكم سواء».

ثم ذكر أنه يأخذ بترك إشباع المد من أجل الرواية ويختار التمكين؛ لقوته فى القياس.

وذكر الحافظ المذهبين وصححهما.

واعلم أن الحافظ قد نبه على الزيادة فى حرف المد لأجل الساكن فى ثلاثة مواضع من فرش الحروف فى «التيسير»:

منها قوله فى البقرة لما ذكر تاءات البزى ثم قال: «وإن كان قبلهن حرف مد زيد فى تمكينه».

وقوله فى النساء حين ذكر مذهب ابن كثير فى: ﴿اللذانِّ﴾ [النساء: ١٦]، ونحوه فقال: «بتشديد النون وتمكين الألف».

ومنها قوله فى الأحزاب حين ذكر الاختلاف فى ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾(١) [الأحزاب: ٤] فقال: «ومن همز ومن لم يهمز يشبع التمكين للألف فى الحالين ... إلى آخر كلامه».

وهذا الإطلاق يشمل قراءة أبى عمرو والبزى، وهما يسكنان الياء بعد الألف، والله [عز وجهه الكريم](٢) أعلم.

وجميع ما ذكرته من أحكام المد عند الساكن قد ذكره الحافظ فى جامع البيان وغيره.

فصل: قال الحافظ: «وإذا أتت الهمزة قبل حرف المد...» إلى آخره.

اعلم أن الهمزة إذا وقع بعدها حرف مد، فإنها تأتى فى قراءة ورش على وجهين: محققة ومغيرة، مثال المحققة قوله - تعالى -: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ﴾ [العنكبوت: ٢٦]

---

(١) فى أ: النبى.
(٢) سقط فى ب.

و ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأنعام: ١٩] و ﴿وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

وأما المغيرة فثلاثة أقسام:

أحدها: التغيير بالتسهيل بَيْنَ بَيْنَ، والذى ورد منه فى القرآن ﴿ءَامَنتُم﴾فى الأعراف [الآية: ٧٦] وطه [الآية: ٧١] والشعراء [الآية: ٤٩]، و ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ فى الزخرف [الآية: ٥٨]، و ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ فى الحجر [الآية: ٦١] و ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ فى القمر [الآية: ٤١] فى الوصل لا غير أعنى مما بعد الهمزة المغيرة فيه حرف مد.

الثانى: التغيير بالبدل، والذى ورد منه فى القرآن ﴿لو كان هؤلاء يالهة﴾ فى الأنبياء [الآية: ٩٩] و﴿من السماء ياية﴾ فى الشعراء [الآية: ٤] إذا وصل أبدل الهمزة الثانية ياء فيهما، وليس فى القرآن غيرهما.

الثالث: التغيير بالنقل إلى الساكن، نحو ﴿منَ امن﴾ [آل عمران: ٩٩] و﴿قلِ اى وربى﴾ [يونس: ٥٣] وهو كثير، وسيأتى القول فى باب النقل[١] بحول الله [العلى][٢] العظيم.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أن ورشا يزيد فى تمكين حرف المد بعد الهمزة المحققة، وبعد الهمزة المغيرة بالبدل أو بالنقل.

فأما إذا كان حرف المد بعد الهمزة الملينة؛ فلم أر لهم فيه شيئًا، والله عز وجهه وجل ذكره أعلم، وسيأتى بعد ما يستثنى من ذلك، وارجع إلى لفظه.

قال الحافظ - رحمه الله -: «سواء كانت محققة أو ألقى حركتها على الساكن قبلها أو أبدلت»، فذكر هنا نوعين من التغيير.

فإن قيل: لعله إنما لم يذكر الوجه الثالث؛ لأنه لا يرى تمكين المد فيه؛ إذ لو جاز فيه تمكين المد، لكان كأنه قد جمع بين أربع ألفات وهى: الهمزة المحققة، والهمزة الملينة، والألف، فلو مكن مدها[٣] لكانت كأنها ألفان، فكان ذلك يشبه اجتماع أربع ألفات، وبهذا علل تركهم إدخال الألف بين الهمزة المحققة والملينة، كما سيأتى فى موضعه.

---

(١) فى أ: الفعل.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: بعدها.

فهذا وجه من النظر إلا أنه يعارضه نظر آخر وهو أن يقال: لو كان كما تزعم لذكره مع المستثنيات بعد.

ويمكن أن يجاب عن هذه المعارضة بأن يقال: إنها غير لازمة؛ لأنه إنما استثنى ما هو من جنس ما قرر.

وبيان ذلك: أنه إنما نص على التمكين بعد الهمزة المحققة، والمغيرة بالنقل، أو بالبدل خاصة، ثم استثنى ما بعد الهمزة المحققة؛ فهو استثناء من الجنس.

أما لو نص على استثناء ما بعد الهمزة الملينة، لكان استثناء من غير الجنس؛ فلم يلزمه ذلك.

فإن قيل: فقد نص فى الاستثناء على ما بعد الهمزة المجتلبة [للابتداء][(١)]؟.

فالجواب: أنك إذا قلت مبتدئًا ﴿إيت بقرءان﴾ [يونس: ١٥] ﴿اوتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣] فقد حصل فى اللفظ حرف مد بعد همزة محققة؛ فكان استثناؤه من الجنس؛ فلزم لذلك.

وبالجملة فالأمر محتمل، ولو بين لنا حكمه لكان أحسن، ثم ذكر الأمثلة وهى بينة، وهمزة ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ [قريش: ١] من المحققة، وهمزة ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ [قريش: ٢] فى الوصل من المغير بالنقل، و﴿هؤلاء يالهة﴾ [الأنبياء: ٩٩] من المغير بالبدل فى الوصل، وقد تقدم.

ثم ذكر عن المصريين أنهم يزيدون فى حرف المد زيادة متوسطة.

اعلم أن الناس اختلفوا هنا.

فمنهم من يشبع المد، كما لو تقدم حرف المد على الهمزة، فيسوى بين المد قبل الهمزة وبعدها نحو ﴿جَآءُو﴾ [آل عمران: ١٨٤] و﴿جَآءَنَا﴾ [المائدة: ١٩] و﴿النبيئين﴾ [البقرة: ٢١٣] و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ [يونس: ٤١].

وهو ظاهر قول الإمام، وأنكره الحافظ وأطال فى الرد على أصحاب هذا المذهب فى «إيجاز البيان» و «التمهيد» وغيرهما[(٢)].

ومنهم من لم يزد على القدر الذى يستحقه حرف المد بنفسه، كما رواه

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: غيرها.

البغداديون عن ورش، وبه قرأ الحافظ على أبى الحسن.

ومنهم من أخذ فيه بتمكين وسط، وهو دون المد الذى قبل الهمزة وهو مذهبه فى «التيسير» وغيره، وقرأته على أبى القاسم، وأبى الفتح.

وأما الشيخ فقال فى «التبصرة»: قرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه، وقرأ الباقون بمد وسط كما يخرج من اللفظ. انتهى.

فسمى المد الذى يستحقه الحرف بنفسه مدًّا وسطًا.

وقال فى مد ورش: بالتمكين، وليس فيه بيان عن مقدار الزيادة.

وقال فى كتاب «التنبيه» لما ذكر ﴿ليسوءوا﴾ [الإسراء: ٧] و ﴿وَبَآءُو﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] وشبهه؛ ما نصه: «والمدة الأولى فى هذا هى أشبع مدًّا من الثانية».

وقال فى الكشف: «والمد فى حرف المد واللين إذا كانت الهمزة بعده أمكن من مده إذا كانت قبله؛ لتمكن خفاء حرف المد واللين إذا كانت الهمزة بعده» فظهر من هذا موافقته للحافظ، والله عز وجهه الكريم أعلم.

وقوله: «على مقدار التحقيق» يريد: على نسبة تحقيقه للحروف والصبر على الحركات وإن لم يبلغ أن يكون بمنزلة المد الذى قبل الهمزة.

فإن قيل: ولعله لا يريد هنا الزيادة فى المد، وإنما يريد أنه يصبر على حروف المد بقدر ما يناسب الصبر على الحركات؛ ليحصل التناسب، ويزول التشتت، والتنافر؛ فيكون موافقًا لمذهب شيخه أبى الحسن على ما تقدم؟

قيل: لو أراد هذا لما اقتصر على ما بعد الهمزة، ولا خص ورشا دون حمزة، ويعضد ما ذكرته استثناؤه لما يذكر بعد؛ إذ لا بد من إبقاء حروف المد فى اللفظ فى كل ما يستثنى على وجه يناسب النطق بالحركات.

ألا ترى إلى قوله: «واستثنوا من ذلك ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] فلم يزيدوا فى تمكين الياء فيه»؟!

وأنت تعلم أنه لا يريد إسقاط الياء رأسًا؛ إذ لو أراد ذلك لقال: فلم يثبتوا الياء فيه، وإنما قال: «فلم يزيدوا فى تمكين الياء»؛ فحصل أنه أراد فلم[1] يزيدوا على

(١) فى: لم.

المقدار الذى يستحقه الحرف بنفسه، وإذا كان كذلك دل على أن مراده فى أصل الفصل الزيادة على ذلك المقدار.

واعلم أن استثناء ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] مما اختص به الحافظ دون الشيخ، والإمام.

قوله: «وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة، وكان الساكن غير حرف مد ولين».

اعلم أن الحرف الساكن إذا تقدم على الهمزة، وكان بعدها حرف مد - فإن ذلك الساكن يأتى على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفًا صحيحًا.

الثاني: أن يكون حرف مد ولين.

الثالث: أن يكون حرف لين.

أما الأول: فليس فى القرآن منه إلا: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] و﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨] و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿مَسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤].

وهذا الأخير يحرز قول الحافظ: «وشبهه»، واتفق الإمام، والشيخ، والحافظ على ترك التمكين فى حروف المد فى هذا القسم.

القسم الثانى: أن يكون الساكن قبل الهمزة حرف مد نحو ﴿جَآءُو﴾[آل عمران: ١٨٤] و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ [يونس: ٤١] فلا خلاف بينهم فى تمكين المد بعد الهمزة على ما تقدم إلا ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ فى قول الحافظ.

القسم الثالث: أن يكون الساكن قبل الهمزة حرف لين، والذى فى القرآن منه ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، و ﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦] و ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] لا غير.

نص الحافظ فى «إيجاز البيان» على أن التمكين فيه مطرد[1]، وسوَّى بينه وبين ما إذا كان قبل الهمزة حرف مد وكذلك مذهب الشيخ، فأما الإمام فكلامه مثل كلام

---

(١) فى أ: مطرود.

الحافظ فى التيسير، وذلك أنه قال: «إن كان الساكن قبل الهمزة غير حرف مد ولين - فليس أحد من القراء يمده».

وهذا يقتضى التسوية بين حرف اللين والحرف الصحيح.

ثم لم يذكر فى التمثيل إلا ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ و﴿مَسْـُٔولًا﴾ و﴿مَذْءُومًا﴾ كما فعل الحافظ، لكن لا يلزم أن يكون التمثيل محيطًا بجميع ما فى الباب؛ فمقتضى ذلك أن الواو الثانية فى ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ والألف فى «سوآت» لا يزاد فى مدهما على ما يستحقان بأنفسهما، إلا أن الحافظ نص فى «إيجاز البيان» على التمكين الزائد فى ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، و«سوآت» وكذلك نص الإمام على الزيادة فى ألف «سوآت» فبقى ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ غير مستثنى؛ فالظاهر أنه بغير زيادة عنده مثل ﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨] و﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] والله أعلم بما أراد.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكذلك إن كانت الهمزة مجتلبة للابتداء».

اعلم أن الذى ورد من هذا فى القرآن ثلاثة ألفاظ وهى: ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ فى البقرة [٢٨٣] و﴿ٱئْذَن لِّى﴾ فى التوبة [٤٩] و﴿ٱئْتِ﴾ حيث ورد، نحو ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] ﴿فَأْتُوا۟ بِكِتَـٰبٍ﴾ [القصص: ٤٩]، مذهب الحافظ فى هذا كله ترك الزيادة، وذكر الشيخ، والإمام الوجهين وقال الشيخ: «وكلا الوجهين حسن وترك المد أقيس»

«مسألة»

قال الحافظ فى المفردات ما نصه: «وكلهم لم يزد فى تمكين الألف فى قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢٥] و ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وبابه.

وزاد بعضهم ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ فى موضعين من يونس [الآيتان: ٩١، ٥١]، ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، فى «والنجم» [الآية: ٥٠] فلم يزيدوا فى تمكين الألف والواو فيهن».

وافق الإمام [الحافظ على] ترك الزيادة فى هذه الألفاظ.

وكذلك الشيخ إلا فى ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ فى الموضعين، فلم أر للشيخ فيه شيئًا.

واعلم أن الألف التى تقصر من ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ [يونس: ٥١] هى التى بعد اللام دون التى بعد الهمزة، نص عليه الإمام فى الكافى.

ومن ذلك الألف المبدلة من التنوين فى الوقف[(١)] نحو ﴿مَآءً﴾ [العنكبوت: ٦٣] و ﴿غُثَآءً﴾ [المؤمنون: ٤١] و ﴿سُوٓءًا﴾ [النساء: ١١٠]، ذكر الحافظ فى جامع البيان وغيره ترك الزيادة، ووافقه الشيخ، والإمام.

---

(١) وتسمى هذه الألف: ألف العوض. ينظر اللسان (١/ ١) باب الهمزة، وفيه أن للنحويين ألقابًا لألفات غيرها تعرف بها، فمنها الألف الفاصلة، وهى فى موضعين:

أحدهما: الألف التى تثبتها الكَتَبَة بعد واو الجمع؛ ليفصل بها بين واو الجمع وبين ما بعدها، مثل: كفروا وشكروا، وكذلك الألف التى فى مثل: يغزوا ويدعوا، وإذا استغنى عنها لاتصال المكنى بالفعل لم تثبت هذه الألف الفاصلة.

والأخرى: الألف التى فصلت بين النون التى هى علامة الإناث وبين النون الثقيلة؛ كراهة اجتماع ثلاث نونات فى مثل قولك للنساء فى الأمر: افْعَلْنَانِّ، بكسر النون وزيادة الألف بين النونين.

ومنها: ألف العبارة؛ لأنها تعبر عن المتكلم، مثل قولك: أنا أفعل كذا، وأنا أستغفر الله، وتسمى: العاملة.

ومنها: الألف المجهولة، مثل ألف «فاعل» و «فاعول» وما أشبهها، وهى ألف تدخل فى الأفعال والأسماء مما لا أصل لها؛ إنما تأتى لإشباع الفتحة فى الفعل والاسم، وهى إذا لزمتها الحركة كقولك: خاتم وخواتم، صارت واوًا لما لزمتها الحركة بسكون الألف بعدها، والألف التى بعدها هى ألف الجمع، وهى مجهولة أيضًا.

ومنها: ألف الصلة، وهى ألف توصل بها فتحة القافية، فمثله قوله:

بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعا

وتسمى ألف الفاصلة، فوصل ألف العين بألف بعدها، ومنه قوله عز وجل: ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ [الأحزاب: ١٠] الألف التى بعد النون الأخيرة هى صلة لفتحة النون، ولها أخوات فى فواصل الآيات كقوله عز وجل: ﴿وقواريرا﴾ [الإنسان: ١٥] ﴿سلسبيلا﴾ [الإنسان: ١٨]، وأما فتحة «ها» المؤنث فقولك ضربتها ومررت بها.

والفرق بين ألف الوصل وألف الصلة: أن ألف الوصل إنما اجتلبت فى أوائل الأسماء والأفعال، وألف الصلة فى أواخر الأسماء كما ترى.

ومنها: ألف النون الخفيفة كقوله عز وجل ﴿لنسفعًا بالناصية﴾ [العلق: ١٥]، وكقوله عز وجل: ﴿وليكونًا من الصاغرين﴾ [يوسف: ٣٢]، الوقوف على ﴿لنسفعًا﴾ وعلى ﴿وليكونًا﴾ بالألف، وهذه الألف خلف من النون، والنون الخفيفة أصلها الثقيلة إلا أنها خففت، من ذلك قول الأعشى:

ولا تحمد المثرين والله فاحمدا

أراد: فاحمدن، بالنون الخفيفة، فوقف على الألف.

وقال آخر:

وقمير بدا ابن خمس وعشريـ ... ـن فقالت له الفتاتان: قوما

أراد: قومن، فوقف بالألف.

=

....

= ومثله قوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما
شيخًا على كرسيه معمما

فنصب (يعلم) ؛ لأنه أراد: ما لم يعلمن، بالنون الخفيفة، فوقف بالألف.

وقال أبو عكرمة الضبى فى قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

قال: أراد: قفن، فأبدل الألف من النون الخفيفة، كقوله: قوما، أراد: قومن.

قال أبو بكر: وكذلك قوله عز وجل: ﴿ألقيا فى جهنم﴾ [ق: ٢٤]، أكثر الرواية أن الخطاب لمالك خازن جهنم وحده، فبناه على ما وصفناه، وقيل: هو خطاب لمالك وملك معه، والله أعلم.

ومنها: ألف الجمع، مثل: مساجد وجبال وفرسان وفواعل.

ومنها: التفضيل والتصغير، كقوله: فلان أكرم منك وألأم منك، وفلان أجهل الناس.

ومنها: ألف النداء، كقولك: أزيد، تريد: يا زيد.

ومنها: ألف الندبة، كقولك: وازيداه! أعنى الألف التى بعد الدال، ويشاكلها ألف الاستنكار إذا قال رجل: جاء أبو عمرو، فيجيب المجيب: أبو عمراه؟! زيدت الهاء على المدة فى الاستنكار، كما زيدت فى: وافلاناه، فى الندبة.

ومنها: ألف التأنيث، نحو مدة: حمراء وبيضاء ونُفَساء.

ومنها: ألف سَكْرى وحُبْلى.

ومنها: ألف التعايى، وهو أن يقول الرجل: إن عمر، ثم يرتج عليه كلامه فيقف على «عمر» ويقول: إن عمرًا، فيمدها مستمدًا لما يفتح له من الكلام، فيقول: منطلق، المعنى: أن عمر منطلق، إذا لم يتعایَ، ويفعلون ذلك فى الترخيم كما يقول: يا عما، وهو يريد: يا عمر، فيمد فتحة الميم بالألف ليمتد الصوت.

ومنها: ألفات المدات، كقول العرب للكلكل: الكلكال، ويقولون للخاتم: خاتام، وللدانق: داناق.

قال أبو بكر: العرب تصل الفتحة بالألف، والضمة بالواو، والكسرة بالياء. فمن وصلهم الفتحة بالألف قول الراجز:

قلت وقد خرت على الكلكال:
يا ناقتى ما جُلْتِ عن مجالى

أراد: على الكلكل، فوصل فتحة الكاف بالألف، وقال آخر:

لها متنتان خظاتا كما

أراد: خظتا.

ومن وصلهم الضمة بالواو ما أنشده الفراء:

لو أن عمرًا هم أن يرقودا
فانهض فشد المئزر المعقودا

أراد: أن يرقد، فوصل ضمة القاف بالواو، وأنشد أيضًا: =

....

= الله يعلم أنا فى تلفتنا
يوم الفراق إلى إخواننا صور
وأننى حيثما يثنى الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
أراد: فأنظر.
وأنشد فى وصل الكسرة بالياء:
لا عهد لى بنيضال
أصبحت كالشن البالى
أراد: بنضال، وقال:
على عجل منى أطأطئ شيمالى
أرا: شمالى، فوصل الكسرة بالياء، وقال عنترة:
ينباع من ذِفْرَىْ غضوب جسرة
أراد: ينبع.
قال: وهذا قول أكثر أهل اللغة، وقال بعضهم: ينباع: ينفعل، من: باع يبوع، والأول: يفعل، من: نبع ينبع.
ومنها: الألف المحوَّلة، وهى كل ألف أصلها الياء والواو المتحركتان، كقولك: قال وباع وقضى وغزا، وما أشبهها.
ومنا: ألف الثنية، كقولك: يجلسان ويذهبان.
ومنها: ألف التثنية فى الأسماء، كقولك: الزيدان والعمران.
وقال أبو زيد: سمعتهم يقولون: أيا أباه أقبل، وزنه: عيا عياه.
وقال أبو بكر ابن الأنبارى: ألف القطع فى أوائل الأسماء على وجهين:
أحدهما: أن تكون فى أوائل الأسماء المنفردة.
والوجه الآخر: أن تكون فى أوائل الجمع.
فالتى فى أوائل الأسماء تعرفها بثباتها فى التصغير، بأن تمتحن الألف فلا تجدها فاء ولا عينًا ولا لامًا، وكذلك ﴿فحيو بأحسن منها﴾ [النساء: ٨٦].
والفرق بين ألف القطع وألف الوصل: أن ألف الوصل فاء من الفعل، وألف القطع ليست فاءً ولا عينًا ولا لامًا، وأما ألف القطع فى الجمع فمثل ألف: ألوان وأزواج، وكذلك ألف الجمع فى الستة، وأما ألفات الوصل فى أوائل الأسماء فهى تسعة: ألف ابن، وابنة، وابنين، وابنتين، وامرئ، وامرأة، واسم، واست. فهذه ثمانية تكسر الألف فى الابتداء وتحذف فى الوصل، والتاسعة: الألف التى تدخل مع اللام للتعريف، وهى مفتوحة فى الابتداء ساقطة فى الوصل، كقولك الرحمن، القارعة، الحاقة، تسقط هذه الألفات فى الوصل وتنفتح فى الابتداء.
ينظر لسان العرب (١/ ١-٣).
وروى الأزهرى عن أبى العباس أحمد بن يحيى ومحمد بن يزيد أنهما قالا: أصول الألفات ثلاثة ويتبعها الباقيات: ألف أصلية، وهى فى الثلاثى من الأسماء، وألف قطعية، وهى فى الرباعى، وألف وصلية، وهى فيما جاوز الرباعى. قالا: فالأصلية مثل =

فأما الوقف على «رأى» من قوله - تعالى -: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ونحوه و ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] فبالزيادة فى المد، ذكره الحافظ فى «إيجاز البيان» وفى «التمهيد» وغيرهما والشيخ فى كتاب «الكشف».

وأما الوقوف على نحو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] و ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ [يونس: ١٠٧]، و﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢] فإن كان بالروم لم يزد فى المد، وإن كان بالسكون أو بالإشمام فحكى الحافظ ثلاثة أوجه:

أحدها: ترك الزيادة؛ إذ السكون عارض فى الوقف؛ فلا يعتد به، قال الإمام: «وهو القياس».

الثانى: التمكين الطويل اعتدادًا بالتقاء الساكنين(١)، واعتدادًا بالعارض.

الثالث: التوسط فى الزيادة، وبه قرأ الحافظ على أبى الفتح وأبى الحسن، وهو مقتضى قول الشيخ والله أعلم.

قال الحافظ: «والباقون لا يزيدون. . .» إلى آخره.

يريد: من عدا ورشًا لا يزيدون فى حرف المد بعد الهمزة مطلقًا على القدر الذى يستحقه بنفسه.

واعلم أن العلة فى زيادة التمكين فى مذهب ورش كون حرف المد خفيا، فإذا وقع بعد الهمزة خيف عليه أن يزيد خفاء، فبين بتمكين المد.

= ألف أَلِفٍ وإِلْف وأَلْف، وما أشبهه، والقطعية مثل: ألف أحمد وأحمر وما أشبهه، والوصلية مثل ألف: استنباط واستخراج، وهى فى الأفعال إذا كانت أصلية مثل ألف: أكل، وفى الرباعى إذا كانت قطعية مثل ألف: أحسن، وفيما زاد عليه مثل ألف: استكبر واستدرج، إذا كانت وصلية.

قالا: ومعنى ألف الاستفهام ثلاثة: تكون بين الآدميين يقولها بعضهم لبعض استفهامًا، وتكون من الجبار لوليه تقريرًا، ولعدوه توبيخًا، فالتقرير كقوله عز وجل للمسيح: ﴿أأنت قلت للناس﴾ [المائدة: ١١٦] قال أحمد بن يحيى: وإنما وقع التقرير لعيسى - عليه السلام - لأن خصومه كانوا حضورًا، فأراد الله عز وجل من عيسى أن يكذبهم بما ادعوا عليه، وأما التوبيخ لعدوه فكقوله عز وجل: ﴿أصطفى البنات على البنين﴾ [الصافات: ١٥٣] وقوله: ﴿أأنتم أعلم أم الله﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿أأنتم أنشأتم شجرتها﴾ [الواقعة: ٧٢]، وقال أبو منصور: فهذه أصول الألفات.

ينظر: لسان العرب (١/ ١).

(١) سبق لنا الحديث بالتفصيل عن التقاء الساكنين، كما سبق بيان معانى كل من الروم والإشمام قبل ذلك.

والعلة لمذهب الجماعة فى ترك الزيادة أن خفاء حرف المد إنما يعرض إذا تأخرت الهمزة؛ فلذلك مكنوا الزيادة هناك.

فأما إذا تقدمت الهمزة فقلما يخفى إذ ذاك فلا يحتاج عندهم إلى الزيادة.

ومعنى كون حرف المد يخفى إذا تأخرت الهمزة: أن حرف المد لما كان مجرد صوت يهوى فى الصدر، ولا يعتمد على شيء من الأعضاء الناطقة بالحروف حتى لم يمكن تعلق شيء من الحركات به ما دام حرف مد، وكانت الهمزة حرفًا جلدًا ثقيلًا ممكنا فى المخرج إلى الصدر، وكان الناطق بها لا يكاد يخلو من تكلف وتعمل - فإذا التقيا خيف أن يتأهب المتكلم للنطق بالهمزة قبل توفية حرف المد حقه؛ فيكون ذلك سببًا إلى الإجحاف به، حتى ربما ذهب معظمه أو كاد؛ فعزموا على بيانه وتقويته بالصبر عليه، والزيادة فى مده، وحصل عند ذلك انتهاء الصوت إلى موضع الهمزة؛ فكان ذلك أعون على النطق بها كما تقدم، والله - سبحانه - أعلم.

فأما ما استثناه ورش، فمنه ما يرجع إلى ترك الاعتداد بالعارض، وذلك فى الألف المبدلة من التنوين فى الوقف، وفى حرف المد بعد همزة الوصل، ومنه ما يرجع إلى باب الجمع بين اللغتين، وقصد التنبيه على رعى الوجهين، وذلك فى ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] وأخواته، و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] عند من يقصر[1] ياءه.

فأما ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] وبابه، فإن قدرت واوه مبدلة من همزة فهو من هذا القبيل وهو قول الإمام، وإن قدرت أصلية على لغة من قال: «واخذ»، فلا مدخل له فى التمكين، كالألف فى قوله - تعالى -: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وهذا الوجه الثانى قاله الحافظ فى «إيجاز البيان» والشيخ فى كتاب «الكشف»، والله أعلم.

باب الهمزتين المتلاصقتين فى كلمة

اعلم أن الهمزة فى القرآن على ضربين:

همزة مفردة، وستأتى بعدُ بحول الله جل وعلا.

---

(١) فى ب: قصر.

وهمزتان متلاصقتان وهما:

إما فى كلمة واحدة، كما يذكر فى هذا الباب.

وإما فى كلمتين كما يذكر فى الباب بعده.

واعلم أن كل ما ذكر فى هذا الباب من الهمزتين فى كلمة، فإنه فى الحقيقة من كلمتين وبيان ذلك:

أن الهمزة الأولى من كل ما ذكر فى هذا الباب همزة استفهام، وهى حرف من حروف المعانى(١) دخلت على كلمة أولها همزة فالتقت همزتان، وليس فى القرآن همزتان ملتقيتان فى كلمة إلا فى لفظة واحدة وهى ﴿أَيِمَّةَ﴾، وقعت فى القرآن فى خمسة مواضع:

الأول: فى براءة [١٢].

والثانى: فى سورة الأنبياء عليهم السلام [٧٣].

والثالث: والرابع: فى سورة القصص [٥، ٤١].

والخامس: فى ﴿الٓمٓ﴾ السجدة [٢٤].

وأصلها: أَأْمِمَة، «جمع إمام، مثل: لسان وألسنة، وسلاح وأسلحة، فلما التقت همزتان والثانية ساكنة وجب إبدال الثانية حرفًا من جنس حركة ما قبلها على القياس؛ فصار «ءاممة» بهمزة وألف بعدها، ثم استثقلوا تحريك الميمين، فسكنت الأولى وأدغمت فى الثانية بعد سلب حركة ما قبلها فصادفت الألف، وهى لا تقبل الحركة فقلبت ياء بسبب الكسرة، وعلى هذا قراءة الحرمَّيْن، وأبى عمرو.

ومنهم من همزها لما تحركت؛ إذ أصلها الهمز، وإنما قلبت ألفًا لما سكنت،

---

(١) يقصد بحروف المعانى: تلك الحروف التى تدل على معنى فى الكلام، لولاها لما وجد؛ تفريقًا بينها وبين حروف المبانى التى هى مجرد جزء من الكلمة لا يدل على جزء معناها كالذال فى (ذهب) ونحوه، وقد ذكر بعض النحويين للحرف نحوًا من خمسين معنى. وهذه المعانى، المشار إليها، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام: معنى فى الاسم خاصة، كالتعريف. ومعنى فى الفعل خاصة، كالتنفيس. ومعنى فى الجملة، كالنفى والتوكيد. وربط بين مفردين، كالعطف فى نحو: جاء زيد وعمرو وربط بين جملتين كالعطف فى نحو: جاء زيد وذهب عمرو. وإنما قلت (يرجع غالبها) لأن منها ما هو خارج عن هذه الأقسام، كالكف، والتهيئة، والإنكار، والتذكار، وغير ذلك. ينظر: الجنى الدانى (٢٥)
ينظر: الجنى الدانى (ص٢٥).

وعلى هذا قراءة الكوفيين، وابن عامر[١].

فأما التعبير عن الهمزتين فى هذا الباب بأنهما من كلمة - فمجاز.

والذى سوغ ذلك التحام إحدى الهمزتين بالأخرى فى حكم الخط واللفظ والمعنى.

فأما الخط فإنه قد اطرد فى كل حرف من حروف المعانى إذا كان من حرف واحد من حروف التهجى أن يكتب موصولًا بما بعده إذا كان مما يقبل الوصل: كباء الجر، وفاء العطف، ولام الابتداء ونحو ذلك، فحكم همزة الاستفهام وصلها بما بعدها فى الخط؛ إذ كانت مما يقبل ذلك.

وأما حكم اللفظ فمن حيث إن همزة الاستفهام حرف واحد من حروف التهجى لم يكن لها حكم الكلمة المستقلة؛ إذ الكلمة المستقلة لا بد لها من مطلع ومقطع، فمطلعها أولها، ولابد من تحريكه؛ ليصح الابتداء به، ومقطعها آخرها، والأصل تسكينه فى الوقف، وأقل ما تحصل هذه الحقيقة بحرفين من حروف التهجى نحو «قد» و «هل».

فأما الحرف الواحد فلا؛ فلزم لذلك أن تتصل فى اللفظ بما بعدها.

---

(١) قال الأزهرى: أكثر القراء قرءوا: ﴿أيمة الكفر﴾ [التوبة: ١٢]، بهمزة واحدة، وقرأ بعضهم ﴿أئمة﴾، بهمزتين، قال: وكل ذلك جائز.

قال ابن سيده: وكذلك قوله تعالى: ﴿وجعلناهم أيمة يدعون إلى النار﴾ [القصص: ٤١]، أى: من تبعهم فهو فى النار يوم القيامة، قلبت الهمزة ياء؛ لثقلها لأنها حرف سفل فى الحلق وبعد عن الحروف وحصل طرفًا فكان النطق به تكلفًا، فإذا كرهت الهمزة الواحدة، فهم باستكراه الثنتين ورفضهما - لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفرفتين فاء وعينا أو عينًا ولاما- أحرى؛ فلهذا لم يأت فى الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلاً البتة، فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: دريئة ودرائى، وخطيئة وخطائى، فشاذ لا يقاس عليه، وليست الهمزتان أصلين، بل الأولى منهما زائدة، وكذلك قراءة أهل الكوفة: ﴿أئمة﴾، بهمزتين.

قال الجوهرى: الإمام الذى يقتدى به، وجمعه: أيمة، وأصله: أَأْمِمَة، على أَفْعِلَة، مثل: إناء وآنية، وإله وآلهة، فأدغمت الميم، فنقلت حركتها إلى ما قبلها، فلما حركوها بالكسر جعلوها ياء، وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو.

قال الأخفش: جعلت الهمزة ياء؛ لأنها فى موضع كسر وما قبلها مفتوح فلم يهمزوا لاجتماع الهمزتين، قال: ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همز، قال: وتصغيرها: أُوَيْمة، لما تحركت الهمزة بالفتحة قلبها واوًا، وقال المازنى: أييمة، ولم يقلب.

ينظر اللسان (١/ ١٣٣).

وهذا هو السبب فى الاتصال فى اللفظ.

وأما حكم المعنى فهو أن الحرف إنما جىء به ليدل على معنى فى غيره[١]،

---

(١) ذكر النحاة عدة تعريفات للحرف، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف: كلمة تدل على معنى، فى غيرها، فقط.

فقوله (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وعلم من تصدير الحد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتى النقل والوصل، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعانى؛ فإنها ليست بكلمات بل هى أبعاض كلمات. وهذا أولى من تصدير الحد بـ (ما) ؛ لإبهامها.

واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح، من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو: إنما وكأنما.

والجواب: أنه ليس فى الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة. وأما نحو: إنما وكأنما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد، بخلاف نحو (كأن) مما صيره التركيب كلمة واحدة، فهو حرف واحد.

وقوله: (تدل على معنى فى غيرها) فصل، يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء؛ لأن الفعل لا يدل على معنى فى غيره. وكذلك أكثر الأسماء.

وقوله: (فقط) فصل ثانٍ، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى فى غيره، ومعنى فى نفسه؛ فإن الأسماء قسمان:

قسم يدل على معنى فى نفسه، ولا يدل على معنى فى غيره، وهو الأكثر.

وقسم يدل على معنيين: معنى فى نفسه، ومعنى فى غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط، فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى فى غيره، مع دلالته على المعنى الذى وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقم أقم معه، فقد دلت (من) على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط؛ لتضمنها معنى (إن) الشرطية؛ فلذلك زيد فى الحد (فقط) ؛ ليخرج به هذا القسم.

واعترض الفارسى قول من حد الحرف (بأنه مادل على معنى فى غيره) بالحروف الزائدة، نحو (ما) فى قولهم: إنك ما وخيرًا؛ لأنها لا تدل على معنى فى غيرها.

وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان، للكثرة؛ بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام.

فإن قيل: ما معنى قولهم: (الحرف يدل على معنى فى غيره).

فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادى متوقفة على ذكر متعلَّقه، بخلاف الاسم والفعل؛ فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادى، غير متوقفة على ذكر متعلق؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (الغلام) فهم منه التعريف. ولو قلت: أل - مفردة - لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف.

وكذلك باء الجر؛ فإنها لا تدل على الإلصاق، حتى تضاف إلى الاسم الذى بعدها، لا أنه يتحصل منها مفردة. وكذلك القول فى سائر الحروف.

وقال السيرافى: المراد من قولنا فى الاسم والفعل: (إنه يدل على معنى فى نفسه) أن =

وهمزة الاستفهام إنما تدل على معنى الاستفهام فيما بعدها، فلما كان معناها لا يظهر إلا فيما بعدها - صارت كأنها جزء منه؛ لأن معناها إنما يحصل بحصول اللفظ بمجموعهما، كما أن معنى الكلمة التى تدل على معنى فى نفسها إنما يحصل بمجموع أجزائها، والله تبارك وتعالى أعلم.

= تصور معناه فى الذهن غير متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فقيل لك: حتى ناطق، وإذا قلت: ما معنى (ضرب)؟ فقيل لك: ضرب فى زمان ماض، أدركت المعنيين باللفظ المذكور فى التفسير؟!

وقولنا فى الحرف: (يدل على معنى فى غيره)، نعنى به أن تصور معناه متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى (من)؟ فقيل لك: التبعيض، وخليت وهذا، لم تفهم معنى (من) إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل؛ لأن التبعيض أخذ جزء من كل.

وقد قيل غير ذلك.

وقد اختلف النحويون فى علة تسميته حرفًا:

فقيل: سمى بذلك؛ لأنه طرف فى الكلام، وفضلة، والحرف، فى اللغة، هو الطرف، ومنه قولهم: (حرف الجبل) أى: طرفه، وهو أعلاه المحدد.

فإن قيل: فإن الحرف قد يقع حشوًا، نحو: مررت بزيد؛ فليست الباء فى هذا بطرف.

فالجواب أن الحرف طرف فى المعنى؛ لأنه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطًا.

وقيل: لأنه يأتى على وجه واحد، والحرف -فى اللغة-: هو الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ [الحج: ١١] أى: على وجه واحد، وهو أن يعبده على السراء دون الضراء، أى: يؤمن بالله، ما دامت حاله حسنة، فإن غيرها الله وامتحنه كفر به؛ وذلك لشكه وعدم طمأنينته.

فإن قيل: فإن الحرف الواحد قد يرد لمعان كثيرة.

فالجواب: أن الأصل فى الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه، فيستعمل فى غيره، قاله بعضهم.

وأجاب غيره بأن الاسم قد يدل، فى حالة واحدة، على معنيين، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً، فى وقت واحد: كقولك: رأيت ضارب زيد، فـ (ضارب زيد) فى هذه الحالة فاعل ومفعول.

والفعل أيضًا يدل على معنيين: الحدث والزمان.

والحرف إنما يدل، فى حالة واحدة، على معنى واحد.

والظاهر أنه إنما سمى حرفًا؛ لأنه طرف فى الكلام، كما تقدم. وأما قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ [الحج: ١١] فهو راجع إلى هذا المعنى؛ لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد، وناحية منه. وإلى ذلك ترجع معانى الحروف كلها، كقولهم للناقة الضامرة الصلبة: حرف؛ تشبيهًا لها بحرف السيف.

وقيل: هى الضخمة؛ تشبيهًا لها بحرف الجبل. وكان الأصمعى يقول: الحرف: الناقة المهزولة. ينظر: الجنى الدانى (٢٠-٢٥).

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أنهما إذا اتفقتا بالفتح»(١).

لما كانت الهمزة الأولى فى هذا الباب حرف استفهام، وهى لا تكون أبدًا إلا مفتوحة، واتفق دخولها على كلمة مهموزة الأول متحركة، وكانت(٢) الحركات ثلاثا - حصل من ذلك أن أَضْرُبَ الهمزتين فى هذا الباب ثلاثة: مفتوحتان، ومفتوحة ومكسورة، ومفتوحة ومضمومة.

قال الحافظ - رحمه الله -: نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

اعلم أن مجموع الوارد فى القرآن من هذا النوع على ضربين: ضرب متفق عليه، وضرب مختلف فيه.

الضرب الأول: المتفق عليه ثمانية عشر موضعًا:

منها فى البقرة ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [الآية:٦]، [و] ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾ [الآية: ١٤٠] وفى آل عمران ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [الآية: ٢٠]. و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [الآية: ٨١]. وفى المائدة ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ١١٦]. وفى سورة هود عليه السلام ﴿ءَأَلِدُ﴾ [الآية: ٧٢]. وفى

---

(١) إذا دخلت ألف الاستفهام على ألف مفتوحة، ففيها ثلاث لغات: منهم من يهمزهما همزتين مقصورتين، ومنهم من يدخل ألفًا بين الهمزتين؛ استثقالاً للجمع بينهما، ومنهم [من] يهمز همزة واحدة مطولة، وتقدير ذلك: أن تدخل بين الهمزتين ألفًا، فتصير الهمزة الأولى مع الألف همزة بمد، تلين الهمزة الثانية، وتترك نبرتها وتشم حركتها بلا نبرة، ومنه قوله تعالى ﴿آنذرتهم﴾ [يس: ١٠]، ﴿آسلمتم﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿آرباب متفرقون﴾ [يوسف: ٣٩] ونحوه وقد قرئ على هذه الوجوه كلها.

قال الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أضربه ... ريبُ المنون ودهر مُتْبِلٌ خَبِلُ

وقال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل ... وبين النقا آأنت أم أم سالم

وقال مزرد أخو الشماخ:

تضاللت فاستشرفته فعرفته ... فقلت له آأنت زيد الأراقم

فإن كان بعد همزة القطع ألف همزت همزة واحدة مطولة، ولم تدخل بين الهمزتين ألفًا، ولم تشم الفتحة، وذلك كقولك: آمنت بفلان، وآثرت فلانًا، ومنه قوله سبحانه: ﴿قال فرعون آمنتم به﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿وقالوا آلهتنا خير أم هو﴾ [الزخرف: ٥٨]، والفرق بين هذا وبين ما قبله: أن ألف القطع فى «آمن» ونحوه ألف أبدلت من فاء الفعل، فلو أدخلوا بين ألف الاستفهام وبين ألف «افعل» ألفًا كما فعلوا فى «آنذرتهم» ونحوه لاجتمع أربع ألفات، وذلك خروج عن كلام العرب.

ينظر مصابيح المغانى ص (٦٧-٦٩).

(٢) فى أ: فكانت.

سورة يوسف عليه السلام ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ [٣٩]. وفى الإسراء ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [٦١]. وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ﴾ [٦٢]. وفى الفرقان ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ [١٧]. وفى النمل ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ [٤٠]. وفى يس ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [١٠] و﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ [٢٣]. وفى الواقعة ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [٥٩]، و﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ﴾ [٦٤]، و﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ﴾ [٦٩]، و﴿ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ﴾ [٧٢]. وفى المجادلة ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [١٣]. وفى الملك ﴿ءَأَمِنتُم﴾ [١٦]. وفى النازعات ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [٢٧].

قال الحافظ: «فإن الحرميين وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منهما».

اعلم أن التسهيل يستعمل مطلقًا ومقيدًا، فإذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة بين بين أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها:

فإن كانت محركة بالفتح؛ جعلت بين الهمزة والألف، ومعناه: أن يلفظ بها نوعًا من اللفظ يكون فيه شبه من لفظ الهمزة ولا يكون همزة خالصة، وشبه من لفظ الألف ولا يكون ألفًا خالصة.

وكذلك إن كانت محركة بالكسر جعلت بين الهمزة والياء على التفسير المتقدم[١].

وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو على ما تقدم.

وهذا كله تحكمه المشافهة.

ويقال فى ذلك كله: تسهيل وتليين.

ويقال: تسهيل على مذاق الهمز.

ويقال: همزة بين بين، والمراد ما تقدم.

فإن قيد التسهيل - فالمراد به إذ ذاك المعنى الذى يقتضيه التقييد.

---

(١) إذا دخلت ألف الاستفهام على همزة مكسورة ففيها أربع لغات:
منهم من يهمزهما جميعًا همزتين مقصورتين، كقولك: (أإنك ذاهب).
ومنهم من يقول: (آإنك) بهمزتين ومدة بينهما.
ومنهم من يقلب ألف القطع ياء مكسورة بترك نبرتها وتليينها، ويشمها مع قصر الهمزة ومدها، ومنه قوله تعالى: ﴿أئذا متنا﴾ [ق: ٣] ﴿أءنا لمبعوثون﴾ [الواقعة: ٤٧] وقد قرئ ذلك بالوجوه كلها.
وأنشد أبو زيد:
حزقٌ إذا ما القوم أبدوا فكاهة ... تفكر آإياه يعنون أم قردا
ينظر مصابيح المغانى ص (٧٠)

فيقال: تسهيل بالبدل.

وتسهيل بالنقل.

وتسهيل بالحذف.

والتسهيل الذى بالبدل قد يكون معه الإدغام، وقد لا يكون، فهذه جميع ألقاب[١] التسهيل، وهذا كله فى المتحركة.

فأما الساكنة فتسهيلها أبدًا بالبدل نحو «آمن» و «بير» و«مومن» تبدل حرفًا من جنس حركة ما قبلها، وسيأتى ذلك كله مفصلًا فى مواضعه بحول الله العلى العظيم.

فإذا تقرر هذا - فقول الحافظ: «يسهلون»، يريد التسهيل المطلق، وهو جعل الهمزة بين الألف والهمزة؛ لأنها مفتوحة، واستثنى ورشًا، فبين أن روايته البدل: هذه رواية المصريين عن ورش.

فأما [عامة][٢] البغداديين والشاميين فرووا عن ورش جعلها بين بين، ذكره الحافظ فى «إيجاز البيان» وغيره.

وقوله: «والقياس أن تكون[٣] بين بين».

يريد بخلاف ما فعل ورش حيث أبدلها ألفًا خالصة، وإنما كان القياس ما ذكر؛ لأن البدل فى الهمزة غير المتطرفة إنما يكون فى الهمزة الساكنة وفى المفتوحة بعد[٤] الكسرة أو بعد[٥] الضمة، وهذه بخلاف ذلك.

ثم إنه يلزم قراءة ورش التقاء الساكنين من غير أن يكون الثانى مدغمًا إلا فى موضعين:

أحدهما: ﴿أَأَلِدُ﴾ فى سورة هود عليه السلام.

والثانى: ﴿أَأَمِنتُمْ﴾ فى الملك [١٦]، فليس فيهما التقاء ساكنين.

وذكر عن ابن كثير أنه لا يدخل قبلهما ألفًا، فعلى هذا تتلاصق الهمزة الملينة مع المخففة.

---

(١) فى أ: ألفات.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: يكون.
(٤) فى ب: بعده.
(٥) فى ب: بعده.

قال: «وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها»؛ فعلى هذا يلزم المد بين المخففة والملينة إلا أن مد هشام أطول، ومد السوسى أقصر، ومد قالون والدورى أوسط، وكله من قبيل المد المتصل، والله - عز وجل - أعلم(١).

قال الحافظ: «والباقون يحققون الهمزتين» يريد من غير فصل بينهما.

واعلم أن الخلاف الذى وقع بينهم فى هذا الباب إنما هو فى الهمزة الثانية، فأما الهمزة الأولى فلا خلاف بينهم فى تحقيقها فى الابتداء، والوصل إلا إذا وقع قبلها ساكن غير حرف مد، فإن ورشًا وحده ينقل حركتها فى الوصل إلى ذلك الساكن على أصله، والذى ورد منه فى القرآن فى هذا الفصل موضعان:

أحدهما: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾ فى البقرة [الآية: ١٤٠].

والثانى: ﴿رَّحِيمٌ ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ فى المجادلة [١٢-١٣]، وقد حصل فى هذا الفصل أربع قراءات، وتقدم ضعف قراءة البدل، وكذلك تحقيق الهمزتين ضعيف.

قال سيبويه - رحمه الله - فى باب الهمزة: «فليس فى كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا»(٢).

يريد ليس فى كلامها الفصيح، ولم يرد النفى مطلقًا؛ إذ لو كان كذلك لم يجز أن يقرأ بالتحقيق، وإنما كان تحقيق الهمزتين ضعيفًا؛ لثقلهما، ويدل على أن سيبويه لم يرد نفى التقاء الهمزتين فى كلام العرب على الإطلاق، وإنما أراد أن ذلك لا يكون فى فصيح الكلام - قوله فى باب الإدغام: وزعموا أن ابن أبى إسحاق(٣) كان يحقق

---

(١) إن الإدخال بين الهمزتين لكل ما ذكر لا يزيد فيما قرأنا به عن مقدار الحركتين.

(٢) ونص كلام سيبويه: واعلم أن الهمزتين إذا التقتا، وكانت كل واحدة منهما من كلمة - فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما؛ لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحَقَّقا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبى عمرو. وذلك قولك: ﴿فقد جا أشراطها﴾ [محمد: ١٨]، و ﴿يا زكريا إنا نبشرك﴾ [مريم: ٧]. ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: ﴿فقد جاء أشراطها﴾، و ﴿يا زكرياء إنا﴾ [مريم: ٧]. وقال:

كُــــلُّ غَــــرَّاءَ اذا مَـــا بَـــرَزَت تُــرْهَــبُ الـعـيْنُ عـلـيـهـا والحَـسَـدْ

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا.

ينظر: الكتاب (٣/ ٥٤٨-٥٤٩).

(٣) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن الواثق بالله هارون، أبو على الهاشمى بن أبى إسحاق =

الهمزتين وناسًا معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء؛ فيجوز الإدغام فى قول هؤلاء وهو رديء[(١)]. انتهى.

قوله - رحمه الله -: «وقد أغلظ المهدوى[(٢)] فى القول على سيبويه فى هذه المسألة حتى تكلم فى ﴿أَيِمَّةَ﴾ فى سورة التوبة [الآية: ١٢] فى «شرح الهداية» فقال ما نصه: «وقد عاب سيبويه والخليل تحقيق الهمزتين، وجعلا ذلك من الشذوذ الذى لا يعول عليه، والقراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين، وأعلم بالآثار ولا يلتفت إلى قول من قال: إن تحقيق الهمزتين فى لغة العرب شاذ قليل؛ لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول، وقد أجمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء، وهم أهل الكوفة، وأهل الشام، وجماعة من أهل البصرة، وببعضهم تقوم

= المعتصم بالله بن هارون الرشيد بن محمد المهدى بن عبد الله المنصور بن محمد بن على ابن عبد الله بن العباس، أبو على الهاشمى البغدادى، شيخ مقرئ مشهور، أخذ القراءة عرضا عن - المستنير، والغاية، والكفاية - أبى أيوب الضبى بقراءة حمزة، روى عنه القراءة عرضا - المستنير، والغاية، والكفاية - على بن عمر بن الحمامى و- المستنير - إبراهيم بن أحمد الطبرى و- المستنير- أبو الحسن بن العلاف، قال الحافظ أبو عمرو: توفى ببغداد قبل سنة خمسين وثلاثمائة.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٩٥-٣٩٦) (١٦٨٣).

(١) ونص كلام سيبويه: وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام فى مثل قولك: قرأ أبوك، وأقرئ أباك؛ لأنك لا يجوز لك أن تقول: قرأ أبوك، فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان؛ لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدًا، فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس.

وزعموا أن ابن أبى إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء؛ فيجوز الإدغام فى قول هؤلاء، وهو رديء.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٤٣).

(٢) أحمد بن عمار بن أبى العباس، الإمام أبو العباس المهدوى؛ نسبه إلى المهدية بالمغرب، أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وعلى جده لأمه مهدى بن إبراهيم وأبى الحسن أحمد بن محمد القنطرى بمكة، وذكر الحافظ أبو عبد الله الذهبى أنه قرأ على أبى بكر أحمد بن محمد البرائى، وألف التواليف منها التفسير المشهور والهداية فى القراءات السبع، وقد قرأت بها وشرحها فى شرح لطيف وهو الذى ذكره الشاطبى فى باب الاستعاذة، قرأ عليه غانم بن الوليد وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف الطرفى وموسى بن سليمان اللخمى ويحيى بن إبراهيم البياز ومحمد بن إبراهيم بن إلياس ومحمد بن عيسى بن فرج المغامى، قال الذهبى: توفى بعد الثلاثين وأربعمائة.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٩٢).

الحجة». انتهى.

وهذه النهضة التى قام بها المهدوى فيها نظر؛ فإن سيبويه اعتمد على ما استقر عنده من أحكام اللغة، والمهدوى يعتمد على ما نقل إليه من القراءات، ولا يستتبت له ما قال إلا إذا لزم أن كل ما اشتهر من القراءات فهو الجارى على فصيح اللغة، وأنه لا يجوز اشتهار القراءة الجارية على لغة ضعيفة أو شاذة، والظاهر أن الأمر ليس كذلك؛ بدليل أن القراءات السبع على الجملة قد طبقت الأرض، وهى مع ذلك تشتمل على الفصيح وغيره، والله - جل ذكره - أعلم.

فأما قراءة ابن كثير فحسنت لما زال لفظ الهمزة الثانية عن نبرتها من التحقيق؛ فاندفع بذلك اجتماع همزتين محققتين.

وأما قالون وصاحباه، فإنهم رأوا أن الثانية، وإن كانت ملينة فإنها بما فيها من مذاق الهمز لم تتجرد من الثقل بالجملة ففصلوا بينهما بالألف؛ ليندفع ثقل اجتماعهما إذ الملينة تشبه المحققة.

وافق الشيخ، والإمام الحافظ على ما ذكر من القراءات، وزاد الإمام عن ورش بين بين مثل ابن كثير، والله جل ذكره أعلم.

الضرب الثانى: المختلف فيه:

اعلم أن الوارد منه فى القرآن خمسة مواضع:

أحدها: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ فى آل عمران [الآية: ٧٣]، قراءة ابن كثير وحده بالاستفهام بهمزة محققة، وأخرى ملينة بين الهمزة والألف على أصله المتقدم(١)،

---

(١) جاء فى الدر المصون: قرأ ابن كثير: (أأن يؤتى) بهمزة استفهام، وهو على قاعدته فى كونه يسهل الثانية بين بين من غير مد بينهما. وخرجت هذه القراءة على أوجه:

أحدها: أن يكون (أن يؤتى) على حذف حرف الجر وهو لام العلة والمعلل محذوف، تقديره لِأَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبرتموه.

الثانى: أن (أن يؤتى) فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف، تقديره: أأن يؤتى أحد يا معشر اليهود مثل ما أوتيتم من الكتاب والعلم تصدقون به أو تعترفون به أو تذكرونه لغيركم أو تشيعونه فى الناس، ونحو ذلك مما يحسن تقديره، وهذا على قول من يقول: (أزيد ضربته) وهو وجه مرجوح، كذا قدره الواحدى تبعًا للفارسى، وأحسن من هذا التقدير؛ لأنه الأصل: إتيان أحد مثل ما أوتيتم ممكن أو مصدَّق به.

الثالث: أن يكون منصوبًا بفعل مقدر يفسره هذا الفعل المضمر، وتكون المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: أتذكرون أن يؤتى أحد تذكرونه، فـ«تذكرونه» مفسر لـ«تذكرون» الأول =

وهو قول الحافظ فى «الإيضاح» وغيره، وقول الإمام فى «الكافى».

وعبر الحافظ فى «التيسير» بالمد ومراده ما تقدم، وكذلك عبر الشيخ فى «التبصرة» وغيرها.

وإنما يعبرون بالمد عن همزة بين بين؛ لما فيها من شبه المد، ويدلك على صحة هذا من قول الشيخ أنه لما ذكر ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] فى «التبصرة» قال: «فقرأ الحرميان، وأبو عمرو، وهشام فى ذلك بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فيمدون حينئذ غير أن مد ابن كثير أنقص قليلًا»(١)، ثم فسر فقال: «أما أبو عمرو وقالون وهشام فإنهم يحققون الأولى ويجعلون الثانية بين الهمزة والألف ويدخلون بينهما ألفًا، ثم قال: «وكذلك يفعل ابن كثير غير أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفا». انتهى

فحصل منه أنه سمى همزة بين بين مدًّا، وسيأتى - أيضًا - من كلام الحافظ فى «التيسير» التعبير بالمد [عن همزة بين بين، بحول الله تبارك وتعالى.

وقرأ الباقون بهمزة](٢) واحدة على الخبر.

والثانى: ﴿ءَأَمِنتُم﴾ فى الأعراف [٧٦]، وطه [٧١]، والشعراء [٤٩] قرأها حفص بهمزة واحدة على الخبر، وافقه قنبل فى طه.

وقرأ الباقون بالاستفهام: فحقق الهمزتين أبو بكر، وحمزة، والكسائى، وحقق الباقون الأولى وسهلوا الثانية.

= على حد: (أزيدًا ضربته)، ثم حذف الفعل الأخير المفسر؛ لدلالة الكلام عليه، وكأنه منطوق به، ولكونه فى قوة المنطوق به صح له أن يفسر مضمرًا، وهذه المسألة منصوص عليها. وهذا أرجح من الوجه قبله؛ لأنه مثل: أزيدًا ضربته، وهو راجح لأجل الطالب للفعل، ومثل حذف هذا الفعل المقدر لدلالة ما قبل الاستفهام عليه حذف الفعل فى قوله: ﴿آلآن وقد عصيت﴾ [يونس: ٩١] قيل: تقديره: آلآن آمنت ورجعت وتبت، ونحو ذلك.

قال الواحدى: (فإن قيل: كيف وجد دخول (أحد) فى هذه القراءة وقد انقطع من النفى والاستفهام، وإذا انقطع الكلام إيجابًا وتقريرًا فلا يجوز دخول (أحد)؟

قيل: يجوز أن يكون (أحد) فى هذا الموضع (أحدًا) الذى فى نحو: أحد وعشرين، وهذا يقع فى الإيجاب؛ ألا ترى أنه بمعنى: واحد؟! وقال أبو العباس: (إن «أحدًا» و«واحدًا»: بمعنى).

ينظر الدر المصون (٢/١٣٨-١٣٩).

(١) تسهيل ابن كثير تسهيل الهمزتين بين بين فقط وهو المراد بقوله أنقص قليلاً.

(٢) سقط فى أ.

ووافقهم قنبل فى الأعراف والشعراء، وأبدل الأولى فى الأعراف واوًا فى الوصل.

الثالث: ﴿ءَاْعۡجَمِيٌّ﴾ فى فصلت [٤٤]:

قرأ هشام وحده على الخبر بهمزة واحدة.

وقرأ الباقون بالاستفهام: فحقق الهمزتين أبو بكر، وحمزة، والكسائى على أصولهم، والباقون يحققون الأولى ويسهلون الثانية بين بين كما تقدم.

نص عليه الحافظ فى «الإيضاح» وعبر فى «التيسير» فقال: «والباقون بهمزة ومدة».

ثم قال: وقالون، وأبو عمرو يشبعانها؛ لأن من قولهما: «إدخال ألف بين الهمزة المحققة والملينة» ثم ذكر عن ورش: أنه على أصله فى البدل.

وذكر عن ابن كثير أنه يجعلها بين بين من غير فصل، وكذلك حفص وابن ذكوان؛ فهذا الموضع نص فى أن الحافظ يطلق المد وهو يريد به الهمزة الملينة بين بين كما تقدم من قول الشيخ، وكذلك قال الشيخ هنا: «والباقون بهمزة ومدة، على ما تقدم من أصولهم فى التسهيل».

واعلم أن الشيخ، والإمام وافقا الحافظ فى جميع ما ذكر من القراءات فى هذا الحرف إلا فى قراءة ابن ذكوان؛ فإنهما جعلاه كقالون وأبى عمرو يفصلان بالألف بين المحققة والملينة، والحافظ جعله كابن كثير لا يفصل بينهما.

الرابع: ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ﴾ فى الأحقاف [٢٠] قراءة ابن كثير وابن عامر بالاستفهام فابن ذكوان يحقق الهمزتين على أصله، وابن كثير يلين[1] الثانية من غير فصل على أصله، وهشام يلينها ويفصلها على أصله أيضًا، وقراءة الباقين على الخبر.

وافق الشيخ والإمام الحافظ فى هذا الحرف.

وفى لفظ الإمام هنا فى «الكافى» نحو مما تقدم؛ لأنه أطلق المد وهو يريد التسهيل بين بين، وكذلك الشيخ وكلامه صريح فى هذا المعنى فانظره فى «التبصرة».

الخامس: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ فى «ن والقلم» [١٤]:

قرأه[2] حمزة، وأبو بكر، وابن عامر بالاستفهام، فحقق الهمزتين أبو بكر،

---

(١) فى أ: يبين.
(٢) فى أ: قراءة.

وحمزة، وسهل ابن عامر الثانية، وفصل هشام بينهما بألف، وكذلك قال الشيخ، والإمام عن ابن ذكوان، وقال الحافظ عنه بغير فصل، على ما تقدم فى «فصلت».

وقرأ الباقون بهمزة واحدة على الخبر، ويأتى القول فى همزة الاستفهام الداخلة على ألف الوصل فى الأنعام، وكذلك ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ فى آل عمران [١٠٤]، و﴿ءَآمِنتُم﴾ فى الأعراف [١٦] بحول الله تعالى [وقوته وحده لا شريك له][١].

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإذا اختلفتا بالفتح والكسر . . .».

اعلم أن الهمزتين المختلفتين بالفتح والكسر فى القرآن أربعة أضرب:

أحدها: ألا تكون الهمزة الأولى للاستفهام ولكنها لبناء[٢] الجمع وذلك ما جاء من لفظ ﴿أَئِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢].

وقد تقدم أنه فى خمسة مواضع، وهو مذكور فى براءة [١٢].

الثانى: ما اجتمع فيه استفهامان، وذلك أحد عشر موضعًا تذكر فى الرعد.

الثالث: لم يجتمع فيه استفهامان، واتفق على الاستفهام، وهو المقصود هنا، وجملته فى القرآن أربعة عشر موضعًا:

منها ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ فى الأنعام [١٩]، و ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ فى الشعراء [٤١]، و﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [النمل: ٥٥] ، و ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ فى خمس مواضع فى النمل [٦٠-٦٤]، و ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ فى يس [١٩]، و﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا﴾، و ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾، و ﴿أَئِفْكًا﴾ فى الصافات [٣٦، ٥٢، ٨٦]، و ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ﴾ فى فصلت [٩]، و ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ فى «ق» [٣].

قال الحافظ: «فالحرميان وأبو عمرو يسهلون الثانية».

يريد: يجعلونها بين الهمزة والياء، وهو قياس تسهيل الهمزة المكسورة، وورش هنا يوافق على هذا التسهيل، ولا خلاف فى تحقيق الأولى إلا إذا وقع قبلها ساكن فإن ورشًا ينقل حركتها فى الوصل كما تقدم.

قال: «والباقون يحققون الهمزتين».

وافق هنا هشام على تحقيق الهمزتين فى جميع القرآن، وذكر عن هشام الفصل بالألف فى جميع القرآن وهى قراءته على أبى الفتح عن قراءته على عبد الباقى

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: البناء.

ابن الحسن[١]، ثم ذكر عنه الفصل فى المواضع السبعة مع تسهيل الهمزة الثانية فى «فصلت» خاصة، وهى قراءة الحافظ على أبى الحسن، وعلى أبى الفتح أيضًا عن قراءته على عبد الله بن الحسين البغدادى[٢] كذا قال فى «المفردات».

---

(١) عبد الباقى بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن السقا، أبو الحسن الخراسانى الأصل، الدمشقى المولد، الأستاذ الحاذق الضابط الثقة، رحل الأمصار، ولد بدمشق وأخذ القرآن عرضا عن - جامع البيان - إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم و- جامع البيان - إبراهيم ابن الحسن و- التيسير - إبراهيم بن عمر وإبراهيم بن عبد العزيز و- جامع البيان - إبراهيم ابن عبد الله بن محمد و- الجامع - أحمد بن عبد الله بن الخشف و- الجامع - أحمد ابن صالح و- الجامع - أحمد بن عبد الرحمن والحسين بن عبد الله و- التيسير - زيد ابن أبى بلال وصالح بن أحمد و- الجامع - عبد الرحمن بن عمر البغدادى وعبد الله ابن على و- الجامع - عبيد الله بن إبراهيم و- الجامع - على بن عبد الله بن محمد وعلى ابن محمد بن جعفر القلانسى و- الجامع - نظيف بن عبد الله و- الجامع - محمد ابن إبراهيم البلخى ومحمد بن أحمد بن هارون ومحمد بن زريق و- الجامع - محمد ابن الحسين الديبلى و- الجامع - محمد بن سليمان ومحمد بن شعبون ومحمد بن صالح و- الجامع - محمد بن عبد الرحمن بن عبيد بن إبراهيم و- الجامع - محمد بن أحمد ابن مرشد و- التيسير - محمد بن على بن الجلندا ومحمد بن النضر بن الأخرم و الجامع - أحمد بن عبيد الله بن حمدان و- الجامع - مسلم بن عبد العزيز و- الجامع - موسى ابن عبد الرحمن، أخذ القراءة عنه عرضًا - التيسير - فارس بن أحمد وأكثر عنه، وقال: قال لنا: أدركت أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق بأنطاكية، وجلست معه فى مجلسه وهو يقرئ فى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ولم أقرأ عليه، ولما حصل الروايات ورجع إلى دمشق يقرئ بها حصل بينه وبين شيوخها اختلاف، فتعصب له قوم وتعصب آخرون عليه حتى تطاول بعضهم إلى بعض؛ فخرج منها إلى الديار المصرية، قال الدانى: كان خيرًا فاضلا ثقة مأمونًا إماما فى القراءات عالما بالعربية بصيرًا بالمعانى، سمعت عبد الرحمن بن عبد الله يقول: كان عبد الباقى سمع معنا ببغداد على أبى بكر الأبهرى وكتب عنه كتبه فى الشرح، ثم قدم مصر فقامت له بها رياسة عظيمة، وكنا لا نظنه هناك إذ كان ببغداد، توفى بعد سنة ثمانين وثلاثمائة بالإسكندرية أو بمصر.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٥٦-٣٥٧).
وفى أ: الحسين.

(٢) شيخ القراء، أبو أحمد، عبد الله بن الحسين بن حسنون السامرى البغدادى.
زعم أنه قرأ لحفص على الأشنانى، وقرأ للسوسى على موسى بن جرير، وأبى عثمان النحوى، وقرأ لقالون على ابن شنبوذ، وللدورى على ابن مجاهد، فأما تلاوته على هذين فمعروفة.
وزعم أنه سمع من أبى العلاء محمد بن أحمد الوكيعى، والقدماء، فافتضح. ولكن كان نافق السوق بين القراء.
ولد سنة خمس وتسعين ومائتين.
تلا عليه: أبو الفضل الخزاعى، وأبو الفتح فارس، وعبد الساتر بن الذرب اللاذقى، =

وهذا هو مذهب الشيخ والإمام، أعنى اختصاص الفصل بالمواضع السبعة مع التسهيل فى «فصلت» دون غيرها.

وذكر الحافظ فى المواضع السبعة حرفى الأعراف [٨١، ١١٣]، والحرف الذى فى «كعيعص» [٦٦] وهى من الضرب الرابع.

وجملته فى القرآن خمسة مواضع: وهى الثلاثة المذكورة، وفى سورة يوسف عليه السلام: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [الآية: ٩٠]، وفى الواقعة: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [الآية: ٦٦] اختلف القراء فيها:

فقرأ نافع وحفص حرفى الأعراف على الخبر بهمزة واحدة مكسورة، ووافقهما ابن كثير فى الثانى منهما، وقرأها الباقون بالاستفهام، [و] وافقهم ابن كثير فى الأول منهما.

وقرأ ابن كثير فى سورة يوسف عليه السلام على الخبر والباقون على الاستفهام.

وقرأ ابن ذكوان فى «كهيعص» على الخبر والباقون على الاستفهام.

وذكر عنه الحافظ الوجهين.

وقرأ أبو بكر فى الواقعة [على الاستفهام][1].

= وعبد الجبار الطرسوسى، وأبو العباس بن نفيس، وآخرون.

قال الذهبى: استوعبت ترجمته فى طبقات القراء؛ وودى لو أنه ثقة، فإنى قرأت من طريقه عاليًا.

قال الصورى: قال لى أبو القاسم العنابى: كنت عند أبى أحمد المقرئ، فحدثنا عن الوكيعى، فاجتمعت بعبد الغنى فأخبرته، فاستعظم ذلك، وقال: سله متى سمع منه؟ فقال: بمكة سنة ثلاثمائة، فأخبرت عبد الغنى، فقال: مات أبو العلاء عندنا فى أول سنة ثلاثمائة، وترك السلام عليه، وقال: لا أسلم على من يكذب فى الحديث.

وفى كتاب العنوان أن أبا أحمد قرأ على محمد بن يحيى الكسائى، وهذا وهم قد سقط من بينهما ابن شنبوذ أو ابن مجاهد.

وقال يحيى بن الطحان: ذكر أبو أحمد أنه يروى عن ابن المعتز. قلت: بدون هذا يهدر الراوى. مات فى المحرم سنة ست وثمانين وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٥-٥١٦)، وتاريخ بغداد (٩/ ٤٤٢-٤٤٣)، والإكمال لابن ماكولا (٢/ ٣٧٦)، والعبر (٣/ ٣٢-٣٣)، وطبقات القراء للذهبى (١/ ٢٦٤-٢٦٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٠٨-٤٠٩)، وغاية النهاية (١/ ٤١٥-٤١٧)، ولسان الميزان (٣/ ٢٧٣-٢٧٤)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٧٥)، وحسن المحاضرة (١/ ٤٨٩)، وشذرات الذهب (٣/ ١١٩-١٢٠).

(١) فى أ: بالاستفهام.

والباقون على الخبر، والله جل جلاله وعز كماله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإذا اختلفتا بالفتح والضم».

اعلم أن هذا النوع ضرب واحد وهو من المواضع الثلاثة التى ذكر الحافظ، وحاصل كلامه أن أبا عمرو يسهل الثانية، ولا يدخل بينهما ألفا كورش، وابن كثير وهى قراءة الشيخ على أبى الطيب.

وزاد أيضا أنه قرأ على غير أبى الطيب فى رواية أبى شعيب بالفصل.

وكذلك حصل من قول الإمام الوجهان فى قراءة أبى شعيب.

وأما هشام فقرأ فى آل عمران مثل الكوفيين بتحقيق الهمزتين من غير فصل.

وزاد عنه الحافظ وجها آخر: وهو الفصل بالألف مع التحقيق.

وقرأ فى «ص» والقمر بتسهيل الثانية والفصل بينهما بالألف.

وزاد عنه الإمام وجها ثانيا: وهو تحقيق الهمزتين من غير فصل.

وزاد عنه الحافظ وجها ثالثا: وهو تحقيق الهمزتين مع الفصل.

ووافق الشيخ والإمام الحافظ فى سائر القراءات التى ذكرها.

وأما[1] قوله - تعالى - فى الزخرف: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [الآية: ١٩] فلا خلاف أنه قرأ بالاستفهام إلا أن نافعا أدخل الاستفهام على فعل أوله همزة مضمومة، والباقون أدخلوا الاستفهام على فعل ليس فى أوله همزة فعلى قراءة نافع وحده تلحق بهذا النوع الذى تقدم.

وذكر الحافظ عن قالون فى هذا الحرف إدخال الألف وترك إدخالها، وعن الشيخ والإمام ترك إدخالها لا غير، [والله تبارك اسمه وتعالى جده ولا إله غيره أعلم وأحكم][2].

باب ذكر الهمزتين من كلمتين

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أنهما إذا اتفقتا[3] بالكسر».

اعلم أن الهمزتين فى هذا الباب تنقسمان إلى: متفقتى الحركة، ومختلفتى الحركة.

---

(١) فى ب: فأما.

(٢) بدل ما بين المعقوفين فى ب: والله تعالى أعلم.

(٣) فى أ: اتفقا.

فالأول ثلاثة أقسام:

مفتوحتان.

ومكسورتان.

ومضمومتان.

والثانى: خمسة أقسام: وذلك أن تكون الأولى مفتوحة وبعدها مكسورة أو مضمومة فهذان قسمان، أو تكون الثانية مفتوحة وقبلها مكسورة أو مضمومة فهذان قسمان أيضا، والخامس: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، وليس فى القرآن عكسه.

فذكر الحافظ أولا المكسورتين، والذى فى القرآن من هذا القسم ثمانية عشر موضعا منها ثلاثة بخلاف، والباقى بغير خلاف.

أما الذى لا خلاف فيه، فمنها فى البقرة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [الآية: ٣١] وفى النساء ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الآية: ٢٢] ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ﴾ [الآية: ٢٤]

وفى هود عليه السلام ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]. وفى يوسف عليه السلام ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ﴾ [٥٣]. وفى الإسراء ﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [١٠٢]. وفى النور ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [٣٣]. وفى الشعراء ﴿كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ﴾ [١٨٧]. وفى «الم» السجدة ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [٥]. وفى الأحزاب ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ [٣٢]. و﴿وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾[٥٥].

وفى سبأ ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً﴾ [٩]، و﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ﴾ [٤٠].

وفى ص ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً﴾ [١٥]. وفى الزخرف ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [٨٤].

وأما الثلاثة المختلف فيهن:

فأولها فى البقرة ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [٢٨٢] قراءة حمزة بكسر الهمزتين، والباقون بكسر الأولى وفتح الثانية[1].

(١) قوله: (أن تضل) قرأ حمزة بكسر (إن) على أنها شرطية، والباقون بفتحها، على أنها المصدرية الناصبة، فأما القراءة الأولى، فجواب الشرط فيها قوله: (فتذكر)، وذلك أن حمزة - رحمه الله - يقرأ: (فتذكر) بتشديد الكاف ورفع الراء؛ فصح أن تكون الفاء وما فى =

....

= حيزها جوابًا للشرط، ورفع الفعل؛ لأنه على إضمار مبتدأ، أي: فهى تذكر، وعلى هذه القراءة فجملة الشرط والجزاء: هل لها محل من الإعراب أم لا؟

قال ابن عطية: إن محلها الرفع صفة (لامرأتين)، وقوله: (ممن ترضون) صفة لقوله: (فرجل وامرأتان).

قال أبو حيان -رحمه الله-: (فصار نظير: جاءنى رجل وامرأتان عقلاء حبليان)، وفى جواز مثل هذا التركيب نظر، بل الذى تقتضيه الأقيسة تقديم (حبليان) على (عقلاء)، وأما إذا قيل بأن (ممن ترضون) بدل من «رجالكم»، أو متعلق بـ «استشهدوا»، فيتعذر جعله صفة لامرأتين؛ للزوم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى.

قال شهاب الدين-رحمه الله-: وابن عطية لم يبتدع هذا الإعراب، بل سبقه إليه الواحدى فإنه قال: وموضع الشرط وجوابه رفع بكونهما وصفًا للمذكورين وهما (امرأتان) فى قوله: (فرجل وامرأتان) ؛ لأن الشرط والجزاء يوصف بهما، كما يوصف بهما فى قوله ﴿الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة﴾ [الحج: ٤١].

والظاهر: أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة للإخبار بهذا الحكم، وهى جواب لسؤال مقدر، كأن قائلاً قال: ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجل؟ فأجيب بهذه الجملة.

وأما القراءة الثانية: فـ (أن) فيها مصدرية ناصبة للفعل بعدها، والفتحة فيه حركة إعراب، بخلافها فى قراءة حمزة؛ فإنها فتحة التقاء ساكنين؛ إذ اللام الأولى ساكنة للإدغام فى الثانية، مسكنة للجزم، ولا يمكن إدغام فى ساكن؛ فحركنا الثانية بالفتحة هربًا من التقائهما، وكانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات، و «أن» وما فى حيزها فى محل نصب، أو جر بعد حذف حرف الجر، وهى لام العلة، والتقدير: لأن تضل، أو إرادة أن تضل.

وفى متعلَّق هذا الجار ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه فعل مضمر دل عليه الكلام السابق؛ إذ التقدير: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين؛ لئلا تضل إحداهما، ودل على هذا الفعل قوله: (فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان) قاله الواحدى ولا حاجة إليه؛ لأن الرافع لـ «رجل» و «امرأتين» مُغْنٍ عن تقدير شىء آخر، وكذلك الخبر المقدر لقولك: (فرجل وامرأتان) ؛ إذ تقدير الأول: فليشهد رجل، وتقدير الثانى: فرجل وامرأتان يشهدون؛ لأن تضل. وهذان التقديران هما الوجه الثانى والثالث من الثلاثة المذكورة.

فإن قيل: هل جعل ضلال إحداهما علة لتطلب الإشهاد، أو مراد الله تعالى على حسب التقديرين المذكورين أولاً؟

وقد أجاب سيبويه - رحمه الله - وغيره بأن الضلال لما كان سببًا للإذكار، والإذكار مسبَّبًا عنه، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما، واتصالهما - كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكارُ: إرادةً للإذكار. فكأنه قيل: إرداة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، ونظيره قولهم: أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدْعِمه، وأعددت السلاح أن يجىء عدو فأدفعه، فليس إعدادك الخشبة؛ لأن يميل الحائط، ولا إعدادك السلاح لأن يجىء العدو، وإنما للإدغام إذا مال، وللدفع إذا جاء العدو، وهذا =

. . . .

= مما يعود إليه المعنى ويهجر فيه جانب اللفظ.

وقد ذهب الجرجانى فى هذه الآية الكريمة إلى أن التقدير: مخافة أن تضل، وأنشد قول عمرو:

.... فعجلنا القرى أن تشتمونا

أى: (مخافة أن تشتمونا)، وهذا صحيح لو اقتصر عليه من غير أن يعطف عليه قوله: (فتذكر)؛ لأنه كان التقدير: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين، مخافة أن تضل إحداهما، ولكن عطف قوله: (فتذكر) يفسده؛ إذ يصير التقدير: مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى، و إذكار إحداهما الأخرى ليس مخوفًا منه، بل هو المقصود.

وقال أبو جعفر: (سمعت على بن سليمان يحكى عن أبى العباس أن التقدير: كراهة أن تضل).

قال أبو جعفر - رحمه الله تعالى-: (وهو غلط؛ إذ يصير المعنى: كراهة أن تذكر أحداها الأخرى).

وذهب الفراء إلى أن تقدير الآية الكريمة: (كى تذكر إحداها الأخرى إن ضلت)، فلما قدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت (أن).

قال: ومثله من الكلام: (إنه ليعجبنى أن يسأل السائل فيعطى) معناه: إنه ليعجبنى أن يعطى السائل إن سأل؛ لأنه إنما يعجب الإعطاء لا السؤال، فلما قدموا السؤال على العطية أصحبوه «أن» المفتوحة لينكشف المعنى، فعنده (أن) فى (أن تضل) للجزاء، إلا أنه قدم وفتح، وأصله التأخير.

ورد البصريون هذا القول أبلغ رد:

قال الزجاج: (لست أدرى لم صار الجزاء إذا تقدم وهو فى مكانه وغير مكانه يوجب فتح (أن).

وقال الفارسى: ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها، والقياس يفسدها؛ ألا ترى أنا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حركته، لم يوجب ذلك تغيرًا فى عمله ولا معناه، كما روى أبو الحسن من فتح اللام الجارة مع المظهر عن يونس، وأبى عبيدة، وخلف الأحمر؟! فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شىء، كذلك: (إن) الجزائية ينبغى إذا فتحت ألا يتغير عملها ولا معناها، ومما يبعده أيضًا أنا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير، تقول (مررت بزيد)، وتقول: (بزيد مررت)، فلم يتغير عمل الباء بتقديمها من تأخير.

وأجاب ابن الخطيب فقال: هاهنا غرضان:

أحدهما: حصول الإشهاد، وهذا لا يتأتى إلا بتذكير إحدى المرأتين.

والثانى: بيان تفضيل الرجل على المرأة حتى يبين أن إقامة المرأتين مقام الرجل الواحد هو العدل فى القضية، وذلك لا يتأتى إلا بضلال إحدى المرأتين، وإذا كان كل واحد من هذين - أعنى الإشهاد، وبيان فضل الرجل على المرأة - مقصودًا؛ فلا سبيل إلى ذلك إلا بإضلال إحداهما وتذكُر الأخرى، لا جرم صار هذان الأمران مطلوبين.

اللباب (٤/٤٨٩-٤٩٢).

والثانى والثالث فى الأحزاب:

﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [٥٠] و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [٥٣].

قرأهما ورش بهمز «النبى» فتلتقى همزتان مسكورتان، والباقون بياء مشددة.

قال الحافظ: «فقنبل وورش يجعلان الثانية كالياء الساكنة...» إلى آخر كلامه.

ومراده أنهما يجعلانها بين الهمزة والياء، وكذا قوله عن قالون والبزى: «يجعلان الأولى كالياء المكسورة».

يريد بين الهمزة والياء، وكذا نص فى كتاب «الإيضاح» فقال ما نصه: «فقرأ ابن كثير فى رواية قنبل، ونافع فى رواية ورش بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية؛ فتكون فى اللفظ كأنها ياء ساكنة وهى فى الحقيقة بين الهمزة والياء الساكنة».

ويدل على أنه أراد هذا قوله فى «التيسير»: «كالياء» فجاء بكاف التشبيه؛ لأن الهمزة المسهلة إذا كانت مكسورة ففيها شبه من الياء، وليست ياء خالصة، ويدل عليه أيضا قوله آخر الباب: «وحكم تسهيل الهمزة فى البابين أن تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها ...» إلى آخر كلامه.

يعنى بالبابين: هذا الباب والباب الذى قبله.

وقوله فى الهمزة الثانية: «كالياء الساكنة». لا ينبغى أن يفهم منه أن همزة بين بين تكون ساكنة بل لا بد من تحريكها، وإنما أراد أنها تجعل بين الهمزة والياء التى هى حرف مد، كما أن المضمومة إذا سهلت تجعل بين الهمزة والواو التى هى حرف مد، فالساكنة هنا وصف للياء المشبهة بها لا للهمزة الملينة، ويدل على صحة ذلك أن أصل هذه الهمزة الكسر، فإذا سهلت بين بين فقد غيرت تغييرا يخصها فى ذاتها، فلو سكنت لكان إسكانها تغييرا ثانيا يلحقها فى صفتها العارضة لها وهو غير التغيير الأول، ولا تلازم بين هذين التغييرين، وإذا كان كذلك لم يلزم من حصول أحدهما حصول الآخر، فلو أرادهما معا لنص عليهما، وهو لم يرد إلا التغيير الأول خاصة، ويدل على صحة هذا أيضا أن همزة بين بين لا تسكن عند الحذاق من النحويين وجلة المقرئين، وهذا موجود فى كلام الحافظ وغيره؛ ولهذا لم تسهل قط الهمزة التى أصلها السكون بَيْنَ بَيْنَ، وإنما تسهل بالبدل الخالص، وأيضا فلو سكنت مع التسهيل؛ لأدى ذلك إلى التقاء الساكنين فى كل موضع يكون بعد الهمزة الثانية حرف

ساكن نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ﴾ [هود: ٧١] و ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٥] وهو قبيح إذا لم يكن الأول حرف مد والثانى مدغما كما تقدم فى باب الإدغام الكبير.

فإن قيل: فقد ذكر عن ورش وقنبل إبدال هذه الهمزة ياء خالصة ساكنة وفيه التقاء الساكنين؟

فالجواب: أنه أيضا ضعيف، وهو مع ذلك أشبه إذا كان الساكن الأول حرف مد.

فأما إذا كان الساكن الأول همزة مسهلة لو جوزنا إسكانها فليست بحرف مد، وكذلك إذا وقعت الهمزة طرفا، فإنه لا يوقف عليها إذا سهلت بين بين إلا بالروم، نحو ﴿يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٩٠] و ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ولا يجوز ذلك فى حروف المد، ولا يصح الاحتجاج على أنها حرف مد بامتناع العرب من الابتداء بها، وبامتناع وقوعها مفتوحة بعد كسرة أو ضمة نحو ﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣] و﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣] ولكن العرب حكمت لها فى هذه المواضع بحكم حرف المد؛ لما فيها من شبه حرف المد.

وأيضا فقد نص الحافظ وغيره على أن الهمزة المسهلة بزنة المحققة وهو قول سيبويه، ولو كانت مدًّا لكان زمان النطق بها أطول من زمان النطق بالمحققة. قال سيبويه: «والمخففة فيما ذكر بمنزلتها محققة فى الزنة، يدلك على ذلك قول الأعشى: [من البسيط]

أأن رأت رجلا أعشى أضرَّ به ريب المنون ودهر متبل خبل[1]

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت». ثم قال بعد كلام: «والمخففة بزنتها محققة، ولولا ذلك لكان هذا البيت منكسرا إذا خففت الأولى أو الآخِرة: [من الرمل]

كل غراء إذا ما برزت ....

انتهى كلامه.

وتمام هذا البيت:

.... ترهب العين عليها والحسد

(١) البيت فى ديوانه ص (١٠٧) ومقاييس اللغة (١/ ٣٦٣) ومجمل اللغة (١/ ٣٤٤) وبلا نسبة فى كتاب العين (٨/ ١٢٤).

فإن قيل: هذا كله بين إلا أمرًا واحدًا وهو سبب الإشكال فى كلام الحافظ، وهو تفريقه فى العبارة بين الهمزة الأولى والثانية، فقال فى تسهيل الأولى: «كالياء المكسورة»، وقال فى الثانية: «كالياء الساكنة»؟.

فالجواب: أن عبارته وقعت كما ترى ليشعر بحال كل واحدة منهما فى مقدار حركتها، وذلك أن الأولى إذا سهلت مكنت حركتها؛ لأنها بعد حرف مد وإلا أشبه التقاء الساكنين. وأما الثانية فإذا سهلت اختلست حركتها أو أخفيت هربا من الثقل؛ لأن قبلها همزة محركة، فلو مكنت حركتها مع أنها (١) كانت مسهلة تشبه المحققة، لكان فيه شبه من اجتماع محققتين محركتين والله أعلم.

وقول الحافظ: «فقنبل، وورش [يجعلان](٢) الثانية كالياء الساكنة» يقتضى أن ورشا يفعل ذلك فى جميع ما ورد منه فى القرآن.

وقوله: «وأخذ على ابن خاقان» يقتضى فى هذين الموضعين خاصة أحد أمرين:

إما أن يقرأ لورش بالياء المكسورة قولا واحدا؛ فيكون فى حكم الاستثناء المطلق من جميع الفصل.

وإما أن يقرأ لورش بالوجهين، أعنى يسهل بين بين كسائر الفصل وبالبدل أيضا؛ فيكون فى حكم الاستثناء المخصوص برواية ابن خاقان، فينبغى أن يبحث عن تحقيق مذهبه فى كتاب «التيسير»: فاعلم أنه إنما أسند قراءته برواية ورش فى «التيسير» عن ابن خاقان لا غير، وابن خاقان هو الذى استثنى له هذين الموضعين، فعلى هذا ليس فى «التيسير» فى هذين الموضعين فى قراءة ورش إلا البدل.

وذكر فى «المفردات» أنه قرأ هكذا على ابن غلبون، وابن خاقان، وأبى الفتح بجعل الثانية ياء مكسورة بدلا من الهمزة فى هذين الموضعين، وحاصل قوله فى «التمهيد» أنه قرأ على هؤلاء الأشياخ الثلاثة بالوجهين، أعنى بجعل الهمزة الثانية كالياء المكسورة فى الموضعين، وبجعلها بين بين.

وقال: «وبهما آخذ» إلا أن فى عبارته فى «التمهيد» مسامحة؛ فإنه قال فيه: «كالياء المكسورة» وهو يعنى ياء مكسورة؛ فكان ينبغى ألا يأتى بكاف التشبيه؛ لأن الكاف لا تعطى تحقيق البدل وإنما تعطى تسهيل الهمزة بين بين، فتأمله.

---

(١) زاد فى ب: وإن.
(٢) سقط فى أ.

وظاهر مذهبه فى «التيسير» الأخذ بجعلها ياء مكسورة فى الموضعين، والله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإذا اتفقتا بالفتح».

اعلم أن الذى ورد فى هذا النوع فى القرآن تسعة وعشرون موضعًا: منها فى النساء ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [٥] ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [٤٣]، وفى المائدة ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [٦] وفى الأنعام ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [٦١] وفى الأعراف ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ [٣٤] و ﴿تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [٤٧] وفى سورة يونس صلى الله عليه وسلم ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ [٤٩] وفى سورة هود صلى الله عليه وسلم ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [٤٠] و﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [٥٨] و﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [٦٦] و﴿قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [٧٦] ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا﴾ [٨٢] و﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [٩٤] و﴿لَّمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [١٠١] وفى الحجر ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ [٦١] و﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ﴾ [٦٧] وفى النحل ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ [٦١] وفى الحج ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ﴾ [٦٥] وفى «قد أفلح» ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧] [و]﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ﴾ [٩٩] وفى الفرقان ﴿إِلَّا مَن شَاءَ أَن يَتَّخِذَ﴾ [٥٧] وفى الأحزاب ﴿إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ﴾ [٢٤] وفى فاطر ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ [٤٥] وفى غافر ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [٧٨] وفى القتال ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] وفى القمر ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [٤١] وفى الحديد ﴿حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [١٤] وفى المنافقين ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [١١] وفى «عبس» ﴿إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾ [٢٢].

وذكر الحافظ المتفقتين بالضم وهو موضع واحد كما ذكر، وذكر القراءات، وحاصلها فى جميع ما تقدم أن الكوفيين وابن عامر يحققون الهمزتين فى جميع الأنواع الثلاثة، وورشًا وقنبلاً يسهلان الثانية بجعلها بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها فتكون المكسورة بين الهمزة والياء، والمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو.

وقد تقدم القول فى حرفى البقرة والنور، وهما قوله تعالى فى سورة البقرة ﴿هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ﴾ [الآية: ٣١]، وفى سورة النور قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾(١) [الآية: ٣٣] يعنى: أن ورشا روى عنه أنه كان يبدل

(١) قال ابن منظور فى لسان العرب: (وأما الهمزتان إذا كانتا مكسورتين نحو قوله: ﴿على البغاء =

الهمزة الثانية فى هذين اللفظين ياء مكسورة.

وأبو عمرو يسقط الهمزة الأولى فى الأنواع الثلاثة، وقالون والبزى يسقطان الأولى فى المفتوحتين خاصة ويسهلان الأولى من المكسورتين بين الهمزة والياء، والأولى من المضمومتين بين الهمزة والواو.

وافق الشيخ، والإمام على كل ما تقدم فى الباب، إلا ما رواه عن ابن خاقان فى الحرفين من جعل الثانية ياء مكسورة.

وزاد عن ورش وقنبل إبدال الثانية حرفا ساكنا من جنس حركة الأولى، ورجح الإمام التسهيل.

ورجح الشيخ البدل لورش والتسهيل لقنبل.

وقد ذكر الحافظ فى «التمهيد» وغيره البدل عن ورش فى الباب كله، غير أنه لم يعول عليه فى «التيسير» والله - تعالى - أعلم.

واعلم أنك إذا وقفت على الكلمة الأولى فلا خلاف بين الحرميَّيْن وأبى عمرو فى إثبات همزتها محققة، كما أنك إذا بدأت بالثانية فلا خلاف أيضا بين الجماعة فى تحقيق همزتها، وإنما يكون التسهيل الذى ذكر أو الحذف فى الوصل.

وليس فى القرآن عن أحد من القراء همزة تسقط أو تسهل فى الوصل وتثبت محققة فى الوقف إلا ما ذكر فى هذا الباب عن أبى عمرو، وعن قالون، والبزى، والله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ومتى سهلت الهمزة الأولى . . .» إلى آخره.

يريد أن ما وجب [لحرف][1] المد من الزيادة من أجل الهمزة لا يزول بزوال

= إن أردن تحصنًا﴾ [النور: ٣٣]، وإذا كانتا مضمومتين نحو قوله: (أولياء أولئك) - فإن أبا عمرو يخفف الهمزة الأولى منهما، فيقول: «على البغا إن»، و «أوليا أولئك»، فيجعل الهمزة الأولى فى «البغاء» بين الهمزة والياء ويكسرها، ويجعل الهمزة فى قوله: «أولياء أولئك»، الأولى بين الواو والهمزة ويضمها.

قال: وجملة ما قاله فى مثل هذه ثلاثة أقوال: أحدها - وهو مذهب الخليل - أن يجعل مكان الهمزة الثانية همزةً بين بين، فإذا كان مضمومًا جعل الهمزة بين الواو والهمزة. قال: «أولياء أولئك»، «على البغاء إن».

وأما أبو عمرو فيقرأ على ما ذكرنا، وأما ابن أبى إسحاق وجماعة من القراء فإنهم يجمعون بين الهمزتين.

لسان العرب (١/ ٢٢-٢٣).

(١) سقط فى أ.

الهمزة فى مذهب من أسقطها، ولا بتسهيلها فى مذهب من سهلها؛ لأن زوالها فى الوصل بالحذف، أو بالتسهيل عارض فلا يعتد به.

وقوله: «ويجوز أن تقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظا».

يريد على رأى من يعتد بالعارض.

وقوله: «والأول أوجه».

يريد إبقاء التمكين وترك الاعتداد بالعارض.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإذا اختلفتا على أى حال كان».

قد تقدم أن الذى وجد فى القرآن من الهمزتين المختلفتى الحركة من هذا الباب خمسة أقسام، وأذكرها لك الآن بحول الله على التفصيل:

القسم الأول: مفتوحة ومضمومة، وهو موضع واحد فى القرآن، وهو[1] ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ فى «قد أفلح» [المؤمنون: ٤٤].

القسم الثانى: مفتوحة ومكسورة وجملته فى القرآن تسعة عشر موضعا:

منها موضعان بخلاف وهما: ﴿زَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ﴾ فى «كهيعص» [١-٢] وفى سورة الأنبياء عليهم السلام [٨٩]: قرأ حفص وحمزة والكسائى ﴿زَكَرِيَّآ﴾ بغير همز والباقون بالهمز.

وباقى المواضع متفق عليها:

منها فى البقرة: ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [١٣٣]. وفى المائدة ﴿وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ﴾ [١٤]، و﴿وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟﴾ [٦٤]، و﴿عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ﴾ [١٠١]. وفى الأنعام ﴿شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ﴾ [١٤٤]. وفى التوبة ﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟﴾ [٢٣]، و﴿مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [٢٨]. وفى سورة يونس عليه السلام ﴿شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ﴾ [٦٦]. وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ﴾ [٢٤]، و﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ﴾ [٥٨]. وفى الكهف ﴿أَوْلِيَآءَ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا﴾ [١٠٢]. وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [٤٥]. وفى الشعراء ﴿نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٦٩]. وفى النمل ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟﴾ [٨٠]. وفى الروم ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟﴾ [٥٢]. وفى «الم» السجدة ﴿ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [٢٧]. وفى

---

(١) زاد فى ب: موضع.

الحجرات ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [٩].

القسم الثالث: مضمومة ومفتوحة، وجملته فى القرآن ثلاثة عشر موضعًا.

منها موضعان فى قراءة نافع وحده وهما فى الأحزاب:

﴿النَّبِيءُ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦]، و﴿إن أراد النَّبِيءُ أن يستنكحها﴾ [٥٠].

وباقى المواضع متفق عليها:

منها فى البقرة:

﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ﴾ [١٣]، وفى الأعراف ﴿لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [١٠٠]، و ﴿وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا﴾ [١٥٥]، وفى التوبة ﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾ [٣٧]، وفى سورة هود عليه السلام ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ [٤٤]، وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى﴾ [٤٣]، وفى سورة إبراهيم عليه السلام ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ أَلَمْ تَرَ﴾ [٢٧-٢٨]، وفى النمل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى﴾ [٣٢] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى﴾ [٣٨]، وفى «فصلت» ﴿جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ﴾ [٢٨]، وفى الممتحنة ﴿وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا﴾ [٤].

القسم الرابع: مكسورة ومفتوحة، وجملته فى القرآن ستة عشر موضعًا منها موضع واحد بخلاف وهو فى البقرة ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ﴾ [٢٨٢]، قرأه حمزة بكسر الهمزة الثانية وقد تقدم، وقرأه الباقون بفتحها.

والبواقى متفق عليها:

منها فى البقرة: ﴿مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ﴾ [٢٣٥]، وفى النساء ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ [٥١]، وفى الأعراف ﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ﴾ [٢٨]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [٣٨]. و﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا﴾ [٥٠]. وفى الأنفال ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا﴾ [٣٢]، وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [٧٦] و﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [٧٦]، وفى سورة الأنبياء عليهم السلام ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ [٩٩]، وفى الفرقان ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟﴾ [١٧] و﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ﴾ [٤٠]، وفى الشعراء ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [٤]، وفى الأحزاب ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ [٥٥]، وفى الملك ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ﴾ [١٦]. و﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ﴾ [١٧].

القسم الخامس: مضمومة ومكسورة، وجملته فى القرآن سبعة وعشرون موضعًا:

منها خمسة بخلاف:

أولها: ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ فى «كهيعص» [مريم:٧]، قرأ حفص وحمزة

والكسائى ﴿يَـٰزَكَرِيَّآ﴾ بغير همز، والباقون بالهمز.

والثانى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ﴾، والثالث: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ﴾ فى الأحزاب [٤٥، ٥٠].

والرابع ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ﴾ فى الممتحنة [١٢].

والخامس﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ فى الطلاق [١] قرأ نافع ﴿النبىء﴾ بالهمز، والباقون بغير همز.

والبواقى متفق عليها:

منها فى البقرة: ﴿مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [١٤٢] وكذلك ﴿مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ [٢١٣-٢١٤]. و﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟﴾ [٢٨٢].

وفى آل عمران ﴿مَن يَشَآءُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾ [١٣] و﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ [٤٧].

وفى الأنعام ﴿مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [٨٣]، وفى الأعراف ﴿وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [١٨٨]، وفى سورة يونس عليه السلام ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [٢٥]، وفى سورة هود عليه السلام ﴿مَا نَشَـٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ﴾ [٨٧]، وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ﴾ [١٠٠]، وفى الحج ﴿مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾ [٥]، وفى النور ﴿شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [٦] و﴿مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٤٥] و﴿مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [٤٦]، وفى النمل ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ﴾ [٢٩]، وفى فاطر ﴿يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [١] و﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [١٥] و﴿ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [٢٨] و﴿ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ﴾ [٤٣]، وفى الشورى ﴿بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ﴾ [الآية: ٢٧]، ﴿لِمَن يَشَآءُ إِنَـٰثًا﴾ [الآية: ٤٩]، ﴿مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٥١].

وليس فى القرآن همزة مكسورة بعدها مضمومة.

واتفق الكوفيون وابن عامر على تحقيق الهمزتين فى هذه الأقسام الخمسة(١).

---

(١) أجمل ابن منظور القول فى هذه الأقسام الخمسة، فقال: وأما اختلاف الهمزتين نحو قوله تعالى: ﴿كما آمن السفهاء ألا﴾ [البقرة: ١٣]، فأكثر القراء على تحقيق الهمزتين، وأما أبو عمرو فإنه يحقق الهمزة الثانية فى رواية سيبويه، ويخفف الأولى فيجعلها بين الواو والهمزة، فيقول: «السفهاء ألا»، ويقرأ ﴿من فى السماء أن﴾ [الملك: ١٦]، فيحقق الثانية، =

واتفق الحرميان، وأبو عمرو على تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية فتجعل فى القسم الأول بين الهمزة والواو، وفى الثانى بين الهمزة والياء، وتبدل فى الثالث واوا خالصة، وتبدل فى الرابع ياء خالصة، ومنعوا فى هذين القسمين أن تكون بين الهمزة والألف على حركتها؛ لأنها إذا كانت بين الهمزة والألف تجرى فى هذا الحكم مجرى الألف الخالصة فكما أن الألف الخالصة، لا تقع بعد كسرة ولا بعد ضمة، فكذلك التزموا فيما أشبه الألف؛ فلذلك عدلوا إلى البدل الخالص إذ لا يمتنع وقوع الياء الخالصة بعد الكسرة، ولا وقوع الواو الخالصة بعد الضمة.

وأما القسم الخامس: فيسهل بين الهمزة والياء.

قال الحافظ: «وهو مذهب النحويين وهو أقيس».

وزاد الإمام والحافظ «أنها تبدل واوًا على حركة ما قبلها».

قال الحافظ: «وهو مذهب القراء وهو آثر».

يعنى: أنه أكثر استعمالا عند القراء، وذكر الإمام أن بعضهم يجعلها بين الهمزة والواو.

وقال «والأول أحسن» يعنى: جعلها بين الهمزة والياء.

ولم يذكر الشيخ إلا جعلها بين الهمزة والياء خاصة، والله [سبحانه أعلى][(١)] وأعلم.

وقول الحافظ: «والتسهيل لإحدى الهمزتين فى هذا الباب إنما يكون فى حال الوصل».

يريد: إذا وقفت على الكلمة الأولى، وبدأت بالثانية حققت الأولى لكل من سهلها فى الوصل أو حققها، إلا لحمزة وهشام فإنهما يسهلانها فى الوقف.

وأما الهمزة الثانية فلا خلاف فى تحقيقها فى الابتداء.

وقوله: «لكون التلاصق فيه».

«الكون» هنا بمعنى الوجود والحصول، وعند حصول الهمزتين المتلاصقتين فى

= وأما سيبويه والخليل فيقولان: السفهاء، ولا يجعلان الهمزة الثانية واوًا خالصة، وفى قوله تعالى: ﴿أأمنتم من فى السماء﴾ [الملك: ١٦]، ياء خالصة، والله أعلم.
ينظر لسان العرب (١/ ٢٣).

(١) سقط فى ب.

اللفظ يتضاعف الثقل؛ فاحتيج إلى التسهيل طلبا للتخفيف.

وقوله: «وحكم تسهيل الهمزة فى البابين».

يريد فى هذا الباب، والباب الذى قبله - أن تجعل بين الهمزة، وبين الحرف الذى منه حركتها».

هذا القول يقتضى أن يكون فى ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] وبابه، فى قراءة ورش بين الهمزة والألف؛ لأنها مفتوحة بعد فتحة، وقد تقدم القول فيه.

وقوله: «ما لم ينفتح أو ينكسر ما قبلها».

يريد نحو ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ﴾ [الأعراف:٥٠] وهو القسم الرابع.

قال: «أو ينضم».

يريد نحو ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ [البقرة:١٣] وهو القسم الثالث.

وكلامه إلى آخر الباب بين، وقد مر بيان مقتضاه، والله تعالى أعلم.

باب ذكر الهمزة المفردة

اعلم أن مذاهب القراء فى الهمزة المفردة على الجملة أربعة:

الأول: تحقيق الهمزات كلها فى الوصل وتسهيلها فى الوقف، وهو مذهب حمزة، ويوافقه هشام فى الهمزة المتطرفة، على ما يأتى بحول الله تعالى.

الثانى: تحقيق بعض الهمزات فى الحالين وتسهيل بعضها فى الحالين، وهو مذهب ورش، وأبى عمرو فى بعض الهمزات السواكن.

الثالث: تحقيق بعض الهمزات المتحركات فى الابتداء، وتسهيلها فى الوصل، وهو مذهب اختص به ورش.

الرابع: تحقيق جميع الهمزات فى الحالين، وهو مذهب الباقين من القراء، إلا مواضع قليلة يسهلها بعضهم، حسبما هو مذكور فى فرش الحروف.

قال الحافظ - رحمه الله - «اعلم أن ورشًا كان يسهل الهمزة المفردة سواء سكنت أو تحركت إذا كانت فى موضع الفاء من الفعل».

اعلم أن الهمزة المفردة تنقسم إلى متحركة وساكنة.

أما الساكنة فتكون فاءً وعينًا ولامًا.

فإذا كانت فاءً فورش يسهلها فى جميع القرآن إلا فى أصل واحد وهو ما تصرف

من لفظ «المأوى» نحو ﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾ و ﴿مَأْوَىٰهُمْ﴾ و ﴿فَأْوُۥٓا﴾ و ﴿وَتُئْوِىٓ﴾ و ﴿تُئْوِيهِ﴾ حيث وقع، فإنه يحقق همزه وما عدا هذا الأصل فإنه يبدله بعد الفتحة ألفًا نحو ﴿تالمون﴾ و ﴿يالمون﴾ و ﴿مامنه﴾ و﴿استاذنك﴾ و﴿يستاخرون﴾ و﴿المستاخرين﴾ و ﴿وامر أهلك بالصلاة﴾، وياء بعد الكسرة نحو ﴿الذى ايتُمِنَ﴾ و﴿أن ايت القوم الظالمين﴾ وواوًا بعد الضمة نحو ﴿يومن﴾ و﴿يوثرون﴾ و﴿الموتون﴾ وكذلك ﴿اوتمن﴾ إذا ابتدأ به.

فإذا كانت الهمزة الساكنة عينًا فإنه يحققها أبدًا إلا فى «بير» و«الذيب» ﴿وبيس﴾ و﴿بعذاب بَيِيسٍ﴾ حيث وقع.

وكذلك إن كانت لامًا حققها أبدًا.

وأما الهمزة المتحركة فإنه لا يسهلها إلا بأربعة شروط:

الأول: أن تكون فاء الكلمة.

الثانى: أن تكون مفتوحة.

الثالث: أن يكون قبلها ضمة.

الرابع: أن تكون الضمة فى حرف زائد حاصل فى بنية الكلمة.

وجملته فى القرآن ثلاثة أسماء، ومضارع أفعال، فالأسماء: ﴿موَذن﴾ [الأعراف: ٤٤] و﴿موَجلا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و﴿المولفة قلوبهم﴾ [التوبة: ٦٠]، والأفعال: ﴿يوَيد﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿يوَلف﴾ [النور: ٤٣] و﴿يوَده﴾ [آل عمران: ٧٥] كيفما جاء، و﴿يوَخر﴾ [المنافقون: ١١] كيفما جاء أيضا لا غير.

فإن كانت الهمزة المتحركة عينا لم يسهلها نحو ﴿وَٱلْفُؤَادَ﴾ [الإسراء: ٣٦] إلا ما كان من لفظة ﴿أرايت﴾ [الكهف: ٦٣] فإنه يجعلها بين الهمزة والألف، وكذلك إن كانت لامًا لم يسهلها إلا فى موضعين:

أحدهما: ﴿النسئ﴾ فإنه يبدل من الهمزة ياء، ويدغم ما قبلها فيها.

والثانى: ﴿ردًا﴾، فإنه ينقل الحركة إلى الدال كما هو مذكور فى سورة القصص.

وافقه قالون فى هذا الحرف الأخير وفى ﴿أرايت﴾ على التسهيل.

فإذا عرفت هذا: فاعلم أن إطلاق الحافظ التسهيل على الهمزة الساكنة الواقعة فى موضع الفاء حسن؛ لأنها تسهل كما قال فى باب الإيواء كما تقدم.

وأما إطلاقه فى المتحركة فكان ينبغى له ألا يفعل؛ لأن الذى يسهل منها يسير،

وهو ما ذكرته لك.

ألا ترى أنه دخل عليه كل همزة هى فاء الكلمة سواء كانت مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، وسواء كانت بعد ضمة من نفس الكلمة كما ذكرت لك أو لم تكن نحو ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿فَأَخَذَهُمْ﴾ [الحاقة: ١٠] و ﴿أَجَلٌ﴾ [الأنعام: ٦٠] و ﴿بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] و ﴿مَئَارِبُ﴾ [طه: ١٨] و ﴿لَبِإِمَامٍ﴾ [الحجر: ٧٩] و ﴿أُخِذُواْ﴾ [الأحزاب: ٦١] و ﴿أُمِرُوٓاْ﴾ [البينة: ٥] و ﴿أُحِلَّتْ﴾ [النساء: ١٦٠] إلى غير ذلك، وإخراج القليل بالاستثناء وإبقاء الكثير أولى من العكس، والله تعالى أعلم.

وذكر الحافظ فى المتحركة ﴿لا توَاخذنا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ذكر فى «إيجاز البيان» أنه من «واخذ»، وقد تقدم هذا فى باب المد إذا كانت الهمزة قبل حرف المد، فعلى هذا لا يكون «يواخذ» من هذا الباب؛ فلا يحتاج أن يذكره فيما يسهِّل ورش، بل كان ينبغى أن ينبه على أن أصله فى قراءة ورش الواو، والله عز وجل أعلم.

وقوله: «واستثنى من الساكنة . . . كذا».

قد تقدم، وهو استثناء الأقل وإبقاء الأكثر، وهو حسن.

وقوله: «ومن المتحركة . . . كذا».

فيه من استثناء الأكثر وإبقاء الأقل كما تقدم.

وامتنع تسهيل هذه الحركة بين الهمزة والألف وإن كانت مفتوحة؛ لأجل الضمة التى قبلها - على ما تقدم فى الباب قبل هذا - ولزم إبدالها واوا خالصة لذلك، وكتبت بالواو؛ رَعْيًا للتسهيل.

وقوله: «والباقون يحققون الهمزة فى ذلك كله».

ليس هذا على إطلاقه؛ لأن أبا عمرو يسهل كل ما ذكر من الهمزات السواكن، وحمزة إذا وقف يسهل كل ما ذكر من الساكنة والمتحركة.

وقوله: «ولأبى عمرو وحمزة وهشام مذاهب أذكرها بعد».

ليس فيه بيان ولا إشعار بأنهما يسهلان شيئا من هذا الباب؛ بل الذى يسبق إلى الفهم أن مذاهبهما منصرفة إلى غير ما ذكره فى هذا الباب بدليل قوله قبل: «والباقون يحققون الهمزة فى ذلك كله» ؛ فكان الوجه أن يقول بإثر قوله: «فى ذلك كله»: إلا ما نذكره من مذهب أبى عمرو وحمزة، والله تعالى أعلم وأحكم.

فصل

قال الحافظ: «وسهل ورش الهمزة فى ﴿بيس﴾، و﴿بيسما﴾ و﴿البير﴾ و﴿الذيب﴾ و﴿لِيَلَّا﴾ فى جميع القرآن».

إنما فصل هذه الكلمات؛ لأنه تكلم أولا فى الهمزة التى هى فاء الكلمة، والهمزة فى هذه الألفاظ «عين» إلا فى ﴿لِيَلَّا﴾ فإنها همزة «أن» الخفيفة وهى حرف من حروف المعانى، والحروف لا توزن، والتسهيل فى هذه الكلمات بإبدال الهمزة ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما أبدلت فيما تقدم بحسب حركات ما قبلها.

وجميع ما فى القرآن من ﴿لِيَلَّا﴾ ثلاثة مواضع:

أحدها: فى البقرة ﴿لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [الآية: ١٥٠].

والثانى: فى النساء ﴿لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ [الآية: ١٦٥].

والثالث: فى الحديد ﴿لِيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الآية: ٢٩].

ولم يذكر فى هذا الموضع ﴿بعذاب بَيِيس﴾ الذى فى آخر الأعراف [الآية: ١٦٥]، وسيذكره فى فرش الحروف بما فيه من الخلاف، ولو نبه عليه أنه سيذكره فى موضعه لكان حسنًا كما فعل فى الباب بعد هذا لما ذكر ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ و ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾. اتفق ورش وقالون على تسهيله بالبدل.

فأما قوله تعالى ﴿ليهب لك﴾ فى سورة «كهيعص» [١٩] فى قراءة ورش ومن وافقه - فليس من باب التسهيل، وإنما الياء حرف مضارعة على قصد الإخبار عن الغائب.

كما أن من قرأ بالهمز قصد الإخبار عن المتكلم، وذكر الحافظ موافقة الكسائى على التسهيل [فى] ﴿الذيب﴾ ولم يسهل من الساكنة غيره.

وأما المتحركات فيسهل منها همزتين:

إحداهما: الهمزة فى الأمر من «سأل» بعد الفاء والواو، نحو ﴿وسلوا الله من فضله﴾ [النساء: ٣٢] و﴿فسلوا أهل الذكر﴾ [النحل: ٤٣] و ﴿وسل من أرسلنا من قبلك﴾ [الزخرف: ٤٥] أسقط الهمزة، وجعل حركتها على السين مثل ما فعل ابن كثير كما يأتى فى النساء.

والثانية: الهمزة فى «رأيت»، إذا دخلت على الكلمة ألف الاستفهام أسقطها كما هو مذكور فى سورة الأنعام.

قال الحافظ - رحمه الله -: «والباقون يحققون الهمزة فى ذلك كله حيث وقع».

يريد فى هذه الألفاظ الخمسة التى ذكر فى هذا الفصل، وكان ينبغى أن يقول: إلا ما يذكر عن أبى عمرو وحمزة، والله تعالى جلاله أعلم.

والشيخ والإمام يوافقان الحافظ على كل ما فى هذا الباب، والحمد لله وحده.

* * *

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

اعلم أن هذا الباب أصل من أصول قراءة ورش، ومن شرطه: أن تكون الهمزة همزة قطع، وأن تكون أول الكلمة، سواء كانت الكلمة اسما، أو فعلا، أو حرفا، وأن يكون الساكن آخر الكلمة التى قبل الهمزة غير حرف مد، وغير ميم الجمع، وغير هاء السكت.

أما حروف المد، فقد تقدم أنها إذا لقيت الهمزات يزاد فى مدها نحو ﴿يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [هود: ٧٦] و﴿فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ و﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾.

وأما ميم الجمع، فقد تقدم أن ورشا يضمها ويصلها بواو إذا وقع بعدها همزة القطع، وكان ينبغى أن ينبه الحافظ عليه فى هذا الباب كما نبه على حروف المد، لكنه ترك ذلك؛ اتكالا على أنه مفهوم مما تقدم.

وأما هاء السكت[1] فلم تلق الهمزة فى القرآن إلا فى قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهۡ إِنِّي

---

(١) هى هاء تأتى فى حال الوقف لبيان الحركة، أو الحرف الذى قبلها، نحو دخولها بعد ألف الندبة لبيان الألف فى قولك: وازيداه، ونحو: ﴿سلطانيه﴾ [الحاقة: ٢٩]، و ﴿كتابيه﴾ [الحاقة: ١٩]، و ﴿حسابيه﴾ [الحاقة: ٢٠]، و ﴿ماليه﴾ [الحاقة: ٢٨] لبيان الياء. ولبيان الحركة كقوله تعالى: ﴿فبهداهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿لم يتسنه﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ونحو قول الشاعر:

إذا ما ترعرع فينا الغلام ... فما إن يقال له من هوه
إذا لم يَسُدْ قبل شَدِّ الإزار ... فذلك فينا الذى لا هوه
ولى صاحب من بنى الشيصبان ... فطورا أقول وطورا هوه

وتسمى أيضًا هاء الاستراحة، وقد تثبت فى الوصل على نية الوقف، كقراءة غير حمزة والكسائى: ﴿لم يتسنه وانظر﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فبهداهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠] قيل بإثبات هاء السكت فى الدرج.

ينظر مصابيح المغانى (٥٠٠، ٥٠١).

وجاء فى الجنى الدانى: هاء السكت هى هاء تلحق وقفًا، لبيان الحركة. وإنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب، نحو: هوه، وهيه، وماليه، وله.

وتلحق أيضًا بعد ألف الندبة، ونحوها كقولك: وازيداه. ولا تثبت وصلاً، إلا فى ضرورة شعر، وإنما أثبتها القراء وصلاً، فى بعض المواضع؛ اتباعًا لرسم المصحف.

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب إلا فى موضعين:

أحدهما: ما بقى من الأفعال المعتلة على أصل واحد، نحو: عِهْ، ولم يَعِهْ.

والثانى: (ما) الاستفهامية، إذا جرت بإضافة اسم، نحو: قراءة مهْ؟

ينظر: الجنى الدانى (١٥٢).

ظَنَنتُ﴾ فى الحاقة [١٩-٢٠].

والمختار فيه تحقيق الهمزة، وقد حكى فيها النقل، وقسم الحافظ الحرف الساكن الذى تنقل إليه حركة الهمزة ثلاثة أقسام:

أحدها: التنوين.

والثانى: لام التعريف.

والثالث: سائر الحروف.

وإنما فعل هذا؛ لأنه رأى أن التنوين زائد على الكلمة يسقط فى الوقف وعند الإضافة، ومع الألف واللام؛ فنبه على أنه فى هذا الباب بمنزلة الساكن غير الزائد فتنقل إليه الحركة، كما تنقل إلى غيره، ولا يحذف مع الهمزة كما يحذف فيما ذكره.

وجعل التعريف أيضا قسما على حدته؛ لأن لام التعريف تكتب موصولة بما دخلت عليه، فهى مع ما دخلت عليه بمنزلة كلمة واحدة.

ألا ترى إلى كونها تقع بين العامل والمعمول فتقول: مررت بالرجل وكتبت بالقلم، فتفصل بين حرف الجر والاسم المجرور مع شدة اتصال حرف الجر بما دخل عليه؟!

وأصل النقل فى هذا الباب: ألا يكون فى كلمة واحدة، فنبه على أن لام التعريف وإن اشتد اتصاله بما دخل عليه ولكنه مع ذلك فى حكم المنفصل الذى ينقل إليه، ولم يستوجب له اتصاله فى الخط أن يصير بمنزلة ما هو من نفس البنية؛ بدليل أنك إذا أسقطته لم يختل معنى الكلمة، وإنما يزول بزواله المعنى الذى دخل بسببه خاصة وهو التعريف.

ونظير النقل إلى لام التعريف؛ إبقاء لحكم الانفصال عليه، وإن كان متصلا فى الخط: ما روى من سكت حمزة على هذا اللام إذا وقعت بعده همزة كما يسكت على سائر السواكن المنفصلة نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] و ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، كما يأتى فى موضعه، بحول الله تعالى.

واعلم أن الأصل فى حروف المعانى: أن تكون مفصولة فى الخط مما دخلت عليه.

وهذا مطرد فيها إذا كانت الكلمة مركبة من حرفين فصاعدا؛ لأنها إذ ذاك يكون

لها مبدأ ومقطع، فيمكن النطق بها متحركة الأول ساكنة الآخر.

فأما إذا كان الحرف الذى للمعنى حرفا واحدا من حروف التهجى، فإنه يكتب موصولا بما بعده فى الخط إذا كان مما يقبل الاتصال بما بعده ك «باء الجر» و «كاف التشبيه» و «فاء العطف» وكذلك «لام التعريف».

أما إذا كان مما لا يقبل الاتصال ك «ألف الاستفهام» و «واو العطف» فلا يكتب إلا مفصولا فى الخط، وإن كان فى حكم المتصل، كما إذا وقع شىء من ذلك فى أثناء الكلمة الواحدة نحو «دروع» و «ورود».

وإنما كتب ما ذكرته من الحروف موصولا فى الخط؛ لأن الخط تابع للفظ، فإذا كانت الكلمة حرفا واحدا من حروف التهجى لم يمكن أن تبدأ بها وتقف عليها؛ لأنه يلزم من الابتداء بها تحريكها، ومن الوقف عليها إسكانها، ولا يمكن اجتماع الحركة والسكون فى الحرف الواحد؛ ولهذا كان الوقف على الأمر من «وقى» و «وعى»: «قه» و «عه»، بإثبات هاء السكت؛ ليكون الحرف الموقوف عليه غير المبتدأ به؛ ولهذا إذا قيل لك: الفظ بالباء من «ضرب» قلت: «به»، فتبدأ بالباء بحركتها وتلحقها هاء السكت، كما أنك إذا قيل لك: الفظ بالباء من «اضرب» قلت: «اب»، فتبدأ بهمزة الوصل وتقف على الباء بالسكون كما كانت فى «اضرب» ؛ ليكون المقطع فى جميع ذلك غير المطلع.

فإذا تقرر هذا فأقول: إذا كان حرف المعنى حرفا واحدا من حروف التهجى فليس بمستقل كما تقدم، فلزم اتصاله بما سبق من أجله وهو ما وقع بعده؛ لأن الحرف إنما يدل فى الأكثر على معنى فيما بعده؛ فصار حرف المعنى لذلك مع ما بعده كالكلمة الواحدة.

ألا ترى أنه لا يستقل فى الدلالة على معناه على انفراده، وإنما يفهم معناه إذا ذكرته مع ما دخل عليه فصار بمنزلة زاى «زيد» وراء «رجل» ؛ إذ لا يدل واحد منهما على معنى حتى يلتحم بما بعده وتكمل الكلمة وحينئذ يفهم المعنى ويعرف المسمى، فلما لزم هذا الالتحام بالنظر إلى المعنى مع ما تقدم من حكم اللفظ كتب موصولا بما بعده فى الخط إشعارا بذلك، ولأن الخط تابع للفظ كما تقدم.

فإذا كان الحرف مما يستقل وهو المركب من حرفين فصاعدا كتب مفصولا نحو «من» و «عن» و «فى» و «لن».

فأما «يأ» فى النداء فإنما كتبت بألف واحدة نحو: «يآدم» و«يأيها» ؛ لأنهم استثقلوا تكرار الألف فحذفوا ألف «يا» تخفيفا، ولكثرة الاستعمال، وبسبب كثرة الاستعمال كتبوا «يبنى»، و «يدود» ونحوهما بغير ألف.

فإذا تقرر هذا: فأرجع إلى لام التعريف، فأقول: هى عند سيبويه حرف واحد من حروف التهجى، وهى اللام خاصة، وبها يحصل التعريف، وإنما الألف قبلها ألف وصل؛ ولهذا تسقط فى الدرج؛ فهى إذن بمنزلة باء الجر وكاف التشبيه مما هو على حرف واحد؛ ولهذا كتبت موصولة فى الخط بما بعدها.

ويظهر من «الكتاب» أن مذهب الخليل مخالف لمذهب سيبويه رحمهما الله؛ لأن الخليل شبهها بـ «قد»، وحمل كثير من الناس كلامه على أنها عنده همزة قطع، وعضدوا هذا الظاهر بأشياء منها أنها تثبت مع تحريك اللام بحركة النقل نحو «اَلَحْمَر» و «اَلَرْض»، وأنها تبدل أو تسهل بين بين مع همزة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام:١٤٣] و ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، وأنها مقطوعة فى الاسم الأعظم فى النداء فى قولنا: يا ألله.

وهذه كلها لا دليل فيها على أنها همزة قطع، ولا أيضا قول الخليل يظن منه أنها عنده همزة قطع، ولاستيفاء الرد والقبول فى هذه المسألة موضع غير هذا، ولكن نبهت هنا على بعض ما قيل فى المسألة.

وأما جعل الحافظ سائر الحروف قسما واحدا فلا إشكال فيه.

وقوله: «على مراد القطع».

يريد أنهم نووا بذلك الوقف على الهاء من ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ ثم الابتداء بما بعده وإن كان الكلام موصولا، وإنما احتاج إلى هذا التقدير؛ لأن الهاء فى ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ هاء السكت وحقها أن تثبت فى الوقف دون الوصل، فمن وقف هنا عليها فقد أعطاها ما تستحقه من الحكم، ومن وصلها فكأنه قدر أنه وقف عليها، وهذا التقدير يشبه ما يسميه النحويون الحمل على التوهم، كقول الشاعر: [من الطويل]

مَشَائِيمَ لَيَسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[1]

---

(١) البيت للأخوص (أو الأحوص) الرياحى فى الإنصاف ص ١٩٣، والحيوان (٣/ ٤٣١)، وخزانة الأدب (٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٨٩)، وشرح شواهد المغنى ص (٨٧١)، وشرح المفصل (٢/ ٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٧٤)، =

بخفض: «ناعب» على توهم أنه زاد الباء بعد «ليس» فقال: ليسوا بمصلحين، ثم عطف عليه بالخفض.

ومن هذا النوع قراءة الجماعة غير أبى عمرو: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] بجزم «أكن» حملا على موضع الفاء(١)؛ لأنه لو لم تثبت الفاء

= (٢/ ١٠٥)، والكتاب (١/ ١٦٥، ٣٠٦)، ولسان العرب (شأم)، والمؤتلف والمختلف ص (٤٩)، وهو للفرزدق فى الكتاب (٣/ ٢٩)، وبلا نسبة فى أسرار اللغة ص (١٥٥)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٤٧)، (٤/ ٣١٣)، والخزانة (٨/ ٢٩٥، ٥٥٤)، والخصائص (٢/ ٣٥٤)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٠٢)، وشرح المفصل (٥/ ٦٨)، (٧/ ٥٧)، ومغنى اللبيب ص (٤٧٨)، والممتع فى التصريف ص (٥٠).

(١) قال السمين الحلبى فى الدر المصون: ﴿وأكن﴾، قرأ أبو عمرو: (وأكون) بنصب الفعل عطفًا على ﴿فأصدق﴾ [المنافقون: ١٠]، و ﴿فأصدق﴾ منصوب على جواب التمنى فى قوله: ﴿لولا أخرتنى﴾ [المنافقون: ١٠] والباقون: ﴿وأكن﴾ مجزومًا، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

واختلفت عبارات الناس فى ذلك:

فقال الزمخشرى: عطفًا على محل ﴿فأصدق﴾ كأنه قيل: إن أخرتنى أصدق وأكن.

وقال ابن عطية: عطفًا على الموضع؛ لأن التقدير: إن أخرتنى أصدق وأكن، هذا مذهب أبى على الفارسى.

فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو: أنه جزم على توهم الشرط الذى دل عليه التمنى، ولا موضع هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر. وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله: ﴿ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم﴾ [الأعراف: ١٨٦] فمن جزم عطفه على موضع ﴿فلا هادى له﴾ ؛ لأنه لو وقع موقعة فعل لانجزم. انتهى.

وهذا الذى نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين.

ونظَّر سيبويه ذلك بقول زهير:

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

فخفض (ولا سابق) عطفًا على (مدرك) الذى هو خبر (ليس) على توهم زيادة الباء فيه؛ لأنه تذكر جر خبرها بالباء المزيدة، وهو عكس الآية الكريمة؛ لأنه فى الآية جزم على توهم سقوط الفاء، وهنا خفض على توهم وجود الباء. ولكن الجامع توهم ما يقتضى جواز ذلك، ولكنى لا أحب هذا النمط مستعملاً فى القرآن ؛ فلا يقال: جزم على التوهم؛ لقبحه لفظًا.

وقال أبو عبد الله: له فى مصحف عثمان (وأكن) بغير واو. فقد فرق الشيخ بين العطف على الموضع والعطف على التوهم بشىء، فقال: الفرق بينهما أن العامل فى العطف على الموضع موجود وأثره مفقود. والعامل فى العطف على التوهم مفقود وأثره موجود. انتهى.

قلت: مثال الأول: هذا ضارب زيدٍ وعمرًا، فهذا من العطف على الموضع، فالعامل وهو «ضارب» موجود، وأثره وهو النصب مفقود.

ومثال الثانى: ما نحن فيه؛ فإن العامل للجزم مفقود وأثره موجود. =

لجزم «أصدق».

وعلى هذا تتخرج قراءة نافع - رحمه - الله: ﴿ومحياى﴾ بسكون الياء كأنه نوى الوقف عليها وإن لم يقف، وكذلك قراءة قنبل ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَأْ﴾[1] [النمل: ٢٢] بسكون الهمزة فى الوصل، ولا يجوز الوقف على هذين الموضعين لأنْ يبتدأ بما بعدهما؛ لأن ما بعدهما من تمامهما إلا أن يكون الوقف لانقطاع النفس والنسيان ثم يوصل بما بعده، والله أعلم.

وقوله: «مع تخليص الساكن قبلها».

يريد مع إثباته فى اللفظ ساكنا محضا غير مشوب بشىء من الحركة ولا بإشارة بروم ولا إشمام، وذكر أنهم اختلفوا فى ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ فى موضعين من سورة يونس عليه السلام [الآيتان: ٥١، ٩١]، وفى ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ من «والنجم» [٥٠].

وقد ورد النقل فى ثلاثة ألفاظ سوى ما ذكر هنا:

أحدها: ﴿القرَان﴾ [البقرة: ١٨٥] قرأه ابن كثير بنقل حركة الهمزة إلى الراء فى الوصل والوقف.

الثانى: صيغة الأمر من «سأل» إذا كان قبله واو العطف أو فاؤه نحو ﴿وسَل

= وأصرح منه بيت زهير؛ فإن الباء مفقودة وأثرها موجود، ولكن أثرها إنما ظهر فى المعطوف لا فى المعطوف عليه، وكذلك فى الآية الكريمة.

ومن ذلك أيضًا بيت امرئ القيس:

فظل طهاة اللحم من بين منضج ... صفيف شواء أو قديرٍ معجَّلِ

فإنه جعلوه من العطف على التوهم، وذلك أنه توهم أنه أضاف منضج إلى صفيف، وهو لو أضافه إليه لجره فعطف «قدير» على «صفيف» بالجر؛ توهمًا لجره بالإضافة.

وقرأ عبيد بن عمير: و (أكون)، برفع الفعل على الاستئناف، أى: وأنا أكون، وهذا عِدَةٌ منه بالصلاح.

ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٢٣-٣٢٤).

(١) قوله: (من سبأ)، قرأ البزى، وأبو عمرو بفتح الهمزة، جعلاه اسمًا للقبيلة أو البقعة، فمنعاه من الصرف للعلمية والتأنيث، وعليه قوله:

من سبأَ الحاضرين مأرب إذْ ... يبنون من دون سيله العرما

وقرأ قنبل بسكون الهمزة، كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه، والباقون بالجر والتنوين، جعلوه اسمًا للحى أو المكان، وعليه قوله:

الواردون وتيم فى ذرى سبإٍ ... قد عض أعناقهم جلد الجواميس

وهذا الخلاف جار بعينه فى «سورة سبأ».

ينظر: اللباب (١٥/ ١٣٧-١٣٨).

القرية﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسَلوا أهل الذكر﴾ [النحل: ٤٣] حيث وقع، نقل ابن كثير والكسائى حركة الهمزة إلى السين فى الحالين.

والثالث: ﴿ردًا يصدقنى﴾ فى القصص [٣٤] نقل نافع حركة الهمزة إلى الدال فى الحالين، وحمزة يوافق على النقل فى هذه المواضع فى الوقف على ما يأتى فى أصله فى الوقف.

وقد استوفى الحافظ جميع ذلك فى فرش الحروف، وإنما لم يذكر هنا هذه الألفاظ الثلاثة؛ لأن الهمزة فيها والحرف الساكن فى كلمة واحدة، بخلاف ما انعقد عليه هذا الباب، والله عز وعلا أعلم.

ومذهب الشيخ والإمام كمذهب الحافظ فى جميع ما ذكر فى الباب، والحمد لله رب العالمين.

باب مذهب أبى عمرو فى ترك الهمز

أطلق الحافظ القول بترك الهمز فى هذا الباب عن أبى عمرو وخصه فى «المفرادت» برواية السوسى.

وحاصل قوله فى «جامع البيان» الإطلاق كما هو فى «التيسير».

وأنا أذكر الآن نص قوله فى «جامع البيان»؛ لتقف عليه، ولتحصل منه أمور تقف عليها بحول الله - عز وجل - فقال الحافظ فى «جامع البيان» ما نصه: «اعلم أن أبا عمرو كان يترك الهمزة الساكنة سواء كانت فاء، أو عينا، أو لاما ويخلفها بالحرف الذى منه حركة ما قبلها، واختلف أصحاب اليزيدى عنه فى الحال التى يستعمل تركها فيه: فحكى أبو عمر، وعامر الموصلى[(١)]، وإسماعيل[(٢)]، وإبراهيم[(٣)] من

---

(١) عامر بن عمر بن صالح، أبو الفتوح المعروف بأوقية الموصلى، مقرئ حاذق، أخذ القراءة عن اليزيدى وله عنه نسخة وعن - المستنير، والمبهج، والكفاية الكبرى، والكامل - العباس بن الفضل الأنصارى قاضى الموصل، قال عنه أحمد بن سمعويه: إنه قرأ على اليزيدى ختمتين باختيار أبى عمرو، روى القراءة عنه - المبهج، جامع البيان، الكامل - أحمد بن سمعويه و- الكامل - أبو الحسن محمد بن السراج و- المبهج، وجامع البيان، الكامل - أبو العباس أحمد بن مسعود السراج وإسحاق بن حاتم الموصلى شيخ ابن مقسم، كذا قال الأهوازى، وصوابه: - المبهج - جامع البيان - الكفاية الكبرى - الكامل - حاتم ابن إسحاق، ويقال: ابن إسماعيل، والله أعلم. و- المبهج، جامع البيان، الكامل - عيسى ابن رصاص و- جامع البيان - الكامل - على العينزربى و- المبهج، الكامل - موسى =

رواية عبيد الله، وابن جعفر اليزيدى[١] عنه أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز كل ما كانت الهمزة فيه مجزومة مثل ﴿يومنون﴾[٢] [البقرة: ٣] و﴿ياكلون﴾ [البقرة: ١٧٤] فدل هذا على أنه إذا لم يسرع فى قراءته واستعمل التحقيق همز.

= ابن حاتم بن جمهور و - المبهج، الكامل - محمد بن الحسين الموصلى و- جامع البيان - الحسن بن سعد الموصلى و- الكامل - إبراهيم بن كعب. توفى سنة خمسين ومائتين.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٥٠-٣٥١).

(٢) إسماعيل بن أبى أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبى عامر، الإمام الحافظ الصدوق، أبو عبد الله الأصبحى المدنى، أخو أبى بكر عبد الحميد بن أبى أويس.
قرأ القرآن وجوده على نافع، فكان آخر تلامذته وفاة.
تلا عليه أحمد بن صالح المصرى وغيره.
وحدث عن: أبيه عبد الله وأخيه أبى بكر، وخاله مالك بن أنس، وعبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون، وسلمة بن وردان صاحب أنس، وسليمان بن بلال، وإبراهيم ابن إسماعيل بن أبى حبيبة، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، وعبد الرحمن ابن أبى الزناد، وعدة.
حدث عنه: البخارى ومسلم، ثم مسلم وأبو داود والترمذى والقزوينى بواسطة، وأحمد ابن صالح، وأحمد بن يوسف السلمى، وأبو محمد الدارمى.
وكان عالم أهل المدينة ومحدثهم فى زمانه على نقص فى حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به، لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن.
مولده فى سنة تسع وثلاثين ومائة.
ومات فى سنة ست وعشرين ومائتين، وقيل: سنة سبع فى رجب، رحمه الله بمنّه.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١٩-٣٩٥)، والتاريخ الكبير (١/ ٣٦٤)، والتاريخ الصغير (٢/ ٣٥٤).

(٣) إبراهيم بن على بن إبراهيم، سيبخت، أبو الفتح البغدادى، نزيل مصر، ماهر مكثر، قرأ على بكار بن محمد بن بكار وابن مجاهد وعبيد الله بن أحمد بن بكير التميمى، مات بمصر سنة سبعين وثلاثمائة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ١٩).

(١) أحمد بن محمد بن يحيى بن المبارك، اليزيدى العدوى، أبو جعفر النحوى هو وأبوه وجده.
قال الزبيدى: هو أمثل أهل بيته فى العلم، كان راويةً شاعرًا متفننًا فى العلوم.
وقال ابن عساكر: كان من ندماء المأمون، وقدم دمشق، وتوجه غازيًا للروم.
سمع جده أبا زيد الأنصارى.
وكان مقرئًا روى عنه أخواه عبيد الله والفضل. ومات قبيل سنة ستين ومائتين.
وله بيت يجمع حروف المعجم، وهو:
ولقد شجتنى طَفْلة برزت ضحى ... كالشمس خثماء العظام بذى الغضى
ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٨٦).

(٢) أى أن أبا عمرو يبدل كل همز ساكن إلا ما كان الهمز فيه للجزم أو للأمر.

انتهى.

قال العبد: قد حصل من هذا أن أبا عمر نقل التسهيل، وحصل من قول الحافظ: «فدل هذا على أنه إذا لم يسرع فى قراءته، واستعمل التحقيق همز» - أن قوله: «فأدرج» معناه: فأسرع، خلافا لمن غاب عنه ذلك، فظن أن «أدرج» لا يقال بمعنى «أسرع»، وإنما يقال بمعنى «وصل»، وبنى على هذا المفهوم أن أبا عمرو إنما يسهل الهمزة الساكنة فى الوصل خاصة، فإذا وقف حققها بناء منه على أن الدرج لا يقال إلا بمعنى الوصل الذى يقابله الوقف.

قال العبد: ولست أذكر أن الدرج يقال بمعنى «الوصل»، لكن فى غير هذا الموضع.

وأما فى هذا الموضع فلو فسر الدرج بمعنى الوصل لكان ذلك خلاف الحكمة؛ إذ الوقف موضع استراحة وتخفيف عن المتكلم، والوصل موضع عمل واجتهاد، فكيف يتناسب أن يحقق فى الوقف ويسهل فى الوصل مع ما فى تحقيق الهمزة من الثقل؟!

بل مذاهب القراء فى ذلك ثلاثة:

أحدها: التحقيق فى الحالين.

والثانى: التسهيل فى الحالين كما تقدم.

والثالث: التحقيق فى الوصل والتسهيل فى الوقف، وهو مذهب حمزة وهشام.

ولم ينقل أحد عن أبى عمرو ولا غيره من أهل السبع - حسب ما اشتملت عليه هذه الكتب التى نعتمد عليها - التحقيق فى الوقف، والتسهيل فى الوصل، ولا يعترض هذا الكلام بما تقدم عن قالون، والبزى، وأبى عمرو فى باب الهمزتين المتفقتى الحركة من كلمتين، حيث سهلوا الهمزة الأولى فى الوصل وحققوها فى الوقف؛ لأن ذلك باب آخر استثقلوا فيه اجتماع الهمزتين، وذلك لا يكون إلا فى الوصل، وإنما كلامنا هنا فى الهمزة المفردة، فتأمل هذا كله تجد الحق بحول الله، عزوجل.

ثم قال الحافظ فى «جامع البيان» ما نصه: «وحكى أبو شعيب عنه أنه كان إذا قرأ فى الصلاة لم يهمز كل ما كانت الهمزة فيه مجزومة»؛ فدل ذلك على أنه كان إذا قرأ فى غير الصلاة - سواء استعمل الحدر أو التحقيق - همز.

وذكر أبو عبد الرحمن، وإبراهيم من رواية العباس، وأبو حمدون[١]، وأبو خلاد[٢]، ومحمد بن شجاع[٣] وأحمد بن حرب[٤] عن الدورى، عنه أن أبا عمرو

(١) الطيب بن إسماعيل بن أبى تراب، أبو حمدون الذاهلى البغدادى، النقاش للخواتم، ويقال له أيضا حمدويه اللؤلئى الثقاب الفصاص، مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح، قرأ على - المستنير، الغاية، الكفاية الكبرى، الكامل - إسحاق المسيبى و- المستنير، - الكفاية الكبرى - عبد الله بن صالح العجلى وإسحاق الأزرق ويعقوب الحضرمى و- المستنير، الغايه، الكفايه الكبرى - يحيى بن آدم و - المستنير - محمد بن مسلم بن صالح العجلى فيما قاله أبو الحسن الخياط و- المستنير - المبهج، جامع البيان، الكفاية الكبرى، الكامل - اليزيدى، وكان من أجل أصحابهما وأضبطهم، وروى الحروف عن - المستنير، الكفاية الكبرى، الكامل - سليمان بن داود الهاشمى، وحجاج بن منهال الأعور وحسين الجعفى وسليمان بن عيسى، ويقال: عرض عليه أيضا وشعيب بن حرب، وسمع - المستنير، الكامل - الكسائى يقرأ فضبط قراءته، قال: وسمعت الكسائى وقد قرأ علينا ختمتين ما من حرف إلا سألناه عنه، ويقال: قرأ عليه، روى القراءة عنه عرضا وسماعا- المستنير، الغاية الكفاية الكبرى، الكامل - الحسن بن الحسين الصواف و- الكامل - ابراهيم بن خالد وأحمد بن الخطاب الخزاعى وإسحاق بن مخلد و- المبهج، جامع البيان، الكفايه الكبرى، الكامل - الحسين بن شريك و- المبهج، الكامل - عبدالله بن أحمد بن الهيثم البلخى - المستنير، الكفاية الكبرى - الفضل بن مخلد والخضر بن الهيثم بن جابر الطوسى و- الكامل - القاسم بن أحمد الصائغ وقاسم بن زكريا و- المستنير، الكفاية الكبرى الكامل - على ابن الهيثم، وفى تجريد ابن الفحام أسند رواية أبى حمدون عن الفارسى عن الحسين الفحام عن بكار عن أبى حمدون فوهم، وصوابه: بكار عن الحسن بن الحسين الصواف عن أبى حمدون، أنبأنا الحسن بن أحمد عن إبراهيم بن الفضل، أنا عبد الوهاب بن على، أنا الحافظ أبو العلاء، أنا أحمد بن على الأصبهانى، أنا أحمد بن الفضل، أنا عبد العزيز بن محمد الكسائى، أنا أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادى، حدثنى أبو عبد الله بن شريك، ثنا أبو حمدون الطيب بن إسماعيل قال: كنت ليلة من الليالى فى روزنتى فحملتنى عينى، فرأيت نورًا قد تلبب بى وهو يقول: حسيبك الله، بينى وبينك الله، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا الذى أدغمتنى، قال: فانتبهت وقلت: ما عدت أدغم حرفا يجوز إظهاره. وأخبر أيضا أنه قرأ على حسين القرآن كل يوم آية، قال: وختمته عليه فى خمس عشرة سنة. مات فى حدود سنة أربعين ومائتين فيما أظن، والله أعلم. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٤٣-٣٤٤).

(٢) سليمان بن خلاد، وقال أبو الفضل الرازى سليم بن خلاد، وقيل سليمان بن خالد، والأول هو الصحيح. أبو خلاد النحوى السامرى المؤدب، صدوق مصدر، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن اليزيدى، وله عنه نسخة وإسماعيل بن جعفر، روى القراءة عنه القاسم بن محمد بن بشار و- التيسير، المستنير، الكفاية الكبرى، الكامل - محمد بن أحمد بن قطن و- المستنير، الكفاية الكبرى - على بن أحمد بن مروان وبكر بن أحمد السراويلى وأحمد ابن حمدان الفرائضى ومحمد بن أحمد بن شنبوذ، مات سنة إحدى وستين ومائتين •
تنظر ترجمته فى غاية النهاية (١/ ٣١٣).

(٣) محمد بن شجاع أبو عبد الله، الثلجى البغدادى، الفقيه الحنفى، عالم صالح مشهور متكلم =

كان إذا قرأ لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة؛ فدل قولهم على أنه كان لا يهمز على كل حال فى صلاة أو غيرها، وفى حدر أو تحقيق.

ودل أيضا قول جميعهم على أنه كان يترك كل همزة ساكنة حيث حلت، وأى حرف كانت من حروف الاسم والفعل، وبذلك قرأت على شيخنا أبى الفتح عن قراءته على أبى الحسن بن عبد الباقى بن الحسن، عن أصحابه، عن اليزيدى، وعن شجاع، عن أبى عمرو، ولم يستثن لى من ذلك شيئا فى رواية اليزيدى، واستثنى لى فى رواية شجاع:

من الأسماء ﴿ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧] و ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و ﴿ٱلرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤] و ﴿رَّأْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿وَكَأْسٍ﴾ [الواقعة: ١٨] و ﴿كَأْسًا﴾

= فيه من جهة اعتقاده، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن - جامع البيان - أبى محمد اليزيدى عن أبى عمرو وله عنه نسخة، وروى الحروف عن يحيى بن آدم عن حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم، وتفقه على الحسن بن زياد اللؤلئى، روى عنه القراءة عرضا أبو جعفر محمد ابن على بن إسحاق القرشى، وروى الحروف عنه أبو أيوب سليمان بن داود الرقى و جامع البيان - عبد الوهاب بن أبى حية وعبيد الله بن إبراهيم العمرى، قال ابن عدى: كان يضع أحاديث فى التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث يثلبهم بذلك، وكان ينال من أحمد وأصحابه وينتقص الشافعى، وكتب فى وصيته: لا يعطى من ثلثى إلا من قال: القرآن مخلوق. قال ابن الجزرى: لما حضرته الوفاة رجع عن ذلك كله، وذكر مناقبهم، ومات يوم عرفة وهو ساجد فى آخر سجدة من صلاة العصر سنة أربع وستين ومائتين، وقيل: سنة ست وستين فى عاشر الحجة، فلعل ذلك كان دليل قبول توبته، عفا الله عنا وعنه ورحمنا.

ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٥٢-١٥٣) وأخبار أبى حنيفة وأصحابه (١٥٧) تاريخ بغداد (٥/ ٣٥٠) طبقات الفقهاء للشيرازى (١٤٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٠) شذرات الذهب (٢/ ١٥١) الفوائد البهية (١/ ١٧١) هدية العارفين (٢/ ١٧).

(٤) أحمد بن حرب بن غيلان، أبو جعفر المعدل البصرى، مقرئ معروف، روى القراءة عرضا عن - المستنير، المبهج، الكامل - الدورى وأبى أيوب الخياط وأبى حاتم، روى القراءة عنه عرضا - المستنير، الكامل - مدين بن شعيب و - المبهج -، الكامل - أبو العباس المطوعى و - الكامل - ابن خليع، قال الخزاعى: إن المطوعى قرأ عليه سنة ثلاثمائة، وقال الحافظ بن زبر فى وفياته: توفى أحمد بن حرب سنة إحدى وثلاثمائة قال ابن الجزرى: وليس هذا بالمعدل الذى هو أحمد بن حرب بن مسمع، ذاك بغدادى يكنى أبا جعفر أيضا، توفى سنة أربع وسبعين ومائتين، وقيل: سنة خمس روى عن عفان بن مسلم وغيره، وروى عنه المحاملى وغيره، وكان ثقة يعد من القراء أيضا، وليس أيضا بالمعدل الذى قرأ على محمد بن وهب وأبى الزعراء كما توهمه ابن سوار؛ فإن ذاك محمد بن يعقوب.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٥) وشذرات الذهب (٢/ ٩٥).

[الإنسان: ١٧] و ﴿ٱلضَّأْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] و ﴿شَأْنٌ﴾ [عبس: ٣٧] قال: واختلف عنه فى ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٤] ومن الفعل قوله: ﴿لا يَأْلِتْكُمْ﴾ فى الحجرات [الآية: ١٤] لا غير، فأخذ ذلك علىَّ بالهمز، وعلى ذلك أهل الأداء، عن شجاع. انتهى ما حكيته عن الحافظ فى «جامع البيان».

وأرجع الآن إلى كلامه فى «التيسير» فأقول: أطلق الحافظ - رحمه الله - القول فى «التيسير» عن أبى عمرو، وقد حصل مما تقدم أنه مروى من الطريقين.

وافقه الشيخ فى «التبصرة» على ذلك، وخصه الإمام برواية السوسى، وعول الحافظ فى «التيسير» على استعمال ذلك إذا قرأ فى الصلاة أو أدرج القراءة أو قرأ بالإدغام الكبير.

وقيد الشيخ والإمام بما إذا أدرج القراءة، أو قرأ فى الصلاة خاصة، ولم أقف لهما على بيان فى ذلك إذا قرأ بالإدغام الكبير، غير أن أبا جعفر بن الباذش - رحمه الله - ذكر فى باب الإدغام من كتاب «الإقناع» أن شريحا يجيز الهمز مع الإدغام.

ونص كلامه: «قال أبو على الأهوازى[1]: ما رأيت أحدا ممن قرأت عليه يأخذ

---

(١) هو أبوعلى، الحسن بن على بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازى، نزيل دمشق.
ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، وزعم أنه على على بن الحسين الغضائرى - مجهول لا يوثق به، ادعى أنه قرأ على الأشنانى، والقاسم المطرز - وذكر أنه تلا لقالون فى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة بالأهواز على محمد بن محمد بن فيروز، عن الحسن ابن الحباب، وأنه قرأ على شيخ، عن أبى بكر بن سيف، وعلى الشنبوذى، وأبى حفص الكتانى، وجماعة، قبل التسعين وثلاثمائة.
وسمع من نصر بن أحمد المرجى، صاحب أبى يعلى، ومن المعافى الجريرى، والكتانى، وعدة.
ولحق بدمشق عبد الوهاب الكلابى، وأنه سمع بمصر من أبى مسلم الكاتب، ويروى العالى والنازل، وخطه ردئ الوضع، جمع سيرة لمعاوية، و (مسندا) فى بضعة عشر جزءا، حشاه بالأباطيل السمجة.
تلا عليه: الهذلى، وغلام الهراس، وأحمد بن أبى الأشعث السمرقندى، وأبو الحسن المصينى، وعتيق الردائى، وأبو الوحش سبيع بن قيراط، وخلق.
وحدث عنه: الخطيب، والكتانى، والفقيه نصر المقدسى، وأبو طاهر الحنائى، وأبو القاسم النسيب ووثقه، وبالإجازة أبو سعد بن الطيورى.
توفى أبو علي_سامحه الله_ فى رابع ذى الحجة سنة ست وأربعين وأربعمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٣-١٨)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٧٤)، ومعرفة القراء (١/ ٣٢٢)، واللباب (١/ ٩٥) غاية النهاية (١/ ٢٢٠).

عنه بالهمز مع الإدغام. والناس على ما ذكر الأهوازى إلا أن شريح بن محمد أجاز لى الإدغام مع الهمز، وما سمعت ذلك من غيره». انتهى كلام ابن الباذش.

قال العبد: إن كان هذا الذى أجاز شريح مما نقله عن أبيه[1]، أمكن أن يقال: إنما لم يقيد ترك الهمز بالإدغام الكبير؛ لجواز الهمز فيه عنده، والله جل وعلا أعلم.

وذكر الحافظ من الأمثلة: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿يُؤْلُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾ [التوبة: ٧٠] والهمزة فى هذه الثلاثة فاء الكلمة.

وذكر ﴿بِئْسَ﴾ [هود: ٩٩] و﴿بِئْسَمَا﴾ [البقرة: ٩٠] و﴿الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٤] و«البئر» و﴿الرُّءْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠] و﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] و﴿كَدَأْبِ﴾ والهمزة فى هذه الأمثلة عين الكلمة، وذكر ﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] و ﴿جِئْتُمْ﴾ [يونس: ٨١] و ﴿شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] و ﴿شِئْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] و﴿فَادَّارَءْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] و﴿اطْمَأْنَنتُمْ﴾ والهمزة فى هذه الأمثلة لام الكلمة.

ثم قال: «إلا أن يكون سكون الهمزة للجزم نحو... كذا، وجملته تسعة عشر موضعا».

اعلم أن هذه المواضع التسعة عشر منها عشرة ﴿يَشَأْ﴾ بالياء المعجمة من أسفل:

الأول: فى النساء ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [الآية: ١٣٣].

والثانى، والثالث، والرابع: فى الأنعام: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الآية: ٣٩] و﴿وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ [الآية: ٣٩] و ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ﴾ [الآية: ١٣٣].

والخامس: فى سورة إبراهيم - عليه السلام - ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [الآية: ١٩].

والسادس، والسابع: فى الإسراء ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الآية: ٥٤].

والثامن: فى فاطر ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [الآية: ١٦].

والتاسع، والعاشر فى الشورى ﴿فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ﴾ [الآية: ٢٤] و ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٣٣].

ومنها ثلاثة ﴿نَشَأْ﴾ بالنون:

الأول: فى الشعراء ﴿إِن نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم﴾ [الآية: ٤].

---

(١) فى ب: ابنه.

والثانى: فى سبأ ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ﴾ [الآية: ٩].

والثالث: فى «يس» ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ [الآية: ٤٣].

ومنها ثلاثة «تَسُؤْ»:

الأول: فى آل عمران ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [الآية: ١٢٠].

والثانى: فى المائدة ﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [الآية: ١٠١].

الثالث: فى التوبة ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [الآية: ٥٠].

فهذه ستة عشر موضعا.

والموضع السابع عشر: ﴿أو نُنْسئها﴾ فى البقرة [الآية: ١٠٦].

والثامن عشر: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ فى الكهف [الآية: ١٦] .

والتاسع عشر: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ فى النجم [الآية: ٣٦].

واعلم أن هذه المواضع قد اشتملت على قوله تعالى ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ فى الأنعام [الآية: ٣٩]، و ﴿فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ﴾ فى الشورى [الآية: ٢٤]، وهذان الموضعان من أبين الدلائل على صحة ما تقدم، من كون أبى عمرو يسهل الهمزة فى هذا الباب فى الوصل والوقف، وأن قول من زعم أنه يسهلها فى الوصل دون الوقف غلط.

ووجه الاستدلال: أن الهمزة فى هذين الموضعين محركة فى الوصل؛ لالتقاء الساكنين، وإنما تسكن فى الوقف، فلو كان أبو عمرو يخص تسهيل الهمزة الساكنة بالوصل لم يكن لذكر هذين الموضعين فيما يستثنى له من ذلك وجه؛ إذ لا وجه لاستثنائهما بالنظر إلى الوصل؛ لكونهما فيه متحركتين، وهو لا يسهل المتحركة، ولا وجه أيضا لاستثنائهما بالنظر إلى الوقف، إذ التسهيل على زعم هذا القائل مخصوص بالوصل، وقد نص ابن شريح - رحمه الله تعالى - على هذه المواضع حرفا حرفا، وذكر فيها هذين الموضعين؛ فليس لقائل أن يقول: ولعل هذين الموضعين غير داخلين فى العدد المذكور، ومع هذا فلا يتم العدد المذكور إلا بهذين الموضعين؛ إذ ليس فى القرآن فعل مجزوم وآخره همزة سوى ما تقدم، وإنما ذكرت هنا ذكر ابن شريح لهذين الموضعين فى عدد المستثنيات؛ لأن صاحب هذه المقالة المردودة يعتصم بمذهب ابن شريح، ويزعم أن كلام ابن شريح يدل على أن أبا عمرو لا يسهل الهمزة الساكنة فى الوقف، وإنما يسهلها فى الوصل، ويستدل على ذلك بمفهومات له فى كتاب «الكافى» تنزه ابن شريح - رحمه الله - أن تكون

خطرت بباله قط، فضلا عن أن يكون قصدها، وأضربت عن ذكرها هنا؛ صونا للمداد والقرطاس عن استعمالهما فى الهذيان، وفيما ذكرته كفاية لأهل الهداية، والله جل جلاله المعين لمن يعتصم به ويستعين.

وأرجع إلى كلام الحافظ فى «التيسير»، قال: «أو يكون للبناء نحو... كذا، وجملته أحد عشر موضعا».

اعلم أن جملة هذه المواضع الأحد عشر:

أولها فى البقرة ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [الآية: ٣٣].

والثانى: ﴿نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓ﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٣٦].

والثالث، والرابع: ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ﴾ و ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ فى الحجر [الآيتان: ٤٩، ٥١].

والخامس: ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ أَنَّ ٱلۡمَآءَ﴾ فى القمر [الآية: ٢٨].

والسادس: ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ﴾ فى الإسراء [الآية: ١٤].

والسابع والثامن: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ و ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ﴾ فى العلق [الآيتان: ١، ٣].

والتاسع والعاشر: ﴿أرجِئْه﴾ فى الأعراف [الآية: ١١١] والشعراء [الآية: ٣٦].

والحادى عشر: ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا﴾ فى الكهف [الآية: ١٠].

ثم ذكر الحافظ بعد هذا خمسة مواضع:

أحدها ﴿تؤوى﴾ فى الأحزاب [الآية: ٥١].

الثانى: ﴿تُـٔۡوِيهِ﴾ فى المعارج [الآية: ١٣]، وعللهما بأن ترك الهمز فيهما أثقل من الهمز.

والثالث: ﴿رئيًا﴾ فى «كهيعص» [الآية: ٧٤]، وعلله بوقوع الالتباس بما لا يهمز.

والرابع، والخامس: ﴿مُّؤۡصَدَةُۢ﴾ فى البلد [٢٠] والهمزة [٨] وعلله بأن ترك الهمز يخرج من لغة إلى لغة.

فكمُل من جميع هذه المستثنيات خمسة وثلاثون موضعا، ونسب استثناءها من التسهيل، واختيار التحقيق فيها لابن مجاهد، ثم قال: «وبذلك قرأت».

يريد على بعض شيوخه؛ لأنه قد تقدم أنه قرأ على أبى الفتح من غير استثناء.

قال: «وبه آخذ».

يريد باستثناء هذه المواضع؛ فحصل من هذا أنه وافق ابن مجاهد فى اختياره التحقيق فى هذه المواضع.

وقياس هذا الاستثناء فى قراءة أبى عمرو يقتضى أن يستثنيها أيضا لحمزة فى الوقف.

وأوكدها فى ذلك: المواضع الخمسة الأخيرة، ولم يستثن لحمزة شيئا من ذلك، بل نص الحافظ على أن أصحابه اختلفوا فى إدغام الحرف المبدل من الهمزة فى ﴿رئيا﴾ [مريم: ٧٤] ﴿تؤوى﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُئْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] اتباعا للخط، وفى إظهاره لكون البدل عارضا.

ثم قال: «والوجهان جائزان».

وافق الشيخ والإمام الحافظ على ما تقدم من الاستثناء لأبى عمرو وتسهيل ما عداها.

وذكر الشيخ والإمام اختلاف القراءة فى رواية أبى شعيب هل تبدل الهمزة ياء فى قوله تعالى: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ فى الحرفين فى البقرة [٥٤] أم لا؟

والمختار عندهما: الهمز.

ولم يذكر الحافظ هذه المسألة فى «التيسير»، وذكرها فى «المفردات» بمثل ما ذكرها الشيخ والإمام.

تنبيه: الهمزة المتطرفة المتحركة فى الوصل نحو ﴿إِن شَآءَ﴾ [الأحزاب: ٢٤] و ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥] و ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ﴾ [عبس: ٣٧] إذا سكنت فى الوقف فهى محققة فى قراءة أبى عمرو سواء قرأت برواية التحقيق، أو برواية التسهيل.

وفى كلام الحافظ فى آخر باب التسهيل من رواية أبى شعيب فى «المفردات» ما يدل على صحة هذا.

ولو نبه عليه فى «التيسير» لكان حسنا، والله جلت قدرته [وعلت كلمته][1] أعلم.

باب مذهب حمزة وهشام فى الوقف على الهمزة

دونك قانون التسهيل مجملا، ثم بحسب مسائل الباب مفصلا.

(١) سقط فى ب.

اعلم أن الهمزة تأتى فى الكلمة أولا، ووسطا، وطرفا، والتسهيل يستعمل فى المتطرفة والمتوسطة.

فأما التى فى أول الكلمة، فإن بدأت بها -لم يجز تسهيلها، وإن وصلتها بما قبلها جاز فيها من التسهيل ما يجوز فى المتوسطة على ما يأتى، واعلم أن التسهيل فى هذا الباب ثلاثة أنواع:

أحدها: جعل الهمزة بين بين، أعنى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها.

الثانى: إبدالها حرفا من جنس حركة ما قبلها.

الثالث: حذفها ونقل حركتها إلى ما قبلها.

فأما جعلها بين بين، فبابه أن يكون فى الهمزة المتحركة وسطا إذا كان قبلها ألف متحركة بشرط ألا تكون الهمزة مفتوحة بعد كسرة أو ضمة.

وأما إبدالها، فبابه أن يكون فى كل همزة ساكنة، وفى الهمزة المفتوحة وسطا بعد كسرة أو ضمة، وفى الهمزة المتحركة مطلقا بعد واو أو ياء زائدتين للمد، وفى الهمزة المتحركة طرفا بعد حركة.

وأما الحذف ونقل الحركة، فبابه أن يكون فى كل همزة مطلقا إذا كان قبلها حرف ساكن صحيح، أو ياء أو واو ساكنان غير زائدين، سواء كانا حرفى لين أو حرفى مد، ولم يبق من أصناف الهمز فى هذا الباب إلا المتحركة طرفا بعد الألف، وسيأتى حكمها بحول الله، تبارك وتعالى.

وأرجع إلى تفصيل هذه الأصناف بحسب ترتيب الحافظ لها فى الباب فأقول:

بدأ الحافظ - رحمه الله - ببيان الهمزة المتطرفة؛ لأنها أقعد فى حكم التسهيل من جهة أن التسهيل نوع من التغيير، والتغيير بالأطراف أحق منه بالأوساط، ومع ذلك فلنقدم ما اتفق عليه حمزة وهشام.

ونعنى بالمتطرفة: ما ينقطع الصوت عليها ولا يثبت بعدها شىء من الحروف، والاحتراز بهذا من الهمزة المنصوبة المنونة نحو ﴿سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] و﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] و ﴿غُثَآءً﴾ [المؤمنون: ٤١] فإنه يثبت بعد الهمزة فى الوقف ألف بدل من التنوين؛ فهى بذلك متوسطة، وكذلك الهمزة التى تكون طرف كلمة ويتصل بها ضمير نحو ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١] و ﴿أَنشَأَكُم﴾ [الأنعام: ٩٨]، و﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]، فجميع هذا وما كان مثله الهمزة فيه متوسطة بمنزلتها فى

﴿سَأَلَ﴾ [المعارج: ١]، و ﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾ [الزمر: ٤٥] فافهم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإذا سهلا المضموم ما قبلها أبدلاها واوا فى حال تحريكها وسكونها».

إنما خصت الهمزة الساكنة المتطرفة بعد الضمة بإبدالها واوا فى الوقف ولم تحذف؛ لأنه لا موجب لحذفها، ولم تجعل بين بين لأن همزة بين بين لا تكون إلا متحركة، وكلامنا هنا إنما هو فى الساكنة.

واعلم أن الهمزة الموقوف عليها إن كانت ساكنة فى الوصل فلا إشكال فى كونها ساكنة فى الوقف، مثاله قولك: (لم يسؤ)، و (لم تنو) ولم يقع فى القرآن ساكن بعد ضمة.

فأما إن كانت متحركة فى الوصل، فإنك إذا وقفت عليها - تسكنها فتصير مساوية إذ ذاك لما كان ساكنا فى الوصل، ثم تبدلها واوا إيثارا للتخفيف.

و[فى]هذا النوع يمكن أن تكون فى الأصل متحركة بالضم، كقوله - تعالى -: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦] و ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢].

ويمكن أن تكون متحركة بالكسر، كقوله - تعالى -: ﴿كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِٕ﴾ [الواقعة: ٢٣] ويمكن أن تكون متحركة بالفتح، كقولك: «رأيت اللؤلؤ». غير أنه لم تقع فى القرآن.

تنقير

قوله رحمه الله فى هذا الفصل: «أبدلاها واوًا فى حال تحريكها وسكونها».

كلام خرج غير معتنى بتصحيحه؛ إذ ليس فى القرآن همزة متطرفة ساكنة بعد ضمة، وكذا نص عليه بإثر هذا الكلام، فظهر فى كلامه تنافر، لكن يتخرج كلامه على أنه أطلق بحسب ما يقتضيه القياس فى الساكنة لو وجدت بعد الضمة، ولو أسقط التقييد بقوله: «فى حال تحريكها وسكونها»، وأتى بالمُثُل متصلة بقوله: «أبدلاها واوا» ثم أتبعه بقوله: «ولم تأت فى القرآن ساكنة» - لكان حسنا صحيحا، والله عز وجل أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإذا سهلا المكسور ما قبلها أبدلاها فى الحالين».

يعنى فى حال تحريكها وسكونها، وهذا صحيح، وتعليل هذا الإبدال كتعليله بعد الضمة، فلم تحذف لعدم موجب الحذف، ولم تجعل بَيْنَ بَيْنَ؛ لكونها ساكنة، وقد

وجدت الساكنة والمتحركة بعد الكسرة فى القرآن، فمن الساكنة قوله - تعالى - ﴿هَيِّى لنا﴾ [الكهف: ١٠] و﴿يهيِّى لكم﴾ [الكهف: ١٦] و﴿نبِّى عبادى﴾ [الحجر: ٤٩]، وكذلك ﴿مكر السيِّ﴾ [فاطر: ٤٣] على قراءة حمزة فإنه يسكنها فى الوصل(١).

وأما المتحركة فجاءت فى القرآن مكسورة كقوله - تعالى -: ﴿لكل امرى﴾ [النور: ١١]، و﴿من شاطى﴾ [القصص: ٣٠] ومفتوحة، كقوله - تعالى -: ﴿وإذا قرى﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و﴿ولقد استهزى﴾ [الأنعام: ١٠] ومضمومة، كقوله - تعالى -: ﴿يبدى﴾ [العنكبوت: ١٩] و ﴿تبرى﴾ [المائدة: ١١٠] فتقف على جميع هذه الأمثلة وما أشبهها بالياء بدلا من الهمزة كما تقف فيما تقدم بالواو، والله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإذا سهلا المفتوح ما قبلها أبدلاها فى الحالين ألفا».

يعنى فى حال حركتها وسكونها، وهذا - أيضا - صحيح على ما تقدم، والتعليل كالتعليل.

فمثالها ساكنة قوله - تعالى -: ﴿اقرا﴾ [الإسراء: ١٤] و﴿إن يشا﴾ [النساء: ١٣٣] و﴿أم لم ينبا﴾ [النجم: ٣٦].

وأما المتحركة فجاءت فى القرآن مفتوحة، كقوله - تعالى -: ﴿أنشا﴾ [الأنعام: ١٤١] و﴿بدا﴾ [العنكبوت: ٢٠] و﴿أن لا ملجا﴾ [التوبة: ١١٨]، ومكسورة كقوله

---

(١) قرأ الجمهور بخفض همزة (السيئ) وحمزة ووافقه الأعمش بسكونها وصلاً. وقد تجرأت النحاة وغيرهم على هذه القراءة ونسبوها للحن، ونزهوا الأعمش من أن يكون قرأ بها، قالوا: وإنما وقف مسكنًا فظن أنه وصل فغلط عليه.
وقد احتج لها قوم بأنه إجراء الوصل مجرى الوقف، أو أجرى المنفصل مجرى المتصل، وحسَّنه كونُ الكسرة على حرف ثقيل بعد ياء مشددة مكسورة.
وأبو عمرو يقرأ: ﴿إلى بارئكم﴾، ﴿عند بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤] بسكون الهمزة؛ فهذا أولى لزيادة الثقل هنا.
وروى عن ابن كثير في غير المتواتر عنه (ومكر السأى) بهمزة ساكنة بعد السين ثم ياء مكسورة. وخرجت على أنها مقلوبة من «السيئ»، والسيء مخفف «من السيئ» كالميْت من الميِّت، قال الحماسي:
ولا يجزون من حَسَنٍ بسيْءٍ ولا يجزون من غِلَظٍ بلينِ
وقد كثر فى قراءته القلب نحو: وتأيسوا، ولا يأيس.
وقرأ عبد الله شاذًا: (ومكرًا سيئًا)، بالتنكير وهو موافق لما قبله. وقرئ: ﴿ولا يحيق﴾ [فاطر: ٤٣] بضم الياء ﴿المكر السيئ﴾ [فاطر: ٤٣] بالنصب على أن الفاعل ضمير الله تعالى، أى: لا يحيط الله المكر السيئ إلا بأهله.
ينظر: اللباب (١٦/ ١٥٥-١٥٧).

- تعالى -: ﴿من سبا بنا﴾ [النمل: ٢٢] و﴿من ملجا﴾ [الشورى: ٤٧] و﴿من حما﴾ [الحجر: ٢١]، ومضمومة كقوله - تعالى -: ﴿ويدرا عنها العذاب﴾ [النور: ٨] و﴿ويُستهزا بها﴾ [النساء: ١٤٠] و﴿يتفيَّا ظلاله﴾ [النحل: ٤٨] و﴿نتبوَّا من الجنة﴾ [الزمر: ٧٤] و﴿يُنَبَّا الإنسان﴾ [القيامة: ١٣].

قال الحافظ - رحمه الله -: «والرَّوْمُ والإشمام ممتنعان فى الحرف المبدل من الهمزة؛ لكونه ساكنا محضا».

يريد فى جميع ما تقدم.

وهذا الحكم بين فيما أصله السكون فى الوصل.

فأما الهمزة التى أصلها التحريك فقد يتوهم أنه يمكن استعمال الرَّوْمِ والإشمامِ فيما أصله الرفع، والروم خاصة فيما أصله الكسر.

والجواب: أن الوقف بالتسهيل على هذا النحو من الهمزات ذكر فيه وجهان:

أحدهما: الإبدال كما ذكر الحافظ هنا، وكأنه مبنى على أن تكون قد سكنت فى الوقف، فلما سهلتها أبدلتها على حركة ما قبلها، فإذا كان كذلك لم يكن روم ولا إشمام؛ لأنك إنما أبدلت من همزة ساكنة - أعنى باعتبار الوقف - فلم يتصور فى هذه الحروف روم ولا إشمام؛ إذ لا أصل لها فى الحركة؛ إذ قد عزم على أن تكون مبدلة مما حكم له فى الوقف، ومع هذا فإن هذه الحروف المبدلة لما لم تثبت فى الوصل أشبهت الهاء التى يوقف عليها بدلا من تاء التأنيث المتصلة نحو: «الجنة»[1]، فإنهم منعوا الروم والإشمام فيها، وإن كانت مبدلة من التاء المتحركة فى

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الهاء فى (الجنة) ونحوها هى الأصل، والتاء فى الوصل بدل منها، وعكس ذلك البصريون، وعلى كلٍّ فالهاء دالة على التأنيث وليس لها مذكر، ثم إن الهاء تأتى للدلالة على وجوه أخر ذكرها ابن نور الدين فى مصابيح المغانى قائلاً:
الهاء تكون فى أول الكلام وآخره، أما أوله: فقد تبدل الهاء عوضًا من الهمزة مثل: هراق وأراق، وأما فى آخره فتأتى على أربعة عشر وجهًا:
الأول: ضميرًا للغائب: وتستعمل فى موضع الجر والنصب، قال الله تعالى: ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره﴾ [الكهف: ٣٤].
الثانى: تكون حرفًا للغيبة، وهى الهاء فى (إياه) فقيل: إن التحقيق أن الضمير (إيا) وحدها، والهاء حرف لمجرد معنى الغيبة.
الثالث: تكون دالة على التأنيث وليس لها مذكر (وهو ما صدرنا به كلامنا).
الرابع: تكون فارقة بين المذكر والمؤنث، فتقع فى المؤنث نحو: قائم وقائمة، وفتى =

الوصل بالرفع أو الخفض؛ لكون الهاء لم تثبت فى الوصل قط؛ فلا حظ لها فى

= وفتاة، وقد تقع فى المذكر وذلك فى العدد من الثلاثة إلى العشرة.

الخامس: تكون فارقة بين الواحد والجمع نحو: تمرة وتمر، وحمامة وحمام. وقد تقع فى المذكر كقولك: هذا حَمَّار، وهؤلاء حمارة، وقد تقع فى الجمع دون الواحد فى اسمين خاصة كقولك: حمأ وحمأة، ومثله: كمء: للواحد، وكمأة: للجمع.

السادس: تدخل للمبالغة فى المدح والذم، كقولهم فى المدح: رجل علامة ونسابة وراوية وخليفة، وفى الذم: لحانة وهلباجة، وقد قيل: إن الهاء فى قوله تعالى: ﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة﴾ [القيامة: ١٤]. وقوله تعالى: ﴿وذلك دين القيمة﴾ [البينة: ٥] من ذلك.

السابع: تأتى لتأكيد التأنيث فى الجمع الذى على (فِعَالة) و (فُعُولة)، وليست بلازمة فى كل موضع، كقولهم فى مثل: جمل: جِمَالة، وفى حجر: حجارة، وفى فحل: فحالة وفحولة، وفى عم: عمومة، وفى خال: خئولة، وكذلك فى ملائكة، قال الله تعالى: ﴿وبعولتهن أحق بردهن﴾ [البقرة: ٢٢٨].

الثامن: تأتى للنسب فى الجمع الذى على زنة (مفاعل) نحو: المهالبة والأشاعثة، والأشاعرة.

التاسع: تأتى عوضًا من حرف محذوف لزومًا، وذلك فى أربعة مواضع:

أحدها: الجمع الذى على زنة (مفاعيل) نحو: زناديق وزنادقة، وجحاجيح وجحاجحة، ومتى لم تأت بها أتيت باليّاء؛ لأنهما يتعاقبان.

ثانيها: المصدر الذى حذفت عينه كقولهم: أقام إقامة، والأصل أقام إقوامًا، واستقوم استقوامًا.

ثالثها: الفعل المعتل اللام عوضًا من حذف اللام، وذلك فى لغة بعض العرب، يقولون: ازمِهْ، ولا ترمهْ.

رابعها: تكون عوضًا من الياء، كقولهم: هذه، والأصل: هذى.

العاشر: تأتى لبيان المرات، كقولك: جلست جلسة، وجلستين.

الحادى عشر: تأتى فى حال الوقف لبيان الحركة (وهى هاء السكت، وقد سبق الحديث عنها).

الثانى عشر: تدخل لإمكان النطق بالكلمة، وذلك فى فعل الأمر إذا صار إلى حرف واحد كقوله: عِهْ، وشِهْ، وقِهْ.

الثالث عشر: تأتى لبيان الحركة وكراهية اجتماع الساكنين، كقولهم فى الوقف على «ثم»: ثمهْ، وعلى «هلم»: هلمه، وعلى «إن» بمعنى نعم: إنهْ، قال الشاعر:

يـــأيـــهـــا الــنـــاس ألا هــــلــــمــــهْ

الرابع عشر: تدخل للمحاذاة والازدواج كقولهم: لكل ساقطة لاقطة، أى: لكل كلمة ساقطة - أى يسقط بها الإنسان - لاقط يلقطها، كذا فسره أبو بكر بن الأنبارى، فدخلت الهاء لتزدوج الأولى مع الثانية، كما قالوا: يأتينا بالغدايا والعشايا، فجمعوا «غداة» على «غدايا» لتزدوج مع «العشايا».

ينظر: مصابيح المغانى (٤٩٨-٥٠٢).

الحركة التى للتاء فى الوصل.

والوجه الثانى من التسهيل لهذا النحو من الهمزات: جعلها بين بين، فإذا كان كذلك لزم الروم من جهة[1] أن همزة بين بين لا تسكن.

نص على هذا الشيخ فى «التبصرة» والإمام فى «الكافى». والحافظ فى غير «التيسير».

ورجح الشيخ والإمام الوقف بالبدل، كما عول عليه الحافظ هنا.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإذا سَكَنَ ما قبل الهمزة وسهلاها ألقيا حركتها على ذلك الساكن وأسقطاها إن كان ذلك الساكن أصليا غير ألف».

اعلم أن الساكن قبل الهمزة المتطرفة جاء فى القرآن على وجهين: صحيحا، ومعتلا.

أما الصحيح: فجاءت الهمزة بعده مفتوحة فى قوله - تعالى -: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] لا غير، ومكسورة فى قوله - تعالى -: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤] لا غير، ومضمومة فى قوله: ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] و ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٩١] و ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ [النبأ: ٤٠] و ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤] لا غير.

وأما الساكن المعتل، فإما أن يكون ألفا وسيأتى الكلام فيه، وإما أن يكون واوًا [أو ياء] وهما قسمان:

الأول: أن يكونا زائدين للمد، وسيأتى أيضا.

أو يكونا أصليين سواء كانا حرفى مد، أو حرفى لين.

فمثال الياء الأصلية حرف مد قبل الهمزة المتطرفة: ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿سِيٓءَ﴾ [هود: ٧٧]، و ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، و ﴿يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥] و﴿بَرِىٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، و ﴿ٱلْمُسِىٓءُ﴾ [غافر: ٥٨].

ومثالها حرف لين ﴿شَىْءٌ﴾ لا غير، كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، و ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] و ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

---

(١) فى أ: وجهة.

ومثال الواو الأصلية حرف مد قبل الهمزة المتطرفة، قوله - تعالى -: ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]، و ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩] و﴿ليسوءَ﴾ فى أول سورة الإسراء [الآية: ٧] على قراءة حمزة ومن وافقه، و ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠].

ومثالها حرف لين: «سَوْء»، كقوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨] و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠]، و ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤] فهذه جملة الأمثلة الواردة فى القرآن مما قبل الهمزة فيه ساكن صحيح، أو واو، أو ياء ساكنان أصليان وهو الذى قصد الحافظ - رحمه الله - فى هذا الموضع.

وحكم تسهيل الهمزة فى جميعها أن تسقط ويحرك الساكن قبلها بحركتها ثم يكون اللفظ فى الوقف على ما يجوز فى الوقف على المتحرك، فما نقلت إليه الفتحة فالوقف عليه بالسكون لا غير؛ إذ لا ترام الفتحة عند القراء فتقف على ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] و ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿ليسوء﴾ [الإسراء: ٧] بسكون الباء والياء والواو، وما نقلت إليه الكسرة تقف عليه بالسكون أو بالروم نحو ﴿بين المَرِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و﴿من شى﴾ و﴿وما عملت من سو﴾ [آل عمران: ٣٠] و﴿دائرة السو﴾ [التوبة: ٩٨]، وما نقلت إليه الضمة تقف عليه بالسكون وبالروم، وبالإشمام نحو ﴿دف﴾، و﴿يضى﴾ و﴿المسى﴾.

وبصحة الروم والإشمام فى هذه الأشياء يستدل قطعا على أنك نقلت الحركة من الهمزة، ولم تحذفها بحركتها؛ إذ لو حذفتها بحركتها لم يمكن فيما قبلها روم ولا إشمام؛ إذ لا أصل له فى الحركة.

ودليل ثان: وهو وجود النقل إذا توسطت بعد الساكن على ما يأتى بعد بحول الله العلى العظيم، وإنما امتنع فى هذا النوع من الهمزات البدل من أجل الحرف الساكن الذى قبلها، فلو أبدلتها - لالتقى ساكنان.

وامتنع أيضا جعلها بين بين؛ لأن الهمزة الملينة بين بين قريبة من الساكن فامتنع وقوعها حيث يمتنع وقوع الساكن؛ ولهذا امتنعوا من الابتداء بهمزة بين بين؛ إذ لا يبتدأ بساكن فكذلك ما قرب منه.

تنقير

قال الحافظ فى هذا الفصل: «إذا كان الساكن أصليا غير ألف».

ومفهوم هذا الخطاب يقتضى أن الألف قد تكون أصلًا؛ فاعلم أن الألف لا تكون أصلًا بنفسها لا فى الأسماء، ولا فى الأفعال، وإنما تكون أبدًا إما زائدة، وإما بدلًا من حرف أصلى.

أما الزائدة فخروجها بهذا التقييد بَيِّن.

وأما التى هى بدل من الحرف الأصلى، فيمكن أن يعبر عنها بأنها زائدة وكذا سماها سيبويه؛ لأنها لما لم تكن هى نفس الحرف الأصلى، كانت بلا شك غيره، وغير الشىء زائد[(١)] على الشىء، وإن كان قد حل محله.

قال سيبويه فى باب الهمز[(٢)]: وإذا جمعت آدم قلت: أوادم، كما أنك إذا صغرت قلت: أويدم، وهذه الألف لما كانت ثانية ساكنة، وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من أنفس[(٣)] الحروف، فأرادوا أن يكسِّروا هذا الاسم الذى قد ثبت فيه هذه الألف - صيروا ألفه بمنزلة ألف خالد»[(٤)]. انتهى.

فهذا نص من سيبويه على تسمية الألف المبدلة من الحرف الأصلى زائدة، وأراد بالحروف الكلم على عادته فى التعبير بالحروف عن الاسم والفعل.

فإذا تقرر ذلك، فاعلم أنه يمكن تخريج كلام الحافظ على أن الألف المبدلة من الحرف الأصلى يجوز أن تسمى: أصلا؛ مجازا من باب تسمية الشىء باسم الشىء إذا كان بينهما نوع من التعلق بوجه ما.

ويعتضد هذا بأنك تقابل الألف المبدلة من الأصل فى الوزن بحرف من حروف الأصول، فتقول: وزنُ «قال» و«باع»: فَعَلَ، فتجعل عين الفعل فى مقابلة الألف، ولا تفعل هذا بالزائد الذى ليس مبدلًا من حرف أصلى، فيحصل من قوله: «إذا كان

---

(١) فى أ: زائدة.
(٢) فى أ: الهمزة.
(٣) فى ب: نفس.
(٤) الكتاب (٣/ ٥٥٢)، وفيه: (كما أنك إذا حقرت قلت: أُوَيْدم؛ لأن هذه الألف. . .) بدلاً من (كما أنك إذا صغرت قلت: أويدم، وهذه الألف. . .).
وفيه أيضًا (ثبتت) بدلاً من (ثبت).

الساكن أصليا» خروج الألف الزائدة التى هى غير مبدلة من حرف أصلى، نحو الألف فى ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿أَوۡلِيَآءَ﴾.

ويحصل من قوله: «غير ألف» إخراج الألف المبدلة من الحرف الأصلى نحو ﴿شَآءَ﴾ و ﴿جَـآءَ﴾ و ﴿مَآءً﴾ على ما تقدم من التوجيه، والله جل جلاله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإذا كان الساكن زائدا للمد وكان ياء أو واوا، أبدلا الهمزة مع الياء ياء، ومع الواو واوا، وأدغما ما قبلهما فيهما».

هذا هو القسم الأول من التقسيم الثانى، والذى جاء منه فى القرآن ﴿بَرِئٌ﴾، و﴿النسئ﴾ وزنهما «فعيل»، و﴿ثلاثة قروٓءٍ﴾ من ذوات الواو، وزنه «فعول»، لا غير.

وامتنع هنا نقل الحركة إلى الياء والواو، لكونهما زائدين لمجرد المد فقوى شبههما[1] بالألف التى هى الأصل فى حروف المد.

ألا ترى أن الياء والواو هنا إنما وضعا لمجرد قصد المد، وإذا كان كذلك فلا سبيل لهما إلى الحركة، كما أن الألف لا تقبل الحركة أبدًا ؛ ولهذا أظهروهما إذا وقع بعدهما مماثل لهما، كقوله - تعالى -: ﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] و ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥].

فإن قيل: فكان يلزم ألا يدغم فى باب ﴿النسئ﴾، و﴿قروٓءٍ﴾ لكون الياء والواو فيه حرفى مد، كما لم يدغموا ﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ﴾ و ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾.

فالجواب: أن الضرورة فرقت بين البابين؛ إذ لو لم يدغموا فى باب النسئ وقروّ للزم أحد أمرين:

إما حذف الهمزة بحركتها، وهم لا يحذفون إلا إذا نقلوا الحركة.

وإما أن يمدوا مدة مطولة فى تقدير ياءين، أو واوين على ما يراه الحافظ إذا كان قبل الهمزة ألف كما يأتى بعد بحول الله تعالى، ولا شك أن الإدغام أخف من هذا التكلف، ولم تعرض هذه الضرورة فى باب ﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ﴾، و ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ لاسيما والياء والواو فيه منفصلتان مما بعدهما بخلاف باب ﴿النسئ﴾ و﴿قروّ﴾ والإدغام فى المتصل أقرب منه فى المنفصل.

ثم إن الإدغام فى باب ﴿قروّ﴾ و﴿النسئ﴾ إنما عرض فى الوقف وهو عارض

(١) فى أ: شبهها.

فلم يحفل به، بخلاف باب ﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ﴾ و ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ ؛ لأنه لو أدغم لكان ذلك الإدغام حاصلا فى الوصل، وهو الأصل؛ فكرهوا أن يبطلوا فيه حقيقة حرف المد بالإدغام، والله سبحانه أعلم.

وقوله - رحمه الله - فى هذا الفصل: «وكان ياء أو واوًا».

يعنى الزائد، وتحرَّز بهذا القيد من الألف الزائدة، لمجرد المد؛ لأن حكمها حكم المنقلبة عن الأصل كما يأتى بعد بحول الله تبارك وتعالى.

قال الحافظ رحمه الله: «والرَّوْم والإشمام جائزان فى الحرف المحرك بحركة الهمزة».

يريد: حيث نقلت الحركة إلى الساكن قبلها على ما تقدم.

وقوله: «فى المبدل منهما غير الألف».

يعنى: فى هذا الفصل الذى قبل الهمزة فيه ياء أو واو زائدة للمد.

وقوله: «غير الألف»، لأن قوله: «فى المبدل منهما» يستوعب بعمومه ما ذكر هنا، وما بعد مما تبدل فيه الهمزة ألفًا، ولو ترك هذا الاستثناء لم يضر؛ لأنَّا كنا نحمل كلامه فى جواز الروم والإشمام على ما ذكر، كما لم يضر ترك الاستثناء فى الفصل الأول حيث قال والرَّوم والإشمام ممتنعان فى الحرف المبدل من الهمزة؛ لكونه ساكنًا محضًا، ولم يحتج هناك بإثر قوله: «فى الحرف المبدل من الهمزة» أن يقول: «غير الواقعة بعد ياء أو واو زائدة للمد».

وقوله: «إن انضما» فألحق ضمير الاثنين؛ لأنه يعنى الحرف المحرك [بالحركة][(١)] المنقولة من الهمزة والحرف المبدل بعد حرف المد، وكذا قوله: «والروم إن انكسرا أو الإسكان إن انفتحا».

تنقير

ما ذكر من جواز الروم والإشمام مع الضم، والروم مع الكسر صحيح؛ لأن الجواز إنما يطلق حيث يصح حكمان فصاعدا على البدل، ولا شك أنه يجوز فى المضموم الروم والإشمام، ويجوز السكون، ويجوز فى المكسور الروم والسكون.

فأما قوله: «والسكون إن انفتحا» ففيه مسامحة؛ لأنه لا يجوز عند القراء فى

---

(١) سقط فى أ.

المفتوح روم، ولا يمكن فيه الإشمام، فالسكون[(١)] - إذن - لازم له فكان حقه أن يقول: «ويلزم السكون إن انفتحا».

واعلم أن الشيخ والإمام موافقان للحافظ على كل ما تقدم فى الباب وذكرا مع ذلك أنه يجوز فى ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سوء﴾ ونحوهما إبدال الهمزة حرفا من جنس ما قبلها، وإدغام ما قبلها فى المبدل منها؛ إجراء للياء والواو الأصليتين مجرى الزائدتين لمجرد المد، إلا أن الأول أرجح عندهما.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإن كان الساكن ألفًا...» الفصل.

هذا هو القسم الأول من التقسيم الأول الوارد على الحرف المعتل.

اعلم أن الهمزة المتطرفة جاءت فى القرآن بعد الألف مفتوحة نحو ﴿جَآءَ﴾ [هود: ٤٠] و ﴿شَآءَ﴾ [هود: ٣٣] و ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ﴾ [البقرة: ١٧] و ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٧]. والألف فى هذه الأمثلة مبدلة من حرف أصلى.

وكذلك ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧] و ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: ١٣٣] و﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠]، والألف فى هذه الأمثلة زائدة غير مبدلة من حرف أصلى.

وجاءت مكسورة نحو ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، ومضمومة نحو ﴿يَشَآءُ﴾ وألفهما منقلبة عن أصل و ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣] وألفه زائدة غير مبدلة من أصل، واعتمد الحافظ فى هذا الفصل على إبدال الهمزة ألفا، وكذلك فعل فى «المفردات».

وقال فى «المفردات»: «وبعض القراء يجعل الهمزة فى ذلك كله بين بين».

وقد روى خلف[(٢)] عن سليم، عن حمزة ذلك فيه منصوصا، والأول أقيس.

(١) فى أ: بالسكون.
(٢) خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل: طالب بن غراب، الإمام الحافظ الحجة، شيخ الإسلام، أبو محمد البغدادى البزار، المقرئ.
مولده سنة خمسين ومائة.
وسمع مالك بن أنس، وحماد بن زيد وأبا عوانة، وأبا شهاب الحناط عبد ربه وشريكًا القاضى وحماد بن يحيى الأبح، وأبا الأحوص، وعدة.
وتلا على سليم، وعلى أبى يوسف الأعشى، وغيرهما، وحمل الحروف عن يحيى ابن آدم، وإسحاق المسيبى، وطائفة، وتصدر للإقراء والرواية. =

وحكى الإمام فيما همزته محركة بالضم أو بالكسر نحو ﴿يَشَآءُ﴾ و ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ الوجهين أعنى إبدالها ألفا، وأن تجعل بين الهمزة [و] الحرف الذى منه حركتها مع روم الحركة، فأما المفتوحة فلم يجز فيها إلا البدل؛ لامتناع الروم فيها مع كون همزة بين بين لا تسكن.

وحكى أبو جعفر بن الباذش عن أبيه - رحمهما الله -: أنه لا يجوز غير البدل بأى حركة تحركت.

قال: «لأن سكون الهمزة فى الوقف يوجب فيها الإبدال على الفتحة التى قبل الألف الزائدة، أو المنقلبة فهى تخفف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك».

واعلم أنه ليس فى كلام سيبويه فيما علمت بيان فى هذه المسألة؛ لأنه لما ذكر الهمزة بعد الألف فى باب الهمز ذكرها إما متوسطة نحو ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ و ﴿سَآئِلٌ﴾ وإما متطرفة موصولة بكلمة أخرى نحو ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ وذكر فى ذلك كله: جعلها بين بين، وأطلق القول فى موضع آخر من هذا الباب بأنها تجعل بعد الألف بين بين ولم يبين هل ذلك فى الوقف والوصل أو مخصوص بالوصل، ولم يتعرض فى هذا الباب للوقف على شىء من الهمز؛ فلذلك يقوى الظن أنه حيث أطلق، فإنه أراد به الوصل والله - تعالى جده أعلم وأحكم[1].

= روى عنه القراءة عرضا: أحمد بن يزيد الحلوانى وسلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمرى وأحمد بن أبى خيثمة، ومحمد بن يحيى الكسائى، وأحمد بن إبراهيم الوراق، وإدريس الحداد، وآخرون.

وحدث عنه: مسلم فى (صحيحه)، وأبو داود فى (سننه) وأبو زرعة وأبو حاتم، وله اختيار فى الحروف صحيح ثابت ليس بشاذ أصلا، ولا يكاد يخرج فيه عن القراءات السبع، وأخذ عنه خلق لا يحصون.

توفى خلف فى سابع شهر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين وقد شارف الثمانين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٧٦-٥٨٠)، والجرح والتعديل (٣/ ٣٧٢)، تاريخ بغداد (٨/ ٣٢٢-٣٢٨)، الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ١٢٥)، معرفة القراء الكبار (١/ ١٧١-١٧٢)، العبر (١/ ٤٠٤)، دول الإسلام (١/ ١٣٨)، الكاشف (١/ ٢٨٢)، غاية النهاية (١/ ٢٧٣-٢٧٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦)، خلاصة تهذيب الكمال: (١٠٦)، شذرات الذهب (٢/ ٦٧).

(١) لكى يكون القارئ على بينة مما جاء فى الكتاب عن سيبويه فى هذا الشأن، نسوق نص كلامه فى هذا الباب، قال سيبويه: هذا باب الهمز:

اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل.

فالتحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبئس، وأشباه ذلك. =

. . . .

= وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل، وتحذف. وسأبين ذلك، إن شاء الله.

اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وتكون بزنتها محققة، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفى؛ لأنك تقربها من هذه الألف. وذلك قولك: سأل، فى لغة أهل الحجاز إذا لم تحقق كما يحقق بنو تميم، وقد قرأ قنبل، [بين بين].

وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة؛ ألا ترى أنك لا تتم الصوت هاهنا وتضعفه؛ لأنك تقربها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهنٌ، وذلك قولك: بئس وسئم، ﴿وإذ قال إبراهيم﴾ [البقرة: ١٢٦] وكذلك أشباه هذا؟!

وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة. والمضمومة قصتها وقصة الواو قصة المكسورة والياء، فكل همزة تقرب من الحرف الذى حركتها منه فإنما جعلت هذه الحروف بين بين ولم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات؛ لأن أصلها الهمز، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحول عن بابها، فجعلوها بين بين؛ ليلعموا أن أصلها عندهم الهمز.

وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضًا، وذلك قولك: من عند إبلك، ومرتع إبلك.

وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين، وذلك قولك: هذا درهم أختك، ومن عند أمك. وهو قول العرب وقول الخليل.

واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء فى التخفيف، وذلك قولك فى المِئَر: مِيَر، وفى يريد أن يقرِئَك: يقرِيَك. ومن ذلك: من غلام يَبِيك، إذا أردت: من غلام أبيك.

وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسورًا، وذلك قولك فى «التؤدة» تُوَدة، وفى الجؤن: جُوَن، وتقول: غلام وبيك، إذا أردت: غلام أبيك.

وإنما منعك أن تجعل الهمزة هاهنا بين بين من قِبَل أنها مفتوحة، فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسورًا ولا مضمومًا؛ فكذلك لم يجئ ما يقرب منها فى هذه الحال. ولم يحذفوا الهمزة إذ كانت لا تحذف وما قبلها متحرك، فلما لم تحذف وما قبلها مفتوح لم تحذف وما قبلها مضموم أو مكسور؛ لأنه متحرك يمنع الحذف كما منعه المفتوح.

وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة، فأردت أن تخفف - أبدلت مكانها ألفًا، وذلك قولك فى «رأس وبأس وقرأت»: راس وباس وقرات.

وإن كان ما قبلها مضمومًا، فأردت أن تخفف - أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك فى «الجؤنة والبؤس والمؤمن»: الجونة والبوس والمومن.

وإن كان ما قبلها مكسورًا أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واوًا إذا كان ما قبلها مضمومًا، وألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا. وذلك «الذئب والمِئرة»: ذيب وميرة، فإنما =

. . . .

= تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذى منه الحركة التى قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها.

وإنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بين بين أنها حروف ميتة، وقد بلغت غاية ليس بعدها تضعيف، ولا يوصل إلى ذلك، ولا تحذف؛ لأنه لم يجئ أمر تحذف له السواكن، فألزموه البدل كما ألزموا المفتوح الذى قبله كسرة أو ضمة البدل. وقال الراجز:

عجبت من ليلاك وانتيابها من حيث زارتنى ولم أورا بها

خفف: ولم أورأ بها، فأبدلوا هذه الحروف التى منها الحركات؛ لأنها أخوات، وهى أمهات البدل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها. وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهى إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها أيضًا مع شركتهما أقرب الحروف منها. وسنرى ذلك، إن شاء الله.

واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف – حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذى قبلها. وذلك قولك: مَنَ بُوك ومن ومك وكمِ بلك، إذا أردت أن تخفف الهمزة فى: الأب والأم والإبل.

ومثل ذلك قولك: ألحمر، إذا أردت أن تخفف ألف «الأحمر». ومثله قولك فى المرأة: المرة، والكمأة: الكمة. وقد قالوا: الكماة والمراة. ومثله قليل.

وقد قال الذين يخففون: ﴿ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخبَ فى السموات﴾ [النمل: ٢٦]، حدثنا بذلك عيسى، وإنما حذفت الهمزة هاهنا؛ لأنك لم ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقى ساكن وحرفٌ هذه قصته، كما لم يكن ليلتقى ساكنان؛ ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة فى كل لغة فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته؛ لأنه بمنزلة الساكن، كما لا تبتدئ بساكن، وذلك قولك: أمُرْ؟! فكما لم يجز أن تبتدأ؛ فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن، ولم يبدلوا لأنهم كرهوا أن يدخلوها فى بنات الياء والواو اللتين هما لامان. فإنما تحتمل الهمزة أن تكون بين بين فى موضع لو كان مكانها ساكن جاز، إلا الألف وحدها فإنه يجوز ذلك بعدها، فجاز ذلك فيها، ولا تبالى إن كانت الهمزة فى موضع الفاء أو العين أو اللام، فهو بهذه المنزلة إلا فى موضع لو كان فيه ساكن جاز.

ومما حذف فى التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله: أرى وترى ويرى ونرى، غير أن كل شيء كان [فى] أوله زائدة سوى ألف الوصل من «رأيت» فقد اجتمعت العرب على تخفيفه؛ لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقَب.

وحدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرآهم، يجيء بالفعل من «رأيت» على الأصل، من العرب الموثوق بهم.

وإذا أردت أن تخفف همزة «ارأوه» قلت: رَوْه، تلقى حركة الهمزة على الساكن وتلقى ألف الوصل؛ لأنك استغنيت حين حركت الذى بعدها؛ لأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون. ويدلك على ذلك: رَ ذاك، وسل، خففوا: ارأ، واسأل.

وإن كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف؛ لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التى ذكرت لك لتحولت حرفًا غيرها؛ فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفًا ويغيروها؛ لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة =

. . . .

= فخففوا، ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم؛ لأنه ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعدًا وقبلها فتحة، إلا أن تكون الياء أصلها السكون. وسنبين ذلك فى بابه، إن شاء الله.

والألف تحتمل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين؛ لأنها مد، كما تحتمل أن يكون بعدها ساكن، وذلك قولك فى «هباءة»: هبااة، وفى «مسائل»: مسايل، وفى «جزاء أمه»: جزاؤ امه.

وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناء، وكانت مدة فى الاسم والحركة التى قبلها منها بمنزلة الألف، أبدل مكانها واو إن كانت بعد واو، وياء إن كانت بعد ياء، ولا تحذف فتحرك هذه الواو والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو بمنزلة الزوائد التى مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات والواوات. وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تحذف بعدها الهمزة المتحركة وتحرك، فلم يكن بد من الحذف أو البدل، وكرهوا الحذف؛ لئلا تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ما ذكرنا. وذلك قولك فى «خطيئة»: خطيّة، وفى النسيء: النسيّ يا فتى، وفى «مقروء»، و «مقروءة»: هذا مقروّ، وهذه مقروّة، وفى «أفيئس» وهو تحقير «أفؤس»: أفيّس، وفى «بريئة» بريّة، وفى «سويئل»: وهو تحقير سائل سويّل، فياء التحقير بمنزلة ياء «خطيّة» وواو «الهُدُوّ»، فى أنها لم تجئ لتلحق بناء ببناء، ولا تحرك أبدًا بمنزلة الألف. وتقول فى «أبى إسحاق» و«أبو إسحاق»: أبيسْحاق وأبو سْحاق. وفى «أبى أيوب» و «ذو أمرهم»: ذوَمْرهم وأبىَ يُوب، وفى «قاضى أبيك»: قاضىَ بِيك، وفى «يغزو أمه»: يغزوُمّه؛ لأن هذه من نفس الحرف.

وتقول فى «حوْأبة»: حَوَبَة؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وإنما هى كواو «جدول» ؛ ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول: حوائب؟! فإنما هى بمنزلة عين «جعفر».

وكذلك سمعنا العرب الذين يخففون يقولون: اتبعُوَ مره؛ لأن هذه الواو ليست بمدة زائدة فى حرف الهمزة منه، فصارت بمنزلة واو يدعو. وتقول: اتبعىَ مُره، صارت كياء «يرمى» حيث انفصلت، ولم تكن مدة فى كلمة واحدة مع الهمزة؛ لأنها إذا كانت متصلة ولم تكن من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو تجئ لمعنى، فإنما تجىء لمدة لا لمعنى. وواو «اضربوا» و «اتبعوا»، هى لمعنى الأسماء، وليس بمنزلة الياء فى «خطيئة» تكون فى الكلمة لغير معنى. ولا تجىء الياء مع المنفصلة لتلحق بناء ببناء فيفصل بينها وبين ما لا يكون ملحقًا بناء ببناء.

فأما الألف فلا تغير على كل حال؛ لأنها إن حركت صارت غير ألف. والواو والياء تحركان ولا تغيران.

واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بَعُدَ مخرجها، ولأنها نبرة فى الصدر تخرج باجتهاد، وهى أبعد الحروف مخرجًا، فثقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوّع. =

....

=واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما؛ لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب: أن تلتقى همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبى عمرو. وذلك قولك: ﴿فقد جا أشراطها﴾ [محمد: ١٨]، و ﴿يا زكريا إنا نبشرك﴾ [مريم: ٧]. ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: ﴿فقد جاء اشراطها﴾، و ﴿يا زكرياء انا﴾. وقال:

كُــلُّ غَــراء اذا مــا بــرزت ... تُـزْهَـبُ الـعـينُ عـليهـا والحـسـدْ

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا.

وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: لمه؟ فقال: إنى رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان فى كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جائِى وآدم. ورأيت أبا عمرو أخذ بهن فى قوله عز وجل: ﴿يا ويلتا ألد وأنا عجوز﴾ [هود: ٧٢] وحقق الأولى. وكلٌ عربى، وقياس من خفف الأولى أن يقول: يا وليتا األد.

والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة فى الزِّنَةِ، يدلك على ذلك قول الأعشى:

أأن رأت رجـلاً أعـشـى أضـر بـه ... ريـب المنون ودهـر مُـتْـبِـلٌ خَـبِـلُ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت.

وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت.

ونقول: اقرا آية، فى قول من خفف الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة أبدًا إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذى منه حركة ما قبلها. ومن حقق الأولى، قال: اقر آية؛ لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن، فحذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذى قبلها. وأما أهل الحجاز فيقولون: اقرا اية؛ لأن أهل الحجاز يخففونهما جميعًا، يجعلون همزة «اقرأ» ألفًا ساكنة، ويخففون همزة «آية». ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها؟! فكأنه قال: اقرا، ثم جاء بـ «آية» ونحوها.

وتقول: أقرِىَ باك السلام، بلغة أهل الحجاز؛ لأنهم يخففونهما. فإنما قلت: أقرى، ثم جئت بالأب، فحذفت الهمزة وألقيت الحركة على الياء.

وتقول فيهما إذا خففت الأولى فى «فَعَل أبوك»، مِنْ «قرأت»: قرا أبوك، وإن خففت الثانية قلت: قرأ ابوك. والمخففة بزنتها محققة، ولولا ذلك لكان هذا البيت منكسرًا إن خففت الأولى أو الآخرة:

كُــلُّ غَــراء اذا مــا بــرزت

ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا: اخشَيْنان، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة، قال ذو الرمة:

فـيا ظـبيـة الـوعـسـاء بين جلاجـل ... وبـيـن الـنـقـا آأنـت أم أم سـالم

فهؤلاء أهل التحقيق. وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: آإنك وآأنت، وهى التى يختار =

....

= أبو عمرو؛ وذلك لأنهم يخففون الهمزة كما يخفف بنو تميم فى اجتماع الهمزتين، فكرهوا التقاء الهمزة والذى هو بين بين؛ فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم فى التحقيق.

ومنهم من يقول: إن بنى تميم هم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفًا، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعًا ولا يدخلون بينهما ألفًا. وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شىء لم يكن من تحقيقها بد، وخففوا الثانية على لغتهم.

واعلم أن الهمزتين إذا التقتا فى كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تخفف؛ لأنهما إذا كانتا فى حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرفَ.

وإذا كانت الهمزتان فى كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجرى فى الكلام ولا تلزق بهمزتها همزة، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل؛ فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوهما فى الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلتهما فى كلمتين. فمن ذلك قولك فى «فاعل» من «جئت»: جائى، أبدلت مكانها الياء؛ لأن ما قبلها مكسور، فأبدلت مكانها الحرف الذى منه الحركة التى قبلها، كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت.

ومن ذلك أيضًا: آدم، أبدلوا مكانها الألف؛ لأن ما قبلها مفتوح. وكذلك لو كانت متحركة لصيرتها ألفًا كما صيرت همزة جائى، ياء، وهى متحركة للكسرة التى قبلها.

وسألت الخليل عن «فَعْلَل» من «جئت» فقال: جَيْأى، وتقديرها: جيعًا، كما ترى.

وإذا جمعت «آدم» قلت: أوادم، كما أنك إذا حقرت قلت: أويدم؛ لأن هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أن يكسِّرُوا هذا الاسم الذى قد ثبتت فيه هذه الألف - صيروا ألفه بمنزلة ألف «خالد».

وأما «خطايا» فكأنهم قلبوا ياء أبدلت من آخر «خطايا» ألفًا؛ لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء «مطايا» ونحوها ألفًا، وأبدلوا مكان الهمزة التى قبل الآخر ياء، وفتحت للألف، كما فتحوا راء «مدارى»، فرقوا بينها وبين الهمزة التى تكون من نفس الحرف، أو بدلاً مما هو من نفس الحرف، نحو «فعَال» من «برئت» إذا قلت: رأيت براء، وما يكون بدلاً من نفس الحرف قضاء، إذا قلت: رأيت قضاء، وهو «فعال» من «قضيت»، فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفًا استثقلوا همزة بين ألفين؛ لقرب الألفين من الهمزة. ألا ترى أن ناسًا يحققون الهمزة، فإذا صارت بين ألفين خففوا، وذلك قولك: كساءان، ورأيت كساء، وأصبت هناء، فيخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان؛ لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة ولا يبدلون؛ لأن الاسم قد يجرى فى الكلام ولا تلزق الألف الآخرة بهمزتها؛ فصارت كالهمزة التى تكون فى الكلمة على حدة، فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التى قبل الآخرة ياء، ولم يجعلوها بين بين؛ لأنها والألفين فى كلمة واحدة، ففعلوا هذا إذ كان من كلامهم؛ ليفرقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدل من زائدة؛ لأنها أضعف - يعنى همزة «خطايا» - وبين ما فيه همزتان إحداهما بدل مما هو من نفس الحرف، إنما تقع إذا ضاعفت.

واعلم أن الهمزة التى يحقق أمثالها أهل التحقيق من بنى تميم وأهل الحجاز، وتجعل فى =

....

= لغة أهل التخفيف بين بين – تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا. وليس ذا بقياسٍ مُتْلَئِبٍّ، نحو ما ذكرنا، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذى تبدل التاء من واوه، نحو: أتلجت، فلا يجعل قياسًا فى كل شيء من هذا الباب، وإنما هى بدل من واو «أولجت».

فمن ذلك قولهم: منساة، وإنما أصلها: منسأة. وقد يجوز فى ذا كله البدل حتى يكون قياسًا متلئبًا، إذا اضطر الشاعر.

قال الفرزدق:

راحت بمسلمةَ البغالُ عشيةً فارعَىْ فزارةُ لا هناكِ المرتعُ

فأبدل الألف مكانها. ولو جعلها بين بين لانكسر البيت.

وقال حسان:

سالَتْ هذيلُ رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب

وقال القرشى، زيد بن عمرو بن نفيل:

سالتانى الطلاق أن رأتانى قل مالى، قد جئتمانى بنكر

فهؤلاء ليس [من] لغتهم: سلت، ولا: يسال.

وبلغنا أن «سلت، تسال» لغة.

وقال عبد الرحمن بن حسان:

وكنت أذل من وتد بقاع يشجِّجُ رأسَهُ بالفهر واجِى

يريد: الواجئ.

وقالوا: نبى وبرية، فألزمهما أهل التحقيق البدل. وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون «نبيء» و«بريئة»، وذلك قليل رديء.

فالبدل هاهنا كالبدل فى «منساة»، وليس بدل التخفيف، وإن كان اللفظ واحدًا.

واعلم أن العرب منها من يقول فى أو أنت: أَوَنْت، يبدل. ويقول: [أنا] أزمِيَ باك، وأبوَّ يُوب، يريد: أبا أيوب، وغلامَيَ بيك. وكذلك المنفصلة كلها إذا كانت الهمزة مفتوحة.

وإن كانت فى كلمة واحدة نحو سوءة وموءلة، حذفوا فقالوا: سَوَة ومَوَلَة. وقالوا فى حوأب: حَوَب؛ لأنه بمنزلة ما هو من نفس الحرف. وقد قال بعض هؤلاء: سوَّة وضوّ، شبهوه بـ «أَوَنْتَ».

فإن خففت «أحلبنى إبلك» فى قولهم، وأبو أمك، لم تثقل الواو؛ كراهية لاجتماع الواوات والياءات والكسرات. تقول: أحلبنيِ بِلك وأبوُمِّكَ. وكذلك أزمى مِّك، وادعوُ بِلَكم. يخففون هذا حيث كان الكسر، والياءات مع الضم، والواوات مع الكسر. والفتح أخف عليهم فى الياءات والواوات. فمن ثم فعلوا ذلك.

ومن قال: سوّة، قال: مَسُوٌّ وسِيٌّ. وهؤلاء يقولون: أنا ذُوُنْسِه، حذفوا الهمزة ولم يجعلوها همزة تحذف وهى مما تثبت.

وبعض هؤلاء يقولون: يريد أن يجييك ويسوك، وهو يجيك ويسوك، يحذف الهمزة. =

وحيث تكلم فى الوقف على الهمز من أبواب الوقف، لم يتعرض للهمزة الواقعة طرفا بعد الألف، فلم يمكن أن أنسب إليه فى ذلك مذهبا، والله تبارك وتعالى أعلم[١].

= ويكره الضم مع الواو والياء، وعلى هذا تقول: هو يرم خْوانه، تحذف الهمزة ولا تطرح الكسرة على الياء؛ لما ذكرت لك، ولكن تحذف الياءَ لالتقاء الساكنين. ينظر: الكتاب (٣/ ٥٤١-٥٥٦).

(١) ونص كلام سيبويه فى الوقف على الهمز: هذا باب الوقف فى الهمز:

أما كل همزة قبلها حرف ساكن فإنه يلزمها فى الرفع والجر والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التى ذكرت لك: من الإشمام، وروم الحركة، ومن إجراء الساكن. وذلك قولهم: هو الخَبْءْ، والخَبْء، والخَبْءْ.

واعلم أن ناسًا من العرب كثيرًا يلقون على الساكن الذى قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتًا، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حَرَّكتَه، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها فى الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها. وذلك قولهم: هو الوثُؤْ، ومن الوثِئْ، ورأيت الوثَأْ. وهو البُطُؤْ، ومن البُطِئْ، ورأيت البُطَأْ. وهو الرِّدُؤْ، وتقديرها: الرِّدُعْ، ومن الرِّدِئْ، ورأيت الرِّدَأْ. يعنى بالردء: الصاحب.

وأما ناس من بنى تميم فيقولون: هو الردِئْ، كرهوا الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس فى الكلام «فِعُل»، فتنكبوا هذا اللفظ، لاستنكار هذا فى كلامهم. وقالوا: رأيت الردِئ، ففعلوا هذا فى النصب كما فعلوا فى الرفع، أرادوا أن يسووا بينهما. وقالوا: من البُطُؤْ؛ لأنه ليس فى الأسماء «فُعِل». وقالوا: رأيت البُطُؤ، أرادوا أن يسووا بينهما. ولا أراهم إذ قالوا: من الردئ، وهو البطؤ، إلا يتبعونه الأول، وأرادوا أن يسووا بينهن إذ أجرين مجرى واحدًا، وأتبعوه الأول كما قالوا: رُدُّ وفِرِّ.

ومن العرب من يقول: هو الوَثْو، فيجعلها واوًا حرصًا على البيان. ويقول: من الوثْى، فيجعلها ياء، ورأيت الوثا. يسكن الثاء فى الرفع والجر، وهو فى النصب مثل «القفا».

وأما من لم يقل: من البُطِئ، ولا: هو الرِّدُؤ، فإنه ينبغى لمن اتقى ما اتقوا أن يلزم الواو والياء.

وإذا كان الحرف قبل الهمزة متحركًا لزم الهمزة ما يلزم «النَّطَع» من الإشمام، وإجراء المجزوم، وروم الحركة. وكذلك تلزمها هذه الأشياء إذا حركت الساكن قبلها الذى ذكرت لك؛ وذلك قولك: هو الخطأْ، وهو الخطأ، وهو الخطأْ. ولم نسمعهم ضاعفوا؛ لأنهم لا يضاعفون الهمزة فى آخر الحروف فى الكلام؛ فكأنهم تنكبوا التضعيف فى الهمز لكراهية ذلك. فالهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتل، إلا فى القلب والتضعيف.

ومن العرب من يقول: هذا هو الكَلَوْ؛ حرصًا على البيان، كما قالوا: الوثو. ويقول: من الكَلَئ، يجعلها ياء كما قالوا من الوثْى، ويقول: رأيت الكلا، ورأيت الحبا، يجعلها ألفًا كما جعلها فى الرفع واوًا وفى الجر ياء. وكما قالوا: الوثا، وحركت الثاء؛ لأن الألف لا بد =

قال الحافظ - رحمه الله -: «ثم حذفت إحدى الألفين الساكنتين، وإن شئت زدت فى المد والتمكين لتفصل بذلك بينهما ولم تحذف».

اعلم أنه لا خلاف بين الحافظ، والشيخ، والإمام - رحمهم الله - أنك إذا أبدلت من الهمزة المتطرفة بعد الألف ألفا أنه يجوز أن تزيد فى المد، ويجوز ألا تزيد فيه، وأن الزيادة أرجح.

ثم اختلفوا فى التعليل:

فمذهب الحافظ: أنك إذا زدت لم تحذف شيئا ولكنك نطقت بمدة هى فى التقدير ألف بعد ألف، وإذا لم تزد فى المد، فإنك حذفت إحدى الألفين، ولم يعين هنا أى الألفين هى المحذوفة.

وأما الشيخ فمذهبه: أنه لا بد من حذف [حرف][1] على كل حال فإذا مددت قدرت أن المحذوفة هى الألف المبدلة من الهمزة، وأبقيت على الألف الأولى ما كانت تستحقه من المد حال ثبوت الهمزة؛ إذ الحذف عارض فلا يعتد به، وإن قصرت قدرت المحذوفة هى الألف الأولى والمبقاة هى الألف المبدلة من الهمزة ولا موجب للزيادة فى مدها.

وأما الإمام فمذهبه: أن الثانية هى المحذوفة على كل حال إلا أنك إذا مددت قدرت كأن الهمزة ثابتة، ولم تعتد بالعارض، وإذا قصرت راعيت اللفظ فاعتددت بالعارض، والله جل جلاله أعلم.

وتعذر هنا الإدغام الذى جاز حيث كان قبل الهمزة ياء أو واو زائدة للمد؛ لأن

= لها من حرف قبلها مفتوح.

وهذا وقف الذين يحققون الهمزة. فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: هذا الخبا، فى كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة؛ فإنما هى كألف «راس» إذا خففت. ولا تشم؛ لأنها ألف كألف «مثنى». ولو كان ما قبلها مضمومًا لزمها الواو، نحو: أكْمُو. ولو كان مكسورًا لزمت الياء [نحو]: أَهْنِى، وتقديرها: أهنِئ، فإنما هذا بمنزلة: جونة وذيب. ولا إشمام فى هذه الواو؛ لأنها كواو «يغزو».

وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فخففت فالحذف لازم، ويلزم الذى ألقيت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الإشمام، وإجراء الجزم، وروم الحركة، والتضعيف. وذلك قولهم: هذا الوثْ، [ومن الوثْ]، ورأيت [الوثْ] والخبْ [ورأيت الخبْ، وهو الخبْ]، ونحو ذلك ينظر: الكتاب (٤/ ١٧٧-١٧٩).

(١) سقط فى ب.

الألف لا تقبل الإدغام.

وذكر الحافظ فى أمثلة هذا الفصل ﴿أَنْبَآءِ﴾.

فإن كان بتقديم الباء على النون جمع «ابن»، فمثاله فى القرآن قوله - تعالى - فى المائدة: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ١٨]، وفى النور: ﴿أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾ [الآية: ٣١]، وفى الأحزاب: ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ [الآية: ٥٥]، وفى المؤمن: ﴿أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٢٥].

وإن كان بتقديم النون على الباء جمع «نبأ» فمثاله قوله - تعالى - فى سورة هود عليه السلام ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [الآية: ٤٩].

وفى سورة يوسف - عليه السلام -: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [الآية: ١٠٢]، وفى سورة طه: ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ﴾ [الآية: ٩٩]، وفى القصص: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [الآية: ٦٦]، وفى القمر: ﴿مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [الآية: ٤].

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وتفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة ...» الفصل.

اعلم أن الهمزة المتوسطة تكون متوسطة حقيقة نحو ﴿سَأَلَ﴾ و ﴿بِئْرٍ﴾ وتكون متوسطة مجازا، وذلك بما يعرض من اللواحق نحو ﴿أَنشَأَكُم﴾ و ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وقد تقدم هذا.

وذكر الحافظ أمثلة من الهمزة الساكنة المتوسطة، ثم قال: وكذلك ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ و ﴿فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى﴾ [يونس: ٧٩] ثم قال: «وشبهه»، والذى فى القرآن من شبهه قوله - تعالى -: ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] و ﴿مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾ [التوبة: ٤٩] و﴿إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩] ﴿وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا﴾ [فصلت: ١١].

واعلم أن هذه الأمثلة التى أولها ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ ليست الهمزات فيها متوسطات، وإنما هى فى أوائل الكلمات، لكن لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلات بما قبلهن فأشبهت المتوسطات؛ ولهذا فصلهن مما قبلهن بقوله: «وكذلك» فإن وقفت على شىء من هذه الكلمات لحمزة - حكمت فى هذه الهمزات بحركات ما قبلهن،

فأبدلتهن أحرفا من جنس تلك الحركات، فإن فصلتهن مما قبلهن وبدأت بهن - فلا بد من اجتلاب همزة الوصل وتكسرها فيما انكسر فيه ما بعد هذه الهمزات، أو انفتح نحو ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ ﴿ٱئْذَن لِّى﴾ وتضمها إن انضم نحو ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾، وتبدل من هذه الهمزات السواكن أحرفا من جنس حركة همزة الوصل، فعلى هذا تقول: ﴿الذى ايتمن﴾ فتبدل من الهمزة ياء فى الوقف لحمزة؛ لوقوعها بعد كسرة الذال من ﴿ٱلَّذِى﴾ وقد حذفت من ﴿ٱلَّذِى﴾ لالتقائها ساكنة مع الهمزة الساكنة، أو الحرف المبدل منها، فإذا بدأت قلت: «اوتمن» فتبدلها واوا لأجل الضمة فى همزة الوصل المعتبرة بضم عين الكلمة وهى التاء، وتقول فى الوقف: ﴿لقاءنا اتِ﴾ فتبدل الهمزة ألفا؛ لوقوعها بعد فتحة النون، وقد حذفت ألف ﴿لِقَآءَنَا﴾؛ لالتقائها ساكنة مع الهمزة، على ما تقدم.

فإذا بدأت قلت: ﴿ايت﴾ فتبدل الهمزة ياء لأجل الكسرة فى همزة الوصل، وتقول فى الوقف: ﴿ومنهم من يقول اوذن لى﴾ فتبدل الهمزة واوا لأجل ضمة اللام.

فإذا بدأت قلت: ﴿ايذن لى﴾، فتبدلها ياء لأجل كسرة همزة الوصل، وهكذا كل ما يرد عليك من أمثلة هذا الفصل.

وذكر الحافظ الاختلاف فى ﴿رئيا﴾ و﴿تؤوى﴾ و﴿تُؤوِيهِ﴾، وقال: والوجهان جيدان.

ورجح الشيخ، والإمام الإظهار.

وقد تقدم ذكره فى آخر الباب قبل هذا، وكذا ذكر فى الوقف على ﴿نبئهم﴾ [الحجر:٥١] و ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة:٣٣] مذهبين. وقال: «وهما صحيحان».

ورجح الشيخ، والإمام البقاء على الضم.

وذكر الشيخ مع ذلك أن الكسر مذهب أبى الطيب.

وقال الحافظ - رحمه الله -: «وإذا تحركت الهمزة وهى متوسطة...» إلى قوله: «فإن كان ساكنًا».

اعلم أن الساكن قبل الهمزة المتوسطة يتصور فيه من التقسيم مثل ما تقدم فى الساكن قبل الهمزة المتطرفة؛ فيكون ذلك الساكن صحيحا ومعتلا، ثم المعتل يكون

ألفا، وياء، وواوا، ثم الياء والواو يكونان أصليين وزائدين للمد غير أنه لم تقع فى القرآن واو زائدة للمد قبل همزة متوسطة.

أما الأمثلة:

فجاءت الهمزة بعد الساكن الصحيح فى القرآن مفتوحة نحو ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩]. و﴿ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾ [البلد: ١٩]. و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]. و﴿تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]. و﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]. و﴿خِطْـًٔا﴾ [الإسراء: ٣١] بكسر الخاء. و﴿جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]. و﴿كفئًا﴾ [الإخلاص: ٤]. و﴿هُزْءًا﴾ [البقرة: ٦٧] على قراءة حمزة فى هذين الأخيرين.

ومكسورة فى قوله - تعالى -: ﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾ [الهمزة: ٧].

ومضمومة فى قوله - تعالى: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الفرقان:١٦]، و﴿مَسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، و﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨].

وجاءت بعد الياء الأصلية مفتوحة نحو:

﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ [يوسف: ١١٠].

وأخواته:

و﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة:٤٨] و ﴿بَـِٔيسٍ﴾ فى الأعراف [١٦٥]. و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك: ٢٧]. وبعد الواو الأصلية مفتوحة:

﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١]. و﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]. و﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]. و﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨].

ومكسورة فى:

﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨].

ومضمومة فى ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير:٨]، وجاءت مفتوحة بعد الياء الزائدة فى ﴿بَرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ١١٢]، و﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤]، و﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]. و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ [النساء: ١١٢].

ومضمومة فى ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ [يونس: ٤١].

وحكم التسهيل فى هذا الفصل كحكمه فى المتطرفة بعد الساكن، فتنقل الحركة إلى الساكن الصحيح، وإلى الياء والواو الأصليين وتسقط الهمزة من اللفظ.

وهذا هو مقصود الحافظ بقوله: «فإن كان ساكنا وكان أصليا إلا أنه يستثنى من

ذلك ﴿هُزْوًا﴾[١] حيث وقع، و﴿كُفْوًا﴾[٢] [الإخلاص: ٤] فتبقى الزاى والفاء على سكونهما، وتبدل الهمزة واوًا وتحرك بحركة الهمزة».

وسبب ذلك: أن هاتين الكلمتين كتبتا بالواو؛ فكره حمزة مخالفة خط المصحف.

وذكر الحافظ هاتين الكلمتين فى فرش الحروف فى سورة البقرة، وفى سورة

---

(١) قال ابن عادل الحنبلى: وفى (هزوًا) ست قراءات، المشهور منها ثلاث:

(هزؤًا) بضمتين مع الهمز.

و(هزءًا) بسكون الزاى مع الهمز وصلاً، وهى قراءة حمزة - رحمه الله - فإذا وقف أبدلها واوًا، وليس قياسه تخفيفها، وإنما قياسه إلقاء حركتها على الساكن قبلها، وإنما اتبع رسم المصحف، فإنها رسمت فيه (واوًا)؛ ولذلك لم يبدلها فى (جزءًا) واوًا وقفًا؛ لأنها لم ترسم فيه واوًا، وقراءته أصلها الضم كقراءة الجماعة، إلا أنه خفف كقولهم فى عُنُق: عُنْق.

وقيل: بل هى أصل بنفسها ليست مخففة من ضم.

حكى مكى عن الأخفش عن عيسى بن عمر: (كل اسم ثلاثى أوله مضموم يجوز فيه لغتان: التخفيف والتثقيل).

و(هزوًا) بضمتين مع الواو وصلا ووقفًا، وهى قراءة حفص عن عاصم، كأنه أبدل الهمزة واوًا تخفيفًا، وهو قياس مطرد فى كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها نحو: جُوَن فى جُؤَن، وحكم «كفوًا» فى قوله: ﴿ولم يكن له كفوًا أحد﴾ [الإخلاص: ٤] حكم (هزوًا) فى جميع ما تقدم قراءة وتوجيهًا.

و(هزًا) بإلقاء حركة الهمزة على الزاى وحذفها، وهو أيضًا قياس مطرد.

و(هزوًا) بسكون العين مع الواو.

و(هزًا) بتشديد الزاى من غير همزة، ويروى عن أبى جعفر ينظر اللباب (٢/ ١٥٥-١٥٦).

(٢) وقال السمين الحلبى فى قوله تعالى: ﴿كفوًا﴾: وقرأ الجمهور بضم الكاف والفاء، وسهل الهمزة، الأعرج وشيبة ونافع فى رواية من طريق غير طرقه المقروء بها، وأسكن الفاء حمزة، وأبدل الهمزة واوًا وقفًا خاصة، وأبدلها حفص واوًا مطلقًا، والباقون بالهمز مطلقًا. وقرأ سليمان بن على بن عبد الله بن عباس: (كفاء) بالكسر والمد، أى: لا مثل له، وأنشد للنابغة:

لا تقذفنى بركن لا كفاء له

ونافع فى رواية: (كفا) بالكسر وفتح الفاء من غير همز، كأنه نقل حركة الهمزة إلى الفاء وحذفها، والكفاء: النظير، هذا كفء لك: أى نظيرك، والاسم والكفاءة، بالفتح.

ينظر الدر المصون (٦/ ٥٩٠).

وقال الثعلبى فى تفسيره: قرئ: (هُزُؤًا) و (كُفُؤًا) مثقلات ومهموزات، وهى قراءة أبى عمرو وأهل (الشام) و (الحجاز)، واختار الكسائى، وأبو عبيد، وأبو حاتم: (هُزُوًا) و(كُفُوًا) مثقلات بغير همز، قال: وكلها لغات صحيحة فصيحة.

ينظر اللباب (٢/ ١٥٦).

الإخلاص، ولو نبه عليهما هنا لكان حسنا، وكذلك ذكر فى سورة العنكبوت فى الوقف على ﴿النشَاة﴾ [الآية: ٢٠] النقل، وحذف الهمزة على القياس وذكر أيضا جواز إبدال الهمزة ألفا مع نقل الحركة اتباعا للرسم.

وقد حكى سيبويه ﴿المرَاة﴾ و ﴿الكمَاة﴾ بالنقل وبالبدل.

وقوله فى هذا الفصل: «ما لم يكن ألفا» على حد قوله فيما تقدم: «إذا كان الساكن أصليًّا غير ألف»، وقد مر توجيهه هناك.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإن كان زائدا أبدلت، وأدغمت إن كان ياء أو واوًا».

يريد: تُبدِلُ من الهمزة حرفا من جنس ما قبلها، ثم تدغم ما قبلها فى المبدل منها، وقد ذكرت أمثلة هذا الفصل.

وتقدم أنه ليس فى القرآن همزة متوسطة بعد واو زائدة، ولكنه جرى كلامه على إطلاق حكم القياس فيها لو وجدت، وهذا مثل ما تقدم فى أول الباب حيث قال: «وإذا سهَّلا المضموم ما قبلها. . .» إلى آخر كلامه هناك مع أنه ليس فى القرآن همزة ساكنة متطرفة بعد ضمة. وإنما أنبه على هذا؛ لئلا يتحير الطالب فيطلب ما ليس بموجود، كما ذكرت فى باب الإدغام الكبير.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإن كان الساكن ألفا . . .» الفصل.

اعلم أن الهمزة فى هذا الموضع تكون مفتوحة، فتجعلها بين الهمزة والألف كقوله - تعالى -: ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] و ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٨] و ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] و ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً﴾ [المؤمنون: ٤١] و﴿فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾ [النساء: ٨٩].

وتكون مكسورة فتجعلها بين الهمزة والياء، نحو ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و﴿ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨] و﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ﴾ [النساء: ٢٣].

وتكون مضمومة، فتجعلها بين الهمزة والواو نحو ﴿جَآءُو﴾ و﴿وَبَآءُو﴾ [البقرة: ٦١] و﴿أَسَٰٓـُٔواْ﴾ [الروم: ١٠] و﴿مَا يَشَآءُونَ﴾ [النحل: ٣١] و﴿هَآؤُمُ﴾ [الحاقة: ١٩].

فإن قيل: تقدم أن همزة بين بين قريبة من الساكن؛ ولذلك منع الابتداء بها ولم تقع بعد شىء من الحروف السواكن فى كل ما تقدم؛ لئلا يكون فى ذلك شبه من

التقاء الساكنين؛ فكيف وقعت هنا بعد الألف؟

قيل: لا يمتنع وقوع الساكن بعد الألف إذا كان ذلك الساكن متثبتا بالحركة كالساكن المدغم «كالدابة» و «الطامة» فجاز وقوع هذه الهمزة الملينة بعد الألف؛ لأنها وإن أشبهت الساكن بما دخلها من التسهيل فليست ساكنة بل متحركة بزنة المحققة كما نص عليه سيبويه حيث أنشد: [من البسيط]

أَأنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْمَى أَضَرَّ بِهِ ....[1]

ولا يلزم التزام هذا فى المتطرفة؛ لأن الوقف موضع إسكان، والروم تحريك ضعيف غير ممكن، على أنه من حكم للروم بحكم الحركة الممكنة جعلها هناك بين بين أيضا كما تقدم.

فإن قيل: فهلا جعلت بين بين بعد الياء والواو الزائدتين للمد، كما فعل ذلك بعد الألف إذ الكل حروف مد؟

فالجواب: أنهم جعلوا للهمزة مع الألف حالا لا تكون لها مع الياء والواو؛ لأن الألف أقعد فى باب المد والسكون.

ألا ترى أنك لو أردت تحريكها لم تقدر عليه ما دامت ألفا إلا أن تقلبها ياء أو واوًا أو همزة بخلاف الياء والواو فإنهما يقبلان التحريك، وإن كان يصح وقوع الساكن المدغم بعدهما، كقراءة من شدد النون من ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ١٨٠] و﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] و﴿أرنا اللَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩] فى قراءة ابن كثير، والله عز جلاله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإن شئت مكنت الألف قبلها، وإن شئت قصرتها».

وجه تمكين الألف: أنك أبقيت عليها من المد ما كانت تستحقه مع التحقيق، ولم تعتد بما عرض من زوال نبرتها بالتسهيل.

ووجه القصر: أنك راعيت اللفظ، ولا همز فيه فاعتددت بالعارض، والله جلت قدرته أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإذا كان ما قبل الهمزة متحركا».

---

(١) تقدم.

اعلم أن الهمزة إذا تحركت وتحرك ما قبلها، فإنها تكون مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، وما قبلها يكون كذلك؛ فيتفقان مرة ويختلفان أخرى؛ فيحصل من ذلك تسع صور:

الصورة الأولى: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح، نحو ﴿سَأَلَ﴾ و ﴿ذَرَأَكُمْ﴾ [المؤمنون: ٧٩] و ﴿مُتَّكَئًا﴾ [يوسف: ٣١].

الصورة الثانية: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد كسرة نحو ﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣] و ﴿مُلِئَتْ﴾ [الجن: ٨] و ﴿فِئَةً﴾ [الأنفال: ٤٥] و ﴿مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

الثالثة: أن تكون مفتوحة بعد ضمة، نحو ﴿الفؤاد﴾ [الإسراء: ٣٦] و﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣].

الرابعة: مكسورة بعد كسرة، نحو ﴿ٱلْخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٢٩] و ﴿وَٱلصَّـٰبِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] و ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥] وكذلك ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] و ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] على قراءة حمزة، ومن وافقه.

[**الخامسة:** مكسورة بعد فتحة، نحو ﴿بَئِيسٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ وكذلك ﴿جبرئيل﴾ [البقرة: ٩٧] على قراءة حمزة، ومن وافقه](١).

السادسة: مكسورة بعد ضمة، نحو ﴿سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨].

السابعة: مضمومة بعد ضمة، نحو ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

الثامنة: مضمومة بعد فتحة، نحو ﴿رَءُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧] و ﴿يَئُوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣] و ﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥].

التاسعة: مضمومة بعد كسرة نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥] و ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦] وكذلك ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ [الإسراء: ٣٨] على قراءة حمزة ومن وافقه.

واعلم أن الهمزة فى هذه الصور التسع تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم لا خلاف بين سيبويه، وأبى الحسن الأخفش - رحمهما الله - أنه يسهل بالبدل.

وقسم لا خلاف بينهما أنه يسهل بين بين.

---

(١) سقط فى ب.

وقسم اختلفا فيه: فسيبويه يجعله بين بين على حركته، وأبو الحسن يبدله حرفا من جنس حركة ما قبله.

والأصل فى جميع التسهيل للهمزة المتحركة أن تجعل بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها، وإنما يعدل عنه إلى البدل؛ لعارض.

فالقسم الأول: الهمزة المفتوحة بعد الكسرة أو الضمة، تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها، فيبدلها فى ﴿شانيَك﴾، ونحوه ياءً، وفى ﴿الفوَاد﴾ ونحوه واوا، وسببه أنك لو جعلتها بين الهمزة والألف لكانت تشبه الألف؛ فلا تقع بعد كسرة ولا بعد ضمة، كما لا تقع الألف الخالصة بعدهما، فلما تعذر تسهيلها على حركتها أبدلت حرفا من جنس حركة ما قبلها؛ إذ هى أقرب إليها من حركة ما بعدها، كما أن حركتها فى نفسها أقرب إليها من حركة ما قبلها، ويدل على أن حركة ما قبل الحرف أحق به من حركة ما بعده تعذر النطق بالساكن ابتداء، وإن كان بعده حركة، وصحة النطق به إذا كان قبله حركة، فإذا تحرك صح النطق به ولم يفتقر إلى أن تكون قبله حركة.

والقسم الثانى: المتفق على تسهيله بين بين: كل همزة تتفق حركتها مع حركة ما قبلها، أو تكون مكسورة أو مضمومة بعد فتحة، لا خلاف أنها تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها.

وهذا القسم يشتمل على أن الهمزة المفتوحة بعد الفتحة تسهل بين الهمزة والألف.

وزاد الشيخ، والإمام جواز إبدالها ألفا، ورجحا الوجه الأول.

والقسم الثالث: المختلف فيه: هو الهمزة المكسورة بعد الضمة، والمضمومة بعد الكسرة:

فسيبويه يسهلها بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها.

وأبو الحسن يبدلها حرفا من جنس حركة ما قبلها، وحجته أنه لما لزم إبدالها، إذا كانت مفتوحة بعد الكسرة والضمة ولم يجز جعلها بين الهمزة والألف؛ لكون الألف لا تثبت بعد الكسرة ولا بعد الضمة، فلتكن كذلك فيما انضم بعد الكسرة، أو انكسر بعد الضمة؛ لأن المكسورة بعد الضمة لو سهلت بين الهمزة والياء على حركتها لكان فيها شبه بالياء الساكنة والياء الساكنة لا تثبت بعد الضمة، بل تنقلب واوا فلتكن هذه

[الهمزة][(١)] كذلك، وكذلك المضمومة بعد الكسرة لو سهلت بين الهمزة والواو لدخلها شبه من الواو؛ فينبغى أن تقلب ياء، كما أن الواو الساكنة تنقلب بعد الكسرة ياء.

وهذا الذى قال أبو الحسن قياس ظاهر، غير أن سيبويه قال: «إن جعلها بين بين هو قول العرب، والخليل».

يريد: أنه كلام الفصحاء المعتمد، فإذا ثبت السماع[(٢)] فلا عبرة بالقياس المخالف له؛ إذ القياس إنما يستعمل فيما لم يرد فيه سماع؛ ليتوصل إلى وجه كلام العرب لو تكلمت كيف كان ينبغى أن يكون كلامها، وغايته أن يثمر غلبة الظن، فإذا ورد السماع؛ فقد حصل العلم بكلام العرب فلا حاجة إذ ذاك إلى القياس، ومع هذا فما قاله أبو الحسن لا ينكر أن يتكلم به بعض العرب قليلا ولا يطرد.

على أن ما حكاه سيبويه من كلام العرب له أيضا وجه وقياس معتبر يفرق به بين الألف وبين الياء والواو، بيانه: أن الألف لا يمكن وقوعها بعد كسرة، ولا ضمة ألبتة.

وأما الياء الساكنة فلا يمتنع أن ينطق بها بعد الضمة وإن كان ذلك بكلفة وثقل، وكذلك الواو الساكنة يمكن النطق بها بعد الكسرة على ثقل وتكلف أيضا فتقول: «بُيع» بضم الباء وسكون الياء، و «قِول» بكسر القاف، وسكون الواو، لكن العرب رفضت التكلم بهذه الثقلة[(٣)]، ولم تجر الهمزة الملينة بين الياء والهمزة مجرى الياء الخالصة فى ذلك، ولا جرت الهمزة الملينة بين الهمزة والواو مجرى الواو الخالصة، والله عز جلاله أعلم.

وذكر الحافظ - رحمه الله - فى أمثلة الهمزة المفتوحة بعد الكسرة ﴿لِئَلَّا﴾.

وكان ينبغى ألا يفعل؛ لأن الهمزة فى ﴿لِئَلَّا﴾ إنما توسطت بدخول الزائد عليها فحقها أن تذكر فى الفصل بعد هذا.

وقوله ثَمَّ بعد هذا «تجعلها بين بين فى جميع أحوالها، وحركاتها، وحركات ما قبلها».

هذا الإطلاق جار على قول سيبويه؛ لأنه يستوعب المكسورة بعد الضمة،

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: للسماع.
(٣) فى أ: المثقلة.

والمضمومة بعد الكسرة، وذكر فى الأمثلة ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤] وهو فى الأصل ثلاث كلمات:

إحداها: حرف النداء.

والثانية: «ابن».

والثالثة: «أم».

لكنه جعل «ابن» مع «أم» كلمة واحدة، فصارت الهمزة فيه بمنزلة المتوسطة فى أصل البنية ويلزم على قوله ألا يختلف فى تسهيلها فى الوقف، وكذا حكم ﴿حينيذ﴾ و﴿يوميذ﴾، وكذا يلزم فى ﴿الذى ايتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣] وأخواته؛ لأنه إنما يذكر فى هذا الفصل ما لا يختلف فى تسهيله فى الوقف.

وقوله: «ما لم تكن صورتها ياء . . .» إلى آخره.

حكم الوقف على ﴿أنبيكم﴾ وبابه مما كتب بالياء فى كونه يوقف عليه بالياء كحكم ﴿هُزُوًا﴾ و ﴿كُفُوًا﴾ فى الوقف عليه بالواو اتباعًا للخط.

وقوله: «وهو قول الأخفش».

يريد فى جميع الهمزات إذا انضمت بعد كسرة، فحصل من هذا أنه يوافق أبا الحسن الأخفش تارة، ويوافق سيبويه أخرى، وذلك بحسب الخط فيقف على ﴿سنقريك﴾ بالياء؛ لأنه كتب بالياء، ويقف على ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ بالهمزة المسهلة بين الهمزة والواو؛ لأنه كتب بالواو، وقد حصل فيما ذكر الحافظ من أمثلة الهمزة الصور الثلاث.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإن انفتحت».

يعنى: بعد الفتحة؛ لأنه قد تقدم حكمها إذا انفتحت بعد الكسرة أو الضمة؛ فحصل من هذا الموضع ومما تقدم الصور الثلاث التى فيها الهمزة مفتوحة.

وذكر فى أمثلتها ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ [القصص: ٨٢].

وهذه الكلمة مركبة من «أن» وما قبلها.

وفيه خلاف: قيل: إن «ويك» أصله «ويلك» كما قال عنترة: [من الكامل]

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوراس ويك عنتر أقدم[1]

---

(١) البيت لعنترة فى ديوانه ص ٢١٩، والجنى الدانى ص (٣٥٣)، وخزانة الأدب (٦/٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١)، وشرح الأشمونى (٢/٤٨٦)، وشرح شواهد المغنى ص (٤٨١، ٧٨٧)، وشرح المفصل (٤/٧٧)، والصاحبى فى فقه اللغة ص (١٧٧)، ولسان العرب (ويا)، =

يريد: ويلك، وعلى هذا تكون «أن» محمولة على فعل مضمر كأنه قال: اعلم أن الله يبسط الرزق واعلم أنه لا يفلح الكافرون.

وقيل: إن «وى» حرف تنبيه، وفيه معنى التعجب، كما تقول: وَى لم فعلت كذا؟! والكاف حرف خطاب؛ فتكون «أن» [محمولة] على فعل مضمر كما تقدم.

ويبعد عندى جعل الكاف للتشبيه؛ لفساد المعنى إلا على قول من زعم أنها قد تخرج عن التشبيه إلى التحقيق، واستدل بقول الشاعر: [من الوافر]

فأصبح بطن مكة مقشعرا ... كأن الأرض ليس بها هشام[1]

وهو يريد: لأن الأرض ليس بها هشام.

ولا حجة فى هذا البيت على إخراج «كأن» عن معنى التشبيه؛ لما هو مذكور فى كتب النحو[2].

= والمحتسب (١/ ١٦)، (٢/ ٥٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣١٨)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ص (٣٦٩).

والشاهد فيه: مجىء (وى) اسم فعل مضارع، بمعنى: أعجب، وقد لحقتها كاف الخطاب. وقال الكسائى: إن (ويك) محذوفة من (ويلك)، فالكاف، على قوله، ضمير مجرور.

ويروى: (قول)، بدلاً من (قيل).

(١) البيت للحارث بن خالد فى ديوانه ص (٩٣)، والاشتقاق ص (١٠١، ١٤٧)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص (٥٧١)، وجواهر الأدب ص (٩٣)، والدرر (٢/ ١٦٣)، وشرح التصريح (١/ ٢١٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٥١٥)، ولسان العرب (قثم) ؛ ومغنى اللبيب (١/ ١٩٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٣).

والشاهد فيه: أن (كأن) أفادت التحقيق عند الكوفيين. وقال ابن مالك: الكاف، هنا للتعليل. وقيل: البيت محمول على التشبيه؛ فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة، بل هو فيها مدفون.

(٢) جاء فى اللباب فى علوم الكتاب:

قوله: ﴿ويكأن الله... ويكأنه...﴾، فيه مذاهب منها:

أن (وى) كلمة برأسها، وهى اسم فعل معناها: أعجب، أى: أنا، والكاف للتعليل، و(أن) وما فى حيزها مجرورة بها، أى: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، وسمع كما أنه لا يعلم غفر الله له، وقياس هذا القول أن يوقف على (وى) وحدها، وقد فعل ذلك الكسائى، إلا أنه ينقل عنه أنه يعتقد فى الكلمة أن أصلها (ويلك)، وهذا ينافى وقفه، وأنشد سيبويه:

وى كأن من يكن له نَشَبٌ يحـ ... ـبَبْ ومن يفتقرْ يعش عَيْشَ ضُرِّ

الثانى: قال بعضهم (كأن) هنا للتشبيه إلا أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبر والتيقن، =

فحصل من هذا أن الهمزة فى ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ مبتدأة فى الأصل، وإنما صارت متوسطة بالتركيب كالهمزة فى ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ مما حكم له بحكم المتوسط الأصلى، ويؤكد أنها عند حمزة كذلك كونه لا يقف على الياء ولا على الكاف، كما يأتى فى باب الوقف على مرسوم الخط بحول الله تعالى.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وإن انكسرت . . .» إلى آخره.

ذكر فى الأمثلة ﴿سُئِلَ﴾ وهو فى البقرة فى قوله - تعالى -: ﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن

= وأنشد:

كأننى حين أمسى لا يكلمنى ... متيمٌ يشتهى ما ليس موجودًا

وهذه أيضًا يناسبها الوقف على (وى).

الثالث: أن (ويك) كلمة برأسها والكاف حرف خطاب، و (أن) معمولة لمحذوف، أى: اعلم أنه لا يفلح، قاله الأخفش، وعليه قوله:

ألا ويك المسرة لا تدوم ... ولا يبقى على البؤس النعيم

وقول عنترة:

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها ... قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

وحقه أن نقف على (ويك) وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أن أصلها (ويلك) فحذف، وإليه ذهب الكسائى ويونس وأبو حاتم، وحقهم أن يقفوا على الكاف كما فعل أبو عمرو، ومن قال بهذا استشهد بالبيتين المتقدمين؛ فإنه يحتمل أن يكون الأصل فيهما (ويلك) فحذف، ولم يرسم فى القرآن إلا (ويكأن) (ويكأنه) متصلة فى الموضعين. فعامة القراء اتبعوا الرسم، والكسائى وقف على (وى) وأبو عمرو على (ويك).

الخامس: أن (ويكأن) كلها كلمة مستقلة بسيطة، ومعناها: (ألم تر)، وربما نقل ذلك عن ابن عباس، ونقل الكسائى والفراء أنها بمعنى: أما ترى إلى صنع الله، قال الفراء: هى كلمة تقرير، وذكر أنه أخبره من سمع أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك؟ قال: وى كأنه وراء البيت؟! يعنى: أما ترينه وراء البيت، وحكى ابن قتيبة أنها بمعنى: رحمة لك فى لغة حمير.

ينظر: اللباب (١٥/ ٢٩٧-٢٩٩).

وجاء فى الكتاب لسيبويه: وسألت الخليل - رحمه الله تعالى - عن قوله: (ويكأنه لا يفلح) و [عن] قوله تعالى جده: (ويكأن الله) فزعم أنها «وى» مفصولة من «كأن»، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم.

وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله.

وقال القرشى، وهو زيد بن عمرو بن نفيل:

سالتانى الطلاق أن رأتانى ... قل مالى، قد جئتمانى بنكر

وى كأن من يكن له نشب يحـ ... ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

ينظر الكتاب (٢/ ١٥٤-١٥٥).

﴿قَبْلُ﴾ [الآية: ١٠٨].

وفى التكوير: ﴿سُئِلَتْ﴾ [الآية: ٨].

وحصل فى هذه الأمثلة الهمزة المكسورة بعد الفتحة وبعد الضمة، ولم يذكر [التى][(١)] بعد الكسرة، إلا أن يحمل قوله: ﴿يومِئذ﴾ على الحرف الذى فى سورة هود عليه السلام [٦٦]، والمعارج [١١]؛ لأنه يقرؤهما بكسر الميم كما تقدم، والله جل وعلا أعلم.

وقد تقدم أن ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و ﴿حِينَئِذٍ﴾ من قبيل المركب من كلمتين.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات، فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس كما قدمناه».

يريد ما تقدم حين ذكر ﴿أنبيكم﴾ وأخواته.

قال: «وقد اختلف أصحابنا فى تسهيل ما يتوسط من الهمزات بدخول الزوائد عليهن».

وقد تقدم فى باب نقل الحركة ذكر السبب الذى لأجله وصل حرف المعنى بما بعده فى الخط إذا كان على حرف واحد من حروف التهجى؛ فأغنى عن إعادته هنا.

وذكر الحافظ فى هذا الفصل اختلافا فى التسهيل والتحقيق فى الوقف:

فوجه التحقيق: رَعْى الأصل، ورفض الاعتداد بالعارض.

ووجه التسهيل: رعى الخط، وتحكيم الاعتداد بالعارض.

وقال فى آخر الفصل: «والمذهبان جيدان وبهما ورد نص الرواة».

واعلم أن حاصل قول الإمام والحافظ فى هذا الفصل واحد، وهو أن الكلمة التى فى أولها همزة إذا دخل عليها حرف من حروف المعانى مما هو على حرف واحد من حروف التهجى، فإنه يجوز فى الوقف عليها تحقيق الهمزة وتسهيلها، وكذلك إن اتصل بها ياء النداء وهاء التنبيه مما هو على حرفين من حروف التهجى، إلا أن الإمام رجح فى هذا الذى هو على حرفين التحقيق؛ لأنه منفصل مما بعده.

ومذهب الشيخ التحقيق فى الجميع، والله أعلم وأحكم.

(١) سقط فى أ.

واعلم أن هذا القول مستغرب من الحافظ، كيف يطلق القول بتجويد المذهبين، وقد قال فى أول الفصل: «إن حمزة يراعى فى التسهيل خط المصحف»، أليس أكثر أمثلة هذا الفصل لا يمكن موافقتها لخط المصحف إلا إذا حققت الهمزة، وأنها إن سهلت خالفت الخط؟!

بيان ذلك: أن قوله - تعالى -: ﴿فَبِأَيِّ﴾ و﴿بِأَهْلِكُمْ﴾ [يوسف: ٩٣] الهمزة فيهما مفتوحة بعد كسرة وقد كتبت بالألف.

فإن سهلت بالبدل على حركة ما قبلها، خالفت الخط ولا يمكن جعلها بين الهمزة والألف؛ لوقوعها بعد الكسرة.

وقوله - تعالى -: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ﴾ [الأعراف: ١٢٤] و ﴿يَٰٓأُخْتَ﴾ [مريم: ٢٨] همزتهما مضمومة بعد فتحة فقياسها أن تسهل بين الهمزة والواو، ولكن إن فعلت ذلك خالفت الخط؛ لأنها كتبت بالألف.

وكذلك قوله - تعالى -: ﴿لَبِإِمَامٍ﴾ [الحجر: ٧٩] و ﴿لِإِبْرَٰهِيمَ﴾ الهمزة مكسورة بعد كسرة فقياسها فى التسهيل أن تكون بين الهمزة والياء، لكن إن فعلت ذلك خالفت الخط؛ لأنها مكتوبة بالألف.

فأما حيث يكون الخط موافقا لمقتضى القياس فهناك يحسن أن يقول: والمذهبان جيدان، نحو: ﴿لِئَلَّا﴾ فإنه كتب بالياء، وكذلك ﴿بِأَيْيْدٍ﴾، فإنه كتب بياءين بعد الألف، فالألف صورة الهمزة لمن حقق، والياء صورتها لمن سهل، وكذا ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] وعلى هذا يجرى مما ذكر فى المتوسطة قبل هذا بتسهيل ﴿يوميذ﴾، و﴿حينيذ﴾ و﴿يَبْنَوُمَّ﴾، والله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه أعلم وأحكم.

باب الإظهار والإدغام للحروف السواكن

قد تقدم فى أول الكتاب أن الإدغام صغير، وكبير، وتقدم أن الإدغام الكبير مخصوص بما هو متحرك فى قراءة من قرأه بالإظهار، وأن الإدغام الصغير - وهو الخاص بهذا الباب - مخصوص بما يكون الحرف الأول منه ساكنا فى قراءة من أدغمه أو أظهره؛ ولهذا عبر الحافظ - رحمه الله - بقوله: «للحروف السواكن».

واعلم أن الحروف التى يتكلم فيها فى هذا الباب تنقسم قسمين:

أحدهما: أن يكون الحرف ساكنا فى أصل وضعه.

والثانى: أن يكون له أصل فى التحريك، لكنه استعمل الكلام الذى هو فيه ساكنا لسبب، وأسمى سكون القسم الأول: سكونا أصليا، والثانى: سكونا عارضا.

فإذا تقرر هذا الاصطلاح - فاعلم أنَّ ما سكونه أصلى ينحصر فى خمسة أحرف: وهى ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث المتصلة بالفعل، واللام من «هل» و«بل»، والنون الساكنة والتنوين، ويلحق بهذا القسم - من حيث إنه ساكن فى الأصل - دال الصاد من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] ونون السين من ﴿طسٓمٓ﴾ فى السورتين [الشعراء: ١]، و [القصص: ١] ومن ﴿يسٓ﴾ [الآية: ١] و ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [الآية: ١].

وقد ذكر الحافظ الخلاف فيها فى مواضعها من فواتح السور فأغنى عن ذكره هنا، فأتكلم الآن على الحروف الخمسة بحول الله تعالى وقوته.

ذكر ذال «إذْ»(١)

اعلم أن الحروف الثمانية والعشرين المجموعة فى رسم «أبجد» على ضربين:

---

(١) إذ: لفظ مشترك، يكون اسمًا، وحرفًا، وجملة أقسامه ستة:

الأول: أن يكون ظرفًا لما مضى من الزمان، نحو: قمت إذ قام زيد، ولا خلاف فى اسمية هذا القسم، والدليل على اسمية (إذ) هذه من أوجه:

أحدها: الإخبار بها، مع مباشرة الفعل، نحو: مجيئك إذ جاء زيد.

وثانيها: إبدالها من الاسم، نحو: رأيتك أمس إذ جئت.

وثالثها: تنوينها، فى غير ترنم، نحو: يومئذٍ.

ورابعها: الإضافة إليها، بلا تأويل، نحو: ﴿بعد إذ هديتنا﴾ [آل عمران: ٨].

وهى مبنية؛ لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عُوِّض منها، وهو التنوين فى: يومئذٍ، وحينئذٍ، ونحوهما. وإنما كسرت الذال، فى ذلك؛ لالتقاء الساكنين.

وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب.

قال: لأن (إذ) إنما بنيت؛ لإضافتها إلى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب؛ فجرت بالإضافة.

ورد بأوجه:

أحدها: أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة، وإنما هو افتقارها إلى الجملة، والافتقار عند حذف الجملة أبلغ؛ فالبناء حينئذ أولى.

وثانيها: أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفًا، فيقول: حينئذا.

وثالثها: أن الكسر يوجد، دون إضافة، كقول الشاعر:

نهيتك عن طلابك أم عمرو ... بعافية، وأنت، إذٍ، صحيح

قال المرادى: أجاب الأخفش عن هذا بأنه أراد: حينئذ، فحذف (حينا) وأبقى الجر، =

....

= وفيه بُعْد.

واعلم أن (إذ) تضاف إلى الجملتين: الاسمية، والفعلية، ولا تضاف إلى جملة شرطية، إلا فى ضرورة، ويقبح أن يليها اسم، بعده فعل ماض، نحو: كان ذلك إذ زيد قام؛ لما فيه من الفصل بين المتناسبين؛ ولذلك حسن: إذ زيد يقوم.

تنبيه: (إذ) المذكورة لازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: يومئذ، وحينئذ، ولا تتصرف، بغير ذلك؛ فلا تكون فاعلة، ولا مبتدأ.

وأجاز الأخفش والزجاج، وتبعهما كثير من المعربين، أن تقع مفعولاً به، وذكروا ذلك فى آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾ [الأنفال: ٢٦]، ف (إذ) فى هذه الآية ونحوها مفعول به.

ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفًا، و (إذ) ظرف عامله ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ، أو: واذكروا حالكم إذ، ونحو ذلك.

الثانى: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان، بمعنى (إذا)، ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين، منهم ابن مالك، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال فى أعناقهم﴾ [الرعد: ٥] وبآيات أُخَر.

وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا) ولا (إذا) موقع (إذ)، وهو الذى صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلة لما كانت فى إخبار الله تعالى، متيقنة مقطوعًا بها - عبر عنها بلفظ الماضى، وبهذا أجاب الزمخشرى، وابن عطية، وغيرهما.

الثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾ [الزخرف: ٣٩]، ﴿وإذ لم يهتدوا به فسيقولون﴾ [الأحقاف: ١١]، ومنه قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشرُ

واختلف فى (إذ) هذه:

فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجردت عن الظرفية، وتمحضت للتعليل، ونسب إلى سيبويه، وصرح ابن مالك، فى بعض نسخ (التسهيل)، بحرفيتها.

وذهب قوم، منهم الشلوبين، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح.

الرابع: أن تكون للمفاجأة، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد (بينا) و (بينما).

قال سيبويه: بينا أنا كذا إذ جاء زيد، فهذا لما توافقه وتهجم عليه.

واختلف فى (إذ) هذه:

فقيل: هى باقية على ظرفيتها الزمانية.

وقيل: هى ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك فى (إذا) الفجائية.

وقال ابن مالك: المختار عندى الحكم بحرفيتها.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

قال المرادى: فإن قلت: إذا جُعِلتْ ظرفًا فما العامل فيها؟ قلت: قال ابن جنى: الناصب لها هو الفعل الذى بعدها، وليست مضافة إليه، والناصب لـ (بينا) و (بينما) =

أحدهما: لم يقع فى القرآن بعد ذال إذ، وذلك ستة أحرف: الطاء، والميم، والثاء، والشين المثلثتان، والضاد، والخاء المعجمتان، ويجمعها قولك: طمث شضخ.

والضرب الثانى: وقع بعدها وهو باقى الحروف، وهو على نوعين:

أحدهما: أن يكون ساكنًا، فيلزم كسر الذال هربًا من التقاء الساكنين، والذى ورد من ذلك فى القرآن ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ﴾ [البقرة: ١٢٤]

= فعل يقدر مما بعد (إذ).

وقال الشلوبين: العامل فى (بينا) ما يفهم من سياق الكلام، و (إذ) بدل من (بينا)، أى: حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقت مجىء زيد.

والفصيح: ألا يؤتى بـ (إذ) بعد (بينا) و (بينما)، والإتيان بها بعدهما عربى، خلافًا لمن أنكره.

الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها، ولا تكون كذلك إلا مقرونة بـ (ما) ؛ لأنها إذا تجردت لزمتها الإضافة إلى ما يليها. والإضافة من خصائص الأسماء؛ فكانت منافية للجزم، فلما قصد جعلها جازمة ركبت مع (ما) ؛ لتكفها عن الإضافة، وتهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل، ولكونها تركبت مع (ما) عدها بعضهم فى الحروف الرباعية، واختلف النحويون فيها:

فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط كـ (إن) الشرطية.

وذهب المبرد، وابن السراج، وأبو على، ومن وافقهم، إلى أنها باقية على اسميتها، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً، بعد أن كان ماضيًا.

قال ابن مالك: والصحيح: ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها؛ لدلالتها على وقت ماض، دون شىء آخر يدعى أنها دالة عليه، ولمساواتها الأسماء، فى قبول بعض علامات الاسمية: كالتنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه، ومفعول به.

وأما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه: المجازاة، وهو من معانى الحروف، ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر زائدًا على ذلك، فلا حجة له، وهى مع ذلك غير قابلة لشىء من العلامات التى كانت قابلة لها قبل التركيب؛ فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها.

تنبيه: خص بعضهم الجزم بـ (إذ ما) بالشعر، وجعلها كـ (إذا). والصحيح: أن الجزم بها جائز فى الاختيار.

السادس: أن تكون زائدة؛ ذهب إلى ذلك أبو عبيدة، وابن قتيبة، وجعلا من ذلك قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة﴾ [البقرة: ٣٠]، ومواضع آخر فى القرآن. ومذهبهما فى ذلك ضعيف، وكانا يضعفان فى علم النحو.

وزاد بعضهم لـ (إذ) قسمًا سابعًا، وهو أن تكون بمعنى (قد). وجعل (إذ) فى قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك﴾ بمعنى (قد) وليس هذا القول بشىء. والله أعلم.

ينظر الجنى الدانى (١٨٥-١٩٢).

و﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [سبأ: ٣١] و ﴿إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ﴾، و ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾ [الكهف: ١٦] و ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] و ﴿إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [السجدة: ١٢] و﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ﴾ [غافر: ٧١].

والنوع الثانى: وهو المقصود: أن يكون الحرف الواقع بعد إذ متحركًا.

وينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام إذ فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم فيه خلاف.

القسم الأول: حرفان:

الذال فى قوله تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] وليس فى القرآن غيره.

والظاء فى قوله تعالى:

﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، وفى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٦٤] وليس فى القرآن غيرهما.

القسم الثانى: أربعة عشر حرفًا يجمعها قولك: ربك أحق غنى له عفو: فالراء: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾ [طه: ٩٢]، والباء: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾ [الحج: ٢٦]، و﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، والكاف: ﴿وَإِذْ كَفَفْتُ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿إِذْ كُنتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، والهمزة: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ﴾ [طه: ٣٨]، و﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ﴾ [المائدة: ١١٠]، والحاء: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣]، والقاف: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿إِذْ قَرَّبَا﴾ [المائدة: ٢٧]، والغين: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٢١]، والنون: ﴿إِذْ نَفَشَتْ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، و﴿إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن﴾ [القصص: ٤٦]، و﴿وَإِذْ نَتَقْنَا﴾ [الأعراف: ١٧١]، والياء: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿إِذْ يَقُولُ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، واللام: ﴿إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢]، ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ﴾ [النور: ١٣]، و﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١١]، و﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المجادلة: ١٣]، والهاء: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، و﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧]، والعين: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِىِّ﴾ [ص:

٣١]، والفاء: ﴿إِذْ فَزِعُواْ﴾ [سبأ: ٥١]، و﴿وَإِذْ فَرَقْنَا﴾ [البقرة: ٥٠]، والواو: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١].

القسم الثالث: المختلف فيه ستة أحرف، وهى التى ذكر الحافظ، ويجمعها قولك: «سجز تَصُدُّ».

فالسين: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]، والجيم: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿إِذْ جَآءَ﴾ [الصافات: ٨٤]، و[الزاى] ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ﴾ [الأنفال: ٤٨]، والتاء: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، و﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١]، والصاد ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، والدال ﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ﴾ [ص: ٢٢].

فمن القراء من أظهر الذال عند جميعها، وهم الحرميان، وعاصم.

ومنهم من أدغم فى الجميع، وهما أبو عمرو وهشام.

ومنهم من فصل ،وهم الباقون:

فأدغم ابن ذكوان فى الدال خاصة، وأظهر عند البواقى.

وأظهر الكسائى عند الجيم خاصة، وأدغم فى البواقى.

وأما حمزة فأدغم فى الدال والتاء، وأظهر عند الجيم، واختلف راوياه عند البواقى، وهى حروف الصفير: فأظهر خلف، وأدغم خلاد.

وقد بين الحافظ هذا القسم المختلف فيه، وكان ينبغى له أن ينبه على القسمين الأولين فيقول: واتفقوا على الإدغام فى الذال والظاء، وعلى الإظهار عند البواقى؛ إذ قد يتحير الناظر فى كتابه حيث لم ينبه على ما ذكرته، والله عز وعلا أعلم.

ذكر دال «قد»(١)

اعلم أن من الحروف ما لم يقع فى القرآن بعد دال «قد» وذلك: الطاء المهملة،

---

(١) قد تأتى على وجهين:
أحدهما: تكون اسمًا، وهو على ضربين:
الأول: تكون اسم فعل بمعنى (يكفى)، فيقال: قد زيدا درهم، وقدنى درهم، كما يقال: يكفى زيدًا درهم، ويكفينى درهم.
الضرب الثانى: تكون اسمًا مرادفًا لـ «حسب»، وفيه لغتان:
إحداهما: أن يستعمل مبنيًا، وهو الغالب لشبهه بـ «قد» الحرفية - الآتية بعد، إن شاء الله تعالى - فيقال: قدْ زيد درهم بالسكون، وقدنى درهم، بالنون - على غير قياس؛ لأن نون =

والثاء المثلثة، والغين المعجمة، وما عدا ذلك فقد وقع بعدها على النوعين المذكورين، فما كان منه ساكنا؛ كسرت الدال قبله لئلا يلتقى ساكنان نحو ﴿فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ [البقرة: ١٣٧] و ﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُاْ﴾ [التوبة: ٤٨] و ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ﴾ [الدخان: ٣٢] و ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] و ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٨] و﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] و ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلَ﴾ [النساء: ١١٢] و ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ﴾ [الفرقان: ٢١].

= الوقاية مختصة بالأفعال، ولكنهم جاءوا بها؛ حرصًا على بقاء السكون لأنه الأصل فى البناء.

الثانية: أن يستعمل معربًا، وهو قليل، يقال: قدُ زيد درهم، بالرفع، كما يقال: حسبه درهم، بالرفع، وقدى درهم، بغير نون، كما يقال: حسبى.

قال طرفة يصف سيفه:

أخى ثقة لا ينثنى عن ضريبة ... إذا قيل مهلاً قال حاجزه قدى

وأما قول حميد الأرقط:

قدنى من نصر الخبيبين قدى

فتحتمل (قد) الأولى أن تكون مرادفة لـ «حسب» على لغة البناء. وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية: فتحتمل أن تكون بمعنى «حسب» على لغة الإعراب وهو واضح، ويحتمل أن تكون بمعنى «حسب» على لغة البناء، وحذفت النون للضرورة كقول الشاعر:

عددت قومى كعديد الطيس ... إذ ذهب القوم الكرام ليسى

ويحتمل أن تكون اسم فعل لم يذكر مفعوله والياء للإطلاق والكسر لالتقاء الساكنين.

الوجه الثانى: أن تكون حرفًا وتختص بالدخول على الأفعال، وربما حذف الفعل بعد (قد) إذا دل عليه الكلام كقول النابغة:

أزِفَ الترحُّل غير أن ركابنا ... لمَّا تَزُلْ برحالنا وكأن قد

أى: وكأن قد زالت، وله خمسة معان:

الأول: التوقع: فتكون جوابًا لمتوقع، وهى نقيض (ما) التى للنفى، ولا يبتدأ بها إلا أن تكون جوابًا لمتوقع قبل، وقوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ [المؤمنون: ١] على هذا المعنى؛ لأن القوم توقعوا علم حالهم عند الله - تبارك وتعالى - فقيل لهم: قد أفلح المؤمنون.

والتوقع مع المضارع واضح كقولك: قد يقدم الحاج إلى شهر، وأما مع الماضى فأثبته الأكثرون.

وقال الخليل: يقال: (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، فأما إذا أخبرهم وهم لا ينتظرون الخبر لم يأت بـ (قد)، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، لأن الجماعة منتظرون لذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿قد سمع الله قول التى تجادلك﴾ [المجادلة: ١] ؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه لدعائها. =

و﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠] .

وما كان متحركا فينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على إدغام دال «قد» فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم فيه خلاف.

فالقسم الأول: حرفان:

الدال فى قوله تعالى:

﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١].

والتاء فى قوله تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ١١٧]. و﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ فى البقرة [٢٥٦]. ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا﴾ فى العنكبوت [٣٥]، والقمر [١٥].

= ومنعه بعضهم مع الماضى بأنه قد وقع، والتوقع لا يجامع الوقوع، وهذا لا يلزم المثبتين؛ لأنهم لا يقولون بتوقعه حال وقوعه، وإنما يقولون: إن الإخبار بالماضى كان متوقعًا قبل وقوعه.

الثانى: تقريب الماضى من الحال تقول: قام زيد، فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد، فإذا قلت: قد قام زيد، اختص بالقريب.

الثالث: التقليل لوقوع الفعل كقولك: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، وزعم بعضهم أنها فى هذه الأفعال ونحوها للتحقيق كقوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ [النور: ٦٤]، وأن التقليل مستفاد فى المثالين من قولك: البخيل يجود والكذوب يصدق، لا من (قد)؛ فإنه إذا لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدًا إذ آخر الكلام يناقض أوله.

الرابع: التكثير، قاله سيبويه فى قول الهذلى:

قد أترك القرن مصفرًا أنامله   كأن أثوابه مُجّتْ بفرصاد

وقال الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك فى السماء﴾ [البقرة: ١٤٤] أى: ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية.

واستشهد جماعة على هذا المعنى بقول الشاعر:

قد أشهد الغارة الشعواء تحملنى   جرداء معروقة اللحْيَيْن سرحوبُ

الخامس: التحقيق بمعنى: إن ذلك كان، وأنشد بعضهم على ذلك قول الهذلى:

قد أترك القرن مصفرًا أنامله

أى: أن ذلك من عادتى فى الحرب.

ومنه قوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكاها﴾ [الشمس: ٩] وقوله تعالى: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم﴾ [البقرة: ٦٥] وقوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ [النور: ٦٤]. ينظر مصابيح المغانى (٣٢٠-٣٢٥).

والقسم الثانى: خمسة عشر حرفًا يجمعها قولك: العفو خير بحقك نمه.

فالهمزة ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ﴾ [البقرة: ٩٩]، واللام ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ﴾ [يونس: ١٦]. و﴿لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٦]، والعين ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ﴾ [طه: ١١٥].

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٢]. والفاء ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ...﴾ [التحريم: ٢]. و﴿فَقَدْ فَازَ...﴾ [آل عمران: ١٨٥]. و﴿قَدْ فَصَّلْنَا...﴾ [الأنعام: ٩٧] الآيات، والواو ﴿أَن قَدْ وَجَدْنَا﴾ [الأعراف: ٤٤]. ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا﴾ [القصص: ٥١]. و﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ﴾ [النساء: ١٠٠].

والخاء ﴿قَدْ خَرَجُوا۟﴾ [المائدة: ٦١]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا﴾ [المؤمنون: ١٢]. ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ [طه: ٦١]، و﴿قَدْ خَسِرُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٥٣]، والياء ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٦٣]، و﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا﴾ [القمر: ٣٢]، و﴿قَدْ يَئِسُوا۟﴾ [الممتحنة: ١٣]، والراء ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدُوهُ﴾ [القمر: ٣٧]، و﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦]، والباء ﴿قَدْ بَيَّنَّا﴾ [البقرة: ١١٨]، و﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٣]، والحاء ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ﴾ [يس: ٧]، و﴿فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، و﴿قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨]، والقاف ﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ٥٠]، والكاف ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا﴾ [الإسراء: ٧٠]، و﴿وَقَدْ كُنتُم﴾ [يونس: ٥١]، ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنعام: ٥]، والنون ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ﴾ [الحجر: ٩٧]، ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ﴾ [الصافات: ٧٥]، والميم ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [الصافات: ١١٤]، و﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والهاء ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤].

والقسم الثالث: المختلف فيه: ثمانية أحرف، وهى التى ذكر الحافظ فى هذا الفصل، ويجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الوافر]

شهدت ضحى ظباء سابحات ذكرت زمان جرد صافنات[1]

فالشين ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠] لا غير، والضاد ﴿قَدْ ضَلُّوا۟﴾ [النساء:

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (جرد) والعنوان فى القراءات السبع ص ٥٦ .

١٦٧] والظاء ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [الطلاق: ١] والسين ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢] و﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] و ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] و الذال ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] والزاى ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ﴾ [الملك: ٥] والجيم ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم﴾ [البقرة: ٩٢] و الصاد ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٨٩] و ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧].

فمن القراء من أظهر دال «قد» عند الجميع وهم قالون، وابن كثير، وعاصم.
ومنهم من أدغم فى الجميع، وهم أبو عمرو، وحمزة، والكسائى، وهشام، غير أن هشاما استثنى ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ فى «ص» فأظهره.

ومنهم من فصل:

فأدغم ورش فى الظاء، والضاد، وأظهر عند البواقى.

وأدغم ابن ذكوان فى الضاد والظاء والذال، واختلف عنه عند الزاى، وكان ينبغى للحافظ أن ينبه على القسمين الأولين كما تقدم.

وافق الشيخ، والإمام على كل ما تقدم، إلا فى مذهب ابن ذكوان عند[1] الزاى، فطريقهما عنه الإدغام لا غير.

وزاد الإمام عن هشام الإدغام فى ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ فى «ص»، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم.

ذكر تاء التأنيث المتصلة بالفعل

اعلم أنه لم يقع بعدها فى القرآن الضاد، ولا الشين المعجمتان.

فأما الخاء والذال المعجمتان فوقعا بعدها فى قوله تعالى:

﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١]، وفى قوله تبارك وتعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩].

وهذان ملحقان بما وقع بعدها ساكنًا.

فأما البواقى فوقعت كلها بعدها متحركة، وقد وقع بعضها أيضًا ساكنًا، ولا بد من الكسر مع الساكن كما تقدم.

والذى ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، [و] ﴿وَقَالَتِ

(١) فى أ: من.

ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۗ﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، و﴿قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢]، و﴿أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾ [آل عمران: ٦٥]، و﴿بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، و﴿وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ﴾ [النساء: ١٨]، و﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ [النساء: ١٢٨]، و﴿تَرَآءَتِ ٱلۡفِئَتَانِ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [يونس: ٢٤]، و﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ﴾ [هود: ٩٤]، و﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، و﴿وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي﴾ [مريم: ٥]، و﴿وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ﴾ [طه: ١٠٨]، و﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ﴾ [طه: ١١١]، و﴿وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [الشعراء: ٩٠]، و﴿وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩١]، و﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [القصص: ٩]، و﴿وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿وَقَدۡ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ﴾ [الأحقاف: ٢١]، و﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، و﴿فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ [الذاريات: ٢٩]، و﴿وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، و﴿رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [الواقعة: ٤]، و﴿وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ﴾ [الواقعة: ٥]، و﴿قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ﴾ [الجمعة: ١٠]، و﴿وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [الحاقة: ١٤]، و﴿وَكَانَتِ ٱلۡجِبَالُ﴾ [المزمل: ١٤]، و﴿جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، و﴿جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣]، و﴿زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [الزلزلة: ١]، و﴿وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [الزلزلة: ٢].

فأما الحروف المتحركة بعدها فثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام التاء فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم الأول: ثلاثة أحرف:

التاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ﴾ [الكهف: ١٧]، و ﴿فَمَا زَالَت تِّلۡكَ دَعۡوَىٰهُمۡ﴾ [الأنبياء: ١٥]، و ﴿كَانَت تَّعۡمَلُ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، و ﴿كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ﴾ [غافر: ٢٢]، والطاء في قوله تعالى: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٞ﴾ [آل عمران: ٦٩]، و ﴿لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ﴾ [النساء: ١١٣]، و ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٞ﴾ [آل عمران: ٧٢]، و ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٞ﴾ [الصف: ١٤]، و ﴿وَكَفَرَت طَّآئِفَةٞ﴾ [الصف: ١٤]، و ﴿إِذۡ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾ [آل عمران: ١٢٢].

والدال فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. ﴿قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩].

والقسم الثانى: خمسة عشر حرفًا يجمعها قولك:

«العفو غنو حقه كبير»

فالهمزة نحو: ﴿قالت أولاهم﴾ [الأعراف: ٣٩]، و ﴿كَانَتۡ ءَامِنَةً﴾ [النحل: ١١٢]. واللام نحو ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم﴾ [المائدة: ١]، و ﴿كَانَتۡ لَهُمۡ جَزَآءً﴾ [الفرقان: ١٥]. والعين ﴿كَذَّبَتۡ عَادٌ﴾ [القمر: ١٨]، و ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]. و﴿عَتَتۡ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: ٨]، والفاء فى قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]. و﴿نَفَشَتۡ فِيهِ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

والواو نحو ﴿فَصَكَّتۡ وَجۡهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]، و﴿ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٠٧]. و﴿كُوِّرَتۡ وَإِذَا﴾ [التكوير: ١-٢]، والغين فى قوله تعالى: ﴿نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا﴾ [النحل: ٩٢]، والنون نحو ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]. و﴿لَمَّا جَآءَتۡنَا﴾ [الأعراف: ١٢٦]، والميم نحو ﴿بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]. و﴿قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ [التحريم: ٣]، والحاء نحو قوله - تعالى -: ﴿كَانَتۡ حَاضِرَةَ ٱلۡبَحۡرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] و ﴿حَمَلَتۡ حَمۡلًا﴾ [الأعراف: ١٨٩] و﴿مُلِئَتۡ حَرَسًا﴾ [الجن: ٨] والقاف ﴿وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ﴾ [يوسف: ٢٥] و ﴿فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الحديد: ١٦].

والهاء ﴿وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿وَجَآءَتۡهُمۡ﴾ [الروم: ٩].

والكاف ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥] و ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٥] و﴿جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي﴾ [الزمر: ٥٩] و ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٍ﴾ [ق: ٢١].

والباء ﴿فَمَرَّتۡ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٩] و ﴿فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢]، والياء ﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [هود: ٧٢]، والراء ﴿قَالَتۡ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٦] و ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ﴾ [إبراهيم: ١٠].

القسم الثالث: المختلف فيه ستة أحرف، وهى التى ذكر الحافظ فى هذا الفصل ويجمعها أوائل كلمات هذا البيت:

صدّ جابر ظُهْرا ... ثم زارنى سحرا

فالصاد قوله - تعالى -: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] و ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

والجيم ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] و ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦].

والظاء ﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦] و ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨].

والثاء ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥] و ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [القمر: ٢٣] و ﴿رَحُبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥].

والزاى ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧].

والسين ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا﴾ [الأعراف: ٥٧] و ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [ق: ١٩] و﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١] و ﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة: ٨٦] و ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩].

واختلف القراء عند هذه الأحرف: فمنهم من أظهر التاء عند جميعها، وهم قالون، وابن كثير، وعاصم.

ومنهم من أدغمها فى الجميع، وهم أبو عمرو، وحمزة، والكسائى.

ومنهم من فصل:

فأدغم ورش فى الظاء وأظهر فيما عداها.

وأظهر ابن عامر عند السين، والزاى، وزاد هشام ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ وأدغم فى البواقى.

وكان ينبغى للحافظ أن ينبه على القسمين المتقدمين.

وافق الشيخ، والإمام على ما ذكر فى هذا الفصل، وزاد الإمام عن هشام ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾.

ذكر لام «هل» و«بل»(١)

اعلم أن الحاء، والخاء، والدال، والذال، والغين والشين المعجمتين، والصاد المهملة لم تقع فى القرآن بعد هذه اللام، فأما باقى الحروف فعلى ثلاثة أقسام:

(١) هل: حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال، لطلب التصديق الموجب، لا غير، نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فتساوى الهمزة فى ذلك.
وتنفرد الهمزة بأنها ترد لطلب التصور، نحو: أزيد فى الدار أم عمرو؟ ولذلك انفردت =

. . . .

= بمعادلة (أم) المتصلة؛ لأنها يطلب بها تعيين أحد الأمرين، و (هل) لا يطلب بها ذلك.
وانفردت الهمزة أيضًا بأنها تدخل على المنفى، نحو ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [الشرح: ١]، ولا تدخل (هل) على منفى. وتفارق الهمزة (هل) فى أمور أخَر:
الأول: أن الهمزة ترد للإنكار، والتوبيخ، والتعجب، بخلاف (هل).
والثانى: أن (هل) قد يراد بالاستفهام بها النفى، نحو قولك: هل يقدر على هذا غيرى، أى: ما يقدر. ويعين ذلك دخول (إلا)، نحو (وهل نجازى إلا الكفور) [سبأ:١٧].
والثالث: أن الهمزة تتقدم على فاء العطف وواوه و «ثُم»، بخلاف «هل».
والرابع: أن الهمزة لا تعاد بعد (أم)، و (هل) يجوز أن تعاد وألا تعاد. وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى: ﴿قل هل يستوى الأعمى والبصير، أم هل تستوى الظلمات والنور، أم جعلوا﴾ [الرعد: ١٦].
والخامس: أن الهمزة تدخل على (إن)، كقوله تعالى ﴿قالوا: أإنك لأنت يوسف﴾ [يوسف: ٩٠]، بخلاف (هل).
والسادس: أن الهمزة قد يليها اسم بعده فعل فى الاختيار، نحو: أزيد قام؟ وأزيدًا ضربت؟ وإن كان الأولى أن يليها الفعل، بخلاف (هل)؛ فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل، إلا فى الشعر؛ ولذلك وجب النصب، فى نحو: هل زيدًا ضربته؟ فى باب الاشتغال، وترجح بعد الهمزة ولم يجب.
والسابع: زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة و (هل) أن الهمزة لا يستفهم بها إلا وقد هجس فى النفس إثبات ما يستفهم بها عنه، بخلاف (هل) فإنه لا يترجح عنده لا النفى ولا الإثبات.
تنبيه: الأصل فى (هل) أن تكون للاستفهام، كما ذكر. وقد ترد لمعان أخر:
الأول: النفى، وقد تقدم.
الثانى: أن تكون بمعنى (قد)، ذكر هذا قوم من النحويين، منهم ابن مالك، وقال به الكسائى، والفراء، وبعض المفسرين، فى قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾ [الإنسان: ١] واستدل بعضهم، على ذلك، بقول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا: هل رأونا، بسفح القُفِّ، ذى الأَكَم

فالمعنى: أقد رأونا. ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها، وأنكر بعضهم مرادفة (هل) لـ (قد)، وقال: يحتمل أن يكون (أهل رأونا) من الجمع بين أداتين لمعنى واحد، على سبيل التوكيد، كقوله:

ولا لِلِمَا بهم أبدًا دواء

بل الجمع بين الهمزة و (هل) أسهل؛ لاختلاف لفظهما، ولأن أحدهما ثنائى.
وقال بعضهم: إن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد)، ولكنه لما كثر استعمالها فى الاستفهام استغنى بها عن الهمزة، وفى كلام سيبويه ما يوهم ذلك، وهو بعيد.
الثالث: أن تكون بمعنى (إن)، زعم بعضهم أن (هل) فى قوله تعالى: ﴿هل فى ذلك قسم لذى حجر﴾ [الفجر: ٥] بمعنى (إن)؛ ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بـ (إن). =

قسم وقع بعد «هل» خاصة وهو الثاء فى قوله - تعالى -: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦].

وقسم وقع بعد «بل» خاصة، وهو أحد عشر حرفا يجمعها قولك: «ظفر بقسطك ضجز»:

= وهو قول ضعيف.

الرابع: أن تكون للتقرير والإثبات، ذكره بعضهم فى قوله تعالى: ﴿هل فى ذلك قسم لذى حجر﴾، وفى قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان﴾.

وذكر بعض النحويين أن (هل) لم تستعمل للتقرير، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة.

الخامس: أن تكون للأمر، كقوله تعالى: ﴿فهل أنتم منتهون﴾ [المائدة: ٩١] فهذه صورته صورة الاستفهام، ومعناه الأمر، أى: انتهوا. والله أعلم.

ينظر الجنى الدانى (٣٤١-٣٤٦).

أما (بل) فهى حرف إضراب، وله حالان:

الأول: أن يقع بعده جملة.

والثانى: أن يقع بعده مفرد.

فإن وقع بعده جملة كان إضرابًا عما قبلها، إما على جهة الإبطال، نحو: ﴿أم يقولون: به جنة. بل جاءهم بالحق﴾ [المؤمنون: ٧٠].

وإما على جهة الترك؛ للانتقال من غير إبطال، نحو: ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق، وهم لا يظلمون. بل قلوبهم فى غمرة﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣]؛ فظهر بهذا أن قول ابن مالك فى (شرح الكافية): فإن كان الواقع بعدها جملة فهى للتنبيه على انتهاء غرض، واستئناف غيره، ولا يكون فى القرآن إلا على هذا الوجه - ليس على إطلاقه.

قال المرادى: فإن قلت: هل هى قبل الجملة عاطفة أو لا؟ قلت: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، وصرح به ولده فى (شرح الألفية)، وصاحب (رصف المبانى)، وغيرهم يقول: إنها (قبل الجملة) حرف ابتداء، وليست بعاطفة.

وإذا وقع بعد (بل) مفرد فهى حرف عطف، ومعناها الإضراب، ولكن حالها فيه مختلف:

فإن كانت بعد نفى نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهى نحو: لا تضرب زيدًا بل عمرًا، فهى لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها:

ففى المثال الأول قررت نفى القيام لزيد، وأثبتَّه لعمرو.

وفى المثال الثانى قررت النهى عن ضرب زيد، وأثبتت الأمر بضرب عمرو.

ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفى والنهى، لما بعدها، ووافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث.

قال ابن مالك: وما جوزه مخالف لاستعمال العرب.

وإن كانت بعد إيجاب نحو: قام زيد بل عمرو، أو أمر نحو: اضرب زيدًا بل عمرًا، فهى لإزالة الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها.

ينظر الجنى الدانى (٢٣٥-٢٣٧).

فالظاء قوله - تعالى -: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [الفتح: ١٢]، والفاء ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، والراء ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] و ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٥٦] و ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، والباء ﴿بَلْ بَدَا لَهُم﴾ [الأنعام: ٢٨]، والقاف ﴿بَلْ قَالُوٓا﴾ [الأنبياء: ٥]، والسين ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨]، والطاء ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النساء: ١٥٥] لا غير، والكاف ﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾ [ق: ٥] ﴿بَلْ كُنتُم﴾ [سبأ: ٣٢]، والضاد ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨] والجيم ﴿بَلْ جَآءَ بِالْحَقِّ﴾ [الصافات: ٣٧]، والزاى ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾ [الرعد: ٣٣].

وقسم وقع بعدهما وهو تسعة أحرف يجمعها قولك: «أيتعلمونه»:

فالهمزة قوله تعالى:

﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ﴾ [غافر: ٤٧]، ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾ [البروج: ١٧]. و﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: ٦٤]. و﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠]، والياء ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠]. و﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. و﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٥]، والتاء ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. و﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]. و﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾ [التوبة: ٥٢]. و﴿بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً﴾ [الأنبياء: ٤٠]، والعين ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. و﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٩]. و﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢].

واللام ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣]، و﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]. و﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ﴾ [الكهف: ٥٨]. و﴿بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣]، والميم ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]. و﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ﴾ [الروم: ٤٠]. [و] ﴿بَلْ مَتَّعْنَا﴾ [الأنبياء: ٤٤]، والواو ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم﴾ [الأعراف: ٤٤]. و ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الشعراء: ٧٤]، والنون ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾ [سبأ: ٧]. و ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُم﴾ [المائدة: ٦٠]. و﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١٨]، والهاء ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [الأنبياء: ٣]. و ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌ﴾ [العنكبوت: ٤٩]. و ﴿بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠].

واعلم أن مجموع الحروف الواقعة بعد «هل» و «بل» أو بعد أحدهما تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام اللام فيه.

وقسم اتفقوا على الإظهار عنده.

وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم الأول: اللام، والراء، إلا ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] فى قراءة حفص، فإنه يسكت بين اللام والراء؛ فيمتنع الإدغام لذلك.

والقسم الثانى: أحد عشر حرفا يجمعها قولك: «قم به عوجا فيه».

والقسم الثالث: ثمانية أحرف، وهى التى ذكر الحافظ فى هذا الفصل ويجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الرجز]

تقول سلمى ضاع طالبوك ... نائيت ظلما ثم زايلوك

فمنهم من أظهر عند الجميع، وهم الحرميان، وعاصم، وابن ذكوان، وكذلك أبو عمرو، إلا فى قوله - تعالى -: ﴿هل ترى من فطور﴾ [الملك: ٣] و﴿فهل ترى لهم من باقية﴾ [الحاقة: ٨].

ومنهم من أدغم فى الجميع، وهو الكسائى.

ومنهم من فصل:

فأظهر هشام عند النون والضاد، وفى التاء فى قوله - تعالى -: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى﴾ فى الرعد [الآية: ١٦] وأدغم فى البواقى.

وأدغم حمزة فى السين، والتاء، والثاء.

واختلف عن خلاد فى قوله - تعالى -: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ فى آخر النساء [الآية: ١٥٥].

وذكر الحافظ أنه يأخذ فيه بالإدغام.

وأما الشيخ، والإمام فلم يذكرا فيه إلا الإظهار، واتفقا مع الحافظ على سائر الفصل، وكان ينبغى للحافظ أن ينبه على القسمين الأولين كما تقدم.

فصل

وذكر الحافظ - رحمه الله - بإثر لام «هل» و «بل» الفصل المشتمل على ما يدغم مما سكونه عارض، وأخر الكلام فى النون الساكنة والتنوين، ولو عكس فأخر[1] هذا الفصل لكان ظاهر التناسب من جهة أصالة السكون فى النون الساكنة والتنوين، كما هو كذلك فيما تقدم، لكن الترتيب الذى فعل الحافظ أكمل وأنبل.

وبيانه: أن الحكم الذى ثبت لذال «إذ» ودال «قد» و تاء التأنيث، ولام «هل»

(١) فى أ: وأخر.

و«بل» منحصر فى الإظهار والإدغام، على ما تقدم من التفصيل.

وهذا الفصل الذى ذكر الحافظ هنا حكمه أيضا منحصر فى الإظهار والإدغام؛ فكان ذكره بإثر هذه الحروف المتقدمة متناسبا من هذه الجهة.

فأما النون الساكنة والتنوين فلهما أربعة أحكام: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، وليس فى شىء منها خلاف، بل أجمع القراء على كل واحد من هذه الأحكام الأربعة فى موضعه حسب ما ذكره الحافظ، فخرجت النون الساكنة والتنوين عن حكم الخلاف، والله عز جلاله أعلم.

وأرجع إلى هذا الفصل فأقول بحول الله تعالى وقوته: جملة الحروف التى تدغم فى هذا الفصل سبعة يجمعها قولك: ثرد فبذل، وتكرر بعضها بتكرر كلماتها لكنها تنحصر فى ضربين:

الضرب الأول: أن يكون الحرف المدغم والحرف المدغم فيه فى كلمة واحدة.

والضرب الثانى: أن يكونا من كلمتين.

وأعنى بقولى: فى كلمة واحدة، مثل ما مر فى باب الإدغام الكبير حيث بينت معنى المثلين، والمتقاربين فى كلمة.

أما الضرب الأول فنوعان:

الأول: الثاء قبل التاء، وذلك فى قوله - تعالى -: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ فى الأعراف [٤٣] والزخرف [الآية: ٧٢]، و﴿لَبِثْتَ﴾ [الشعراء: ١٨] ﴿لَبِثْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿لَبِثْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢] حيث وقع، أظهر ذلك كله الحرميان، وعاصم، [و] وافقهم ابن ذكوان على الإظهار فى ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ خاصة، وأدغم الباقون.

الثانى: الذال قبل التاء وهو أصل مطرد وكلمتان، فالأصل ما جاء من لفظ ﴿أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال: ٦٨] و ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٠] و﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: ٧٧] حيث وقع، أظهره كله ابن كثير، وحفص، والكلمتان ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ فى طه [الآية: ٩٦] و﴿عُذْتُ﴾ فى المؤمن [غافر: ٢٧] والدخان [الآية: ٢٠] أدغمها أبو عمرو وحمزة الكسائى، وأظهر الباقون.

وأما الضرب الثانى فسبعة أنواع:

الأول: الباء قبل الفاء، وجملته فى القرآن خمسة مواضع:

منها فى النساء: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [الآية: ٧٤].

وفى الرعد: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ﴾ [الآية: ٥]، وفى الإسراء: ﴿ٱذۡهَبۡ فَمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ﴾ [الآية: ٦٣]، وفى طه: ﴿فَٱذۡهَبۡ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ [الآية: ٩٧]، وفى الحجرات: ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الآية: ١١].

أدغم الجميع أبو عمرو والكسائى، وخلاد بخلاف عن خلاد فى ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾. وذكر الشيخ، والإمام الإدغام عن خلاد خاصة.

وأظهر الباقون.

الثانى: الباء قبل الميم وهو موضعان:

الأول ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ فى البقرة [الآية: ٢٨٤]، قرأه عاصم وابن عامر برفع الباء؛ فلزم الإظهار على قراءتهما، وجزم الباقون فأظهر ورش، وأدغم الباقون.

وزاد الحافظ عن ابن كثير الإظهار.

والثانى ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ فى سورة هود - عليه السلام - [الآية: ٤٢] أظهره ورش وابن عامر وخلف، وأدغمه الباقون.

قال الحافظ: بخلاف عن قالون والبزى وخلاد.

وذكر الشيخ، والإمام عن قالون، والبزى الإدغام خاصة.

وعن خلاد الإظهار خاصة.

والثالث: الفاء قبل الباء فى قوله - تعالى -: ﴿إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ فى سبأ [الآية: ٩] أدغمه الكسائى وأظهره الباقون.

الرابع: اللام قبل الذال وجملته فى القرآن ستة مواضع:

منها فى البقرة: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥ﴾ [الآية: ٢٣١].

وفى آل عمران: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾ [الآية: ٢٨].

وفى النساء: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا﴾ [الآية: ٣٠] و ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ١١٤].

وفى الفرقان: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا﴾ [الآية: ٦٨].

وفى المنافقين: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الآية: ٩].

أدغم الجميع أبو الحارث، وأظهر الباقون.

الخامس: الثاء قبل الذال قوله - تعالى - فى الأعراف ﴿يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ﴾ [الآية: ١٧٦] أظهره الحرميان وهشام بخلاف عن قالون وأدغم الباقون، وبالإدغام أخذ

الشيخ والإمام لقالون.

السادس: الدال قبل الثاء قوله - تعالى -: فى آل عمران: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ﴾ فى الموضعين [١٤٥] أظهره الحرميان، وعاصم، وأدغمه الباقون.

السابع: الراء قبل اللام، وهو كثير فى القرآن كقوله - تعالى -: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨] و ﴿فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦] و ﴿وَيَسِّرْ لِىٓ﴾ [طه: ٢٦] و ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى﴾ [هود: ٤٧] و ﴿يَنشُرْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦] و ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧١] أدغمه أبو عمرو باتفاق من طريق السوسى وبخلاف من طريق الدورى، فمذهب الشيخ الإظهار للدورى، ومذهب الإمام الإدغام، ومذهب الحافظ الوجهان.

تتميم

قد تقدم أن سكون الحرف المدغم فى هذا الفصل عارض، وبيانه: أن هذه الأحرف السبعة لامات الأفعال، وهى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما جاء بصيغة الماضى، وهو جميع ما فى الضرب الأول ولا شك أن أصله البناء على الفتح، وإنما سكن لاتصال ضمير الرفع به.

الثانى: ما جاء بصيغة المضارع وهو جميع ما فى الضرب الثانى سوى ﴿ٱذْهَبْ﴾ و ﴿ٱرْكَب﴾ وسوى بعض ذوات الراء نحو ﴿وَيَسِّرْ لِىٓ﴾، ولا شك أن أصله التحريك بالرفع، وإنما سكن للجزم[1] نحو ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾.

الثالث: ما جاء بصيغة الأمر، وهو ﴿ٱذْهَبْ﴾، و ﴿ٱرْكَب﴾ ونحو ﴿ٱشْكُرْ لِى﴾، فهذا النوع وإن كان مبنيا على السكون، ولكنه فى حكم المغير من لفظ المضارع الذى أصله الرفع؛ فهو إذن فى حكم ما كان متحركا، ثم غير فلزمه السكون؛ ولهذا نجده أبدا يوافق المضارع فى حركة العين حتى قالت طائفة من النحويين: إنما هو المضارع للمخاطب يسقط منه حرف المضارعة، ويسكن آخره إن كان صحيحا، أو يحذف إن كان معتلا، ثم إن كان الحرف الذى بعد حرف المضارعة متحركا، بدأت به فى الأمر بتلك الحركة، وإن كان ساكنا؛ جلبت همزة الوصل، وليست ذال «إذ» ودال «قد» وتاء التأنيث، ولام «هل» و«بل» مما أصله

---

(١) فى أ: الجزم.

الحركة، ولا فى حكم ما أصله الحركة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم.

فصل فى ذكر النون الساكنة والتنوين

اعلم أن النون الساكنة تكون فى آخر الكلمة وفى وسطها كسائر الحروف السواكن فتكون فى الاسم نحو من الشرطية، والموصولة، و «منطلق»، و «إنسان» وفى الفعل نحو «أن يحسن، وأعلن، وانطلق، واسلنقى» وفى الحروف نحو «إن، ولن، ومنذ».

وأما التنوين: فلا يكون إلا فى آخر الاسم خاصة، بشرط أن يكون منصرفا موصولا فى اللفظ غير مضاف عَرِيًّا من الألف واللام، ولا يوجد فى غير ما ذكرته إلا فى الشعر عند الترنم، أو فى التنكير، أو فى الضرائر الشعرية، وثبوته بعد حصول هذه الشروط خاص باللفظ دون الخط إلا فى قوله - تعالى -: ﴿وَكَأَيِّن﴾ [آل عمران:١٤٦] حيث وقع، فإنهم كتبوه بالنون، وكذلك فى تقطيع الشعر عند استخراج أوزانه بصنعة العروض.

ثم اعلم أن التنوين فى الأصل مصدر من قولك: نونت الاسم، إذا جعلت فيه النون، كما أنك لو جعلت فيه السين لقلت: سيَّنتُهُ، فالاسم المنون هو الذى جعل فى آخره النون ساكنة زائدة على ما بينه النحويون، والتنوين هو الجَعْلُ، ثم إنهم يسمون النون المجعولة تنوينا تسمية بالمصدر، فإذا قلت مثلا: لا يجتمع التنوين مع الإضافة، أمكن أن تريد لا يجتمع جعل النون والإضافة، وأمكن أن تريد: لا تجتمع النون والإضافة، أما إذا قلت: يبدل التنوين فى الوقف ألفا ويدغم التنوين فى الواو والياء - فلا يحمل هذا إلا على أنك أردت النون، والله - جلت قدرته - أعلم.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أن النون الساكنة والتنوين لهما أربعة أحكام:

الإظهار.

والإدغام.

والقلب.

والإخفاء.

وأن الحروف الواقعة بعد النون الساكنة والتنوين بحسب هذه الأحكام تنقسم أربعة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام النون الساكنة والتنوين فيه.

وقسم اتفقوا على إظهارهما عنده.

[وقسم اتفقوا على قلبهما عنده][(١)].

وقسم اتفقوا على إخفائهما عنده.

القسم الأول: المتفق على الإدغام فيه ستة أحرف، وهى النون، والميم، واللام، والراء، والواو، والياء، يجمعها على هذا الترتيب قولك: نمل روى[(٢)].

فمثال النون متصلة: ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] و﴿ٱلْمَنَّ﴾ [البقرة: ٥٧] وذلك أن النون المشددة فى التقدير حرفان أولهما ساكن، كما تقدم فى الإدغام الكبير.

ومثالها منفصلة: ﴿إِن نَّشَأْ﴾ [الشعراء: ٤] و ﴿مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤] و ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ﴾ [يس: ٦٨].

ومثالها بعد التنوين: ﴿كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] و ﴿بِسَحَرٍ نِّعْمَةً﴾ [القمر:

---

(١) سقط فى أ.

(٢) قد علل سيبويه لإدغام النون فى هذه الأحرف، فقال:

النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهى مثلها فى الشدة، وذلك قولك: من راشد، ومن رأيت. وتدغم بغنة وبلا غنة. وتدغم فى اللام؛ لأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك: من لك، فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة؛ فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة؛ لأن لها صوتًا من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذى بعده ليس له فى الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتفاق.

وتدغم النون مع الميم؛ لأن صوتهما واحد، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التى فى الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون، حتى تتبين؛ فصارتا بمنزلة اللام والراء فى القرب، وإن كان المخرجان متباعدين، إلا أنهما اشتبها لخروجهما جميعًا فى الخياشيم.

وتدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنة؛ لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا: أن الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتان، والميم كالياء فى الشدة وإلزام الشفتين؛ فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون، وليس مثلها فى اللين والتجافى والمد، فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام، وكرهوا البدل؛ لما ذكرت لك.

وتدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو، وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد، ولأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء؛ ألا ترى أن الألثغ بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألثغ باللام؛ لأن الياء أقرب الحروف -من حيث ذكرت لك- إليهما.

ينظر الكتاب (٤٥٢-٤٥٣).

٣٤، ٣٥] و ﴿كُلًّا نُّمِدُّ﴾ [الإسراء: ٢٠].

ولا خلاف فى الإدغام فى هذه الأمثلة وما أشبهها وهى من باب إدغام المثلين.

وأما الميم: فلم تقع فى القرآن متصلة بالنون فى كلمة واحدة، وإذا جاءت فى الكلام - فلا بد أن تكون النون زائدة، مثاله بناء «انفعل» من المحو فتقول: امَّحَى، والأصل: انْمَحَى.

فأما وقوعها منفصلة فنحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] و﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ﴾ [الإسراء: ٤٤] و ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ٤٠] ومثالها بعد التنوين ﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ﴾ [الدخان: ٥٧] و ﴿بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ [الصافات: ٤٩] و﴿أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] ولا خلاف [أيضا][1] فى إدغام هذه الأمثلة وما أشبهها وإبقاء الغنة؛ لأن الغنة تصحب الميم كما تصحب النون.

وأما اللام والراء فلم تأت واحدة منهما بعد النون الساكنة فى كلمة واحدة، وأتتا منفصلتين.

فمثال اللام منفصلة: ﴿مِّن لِّينَةٍ﴾ [الحشر: ٥] و ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ﴾ [المائدة: ٧٣] و﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات: ١١] و﴿مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] ومثالها بعد التنوين ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ و﴿رَصَدًا لِّيَعْلَمَ﴾ [الجن: ٢٧-٢٨] و﴿هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

ومثال الراء بعد النون والتنوين ﴿مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

ولا خلاف فى إدغام هذه الأمثلة وما أشبهها إدغاما صحيحا يذهب[2] الغنة ويخلص إبدال الحرف الأول من جنس الثانى.

وأما الياء والواو فجاءتا متصلتين بالنون فى كلمة ومنفصلتين، فمثال الياء متصلة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿بُنْيَـٰنٌ﴾ [الصف: ٤] وليس فى القرآن غيرهما.

ومثالها منفصلة: ﴿وَمَن يَعْمَلْ﴾ [طه: ١١٢] و ﴿مَّن يُؤْمِنُ﴾ [يونس: ٤٠].

ومثالها بعد التنوين ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَانَ﴾ [المزمل: ١٧] و ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧].

ومثال الواو متصلة ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] وليس فى

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: تذهب.

القرآن غيرهما.

ومثالها منفصلة ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿وَمِن وَرَآبِهِم﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

ومثالها بعد التنوين ﴿سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾ [النبأ: ١٣] [و][(١)] ﴿وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥].

واعلم أنه لا خلاف فى إظهار النون المتصلة بالياء والواو فى كلمة، وكان ينبغى للحافظ أن يذكره فى «التيسير» كما ذكره فى غيره.

ولا خلاف فى إدغام ما عداها من سائر الأمثلة المذكورة، وما أشبهها مما بعد النون المنفصلة والتنوين ثم إن خلفا - رحمه الله - يذهب الغنة فيتخلص الإبدال ويكمل الإدغام، والباقون يثبتون الغنة فينقص من التشديد وتمام الإبدال بقدر ما بقى من الغنة، وهذا معنى قول الحافظ - رحمه الله - «فيمتنع القلب الصحيح»، والله - تعالى جده وعز وجهه - أعلم وأحكم.

القسم الثانى: المتفق على الإظهار عند حروف الحلق الستة، وهى الهاء والهمزة والحاء والعين والخاء والغين.

فمثال الهمزة والنون فى كلمة قوله تعالى ﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]، وليس فى القرآن غيره إلا ﴿شنْآن﴾ فى موضعين من العقود [٢، ٨] على قراءة ابن عامر، وأبى بكر فإنهما يسكنان النون [فيهما].

ومثالها منفصلة ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمٰن: ٥٤]، و﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

ومثالها بعد التنوين ﴿كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟﴾ [الأحقاف: ٢٦]، و ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومثال الهاء متصلة ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١]، و﴿يَنْهَوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦].

ومثالها منفصلة ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٣٦].

و ﴿إِنْ هَـٰذَآ﴾ [ص: ٧]، و ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩].

ومثالها بعد التنوين ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، و ﴿سَلَـٰمٌ هِىَ﴾ [القدر: ٥]،

---

(١) سقط فى ب.

و﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣].

ومثال الحاء متصلة ﴿وَٱنْحَرْ﴾ فى الكوثر [٢]، ﴿وَتَنْحِتُونَ﴾ فى الأعراف [٧٤]، والحجر [٨٢]، والشعراء [١٤٩]، والصافات [٩٥] لاغير.

ومثالها منفصلة ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ﴾ [المائدة: ٤٢]، و﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، و﴿مِنْ حِسَابِكَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

ومثالها بعد التنوين ﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، و﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾ [النبأ: ٣٦]، ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦].

ومثال العين موصولة بالنون ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢].

ومثالها منفصلة ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، و﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، و﴿وَإِنْ عُدتُّمْ﴾ [الإسراء: ٨].

ومثالها بعد التنوين ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢]، و﴿لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

ومثال الخاء موصولة بالنون ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣] لا غير، ومثالها منفصلة ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤] و ﴿أَنْ خَلَقَ لَكُم﴾ [الروم: ٢١].

ومثالها بعد التنوين ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤] و ﴿مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] و﴿ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١].

ومثال الغين متصلة بالنون ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] لا غير، ومثالها منفصلة ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] و ﴿مِنْ غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة: ٣٦] و ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣].

ومثالها بعد التنوين ﴿أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٨] و ﴿مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] و﴿مَّرَضٌ غَرَّ﴾ [الأنفال: ٤٩] و ﴿مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ﴾ [التحريم: ٦].

فلا خلاف فى إظهار النون والتنوين فى جميع هذه الأمثلة، وما أشبهها وتبيين الحروف الستة بعدها، غير أن ورشا - رحمه الله - ينقل حركة الهمزة إلى النون المنفصلة والتنوين فيسقط الهمزة فى قراءته من اللفظ، وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان فى مقدَّم الفم، ولا بد معها من جريان صوت الغنة فى الأنف، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

القسم الثالث: المتفق على قلب النون الساكنة والتنوين عند الباء خاصة، وجاءت فى القرآن متصلة بالنون فى كلمة ومنفصلة.

فمثالها متصلة ﴿فَٱنۢبِذۡ﴾ [الأنفال: ٥٨]، و﴿سُنۢبُلَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿أَنۢبَتَتۡ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿تَنۢبُتُ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، و﴿يُنۢبِتُ﴾ [النحل: ١١]، و﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ﴾ [التحريم: ٣]، و﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣، و﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾ [آل عمران: ١١٢]، و﴿ٱلۡأَنۢبَآءِ﴾ [القمر: ٤]، و﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، و﴿يَنۢبَغِي﴾ [مريم: ٩٢]، و﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، و﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ﴾ [الشمس: ١٢]، و﴿ٱنۢبِعَاثَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٦]، و﴿مُّنۢبَثّٗا﴾ [الواقعة: ٦]، و﴿يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠]، ومثالها منفصلة ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿مِّنۢ بَيۡنِ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿وَلَٰكِنۢ بَعُدَتۡ﴾ [التوبة: ٤٢]، ومثالها بعد التنوين ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، و﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾ [البقرة: ١٨]، و﴿بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ بِمَا﴾ [الأعراف: ١٦٥]، و﴿مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الأعراف: ٤٤]، [و] ﴿وَاقِعُۢ بِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧١]، و﴿حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، و﴿عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧]، و﴿لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ﴾ [التوبة: ١٠٧]، و﴿تَارِكُۢ بَعۡضَ﴾ [هود: ١٢]، و﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ﴾ [هود: ١٢]، و﴿عَذَابٌ غَيۡرُ﴾ [هود: ٧٦]، و﴿نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ﴾ [المائدة: ٣٢].

لا خلاف فى لزوم القلب فى جميع هذه الأمثلة وما أشبهها.

وحقيقة القلب هنا: أن تلفظ بميم ساكنة بدلا من النون الساكنة والتنوين، ويتحفظ من سريان التحريك السريع.

ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم فى قولك: الخمر والشمس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تنفتحان إلا بالحرف الذى بعدها، وكذا ينبغى أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت فى فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم وهو من اللحن الخفى الذى ينبغى التحرز منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وليحرز عليها ما تستحقه من الشدة، والقلقلة [بحول الله - تبارك وتعالى - وهو الهادى والمعين][(١)].

---

(١) وقد علل سيبويه لقلب النون مع الباء ميمًا، بقوله: وتقلب النون مع الباء ميمًا؛ لأنها من =

القسم الرابع: المتفق على الإخفاء عنده خمسة عشر حرفا(١)، يجمعها أوائل كلمات هذا البيت:

قل كم ضحى جاء شىء طب دا تو فى ظل ذى ثمر صحت سنات.

فمثال القاف متصلة بالنون ﴿انقلبوا﴾ [المطففين: ٣١]، و﴿ولا ينقذون﴾ [يس: ٢٣]، و﴿غير منقوص﴾ [هود: ١٠٩]، و﴿الذى أنقض ظهرك﴾ [الشرح: ٣].

ومثالها منفصلة ﴿من قوارير﴾ [النمل: ٤٤]، و﴿عن قبلتهم﴾ [البقرة: ١٤٢]، و﴿فزع عن قلوبهم﴾ [سبأ: ٢٣].

ومثالها بعد التنوين ﴿إنه سميع قريب﴾ [سبأ: ٥٠]، و﴿تلك إذا قسمة ضيزى﴾ [النجم: ٢٢]، و﴿لاهية قلوبهم﴾ [الأنبياء: ٣].

ومثال الكاف متصلة ﴿المنكر﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ﴿ولا تنكحوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿ينكثون﴾ [الأعراف: ١٣٥].

ومثالها منفصلة ﴿من كتاب﴾ [العنكبوت: ٤٨]، و﴿وإن كنتم﴾ [البقرة: ٢٣]، و﴿ومن كفر﴾ [آل عمران: ٩٧].

ومثالها بعد التنوين ﴿ملك كريم﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿كتاب كريم﴾ [النمل: ٢٩]، و﴿جبلا كثيرا﴾ [يس: ٦٢]، و﴿كراما كاتبين﴾ [الانفطار: ١١].

ومثال الضاد متصلة ﴿منضود﴾ [هود: ٨٢].

ومثالها منفصلة ﴿من ضل﴾ [المائدة: ١٠٥].

= موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء فى الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها فى الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها فى الموضع، ولم يجعلوا النون باء لبعدها فى المخرج، وأنها ليست فيها غنة. ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهى الميم، وذلك قولهم: ممبك، يريدون: من بك. وشمباء وعمبر، يريدون شنباء وعنبرًا.
ينظر: الكتاب (٤/ ٤٥٣).

(١) وعلل سيبويه لذلك أيضًا، بقوله:
وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًا مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم؛ لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهى من الفم؛ لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها، فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبس، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم. وذلك قولك: من كان، ومن قال، ومن جاء.
ينظر الكتاب (٤/ ٤٥٤).

ومثالها بعد بعد التنوين ﴿مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا﴾ [التوبة: ١٠٧]، و﴿وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَۖ﴾ [الفرقان: ٣٩]، و﴿مَعِيشَةٗ ضَنكٗا﴾ [طه: ١٢٤].

ومثال الجيم متصلة ﴿أَنجَيۡنَا﴾ [الأعراف: ١٦٥]، ﴿نُـجِي﴾ [الأنبياء: ٨٨].

و﴿منْجُوك﴾ [العنكبوت: ٣٣] على خلاف فى هذا الحرف الأخير.

ومثالها منفصلة ﴿إِن جَعَلَ﴾ [القصص: ٧٢]، و﴿مِن جِبَالٖ﴾ [النور: ٤٣]، و﴿مِّن جُوعٖ﴾ [قريش: ٤].

ومثالها بعد التنوين ﴿أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾ [الكهف: ٥٤]، و﴿مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ﴾ [ق: ١٥]، و﴿صَعِيدٗا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٨].

ومثال الشين متصلة ﴿فَأَنشَرۡنَا﴾ [الزخرف: ١١]، و﴿ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقعة: ٧٢]، و﴿وَيُنشِئُ﴾ [الرعد: ١٢].

ومثالها منفصلة ﴿إِن شَآءَ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، و﴿مِّن شَيۡءٍ﴾ [الإسراء: ٤٤]، و﴿مِن شِرۡكٖ﴾ [سبأ: ٢٢].

ومثالها بعد التنوين ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ [البروج: ٩]، و﴿غَفُورٞ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠]، و﴿رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ﴾ [المزمل: ١٥].

ومثال الطاء متصلة ﴿ٱلۡمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿قِنطَارٗا﴾ [النساء: ٢٠]، و﴿وَٱنطَلَقَ﴾ [ص: ٦]، و﴿لَا يَنطِقُونَ﴾ [النمل: ٨٥].

ومثالها منفصلة ﴿مِن طِينٖ﴾ [ص: ٧٦]، و﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ﴾ [النساء: ٤]، و﴿عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق: ١٩]، و﴿مِن طُورِ سَيۡنَآءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠].

ومثالها بعد التنوين ﴿مَآءٗ طَهُورٗا﴾ [الفرقان: ٤٨]، و﴿سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا﴾ [نوح: ١٥]، و﴿صَعِيدٗا طَيِّبٗا﴾ [المائدة: ٦].

ومثال الدال متصلة ﴿أَندَادٗا﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿عِندَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿سُندُسٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، و﴿جُندٞ مَّا هُنَالِكَ﴾ [ص: ١١].

ومثالها منفصلة ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ [النساء: ١١٧]، و﴿مِن دَآبَّةٖ﴾ [هود: ٦]، و﴿أَن دَعَوۡاْ﴾ [مريم: ٩١]، و﴿عَن دِينِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ومثالها بعد التنوين ﴿كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿وَكَأۡسٗا دِهَاقٗا﴾ [النبأ: ٣٤]، و﴿بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ﴾ [يوسف: ٢٠].

ومثال التاء متصلة ﴿ٱنتَهَوۡاْ﴾ [البقرة: ١٩٢]، و﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ [يونس: ٢٠].

ومثالها منفصلة ﴿وَمَن تَابَ﴾ [الفرقان: ٧١].

و﴿مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿مِن تُرَابٍ﴾ [الكهف: ٣٧]، و﴿وَلَن تَجِدَ﴾ [الكهف: ٢٧].

ومثالها بعد التنوين ﴿وَعَشِيًّا تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٢-٦٣]، و﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [الزلزلة: ٤]، و﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥].

ومثال الظاء متصلة ﴿يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠]، و﴿أَنظِرْنِىٓ﴾ [الأعراف: ١٤]، و﴿مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥].

ومثالها منفصلة ﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، و﴿مَن ظَلَمَ﴾ [الكهف: ٨٧].

ومثالها بعد التنوين ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، و﴿لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، و﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ﴾ [النور: ٤٠].

ومثال الذال متصلة ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مُنذِرُ﴾ [النازعات: ٤٥]

ومثالها منفصلة ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، و﴿عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿أَإِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩].

ومثالها بعد التنوين ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠]، و﴿أَندَادًا ذَٰلِكَ﴾ [فصلت: ٩]، و﴿عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

ومثال الثاء متصلة ﴿عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦]، و﴿ٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٧]، ﴿مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

ومثالها منفصلة ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ﴾ [النحل: ٦٧]، و﴿مِن ثُلُثَىِ ٱلَّيْلِ﴾ [المزمل: ٢٠].

ومثالها بعد التنوين ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، و﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧].

ومثال الصاد متصلة ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، و﴿مَنصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، و﴿وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

ومثالها منفصلة ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ [الشورى: ٤٣]، و﴿عَن صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٨]، و﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢].

ومثالها بعد التنوين ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا۟﴾ [الأحزاب: ٢٣]، و﴿مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، و﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣].

ومثال السين متصلة ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤]، و﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الرحمٰن: ٣]،

و﴿نَسْتَنسِخُ﴾ [الجاثية: ٢٩]، و﴿يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

ومثالها منفصلة ﴿مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ [سبأ: ١٦]، و﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠].

ومثالها بعد التنوين ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩]، و﴿وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦١-٦٢].

ومثال الزاى متصلة ﴿يَنزَغُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، و﴿يَنزِعُ﴾ [الأعراف: ٢٧]، و﴿تَنزِيلُ﴾ [الزمر: ١]، و﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ﴾ [الفرقان: ٨].

ومثالها منفصلة ﴿مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، و﴿مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾ [طه: ٨٧]، و﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ [البقرة: ٢٠٩]، و﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ﴾ [فاطر: ٨].

ومثالها بعد التنوين ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠] و﴿نَفْسًا زَكِيَّةًۢ﴾ [الكهف: ٧٤] و﴿مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

ومثال الفاء متصلة: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] و﴿ٱنفِرُوا۟﴾ [النساء: ٧١] و﴿ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] و﴿ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥].

ومثالها منفصلة: ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٠] و ﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] و﴿مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] و ﴿وَإِن فَاتَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١١].

ومثالها بعد التنوين: ﴿قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٥٣] و ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] و ﴿عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾ [فاطر: ١٢].

لا خلاف فى إخفاء النون الساكنة والتنوين فى جميع هذه الأمثلة وما أشبهها.

وقد فسر الحافظ - رحمه الله -: الإخفاء بأنه حال بين الإظهار والإدغام، وهو عارٍ من التشديد.

وحقيقة ما أراد الحافظ: ألا تلصق طرف لسانك بما يقابله من مقدم الفم، وتبقى الغنة فى الأنف فبقدر ما زال من عمل اللسان أشبه الإدغام، وبما بقى من الغنة أشبه الإظهار.

وقوله: «وهو عار من التشديد» يتحرز من صورة الإدغام فى الياء والواو فى مذهب من يثبت الغنة، والله - جل جلاله وتقدست أسماؤه - أعلم وأحكم.

واعلم أن عبارة الإمام موافقة لعبارة الحافظ؛ فإنه قال: «والإخفاء حال بين حالين».

فأما الشيخ فقال: «والإخفاء عند أهل اللغة كالإظهار؛ لأن الحرف الأول فيه غير منقلب إلى جنس الثانى ولا تشديد فيه فصار مثل الإظهار، وفارق باب الإدغام فى

قلب الأول إلى جنس الثانى وإدغامه فى الثانى بتشديد ظاهر» انتهى.

واعلم أن هذا القول الذى ذكر الشيخ من عدم القلب والتشديد إنما تحصل به مفارقة الإخفاء للإدغام؛ لأنه لم يزد على أن سلب عن الإخفاء الخاصية الثابتة للإدغام، وهو القلب والتشديد، ولا يلزم من سلب خاصية الإدغام ثبوت الإظهار، ولكن حقيقة الإظهار أيضا مسلوبة عن الإخفاء؛ لأن الحرف الظاهر لا يمكن حصوله إلا بإعمال العضو المخصوص به فيه، كالنون عند حروف الحلق على ما تقدم.

وأما إخفاء النون فقد تبين أن حقيقته إنما تحصل عند ترك إعمال العضو وهو طرف اللسان، وإبقاء الغنة، وليست الغنة جزءا من النون؛ وإنما هى من توابعها [إذا ظهرت، ونائبة عنها](1) إذا ذهبت.

وإذا ثبت هذا، صح أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وظهر أن عبارة الحافظ والإمام أرجح من عبارة الشيخ، والله أعلم وأحكم.

مسألة: فى توجيه هذه الأحكام الأربعة

أما إدغام النون الساكنة والتنوين فى النون فراجع إلى باب إدغام أحد المثلين فى الآخر إذا سكن أولهما مثل: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣] و ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم﴾ [الحجرات: ١٢].

فلو ترك الحافظ ذكر إدغام النون الساكنة والتنوين فى النون فى هذا الفصل لكونه من باب إدغام المثلين لكان له وجه من النظر، ولم يلحقه اعتراض، لكنه قصد تحصيل حصر أحكام النون الساكنة والتنوين عند لقى جميع الحروف، سواء كان الحرف مثلا، أو خلافا، ولو نبه على أنه من إدغام المثلين لكان حسنا، لكنه اكتفى عن ذلك ببيانه.

وأما إدغامهما فى الميم وإن بعد مخرج أحدهما من الآخر؛ إذ الميم من بين الشفتين، والنون من طرف اللسان فى داخل الفم - فلاشتراكهما فى الغنة، فأشبها ما هو من مخرج واحد؛ لاتحاد مخرج الغنة، مع أن النون من حروف مقدم الفم فلها بذلك بعض قرب من الميم.

قال سيبويه: «لأن صوتهما واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف فى

(١) سقط فى أ.

الصوت حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون، حتى تتبين»[١].

ولاشتراكهما - أيضًا - فى الإخفاء بلزوم الغنة حال الإدغام؛ إذ كل واحد منهما حرف غنة.

وأما إدغامهما فى اللام والراء فلقرب المخرج؛ إذ مجموعهما من طرف اللسان، وتركت الغنة تكميلا لحقيقة الإدغام؛ إذ لا غنة فى اللام ولا فى الراء[٢].

واعلم أن التزام ترك الغنة هنا هو مذهب القراء، وقد نص سيبويه: أنه يجوز فى كلام العرب إثباتها وتركها فى اللام والراء.

وأما إدغامهما فى الياء والواو إذا كانا من كلمتين فَلِمَا حصل من الشبه من جهة الغنة التى فى النون واللين الذى فى الياء والواو، وكلاهما فضل صوت مع أن الياء من وسط اللسان فقربت من مخرج النون، والواو أيضا من مخرج الميم، وقد أدغمت النون فى الميم؛ فحصل بذلك أنس استسهلوا به إدغام النون فى الواو، وبكون الواو من مخرج الميم، [و]علل سيبويه إدغام النون فى الواو فقال: «لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون».

وقال فى تعليل إدغام النون فى الياء: «لأن الياء أخت الواو وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد».

فأما مذهب خلف فى ترك الغنة: فإنه آثر استحكام حقيقة الإدغام بإذهاب الحرف الأول رأسا، كما ثبت فى إدغام سائر الحروف المختلفات.

وأما مذهب سائر القراء حيث أثبتوا الغنة: فإنهم آثروا إبقاء شاهد على صحة ما فعلوا من إدغام النون وهو حرف صحيح فى الحرف المعتل، ولم يثبت قط إدغام حرف صحيح فى حرف معتل غير النون؛ لبعد ما بين حروف الصحة وحروف العلة، فأبقوا الغنة التى هى سبب الشبه بين النون وحروف العلة بما قِبَلها من اللين؛ ليحصل بذلك العذر فى أنهم ما أدغموا إلا حيث وجدوا الشبه، ولما كانت الغنة إنما

---

(١) فى ب: يتبين.

(٢) قال سيبويه: وهى - أى النون - مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أُشْرِبَ غنة، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها فى الواو والياء والراء واللام، حتى تصير مثلهن فى كل شىء.
ينظر الكتاب (٤/ ٤٥٤).

تخرج من الأنف، والنون من طرف اللسان حصل بذلك تعدد المخرج ضرورة؛ فسهل ترك إعمال اللسان فى لفظ النون، وتعويض التشديد فى الياء والواو مع إبقاء الغنة خارجة من الأنف، ولم يكن فى ذلك تبعيض حرف متحد المخرج.

وكلا المذهبين صحيح، نص سيبويه على جواز إثبات الغنة وتركها فى ذلك.

وأما إظهار النون عند الياء و الواو إذا كانا فى كلمة واحدة قليلا يقع ليس فى أوزان الألفاظ.

ألا ترى أن وزن ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] «فِعْلان» مثل «سرحان»، فلو أدغمت لالتبس بـ «فِعَّال» المضعف العين، وكذلك ﴿بُنْيَـٰنٌ﴾ وزنه: «فُعْلان» مثل «سلطان» فلو أدغمت لالتبس «بفُعَّال» المضعف العين؛ ولهذا منعوا الإدغام فى «صيوان» وقد اجتمعت فيه الياء والواو وسكن أولهما؛ لأنه لو أدغم لالتبس بـ «فِعَّال».

وأما الإظهار عند حروف الحلق؛ فلبعد المخرج.

وقد تقدم فى الإدغام الكبير أنه لا يدغم حروف الحلق فى حروف الفم، ولا حروف الفم فى حروف الحلق، ومع هذا فحروف الحلق داخلة والنون خارجة إلى مقدم الفم.

واعلم أن الإظهار عند الهاء، والهمزة، والحاء، والعين ألزم فى كلام العرب.

فأما الإظهار عند الخاء والغين المعجمتين، فهو الأفصح.

وقد حكى سيبويه: أن من العرب من يخفى النون عندهما، وإنما فعلوا ذلك مع هذين الحرفين؛ لقربهما من حروف الفم، إلا أن مذاهب القراء على التزام الإظهار، كما تقدم[1].

---

(١) قال سيبويه: وتكون - أى النون - مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بينة، موضعها من الفم؛ وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون، وليست من قبيلها؛ فلم تُخْفَ هاهنا كما لم تدغم فى هذا الموضع، وكما أن حروف اللسان لا تدغم فى حروف الحلق. وإنما أخفيت النون فى حروف الفم كما أدغمت فى اللام وأخواتها.

وهو قولك: من أجل زيد، ومن هنا، ومن خلف، ومن حاتم، ومن عليك، ومن غلبك، ومنخل - بينة، هذا الأجود الأكثر.

وبعض العرب يجرى الغين والخاء مجرى القاف. وقد بينا لِمَ ذلك، ولم نسمعهم قالوا فى التحرك: حين سليمان، فأسكنوا النون مع هذه الحروف التى مخرجها معها من الخياشيم؛ لأنها لا تحول حتى تصير من مخرج [موضع] الذى بعدها. وإن قيل: لم يستنكر ذلك؛ لأنهم قد يطلبون هاهنا من الاستخفاف كما يطلبون إذا حولوها. =

وأما القلب عند الباء؛ فلأنه لما ثقل إظهار النون هناك لما تقتضيه النون من استحكام انفتاح الشفتين، واتصال طرف اللسان بمقدم الفم وإثبات الغنة، وكل ذلك منافر لما تقتضيه الباء من انطباق الشفتين وانفصال طرف اللسان من موضع النون، وإبطال الغنة - أبدلوا من النون حرفا متوسطا بين النون والباء؛ لأنه يشارك النون بالغنة ويشارك الباء فى المخرج وانطباق الشفتين، كما أبدلوا الطاء من التاء فى تصاريف «افتعل» من «اصطلى» و «اصطفى» و «اصطلح» وما أشبهه؛ لما بعدت التاء من الصاد عوضوا منها الطاء التى تشارك التاء فى المخرج والشدة، وتشارك الصاد فى الاستعلاء والانطباق.

وأما الإخفاء عند باقى الحروف؛ فلأنها لم تبعد من النون بعد حروف الحلق فيجب الإظهار، ولا قربت[1] قرب اللام والراء فيجب الإدغام؛ فجعلوا لذلك حالا بين الحالين.

واعلم أنه كان الأصل أن تظهر النون الساكنة عند هذه الحروف الخمسة عشر بدل الإخفاء، لكن لما كثر دوران النون فى الكلام حتى قاربت فى ذلك حروف العلة أرادوا أن يخففوا على اللسان فجعلوها كلغة النطق بالنون حين أمكنهم الاكتفاء عنها بالغنة التى لا كلفة على اللسان فى النطق بها، وخصوا هذا الحكم بهذه الحروف دون حروف الحلق؛ لأن هذه الحروف لم تبعد مخارجها من النون بُعْد حروف الحلق، فلو أظهروها عند هذه الحروف لأتعبوا اللسان؛ لكثرة دورانها فى الكلام، ولو أخفوها عند حروف الحلق كما يخفونها عند هذه الحروف؛ للزم إسقاط النون من الكلام ألبتة، والله العلى العظيم فوق كل ذى علم عليم.

باب الفتح والإمالة بين اللفظين

اعلم أن الإمالة لا تكون إلا فى فتحة، أو ألف، وحقيقتها: تقريب الفتحة من الكسرة، وتقريب الألف من الياء[2].

= ولا تدغم فى حروف الحلق ألبتة، ولم تقو هذه الحروف على أن تقلبها؛ لأنها تراخت عنها، ولم تقرب قرب هذه الستة؛ فلم يحتمل عندهم حرف ليس مخرجه غيره للمقاربة أكثر من هذه الستة.

ينظر الكتاب (٤/ ٤٥٤-٤٥٥).

(١) فى أ: قريب.

(٢) جاء فى لسان العرب (٦/ ٤٣١١): وألف الإمالة هى التى تجدها بين الألف والياء.

وإن شئت قلت: الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وكلتا العبارتين قائمة من لفظ سيبويه.

واعلم أنه متى أميلت الألف فلا بد من إمالة الفتحة التى قبلها؛ فيكون ذلك مبدأ الإمالة فى الفتحة، وتتبعها الألف على النحو الذى نشأت عليه؛ فتحصل الإمالة فى الألف بحكم الانجرار والتبع للفتحة.

والأصل فى هذا: أن أحرف العلة الثلاثة فروع عن الحركات الثلاث، وناشئة عنهن، والحركات هى أمهات الأحرف الثلاثة وأصولهن.

فإذا قلت: «يدعُو» وأطلقت الصوت متصلا بضمة العين، وأقررت العضو الناطق مع مد الصوت على الهيئة التى كان عليها حين النطق بالضمة، كان الصوت واوا ساكنة ومدة خالصة.

وإذا قلت: «يرمى» وأطلقت الصوت متصلا بكسرة الميم مع إقرار العضو الناطق على ما كان عليه حين النطق بالكسرة، كان الصوت ياء ساكنة ومدة خالصة.

وإذا قلت: «يرضى» وأطلقت الصوت متصلًا بفتحة الضاد على ما تقدم، كان الصوت ألفا ساكنة ومدة خالصة.

وبُعْدُ كل واحد من هذه الأحرف الثلاثة من صاحبيه مساو لبعد كل واحدة من الحركات الثلاث من أُخْتَيْها.

فإذا تقرر هذا؛ فاعلم أن الياء والواو فيما أريده الآن طرفا نقيض؛ وذلك لتصعد الصوت بالضمة والواو، وانجراره بالكسرة والياء؛ فتبقى الفتحة والألف واسطة بينهما، ثم إن الفتحة يعرض لها أن ينطق بها نوعًا من النطق؛ فيشبه لفظها لفظ الكسرة فيسمى ذلك إمالة فى الفتحة، فإن كان بعدها ألف تبع لفظها لفظ الفتحة فى ذلك النحو من التكيف؛ إذ الألف ناشئة عن الفتحة - كما تقدم - فتصير الألف مشبهة للياء، ثم هذا الشبه الحاصل بين الفتحة والكسرة، وبين الألف والياء إن كان قويًّا؛ سمى إمالة محضة، وإن كان ضعيفًا سمى إمالة بَيْنَ بَيْنَ، وإمالة بين اللفظين، أعنى بين لفظ الفتح الخالص، وبين لفظ الإمالة المحضة، وليس المعنى أنه بين الفتح الخالص والكسر الخالص؛ لأن هذا المعنى حاصل فى الإمالة المحضة، وقد يسمون الإمالة: الكسر، والبطح، والإضجاع، كما يسمون الفتح: النصب، وهذا كله من غير أن ينتهى إلى قلب الفتحة كسرة، والألف ياء، كما أن الإشمام فى نحو

«قيل» و «غيض» لا ينتهى إلى قلب الكسرة ضمة، والياء واوًا.

واعلم أن الغالب على لغة الحجازيين الفتح، والغالب على لغة بنى تميم وغيرهم الإمالة، وكلاهما فصيح مستعمل.

واعلم أن الفتح هو الأصل وأن الإمالة فرع، بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب التى تذكر بعدُ بحول الله تعالى. فإن فقدت تلك الأسباب، لزم الفتح، وإن وجد شىء منها، جاز الفتح والإمالة؛ فعلى هذا - فما من كلمة تمال إلا وفى العرب من يفتحها، ولا يصح أن يقال: كل كلمة تفتح ففى العرب من يميلها؛ فاستدللنا باطراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة.

وأيضًا: فإن الإمالة تصيِّرُ الحرف بين حرفين، بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقى الألف والفتحة على أصلها؛ فلزم أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع والله - عز وجل - أعلم.

فإذا تقرر هذا، فأذكر الآن أسباب الإمالة، ووجوهها، وفائدتها، ثم مذاهب القراء فيها، وما أمالوا من ألفاظ القرآن العظيم أو فتحوه، بحول الله تعالى.

فاعلم أن الأصل فى أسباب الإمالة شيئان:

أحدهما: الكسرة.

والثانى: الياء.

وكل واحد منهما يكون متقدما على محل الإمالة من الكلمة، ويكون متأخرا ويكون أيضا مقدرا فى محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين فى اللفظ، ولا مقدرتين فى محل الإمالة، ولكنهما مما يعرض فى بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف أو الفتحة؛ لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه: الإمالة لأجل الإمالة، وقد تمال الألف تشبيها بالألف الممالة.

فعلى هذا، تبلغ أسباب الإمالة عشرة.

بيان ذلك بحول الرب الكريم البر الرحيم:

أما الإمالة لأجل كسرة متقدمة، فاعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة إذ ذاك ملاصقة للألف؛ إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة، فلا بد أن يحصل بين الكسرة

المتقدمة والألف الممالة فاصل، وأقله حرف واحد مفتوح نحو «عباد» و «سلاح» وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف، فأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الألف، ومبدأ الشيء جزء من الشيء؛ فكأنه ليس بين الألف والكسرة حائل، وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفان بشرط أن يكون أولهما ساكنا أو يكونا مفتوحين، والثانى «هاء» نحو «سربال» و«يضربها» لما كانت الهاء خفية، والساكن حاجزا غير حصين، كانا فى حكم المعدوم؛ فكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد، وهذا التعليل يقتضى أن من أمال «مررت بها»، فكأن الكسرة عنده تلى الألف فى الحكم، وإن فصلت الهاء فى اللفظ، وقد أمالوا مع أن الفاصل أكثر من ذلك نحو «درهمان».

وأما الياء المتقدمة فقد تكون ملاصقة للألف الممالة، نحو «السيال» وهو شجر [ذو] أشواك.

وقد يفصل بينهما بحرف نحو «شيبان».

وقد يفصل بحرفين أحدهما الهاء نحو «رأيت يدها»، وقد يكون الفاصل غير ذلك نحو «رأيت يدنا».

وأما الإمالة لأجل الياء بعد الألف فنحو «مبايع».

وأما الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف الممالة فنحو: «عالم».

وقد تكون الكسرة عارضة نحو «فى الدار» و «من الناس»؛ لأن حركة الإعراب غير لازمة.

وأما الإمالة لأجل الكسرة المقدرة فى المحل الممال، فنحو «خاف» أصله «خوف» بكسر عين الكلمة هى الواو، فقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما الإمالة لأجل الياء المقدرة فى المحل الممال، فنحو «يخشى» و «الهدى» تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

وأما الإمالة لأجل كسرة تعرض فى بعض أحوال الكلمة فنحو «طاب».

ألا ترى أنك تكسر الطاء إذا اتصل بها ضمير المتكلم المرفوع أو ضمير المخاطب المنصوب، أو نون جماعة المؤنث نحو «طبتُ وطبتَ، والهندات طبن»، ويعلل أيضًا «خاف بأنك تقول: خفت، وخفت، والهندات خفن، إلا أن الكسرة فى «خفت» منقولة من عين الكلمة، وفى «طبت» مبدلة من فتحة الياء، ثم نقلت من العين إلى

الفاء؛ لأن أصل العين فى «طاب» الفتح بدليل قولك فى المضارع: «يطيب»، وإنما أبدلوا من الفتحة كسرة؛ ليدل على أن الأصل فى عين الكلمة الياء مثل «باع».

ويمكن أيضا تعليل إمالة «طاب» بكون الألف منقلبة عن الياء.

وأما الإمالة لأجل ما يعرض فى بعض الأحوال، فنحو «تلا» و «غزا»، وذلك أن الألف منقلبة فيهما عن واو التلاوة، والغزو، وإنما أميلت فى لغة من أمالها؛ لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول: تُلى، وغُزى، مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل.

وأما الإمالة لأجل الإمالة فنحو «تراءى» أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وقالوا: رأيت عمادا، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين من أجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة قبلها.

وأما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة ألف التأنيث فى نحو «الحسنى» وألف الإلحاق نحو «أرطى» فى قول من قال: مأروط؛ لشبه ألفيهما بألف الهدى.

ويمكن أن يعلل هذا: بأن الألف تنقلب ياء فى بعض الأحوال، وذلك إذا ثنيت فقلت: الحسنيان، والأرطيان.

واعلم أنه متى كان سبب الإمالة موجودا فى اللفظ، فإن الإمالة أقوى مما إذا كان السبب مقدرا، والإمالة لسبب مقدم أقوى منها لسبب متأخر، ومتى كان الفصل بين السبب ومحل الإمالة أقل، كانت الإمالة أقوى والإمالة للكسرة اللازمة أقوى من الإمالة للكسرة العارضة، والله - جلت قدرته - أعلم.

فأما وجوه الإمالة فأربعة، والأصل منها اثنان:

أحدهما: المناسبة.

والثانى: الإشعار.

فأما المناسبة فقسم واحد، وذلك فيما أميل لسبب موجود فى اللفظ، وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللسان، ومحاولة النطق بالحرف الممال بسبب الإمالة من وجه واحد، وعلى نسبة واحدة.

وأما الإشعار فثلاثة أقسام:

أحدها: الإشعار بالأصل، وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة.

الثانى: الإشعار بما يعرض فى الكلمة فى بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء حسب ما تقتضيه التصاريف دون الأصل، كما تقدم فى غزا، وطاب.

الثالث: الإشعار بالمشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التأنيث والألف الملحقة.

وأما فائدة الإمالة: فهى سهولة اللفظ؛ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع؛ فلهذا أمال من أمال من العرب.

وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح هو الأصل؛ فلم يعدل عنه وإن كان غيره أخف منه.

ويزاد فى تعليل الفتح فيما إمالته الإشعار بالأصل، أن يقال: إذا كان اللازم فى الكلام ترك لفظ الياء التى هى الأصل والعدول عنها إلى أن تقلب ألفا فى نحو «الهدى»، و «قضى» إذ الألف أخف من الياء المتحركة، فلا يعاد إلى التنبيه على أمر قد ترك، وأصل قد رفض كما قال الشاعر: [من الطويل]

إذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تكن ... إليه بوجه آخر الدهر ترجع

ويزاد فى تعليل الفتح فيما إمالته الوجهين الأخيرين من أوجه الإشعار أن يقال:

إذا صح فى فصيح الكلام ترك الإمالة حيث يكون سببها قائما، وهو ما أميل للمناسبة وحيث يكون سببها مقدرا، وهو الوجه الأول من أوجه الإشعار - فالأحرى أن تترك حيث لا سبب فى اللفظ، ولا فى التقدير، والله - جل ذكره - أعلم.

فإذا تقرر ما تقدم، فأرجع إلى مذاهب القراء فى الفتح والإمالة فأقول:

اختلف القراء فى أصل الإمالة:

فمنهم من تركها رأسا، ولم يمل شيئا من ألفاظ القرآن ألبتة، وهو ابن كثير وحده.

ومنهم من أمال وهم الباقون، لكن منهم من استعملها قليلا وهم قالون، وابن عامر، وعاصم.

ومنهم من استعملها كثيرا، وهم حمزة، والكسائى، وأبو عمرو، وورش.

وأقلُّ الكلِّ إمالةً: قالونُ وحفص.

وأكثرهم إمالة: حمزة، والكسائى، على ما تراه مبسوطا بعد هذا الإجمال بحول الله تعالى.

فأرجع إلى كلام الحافظ - رحمه الله - قال الحافظ: «باب الفتح والإمالة، وبين اللفظين».

قدم الفتح؛ لأنه الأصل على ما قررته، وقدم الإمالة على ما بين اللفظين؛ لأنها أكثر استعمالا فى القراءات، ولأنه أراد باللفظين الفتح والإمالة المحضة، وأراد بـ«بين اللفظين» الإمالة التى هى دون ذلك؛ فلزم تقديم الإمالة فى الذكر على «بين اللفظين» من حيث جعل تعريف هذه الإمالة التى هى بين اللفظين بالإضافة إلى لفظى الفتح والإمالة المحضة؛ فتنزلت لذلك منزلة النسبة الحاصلة بين المتضايفين، فحكمها: أن تكون تابعة لهما.

والألف واللام فى «اللفظين» للعهد المفهوم من «الفتح»، و «الإمالة» بمنزلة قولك: أتيت زيدا وعَمْرًا فجلست بين الرجلين، تريد زيدًا وعمرًا، وعلى هذا النحو جاء قوله - تعالى -: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩] ثم قال - تعالى -: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠] فأدخل الألف واللام فى «الفتية» وهو يريد أصحاب الكهف.

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أن حمزة، والكسائى كانا يميلان كل ما كان من الأسماء، والأفعال من ذوات الياء».

قدم حمزة والكسائى فى هذا الباب؛ لأنهما أكثر القراء إمالة كما تقدم، وإمالتهما أشد الإمالتين إيضاحا؛ لأنها محضة.

وجمعهما؛ لاشتراكهما فى أكثر الألفاظ الممالة فى القرآن.

وقدم حمزة لمكانه؛ إذ هو شيخ الكسائى.

وذكر الأسماء والأفعال دون الحروف؛ لأن الحروف لا يميلها أحد من القراء إلا حرفًا واحدًا وهو: «بلى» خاصة، وما عداه مثل «ما» و «لا» و «أما» و «إلا» و «لولا» و «لوما» و «حتى» و «على» و «كأنما» ونحوه - لا يميله أحد من القراء السبعة.

وأذكر الآن جميع ما يشتمل عليه هذا الفصل من ألفاظ القرآن مما ذكره الحافظ أو لم يذكره فأقول:

اعلم أن مجموع ما يشتمل عليه هذا الفصل ينحصر فى قسمين:

القسم الأول: كل كلمة آخرها ألف بعد راء، وهو على ضربين: أسماء، وأفعال.

الأسماء عشرون كلمة يجمعها أحد عشر مثالًا:

الأول: «فَعَل» وهو ﴿ٱلثَّرَىٰ﴾ فى طه [الآية: ٦] لا غير.

والثانى: «فُعَل» وهو ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ [القصص: ٥٩].

والثالث: «فَعْلَى» وهو ﴿أَسْرَىٰ﴾ فى البقرة [٨٥] على قراءة حمزة[١]، وفى الثانى من الأنفال[٢] [٧٠] على قراءة غير أبى عمرو، وكذلك الأول منها [٦٧] على قراءة

---

(١) قرأ الجماعة غير حمزة (أُسَارى)، وقرأ هو: (أَسْرَى)، وقرئ: (أَسارى) بفتح الهمزة.
فقراءة الجماعة تحتمل أربعة أوجه:
أحدها: أنه جُمِع جَمْعَ (كسلان) ؛ لما جمعهما من عدم النشاط والتصرف، فقالوا: (أسير وأُسارى) بضم الهمزة كـ (كسلان وكُسالى) و (سكران وسكارى)، كما أنه قد شبه «كسلان» و «سكران» به فجمعا جمعه الأصلى الذى هو على (فَعْلى) فقالوا: كسلان وكسلى، وسكران وسكرى؛ لقولهم: أسير وأسرى.
قال سيبويه: فقالوا فى جمع «كسلان»: كسلى، شبهوه بـ (أسرى)، كما قالوا: أُسارى شبهوه بـ (كُسالى)، ووجه الشبه: أن الأسر يدخل على المرء كرهًا كما يدخل الكسل.
قال بعضهم: والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جمعوا (مريضًا وميتًا وهالكًا) على (فعلى) فقالوا: (مرضى وموتى وهلكى) ؛ لما جمعها المعنى الذى فى (قتلى وجرحى).
الثانى: أن (أسارى) جمع (أسير)، وقد وجدنا (فعيلا) يجمع على (فُعَالى) قالوا: شيخ قديم، وشيوخ قدامى. وفيه نظر؛ فإن هذا شاذ لا يقاس عليه.
الثالث: أنه جمع (أسير) أيضًا، وإنما ضموا الهمزة من (أسارى) وكان أصلها الفتح كـ(نديم وندامى) كما ضمت الكاف والسين من (كسالى) و (سكارى) وكان الأصل فيهما الفتح نحو: (عطشان وعطاشى).
الرابع: أنه جمع (أسرى) الذى هو جمع (أسير) ؛ فيكون جمع الجمع.
وأما قراءة حمزة فواضحة؛ لأن (فعلى) ينقاس فى (فعيل) نحو: (جريح وجرحى) و(قتيل وقتلى) و (مريض ومرضى).
وأما (أسارى) بالفتح فهى أصل «أسارى» بالضم عند بعضهم، ولم يعرف أهل اللغة فرقًا بين (أسارى) و (أسرى) إلا ما حكاه أبو عبيدة عن أبى عمرو بن العلاء، فإنه قال: (ما كان فى الوثاق فهم الأسارى، وما كان فى اليد فهم الأسرى).
ونقل بعضهم عنه الفرق بمعنى آخر، فقال: (ما جاء مستأسرًا فهم الأسرى، وما صار فى أيديهم، فهم الأسارى).
وحكى النقاش عن ثعلب، أنه لما سمع هذا الفرق قال: (هذا كلام المجانين)، وهى جرأة منه على أبى عمرو.
وحكى عن المبرد أنه يقال: (أسير وأسراء) كـ (شهيد وشهداء) و (الأسير): مشتق من (الإسار) وهو القيد الذى يربط به من المحمل، فسمى الأسير أسيرًا، وإن لم يربط.
ينظر: اللباب (٢/ ٢٥٠-٢٥١).

(٢) فى أ: الأفعال.

الجماعة، و﴿سَكْرى﴾ [الحج: ٢] فى الحج على قراءة حمزة والكسائى[(١)] و﴿تَتْرَا﴾ فى «قد أفلح» [المؤمنون: ٤٤] على قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو.

الرابع: «فِعْلَى» وهو ﴿ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [عبس: ٤] و﴿ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩].

الخامس: «فُعْلَى» وهو ﴿ٱلْبُشْرَىٰ﴾ [هود: ٧٤] و﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٨] و﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] و﴿ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨] و﴿شُورَىٰ﴾ [الشورى: ٣٨] و﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠].

السادس: «فعالى» وهو ﴿وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٦٢].

---

(١) وقرأ الأخوان -حمزة والكسائى- (سكرى وما هم بسكرى) على وزن وصِفة المؤنثة بذلك، واختلف فى ذلك: هل هذه صيغة جمع على «فعلى» كمرضى وقتلى، أو صفة مفردة استغنى بها فى وصف الجماعة، وظاهر كلام سيبويه أنه جمع تكسير؛ فإنه قال: وقوم يقولون: (سكرى) جعلوه مثل: مرضى؛ لأنهما شيئان يدخلان على الإنسان، ثم جعلوا «روبى» مثل سكرى، وهم المستثقلون نومًا لا من شرب الرائب.

وقال الفارسى: ويجوز أن يكون جمع سَكِر، كزمن وزمنى، وقد حكى: رجل سكر، بمعنى! سكران، فيجىء «سكرى» حينئذ لتأنيث الجمع.

قال شهاب الدين: ومن ورود «سكر» بمعنى «سكران» قوله:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى ثوبى فأنهض نهض الشارب السكِرِ
وكنت أمشى على رجلين معتدلاً فصرت أمشى على أخرى من الشجرِ

ويروى البيت الأول: الشارب الثمل، وبالراء أصح؛ لدلالة البيت الثانى عليه.

وقرأ الباقون: (سكارى) بضم السين، وقرأ أبو هريرة وأبو نهيك وعيسى بفتح السين فيهما، وهو جمع تكسير واحده «سكران».

قال أبو حاتم: وهى لغة تميم.

وقرأ الحسن والأعرج وأبو زرعة والأعمش: (سُكْرى وما هم بسكرى) بضم السين فيهما، فقال ابن جنى: هى اسم مفرد كالبُشرى، بهذا أفتانى أبو على. وقال أبو الفضل: فعلى بضم الفاء صفة الواحدة من الإناث، لكنها لما جعلت من صفات الناس وهم جماعة أجريت الجماعة بمنزلة المؤنث الموحد.

وقال الزمخشرى: وهو غريب.

قال شهاب الدين: ولا غرابة؛ فإن «فعلى» بضم الفاء كثير مجيئها فى أوصاف المؤنثة نحو: الربَّى والحبلى.

وجوز أبو البقاء فيه أن يكون محذوفًا من سكارى، وكان من حق هذا القارئ أن يحرك الكاف بالفتح إبقاء لها على ما كانت عليه، وقد رواها بعضهم كذلك عن الحسن.

وقرأ أبو زرعة فى رواية ﴿سكرى﴾ بالفتح: ﴿وما هم بسكرى﴾ بالضم.

وعن أبى جبير كذلك إلا أنه حذف الألف من الأول دون الثانى.

ينظر اللباب (١٤/٨-١٠).

السابع: «فُعَالَى» وهو ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ فى البقرة [٨٥] على قراءة غير حمزة، وفى الثانى من الأنفال [٧٠] على قراءة أبى عمرو، و ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ فى الحج [الآية: ٢] على قراءة غير حمزة، والكسائى، وفى النساء [٤٣] على قراءة الجميع.

الثامن: «مَفْعَل» بفتح الميم وهو ﴿مَجْرِىٰهَا﴾ من سورة هود - عليه - السلام [الآية: ٤١] على قراءة حفص، وحمزة، والكسائى.

التاسع: «مُفْعَل» بضم الميم، وهو: (مجرى) على قراءة الباقين.

العاشر: «مفتعل» وهو ﴿مُّفْتَرًى﴾ [سبأ: ٤٣].

الحادى عشر: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣].

وأما الأفعال: فأربع عشرة كلمة:

منها واحدة مشتركة تكون للماضى والمضارع بلفظ واحد، وتفصيل ذلك: أن هذه الأفعال تنقسم إلى الماضى، والمضارع:

فللماضى منها مثالان:

أحدهما: «أفعل» والوارد منه فى القرآن ثلاثة ألفاظ: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] و«أدْرَى» و«أرى» المنقولة من «رأى»، كقوله - تعالى - ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] و ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] و ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣] و ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [النازعات: ٢٠].

والثانى: «افتعل» والوارد منه ثلاثة ألفاظ: ﴿ٱشْتَرَىٰ﴾ [التوبة: ١١١] و ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾ [آل عمران: ٩٤] و ﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾ [هود: ٥٤].

وأما[1] المضارع فعلى ضربين:

الضرب الأول: مبنى للفاعل، وله ستة أمثلة.

الأول: «أفعل»، والوارد منه: «أرى» خاصة كقوله - تعالى - ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ﴾ [الأنعام: ٧٤] و ﴿وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا﴾ [هود: ٢٩] و ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ﴾ [هود: ٨٤] و ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

والثانى: «نفعل» بالنون، والوارد منه: ﴿نَرَى﴾ [البقرة: ٥٥] خاصة.

والثالث: «تفعل» بتاء الخطاب، والوارد منه لفظان: ﴿تَرَىٓ﴾ [المائدة: ٨٣] و﴿وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه: ١١٨].

---

(١) فى ب: فأما.

والرابع: «يفعل» على الغيبة، والوارد منه: ﴿يَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] خاصة.

والخامس: «تتفاعل»، والوارد منه فى القرآن: ﴿تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥].

والسادس: «يتفاعل»، والوارد منه ﴿يَتَوَارَىٰ﴾ [النحل: ٥٩].

الضرب الثانى: مبنى للمفعول، وله مثالان:

أحدهما: «يُفْعَلُ» بالياء المعجمة من أسفل، والوارد منه ﴿يُرَىٰٓ﴾ فى الأحقاف [الآية: ٢٥] على قراءة حمزة، وعاصم و﴿يُرَىٰ﴾ فى النجم [الآية: ٤٠] على قراءة الجماعة.

والثانى «يُفْتَعَل» والوارد منه ﴿يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] خاصة.

فقرأه حمزة، والكسائى، وأبو عمرو جميع ذلك بإمالة فتحة الراء والألف بعدها فى الوصل والوقف.

واستثنى أبو عمرو ﴿يَـٰبُشْرَىٰ﴾ فى سورة يوسف - عليه السلام - و ﴿تترى﴾ ففتحهما، ونَوَّنَ ﴿تترًى﴾ فى الوصل.

واستثنى حمزة من ذلك ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ فقرأه بين اللفظين.

وافقهم حفص على الإمالة فى ﴿مَجْرىٰهَا﴾ [هود: ٤١] خاصة.

ووافقهم أبو بكر على إمالة «أَدْرَى» حيث وقع.

ووافقهم ابن ذكوان على إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ و«أَدْرَى».

وزاد الحافظ عن ابن ذكوان فتح «أَدْرَى» أيضا من طريق النقاش[1]، عن الأخفش.

---

(١) محمد بن عبد الله بن محمد بن مرة، ويقال: ابن أبى مرة، أبو الحسن الطوسى ثم البغدادى، يعرف بابن أبى عمر النقاش، مقرئ جليل مصدر خير صالح، أخذ القراءة عرضًا عن -المستنير- أبى على الصواف، و- المستنير والغاية والكفاية - أبى بكر بن مجاهد، والكفاية - إبراهيم بن زياد القنطرى، وروى اختيار خلف عرضًا عن - المستنير والكفاية - إسحاق بن إبراهيم المروزى، و- الكامل - على بن محمد بن الحسين بن نازك ومحمد ابن إبراهيم وإبراهيم بن إسحاق وأبى بكر بن أسد المؤدب الطوسيين، وروى رواية إسماعيل عن نافع وقراءة ابن كثير عن - الكامل - إدريس بن عبد الكريم فيما ذكره الهذلى، ولا يصح ذلك، روى القراءة عنه عرضًا: ابنه - الكامل - الحسن و- المستنير والغاية والكفاية- أحمد بن عبد الله السوسنجردى و-الكفاية- أبو الفرج النهروانى و-الكفاية- أبو الحسن الحمامى و-المستنير والكامل- بكر بن شاذان و -المستنير- على بن محمد ابن يوسف بن العلاف وأبو بكر بن مهران، مات سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة.
ينظر غاية النهاية (٢/ ١٨٦).

وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين فى الحالين أيضا، وتابعه قالون على ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ خاصة فقرأها بين اللفظين، وزاد عنه الحافظ الفتح.

وهذا كله ما لم يلحق الألف فى الوصل تنوين، أو يقع بعدها حرف ساكن، فإنه لا خلاف فى الفتح فى الوصل لسقوط الألف، إلا ما ذكر الحافظ من مذهب السوسى أنه يميل فى الوصل فتحة الراء فيما لحقه ساكن منفصل، نحو ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿ٱلۡقُرَى ٱلَّتِي﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلۡمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

ومذهب الشيخ، والإمام الفتح فى الوصل لأبى شعيب كالجماعة.

واختلف عن ورش فى ﴿أَرَىٰكَهُمۡ﴾ فى الأنفال[1] [الآية: ٤٣].

فقال الشيخ: «روى ورش عن نافع الفتح، وكان يختار بين اللفظين، وبالوجهين قرأت».

وأما الإمام فأطلق القول فى جميع الفصل ببين[2] اللفظين، ثم قال: «وقد قرأت له: ﴿وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ﴾ فى الأنفال بالفتح أيضًا، وبين اللفظين أشهر عنه».

ونص فى غيره [أنه] قرأه بالوجهين.

وذكر فى «التمهيد»: أن ترقيق الراء فى ﴿أَرَىٰكَهُمۡ﴾ هى قراءته على ابن خاقان، وأبى الحسن.

قال: وهو الصواب، وقراءته على ابن خاقان هى التى أسند فى «التيسير»؛ فحصل من هذا كله أنهم يختارون له بين اللفظين، وهو خلاف روايته عن نافع.

واعلم أن الراء فى «أرى»، و «نرى» و «ترى» و«يرى» هى فاء الكلمة، وأصلها السكون، وعين الكلمة فى الأصل همزة مفتوحة ولامها ياء، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم نقلت الفتحة من الهمزة إلى الراء لشبه الهمزة بالحرف المعتل فى الثقل، ثم حذفت الهمزة لسكونها وسكون ما بعدها؛ فوليت الألف الراء فصار آخر الكلمة ألفا بعد راء؛ فلحق بهذا الفصل الذى نحن فيه، ولولا ذلك لكان من الفصل الثانى مثل: «رأى»، والله - تقدس اسمه وتعالى جده - أعلم.

---

(١) فى أ: الأفعال.
(٢) فى أ: بين.

القسم الثانى: من القسم الأول: كل كلمة آخرها ألف وليس قبل الألف راء وهو نوعان.

النوع الأول: أن تكون الكلمة ثلاثية وألفها منقلبة عن واو، وجملته فى القرآن ثمانية ألفاظ، منها أربعة أسماء، وهى «الربا» و «الضحى» و «العلا» و «القوى».

اتفق حمزة والكسائى على إمالتها فى الحالين، سواء كانت بالألف واللام، أو مضافة، فإن كانت منونة أمالاها فى الوقف وفتحاها فى الوصل، وذلك ﴿ضُحًى﴾ فى طه [الآية: ٥٩]، و﴿رِّبًا﴾ فى الروم [الآية: ٣٩] لا غير، وفتح ورش «الربا» كيفما كان.

وقرأ البواقى بين اللفظين من طريق الحافظ ما لم تكن منونة فيفتح فى الوصل ويقف بين اللفظين، وذلك قوله - تعالى -: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ فى طه [الآية: ٥٩]، فأما قوله - تعالى -: ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨] فلا أذكر فيه شيئًا، والسابق إلى فهمى أنه فى الوقف مفتوح للجميع، والله - سبحانه - أعلم.

ومذهب الشيخ والإمام فتح الأسماء الأربعة لورش على كل حال.

وقرأ أبو عمرو ما كان منها رأس آية فى السور الإحدى عشرة التى تذكر بعد: بين اللفظين من طريق الحافظ والإمام، وبالفتح من طريق الشيخ.

ومنها أربعة أفعال وهى: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] و ﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦] و﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] و ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢].

أمالها الكسائى. وقرأها أبو عمرو بين اللفظين، ووافقه ورش على ﴿سَجَىٰ﴾ خاصة من طريق الحافظ وحده، وفتح البواقى كالباقين.

النوع الثانى: ما عَرِىَ من القيدين أو من أحدهما - وأعنى بالقيدين: كون الكلمة ثلاثية، وكون ألفها مع ذلك منقلبة عن واو - فهذا النوع ينقسم قسمين: منصرف، وغير منصرف.

فغير المنصرف أربعة ألفاظ:

منها اسمان وهما: ﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿أَنَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

ومنها فعل وهو: ﴿عَسَىٰ﴾ [النساء: ٨٤].

ومنها حرف وهو: ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، ويلحق بها: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤].

والألف فى هذه الأسماء الثلاثة بدل من ياء المتكلم.

فأمال الألف والفتحة قبلها فى هذه الألفاظ السبعة: حمزة، والكسائى، وقرأها ورش من طريق الحافظ بين اللفظين ومن طريق الشيخ والإمام بالفتح.

وقرأ الدورى عن اليزيدى عن أبى عمرو ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿أَنَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٣] بين اللفظين من الطرق الثلاثة.

وزاد الإمام ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١] و﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] عن أبى عمرو من طريقيه و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] من طريق الدورى خاصة، وفتح ما بقى.

والمنصرف ينقسم إلى أسماء وأفعال، فالأسماء تسعون، وتنحصر فى خمسة عشر مثالا:

المثال الأول: «فَعَل» بفتح الفاء، والوارد منه ثمانية أسماء وهى: ﴿وَٱلنَّوَىٰۖ﴾ [الأنعام: ٩٥].

و﴿ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]، و﴿وَٱلۡأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، و﴿ٱلۡعَمَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، و﴿لَظَىٰ﴾ [المعارج: ١٥]، و﴿فَتَى﴾ [الأنبياء: ٦٠]، و﴿وَجَنَى﴾ [الرحمٰن: ٥٤].

المثال الثانى: «فِعَل»بكسر الفاء، والوارد منه أربعة أسماء:

﴿ٱلزِّنَىٰٓۖ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، و﴿ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، و﴿مكانًا سِوى﴾ [طه: ٥٨] على خلاف فى كسر أول هذه الكلمة الأخيرة.

المثال الثالث: «فُعَل» بضم الفاء، والوارد منه سته أسماء وهى:

﴿ٱلۡهُدَىٰٓۚ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه: ٥٤]، و﴿طُوَى﴾ [طه: ١٢]، و﴿سُدَى﴾ [القيامة: ٣٦]، و﴿مَكَانًا سُوَى﴾ [طه: ٥٨] على الخلاف المذكور، ويلحق به ﴿تُقَىٰةًۗ﴾ [آل عمران: ٢٨]. و﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وزنه «فُعَلَة».

المثال الرابع: «فَعْلَى» بفتح الفاء، والوارد منه عشرة أسماء وهى:

﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣]، و﴿لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و﴿ٱلۡمَرۡضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١]، و﴿ٱلنَّجۡوَىٰ﴾ [طه: ٦٢]، و﴿وَٱلسَّلۡوَىٰۖ﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿دَعۡوَةَ﴾[1] [البقرة: ١٨٦]، و﴿صَرۡعَىٰ﴾ [الحاقة: ٧]، و(طَغْوَى)، و﴿مَثۡنَىٰ﴾ [النساء: ٣].

المثال الخامس: «فِعْلَى» بكسر الفاء، والوارد منه أربعة أسماء وهى:

---

(١) هكذا فى المخطوط فليحرر.

﴿إِحْدَى﴾ [القصص: ٢٧]، و(سِيمَا)، و﴿ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، و﴿عِيسَى﴾ [الصف: ١٤].

المثال السادس: «فُعْلَى» بضم الفاء، [و] الوارد منه تسعة عشر اسمًا وهي:

﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٦]، و﴿ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، و﴿ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢٧]، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الكهف:٨٨]، و﴿وَٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥]، و﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿ٱلْمُثْلَىٰ﴾ [طه: ٦٣]، و﴿ٱلسُّفْلَىٰ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿ٱلرُّءْيَا﴾ [الفتح: ٢٧]، و﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿شُورَىٰ﴾ [الشورى: ٣٨]، و﴿زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، و﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [العلق: ٨]، و﴿وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿عُقْبَى﴾ [الرعد:٢٢]، و﴿وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣].

المثال السابع: «أَفْعَل»، والوارد منه ثمانية عشر اسما، وهي:

﴿ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، و﴿أَوْلَىٰ﴾ [القيامة:٣٤]، و﴿ٱلْأَوْفَىٰ﴾ [النجم: ٤١]، و﴿ٱلْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧]، و﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [الليل: ١٥]، و﴿ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، و﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، و﴿أَزْكَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿أَرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٢]، و﴿وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، و﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧]، و﴿أَهْدَىٰ﴾ [الإسراء: ٨٤]، و﴿أَدْهَىٰ﴾ [القمر: ٤٦]، و﴿أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥]، و﴿أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، و﴿أَخْزَىٰ﴾ [فصلت: ١٦]، و﴿وَأَطْغَىٰ﴾ [النجم: ٥٢].

المثال الثامن: «فَعَالَى» بفتح الفاء، والوارد منه أربعة أسماء وهي:

﴿ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾ [النساء: ٢]، و﴿ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، و﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، و(خطايا).

المثال التاسع: «فُعَالَى» بضم الفاء، والوارد منه اسمان وهما:

﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، و﴿وَفُرَٰدَىٰ﴾ [سبأ: ٤٦].

المثال العاشر: «مَفْعَل» بفتح الميم، والوارد منه سبعة أسماء وهي:

﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٠]، و﴿ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٥]، و﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ٤]، و﴿مَثْوَى﴾ [آل عمران: ١٥١].

و﴿مَثْنَىٰ﴾ [النساء:٣]، و﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام:١٦٢]، ويلحق به ﴿مَرْضَاتَ﴾

[التحريم: ١].

المثال الحادى عشر: «مُفْعَل» بضم الميم، والوارد منه ثلاثة أسماء وهى: ﴿مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩]، و﴿وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، ويلحق به ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨].

المثال الثانى عشر: «مُفَعَّل» بضم الميم وتشديد العين، والوارد منه ثلاثة أسماء وهى: ﴿مُصلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿مُسمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿مُصفًّى﴾ [محمد: ١٥].

المثال الثالث عشر: «مُفْتَعَل»، والوارد منه ﴿ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٤] خاصة.

المثال الرابع عشر: «يَفْعَل»، والوارد منه ﴿يَحْيَىٰ﴾ [مريم:٧] اسم النبى عليه السلام.

المثال الخامس عشر: «فُعَّل» بضم الفاء وتشديد العين، والوارد منه ﴿غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦] خاصة.

وأما الأفعال: فجملتها مائة وسبعة وسبعون لفظة، وتنقسم إلى الماضى، والمضارع، ثم إلى المبنى للفاعل، والمبنى للمفعول، فهذه ثلاثة أقسام:

القسم الأول الماضى: وجملة ما ورد فى القرآن اثنان وتسعون فعلا، وتنحصر فى ثمانية أمثلة.

المثال الأول: «فَعَلَ» خفيف العين، والوارد منه اثنتان وعشرون لفظة وهى: ﴿هَدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و﴿وَكَفَىٰ﴾ [الفتح: ٢٨]، و﴿فَسَقَىٰ﴾ [القصص: ٢٤].

و﴿وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧]، و﴿أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، و﴿أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿أَتَىٰٓ﴾ [النحل: ١]، و﴿وَنَهَى﴾ [النازعات: ٤٠]، و﴿قَضَىٰٓ﴾ [البقرة: ١١٧]، و﴿وَمَضَىٰ﴾ [الزخرف: ٨]، (جزى)، و﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿رَمَىٰۚ﴾ [الأنفال: ١٧]، و﴿وَعَصَىٰٓ﴾ [طه: ١٢١]، و﴿طَغَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧]، و﴿فَبَغَىٰ﴾ [القصص: ٧٦]، و﴿غَوَىٰ﴾ [النجم: ٢]، و﴿هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، و﴿قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، و﴿أَوَى﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿وَنَـَا﴾ [الإسراء: ٨٣].

المثال الثانى: «أَفْعَل»، والوارد منه ست وعشرون لفظة وهى:

﴿أَعْطَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، و﴿أَوْفَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٦]، و﴿أَغْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٨]، و﴿وَأَقْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٨]، و﴿وَءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿ءَاوَىٰٓ﴾ [يوسف: ٦٩].

و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿أَقْصَا﴾ [القصص: ٢٠]، ﴿أَوْحَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٩]، و﴿أَحْيَا﴾ [المائدة: ٣٢]، و﴿وَأَوْصَٰنِى﴾ [مريم: ٣١]، و﴿أَنجَىٰنَا﴾ [الأنعام: ٦٣].

و﴿فَأَوْعَىٰٓ﴾ [المعارج: ١٨]، و(أرسى)، و﴿وَأَلْقَىٰ﴾ [النحل: ١٥]، و﴿أَبْقَىٰ﴾ [النجم: ٥١]، و﴿فَأَدْلَىٰ﴾ [يوسف: ١٩]، و﴿وَأَمْلَىٰ﴾ [محمد: ٢٥]، و﴿فَأَنسَىٰهُ﴾ [يوسف: ٤٢]، و﴿أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، و﴿وَأَكْدَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٤]، و﴿أَهْوَىٰ﴾ [النجم: ٥٣]، و﴿وَأَعْمَىٰٓ﴾ [محمد: ٢٣]، و﴿وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم: ٤٣]، و﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ [التكاثر: ١].

المثال الثالث: «فَعَّلَ» بتشديد العين، والوارد منه ثلاث عشرة لفظة هي:

(زكّى)، و﴿وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧]، و﴿نَجَّىٰنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، و﴿وَلَّىٰ﴾ [النمل: ١٠]، و(جلّى)، و﴿صَلَّىٰٓ﴾ [العلق: ١٠]، و﴿وَوَصَّىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿وَلَقَّىٰهُمْ﴾ [الإنسان: ١١]، و﴿غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٤]، و﴿دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠]، و﴿سَمَّىٰكُمُ﴾ [الحج: ٧٨]، و﴿فَسَوَّىٰ﴾ [القيامة: ٣٨].

المثال الرابع: «تَفَعَّل» بتشديد العين، والوارد منه تسعة ألفاظ وهي:

﴿تَجَلَّىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨]، و﴿تَوَلَّىٰ﴾ [النجم: ٣٣]، و﴿تَرَدَّىٰٓ﴾ [الليل: ١١]، و﴿تَزَكَّىٰ﴾ [طه: ٧٦]، و﴿تَمَنَّىٰ﴾ [النجم: ٢٤]، و﴿فَتَلَقَّىٰٓ﴾ [البقرة: ٣٧]، و﴿تَغَشَّىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، و﴿تَوَفَّاهُ﴾ في الأنعام [٦١] على قراءة حمزة.

المثال الخامس: «افْتَعَلَ»، والوارد منه اثنتا عشرة لفظة وهي:

﴿ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، و﴿ٱهْتَدَىٰ﴾ [يونس: ١٠٨]، و﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ [البقرة: ٢٩]، و(اجتبى)، و﴿ٱبْتَغَىٰ﴾ [المؤمنون: ٧]، و﴿فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿ٱعْتَدَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿ٱفْتَدَىٰ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و﴿ٱتَّقَىٰ﴾ [النساء: ٧٧]، و﴿فَٱلْتَقَى﴾ [القمر: ١٢].

والمثال السادس: «اسْتَفْعَل»، والوارد منه أربعة ألفاظ وهي:

﴿ٱسۡتَعۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٤]، و﴿وَٱسۡتَغۡنَى﴾ [التغابن: ٦]، و﴿ٱسۡتَسۡقَىٰ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿استهواه﴾ فى الأنعام [٧١] على قراءة حمزة.

المثال السابع: «فَاعَلَ»، والوارد منه ﴿نَادَىٰ﴾ [الأنبياء: ٨٣]. ﴿سَاوَىٰ﴾ [الكهف: ٩٦] خاصة.

المثال الثامن: «تَفَاعَلَ»، والوارد منه ثلاثة ألفاظ وهى:

﴿وَتَعَـٰلَىٰ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، و﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١]، و﴿فَتَعَاطَىٰ﴾ [القمر: ٢٩].

القسم الثانى الفعل المضارع: المبنى للفاعل، وجملة ما ورد منه فى القرآن أربعة وخمسون موضعا، وتنحصر فى ثمانية أمثلة:

المثال الأول: «أَفْعَلُ»، والوارد منه لفظان وهما:

﴿أَنۡهَىٰكُمۡ﴾ [هود: ٨٨]، و﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ [الكهف: ٦٣].

المثال الثانى: «نَفْعَلُ» بالنون، والوارد منه أربعة ألفاظ وهى:

﴿نَخۡشَىٰٓ﴾ [المائدة: ٥٢]، (نَنْسَى)، و﴿وَنَخۡزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤]، و﴿وَنَحۡيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧].

المثال الثالث: «تَفْعَلُ» بالتاء المعجمة من فوق، والوارد منه ست عشرة لفظة وهى:

﴿تَرۡضَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿تَهۡوَىٰٓ﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿وَلِتَصۡغَىٰٓ﴾ [الأنعام: ١١٣]، و﴿تَنۡهَىٰ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، و﴿وَتَغۡشَىٰ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، و﴿تَعۡمَى﴾ [الحج: ٤٦]، و﴿تَرۡقَىٰ﴾ [الإسراء: ٩٣]، و﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: ٢]، و﴿فَتَرۡدَىٰ﴾ [طه: ١٦]، و﴿وَتَخۡشَى﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و﴿تَضۡحَىٰ﴾ [طه: ١١٩]، و﴿تَخۡفَىٰ﴾ [الحاقة: ١٨]، و﴿وَتَأۡبَىٰ﴾ [التوبة: ٨]، و﴿تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]، و﴿تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ١٥]، و﴿تَصۡلَىٰ﴾ [الغاشية: ٤].

المثال الرابع: «يَفْعَلُ» على الغيبة، والوارد منه خمس عشرة لفظة وهى:

﴿يَخۡفَى﴾ [آل عمران: ٥]، و﴿يَغۡشَىٰ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و﴿يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٣]، و﴿يَرۡضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨]، و﴿يَنۡهَىٰٓ﴾ [العلق: ٩]، و﴿يَلۡقَى﴾ [الفرقان: ٦٨]، و﴿يَطۡغَىٰ﴾ [طه: ٤٥]، و﴿يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، و﴿يَبۡلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]، و﴿يَسۡعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]، و﴿وَيَبۡقَىٰ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، و﴿وَيَصۡلَىٰ﴾ [الانشقاق: ١٢]، و﴿يَحۡيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣]، و﴿يَشۡقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، و﴿وَيَأۡبَى﴾ [التوبة: ٣٢].

المثال الخامس: «يَتَفَعَّلُ» بالياء والتاء، والوارد منه خمسة ألفاظ، وهى ﴿يَتَوَلَّىٰ﴾

[آل عمران: ٢٣] و ﴿يَتَوَفَّىٰ﴾ [الأنفال: ٥٠] و ﴿يَتَلَقَّى﴾ [ق: ١٧] و ﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٣] و ﴿يَتَزَكَّىٰ﴾ [فاطر: ١٨] ومنه ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣].

المثال السادس: «تَتَفَعَّلُ» بتاءين، والوارد منه خمسة ألفاظ وهى: (تتوفَّى) و(تتلقى) و﴿تَسَوَّى﴾ [النساء:٤٢] على قراءة نافع، وابن عامر و﴿تزَّكى﴾ فى النازعات [الآية: ١٨]، و﴿تصَّدَّى﴾ فى عبس [الآية: ٦]، كلاهما على قراءة الحرميين، فأدغمت التاء الأولى فيما بعدها فى هذه المواضع الثلاثة.

المثال السابع: «تَفَعَّلُ» وأصله «تَتَفَعَّلُ» فحذفت إحدى التاءين.

والوارد منه خمسة ألفاظ، وهى ﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ فى النساء [الآية:٩٧]، و ﴿تَلَهَّىٰ﴾ فى «عبس» [١٠] و ﴿تَلَظَّىٰ﴾ فى «والليل» [الآية: ١٤]، على قراءة غير البزى فى الوصل، و﴿تَزَكَّىٰ﴾ و﴿تَصَدَّىٰ﴾ على قراءة غير الحرميين، وقد تقدم ﴿تَزَكَّىٰ﴾ الذى هو فعل ماض كقوله - تعالى -: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ فى سورة الأعلى، وقوله - تعالى -: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ﴾ فى سورة فاطر [الآية: ١٨].

المثال الثامن: «تتفاعَلُ» والوارد منه ﴿تَتَجَافَىٰ﴾ [السجدة: ١٦] لا غير.

القسم الثالث: الفعل المضارع المبنى للمفعول، وجملته فى القرآن إحدى وثلاثون لفظة، وتنحصر فى سبعة أمثلة:

المثال الأول: «نُفْعَلُ» بالنون، والوارد منه ﴿نُؤْتَىٰ﴾ [الأنعام: ١٢٤] لا غير.

والمثال الثانى: «تُفْعَلُ» بالتاء المعجمة من فوق، والوارد منه إحدى عشرة لفظة وهى: ﴿تُتْلَىٰ﴾ [القلم: ١٥]، و﴿تُبْلَى﴾ [الطارق: ٩]، و﴿تُسْقَىٰ﴾ [الغاشية: ٥]، و﴿تُجْزَىٰ﴾ [غافر: ١٧]، و﴿فَتُكْوَىٰ﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٦]، و﴿تُمْلَىٰ﴾ [الفرقان: ٥]، و﴿تُدْعَىٰٓ﴾ [الجاثية: ٢٨]، و﴿فَتُلْقَىٰ﴾ [الإسراء: ٣٩]، و﴿تُجْبى﴾ [القصص: ٥٧] على قراءة نافع، و﴿تُمْنَى﴾ [القيامة: ٣٧] على قراءة غير حفص، و﴿تُرْضَى﴾ فى طه [١٣٠] على قراءة غير حفص، و﴿تُرْضَى﴾(١) [طه: ١٣٠] على قراءة أبى بكر والكسائى.

المثال الثالث: «يُفْعَلُ» على الغيبة، والوارد منه اثنتا عشرة لفظة وهى:

﴿يُجْبَىٰٓ﴾ [القصص: ٥٧] على قراءة غير نافع، و﴿يُؤْتِى﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿يُتْلَىٰ﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤]، و﴿يُقْضَىٰٓ﴾ [طه: ١١٤]،

---

(١) هكذا بالمخطوط فليحرر.

و﴿يُجۡزَىٰٓ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، و﴿يُحۡمَىٰ﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿يُهۡدَىٰٓ﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿يُسۡقَىٰ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿يُلۡقَىٰٓ﴾ [الفرقان: ٨]، و﴿يُغۡشَىٰ﴾ [الأحزاب: ١٩]، و﴿يُدۡعَىٰٓ﴾ [الصف: ٧].

المثال الرابع: «تُفَعَّلُ» بالتاء المعجمة من فوق، وتشديد العين، والوارد منه ثلاثة ألفاظ وهى:

﴿تُوَفَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٨١]، و﴿لَتُلَقَّى﴾ [النمل: ٦]، و﴿تُسَمَّىٰ﴾ [الإنسان: ١٨].

المثال الخامس «يُفَعَّلُ» على الغيبة وتشديد العين، والوارد منه ثلاثة ألفاظ، وهى: ﴿وَيُلَقَّوۡنَ﴾ [الفرقان: ٧٥]، و﴿يُوَفَّى﴾ [الزمر: ١٠]، و﴿يُصَلَّى﴾ [الانشقاق: ١٢] على قراءة الحرميين، وابن عامر والكسائى.

المثال السادس: «يُتَفَعَّلُ» بالياء والتاء، والوارد منه ﴿يُتَوَفَّىٰ﴾ [الحج: ٥] لا غير.

المثال السابع: «يُفَاعَلُ» والوارد منه ﴿يُجازَى﴾ فى سبأ [١٧] على خلاف فيه لا غير.

اتفق حمزة، والكسائى، على إمالة جميع ما اشتمل عليه هذا القسم المتصرف من الأسماء والأفعال المذكورة.

وافقهما أبو بكر على إمالة ﴿رَمَىٰ﴾ فى الأنفال [الآية: ١٧]، وعلى إمالة فتحة الهمزة والألف بعدها من ﴿وَنَـَٔا﴾ فى سورة الإسراء خاصة [الآية: ٨٣]، وعلى إمالة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ فى الموضعين فيها [٧٣] كل ذلك فى الحالين، وعلى إمالة ﴿سُوَى﴾ فى طه [الآية: ٥٨]، و﴿سُدَى﴾ فى القيامة [الآية: ٣٦] فى الوقف.

ووافقهما أبو عمرو على إمالة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ الأول من سورة الإسراء، ووافقهما هشام على إمالة ﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

واستثنى حمزة، وأبو الحارث من ذلك ﴿هُدَاىَ﴾ فى البقرة [الآية: ٣٨]، وطه [الآية: ١٢٣] و ﴿وَمَحۡيَاىَ﴾ فى الأنعام [الآية: ١٦٢] و ﴿مَثۡوَاىَۖ﴾ و ﴿رُءۡيَاكَ﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٥]، و ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ فى النور [الآية: ٣٥]، ففتحا هذه الستة.

واستثنى أيضًا حمزة وحده خمسة أسماء، وسبعة أفعال:

فالأسماء: (خطايا) كيفما كان، و﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ مضافا وغير مضاف، و﴿مَرۡضَاتَ﴾ حيث وقع، و﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ خاصة فى آل عمران [الآية: ١٠٢] و﴿مَحۡيَاهُمۡ﴾ فى الجاثية [الآية: ٢١] والأفعال ﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ وهو الأول من الأنعام خاصة [الآية:

٨٠] و﴿عَصَانِي﴾ فى سورة إبراهيم - عليه السلام - [الآية: ٣٦]، و﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ فى الكهف [الآية: ٦٣] و﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ و ﴿وَأَوْصَٰنِي﴾ فى «كهيعص» [الآيتان: ٣٠، ٣١]، و﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ فى النمل [الآية: ٣٦]، و﴿وَأَحْيَا﴾ إذا لم يكن معطوفا بالواو خاصة حيث وقع.

ولم أذكر هنا سائر ما ذكر الحافظ مع هذه الألفاظ؛ لأنه غير داخل فى هذا القسم.

وقرأ ورش جميع ما فى هذا القسم من طريق الحافظ بين اللفظين، واستثنى منه ﴿هُدَاىَ﴾ فى البقرة، و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ فى الأنعام و﴿مَثْوَاىَ﴾ فى سورة يوسف - عليه السلام - وكلاهما فى الإسراء، وكل ما اتصل به ضمير المؤنث من رءوس الآى التى فى سورة والشمس وفى سورة النازعات إلا قوله - تعالى -: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ فلا خلاف أنه قرأها بين اللفظين من أجل الراء.

وقرأ جميع الفصل من طريق الشيخ والإمام بالفتح، إلا ما وقع رأس آية فى السور العشر، وهى: طه، والنجم، والمعارج فى قوله - تعالى -: ﴿لَظَىٰ﴾ [المعارج: ١٥] و﴿لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦] و﴿تَوَلَّىٰ﴾ [النجم: ٢٩] و ﴿فَأَوْعَىٰٓ﴾ [المعارج: ١٨] وآخر القيامة من قوله - تعالى -: ﴿وَلَا صَلَّىٰ. . .﴾ إلى آخرها، والنازعات من قوله - تعالى -: ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ إلى قوله - تعالى -: ﴿لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [الآيات: ١٥-٢٦] ومن قوله - تعالى-: ﴿مَا سَعَىٰ﴾ إلى ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [الآيات: ٣٥-٤١] وأول عبس إلى ﴿تَلَهَّىٰ﴾ [الآيات: ١-١٠]، وسبح، والليل، والضحى من قوله - تعالى - ﴿قَلَىٰ﴾ إلى ﴿فَأَغْنَىٰ﴾ [الآيات: ٣-٨] والعلق من قوله - تعالى -: ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾ إلى ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [الآيات: ٦-١٣] فإنه [قرأها] بين اللفظين بشرط ألا تكون ألفه للتأنيث، ولا منقلبة عن واو فى الثلاثى؛ فإنهما أخذا فيه بالفتح.

والذى وقع فى هذه الصورة مما ألفه للتأنيث: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الكهف: ٨٨] و﴿وَٱلْأُولَىٰ﴾ [الليل: ١٣] و﴿ٱلنَّجْوَىٰ﴾ [المجادلة: ٨] و﴿ٱلْمُثْلَىٰ﴾ [طه: ٦٣] و﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧] و﴿وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ و﴿وَٱلْأُنثَىٰ﴾ و﴿ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] و﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ والذى ألفه منقلبة عن واو فى الثلاثى: ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾ و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾، وقد تقدم القول فى ذوات الواو، وتقدم أيضًا أنه لم يختلف عن ورش فيما قبل ألفه راء، حيث وقع أنه يقرؤه بين اللفظين.

وقرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن «فَعْلَى» أو «فِعْلَى» أو «فُعلى» حيث وقع، وجميع رءوس الآى التى فى السور العشر المذكورة، وسورة الشمس كيفما كان و«يَحْيَى» اسم النبى، و«موسى»، و«عيسى» - صلوات الرحمن عليهم أجمعين - بين اللفظين.

واستثنى الشيخ، وحده: ﴿الضُّحَى﴾ و﴿الْعُلَى﴾ و﴿الْقُوَى﴾ خاصة، سواء كانت هذه الأسماء الثلاثة منونة أو بالألف واللام، أو مضافة - ففتحها.

واستثنى الإمام «يَحْيَى» اسم النبى - عليه السلام - ففتحه من طريق السوسى خاصة.

وأرى أن أختم هذا الفصل بتعيين رءوس الآى المذكورة؛ حتى لا يقع فيها التباس.

اعلم أن جملتها - ما بين متفق عليه، ومختلف فيه - مائتان وإحدى وسبعون آية.

واعلم أن الأعداد المشهورة فى ذلك ستة، وهى المدنى الأول، والمدنى الأخير، والمكى، والبصرى، والشامى، والكوفى، وأوكد هذه الأعداد فى مقصود هذا الفصل، عدد المدنى الأخير، وعدد البصرى؛ ليعرف به ما يقرؤه ورش وأبو عمرو من رءوس هذه الآى بين اللفظين:

فمن ذلك فى سورة طه: تسع وثمانون آية وهى قوله تعالى:

﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾ [٢]، ﴿يَخْشَىٰ﴾ [٣]، ﴿الْعُلَى﴾ [٤]، ﴿اسْتَوَىٰ﴾ [٥]، ﴿الثَّرَىٰ﴾ [٦]، ﴿وَأَخْفَى﴾ [٧]، ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ [٨]، ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [٩]، ﴿هُدًى﴾ [١٠]، ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [١١]، ﴿طُوًى﴾ [١٢]، ﴿يُوحَىٰٓ﴾ [١٣]، ﴿بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [١٥]، ﴿فَتَرْدَىٰ﴾ [١٦]، ﴿بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [١٧]، ﴿أُخْرَىٰ﴾ [١٨]، ﴿أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [١٩]، ﴿حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [٢٠]، ﴿الْأُولَىٰ﴾ [٢١]، ﴿ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾ [٢٢]، ﴿الْكُبْرَى﴾ [٢٣]، ﴿طَغَىٰ﴾ [٢٤]، ﴿سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [٣٦]، ﴿مَرَّةً أُخْرَىٰٓ﴾ [٣٧]، ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾ [٣٨]، ﴿عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [٤٠]، ﴿إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [٤٣]، ﴿أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [٤٤]، ﴿يَطْغَىٰ﴾ [٤٥]، ﴿وَأَرَىٰ﴾ [٤٦]، ﴿الْهُدَىٰٓ﴾ [٤٧]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ [٤٨]، ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [٤٩]، ﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [٥٠]، ﴿الْقُرُونِ الْأُولَىٰ﴾ [٥١]، ﴿وَلَا يَنسَى﴾ [٥٢]، ﴿شَتَّىٰ﴾ [٥٣]، ﴿النُّهَىٰ﴾ [٥٤]، ﴿تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [٥٥]، ﴿وَأَبَىٰ﴾ [٥٦]، ﴿بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [٥٧]، ﴿سُوًى﴾ [٥٨]، ﴿ضُحًى﴾ [٥٩]، ﴿ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [٦٠]، ﴿افْتَرَىٰ﴾ [٦١]، ﴿النَّجْوَىٰ﴾ [٦٢]، ﴿الْمُثْلَىٰ﴾ [٦٣]، ﴿اسْتَعْلَىٰ﴾ [٦٤]، ﴿أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [٦٥]، ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [٦٦]، ﴿خِيفَةً مُوسَىٰ﴾ [٦٧]، ﴿أَنتَ الْأَعْلَىٰ﴾ [٦٨]، ﴿حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [٦٩]، ﴿هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [٧٠]، ﴿عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [٧١]، ﴿الْحَيَوٰةَ

﴿ٱلدُّنۡيَآ﴾ [٧٢]، ﴿خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [٧٣]، ﴿وَلَا يَحۡيَىٰ﴾ [٧٤]، ﴿ٱلۡعُلَىٰ﴾ [٧٥]، ﴿تَزَكَّىٰ﴾ [٧٦]، ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [٧٧]، ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ [٧٩]، ﴿وَٱلسَّلۡوَىٰ﴾ [٨٠]، ﴿فَقَدۡ هَوَىٰ﴾ [٨١]، ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾ [٨٢]، ﴿عَن قَوۡمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [٨٣]، ﴿لِتَرۡضَىٰ﴾ [٨٤]، ﴿إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [٩١]، ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ [١١٦]، ﴿فَتَشۡقَىٰٓ﴾ [١١٧]، ﴿وَلَا تَعۡرَىٰ﴾ [١١٨]، ﴿وَلَا تَضۡحَىٰ﴾ [١١٩]، ﴿لَّا يَبۡلَىٰ﴾ [١٢٠]، ﴿فَغَوَىٰ﴾ [١٢١]، ﴿وَهَدَىٰ﴾ [١٢٢]، ﴿مِّنِّي هُدٗى﴾ [١٢٣]، ﴿وَلَا يَشۡقَىٰ﴾ [١٢٣]، ﴿أَعۡمَىٰ﴾ [١٢٥]، ﴿تُنسَىٰ﴾ [١٢٦]، ﴿أَشَدُّ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [١٢٧]، ﴿لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ [١٢٨]، ﴿مُّسَمّٗى﴾ [١٢٩]، ﴿تَرۡضَىٰ﴾ [١٣٠]، ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [١٣١]، ﴿خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ﴾ [١٣١]، ﴿لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [١٣٢]، ﴿فِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [١٣٣]، ﴿وَنَخۡزَىٰ﴾ [١٣٤]، ﴿وَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [١٣٥ .

ومنها فى سورة النجم خمس وخمسون آية وهى قوله تعالى: ﴿هَوَىٰ﴾ [١]، ﴿وَمَا غَوَىٰ﴾ [٢]، ﴿ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [٣]، ﴿يُوحَىٰ﴾ [٤]، ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ [٥]، ﴿فَٱسۡتَوَىٰ﴾ [٦]، ﴿ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [٧]، ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾ [٨]، ﴿أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾ [٩]، ﴿مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [١٠]، ﴿مَا رَأَىٰٓ﴾ [١١]، ﴿مَا يَرَىٰ﴾ [١٢]، ﴿أُخۡرَىٰ﴾ [١٣]، ﴿ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ [١٤]، ﴿ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾ [١٥]، ﴿مَا يَغۡشَىٰ﴾ [١٦]، ﴿وَمَا طَغَىٰ﴾ [١٧]، ﴿ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ [١٨]، ﴿وَٱلۡعُزَّىٰ﴾ [١٩]، ﴿ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [٢٠]، ﴿ٱلۡأُنثَىٰ﴾ [٢١]، ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ [٢٢]، ﴿ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [٢٣]، ﴿مَا تَمَنَّىٰ﴾ [٢٤]، ﴿وَٱلۡأُولَىٰ﴾ [٢٥]، ﴿وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [٢٦]، ﴿ٱلۡأُنثَىٰ﴾ [٢٧]، ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [٢٩]، ﴿بِمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [٣٠]، ﴿بِٱلۡحُسۡنَى﴾ [٣١]، ﴿بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [٣٢]، ﴿ٱلَّذِي تَوَلَّىٰ﴾ [٣٣]، ﴿وَأَكۡدَىٰٓ﴾ [٣٤]، ﴿فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [٣٥]، ﴿مُوسَىٰ﴾ [٣٦]، ﴿وَفَّىٰٓ﴾ [٣٧]، ﴿أُخۡرَىٰ﴾ [٣٨]، ﴿سَعَىٰ﴾ [٣٩]، ﴿يُرَىٰ﴾ [٤٠]، ﴿ٱلۡأَوۡفَىٰ﴾ [٤١]، ﴿ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ [٤٢]، ﴿وَأَبۡكَىٰ﴾ [٤٣]، ﴿وَأَحۡيَا﴾ [٤٤]، ﴿وَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [٤٥]، ﴿تُمۡنَىٰ﴾ [٤٦]، ﴿ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [٤٧]، ﴿وَأَقۡنَىٰ﴾ [٤٨]، ﴿ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ [٤٩]، ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ [٥٠]، ﴿أَبۡقَىٰ﴾ [٥١]، ﴿وَأَطۡغَىٰ﴾ [٥٢]، ﴿أَهۡوَىٰ﴾ [٥٣]، ﴿مَا غَشَّىٰ﴾ [٥٤]، ﴿تَتَمَارَىٰ﴾ [٥٥]، ﴿ٱلۡأُولَىٰٓ﴾ [٥٦].

ومنها فى سورة المعارج أربع آيات، وهى قوله تعالى ﴿لَظَىٰ﴾ [١٥]، ﴿لِّلشَّوَىٰ﴾ [١٦]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ [١٧]، ﴿فَأَوۡعَىٰٓ﴾ [١٨].

ومنها فى سورة القيامة عشر آيات، وهى: ﴿وَلَا صَلَّىٰ﴾ [٣١]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ [٣٢]، ﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [٣٣]، ﴿أَوۡلَىٰ﴾ [٣٤]، ﴿فَأَوۡلَىٰ﴾ [٣٤]، ﴿سُدًى﴾ [٣٦]، ﴿يُمۡنَىٰ﴾ [٣٧]، ﴿فَسَوَّىٰ﴾ [٣٨]، ﴿وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [٣٩]، ﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [٤٠].

ومنها فى سورة «والنازعات» إحدى وثلاثون آية، وهى قوله تعالى: ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [١٥]، ﴿طُوًى﴾ [١٦]، ﴿إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [١٧]، ﴿تَزَكَّىٰ﴾ [١٨]، ﴿فَتَخْشَىٰ﴾ [١٩]، ﴿ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [٢٠]، ﴿وَعَصَىٰ﴾ [٢١]، ﴿يَسْعَىٰ﴾ [٢٢]، ﴿فَنَادَىٰ﴾ [٢٣]، ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٢٤]، ﴿وَٱلْأُولَىٰٓ﴾ [٢٥]، ﴿يَخْشَىٰٓ﴾ [٢٦]، ﴿بَنَىٰهَا﴾ [٢٧]، ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ [٢٨]، ﴿ضُحَىٰهَا﴾ [٢٩]، ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [٣٠]، ﴿وَمَرْعَىٰهَا﴾ [٣١]، ﴿أَرْسَىٰهَا﴾ [٣٢]، ﴿ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [٣٤]، ﴿مَا سَعَىٰ﴾ [٣٥]، ﴿يَرَىٰ﴾ [٣٦]، ﴿مَن طَغَىٰ﴾ [٣٧]، ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [٣٨]، ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [٣٩]، ﴿ٱلْهَوَىٰ﴾ [٤٠]، ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [٤١]، ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ [٤٢]، ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ [٤٣]، ﴿مُنتَهَىٰهَآ﴾ [٤٤]، ﴿يَخْشَىٰهَا﴾ [٤٥]، ﴿ضُحَىٰهَا﴾ [٤٦].

ومنها فى سورة «عبس» عشر آيات، وهى قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [١]، ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [٢]، ﴿يَزَّكَّىٰ﴾ [٣]، ﴿ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [٤]، ﴿ٱسْتَغْنَىٰ﴾ [٥]، ﴿تَصَدَّىٰ﴾ [٦]، ﴿يَزَّكَّىٰ﴾ [٧]، ﴿يَسْعَىٰ﴾ [٨]، ﴿يَخْشَىٰ﴾ [٩]، ﴿تَلَهَّىٰ﴾ [١٠].

ومنها فى سورة الأعلى تسع عشرة آية، وهى قوله تعالى: ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ [١]، ﴿فَسَوَّىٰ﴾ [٢]، ﴿فَهَدَىٰ﴾ [٣]، ﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [٤]، ﴿أَحْوَىٰ﴾ [٥]، ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [٦]، ﴿وَمَا يَخْفَىٰ﴾ [٧]، ﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ [٨]، ﴿ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [٩]، ﴿مَن يَخْشَىٰ﴾ [١٠]، ﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [١١]، ﴿ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [١٢]، ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [١٣]، ﴿مَن تَزَكَّىٰ﴾ [١٤]، ﴿فَصَلَّىٰ﴾ [١٥]، ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [١٦]، ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ [١٧]، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [١٨]، ﴿وَمُوسَىٰ﴾ [١٩].

ومنها فى سورة «والشمس» خمس عشرة آية، وهى قوله تعالى: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [١]، ﴿تَلَىٰهَا﴾ [٢]، ﴿جَلَّىٰهَا﴾ [٣]، ﴿يَغْشَىٰهَا﴾ [٤]، ﴿بَنَىٰهَا﴾ [٥]، ﴿طَحَىٰهَا﴾ [٦]، ﴿سَوَّىٰهَا﴾ [٧]، ﴿وَتَقْوَىٰهَا﴾ [٨]، ﴿زَكَّىٰهَا﴾ [٩]، ﴿دَسَّىٰهَا﴾ [١٠]، ﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾ [١١]، ﴿أَشْقَىٰهَا﴾ [١٢]، ﴿وَسُقْيَٰهَا﴾ [١٣]، ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ [١٤]، ﴿عُقْبَٰهَا﴾ [١٥].

ومنها فى سورة «والليل» إحدى وعشرون آية، وهى قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ﴾ [١]، ﴿تَجَلَّىٰ﴾ [٢]، ﴿وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [٣]، ﴿لَشَتَّىٰ﴾ [٤]، ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾ [٥]، ﴿بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٦]، ﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ [٧]، ﴿وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ [٨]، ﴿بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٩]، ﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾ [١٠]، ﴿تَرَدَّىٰٓ﴾ [١١]، ﴿لَلْهُدَىٰ﴾ [١٢]، ﴿وَٱلْأُولَىٰ﴾ [١٣]، ﴿تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]، ﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [١٥]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ [١٦]، ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ [١٧]، ﴿يَتَزَكَّىٰ﴾ [١٨]، ﴿تُجْزَىٰٓ﴾ [١٩]، ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٢٠]، ﴿يَرْضَىٰ﴾ [٢١].

ومنها فى سورة «والضحى» ثمانى آيات، وهى قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [١]. ﴿سَجَىٰ﴾ [٢]، ﴿قَلَىٰ﴾ [٣]، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [٤]، ﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾ [٥]، ﴿فَـَٔاوَىٰ﴾ [٦]،

﴿فَهَدَىٰ﴾ [٧]، ﴿فَأَغْنَىٰ﴾ [٨].

ومنها فى سورة العلق تسع آيات، وهى قوله تعالى: ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾ [٦]، ﴿ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [٧]، ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [٨]، ﴿يَنْهَىٰ﴾ [٩]، ﴿صَلَّىٰٓ﴾ [١٠]، ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [١١]، ﴿بِٱلتَّقْوَىٰٓ﴾ [١٢]، ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [١٣]، ﴿يَرَىٰ﴾ [١٤].

فهذه جملة الآى المذكورة والمختلف فيه منها خمس، وهى قوله تعالى فى طه: ﴿منِّى هُدَى﴾ [١٢٣]، و﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٣١] يعدهما المدنيان، والمكى، والبصرى، والشامى، ولم يعدهما الكوفى.

وقوله تعالى فى «والنجم»: ﴿إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [٢٩] عدها الكل إلا الشامى.

وقوله تعالى فى «والنازعات»: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ [٣٧] فعدها البصرى، والشامى، والكوفى، ولم يعدها المدنيان ولا المكى.

وقوله تعالى فى العلق: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ [٩] عدها كلهم إلا الشامى.

فأما قوله تعالى فى طه: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ﴾ [٧٧] فلم يعدها أحد إلا الشامى.

وقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨] لم يعدها أحد إلا المدنى الأول، والمكى، وقوله تعالى فى النجم ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [٢٩] لم يعدها أحد إلا الشامى؛ فلذلك لم أذكرها إذ ليست معدودة فى المدنى الأخير، ولا فى البصرى.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن قوله تعالى فى طه ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [١٥]، و﴿فَأَلْقَىٰهَا﴾ [٢٠]، و﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [٥٠]، و﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ﴾ [٦٠]، ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ﴾ [٦١]، و﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [٦٥]، و﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ﴾ [٨٦]، و﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [٨٨]، و﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [١٢١]، و﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ [١٢٢]، و﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٥].

وقوله تعالى فى والنجم ﴿إِذْ يَغْشَى﴾ [١٦]. و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [٢٩]، و﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ [٣٤]، و﴿ثُمَّ يُجْزَىٰهُ﴾ [٤١]، و﴿أَغْنَىٰ﴾ [٤٨]، و﴿فَغَشَّىٰهَا﴾ [٥٤].

وقوله تعالى فى القيامة ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [٣٤]، و﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ﴾.

وقوله تعالى فى «والليل» ﴿مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [٥]، و﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ [١٥] - فإن أبا عمرو يفتح جميع ذلك؛ لأنه ليس برأس آية ما عدا «موسى» فإنه يقرؤه على أصله بين اللفظين، وورش يفتح جميعه أيضًا من طريق الشيخ والإمام، وكذلك يفتح ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ [٣٧] فى «النازعات»؛ إذ ليس برأس آية عند المدنى، ويقرأ جميعه بين اللفظين من طريق الحافظ على أصله فى ذوات الياء، وكذلك ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ فى

«والنازعات» [الآية: ٣٧] ؛ لأنه مكتوب بالياء، ويترجح له الفتح فى قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ فى و«الليل» [الآية: ١٥]، على ما يأتى فى باب اللامات بحول الله - تعالى.

وحمزة والكسائى فى جميع ذلك على أصلهما فى الإمالة، والله أعلم.

وأرجع الآن إلى لفظ الحافظ، قال - رحمه الله -: «فالأسماء نحو . . .» كذا إلى قوله: «مما ألفه للتأنيث».

[لا شك أن قوله: «مما ألفه للتأنيث»](١) يستوعب الأمثلة التى ذكر من قوله: «الموتى» إلى «ضيزى»، ويحتمل مع ذلك أن يستوعب عنده «موسى» و«عيسى» و«يحيى» ؛ لأنه نص فى «الموضح» على أن القراء يقولون: إن «يحيى»: «فَعْلَى» و«موسى»: «فُعْلَى»، و«عيسى»: «فِعْلى» وذكر هناك اختلاف النحويين فيها.

واعلم أن سيبويه - رحمه الله - نص على أن موسى: «مُفْعَل»، وأنه ينصرف فى النكرة، وأن «عيسى» «فِعْلى» إلا أن الياء ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة «مِعْزى».

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكذلك «الهدى . . .» إلى قوله: «من الفصول».

اعلم أن الألف فى جميع هذه الأمثلة فى موضع اللام من الكلمة، وهى منقلبة عن ياء إلا فى «الضحى» فإنها منقلبة عن واو.

قال: «وكذلك «الأدنى» إلى قوله: من الصفات».

اعلم أن أصل اللام فى «الأدنى» و «أزكى» و«الأعلى»: واو؛ لأنه من «دنوت» و«زكوت» و «علوت»، فلما زيدت الهمزة فى أوله [و] صار أربعة أحرف قلبت واوه ياء، بدليل قولهم فى التثنية: «الأدنيان»، و «الأزكيان»، و «الأعليان». وأما «أولى» فلامه ياء، بدليل كون فائه واوًا؛ فلو كانت لامه واوًا: لكان من باب سلس، وهو قليل.

فأما قولهم: الأولوية، فلا حجة فيه على أن أصله الواو، بل هى منقلبة عن الياء، كما قلبت فى رَحَوِىّ؛ هربًا من ثقل اجتماع ثلاث ياءات وكسرة، [والله - عز جلاله - أعلم وأحكم](٢).

قال الحافظ - رحمه الله -: «والأفعال نحو. . . كذا»، وذكر فيها «زكّى».

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: والله أعلم.

يريد المشدد فى قوله - تعالى -: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] وليس فى القرآن غيره.

فأما «ما زكا» الخفيفة، فلا يميله أحد كما يأتى بعدُ بحول الله - تبارك وتعالى - لأنه ثلاثى من ذوات الواو.

وذكر «نجّى» يريد المشدد، كقوله - تعالى -: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا﴾ [المؤمنون: ٢٨]، و ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

فأما «نجا» الخفيف فلا يميله أحد؛ لأنه ثلاثى من ذوات الواو، وهو قوله - تعالى -: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا﴾ [يوسف: ٤٥] فى سورة يوسف عليه السلام.

وقوله - رحمه الله -: «مما ألفه منقلبة عن ياء» إنما صارت اللام فى «زكى» و «نجّى» ياءً بعد التشديد؛ لأنها انتقلت بذلك إلى بنات الأربعة، فأما قبل ذلك فأصله الواو، بدليل قولك: نجوت، وزكوت، كما تقدم فى «الأدنى» و «الأعلى»، وكذلك «ترضى» أصله الواو؛ لأنه من «الرضوان»، فلما لحقه حرف المضارعة زاد بذلك على الثلاثة، وإنما قيل فى الماضى «رضى» بالياء؛ لأجل الكسرة كما تقول: ثياب، فى جمع ثوب.

وذكر «أنى» و «متى» و «بلى» و «عسى».

أما «عسى»: فألفها منقلبة عن ياء، بدليل «عسيتم».

وأما أخواتها، فلا يدخلها تصريف ولا اشتقاق؛ لأن «بلى» حرف، و «متى» و«أنّى» اسمان غير متمكنين؛ لتضمنهما معنى حرف الاستفهام أو حرف الشرط فتعذر الحكم على ألفهما بالانقلاب عن الياء لذلك، لكن أميلت ألفاتها؛ لشبهها بألفات الأسماء الممالة؛ فكأن «متى» يشبه «فتى»، و«أنّى» يشبه «شتّى».

وأما «بلى»؛ فلأنها كافيَة فى الجواب بانفرادها، يقول القائل: ألم يقم زيد؟ فتقول: بلى، كما يقول: من قام؟ فتقول: زيد، وهى مع هذا ثلاثية على عدد أقل أبنية الأسماء المتمكنة؛ فلها بذلك مزية على سائر الحروف.

وقال الكوفيون: إن ألفها للتأنيث، وأصلها: «بل»؛ فأميلت لذلك.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكذلك ما أشبهه مما هو مرسوم فى المصاحف بالياء».

الهاء فى «أشبهه» راجعة إلى جميع ما ذكر، ولا وجه لتخصيصه بـ «عقبى»، ولا بما ذكر معها، والله أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ما خلا خمس كلم وهى «حتى» و«لدى» و«على» و«إلى» و«ما زكى»؛ فإنهن مفتوحات بإجماع».

أما «حتى» فكتبت بالياء فى أكثر المصاحف.

وحكى الحافظ فى «الموضح»: أنها فى بعضها بالألف، وعلل كَتْبها بالياء بوقوع الألف فيها رابعة وهو موضع تختص به الياء، وبأنها أشبهت ألف «شتَّى».

وذكر المهدوى - رحمه الله - أنها كتبت بالياء إذا دخلت على الظاهر نحو «حتى زيد» وبالألف إذا دخلت على المضمر نحو «حتاك»؛ فرقًا بين الحالين.

وذكر أنها لم يُمِلْها أحد إلا الكسائى فى رواية نصير(١)، وأنكر سيبويه إمالتها، ويمكن أن يحمل إنكاره على فصيح الكلام وكثيره، وتحمل رواية الكسائى على القليل(٢)، [والله تبارك وتعالى أعلم](٣).

وعلل الحافظ إمالتها بما علل به كتبها بالياء.

وأما «لدى» فوقعت فى القرآن فى موضعين.

أحدهما: فى قوله - تعالى - ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ فى يوسف - عليه السلام - [الآية: ٢٥] وهذه كتبت بالألف.

---

(١) نصير بن يوسف بن أبى نصر، أبو المنذر الرازى ثم البغدادى النحوى، أستاذ كامل ثقة، أخذ القراءة عرضًا عن - المستنير والغاية، والمبهج، وجامع البيان، والكفاية، والكامل - الكسائى وهو من جلة أصحابه وعلمائهم وله عنه نسخة وأبى محمد اليزيدى، روى عنه القراءة - المبهج، جامع البيان، الكامل - محمد بن عيسى الأصبهانى و - جامع البيان والكامل - وداود بن سليمان وعبد الله بن محمد بن الحسين المقانعى و - المستنير والغاية، والمبهج، وجامع البيان، والكفاية والكامل - على بن أبى نصر النحوى و- الغاية، المبهج، جامع البيان، الكامل - محمد بن إدريس الأشعرى و- المبهج - محمد بن نصير و - جامع البيان - الحسين بن شعيب و- المبهج، الكفاية، الكامل - أحمد بن محمد بن رستم شيخ عبد الواحد بن عمر وهو آخر من بقى من أصحابه.

قال أبو عبد الله الحافظ: كان من الأئمة الحذاق لا سيما فى رسم المصحف وله فيه تصنيف.

قلت - ابن الجزرى -: مصنفه هذا رواه، وقال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط: وكان ضابطًا عالمًا بمعنى القراءات ونحوها ولغتها انتهى. مات فى حدود الأربعين ومائتين.

ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٤٠-٣٤١).

(٢) فى أ: التعليل.

(٣) فى ب: والله أعلم.

والثاني: فى قوله - تعالى -: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ فى غافر [الآية: ١٨]، وهذه كتبت بالياء، ويمكن تعليل ذلك بأن العرب تقلب ألفها مع المضمر ياء نحو ﴿لَدَيْهِ﴾، لاسيما والمضمرات فى أكثر أبواب العربية ترد الأشياء إلى أصولها؛ فكأن أصل ألفها الياء لانقلابها مع المضمر.

وهذا التعليل يطرد فى: «على» و «إلى».

ويمكن أن يعلل كَتْبُ هذه الكلم الأربع بالياء بأنهم قصدوا الإشعار بعملها وهو الخفض، والياء من جنس الكسرة، كما قيل فى بناء التاء على الكسر: إنه إشعار بعملها.

وقال الحافظ: كتبوا «لدى» بالياء؛ للفرق بينها وبين اسم الإشارة الذى دخلت عليه لام التوكيد فى قولك: لَذا زيد.

قال: وكتبوا «على» التى تَخْفِضُ(١) بالياء للفرق بينها وبين «علا» التى هى فعل فى قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] و ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وكتبوا «إلى» بالياء للفرق بينها وبين «إلّا» المشددة اللام.

قال: «وقد قرئ» ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ و﴿إِلَى أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠] والفرق بينهما فى صورة الياء والألف.

وأما ﴿مَا زَكَىٰ﴾ مخففًا فى النور خاصة [الآية: ٢١]، فذكر الحافظ: أنه رسم فى كل المصاحف بالياء وذكر أنه أماله الكسائى، وأنها قراءته القديمة، وحكاها من أربعة طرق.

فإذا ثبت هذا - أمكن أن يعلل كتبها بالياء لأجل الإمالة، والله سبحانه أعلم وأحكم.

وقوله: «فإنهن مفتوحات بإجماع».

يريد: بإجماع من الطرق المشهورة التى استقر عليها النقل المستعمل فى السبع.

وإنما قلت هذا؛ لما ذكر من الإمالة فى «حتى» و «ما زكى».

وقوله: «وكذلك جميع ذوات الواو».

يريد: مفتوحات بإجماع.

---

(١) فى أ: تختص.

وقوله: «ما لم يقع شيء من ذلك بين ذوات الياء فى سورة أواخر آيها على ياء».

يريد السور الإحدى عشر التى أولها طه، وآخرها العلق كما تقدم، والذى وقع من ذوات الواو فى ذلك مما هو ثلاثى سبعة ألفاظ، وهى: «والضحى»، و«العُلَى» و«القُوَى» و«دحاها» و «تلاها» و«طحاها» و«سجى» كما تقدم، أميلت هذه الألفاظ فى مذهب من أمالها؛ لتناسب ما قبلها وما بعدها من رءوس الآى، كما تقدم ما فيها من الخلاف من طريق الشيخ، والإمام.

وقوله: «أو تلحقه زيادة».

يريد: فتصير حروفه أكثر من ثلاثة، وذكر الأمثلة نحو: «تُدْعَى» و«تُتْلَى» وذكر فيها «نَجَّى» و«زَكَّى» بتشديد الجيم والكاف؛ لأنهما صارا بالتشديد رباعيين.

قال: «فإن الإمالة فيه سائغة».

يريد فى هذا الصنف الذى أصله الواو، ثم صار بالزيادة أكثر من ثلاثة أحرف.

قال: «لانتقاله بالزيادة إلى ذوات الياء».

هذا تعليل لجواز إمالته.

قال: «وتعرف . . . كذا» إلى آخره.

فذكر أن الذى تعرف به أصل الألف فى الأسماء التثنية، وتعرف ذلك أيضًا بالفعل إن كان الاسم مصدرًا نحو ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، لأنك تقول فى الفعل: هديت، وبالمرة الواحدة نحو: الهداية، وكذلك العصا تقول فى الفعل: عصوت بالعصا، أى ضربت بها، وكذلك «الأبوة» تدل على أن ألف ﴿أَبَانَا﴾ [يوسف: ٨] و﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾ [الأحزاب: ٤٠] بدل من الواو.

وذكر فى تعريف الفعل أن ترده إلى نفسك، وكذلك إذا رددته إلى ضمير المخاطب، أو ضمير الغائب، أو نون جماعة المؤنث، نحو: «غزوت، ورميت، والزيدان رميا، وغَزَوَا، والهندات رمين وغزون»، وكذلك يعرف بالمضارع، وبالمصدر نحو «يرمى رميًا، ويغزو غزوًا، [والله - جل جلاله المستعان - أعلم][(١)].

قال - رحمه الله -: «وقرأ أبو عمرو ما كان فيه راء بعدها ياءٌ بالإمالة».

---

(١) فى ب: والله أعلم.

يريد نحو: ﴿ٱلثَّرَىٰ﴾ و﴿تَـرَىٰ﴾، وقد تقدم حصر تلك الألفاظ، وأنه استثنى منها ﴿يَـٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] و﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وسيذكرها الحافظ فى فرش الحروف.

وقال - رحمه الله -: «وما كان رأس آية . . .» إلى آخره.

وقد تقدم ذكر هذا وحَصْرُه، وأن مقتضى قول الشيخ أن يقرأ لأبى عمرو: ﴿ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤٠]، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] و﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] بالفتح.

قال: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين».

يريد [جميع][1] ما تضمنه الفصل من أول الباب، كانت فيه راء أو لم تكن.

وقد تقدم أن الشيخ والإمام يوافقان على ذوات الراء على رءوس الآى فى السور العشر، ما[2] لم تكن الألف للتأنيث، أو منقلبة عن الواو فى الثلاثى خاصة، وتقدم ذكر ما يستثنى لورش من طريق الحافظ، وسيأتى بعدُ فى كلامه.

قال: «إلا ما كان من ذلك فى سورة أواخر آيها على «هاءٍ ألف» فإنه أخلص الفتح فيه». يريد رءوس الآى فى سورة الشمس، والآيات التى فى «والنازعات» سوى ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، وسيذكرها الحافظ فى مواضعها.

قال: «على خلاف بين أهل الأداء فى ذلك».

ذكر فى «إيجاز البيان» فى باب ما قرأه ورش بإخلاص الفتح أنه قرأ لورش هذه الآيات التى فى سورة والشمس، والتى فى سورة والنازعات بالفتح على أبى الحسن، وبين اللفظين على الخاقانى وأبى الفتح، وذكر بَيْنَ بَيْنَ هو قياس قول أبى يعقوب وغيره، ومع هذا فاعتمادى فى كتاب «التيسير» على الفتح كما هو مذكور فى السورتين فى فرش الحروف.

وذكر فى باب ما يقرؤه ورش بين اللفظين من ذوات الياء مما ليس فيه راء قبل الألف سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل، مثل ذلك أنه قرأه على أبى الحسن بإخلاص الفتح، وعلى أبى القاسم وأبى الفتح وغيرهما بين اللفظين، ورجح فى هذا الفصل بين اللفظين، وقال: «وبه آخذ» فهذا هو الاختلاف الذى ذكر فى «التيسير»

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وما.

عن أهل الأداء، والله سبحانه أعلم.

قال: «هذا ما لم يكن في ذلك راء».

أحرز بهذا القيد قوله - تعالى -: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ في والنازعات [الآية:٤٣]، ولا خلاف عن ورش أنه يقرؤه بين اللفظين من أجل الراء، كما تقدم.

قال: «وهذا الذى لا يوجد نص بخلاف عنه».

يريد أنه لم يرو أحد عن ورش فى ذوات الراء إلا بين اللفظين.

واعلم أن حاصل كلامه فى هذا الكتاب أن مجموع الألفاظ التى اشتمل عليها هذا الفصل على قسمين فى مذهب ورش:

قسم لا خلاف أنه بين اللفظين وهو ذوات الراء.

وقسم فيه خلاف، نقل فيه الفتح وبين اللفظين، وهو ما عدا ذوات الراء، ثم هذا القسم عنده، على قسمين:

قسم عول فيه على الأخذ بالفتح وهو ما اتصل به ضمير فى «والنازعات» والشمس، وكذلك ﴿هُدَايَ﴾ فى البقرة [الآية:٣٨] وطه [الآية:١٢٣]، و﴿وَمَحْيَايَ﴾ فى آخر الأنعام [الآية:١٦٢]، و﴿مَثْوَايَ﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [الآية:٢٣].

وقسم عول فيه على الأخذ ببين اللفظين وهو ما عدا ذلك من سائر رءوس الآى وغيرها سواء اتصل به ضمير المؤنث أو لم يتصل، والذى اتصل به ضمير المؤنث من ذلك مثل قوله - تعالى - فى البقرة: ﴿قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [الآية:١٤٤].

وفى النساء: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ﴾ [الآية: ١٧١].

وفى العقود ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢].

وفى الأعراف ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الآية: ١٨٧] و ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ [الآية: ١٨٩].

وفى سورة يونس - عليه السلام -: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ [الآية: ٢٤].

وفى سورة هود - عليه السلام -: ﴿وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [الآية: ٤١].

وفى سورة يوسف - عليه السلام -: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [الآية: ٣٠] و ﴿قَضَىٰهَا﴾ [الآية: ٦٨].

وفى الكهف: ﴿أَحْصَىٰهَا﴾ [الآية: ٤٩].

وفى سورة «كهيعص»: ﴿فَنَادَىٰهَا﴾ [الآية: ٢٤].

وفى سورة طه: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا﴾ [الآية: ١١] و ﴿فَأَلْقَىٰهَا﴾ [الآية: ٢٠].

وفى القصص: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا﴾ [الآية: ٣٠]، و ﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ﴾ [الآية: ٨٠].

وفى «آلم» السجدة: ﴿هُدَىٰهَا﴾ [الآية: ١٣].

وفى «فصلت»: ﴿يُلَقَّىٰهَآ﴾ [الآية: ٣٥] و﴿يُلَقَّىٰهَآ﴾ [الآية: ٣٥] و ﴿أَحْيَاهَا﴾ [الآية: ٣٩].

وفى النجم: ﴿فَغَشَّىٰهَا﴾ [الآية: ٥٤]، وليس برأس آية.

وفى الطلاق: ﴿إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الآية: ٧].

هذه الحروف كلها ظاهر كلام الحافظ أنه يأخذ فيها ببين اللفظين لورش، فأما ﴿يَصْلَىٰهَا﴾ فى الإسراء [الآية: ١٨] وفى «والليل إذا يغشى» [الآية: ١٥]، فمقتضى قوله فى باب اللامات اختيار الفتح من أجل تغليظ اللام.

وأما ﴿رَءَاهَا﴾ فى النمل [الآية: ١٠] والقصص [الآية: ٣١]، فخارج عن هذه الأمثلة، وملحق بباب ذوات الراء، وإن لم تكن الراء قبل آخره فى التقدير، وله حكم اختص به من إمالة الفتحتين، وموافقة أبى بكر وابن ذكوان على الإمالة، كما هو مذكور فى سورة الأنعام.

وذكر الحافظ عن أبى عمرو إمالة ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأول فى الإسراء [الآية: ٧٢] دون الثانى(١)، وعلته أنه أراد التفرقة بينهما لافتراقهما فى التقدير؛ إذ التقدير: ومن كان فى الدنيا أعمى؛ فهو فى الآخرة أشد عمى، ويقوى هذا المفهوم قوله - تعالى -: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، ف «أعمى» الثانى على هذا فى حكم الموصول بحرف الجر؛ إذ

(١) وأمال الأخوان وأبو بكر (أعمى) فى الموضعين من هذه السورة، والباقون فتحوها، فالإمالة لكونهما من ذوات الياء، والتفخيم؛ لأنه الأصل. وأما أبو عمرو فإنه أمال الأول؛ لأنه ليس «أفعل» تفضيل، فألفه متطرفة لفظًا وتقديرًا، والأطراف محل التغيير غالبًا، وأما الثانى: فإنه للتفضيل؛ ولذلك عطف عليه. (وأضل) فألفه فى حكم المتوسطة؛ لأن «من» الجارة للمفضول كالملفوظ بها. وهى شديدة الاتصال بأفعل التفضيل، فكأن الألف وقعت حشوًا، فتحصنت عن التغيير، قلت: كذا قدرة الفارسى، والزمخشرى. وقد رد هذا بأنهم أمالوا ﴿ولا أدنى من ذلك﴾ [المجادلة: ٧] مع التصريح بـ (من) فَلأَنْ يميلوا (أعمى) مقدرًا معه (من) أولى وأحرى، وهو مقيد باتباع الأثر، وقد فرق بعضهم بأن (أعمى) فى (طه) من عمى البصر، وفى الإسراء من عمى البصيرة؛ ولذلك فسروه هنا بالجهل، فأميل هنا، ولم يمل هناك؛ للفرق بين المعنيين.

ينظر: الدر المصون (٤/ ٤١٠).

المعنى فهو فى الآخرة أعمى منه فى الدنيا فهو من باب المفاضلة و«أعمى» الأول من باب «أفعل» الذى مؤنثه «فَعْلَاء»، فخص الأول بالإمالة؛ لأن ألفه طرف فى اللفظ والتقدير، وفتح الثانى؛ لأن ألفه فى تقدير المتوسط لما يقتضيه من تعلق المجرور به بسبب ما فيه من معنى المفاضلة، وخص هذا الموضع دون غيره مما فى القرآن من لفظ ﴿أَعْمَىٰ﴾ لما عرض له هنا من قصد التفرقة ليشعر باختلاف التقدير فيهما حيث تكرر اللفظ، واختلف التقدير، ولم يعرض مثل هذا فى غير هذا الموضع من القرآن، [والله - تبارك اسمه وتعالى جده - أعلم وأحكم](1).

هذا تعليل الحافظ فى «الموضح»، وعلل الشيخ إمالة الأول دون الثانى، بأن الثانى اسم فى موضع المصدر، يريد أنه فى تقدير: أشد عمى، والألف فى «عَمًى» إنما هى بدل من التنوين فى قول جماعة من النحويين؛ فلا أصل لها فى الإمالة؛ إذ ليست منقلبة عن ياء، بخلاف ألف ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأولى.

وتعليل الحافظ أظهر، والله سبحانه أعلم.

وذكر الحافظ: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾، وقد تقدم القول فيه.

وطريق أهل العراق، هو طريق أبى عمر الدورى وطريق الرقى هو طريق السوسى.

وقوله: («وأنّى» إذا كانت استفهاما).

تحرز من «أنَّا» الذى أصله «أنّنا»؛ كقوله - عز وجل -: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وجميع ما قال من قوله: («أنّى» وأمال أبو بكر. . .) إلى آخر الفصل، فالشيخ، والإمام يوافقانه إلا فى ﴿يَٰأَسَفَىٰ﴾ فإن الإمام يأخذ فيه ببين اللفظين من طريق الدورى عن أبى عمرو، [والله - تبارك اسمه وتعالى جده - أعلم](2).

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وتفرد الكسائى دون حمزة. . . بكذا».

ذكر فيه: «أحيا» إذا نسق بالفاء، أو لم ينسق، وكان ينبغى أن يزيد فيه: أو نسق

(١) فى ب: والله أعلم.
(٢) فى ب: والله أعلم.

بـ «ثم»، أو يقول: إذا لم ينسق بالواو. فهذه العبارة أخصر، وأضبط.

فأما عبارته التى اختارها، فإنه يبقى عليه قوله - تعالى - فى آخر البقرة: ﴿ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡۚ﴾ [الآية: ٢٤٣] مسكوتا عنه؛ لأنه نص هنا على انفراد الكسائى دون حمزة بإمالة «أحيا» إذا نسق بالفاء، أو لم ينسق، ونص فى آخر الفصل على اتفاقهما على إمالة ما نسق بالواو ولم يتعرض لما نسق بـ «ثم»، ومثل هذا وقع له فى «المفردات».

فإن قلت: فما مذهبه فيما نسق بـ «ثم»؟

فالجواب: أنه قد نص فى «الموضح» على أن ما نسق بـ «ثم»، وما نسق بالفاء، أو لم ينسق لا يميله حمزة، وإنما يميل ما نسق بالواو خاصة.

وذكر فى هذا الباب ﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾، وقد ذكره فى صدر الباب، ولا يحتاج إليه هنا، وذكر ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى:١] وقد ذكر فى أول الباب، فإن كان قصد هنا بالتكرير أن ينبه على أنه بالألف واللام والإضافة متفقٌ عليه فى قراءتهما، فكان ينبغى أن يذكر ﴿ضُحًى﴾ [الأعراف:٩٨] المنون، وقد وقع فى الأعراف وسط الآية [الآية:٩٨]، وفى طه رأس آية [٥٩] والمفهوم أنه يقف لهما فى طه بالإمالة وفى الأعراف بالفتح، والله تعالى أعلم.

وذكر «الربا» بالراء المهملة والباء، وتوجد فى بعض النسخ: «الزنا» بالزاى المعجمة والنون، وهو تصحيف.

وذكر ﴿إِنَىٰهُ وَلَٰكِنۡ﴾ [الأحزاب:٥٣] ولا يحتاج إلى ذكره «ولكن» إلا على وجه التوكيد فى البيان؛ إذ لم يقع ﴿إِنَىٰهُ﴾ فى القرآن إلا فى موضع واحد إلا أن يتوهم المناسبة بما يشبهه فى الصورة نحو «أباه» و «أتاه» و «إياه».

وقوله: «وقد تقدم مذهب أبى عمرو فى «فُعْلَى»، فى قوة الاستثناء من قوله: «وفتح الباقون جميع ذلك»؛ فكأنه قال: إلا أبا عمرو، فإنه قرأ ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ و﴿ٱلدُّنۡيَآ﴾ و﴿ٱلۡعُلۡيَاۗ﴾ بين اللفظين؛ لأنها «فُعْلَى».

وقوله: «ومذهب ورش فى ذوات الياء».

هذا أيضًا فى قوة الاستثناء، والذى يتحصل من قراءة ورش فى ألفاظ هذا الفصل على مذهب الحافظ أنه يقرأ بين اللفظين ﴿وَأَحۡيَا﴾ و ﴿نُحۡيِۦ﴾ و ﴿يُحۡيِ﴾ بالألف والنون والياء حيث وقعت؛ لأن ألفها منقلبة عن ياء وإن كانت فى الأصل واوا فى الثلاثى؛ بدليل قولهم: ﴿ٱلۡحَيَوَانُۚ﴾، لكن لما صارت الكلمة على أربعة أحرف

انتقلت[١] إلى الياء كما تقدم، قال عز جلاله: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [فاطر: ٩] فظهرت الياء فى موضع اللام. وكذلك: (خطايا) كيفما كان؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء، وهو جمع «خطيئة»، والأصل فى هذا الجمع على مذهب الخليل: «خطايئ» بالألف بعد الطاء، وبعد الألف الياءُ الزائدة فى: «خطيئة»، وبعد الياء الهمزةُ التى هى لام الكلمة؛ فهمزت الياء لوقوعها بعد ألف زائدة فصار «خطائئ» على وزن مساجد، ثم قلبت كل واحدة من الهمزتين فجعلت مكان الأخرى، فقدمت الهمزة التى هى لام الكلمة، وأخرت الهمزة التى هى منقلبة عن الياء الزائدة، فعادت إلى أصلها من الياء؛ إذ ليست الآن بعد ألف، فصار اللفظ: «خَطَائِى» مثل «فَعَالِى»، ثم فتحت الهمزة لتخف، فانقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها بعد فتحة، فصار اللفظ «خطاءا»، فاستثقلوا همزة بين ألفين؛ لقرب الألف من الهمزة، فقلبوا الهمزة ياء؛ فصار: «خطايا» كما ترى.

وعلى مذهب سيبويه الأصل: خطائى، كما تقدم، ثم همزت الياء كما تقدم؛ فاستثقلت همزتان فى كلمة فسهلت الثانية ياء، ثم أعلت كما أعلت فى القول الأول.

وحكى عن الفراء: أن خطايا جمع خطيَّة، غير مهموز، مثل هديَّة.

قال: ولو جمعت «خطيئة» المهموز لقيل: خطاءٍ، وحكى عن الكسائى: أنك لو جمعت المهموز، لأدغمت الهمزة فى الهمزة، كما قلت: دوابّ، فالألف على جميع ما تقدم بدل من ياء منقلبة عن همزة على مذهب الخليل وسيبويه، وغير منقلبة على قول الكوفيين، وكذلك «الرؤيا» مضافًا، وغير مضاف؛ لأن ألفها للتأنيث.

وحكم ألف التأنيث فى مذهب ورش حكم ذوات الياء.

و﴿تُقَاتِهِۦ﴾، و ﴿تُقَىٰةً﴾، ألفهما منقلبة عن ياء؛ لأن الأصل «وقيت» وأبدلت الواو تاء، كما أبدلت فى «تراث» ونحوه.

و﴿هَدَىٰنِى﴾ و﴿عَصَانِى﴾ و﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ و﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ و﴿وَأَوْصَىٰنِى﴾ الألف فيها كلها منقلبة عن ياء.

وحكم ﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ حكم ﴿أَحْيَا﴾ [المائدة: ٣٢].

و﴿ٱلْعُلْيَا﴾ و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مثل ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ ألفها للتأنيث، ولو ثنيت ما ألفه للتأنيث،

---

(١) فى أ: انقلبت.

لقلبت ألفه ياء.

و﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ ألفه منقلبة عن ياء تقول: أزجيت.

وألف ﴿إِنَىٰهُ﴾ منقلبة عن ياء؛ لأنه مصدر: أَنَى الطعام يَأْنِى إِنًى، إذا بلغ النضج.

فجميع هذه الكلم يجب أن تقرأ لورش بين اللفظين، وكذلك ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ فى سورة «والضحى» [الآيتان: ١، ٢]، و ﴿ضُحًى﴾ المنون فى طه [الآية: ٥٩] خاصة، إذا وقف، وإن كان من ذوات الواو، هذا هو مذهب الحافظ كما تقدم.

فأما ﴿ضُحًى﴾ فى الأعراف [٩٨]، وهو قوله - تعالى -: ﴿ضُحًى وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ فقياسه فى الوقف الفتح؛ لأنه ثلاثى من ذوات الواو خارج عن رءوس الآى فى تلك السور.

وأما ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] و ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] و ﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦] فيقرأ لورش بالفتح؛ لاتصال ضمير المؤنث بها على ما تقدم، وكذلك يفتح ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٦] لأنه ثلاثى من ذوات الواو غير واقع فى رءوس الآى.

وكذلك ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] إن قدرت ألفها للتثنية على قول الكوفيين، فلا أصل لها فى الياء، وإن قدرت ألفها منقلبة عن واو؛ لأن الأصل «كلو» مثل «ربو» فلا وجه لإمالتها أيضا فى مذهب ورش.

فهذه خمس كلم يجب أن تقرأ لورش بالفتح، ولم يبق من ألفاظ هذا الفصل إلا ﴿مَرۡضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، والقياس على مذهب الحافظ جواز إمالتها لورش بين اللفظين؛ لأنه زائد على ثلاثة أحرف، وإن كان أصله من الواو بدليل «الرضوان» إلا أن الحافظ نص فى «التلخيص» و «إيجاز البيان» و «الموضح» على أنه لورش بالفتح، وهذا يقتضى أنه نقض فيه أصله الذى يقتضيه قياسه.

وكل ما ذكر فى هذا الفصل، فالشيخ والإمام يوافقانه عليه إلا فى مذهب ورش فإنهما يأخذان له بالفتح كما تقدم، [والله - جل جلاله وتقدست أسماؤه - أعلم](١).

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وتفرد الكسائى أيضًا فى رواية الدورى.. بكذا».

اعلم أن كل ما ذكر فى هذا الفصل فإن الشيخ والإمام يوافقانه عليه، إلا ما أذكره

(١) فى ب: والله أعلم.

لك الآن، فمن ذلك: ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] و ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] و ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

الاختيار فتحها لورش من طريق الشيخ، وبين اللفظين من طريق الإمام، والتفصيل من طريق الحافظ، فيوافق الشيخ فى ﴿أَنصَارِيٓ﴾ [الصف: ١٤] ويوافق الإمام فى ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] و ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦].

ومن ذلك ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] مذهب الشيخ والإمام فتحها لورش.

ومن ذلك ﴿يُوَٰرِى﴾ و ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ فى العقود [المائدة: ٣١] مذهب الشيخ والإمام فتحهما للجماعة، وللحافظ فيهما الوجهان، فى رواية الدورى عن الكسائى كما ترى.

ولا خلاف فى فتح ﴿يُوَٰرِى﴾ فى الأعراف [الآية: ٢٦] والله - جلت قدرته - أعلم][1].

وقد حصل من كلامه فى ثلاثة مواضع من هذا الفصل: أن ورشًا يفتح ﴿هُدَايَ﴾ فى البقرة [الآية: ٣٨] وطه [الآية: ١٢٣]، و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ فى الأنعام [الآية: ١٦٢]، و﴿مَثْوَايَ﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٢٣].

الموضع الأول: قوله فى أول الفصل: «وتفرد الكسائى فى رواية الدورى. . بكذا».

فأطلق القول بالتفرد؛ فلزم أن أبا الحارث، وحمزة، وورشًا، وأبا عمرو وغيرهم يقرءون جميع ما فى هذا الفصل بالفتح إلا حيث يستثنى، وهذا بخلاف قوله فى الفصل قبل هذا: «وتفرد الكسائى دون حمزة».

فقيد التفرد بدون حمزة خاصة، وذلك يقتضى أن حمزة يفتح كل ما أمال الكسائى هناك، إلا حيث يستثنى، وأن غير حمزة مسكوت عنه فيجرى مذهب كل واحد من باقى القراء فى ذلك الفصل على ما يقتضيه أصله؛ ولذلك قال فى آخره: «وقد تقدم مذهب أبى عمرو فى «فعْلَى» ومذهب ورش فى ذوات الياء».

الموضع الثانى: قوله: «وفتح الباقون ذلك كله»، فهذا نص يقتضى أن ورشًا وأبا عمرو، وغيرهما يفتحون جميع ما اشتمل عليه الفصل.

الموضع الثالث: قوله: «إلا قوله: ﴿رُءْيَاكَ﴾ فإن أبا عمرو وورشًا يقرآنه بَيْنَ بَيْنَ

---

(١) فى ب: والله أعلم.

على أصلهما . . . » إلى آخر الفصل، فنص على القدر المستثنى، وبقى ﴿هُدَاىَ﴾ و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ و﴿مَثْوَاىَ﴾ غير مستثنى؛ فلزم أن ورشًا لا يميلها، وليس فى كلامه فى «إيجاز البيان» ولا فى «التمهيد» ولا فى «التلخيص» ولا فى «الموضح» فتح هذه الألفاظ لورش، وإنما حاصل قوله فيها: إمالة بين اللفظين لورش.

فظهرمن جميع ما تقدم أنه اختلف قوله فى هذه الكلمات، وأن مذهبه فى «التيسير» فتحها لورش كما تفتح لحمزة، والله - سبحانه - أعلم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وتفرد حمزة بإمالة عشرة أفعال».

هذه العبارة كما ترى، وإنما تفرد حمزة بإمالة ستة أفعال، وهى[(١)]: طاب، وخاب، وحاق، وخاف، وضاق، وزاغ، لا غير.

فأما الأربعة الباقية، فقد نص على موافقة غير حمزة فى إمالتها كحمزة.

ويشترط فى هذه الأفعال الماضية أن تكون ثلاثية كما مثل، فإن زادت على[(٢)] الثلاثى، فلا خلاف فى فتحها.

والذى ورد من ذلك زائدًا على الثلاثة قوله - عز وجل -: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ فى سورة مريم - عليها السلام - [الآية: ٢٣]، و﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ فى سورة الصف [الآية: ٥]، ويشترط فى «زاغ» وحده ألا تلحقه تاء التأنيث، وليس فى القرآن منه إلا الموضعان اللذان ذكرا، والذى ورد منه بالتاء موضعان آخران:

أحدهما: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فى الأحزاب [الآية: ١٠].

والثانى: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فى ص [الآية: ٦٣]، ولم يختلف فى فتح هذين الموضعين.

وأما باقى هذه الأفعال العشرة فسواء اتصل بها تاء التأنيث، أو ضمير أو لم يتصل فإنه مُمَالٌ لمن ذكر فى هذا الفصل.

وينبغى أن يتنبه الطالب فيميل ﴿خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ فى النساء [الآية: ٩] ؛ لأنه فعل ماض، ويفتح ﴿وَخَافُونِ﴾ فى آل عمران [الآية: ١٧٥] ؛ لأنه فعل أمر.

---

(١) فى ب: وهو.
(٢) فى ب: عن.

وجميع ما ذكر فى هذا الفصل فالشيخ والإمام يوافقانه عليه إلا ما كان من لفظ (زاد) فى غير أول البقرة، فإنهما يأخذان فيه لابن ذكوان بالفتح لا غير.

وأما ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ فى النمل [الآية: ٣٦]، و﴿ضِعَٰفًا﴾ فى النساء [الآية: ٩]، فالحاصل أن الإمام يوافق الحافظ على اختيار الفتح فيهما لخلاد، ووافقهما الشيخ على اختيار الفتح فى: ﴿ضِعَٰفًا﴾ [والله - جل جلاله - أعلم وأحكم][(١)].

فصل

قال الحافظ -رحمه الله -: «وأمال أبو عمرو والكسائى فى رواية الدورى كل ألف بعدها راء مجرورة. . .» الفصل.

اعلم أن مجموع ما يشتمل عليه هذا الفصل تسعة وثلاثون كلمة وتنحصر فى عشرة أمثلة:

المثال الأول: «فَعَل»، والوارد منه فى القرآن أربعة ألفاظ وهى: ﴿ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢] و ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] و ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] ويلحق بها فى صورة اللفظ ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

المثال الثانى: فَعَال: خفيف العين، والوارد منه ثلاثة ألفاظ، وهى: ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. و﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]. و﴿ٱلْقَرَارُ﴾ [إبراهيم: ٢٩].

المثال الثالث: «فَعَّال» بتشديد العين، والوارد منه ثمانية ألفاظ، وهى: ﴿ٱلْغَفَّٰرِ﴾ [غافر: ٤٢].

و﴿ٱلْجَبَّارُ﴾ [الحشر: ٢٣]، و﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، و﴿كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرحمٰن: ١٤]، و﴿صَبَّارٍ﴾ [إبراهيم: ٥]، و﴿كَفَّارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، و﴿خَتَّارٍ﴾ [لقمان: ٣٢]، و﴿سَحَّارٍ﴾ [الشعراء: ٣٧].

المثال الرابع: «أفْعَال»، والوارد منه خمسة عشر لفظا، وهى ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، و﴿ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، و﴿ٱلْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١]، و﴿وَٱلْأَحْبَارُ﴾ [المائدة: ٤٤]، و﴿ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ﴿أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، و﴿ٱلْأَبْرَارَ﴾ [الإنسان: ٥]، و﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢]، و﴿ءَاثَٰرِ﴾ [الروم: ٥٠]، ﴿أَقْطَارِ﴾ [الرحمٰن: ٣٣]، و﴿وَأَوْبَارِهَا﴾ [النحل:

(١) فى ب: والله أعلم.

٨٠]، و﴿وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠]، و﴿أَوْزَارِ﴾ [النحل: ٢٥]، و﴿أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩].

المثال الخامس: «فِعَال» بكسر الفاء، والوارد منه ثلاثة ألفاظ، وهى: ﴿ٱلدِّيَارِۚ﴾ [الإسراء: ٥]، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]، و﴿جدار﴾ [١٤] فى الحشر على قراءة أبى عمرو، وابن كثير.

المثال السادس: «فُعَّال» بضم الفاء وشد العين، والوارد منه لفظتان وهما: ﴿ٱلْكُفَّارَ﴾ [الحديد: ٢٠]، و﴿ٱلْفُجَّارِ﴾ [المطففين: ٧].

المثال السابع: «إِفْعَال» بكسر الهمزة، والوارد منه ﴿وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١] لا غير.

المثال الثامن: «مِفْعَال»، والوارد منه: ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:٨] لا غير.

المثال التاسع: «فنعال» والوارد منه: ﴿بِقِنطَارٍ﴾(١) [آل عمران:٧٥] لا غير.

---

(١) القنطار: قال بعضهم: ليس له وزن عند العرب، وقيل: هو أربعة آلاف دينار.

وقيل: هو المال الكثير بعضه على بعض.

وقد وردت كلمة القنطار فى القرآن الكريم فى آيات ثلاث، وهى:

قال الله تعالى: ﴿زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث﴾ [آل عمران: ١٤].

وقال: ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك﴾ [آل عمران: ٧٥].

وقال: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارًا فلا تأخذوا منه شيئًا أتأخذونه بهتانًا وإثمًا مبينًا﴾ [النساء: ٢٠].

وقد ذكرت كتب اللغة أوزانًا مختلفة للقنطار حيث قالوا: إن وزنه أربعون أوقية من ذهب (٤٠) أو مائتان وألف دينار (١٢٠٠) أو مائتان وألف أوقية (١٢٠٠) أو سبعون أوقية (٧٠)، أو سبعون ألف دينار (٧٠٫٠٠٠) أو ثمانون ألف درهم (٨٠٫٠٠٠) أو مائة رطل من ذهب أو فضة (١٠٠)، أو ألف دينار (١٠٠٠) أو ملء مسك ثور ذهبًا أو فضة. وأيضا قالوا فى بعض المصادر: القنطار: المال الكثير.

ولكن على مبارك قد رجح وزن القنطار بأنه ثمانون ألف درهم، على اعتبار أن الدينار عند العرب المثقال الفارسى الذى كان وزنه ضعف المثقال الإسلامى، فأربعة آلاف (٤٠٠٠) تساوى إذن ثمانية آلف دينار (٨٠٠٠)، وهذه تساوى الثمانين ألف درهم (٨٠٫٠٠٠) التى رجحها، والتى ذكرت فى لسان العرب عن ابن عباس أنه رجح وزن القنطار على أساس أنه ثمانون ألف درهم (٨٠٫٠٠٠).

وأيضًا فإنه أرجع هذا الاختلاف فى وزن القنطار على أساس أن علماء العرب يعنون الوزن تارة والقيمة تارة أخرى. وعلى هذا فإن جميع المقادير الواردة فى شأن القنطار صحيحة عند على مبارك على اعتبار الأوزان القديمة، وهى الرومانية والعبرية =

المثال العاشر: «فعَّال»، والوارد منه: ﴿بِدِينَارٍ﴾[١] [آل عمران: ٧٥] لا غير، أصله: دنَّار، بتشديد النون بدليل قولهم: دنانير، إلا أنهم استثقلوا فأبدلوا من إحدى النونين ياء كما فعلوا فى: (قيراط)[٢] و (ديماس)، فإذا صغرت أو كسرت، رجع

البطليموسية، مع الأخذ فى الاعتبار الفرق بين الوزن والقيمة.

ولكن د. ضياء الريس: قد رجح أن القنطار مقداره مائتان وألف أوقية (١٢٠٠) واستدل له بثلاثة أدلة:

أولاً: ما يفيده سبب نزول الآية فى قوله ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك...﴾ [آل عمران: ٧٥] عن ابن عباس: المقصود بالآية: عبد الله بن سلام، استودعه رجل من قريش مائتين وألف أوقية ذهبًا فأداه إليه.

ثانيًا: لأننا إذا فسرنا الأوقية -كما جاء فى القاموس والمصباح واللسان- بأنها سبعة مثاقيل، فإن مائتين وألف أوقية (١٢٠٠) تساوى إذن أربعمائة وثمانية آلاف (٨٤٠٠) دينار، وهذه قريبة من القول الذى نسب إلى ابن عباس بأن القنطار ثمانون ألف درهم.

ثالثًا: ما جاء فى هامش البلاذرى من أن القنطار (أربعمائة وثمانية آلاف دينار) (٨٤٠٠)؛ استنتاجًا مما رواه الواقدى من أن أهل إفريقية صالحوا عبد الله بن سعد، فذكر مرة ما صالحوا عليه على أنه ثلاثمائة قنطار من ذهب، وذكره مرة أخرى على أنه بلغ (ألفى ألف وخمسمائة ألف وعشرين ألفًا) من الدنانير؛ ذلك لأننا إذا قسمنا العدد الأخير ٢٫٥٢٠٫٠٠٠ دينار على ٣٠٠، تنتج ٨٤٠٠، فهذا القنطار من الدنانير.

وقد ذكر فالترهنتس أن القنطار إذا أطلق كان على كمية كبيرة من الذهب؛ فيكون حينئذ عشرة آلاف دينار (١٠٫٠٠٠) أى: ثلاثة وثلاثون من المائة واثنتين وأربعين جرامًا (٤٢. ٣٣جرام).

وبالرغم مما استند إليه د. الريس فى ترجيحه من أن القنطار مائتا وألف أوقية (١٢٠٠)، وأن الأوقية سبعة مثاقيل (٧ مثاقيل) - هذا القول مبنى على القيمة، أى أن المثقال يساوى عشرة دراهم (١٠) وليس على الوزن، وفى هذا سار على نهج على مبارك، إلا أن الأخير جعل كل التقديرات للقنطار صحيحة، فأرجعها إلى القيمة ومرة إلى الوزن.

ولكنا نرجح أن القنطار يساوى مائتين وألف أوقية (١٢٠٠) كما ذهب لذلك د. الريس، ولكن الأوقية تساوى أربعين درهمًا (٤٠) باتفاق جميع الباحثين واللغويين والمؤرخين، وعلى ذلك فالأوقية تساوى أربعين درهمًا لا سبعة مثاقيل كما اعتمد على ذلك د. الريس؛ لأن هذا قول ضعيف، وكذلك فإن الفرق كبير بين تقدير الأوقية بسبعة مثاقيل (٧) وبأنها أربعون درهمًا (٤٠)؛ حيث لا يمكن التوفيق بين هذين التقديرين.

ينظر المقادير الشرعية (ص٥٧-٥٩).

(١) الدينار: لغة: أصله دنَّار - بالتضعيف - فأبدل حرف علة للتخفيف، ويستخدم للتعامل كعملة.

واصطلاحًا: اسم لوحدة ذهبية من وحدات النقد التى كان العرب يتعاملون بها، مضروبة كانت أم غير مضروبة. ينظر المقادير الشرعية (ص٤٦).

(٢) القيراط: فى اللغة: يقال أصله: قِرَّاط، لكنه أبدل من أحد المضعفين ياء للتخفيف كما فى =

التضعيف فتقول: دنانير، ودُنَيْنِير، وقراريط، وقُرَيْرِيط، ودماميس، ودُمَيْمِيس.

فأمال جميع هذه الكلمات إذا كانت مجرورة: أبو عمرو، والدورى عن الكسائى، ويستثنى من جميعها لأبى عمرو ﴿وَٱلْجَارِ﴾ فى الموضعين [٣٦] فيفتحه ولم يستثنه الحافظ فى هذا الفصل؛ لأنه قد تقدم فى فصل ما تفرد به الكسائى فى رواية الدورى، وليس قوله - تعالى -: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ فى آل عمران [الآية: ٥٢] والصف [الآية: ١٤] داخلًا فى هذا الفصل؛ لأن الكسرة فيه ليس علامة إعراب، وإنما جىء بها لأجل ياء المتكلم.

وهذا الفصل مقيد بما إذا كانت الراء مجرورة، والمجرورة لقب للمعرب دون غيره اصطلاحًا.

وقوله: «نحو ﴿قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]» قد يفهم منه أن فى القرآن لفظا زائدا على هذه الثلاثة، وليس فى القرآن مما تكررت فيه الراء مجرورة بعد الألف غير هذه الألفاظ الثلاثة.

وقوله: «ويأتى الاختلاف فى ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] فى موضعه».

يعنى فى فرش الحروف، والذى فيه من الخلاف أنه أماله أبو عمرو والكسائى من طريقيه، وقالون وأبو بكر، واختلف فيه عن ابن ذكوان من طريق الحافظ، وليس فيه عن ابن ذكوان من طريق الشيخ والإمام إلا الإمالة خاصة، ولم يمل قالون فى القرآن إمالة محضة غير هذه الكلمة خاصة، وقرأه ورش بين اللفظين.

«دينار» ؛ ولهذا يرد فى الجمع إلى أصله فيقال: قراريط.

وفى الاصطلاح: قال بعض الحُسَّاب: القيراط فى لغة اليونان: حبتا خرنوب، وهو نصف دانق، والدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة. ولا يتخذ القيراط فى عصرنا إلا لوزن الماس والحجارة الكريمة.

والقيراط وزنُ دانقٍ، جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشر فى أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءًا من أربعة وعشرين $\frac{1}{24}$ من الدينار.

والقيراط الشرعى وزنه ثلاث حبات من حب الشعير المتوسط وثلاثة أسباع حبة $\frac{3}{3,7}$ كما فى بعض الكتب الفقهية، وهو أيضًا نصف عشر المثقال؛ إذ المثقال الشرعى عشرون قيراطًا. والمراد بالقيراط: الحمصة التى هى الحبة فى كلمات العراق.

قال أبو الوليد بن رشد فى كتابة الكبير: (والقيراط ثلاث حبات شعير).

وقال المقريزى: والقيراط جزء من أربعة وعشرين جزءًا من الدينار، وهو ثلاث حبات من الشعير وهو أيضًا معرب. ينظر المقادير الشرعية (٤١-٤٢).

وقد تقدم القول فى ﴿وَٱلْجَارِ﴾ و ﴿أَنصَارِىٓ﴾ لورش.

وذكر الحافظ - رحمه الله - إمالة: ﴿الحمار﴾ لابن ذكوان من قراءته على فارس، وعلى الفارسى[(١)]، وذكر فى غير «التيسير» أنه قرأه على غيرهما بالفتح.

وكل ما ذكر فى هذا الفصل فالشيخ والإمام يوافقانه عليه، إلا ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ فى الموضعين [الجمعة: ٥، والبقرة: ٢٥٩] لابن ذكوان فمذهبهما فيه الفتح، وقد ذكرت مذهبهما فى ﴿هَارٍ﴾ [والله - جل وعلا أعلم - وأحكم][(٢)].

فصل

ذكر فيه إمالة ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] لأبى عمرو والكسائى من طريق الدورى، وقرأه ورش بين اللفظين، والشيخ والإمام يوافقانه.

وذكر إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١] المجرور، وذكر فى «الموضح» أنه قرأه بالفتح على أبى الفتح، وأبى الحسن، فإنه يأخذ فيه بالوجهين ويختار الإمالة، ومذهب الشيخ والإمام فيه الفتح.

---

(١) إمام النحو، أبو على، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الفسوى، صاحب التصانيف.
حدث بجزء من حديث إسحاق بن راهويه، سمعه من على بن الحسين بن معدان، تفرد به.
وعنه: عبيد الله الأزهرى، وأبو القاسم التنوخى، وأبو محمد الجوهرى، وجماعة.
قدم بغداد شابًا، وتخرج بالزجاج وبمَبْرَمان، وأبى بكر السراج، وسكن طرابلس، مدة ثم حلب، واتصل بسيف الدولة.
وتخرج به أئمة.
وكان الملك عضد الدولة يقول: أنا غلام أبى على فى النحو، وغلام الرازى فى النجوم.
ومن تلامذته: أبو الفتح بن جنى، وعلى بن عيسى الربعى.
ومصنفاته كثيرة نافعة. وكان فيه اعتزال.
عاش تسعًا وثمانين سنة.
مات ببغداد فى ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.
وله كتاب (الحجة) فى علل القراءات، وكتابا (الإيضاح) و (التكملة)، وأشياء.
ينظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٩، ٣٨٠)، وتاريخ بغداد (٧/ ٢٧٥-٢٧٦)، بغية الوعاة (١/ ٤٩٦-٤٩٨)، وإنباه الرواة (١/ ٢٧٣)، وغاية النهاية (١/ ٢٠٦-٢٠٧)، والوافى بالوفيات (١١/ ٣٧٦-٣٧٩).

(٢) فى ب: والله أعلم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وتفرد هشام ... بكذا» فذكر ﴿وَمَشَارِبُ﴾ في يس [الآية: ٧٣]، فذكر السورة على قصد التوكيد؛ إذ ليس في القرآن غيره.

فأما الذي في الإنسان وهو قوله - تعالى -: ﴿بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥] فليس صفة لعين وإنما هو اسم للوعاء.

وذكر ﴿عَابِدٌ﴾ و ﴿عَابِدُونَ﴾ في «الكافرين» [الآيات: ٣، ٤، ٥] فهذا قيد ضروري؛ إذ قد ورد في غير هذه السورة ﴿عَابِدُونَ﴾ كقوله - عز وجل -: ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ في البقرة [الآية: ١٣٨]، و ﴿وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ في الأنبياء - صلى الله عليهم أجمعين - [الآية: ٧٣]، ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ في الزخرف [الآية: ٨١]، ولو تُرِكْنا والقياسَ لكانت إمالة ما فيه الياء أقوى، لكن الرواية في باب القراءات مقدمة على القياس، والشيخ والإمام يوافقانه في هذا.

وذكر ما تفرد به ابن ذكوان، والشيخ والإمام يوافقانه على إمالة[1] ﴿الْمِحْرَابَ﴾ المخفوض خاصة ويفتحان ما عداه.

والمخفوض موضعان: قوله - تعالى -: ﴿يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] و﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ [مريم: ١١].

والمنصوب موضعان قوله - تعالى -: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١].

وقوله: «إلا ما كان من مذهب ورش في الراءات» استثناء من قوله: «والباقون بإخلاص الفتحة في جميع ذلك».

واحتاج إلى هذا الاستثناء؛ لأن ورشًا يرقق راء ﴿الْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران:٣٧] و﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ [النور:٣٣] و ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وترقيق الراء نوع من الإمالة [والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم][2].

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما ما بقي من ذلك مفرقا في السور فنذكره في مواضعه إن شاء الله».

وقد استوفى - رحمه الله - في فرش الحروف ما وعد به، وربما نبه على أحرف

---

(١) في أ: الإمالة.
(٢) في ب: والله أعلم.

قد وقعت فى هذا الباب، وجملة ما ذكر فى فرش الحروف ثلاثة أصناف:

أحدها: ما أميل من حروف الهجاء فى أوائل السور، وذلك الراء من: ﴿الٓر﴾ [يونس: ١] و ﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١] ذكره فى أول سورة يونس - عليه السلام - والهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ذكرهما فى [أول] السورة، وكذلك الطاء والهاء من ﴿طه﴾ فى أول السورة والطاء من ﴿طسٓمٓ﴾ و﴿طسٓ﴾ [النمل: ١] ذكره فى أول الشعراء، والياء من ﴿يسٓ﴾، ذكره فى أول السورة، والحاء من ﴿حمٓ﴾، ذكره فى أول سورة غافر.

الصنف الثانى: رءوس الآى التى فى السور الإحدى عشر، التى أولها [سورة] «طه»، ذكر فى كل سورة ما فيها من الخلاف.

الصنف الثالث: حروف متفرقة منها: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣] ذكره فى آل عمران، و﴿تَوَفَّاهُ﴾ و﴿استهواهُ﴾ و﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ و﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ وبابهما، ذكر ذلك كله فى الأنعام [٦١، ٧١، ٧٦، ٧٧]، و﴿هَارٍ﴾ فى التوبة [١٠٩]، و﴿أَدْرَىٰكُم﴾ [يونس: ١٦] فى سورة يونس - عليه السلام - و﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] و﴿نُّوحِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٩] فى سورة يوسف - عليه السلام - و﴿أَعْمَىٰ﴾ و﴿وَنَـَٔا﴾ فى الإسراء [٧٢، ٨٣]، و﴿سوى﴾ و﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] فى طه [٥٨]، و﴿تَرَٰٓءَا﴾ فى الشعراء [٦١]، و﴿ويَرَى فرعونُ﴾ فى القصص [٦] و﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ فى الصافات [١٠٢]، و﴿جدارٍ﴾ فى الحشر [١٤]، و﴿رَانَ﴾ فى المطففين [١٤]، و﴿عَابِدٌ﴾ و﴿عَٰبِدُونَ﴾ [٣، ٤، ٥] فى «الكافرين».

وأما إمالة السين من ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ فى فصلت [الآية: ١٦] عن أبى الحارث فرآه وَهْمًا، ولم يعول عليه.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكل ما أميل فى الوصل لعلة تقدم فى الوقف ...» إلى آخره.

اعلم أن الألفاظ التى تدخلها الإمالة من جميع ما ذكر فى هذا الباب تنقسم قسمين:

أحدهما: يكون فيه محل الإمالة وسببها فى الوصل والوقف على حد واحد لا

يختلف - فهذا لا إشكال فى أنه ممال فى الحالين، ومثاله: الحروف التى تمال فى الفواتح، وكذلك أكثر رءوس الآى فى السور الإحدى عشرة، وكذلك ما كان مثل قوله - تعالى -: ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۗ﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، و ﴿فِي دِيَٰرِهِمۡ﴾ [هود: ٦٧] وما أشبهه.

ولم يتعرض الحافظ فى هذا الفصل لهذا القسم؛ اكتفاء منه ببيانه فى نفسه، واتكالًا على فهم الطالب.

القسم الثانى: ما يكون فى الوصل على خلاف ما هو فى الوقف، وهذا القسم هو الذى قصد الحافظ أن يبينه فى هذا الفصل؛ خيفة من إشكاله لما عرض فيه من اختلاف حاليه، وهذا القسم على ضربين:

أحدهما: عرض له التغيير بزوال موجب الإمالة فى الوقف، وذلك كل ألف أميلت لأجل كسرة بعدها نحو: ﴿ٱلدَّارِۚ﴾ وبابه، و ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور، فمذهب الحافظ فيه إجراء الوقف مجرى الوصل فى الإمالة وبين اللفظين.

وافقه الإمام فى قراءة ورش وحمزة والكسائى، وأما قراءة أبى عمرو فقال: «إن البغداديين(١) يرومون الحركة، ويميلون إمالة دون إمالة الوصل، والبصريون(٢) يسكنون ويفتحون».

وأما الشيخ فاختار الإمالة لأبى عمرو سواء رمت أو سكنت.

ورد على من قرأ بالفتح فى الإسكان بأن الوقف غير لازم، والسكون عارض.

وقال فى الوقف لورش: «إن كان بالروم رققت، وإن كان بالإسكان غلظت؛ لأنها - يعنى الراء - تصير ساكنة بعد فتحة».

ثم قال: «ويجوز الترقيق؛ لأن الوقف عارض والكسر منوى».

وهذا الذى قال الشيخ - رحمه الله - حكم يخص الراء، وليس فيه بيان حكم الألف هل تمال أو تفتح؟ وقد قال الحافظ فى باب الراءات: «إن الراء التى بعد فتحة

---

(١) فى ب: البغداديون.
(٢) فى ب: البصريين.

ممالة إذا وقفت عليها بالسكون - فإنها ترقق نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢] وهذا الذى قال الحافظ يقتضى ترقيق الراء فى ﴿ٱلدَّارِ﴾ وبابه لمن أمال وقرأ بين اللفظين، وهو أبين من قول الشيخ فى قراءة ورش، [والله - جلت قدرته وجلت رحمته - أعلم وأحكم][(١)].

الضرب الثانى: عرض له التغيير فى الوصل بزوال محل الإمالة؛ لأجل ساكن لقيه، ثم ذلك الساكن نوعان:

أحدهما: التنوين نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

والثانى: ساكن من كلمة أخرى نحو ﴿ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى﴾ [الإسراء: ١].

وقد ذكر الحافظ - رحمه الله - أمثلة من النوعين.

أما الذى لحقه التنوين فإنه يكون منصوبًا، ومجرورًا، ومرفوعًا:

فمثال المنصوب: ﴿غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦] و ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ [سبأ: ١٨]، ومثال المجرور: ﴿فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]، و ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ومثال المرفوع: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] وقوله - تعالى - ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾ [الدخان: ٤١] ﴿مَوْلًى﴾ الأول مرفوع، والثانى مجرور.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أن النحويين اختلفوا فى الألف اللاحقة لهذه الأسماء وما أشبهها فى الوقف:

فحكى عن المازنى، أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا، وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة، أبدل فى الوقف ألفًا ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب، إذ ليست كذلك.

وحكى الكسائى أن هذه الألف ليست بدلًا من التنوين، وإنما هى بدل من لام الكلمة لزم سقوطها فى الوصل؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلما زال التنوين بالوقف، عادت الألف.

قال: وهذا أولى من أن يقدر حرف الألف التى هى مبدلة من حرف أصلى، وإثبات الألف التى هى مبدلة من حرف زائد وهو التنوين.

ومذهب الفارسى: أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوبًا بدل من التنوين

---

(١) فى ب: والله أعلم.

وفيما كان منها مرفوعًا أو مجرورًا بدل من الحرف الأصلى اعتبارًا بالأسماء الصحيحة الأواخر؛ إذ لا تبدل فيها الألف من التنوين إلا فى النصب خاصة.

ومن النحويين من ينسب هذا المذهب إلى سيبويه، ومنهم من يرى أن مذهب سيبويه موافق لمذهب الكسائى.

فإذا تقرر هذا، لزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة على مذهب الكسائى مطلقًا، وعلى مذهب الفارسى إن كان مرفوعًا أو مجرورًا، وأن يوقف عليها بالفتح على مذهب المازنى مطلقًا، وعلى مذهب الفارسى إن كان الاسم منصوبًا؛ لأن الأصل فى الألف المبدلة من التنوين الفتح، ولا تمال إلا على لغة من أجاز الإمالة لأهل الإمالة، كمن أمال الألف فى مثل (رأيت عبادا)، بخلاف الألف المبدلة من الياء؛ فإنها محل الإمالة.

ومذهب الحافظ هنا جار على مذهب الكسائى؛ لأنه أطلق القول فى الجميع ولم يفصل، والشيخ والإمام يوافقانه فى قراءة حمزة والكسائى مطلقا، وكذلك ﴿سوى﴾ [طه:٥٨] و﴿سدى﴾ [القيامة:٣٦] فى قراءة أبى بكر.

فأما قراءة ورش، وأبى عمرو فحاصل كلام الإمام أنه يوقف لأبى عمرو على ذوات الراء بالإمالة، ولورش بين اللفظين، إذا كان المنون فى موضع رفع أو خفض، فإن كان فى موضع نصب، فقد اختلف عنهما فيه، والأشهر عنهما الفتح، ولما ذكر أنه الأشهر عن ورش، قال: وبه آخذ.

واعلم أنه ليس فى القرآن اسم منصوب منون وآخره ألف منقلبة عن ياء بعد راء إلا ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ [سبأ:١٨] خاصة، فأما ﴿تترا﴾ فى قراءة أبى عمرو، فالألف فيه مبدلة من التنوين.

وحاصل قول الشيخ: أنه قرأ على أبى الطيب بالإمالة فى الوقف على المنصوب لأبى عمرو، وبَيْنَ بَيْنَ لورش، وذكر مع هذا أن القياس فى الوقف على المنون مطلقًا هو الفتح، ثم قال: لكن يمنع من ذلك ثقل القراءة وعدم الرواية، وثبات الياء فى السواد.

وقال الحافظ فى «المفردات» فى رواية أبى عمرو: و «أما قوله - تعالى - فى سبأ: ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ [سبأ:١٨]، فإن الراء تحتمل وجهين: إخلاص الفتح، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء، والإمالة وذلك إذا

وقفت على المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين، وهذا الأوجه وعليه العمل، وبه آخذ».

وكذلك ظاهر مذهبه أن يوقف لورش بين اللفظين؛ فحصل من هذا اختيار الأخذ من طريق الحافظ، والشيخ بالإمالة لأبى عمرو، وبين اللفظين لورش، والأخذ لهما بالفتح من طريق الإمام، [والله - عز وجهه وتعالى جده - أعلم وأحكم][1].

وأما الذى عرض له ساكن من كلمة أخرى فيكون اسمًا، وفعلًا، وأمثلتها موجودة فى كلام الحافظ، فإذا وقفت عليه، رجعت الألف، ثم إن الكلمة التى ترجع إليها الألف فى الوقف إن كانت فعلًا، فلا خلاف أن ألفها ليست بدلًا من تنوين بل هى بدل من لام الكلمة نحو ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١]، و﴿وَٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ﴾ [التغابن: ٦]، و ﴿هَدَى ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و ﴿أَلْقَى ٱلسَّمْعَ﴾ [ق: ٣٧]، و ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، و ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ﴾ [النساء: ٩]، و ﴿فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ﴾ [القمر: ١٢]، وما أشبهه.

وأما إن كانت الكلمة الموقوف عليها اسما، فإنها تنقسم ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون[2] من الأسماء المتصرفة وليس فيه الألف واللام ولكنه مضاف إلى اسم أوله حرف ساكن نحو ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٢٠] و﴿مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [محمد: ١١]، و ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤] فهذا القسم يحتمل أن تكون ألفه بدلًا من التنوين، ويحتمل أن تكون بدلًا من لام الكلمة على ما تقدم من الخلاف.

القسم الثانى: أن يكون من الأسماء المتصرفة، ويكون معرفا بالألف واللام، نحو: ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

القسم الثالث: أن يكون من الأسماء التى لا تنصرف، سواء كان معرفًا بالألف واللام، أو لم يكن نحو: ﴿ٱلْأَتْقَى ٱلَّذِى﴾ [الليل: ١٧-١٨] و ﴿ٱلْأَشْقَى ٱلَّذِى﴾ [الليل: ١٥-١٦]، و ﴿ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى﴾ [الإسراء: ١] و ﴿عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢]، و ﴿ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، و ﴿لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]، فلا خلاف فى أن الألف فى هذين القسمين غير مبدلة من

(١) فى ب: والله أعلم.
(٢) فى ب: تكون.

التنوين؛ فلا يكون فيها خلاف أنها تمال فى الوقف لأهل الإمالة، [والله - جلا جلاله وتقدست أسماؤه - أعلم وأحكم][١].

ويتعلق بهذا الفصل الوقف على ﴿كِلْتَا﴾ من قوله - تعالى -: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، قال الشيخ «يوقف لحمزة والكسائى بالفتح؛ لأنها ألف تثنية عند الكوفيين، ولأبى عمرو بين اللفظين؛ لأنها ألف تأنيث عند البصريين».

وقال الإمام: الوقف بالفتح إجماع، وهو ظاهر قول الحافظ فى «الموضح» [والله - سبحانه وبحمده - أعلم وأحكم][٢].

قال الحافظ - رحمه الله -: «على أن أبا شعيب قد روى عن اليزيدى إمالة الراء مع الساكن . . .» إلى آخره.

هذا الكلام فى قوة الاستثناء من قوله: «وكل ما امتنعت الإمالة فيه فى الوصل من أجل ساكن»، فكأنه قال: إذا لقيت الألف الممالة فى الوصل ساكنًا حذفت الألف، وزالت إمالة الفتحة باتفاق من القراء إلا إذا كانت الألف بعد راء، فإن أبا شعيب يبقى إمالة فتحة الراء.

قال: «وبذلك قرأت فى مذهبه وبه آخذ»، وهذا الذى ذكر الحافظ هنا انفرد به دون الشيخ والإمام؛ فإنهما يأخذان لأبى شعيب فى الوصل بترك الإمالة كالجماعة ولا خلاف فى الإمالة، فى الوقف كما تقدم، وليس فى القراءات السبع كلمة تمال فى الوصل مع سقوط ألفها للساكن إلا هذا الفصل الذى أخذ به الحافظ لأبى شعيب، وإلا ﴿رَءَا﴾حيث وقع نحو ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ﴾ [الكهف: ٥٣]، و ﴿رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [النحل: ٨٦] كما يأتى فى سورة الأنعام، والله - تعالى - أعلم.

* * *

---

(١) فى ب: والله أعلم.
(٢) فى ب: والله أعلم.

باب ذكر مذهب الكسائى فى الوقف على هاء التأنيث

اعلم أن العرب تلفظ بـ «امرأة» و«قائمة» ونحوهما بتاء فى الوصل وهاء فى الوقف وكلاهما زائد على حروف الكلمة، دال على معنى التأنيث، واختلف النحويون فى أيهما هو الأصل فى الدلالة على التأنيث؟

فقال البصريون، وبعض الكوفيين: التاء هى الأصل؛ بدليل ثبوتها فى الوصل الذى هو الأصل، والهاء عوض من التاء؛ لاختصاصها بالوقف الذى هو عارض.

ويدل أيضًا على أن الأصل التاء أنها قد تثبت علامة للتأنيث فى الأفعال نحو «قامت هند»، وتثبت فى الجمع نحو «الهندات»، وتثبت[1] فى الوقف على الاسم المفرد عند بعض العرب، وهى لغة طيىء[2] فيقولون فى الوقف: هذه امرأت، وطلحت، وقائمت.

وحكى أنهم تنادوا يوم اليمامة[3]: «يا أهل البقرت»، فقال رجل من طيئ: «ما

---

(١) فى ب: ثبتت.

(٢) طيئ بن أدد: قبيلة عظيمة من كهلان، من القحطانية، تنتسب إلى طيئ بن أدد بن زيد ابن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان.

بطونهم: تتفرع من بنى طيئ بطون وأفخاذ عديدة، منها: بنو جديلة، وهى أمهم، وهم جندب، وحور يعرفون بأمهم، بنو رومان، بنو جدعاء بن رومان، الثعالب، بنو قيم الذين يقال لهم: مصابيح الظلام، بنو علوة، بنو زنمة بن عمرو، بنو لام بن عمرو بن ظريف، بنو اشنع بن عمرو، بنو مصاد، بنو حجية، بنو قرواش، ثعل، سلامان، جرول، بنو بحتر، بنو عنين، بنو عتود، بنو فرير، بنو سلسلة، بنو دغش، بنو هذمة بن عناب، بنو شمر (الذين ذكرهم امرؤ القيس)، بنو سنبس، بنو شمجى، بنو نبهان بن عمرو، بنو نابل، بنو المشر، بنو الصامت، بنو بولان، وبنو صيفى.

منازلهم: كانت منازلهم باليمن، فخرجوا منه على أثر خروج الأزد منه ونزلوا سميراء، وفيد، فى جوار بنى أسد، ثم غلبوهم على أجأ وسلمى، وهما جبلان من بلادهم، فاستقروا بهما، ثم ورثت من بلاد أسد بلادهم، فيما وراء الكرخ، من أرض غفر، ثم ورثوا منازل تميم بأرض نجد فيما بين البصرة، والكوفة، واليمامة، وورثوا غطفان ببطن مما يلى وادى القرى، وبعبارة أخرى فقد ملأوا السهل والجبل حجازًا وشامًا وعراقًا، ثم اضطرت إلى الجلاء عن جنوبى فلسطين، فهبطت مصر، ونزلت مديرية البحيرة مع بنى قرة الجذاميين. ينظر: معجم قبائل العرب (٢/ ٦٨٩، ٦٩٠).

(٣) كان فتحها وقتل مسيلمة الكذاب فى أيام أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - سنة (١٢) للهجرة، وفتحها أمير المسلمين خالد بن الوليد عنوة، ثم صولحوا. ينظر معجم البلدان (٥/ ٥٠٥).

معنا منها آيَت»، وعلى هذا جاء قول الشاعر: [من الرجز]

بل جوز تيهاء بظهر الحجفتْ(١)

أراد: الحجفة، وكذلك قول الشاعر: [من الرجز]

الله نجاك بكفَّىْ مُسْلِمَتْ من بعد ما وبعد ما وبعدمَتْ(٢)
صارت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادت الحرة أن تُدْعَى أَمَتْ

أراد: مسلمة، وغلصمة، وأمة، فى رواية من وقف بالتاء، وعلى هذا جاء الوقف فى القرآن على ما كتب من ذلك بالتاء، حسب ما يأتى بعدُ [بحول الله - عز جلاله وجل كماله](٣).

وحكى عن بعض الكوفيين أنه قال: الهاء هى الأصل والتاء فى الوصل بدل منها، قال: ووجه ذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين علامة التأنيث اللاحقة للفعل، واللاحقة للاسم.

---

(١) الرجز لسؤر الذئب فى لسان العرب (٩/ ٣٩) (حجف) ؛ ولبعض الطائيين فى شرح شواهد الإيضاح ص (٣٨٦)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٧٩)، وجمهرة اللغة ص (١١٣٥)، والخصائص (١/ ٣٠٤، ٢/ ٩٨)، ورصف المبانى ص (١٥٦، ١٦٢، ٢١٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٥٩، ٢/ ٥٦٣، ٦٧٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٧٧) وشرح شواهد الشافية ص (١٩٨)، وشرح المفصل (٢/ ١١٨، ٤/ ٦٧، ٥/ ٨٩، ٨/ ١٠٥، ٩/ ٨١، ١٠/ ٤٥)، ولسان العرب (١١/ ٧٠) (بلل)، والمحتسب (٢/ ٩٢).

وفى البيت شاهدان: أولهما قوله: (الحجفت) على لغة بعض العرب الذين يجرون الوقف مجرى الوصل، فيقولون؛ (هذا طلحت)، و (عليه السلام والرحمت)، فيقلبون الهاء تاء. وثانيهما أنه يجوز الروم والإشمام عند من يقف بالتاء.

(٢) الرجز لأبى النجم الراجز فى الدر (٦/ ٢٣٠)، وشرح التصريح (٢/ ٣٤٤)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧٢) (ما) ومجالس ثعلب (١/ ٣٢٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ١١٣)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٤٨)، وخزانة الأدب (٤/ ١٧٧)، (٧/ ٣٣٣)، والخصائص (١/ ٣٠٤)، والدرر (٦/ ٣٠٥)، ورصف المبانى ص (١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣) وشرح الأشمونى (٣/ ٧٥٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٩)، وشرح قطر الندى ص (٣٢٥)، وشرح المفصل (٥/ ٨٩، ٩/ ٨١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٩) ؛ وهمع الهموامع (٢/ ١٥٧، ٢٠٩).

والشاهد فيه قوله: (الغلصمت)، و (مسلمت)، و (أمت) حيث لم يبدل تاء التأنيث فى الوقف هاء، بل أبقاها على حالها. أما قوله: (بعدمت) فالأصل: (بعدما)، فأبدل ألف (ما) هاء، ثم أبدل الهاء تاء ليوافق، بذلك، قوافى بقية الأبيات.

(٣) فى ب: بحول الله تعالى.

وهذا القول ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك، لم يكن لاختصاص التفرقة بالوقف دون الوصل وجه، وقد تقدم أن الوقف عارض، فكيف نخص التفرقة به مع أن التاء اللاحقة للفعل لا تدل على تأنيث الفعل، وإنما تدل على تأنيث الاسم المرفوع بذلك الفعل؟! فظهر أن القول الأول أظهر، ثم إن الهاء لم تثبت علامة للتأنيث فى غير هذا الموضع، وقد تثبت التاء كما تقدم فى الفعل وصلًا ووقفًا، وفى الجمع مثل: المسلمات.

ثم إنَّ جَعْل الهاء بدلًا من التاء له وجه صحيح يطرد فى كلام العرب، وهو أن الوقف موضع تغيير؛ ألا تراهم يبدلون فيه التنوين ألفًا وكذلك النون الخفيفة اللاحقة للفعل تبدل[1] فى الوقف ألفًا، ويسكن فيه ما كان فى الوصل متحركًا، ويضعف ما كان مخففا، وتلحق هاء السكت، وتنقل الحركة إلى الساكن[2] قبلها، وتسهل الهمزة كما هو مذهب حمزة، وهشام . . . إلى غير ذلك مما هو محكم فى كتب النحو، وليس لجعل التاء فى الوصل عوضًا من الهاء، وادعاء كون الهاء هى الأصل فى التأنيث - وجه، [والله - تبارك اسمه وتعالى جده - أعلم وأحكم][3].

فإن قيل: إن كانت التاء هى الأصل، فما الحامل على كَتْب الهاء فى «امرأة» و«قائمة» ونحوهما؟ وهلا كتبوها[4] بالتاء؟ و لأى شىء يطرد فى عبارة سيبويه، وغيره من النحويين أن يقولوا: هاء التأنيث، ولا يقولون: تاء التأنيث إلا قليلًا؟

فالجواب: أن عادة الكتاب أن يثبتوا فى أول الكلمة من الحروف ما يلفظ به فى الابتداء، سواء وافق اللفظ فى الوصل أو خالف، ويثبتون فى آخرها ما يلفظ به فى الوقف، سواء وافق اللفظ فى الوصل أو خالف فكتبوا الهاء؛ رعيًا لثبوتها فى اللفظ فى الوقف.

وأما التعبير بالهاء دون التاء فى الأكثر، فإنما روعى فى ذلك كونها موجودة فى الخط، ولا يقدح هذا فى أصالة التاء وفرعية الهاء، والله - عز وجل - أعلم وأحكم.

واعلم أنه لا خلاف أن التاء اللاحقة فى الوصل لا تمال، فأما الهاء المخصوصة

---

(١) فى ب: يبدل.
(٢) فى أ: مساكن.
(٣) فى ب: والله أعلم.
(٤) فى أ: كتبوهما.

بالوقف فقد وردت فيها الإمالة عن العرب، حكى سيبويه: «ضربت ضربِه، وأخذت أخذِه».

ثم قال: «شبه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف».

واعلم أن هذا التشبيه ينبغى أن يكون بألف التأنيث خاصة لا بالألف المنقلبة عن الياء طردًا لمذهب سيبويه فى تشبيه الشىء بما هو أقرب إليه شبهًا، كما شبه الفعل المضارع باسم الفاعل، ولم يشبهه بالاسم المنكر مطلقًا على ما هو محكم فى كتابه، ومفسر فى موضعه.

وكذا قال الحافظ فى «المفردات» حين ذكر أن الكسائى يميل هذه الهاء فى الوقف فقال تشبيهًا منه لها بإمالة ألف التأنيث.

ووجه الشبه بين هذه الهاء، وألف التأنيث أنهما زائدتان، وأنهما للتأنيث، وأنهما من مخرج واحد، وأنهما ساكنتان، وأنهما مفتوح ما قبلهما، وأنهما حرفان خفيان قد يحتاج كل واحد منهما أن يتبين بغيره، كما بينوا ألف الندبة فى الوقف بالهاء بعده فى نحو: وازيداه، وبينوا هاء الإضمار بالواو، والياء نحو: ضربَهُو زيد، ومر بِهِى زيد، على ما هو محكم فى موضعه. ومع هذا: فإن الألف قد تبدل تاء كما قال الشاعر: [من الرجز]

الله نجاك بكفَّىْ مُسْلِمَتْ من بعد ما وبعد ما وبعدمت

أراد: وبعدما، وعلى هذا قال بعض النحويين: إن الهاء فى «مهما» بدل من ألف؛ إذ الأصل عند هذا القائل «ماما» فاستثقل اجتماع الأمثال، فأبدلوا من الألف الأولى «هاء»، وقد اشتمل هذا الكلام على أوجه من الشبه الخاص بالألف والهاء اللتين للتأنيث، وعلى أوجه من الشبه العام بين الهاء والألف مطلقا وإن كانتا لغير التأنيث.

فإذا تقرر اتفاق الألف والهاء على الجملة، وزادت هذه الهاء التى للتأنيث على الخصوص اتفاقها مع ألف التأنيث على الخصوص فى الدلالة على معنى التأنيث، وكانت ألف التأنيث تمال لشبهها بالألف المنقلبة عن الياء - أمالوا هذه الهاء؛ حملًا على ألف التأنيث المشبهة فى الإمالة بالألف المنقلبة عن الياء، ولا يستبعد هذا الحمل؛ فإنهم قد أمالوا ما هو أبعد منه:

حكى سيبويه: أنهم أمالوا «طلبنا زيد»، و«رأيت عبدا» فأمالوا هذه الألفات وليس معها شىء من الأشياء التى توجب الإمالة مما تقدم ذكره فى الباب المتقدم، غير أنها لما وقعت طرفا أشبهت ألف «حبلى»؛ لأنها أيضًا طرف وليست واحدة منهما منقلبة

عن ياء، وبهذين القيدين علل سيبويه شبه هذه الألفات بألف «حبلى» وأعنى بالقيدين: وقوع هذه الألفات طرفًا، وأنها غير منقلبات عن ياء.

واعلم أن ما تقدم من كون هاء التأنيث غير بدل من ياء، وكونها مخصوصة بالوقف، وكونها تستلزم فتح ما قبلها - مطرد إلا فى كلمة واحد، وهى «هذه»، إذا أشرت إلى مؤنث؛ فإن الهاء فيها بدل من ياء(١)، وهى ثابتة فى الوصل والوقف، ومستلزمة كسر ما قبلها؛ وذلك لأنهم فرقوا بين تأنيث اسم الإشارة، وتأنيث غيره؛ لأن اسم الإشارة مبنى، كما فرقوا فى التصغير فقالوا: هاذيّا، وهاتيّا، وهاؤليّا، فى تصغير: هذا، وهاتان، وهؤلاء، وكذلك فعلوا فى «الذى»، و «التى» فقالوا فى تصغيرهما: اللذيّا واللتيّا.

فأما مجىء حرف التأنيث فى «الصلاة» ونحوها بعد ساكن وهو الألف فلا يكسر ما تقدم من لزوم الفتح؛ لأن هذه الألف منقلبة عن حرف مفتوح، ولزم قلبه لتحركه وانفتاح ما قبله.

ولما ألحقت(٢) هذه التاء فى «ضاربة» ونحوه، جعلت محل الإعراب بعد أن كان محله الحرف الذى قبلها، نحو «ضارب» فصارت فى حكم ما هو من بنية الكلمة، وإن كانت باعتبار آخر بمنزلة كلمة ضمت [إلى] أخرى مثل «بعلبك» [و] كما جعلوا الإعراب فى آخر «بعلبك» بعد التركيب كقول امرئ القيس: [من الطويل]

لقد أنكرتنى بعلبكُّ وأهلها ....(٣)

فى رواية من رفع الكاف.

ولزم تحريك ما قبل هذه التاء فى «قائمة» ونحوها؛ لأنه قد يكون قبله ساكن، نحو «ضرْبة»، و «غرْفة» فلو سكن ما قبل التاء، لزم التقاء ساكنين، ومع هذا فإنه حرف عود(٤) الحركة، وأنس بها قبل لحاق هذه العلامة؛ فكرهوا إسكانه فألزموه الحركة كما ألزموها فى: «أخيك» وأخواته عند من يجعل إعرابه بحركات مقدرات،

---

(١) فى ب: ثاء.
(٢) فى أ: لحقت.
(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... ولابن جريج فى قرى حمص أنكرا

والبيت فى ديوانه ص (٦٨)، ومعجم البلدان (١/ ٥٣٩)، ومعجم ما استعجم (١/ ٢٦٠).

(٤) فى ب: عدد.

وأتبع ما قبل الآخرِ الآخرَ، وكما حركوا الدال من «يد»، حين ثنوا فى الضرورة كقوله: [من الكامل]

يَدَيَان بيضاوان عند محلم[1] ....[2]

البيت.

وخص بالفتح دون غيره من الحركات؛ لأنه قد يكون ما قبله مكسورًا، أو مضمومًا نحو «مسلمة» و«سنبلة»، فلو التزموا التحريك بالضم أو بالكسر، للزم توالى الثقل فحركوه بأخف الحركات لا سيما وقد ثقلت الكلمة بزيادة حرف التأنيث، ومع هذا فأرادوا توكيد شبهها بالألف؛ إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة.

وقد قيل: فتح ما قبل هذه التاء بالحمل على فتح اللام من «بعلبك» والعين فى «أربع عشرة»، ونحوهما من المركبات؛ اعتبارًا بكون هذه التاء مع ما اتصلت به بمنزلة كلمة ضمت إلى أخرى، والله - تبارك وتعالى - أعلم وأحكم.

وأرجع إلى لفظ الحافظ - رحمه الله - قال: «اعلم أن الكسائى كان يقف على هاء التأنيث وما ضارعها فى اللفظ بالإمالة».

اعلم أن هذه التاء التى تلحق الأسماء فى الوصل وتقلب هاء فى الوقف تنقسم اثنى عشر قسما:

الأول: اللاحقة لتأنيث الاسم الذى يكون دونها مذكرًا، نحو: رجل، وشيخ، وغلام، فهذه عبارات عن المذكرين، فإذا لحقت التاء فقلت: رجلة، وشيخة، وغلامة، صار واقعا على المؤنث، وعليه جاء قول الشاعر: [من المديد]

خرقوا جيب فتاتهمُ لم يبالوا حرمة الرجلة[3]

---

(١) فى ب: محكم.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.... قد يمنعانك أن تضام وتضهدا

وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (٧/ ٤٧٦، ٤٨٥)، وشرح الأشمونى (٣/ ٦٦٨)، وشرح شواهد الشافية ص (١١٣)، وشرح المفصل (٥/ ٨٣) (٦/ ٥) (١٠/ ٥٦)، ولسان العرب (يدى)، والمقرب (٢/ ٤٢)، والمنصف (١/ ٦٤)، (٢/ ١٤٨).

والشاهد فيه تثنية (يد) على (يديان) وهذا شاذ والقياس: (يدان)، بدون رد اللام المحذوفة؛ لأن هذه اللام لا ترد عند الإضافة.

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح شواهد الإيضاح ص (٤١٦)، وشرح المفصل (٥/ ٩٨)، ولسان العرب (رجل)، وتاج العروس (رجل)، وكتاب العين (٦/ ١٠١).

وقول الآخر: [من الطويل]

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا[(١)]

وقول الآخر: [من الوافر]

ومركضة صريحى أبوها يهان لها الغلامة والغلام[(٢)]

إلا أن هذا النوع قليل فى كلام العرب، ومنه فى القرآن: ﴿ٱمْرُؤٌاْ﴾ و ﴿ٱمْرَأَةٌ﴾.

والثانى: اللاحقة لتأنيث الصفة نحو: ﴿مُّسْلِمَةٌ﴾، و﴿مُّؤْمِنَةٌ﴾ و﴿صَٰحِبَةٌ﴾ و﴿وَٰلِدَةٌۢ﴾ و﴿صِدِّيقَةٌ﴾ وكلها فى القرآن.

الثالث: اللاحقة للإفراد نحو «بقرة» و «شجرة» و «نخلة» و «شيبة» و «نملة»؛ ألا ترى أن كل هذه الأمثلة عبارة عن المفرد، فإذا أزلت التاء فقلت: بقر، وشجر، ونخل، وشيب، ونمل، دل على الجمع، وهذا هو الذى يسميه النحويون اسم الجنس، أعنى الاسم الذى يفهم منه الجمع، فإذا ألحقته التاء؛ صار للمفرد، ومنه المصدر نحو: التوب والتوبة، والجهر والجهرة، والبطش والبطشة، يكون بالتاء عبارة عن المرة الواحدة، ودون التاء مطلقًا صالحًا للمرة، وللمرتين، والأكثر.

الرابع: عكس الثالث، وهى التاء اللاحقة للدلالة على الجمع، فإذا زالت بقى الاسم دالًّا على الواحد، نحو «جمالة» و «بغالة» ألا ترى أن هذا عبارة عن الجمع، فإذا قلت: جمال، وبغال، فُهِمَ الواحد، ومنه فى القرآن: ﴿سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩].

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى الأغانى (١٦/ ٢٥٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٧٦)، وشرح اختيارات المفضل ص (٧٦٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤١٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٧٥)، ولسان العرب (هذذ)، (قدر)، (شمس)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٧٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١٥)، وشرح الأشمونى (١/ ٤٦)، وشرح المفصل (٥/ ٩٧)، (١٠/ ١٠٧)، والمحتسب (١/ ٦٩).

وفى البيت شاهدان: أولهما قوله: (شيخة): فقد دخلته التاء، وهو مؤنث حقيقى له ذكر هو (الشيخ). وثانيهما قوله: (لم ترى) حيث أثبت الألف فى (ترى) رغم جزمها، وقد خرج على وجهين: أولهما أن الأصل: (ترين) فجزم بحذف النون. والثانى أن أصله: (ترأى)، فحذف الألف للجزم، وخفف الهمزة، وجعلها ألفًا، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها.

(٢) البيت لأوس بن غلفاء الهجيمى فى شرح المفصل (٥/ ٩٧)، ولسان العرب (صرح)، (ركض)، (غلم)، وللأسدى فى شرح شواهد الإيضاح ص (٤١٥)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٩٦٠)، ولسان العرب (ركض).

والشاهد فيه قوله: (الغلامة)، وهو اسم غير وصف دخلته التاء فى التأنيث الحقيقى.

الخامس: اللاحقة لمعنى المبالغة فى الوصف نحو: علامة، ونسابة، ومنه فى القرآن ﴿هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] و ﴿خَلِيفَةً﴾ [ص: ٢٦]، و ﴿بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة: ١٤].

السادس: اللاحقة لتوكيد معنى التأنيث، وذلك حيث يكون للمذكر لفظ يخالف لفظ المؤنث، فلو تركت التاء، لكان اللفظ كافيًا فى الدلالة على المؤنث، نحو «جدى»، و«عناق» ألا ترى أن «الجدى» خاص بالمذكر، و«العناق» خاص بالمؤنث؟! فهو كاف فى الدلالة، فإذا وجدنا من كلامهم «ثور» و«نعجة» و«جمل» و«ناقة»، قلنا: التاء فى «نعجة» و«ناقة» لتوكيد معنى التأنيث؛ إذ لفظ «الجمل» و«الثور» مخالف للفظ «النعجة» و«الناقة» فلو تركت العرب التاء من «النعجة»، و«الناقة»، لكان كافيا فى الدلالة على المؤنث غير متلبس بالمذكر، كما كان ذلك فى «الجدى»، و«العناق».

السابع: اللاحقة لتأنيث اللفظ، وذلك إما فى المفرد نحو: مدينة، وبقعة، وبلدة، وإما فى الجمع نحو: ملائكة، وحفدة، وألسنة، وقردة، وحجارة، وزبانية، وأفئدة.

الثامن: اللاحقة عوضًا من ياء المتكلم فى قولك: يا أبة، ويا أمة، والأصل: يا أبى، ويا أمى[١]، وفى القرآن منه: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [الصافات: ١٠٢].

التاسع: اللاحقة عوضًا من ياء قبل الآخر فى الجمع الذى على مثال «مفاعيل» نحو «فرازنة»، وزنادقة، التاء عوض من الياء فى: فرازين، وزناديق.

العاشر: اللاحقة لهذا الجمع يصحبها معنى النسب نحو «المهالبة»[٢] و«المناذرة».

الحادى عشر: اللاحقة لهذا الجمع يصحبها معنى العجمة نحو «مَوَازجة».

الثانى عشر: اللاحقة لهذا الجمع يصحبها معنى العجمة، ومعنى النسب معا نحو «السيابجة» الواحد «سيبجى».

وليس فى القرآن من هذه الأقسام الأربعة الأخيرة شيء فيما علمت، والله - جل

---

(١) فى أ: ويا أمتى.

(٢) نسبة إلى أبى سعيد المهلب بن أبى صفرة الأزدى، أمير خرسان، وينسب إليه كثير من العلماء نسبة وولاء.

ينظر اللباب لابن الأثير (٣/ ٢٧٦).

جلاله - أعلم وأحكم.

فإذا تقرر هذا: يخرج كلام الحافظ - رحمه الله - على أنه أراد بهاء التأنيث القسمين الأولين، وأراد بما ضارعها سائر الأقسام التى أولها الثالث وآخرها الثامن، ويمكن أن يكون القسم السادس والقسم السابع مع القسمين الأولين، والله - تبارك وتعالى - أعلم.

ثم إن التاء فى جميع هذه الأقسام قد تسمى تاء التأنيث؛ وذلك بسبب شبهها بتاء التأنيث فى اتحاد اللفظ، وإبدال الهاء منها فى الوقف ولزوم تحريك ما قبلها بالفتح.

قال الحافظ - رحمه الله -: «إن الكسائى كان يقف على هاء التأنيث وما ضارعها فى اللفظ بالإمالة».

يريد إمالة الهاء وإمالة الفتحة التى قبلها، وكذا نص عليه فى «الموضح»: «أنه كان يقف على هاء التأنيث، وما ضارعها فى اللفظ بالإمالة الخالصة فيميل الفتحة التى قبلها لإمالتها؛ إذ كان لا يوصل إلى إمالتها إلا بذلك، إذ هى ساكنة كالألف». انتهى.

وهكذا مذهب الإمام؛ لأنه قال: «فكان الكسائى وحده يميلها وينحو بالفتحة قبلها نحو الكسرة» ثم قال فى آخر الباب ما نصه: «وأما ﴿مَرْضَاتَ﴾ و ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ و﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ و ﴿تُقَىٰةً﴾ و ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ ونحوها فليست من هذا الباب؛ لأن الممال فيهن الألف وما قبلها لا الهاء، والممال فى هذا الباب للكسائى هاء التأنيث وما قبلها؛ فالبابان متباينان ومثل هذا قال الحافظ فى «المفردات».

وأما الشيخ فحاصل قوله: أن الإمالة فى هذا الباب مخصوصة بالفتحة التى قبل الهاء، والإمالة فى الهاء قال فى «التبصرة»: «ذِكْرُ اختلافهم فى الوقف على ما قبل هاء التأنيث: «أجمع القراء على فتح ما قبل هاء التأنيث فى الوصل، واختلفوا فى الوقف: فوقف الكسائى بالإمالة، وفتح الباقون». انتهى.

فخص الكلام بما قبل الهاء.

ثم قال بعد كلام: «وقد أدخل قوم فى هذا الباب إمالة ما قبل هاء السكت نحو ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] ونحوه، وليس منه ولا يؤخذ به». انتهى.

وهذا أيضا جار على ما تقدم؛ لأنه خص الكلام بما قبل الهاء.

ثم قال بعد كلام: «وأجمعوا على فتح ما قبل هاء التأنيث إذا كان قبلها ألف منقلبة عن واو»، وهذا أيضًا جار على ما تقدم.

وقال فى كتاب «التذكرة» ما نصه: «ذكر إمالة ما قبل هاء التأنيث: تفرد الكسائى بإمالة ما قبل هاء التأنيث».

وقال فى كتاب «الكشف»: «باب علل إمالة ما قبل هاء التأنيث».

ثم قال بعد كلام: «فلما تمكن الشبه فى الوقف بالسكون؛ أجراها الكسائى مجرى الألف فى الوقف فأمال ما قبلها من الفتح فقربه من الكسرة، كما يفعل بألف التأنيث».

وقال متصلًا بهذا: «إلا أن ألف التأنيث تقرب فى الإمالة نحو الياء، وليست كذلك الهاء».

ثم قال فى آخر الباب ما نصه: «فأما الإمالة فى ﴿تُقَىٰةً﴾ [آل عمران:٢٨] و﴿تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران:١٠٢] فإنما وجبت؛ لأن أصل ألفه الياء فلا مزية للوقف على الوصل، ولا سبيل لهاء التأنيث فى هذه الإمالة؛ لأن الممال فى هذا هو الألف وما قبلها [ينحى بالألف نحو أصلها][1]، وينحى بالفتحة نحو الكسرة لتتمكن الإمالة فى الألف، وهاء التأنيث إنما تمال الفتحة التى قبلها نحو الكسرة لا غير، فاعرف الفرق بينهما» انتهى.

واعلم أن هذا الحاصل من كلام الشيخ هو الجارى على ما تقدم فى تفسير الإمالة فى الباب المتقدم، وهو أن الإمالة هى تقريب الفتحة من الكسرة، وتقريب الألف من الياء، وهذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء، ولا فتحة فيها فتقرب من الكسرة، وعلى هذا أيضًا يجرى قول سيبويه: «إنه سمع العرب يقولون: ضربت ضربهِ، وأخذت أخذِه»، ثم قال: «شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف» انتهى.

ولا ينبغى أن يفهم عن الحافظ والإمام أنهما يخالفان فى هذا، فأما تنصيصهما على أن الهاء ممالة فيمكن حمله على أن الهاء إذا أميل ما قبلها؛ فلا بد أن يصحبها فى صوتها حال ما من الضعف خفى، يخالف حالها إذا لم [يكن ما قبلها ياء][2]، وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء فسميا ذلك المقدار إمالة، والله - العلى العظيم - أعلم وأحكم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «نحو قوله: جنة . . .» إلى قوله: «إلا أن يقع قبل

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: يمل ما قبلها.

الهاء أحد عشر حرفًا».

اعلم أن هذه الهاء التى تبدل فى الوقف من تاء التأنيث وردت فى القرآن بعد جميع حروف الهجاء التسعة والعشرين، والاختيار فى مذهب الحافظ والشيخ والإمام اعتبار ما قبلها فقسموه ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على إمالته فى الوقف للكسائى.

وقسم اتفقوا على اختيار فتحه فى الوقف، كالوصل.

وقسم فصلوه على ما يأتى بعدُ بحول الله الولى الحميد.

وأصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد - رحمه الله - وتبعه هؤلاء الأئمة على اختياره واستحسنوه، والرواية عن الكسائى مطلقة بالإمالة فى الجميع، نص على ذلك الإمام والشيخ، وأذكر لك [بحول الله الرب الكريم البر الرحيم][1] ما جاء فى القرآن العظيم من كل واحد من الأقسام الثلاثة مستوفى على قراءة الكسائى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

القسم الأول: المتفق على إمالته فى الوقف هو ما كان قبل الهاء فيه حرف من هذه الخمسة عشر حرفًا التى يجمعها قولك: بذى زوج سد مثلت نفس:

الباء وردت فى القرآن فى ثمانية وعشرين اسما، وهى:

﴿حبة﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿التوبة﴾ [النساء: ١٨]، ﴿الكعبة﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿رهبة﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿شيبة﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿خطبة﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿ريبة﴾ [التوبة: ١١٠]، ﴿الإربة﴾ [النور: ٣١]، ﴿قربة﴾ [التوبة: ٩٩]، ﴿عصبة﴾ [يوسف: ٨]، ﴿رقبة﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿العقبة﴾ [البلد: ١١]، ﴿دابة﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿صاحبة﴾ [الجن: ٣]، ﴿سائبة﴾ [المائدة: ١٠٣]، ﴿عاقبة﴾ [آل عمران: ١٣٧]، ﴿غائبة﴾ [النمل: ٧٥]، ﴿كاذبة﴾ [العلق: ١٦]، ﴿ناصبة﴾ [الغاشية: ٣]، ﴿مثابة﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿مثوبة﴾ [المائدة: ٦٠]، ﴿مصيبة﴾ [البقرة: ١٥٦]، ﴿طيبة﴾ [آل عمران: ٣٨]، ﴿غيابة﴾ [يوسف: ١٠]، ﴿محبة﴾ [طه: ٣٩]، ﴿مسغبة﴾ [البلد: ١٤]، ﴿مقربة﴾ [البلد: ١٥]، ﴿متربة﴾ [البلد: ١٦].

الذال: ورد فى اسمين وهما:

---

(١) فى ب: بحول الله تعالى.

﴿لذة﴾ [الصافات: ٤٦]، ﴿الموقوذة﴾ [المائدة: ٣].

الياء: وردت فى أربعة وستين اسما وهى:

﴿شية﴾ [البقرة:٧١]، ﴿فدية﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿خشية﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿حية﴾ [طه: ٢٠]، ﴿القرية﴾ [النساء: ٧٥]، ﴿ءاية﴾ [مريم: ١٠]، ﴿الجزية﴾ [التوبة: ٢٩]، ﴿مرية﴾ [هود: ١٧]، ﴿حلية﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿فتية﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿خفية﴾ [الأنعام: ٦٣]، ﴿خاوية﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿عاتية﴾ [الحاقة: ٦]، ﴿جاثية﴾ [الجاثية: ٢٨]، ﴿قاسية﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿دانية﴾ [الحاقة: ٢٣]، ﴿غاشية﴾ [يوسف: ١٠٧]، ﴿آنية﴾ [الغاشية: ٥]، ﴿زكية﴾ [الكهف: ٧٤]، ﴿لاهية﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿الزانية﴾ [النور: ٢]، ﴿باقية﴾ [الحاقة: ٨]، ﴿بالناصية﴾ [العلق: ١٥]، ﴿راضية﴾ [الفجر: ٢٨]، ﴿بالطاغية﴾ [الحاقة: ٥]، ﴿رابية﴾ [الحاقة: ١٠]، ﴿الجارية﴾ [الحاقة: ١١]، ﴿واعية﴾ [الحاقة: ١٢]، ﴿واهية﴾ [الحاقة: ١٦]، ﴿هاوية﴾ [القارعة: ٩]، ﴿خافية﴾ [الحاقة: ١٨]، ﴿عالية﴾ [الحاقة: ٢٢]، ﴿الخالية﴾ [الحاقة: ٢٤]، ﴿القاضية﴾ [الحاقة: ٢٧]، ﴿حامية﴾ [الغاشية: ٤]، ﴿لاغية﴾ [الغاشية: ١١]، ﴿الوصية﴾ [البقرة: ١٨٠]، ﴿بقية﴾ [البقرة: ٢٤٨]، ﴿تحية﴾ [الفرقان: ٧٥]، ﴿حمية﴾ [الفتح: ٢٦]، ﴿بهدية﴾ [النمل: ٣٥]، ﴿عشية﴾ [النازعات: ٤٦]، ﴿قاسية﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿ذرية﴾ [الإسراء: ٣]، ﴿شرقية﴾ [النور: ٣٥]، ﴿غربية﴾ [النور: ٣٥]، ﴿مرضية﴾ [الفجر: ٢٨]، ﴿مبنية﴾ [الزمر: ٢٠]، ﴿علانية﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ﴿ثمانية﴾ [الحاقة: ١٧]، ﴿الزبانية﴾ [العلق: ١٨]، ﴿الجاهلية﴾ [الفتح: ٢٦]، ﴿تصدية﴾ [الأنفال: ٣٥]، ﴿تصلية﴾ [الواقعة: ٩٤]، ﴿توصية﴾ [يس: ٥٠]، ﴿تسمية﴾ [النجم: ٢٧]، ﴿المتردية﴾ [المائدة: ٣]، ﴿سقاية﴾ [التوبة: ١٩]، ﴿الولاية﴾ [الكهف: ٤٤]، ﴿أودية﴾ [الرعد: ١٧]، ﴿رهبانية﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿البرية﴾ [البينة: ٦].

الزاى: وردت فى ستة أسماء، وهى:

﴿العزة﴾[البقرة: ٢٠٦]، ﴿أعزة﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿بارزة﴾[الكهف: ٤٧]، ﴿همزة﴾[الهمزة: ١]، ﴿لمزة﴾ [الهمزة: ١]، ﴿بمفازة﴾ [آل عمران: ١٨٨].

الواو: وردت فى سبعة عشر اسما وهى:

﴿قسوة﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿المروة﴾ [البقرة: ١٥٨]، ﴿فجوة﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿شهوة﴾ [الأعراف: ٨١]، ﴿دعوة﴾ [غافر: ٤٣]، ﴿غشاوة﴾ [البقرة: ٧]، ﴿أسوة﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿نسوة﴾ [يوسف: ٣٠]، ﴿إخوة﴾ [يوسف: ٥٨]، ﴿جذوة﴾ [القصص: ٢٩]، ﴿بالعدوة﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿بالعروة﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿ربوة﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ﴿القوة﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿العداوة﴾ [المائدة: ١٤]، ﴿غشاوة﴾ [البقرة: ٧]، ﴿النبوة﴾ [آل عمران: ٧٩].

الجيم: وردت فى ثمانية أسماء، وهى:

﴿حاجة﴾ [يوسف: ٦٨]، ﴿بهجة﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿نعجة﴾ [ص: ٢٣]، ﴿لجة﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿حجة﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿درجة﴾ [النساء: ٩٥]، ﴿زجاجة﴾ [النور: ٣٥]، ﴿وليجة﴾ [التوبة: ١٦].

الشين: وردت فى أربعة أسماء، [و] هى:

﴿البطشة﴾ [الدخان: ١٦]، ﴿الفاحشة﴾ [النساء: ١٥]، ﴿عيشة﴾ [الحاقة: ٢١]، ﴿معيشة﴾ [طه: ١٢٤].

الدال: وردت فى ثمانية وعشرين اسما وهى:

﴿بلدة﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿جلدة﴾ [النور: ٤]، ﴿وردة﴾ [الرحمٰن: ٣٧]، ﴿عِدة﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ﴿عقدة﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿عُدة﴾ [التوبة: ٤٦]، ﴿وحفدة﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿قردة﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿واحدة﴾ [القمر: ٥٠]، ﴿والدة﴾ [البقرة:٢٣٣]، ﴿مائدة﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿جامدة﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿هامدة﴾ [الحج: ٥]، ﴿شهادة﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿الموءودة﴾ [التكوير: ٨]، ﴿معدودة﴾ [البقرة: ٨٠]، ﴿مقتصدة﴾ [المائدة: ٦٦]، ﴿مودة﴾ [المائدة: ٨٢]، ﴿أفئدة﴾ [الأنعام: ١١٣]، ﴿موعدة﴾ [التوبة: ١١٤]، ﴿عباده﴾[1] [الروم: ٤٨]، ﴿زيادة﴾ [التوبة: ٣٧]، ﴿مسندة﴾ [المنافقون: ٤]، ﴿مشيدة﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿ممددة﴾ [الهمزة: ٩]، ﴿مؤصدة﴾ [الهمزة: ٨]، ﴿الموقدة﴾ [الهمزة: ٦]، ﴿مسودة﴾ [الزمر: ٦٠].

الميم: وردت فى اثنين وثلاثين اسما وهى:

﴿أمة﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿رحمة﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿نعمة﴾ [الدخان: ٢٧]، ﴿لومة﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿نعمة﴾ [البقرة: ٢١١]، ﴿حكمة﴾ [القمر: ٥]، ﴿ذمة﴾

(١) هكذا بالمخطوط فليحرر.

[التوبة: ٨]، ﴿قسمة﴾ [النجم: ٢٢]، ﴿غمة﴾ [يونس: ٧١]، ﴿مسلمة﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿الحطمة﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿محرمة﴾ [المائدة: ٢٦]، ﴿مسلمة﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿المسومة﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿مكرمة﴾ [عبس: ١٣]، ﴿قائمة﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ظالمة﴾ [هود: ١٠٢]، ﴿ناعمة﴾ [الغاشية: ٨]، ﴿الطامة﴾ [النازعات: ٣٤]، ﴿القيّمة﴾ [البينة: ٥]، ﴿المقامة﴾ [فاطر: ٣٥]، ﴿بالمرحمة﴾ [البلد: ١٧]، ﴿المشأمة﴾ [البلد: ١٩]، ﴿مُحْكمة﴾ [محمد: ٢٠]، ﴿كلمة﴾ [الكهف: ٥]، ﴿بهيمة﴾ [الحج: ٣٤]، ﴿لشرذمة﴾ [الشعراء: ٥٤]، ﴿القيامة﴾ [القيامة: ١]، ﴿اللوامة﴾ [القيامة: ٢]، ﴿الندامة﴾ [يونس: ٥٤].

الثاء: وردت فى أربعة أسماء، وهى:

﴿ورثة﴾الشعراء: ٨٥]، ﴿ثلاثة﴾ [الواقعة: ٧]، ﴿خبيثة﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿مبثوثة﴾ [الغاشية: ١٦].

اللام: وردت فى خمسة وأربعين اسما وهى:

﴿ليلة﴾ [القدر: ٣]، ﴿عيلة﴾ [التوبة: ٢٨]، ﴿ميلة﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿غفلة﴾ [مريم: ٣٩]، ﴿النخلة﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿نملة﴾ [النمل: ١٨]، ﴿نزلة﴾ [النجم: ١٣]، ﴿قبلة﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿نحلة﴾ [النساء: ٤]، ﴿رحلة﴾ [قريش: ٢]، ﴿حيلة﴾ [النساء: ٩٨]، ﴿الذلة﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿ملة﴾ [البقرة: ١٣٠]، ﴿جملة﴾ [الفرقان: ٣٢]، ﴿ثلة﴾ [الواقعة: ١٣]، ﴿ظلة﴾ [الأعراف: ١٧١]، ﴿خلة﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿دولة﴾ [الحشر: ٧]، ﴿كاملة﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿العاجلة﴾ [الإسراء: ١٨]، ﴿نافلة﴾ [الإسراء: ٧٩]، ﴿عاملة﴾ [الغاشية: ٣]، ﴿الضلالة﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿الكلالة﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿بجهالة﴾ [النساء: ١٧]، ﴿والجبلة﴾ [الشعراء: ١٨٤]، ﴿حمولة﴾ [الأنعام: ١٤٢]، ﴿وصيلة﴾ [المائدة: ١٠٣]، ﴿قليلة﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿الوسيلة﴾ [المائدة: ٣٥]، ﴿تحلة﴾ [التحريم: ٢]، ﴿سلالة﴾ [المؤمنون: ١٢]، ﴿مغلولة﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿زلزلة﴾ [الحج: ١]، ﴿معطلة﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿حمالة﴾ [المسد: ٤]، ﴿وجلة﴾ [المؤمنون: ٦٠]، ﴿أذلة﴾ [آل عمران: ١٢٣]، ﴿الأهلة﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿سلسلة﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿مرسلة﴾ [النمل: ٣٥]، ﴿سنبلة﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿مثقلة﴾ [فاطر: ١٨]،

﴿جِمَالة﴾ [المرسلات: ٣٣]، ﴿رسالة﴾ [الأعراف: ٧٩].

التاء: وردت فى أربعة أسماء وهى:

﴿الميتة﴾ [المائدة: ٣]، ﴿بغتة﴾ [الزمر: ٥٥]، ﴿الموتة﴾ [الدخان: ٥٦]، ﴿ستة﴾ [يونس: ٣].

النون: وردت فى سبعة وثلاثين اسما وهى:

﴿سَنَة﴾ [المعارج: ٤]، ﴿سِنَة﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لعنة﴾ [البقرة: ١٦١]، ﴿الجَنَّة﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿الجِنَّة﴾ [الصافات: ١٥٨]، ﴿فتنة﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿زينة﴾ [طه: ٨٧]، ﴿لينة﴾ [الحشر: ٥]، ﴿جُنة﴾ [المجادلة: ١٦]، ﴿حسنة﴾ [البقرة: ٢٠١]، ﴿أمنة﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ﴿لخزنة﴾ [غافر: ٤٩]، ﴿خائنة﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿آمنة﴾ [النحل: ١١٢]، ﴿باطنة﴾ [لقمان: ٢٠]، ﴿سكينة﴾ [البقرة: ٢٤٨]، ﴿المدينة﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿السفينة﴾ [الكهف: ٧١]، ﴿رهينة﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿المسكنة﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿مسكونة﴾ [النور: ٢٩]، ﴿زيتونة﴾ [النور: ٣٥]، ﴿الملعونة﴾ [الإسراء: ٦٠]، ﴿موضونة﴾ [الواقعة: ١٥]، ﴿محصنة﴾ [الحشر: ١٤]، ﴿مؤمنة﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿بينة﴾ [البقرة: ٢١١]، ﴿بطانة﴾ [آل عمران: ١١٨]، ﴿خيانة﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿الأمانة﴾ [الأحزاب: ٧٢]، ﴿الميمنة﴾ [البلد: ١٨]، ﴿مبينة﴾ [النساء: ١٩]، ﴿أجنة﴾ [النجم: ٣٢]، ﴿أكنة﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿بألسنة﴾ [الأحزاب: ١٩]، ﴿مطمئنة﴾ [النحل: ١١٢].

الفاء: وردت فى أحد وعشرين اسمًا، وهى:

﴿رأفة﴾ [النور: ٢]، ﴿الخطفة﴾ [الصافات: ١٠]، ﴿الرجفة﴾ [الأعراف: ٧٨]، ﴿خلفة﴾ [الفرقان: ٦٢]، ﴿وخيفة﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، ﴿غرفة﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿زلفة﴾ [الملك: ٢٧]، ﴿نطفة﴾ [المؤمنون: ١٣]، ﴿طائفة﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿عاصفة﴾ [الأنبياء: ٨١]، ﴿الآزفة﴾ [النجم: ٥٧]، ﴿كاشفة﴾ [النجم: ٥٨]، ﴿الراجفة﴾ [النازعات: ٦]، ﴿الرادفة﴾ [النازعات: ٧]، ﴿واجفة﴾ [النازعات: ٨]، ﴿كافة﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ﴿مصفوفة﴾ [الغاشية: ١٥]، ﴿معروفة﴾ [النور: ٥٣]، ﴿المؤلفة﴾ [التوبة: ٦٠]، ﴿مضاعفة﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿خليفة﴾ [ص: ٢٦].

السين: وردت فى ثلاثة أسماء، وهى:

﴿خمسة﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿الخامسة﴾ [النور: ٧]، ﴿المقدسة﴾ [المائدة: ٢١].

القسم الثانى: الذى يوقف عليه بالفتح هو إذا كان قبل الهاء واحد من عشرة أحرف، وهى أحرف الاستعلاء السبعة والحاء، والعين، والألف الساكنة، ويجمعها قولك: «غاض حظ صعق خط» فالغين: وردت فى أربعة أسماء وهى:

﴿صِبْغَةَ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿مُضْغَةً﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿بَازِغَةً﴾ [الأنعام: ٧٨]، ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥].

الألف الساكنة: وردت فى أحد عشر اسما [وهى]:

﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: ٢٠]، ﴿تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣] ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨].

ويلحق بهذه الأسماء «ذات» من قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] ونحو على ما يأتى فى باب الوقف على مرسوم الخط ، و﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

و﴿ٱللَّٰتَ﴾ فى النجم [١٩]، و﴿وَّلَاتَ﴾ فى ص [٣].

والضاد: وردت فى تسعة أسماء، وهى: ﴿رَوْضَةٍ﴾ [الروم: ١٥]، ﴿قَبْضَةً﴾ [طه: ٩٦]، ﴿فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]، ﴿عُرْضَةً﴾ [البقرة: ٢٢٤]، ﴿فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ﴿بعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿خَافِضَةٌ﴾ [الواقعة: ٣]، ﴿دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦]، ﴿مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

الحاء: وردت فى سبعة أسماء، وهى: ﴿نَفْحَةٌ﴾ [الأنبياء: ٤٦]، ﴿صَيْحَةً﴾ [يس: ٤٩]، ﴿لَوَّاحَةٌ﴾ [المدثر: ٢٩]، ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿أَشِحَّةً﴾ [الأحزاب: ١٩]، ﴿أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١]، ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ [ص: ٥٠].

الظاء: وردت فى ثلاثة أسماء، وهى: ﴿غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]، ﴿وَمَوْعِظَةً﴾ [البقرة: ٦٦]، ﴿حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١].

الصاد: وردت فى ستة أسماء، وهى: ﴿خَالِصَةً﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، ﴿خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿غُصَّةٍ﴾ [المزمل: ١٣].

العين: وردت فى ثمانية وعشرين اسما، وهى: ﴿سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿وَسَبْعَةٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿صَنْعَةَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١]، ﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿تِسْعَةُ﴾ [النمل: ٤٨]، ﴿شِيعَةٍ﴾ [مريم: ٦٩]، ﴿بِقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩]، ﴿ٱلْبُقْعَةِ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، ﴿وَٰسِعَةٍ﴾ [الأنعام: ١٤٧]، ﴿قَارِعَةٌ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، ﴿رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣]، ﴿خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿قَاطِعَةً﴾ [النمل: ٣٢]، ﴿مَقْطُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٤]، ﴿مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٤]، ﴿ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ [مريم: ٨٧]، ﴿ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿نَزَّاعَةً﴾ [المعارج: ١٦]، ﴿بِضَٰعَةٍ﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿شَرِيعَةٍ﴾ [الجاثية: ١٨]، ﴿مُرْضِعَةٍ﴾ [الحج: ٢]، ﴿أَرْبَعَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

القاف: وردت فى تسعة عشر اسما: ﴿طَاقَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿نَاقَةُ﴾ [الأعراف: ٧٣]، ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥]، ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ﴿ٱلشُّقَّةُ﴾ [التوبة: ٤٢]، ﴿صَدَقَةٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿نَّفَقَةٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، ﴿عَلَقَةٍ﴾ [الحج: ٥]، ﴿وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿صَٰعِقَةً﴾ [فصلت: ١٣]، ﴿ذَآئِقَةُ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، ﴿كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿مُّخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥]، ﴿صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ﴿ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، ﴿مُّتَفَرِّقَةٍ﴾ [يوسف: ٦٧]، ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣] .

الخاء: وردت فى اسمين وهما:

﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣]، ﴿نَفْخَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

الطاء: وردت فى ثلاثة أسماء وهى ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿لَمُحِيطَةٌ﴾ [التوبة: ٤٩].

ووجه اختيار الفتح مع هذه الأحرف العشرة:

أما أحرف الاستعلاء منها فاستعلاؤها ينافى الإمالة، وقد ثبت أنها تمنع إمالة الألف متقدمة ومتأخرة، فالمتقدمة نحو: قاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وظالم

وضامن، والمتأخرة نحو: ناقد، وعاطس، وعاصم، وعاضد، وعاطب، وناخل، قال سيبويه رحمه الله: «ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته» فلما ثبت هذا مع الألف كانت الهاء أولى بالفتح، إذ إمالتها فرع إمالة الألف، وهذا مع اتصال أحرف الاستعلاء بالهاء، أما إذا حال بينهما حرف فإنهم يميلون للكسائى، ولا يراعون حرف الاستعلاء نحو: رقبة، والعقبة، والبطشة، والعصبة، وبغتة، والنخلة، وأما الحاء والعين فلقربهما من الخاء والغين فى المخرج حكم لهما بحكمهما، ومع هذا فإنهما إذا وقعا لامًا أو عينًا فى «فَعَل» المفتوح العين، فإن المضارع إذ ذاك تفتح عينه فصيحًا مطردًا، نحو جَعَلَ يَجْعَلُ، وشَرَحَ يَشْرَحُ وهذا تعليل المهدوى. وعلل الحافظ فى «الموضح» بأن الحاء والعين من حروف الحلق، فهما من حيز الألف، والفتح من الألف.

قال: «فلذلك لزم حروف الحلق، وكان أحق بها لتجانس الصوت».

فإن قيل: إن هذا التعليل، وتعليل المهدوى ينكران على أصل الباب؛ لأن الهاء من حروف الحلق، ويأتى المضارع إذا كانت عينه أو لامه مفتوح الوسط كما تقدم فى الحاء والعين نحو: ذهل يذهل، ونقه ينقه، فكان ينبغى على هذا ألا تمال فى الوقف؟

فالجواب: أن الهاء إذا كانت عينًا، أو لاما فى «فعل» بفتح العين فلها قوة وتمكن، فتمكنها أنها تثبت وصلًا ووقفًا، وقوتها ملازمة الحركة لها، أما إذا كانت عينا فلا يلحقها السكون، وأما إذا كانت لامًا: فلا تسكن أيضًا إلا فى الوقف، أو عند اتصالها بضمير الرفع للمتكلم، أو للمخاطب، أو نون جماعة المؤنث، وكل هذا عارض.

وكذلك تلزمها الحركة فى المضارع ولا يلحقها السكون إلا إذا كانت لاما، فيعرض لها دخول الجازم أو اتصال نون جماعة المؤنث، وكلاهما عارض؛ فقويت لهذا التمكن على أن فتحت فى المضارع وهى عين لما ذكر من قوتها وتمكنها، ولحصول الفتح قبلها فى حرف المضارعة؛ إذ ليس بينهما حاجز إلا الفاء وليست بحاجز حصين لسكونها، فأرادوا[1] أن يكون العمل واحدًا كما يميلون الفتحة والألف فى: عالم، وعابد؛ بسبب الكسرة [ليحصل التناسب، ويقرب العمل ويكون من باب واحد، وفتح ما قبلها وهى لام][2] ليحصل التناسب بينها وبين حركة ما

(١) فى ب: فإن أدوا.
(٢) سقط فى ب.

قبلها؛ إذ كانت الفتحة من الألف، والألف والهاء من مخرج واحد، واستقر هذا الاعتناء بها والاحترام لها حين ثبت لها من القوة والتمكن ما تقدم.

وأما الهاء التى تثبت فى الوقف بدلًا من التاء فلا حظَّ لها فى الحركة ولا ثبوت لها فى الوصل، ولا فرق بينها فى ذلك وبين هاء السكت، غير أن هاء السكت لم تجعل بدلا من شىء يثبت فى الوصل، وهذه الهاء جعلت تعاقب التاء كما تقدم.

فلما فقدت التمكن والقوة سلبت الاحترام، وأجريت مجرى الألف؛ ألا ترى أن الإمالة أبدا سلطت على الألف وإن كانت من حروف الحلق إذ كانت ضعيفة لا تقبل الحركة فصارت لذلك طوع اليمين منفعلة لما يعرض لها من أسباب الإمالة.

فإن قيل: ما ثبت من استحسان فتح عين الفعل لأجل حرف الحلق إذا كان عينًا أو لامًا ينافر إمالة فاء الكلمة فى: عابد، وعالم؛ لأنه حرف حلق متحرك بالفتح وفى محل يقل فيه التغيير أكثر ما يكون فى الأواخر وهو مع ذلك سابق على سبب الإمالة؛ فكان الواجب أن يستوفى حقه من إخلاص الفتح إذ سبب الإمالة غير موجود وقت النطق بالفاء وإنما يوجد بعد؟

فالجواب: أنه لما كانت الفاء وسبب الإمالة قد اشتملت عليهما كلمة واحدة، ولم يكن للسان بد من الإتيان بجميع حروف الكلمة وحركاتها - افتتح أول الكلمة على وجه يناسب آخرها لتخف الكلمة عليه، وهذه رائحة من معنى قول الشاعر: [من المتقارب]

رأى الأمر يفضى إلى آخر ... فصير آخره أولا(١)

وينبغى للطالب أن يعلم متى حصل توجيه مسألة فى هذا العلم بوجه مناسب - كفى، فإن اتفق مع ذلك اطراد التوجيه فى سائر النظائر واستمرار التعليل فحسن، وإن لم يطرد ذلك وحصل الاختلاف بين النظائر فلا اعتراض؛ لأن القوانين فى علم العربية إنما هى أكثرية لا كلية؛ لأن موضوع هذا العلم الألفاظ، وهو أمر وضعى، وإنما يلزم الاطراد، ويقدح الانكسار فى العلوم العقلية.

فإن قيل: قد ذكرت وجهًا من الشبه بين هذه الهاء وهاء السكت، فلم فتحت [ما قبل] هاء السكت فى - قوله تعالى -: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] و ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]،

(١) ينظر البيت فى: خزانة الأدب (٨/ ١٠٩) والمقتصد فى شرح الإيضاح (١/ ١٦٩)، والخصائص (١/ ٢٠٩)، (٢/ ٣١، ١٧٠) وشرح المفصل (٥/ ١٢٠)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٧٧).

و﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، وشبهه؟

فالجواب: أن هاء السكت [إنما دخلت][1] فى هذه الأمثلة؛ لبيان الفتحة خاصة، ولا شبه بينها وبين الألف الممالة فلم يكن لإمالتها وإمالة الفتحة وجه، والله - جل جلاله - أعلم وأحكم.

وأما الفتح مع الألف فعلله الحافظ بأن الألف فى «الصلاة»، و«الزكاة»، «والنجاة» منقلبة عن الواو، ففتحت فى الوقف دلالة على أصلها، وحملت البواقى عليها كما حمل بعض حروف المضارعة على بعض فى نحو «يعد»، و«أكرم»، ثم علل بما معناه أن هذه الألف لو أميلت لزم إمالة ما قبلها، ولم يمكن الاقتصار على إمالة الألف مع الهاء دون إمالة ما قبل الألف.

قال العبد: «وتمام هذا التعليل أن يقول: والأصل فى هذا الباب الاقتصار على إمالة الهاء والحرف الذى قبلها خاصة».

قال الحافظ: «وكذلك انعقد إجماع أهل الأداء على فتح الألف معها».

وبمثل هذا علل الشيخ.

واعلم أنه لا خلاف أن الكسائى يميل ألف «مرضاة»، و «مشكاة»، و «مزجاة»، و«تقاة»، و «التوراة»، ولا يلزم من ذلك إمالة الهاء فى الوقف على مذهب الشيخ؛ لأن الإمالة عنده لا تكون فى الهاء كما تقدم، وإنما أميلت الألف فى هذه الكلمات لانقلابها عن الياء كما مر فى الباب قبله لا من أجل هاء التأنيث، فأما على مذهب الحافظ حيث يرى أن الإمالة تدخل الهاء، وقد نص فى المفردات على هذه الكلمات الخمس فقال: «إن الألف وما قبلها هو الممال فى هذه الخمسة لا الهاء وما قبلها؛ إذ لو كان ذلك لما جازت الإمالة فيها فى حال الوصل لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاء».

فيبقى عليه إشكال، وهو أن يقال: القدر الذى يحصل فى صوت الهاء من التكيف الذى نسميه إمالة بعد الفتحة الممالة، حاصل أيضًا بعد الألف الممالة؛ فيلزمك أن تقول: إنها ممالة بعد الألف الممالة وإن لم تكن الإمالة بسبب الهاء، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

القسم الثالث: الذى فيه التفصيل: هو إذا كان قبل الهاء أحد أربعة أحرف، وهى:

---

(١) سقط فى أ.

الهمزة، والهاء، والكاف، والراء، والضابط أنه متى كان قبل واحد من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة متصلة به، أو مفصول بينهما بحرف ساكن؛ أميلت فى الوقف وإلا فلا.

أما الهمزة فوردت فى أحد عشر اسما:

فى اسمين منها بعد الياء وهما: ﴿كهيئة﴾ [آل عمران: ٤٩] و﴿خطيئة﴾ [النساء: ١١٢].

وفى خمسة بعد الكسرة، وهى: ﴿مائة﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿فئة﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿ناشئة﴾ [المزمل: ٦] و﴿سيئة﴾ [الروم: ٣٦] و﴿خاطئة﴾ [العلق: ١٦] الوقف على هذه السبعة بالإمالة.

ومنها أربعة سوى ما تقدم، وهى: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و ﴿سَوۡءَةَ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿ٱمۡرَأَةٌ﴾ و ﴿بَرَآءَةٌ﴾ [التوبة: ١].

مذهب الحافظ فى «التيسير» الفتح فى الأربعة، وذكر فى غيره الخلاف فى ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ و ﴿سَوۡءَةَ﴾، وأن الفتح أقيس.

وحاصل قول الشيخ والإمام فى هذه الأسماء موافق لقول الحافظ، إلا أن الشيخ ذكر أن إمالة ﴿النشأة﴾ و﴿سوءة﴾ هو مذهب أبى الطيب.

وأما الهاء فوردت فى أربعة أسماء:

فى ثلاثة منها بعد الكسرة وهى:

﴿آلهة﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿فاكهة﴾ [عبس: ٣١] و﴿وجهة﴾(١) [البقرة: ١٤٨] الوقف على هذه الثلاثة بالإمالة.

ومنها واحد بعد الألف وهو ﴿سفاهة﴾ الوقف عليه بالفتح من الطرق الثلاثة.

وأما الكاف فوردت فى أحد عشر اسما:

فى واحد بعد الياء، وهو ﴿الأيكة﴾ [الحجر: ٧٨] بالألف واللام، فأما «ليكة» دون الألف واللام فليس فى قراءة الكسائى(٢).

---

(١) هكذا فى المخطوط فليحرر.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر: (ليكة) بلام واحدة وفتح التاء، جعلوه اسمًا غير معرف بـ (أل) مضافا إليها (أصحاب) هنا وفى (ص) خاصة، والباقون: (الأيكة) معرفًا بـ (أل) مضافًا إليها (أصحاب) هنا وفى (ص) خاصة، والباقون: (الأيكة) معرفًا بـ(أل)؛ موافقة لما أجمع عليه فى الحجر وفى (ق)، وقد اضطربت أقوال الناس فى القراءة الأولى، وتجرأ بعضهم على قارئها. =

. . . .

= ووجهها على ما قال أبو عبيد: أن (ليكة) اسم للقرية التى كانوا فيها و (الأيكة): اسم للبلد كله. قال أبو عبيد: لا أحب مفارقة الخط فى شىء من القرآن إلا ما يخرج من كلام العرب، وهذا ليس بخارج من كلامها مع صحة المعنى فى هذه الحروف، وذلك أنا وجدنا فى بعض التفاسير الفرق بين (ليكة)، و (الأيكة)، فقيل: (ليكة): هو اسم للقرية التى كانوا فيها، والأيكة: البلاد كلها؛ فصار الفرق بينهما شبيهًا بما بين (مكة، وبكة)، ورأيتهن مع هذا فى الذى يقال: إنه الإمام -مصحف عثمان- مفترقان، فوجدت التى فى (الحجر) والتى فى (ق): (الأيكة)، ووجدت التى فى (الشعراء) والتى فى (ص): (ليكة)، ثم اجتمعت عليها مصاحف الأمصار بعد، فلا نعلمها إذن اختلفت فيها، وقرأ أهل المدينة على هذا اللفظ الذى قصصنا، يعنى بغير ألف ولام، ولا إجراء. انتهى ما قاله أبو عبيد. قال أبو شامة بعد نقله كلام أبى عبيد: هذه عبارته، وليست سديدة؛ فإن اللام موجودة فى (ليكة)، وصوابه: بغير ألف وهمزة. قال شهاب الدين: بل هى سديدة؛ فإنه يعنى بغير ألف ولام معرَّفة لا مطلق لام فى الجملة.

وقد تعقب قول أبى عبيد وأنكروا عليه، فقال أبو جعفر: أجمع القراء على خفض التى فى (الحجر) و (ق) ؛ فيجب أن يرد ما اختلف فيه إلى ما اتفق عليه إذ كان المعنى واحدًا، فأما ما حكاه أبو عبيد من (ليكة): اسم القرية، وأن (الأيكة): اسم البلد كله - فشىء لا يثبت ولا يعرف من قاله، ولو عرف لكان فيه نظر؛ لأن أهل العلم جميعًا من المفسرين والعالمين بكلام العرب على خلافه، ولا نعلم خلافًا بين أهل اللغة أن (الأيكة): الشجر الملتف.

فأما احتجاج بعض من احتج لقراءة من قرأ فى هذين الموضعين بالفتح؛ لأنه فى السواد: (ليكة) فلا حجة فيه، والقول فيه: إن أصله: (الأيكة) ثم خففت الهمزة، فألقيت حركتها على اللام، فسقطت واستغنت عن ألف الوصل؛ لأن اللام قد تحركت فلا يجوز على هذا إلا الخفض، كما تقول: (مررت بالأحمر) على تحقيق الهمزة، ثم تخففها فتقول: (بلحمر)، فإن شئت كتبته فى الخط على ما كتبته أولاً، وإن شئت كتبته بالحذف، ولم يجز إلا الخفض؛ فلذلك لا يجوز فى (الأيكة) إلا الخفض، قال سيبويه: واعلم أن كل ما لم يتصرف إذا دخلته الألف واللام أو أضفته انصرف. ولا نعلم أحدًا خالف سيبويه فى هذا، وقال المبرد فى كتاب الخط: كتبوا فى بعض المواضع: (كذب أصحاب ليكة) بغير ألف، لأن الألف تذهب فى الوصل، ولذلك غلط القارئ بالفتح فتوهم أن (ليكة) اسم شىء، وأن اللام أصل فقرأ: (أصحاب ليكة).

وقال الفراء: نرى -والله أعلم- أنها كتبت فى هذين الموضعين بترك الهمز؛ فسقطت الألف لتحريك اللام. قال مكى: تعقب ابن قتيبة على أبى عبيد فاختار (الأيكة) بالألف والهمزة والخفض، وقال: إنما كتبت بغير ألف على تخفيف الهمز، قال: وقد أجمع الناس على ذلك، يعنى: فى (الحجر) و (ق): فوجب أن يلحق ما فى (الشعراء) و(ص) بما أجمعوا عليه، فما أجمعوا عليه شاهد لما اختلفوا فيه. وقال أبو إسحاق: القراءة بجر (ليكة) وأنت تريد (الأيكة)، أجود من أن تجعلها (ليكة) وتفتحها؛ لأنها لا تتصرف لأن (ليكة) لا تعرف، وإنما هى (أيكة) للواحد، و (أيك) للجمع، مثل: أَجَمَة وأَجَم. والأيك: الشجر الملتف، فأجود القراءة فيها الكسر وإسقاط الهمزة لموافقة =

وفى أربعة [بعد] الكسرة وهى ﴿ضاحكة﴾ [عبس: ٣٩] و﴿مشركة﴾ [البقرة: ٢٢١] و﴿الملائكة﴾ و﴿والمؤتفكة﴾ [النجم: ٥٣] الوقف على هذه الخمسة [بالإمالة].

= المصحف، ولا أعلمه إلا قد قرئ به.

وقال الفارسى: قول من قال: (ليكة) بفتح التاء مشكل؛ لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا فى الامتناع كقول من قال: مررت بلحمر. فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة، وإنما كتبت (ليكة) على تخفيف الهمز، والفتح لا يصح فى العربية؛ لأنه فتح حرف الإعراب فى موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس قول من قال: مررت بلحمر، ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قال عنه ورش. يعنى أن ورشًا نقل عن نافع نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها حيث وجد بشروط مذكورة، ومن جملة ذلك ما فى سورة (الحجر) و (ق) من لفظ (الأيكة)، فقرأ على قاعدته فى السورتين بنقل الحركة وطرح الهمز وخفض التاء: فكذلك ينبغى أن يكون الحكم فى هذين الموضعين أيضًا.

وقال الزمخشرى: قرئ (أصحاب الأيكة) بالهمزة وبتخفيفها وبالجر على الإضافة، وهو الوجه، ومن قرأ بالنصب وزعم أن (ليكة) بوزن: (ليلة) -اسم بلد- فتوهُّمٌ قاد إليه خط المصحف. . وإنما كتبت على حكم لفظ اللافظ، كما يكتب أصحاب النحو: لاَنَ، ولاَوْلَى، على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف. وقد كتبت فى سائر القرآن على الأصل والقصة واحدة، على أن (ليكة) اسم لا يعرف، وروى أن (أصحاب الأيكة) كانوا أصحاب شجر ملتف، وكان شجرهم الدوم، وهو شجر المقل. يعنى أن مادة (ل ى ك) مفقودة فى لسان العرب. كذا قال الثقات ممن تتبع ذلك.

قال: وهذا كما نصوا على أن الخاء والذال المعجمتين لم يجامعا الجيم فى لغة العرب؛ ولذلك لم يذكرها صاحب (الصحاح) مع ذكره التفرقة المتقدمة عن أبى عبيد، ولو كانت موجودة فى اللغة لذكرها مع ذكره التفرقة المتقدمة؛ لشدة الاحتياج إليها. وقال الزجاج أيضًا: أهل المدينة يفتحون على ما جاء فى التفسير أن اسم المدينة التى كان فيها شعيب: (ليكة).

قال أبو على: لو صح هذا فلِمَ أجمع القراء على الهمز فى قوله: ﴿وإن كان أصحاب الأيكة﴾ [الحجر: ٧٨] فى (الحجر)، و (الأيكة) التى ذكرت هاهنا هى (الأيكة) التى ذكرت هناك، وقد قال ابن عباس: الأيكة: الغيضة. ولم يفسرها بالمدينة ولا البلد؟!

قال شهاب الدين: وهؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يظن بمثل أسنّ القراء وأعلاهم إسنادًا، والآخذ القرآن عن جملة من جلة الصحابة: أبى الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما، وبمثل إمام مكة -شرفها الله تعالى- وبمثل إمام المدينة، وكيف ينكر على أبى عبيد قوله أو يتهم فى نقله؟! ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والتواتر قطعى فلا يعارض بالظنى، وأما اختلاف القراءة مع اتحاد القصة، فلا يضر ذلك، عبر عنها تارة بالقرية خاصة وتارة بالمصر الجامع للقرى كلها، الشامل هو لها، وأما تفسير ابن عباس فلا ينافى ذلك؛ لأنه عبر عنها بما كثر فيها.

ينظر اللباب (١٥/ ٧٠-٧٤).

وفى ستة سوى ما تقدم، وهى:

﴿مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤]، و﴿بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، و﴿دَكَّةً﴾ [الحاقة: ١٤]، و﴿ٱلشَّوۡكَةِ﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

اختيار الحافظ والإمام الفتح، وذكر الشيخ عن أبى الطيب الإمالة، وأما الراء فوردت فى ثمانية وثمانين اسما:

فى ستة بعد الياء الساكنة وهى: ﴿كبيرة﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿كثيرة﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿صغيرة﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿الظهيرة﴾ [النور: ٥٨]، و﴿بحيرة﴾ [المائدة: ١٠٣]، و﴿بصيرة﴾ [يوسف: ١٠٨] .

وفى ثلاثين بعد الكسرة المتصلة، أو المفصولة بالساكن وهى: ﴿فنظرة﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿بالآخرة﴾ [البقرة: ٤]، و﴿حاضرة﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿كافرة﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿دائرة﴾ [المائدة: ٥٢]، و﴿وازرة﴾ [الأنعام: ١٦٤]، و﴿ظاهرة﴾ [لقمان: ٢٠]، و﴿ناضرة﴾ [القيامة: ٢٢]، و﴿ناظرة﴾ [القيامة: ٢٣]، و﴿باسرة﴾ [القيامة: ٢٤]، و﴿فاقرة﴾ [القيامة: ٢٥]، و﴿الحافرة﴾ [النازعات: ١٠]، و﴿ناخرة﴾ [النازعات:١١]، و﴿خاسرة﴾ [النازعات: ١٢]، و﴿بالساهرة﴾ [النازعات: ١٤]، و﴿صابرة﴾ [الأنفال: ٦٦]، و﴿معذرة﴾ [الأعراف: ١٦٤]، و﴿المغفرة﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿منكرة﴾ [النحل: ٢٢]، و﴿مبصرة﴾ [الإسراء: ١٢]، و﴿مسفرة﴾ [عبس: ٣٨]، و﴿أساورة﴾ [الزخرف:٥٣]، و﴿تبصرة﴾ [ق: ٨]، و﴿تذكرة﴾ [طه: ٣]، و﴿مستنفرة﴾ [المدثر: ٥٠]، و﴿مستبشرة﴾ [عبس: ٣٩]، و﴿عبرة﴾ [آل عمران:١٣]، و﴿فِطۡرَتَ﴾ [الروم: ٣٠]، و﴿سدرة﴾ [النجم: ١٤]، و﴿قرة﴾ [الفرقان: ٧٤].

الوقف على هذه الستة والثلاثين بالإمالة إلا ﴿فِطۡرَتَ﴾ فإن الإمام استثناها فقال: بالفتح، وذكر الشيخ الخلاف عن أصحاب ابن مجاهد، وكذلك ذكر الحافظ الخلاف فى غير «التيسير»، ومقتضى قوله فى «التيسير» إمالتها إذا لم يستثنها.

وفى اثنين وخمسين سوى ما تقدم، وهى: ﴿جَهۡرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿ٱلۡحَسۡرَةِ﴾ [مريم: ٣٩]، و﴿فَتۡرَةٖ﴾ [المائدة:١٩]، و﴿زَهۡرَةَ﴾ [طه: ١٣١]، و﴿صَخۡرَةٖ﴾ [لقمان: ١٦]، و﴿زَجۡرَةٞ﴾ [الصافات: ١٩]، و﴿نَظۡرَةٗ﴾ [الصافات: ٨٨]، و﴿عَشَرَةٞ﴾

[البقرة: ١٩٦]، و﴿سَكۡرَةُ﴾ [ق: ١٩]، و﴿كَثۡرَةُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، و﴿غَمۡرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٣]، و﴿نَضۡرَةً﴾ [الإنسان: ١١]، و﴿عَوۡرَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣]، و﴿كِبۡرَهُۥ﴾ [النور: ١١]، و﴿ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿قُـرَّةَ﴾ [الفرقان: ٧٤]، و﴿صَرَّةٍ﴾ [الذاريات: ٢٩]، و﴿تَارَةً﴾ [الإسراء: ٦٩]، و﴿عُسۡرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿حُفۡرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿ٱلۡعُسۡـرَةِ﴾ [التوبة:١١٧]، و﴿سُورَةٌ﴾ [التوبة: ٦٤]، و﴿صُورَةٍ﴾ [الانفطار: ٨]، و﴿بُكۡرَةً﴾ [مريم: ١١]، و﴿ثَـمَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿شَجَرَةِ﴾ [طه: ١٢٠]، و﴿ٱلسَّحَرَةُ﴾ [الأعراف: ١١٣]، و﴿عَشَرَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿بَقَرَةٌ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿سَفَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥]، و﴿بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦]، و﴿غَبَرَةٌ﴾ [عبس: ٤٠]، و﴿قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٤١]، و﴿ٱلۡكَفَرَةُ﴾ [عبس: ٤٢]، و﴿ٱلۡفَجَرَةُ﴾ [عبس: ٤٢]، و﴿ٱلۡخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، و﴿وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]، و﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿تِجَـٰرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، ﴿كَفَّارَةٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، و﴿لَأَمَّارَةُۢ﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿أَثَـٰرَةٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، و﴿مَيۡسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿مُّطَهَّـرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]، و﴿ٱلۡمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿مَّعَـرَّةُۢ﴾ [الفتح: ٢٥]، و﴿مُخۡضَـرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، و﴿قَسۡوَرَةِۭ﴾ [المدثر: ٥١]، و﴿مَحۡشُورَةً﴾ [ص: ١٩].

الوقف على جميعها بالفتح من الطرق الثلاثة، والله جل جلاله وتقدست أسماؤه أعلم وأحكم.

فأما علة التفصيل فى هذه الأحرف الأربعة، فإنها لمَّا لم تكن من حروف الاستعلاء لم تقو على الفتح قوة حروف الاستعلاء، ولما كان بينها وبين حروف الاستعلاء نوع من الشبه لم تضعف عن الفتح مطلقًا؛ فاعتبر لذلك ما قبلها فقويت على الفتح مع الفتح والضم، وضعفت مع الياء والكسر على ما تقدم:

فوجه شبه الهاء والهمزة لحروف الاستعلاء أنها من حروف الحلق كالحاء والعين، ويفتح معها عين المضارع من «فعل» المفتوح العين إذا كانا فى موضع العين، أو اللام، كما تقدم فى الحاء والعين، ومع ذلك فهما من مخرج الألف، والفتح من جنس الألف، وأما الكاف فإنها قريبة المخرج من القاف.

وأما الراء فلتكررها قويت، فإذا انفتح ما قبلها فكأنه قد اجتمع ثلاث فتحات، وفى هذا الأخير نظر، وسيأتى فى باب الراءات، والله عز وجل أعلم.

قال الحافظ: «وكذلك إن وقع قبل الهاء راء وانفتح ما قبل الراء أو انضم».

وكان ينبغى أن يقول مع هذا: «أو سكن بعد فتحة أو ضمة» ؛ ألا تراه ذكر فى الأمثلة: ﴿غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٣] و ﴿حُفْرَةٍ﴾ و ﴿سُورَةٌ﴾ و ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩].

وقوله: «أو همزة وانفتح ما قبلها أو كان ألفًا» كان ينبغى أن يقول: «أو ساكنًا بعد فتحة» بدل قوله: «أو كان ألفًا» لأن أمثلته اشتملت على ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و ﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١].

قوله: «أو هاء وكان قبلها ألف» ليس فى القرآن منه إلا ﴿سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦].

وقوله: «أو كاف وانضم ما قبلها أو انفتح»، كان ينبغى أن يقول: «أو سكن بعد فتحة»؛ لأن أمثلته اشتملت على ﴿ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧]، وكذلك الكاف المشددة، كما تقدم فى الأمثلة.

قوله: «فإن ابن مجاهد وأصحابه كانوا لا يرون إمالة الهاء وما قبلها مع ذلك» يشير بذلك إلى جميع ما تقدم من قوله: «إلا أن يقع قبل الهاء أحد عشر حرفًا . . .» إلى هذا الموضع.

وذكر فى «الموضح» أن اختيار الفتح فى هذا كله هو مذهب ابن مجاهد، وأبى الحسين بن المنادى[(١)]، وأبى طاهر بن أبى هاشم، وأصحابهم، ونص أنها قراءته على أبى الحسن بن غلبون وذكر عن أبى مزاحم موسى بن عبيد الله[(٢)]

---

(١) أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله، أبو الحسين البغدادى، المعروف بابن المنادى، الإمام المشهور، حافظ ثقة متقن محقق ضابط، قرأ على الحسن بن العباس وعبيد الله بن محمد ابن أبى محمد اليزيدى و -جامع البيان - محمد بن سعيد بن يحيى البزورى وإدريس ابن عبد الكريم وسليمان بن يحيى الضبى و - الكفاية الكبرى - الفضل بن مخلد والحسن ابن العباس بن أبى مهران الجمال، وروى الحروف عن جده محمد بن عبيد الله ومحمد ابن الفرج الغسانى، ووهم الهذلى فى قوله إنه قرأ على الدورى، قرأ عليه - الكامل - أحمد ابن نصر الشذائى وعبد الواحد بن أبى هاشم وأبو الحسن بن بلال وأحمد بن صالح بن عمر البغدادى و-الكفاية الكبرى - عبد الله بن أحمد بن يعقوب و - جامع البيان - أحمد ابن عبد الرحمن وأبو الحسن على بن عمر الدار قطنى وعبيد الله بن إبراهيم العمرى، وروى القراءة عنه أبو الحسين الجبنى شيخ الأهوازى ومات قبله بزمان، توفى سنة ست وثلاثين وثلاثمائة فى المحرم. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٤).

(٢) فى ب: عبد الله.

الخاقانى[١]، وأبى بكر بن الأنبارى، وجماعة من أهل الأداء إطلاق القياس بالإمالة فى الجميع من غير استثناء، وهى قراءته على أبى الفتح.

وقوله: «والأول أختار» يعنى مذهب ابن مجاهد.

وقوله: «إلا ما كان قبل الهاء فيه ألف فلا تجوز الإمالة فيه».

هذا الاستثناء يرجع إلى ما قبل قوله: «والأول أختار» والله تبارك وتعالى جده، ولا إله غيره أعلم وأحكم.

مسألة: أنبه بها المبتدئ وأختم بها الباب:

﴿ءَانِيَةٍ﴾ فى الغاشية [٥] يميل منها هشام فتحة الهمزة والألف خاصة، ويفتح الياء والهاء، والكسائى يعكس الأمر فيميل فتحة الياء والهاء فى الوقف، ويفتح الهمزة والألف فافهم.

والله تبارك وتعالى الموفق للصواب، والهادى إلى صراط المستقيم.

* * *

---

(١) موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقانى البغدادى، إمام مقرئ مجود محدث أصيل ثقة سنى، أخذ القراءة عرضًا عن - المبهج والكامل - الحسن بن عبد الوهاب و- الكامل - محمد بن الفرج، كلاهما عن الدورى عن الكسائى و -الكامل- إدريس ابن عبد الكريم و-الكامل - محمد بن يحيى الكسائى وعبد الوهاب بن محمد بن عيسى الخزاز، وسمع الحروف من - المستنير- أحمد بن يوسف التغلبى عن ابن ذكوان ومن - المستنير- محمد بن أحمد بن واصل عن أبيه، قرأ عليه -الكامل - أحمد بن نصر والمستنير- محمد بن أحمد بن إبراهيم و -المستنير- أحمد بن الحسن بن شاذان و- المبهج - محمد بن أحمد الشنبوذى و- الكامل - زيد بن على، قال الدانى: كان إمامًا فى قراءة الكسائى ضابطًا لها مضطلعاً بها، قرأ عليه غير واحد من الحذاق، منهم أحمد بن نصر الشذائى، ومحمد بن أحمد الشنبوذى وغيرهما، قال: وكان أبوه وجده وزيرين لبنى العباس، وكذلك أخوه أبو على محمد بن عبيد الله، وترك أبو مزاحم الدنيا وأعمل نفسه فى رواية الحديث، وأقرأ الناس وتمسك بالسنة، قال: وكان بصيرًا بالعربية شاعرًا مجودًا، وقال الخطيب: كان ثقة من أهل السنة، قال ابن الجزرى: هو أول من صنف فى التجويد فيما أعلم، وقصيدته الرائية مشهورة، وشرحها الحافظ أبو عمرو، وقد أخبرنى بها وبقصيدته الأخرى فى السنة أبو حفص عمر بن الحسن المراغى بقراءتى عليه عن على ابن أحمد المقدسى، أخبرنا ابن طبرزد بسنده، وقد حدث عنه أبو بكر الآجرى وأبو حفص ابن شاهين وجماعة، ومات فى ذى الحجة سنة خمس وعشرين وثلاثمائة.

ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٢٠-٣٢١).

باب ذكر مذهب ورش فى الراءات مجملا

بنى الحافظ - رحمه الله - التبويب على مذهب ورش فيما خالف فيه غيره من القراء، فرقق من الراءات المتحركة بالفتح أو بالضم(١)، ويذكر فى أثناء الباب مذاهب سائر القراء، وما اتفق الكل على تفخيمه أو على ترقيقه.

---

(١) ويمكن إجمال ما فصله المصنف بقول ابن غلبون فى التذكرة بقوله: اعلم أن ورشًا كان يقرأ الراء المفتوحة بين اللفظين إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة فقط:

فأما الياء الساكنة فإنها تلى الراء، وما قبل هذه الياء يقع على ضربين: مفتوحًا ومكسورًا لا غير.

فأما المفتوح فكقوله تعالى: ﴿خيرًا يؤتكم﴾ [الأنفال: ٧٠]، ﴿وافعلوا الخير﴾ [الحج: ٧٧]، و ﴿غيركم﴾ [التوبة: ٣٩، وغيرها] و ﴿حيران﴾ [الأنعام: ٧١، وغيرها] و ﴿فيهن خيرات﴾ [الرحمن: ٧٠]، و﴿غيره﴾ [البقرة: ٢٣٠، وغيرها] و ﴿الخيرات﴾ [البقرة: ١٤٨، وغيرها] و ﴿غير أولى الضرر﴾ [النساء: ٩٥] و ﴿لا ضير إنا﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿الجبال سيرًا﴾ [الطور: ١٠] وما أشبه هذا حيث وقع.

وأما المكسور فكقوله تعالى: ﴿ولله ميراث﴾ [آل عمران١٨٠، وغيرها]، و﴿وعشيرتكم﴾ [التوبة: ٢٤] و ﴿فالمغيرات﴾ [العاديات: ٣] و ﴿بشيرًا ونذيرًا﴾ [البقرة: ١١٩، وغيرها] و﴿قديرا﴾ [النساء: ١٣٣، وغيرها] و ﴿بصيرا﴾ [النساء ٥٨ وغيرها] و ﴿نصيرا﴾ [النساء ٤٥ وغيرها] و ﴿قمطريرا﴾ [الإنسان ١٠] و ﴿مستطيرا﴾ [الإنسان: ٧] و ﴿عسيرا﴾ [الفرقان٢٦] و ﴿يسيرا﴾ [النساء: ٣٠، وغيرها] و﴿قواريرا﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦] و ﴿خبيرا﴾ [النساء٣٥: وغيرها] وما أشبه هذا: فورش وحده يقرأ هذه الراء بين اللفظين مع هذه الياء حيث وقعت فى المنون والمضاف، وفيما كانت الراء فيه غير طرف فى الوصل والوقف جميعًا؛ لوجود حركة الراء فيهما، وما كانت الراء فيه طرفًا فى الوصل فقط؛ لسكون الراء منه فى الوقف.

وأما الكسرة التى تقع قبل هذه الراء فإنها تكون على ضربين:

أحدهما: أن تلى الراء. والآخر: أن يحول بينهما ساكن:

فأما ما وليتها فيه الكسرة فكقوله تعالى: ﴿ليغفر لك الله﴾ [الفتح٢] و ﴿فاطر السموات﴾ [يوسف: ١٠١] و ﴿خسر الدنيا﴾ [الحج: ١١] و ﴿شعائر الله﴾ [المائدة: ٢، وغيرها] و ﴿تبصرة﴾ [ق: ٨] و ﴿تذكرة﴾ [طه: ٣، وغيرها] و ﴿ناضرة. إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] و ﴿باسرة﴾ [القيامة: ٢٤] و ﴿فاقرة﴾ [القيامة: ٢٥] و﴿بالساهرة﴾ [النازعات: ١٤] و ﴿نخرة﴾ [النازعات: ١١] و ﴿من قطران﴾ [إبراهيم: ٥٠] و ﴿قاصرات الطرف﴾ [الصافات: ٤٨، وغيرها] و ﴿فالزاجرات﴾ [الصافات: ٢] و ﴿فرشًا﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿سرجا﴾ [الفرقان: ٦١، وغيرها] و ﴿كرامًا﴾ [الفرقان: ٧٢، وغيرها] و ﴿شاكرًا﴾ [النساء: ١٤٧، وغيرها] و ﴿صابرًا﴾ [الكهف: ٦٩، وغيرها] و ﴿إلا مبشرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥، وغيرها] وما أشبه هذا.

وأما ما حال بينهما فيه الساكن فكقوله تعالى: ﴿الذكر لتبين﴾ [النحل: ٤٤، وغيرها]، =

. . . .

= ﴿وما علمناه الشعر] [يس: ٦٩] و ﴿وزر أخرى﴾ [الأنعام: ١٦٤، وغيرها] و ﴿غير إخراج﴾ [البقرة: ٢٤٠] و ﴿إخراجهم﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿إكراههن﴾ [النور: ٣٣] و﴿المحراب﴾ [آل عمران: ٣٧، وغيرها] ﴿وإسرافنا﴾ [آل عمران: ١٤٧] ﴿والإشراق﴾ [ص: ١٨] و ﴿عبرة﴾ [يوسف: ١١١] و ﴿سدرة﴾ [النجم: ١٤] و﴿سركم﴾ [الأنعام: ٣] و ﴿ذو مرة﴾ [النجم: ٦]، و ﴿إسرافًا﴾ [النساء: ٦] و﴿صهرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] و ﴿ذكرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠، وغيرها] وما أشبه هذا: فورش وحده يقرأ هذه الراء مع هذه الكسرة فى هذين الضربين بين اللفظين، حيث وقعا فى المنون والمضاف، وكانت الراء فيه غير طرف فى الوصل والوقف جميعًا؛ لوجود حركة الراء فيهما، وفيما كانت الراء فيه طرفًا فى الوصل فقط؛ لسكون الراء منه فى الوقف.

وقد خالف أصله مع هذه الكسرة -فى الضربين جميعًا- فى مواضع محصورة:

فأما ما وليت الكسرة فيه الراء، فإنه خالف أصله فيه فى ثمانية أحرف، ففتح الراء فيها:

أحدها: أن يكون ذلك الحرف المكسور باء الجر، كقوله تعالى: ﴿برازقين﴾ [الحجر: ٢٠] و ﴿برادى رزقهم﴾ [النحل: ٧١] و ﴿بربهم يعدلون﴾ [الأنعام: ١، وغيرها] و﴿برأس أخيه﴾ [الأعراف: ١٥٠] و ﴿برسوله﴾ [التوبة: ٥٤، وغيرها] وما أشبه هذا.

والثانى: إذا كان ذلك الحرف المكسور لام الجر، كقوله تعالى: ﴿لربهم يرهبون﴾ [الأعراف: ١٥٤] و ﴿ألربك البنات﴾ [الصافات: ١٤٩] و ﴿ولرسوله وللمؤمنين﴾ [المنافقون: ٨] وما أشبه هذا.

والثالث: قوله تعالى: ﴿الصراط﴾ [الفاتحة: ٦، وغيرها] و ﴿صراط﴾ [الفاتحة: ٧، وغيرها] حيث وقع فى حال النصب والجر والرفع.

والرابع: إذا وقع بعد هذه الراء - المكسور ما قبلها- ألف بعدها راء مفتوحة أو مضمومة، كقوله: ﴿مسجدًا ضرارًا﴾ [التوبة: ١٠٧] و ﴿لوليت منهم فرارًا﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿إن يريدون إلا فرارًا﴾ [الأحزاب: ١٣] و ﴿قل لن ينفعكم الفرار﴾ [الأحزاب: ١٦] وما أشبه هذا.

والخامس: إذا وقع بعد هذه الراء ألف، بعدها قاف مضمومة، كقوله تعالى: ﴿هذا فراق بينى وبينك﴾ [الكهف: ٧٨]، و ﴿ظن أنه الفراق﴾ [القيامة: ٢٨]، وقد ذهب قوم إلى الأخذ لورش فى هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود.

والسادس: إذا وقع بعد هذه الراء ألف، بعدها عين مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿عنهم سراعًا﴾ [ق: ٤٤] و ﴿من الأجداث سراعًا﴾ [المعارج: ٤٣] و ﴿سبعون ذراعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، وقد ذهب قوم إلى الأخذ لورش فى هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود.

والسابع: إذا وقع بعد هذه الراء ألف، بعدها همزة مفتوحة، كقوله تعالى:

﴿إلا مراء﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿افتراء عليه﴾ [الأنعام: ١٣٨] و ﴿افتراء على الله﴾ [الأنعام: ١٤٠] وما أشبه هذا.

والثامن: إذا وقع بعد هذه الراء ألف تدل على الاثنين، سواء كانت تلك الألف اسمًا أو حرفًا: فالاسم كقوله: ﴿أن طهرا بيتى﴾ [البقرة: ١٢٥] و ﴿فلا تنتصران﴾ =

وقوله: «مجملا».

يريد أنه إنما يذكر فى هذا الباب قوانين جامعة، ويبينها بأمثلة تشعر بما تشتمل عليه تلك القوانين الكلية من آحاد الألفاظ، ولا ينزل إلى تعيين كل لفظة على التفصيل.

واعلم أنه يستعمل فى هذا الباب تفخيم الراء وفتحها وتغليظها بمعنى واحد، ويستعمل أيضًا ترقيقها وإمالتها وبين اللفظين بمعنى واحد، لكن هذا فيما كان من الراءات متحركًا بالفتح، فأما الراء المكسورة، فلا يستعمل فيها إلا لفظ الترقيق خاصة، وكذلك الراء المضمومة التى يرققها ورش، ينبغى أن يعبر عنها بلفظ الترقيق دون لفظ الإمالة.

واعلم أن القراء يقولون [إن][(١)] الأصل فى الراءات التغليظ، فإنما ترقق لعارض، واحتج لهذا الشيخ فقال ما: نصه: «إن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق؛ ألا ترى أنك لو قلت: رغد، أو رقد، ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى الإمالة، وهذا مما لا يمال، ولا علة فيه توجب الإمالة» انتهى.

= [الرحمن: ٣٥]. والحرف كقوله: ﴿ساحران﴾ [القصص: ٤٨].

وقد ذهب قوم إلى الأخذ لورش فى هذا الموضع والموضع الذى قبله بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود فيهما.

وأما ما خالف أصله فيه -مما قد حال بين الكسرة وبين الراء ساكن- ففتح الراء فيه، فهو سبعة مواضع:

أحدها: ﴿إعراضًا﴾ [النساء: ١٢٨] و ﴿كبر عليك إعراضهم﴾ [الأنعام: ٣٥].

والثانى: الأسماء الأعجمية وهى: ﴿إبراهيم﴾ [البقرة: ١٢٤، وغيرها] و ﴿إسرائيل﴾ [البقرة: ٤٠، وغيرها] و ﴿عمران﴾ [آل عمران: ٣٣، وغيرها] حيث وقعت.

والثالث: إذا وقع بعد هذه الراء ألف بعدها راء مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿لهم إسرارًا﴾ [نوح: ٩] و ﴿عليكم مدرارًا﴾ [هود: ٥٢، وغيرها].

والرابع: قوله تعالى: ﴿مصر﴾ منونًا وغير منون، وجملته خمسة مواضع [البقرة: ٦١، يونس: ٨٧، يوسف: ٢١، ٩٩، الزخرف: ٥١].

والخامس: قوله تعالى فى البقرة [٢٨٦]: ﴿إصرًا كما﴾، وفى الأعراف [١٥٧]: ﴿إصرهم﴾.

والسادس: قوله تعالى فى الكهف [٩٦]: ﴿قطرًا﴾.

والسابع: قوله تعالى فى الروم [٣٠]: ﴿فطرت الله﴾.

ينظر التذكرة فى القراءات الثمانى (١/٢١٩-٢٢٥).

(١) سقط فى أ.

وهذا القدر الذى ذكره لا يستقل دليلًا؛ إذ لو قال قائل: الراء فى نفسها عرية من وصفى الترقيق والتغليظ، وإنما يعرض لها أحد الوصفين بحسب حركتها فترقق بعد[1] الكسرة لتسفلها، وتغلظ مع الفتحة والضمة لتصعدها، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها.

وأيضًا فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت فى نفسها مستحقة للتغليظ لبعد أن يبطل ما تستحقه بنفسها لسبب خارج عنها كما كان ذلك فى حروف الاستعلاء.

واحتج غيره على أن أصل الراء التغليظ بكونها متمكنة فى ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذى به تتعلق حروف الإطباق، وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا للفتحة فيها بأنها فى تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها فى قوة كسرتين.

واعلم أن التكرار متحقق فى الراء الساكنة، سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة، أما حصول التكرار فى الراء المتحركة الخفيفة فغير بَيِّن لكن الذى يصح فيها أنها فى التغليظ والترقيق بحسب ما يستعمله المتكلم، وذلك أنها تخرج من ظهر اللسان ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان؛ فترقق إذ ذاك، أو يمكنها فى ظهر اللسان؛ فتغلظ ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن نحو ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿وَيَشْتَرُونَ﴾ [البقرة: ١٧٤].

فإذا مكنتها إلى ظهر اللسان وبعدت عن الطرف استحكم تغليظها، وكذلك المكسورة إن مكنتها إلى ظهر اللسان غلظت ولم يمكن ترقيقها، ولا يقوى الكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان إلا أن تغليظها فى حال الكسر قبيح فى النطق؛ ولذلك لا يستعمله معتبر، ولا يوجد إلا فى ألفاظ العوام، وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذى يناسب الفتحة أو الضمة، وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من الطرف فترقق إذا عرض لها سبب، كما يتبين فى هذا الباب فى قراءة ورش، ولا يمكن إذا انكسرت

---

(١) فى أ: مع.

إلى ظهر اللسان؛ لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة؛ فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروا على أن أصل الراء المتحركة التغليظ.

وأما الراء الساكنة فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط ألا يقع بعدها حرف استعلاء نحو ﴿ٱلْفِرْدَوْسِ﴾، وتغلظ فيما سوى ذلك، فأمكن أن يدعى أن تغليظها وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة، ولم يثبت فى ذلك دلالة على حكمها فى نفسها.

فأما تغليظها بعد الكسرة العارضة فى نحو ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور: ٥٠] فيحتمل أن يكون ذلك؛ لأن أصلها التغليظ كما قالوا، ويحتمل أن يكون تغليظها إذ ذاك بالحمل على المضارع، إذا قلت: «يرتاب»؛ بناء على مذهب الكوفيين فى أن صيغة الأمر(١) مقتطعة من المضارع، أو بناء على مذهب البصريين فى أن الأمر يشبهه المقتطع من المضارع؛ فلم يعتد بما عرض لها من الكسرة فى حال الأمر، وعند ظهور هذا الاحتمال، ضعف القول بأن أصلها التغليظ.

أما إن ثبت بالنقل عن العرب أنها ينطق بها ساكنة مغلظة بعد همزة الوصل فى حكاية لفظ الحرف فتقول: «اِر» كما تقول «اِب» «اِت» فحينئذ يمكن أن يحتج بذلك إن ثبت على أن أصلها التغليظ، وكذلك إن ثبت أن الوقف على الأمر من «سرى» فى كلام العرب بتغليظ الراء فى قولك: «اسر» إذا لم ترم الكسرة.

وإذا تقرر هذا - فأقول: من زعم أن أصل الراء التغليظ، إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقًا من حيث إنها راء فلا دليل عليه؛ لما تقدم.

وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو بالضم، وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على الفتح فلزمته فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك، إلا إن وجد سبب وحينئذ يتصور فيها رعى السبب فترقق، وَرَفَضَهُ، فتبقى على ما استحقته من الفتح بسبب حركتها - فهذا كلام حسن مناسب، والله تبارك وتعالى أعلم بالحقائق.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن الراءات فى مذهب القراء ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على تفخيمه.

وقسم اتفقوا على ترقيقه.

وقسم اختلفوا فيه: فرققه ورش وحده، وفخمه الباقون.

---

(١) كذا، ولا يتفق تعليله هذا مع المثال؛ لأنه ماضٍ.

واعلم أن هذا التقسيم إنما يرد على الراءات التى لم يجر لها ذكر فى باب الإمالة فأما ما ذكر هناك نحو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ و ﴿بُشْرَىٰ﴾ و ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾، فلا خلاف أن من قرأها بالإمالة أو بين اللفظين يرققها، ومن قرأها بالفتح يفخمها.

وأذكر كل واحد من الأقسام الثلاثة حسب ما رتبه الحافظ - رحمه الله - فى هذا الباب.

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أن ورشًا كان يميل فتحة الراء قليلًا بين اللفظين إذا وليها. . .» كذا.

قد تقدم أن الإمالة هى تقريب الألف من الياء وتقريب الفتحة من الكسرة، ولما كانت الراء المكسورة يلزمها الترقيق فى كلام العرب كما تقدم، حَسُنَ أن يعبر عن فتحة الراء المرققة بأنها ممالة، للشبه الحاصل بين الراء المفتوحة والراء المكسورة فى الترقيق، ولوجود سبب الإمالة؛ إذ لا ترقق الراء؛ المفتوحة إلا مع الكسرة أو الياء الساكنة، وعند حصول السبب وترقيق الراء، فلا بد أن يسرى للفتحة شيء من شبه الكسرة؛ فصح استعمال لفظ الإمالة فى الفتحة لذلك.

واعلم أن الكسرة التى تكون قبل الراء على ضربين: لازمة، وغير لازمة.

فاللازمة هى التى تكون مع الراء فى كلمة واحدة نحو ﴿كِرَامٍ﴾ [عبس: ١٦].

ألا ترى أن الكاف لا تنفصل من الراء؛ لأنهما فى كلمة واحدة ولو فصلتها، لفسد نظم الكلمة، وبطلت دلالتها على المعنى الذى كانت تدل عليه قبل ذلك؛ فحصل من هذا لزوم الكسرة للراء.

وأما الكسرة غير اللازمة: فهى التى تكون قبل الراء، ولا تكون فى حرف من نفس الكلمة التى فيها الراء، وإنما يكون ذلك إذا كانت الراء أول الكلمة.

ثم هذه الكسرة على ضربين: منفصلة، وعارضة، ونعنى بالمنفصلة: أن تكون الكسرة فى آخر حرف من الكلمة مستقلةً بنفسها لا تفتقر إلى الاتصال بما بعدها فى الخط نحو: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجاثية: ١١] فهذه الراء مفتوحة وهى أول الكلمة، وقبلها كسرة فى التاء من ﴿ءَايَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] وهما كلمتان مستقلتان، لا تفتقر الأولى إلى الثانية من حيث البنية.

ونعنى بالكسرة العارضة: الكسرة التى فى لام الجر، وباء الجر فى نحو ﴿لِرَبِّكِ﴾ [آل عمران: ٤٣] و ﴿بِرَبِّكَ﴾ [الإسراء: ١٧].

ألا ترى أن اللام والباء، لما كان كل واحد منهما حرفًا واحدًا من حروف التهجى، لزم اتصاله بما بعده فى اللفظ والخط؛ لعدم استقلاله، على ما تقدم بيانه فى باب نقل الحركة.

وقد حصل من كلام الحافظ أن الكسرة اللازمة قبل الراء تكون على ضربين: متصلة بالراء، ومفصول بينهما بحرف ساكن.

ويريد أن هذا الفاصل يكون حرفًا صحيحًا غير الصاد، والطاء، والقاف؛ لأنه متى كان الفاصل واحدًا من هذه الأحرف الثلاثة، فورش يفخم الراء إذ ذاك، على ما يأتى بحول الله عز وجل.

وإنما قلت: إنه أراد حرفًا صحيحًا؛ لأنه قد ذكر أن الياء الساكنة على حدتها.

ثم إن الياء تكون[1] أيضًا قبل الراء على ضربين؛ لأنها إن كانت بعد كسرة فهى حرف مد، نحو ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ﴾ [العاديات: ٣]، وإن كانت بعد فتحة، فهى حرف لين نحو ﴿ٱلْخَيْرَٰتِۚ﴾ [البقرة: ١٤٨].

قال: «وسواء لحق الراء تنوين أو لم يلحقها».

يريد أنه يرققها فى جميع ذلك، أما الراء التى لم يلحقها تنوين، وهى التى تكون فى وسط الكلمة، أو فى آخر الفعل، أو فى آخر بعض الأسماء فالترقيق مطرد فيها، إلا فى ألفاظ قليلة وهى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] وما يذكر معه بعد، وكذلك التى لحقها التنوين سيستثنى منها أحرفا ستة، وهى ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] وما يذكر معها إن شاء الله.

واعلم أن مجموع الراءات التى يشتمل عليها هذا القسم، فإنى الآن بحول الله - عز وجل - أذكرها، وأحصرها فى فصلين:

أحدهما: اتفق الحافظ، والشيخ، والإمام فيه على الترقيق لورش.

والثانى: اختلفوا فيه.

وأقدم المختلف فيه مستعينا بالله الرب الكريم، البر الرحيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

* * *

---

(١) فى ب: يكون.

الفصل الأول

فيما اختلفوا فيه من الراءات، ويشتمل على ثمانية أقسام:

القسم الأول: ﴿سِرَاعًاۚ﴾ [ق: ٤٤] و ﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] تفرد الإمام فيهما بالتفخيم.

الثاني: ﴿كِبْرَهُۥ﴾ و ﴿لَعِبْرَةً﴾ و ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰۚ﴾ حيث وقع. تفرد الشيخ فيها بالتغليظ.

الثالث: ﴿حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] اتفق الشيخ والإمام على تغليظه.

الرابع: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ فى التوبة [الآية: ٢٤]، و ﴿إِجْرَامِى﴾ [هود: ٣٥] و ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ذكر[1] الشيخ والإمام عن ورش التغليظ، والترقيق، وقال الإمام فى ﴿إِجْرَامِى﴾: «إن بين اللفظين أكثر».

الخامس: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، و﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ﴾ [غافر: ٥٦]، و﴿وِزْرَكَ﴾، و﴿ذِكْرَكَ﴾ [الانشراح: ٢، ٤]، و﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، مذهب الشيخ التغليظ، وعن الإمام الوجهان وقال: «إن التفخيم فى «وزرك» و«ذكرك» أكثر، ولا خلاف فى ترقيق «حصرت» فى الوقف.

السادس: «المرء» فى قوله تعالى ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦۚ﴾ و ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾، ذكر الشيخ، والإمام عن ورش التغليظ والترقيق، وقال الشيخ: «والمشهور عن ورش: الترقيق». وقال: «التفخيم أكثر وأحسن».

السابع: كل راء منصوبة منونة بعد كسرة أو ياء ساكنة:

فالذى بعد الكسرة من ذلك عشرون حرفًا وهى ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٧٤]، و﴿سَٰمِرًا﴾ [المؤمنون: ٦٧]، و﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩]، و﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤]، و﴿حَاضِرًاۗ﴾ [الكهف: ٤٩]، و﴿ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿عَاقِرًا﴾ [مريم: ٥]، و﴿طَٰٓئِرٍ﴾[2] [الأنعام: ٣٨]، و﴿فَاجِرًا﴾ [نوح: ٢٧]، و﴿مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، و﴿مُبْصِرًاۚ﴾ [يونس: ٦٧]، و﴿مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠]، و﴿مُغَيِّرًا﴾ [الأنفال: ٥٣]، و﴿مُبَشِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥]، و﴿مُنتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣]، و﴿مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠]، و﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ [لقمان: ٧]، و﴿حَاضِرًاۗ﴾ [الكهف: ٤٩]، و﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، والذى بعد الياء الساكنة على ضربين:

---

(١) فى أ: وذكر.

(٢) هكذا فى الأصل.

أحدهما: أن تكون الياء حرف لين، وذلك ثلاثة ألفاظ، وهى: ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿طَيْرًا﴾ [الفيل: ٣] و ﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠].

الثاني: أن تكون الياء حرف مد، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون وزنه «فعيلا»، وجملته اثنان وعشرون حرفًا، وهى:

﴿قَدِيرًا﴾، و﴿خَبِيرًا﴾، و﴿بَصِيرًا﴾، و﴿كَبِيرًا﴾، و﴿كَثِيرًا﴾، و﴿بَشِيرًا﴾، و﴿نَذِيرًا﴾، و﴿صَغِيرًا﴾، و﴿فَقِيرًا﴾، و﴿نَقِيرًا﴾ و﴿نَفِيرًا﴾، و﴿سَعِيرًا﴾، و﴿يَسِيرًا﴾، و﴿نَصِيرًا﴾، و﴿مَصِيرًا﴾، و﴿وَزَفِيرًا﴾، و﴿حَصِيرًا﴾، و﴿ظَهِيرًا﴾، و﴿وَزِيرًا﴾، و﴿عَسِيرًا﴾، و﴿وَحَرِيرًا﴾، و﴿وَأَسِيرًا﴾.

والثاني: أن تكون على غير ذلك الوزن، وجملته ثلاثة عشر حرفا، وهي: ﴿تَقْدِيرًا﴾، و﴿تَطْهِيرًا﴾، و﴿تَكْبِيرًا﴾، و﴿تَفْجِيرًا﴾، و﴿تَبْذِيرًا﴾، و﴿تَدْمِيرًا﴾، و﴿تَتْبِيرًا﴾، و﴿قواريرًا﴾(١)، و﴿قَمْطَرِيرًا﴾، و﴿زَمْهَرِيرًا﴾، و﴿مُّنِيرًا﴾، و﴿مُسْتَطِيرًا﴾.

ذكر الإمام فى جميع ذلك عن ورش فى الوصل التغليظ والترقيق، وفي الوقف الترقيق لا غير، ووافقه الشيخ على ما كان وزنه (فعيلا) وقال: «إن التفخيم فيه فى الوصل مذهب أبى الطيب، وما ليس وزنه (فعيلا) أخذ فيه بالترقيق فى الحالين» ومذهب الحافظ الترقيق فى جميع ما تقدم فى هذا الفصل.

الثامن: كل راء منصوبة منونة قبلها حرف ساكن صحيح غير حرف استعلاء، وقبل ذلك الساكن كسرة، وجملته فى القرآن ستة أحرف، وهى:

﴿ذِكْرًا﴾، و﴿سِتْرًا﴾، و﴿وِزْرًا﴾، و﴿إِمْرًا﴾، و﴿حِجْرًا﴾، و﴿وَصِهْرًا﴾.

مذهب الحافظ والشيخ التفخيم فى الستة، قال الشيخ: إلا ﴿وَصِهْرًا﴾ فإنه بالوجهين لورش.

وأما الإمام فنقل فى هذه الستة التغليظ لورش، ثم قال: «إلا ﴿وَصِهْرًا﴾ فى الفرقان فإنه بين اللفظين فى الحالين». ثم قال: «وقد قرأت له هذا الفصل كله بين اللفظين»؛ فحصل من هذا التفخيم فى ﴿وَصِهْرًا﴾ للحافظ، والترقيق للإمام والوجهان للشيخ، وأن باقى الفصل بالتفخيم من الطرق الثلاثة، وزاد الإمام بين اللفظين، والله جل وعلا، وتبارك وتعالى أعلم وأحكم.

---

(١) لعله يريد «قواريرًا» فى الموضعين عند من نوّنهما.

الفصل الثانى

فيما اتفق الحافظ، والشيخ، والإمام على ترقيقه لورش، وتفخيمه لسائر القراء.

اعلم أن هذه الراءات التى فى هذا الفصل نوعان: متوسطة فى الكلمة، ومتطرفة، وكل واحدة منها إما أن تكون فى اسم أو فعل؛ فالحاصل أربعة أنواع، وكل واحد من الأربعة إما أن يكون متحركا بالفتح، أو بالضم؛ فالجميع ثمانية أنواع:-

النوع الأول: الراء المفتوحة متوسطة فى الاسم، وهى أربعة أضرب:

الضرب الأول: الراء المفتوحة فى وسط الاسم بعد كسرة لازمة، والوارد منه فى القرآن سبعة وأربعون موضعا وهى: ﴿فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿سِرَاجًا﴾ [الفرقان: ٦١]، ﴿مِرَآءً﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، ﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿ءَاخِرَهُۥ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿طَٰٓئِرَهُۥ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿طَهِّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿قَطِرَانٍ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، ﴿ٱفْتِرَآءً﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وكذلك: ﴿ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿ٱلْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: ١٠]، ﴿بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]، ﴿حَاضِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَازِرَةٌ﴾ [الإسراء: ١٥]، ﴿صَابِرَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿ظاهرة﴾ [لقمان: ٢٠]، ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، ﴿نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، ﴿بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤]، ﴿فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥]، ﴿خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ١٢]، ﴿أساورة﴾ [الزخرف: ٥٣]، ﴿تَبْصِرَةً﴾ [ق: ٨]، ﴿مَعْذِرَةً﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿مُّنكِرَةٌ﴾ [النحل: ٢٢]، ﴿مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]، ﴿نَّخِرَةً﴾ [النازعات: ١١]، ﴿مُّسْفِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨]، ﴿مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٩]، ﴿بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿ٱلتَّذْكِرَةِ﴾ [المدثر: ٤٩] بالألف واللام فيهما، ودون الألف واللام، وكذلك: ﴿وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿وَٱلصَّٰبِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ﴾ [الصافات: ٢]، ﴿وَٱلنَّٰشِرَٰتِ﴾ [المرسلات: ٣]، ﴿ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ [النبأ: ١٤]، ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ﴾ [النازعات: ٥]، ﴿قَٰصِرَٰتُ﴾ [الصافات: ٤٨]، ﴿مُهَٰجِرَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦].

وقد تقدم ﴿سِرَاعًا﴾ [ق: ٤٤]، و﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] فى الفصل الأول.

الضرب الثانى: أن يفصل بين الراء والكسرة حرف ساكن صحيح غير الصاد

والطاء والقاف، وجملته فى القرآن عشرة احرف، وهى: ﴿وَإِخْرَاجُ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، ﴿حِذْرَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران:٣٧]، ﴿ٱلسِّدْرَةَ﴾ [النجم: ١٦] بالألف واللام ودونهما.

ومنه ﴿سِرَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، و﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ [النجم: ٦] وقدم تقدم ﴿إِجْرَامِى﴾ [هود: ٣٥] و﴿حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] و﴿كِبْرَهُۥ﴾ [النور: ١١] و﴿لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] و﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] فى الفصل الأول.

الضرب الثالث: أن يفصل بين الراء والكسرة ياء ساكنة، وجملته فى القرآن ثلاثة عشر موضعا وهى:

﴿كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، ﴿بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، ﴿ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [النور: ٥٨]، ﴿مَصِيرَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، ﴿عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢] فى غير سورة براءة، ﴿مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥]، وكذلك ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ﴾، و﴿مِيرَٰثُ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، و﴿سِيرَتَهَا﴾ [طه: ٢١] وقدم تقدم ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ الذى فى براءة [٢٤] فى الفصل الأول.

الضرب الرابع: أن يكون قبل الراء ياء ساكنة بعد فتحة، وجملته فى القرآن خمسة مواضع، وهى ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨] بالألف واللام ودونهما، و﴿غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]، وقدم تقدم ذكر ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] وأخواته فى الفصل الأول.

النوع الثانى: الراء المفتوحة المتوسطة فى الفعل، وجملته فى القرآن ثمانية وعشرون، والراء فى جميعه تلى الكسرة إلا فى موضع واحد فإنه فصلت بينهما ياء ساكنة، وهى: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ﴾ [الممتحنة: ٤]، ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿لَنُكَفِّرَنَّ﴾ [العنكبوت: ٧]، ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ﴾ [إبراهيم: ١٢]، ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿لَنُحْضِرَنَّهُمْ﴾ [مريم: ٦٨].

وكذلك ﴿بَطِرَتْ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿أُمْطِرَتْ﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿سُكِّرَتْ﴾ [الحجر: ١٥]، ﴿سُيِّرَتْ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، ﴿حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، ﴿سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]، ﴿نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]، ﴿سُعِّرَتْ﴾ [التكوير: ١٢]، ﴿فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣]، ﴿بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ٤]، وكذلك ﴿تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣٥]، ﴿طَهِّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿نَكِرَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]،

﴿يَتِرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿لِأُنذِرَكُم﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿لِيُنذِرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ﴾ [طه: ٧٢]، ﴿لَن يُجِيرَنِى﴾ [الجن: ٢٢].

وقد تقدم ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠] فى الفصل الأول.

النوع الثالث: الراء المفتوحة فى آخر الاسم، ولا تكون منونة لأن الراء المنصوبة المنونة قد تقدمت فى الفصل الأول، والوارد منه فى القرآن من هذا النوع أربعة أضرب:

الضرب الأول: الراء المفتوحة بعد الكسرة، وجملته فى القرآن أربعة عشر موضعا وهى:

﴿كَبَآئِرَ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، ﴿شَعَآئِرَ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿ٱلدَّوَآئِرَ﴾ [التوبة: ٩٨]، ﴿أَكَٰبِرَ﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ﴿مَوَاخِرَ﴾ [النحل: ١٤]، ﴿أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠]، ﴿ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ٢]، وكذلك ﴿فَاطِرَ﴾ [يوسف: ١٠١]، ﴿ظَٰهِرَ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ﴿دَابِرَ﴾ [الأعراف: ٧٢]، ﴿فَلَا نَاصِرَ﴾ [محمد: ١٣]، ﴿ٱلْأَخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦].

الضرب الثانى: أن يفصل بينها وبين الكسرة ساكن صحيح، وجملته فى القرآن ستة مواضع، وهى:

﴿ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿ٱلذِّكْرَ﴾ الحجر: ٩]، ﴿ٱلشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩]، ومنه ﴿ٱلسِّرَّ﴾ [طه: ٧]، ﴿ٱلْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقد تقدم ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فى الفصل الأول.

الضرب الثالث: أن يفصل بينها وبين الكسرة ياء ساكنة، وجملته خمسة مواضع وهى:

﴿ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، ﴿وَٱلْعِيرَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿وَٱلْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨]، ﴿وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]، ﴿قَوَارِيرَا۟﴾ [الإنسان: ١٥].

الضرب الرابع: أن يقع قبلها ياء ساكنة بعد فتحة، وجملته ثلاثة مواضع وهى: ﴿ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿ٱلسَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٨] ، ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠].

النوع الرابع: الراء المفتوحة فى آخر الفعل، وجملته فى القرآن أربعة وعشرون موضعا، وهى كلها ضرب واحد؛ لأنها كلها تلى الكسرة وهى:

﴿سَخِرَ﴾ [التوبة: ٧٩]، ﴿خَسِرَ﴾ [النساء: ١١٩]، وكذلك ﴿لِّيَغْفِرَ﴾ [الفتح: ٢]، و﴿وَتُنذِرَ﴾ [مريم: ٩٧]، و﴿وَيُبَشِّرَ﴾ [الكهف: ٢] بالياء والتاء فيهن.

وكذلك ﴿يُظْهِرَ﴾ [غافر: ٢٦]؛ ﴿يُصْدِرَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿يُطَهِّرَ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿يُؤَخِّرَ﴾ [المنافقون: ١١]، ﴿وَيُكَفِّرَ﴾ [الفتح: ٥].

كل ذلك بالياء المعجمة من أسفل.

وكذلك ﴿فَتُفَجِّرَ﴾ [الإسراء: ٩١]، ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالتاء المعجمة من فوق فيهما، و﴿نَّصْبِرَ﴾ [البقرة: ٦١] بالنون، ﴿نَّقْدِرَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] بالنون وبالياء المعجمة من أسفل.

وكذلك ﴿عُثِرَ﴾ [المائدة: ١٠٧]، ﴿نُقِرَ﴾ [المدثر: ٨]، ﴿قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]، ﴿كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤]، ﴿وَحُشِرَ﴾ [النمل: ١٧]، ﴿بُعْثِرَ﴾ [العاديات: ٩]، ﴿أُنذِرَ﴾ [يس: ٦]، ﴿وَٱزْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩]، ﴿بُشِّرَ﴾ [النحل: ٥٨]، ﴿ذُكِرَ﴾ [الأنعام: ١١٨] بتخفيف الكاف وتشديدها أيضًا.

وذكر الحافظ - رحمه الله - بعض هذه الأمثلة، ثم قال: «ونقض مذهبه مع الكسر فى الضربين».

يعنى بالضربين الراء التى تلى الكسرة، والراء التى تلى حرفًا صحيحًا ساكنًا بعد الكسرة، ولا يمكن أن يريد بأحد الضربين الراء التى تلى الساكنة؛ إذ ليس فى جميع ما ذكر من الأمثلة التى نقض فيها مذهبه راءٌ بعد ياء ساكنة.

واعلم أن الألفاظ التى ذكر هنا أن ورشًا نقض مذهبه فيها تنحصر فى أربعة أضرب:

الضرب الأول: أن يقع مع الراء حرف استعلاء فى كلمة واحدة، وذلك نوعان:

أحدهما: أن يتأخر حرف الاستعلاء عن الراء ويفصل بينهما ألف والوارد من ذلك فى القرآن أربعة ألفاظ:

أحدها: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ حيث وقع مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، منونًا وغير منون، كقوله - تعالى -: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١] و﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦] و﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢] و﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

اللفظ الثانى: ﴿فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ فى الكهف [٧٨] و ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ فى القيامة

[الآية: ٢٨].

اللفظ الثالث: ﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ فى ص [الآية: ١٨].

اللفظ الرابع: ﴿إِعۡرَاضٗا﴾ فى النساء [الآية: ١٢٨] و﴿إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ فى الأنعام [الآية: ٣٥].

النوع الثانى: أن يكون حرف الاستعلاء ساكنًا فاصلًا بين الراء(١) والكسرة، والمعتبر من ذلك ثلاثة أحرف:

أحدها: الصاد فى قوله - تعالى -: ﴿إِصۡرٗا﴾ فى البقرة [الآية: ٢٨٦]، و﴿إِصۡرَهُمۡ﴾ فى الأعراف [١٥٧] و ﴿مِصۡرٗا﴾ منونا فى البقرة [البقرة: ٦١]، وغير منون فى سورة يونس - عليه السلام - موضع [الآية:٨٧]، وفى سورة يوسف - عليه السلام - موضعان [الآيتان: ٢١، ٩٩]، وفى الزخرف موضع رابع [الآية: ٥١].

الحرف الثانى: الطاء فى قوله - تعالى -: ﴿قِطۡرٗا﴾ فى الكهف [الآية: ٩٦]، و﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ﴾ فى الروم [الآية: ٣٠].

الحرف الثالث: القاف فى قوله تعالى: ﴿وِقۡرٗا﴾ فى الذاريات [الآية: ٢].

فأما الخاء فى ﴿إِخۡرَاجٗ﴾ حيث وقع فقد ذكره الحافظ فى «التلخيص» وفى «إيجاز البيان» وفى غيرهما من تآليفه، فيما يرققه ورش من الراءات، وقد تقدم ذكره فيما اتفق عليه الحافظ، والشيخ، والإمام، وإن كان لم يقع له ذكر فى كتاب «التيسير»؛ اتكالًا على دخوله فيما حال بين الراء والكسرة ساكن صحيح، وإنما فخمت الراء فى هذا الضرب اعتبارًا بحرف الاستعلاء؛ ليتناسب اللفظ.

الضرب الثانى: أن تكرر الراء فى الكلمة بالفتح أو بالضم، والوارد منه فى القرآن: ﴿مِّدۡرَارٗا﴾ [الأنعام: ٦] و ﴿ضِرَارٗا﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿إِسۡرَارٗا﴾ [نوح: ٩] و ﴿فِرَارٗا﴾ [الكهف: ١٨] و﴿ٱلۡفِرَارُ﴾ [الأحزاب: ١٦]؛ وإنما فخمت الراء الأولى فى هذه الكلمات؛ للتناسب بينها وبين الثانية فى اللفظ؛ إذ لا موجب لترقيق الثانية، فلو رققت الأولى؛ لتشتت اللفظ.

الضرب الثالث: أن تكون الكلمة أعجمية، والوارد منه فى القرآن ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٢٤] و ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] و ﴿عِمۡرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣] و ﴿إِرَمَ﴾

---

(١) فى ب: الياء.

[الفجر: ٧] لم ترقق الراء فى هذا الضرب؛ لأن الترقيق نوع من التصرف، ففخمت الراء فيها إذ كانت متحركة بالفتح، ولم ترقق كما لم تصرف؛ إشعارًا بكونها دخيلة فى كلام العرب.

ويزاد فى تعليل ﴿إِرَمَ﴾ أنه لما كان حقه أن يوصل بما قبله، وألا يبتدأ به، لزم نقل الكسرة من الهمزة إلى التنوين قبلها على قراءة ورش؛ فصارت الكسرة منفصلة من الراء فلم تقو على الترقيق.

فأما ما حكى عن ابن ذكوان من إمالة ﴿عِمْرَانَ﴾ فشذوذ.

قال الحافظ: «و﴿عِمْرَانَ﴾ الذى أمالته العرب عربى فهو غير ﴿عمران﴾ الذى ورد فى القرآن، وإن كان اللفظ متفقا».

قال العبد: ونظير هذا إسحاق ويعقوب، اسما النبيين - عليهما السلام - لفظهما أعجمى، وقد[1] وافقا فى اللفظ «إسحاق» مصدر: أسحقه الله بمعنى: أبعده، ويعقوب اسم ذكر الحجل، وهما عربيان، والله عز جلاله وجل كماله أعلم.

الضرب الرابع: أن تكون الراء منصوبة منونة، وقد فصل بينها وبين الكسرة حرف صحيح غير مدغم، والوارد منه فى القرآن: ﴿ذِكْرًا﴾ وأخواته، وقد تقدم ذلك فى الفصل الأول، ونص عليها الحافظ هنا.

واعلم أن قياس هذا الضرب الرابع فى قراءة ورش: الترقيق.

وقد تقدم أن الإمام قرأ به، وقد حكاه الحافظ عن شيخه أبى الحسين[2]، إلا أن الحافظ لم يأخذ فيه إلا بالتغليظ، وعلله بأنه جمع بين اللغتين.

يعنى: من حيث رقق بعض المنون كما تقدم فى الفصل الأول، وفخم بعضًا كما ذكر هنا، وإنما شرط فى هذا الضرب أن يكون الساكن غير مدغم؛ لأن قوله - تعالى-: ﴿سِرًّا﴾ [الرعد: ٢٢] و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠]، نص الحافظ أن لا خلاف بين أصحابه فى إمالته بين اللفظين، يعنى الترقيق.

فأما قول الحافظ فى آخر هذا الكلام: «وما كان نحو هذا» فقد يظن الناظر فى كلامه أنه يحرز به لفظًا زائدًا على ما ذكر هنا من هذه الكلمات، وليس كذلك، وإنما

---

(١) فى ب: وافقا.
(٢) فى أ: الحسن.

جرى فى ذلك على عادته فى عبارته حيث يقول: «وما أشبه ذلك»؛ فإنه كثيرًا ما يستعمل هذه العبارة حيث لا يبقى شىء يشبه ما ذكر، وقد مرت من ذلك مواضع فى هذا الكتاب ونبهت عليها، وتقدم الاعتذار عنه فى استعمال هذه العبارة فى باب الإدغام الكبير، والله جل وعلا أعلم.

وقوله: «من أجل أحرف[1] الاستعلاء والعجمة وتكرير الراء مفتوحة ومضمومة».

هذه علل التفخيم فى الأضرب الثلاثة، وقد تقدم توجيهها، ولم يذكر هنا علة الضرب الرابع وهو المنصوب المنون، وقد ذكره فى غير هذا الكتاب وهو الجمع بين اللغتين، كما تقدم.

قال - رحمه الله -: «وحكم الراء المضمومة بعد الكسرة والياء حكم المفتوحة سواء».

يريد أن ورشا يرققها كما يرقق المفتوحة، وقد تقدم أنها باعتبار كونها فى الاسم، أو فى الفعل وسطا، أو طرفا أربعة أنواع كالمفتوحة:

النوع الأول: الراء المضمومة بعد الكسر فى وسط الاسم، وجملته فى القرآن سبعة وعشرون موضعا وهى:

﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]، ﴿ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]، ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بالألف واللام فى الأربعة، ودونهما، ﴿ٱلْـَٔامِرُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ [يونس: ٧٧]، ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، ﴿قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ﴿صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، ﴿مُنكِرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨]، ﴿مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: ٢٢]، ﴿دَٰخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، ﴿مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، ﴿حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، ﴿مُّقْتَدِرُونَ﴾ [الزخرف: ٤٢]، ﴿مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، ﴿مُّنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وكذلك ﴿مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، و﴿وَظَٰهِرُهُۥ﴾ [الحديد: ١٣]، و﴿وَمُطَهِّرُكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]، و﴿طَٰٓئِرُكُمْ﴾ [النمل: ٤٧]، [و] ﴿طَٰٓئِرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣١] بالهاء والميم، والكاف والميم.

وجاءت مفصولة عن الكسرة بالساكن الصحيح فى قوله تعالى:

---

(١) فى ب: حرف.

﴿ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠].

وبعد حرف المد فى قوله تعالى ﴿كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠]، ﴿لَكَبِيرُكُمُ﴾ [طه: ٧١].

وبعد حرف اللين فى قوله تعالى: ﴿غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩] وقد تقدم ﴿عِشْرُونَ﴾ [لأنفال: ٦٥] فى الفصل الأول.

النوع الثانى: الراء المضمومة فى وسط الفعل، والوارد منه فى القرآن تسعة وثمانون موضعا، وهى:

﴿تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿وَيُؤْثِرُونَ﴾ [الحشر: ٩]، «يُنْذِرُون»، ﴿تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]، ﴿تُسِرُّونَ﴾ [النحل: ١٩]، ﴿تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿تَسْتَـْخِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٠]، ﴿تَسْتَغْفِرُونَ﴾ [النمل: ٤٦]، ﴿يَقْدِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿تَفِرُّونَ﴾ [الجمعة: ٨]، ﴿فَتُهَاجِرُوا﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿تَنفِرُوا﴾ [التوبة: ٣٩]، ﴿يَعْتَذِرُونَ﴾ [التوبة: ٩٤] كلٌّ بالياء والتاء.

و﴿يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، ﴿يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ٢١]، ﴿فَلَيُغَيِّرُنَّ﴾ [النساء: ١١٩]، ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿يُصِرُّونَ﴾ [الواقعة: ٤٦]، ﴿يُغَيِّرُوا﴾ [الأنفال: ٥٣]، ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَلِيُنذِرُوا﴾ [التوبة: ١٢٢]، ﴿يُؤَخِّرُهُ﴾ [هود: ١٠٤]، ﴿يُحَاوِرُهُۥ﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿يُقتِروا﴾ [الفرقان: ٦٧] على قراءة نافع ومن وافقه. ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَلِيُتَبِّرُوا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿يُفَجِّرُونَهَا﴾ [الإنسان: ٦]، ﴿يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩]، ﴿يَخِرُّونَ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿يَأْتَمِرُونَ﴾ [القصص: ٢٠]، ﴿يَنتَظِرُونَ﴾ [يونس: ١٠٢]، ﴿يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩]، ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، ﴿يَنتَصِرُونَ﴾ [الشعراء: ٩٣]، ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤]، ﴿يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩] كل ذلك بالياء المعجمة من أسفل.

﴿تهجِرون﴾ [المؤمنون: ٦٧] على قراءة نافع، ﴿تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٨]، ﴿تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠]، ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿تُبَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿وَلِتُكَبِّرُوا﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾

[الفتح: ٩]، ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، ﴿تُنظِرُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ﴿تَدَّخِرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩]، ﴿وَتَأْسِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿تَسْتَتِرُونَ﴾ [فصلت: ٢٢]، ﴿تَفِرُّونَ﴾ [الجمعة: ٨].

كل ذلك بالتاء المعجمة من فوق.

﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [الحجر: ٥٣]، ﴿وَنُيَسِّرُكَ﴾ [الأعلى: ٨]، ﴿نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] بالنون فى الثلاثة.

و﴿نُؤَخِّرُهُۥ﴾ [هود: ١٠٤] بالنون، والياء المعجمة من أسفل، ﴿أُنذِرُكُم﴾ [الأنبياء: ٤٥].

وكذلك ﴿بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿اَصْبِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، ﴿وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، ﴿وَاَسْتَغْفِرُواْ﴾ [البقرة: ١٩٩]، ﴿فَاَسْتَبْشِرُواْ﴾ [التوبة: ١١١]، ﴿فَاَنتَشِرُواْ﴾ [الجمعة: ١٠]، ﴿فَاَعْتَبِرُواْ﴾ [الحشر: ٢]، ﴿اَنفِرُواْ﴾ [النساء: ٧١]، ﴿اَنتَظِرُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿وَأْتَمِرُواْ﴾ [الطلاق: ٦]، ﴿وَأَبْشِرُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]، ﴿أَنذِرُوٓاْ﴾ [النحل: ٢]، ﴿وَأَسِرُّواْ﴾ [الملك: ١٣]، ﴿سِيرُواْ﴾ [الأنعام: ١١]، ﴿يَغْفِرُواْ﴾ [الجاثية: ١٤]، ﴿نَكِّرُواْ﴾ [النمل: ٤١]، وكذلك ﴿أُحْصِرُواْ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، و﴿أُنذِرُواْ﴾ [الكهف: ٥٦]، و﴿أُمِرُوٓاْ﴾ [البينة: ٥]، و﴿ذُكِّرُواْ﴾ [المائدة: ١٣]، وكذلك ﴿سَخِرُواْ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿خَسِرُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١٢].

النوع الثالث: الراء المضمومة فى آخر الاسم، وهى على ضربين: منونة، وغير منونة، فالذى فى القرآن من المنونة سبعة وثلاثون موضعا وهى:

﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿كَثِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]، و﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، و﴿بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿بَشِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿ظَهِيرٌ﴾[1] [التحريم: ٤]، و﴿حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]، و﴿زَفِيرٌ﴾ [هود: ١٠٦]، و﴿حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣]، و﴿عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٩]، و﴿يَسِيرٌ﴾ [يوسف: ٦٥]، وكذلك ﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٤]، وكذلك ﴿عَسِرٌ﴾ [القمر: ٨]، و﴿أَشِرٌ﴾ [القمر: ٢٥]، وكذلك ﴿بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿ذِكْرٌ﴾ [يوسف:

(١) زاد فى المخطوط: ﴿نقيرًا﴾.

١٠٤]، و﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿صَبَرَ﴾[١] [الشورى: ٤٣]، وكذلك ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿كَافِرٍ﴾ [البقرة: ٤١]، و﴿غَافِرِ﴾ [غافر: ٣]، و﴿قَادِرٌ﴾ [الأنعام: ٣٧]، و﴿جَآئِرٌ﴾ [النحل: ٩]، و﴿سَٰحِرٌ﴾ [ص: ٤]، و﴿شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]، و﴿مُهَاجِرٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وكذلك ﴿مُنفَطِرٌ﴾ [المزمل: ١٨]، و﴿مُّنتَصِرٌ﴾ [القمر: ٤٤]، ﴿مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]، و﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢]، و﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣]، و﴿مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١].

وقد تقدم ﴿كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦] فى الفصل الأول، والذى ورد فى القرآن غير منون سبعة وثلاثون موضعا وهى:

﴿وَتَحْرِيرُ﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿تَقْدِيرُ﴾ [الأنعام: ٩٦]، و﴿ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٧٠]، و ﴿ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿وَٱلْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿وَٱلْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨]، و﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ [الرعد: ٩]، و﴿ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، و﴿ٱلنَّذِيرُ﴾ [الحجر: ٨٩]، و﴿ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣]، و﴿ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، و﴿ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، و﴿أَسَٰطِيرُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وكذلك ﴿ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، و﴿ٱلْقَاهِرُ﴾ [الأنعام: ١٨]، و﴿وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، و﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ [الحديد: ٣]، و﴿ٱلْكَافِرُ﴾ [الفرقان: ٥٥]، و﴿ٱلسَّاحِرُ﴾ [طه: ٦٩]، و﴿ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦]، و﴿ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]، و﴿بَصَآئِرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، و﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، و﴿ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، و﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، و﴿وَٱلْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠]، و﴿فَاطِرُ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿وَءَاخِرُ﴾ [يونس: ١٠]، و﴿دَابِرُ﴾ [الأنعام: ٤٥]، و﴿مُنذِرُ﴾ [النازعات: ٤٥]، و﴿ذِكْرُ﴾ [مريم: ٢]، و﴿ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، و﴿ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿ٱلْبِرُّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وكذلك ﴿ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، و﴿ٱلطَّيْرُ﴾ [يوسف: ٣٦]، و﴿عُزَيْرُ﴾ [التوبة: ٣٠].

النوع الرابع: الراء المضمومة فى آخر الفعل، والوارد منه فى القرآن اثنان وثلاثون موضعا وهى:

﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، و﴿يَفِرُّ﴾ [عبس: ٣٤]، و﴿يَنظُرُ﴾ [آل عمران: ٧٧]، و﴿يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، و﴿يَنظُرُ﴾

---

(١) هكذا بالمخطوط فليحرر.

[الإسراء: ٩]، و«ينذرُ»، و﴿نَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿يُغَيِّرُ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿يُكَوِّرُ﴾ [الزمر: ٥]، و﴿وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]، و﴿يُغَادِرُ﴾ [الكهف: ٤٩]، و﴿يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]، و﴿يُظْهِرُ﴾ [الجن: ٢٦]، و﴿يُصِرُّ﴾ [الجاثية: ٨]، و﴿يُجِيرُ﴾ [المؤمنون: ٨٨] كل ذلك بالياء المعجمة من أسفل.

و﴿تَصِيرُ﴾ [الشورى: ٥٣]، و﴿وَتَسِيرُ﴾ [الطور: ١٠]، و﴿تَصْبِرُ﴾ [الكهف: ٦٨]، و﴿تَقْشَعِرُّ﴾ [الزمر: ٢٣]، و﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، و﴿وَتَخِرُّ﴾ [مريم: ٩٠]، و﴿تَزِرُ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿تُدَمِّرُ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، و﴿تُنذِرُ﴾ [فاطر: ١٨]، و﴿فَسَتُبْصِرُ﴾ [القلم: ٥]، و﴿تُثِيرُ﴾ [البقرة: ٧١]، كل ذلك بالتاء المعجمة من فوق.

و﴿وَنَمِيرُ﴾ [يوسف: ٦٥]، و﴿نُسَيِّرُ﴾ [الكهف: ٤٧]، و﴿وَنُقِرُّ﴾ [الحج: ٥]، بالنون فى الثلاثة.

وكذلك ﴿أَعْصِرُ﴾ [يوسف: ٣٦]، و﴿أَسْتَغْفِرُ﴾ [يوسف: ٩٨].

قال الحافظ - رحمه الله -: «ولا خلاف عنه فى إخلاص فتحة الراء إذا كانت الكسرة غير لازمة».

وقد تقدم تفسير الكسرة اللازمة، والعارضة، والمنفصلة، والذى فى القرآن من الراء المفتوحة بعد الكسرة العارضة:

﴿بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: ٧٢]، و﴿بِرَسُولٍ﴾ [الصف: ٦]، و﴿بِرَبِّ﴾ [طه: ٧٠]، و﴿بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]، و﴿بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿بِرَآدِّى﴾ [النحل: ٧١]، و﴿بِرَأْسِ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠]، وو ﴿لِرَجُلٍ﴾ [الأحزاب: ٤]، و﴿لِرَبِّ﴾ [المطففين: ٦]، و﴿لِرَسُولٍ﴾ [الرعد: ٣٨].

ومن المضمومة: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿برُبوة﴾ [البقرة: ٢٦٥]، و﴿بِرُوحِ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿بِرُكْنِهِۦ﴾ [الذاريات: ٣٩]، و﴿بِرُسُلِى﴾ [المائدة: ١٢]، و﴿لِرُسُلِهِمْ﴾ [إبراهيم: ١٣]، و﴿لِرُقِيِّكَ﴾ [الإسراء: ٩٣].

ومثالها بعد الكسرة العارضة:

﴿لِلَّهِ رَبِّ﴾ [يونس: ١٠]، و﴿إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، و﴿مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧]، و﴿بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٠]،

و﴿فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ﴾ **[النحل: ١٥]، وكذلك** ﴿مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ **[فصلت: ٢]**، و﴿مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ **[يوسف: ٨٧]**، و﴿مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ **[يس: ٥٨]**، و﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾ **[سبأ: ١٣]**، و﴿بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾(١) **[الزخرف: ٣٣]**، و﴿هَدَىٰنِي رَبِّيٓ﴾ **[الأنعام: ١٦١]**، و﴿يُوحِي رَبُّكَ﴾ **[الأنفال: ١٢]**، و﴿إِنِّي رَأَيْتُ﴾ **[يوسف: ٤]**، و﴿فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ **[يوسف: ٧٠]**.

قال -رحمه الله-: «وأمال فتحة الراء فى ﴿بشَررٍ﴾ [المرسلات: ٣٢].

هذا متفق عليه من الطرق الثلاثة، ولم يمل فتحة الراء من أجل كسرة بعدها غير هذه، إلا ما كان فى لفظ «الفرار» و«الأبرار» و«الأشرار» على ما تقدم فى باب الإمالة. قال: «وأخلص فتحها فى ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] لأجل الضاد» يريد: من أجل حرف الاستعلاء، هذا سبب الفرق بين الكلمتين، ولولا ذلك لكان القياس فيهما واحدًا.

قال: «وقرأ الباقون بإخلاص الفتح للراء فى جميع ما تقدم».

يعنى من أول الباب إلى هذا الموضع.

فصل

قال الحافظ -رحمه الله-: «وكل راء وليتها فتحه أو ضمة. . .» الفصل.

هنا تكلم فى القسم المتفق على تفخيمه من الراءات سوى ما تقدم، أعنى سوى الكلمات التى نقض فيها ورش مذهبه، وسوى الراء التى قبلها كسرة عارضة، أو منفصلة.

ثم اعلم أن هذا القسم ينحصر فى نوعين: نوع الراء فيه متحركة، ونوع الراء فيه ساكنة، ثم المتحركة تكون مفتوحة، ومضمومة، وكل واحدة منهما إما فى أول الكلمة، وإما فى وسطها، وإما فى آخرها.

أما المفتوحة فمثالها فى أول الكلمة، قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَۛ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿وَرَزَقَكُم﴾ [الأنفال: ٢٦]، و﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ﴾ [غافر: ٦٠]، و﴿فَمَا رَبِحَت﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، و﴿وَلَا رَطْبٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، و﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦]، و﴿وَٱلرَّكْبُ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، و﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾ [الطارق: ٨] ونحو ذلك.

---

(١) زاد فى المخطوط: و﴿إذا رأيتهم﴾.

ومثالها فى وسط الكلمة: ﴿عَرَضَهُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿فَرَقْنَا﴾ [البقرة: ٥٠]، و﴿عَرَفُوا﴾ [البقرة: ٨٩]، و﴿جَرَحْتُم﴾ [الأنعام: ٦٠]، [و] ﴿بَرَزُوا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿قَرَّبَا﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿مَا فَرَّطْنَا﴾ [الأنعام: ٣١]، و﴿شَرَحَ﴾ [النحل: ١٠٦]، و﴿ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، [و] ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]، و﴿عَن تَرَاضٍ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿غُرَابًا﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]، و﴿سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿كَبُرَتْ﴾ [الكهف: ٥]، و﴿فُرَادَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤]، [و]﴿شُرَّعًا﴾ [الأعراف: ١٦٣]، وكذلك ﴿وَلَا تَقْرَبَا﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿فَأَغْرَيْنَا﴾ [المائدة: ١٤]، و﴿أَجْرَمُوا﴾ [الروم: ٤٧]، و﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: ١٣١]، و﴿أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، و﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]، و﴿مُّبَارَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿سُورَةٌ﴾ [التوبة: ٦٤]، و﴿صُورَةٍ﴾ [الانفطار: ٨]، ﴿يُورَثُ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿وَالْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿حُفْرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿غُفْرَانَكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿يُهْرَعُونَ﴾ [هود: ٧٨]، وكذلك ﴿وَسَفَرًا﴾ [التوبة: ٤٢]، و﴿بَشَرًا﴾ [هود: ٢٧]، و﴿مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، و﴿نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، و﴿أَجْرًا﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿وَبِدَارًا﴾ [النساء: ٦]، و﴿غَفُورًا﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿قُصُورًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، و﴿نَشْرًا﴾ [المرسلات: ٣]، و﴿وَسُرُرًا﴾ [الزخرف: ٣٤]، و﴿نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] وما أشبهه.

ومثالها فى آخر الكلمة: ﴿الْبَقَرَ﴾ [البقرة: ٧٠]، و﴿الْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١]، و﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿وَخَرَّ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿وَفَارَ﴾ [هود: ٤٠]، و﴿وَاخْتَارَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وكذلك ﴿كَبُرَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، و﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] وما أشبهه.

وأما الراء المضمومة، فمثالها فى أول الكلمة: ﴿رُّبَمَا﴾ [الحجر: ٢]، و﴿رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿رُجَّتِ﴾ [الواقعة: ٤]، و﴿رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، و﴿وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمٰن: ٦٨]، و﴿رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧]، و﴿الرُّجْعَىٰ﴾ [العلق: ٨]، و﴿الرُّءْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، و﴿رُوحًا﴾ [الشورى: ٥٢].

ومثالها فى وسط الكلمة: ﴿اصْبِرُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، و﴿أُمِرُوا﴾ [النساء: ٦٠]، و﴿فَنَرُدَّهَا﴾ [النساء: ٤٧]، و﴿وَإِذَا مَرُّوا﴾ [الفرقان: ٧٢]، و﴿فَعَقَرُوهَا﴾

[هود: ٦٥]، و﴿تَضَرُّعًا﴾ [الأنعام: ٦٣]، و﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وكذلك ﴿يَعْرُجُ﴾ [السجدة: ٥]، و﴿يَفْرُطَ﴾ [طه: ٤٥]، و﴿سَنَفْرُغُ﴾ [الرحمن: ٣١]، و﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وكذلك ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، و﴿فَاذْكُرُوا﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿يَجُرُّهُ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿وَالْحُرُمَاتُ﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١]، و﴿قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

وكذلك ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥]، و﴿نُورُهُم﴾ [الحديد: ١٢].

ومثالها فى آخر الكلمة: ﴿وَالشَّجَرُ﴾ [الرحمن: ٦]، و﴿الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، و﴿الْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩]، و﴿الشَّهْرُ﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿الْحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿الْغَرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣]، و﴿الْحَرُورُ﴾ [فاطر: ٢١]، وكذلك ﴿بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧]، و﴿نَفَرٌ﴾ [الجن: ١]، و﴿أَجْرٌ﴾ [آل عمران: ١٧٢]، و﴿نَصْرٌ﴾ [العنكبوت: ١٠]، و﴿لَغَفَّارٌ﴾ [طه: ٨٢]، و﴿خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، و﴿حُمُرٌ﴾ [المدثر: ٥٠]، و﴿سُرُرٌ﴾ [الغاشية: ١٣]، و﴿وَحُمْرٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، و﴿صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، و﴿حُورٌ﴾ [الرحمن: ٧٢] وما أشبه ذلك.

وأما الراء الساكنة: فتكون أيضا فى أول الكلمة، وفى وسطها، وفى آخرها:

فمثال التى فى أولها قوله تعالى: ﴿وَارْزُقْنَا﴾ [المائدة: ١١٤] لا بد أن تكون قبل هذه الراء، إما فتحة واو العطف، وإما ضمة ألف الوصل.

وأما قوله تعالى: ﴿يَابُنَيَّ ارْكَب﴾ [هود: ٤٢]، و﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿أَمِ ارْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، و﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿الَّذِى ارْتَضَىٰ﴾ [النور: ٥٥]، و﴿رَّبِّ ارْحَمْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٤]، و﴿لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] - فكل هذا إن بدأت به، وقعت الراء بعد كسرة همزة الوصل، وهى عارضة، وإن وصلتها وقعت بعد كسرة آخر ما قبلها، وهى منفصلة.

فأما قوله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا﴾ [النور: ٢٨]، و﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِى﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨]، و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا﴾ [الحج: ٧٧]، و﴿الَّذِينَ ارْتَدُّوا﴾ [محمد: ٢٥]، و﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ﴾ [الملك: ٣]، و﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب﴾ [الشرح: ٨]، و﴿نَفْرَحُونَ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٦-٣٧] - فلا تقع الكسرة قبل الراء فى هذه الأمثلة، وما أشبهها إلا فى الابتداء.

وأما قوله تعالى فى «ص»: ﴿وَعَذَابٍ ارْكُضْ﴾ [٤١-٤٢]. فتقع الضمة فى الابتداء

قبل الراء فى همزة الوصل على قراءة الجماعة، وكذلك فى الوصل أيضًا، فتقع الضمة فى التنوين قبل الراء على قراءة الحرميين، والكسائى وهشام.

وأما على قراءة أبى عمرو، وابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، فإنهم يكسرون التنوين فى هذا ونحوه.

وأما الراء الساكنة المتوسطة، فتكون قبلها فتحة، وضمة، وكسرة، لكن لا يجوز تغليظها بعد الكسرة، إلا إذا كان بعدها حرف استعلاء، والذى ورد منها فى القرآن بعد الكسرة وبعدها حرف استعلاء:

﴿قِرْطَاسٍ﴾ فى الأنعام [٧]، ﴿وَإِرْصَادًا﴾ و﴿فِرْقَةٍ﴾ فى التوبة [١٠٧، ١٢٢]، و﴿مِرْصَادًا﴾ فى النبأ [٢١]، ﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ فى الفجر [١٤].

ومثالها بعد الفتحة: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْأَرْحَامِ﴾ [آل عمران: ٦]، و﴿الْبَرْقُ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و﴿السَّرْدِ﴾ [سبأ: ١١]، و﴿وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمٰن: ٢٢]، و﴿الْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ٤]، و﴿خَرْدَلٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، و﴿وَرْدَةً﴾ [الرحمٰن: ٣٧]، و﴿الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، و﴿سَرْمَدًا﴾ [القصص: ٧١]، و﴿صَرْعَىٰ﴾ [الحاقة: ٧]، و﴿فَرْقًا﴾ [المرسلات: ٤] ونحوه.

ومثالها بعد الضمة: ﴿الْقُرْءَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و﴿وَالْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣]، و﴿الْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥]، و﴿بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و﴿كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿كَالْعُرْجُونِ﴾ [يس: ٣٩]، و﴿بِالْعُرْوَةِ﴾ [لقمان: ٢٢]، و﴿الْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦]، و﴿تُرْجِي﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿سَأُرْهِقُهُ﴾ [المدثر: ١٧]، و﴿زُرْتُمُ﴾ [التكاثر: ٢] ونحوه.

وأما الراء الساكنة طرفا فنحو: ﴿يَغْفِرْ﴾ [الأنفال: ٣٨]، و﴿أَنظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿لَّمْ يَتَغَيَّرْ﴾ [محمد: ١٥]، و﴿لَا يَسْخَرْ﴾ [الحجرات: ١١]، و﴿لَا تَذَرْ﴾ [نوح: ٢٦]، و﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، و﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] وما أشبهه.

لا خلاف بين القراء فى تغليظ جميع ما ذكر فى هذا الفصل وما أشبهه، فأما الراء من ﴿مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، و﴿قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فمذهب الحافظ تغليظهما للجماعة، ومذهب الشيخ والإمام ترقيقهما للجماعة، وقد تقدم ذكر ﴿الْمَرْءِ﴾ فى موضعين [الأنفال: ٢٤، والنبأ: ٤٠]، والله عز وجل أعلم وأحكم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فإن كانت الكسرة التى تليها لازمة ولم يقع بعدها حرف استعلاء». هنا تكلم فى القسم المتفق على ترقيقه وهو منحصر فى نوعين:

النوع الأول: كل راء مكسورة سواء عرضت كسرتها، أو لزمت، وسواء كانت الراء أول الكلمة، أو وسطها أو آخرها.

فمثالها أولا: ﴿وَرِزْقٌ﴾ [الأنفال: ٤]، و﴿رِجْزَ﴾ [الأنفال: ١١]، و﴿رِجْسٌ﴾ [المائدة: ٩٠]، و﴿رِحْلَةَ﴾ [قريش: ٢]، و﴿رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧]، و﴿رِيعٍ﴾ [الشعراء: ١٢٨]، و﴿ٱلرِّفْدُ﴾ [هود: ٩٩]، و﴿رِيبَةً﴾ [التوبة: ١١٠]، و﴿وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، و﴿رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]، و﴿رِجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦]، و﴿ٱلرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، و﴿رِبَاطِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، و﴿رِّبًا﴾ [الروم: ٣٩]، و﴿رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢]، و﴿وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤]، و﴿وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ [الجن: ٢٣]، و﴿ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٣]، و﴿رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، و﴿وَرِضْوَٰنٌ﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ومثالها وسطا: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿فَارِضٌ﴾(١) [البقرة: ٦٨]، و﴿بَارِدٌ﴾ [ص: ٤٢]، و﴿عَارِضًا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، و﴿صَٰرِمِينَ﴾ [القلم: ٢٢]، و﴿كَٰرِهِينَ﴾ [الأعراف: ٨٨]، و﴿وَٱلطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١]، و﴿ٱلْوَارِثِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، و﴿جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: ١٢]، و﴿إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿أَنصَارِىٓ﴾ [آل عمران: ٥٢]، و﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، و﴿ٱلْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤]، و﴿ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣]، و﴿ٱلْمَشَٰرِقِ﴾ [الصافات: ٥]، و﴿وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، و﴿مَّحَٰرِيبَ﴾ [سبأ: ١٣]، و﴿وَنَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٥]، و﴿وَٱلسَّارِقُ﴾ [المائدة: ٣٨]، و﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ﴾ [المرسلات: ٤]، و﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿ءَاثَٰرِهِمْ﴾ [الكهف: ٦]، و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، و﴿وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]، و﴿وَسَارِعُوٓا۟﴾ [آل عمران: ١٣٣]، و﴿وَيُسَٰرِعُونَ﴾ [آل عمران: ١١٤]، و﴿يُحَارِبُونَ﴾ [المائدة: ٣٣]، و﴿يُوَٰرِى﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿فَارِقُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢]، و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة:

---

(١) زاد فى المخطوط: و ﴿رهين﴾.

٦٤]، و﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، و﴿ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، و﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و﴿ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٣]، و﴿ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٩]، و﴿ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، و﴿خَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٩]، و﴿نَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٢]، و﴿ظَٰهِرِينَ﴾ [غافر: ٢٩]، و﴿قَٰدِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]، و﴿حَاضِرِي﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿عَابِرِي﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿مُبَشِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و﴿وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و﴿ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، و﴿وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، و﴿إِدْرِيسَ﴾ [مريم: ٥٦]، و﴿ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [يونس: ٧٨]، و﴿عِفْرِيتٌ﴾ [النمل: ٣٩]، و﴿إِصْرِيۖ﴾ [آل عمران: ٨١]، و﴿عَن ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١]، و﴿سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠]، و﴿وَأُخْرِجُواْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، و﴿تَجْرِي﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿يَضْرِبَ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿يَعْرِفُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٦]، و﴿يَشْرِي﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، و﴿تُقْرِضُواْ﴾ [التغابن: ١٧]، و﴿لَا تَدْرِي﴾ [الطلاق: ١]، و﴿تَصْرِفْ﴾ [يوسف: ٣٣]، و﴿يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، و﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ [الأعراف: ١٨٢]، و﴿سَأَصْرِفُ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، و﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾ [الكهف: ١٧]، و﴿وَمَآ أَدْرِي﴾ [الأحقاف: ٩]، و﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [المائدة: ٨]، و﴿لَيَصْرِمُنَّهَا﴾ [القلم: ١٧]، و﴿أَفْرِغْ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿أَعْرِضْ﴾ [المائدة: ٤٢]، و﴿وَأَقْرِضُواْ﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿ٱلْمَشْرِقُ﴾ [البقرة: ١١٥]، و﴿وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، و﴿وَتَصْرِيفِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿تَسْرِيحٌۢ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿لَا تَثْرِيبَ﴾ [يوسف: ٩٢]، و﴿وَتَحْرِيرُ﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿أَمْرِي﴾ [الكهف: ٧٣]، و﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، و﴿حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١]، و﴿قَرِيبٌۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿سَرِيعُ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، و﴿كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤]، و﴿بَرِيٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿صَرِيخَ﴾ [يس: ٤٣]، و﴿كَٱلصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠]، و﴿فَرِيقٌ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦]، و﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]، و﴿شَرِيعَةٍ﴾ [الجاثية: ١٨]، و﴿قَرِينُهُۥ﴾ [ق: ٢٣]، و﴿ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]، و﴿فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧]، و﴿ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١]، و﴿فَرِيضَةًۚ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، و﴿مَّرِيضًا﴾ [البقرة: ١٨٤]، و﴿زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]، و﴿فَرِحِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، و﴿طَرِيقَةً﴾ [طه: ١٠٤]، و﴿أَثَرِي﴾ [طه: ٨٤]، و﴿وَعَبْقَرِيٍّ﴾ [الرحمن: ٧٦]، و﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، و﴿مُتَحَرِّفًا﴾

١٤٩]، و﴿ٱلْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥]، و﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [النمل: ٩٢]، و﴿ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧]، و﴿مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣]، و﴿لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، و﴿حَرِّقُوهُ﴾ [الأنبياء: ٦٨]، و﴿سَرِّحُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿فَشَرِبُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿وَوَرِثَ﴾ [النمل: ١٦]، و﴿يَرِثُ﴾ [مريم: ٦]، و﴿كَرِهَ﴾ [الأنفال: ٨]، و﴿وَحَرِّضِ﴾ [النساء: ٨٤]، و﴿لَا تُحَرِّمُواْ﴾ [المائدة: ٨٧]، و﴿تَصْرِفْ﴾ [يوسف: ٣٣]، و﴿لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿وَلِيَقْتَرِفُواْ﴾ [الأنعام: ١١٣]، و﴿لِيُقَرِّبُونَآ﴾ [الزمر: ٣]، و﴿فَرِحُواْ﴾ [الأنعام: ٤٤]، و﴿لَا تُحَرِّكْ﴾ [القيامة: ١٦]، و﴿يَفْتَرِينَهُۥ﴾ [الممتحنة: ١٢]، و﴿ذُرِّيَّتِى﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿أَدْرِىٓ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، و﴿مُرِيبٍ﴾ [هود: ٦٢]، و﴿وَبُرِّزَتِ﴾ [الشعراء: ٩١]، و﴿فُرِجَتْ﴾ [المرسلات: ٩]، و﴿وَضُرِبَتْ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿ضُرِبَ﴾ [الحج: ٧٣]، و﴿حُرِّمَ﴾ [آل عمران: ٥٠]، و﴿يُرِيدُ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿وَيُرِيكُمْ﴾ [البقرة: ٧٣]، و﴿تُرِيحُونَ﴾ [النحل: ٦]، و﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، و﴿بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، و﴿وُۥرِىَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، و﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ﴾ [العاديات: ٢]، و﴿بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، و﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، و﴿فِى صُدُورِهِمْ﴾ [غافر: ٥٦]، و﴿فِى حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿مُخْرِجٌ﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]، و﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٨]، و﴿مُبْرِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٩]، و﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ٤٦]، و﴿بِمُصْرِخِكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و﴿يُخْرِجْ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿وَأُشْرِبُواْ﴾ [البقرة: ٩٣]، و﴿أُبَرِّئُ﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿لَّا تُشْرِكْ﴾ [الحج: ٢٦]، و﴿تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١٤١]، و﴿تُعْرِضُواْ﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿أُتْرِفْتُمْ﴾ [الأنبياء: ١٣]، و﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، و﴿تُكْرِهُواْ﴾ [النور: ٣٣]، و﴿مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]، و﴿أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]، و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، وما أشبهه.

ومثالها طرفًا: ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و﴿مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، و﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ [فاطر: ٢٥]، و﴿عَلَى ٱلْكِبَرِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، و﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، و﴿وَٱلطُّورِ﴾ [الطور: ١]، و﴿ٱلْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ٤]، و﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، و﴿إِلَى ٱلطَّيْرِ﴾ [الملك: ١٩]، و﴿كَٱلْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]، و﴿بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، و﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾ [الأنعام:

١٤٤]، و﴿فِي الْحَرِّ﴾ [التوبة: ٨١]، و﴿فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [المائدة: ٩١]، و﴿الْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿وَالْقَنَاطِيرِ﴾ [آل عمران: ١٤] وما أشبهه من المجرورات بالإضافة، أو بالحروف، أو بالتبعية، والكسرة فيه كله عارضة؛ لأنها حركة إعراب، وكذلك ما كسر لالتقاء الساكنين في الوصل، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ﴾ [الطارق: ٥]، و﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، و﴿مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

وكذلك ما تحرك بحركة النقل على قراءة ورش كقوله تعالى: ﴿وانحرِ ان شانئك﴾ [الكوثر: ٢-٣]، ﴿وانتظرِ انهم﴾ [السجدة: ٣٠]، و﴿فليكفرِ انا﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿وانظرِ الى﴾ [البقرة: ٢٥٩] وما أشبهه.

ولا خلاف في ترقيق هذه الراءات المتطرفات في الوصل، كما أنه لا خلاف في ترقيق ما ذكر قبلها، فأما الوقف عليها فعلى ما يأتي بعدُ، بحول الله العلي العظيم وقوته.

النوع الثاني: كل راء ساكنة بعد كسرة لازمة لم يتصل بها حرف استعلاء، ولا تكون الراء هكذا أولا، وإنما تكون هكذا: إما وسطا، وإما طرفا:

فمثالها وسطا: ﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨]، و﴿شِرْبٌ﴾ [الشعراء: ١٥٥]، و﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤]، و﴿الشِّرْكَ﴾ [لقمان: ١٣]، و﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٧]، و﴿الْوِرْدُ﴾ [هود: ٩٨]، و﴿الْفِرْدَوْسِ﴾ [الكهف: ١٠٧]، و﴿الْإِرْبَةِ﴾ [النور: ٣١]، و﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، و﴿مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿فصِرهن﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿فَبَشِّرْهُم﴾ [آل عمران: ٢١]، و﴿لا يَضِرْكم﴾ [آل عمران: ١٢٠]، و﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿أَنظِرْنِي﴾ [الأعراف: ١٤]، و﴿أَخِّرْنَا﴾ [إبراهيم: ٤٤]، و﴿وَأَبْصِرْهُمْ﴾ [الصافات: ١٧٥]، و﴿ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩]، و﴿نُعَمِّرْهُ﴾ [يس: ٦٨]، و﴿وقِرن﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿اسْتَأْجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦]، و﴿وَأُمِرْتُ﴾ [يونس: ٧٢]، و﴿يَنفَطِرْنَ﴾ [مريم: ٩٠]، و﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾ [نوح: ٤] وما أشبهه.

ومثالها طرفًا: ﴿وَاسْتَغْفِرْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿وَيَغْفِرْ﴾ [آل عمران: ٣١]، و﴿وَأَبْصِرْ﴾ [الصافات: ١٧٩]، و﴿وَلَا تُبَذِّرْ﴾ [الإسراء: ٢٦]، و﴿وَقَدِّرْ﴾ [سبأ:

١١]، و﴿فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ٢]، و﴿فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر: ٣]، و﴿فَطَهِّرۡ﴾ [المدثر: ٤]، و﴿وَٱصۡبِرۡ﴾ [يونس: ١٠٩]، و﴿وَٱصۡطَبِرۡ﴾ [مريم: ٦٥]، و﴿وَبَشِّرِ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿فَٱنتَصِرۡ﴾ [القمر: ١٠]، و﴿وَيَسِّرۡ﴾ [طه: ٢٦]، و﴿وَلَا تُصَعِّرۡ﴾ [لقمان: ١٨]، و﴿وَيَسۡتَكۡبِرۡ﴾ [النساء: ١٧٢]، و﴿فَأَمۡطِرۡ﴾ [الأنفال: ٣٢].

لا خلاف أيضا فى ترقيق هذه الراءات كلها، إلا ما ذكر الإمام أن كثيرا من القراء يفخم الراء الساكنة إذا كان قبلها الميم الزائدة المكسورة نحو ﴿مِّرۡفَقٗا﴾، ولم يرجح هذا القول، ولا ضعفه، والظاهر من كلامه أنه يأخذ فيه بالترقيق، والله تعالى أعلم.

والمفهوم من كلامه يعطى أن فى القرآن نظائر لقوله: ﴿مِّرۡفَقٗا﴾، وليس فيه إلا ﴿لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾ خاصة، ولا خلاف فى تفخيم رائه من أجل حرف الاستعلاء بعدها، فأما ﴿مِرۡيَةٖ﴾، و ﴿ذُو مِرَّةٖ﴾ فالميم فيهما أصلية.

وكذلك ذكر الحافظ فى غير «التيسير»: أن من الناس من يفخم الراء [فى] ﴿فِرۡقٖ﴾ [الشعراء: ٦٣] من أجل حرف الاستعلاء، والمأخوذ به الترقيق؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر، ومذهب الشيخ الترقيق فى جميع ما تقدم، والله جلت قدرته وعمت رحمته أعلم وأحكم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما الوقف على الراء...».

اعلم أن الراء إن كانت فى الوصل ساكنة نحو ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ﴾ [آل عمران: ٤١]، و﴿فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [الضحى: ١٠]، و﴿أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ [نوح: ١]، أو كانت مفتوحة نحو ﴿أَمَرَ﴾ [البقرة: ٢٧]، و﴿لِيَفۡجُرَ﴾ [القيامة: ٥]، و﴿لَن نَّصۡبِرَ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿ٱلۡخَيۡرَ﴾ [الحج: ٧٧] و﴿وَٱلۡحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨] أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، و﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، أو كانت كسرتها منقولة نحو ﴿وانحرِ ان شانئك﴾ [الكوثر: ٢-٣]، و﴿وانظرِ الى الجبل﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿فاصبرِ ان وعد الله حق﴾ [الروم: ٦٠] - فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون لا غير.

وإن كانت مجرورة والكسرة فيها للإعراب نحو ﴿نَجَّىٰكُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ﴾ [الإسراء: ٦٧]، و﴿فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و﴿إِلَى ٱلۡخَيۡرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، و﴿لَصَوۡتُ

﴿ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان:١٩]، أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو ﴿نَكِيرِ﴾ [الملك: ١٨] و ﴿وَنُذُرِ﴾ [القمر:١٦]، أو كانت الكسرة فى عين الكلمة نحو: ﴿يَسْرِ﴾ فى الفجر [الآية:٤] و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ فى الشورى [الآية: ٣٢] و﴿هَارٍ﴾ فى التوبة [الآية:١٠٩] على ما فيه من القلب، أعنى فى ﴿هَارٍ﴾، ونحو ذلك مما ليست الكسرة فيه منقولة، ولا لالتقاء الساكنين - جاز فى الوقف عليها الروم والسكون.

فإن كانت مرفوعة، نحو ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] و﴿ٱلْكِبَرُ﴾ [البقرة:٢٦٦] و﴿ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] و ﴿ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١] و﴿ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦] و ﴿ٱلْخَيْرُ﴾ [المعارج:٢١] و ﴿ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف:٧٠] جاز الوقف فى جميع ذلك بالروم، والإشمام، والسكون.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أنك متى وقفت على الراء بالسكون أو بالإشمام - نظرت إلى ما قبلها: فإن كانت قبلها كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة أو فتحة ممالة نحو ﴿بُعْثِرَ﴾ [العاديات: ٩] و ﴿ٱلشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩] و﴿وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء:٥٠] و ﴿يُدَبِّرُ﴾ [يونس: ٣] و﴿بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و﴿ٱلْعِيرُ﴾ و﴿ٱلْخَيْرُ﴾ و﴿بِٱلْبِرِّ﴾ [البقرة: ٤٤] و﴿وَٱلْقَنَاطِيرِ﴾ [آل عمران: ١٤] و﴿إِلَى ٱلطَّيْرِ﴾ [الملك: ١٩] و﴿فى الدار﴾ و﴿كتاب الأبرار﴾ [المطففين: ١٨] و﴿بشررٍ﴾ [المرسلات:٣٢] - رققت الراء.

قال الإمام: إلا أن يكون الساكن حرف استعلاء؛ فإنهم يفخمون نحو «مصر».

وإن كان قبلها غير ذلك فَخَّمتها، ومتى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها: فإن كانت كسرة رققتها للكل، وإن كانت ضمة نظرت إلى ما قبلها، فإن كان قبلها: كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة رققتها لورش وحده وفخمتها للباقين، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك؛ فخمتها للكل.

فحصل من هذا أن الراء المتطرفة إذا سكنت فى الوقف؛ جرت مجرى الراء الساكنة فى وسط الكلمة، تفخم بعد الفتحة والضمة نحو ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وترقق[1] بعد الكسرة نحو ﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤]

(١) فى ب: ويرقق.

وأجريت الياء الساكنة والفتحة الممالة قبل الراء المتطرفة إذا سكنت مجرى الكسرة، وأجرى الإشمام فى المرفوعة مجرى السكون، وإذا وقف عليه بالروم جرت مجراها فى الوصل، والله عز جلاله وجل كماله أعلم وأحكم.

واعلم أن ما ذكرت لك فى هذا الفصل من ترقيق الراء فى نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ هو مذهب الحافظ؛ لأنه ذكر فى «التيسير» ترقيق الراء فى الوقف بالسكون بعد الفتحة الممالة، ومثل بقوله: ﴿بشررٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، وقال فى «الموضح» فى الراء المكسورة إذا وقفت عليها بالسكون ما نصه: «وكذلك إن كانت الفتحة التى قبلها ممالة نحو قوله: ﴿مع الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿الأشرار﴾ [ص: ٦٢] و﴿فى قرار﴾ [المؤمنون: ١٣] وما أشبهه فى مذهب من أمال ذلك إمالة خالصة أو بين بين، وكذا قوله: ﴿بشرر﴾ فى مذهب ورش، فهى - أيضا - مرققة إتباعًا للفتحة الممالة.

وأما الشيخ فذكر فى آخر باب الإمالة ما نصه: «فأما من وقف لأبى عمرو بالإسكان فالإمالة عندى ثابتة؛ لأن الوقف عارض والكسرة منوية».

وقال فى الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الروم، ثم قال ما نصه: «فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار - وجب أن تغلظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض والكسر منوى».

وقال فى آخر باب الراءات ما نصه: «فأما ﴿ٱلنَّارِ﴾ فى موضع الخفض فى قراءة ورش، فتقف إذا سكنت بالتغليظ، والاختيار: أن تروم الحركة فترقق إذا وقفت».

وأما الإمام فلم أقف له على شىء بين فى هذه المسألة، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

واعلم أن الحافظ - رحمه الله - اختصر الكلام فى هذا الفصل حتى عرض فيه إشكالٌ، وذلك أنه جعل الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة قسمًا واحدًا، وجعل الوقف عليها كالوصل، فما رقق منها فى الوصل؛ رقق فى الوقف، وما فخم فى الوصل؛ فخم فى الوقف، ثم شرط فى هذا الوقف الموافق للوصل: ألا تلى الراء كسرة ولا ياء ساكنة؛ فحدث الإشكال من جهة أن الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة إذا لم تلها كسرة ولا ياء ساكنة لم يجز ترقيقها لأحد من القراء لا فى الوصل

ولا فى الوقف، فكيف [يقول: «إن رققت فبالترقيق](١) »؟!

فإذا تقرر هذا الإشكال - فاعلم أن الراءات التى ذكر باعتبار القراء والأحكام تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم يرقق فى الوصل والوقف: وهو ما كان من هذه الراءات التى ذكر مفتوحًا أو مضمومًا بعد كسرة أو ياء ساكنة على قراءة ورش خاصة، وما كان منها ساكنًا بعد كسرة على قراءة الجماعة نحو: ﴿سَخِرَ﴾ [التوبة: ٧٩] و﴿وَٱلْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨] و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٧٤] و ﴿تُثِيرُ﴾ [البقرة: ٧١] و﴿ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] و ﴿وَٱصْبِرْ﴾ [يونس: ١٠٩].

وقسم يفخم فى الوصل والوقف على قراءة الجماعة: وهو ما كان من هذه الراءات المتحركة بالفتح أو الضم أو السواكن ليس قبله كسرة ولا ياء ساكنة نحو ﴿حَضَرَ﴾ [البقرة: ١٣٣] و ﴿كَبُرَ﴾ [الأنعام: ٣٥] و ﴿يُصْهَرُ﴾ [الحج: ٢٠] و﴿يَنظُرُ﴾ [النبأ: ٤٠] و ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] و ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].

وقسم يفخم فى الوصل ويرقق فى الوقف: وهو الراء المفتوحة والمضمومة من القسم الأول بعينه على قراءة غير ورش بشرط ألا يوقف لهم على المضمومة بالروم.

فإذا تقرر هذا: فاعلم أن قوله: «ما لم تلها كسرة ولا ياء ساكنة»، قيد خاص بالتفخيم دون الترقيق، فأراد بقوله: «إن رققت(٢) فبالترقيق»، القسم الذى ذكرته أولًا على قراءة ورش فى المضمومة والمفتوحة، وعلى قراءة الجميع فى الساكنة.

وأراد بقوله: «وإن فخمت فبالتفخيم»، القسم الثانى المتفق على تفخيمه، لكن لما كان قوله: «وإن فخمت» يعنى به فى الوصل، وكان يقع فيه الاشتراك مع القسم الثالث الذى يفخمه غير ورش فى الوصل أتى بذلك الشرط ليفصل بين القسمين، فكأنه قال: وإن فخمت فى الوصل فبالتفخيم فى الوقف إلا فيما استثنيته من ذلك وهو ما وليت الراء فيه كسرة أو ياء ساكنة.

وقوله: «وسواء أشير إلى حركة المضمومة بروم أو إشمام أو لم يشر».

يريد أنها يوقف عليها بالتفخيم فى الروم والإشمام كما يوقف عليها كذلك فى

---

(١) فى أ: تقول إن وقفت بالترقيق.

(٢) فى أ: وقفت.

السكون، وهذا كله خاص بالقسم الثانى على ما قررته.

وقوله: «فإن الوقف عليها مع الروم خاصة فى غير مذهب ورش بالتفخيم».

فى هذا الكلام حذف تقديره: فإن وليتها كسرة أو ياء ساكنة، فإن الوقف عليها مع الروم خاصة فى غير مذهب ورش بالتفخيم، وإنما حذفه إيثارًا للاختصار واتكالًا على فهم السامع.

ولم يذكر مذهب ورش هنا؛ لأنه حاصل من القسم الأول وكلامه بعدُ بَيِّن.

وقوله آخرًا: «فإنك ترققها فى الحالين».

يعنى فى حال الوقف بالإسكان، وبالروم إذا كانت مكسورة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة أو فتحة ممالة، والله تعالى جده وتوالى مجده أعلم وأحكم.

* * *

باب ذكر اللامات

القراء يقولون: الأصل فى اللام الترقيق[١]، ولا تغلظ[٢] إلا لسبب، وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، وترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء لازم، وكلامهم هنا أبين من كلامهم فى الراءات.

وشرط الحافظ - رحمه الله - فى تغليظ اللام ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون مفتوحة.

والثانى: أن يكون قبلها صاد، أو طاء، أو ظاء.

والثالث: أن يكون كل واحد من هذه الأحرف الثلاثة، إما ساكنًا، وإما مفتوحًا.

أما الصاد الساكنة، فالوارد منها فى القرآن ﴿تَصْلَىٰ﴾ [الغاشية: ٤] و ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ [المسد: ٣] و﴿يَصْلَىٰهَا﴾ [الإسراء: ١٨] و﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ [النساء: ١٠] و﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ [الانفطار: ١٥] و﴿ٱصْلَوْهَا﴾ [يس: ٦٤] و﴿فَيُصْلَبُ﴾ [يوسف: ٤١] و﴿مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] و﴿وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩] و﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ [البقرة: ١٦٠] و﴿إِصْلَٰحًاۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

و﴿ٱلْإِصْلَٰحَ﴾ [هود: ٨٨]، و﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠].

وأما الصاد المفتوحة فتكون اللام بعدها خفيفة، وشديدة، فالوارد من الخفيفة فى القرآن ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البينة: ٥]، و﴿صَلَوَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، و﴿صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿صَلَاتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٢]، و﴿صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، و﴿فَصَلَتِ﴾ [يوسف: ٩٤]، و﴿يُوصَلَ﴾ [الرعد: ٢١]، و﴿فَصَلَ طَالُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿فَصَّلَ﴾ [الأنعام: ١١٩]، و﴿مُفَصَّلًاۚ﴾ [الأنعام: ١١٤]، و﴿مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ [الأعراف:

---

(١) الترقيق من الرقة وهو ضد السمن. فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله. والتفخيم من الفخامة وهى العظمة والكثرة، فهى عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد إلا أن المستعمل فى الراء فى ضد الترقيق هو التفخيم، وفى اللام التغليظ، وقد عبر قوم عن الترقيق فى الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الدانى وبعض المغاربة، وهو تجوز؛ إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء. والترقيق: إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وذلك واضح فى الحس والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم.

ينظر النشر فى القراءات العشر (٢/ ٩٠، ٩١).

(٢) فى ب: تغليظ.

١٣٣]، و﴿وَمَا صَلَبُوهُ﴾ [النساء: ١٥٧].

والوارد من الشديدة: ﴿فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٥]، و﴿ويُصَلَّى﴾ [الانشقاق: ١٢]، و﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٣]، وجاءت مفصولاً بينها وبين الصاد بألف فى ﴿صَٰلِحًا﴾ [القصص: ٨٠]، و﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وأما الطاء الساكنة، فالوارد منها فى القرآن موضع واحد، وهو ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] خاصة.

وأما المفتوحة، فتكون اللام بعدها خفيفة وشديدة، فالذى ورد فى القرآن من الخفيفة:

﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿وَٱنطَلَقَ﴾ [ص: ٦]، و﴿انطَلَقوا﴾ [المرسلات: ٢٩]، و﴿أَطَّلَعَ﴾ [مريم: ٧٨]، و﴿فَٱطَّلَعَ﴾ [الصافات: ٥٥]، و﴿وبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، و﴿مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١].

والذى ورد من الشديدة: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿طَلَّقْتُمُ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، و﴿طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠].

وجاءت مفصولًا بينها وبين اللام فى ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

وأما الظاء الساكنة، فالوارد منها فى القرآن: ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾ [الشورى: ٣٣] و ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ [النساء: ٤٩] و ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠].

وأما المفتوحة فتكون اللام بعدها خفيفة وشديدة، فالوارد من الخفيفة: ﴿ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿ظَلَمُوٓاْ﴾ [هود: ١٠١] و ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ [هود: ١٠١].

والوارد من الشديدة: ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾ [آل عمران: ١٨٢] و ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [الأعراف: ١٦٠] و﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨] و﴿فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤].

اعلم أن هذه اللامات على رأى الحافظ فى قراءة ورش تنقسم قسمين:

قسم يلزم فيه تغليظ اللام.

وقسم يجوز فيه التغليظ، والترقيق.

ثم هذا القسم الثانى منه ما يترجح فيه الترقيق، ومنه ما يترجح فيه التغليظ.

فالذى يترجح فيه الترقيق، قوله - تعالى -: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ فى سورة القيامة [الآية: ٣١]، و ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ فى سورة سبح [الأعلى: ١٥]، و ﴿إِذَا صَلَّىٰٓ﴾

فى سورة العلق [الآية: ١٠].

فوجه تغليظ اللام فى هذه المواضع الثلاثة، ولايتها مفتوحة للصاد المفتوحة.

ووجه الترقيق المختار عنده: أن يتمكن من إمالة فتحة اللام فتتبعها الألف؛ إذ هى رأس آية، فيحصل التناسب بينها وبين ما يليها من رءوس الآى، والذى يترجح فيه التغليظ ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: اللام بعد الصاد إذا وقعت بعدها ألف منقلبة عن ياء، ولم تكن رأس آية وجملته فى القرآن ﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ فى الإسراء [الآية: ١٨]، والليل [الآية: ١٥] و ﴿وَيَصۡلَىٰ﴾ فى الانشقاق [الآية: ١٢]، و ﴿تَصۡلَىٰ﴾ فى الغاشية [الآية: ٤]، و﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ فى المسد [الآية: ٣]، وكذلك ﴿مُصَلًّى﴾ فى البقرة [الآية: ١٢٥] فى الوقف.

قال العبد: ويلحق به الوقف على ﴿يَصۡلَى﴾ فى سبح [الأعلى: ١٢].

فوجه التغليظ: ولاية اللام لحرف الاستعلاء.

ووجه الترقيق: التمكن من الإمالة، لكن لما لم تكن هذه المواضع من رءوس الآى التى يطلب فيها التناسب فى تحصيل الإمالة؛ ضعف الترقيق وقوى التغليظ.

الضرب الثانى: اللام المفصولة بالألف، وذلك ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] و﴿يَصَّالَحَا﴾ [النساء: ١٢٨] و﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فوجه الترقيق حصول الفصل.

ووجه التغليظ: أن الألف حاجز غير حصين؛ فلم يعتد به.

الضرب الثالث: ما وقع من هذه اللامات طرفًا، وذلك قوله - تعالى -: ﴿أَن يُوصَلَ﴾ فى البقرة [الآية: ٢٧] والرعد [الآية: ٢٥] و ﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ فى البقرة [الآية: ٢٤٩]، و ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ﴾ فى الأنعام [الآية: ١١٩]، و ﴿وَبَطَلَ﴾ فى الأعراف [الآية: ١١٨] وإذا سكنت هذه اللامات فى الوقف - احتملت الترقيق لسكونها والتغليظ حملًا على الوصل؛ إذ لا تكون فى الوصل إلا مغلظة، والسكون فى الوقف عارض لا يعتد به.

وأما القسم الذى يلزم تغليظه - فهو خارج عن هذه المواضع المذكورة من جملة اللامات التى تقدم حصرها، والله الموفق للصواب.

وأما[١] ما خرج عن هذه اللامات المذكورة فى هذا الباب مما لم تكمل فيه الشروط الثلاثة:

فمذهب الحافظ ترقيقه لورش، ولا خلاف عن سائر القراء أنهم يرققون جميع هذه اللامات التى تقدم أن ورشًا يغلظها.

واعلم أن للشيخ والإمام فى هذا الباب خلافًا مع الحافظ ينحصر الغرض منه فى ثمانى مسائل:

المسألة الأولى: اللام المفتوحة بعد الطاء المفتوحة، أو الساكنة نحو: ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ و﴿أَطَّلَعَ﴾ و﴿مَطْلَعِ﴾، وقد تقدم أن مذهب الحافظ تغليظها لورش، وعن الشيخ والإمام: فيها الوجهان: التغليظ، والترقيق.

ويظهر أن التغليظ أشهر عند الإمام، وبه قرأ الشيخ على غير أبى الطيب، ثم نص الشيخ عن نفسه أنه يأخذ فيه بالوجهين.

المسألة الثانية: اللام المفتوحة بعد الظاء المفتوحة، أو الساكنة نحو ﴿ظَـلَمُوا﴾ و﴿ظَلَّتْ﴾ و﴿أَظْلَمَ﴾، مذهب الحافظ التغليظ.

وافقه الشيخ فيما لامه مخففة، وقال فى المشددة: «إنه لم يقرأه على شيخه أبى الطيب إلا بالترقيق».

وقال الشيخ: «وقياس نص كتابه يدل على تغليظها بعد الظاء، وإن كانت مشددة؛ لأنه [لا] يشترط فى المفتوحة تشديدا ولا غيره».

ووافق الإمامُ الحافظَ على التغليظ بعد الظاء الساكنة، وذكر فيما بعد المفتوحة وجهين: التغليظ، وبين اللفظين، وكان بين اللفظين أشهر عنده.

المسألة الثالثة: اللام المشددة بعد الصاد نحو: ﴿مُصَلًّى﴾ و ﴿يُصَـلَّبُوٓا﴾ ما لم تكن رأس آية فى السور الثلاث.

اتفق الحافظ والشيخ فيها على التغليظ.

ونقل الإمام الوجهين، وقال: «إن التفخيم أشهر».

المسألة الرابعة: ﴿فِصَالًا﴾ و﴿يَصَّالَحَا﴾ و﴿طَالَ﴾.

وذكر الحافظ فى غير «التيسير» فيها الوجهين، ورجح التغليظ كما تقدم، ووافقه

(١) فى ب: فأما.

الإمام فيما بعد الصاد، ولم يتعرض لما بعد الظاء، غير أنه قال فى آخر هذا الباب: «وكل لام ليس لها فى هذا الباب [أصل][1]، ولا مثال فلم يختلف فيها أنها بين اللفظين»؛ فظهر أنه يرقق اللام فى ﴿طَالَ﴾.

وكذلك الشيخ لم يتعرض لهذه اللام المفصولة بالألف بعد الطاء، ولا التى بعد الصاد، وقال فى آخر الباب: «فكل ما كان بخلاف ما ذكرت لك فهو غير مغلظ لورش».

فظهر أنه يرقق اللام فى الكلمات الثلاث.

المسألة الخامسة: الوقف على ﴿فَصَّلَ﴾ و﴿وَبَطَلَ﴾ و﴿يُوصَلَ﴾، فقد تقدم أن الحافظ يرجح فيها التغليظ.

وقال الإمام: «بين اللفظين».

وأجاز الشيخ الوجهين فى كتاب «الكشف».

المسألة السادسة: اللام المضمومة إذا وقع قبلها صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء كقوله - تعالى -: ﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣] و ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ [إبراهيم: ٢٤] و﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٤] و﴿ٱلْفَضْلُ﴾ [النمل: ١٦] و﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ [الأعراف: ٥٤] و﴿تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣] و ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

وكذلك اللام المفتوحة بعد الضاد الساكنة نحو ﴿فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ و ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ [الفرقان: ١٧] نقل الإمام التغليظ عن ورش فى جميع ذلك، وقال أيضًا: «إنه قرأ بعد الطاء المهملة والضاد المعجمة بين اللفظين»، وكأن التغليظ عنده أشهر.

ومذهب الحافظ والشيخ الترقيق فى جميع ذلك.

المسألة السابعة: اللام فى قوله - تعالى -: ﴿وَأَخْلَصُواْ﴾ [النساء: ١٤٦] و﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] و ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩] و ﴿ٱخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦] و ﴿خَلَطُواْ﴾ [التوبة: ١٠٢] و ﴿وَٱغْلُظْ﴾ [التحريم: ٩].

ذكر الإمام فيها الوجهين عن ورش، وأن التفخيم أكثر، ومذهب الحافظ والشيخ الترقيق.

---

(١) سقط فى أ.

تنبيه

لما ذكر الحافظ هذه الألفاظ قال فى آخرها: «وشبه ذلك».

فانظر قوله: «وشبه ذلك» ما يعنى به؛ فإن قوله - تعالى -: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠] و﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤] و﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾ [الفتح: ٢٩] و﴿مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ﴾ [التحريم: ٦] و﴿خَلَقَ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿يَخْلُقَ﴾ و﴿ٱلْخَلَّٰقُ﴾ [يس: ٨١] ﴿خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿مُّخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥] و ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣] - كل هذا يشبه ما ذكر.

المسألة الثامنة: اللام الأولى فى ﴿صَلْصَٰلٍ﴾، مذهب الحافظ ترقيقها ومذهب الإمام تفخيمها، وأخذ الشيخ فيها بالوجهين، وما عدا هذه المسائل الثمانية فلا خلاف بين الشيخ، والإمام، والحافظ فيما يرقق من ذلك وما يغلظ.

فأما تغليظ اللام من الاسم العلى الأعظم وهو قولنا: «الله» فأمر متفق عليه قصد به التعظيم، وهذا بشرط أن يكون مبدوءًا به، أو يكون موصولًا بحرف متحرك بالفتح أو بالضم، فإن اتصل بحرف متحرك بالكسر، فلا خلاف فى ترقيقه، ولا يمكن أن تكون الكسرة قبله إلا عارضة أو منفصلة، ورأيت الحافظ - رحمه الله - قد فرض سؤالًا، وهو أن يقال: لم كانت الكسرة غير اللازمة توجب ترقيق اللام، ولا توجب ترقيق الراء؟ ثم أجاب عن ذلك بما ظهر له.

قال العبد: والذى أرتضيه من الجواب أن اللام لما كان أصلها الترقيق، وكان التغليظ عارضًا لها، لم يستعملوه فيها إلا بشرط ألا يجاورها مناف للتغليظ، وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة - ردتها إلى أصلها.

وأما الراء المتحركة بالفتح أو بالضم - فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها؛ لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها، واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذى استحقته بسبب حركتها، فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت فى لغة دون أخرى فرققت الراء لذلك وغلظت[1]، وكلام الحافظ - رحمه الله - فى هذا الباب بين.

(١) وقيل: الفرق: أن المراد من ترقيق الراء إمالتها، وذلك يستدعى سببًا قويًا للإمالة. وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شىء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها، ولا تكون الحركة قبل لام اسم (الله) إلا مفصولة لفظًا أو تقديرًا. وأما الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة؛ فأمكن اعتبار ذلك فيها، بخلاف اللام.
ينظر: النشر فى القراءات العشر (٢/ ١١٩).

وقوله فى آخر الباب: «وعلى ترقيقها مع الكسرة فى الوصل».

إنما قيد هنا بالوصل لأنك لو فصلت اسم الله - تعالى - وبدأت به غلظت كقوله - تعالى - فى سورة الأنعام: ﴿قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ﴾ [الأنعام: ١٩] إذا وصلت رققت اللام فإن بدأت قلت: ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ﴾ بتغليظها، وكذلك ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] ترقق إذا وصلت، فإذا بدأت قلت: ﴿ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ بتغليظ اللام، والله سبحانه وتعالى أعلم، وأحكم، وهو حسبى ونعم الوكيل.

* * *

باب الوقف على أواخر الكلم

اعلم أن الوقف[(١)] فى كلام العرب على أوجه متعددة، والمستعمل منها عند

---

(١) ذكر ابن الجزرى فى باب الوقف على أواخرالكلم: أن للوقف حالتين: الأولى: ما يوقف عليه، والثانية: ما يوقف به، ثم ذكر أن للوقف فى كلام العرب أوجهًا متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهو: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق:

(فالإلحاق): لما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت.

(والإثبات): لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلا.

(والحذف): لما يحذف من الياءات الثوابت وصلا كما سيأتى.

(والإدغام): لما يدغم من الياءات والواوات فى الهمز بعد إبداله.

(والنقل): لنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفًا.

(والبدل): يكون فى ثلاثة أنواع:

أحدها: الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين.

الثانى: الاسم المؤنث بالتاء فى الوصل يوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفردًا.

الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف.

ثم قال: وهذا الباب لم يقصد فيه شىء من هذه الأوجه الستة، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام خاصة:

(فأما السكون) فهو الأصل فى الوقف على الكلم المتحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع، من قولهم: وقفت عن كلام فلان، أى: تركته وقطعته.

ولأن الوقف أيضًا ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون؛ فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث، وذلك لغة أكثر العرب، وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء.

(وأما الروم) فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. وكلا القولين واحد، وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفى. وقال الجوهرى فى صحاحه: روم الحركة الذى ذكره سيبويه: هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف، قال: وهى أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع وهى بزنة الحركة وإن كانت مختلسة، مثل همزة بين بين. انتهى. والفرق بين العبارتين سيأتى وفائدة الخلاف بين الفريقين ستظهر.

(وأما الإشمام) فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. وهذا مما لا يختلف فيه. نعم، حكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام رومًا والروم إشمامًا.

قال مكى: وقد روى عن الكسائى الإشمام فى المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه رومًا إشمامًا وما سميناه إشمامًا رومًا. وذكر نصر بن على =

القراء ثمانية أوجه، وهى: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والحذف، وإثبات ما حذف فى الوصل من آخر الاسم المنقوص، وإلحاق هاء السكت.

= الشيرازى فى كتابه الموضح أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت وهو الذى يسمع؛ لأنه عندهم بعض حركة. والروم: هو الذى لا يسمع؛ لأنه روم الحركة من غير تفوه به، قال: والأول هو المشهور عند أهل العربية. انتهى.

ولا مشاحة فى التسمية إذا عرفت الحقائق. وأما قول الجوهرى فى الصحاح: إشمام الحرف: أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذى فيه الإشمام ساكن أو كالساكن - انتهى - فهو خلاف ما يقوله الناس فى حقيقة الإشمام وفى محله؛ فلم يوافق مذهبا من المذهبين. وقد ورد النص فى الوقف إشارتى الروم والإشمام عن أبى عمرو وحمزة والكسائى وخلف بإجماع أهل النقل، واختلف فى ذلك عن عاصم: فرواه عنه نصًا الحافظ أبو عمرو الدانى وغيره. وكذلك حكاه عنه ابن شيطا عن أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوى نصًا عن أصحابه عن أبى جعفر. وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم فى ذلك نص، إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعًا منهم سائغًا لجميع القراء بشروط مخصوصة فى مواضع معروفة، وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام:

قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو خمسة أصناف:

(أولها): ما كان ساكنًا فى الوصل نحو (فلا تنهر، ولا تمنن، ومن يعتصم، ومن يهاجر، ومن يقاتل فيقتل أو يغلب).

(ثانيها): ما كان فى الوصل متحركًا بالفتح غير منون، ولم تكن حركته منقولة، نحو (لا ريب، وإن الله، ويؤمنون، وآمن، وضرب).

(ثالثها): الهاء التى تلحق الأسماء فى الوقف بدلاً من تاء التأنيث، نحو: (الجنة، والملائكة، والقبلة، ولعبرة، ومرَّة).

(رابعها): ميم الجمع فى قراءة من حركه فى الوصل ووصله، وفى قراءة من لم يحركه ولم يصله نحو: (عليهم آنذرتهم أم لم تنذرهم، وفيهم، ومنهم، وبهم، وأنهم، وعلى قلوبهم، وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم).

وشذ مكى، فأجاز الروم والإشمام فى ميم الجمع لمن وصلها؛ قياسًا على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقواه. وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة، بخلاف الميم؛ بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء فى الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون؛ فهى كالذى تحرك لالتقاء الساكنين.

(خامسها): المتحرك فى الوصل بحركة عارضة، إما للنقل نحو: (وانحر إن، ومن إستبرق، فقد أوتى، وقل أوحى، وخلوا إلى، وذواتى أكل)، وإما لالتقاء الساكنين فى =

. . . .

= الوصل نحو: (قم الليل، وأنذر الناس. ولقد استهزئ، ولم يكن الذين، ومن يشأ الله، واشتروا الضلالة، وعصوا الرسول)، ومنه: (يومئذ، وحينئذ) ؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين فى الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة (هؤلاء) وضمة (من قبل، ومن بعد)، فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن فى الوقف؛ لأنه من نفس الكلمة.

(القسم الثانى): ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم ولا يجوز بالإشمام، وهو ما كان فى الوصل متحركًا بالكسر، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء، نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم، ومالك يوم الدين، وفى الدار، ومن الناس، فارهبون، وارجعون، وأف، وهؤلاء، وسبع سموات، وعتل، وزنيم)، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة كما فى وقف حمزة فى نحو: (بين المرء، ومن شىء، وظن السوء، ومن سوء) وما لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف فى كلمة أخرى نحو: (ارجع إليهم) أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى نحو: (وقالت اخرج) فى قراءة من كسر التاء، (وإذا رجت الأرض) فى قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثانى عارضًا للكلمة الأولى كالتنوين فى (حينئذ) ؛ فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

(القسم الثالث): ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام، وهو ما كان فى الوصل متحركًا بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى أو لالتقاء الساكنين. وهذا يستوعب حركة الإعراب وحركة البناء والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة. فمثال حركة الإعراب (الله الصمد، ويخلق، وعذاب عظيم)، ومثال حركة البناء: (من قبل، ومن بعد، ويا صالح)، ومثال: الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة: (دفء، والمرء)، ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى ضمة اللام فى (قل أوحى)، وضمة النون فى: (من أوتى)، ومثال حركة التقاء الساكنين: ضمة التاء فى (وقالت اخرج)، وضمة الدال فى (ولقد استهزئ) فى قراءة من ضم، وكذلك الميم من (عليهم القتال، وبهم الأسباب) عند من ضمها، وكذلك نحو: (ومنهم الذين، وأنتم الأعلون)، وهو المقدم فى الصنف الخامس مما لا يجوز فيه وقفًا سوى السكون.

(وأما هاء الضمير) فاختلفوا فى الإشارة فيها بالروم والإشمام: فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقًا، وهو الذى فى التيسير والتجريد والتلخيص والإرشاد والكفاية وغيرها، واختيار أبى بكر بن مجاهد. وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقًا؛ من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر كلام الشاطبى.

والوجهان حكاهما الدانى فى غير التيسير، وقال: الوجهان جيدان. وقال فى جامع البيان: إن الإشارة إليها كسائر المبنى اللازم من الضمير، وغيره أقيس. انتهى.

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل: فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة نحو: (يعلمه، وأمره، وخذوه، وليرضوه)، ونحو: (به، وبربه، وفيه، وإليه، وعليه) ؛ طلبًا للخفة لئلا يخرجوا من ضم أو واو إلى ضمة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلى كسرة، وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها =

أما إلحاق هاء السكت فيأتى فى الباب بعد هذا.

وأما إثبات ما حذف فى الوصل من المنقوص، فنعنى به [ما] جاء عن ابن كثير من الوقف على ﴿هَادٍ﴾ و ﴿وَالٍ﴾ و ﴿وَاقٍ﴾ بإثبات الياء.

وأما الحذف: فنعنى به وقف من يثبت شيئا من الياءات الزوائد فى الوصل ويحذفها فى الوقف، كما يأتى بعدُ بحول الله العلى العظيم.

وأما النقل فنعنى به ما تقدم فى مذهب حمزة وهشام من نقل حركة الهمزة المتطرفة إلى الساكن قبلها نحو ﴿دفٌ﴾ و﴿شيٌ﴾.

وأما الإبدال فيكون فى ثلاثة أنواع:

أحدها: الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين.

الثانى: الاسم المؤنث فى الوصل يوقف عليه بالهاء بدلًا من التاء إذا كان الاسم مفردًا، كما تقدم فى باب مذهب الكسائى.

الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة كما تقدم فى باب الوقف لحمزة وهشام.

وهذا الباب لم يقصد فيه شىء من هذه الأوجه الخمسة، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون، والروم، وبالإشمام خاصة.

فأما السكون فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث، وسمى جزمًا؛ لأن الجزم هو القطع والحرف المجزوم مقطوع عن الحركة.

وكذلك سمى: وقفًا، بمعنى أنك لما انتهيت إلى الحرف نطقت به، ثم وقفت

= ذلك نحو: (منه، وعنه، واجتباه، وهداه، وأن يعلمه، ولن تخلفه، وأرجئه) لابن كثير وأبى عمرو وابن عامر ويعقوب، (ويتقه) لحفص؛ محافظة على بيان الحركة حيث لم يكن ثقل، وهو الذى قطع به أبو محمد مكى وأبو عبد الله بن شريح والحافظ أبو العلاء الهمدانى، وأبو الحسن الحصرى وغيرهم. وإليه أشار الحصرى بقوله:

واشمم ورم ما لم تقف بعد ضمة ... ولا كسرة أو بعد أمّيهما فاذرِ

وأشار إليه أيضًا أبو القاسم الشاطبى والدانى فى جامعه، وهو أعدل المذاهب عندى، والله أعلم. وأما سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة فى هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها نحو: (منه، وعصاه، وإليه، وأخيه، واضربوه) ونحوه. قال: واتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها نحو: (ليفجر أمامه، فهو يخلفه) ونحو ذلك؛ فانفرد فى هذا المذهب فيما أعلم، والله أعلم.

ينظر النشر فى القراءات العشر (٢/ ١٢٠-١٢٥).

عن تحريكه.

وأما الروم: فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة، وإن شئت قلت: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها كما قال الحافظ.

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بالشفتين بإثر انقطاع الصوت على الحرف ساكنًا.

هذا على اصطلاح البصريين، وحكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشارة بالشفتين رومًا؛ لأنك تقول: رمت فعل كذا؛ إذا تعرضت له ولم تفعله، فكذلك إذا أشرت بشفتيك من غير نطق.

ويسمون النطق ببعض الحركة إشمامًا، كما تقول: شممت رائحة كذا؛ إذا أدركت رائحته، فكأنك أدركت جزءًا منه، فكذلك إذا جعلت فى الحرف شيئًا يسيرًا من لفظ الحركة.

واصطلاح البصريين يتوجه على أنك حين نطقت ببعض الحركة كأنك رمت إتمامها فلم تفعل، وعلى أنك جعلت القدر الحاصل من الإشارة بالشفتين إشمامًا؛ لأنه كاف فى الإشعار بحركة الوصل، والأمر فى هذا قريب.

واعلم أن الكلم الموقوف عليها تنقسم ثلاثة أقسام:

[الأول]: قسم لا يوقف عليه عند القراء إلا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا إشمام وهو خمسة أصناف:

الأول: ما كان ساكنًا فى الوصل نحو ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] و ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦] و ﴿وَمَن يَعْتَصِم﴾ [آل عمران: ١٠١].

الثانى: ما كان فى الوصل متحركًا بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و﴿وَصَدَّقَ﴾ [الليل: ٦] و ﴿إِنِّيَ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ٢٨].

الثالث: ميم الجمع فى قراءة من حركه فى الوصل ووصله، وفى قراءة من لم يصله ولم يحركه نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

الرابع: المتحرك فى الوصل بحركة عارضة، إما للنقل نحو ﴿وانحرِ ان﴾ [الكوثر: ٢-٣] و﴿منَ امن﴾ [البقرة: ٦٢] و﴿قلُ اوحى﴾ [الجن: ١] و﴿ذواتَىْ اكل﴾ [سبأ: ١٦].

وإما لالتقاء الساكنين فى الوصل نحو ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢] و ﴿أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾

[يونس: ٢] و ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠] ومنه ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و ﴿حِينَئِذٍ﴾ فإن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين فى الوقف؛ رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وضمة ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين لكن لا تذهب إلى الساكن فى الوقف؛ لأنه من نفس الكلمة.

الخامس: الهاء التى تلحق الأسماء فى الوقف بدلًا من تاء التأنيث نحو ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، فأما ضمير المذكر المفرد إذا كان قبله ضمة أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة كقوله - تعالى -: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] و﴿وَشَرَوْهُ﴾ [يوسف: ٢٠] و ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٥] و﴿بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧] - فذكر الحافظ فى غير «التيسير» خلافًا بين أهل الأداء: هل يقتصر فيه على السكون أو يجوز فيه استعمال الروم والإشمام؟

ثم قال: «والوجهان جيدان».

ومذهب الشيخ والإمام فيه الإسكان لا غير.

قال الشيخ: وقد ذكر النحاس[1] جواز الروم والإشمام فى هذا.

ثم قال: «وليس هو مذهب القراء».

واعلم أن الشيخ - رحمه الله - أجاز الروم والإشمام فى ميم الجمع، وقال بعد ما أطال الكلام فيها ما نصه: «وليس قول من يمنع ذلك لأجل أن الميم من الشفتين

(١) إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التجيبى، أبو الحسن النحاس شيخ مصر، محقق ثقة كبير جليل، قرأ على - التيسير والمستنير- الأزرق صاحب ورش، وهو أجل أصحابه وعلى - الكامل - عبد الصمد بن عبد الرحمن، يقال إلى سورة طه، وعلى - الكامل - عبد القوى بن كمونة وعمرو بن بشار بن سنان كلهم عن ورش، قرأ عليه -جامع البيان - إبراهيم بن حمدان وأحمد بن عبد الله بن هلال وهو أجل أصحابه و -التيسير- أحمد بن أسامة التجيبى و - جامع البيان - أحمد بن محمد بن أبى الرجا و- جامع البيان - حمدان بن عون بن حكيم ومحمد بن أحمد بن شنبوذ، فيما ذكره أبو العزبل على بن هلال عنه و - جامع البيان - ابن أبى رصاصة ومحمد بن خيرون الأندلسى ومحمد بن إبراهيم الأهناسى وأبو على وصيف الحمراوى وسلامة بن الحسن الموصلى و -جامع البيان - أحمد بن محمد القباب أبو العباس وأبو بكر محمد بن حميد بن أبى بشر القباب وأحمد ابن محمد بن هيثم الشعرانى، قال الذهبى: توفى سنة بضع وثمانين ومائتين وقال القاضى أسد: سنة نيف وثمانين ومائتين.
ينظر غاية النهاية (١/ ١٦٥).

بشىء؛ لإجماع الجميع على الإشمام والروم فى الميم التى فى آخر الأفعال والأسماء التى ليست للجميع، ولو تم له مَنَعَ الإشمام بقياس ميم الجمع لمن ضمها».

وهو يريد بالضم أصلها، أى يقف عليها كغيرها من المتحركات، والإسكان حسن فيها، فأما من حركها لالتقاء الساكنين؛ فالوقف بالسكون لا غير.

ومذهب الإمام فى ميم الجمع: الوقف بالسكون لا غير، كمذهب الحافظ.

القسم الثانى: يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم، ولا يجوز الإشمام، وهو ما كان فى الوصل متحركًا بالكسر، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء ما لم تكن منقولة من حرف كلمة أخرى نحو ﴿ارجعِ اليهم﴾ [النمل: ٣٧] و ﴿وانحرِ ان شانئك﴾ أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن الثانى من كلمة أخرى نحو ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] فى قراءة من كسر التاء و ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الواقعة: ٤] فى قراءة الجميع، ومع كون الساكن الثانى عارضًا للكلمة الأولى كالتنوين فى ﴿حِينَئِذٍ﴾ - فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

وإنما مقصود هذا القسم نحو (فى الدار) و ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و ﴿أُفٍّ﴾، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة فى الوقف، نحو ﴿بينَ المَرِ﴾ [البقرة: ١٠٢]

و ﴿من شئٍ﴾ و ﴿ظنَّ السَّوِّ﴾ [الفتح: ٦] على قراءة حمزة وهشام.

القسم الثالث: يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم والإشمام، وهو ما كان فى الوصل متحركًا بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب، وحركة البناء، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب: ﴿يَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٧] و ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]

ومثال حركة البناء: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و﴿يَٰصَٰلِحُ﴾ [الأعراف: ٧٧] [الأعراف: ٧٧].

ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة ﴿دفٌ﴾ و﴿المرِ﴾ على

ما تقدم من وقف حمزة وهشام.

ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى ضمة اللام فى: ﴿قلُ اوحى﴾ وضمة النون فى: ﴿منُ اوتى﴾ [الحاقة: ١٩] على قراءة ورش.

ومثال حركة التقاء الساكنين ضمة التاء فى: ﴿وقالتُ اخرج﴾ وضمة الدال فى ﴿ولقدُ استهزئ﴾ فى قراءة من ضم.

وإنما قال الحافظ - رحمه الله - فى الوقف بالسكون: «إنه الأصل»، وقاله الشيخ؛ لأنه يطرد فى كل نوع من المتحركات، ولأنه تحصل به مخالفة الابتداء؛ إذ لا يبتدأ إلا بمتحرك، فأرادا أن يكون الوقف بخلافه فجعلاه بالسكون، ولأن الوقف موضع استراحة، فناسبه حذف الحركة ولهذا لا يجوز الوقف بالتحريك التام الممكن وأقصى ما يستعمل فيه الروم، وهو النطق ببعض الحركة.

وقوله: «والباقون لم يأت عنهم شىء».

يعنى الحرميين وابن عامر، فإنه ذكر أن الرواية وردت عن الكوفيين وأبى عمرو، أعنى بالروم والإشمام، ونقل الشيخ والإمام أن الرواية وردت عن حمزة والكسائى، وعن أبى عمرو من طريق البغداديين.

وقوله: «واستحباب أكثر شيوخنا أن يوقف فى مذاهبهم بالإشارة».

يريد: فى مذهب الحرميين وابن عامر، كما يوقف فى مذهب من روى عنه ذلك.

وقوله: «لما فى ذلك من البيان».

يعنى لما فى الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التى تثبت فى الوصل للحرف الموقوف عليه، وهذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالروم والإشمام، إذا كان القارئ بحضرته من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته؛ فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام؛ لأنه غير محتاج إلى أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع: فإن كان السامع عالمًا بذلك؛ علم صحة عمل القارئ، وإن كان غير عالم؛ كان فى ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو فى الوصل؟ وإن كان القارئ متعلمًا ظهر عليه بين يدى المعلم هل أصاب فيقره، أو أخطأ فيعلمه.

قال العبد: وكثيرًا ما يعرض لى مع المتعلم فى مواضع من القرآن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها ولم ينبه على وصلها، كقوله - تعالى -: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ

عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] و ﴿إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] فيقف القارئ على ﴿عَلِيمٌ﴾ و ﴿فَقِيرٌ﴾ بالسكون على عادته، فأشعر بأنه لا يحسن الوصل فآمره بوصلها، فيقرأ: ﴿عليمٍ﴾ و﴿فقيرٍ﴾ بالخفض.

وكذلك أجدهم قد اعتادوا الوقف على قوله - تعالى -: ﴿مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] فأشعر أنه لا يدرى كيف يصل فآمره بالوصل، فلا يدرى هل يفتح الياء أو يسكنها، وكثيرًا ما يسبق إليهم فتحها فى قراءة، قالون فأنبه إذ ذاك على أنه لا يفتحها إلا ورش.

وكذلك يقفون فى سورة الرحمن - عز جلاله - على رءوس الآى فأشعر بأنهم لا يحسنون الوصل، فآمر القارئ بالوصل فكثيرًا ما يصل: ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتانٌ﴾ و﴿مدهامتانٌ﴾ بتنوين النون إلى غير ذلك مما يحتاج المعلم أن يتفقد فيه حال المبتدئ، والله سبحانه الموفق المعين.

وقول الحافظ - رحمه الله - فى الروم: «إنه تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها».

أشار بذلك إلى تضعيف الصوت، ووقع فى هذا الكلام «الصوت» بالألف واللام، ثم كرره مضافًا إلى ضمير الحركة، وهما فى الحقيقة شيء واحد، ولو قال: حتى يذهب معظمه، ويعيد الضمير على الصوت لكان صحيحًا.

وقوله: «يدركه الأعمى».

ليس يريد أن البصير لا يدركه، وإنما يريد أنه يدرك ذلك الصوت بحاسة السمع، ولا يتوقف على البصر، فخص الأعمى بالذكر؛ ليدل على أنه لا حاجة للبصر فى إدراك الروم بل يدركه المبصر، سواء فتح عينيه أو أغمضهما، وفى الليل المظلم، ومن وراء حائل، ومع هذا فإن كان الروم فى الكسرة، فلا مشاركة فى إدراكه للبصر، وإن كان فى الضمة - فيصح أن تدرك بالبصر الإشارة بالشفتين التى تصحب النطق بصوت الضمة، وهاهنا يدرك الأصم إذا كان مبصرا الإشارة الحاصلة للشفتين، وإن لم يدرك الصوت فيستوى عنده الروم والإشمام، لكن لما كان الروم عند الحافظ - رحمه الله - عبارة عن الإشارة الحاصلة للشفتين، وإنما هو عبارة عن الصوت الضعيف الباقى من الحركة - صح أن يقال: لا حظ للبصر فى إدراك الروم؛ إذ البصر لا يدرك الصوت.

قوله: «وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلًا».

يريد: بعد قطع الصوت على الحرف ساكنًا فلا تكون تلك الإشارة إلا مصاحبة للسكون وبعد انصراف الصوت، وخص الإشمام بضم الشفتين؛ لأنه لا يكون إلا فى المرفوع، وسبب ذلك أن الإشمام لما كان عبارة عن الإشارة بالعضو إلى الحركة من غير نطق - لم يكن ذلك إلا فيما كان من الحركات من الشفتين وهى الضمة؛ لأنها من الواو، فأما الكسرة فهى من مخرج الياء، وذلك وسط اللسان، وهو فى داخل الفم.

فلو أشار القارئ بوسط اللسان إلى الكسرة بعد انقطاع الصوت على السكون - لم يفد؛ لأنها إشارة بعضو غائب عن البصر، وكذلك الفتحة لما كانت من مخرج الألف وأصلها من الحلق لم يتصور فيها الإشمام؛ لأن موضع الحركة غائب بخلاف الضمة التى هى من الشفتين، فالإشارة بها ظاهرة؛ فكان إعمالها يفيد البيان كما يفيده الروم.

وقوله: «ولا يدرك ذلك الأعمى».

يريد أن إدراك الإشمام موقوف على البصر، ولا تعلق للسمع به؛ ولهذا لا يدركه المبصر إذا أغمض[1] عينيه أو كان فى ليل مظلم، أو كان بينه وبين القارئ حائل يمنعه إبصار شفتيه.

وقوله: «إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة».

تعليل لكون الأعمى لا يدركه، ولا يغنى فيه السمع، كما لم يغن البصر فى إدراك الصوت فى الروم.

وقوله: «ولا يستعملونه فى النصب أو الفتح؛ لخفتها».

اعلم أنه لا يمتنع الروم فى الوقف على المفتوح عند النحويين، لكن جرت عادة القراء بتركه؛ ولهذا قال الحافظ: «لا يستعملونه» ولم يقل: لا يجوز، وقد حكاه اليزيدى عن أبى عمرو فى قوله - تعالى -: ﴿أمن لا يهدى﴾ فى سورة يونس - عليه السلام - [الآية: ٣٥] فقال: «وكان يشم الهاء شيئًا من الفتح» يعنى ينطق ببعض الفتحة.

---

(١) فى ب: غمض.

وقد نص سيبويه على جواز الروم فى المنصوب، ومثله بقولك: «رأيت الحارث».

وقول الحافظ: «لخفتها» تعليل لترك روم الفتحة.

فإن قيل: هذا تعليل غير بين؛ لأن العادة فى لسان العرب ترك الثقيل واستعمال الخفيف، فكيف استعمل القراء الروم فى الضمة والكسرة مع ثقلهما، وتركوا روم الفتحة لكونها خفيفة؟

فالجواب: أن مراده أن الفتحة لخفتها، سهلت على من أراد النطق بها فيخاف أن يريد القارئ النطق ببعضها، فيحصل النطق بكلها فرفضوا رومها محافظة واحتياطًا لألفاظ القرآن، ووقفوا بالسكون الذى هو أكثر استعمالًا كما نص عليه سيبويه، وأما الضمة والكسرة، فقد يقصد القارئ النطق بكل واحدة منهما على التمام؛ فيحصل النطق ببعضها، وذلك لثقلهما، فإذا قصد النطق ببعضهما - كان ذلك أبعد من حصول تمامهما(١)، والله تبارك وتعالى أعلم.

قوله: «وأما الإشمام فيكون فى الرفع والضم».

ليس يريد أنه مختص بالرفع والضم على مذاهب القراء، ولكنه كذلك(٢) فى كلام العرب؛ لما تقدم من كون مخرج الفتحة والكسرة غائب فى داخل الفم، وكذا حاصل قول سيبويه؛ فإنه لما ذكر النصب والجر، وما يجوز فيهما من الروم والسكون والتضعيف، كما كان فى المرفوع، قال بإثره: «فأما الإشمام فليس إليه سبيل».

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «فأما الحركة العارضة . . .» إلى تمام الباب.

قد تقدم أن الحركة العارضة، إن كانت منقولة فى الوقف - جاز الروم والإشمام نحو ﴿دفٌ﴾ و ﴿مِلُ﴾ فى الوقف لحمزة وهشام.

فإن قيل: ليست تلك الحركة عارضة؛ لأنها فى الأصل مستحقة لحرف من نفس الكلمة؟

---

(١) فى أ: تمامها.
(٢) فى ب: هو.

فالجواب: أنها عارضة للحرف الموقوف عليه؛ فصح أن يطلق عليها أنها عارضة.

وقوله: «وحركة ميم الجمع فى مذهب من ضمها على الأصل».

يريد [على][(١)] قراءة ابن كثير باتفاق، وعلى قراءة قالون على أحد الوجهين، وترك مذهب من كسرها وهى قراءة أبى عمرو على الشرط المذكور فى سورة أم القرآن؛ لأن تلك الكسرة عارضة ليست على الأصل؛ فاكتفى عن ذكرها بقوله أولًا: «فأما الحركة العارضة».

فإن قيل: ما الدليل على أن الضم هو الأصل فى تحريك ميم الجمع؟

فالجواب: أن يقال: اعلم أن ميم الجمع إنما تلحق ضمير المخاطب، وضمير الغائب متصلين كانا أو منفصلين، فأبين حكم ضمير المخاطب والغائب أولًا فأقول:

اعلم أن ضمير المخاطب المفرد المتصل إذا كان فى موضع الرفع [هو] التاء نحو: «فعلت» وفى النصب والجر الكاف نحو «إنك» و «لك»، وضمير الغائب المفرد فى موضع النصب والجر [الهاء] نحو «إنه» و «له» إلا أنهم يفتحون التاء والكاف إذا أرادوا المذكر ويكسرونهما إذا أرادوا المؤنث كل هذا فى الوصل، ولا يصلون الحركة، فإذا وقفوا أسكنوا ويفتحون الهاء ويصلونها بألف إذا أرادوا المؤنث فى الحالين، فإن أرادوا المذكر أسكنوها فى الوقف وكسروها فى الوصل بعد الكسرة أو الياء الساكنة وضموها فيما عدا ذلك، ويصلون الحركة بحرف من جنسها إذا تحرك ما قبلها فى كل اللغات، فإن سكن ما قبلها - تركوا الصلة فى أشهر اللغتين.

وإنما خصوا[(٢)] الهاء بالصلة دون التاء والكاف؛ لأنها حرف [ضعيف][(٣)] قد بلغ فى الضعف غاية ليست لغيره من الحروف، فأرادوا تقوية حركتها بالصلة ليكون ذلك كالجابر لقوة الحرف وكأنه بمنزلة العوض مما نقص من بيان الهاء.

وأما من حذف صلتها من العرب فى الوصل إذا سكن ما قبلها، فإنه رأى أن الهاء

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: حصلوا.
(٣) فى أ: مهتوت.

لما حل بها من الضعف فى حكم العدم، فلو وصلها لكان كأنه قد جمع بين ساكنين؛ إذ الهاء بينهما حاجز غير حصين، فإذا أرادوا إضمار الاثنين حركوا التاء والكاف والهاء بالضم، وألحقوا كل واحدة منها زيادتين، كما ألحقوا الاسم الظاهر حين ثنوه، وكانت إحدى الزيادتين ألفا؛ لأنها قد استقرت لإضمار الاثنين فى «فعلا» و «يفعلان».

ولأنها أيضًا قد قرئت فى الظاهر، لإفادة معنى التثنية.

وكانت الزيادة الأخرى ميمًا، وقدمت على الألف؛ ليفرق بين حال المضمر والظاهر فى التثنية كما فرقوا فى التصغير بين الأسماء المبهمة وغيرها، إلا أنهم يكسرون الهاء إذا تقدمتها كسرة أو ياء ساكنة نحو: «بهما» و «إليهما»؛ وذلك لضعفها.

ولم يفعلوا ذلك بالتاء والكاف؛ لأنهما أقوى من الهاء، فلم تقو [الياء والكسرة](١) على تغييرهما، فإذا أرادوا الجمع استحقت التاء والكاف والهاء عندهم أن يلحقوها زيادتين كما فعلوا حين أرادوا إضمار الاثنين، وكما فعلوا ذلك حين جمعوا الاسم الظاهر الجمع الذى على حد التثنية، فجعلوا للمذكر الميم والواو، وللمؤنث النون المضاعفة، وعند هذا ظهر لزوم تحريك الميم بالضم من أجل الواو، كما لزم تحريكها بالفتح من أجل الألف؛ فلهذا قالوا: إن الأصل فى ميم الجمع أن تحرك بالضم، ثم إن هذه الصيغة التى للجميع إن اتصل بها ضمير - ثبتت ضمة الميم وصلتها بالواو كقوله - تعالى -: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] و ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وتقول: «الدرهم أعطاكموه زيد» و «الزيدون» و «هند أعطاهموها عمرو».

وقال سيبويه فى باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله بعد أن ذكر كسر لام الجر مع الظاهر؛ خيفة الالتباس بلام الابتداء أو فتحها مع المضمر لزوال اللبس.

يريد: فرجعت اللام إلى أصلها من الفتح الذى هو أخف الحركات، ثم قال ما نصه: «وقد شبهوا به قولهم: أعطيتكموه فى قول من قال: «أعطيتكم ذلك» فيجزم، ردوه إلى أصله كما ردوه بالألف واللام حين قال: أعطيتكم اليوم».

---

(١) فى ب: الكسرة والياء.

يريد أنهم ردوا ميم الجمع إلى الأصل عند اتصال المضمر به، فحركوه بالضم وأثبتوا الواو فى لغة من يسكنها ويحذف الواو فى الوصل إذا لم يتصل به الضمير، كما أنهم أيضًا حركوها بالضم عند لقيها الساكن فى قولهم: أعطيتكمُ اليوم، وهذا الكلام نص من سيبويه فى أن الأصل عنده فى هذه الميم التحريك بالضم، وأن المضمر يردها إلى أصلها كما يرد لام الجر إلى أصله من الفتح، وأن ضمها عند لقيها الساكن هو حركة الأصل، ثم حكى عن يونس[1] أنه يقول: «أعطيتكمه» يريد أنه يسكن الميم ويحذف الواو مع اتصال المضمر به ولا يرده إلى أصله، ثم قال سيبويه: «والأول أكثر وأعرف»، يعنى ما تقدم من رد الميم إلى أصلها مع المضمر.

واقتضى قوله: «والأول أكثر وأعرف» أن ما حكى عن يونس إنما هو لغة مسموعة إلا أنها غير شهيرة، وقد حصل فى أثناء هذا الكلام أن هذه الميم إذا استعملت فى الوصل ولم يتصل بها مضمر أنها تسكن وتحذف صلتها، وعليه أكثر القراء؛ إذ قد أمنوا التباسه بالمفرد لثبوت الميم، وأمنوا التباسه بالاثنين لعدم الألف.

ومنهم من يضم الميم ويثبت الواو؛ إبقاء لحكم الأصل، وعليه قراءة ابن كثير ومن وافقه، وهى أقل اللغتين، والله أعلم.

فأما فى الوقف - فلا بد من حذف الصلة، وقد تقدم أن مذهب الحافظ والإمام: منع الروم والإشمام عند الوقف على ميم الجمع والتزام إسكانها، وأن الشيخ يجيز فيها الروم والإشمام.

واعلم أن كسر الهاء فى قولك: «بهم» و «عليهم» ونحوهما تغيير لحق الهاء لضعفها، كما تقدم فى قولك: «بهما» و «إليهما» والأصل تحريكها بالضم عند لحاق

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبى مولاهم البصرى، إمام العربية.
أخذ عن أبى عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة. وعنه: الكسائى، وسيبويه، والفراء، وآخرون. وعاش ثلاثًا وثمانين سنة. أرخ خليفة بن خياط موته فى سنة ثلاث وثمانين ومائة. وقد لقى عبد الله بن أبى إسحاق فسأله عن لفظة، وكان ليونس حلقة ينتابها الطلبة والأدباء. وفصحاء الأعراب.
وذكره ثعلب، فقال: جاوز المائة. وقيل: إنه لم يتزوج، ولا تسرّى.
وله تواليف فى القرآن واللغات.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ١٩١، ١٩٢)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٦٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٦٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٤٦).

علامة الاثنين والجمع، كما هو كذلك إذا لم يتقدمها كسرة ولا ياء ساكنة، وكما هو كذلك فى أختيها - أعنى: التاء والكاف - فى «فعلتم» و «بكم» و «إليكم»، ويدل عليه أيضًا قراءة الكسائى فى مثل قوله - تعالى -: ﴿بِهُمُ الأسباب﴾ [البقرة: ١٦٦] و ﴿يهدِيهُمُ الله﴾ [النحل: ١٠٤] وبابه بضم الهاء بعد الكسرة والياء، فلولا أن الضم أصل فيها لم يجز استعماله بعد الكسرة والياء لأجل الثقل، والله عز وجل أعلم.

وذكر الحافظ هاء التأنيث وقال: «لا حظ لها فى الحركة».

يريد: لأنها لم تثبت قط إلا فى الوقف، وإنما تثبت الحركة فى الوصل فى التاء.

فهذه ثلاثة أصناف، وقد تقدم أن الفتح لا يكون فيه روم عند القراء، ولا إشمام فى لسان العرب، ولم يحتج إلى ذكر الساكن؛ إذ لا أصل له فى الحركة، وقد تقدم ذكر الضمير المفرد المذكر، ولم يذكره[1] الحافظ هنا، لجواز الروم والإشمام فيه عنده، والله تعالى أعلم وأحكم.

* * *

(١) فى أ: يذكر.

باب الوقف على مرسوم الخط

اعلم أن الخط له قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وذلك بحسب ما يثبت من الحروف وما لا يثبت، وبحسب ما يكتب موصولًا أو مفصولًا، وبيان ذلك مستوفى فى أبواب الهجاء من كتب النحو.

واعلم أن أكثر خط المصحف موافق لتلك القوانين، وقد جاء فيه أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها ولا نتعدى، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا، وليس المقصود هنا بيان ما ورد من ذلك، بل يكفى هذا القدر من التنبيه، والمقصود من هذا الباب: أن الأصل أن يثبت القارئ فى لفظه من حروف الكلمة إذا وقف عليها ما يوافق خط المصحف ولا يخالفه إلا إذا وردت رواية عن أحد [من][1] الأئمة تخالف ذلك فيتبع الرواية، كما يذكر فى هذا الباب، وذكر الحافظ - رحمه الله - أن الرواية تثبت عن نافع، وأبى عمرو والكوفيين باتباع المرسوم فى الوقف، وأنه لم يرد فى ذلك شىء عن ابن كثير وابن عامر.

ثم ذكر فى هذا الباب مخالفة المرسوم فى مواضع مختلفة عن جماعة القراء، إلا عن نافع فلم يذكر عنه فيه شيئًا.

وذكر فى كتاب «التحبير» ورود الرواية عن نافع وأبى عمرو وحمزة والكسائى، وعن عاصم بتأويل، ثم ذكر الطرق متصلة الأسانيد إلى الأئمة الأربعة أنهم كانوا يقفون على الكتاب، وذكر السند إلى عاصم من طريق أبى بكر أنه كان يقرأ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] بالصاد من أجل الكتاب.

قال الحافظ: «فدل قوله «من أجل الكتاب» أنه يتبع مرسوم الخط».

قال العبد: وهذا قصد الحافظ بقوله: «وعن عاصم بتأويل».

ثم ذكر سندًا آخر إلى أبى بكر، ثم عاصم أنه كان يتبع فى قراءته المصحف.

قال الحافظ: «يعنى فى الوصل والوقف».

فإن قيل: لم يذكر فى هذا الباب عن نافع رواية تخالف المرسوم مع أن نافعًا يخالف المرسوم فى مواضع كثيرة، منها ما خالف فيه المرسوم فى الوصل دون الوقف، فمن ذلك ما ورد فى القرآن من لفظ: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿دِفْءٌ﴾

---

(١) سقط فى أ.

[النحل: ٥] و﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] ونحوه مما يقرؤه بالهمز في الوصل والوقف، وليس في المرسوم صورة للهمزة، ومن ذلك الياءات الزوائد التي أثبتها في الوصل - على ما يأتي بحول الله تعالى العلي العظيم - وليست في الخط.

ومن ذلك ما يثبت(١) من الحروف في الرسم ولا يقرؤه أحد: كالألف بعد «لام ألف» في قوله - تعالى - في سورة النمل ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [الآية: ٢١] وفي سورة التوبة: ﴿ولأاوضعوا﴾ [الآية: ٤٧] وكذلك الواو بعد الألف في قوله - تعالى -: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، والياء التي تثبت في الخط في قوله - تعالى -: ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتاب «المقنع» في رسم المصاحف للحافظ أبي عمرو.

وإذا اعتبرت هذا(٢) - وجدت كل واحد من القراء قد خالف المرسوم في مواضع كثيرة من القرآن وصلا ووقفا، فيقول السائل عند ذلك: فما وجه اختصاص هذا الباب بهذه الألفاظ المعينة التي ذكر وهي قليلة بالنسبة إلى ما وقعت فيه التلاوة مخالفة للرسم بالزيادة أو بالنقص من القراء أو باختلاف؟.

فالجواب: أن المقصود من هذا الباب بيان ما وردت فيه رواية تخالف المرسوم في الوقف حيث لا ينبغي أن يتعمد الوقف من جهة أن معنى الكلام يقتضي الاتصال بما بعده، وإنما يوقف عليه لسبب يعرض من نسيان أو انقطاع نفس أو للإعلام بأن تلك المواضع لو كانت مما(٣) يختار الوقف عليها كيف كان يكون.

ويحصل الشذوذ في الوقف على ما ذكر في هذا الباب من وجهين:

أحدهما: مخالفة الخط.

والثاني: كون المعنى يستدعي الاتصال بما بعده.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فمن ذلك كل هاء تأنيث رسمت في المصاحف تاء على الأصل نحو: نعمت».

اعلم أن مجموع الحروف التي رسمت في المصحف بالتاء الممدودة تنقسم

---

(١) في ب: ثبت.
(٢) في ب: ذلك.
(٣) في أ: بما.

[إلى](١) ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ بالجمع باتفاق من القراء، وقسم يقرأ بالإفراد باتفاق القراء، وقسم فيه خلاف، وحَصْر ما اشتمل عليه القسم الثاني والثالث ضروري؛ إذ لا يمكن الوقوف على معرفته بقياس، وبحصر القسمين يتعين القسم الأول المتفق على قراءته بالجمع نحو ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ [الذاريات: ١]، و﴿ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ [النبأ: ١٤].

أما القسم الثاني المتفق على قراءته بالإفراد، وهو مكتوب بالتاء الممدودة فجملته في القرآن تسع عشرة لفظة تكرر بعضها دون بعض:

فغير المتكرر فيها تسعة ألفاظ وهي ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الأعراف [١٣٧]، و﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في سورة هود عليه السلام [٨٦]، و﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ في القصص [٩]، و﴿فِطْرَتَ﴾ في الروم [٣٠]، و﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ في «ص» [٣]، و﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ في الدخان [٤٣]، و﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ﴾ في النجم [١٩]، و﴿جَنَّتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ في الواقعة [١٢]، و﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ في التحريم [١٢].

والمتكرر عشرة ألفاظ:

أحدها ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ في المؤمنين [٣٦].

والثاني: ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ في موضعين من المجادلة [٨،٩].

والثالث: «لعنت» في موضعين: أحدهما ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ﴾ في آل عمران [٦١]، و﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ في النور [٧].

والرابع: «مرضات» في أربعة مواضع:

منها في البقرة ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [٢٠٧]، و﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [٢٦٥]. وفي النساء ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [١١٤]. وفي التحريم ﴿تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾ [١].

والخامس: «سنت» في خمسة مواضع:

منها في الأنفال ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [٣٨]. وفي فاطر ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٤٣]. وفي غافر ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ﴾ [٨٥].

---

(١) سقط في ب.

السادس: «رحمت» فى سبعة مواضع:

منها فى البقرة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ [٢١٨]. وفى الأعراف ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦]. وفى سورة هود عليه السلام ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [٧٣]. وفى سورة مريم عليها السلام ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [٢]. وفى سورة الروم ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٥٠]. وفى الزخرف ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ﴾ [٣٢]، و﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٣٢].

والسابع: «امرأت» فى سبعة مواضع:

منها فى آل عمران ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [٣٥]. وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ فى موضعين [٣٠،٥١]. وفى القصص ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [٩]. وفى التحريم ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍۖ﴾ [١٠]. و﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [١١].

والثامن «يا أبت» فى ثمانية مواضع:

منها فى سورة يوسف عليه السلام موضعان [٤،١٠٠].

وفى سورة مريم عليها السلام أربعة مواضع [٤٢-٤٥]، وفى القصص موضع [٢٦]، وفى الصافات موضع [١٠٢].

والتاسع «نعمت» فى أحد عشر موضعا:

منها فى البقرة [٢٣١]، وفى آل عمران [١٠٣]، وفى العقود [المائدة: ٧]، وفى فاطر [٣] ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ﴾

وفى سورة إبراهيم عليه السلام ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [٢٨] ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ﴾ [٣٤].

وفى النحل ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [٧٢]، و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [٨٣]، و﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [١١٤].

وفى لقمان ﴿تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٣١].

وفى الطور ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ﴾ [٢٩].

العاشر «ذات» فى تسعة وعشرين موضعا منها ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ فى موضعين من آل عمران [١١٩، ١٥٤].

وفى موضع موضع من المائدة [٧]، والأنفال [٤٣] وسورة هود عليه السلام

[٥]، ولقمان [٢٣]، وفاطر [٣٨]، والزمر [٧]، والشورى [٢٤]، والحديد [٦]، والتغابن [٤]، والملك [١٣].

ومنها فى الأنفال ﴿ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ [١]، و﴿ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ﴾ [الأنفال: ٧]، وفى الكهف ﴿وَنُقَلِّبُهُمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِۖ﴾ [١٨]، و﴿تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ﴾ [١٧]، و﴿تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [١٧]. وفى الحج ﴿كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ﴾ [٢]. وفى المؤمنين ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [٥٠]. وفى النمل ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٍ﴾ [٦٠]. وفى الذاريات ﴿ذَاتِ ٱلۡحُبُكِ﴾ [٧]. وفى القمر ﴿ذَاتِ أَلۡوَٰحٍ﴾ [١٣]. وفى الرحمن ﴿ذَاتُ ٱلۡأَكۡمَامِ﴾ [١١]. وفى البروج ﴿ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ﴾ [١]، و﴿ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ [٥]. وفى الطارق ﴿ذَاتِ ٱلرَّجۡعِ﴾ [١١]، و﴿ذَاتِ ٱلصَّدۡعِ﴾ [١٢]. وفى الفجر ﴿ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ [٧]. وفى المسد ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣].

القسم الثالث: الذى قرئ بالإفراد وبالجمع، وجملته فى القرآن اثنا عشر موضعا:

منها فى الأنعام ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقًا وَعَدۡلًاۚ﴾ [١١٥].

وفى سورة يونس عليه السلام ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ﴾ [٩٦]. وفى سورة يوسف ﷺ ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [٧]، و﴿غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ فى الموضعين [١٠، ١٥].

وفى العنكبوت ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦۖ﴾ [٥٠]. وفى سبأ ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [٣٧]. وفى فاطر ﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٖ مِّنۡهُۚ﴾ [٤٠]. وفى غافر ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٦]. وفى فصلت ﴿وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٖ مِّنۡ أَكۡمَامِهَا﴾ [٤٧]. وفى المرسلات ﴿جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ﴾ [٣٣].

ذكر الحافظ فى «التحبير» أنها كلها كتبت بالتاء إلا الحرف الثانى من سورة يونس - عليه السلام - قال: تأملته فى مصاحف أهل العراق فرأيته مرسومًا بالهاء، وكذلك ذكر بسنده إلى أبى عبيد القاسم بن سلام(١) أنه قال: إنه رأى فى الإمام مصحف

(١) الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله.
كان أبو سلام مملوكًا روميا لرجل هروى. يروى أنه خرج يومًا وولده أبو عبيد مع ابن أستاذه فى المكتب، فقال للمعلم: علِّمى القاسم فإنها كيسة.
مولد أبى عبيد سنة سبع وخمسين ومائة. =

عثمان - رضى الله عنه - ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف:٧] بألف قبل التاء، وكذلك ذكر فى قوله - تعالى -: ﴿على بينات منه﴾ [فاطر: ٤٠] بألف قبل التاء، ولم يقل فى مصحف عثمان، ثم ذكر بسنده إلى قالون: أن الحرفين فى الكتاب بغير ألف.

وكذلك ذكر بسنده إلى القاسم بن سلام أنه رأى فى مصحف عثمان - رضى الله عنه - ﴿ولاتحين مناص﴾ [﴿ولات﴾] متصلة بـ ﴿حِينَ﴾ فى الخط.

وذكر الحافظ قبل هذا أن فى سائر المصاحف مفصولة، يعنى من الحاء.

فإذا تقرر هذا - فاعلم أن القسم الأول المتفق على قراءته بالجمع: كتب بالتاء الممدودة؛ ليوافق اللفظ الخط، فلا إشكال فيه، ولا سؤال يعتريه(١).

وأما القسم الثانى المتفق على قراءته بالإفراد فإنما يكتب بالتاء الممدودة رعيًا لحال الوصل، فإن أكثر تلك الكلمات مضافة إلى ما بعدها، وحق المضافين ألا يفصل بينهما؛ لأن الثانى منهما قد حل من الأول محل التنوين؛ فصارت التاء فى المضاف الأول كأنها فى وسط الاسم.

وأما ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص:٣] و﴿ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] و﴿من ثمرت من أكمامها﴾ [فصلت: ٤٧] و ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] فإنها وإن لم تكن فيها إضافة لكنها لا يستقل الكلام بالوقف عليها، بل لا بد من وصلها بما

= وسمع: إسماعيل بن جعفر وشريك بن عبد الله، وهشيمًا، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأبا بكر بن عياش، وخلقًا كثيرًا.
وقرأ القرآن على أبى الحسن الكسائى، وإسماعيل بن جعفر، وشجاع ابن أبى نصرالبلخى، وسمع الحروف من طائفة.
وأخذ اللغة عن أبى عبيدة، وأبى زيد، وجماعة.
وصنف التصانيف المونقة التى سارت بها الركبان، له كتاب (الأموال). وكتاب (الغريب) وفضائل القرآن، وكتاب الطهور، وغير ذلك، وله بضعة وعشرون كتابًا.
حدث عنه: نصر بن داود، وأبو بكر الصاغانى، وأحمد بن يوسف التغلبى، والحسن ابن مكرم، وأبو بكر بن أبى الدنيا.
قال البخارى وغيره: مات سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة.
قال الخطيب: وبلغنى أنه بلغ سبعًا وستين سنة، رحمه الله.
ينظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠-٥٠٩)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣١٥)، وغاية النهاية (٢/ ١٧)، وطبقات المفسرين (٢/ ٣٢-٣٧)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٥٣)، ومعجم الأدباء (١٦/ ٢٥٤).

(١) فى أ: يعتبر به.

بعدها؛ فأشبهت لذلك المضاف فكتبت بالتاء الممدودة على قصد الوصل، ولا ينبغى لأحد أن يتعمد الوقف على شىء منها لهذا السبب، ومن وردت عنه رواية بالوقف على شىء منها - فليس ذلك على معنى أنه يختار الوقف ويتعمده، ولكن معناه أنه يقف إن عرض له انقطاع نفس أو نسيان، أو ليُرِىَ كيف حكمه فى الوقف لو كان مما يختار [الوقف] عليه، والله [تعالى جلاله وتوالى كماله](١) أعلم.

وأما القسم الثالث المختلف فى قراءته: فكتب بالتاء الممدودة رعيًا لمذهب من يقرؤه بالجمع، ورجحت هذه القراءة فى الرعى على قراءة من أفرد؛ لأن التاء هى الأصل، كما تقدم فى باب الوقف للكسائى.

قال الحافظ - رحمه الله -: «فكان الكسائى وأبو عمرو يقفان على ذلك بالهاء».

هذا مطرد فى القسم المتفق على أنه يقرأ بالإفراد إلا ما يستثنى بعد - بحول الله تعالى - وهذا الوقف مخالف للسواد.

فأما القسم المختلف فيه: فقرأ الكسائى وأبو عمرو مع من وافقهما ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ فى الموضعين من سورة يونس - عليه السلام - [الآية: ٣٣، ٩٦] وفى سورة غافر [الآية: ٦]، و ﴿غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ فى الموضعين [الآيتان: ١٠-١٥] و ﴿مِن ثمرت﴾ فى فصلت [الآية: ٤٧] بالإفراد.

وقرأ الكسائى مع من وافقه دون أبى عمرو فى الأنعام والعنكبوت والمرسلات بالإفراد.

وقرأ أبو عمرو مع من وافقه دون الكسائى فى فاطر بالإفراد، وكلهم جمع ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [الآية: ٧] إلا ابن كثير، وكلهم جمع ﴿فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] إلا حمزة.

[فإذا تقرر هذا - فاعلم](٢) أن كل من قرأ شيئا منها بالجمع - فلا يجوز الوقف إلا بالتاء، وهذا منصوص من كلام الحافظ فى «التحبير».

ولزم عليه أن يكون نافع قد خالف المرسوم فى الحرف الأخير من سورة يونس - عليه السلام - لأن الحافظ نص على أنه فى مصاحف أهل العراق مرسوم بالهاء،

---

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى أ.

ونص على أنه لا يجوز الوقف عليه على قراءة نافع وابن عامر إلا بالتاء.

وأما الذين قرءوا بالإفراد فنص الحافظ فى كتاب «التحبير» على أن الوقف لأبى عمرو والكسائى بالهاء قياسًا على ما ورد عنهما فيما تقدم، وأن الكسائى يُمِيل مع ذلك الهاء وما قبلها، وذكر أن الوقف لابن كثير فى الحرفين من سورة يونس - عليه السلام - وفى العنكبوت، وسبأ، وفاطر، وغافر، وفصلت بالهاء قياسًا على ما رواه ابن الحباب عن البزى، عن أصحابه عن ابن كثير أنه وقف على ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يوسف: ٤]، و ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] و ﴿وما تخرج من ثمرت﴾ [فصلت: ٤٧] بالهاء.

ولما ذكر قوله - تعالى -: ﴿ءَايَٰتٞ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧] قال: «وقرأه ابن كثير وحده بالتوحيد فيجوز أن يقف على ذلك بالهاء قياسًا على ما رواه ابن الحباب عن البزى».

ثم قال: «ويجوز أن يقف بالتاء؛ لأن النص إنما ورد عنه فى مواضع مخصوصة من غير إطلاق للقياس فى نظائره».

ثم ذكر ﴿غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ قال: «فقياس قول أبى عمرو والكسائى الوقف على ذلك بالهاء، وقياس قول غيرهما ممن وحَّد الوقف بالتاء؛ اتباعا لرسم ذلك»، وهذا الذى قاله هنا يقتضى أن يكون قياس قراءة ابن كثير الوقف بالتاء، وهو مخالف لما نص عليه من قياس قراءته فى سائر المواضع.

وذكر [عن][1] ابن عامر أن الوقف له بالتاء فى جميعها، ويكون على هذا قد خالف المرسوم فى الحرف الثانى من سورة يونس - عليه السلام - كما تقدم فى قراءة نافع.

ولم يقرأ ابن عامر من هذه المواضع الاثنى عشر بالإفراد إلا ﴿غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ فى الموضعين [١٠، ١٥]، وذكر عن عاصم وحمزة أن قياس قراءتهما الوقف بالتاء فى الجميع، إلا فى الحرف الثانى من سورة يونس - عليه السلام - لكونه مرسوما بالهاء، كما ذكر عن مصاحف أهل العراق، وهما ممن يقرؤه بالإفراد، فالوقف لهما عليه بالهاء.

---

(١) سقط فى أ.

وكذا نص فى قوله تعالى: ﴿وهم فى الغُرْفَت ءامنون﴾ [سبأ:٣٧] حيث أفرده حمزة - أن قياس قوله يوجب أن يوقف بالتاء، ثم قال: «ويجوز [الوقف][1] على قراءته بالهاء».

قال العبد: «لا أدرى لم أجاز هنا الوقف بالهاء»[2]، وهو يرى أن لا يخالف خط المصحف إلا بعد ثبوت روايةٍ كما روى عن ابن كثير فى الكلمات الثلاث، أو بقياس على روايةٍ كسائر المواضع التى قاسها لابن كثير على الكلمات الثلاث، ولم يسند عن حمزة مخالفة الخط فى شىء مما تقدم فتأمله، والله تعالى جده وتبارك مجده أعلم.

وإذا تقرر هذا: فاعلم أنه يستثنى لأبى عمرو من جميع ما ذكر فى القسم الثانى ستة ألفاظ، وهى: ﴿مَرْضَاتِ﴾ فى المواضع الأربعة: [البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤، التحريم: ١] و ﴿هَيْهَاتَ﴾ فى الموضعين [المؤمنون:٢٦]، و﴿ذَاتَ﴾ حيث وقعت، و﴿وَلَاتَ﴾ فى ص [الآية:٣]، و﴿اللَّتَ﴾ فى النجم، و﴿يَتَأَبَتِ﴾ فى المواضع الثمانية: [يوسف: ٤، ١٠٠، مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، والقصص: ٢٦، والصافات: ١٠٢]، فيقف عليها بالتاء.

وكذلك يستثنى للكسائى ﴿يَتَأَبَتِ﴾ [يوسف: ٤، ١٠٠] فيقف عليه بالتاء.

وافق الإمام الحافظ فيما ذكر عن الكسائى وأبى عمرو.

واعلم أن استثناء هذه الألفاظ الستة لا يخرج من كلام الحافظ إلا بكلفة، وبيان ذلك أنه قال أولًا: «فمن ذلك كل هاء تأنيث رسمت فى المصاحف تاء على الأصل نحو... كذا وشبهه»، ثم قال: «فكان الكسائى وأبو عمرو يقفان على ذلك بالهاء».

فهذا الكلام يقتضى تعميم الوقف لهما بالهاء فى جميع ما رسم بالتاء حسب ما تقدم فى القسم الثانى، والثالث.

ثم قال: «ووقف الكسائى على ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ حيث وقعت، وعلى ﴿اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ و ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ و ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ و ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ بالهاء.

وهذا الكلام إنما يعطى بظاهره تكرار مذهب الكسائى فى هذه الألفاظ الخمسة فى الوقف عليها بالهاء؛ إذ قد كان حصل ذلك من الكلام الأول، وليس مراده

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: بالتاء.

التكرار، وإنما مراده أن الكسائى وقف عليها بالهاء وحده دون أبى عمرو؛ فيحصل منه أن أبا عمرو وقف على هذه الألفاظ المعينة بالتاء، فوافق[١] فيها خط المصحف، وكان الأولى أن يقول بدل هذه العبارة: واستثنى أبو عمرو من ذلك ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ حيث وقعت، وكذا وكذا إلى آخرها.

وكذلك قوله بإثر هذا: «ووقف ابن كثير وابن عامر على ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ بالهاء حيث وقع»، حصل منه استثناء هذه الكلمة للكسائى وأبى عمرو وإن لم يلفظ بصيغة الاستثناء، لكنه عقد البيان عن الجميع بقوله بإثر هذا: «ووقف الباقون على هذه المواضع كلها بالتاء اتباعا لخط المصحف».

وسنقف فى باب ياءات الإضافة على مواضع من كلامه مثل هذا الموضع، مما قصد به الاستثناء وليس فيه صيغة استثناء، وقد مر مثلها أيضا فيما تقدم.

واعلم أنه ذكر فى «المفردات» أن الكسائى يقف بالتاء على الألفاظ الخمسة التى ذكر هنا أن الكسائى يقف عليها بالهاء، والله سبحانه وحده لا شريك له أعلم وأحكم.

وقال الحافظ: «وهو قياس مذهب ابن كثير».

واستدل [بسؤال][٢] ابن الحباب على الوقف على ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت:٤٧] فقال البزى: بالهاء، وقد تقدم كلام الحافظ فى هذا فى كتاب «التحبير»، وحاصل قول الإمام: أن كل من قرأ ﴿من ثمرت﴾ بالإفراد وقف عليه بالهاء، وهم: ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر، وحمزة، والكسائى.

ومن قرأه بالجمع وقف بالتاء، وهم: نافع وابن عامر وحفص.

فحصل من هذا ثبوت الخلاف بين الحافظ والإمام فى الوقف على هذه الكلمة لأبى بكر وحمزة.

وأما الألفاظ الستة فنص الحافظ على أن الكسائى يقف على الخمسة الأُول منها بالهاء إلا أنه لم يذكر من «ذات» إلا ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ خاصة.

ووافقه الإمام على ذلك إلا أنه قال فى ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾: «بخلاف». ولما ذكر ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ قال: «وبذات الصدور، وشبهه».

وقوله: «وشبهه» يستوعب ما ورد منها فى القرآن، وقد تقدم ذكرها.

---

(١) فى ب: فيوافق.
(٢) سقط فى أ.

ولما ذكر الإمام ﴿مَرْضَاتِ﴾ قال: «إلا المضافة إلى المتكلم». يعنى الحرف الذى فى «الممتحنة»، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾، وهذا الاستثناء صحيح ليس فيه مخالفة لقول الحافظ.

ثم قال الإمام: «وكان ابن مجاهد يأخذ لحمزة بالتاء وللباقين بالهاء».

قال العبد: ذكر الحافظ فى «التحبير» الوقف عن حمزة بالهاء والتاء مسندا، وصحح الوقف بالتاء محتجا بأن الروايتين «لما اختلفتا عنه كان أولاهما بالصواب ما وافق مذهبه فى اتباع المرسوم» انتهى.

وذكر الحافظ فى «التيسير» أن البزى وافق الكسائى فى الوقف على ﴿هَيْهَاتَ﴾ فى الموضعين بالهاء، وكذا قال الإمام، وزاد ذلك عن قنبل، ثم قال: «وقد اختلف عن قنبل وعن الكسائى فيهما، وعن البزى فى الأول، ثم قال: «وما ذكرته أولا أكثر وأشهر».

يعنى اتفاق ابن كثير والكسائى على الوقف عليهما بالهاء، وقد ذكر الحافظ فى «التحبير» بسنده إلى الزينبى[1] عن قنبل قال: «الوقف: (هيهاه)، بالهاء».

قال الحافظ: «ولا أعلم أحدا روى ذلك عن قنبل غير[2] الزينبى وهو مطلع بقراءة

---

(١) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن أبى محمد بن إبراهيم بن محمد ابن على بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو بكر الزينبى الهاشمى البغدادى، قال الأهوازى: وسمى الزينبى؛ لأن جدته كانت زينب بنت سليمان بن على بن عبد الله ابن عباس، وهو مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أبى ربيعة وسعدان بن كثير الجدى ومحد بن شريح العلاف و- الغاية - إسحاق بن محمد الخزاعى والحسن بن محمد الحداد وعن - المستنير، والغاية، والمبهج، الكامل - قنبل، قال الدانى: وأهل مكة لا يثبتون قراءته على قنبل وهو إمام فى قراءة المكيين. قال ابن الجزرى: صحت قراءته من غير وجه على قنبل، وروى القراءة عنه عرضًا وسماعًا - الكامل - أحمد ابن عبد العزيز بن بدهن و - المبهج - على بن محمد بن خشنام و- المستنير- أحمد ابن عبد الرحمن بن الفضل و - المبهج - أحمد بن محمد بن بشر و - المبهج، والكامل - أحمد بن نصر الشذائى و - الغاية - محمد بن أحمد الشنبوذى و- الكامل - أبو على محمد ابن أحمد بن حامد الصفار و -الكامل - محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبى قتادة، وذكر الهذلى أن أبا عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله العجلى قرأ عليه فوهم فى ذلك.

والصواب: أنه قرأ على الشذائى عنه، وسمع منه الحروف عبد الواحد بن أبى هاشم، توفى سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٢) فى ب: عن.

المكيين».

ثم قال: «والذى وقفت به من طريق ابن مجاهد وأبى ربيعة[1] وابن عبد الرزاق، عن قنبل بالتاء».

وأما الشيخ فذكر الخلاف عن الكسائى فى الوقف على ﴿وَلَاتَ﴾ و ﴿ٱللَّٰتَ﴾ و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ ونظائرها، وأن المشهور عنه الوقف بالتاء اتباعا للمصحف.

وقال فى ﴿مَرْضَاتِ﴾: وقف حمزة عليها بالتاء، والباقون بالهاء، هذا مذهب أبى الطيب، وابن مجاهد، وقد قيل: إن الكسائى يقف بالهاء والباقون بالتاء، وهذا مذهب غيره».

يعنى غير أبى الطيب.

وقال فى ﴿هَيْهَاتَ﴾: «إن البزى يقف على الثانى بالهاء» كذا قال فى «التبصرة» وفى كتاب «التذكرة»، وقال فى «المفردات»: «وروى عن الكسائى أنه وقف على ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالهاء فيهما، ومذهب أبى الطيب الوقف عليهما له بالتاء».

وأما ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ فذكر الحافظ أن ابن كثير وابن عامر وقفا عليها بالهاء، والباقون بالتاء، وكذلك قال الشيخ والإمام.

قال الحافظ: «وقف أبو عمرو على (كأين) فى جميع القرآن على الياء - وافقه الشيخ والإمام فى ذلك - ووقف الباقون على النون».

---

(١) محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان، أبو ربيعة الربعى المكى المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط، أخذ القراءة عرضًا عن - الجماعة - البزى و -الكامل - قنبل، قال الدانى: وضبط عنهما روايتهما وصنف ذلك فى كتاب أخذه الناس عنه وسمعوه منه، وهو من كبار أصحابهما وقدمائهم، من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة، وأقرأ الناس فى حياتهما، قلت -ابن الجزرى-: وطريقه عن البزى هى التى فى الشاطبية والتيسير من طريق النقاش عنه، روى القراءة عنه عرضًا -جامع البيان - محمد بن الصباح ومحمد ابن عيسى بن بندار و- المبهج - عبد الله بن أحمد البلخى و - المبهج، وجامع البيان، والكامل - محمد بن موسى الهاشمى العباسى و - الكامل - محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الله و - الكامل - إبراهيم بن عبد الرزاق و - التيسير، والمستنير، والغاية، والمبهج - محمد بن الحسن النقاش و - الكفاية الكبرى، الكامل - هبة الله بن جعفر وعمر ابن محمد بن عبد الصمد بن بنان وأحمد بن محمد بن هارون و -الكامل- محمد بن أحمد الداجونى و - الكامل - يوسف بن يعقوب فيما ذكره الهذلى فيهما، والله أعلم. مات فى رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين.
ينظر غاية النهاية (٢/ ٩٩).

قال الشيخ: «وقد روى عن الكسائى مثل أبى عمرو».

قال: «والمختار فى قراءتهما، وقراءة غيرهما: أن يقف القارئ على النون اتباعا للمصحف».

وقال الحافظ: «وقف الكسائى على ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢] على الياء منفصلة، وروى عن أبى عمرو أنه وقف على الكاف، ووقف الباقون على الكلمة بأسرها».

وذكر الشيخ والإمام الخلاف فى رواية أبى عمرو والكسائى هنا، قال الشيخ: «والمشهور عنهما مثل الجماعة».

قال الحافظ: «وقف أبو عمرو على: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨] وأخواته على «ما» وذكر الخلاف عن الكسائى، ومثله ذكر الإمام».

قال الحافظ: «ووقف الباقون على اللام وكذلك الإمام».

ثم قال: «ولم يأت ذلك إلا عن خلف عن حمزة».

قال الحافظ: «وقف حمزة والكسائى على قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] على ﴿أَيًّ﴾».

وذكر الإمام فى ذلك خلافا عنهما.

وقال الحافظ فى «التحبير»: «إن حمزة والكسائى جعلا «ما» اسما تاما بدلا من ﴿أَيًّ﴾ ؛ فلذلك فصلاها، والباقون جعلوا «ما» حرفا، صلة لـ «أى»؛ فلذلك لم يفصلوا بينهما».

قال الحافظ: «وقف أبو عمرو والكسائى على ﴿أيها﴾ فى المواضع الثلاثة بالألف».

وافقه الشيخ والإمام.

وذكر الحافظ فى «التحبير» خلافا عن ابن كثير من طريق قنبل.

قال الحافظ: «وقف الكسائى» على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨] خاصة بالياء.

وافقه الإمام، وزاد أنه وقف كذلك فى: طه [١٢]، والقصص [١٣٠]، والنازعات [١٦].

وذكر عنه الشيخ الوجهين فى: طه والنمل، وقال: «والمشهور عنه الحذف، وبه قرأت».

قال الحافظ: «وقد بقى من هذا الباب حروف تأتى فى مواضعها».

اعلم أن مجموع الحروف التى تذكر بعدُ ستة عشر حرفا:

الحرف الأول ﴿ثَمُودَ﴾ المنصوب ذكره فى سورة هود عليه السلام [٦٨]، وفى[1] «والنجم» [٥١].

الحرف الثانى والثالث والرابع، والخامس: ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] و﴿وَاقٍ﴾ ذكرها فى الرعد [٧، ١١، ٣٤].

الحرف السادس والسابع والثامن: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ و ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ و ﴿بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾ ذكرها فى النمل [٢٥، ٣٦، ٨١].

الحرف التاسع، والعاشر، والحادى عشر: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ ذكرها فى الأحزاب [١٠، ٦٦، ٦٧].

الحرف الثانى عشر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ ذكره فى الزمر [١٧].

الحرف الثالث عشر: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ ذكره فى الزخرف [٦٨].

الحرف الرابع عشر: ﴿يَوْمَ يُنَادِ﴾ ذكره فى «ق» [٤١].

الحرف الخامس عشر والسادس عشر: ﴿سَلَٰسِلَا۟﴾ و﴿قَوَارِيرَا۟﴾ ذكرهما فى الإنسان [٤، ١٥].

والله الولى المستعان.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله - «وتفرد البزى بزيادة هاء السكت...» إلى آخره.

ذكر فى «التحبير» أنه قرأ بها على أبى الحسن عن قراءته.

ثم قال: «وسألت عن ذلك فارس بن أحمد عند قراءتى فلم يعرفه فى مذهب ابن كثير».

وافقه الشيخ على إثبات هاء السكت عند الوقف للبزى، والله تبارك اسمه وتعالى جده ولا إله غيره أعلم وأحكم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *

---

(١) فى أ: حرف.

باب ذكر مذهب حمزة فى السكوت قبل الهمزة

قال الحافظ - رحمه الله - «اعلم أن حمزة من رواية خلف كان يسكت على الساكن . . .» إلى آخر كلامه.

شرط فى الساكن ألا يكون حرف مد، فأما حرف اللين والتنوين فكغيرهما من الحروف السواكن.

وافق الإمام الحافظ فى هذه المسألة.

وأما الشيخ فيأخذ له بالدرج مثل خلاد.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكذلك ﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾ و ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ و ﴿ٱلْأَزِفَةِ﴾ و﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ وشبهه؛ لأن ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين».

[يريد أنه يسكت أيضًا على لام التعريف إذا كان قبل الهمزة، كما يسكت على غيره من السواكن، واحتاج إلى التعليل بقوله: «لأن ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين»][1]؛ لأن لام التعريف قد اتصلت بما بعدها والتحمت به فى الخط واللفظ والمعنى؛ لدلالتها على تعريف ما دخلت عليه فصارت مع ما بعدها فى حكم الكلمة الواحدة؛ فاحتاج أن يبين أنها مع هذا الالتحام بمنزلة الكلمتين المنفصلتين، وذكر أنه لم يسكت على الساكن إذا كان مع الهمزة فى كلمة واحدة إلا فى لفظ ﴿شَىْءٍ﴾ خاصة، يريد: سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا.

ثم أخبر أنه قرأ على أبى الحسن فى الروايتين بالسكوت على لام التعريف ولفظ ﴿شَىْءٍ﴾ حيث وقعا، يعنى: فى رواية خلف، ورواية خلاد.

واعلم أن الشيخ والإمام يوافقانه فى السكت لخلف على لام التعريف.

فأما خلاد فنقل عنه الإمام الوقف مثل خلف، ونقل عنه الشيخ ترك الوقف، وحصل من قول الحافظ الوجهان.

وأما لفظ ﴿شَىْءٍ﴾ حيث وقع، فيأخذ فيه الشيخ بالمد لحمزة من طريقيه مثل ورش.

وقال الإمام: «إنه قرأ لحمزة من طريقيه بالسكت وبالمد».

وحصل من كلام الحافظ أنه قرأ لحمزة بالسكت من الطريقين أيضا، وزاد من

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى أ.

طريق خلاد الدرج، والله تعالى أعلم.

فحصل من جميع ما تقدم انحصار هذا الباب فى ثلاث مسائل:

إحداها - لام التعريف نحو ﴿ٱلْأَرْضُ﴾:

لا خلاف عن خلف أنه يقف عليه من الطرق الثلاث، وأما خلاد فنقل عنه الإمام الوقف، ونقل عنه الشيخ ترك الوقف ونقل عنه الحافظ الوجهين.

المسألة الثانية - لفظ ﴿شَىْءٍ﴾:

أخذ فيه الشيخ بالمد لحمزة من طريقيه، وأخذ فيه الحافظ بالسكت من الطريقين، وزاد عن خلاد الدرج، وذكر الإمام أنه قرأ بالسكت، وبالمد من الطريقين.

المسألة الثالثة - سائر السواكن سوى حرف المد:

نقل الحافظ والإمام السكت عليه فى رواية خلف والشيخ بالدرج، ولم يختلفوا فى رواية خلاد أنها بالدرج كسائر القراء، والله عز وجل أحكم وأعلم.

* * *

باب ذكر مذاهبهم فى الفتح والإسكان لياءات الإضافة

ذكر الحافظ - رحمه الله - الياءات المختلف فيها فى بابين:

الباب الأول: فى ياءات الإضافة، والباب الثانى: فى الياءات الزوائد.

والفرق بين البابين: أن ياءات الإضافة لا تكون إلا ضمير المتكلم، ولا تكون إلا ثانية فى السواد، والخلف دائر فيها بين الفتح والإسكان، وهذا فى حال الوصل، ولا يحذف منها شىء فى الوصل إلا إن عرض أن يقع بعد شىء منها حرف ساكن فتحذف إذ ذاك على قراءة من سكنها كقراءة من قرأ: ﴿يا عبادى الذين﴾ و ﴿أَخِى ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣٠-٣١] و ﴿مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] بإسكان الياء، وأما فى الوقف فلا بد من إثباتها لثبوتها فى السواد.

وأما الياءات الزوائد، فمنها ما هو ضمير المتكلم كالياء فى ﴿نَذِيرِ﴾ و﴿نَكِيرِ﴾ و﴿وَعِيدِ﴾ و﴿دَعَانِ﴾، ومنها ما هو لام الكلمة من الاسم كالياء فى قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ﴾ و﴿ٱلدَّاعِ﴾ و﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾، ومنها ما هو لام الكلمة من الفعل كالياء فى قوله تعالى: ﴿يَسْرِ﴾ و ﴿يَأْتِ﴾ و ﴿نَبْغِ﴾، وليس منها شىء ثابت فى السواد، والخلاف[1] دائر فيها بين الحذف والإثبات، ولا يحرك منها شىء فى الوصل إلا أن يعرض لها ساكن بعدها فيحركها من أثبتها، وذلك فى قوله تعالى: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ فى «النمل» [الآية: ٣٦].

وسميت هذه الياءات: زوائد؛ لأنها فى قراءة من أثبتها زائدة على خط المصحف.

وقسم الحافظ - رحمه الله - ياءات الإضافة تقسيما حسنا منحصرا فى ستة فصول، وذلك أن الياء لا يخلو أن يقع بعدها همزة أو لا، فالتى لا همزة بعدها قسم واحد، وجملته ثلاثون ياء، والتى بعدها همزة تنقسم باعتبار أقسام الهمزة خمسة أقسام، ووجه ذلك: أن الهمزة إما أن تكون همزة قطع أو همزة وصل، فإن كانت همزة قطع فلا بد أن تكون متحركة بالفتح أو بالكسر أو بالضم؛ فهذه ثلاثة أقسام، وإن كانت همزة وصل فلا يخلو أن يكون بعدها لام التعريف أو لا يكون، فهذان قسمان؛ فيبلغ الجميع خمسة أقسام.

---

(١) فى ب: الخلف.

قال الحافظ - رحمه الله - «اعلم أن كل ياء بعدها همزة مفتوحة نحو ﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ فالحَرَمِيَّان وأبو عمرو يفتحونها حيث وقعت . . . » إلى آخر الفصل.

اعلم أن مجموع ما فى القرآن من هذه الياءات التى قبلها كسرة وبعدها همزة مفتوحة مائة ياء وثلاث ياءات، منها أربع اتفق القراء على إسكانهن وهن: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ فى الأعراف [الآية: ١٤٣]، ﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا﴾ فى التوبة [الآية: ٤٩]، ﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن﴾ فى سورة هود عليه السلام [الآية: ٤٧]، و ﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ﴾ فى سورة مريم، عليها السلام [الآية: ٤٣].

وكان ينبغى للحافظ - رحمه الله - أن ينبه على هذا؛ فإن إطلاق قوله: «يفتحونها حيث وقعت» يقتضى أنهم يفتحون هذه الياءات الأربع، وإنما يفتحون ما عدا هذه الأربع، وهو باقى العدد، وهو(١) تسعة وتسعون، على ما يذكر الآن من التفصيل والخلاف.

فاعلم أن باقى العدد اختلف القراء فيه: ففتحه بعضهم، وأسكنه الباقون، فمن ذلك: ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ فى التوبة [الآية: ٨٣]، و﴿مَّعِيَ أَوۡ رَحِمَنَا﴾ فى «الملك» [الآية: ٢٨]، اتفق الحرميان وأبو عمرو وابن عامر وحفص على فتحهما، وأسكنهما الباقون.

وتفرد الحرميان وأبو عمرو وابن عامر بفتح ﴿لعلىَ﴾ فى ستة مواضع وهى: ﴿لعلىَ أرجع﴾ فى سورة يوسف - عليه السلام - [الآية: ٤٦] و﴿لَّعَلىَ آتيكم﴾ فى طه[١٠]، و﴿لعلىَ أعمل﴾ فى «المؤمنين» [الآية: ١٠٠]، و﴿لعلىَ أطلع﴾ و﴿لعلىَ آتيكم﴾ فى القصص الآية [٢٩،٣٨]، و﴿لعلىَ أبلغ﴾ فى غافر [الآية: ٣٦]، وأسكنهن الباقون.

وتفرد الحرميان وأبو عمرو وهشام بفتح ﴿ما لىَ أدعوكم﴾ فى غافر [الآية: ٤١]، وتفرد الحرميان، وأبو عمرو وابن ذكوان بفتح ﴿أرهطىَ أعز عليكم﴾ فى سورة هود - عليه السلام - وتفرد الحرميان بفتح أربع وهن ﴿ليحزننىَ أن تذهبوا﴾ فى سورة يوسف - عليه السلام - [الآية: ١٣] و﴿حشرتنىَ أعمى﴾ فى طه [١٢٥] و﴿تأمرونىَ أعبد﴾ فى الزمر [الآية: ٦٤]، و﴿أتعدانِنىَ أن أخرج﴾ فى الأحقاف [الآية: ١٧].

وتفرد نافع وأبو عمرو بفتح ثمانى ياءات، وهن: ﴿إنىَ أرانى﴾ ﴿إنىَ أرانى﴾

---

(١) فى ب: وهى.

أعنى الياء من «إنى» فى الموضعين [يوسف: ٣٦]، و﴿حتى يأذن لىَ أبى﴾ أعنى الياء من «لى» فى سورة يوسف - عليه السلام - [الآية: ٨٠] و﴿من دونىَ أولياء﴾ فى الكهف [الآية: ١٠٢]، و﴿واجعل لىَ آية﴾فى سورة آل عمران [الآية: ٤١] وفى سورة مريم - عليها السلام - [الآية: ١٠] و﴿ضيفىَ أليس﴾ فى سورة هود - عليه السلام - [الآية: ٧٨]، و﴿ويسر لىَ أمرى﴾ فى «طه» [٢٦] .

واتفقا مع البزى على فتح أربع ياءات وهن:

﴿ولكنىَ أراكم﴾ فى سورة هود عليه السلام [٢٩]، و﴿ومن تحتىَ أفلا﴾ فى الزخرف [٥١]، و﴿ولكنىَ أراكم﴾ فى الأحقاف [٢٣].

وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات وهن:

﴿فاذكرونىَ أذكركم﴾ فى البقرة [١٥٢]، و﴿ذرونىَ أقتل﴾، و﴿ادعونىَ أستجب﴾ فى غافر [٢٦، ٦٠].

وتفرد نافع بفتح اثنتين وهما:

﴿سبيلىَ أدعو﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [١٠٨]، و﴿ليبلونىَ أأشكر﴾ فى النمل [٤٠].

واتفق مع البزى على فتح ﴿فطرنىَ أفلا﴾ فى سورة هود عليه السلام [٥١].

وتفرد ورش والبزى بفتح ﴿أوزعنىَ أن أشكر﴾ فى النمل [١٩] والأحقاف [١٥].

فهذه أربع وثلاثون ياء، وأما باقى العدد وهو خمس وستون ياء فاتفق الحرميان وأبو عمرو على فتحها، والباقون على إسكانها :

منها فى البقرة ﴿إِنِّيَ أَعۡلَمُ﴾ فى موضعين [٣٠، ٣٣]، وفى آل عمران ﴿أَنِّيَ أَخۡلُقُ﴾ [٤٩]، وفى المائدة ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٢٨]، و﴿لِيَ أَنۡ أَقُولَ﴾ [١١٦]. وفى الأنعام﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٥]، و﴿إِنِّيَ أَرَىٰكَ﴾ [٧٤]. وفى الأعراف ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٥٩]، و﴿مِنۢ بَعۡدِيَٓ أَعَجِلۡتُمۡ﴾ [١٥٠]. وفى الأنفال ﴿إِنِّيَ أَرَىٰ﴾ [٤٨]، و﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٤٨]. وفى سورة يونس عليه السلام ﴿لِيَ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [١٥]، و﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٥]. وفى سورة هود عليه السلام ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ فى ثلاثة مواضع(١) [٢٦، ٨٤]، و﴿إِنِّيَ أَعِظُكَ﴾ [٤٦]، و﴿إِنِّيَ أَعُوذُ بِكَ﴾ [٤٧]، و﴿شِقَاقِيَ أَن﴾ [٨٩]. وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿رَبِّيَ أَحۡسَنَ﴾ [٢٣]، و﴿أَرَىٰنِيَ أَعۡصِرُ﴾ [٣٦]، و﴿أَرَىٰنِيَ أَحۡمِلُ﴾ [٣٦]،

(١) كذا، ولعل الثالث: ﴿إنى أراكم﴾ فى الآية الثانية [٨٤] نفسها.

و﴿إِنِّيَ أَرَىٰ سَبْعَ﴾ [٤٣]، و﴿إِنِّيَ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ [٦٩]، و﴿أَبِيَ أَوْ يَحْكُمَ﴾ [٨٠]، و﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ [٩٦].

وفى سورة إبراهيم عليه السلام ﴿إِنِّيَ أَسْكَنتُ﴾ [٣٧]. وفى الحجر ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ أَنِّيَ أَنَا﴾ [٤٩]، أعنى الياء من «عبادى» و من «إنى»، و﴿إِنِّيَ أَنَا ٱلنَّذِيرُ﴾ [٨٩]. وفى الكهف ﴿بِرَبِّيَ أَحَدًا﴾ فى موضعين [٣٨، ٤٢]، و﴿رَّبِّيَ أَعْلَمُ﴾ [٢٢]، و﴿رَبِّيَ أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠]. وفى سورة مريم عليها السلام ﴿إِنِّيَ أَعُوذُ﴾ [١٨]، و﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٤٥]. وفى طه ﴿إِنِّيَ ءَانَسْتُ﴾ [١٠]، و﴿إِنِّيَ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [١٢]، و﴿إِنَّنِيَ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [١٤]. وفى الشعراء ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ فى موضعين [١١٢، ١٣٥]، و﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ [١٨٨]. وفى النمل ﴿إِنِّيَ ءَانَسْتُ﴾ [٧]. وفى القصص ﴿رَبِّيَ أَن يَهْدِيَنِي﴾ [٢٢]، و﴿إِنِّيَ ءَانَسْتُ﴾ [١٠]، و﴿إِنِّيَ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [٣٠]، و﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٣٤]، و﴿رَّبِّيَ أَعْلَمُ﴾ فى موضعين [٣٥، ٨٥]، و﴿عِندِيَ أَوَلَمْ﴾ [٧٨]. وفى «يس» ﴿إِنِّيَ ءَامَنتُ﴾ [٢٥]. وفى «والصافات» ﴿إِنِّيَ أَرَىٰ﴾ [١٠٢]، و﴿أَنِّيَ أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]. وفى «ص» ﴿إِنِّيَ أَحْبَبْتُ﴾ [٣٢]. وفى الزمر ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٣].

وفى غافر ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ فى ثلاثة مواضع [٢٦، ٣٠، ٣٢]. وفى الدخان ﴿إِنِّيَ ءَاتِيكُم﴾ [١٩]. وفى الأحقاف ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٢١]. وفى الحشر ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٦]. وفى سورة نوح عليه السلام ﴿إِنِّيَ أَعْلَنتُ﴾ [٩]. وفى سورة الجن ﴿رَبِّيَ أَمَدًا﴾ [٢٥]. وفى الفجر ﴿رَبِّيَ أَكْرَمَنِ﴾ [١٥]، و﴿رَبِّيَ أَهَانَنِ﴾ [١٦].

والشيخ والإمام يوافقان على جميع ما تقدم إلا أن الحافظ ذكر عن ابن كثير فى قوله تعالى: ﴿عِندِيَ أَوَلَمْ﴾ فى القصص خلافا فى الإسكان، ولم يذكر الشيخ والإمام عنه إلا الفتح خاصة.

وقول الحافظ - رحمه الله -: «وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات» متصلا بقوله: «فالحرميان وأبو عمرو يفتحونها حيث وقعت» - كلام جرى على حاله، وأولى منه أن لو قال بعد قوله: «حيث وقعت»: إلا ما يستثنى من ذلك. ثم يقول: وخالف نافع وأبو عمرو معا أصلهما فى ثلاث ياءات، بدل قوله: «وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات».

وقوله: «ونقض أصله فى . . . كذا» عبارة حسنة.

وقوله: «وتفرد نافع بفتح ياءين»، كقوله: «وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات، وأولى منه أن لو قال: ونقض ابن كثير وأبو عمرو معا أصلهما فى ياءين، والله أعلم.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكل ياء بعدها همزة مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿مِنِّيٓ إِلَّا﴾ [البقرة: ٢٤٩]...» إلى آخر الفصل.

اعلم أن مجموع ما فى القرآن من هذه الياءات التى قبلها كسرة وبعدها همزة مكسورة، ستون ياء منها ثمانى ياءات اتفق القراء على إسكانهن، وهن: ﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ فى الأعراف الأية [١٤]، والحجر [الآية: ٣٦] وص [الآية: ٧٩] و﴿يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [الآية: ٣٣] و﴿يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ فى القصص [الآية: ٣٤] و﴿تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ فى غافر [الآية: ٤٣]، و﴿فِى ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ فى الأحقاف [الآية: ١٥] و ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ فى «المنافقين» [الآية: ١٠].

وكان ينبغى للحافظ أن ينبه على هذا كما ذكرت فى الفصل الأول.

وباقى العدد وهو اثنتان وخمسون ياء اختلف القراء فيه:

فاتفق الحرميان وأبو عمرو وابن عامر على فتح الياء فى قوله تعالى: ﴿آبائىَ إبراهيم﴾ فى سورة يوسف - عليه السلام - [الآية: ٣٨] و﴿دعائىَ إلا﴾ فى سورة نوح - عليه السلام - [الآية: ٦].

واتفق نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص على الفتح فى قوله تعالى: ﴿وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾ فى المائدة [الآية: ١١٦] و ﴿إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا﴾ فى المواضع التسعة، منها موضع فى سورة يونس صلى الله عليه وسلم [الآية: ٧٢] وموضعان فى سورة هود صلى الله عليه وسلم [الآيتان: ٢٩، ٥١] وخمسة مواضع فى «الشعراء» [الآيتان: ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وموضع فى سبأ [الآية: ٤٧].

وتفرد نافع وأبو عمرو وابن عامر بفتح ﴿وما توفيقىَ إلا بالله﴾ فى سورة هود صلى الله عليه وسلم و﴿وحزنىَ إلى الله﴾ فى سورة يوسف صلى الله عليه وسلم [الآية: ٨٦] وتفرد نافع وأبو عمرو وحفص بفتح ﴿يَدِىَ إِلَيْكَ﴾ فى المائدة [الآية: ٢٨].

وتفرد نافع وابن عامر بفتح ﴿ورسلىَ إن الله﴾ فى المجادلة [٢١].

وتفرد نافع بفتح ثمانى آيات، وهن: ﴿من أنصارىَ إلى الله﴾ فى آل عمران [١٩] والصف [١٤]، و﴿وبناتىَ إن كنتم﴾ فى الحجر [٧١]، و﴿ستجدنىَ إن شاء الله﴾ فى الكهف [٦٩] والقصص [٢٧] والصافات [١٠٢]، و﴿بعبادىَ إنكم﴾ فى الشعراء [٥٢] ، و﴿لعنتىَ إلى﴾فى «ص» [٧٨].

وتفرد ورش بفتح ﴿وبين إخوتىَ إن ربى﴾ فى سورة يوسف، صلى الله عليه وسلم [١٠٠].

فهذه خمس وعشرون ياء، وأما باقى العدد وهو سبع وعشرون ياء، فاتفق نافع وأبو عمرو على فتحها، والباقون على إسكانها:

منها فى البقرة: ﴿مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ﴾ [٢٤٩]. وفى آل عمران: ﴿فَتَقَبَّلۡ مِنِّيٓۖ إِنَّكَ﴾ [٣٥]. وفى الأنعام: ﴿رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ﴾ [١٦١]. وفى سورة يونس ﷺ: ﴿نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ﴾ [١٥]، و ﴿وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ﴾ [٥٣]. وفى سورة هود ﷺ: ﴿عَنِّيٓۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٞ﴾ [١٠]، و ﴿نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ﴾ [٣٤]، و ﴿إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ﴾ [٣١]. وفى سورة يوسف صلى الله عليه وسلم: ﴿رَبِّيٓۚ إِنِّي تَرَكۡتُ﴾ [٣٧]، و ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ﴾ [٥٣]، و ﴿رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [٥٣]، و ﴿بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي﴾ [١٠٠]. وفى الإسراء: ﴿رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ﴾ [١٠٠]. وفى سورة مريم - عليها السلام -: ﴿سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ﴾ [٤٧]. وفى طه: ﴿لِذِكۡرِيٓ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ﴾ [١٤-١٥]، و ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ إِذۡ﴾ [٣٩-٤٠] و ﴿وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ إِنِّي﴾ [٩٤]. وفى سورة الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين -: ﴿وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ﴾ [٢٩]. وفى الشعراء: ﴿لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [٧٧]، و ﴿لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٨٦]. وفى العنكبوت ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ﴾ [٢٦]. وفى سبأ: ﴿رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٞ﴾ [٥٠]. وفى «يس»: ﴿إِنِّيٓ إِذٗا﴾ [٢٤]. وفى «ص» ﴿مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ﴾ [٣٥]. وفى غافر: ﴿أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [٤٤]. وفى فصلت: ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾ [٥٠].

وذكر الحافظ خلافا عن قالون فى هذه الياء الأخيرة، والشيخ والإمام يوافقان على الفتح فى جميع ما تقدم.

وقوله - رحمه الله -: «وتفرد نافع دونه بفتح . . . كذا».

يعنى: دون أبى عمرو، وأولى من ذلك أن يقول: خالف أبو عمرو أصله فى

ثمانية مواضع.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكل ياء بعدها همزة مضمومة».

اعلم أن مجموع ما فى القرآن من هذه الياءات التى قبلها كسرة وبعدها همزة مضمومة [اثنتا عشرة][1] ياء، منها اثنتان اتفق القراء على إسكانهما، وهما قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِيَ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ فى البقرة [٤٠]، و﴿ءَاتُونِيَ أُفْرِغْ﴾ فى الكهف [٩٦]. وكان ينبغى للحافظ أن ينبه على ذلك.

وأما العشر البواقى، ففتحها نافع وحده وأسكنها الباقون، منها فى آل عمران: ﴿وَإِنِّيَ أُعِيذُهَا﴾ [٣٦]، وفى المائدة: ﴿إِنِّيَ أُرِيدُ﴾ [٢٩]، و﴿فَإِنِّيَ أُعَذِّبُهُ﴾ [١١٥]، وفى الأنعام: ﴿إِنِّيَ أُمِرْتُ﴾ [١٤]، وفى الأعراف: ﴿عَذَابِيَ أُصِيبُ بِهِ﴾ [١٥٦] وفى سورة هود صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنِّيَ أُشْهِدُ﴾ [٥٤]، وفى سورة يوسف صلى الله عليه وسلم: ﴿أَنِّيَ أُوفِي الْكَيْلَ﴾ [٥٩] وفى النمل: ﴿إِنِّيَ أُلْقِيَ﴾ [٢٩]، وفى القصص: ﴿إِنِّيَ أُرِيدُ﴾ [٢٧]، وفى الزمر: ﴿إِنِّيَ أُمِرْتُ﴾ [١١].

وافق الشيخ [و] الإمام على جميع ذلك.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكل ياء بعدها ألف ولام».

قسم الحافظ - رحمه الله - فى هذا الفصل ما جاء من هذه الياءات وبعده الألف واللام قسمين:

القسم الأول: المختلف، فيه وهى عنده ست عشرة ياء، منها فى البقرة: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ١٢٤] و ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي﴾، وفى الأعراف: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ [٣٣] و ﴿عَنْ ءَايَاتِيَ الَّذِينَ﴾ [١٤٦]، وفى سورة إبراهيم - عليه السلام - ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٣١] وفى سورة مريم الصديقة - عليها السلام -: ﴿ءَاتَانِيَ الْكِتَابَ﴾ [٣٠]، وفى سورة الأنبياء - عليهم السلام -: ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾ [٨٣] و﴿عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [١٠٥]، وفى العنكبوت: ﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٥٦]، وفى سبأ: ﴿مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [١٣]، وفى «ص»: ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ﴾ [٤١]، وفى الزمر: ﴿إِنْ

---

(١) فى أ: اثنا عشر.

﴿أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ﴾ [٣٨] و ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [٥٣] وفى الملك: ﴿إِنْ أَهْلَكَنِىَ ٱللَّهُ﴾ [٢٨]، فهذه أربع عشرة ياء أسكنها كلها حمزة، وذكر الحافظ من وافقه من القراء على بعضها، ثم ذكر تفرُّد أبى شعيب بياء فى الزمر [١٧]، وهى الخامسة عشرة وهى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾، وذكر ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ فى النمل وهى السادسة عشرة، إلا أنه ذكرهما فى فرش الحروف فى الزوائد لا فى ياءات الإضافة، وكذلك ينبغى أن تكونا؛ لأنهما لم تثبتا فى الخط.

وافق الشيخ والإمام على كل ما تقدم إلا الياء التى أثبت أبو شعيب فى الزمر.

القسم الثانى: المتفق على فتحه، وقد حصره الحافظ فى ثلاثة أصول وتسعة أحرف:

الأصل الأول ﴿نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ﴾، وجملته فى القرآن ثلاثة مواضع فى البقرة [٤٠، ٧٤، ١٢٢].

الأصل الثانى: ﴿حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾، وجملته موضعان: الأول فى آخر براءة [١٢٩]، والثانى فى الزمر [٣٨].

والأصل الثالث: ﴿شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ﴾ وجملته فى القرآن أربعة مواضع:

أحدها: فى النحل [١٧].

والثانى: فى الكهف [٥٢].

والثالث والرابع: فى القصص [٦٢، ٧٤].

والحروف المفترقة: ﴿بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾ فى آل عمران [٤٠]، و﴿فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾ و﴿وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ و﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ﴾ فى الأعراف [١٥٠، ١٨٨، ١٩٦]، و﴿مَسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾ فى الحجر [٥٤]، و﴿أَرُونِىَ ٱلَّذِينَ﴾ فى سبأ [٢٧]، و ﴿رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ و﴿لَمَّا جَآءَنِىَ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ فى غافر [٢٨، ٦٦]، و﴿نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ﴾ فى التحريم [٣].

ولو قال الحافظ: وكلهم فتح الياء فى اثنى عشر حرفا حيث وقعت، بدل قوله: «فى ثلاثة أصول مطردة وتسعة أحرف مفترقة»[1] - لكان صحيحا، لكنه أراد أن يفرق بين ما تكرر من هذه الكلمات وما لم يتكرر، فسمى المتكرر: أصولا، وغير

(١) فى أ: متفرقة.

المتكرر: حروفا.

وقوله فى أول الفصل: «فحمزة يسكنها حيث وقعت» يقتضى بظاهره إسكان الجميع، فجاء قوله هنا: «وكلهم فتح الياء فى ثلاثة أصول وتسعة أحرف» نائبا مناب الاستثناء، وبه حصل انفصال القسمين.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكل ياء بعدها ألف منفردة».

يريد ألف وصل، وقوله: «منفردة» يريد: ليس بعدها لام التعريف.

ومجموع ما فى القرآن من هذا النوع سبع ياءات، منها فى الأعراف: ﴿إنىَ اصطفيتك﴾ [١٤٤] وفى طه: ﴿أخىَ اشدد﴾ [٣٠، ٣١] على قراءة غير ابن عامر، و﴿لنفسىَ اذهب﴾ [٤١-٤٢] و﴿فى ذكرىَ اذهبا﴾ [٤٢-٤٣]، وفى الفرقان: ﴿يا ليتنىَ اتخذت﴾ [٢٧] و﴿إن قومىَ اتخذوا﴾ [٣٠]، وفى الصف: ﴿من بعدىَ اسمه أحمد﴾ [٦].

فتحها كلها أبو عمرو ووافقه ابن كثير فى جميعها إلا فى ﴿يا ليتنىَ اتخذت﴾ خاصة من طريقيه، وإلا فى ﴿إن قومىَ اتخذوا﴾ من طريق قنبل، ووافقه نافع إلا فى ﴿إنىَ اصطفيتك﴾ و﴿أخىَ اشدد﴾ و﴿يا ليتنىَ اتخذت﴾ ووافقه أبو بكر فى ﴿من بعدىَ اسمه أحمد﴾ خاصة، وأسكن الباقون.

فصل

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأما مجيء الياء عند باقى حروف المعجم».

يعنى بباقى حروف المعجم: ما عدا همزة القطع وهمزة الوصل.

واعلم أن الذى ورد من ذلك فى القرآن كثير، فاقتصر الحافظ منه على ذكر مواضع الخلاف وهى ثلاثون:

انفرد حفص منها بفتح إحدى عشرة ياء، وهى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم﴾ فى سورة إبراهيم - عليه السلام - [٢٢] و﴿وَلِيَ نَعۡجَةٌ﴾ و ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنۡ عِلۡمٍ﴾ فى «ص» [٢٣، ٦٩].

وياء ﴿مَعِيَ﴾ فى ثمانية مواضع، وهى: ﴿مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ فى الأعراف [١٠٥]، و﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ فى التوبة [٨٣]، و ﴿مَعِيَ صَبۡرًا﴾ فى ثلاثة مواضع من الكهف [٦٧، ٧٢، ٧٥]، و ﴿مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِيۗ﴾ فى سورة الأنبياء - عليهم السلام - [٢٤]

و﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ فى الشعراء [٦٢]، و﴿مَعِيَ رِدْءًا﴾ فى القصص [٣٤].

وانفرد ابن عامر بفتح ﴿صراطىَ مستقيمًا﴾ فى الأنعام [١٥٣]، و﴿إن أرضىَ واسعة﴾ فى العنكبوت [٥٦].

وانفرد ابن كثير بفتح ﴿ورائىَ وكانت﴾ فى سورة مريم الصديقة - عليها السلام - [٥] و﴿أين شركائىَ قالوا﴾ فى فصلت [٤٧].

وانفرد نافع بفتح ﴿مماتىَ لله﴾ فى الأنعام [١٦٢].

وانفرد ورش بفتح ﴿وليؤمنوا بىَ لعلهم﴾ فى البقرة [١٨٦]، و﴿وإن لم تؤمنوا لىَ فاعتزلون﴾ فى الدخان [٢١].

وانفرد أبو بكر بفتح ﴿يا عبادىَ لا خوف عليكم﴾ فى الزخرف [٦٨].

وحذف هذه الياء فى الحالين ابن كثير وحفص وحمزة والكسائى، وأثبتها الباقون ساكنة فى الحالين.

واتفق ورش وحفص على فتح ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ﴾ فى طه [١٨]، ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فى الشعراء [١١٨].

واتفق حفص وهشام على فتح ﴿بَيْتِيَ مُؤْمِنًا﴾ فى سورة نوح - عليه السلام - [٢٨] واتفق نافع وحفص وهشام على فتح ﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ فى البقرة [١٢٥] [«و» الحج](١) [٢٦] و﴿وَلِيَ دِينِ﴾ فى «الكافرين» [٦].

واتفق نافع وابن عامر وحفص على فتح ﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ فى آل عمران [٢٠]، و﴿وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ﴾ فى الأنعام [٧٩].

وكلهم فتح ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ فى «يس» [٢٢] إلا حمزة، و ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ فى الأنعام [١٦٢] إلا نافعا، وكان ورش يختار الفتح فى ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ وروايته عن نافع إنما هى الإسكان مثل قالون.

واتفق الشيخ والإمام فى كل ما ذكر إلا أنهما ذكرا أنهما قرأا فى الأنعام ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ لورش بالوجهين، و ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ فى «الكافرين» عن البزى أيضا بالوجهين، واختار الحافظ فيهما الإسكان كما هو مذكور فى فرش الحروف، والله سبحانه الموفق للصواب وهو الكريم الوهاب.

---

(١) سقط فى ب.

باب ذكر أصولهم فى الياءات المحذوفات من الرسم

قال الحافظ - رحمه الله -: «اعلم أن جملة المختلف فيه من ذلك إحدى وستون ياء».

اعلم أن الحافظ ذكر من هذه الزوائد فى الربع الأول من القرآن سبعا.

منها فى البقرة ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [١٨٦]، [و] ﴿فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰۚ وَٱتَّقُونِ﴾ [١٩٧]. وفى آل عمران ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾ [٢٠]، و﴿وَخَافُونِ﴾ [١٧٥]. وفى المائدة ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِۚ﴾ [٤٤]. وفى الأنعام ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِۚ﴾ [٨٠].

وذكر فى الربع الثانى عشرين:

منها فى الأعراف ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [١٩٥]. وفى سورة هود عليه السلام ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾ [٤٦]، و﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٧٨]، و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [١٠٥]. وفى سورة يوسف عليه السلام ﴿نرتَعِ﴾ [١٢]، و﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ﴾ [٦٦]، و﴿مَن يَتَّقِ﴾ [٩٠]. وفى الرعد ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [٩]. وفى سورة إبراهيم عليه السلام ﴿بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [٢٢]، و﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [٤٠]. وفى الإسراء ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [٦٢]، و﴿ٱلْمُهْتَدِۖ﴾ [٩٧]. وفى الكهف ﴿ٱلْمُهْتَدِۖ﴾ [١٧]، و﴿يَهْدِيَنِ﴾ [٢٤]، و﴿يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠]، و﴿إِن تَرَنِ﴾ [٣٩]، و﴿نَبْغِۚ﴾ [٦٤]. و﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى﴾ [٧٠].

وذكر فى الربع الثالث إحدى عشرة:

منها فى طه ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ [٩٣]. وفى الحج ﴿وَٱلْبَادِۚ﴾ [٢٥]. و﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤]، وفى النمل ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦]، ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [٣٦]، وفى القصص ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤]، وفى سبأ ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ [١٣]. و﴿نَكِيرِ﴾ [٤٥]، وفى فاطر ﴿نَكِيرِ﴾ [٢٦]. وفى يس ﴿يُنقِذُونِ﴾ [٢٣]. وفى الصافات ﴿لَتُرْدِينِ﴾ [٥٦].

وذكر فى الربع الرابع خمسا وعشرين، منها فى غافر: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [١٥] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [٣٢] و ﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ [٣٨]. وفى الشورى: ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [٣٢]. وفى الزخرف: ﴿وَٱتَّبِعُونِۚ﴾ [٦١]. وفى الدخان: ﴿تَرْجُمُونِ﴾ [٢٠] و ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [٢١]. وفى «ق»: ﴿وَعِيدِ﴾ [١٤]، و ﴿وَعِيدِ﴾ [٣٥] ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [٤١]. وفى القمر: ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [٦]، ﴿إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾ [٨] ﴿وَنُذُرِ﴾ فى ستة مواضع [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩].

وفى الملك: ﴿نَذِيرِ﴾ [١٧] ﴿نَكِيرِ﴾ [١٨]. وفى «والفجر» ﴿يَسْرِ﴾ ﴿بِٱلْوَادِ﴾

﴿أَكۡرَمَنِ﴾ ﴿أَهَٰنَنِ﴾.

فهذه ثلاث وستون ياء بزيادة اثنتين على ما ذكر فى أول هذا الباب، وهما: الياء فى ﴿نرتعِ﴾ فى سورة يوسف - عليه السلام - بدليل أنه قال فى آخرها: وفيها محذوفتان، فذكر ﴿تُؤۡتُونِ﴾ و﴿وَمَن يَتَّقِ﴾ ثم ذكر ﴿نرتع﴾، والثانية الياء فى ﴿يُنَادِ﴾ فى سورة «ق»، بدليل أنه قال فى آخرها: «فيها ثلاث محذوفات» فذكر ﴿وَعِيدِ﴾ فى الموضعين، و ﴿ٱلۡمُنَادِ﴾، ثم ذكر ﴿يُنَادِ﴾، وذكر الحافظ فى هذا الباب ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي﴾ فى الكهف [الآية: ٧٠] وكان حقه ألا يذكرها؛ لأن الياء ثابتة فى السواد، وحق هذا الباب أن يختص بما لم يثبت فى السواد؛ ولذلك سميت زوائد لأنها زائدة على خط المصحف.

وذكر فى هذا الباب ﴿يَٰعِبَادِ﴾ فى الزخرف [الآية: ٦٨] وذكرها فى السورة[1] فى ياءات الإضافة، وقد اختلفت المصاحف فى هذه الياء، وحكى الحافظ فى التحبير أنها ثابتة فى مصاحف أهل المدينة والحجاز وأهل الشام، وليست فى مصاحف أهل العراق، وروى أن أبا عمرو قرأها بالياء، وقال لأنى رأيتها بالياء فى مصاحف أهل المدينة والحجاز.

وذكر فى هذا الباب: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾، وقد ذكرها فى الباب قبل هذا مع ياءات الإضافة، وحقها أن تكون من هذا الباب؛ لاتفاق المصاحف على حذفها فى الرسم نص الحافظ على ذلك فى «التحبير».

واعلم أن المثبتين لهذه الزوائد هم: الحرميان، وأبو عمرو تارة على الاتفاق وتارة على الاختلاف، فأما الكوفيون وابن عامر فلم يرد عنهم إثبات الزوائد إلا قليلا، فأبدأ أولا بما أثبت الحرميان وأبو عمرو، ثم أتبع بما ورد من ذلك عن الباقين.

واعلم أن كل ياء أثبتها ابن كثير من هذه الزوائد فإنه يثبتها فى الوصل والوقف إلا واحدة وهى: ﴿بِٱلۡوَادِ﴾ فى والفجر [، ذكر الحافظ][2] فى سورة «والفجر» الخلاف فيها فى الوقف عن قنبل، وذكر فى المفردات أنه قرأ على أبى الحسن بإثباتها فى

---

(١) فى ب: السور.
(٢) سقط فى أ.

الوصل خاصة، وقرأ على أبى الفتح بإثباتها فى الحالين.

فأما قوله فى هذا الباب: «وأثبت قنبل بخلاف عنه ﴿بِٱلْوَادِ﴾ فى الوصل فقط»، فيظهر أنه وهم، وصوابه أن يكون: بخلاف عنه فى الوقف، بدل قوله: «فى الوصل»، أو يسقط ذكر الخلاف.

وقال الشيخ والإمام: «أثبتها فى الوصل خاصة»، وكل ما أثبت نافع وأبو عمرو، فإنما يثبتانها فى الوصل خاصة إلا واحدة وهى ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ فى النمل [الآية:٣٦]، اختلف فيها فى الوقف عن قالون وأبى عمرو.

واعلم أن ورشا تفرد دون غيره بإثبات تسع عشرة ياء من هذه الزوائد، وهى: ﴿وَعِيدِ﴾ فى المواضع الثلاثة، و ﴿نَكِيرِ﴾ فى المواضع الأربعة، و ﴿وَنُذُرِ﴾ فى المواضع الستة، و ﴿يُكَذِّبُونِ﴾ فى القصص [٣٤]، و﴿يُنقِذُونِ﴾ فى «يس» [الآية:٢٣]، و﴿لَتُرْدِينِ﴾ فى «والصافات» [الآية:٥٦]، و﴿تَرْجُمُونِ﴾ و ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ فى الدخان [الآية:٢١]، و﴿نَذِيرِ﴾ فى الملك [الآية:١٧].

وتفرد أبو عمرو دون الحرميين بثمانى ياءات، وهن: ﴿وَٱتَّقُونِ﴾ فى البقرة، و﴿وَخَافُونِ﴾ فى آل عمران، و ﴿وَٱخْشَوْنِۚ﴾ فى المائدة، و ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِۚ﴾ فى الأنعام، و ﴿كِيدُونِ﴾ فى الأعراف، و ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ فى سورة هود - عليه السلام - و﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ فى سورة إبراهيم - عليه السلام - و ﴿وَٱتَّبِعُونِۚ﴾ فى الزخرف.

وتفرد ابن كثير بواحدة وهى: ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ فى الرعد، وتفرد قنبل بواحدة وهى: ﴿مَن يَتَّقِ﴾ فى سورة يوسف - عليه السلام - وزاد عنه الحافظ [وحده]: (نرتع) بخلاف.

واتفق ورش وأبو عمرو دون غيرهما على إثبات ثلاث ياءات، وهن: ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ فى البقرة، و﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾ فى سورة هود، عليه السلام .

واتفق ورش وابن كثير على إثبات ثلاث ياءات، وهن ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ فى غافر، و ﴿بِٱلْوَادِ﴾ فى الفجر.

وذكر الحافظ خلافا عن قالون فى ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ وخلافًا عن قنبل فى الوقف على ﴿ٱلْوَادِ﴾ فى الفجر.

واتفق نافع والبزى وأبو عمرو على إثبات ياءين وهما: ﴿أَكْرَمَنِ﴾، و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ فى الفجر، واتفق ورش والبزى وأبو عمرو على إثبات ياءين وهما: ﴿دُعَآءِ﴾ فى سورة

إبراهيم - عليه السلام - و ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ فى القمر.

واتفق نافع وأبو عمرو على إثبات أربع ياءات، وهن: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾ فى آل عمران و﴿ٱلْمُهْتَدِۖ﴾ فى الإسراء والكهف، و﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ فى النمل.

واتفق ابن كثير وأبو عمرو دون غيرهما على إثبات الياء فى ﴿تُؤْتُونِ﴾ فى سورة يوسف، عليه السلام.

واتفق مع ورش على إثباتها فى ﴿وَٱلْبَادِۚ﴾ فى الحج، و﴿ كَٱلْجَوَابِ﴾ فى سبأ، واتفقا مع قالون على إثباتها فى ﴿إِن تَرَنِ﴾ فى الكهف و﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ فى غافر.

واتفق الحرميان وأبو عمرو على إثباتها فى اثنى عشر موضعا، وهى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ فى سورة هود - عليه السلام - و﴿أَخَّرْتَنِ﴾ فى الإسراء و﴿يَهْدِيَنِ﴾ و﴿أَن يُؤْتِيَنِ﴾ و﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ و﴿نَبْغِۚ﴾ فى الكهف و﴿تَتَّبِعَنِۖ﴾ فى طه، و﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ فى النمل، و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ فى الشورى، و﴿ٱلْمُنَادِ﴾ فى «ق»، و﴿إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾ فى القمر، و﴿يَسْرِ﴾ فى الفجر.

وقد تقدم فى الباب قبل[1] هذا ما حكاه الحافظ عن أبى شعيب فى قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِۙ﴾ فى إثبات ياء مفتوحة فى الوصل ساكنة فى الوقف، وذكر هذا القول فى سورة الزمر، ثم حكى أيضا عن اليزيدى حذفها فى الوقف، فأما غير الحرميين وأبى عمرو، فإن الكسائى منهم أثبت الياء فى الوصل خاصة فى موضعين:

الأول: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ فى سورة هود عليه السلام.

والثانى: ﴿نَبْغِۚ﴾ فى الكهف.

وأما حمزة فأثبتها فى الوصل فى ﴿دُعَآءِ﴾ فى سورة إبراهيم - عليه السلام - وأثبتها فى الحالين فى ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ فى النمل.

وأما عاصم فأثبتها عنه حفص فى ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ فى النمل فى الوصل، واختلف عنه فى الوقف.

وقد ذكر الحافظ فى هذا الباب اختلاف أبى بكر وحفص فى ﴿يَٰعِبَادِ﴾ فى الزخرف.

وأما ابن عامر فأثبت هشام عنه الياء فى ﴿كِيدُونِ﴾ فى الأعراف فى الحالين، وذكر الحافظ فى السورة الخلاف عنه فى ذلك، وذكر عن ابن ذكوان حذف الياء فى ﴿فَلَا

(١) فى ب: مثل.

﴿تَسْـَٔلْنِى﴾ فى الكهف، بخلاف عنه من طريق الأخفش، وحذفها خلاف الرسم، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم وأحكم.

وافق الشيخ والإمام على كل ما فى الباب إلا أنهما لم يذكرا الياء فى (نرتع) ولا الياء فى ﴿يُنَادِ﴾ فى «ق»، ولا ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ عن قالون، ولا إثبات الياء فى الوقف على قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ﴾ فى الفجر عن قنبل، وإنما يثبتها فى قولهما فى الوصل خاصة، ولم يذكرا عن هشام إلا إثبات الياء فى ﴿كِيدُونِ﴾، وزاد الشيخ: أن الأشهر عن ابن ذكوان حذفها، وأنه قد روى عنه إثباتها فى الوصل، وقال: «وبالحذف قرأت له» والله جل ذكره وعز أمره أعلم وأحكم.

وقول الحافظ - رحمه الله -: «فأثبت نافع فى رواية ورش منهن سبعا وأربعين».

[قد ذكرت][1] جملتها، وأنه انفرد منها بتسع عشرة، واتفق نافع مع غيره على سائر العدد.

وقوله: «وأثبت منهن فى رواية قالون. . كذا» قد تقدم ذلك أيضا، ولم ينفرد منها بشىء.

وقوله: «وأثبت ابن كثير منهن فى روايته فى الوصل والوقف إحدى وعشرين».

هذا العدد إنما يتم بالياء فى قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ﴾ فى و«الفجر»، وإن كان قنبل قد اختلف عنه فى إثباتها وحذفها فى الوقف على ما ذكر فى سورة «والفجر»، وليست الياء فى ﴿يُنَادِ﴾ فى آخر سورة «ق» داخلة فى العدد؛ لكونه إنما ذكرها بعد تمام ذكر الزوائد الثلاث التى فى السورة، كما تقدم التنبيه عليه.

وقد تقدم أن ابن كثير انفرد بواحدة، وهى ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ فى الرعد، واتفق مع غيره على سائر العدد حسبما تقدم.

وقوله: «واختلف قنبل والبزى فى ست».

فذكر فيها ﴿بِٱلْوَادِ﴾، ولا خلاف بين قنبل والبزى فى إثباتها فى الوصل، وإنما يحصل الخلاف بينهما فى الوقف على رواية من روى أن قنبلا يحذفها فى الوقف، وذكر أن الياء فى قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ فى سورة النمل يفتحها حفص فى الوصل، وأثبتها ساكنة فى الوقف، وكلامه فى آخر سورة النمل يقتضى الخلاف عن

---

(١) فى أ: فذكر.

حفص فى إثباتها وحذفها فى الوقف، وكذلك ذكر فى المفردات الخلاف عنه فى الوقف فقال: «فروى لى محمد بن أحمد(١) عن ابن مجاهد إثباتها فيه» يعنى فى الوقف، قال: «وكذلك روى لى أبو الحسن عن قراءته، وكذلك روى لى عبد العزيز ابن أبى غسان(٢) [عن](٣) أبى طاهر عن أحمد بن موسى عن الأشناني، وروى لى فارس بن أحمد عن قراءته أيضا حذفها فيه، [و] الوجهان [صحيحان](٤)».

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج الشنبوذى الشطوى البغدادى، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل ولقى الشيوخ وأكثر وتبحر فى التفسير، ولد سنة ثلاثمائة، أخذ القراءة عرضًا عن -المستنيرو المبهج، والكفاية الكبرى - ابن مجاهد والمبهج - أبى بكر النقاش و - المبهج والكامل - أبى بكر أحمد بن حماد المنقى والمبهج - أبى الحسن بن الأخرم و - المبهج - إبراهيم بن محمد الماوردى، و-المبهج - محمد بن جعفر الحربى و - الكفاية الكبرى - أحمد بن محمد بن إسماعيل الآدمى ومحمد ابن هارون التمار و- المستنير المبهج الكافية الكبرى الكامل - أبى الحسن بن شنبوذ وإليه نسب؛ لكثرة ملازمته له و-الغاية - محمد بن موسى الزينبى و - المستنير والمبهج - موسى ابن عبيد الله الخاقانى و - الغاية والكامل - الحسن بن على بن بشار وأحمد بن عبد الله، كذا وقع فى المبهج.
وقال التنوخى: مات أبو الفرج الشنبوذى فى صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.
ينظر غاية النهاية (٢/ ٥٠-٥١).

(٢) الشيخ الإمام المعمر المقرئ، مسند الأندلس، أبو القاسم، عبد العزيز بن جعفر بن محمد ابن إسحاق بن محمد بن خواستى، الفارسى، ثم البغدادى النحوى.
ولد فى رجب سنة عشرين وثلاثمائة، وكان يذكر وفاة ابن مجاهد.
وسمع من: إسماعيل بن محمد الصفار، وأبى بكر النجاد، وأبى بكر بن داسة البصرى، وأبى عمر الزاهد، وأبى بكر بن زياد النقاش المقرئ، وهو من تلامذته فى القراءات. وتلا أيضًا على عبد الواحد بن أبى هاشم.
ودخل الأندلس، ففرحوا بعلو أسانيده، وأخذوا عنه.
تلا عليه أبو عمرو بثلاث روايات، وأسندها عنه فى (تيسيره).
وروى عنه: هو وأبو الوليد بن الفرضى، وقال: لقيته بمدينة التراب.
قال: وكان خيرًا فاضلاً، صدوقًا ضابطًا، وكان يعرف بابن أبى غسان، قال لى: أذكر اليوم الذى مات فيه ابن مجاهد، وقرأت القرآن فى حدود سنة أربعين على النقاش ولازمته مدة، وكان أسخى الناس، وسمعت (سنن) أبى داود من ابن داسة سنة ثمان وثلاثين، واختلفت إلى أبى سعيد السيرافى، فقرأت عليه عدة كتب. قال الدانى: توفى فى ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وأربعمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٥١-٣٥٢)، ومعرفة القراء (١/ ٣٠١)، وغاية النهاية (١/ ٣٩٢)، وشذرات الذهب (٣/ ١٩٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

وذكر هنا عن أبى بكر أنه فتح الياء فى ﴿يَـٰعِبَادِىَ﴾ فى الزخرف فى الوصل، وأسكنها فى الوقف، ولم يذكر فى سورة الزخرف أنه يسكنها فى الوقف؛ فحصل من مجموع ما تقدم فى هذا الكلام أنه أهمل فى هذا الباب من حكم الوقف على الياء فى ﴿ءَاتَـٰنِۦَ﴾ ما بين فى سورة النمل، وهو حذفها الذى روى عن فارس، كما تقدم.

وبين فى هذا الباب من حكم الوقف على الياء فى ﴿يَـٰعِبَادِىَ﴾ ما أهمله فى سورة الزخرف وهو إثباتها ساكنة.

وذكر عن هشام فى هذا الباب إثبات الياء فى الحالين فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ فى الأعراف [الآية: ١٩٥]، وذكر عنه فى آخر سورة الأعراف الخلاف فى إثباتها وحذفها فى الحالين.

وإنما يرتكب الحافظ - رحمه الله - هذا المنزع؛ اتكالا منه على أن الناظر فى كتابه يحكم ويبيّن[١] من كلامه على المهمل، ولا يمكن هذا إلا إذا كان الناظر فى كلامه قد تدرب وفهم مقاصده، فأما المبتدئ فلا إشكال فى أن يعرض له الإشكال.

وقوله: «وسيأتى جميع ما روى من ذلك بالاختلاف فيه فى أواخر السور» ضامن لبيان ما أشكل مما أهمل فى هذا الباب، والله العزيز الوهاب ولى الهدى الموفق للصواب.

* * *

(١) فى أ: بحكم البين.

فصل فى تهذيب ترتيب التبويب

قال العبد: أما تقديم الخطبة والصدر فغنى عن إبداء التعليل، فأما تقديم ذكر أسماء القراء والناقلين؛ فلأن مجموع ما اشتمل عليه الكتاب منسوب إليهم، ثم أتبعه بذكر [اتصال](١) قراءتهم برسول الله ﷺ لأنه لولا ذلك لم يصح الاعتماد عليهم.

ولزم تقديم هذا الباب على باب اتصال قراءته بالأئمة؛ لأمرين:

الأول: التبرك بتقديم ما يوصل إلى رسول الله ﷺ.

والثانى: أن يكون اتصال قراءته مربوطا بأمر قد ثبت واستقر.

ثم بعد الفراغ من هذا كله فلا إشكال فى تقديم الاستفتاح على سائر ما بعده، ولا فى تقديم التعوذ على التسمية؛ لأنه ترتيب جارٍ على ما يستعمله القارئ أول أول، ثم بإثر الاستفتاح يشرع القارئ فى تلاوة أم القرآن، فذكر ما فيها من الخلاف، وعرض فيها ميم الجمع(٢) فأكمل أحكامه، ثم أعقبه بباب الإدغام الكبير؛ لأنه أول ما عرض له من التلاوة مما يستحق أن يعقد له باب، وذلك فى قوله تعالى: ﴿الرحيم مّالك﴾، ثم أعقبه بباب هاء الكناية؛ لأنه عرض له فى قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ثم أعقبه بباب المد؛ لأنه عرض له فى قوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤].

ولو قدم باب المد على هاء الكناية لكان وجها حسنا؛ لأن المد قد سبق فى قوله تعالى ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وفى ﴿الٓمٓ﴾، لكن المد فى هذين الموضعين وجب لالتقاء الساكنين، وإنما تعرض لما وجب بسبب الهمزة، وكان حقه أن يذكر المد للساكن، كما فعل فى سائر تواليفه.

ثم أعقب باب المد بباب الهمز؛ لما عرض التقاء الهمزتين فى قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وقدم الكلام فى الهمزتين على الكلام فى الهمزة المفردة؛ لأن التسهيل عند التقاء الهمزتين ألزم منه فى المفردة، وأيضا فتسهيل الهمزة المفردة يخص قراءة ورش فى نوع من الهمزات وقراءة أبى عمرو فى نوع آخر، وأما التسهيل عند التقاء الهمزتين فيشترك فيه الحرميان وأبو عمرو، فقدم الكلام فيما هو أعم، وقدم ما يسهل ورش من الهمزة المفردة على ما يسهل أبو عمرو؛ جريا على ترتيب

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: الجميع.

القراء فى أول الكتاب، وورش من أصحاب نافع، ونافع مقدم؛ إجلالا لكونه قارئ مدينة رسول الله ﷺ. وأخر مذهب حمزة وهشام؛ لأنه مختص بالوقف، وتسهيل ورش وأبى عمرو لازم فى الوصل والوقف.

فإن قيل: قد عرض له قبل باب المد بحسب التلاوة ما يوجب تقديم ثلاثة أبواب:

أحدها: باب تسهيل الهمزة المفردة؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

والثانى: باب اللامات؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣].

والثالث: باب الراءات؛ لقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤].

وقد أخر هذه الأبواب الثلاثة فأين مراعاة الترتيب؟

فالجواب: أنه ألحق باب الراءات بباب الإمالة وجعله علاوة عليه، وألحق باب اللامات بباب الراءات؛ لاشتمالهما على الترقيق والتغليظ؛ فلذلك أخرهما حتى يحضر باب الإمالة بحضور سببه.

وأما تسهيل الهمزة المفردة فقد تقدم ما يقتضى كونه نائبا عن باب الهمزتين، فأراد أن يجعل أبواب الهمز كلها لُحْمَة واحدة، ويفصله إلى تلك الأبواب ويقدم الأوكد فالأوكد، ولو قدم تسهيل الهمزة المفردة على المد، ثم ذكر بعد ذلك تسهيل الهمزتين - لانعكس الغرض، ولو قدم باب الهمزتين على المد بسبب ما عرض من موجب تسهيل الهمزة المفردة لم يكن فى القوة، كما إذا ذكره عند حضور موجبه.

ثم بعد فراغه من الهمز عرض له باب الإظهار والإدغام، وباب الفتح والإمالة، والإدغام والإمالة من أنواع تسهيل اللفظ فأشبها من هذا الوجه باب الهمز بجامع التسهيل.

وقدم باب الإدغام؛ لأنه أقل شُعَبًا من باب الإمالة؛ ألا ترى أن الإمالة تنتهى بعلائقها إلى آخر باب اللامات على ما تقدم.

ثم إن الإدغام من حيث إنه دفن الحرف الأول فى الثانى أشبه بباب التسهيل عند التقاء الهمزتين.

وبعد فراغه من باب اللامات ذكر أحكام الوقف، وقدم باب الوقف بالروم والإشمام على باب الوقف على المرسوم؛ لأنه أعم، ولأنه ليس فيه مخالفة لخط

المصحف، ولأنه مستحسن عند العلماء، ويجوز استعماله فى قراءة من روى عنه ومن لم يرو عنه، وليس كذلك باب الوقف بمخالفة مرسوم الخط.

وعند الفراغ من البابين لم يبق عليه مما يرجع إلى أحكام الأصول إلا الياءات، وسَكْت حمزة على الساكن، فقدم الكلام فى السكت؛ ليسارته، ثم شرع فى الياءات، واستحقت الياءات التأخير؛ لاشتمالها على الزوائد التى هى خارجة عن خط المصحف، فلم يذكرها إلا بعد الفراغ من كل ما اشتمل عليه خط المصحف.

وبتمام الكلام فى الياءات كملت أحكام الأصول، فشرع بعد ذلك فى ذكر فرش الحروف بحسب ترتيب سور القرآن من أوله إلى آخره، والله سبحانه وتعالى هو أعلم وأحكم.

* * *

باب ذكر فرش الحروف

سورة البقرة

قال الحافظ - رحمه الله -: «﴿قِيلَ﴾ و ﴿وَغِيضَ﴾ و ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ بإشمام الضم الأول[(١)]».

اعلم أن حقيقة هذا الإشمام: أن تضم شفتيك حال النطق بكسرة القاف من ﴿قِيلَ﴾ والغين من ﴿وَغِيضَ﴾ والجيم من ﴿وَجِاْىٓءَ﴾؛ فيخرج صوت الكسرة مشوبا بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهى إلى الضم الخالص، ويصحب الياء التى بعد هذه الكسرة شيء من صوت الواو [من][(٢)] غير أن ينتهى إلى الواو الخالصة، بل لا بد أن يكون الغالب فى النطق لفظ الكسرة ولفظ الياء، ونظير ذلك الإمالة: فإنك إذا أملت الفتحة والألف سرى مع الفتحة شوب من لفظ الكسرة، ومع الألف شوب من صوت الياء من غير انتهاء إلى الكسر الخالص والياء الخالصة.

وإذا تقرر هذا: لزم أن هذا النوع من الإشمام يدرك بحاسة السمع؛ لأنك تفرق بسمعك بين الكسرة الخالصة فى ﴿قِيلَ﴾، والكسرة المشمة، كما تفرق بسمعك بين الفتحة الممالة والفتحة الخالصة.

فإذا تقرر هذا: ظهر أن إطلاق لفظ الإشمام عليه وعلى الإشمام المستعمل فى الوقف، ليس على حد واحد ولا بمعنى واحد؛ فإن المستعمل فى الوقف ليس إلا مجرد الإشارة بالشفتين بعد انقطاع الصوت على السكون، ولا حظ فيه للسمع، وإنما هو لرأى العين، كما تقدم، ولو سمى هذا الإشمام فى ﴿قِيلَ﴾ ونحوه «روما» لكان أنسب على رأى البصريين؛ لأنه مسموع، وتسميته إشماما على رأى الكوفيين أنسب، وهذا على ما تقدم من كون هذا الإشمام مصاحبا للنطق، أما من يرى أنه يكون قبل النطق بالحرف فحينئذ قد يتكلف صاحب هذا القول الإشارة بالشفتين قبل النطق بالقاف من ﴿قِيلَ﴾ ونحوه، ثم ينطق بالقاف خالصة الكسر؛ فحينئذ يكون إطلاق اسم الإشمام عليه مساويا لإطلاقه على الإشارة فى الوقف، وهذا إنما يمكن تكلفه إذا كان الحرف المشم مبدوءًا به، كما إذا بدأت بقوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ

---

(١) فى ب: لأول ذلك.
(٢) سقط فى أ.

﴿بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، أما إذا وصلته بما قبله مثل: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى﴾ [هود: ٤٤] و ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] فيبعد تصور ذلك، بل لا بد أن تكون تلك الإشارة مصاحبة للصوت؛ فيحصل الشوب فى اللفظ فيلحق بما تقدم، وقد ذكر الحافظ هذا القول فى بعض تواليفه، وردَّهُ.

وذكر الشيخ أنه قرأ بالوجهين، ورجح القول الأول، وانظر كلامه فى كتاب «التنبيه».

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] أبو عمرو: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ فى الحرفين [البقرة: ٥٤] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿يَأْمُرُهُم﴾ [الأعراف: ١٥٧] و﴿يَنصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ باختلاس الحركة من طريق البغداديين»، يعنى به رواية الدورى، وذكر فى «المفردات» أنها قراءته على شيخه أبى الحسن.

وهو اختيار سيبويه -يعنى الاختلاس- فى نحو هذه الكلمات لمن قصد التخفيف لما طالت الكلمة عند اتصال هذه الضمائر بها.

ثم قال: «ومن طريق الرقِّيين وغيرهم بالإسكان».

يعنى بطريق الرقيين: رواية أبى شعيب، قال: «وهو المروى عن أبى عمرو دون غيره».

يريد أن عبارة الرواة وردت بالإسكان ولم ترد بالاختلاس، وإن كان الاختلاس أحسن، وأجرى على قوانين العربية؛ لما فيه من إبقاء الحركة وإن كانت مختلسة، فأما الإسكان فيضعف؛ لما فيه من صورة الجزم بغير موجب، قال: «وبذلك قرأتها على الفارسى، عن قراءته على أبى طاهر».

ذكر فى «المفردات» أنه قرأ بها على الفارسى، وعلى فارس بن أحمد، قال فى «المفردات»: «وزعم - يعنى شيخه أبا الحسن - أن اليزيدى أساء السمع، ولم يضبط عن أبى عمرو مذهبه فى ذلك.

قال الحافظ: «ورواية أبى عمرو عن العرب أنها تجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى، وجعله عنده ذلك دليلًا على قراءته فى ذلك من أبين شاهد على أن مذهبه الإسكان لا غير؛ لأن الاختلاس حركة، ورواية اليزيدى عنه أيضا الاختلاس فى ﴿يَهِدِّىٓ﴾ [يونس: ٣٥] و ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ من أدل دليل على حذقه وتمييزه، وأنه لم يسئ السمع؛ إذ قد روى ما ادعى عليه أنه لم يضبطه فيما لا يتبعض من الحركات وهو

الفتح؛ فاتضح بذلك [صحة][(١)] ما رواه من الإسكان هاهنا وبذلك آخذ». انتهى قول الحافظ فى «المفردات»، وأراد بقوله: «فيما لا يتبعض من الحركات وهو الفتح» ما تقدم فى باب الوقف على أواخر الكلم من أن المتحرك بالفتح لا يوقف عليه عند القراء بالروم؛ لخفة الفتحة، وقد تقدم تفسيره[(٢)] بأن الفتحة إذا أردت أن تلفظ ببعضها سبقتك لخفتها فحصلت بكلها.

واعلم أن الشيخ والإمام لم يذكرا عن الدورى إلا الاختلاس خاصة، قال الشيخ: «وكان اليزيدى يختار من نفسه إشباع الحركة».

قال الحافظ - رحمه الله -: «وترك قالون الهمزة فى قوله تعالى فى الأحزاب: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] إلا أن فى الموضعين فى الوصل خاصة على أصله فى الهمزتين المكسورتين...».

قد تقدم فى باب الهمزتين من كلمتين: أن مذهب قالون تحقيق[(٣)] الهمزة الثانية، وتسهيل الأولى بين بين، وإنما أبدلها فى هذين الموضعين؛ لوقوعها بعد ياء زائدة للمد، فأبدل وأدغم على قياس ما تقدم فى ﴿بريّ﴾ و ﴿النبيّ﴾ فى باب الوقف لحمزة وهشام.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧] و ﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤] «فإذا وقف أبدل الهمزة واوا اتباعا للخط».

اعلم أن القياس هنا أن ينقل الفتحة من الهمزة إلى الزاى والفاء فيقول: «هُزًا» و«كفًا»، وإنما عدل عن هذا؛ لثبوت الواو فى الخط فى الكلمتين، وقد تقدم أن مذهبه فى التسهيل مربوط بمراعاة الخط، قال: «وتقدير[(٤)] الضمة الحرف المسكن قبلها».

يريد: أنه لما كان أصل ﴿هُزُوًا﴾ و ﴿كُفُوًا﴾ ضم الزاى والفاء على قراءة الجماعة، وأن التسكين من باب التخفيف كما قالوا فى «عُنُق»: «عنق» فسكنوا النون - فكأن حمزة لما لم ينقل فتحة الهمزة إلى الزاى والفاء قدّر أن الضمة باقية

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: تعبيره.
(٣) فى أ: يحقق.
(٤) فى ن: وتقرير.

فيهما، فأبقى على الزاى والفاء حرمة الحركة؛ إذ التسكين فيهما عارض لقصد التخفيف فلم يعتد به، فمراده: وتقدير الضمة الحرف الساكن قبلها موجودة فى ذلك الحرف المسكن.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] ابن كثير وأبو عمرو ﴿يُنْزِل﴾ و﴿تُنْزِل﴾ و﴿نُنْزِل﴾ إذا كان مستقبلا مضموم الأول بالتخفيف حيث وقع».

هذه الأمثلة التى ذكر الظاهر أنها بصيغ المبنى للفاعل، وكذا وقع التمثيل فى لفظ الشيخ، ولفظ الإمام، ولا فرق فى الحكم بين ما بنى من ذلك للفاعل، أو للمفعول كقوله تعالى: ﴿ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن يُنْزَل عليكم﴾ [البقرة: ١٠٥] وكقوله تعالى: ﴿من قبل أن تُنْزَل التوراة﴾ [آل عمران: ٩٣]، كل ذلك وما أشبهه إنما قرأه بالتخفيف. وقوله: «إذا كان مستقبلا مضموم الأول» يستوعب ما ذكرت لك.

قال الحافظ - رحمه الله -: «واستثنى ابن ذكوان من ذلك التنوين، فكسر حاشا حرفين . . .» إلى آخره.

حاصل قوله: إثبات روايتين عن ابن ذكوان فى كسر التنوين، وضمه فى قوله تعالى: ﴿برحمة ادخلوها﴾ فى الأعراف [الآية: ٤٩] و﴿خبيثة اجتثت﴾ فى سورة إبراهيم، عليه السلام [الآية: ٢٦]، ووافقه الإمام على ذلك، ولم يذكر الشيخ فى هذين الموضعين عن ابن ذكوان إلا الضم خاصة.

قال الحافظ - رحمه الله -: «البزى من رواية أبى ربيعة عنه: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [الآية: ٢٢٠] بتليين الهمزة».

تقييده هذه القراءة برواية أبى ربيعة، يقتضى أنه قرأ - أيضا - بتحقيق الهمزة من طريق غير أبى ربيعة، وقد نص فى «المفردات» على أن الخزاعى[1] وابن هارون رويا

---

(١) الإمام المقرئ المحدث، أبو محمد، إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعى المكى، شيخ الحرم، جود القرآن على البزى، وعبد الوهاب بن فليح.
وحدث عن: ابن أبى عمر العدنى بمسنده، وعن محمد بن زنبور، وأبى الوليد الأزرقى.
وكان متقنًا، ثقة، ذكر أنه تلا على ابن فليح مائة وعشرين ختمة. وله مصنفات فى القراءات.
قرأ عليه ابن شنبوذ والمطوعى، ومحمد بن موسى الزينبى، وعدة. =

عنه التحقيق، ولم يذكر الشيخ والإمام هنا إلا التحقيق.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] قنبل وحفص وهشام وأبو عمرو وحمزة بخلاف عن خلاد: ﴿ويبسط﴾ هنا [البقرة: ٢٤٥] ﴿بسطة﴾ فى الأعراف [الآية: ٦٩] بالسين».

ثم قال: «وروى النقاش عن الأخفش».

يريد: عن ابن ذكوان هنا بالسين، وفى الأعراف بالصاد.

وذكر الشيخ والإمام عن حمزة بالسين فى السورتين، وعن ابن ذكوان بالصاد، وعن حفص بالوجهين، ولا خلاف عن قنبل وأبى عمرو وهشام أنهم قرءوا بالسين، ولا خلاف عن الباقين أنهم قرءوا بالصاد.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وروى أبو نشيط عن قالون بإثباتها مع الهمزة المكسورة فى قوله تعالى: ﴿إن أنا إلا﴾ و ﴿ما أنا إلا﴾».

جميع ما فى القرآن من ذلك ثلاثة مواضع، فى الأعراف: ﴿إن أنا إلا نذير وبشير﴾ [الآية: ١٨٨]، وفى الشعراء: ﴿وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين﴾ [الآية: ١١٤-١١٥] وفى الأحقاف: ﴿إن أتبع إلا ما يوحى إلىَّ وما أنا إلا نذير مبين﴾ [الآية: ٩]، وذكر الشيخ هذه الرواية عن قالون ثم قال: «والمشهور عنه الحذف وبه قرأت» ولم يذكر الإمام هذه الرواية.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وزادنى أبو الفرج النجاد[(١)] ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]».

لم يذكر الشيخ والإمام هذين الموضعين فى تاءات البزى، على[(٢)] أن الشيخ قال

= وحدث عنه: ابن المقرئ، وإبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكى، وآخرون.
مات بمكة فى ثامن رمضان سنة ثمان وثلاثمائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٨٩)، طبقات القراء للذهبى (١/ ١٨٤-١٨٥)، العبر (٢/ ١٣٦-١٣٧)، الوافى بالوفيات (٨/ ٤٠٣)، البداية والنهاية (١١/ ١٣١)، العقد الثمين (٣/ ٢٩٠)، طبقات القراء للجزرى (١/ ١٥٦)، شذرات الذهب (٢/ ٢٥٢).

(١) محمد بن عبد الله، أبو الفرج النجاد، مقرئ ضابط متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضًا عن أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، روى الحروف عنه الحافظ أبو عمرو الدانى، وعليه اعتمد فى إلحاق تشديد حرفى ﴿كنتم تمنون﴾ [آل عمران: ١٤٣] ﴿فظلتم تفكهون﴾ [الواقعة: ٦٥] للبزى لم يرو ذلك غيره، مات فيما أحسب بُعَيْد الأربعمائة.
ينظر غاية النهاية (٢/ ١٨٨).

(٢) فى ب: عن.

لما ذكر تاءات البزى: «وقد روى عنه أنه شدد هذا وما كان مثله فى جميع القرآن».

ثم قال: «والمعول عليه هذه المواضع بنفسها لا يقاس عليها».

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿نِعِمَّا﴾: «وقالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء حركة العين».

ثم قال: «ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم».

يعنى: عن قالون وأبى بكر وأبى عمرو، ثم قال: «والأول أقيس».

يعنى: الإخفاء.

[و] ذكر الإمام أنه قرأ أيضا لقالون بالسكون.

وقال الشيخ: «وقد ذكر عنهم الإسكان، وليس بالجائز».

ثم قال: «وروى عنهم الاختلاس، وهو حسن قريب من الإخفاء».

[و] إنما منع الشيخ الإسكان؛ لأنه يؤدى إلى التقاء الساكنين؛ لأن النون مشددة، ولا شك أن المشدد فى التقدير من حرفين: الأول ساكن مدغم فى الثانى، والتقاء الساكنين فى مثل هذا قبيح، كما تقدم فى باب الإدغام الكبير، إلا أن الشيخ حيث أنكر هذا فحقه أن ينكر قراءة حمزة فى آخر الكهف: ﴿فما اسطَّاعُوا﴾ بتشديد الطاء؛ إذ فيه التقاء الساكنين، وقد دار هذا الكلام على إخفاء الحركة واختلاسها، فلا بد من معرفة الفرق بينهما؛ إذ ليسا مترادفين، بل هما متقاربان.

واعلم أن الحرف إما أن يكون للحركة به تعلق أو لا يكون، فإن لم يكن للحركة به تعلق فهو الساكن، وإن تعلقت به الحركة، فإما أن يتعلق به بعضها أو كلها:

فإن تعلق به [بعض][1] الحركة فهو الذى يسمى إخفاء الحركة، وهو[2] القدر المنطوق به فى الروم عند الوقف.

وفى باب الإدغام [الكبير][3]، وفى ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] على اختيار الحافظ.

وإن تعلقت الحركة كلها بالحرف، فإما أن تكون ممططة أو غير ممططة، [والمططة][4] هى الممكنة المشبعة كالتى تستعمل فى قراءة ورش [وحمزة][5]، وغير

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: وهذا.
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.

الممططة هي المختلسة أي: الحركة السريعة، وقد يقال في الحركة: مشبعة، بمعنى: أنها موصولة بحرف من جنسها كالضمة في ميم الجمع على قراءة ابن كثير، ويقال فيها: مختلسة، بمعنى: أنها غير موصولة بحركة الهاء في ﴿عنه﴾ و ﴿منه﴾ على قراءة غير ابن كثير؛ فحصل من هذا أن النطق ببعض الحركة هو إخفاء الحركة، والنطق بها غير ممططة هو اختلاسها، وأن الاختلاس أمكن من الإخفاء، والتمطيط هو الإشباع، وهو أمكن من الاختلاس، وليس بعده إلا إثبات الصلة زائدة على التمطيط كما أنه ليس دون إخفاء الحركة إلا الإسكان، والله الحليم القدير أعلم بحقائق التقدير.

قال الحافظ - رحمه الله -: «﴿رُسُلُنَا﴾ [المائدة: ٣٢] و ﴿رُسُلُكُم﴾ [غافر: ٥٠] و ﴿رُسُلُهُم﴾ [الأعراف: ١٠١] و ﴿سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢] إذا كان بعد اللام حرفان».

يعني في الخط، وهما: النون والألف في ﴿رُسُلُنَا﴾ و ﴿سُبُلَنَا﴾، والكاف والميم في ﴿رُسُلُكُم﴾، والهاء والميم في ﴿رُسُلُهُم﴾.

وإنما قيدته بقولي: «يعني في الخط»؛ لأنه قوله تعالى: ﴿ورسله﴾ إذا وصل حصل بعد اللام حرفان في اللفظ وهما الهاء وصلة حركتها، وهي واو بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وليس في الخط إلا حرف واحد وهو الهاء، ولم يقل أحد عن أبي عمرو: إنه يسكن اللام في هذا.

واعلم أن ذكر هذه الترجمة هنا لا وجه له[1]، وإنما موضع ذكرها عند قوله تعالى في سورة العقود: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [المائدة: ٣٢]، والله جل جلاله أعلم وأحكم.

سورة آل عمران

-قال الحافظ - رحمه الله -: في ترجمة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [٣]: «وقد قرأت لقالون كذلك».

يعني أنه قرأ له بالفتح.

وذكر في «المفردات» أنه قرأ بالفتح على شيخه أبي الفتح، وقرأ بين اللفظين على شيخه أبي الحسن، وعبارته في «التمهيد» أنه قرأ على أبي الحسن بفتح غير مسرف،

---

(١) في ب: لها.

وعلى أبى الفتح بالفتح، ولم يذكر الشيخ والإمام عن قالون فى «التوراة» إلا بين اللفظين.

قال الحافظ - رحمه الله -: «﴿الحى من الميت﴾ [الآية: ٢٧] و﴿الميْت من الحى﴾ [الآية: ٢٧] و﴿لبلد ميْت﴾[1] [الأعراف: ٥٧] إذا كان قد مات».

تحرز بهذا القيد عن قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ فى الزمر [الآية: ٣٠]؛ إذ لم يكن النبى ﷺ وقت نزول الآية ميتا، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ فى سورة إبراهيم - عليه السلام - [الآية: ١٧].

وهذا القيد لا يفيده حصرا حتى يقول: ولا كان وصفا لمؤنث؛ تحرزا من قوله تعالى ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، فأما قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩] و ﴿الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣] فقد لا يلزمه الاعتراض بهما؛ لكون تاء التأنيث فيهما؛ إذ له أن يقول: ما تكلمت أنا إلا فيما لا تاء فيه.

فالحاصل إذًا أن الخلاف الذى ذكر هنا مخصوص بما ذكر من الأمثلة خاصة، وأن قوله: «وشبهه» لا يحرز شيئا، وإنما جرى فيه على عادته.

قال الحافظ - رحمه الله -: «نافع وأبو عمرو ﴿هاانتم﴾ حيث وقع بالمد من غير همز».

يريد: من غير همز محقق، أما قالون وأبو عمرو فيلفظان بألف ساكنة بعد الهاء وبعد الألف همزة ملينة بين بين، وأما ورش فيترك الألف الساكنة ويلفظ بالهمزة الملينة بإثر الهاء.

وقوله «وورش أقل مدا» يعنى: أقل مدا من قالون وأبى عمرو، وسبب ذلك أنه ليس فى قراءة ورش إلا همزة بين بين خاصة.

والحافظ يسمى همزة بين بين: مدا، مسامحة؛ لما فيها من شبه الألف، وكذلك فعل غيره.

وأما قالون وأبو عمرو فقراءتهما[2] الألف الساكنة وهمزة بين بين فهما حرفان، والحافظ سماهما معا مدا، ولا شك أن النطق بحرفين أطول من النطق بحرف واحد، ولا سيما وأحد الحرفين حرف مد، وهو الألف الساكنة؛ فلهذا كان ورش أقل مدا.

---

(١) فى ب: ﴿إلى بلد﴾.
(٢) فى ب: ففى قراءتهما.

وقوله: «وقنبل بالهمز من غير مد بعد الهاء».

يعنى بالهمز: المحقق، فيقول: ﴿هَأَنتم﴾ مثل ﴿سَأَلْتُمْ﴾.

وقوله: «والباقون بالمد والهمز».

يعنى أنهم يلفظون بعد الهاء بألف، وبعد الألف بهمزة محققة، وهم: البزى، وابن عامر والكوفيون.

وقوله: «والبزى يقصر المد على أصله».

يعنى أن أصله إذا كانت الهمزة أول كلمة وحرف المد قبلها آخر كلمة لم يزد فى تمكين حرف المد على المقدار الذى تتوفر به حقيقته ولا يوصل إليه إلا به.

وقوله: «فالهاء على مذهب أبى عمرو وقالون وهشام يحتمل أن تكون للتنبيه، ويحتمل أن تكون مبدلة من همزة».

أما تقديرها للتنبيه على مذهب هشام فبين لا خفاء به؛ لأنه يمد الهاء ثم يحقق الهمزة، كما يصنع فى قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] و ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [يس: ١٥] و ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ وما أشبهه.

وأما على مذهب قالون وأبى عمرو فكان يلزم إذا جُعِلَتْ هاءَ التنبيه أن يحقق الهمزة كما فعل هشام، وليست قراءتهما إلا بتليين الهمزة كما تقدم، فإنما يتم هذا التقدير على مذهبهما بأن يقال: خالفا أصلهما فى هذه الكلمة فيسهلا همزتها[1].

وأما تقدير الهاء مبدلة من همزة على مذهب هشام فحسن أيضا؛ لأنه يكون الأصل «أأنتم» مثل قوله تعالى فى البقرة: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [الآية: ١٤٠] وفى الواقعة ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ﴾ [الآية: ٦٩] ونحوهما، وعادة هشام فى مثل هذا تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وجعل ألف[2] بينهما، كما تقدم فى ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، وقد روى عنه فى غير «التيسير» أنه يحقق الهمزتين معا ويفصل بينهما بالألف[3]، فلما أبدل من الهمزة الأولى هاء فى هذه الكلمة على ما تفعله العرب فى قولهم: «إياك» و «هياك» و «إيا زيد» و «هيا زيد» و «أرقت الماء» و«هرقته»[4]، فأبدلوا من الهمزة هاء كما ترى، زال بذلك استثقال اجتماع الهمزتين

(١) فى ب: همزتهما.
(٢) فى ب: الألف.
(٣) فى ب: بألف.
(٤) فى ب: أهرقته.

فى اللفظ؛ فلزم تحقيق الهمزة الثانية، وأثبت الألف قبلها كما كان يثبتها قبل البدل.

وأما على مذهب قالون وأبى عمرو فحسن أيضا؛ فإن أصلهما فى الهمزتين المفتوحتين فى ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابه مثل أصل هشام: يحققان الأولى ويسهلان الثانية، ويجعلان بينهما ألفا كما تقدم، فيقدر أنهما أبدلا الهمزة الأولى فى هذه الكلمة هاء، كما تقدم، وسهلا الثانية، وفصلا بالألف كما كانا يفعلان قبل البدل، وكأنهما لم يعتدا بالبدل؛ لأنه عارض، وهشام اعتد به؛ ولذلك حقق الهمزة الثانية.

وقوله: «وعلى مذهب قنبل وورش لا تكون إلا مبدلة لا غير».

إنما التزم على مذهب قنبل أن تكون الهاء مبدلة؛ لأن مذهبه فى الهمزتين نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أن يحقق الأولى ويلين الثانية بين بين.

وقول الحافظ: لما أبدل قنبل من الهمزة الأولى هاء لم يحتج إلى تليين الثانية؛ لأنه إنما كان يلينها فى مثل ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ؛ هربا من اجتماع همزتين فى اللفظ؛ لأنه يحقق الأولى، فلما بطل لفظ الأولى بالبدل زال اجتماع همزتين فزال الثقل؛ فلم يبال بتحقيق الثانية، وهذا مبنى على أنه اعتد بالعارض كما فعل هشام فيما تقدم، ولو جعلها على مذهبه للتنبيه للزم إثبات ألف بين الهاء والهمزة؛ لأن هاء التنبيه حرف مركب من «هاء» و «ألف» ساكنة مثل: «ما» و «لا».

وأما مذهب ورش فقريب من هذا؛ لأن عادته فى باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أن يحقق الأولى ويبدل الثانية ألفا فى رواية المصريين، ويجعلها بين بين فى رواية البغداديين، وهو الأحسن فى العربية، فلما أبدل الأولى هاء سهل الثانية بين بين على القياس، ولو جعلها للتنبيه للزم إثبات الألف بعد الهاء كما تقدم، ومن الناس من يأخذ لورش هنا بإبدال هذه الهمزة ألفا؛ فيكون اللفظ بألف بعد الهاء، وبعد الألف النون الساكنة من ﴿أنتم﴾ ؛ فيجب تمكين المد، وهى قراءة ضعيفة، لما فيها من التقاء الساكنين وهما الألف والنون، دون كمال الشرطين المعتبرين فى جواز التقاء الساكنين، كما تقدم فى باب الهمزتين.

وقوله: «وعلى مذهب الكوفيين والبزى وابن ذكوان لا تكون إلا للتنبيه».

يعنى من حيث إنهم حققوا الهمزة وأثبتوا قبلها الألف، أما الكوفيون وابن ذكوان فأصلهم فى باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ تحقيق الهمزتين من غير فصل، ولم يبالوا بثقل اجتماع الهمزتين فى اللفظ، وإن كان ذلك غير فصيح فى العربية، فإذا كانوا

يتحملون ثقل اجتماع الهمزتين المحققتين من غير فصل لم يسغ أن يدعى كون الهاء مبدلة على مذهبهم من همزة؛ إذ لو كان ذلك لم يكن للفصل بالألف وجه، ولم يعارض فى جعلها للتنبيه على مذهبهم شىء؛ فيكون ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ بمنزلة ﴿إذ أنتم﴾ و﴿ما أنتم﴾ كما تقدم، وكذلك البزى: لما أثبت الألف فى «ها أنتم» لم يحسن أن يتأول عليه كون الهاء مبدلة من همزة؛ لأنه فى باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ يحقق الأولى ويسهل الثانية من غير فصل، بل يكتفى بتسهيل الثانية فى[1] اندفاع ثقل اجتماع الهمزتين، فلو قدر أنه جعل الهاء بدلًا من همزة لم يحتج إلى الفصل بالألف، فأما إذا قدر أنه جعلها للتنبيه، فيندفع هذا التشعب، ولا يحتاج إثبات الألف وتحقيق الهمزة بعدها إلى تعليل.

وقوله: «فمن جعلها للتنبيه وميز بين المتصل والمنفصل فى حروف المد لم يزد فى تمكين الألف، سواء حقق الهمزة بعدها أو سهلها».

يعنى بقوله: «ميز بين المتصل والمنفصل»: فرق بينهما، فزاد فى المتصل نحو ﴿جَآءَ﴾ ولم يزد فى المنفصل نحو ﴿بِمَآ أَنزَلَ﴾، فمن كان مذهبه هكذا لم يزد فى تمكين الألف فى ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ إذا جعلها للتنبيه؛ لأنها تكون من قبيل حرف المد المنفصل. وقوله: «سواء حقق الهمزة» يعنى به البزى، وقوله: «أو سهلها»، يعنى به السوسى؛ لأنه يقصر المنفصل، وكذلك قالون على الخلاف المذكور فى باب المد.

ومن هذا الموضع يظهر [لك][2] ما قدمته أولا من كون قالون وأبى عمرو يقرأان بهمزة ملينة بعد الألف، وأن الحافظ عبر بالمد عن مجموع الحرفين، أعنى الألف والهمزة الملينة، وهى عبارة مستعملة عندهم، أعنى التعبير بالمد عن الهمزة الملينة، ومن طالع كتابه المسمى بـ «الإيضاح» الذى أفرده لبيان أحكام الهمزتين، وجد كل ما قلته فى هذا الفصل.

وقوله: «ومن جعلها مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد فى التمكين، سواء أيضا حقق الهمزة أو لينها».

يعنى بقوله: «من جعلها مبدلة»، أى: من جعل الهاء مبدلة من همزة كما تقدم.

[وقوله]: «وكان ممن يفصل بالألف»، يعنى فى باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾.

---

(١) فى أ: من.
(٢) سقط فى أ.

وقوله: «زاد فى التمكين» يعنى زاد فى مد الألف؛ وذلك لأنه يحكم للهمزتين فى باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بحكم الهمزتين فى كلمة واحدة؛ فيكون دخول الألف بينهما من قبيل المد المتصل، ولا خلاف بينهم فى التزام زيادة التمكين لحرف المد المتصل.

وقوله: «سواء أيضا حقق الهمزة» يعنى به هشاما، «أو لينها» يعنى قالون وأبا عمرو.

وقوله: «وهذا كله مبنى على أصولهم ومحصل من مذاهبهم».

يعنى مذاهبهم وأصولهم فى باب المد وباب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] ابن كثير ﴿آن يؤتى﴾ [٧٣] بالمد على الاستفهام».

يعنى أنه يقرأ بهمزة محققة بعدها همزة ملينة على مذهبه فى باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، فسمى الهمزة المسهلة مدا كما ذكرت لك.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿يُؤَدِّهِۦ﴾ [٧٥]: «وكذا روى الحلوانى عن هشام فى الباب كله».

يعنى: روى الاختلاس مثل قالون، وتقييده هذه الرواية للحلوانى يفهم أنه روى عن هشام غير ذلك، وهو أن يقرأ بإشباع المد كالباقين.

وذكر فى المفردات هذه الألفاظ التى ذكر هنا، وذكر معها ﴿يَأْتِهِۦ﴾ [طه: ٧٥] و﴿ويتقِهِ﴾ [النور: ٥٢] و﴿فألقِهِ﴾ [النمل: ٢٨] وشبهه، وهذا عنى بقوله فى «التيسير» «فى الباب كله».

ثم قال فى «المفردات»: «إنه قرأ على أبى الفتح عن قراءته على عبد الله ابن الحسين باختلاس الكسرة فى حال الوصل».

قال: «وكذا رواه الحلوانى عنه منصوصا»، ثم قال: «وقرأت له ذلك على أبى الحسن عن قراءته بإشباع الكسرة كابن ذكوان».

قال العبد: «وإسناد قراءته برواية هشام فى «التيسير» إنما هى عن أبى الفتح عن عبد الله بن الحسين.

ولم يذكر الشيخ والإمام عن هشام إلا إشباع الحركة.

قوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ قرأهما أبو عمرو بالتاء معجمةً من فوق، وقال الشيخ عن أبى عمرو: إنه خير بين التاء والياء، وأن المشهور عنه التاء المعجمة من فوق.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] هشام من قراءتى على أبى الفتح: ﴿ولا يحسبن الذين قتلوا﴾ [آل عمران: ١٦٩] بالياء».

تقييده هذه الرواية بقراءته على أبى الفتح يقتضى أنه قرأ على غيره بالتاء المعجمة من فوق مثل الجماعة، وكذلك ذكر فى «المفردات» أنه قرأ بالياء المعجمة من أسفل على أبى الفتح عن قراءته على عبد الباقى وأبى طاهر الأنطاكى[1]، ثم قال: «وقرأت على أبى الحسن وأبى الفتح من طريق عبد الله بالتاء المعجمة من فوق».

تنبيه

أسند الحافظ فى «التيسير» قراءته برواية هشام عن أبى الفتح عن عبد الله بن الحسين، وهذا يوهم الناظر أنه قرأ على عبد الله هذا الحرف بالياء المعجمة من أسفل؛ لقوله حين ذكر الحرف: «إنه قرأه على أبى الفتح بالياء» والله سبحانه أعلم.

وليس عن الشيخ والإمام فى هذا الحرف عن هشام إلا التاء المعجمة من فوق كالجماعة، والله سبحانه تبارك اسمه وتعالى الموفق، ولا حول ولا قوة إلا به.

سورة الأنعام

ذكر الشيخ فى ترجمة ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [٤٠]: وقد قيل عن ورش: إنه يبدلها ألفا، وهو أحرى فى الرواية؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه، وتمكين المد إنما يكون مع البدل، وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية. وذكر فى كتاب التنبيه أنه قرأ بالوجهين لورش[2]، ومذهب الحافظ والإمام عن ورش إنما هو بين بين كقالون لا غير.

---

(١) محمد بن الحسن بن على، أبو طاهر الأنطاكى، إمام كبير مقرئ شهير، نزل مصر، أخذ القراءة عرضًا عن - جامع البيان والكامل - إبراهيم بن عبد الرزاق، وهو من جلة أصحابه وأثبت الناس عن عتيق بن عبد الرحمن، روى القراءة عنه عرضًا على بن داود الدارانى وسماعًا أبو الطيب بن غلبون و- جامع البيان- فارس بن أحمد وعبيد الله بن مسلمة المكتب، وعرض عليه أيضًا أبو العباس بن نفيس و- الكفاية الكبرى - أبو على الرهاوى، وروى عنه على بن محمد الجنانى، قال الدانى: خرج من مصر إلى الشام فتوفى فى منصرفه قبل سنة ثمانين وثلاثمائة.

قلت - ابن الجزرى -: وانقلب على أبى العز فسماه الحسن بن محمد.

ينظر غاية النهاية (٢/١١٨).

(٢) يجوز نقل حركة همزة الاستفهام إلى لام (قل)، وتحذف الهمزة تخفيفًا، وهى قراءة ورش، وهو تسهيل مطرد. و (أرأيتكم) هذه بمعنى: أخبرونى، ولها أحكام تختص بها، اضطربت أقوال الناس فيها وانتشر خلافهم؛ فلا بد من التعرض لذلك فأقول: (أرأيت) إن كانت =

....

= البصَرية، أو العلمية الباقية على معناها، أو التى لإصابة الرئة، كقولهم: رأيت الطائر، أى: أصبت رئته - لم يجز فيها تخفيف الهمزة التى هى عينها، بل تحقق ليس إلا، أو تسهل بين بين من غير إبدال ولا حذف، ولا يجوز أن يلحقها كاف على أنها حرف خطاب، بل إن لحقتها كاف كانت ضميرًا مفعولاً أول، ويكون مطابقًا لما يراد به من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، وإذا اتصلت بها تاء خطاب لزم مطابقتها لما يراد بها مما ذكر، وتكون ضميرًا فاعلاً نحو: أرأيتم، أرأيتما، ويدخلها التعليق والإلغاء. وإن كانت العلمية التى ضمنت معنى: أخبرنى، اختصت بأحكام أخَر، منها: أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفًا، وهى مروية عن نافع من طريق ورش، والنحاة يستضعفون إبدال هذه الهمزة ألفًا، بل المشهور عندهم تسهيلها بين بين، وهى الرواية المشهورة عن نافع، لكنه قد نقل الإبدال المحض قطرب وغيره من اللغويين. قال بعضهم: هذا غلط عليه، أى: على نافع، وسبب ذلك أنه يؤدى إلى الجمع بين ساكنين؛ فإن الياء بعدها ساكنة. ونقل أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبى جعفر ونافع وغيرهما من أهل المدينة أنهم يسقطون الهمزة، ويدعون أن الألف خلف منها.

قلت: وهذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جىء بها عوضًا عن الهمزة الساقطة. وقال مكى بن أبى طالب: (وقد روى عن ورش إبدال الهمزة ألفًا؛ لأن الرواية عنه أن يمد الثانية، والمد لا يتمكن إلا مع البدل، وحسَّنَ جوازَ البدل فى الهمزة، وبعدها ساكن: أن الأول حرف مد ولين؛ فالمد الذى يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن).

ومنها أن تحذف الهمزة التى هى عين الكلمة، وبها قرأ الكسائى، وهى فاشية نظمًا ونثرًا، فمن النظم قوله:

أَرَيْـتَ أن جـاءت بـه أمـلـودا ... مـرجـلاً ويـلـبـس المُرودا
أقـائـلـن أحـضـروا الـشـهـودا

وقال آخر:

أريـتـك إذ هُـنَّـا عـليك ألم تخـف ... رقـيبًا، وحـولى من عـدوك حُـضَّـرُ

وأنشد الكسائى لأبى الأسود:

أريـتَ امْـرأً كـنـتُ لم أبْـلُـهُ ... أتـانـى فـقـال: اتخـذنـى خـليلا

وزعم الفراء أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال: فى «أرأيت» لغتان ومعنيان، أحدهما: أن تسأل الرجل: أرأيت زيدًا، أى: أعلمت، فهذه مهموزة، وثانيها: أن تقول: أرأيت، بمعنى: أخبرنى، فهاهنا تترك الهمزة إن شئت، وهذا أكثر كلام العرب يومئ إلى ترك الهمزة للفرق بين المعنيين. انتهى. وفى كيفية حذف هذه الهمزة ثلاثة أوجه:

أحدها - وهو الظاهر-: أنه استثقل الجمع بين همزتين فى فعل اتصل به ضمير، فخففه بإسقاط إحدى الهمزتين، وكانت الثانية أولى؛ لأنها حصل بها الثقل، ولأن حذفها ثابت فى مضارع هذا الفعل، نحو: أرى، ونرى، ويرى، ولأن حذف الأولى يخل بالتفاهم؛ إذ هى للاستفهام.

=

....

= والثانى: أنه أبدل الهمزة ألفًا، كما فعل نافع فى رواية ورش، فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الألف.

والثالث: أنه أبدلها ياء، ثم سكنها، ثم حذفها لالتقاء الساكنين، قاله أبو البقاء، وفيه بُعْد. ثم قال: وقرب ذلك فيها حذفها فى مستقبل هذا الفعل. يعنى فى (ترى) وبابه. ورجح بعضهم مذهب الكسائى بأن الهمزة قد اجترِئ عليها بالحذف وأنشد:

إن لم أقاتل فالبسونى برقعًا

وأنشد لأبى الأسود:

يا با المغيرة، رب أمر معضل فرجته بالمكر عنى، والدَّها

وقولهم: ويلمه، وقوله:

ويلمها خلة قد سيط من دمها فجع وولع وإخلاف وتبديل

وأنشد أيضًا قول الآخر:

ومن را مثل مقداد بن سعد إذا ما النسع طال على المطيه

أى: ومن رأى.

ومنها: ألا يدخلها تعليق ولا إلغاء؛ لأنها بمعنى: أخبرنى، و «أخبرنى» لا تعلق عند الجمهور، قال سيبويه: (وتقول: أرأيتك «زيدًا» ؛ أبو من هو، لا يحسن فيه إلا النصب فى زيد. ألا ترى أنك لو قلت: أرأيت أبو من أنت، لم يحسن؛ لأن فيه معنى «أخبِرْنى» عن زيد، وصار الاستفهام فى موضع المفعول الثانى؟!) وقد خالف سيبويه غيره من النحويين، وقالوا: كثيرًا ما تعلق (أرأيت)، وفى القرآن من ذلك كثير، واستدلوا بهذه الآية التى نحن فيها، وبقوله: ﴿أرأيت إن كذب وتولى، ألم يعلم﴾ [العلق: ١٣، ١٤] وبقوله:

أريت إن جاءت به أملودا؟

وهذا لا يرد على سيبويه، وسيأتى تأويل ذلك قريبًا.

ومنها: أنها تلحقها التاء، فيلتزم إفرادها وتذكيرها، ويستغنى عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف، بخلاف التى لم تضمن معنى: أخبرنى، فإنها تطابق فيها -كما تقدم- ما يراد بها.

ومنها: أنه يلحقها كاف هى حرف خطاب يطابق ما يراد بها من إفراد وتذكير وضديهما. وهل هذه التاء فاعل، والكاف حرف خطاب يبين أحوال التاء، كما بينته؟ إذا كانت ضميرًا - أو التاء حرف خطاب، والكاف هى الفاعل، واستعير ضمير النصب فى مكان ضمير الرفع؟ أو التاء فاعل أيضًا، والكاف ضمير فى موضع المفعول الأول؟ ثلاثة مذاهب مشهورة - الأول: قول البصريين، والثانى: قول الفراء، والثالث: قول الكسائى، ولنقتصر على بعض أدلة كل فريق، قال أبو على: قولهم: أرأيتك زيدًا ما فعل، بفتح التاء فى جميع الأحوال، فالكاف لا يخلو أن يكون للخطاب مجردًا، ومعنى الاسمية مخلوع منه، أو يكون دالاً على الاسم مع دلالته على الخطاب، ولو كان اسمًا لوجب أن يكون الاسم الذى بعده هو هو؛ لأن هذه الأفعال مفعولها الثانى هو الأول فى المعنى، لكنه ليس به؛ فتعين أن يكون مخلوعًا منه الاسمية، وإذا ثبت أنه للخطاب معرًى من الاسمية، =

. . . .

= ثبت أن التاء لا تكون لمجرد الخطاب؛ ألا ترى أنه لا ينبغى أن تلحق الكلمة علامتا خطاب كما لا يلحقها علامتا تأنيث، ولا علامتا استفهام؟! فلما لم يجز ذلك أفردت التاء فى جميع الأحوال؛ لما كان الفعل لا بد له من فاعل، وجعل فى جميع الأحوال على لفظ واحد؛ استغناء بما يلحق الكاف، ولو لحق التاء علامة الفروع لاجتمع علامتان للخطاب مما كان يلحق التاء، ومما كان يلحق الكاف؛ فلما كان ذلك يؤدى إلى ما لا نظير له رفض، وأجرى على ما عليه سائر كلامهم.

وقال الزجاج بعد حكايته مذهب الفراء: وهذا القول لم يقله النحويون القدماء، وهو خطأ لأن قولك: «أرأيت زيدًا ما شأنه» لو تعدت الرؤية إلى الكاف وإلى زيد، لصار المعنى: أرأيت نفسك زيدًا ما شأنه، وهذا محال. ثم ذكر مذهب البصريين. وقال مكى ابن أبى طالب - بعد حكايته مذهب الفراء -: وهذا محال؛ لأن التاء فى الكاف فى (أرأيتكم) فكان يجب أن تظهر علامة جمع التاء، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعل واحد، وهما لشىء واحد، ويجب أن يكون معنى قولك: أرأيتك زيدًا ما صنع، أرأيت نفسك زيدًا ما صنع؛ لأن الكاف هو المخاطب، وهذا محال فى المعنى، ومتناقض فى الإعراب والمعنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه فى صدر السؤال ثم ترد السؤال إلى غيره فى آخره، وتخاطبه أولا، ثم تأتى بغائب آخر، أو لأنه يصير ثلاثة مفعولين لـ (رأيت)، وهذا كله لا يجوز. ولو قلت: أرأيتك عالمًا بزيد، لكان كلامًا صحيحًا، وقد تعدى (رأى) إلى مفعولين. وقال أبو البقاء - بعدما حكى مذهب البصريين -: والدليل على ذلك أنها - أى: الكاف - لو كانت اسمًا لكانت إما مجرورة، وهو باطل؛ إذ لا جار هنا، وإما مرفوعة، وهو باطل أيضًا؛ لأمرين:

أحدهما: أن الكاف ليست من ضمائر الرفع.

والثانى: أنها لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأن التاء فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان، وإما أن تكون منصوبة؛ وذلك باطل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، كقولك: أرأيت زيدًا ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثًا.

والثانى: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل فى المعنى، وليس المعنى على ذلك؛ إذ ليس الغرض: أرأيت نفسك، بل أرأيت غيرك؛ ولذلك قلت: أرأيتك زيدًا، وزيدٌ غير المخاطب، ولا هو بدل منه.

والثالث: أنه لو كان منصوبًا على أنه مفعول، لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث فى التاء، فكنت تقول: أرأيتماكما، أرأيتموكم، أرأيتكن. ثم ذكر مذهب الفراء، ثم قال: وفيما ذكرنا إبطال لمذهبه.

وقد انتصر أبو بكر ابن الأنبارى لمذهب الفراء، بأن قال: لو كانت الكاف توكيدًا لوقعت التثنية والجمع بالتاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف؛ فلما فتحت التاء فى خطاب الجمع، ووقع ميم الجمع لغيرها، كان ذلك دليلاً على أن الكاف غير توكيد؛ ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة: أريت؟! فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف، وأنها واجبة لازمة مفتَقَر إليها. وهذا الذى قاله ابن الأنبارى باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة؛ =

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الآية: ٧٦]: «واستثنى

= فإنها يقع عليها ميم الجمع، ومع ذلك هى حرف. وقال الفراء: موضع الكاف نصب، وتأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحول عن التاء إليها، وهى بمنزلة الكاف فى (دونك) إذا أغرى بها، كما تقول: دونك زيدًا، فتجد الكاف فى اللفظ خفضًا، وفى المعنى رفعًا؛ لأنها مأمورة؛ فكذلك هذه الكاف موضعها نصب، وتأويلها رفع.

قلت: وهذه الشبهة باطلة بما تقدم، والخلاف فى: دونك، وإليك، وبابهما مشهور.

وقال الفراء أيضًا كلامًا حسنًا رأيت أن أذكره؛ فإنه متين نافع، قال: للعرب فى (أرأيت) لغتان، ومعنيان:

أحدهما: رؤية العين، فإذا أردت هذا عديت الرؤية بالضمير إلى المخاطب، ويتصرف تصرف سائر الأفعال، تقول للرجل: أرأيتك على غير هذه الحال؟ تريد: هل رأيت نفسك، ثم تثنى وتجمع، فتقول: أرأيتاكما، أرأيتكم، أرأيتكن.

والمعنى الآخر: أن تقول: أرأيتك، وأنت تريد معنى: أخبرنى، كقولك: أرأيتك إن فعلت كذا ماذا تفعل؟ أى: أخبرنى، وتترك التاء إذا أردت هذا المعنى موحدة على كل حال، تقول: أرأيتكما، أرأيتكم، أرأيتكن، وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعًا من المخاطب على نفسه؛ فاكتفوا من علامة المخاطب بذكره فى الكاف، وتركوا التاء على التذكير والتوحيد، إذا لم يكن الفعل واقعًا.

قال: والرؤية من الأفعال الناقصة التى يعدِّيها المخاطب إلى نفسه بالمكنى مثل: ظننتنى، ورأيتنى، ولا يقولون ذلك فى الأفعال التامة، لا يقولون للرجل: قتلتك، بمعنى: قتلت نفسك، ولا أحسنت إليك، كما يقولون: متى تظنك خارجًا، وذلك أنهم أرداوا الفصل بين الفعل الذى قد يلغى، وبين الفعل الذى لا يجوز إلغاؤه؛ ألا ترى أنك تقول: أنا - أظن - خارج، فتخلى (أظن)، وقال الله تعالى: ﴿أن رآه استغنى﴾ [العلق: ٧] ولم يقل: رأى نفسه، وقد جاء فى ضرورة الشعر إجراء الأفعال التامة مجرى النواقص، قال جِرَان العَوْد:

لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى وعما ألاقى منهما متزَحْزحُ

والعرب تقول: عدمتنى، ووجدتنى، وفقدتنى، وليس بوجه الكلام انتهى.

واعلم أن الناس اختلفوا فى الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب بـ (أرأيتك) نحو: أرأيتك زيدًا ما صنع، فالجمهور على أن (زيدًا) مفعول أول، والجملة بعده فى محل نصب سادة مسد المفعول الثانى. وقد تقدم أنه لا يجوز التعليق فى هذه، وإن جاز فى غيرها، من أخواتها، نحو: علمت زيدًا أبو من هو.

وقال ابن كيسان: إن الجملة الاستفهامية فى: أرأيتك زيدًا ما صنع، بدل من (أرأيتك). وقال الأخفش: إنه لا بد بعد (أرأيت) التى بمعنى: أخبرنى، من الاسم المستخبر عنه، ويلزم الجملة التى بعده الاستفهام؛ لأن «أخبرنى» موافق لمعنى الاستفهام، وزعم أيضًا أنها تخرج عن بابها فتكون بمعنى: أما أو تنبه، وحينئذ لا يكون لها مفعولان، ولا مفعول واحد، وجعل من ذلك: ﴿أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإنى نسيت الحوت﴾ [الكهف: ٦٣]، وهذا ينبغى ألا يجوز؛ لأنه إخراج للفظة عن موضوعها من غير داع إلى ذلك. ينظر: الدر المصون (٣/ ٥٥-٥٨).

النقاش . . . »إلى آخره.

هذا الاستثناء لم يذكره الشيخ ولا الإمام».

قال الحافظ - رحمه الله -: «وقد روى عن أبى شعيب مثل حمزة».

يعنى إمالة فتحة الراء والهمزة، ولم يذكر الشيخ والإمام هذه الرواية عن أبى شعيب.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الآية: ٧٧]: «وقد روى خلف عن يحيى» إلى قوله: «وكلٌ صحيح معمول به».

لم يذكر الشيخ والإمام شيئا من هذا كله.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى﴾ [٨٠]: «بخلاف عن هشام»، وذكر فى «المفردات» أنه قرأ بالتشديد على فارس، وبالتخفيف على أبى الحسن، وقال: «وبه آخذ».

ولم يذكر الشيخ والإمام التشديد هنا عن هشام، والله القدوس السلام هو الحكيم العلام.

سورة الأعراف

قال الحافظ - رحمه الله - «قنبل: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وآمنتم﴾[1] [الآية: ١٢٣] يبدل

---

(١) اختلف القراء فى هذا الحرف هنا، وفى «طه»، وفى الشعراء: فبعضهم جرى على منوال واحد، وبعضهم قرأ فى موضع بشىء لم يقرأ به فى غيره. فأقول: إن القراء فى ذلك على أربع مراتب:

الأولى: قراءة الأخوين وأبى بكر عن عاصم، وهى بتحقيق الهمزتين فى السور الثلاث من غير إدخال ألف بينهما، وهو استفهام إنكار، وأما الألف الثالثة فالكل يقرءونها كذلك؛ لأنها هى فاء الكلمة، أبدلت لسكونها بعد همزة مفتوحة؛ وذلك أن أصل هذه الكلمة: أأأمنتم، بثلاث همزات: الأولى للاستفهام، والثانية همزة «أفعل»، والثالثة فاء الكلمة، فالثالثة يجب قلبها ألفًا؛ لما عرفته أول هذا الموضوع، وأما الأولى فمخففة ليس إلا، وأما الثانية فهى التى فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق والتسهيل.

الثانية: قراءة حفص، وهى: (آمنتم) بهمزة واحدة، بعدها الألف المشار إليها فى جميع القرآن. وهذه القراءة تحتمل الخبر المحض المتضمن للتوبيخ، وتحتمل الاستفهام المشار إليه، ولكنه حذف لفهم المعنى، ولقراءة الباقين.

الثالثة: قراءة نافع وأبى عمرو وابن عامر والبزى عن ابن كثير، وهى تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية بين بين والألف المذكورة، وهو استفهام إنكار، كما تقدم.

الرابعة: قراءة قنبل عن ابن كثير، وهى التفرقة بين السور الثلاث، وذلك أنه قرأ فى هذه =

فى حال الوصل من همزة الاستفهام واوا مفتوحة».

إنما فعل هذا من أجل ضمة النون، وهكذا هو أصل التسهيل فى الهمزة المفتوحة بعد الضمة.

وقوله: «ويمد بعدها مدة فى تقدير ألفين».

يعنى أنه يلفظ بعد الواو بهمزة ملينة، وبعد الهمزة الملينة ألفٌ ساكنة، فسمى مجموع الحرفين مدة على ما تقدم فى ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾، وكذا قوله: «والباقون على الاستفهام بهمزة ومدة مطولة بعدها فى تقدير ألفين» يعنى بالباقين: نافعا والبزى وأبا عمرو وابن عامر، كلهم حققوا همزة الاستفهام وسهلوا الهمزة التى بعدها وأثبتوا الألف ساكنة بعد الهمزة الملينة، فعبر عن الهمزة الملينة والألف بمدة فى تقدير ألفين.

وقوله: «ولم يدخل أحد منهم ألفا بين الهمزة المحققة والملينة».

يعنى: لم يدخل قالون وأبو عمرو وهشام بين همزة الاستفهام والهمزة المسهلة ألفا فى هذه المواضع، يعنى هنا وفى «طه» وفى الشعراء، بخلاف ما فعلوا فى باب ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ ؛ لأنهم أرادوا فى باب ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ بإدخال الألف بين الهمزة المحققة والملينة: أن يزيلوا ثقل اجتماع الهمزتين وإن كانت إحداهما مسهلة، وامتنعوا هنا من ذلك؛ لما عرض لهم من ثبوت الألف بعد الهمزة الملينة، فلو أدخلوا ألفا لوقعت الهمزة الملينة بين ألفين ساكنتين وهى مشبهة للألف؛ فكأن ذلك يشبه اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة المحققة، وذلك يشبه اجتماع أربع ألفات، والله جل ذكره وعز أمره أعلم وأحكم.

= السورة حال الابتداء بـ (أآمنتم) بهمزتين، أولاهما محققة، والثانية مسهلة بين بين، وألف بعدها، كقراءة رفيقه البزى. وحال الوصل يقرأ: (قال فرعون وآمنتم) بإبدال الأولى واوًا، وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها؛ وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واوًا، سواء كانت الضمة والهمزة فى كلمة واحدة، نحو: جُؤَن و(يؤاخذكم) و (مؤجلاً)، أم فى كلمتين، كهذه الآية، وقد فعل مثل ذلك أيضًا فى سورة الملك فى قوله: ﴿إليه النشور وأمنتم﴾ [الملك: ١٥، ١٦]، فأبدل الهمزة الأولى واوًا؛ لانضمام ما قبلها حال الوصل. وأما فى الابتداء فيخففها؛ لزوال الموجب لقلبها، إلا أنه ليس فى سورة الملك ثلاث همزات.

ينظر الدر المصون (٣/ ٣٢٣-٣٢٤).

سورة براءة

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿أَيِمَّةَ﴾ [الآية: ١٢]: «وأدخل هشام - من قراءتى على أبى الفتح - بينهما ألفا[١]».

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (أئمة) بهمزتين ثانيتهما مسهلة بين بين ولا ألف بينهما. والكوفيون وابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيفهما من غير إدخال ألف بينهما، وهشام كذلك إلا أنه أدخل بينهما ألفًا. هذا هو المشهور بين القراء السبعة، ونقل الشيخ عن نافع ومن معه، أنهم يبدلون الثانية ياء صريحة، وأنه قد نقل عن نافع المد بينهما، أى: بين الهمزة والياء.

فأما قراءة التحقيق وبين بين، فقد ضعفها جماعة من النحويين كأبى على الفارسى وتابعيه، ومن القراء أيضًا من ضعف التحقيق مع روايته له، وقراءته به لأصحابه. ومنهم من أنكر التسهيل بين بين؛ فلم يقرأ به لأصحاب التخفيف، وقرءوا بياء خفيفة الكسر، نصوا على ذلك فى كتبهم.

وأما القراءة بالياء فهى التى ارتضاها الفارسى وهؤلاء الجماعة؛ لأن النطق بالهمزتين فى كلمة واحدة ثقيل، وهمزة بين بين بزنة المخففة. والزمخشرى جعل القراءة بصريح الياء لحنًا، وتحقيق الهمزتين غير مقبول عند البصريين، قال: (فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟، قلت: بهمزة بعدها همزة بين بين، أى: بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فلا يجوز أن تكون، ومن قرأ بها فهو لاحن محرف) قال الشيخ: (وذلك دأبه فى تلحين المقرئين، وكيف تكون لحنًا، وقد قرأ بها رأس النحاة البصريين: أبو عمرو بن العلاء، وقارئ أهل مكة ابن كثير، وقارئ أهل المدينة نافع؟!).

قلت: لا ينقم على الزمخشرى شىء؛ فإنه إنما قال: إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما فى الباب أنه نقل على غيره. وأما التصريح بالياء، فإنه معذور فيه؛ لأنه - كما قدمت لك - إنما اشتهر بين القراء التسهيل بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبى جعل ذلك مذهبًا للنحويين لا للقراء، فالزمخشرى إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة فى هذه اللفظة.

وقد رد أبو البقاء قراءة التسهيل بين بين، فقال: (ولا يجوز هنا أن تجعل بين بين، كما جعلت همزة (أئذا) ؛ لأن الكسرة هنا منقولة وهناك أصلية، ولو خففت الهمزة الثانية هنا على القياس لقلبت ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ولكن ترك ذلك؛ لتتحرك بحركة الميم فى الأصل). قلت: قوله: (منقولة) لا يفيد؛ لأن النقل هنا لازم، فهو كالأصل. وقوله: (ولو خففت على القياس... إلى آخره) لا يفيد أيضًا؛ لأن الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة. ولذلك موضع يضيق هذا الموضع عنه.

ووزن أئمة: أَفْعِلَة؛ لأنها جمع «إمام»، كحمار وأحمرة، والأصل: أأممة، فالتقى ميمان، فأريد إدغامهما، فنقلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها، وهو الهمزة الثانية؛ فأدى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة: فالنحويون البصريون يوجبون إبدال الثانية ياء، وغيرهم يحقق أو يسهل بين بين. ومن أدخل الألف فللخفة حتى يفرق بين الهمزتين، والأحسن حينئذ أن يكون ذلك فى التحقيق كما قرأ هشام. وأما ما رواه =

هذه قراءة الحافظ على شيخه أبى الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقى بن الحسن، وذكر فى المفردات فى باب الهمزتين أنه قرأ على شيخه أبى الحسن، وعلى أبى الفتح أيضا عن قراءته على عبد الله بن الحسين[1] البغدادى بغير ألف.

ولم يذكر الشيخ والإمام عن هشام إدخال الألف فى ﴿أَيِمَّةَ﴾ ولا فى باب الهمزتين إلا فى المواضع السبعة خاصة، على ما تقدم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] عاصم والكسائى: ﴿عُـزَيْرٌ﴾[٣٠] بالتنوين وكسره».

وجه هذه القراءة أن يكون ﴿عُـزَيْرٌ﴾ مبتدأ و ﴿ٱبْنُ﴾ خبره، ثم كسر التنوين لالتقاء الساكنين وهما التنوين والباء.

وقوله: «ولا يجوز ضمه فى مذهب الكسائى؛ لأن ضمة التنوين[2] ضمة إعراب فهى غير لازمة لانتقالها».

إنما اعتذر عن مذهب الكسائى فى منع تحريك التنوين بالضم؛ لأن الكسائى يضم التنوين إذا لقيه ساكن وكان بعد ذلك الساكن ضمة لازمة كقوله تعالى: ﴿برحمة ادخلوها﴾ [الأعراف: ٤٩] و ﴿مبين ٱقْتُلُوا۟﴾ [يوسف: ٨-٩] و ﴿خبيثة اجتثت﴾ [إبراهيم: ٢٦] فيحرك التنوين بالضم إتباعا للضمة التى بعده، وكذلك يفعل متى عرض له التقاء الساكنين من كلمتين، وكان بعد الثانى ضمة[3] لازمة نحو: ﴿ولقدُ استهزئ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿وقالتُ اخرج﴾ [يوسف: ٣١]، فلما تقرر هذا من مذهبه قدر الحافظ أن يقال: وما منعه من ضم التنوين هنا، وقد وقع بعد الباء الساكنة حرف مضموم وهو النون؟ فقال: «لأن ضمة النون عارضة؛ لكونها للإعراب، وليست بلازمة، بخلاف ضمة الخاء فى قوله تعالى ﴿برحمة ادخلوها﴾، والتاء فى قوله تعالى: ﴿خبيثة اجتثت﴾، فلم يجعل الكسائى الحركة التى تعرض للإعراب كالحركة

= الشيخ عن نافع من المد مع نقله عنه أنه يصرح بالياء فللمبالغة فى الخفة.
ينظر: الدر المصون (٤٥٠-٤٥١).

(١) فى أ: الحسن. والمثبت كما فى النهاية.
(٢) فى ب: النون.
(٣) زاد فى أ: غير.

اللازمة فى بنية الكلمة؛ فلذلك كسر هنا على رَعْى التقاء الساكنين ولم يضم».

وإنما خص الحافظ هذا الاعتذار بقراءة الكسائى دون قراءة عاصم؛ لأن مذهب عاصم الكسر فى جميع ما ذكر، سواء كانت الضمة بعد الساكن لازمة أو عارضة، إنما يحرك أبدا فى مثل هذا بالكسر على رعى أصل التقاء الساكنين.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿هَارٍ﴾ [١٠٩] «والنقاش عن الأخفش بالفتح».

هذا التقييد يقتضى إثبات الإمالة أيضا عن ابن ذكوان.

وقال فى «المفردات»: «واتفق قالون وابن ذكوان على إمالة فتحة الهاء فى قوله - عز وجل - فى التوبة: ﴿هارٍ﴾، على أن الفارسى أقرأنى ذلك عن قراءته على النقاش عن الأخفش بإخلاص الفتح، [والذى][1] نص عليه الأخفش فى كتابه الإمالة اليسيرة». انتهى.

ولم يذكر الشيخ والإمام هنا عن ابن ذكوان إلا الإمالة خاصة، والله عز وعلا وتبارك أعلم.

سورة يونس

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[2] [الآية:١٦]:

---

(١) سقط فى أ.

(٢) وقرأ ابن كثير عن البزى: (ولأدراكم) بلام داخلة على (أدراكم) مثبتًا، والمعنى: ولأعلمكم به من غير وساطتى إما بواسطة ملك أو رسول غيرى من البشر، ولكنه خصنى بهذه الفضيلة، وقراءة الجمهور (لا) فيها مؤكدة؛ لأن المعطوف على المنفى منفى، وليست (لا) هذه هى التى يُنْفَى بها الفعل؛ لأنه لا يصح نفى الفعل بها إذا وقع جوابًا، والمعطوف على الجواب جواب، ولو قلت: لو كان كذا لا كان كذا، لم يجز، تقول: ما كان كذا، وقرأ ابن عباس، والحسن، وابن سيرين، وأبو رجاء: (ولا أدرأكم) بهمزة ساكنة بعد الراء، وفى هذه القراءة تخريجان:

أحدهما: أنها مبدلة من ألف، والألف منقلبة عن ياء؛ لانفتاح ما قبلها، وهى لغة لعقيل، حكاها قطرب، يقولون فى«أَعْطَيْتُكَ»: «أعطاتك»، وقال أبو حاتم: قلب الحسن الياء ألفًا كما فى لغة بنى الحرث، يقولون: علاك وإلاك، ثم همز على لغة من قال فى العالم: العألم. وقيل: بل أبدلت الهمزة من نفس الياء (لبَّأت بالحج)، و (رثأت فلانًا) أى: لَبَّيْت ورثَيْت.

والثانى: أن الهمزة أصلية وأن اشتقاقه من الدرء وهو الدفع، كقوله: ﴿ويدرأ عنها العذاب﴾ [النور: ٨] ويقال: (أدرأته)، أى: جعلته داريًا، والمعنى: ولأجعلنكم بتلاوته =

«وكذلك روى النقاش عن أبى ربيعة عن البزى».

يعنى حذف الألف، وهذا التقييد يقتضى أنه قرأ أيضا من غير هذا الطريق بإثبات الألف، وقد نص على ذلك فى «المفردات»، وذكر أنه قرأ بالقصر على الفارسى، ولم يذكر الشيخ والإمام فى: ﴿أَدۡرَىٰكُم﴾ عن البزى إلا بإثبات الألف، وكذلك ذكر الحافظ فى «التيسير»: الفتح فى ﴿أَدۡرَىٰكُم﴾ و ﴿أَدۡرَىٰكَ﴾ [الآية: ٣] عن النقاش عن الأخفش، يعنى عن ابن ذكوان، وهذا التقييد يقتضى أيضا ثبوت الإمالة عن ابن ذكوان، ولم يذكر الشيخ والإمام عنه إلا الإمالة.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [٣٥]: «عن قالون وأبى عمرو إلا أنهما يخفيان حركة الهاء».

كذا قال الشيخ والإمام.

وقوله: «والنص عن قالون: الإسكان».

ذكر الإمام أنه قرأ به، وحكاه الشيخ وقال: «وليس بشىء».

يريد: لما فيه من التقاء الساكنين.

وقوله: «وقال اليزيدى عن أبى عمرو: وكان يشم الهاء شيئا من الفتح».

هذا القول موافق لما تقدم من القول بالإخفاء، وقد تقدم أن معنى إخفاء الحركة النطق ببعضها.

وقال الشيخ: «وقيل عن أبى عمرو: إنه كان يختلس الحركة».

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [الآيتان: ٥١، ٩١]: «وكلهم سهل همزة الوصل التى بعد همزة الاستفهام فى ذلك وشبهه».

اعلم أن جملة ما فى القرآن منه سبعة مواضع، منها: ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ فى

= خصمًا تدرءوننى بالجدال. وقال أبو البقاء: وقيل هو غلط؛ لأن قارئها ظن أنها من الدرء، وهو الدفع. وقيل: ليس بغلط، والمعنى: لو شاء الله لدفعكم عن الإيمان به.

وقرأ شهر بن حوشب والأعمش: ولا أنذرتكم من الإنذار، وكذلك هى فى حرف عبد الله. والضمير فى (قبله) عائد على القرآن، وقيل: على النزول، وقيل: على وقت النزول. و (عمرًا) مشبه بظرف الزمان؛ فانتصب انتصابه، أى: مدة متطاولة، وقيل: هو على حذف مضاف، أى: مقدار عمر. وقرأ الأعمش: (عمرًا) بسكون الميم، كقولهم: (عضدا) فى (عَضُد).

ينظر: الدر المصون (٤/ ١٤).

موضعين من الأنعام [الآيتان: ١٤٣، ١٤٤]، و ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ فى الموضعين، وكذلك ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ فى هذه السورة [الآية: ٥٩]، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ فى النمل [الآية: ٥٩]، والموضع السابع ﴿آلسحر إن الله سيبطله﴾ فى هذه السورة [الآية: ٨١] على قراءة أبى عمرو.

وقوله: «ولم يحققها أحد منهم ولا فصل بينها وبين التى قبلها بالألف لضعفها، ولأن البدل فى قول أكثر القراء والنحويين يلزمها».

اعلم أن همزة الوصل أبدا تسقط فى الدرج إلا إذا كانت لام التعريف، ودخل عليها همزة الاستفهام فإنها إذ ذاك لو أسقطت، ولم يبق فى مكانها ما يدل عليها – للزم عند الابتداء اختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر؛ إذ كان يتوهم فى همزة الاستفهام أنها همزة الوصل، فأرادوا أن يبقوا علامة تدل على أن الهمزة للاستفهام؛ فجعلوا مكان همزة الوصل ألفا ساكنة بين همزة الاستفهام ولام التعريف، فهذا معنى قوله: «لأن البدل يلزمها» يريد بدل الألف منها، وإنما قال: «فى قول أكثر القراء والنحويين» ؛ لأن منهم من لا يبدل منها الألف، ولكن يجعلها مسهلة بين بين، كما يفعل بهمزة القطع إذا دخلت عليها همزة الاستفهام. وقد ذكر المذهبين فى غير هذا الكتاب، وزعم أن جعلها بين بين هو القياس، وأنشد: [من الوافر]

أألخير الذى أنا أبتغيه أم الشر الذى هو يبتغينى[1]

والشاهد فيه: أن وزن البيت لا يحصل إلا إذا جعلت مكان همزة الوصل فى قوله: «أألخير» همزة مسهلة، إلا أن البدل أكثر استعمالا، لكن من أخذ بالبدل فلا بد له من إشباع المد فى هذه الألف من أجل لَقْيها للساكن بعدها وهو لام التعريف، وإلى هذين المذهبين أشار ابن فِيرُّه – رحمه الله – حيث قال: [من الطويل]

وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا

---

(١) البيت للمثقب العبدى فى ديوانه ص (٢١٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٧، ١١/ ١٨٠) وشرح اختيارات المفضل ص (١٢٦٧)، وشرح شواهد الشافية ص (١٨٨)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٩٢)، والشعر والشعراء (١/ ٤٠٣)، ولسان العرب (١٢/ ٣٧) (أنم)، وله أو لسحيم بن وثيل أو لأبى زبيد فى المقاصد النحوية (١/ ١٩٢).

والشاهد فيه قوله: (أألخير) حيث جاءت الهمزة الثانية بين بين لثقل تحقيق همزتين مجتمعتين فى كلمة.

فللكل ذا أولى ويقصره الذى يسهل عن كل كـ «آلان» مُثّلا

وقد تقدم فى باب المد أن الألف الثانية التى بعد اللام فى ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ مقصورة غير مطولة، وإنما اختص لزوم اختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر بالابتداء دون الوصل؛ لأن همزة الوصل لا تثبت فى الوصل، فكان يقع الفرق فى الوصل بين الاستفهام والخبر بثبوت همزة الاستفهام وسقوط همزة الوصل، لكن حملوا الوصل على الابتداء [فأثبتوا][1] بدلا من همزة الوصل التى مع لام التعريف بعد همزة الاستفهام فى الوصل كما أثبتوه فى الابتداء؛ ليكون العمل واحدا، أما همزة الوصل التى لا تكون مع لام التعريف فلا يعوض منها شىء عند دخول همزة الاستفهام عليها؛ لعدم الاختلاط: فإن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل إذ ذاك مكسورة كقوله تعالى فى البقرة: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ [الآية: ٨٠] وفى سورة مريم - عليها السلام -: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ﴾ [الآية: ٧٨] وفى سبأ: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الآية: ٨]، وفى الصافات: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الآية: ١٥٣] وفى «ص»: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ وفى «المنافقين»: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [الآية: ٦].

الهمزة فى جميع ذلك مفتوحة على قراءة الجماعة؛ لأنها همزة الاستفهام، وكذلك: ﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ فى «ص» [آية: ٦٣] أيضا الهمزة مفتوحة على قراءة الحرميين وابن عامر وعاصم؛ لأنها للاستفهام، وأما على قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى فهى مكسورة على الخبر، والله سبحانه وله الحمد أعلم وأحكم.

سورة هود عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله -: «حفص وحمزة: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾ هنا [الآية: ٦٨] وفى الفرقان [٣٨] والعنكبوت[٣٨] بفتح الدال من غير تنوين، ووقفا بغير ألف، والباقون بالتنوين ووقفوا بالألف عوضا منه».

ذكر الحافظ فى «التحبير» أن «ثمود» فى هذه المواضع كلها مرسوم بالألف فى جميع المصاحف[2]، وكذلك الحرف الذى فى سورة النجم؛ فيكون وقف حفص

---

(١) سقط فى أ.

(٢) قرأ حمزة وحفص هنا وفى الفرقان: ﴿وعادًا وثمود﴾، وفى العنكبوت: ﴿وعادًا وثمودًا وقد تبين لكم﴾ [٣٨]، وفى النجم: ﴿وثمود فما أبقى﴾ [٥١] جميع ذلك بمنع الصرف، وافقهم أبو بكر على الذى فى النجم. وقوله: (ألا بعدًا لثمود) منعه القراء الصرف إلا =

وحمزة فيها بغير ألف مخالفا لخط المصحف، وهذه المسألة من بقايا باب الوقف على مرسوم الخط، كما وقع التنبيه عليه هناك فى آخر الباب، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم وأحكم.

سورة يوسف عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله -: «وكلهم قرأ: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [الآية: ١١] بإدغام النون الأولى فى الثانية . . .» إلى آخره(١).

هذا كلام يشكل على المبتدئ، فإنه نص أولا على الإدغام، ونص آخرا على أنه ليس بإدغام صحيح.

= الكسائى فإنه صرفه، وقد تقدم أن من منع جعله اسمًا للقبيلة، ومن صرف جعله اسمًا للحى، وأنشد على المنع:

ونادى صالح يا رب فاترك ... بآل ثمود منك غدًا عذابا

وأنشد على الصرف:

دعت أم عمرو أمر شر علمته ... بأرض ثمودٍ كلها فأجابها

ينظر الدر المصون (٤/ ١١١-١١٢).

(١) وقرأ العامة (تأمنا) بالإخفاء، وهو عبارة عن تضعيف الصوت بالحركة، والفصل بين النونين، إلا أن النون تكون رأسًا؛ فيكون ذلك إخفاء لا إدغامًا. قال الدانى: (وهو قول عامة أئمتنا، وهو الصواب؛ لتأكيد دلالته وصحته فى القياس). وقرأ بعضهم ذلك بالإشمام، وهو عبارة: عن ضم الشفتين إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح، كما يشير إليها الواقف. وفيه عسر كبير، فقالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كماله، والإشمام يقع بإزاء معان هذا من جملتها، ومنها: إشراف الكسرة شيئًا من الضم نحو: (قيل، وغيض) وبابه. ومنها: إشمام أحد حرفين شيئًا من الآخر كإشمام الصاد زايًا فى (الصراط) (ومن أصدق) وبابهما، فهذا خلط حرف بحرف، كما أن ما قبله خلط حركة بحركة. ومنها: الإشارة إلى الضمة فى الوقف خاصة، وإنما يراه البصير دون الأعمى. وقرأ أبو جعفر بالإدغام الصريح من غير إشمام، وقرأ الحسن ذلك بالإظهار؛ مبالغة فى بيان إعراب الفعل، وللمحافظة على حركة الإعراب اتفق الجمهور على الإخفاء أو الإشمام كما تقدم تحقيقه. وقرأ ابن هرمز: (لا تأمُنَا) بضم الميم [و] نقل حركة النون الأولى عند إرادة إدغامها بعد سلب الميم حركتها، وخط المصحف بنون واحدة، ففى قراءة الحسن مخالفة لها. وقرأ أبو رزين وابن وثاب (لا تيمنّا) بكسر حرف المضارعة، إلا أن ابن وثاب سهل الهمزة.

قال الشيخ: ومجيئه بعد (ما لك) والمعنى يرشد إلى أنه نفى لا نهى، وليس كقولهم: ما أحسننا، فى التعجب؛ لأنه لو أدغم لالتبس التعجب بالنفى.

قلت: وما أبعد هذا عن توهم النهى حتى ينص عليه. وقوله: لالتبس بالنفى، صحيح. ينظر الدر المصون (٤/ ١٥٨-١٥٩).

فاعلم أن أصل هذه الكلمة «تأمننا» بنونين: الأولى لام الفعل، وحقها أن تكون محركة بالضم، والثانية ضمير المتكلم عن نفسه وغيره، إلا أنها كتبت فى المصحف بنون واحدة، وأطلق القراء على هذه الكلمة أنها تقرأ بالإدغام، ثم اختلفوا فى تفسير ذلك:

فمنهم من التزم فيها بالإدغام الصحيح فينطق بعد الميم بنون واحدة مشددة، إلا أنه عند فراغه من النطق بالميم وتوجهه إلى النطق بتلك النون يضم شفتيه، يشير بذلك إلى الضمة التى تستحق النون الأولى قبل الإدغام، ثم يتبع هذه الإشارة بالنطق بالنون مشددة مفتوحة؛ فتسمى تلك الإشارة إشماما.

ومنهم من حمل التعبير بالإدغام على المسامحة فيلفظ بعد الميم بنونين على الأصل: يُحرك الأولى بضمة خفية ويُبْقى الثانية على فتحها، ويكون ذلك المقدار الذى حصل فى النون الأولى من لفظ الضمة مانعا من حقيقة الإدغام وموجبا للتفكيك، إلا أنه لما كانت تلك الحركة خفية راجعة إلى باب الروم الذى هو النطق ببعض الحركة ولم تكن متممة، حصل بذلك إخفاء النون الأولى؛ فأشبه الإدغام فسماه إدغاما بهذا القدر على المجاز والمسامحة، وعلى هذا التفسير الثانى يتخرج كلام الحافظ هنا ويندفع الإشكال، وقد بسط الحافظ المذهبين فى «إيجاز البيان» وغيره من كتبه، ورجح مذهب القائلين بالإخفاء، كما فعل فى «التيسير».

وأما الشيخ والإمام فأخذا بالقول الآخر فجعلاه إدغاما صحيحا، وتكون الإشارة على قولهما إشماما لا روما؛ لأنها لا تقتضى تفكيك النون الأولى من الثانية، وإن كان لها مع ذلك أثر فى السمع، فتأمله.

وقد بسط الشيخ القول فى هذه المسألة فى كتاب «التنبيه» فانظره فيه.

وقول الحافظ: «وحقيقة الإشمام فى ذلك: أن يشار بالحركة إلى النون».

يريد: يلفظ ببعض الحركة فى النون الأولى، وسماه إشارة؛ لأنها حركة غير متممة، وقد مر من كلامه فى باب الوقف وفى باب الإدغام الكبير أنه يسمى كل واحد من الروم والإشمام: إشارة.

وقوله: «لا بالعضو إليها».

يعنى أن هذه الإشارة تكون بمجرد الشفتين من غير أن يحصل فى النطق شىء من لفظ الحركة؛ لأنه لو كان كذلك للزم الإدغام الصحيح، بل لا بد من النطق بالحركة

الضعيفة، وأنت تعلم أنه لا بد عند النطق بتلك الحركة الضعيفة من حصول تكيف الشفتين بصورة الإشارة، وإذا كان كذلك لزم أنه لم يرد بقوله: «لا بالعضو إليها» نفى حصول تكيف الشفتين، وإنما أراد نفى الاقتصار على مجرد ذلك التكيف، وكان ينبغى للحافظ أن يسمى ذلك النطق روما، وأن يقول: وحقيقة الروم، بدل قوله «وحقيقة الإشمام».

وقوله: «فيكون ذلك إخفاء» يجوز رفع النون من «يكون» على القطع، ويجوز نصبه بالعطف على «يشار»، ولا يجوز نصبه على تقدير كون الفاء جوابا للنفى فى قوله: «لا بالعضو»، وباقى كلامه بيِّنٌ بحول الله تبارك وتعالى.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿يا بشراى﴾[1] [١٩]: «وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء فى مذهب أبى عمرو . . . »إلى آخره.

إنما قال هذا؛ لأنه قد روى عن أبى عمرو خلافه.

قال الشيخ - رحمه الله -: «وقد ذكر عن أبى عمرو مثل ورش» يعنى بين اللفظين، ثم قال: «[والفتح][2] أشهر».

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[3] [٢٣]: «وقد روى عنه ضم التاء».

---

(١) قرأ الكوفيون بحذف ياء الإضافة، وأمال ألف «فُعْلى» الأخوان، وأمالها ورش بين بين، وعن أبى عمرو الوجهان، ولكن الأشهر عنه عدم الإمالة. وليس ذلك على أصله على ما قرر فى علم القراءات. وقرأ الباقون: ﴿يا بشراى﴾ [يوسف: ١٩] مضاف لياء المتكلم، ونداء البشرى على حد قوله: ﴿يا حسرتى على ما فرطت﴾ [الزمر: ٥٧] ﴿يا حسرة على العباد﴾ [يس: ٣٠] كأنه يقول: يا بشرى هذا وقت أوان أن ينادى ويصاح بك. ومن زعم أن (بشرى) اسم رجل كالسدى، فقد أبعد. وقرأ ورش عن نافع (يا بشراى) بسكون الياء، وهو جمع بين ساكنين فى الوصل، وقال الزمخشرى؛ (وليس بالوجه؛ لما فيه من التقاء السَّاكنَيْن على غير حده، إلا أن يقصد الوقف). وقرأ الجحدرى وابن أبى إسحاق والحسن: (يا بشريَّ) وإدغامها فى ياء الإضافة، وهى لغة هذلية، وقال الزمخشرى: وفى قراءة الحسن: (يا بشرى) بالياء مكان الألف جعلت الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة، وهى لغة للعرب مشهورة، سمعت أهل السروات فى دعائهم، يقولون: يا سيدى ومولى).
ينظر الدر المصون (٤/ ١٦٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) اختلف أهل النحو فى هذه اللفظة، هل هى عربية أم معرَّبة؟ فقيل: معربة من القبطية، بمعنى: هلم لك، قاله السدى. وقيل: من السريانية، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: من =

. . . .

= العبرانية، وأصلها (هيتا لج)، أى: تعاله، فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصارى: وقيل: هى لغة حورانية وقعت إلى أهل الحجاز، فتكلموا بها، ومعناها: (تعال)، قاله الكسائى والفراء، وهو منقول عن عكرمة والجمهور على أنها عربية. قال مجاهد: هى كلمة حث وإقبال.

ثم هى فى بعض اللغات تتعين فعليتها، وفى بعضها اسميتها، وفى بعضها يجوز الأمران، وستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها: فقرأ نافع وابن ذكوان (هيت) بكسر الهاء، و (ياء) ساكنة، و (تاء) مفتوحة. وقرأ: (هيت) بفتح الهاء، و (ياء) ساكنة، و (تاء) مضمومة، ابن كثير. وقرأ (هئت لك) بكسر الهاء، وهمزة ساكنة، و(تاء) مفتوحة أو مضمومة، هشام. وقرأ (هيت) بفتح الهاء، و (ياء) ساكنة، وتاء مفتوحة، الباقون. فهذه خمس لغات قراءات فى السبع، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة، وتاء مكسورة، وحكى النحاس: أنه قرئ: بكسر الهاء والياء بينهما ياء ساكنة. وقرأ ابن عباس: (هييت) بضم الهاء وكسر الياء بعدها ساكنة، ثم تاء مضمومة، بزنة «جُيِيْتُ». وقرأ زيد بن على، وابن أبى إسحاق بكسر الهاء، وياء ساكنة، وتاء مضمومة.

فهذه أربع فى الشاذ؛ فصارت تسع قراءات؛ فتعين كونها اسم فعل فى غير قراءة ابن عباس (هيت) بزنة (جيت)، وفى غير قراءة كسر الهاء، سواء كان ذلك بالياء أم بالهمزة، فمن فتح التاء بناها على الفتح، تخفيفًا نحو: أين، وكيف، ومن ضمها كابن كثير فتشبيهًا بـ (جيت)، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين كـ (تختر)، وفتح الهاء وكسرها لغتان، وتتعين فعليتها فى قراءة ابن عباس: (هييت) بزنة (جييت) ؛ فإنها فيها فعلاً ماضيًا مبنيًا للمفعول مسندًا لضمير المتكلم من (هيأت الشىء)، ويحتمل الأمرين فى قراءة من كسر الهاء وضم التاء: فيحتمل أن تكون فيه اسم فعل بنيت على الضم، كـ (حيث)، وأن تكون فعلاً مسندًا لضمير المتكلم من: هاء الرجل يهىء، كـ (جاء يجىء)، وله حينئذ معنيان:

أحدهما: أن يكون بمعنى: حسنت هيئته.

والثانى: أن يكون بمعنى: تهيأ، يقال: هيئت، أى: حسنت هيئتى، أو تهيأت. وجوز أبو البقاء أن يكون (هئت) هذه: هاء يهاء، كـ (شاء، يشاء).

وقد طعن جماعة على قراءة هشام التى بالهمز وفتح التاء، فقال الفارسى: يشبه أن الهمز وفتح التاء وهم من الراوى؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهيأ لها بدليل قوله: ﴿وراودته﴾ [يوسف: ٢٣]، و ﴿أنى لم أخنه بالغيب﴾ [يوسف: ٥٢]. وتابعه على ذلك جماعة، وقال مكى بن أبى طالب: (يجب أن يكون اللفظ: هيت لى، ولم يقرأ بذلك أحد). وأيضًا فإن المعنى على خلافه؛ لأنه لم يزل يفر منها ويتباعد عنها وهى تراوده وتطلبه وتقد قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟!

وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكالين، بأن المعنى: تهيأ لى أمرك؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به فى كل وقت، أو يكون المعنى: حسنت هيئتك، و (لك) متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لكل، كهى فى (سقيا لك ورعيًا =

. . . .

= لك).

قلت: واللام متعلقة بمحذوف على كل قراءة إلا قراءة بينت فيها كونها فعلاً؛ فإنها حينئذ تتعلق بالفعل؛ إذ لا حاجة إلى تقدير شيء آخر. وقال أبو البقاء: (والأشبه: أن تكون الهمزة بدلاً من الياء، أو تكون لغة فى الكلمة التى هى اسم للفعل، وليست فعلاً)؛ لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف -عليه السلام- وهو فاسد؛ لوجهين:

أحدهما: أنه لم يتهيأ لها، وإنما هى تهيأت له.

والثانى: أنه قال: (لك)، ولو أراد الخطاب لقال: هيت لى.

قلت: قد تقدم جوابه، وقوله: إن الهمزة بدل من الياء، هذا عكس لغة العرب؛ إذ قد عهدناهم يبدلون الهمزة الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: بير وذيب، ولا يقلبون الياء المكسورة ما قبلها همزة، نحو: ميل وديك، وأيضًا فإن غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء لقراءة نافع وابن ذكوان، محتملة لأن تكون بدلاً من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام فى قراءة هشام.

واعلم أن القراءة التى استشكلها الفارسى هى المشهورة عن هشام، وأما ضم الياء فغير مشهور عنه، وهذا ما أتقنته فى شرح حرز الأمانى.

اختلف أهل النحو فى هذه اللفظة، هل هى عربية أم معربة؟ فقيل: معربة من القبطية، بمعنى: هلم لك، قاله السدى. وقيل: من السريانية، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: من العبرانية، وأصلها (هيتالج)، أى: تعاله، فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصارى، وقيل: هى لغة حورانية وقعت إلى أهل الحجاز، فتكلموا بها، ومعناها: (تعال)، قاله الكسائى، والفراء، وهو منقول عن عكرمة والجمهور على أنها عربية.

قال مجاهد: هى كلمة حث وإقبال، ثم هى فى بعض اللغات تتعين فعليتها، وفى بعضها اسميتها، وفى بعضها يجوز الأمران، وستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها. فقرأ نافع وابن ذكوان (هيت) بكسر الهاء، وياء ساكنة، وتاء مفتوحة، وقرأ (هيت) بفتح الهاء، وياء ساكنة، وتاء مضمومة، ابن كثير، وقرأ (هئت لك) بكسر الهاء، وهمزة ساكنة، وتاء مفتوحة أو مضمومة، هشام، وقرأ (هيت) بفتح الهاء، وياء ساكنة، وتاء مفتوحة الباقون. فهذه خمس لغات قراءات فى السبع، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة، وتاء مكسورة، وحكى النحاس: أنه قرئ بكسر الهاء والياء بينهما ياء ساكنة. وقرأ ابن عباس (هيئت) بضم الهاء وكسر الياء بعدها ساكنة، ثم تاء مضمومة، بزنة: جييت، وقرأ زيد بن على، وابن أبى إسحاق بكسر الهاء، وياء ساكنة، وتاء مضمومة، فهذه أربع فى الشاذ، فصارت تسع قراءات فتعين كونها اسم فعل فى غير قراءة ابن عباس (هيئت بزنة جيئت) وفى غير قراءة كسر الهاء سواء كان ذلك بالياء أم بالهمزة، فمن فتح التاء بناها على الفتح، تخفيفًا نحو: أين، وكيف، ومن ضمها كابن كثير فتشبيها بـ (جيت)، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين كـ (تختر) وفتح الهاء وكسرها لغتان، وتتعين فعليتها فى قراءة ابن عباس (هيئت) بزنة (جيئت) فإنها فيها فعل ماض مبنى للمفعول مسند لضمير المتكلم من (هيأت الشىء)، ويحتمل الأمرين فى قراءة من كسر الهاء وضم التاء، فيحتمل أن تكون فيه اسم فعل بنيت على الضم، =

يعنى: عن هشام، وذكر فى «المفردات» أنه قرأ به فى رواية إبراهيم بن[1] عباد عنه، ولم يذكر الشيخ والإمام ضم التاء عن هشام.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] أبو عمرو ﴿حاشا لله﴾[2] فى الحرفين [٣١، ٥١] بألف فى الوصل، فإذا وقف حذفها».

= ك (حيث)، وأن يكون فعلاً مسندًا لضمير المتكلم من هاء الرجل يهيء، ك(جاء يجيء)، وله حينئذ معنيان:

أحدهما: أن يكون بمعنى: حسنت هيئته.

والثانى: أن يكون بمعنى: تهيأ، يقال: هيئت، أى: حسنت هيئتى أو تهيأت.

وجوز أبو البقاء أن يكون (هئت) هذه: هاء يهاء، ك (شاء، يشاء) وقد طعن جماعة على قراءة هشام التى بالهمز وفتح التاء، فقال الفارسى: يشبه أن الهمز وفتح التاء وهم من الراوى؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهيأ لها بدليل قوله (وراودته)، و (أنى لم أخنه بالغيب). وتابعه على ذلك جماعة، وقال مكى بن أبى طالب: (يجب أن يكون اللفظ: هيت لى، ولم يقرأ بذلك أحد). وأيضًا فإن المعنى على خلافه، ؛ لأنه لم يزل يفر منها ويتباعد عنها وهى تراوده وتطلبه وتقد قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟ وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكالين، بأن المعنى. تهيأ لى أمرك؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به فى كل وقت، أو يكون المعنى حسنت هيئتك، و (لك) متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لك كهى فى (سقيا لك ورعيا لك).

قال السمين الحلبى: واللام متعلقة بمحذوف على كل قراءة إلا قراءة بينت فيها كونها فعلاً، فإنها حينئذ تتعلق بالفعل؛ إذ لا حاجة إلى تقدير شيء آخر. وقال أبو البقاء: (والأشبه أن تكون الهمزة بدلا من الياء، أو تكون لغة فى الكلمة التى هى اسم للفعل، وليست فعلاً؛ لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف -عليه السلام- وهو فاسد لوجهين:

أحدهما: أنه لم يتهيأ لها، وإنما هى التى تهيأت له.

والثانى: أنه قال: (لك) ولو أراد الخطاب لقال: هيت لى.

قلت: قد تقدم جوابه، وقوله: (إن الهمزة بدل من الياء) هذا عكس لغة العرب؛ إذ قد عهدناهم يبدلون الهمزة الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: بير وذيب، ولا يقلبون الياء المكسور ما قبلها همزة، نحو: ميل وديك، وأيضًا فإن غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء لقراءة نافع وابن ذكوان محتملة لأن تكون بدلاً من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام فى قراءة هشام، واعلم أن القراءة التى استشكلها الفارسى هى المشهورة عن هشام، وأما ضم الياء فغير مشهور عنه.

ينظر: الدر المصون (٤/ ١٦٧-١٦٨).

(١) فى أ: عن.

(٢) حاشى: عدها النحويون من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية، فإن جرت فهى حرف، وإن نصبت فهى فعل، وهى من أدوات الاستثناء، ولم يعرف سيبويه فعليتها وعرفها غيره، وحكوا عن العرب: غفر الله لى، ولمن سمع دعائى، حاشى الشيطان وابن الأصبغ. وأنشدوا:

=

. . . .

= حشا رهط النبى فإن منهم بحورًا لا تكدرها الدلاء

بنصب (رهط)، و (حشا) لغة فى (حاشى) كما سيأتى، وقال الزمخشرى: (حاشى) كلمة تفيد التنزيه فى باب الاستثناء، نقول: (أساء القوم حاشى زيد)، قال:

حاشى أبى ثوبان إن به ضنا على الملْحَاة والشتْم

وهى حرف من حروف الجر، فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى: (حاشى لله): براءة الله وتنزيه الله، وهى قراءة ابن مسعود، قال الشيخ: وما ذكر أنها تفيد التنزيه والبراءة فى باب الاستثناء غير معروف عند النحويين، لا فرق بين قولك: قام القوم إلا زيدًا)، وقام القوم حاشى زيد)، ولما مثل بقوله: (أساء القوم حاشى زيدٍ)، وفهم من هذا التمثيل براءة زيد من الإساءة - جعل ذلك مستفادًا منها فى كل موضع، وأما ما أنشده من قوله:

حاشى أبى ثوبان ....

فهكذا ينشد ابن عطية، وأكثر النحاة، وهو بيت ركبوا فيه صدر بيت على عجز آخر، وهما بيتان وهما:

حاشى أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببَكْمَةٍ فَدْمِ
عمرو بن عبد الله إن به ضنا على الملحاة والشتمِ

قلت: قوله: إن المعنى الذى ذكره الزمخشرى لا يعرفه النحاة، لم ينكروه، وإنمَا لم يذكروه فى كتبهم؛ لأنهم غالب فنهم فى صناعة الألفاظ دون المعانى، ولما ذكروا مع أدوات الاستثناء (ليس، ولا يكون، وغير) لم يذكروا معانيها؛ إذ مرادهم مساواتها (إلا) فى الإخراج، وذلك لا يمنع من زيادة معنى فى تلك الأدوات، وزعم المبرد وغيره كابن عطية أنها يتعين فعليتها إذا وقع بعدها حرف جر كالآية الكريمة، قالوا: لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا تأكيدًا كقوله:

.... ولا لِلِمـا بهم أبدًا دواء

وقول الآخر:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به ....

فتعين أن يكون فعلاً فاعله ضمير يوسف، أى: حاشى يوسف، و (لله) جار ومجرور، متعلق بالفعل قبله و (اللام) تفيد العلة، أى: حاشى يوسف أن يقارف مارمته به؛ لطاعة الله ولمكانه منه، أو لترفيع الله أن يرمى بما رمته به، أى: جانَبَ المعصية لأجل الله. وأجاب الناس عن ذلك بأن (حاشى) فى الآية الكريمة ليست حرفًا ولا فعلاً، وإنما هى اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله، كأنه قيل: تنزيهًا لله، وبراءة له، إنما لم ينون؛ مراعاة لأصله الذى نقل منه، وهو الحرف. ألا تراهم قالوا: من عن يمينه، فجلعوا (عن) اسمًا، ولم يعربوه، وقالوا: (من عليه) فلم يثبتوا ألفه مع المضمر، بل أبقوا (عن) على بنائه، وقلبوا ألف (على) المضمر، مراعاة لأصلها، كذا أجاب الزمخشرى، وتابعه الشيخ ولم يَعْز له الجواب، وفيه نظر. أما قوله: مراعاة لأصله، فيقتضى أنه نقل من الحرفية إلى الاسمية، وليس ذلك إلا فى جانب الأعلام، يعنى: أنهم يسمون الشخص بالحرف، ولهم فى ذلك مذهبان: الإعراب، والحكاية، وأما أنهم ينقلون الحرف إلى الاسم - أى: يجعلونه اسمًا - فهذا غير معروف، =

....

= وأما استشهاده بـ (عن وعلى) فلا يفيده ذلك؛ لأن (عن) حال كونها اسمًا إنما بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين، لا أنها باقية على بنائها، وأما قلب ألف (على) مع الضمير فلا دلالة فيه؛ لأنا عهدنا ذلك فيما هو ثابت للاسمية بالاتفاق كـ (الذى)، والأولى أن يقال: الذى يظهر فى الجواب عن قراءة العامة، أنها اسم منصوب -كما تقدم تقريره- ويدل عليه قراءة أبى السمال (حاشًا لله) منونًا منصوبًا، ولكنهم أبدلوا التنوين ألفًا، كما يبدلونه فى الوقف، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك فى مواضع كثيرة، تقدم منها جملة، وسيمر بك مثلها، وقيل فى الجواب عن ذلك: بنيت «حاشا» فى حال اسميتها؛ لشبهها بـ (حاشا) فى حال حرفيتها لفظًا ومعنى، كما بنيت (عن) (وعلى) لما ذكرنا، قال بعضهم: إن اللام زائدة، وهذا ضعيف جدًا بابه الشعر. واستدل المبرد وأتباعه على فعليتها بمجيء المضارع منها، قال النابغة الذبيانى:

ولا أرى فاعلاً فى الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقوام من أحد

قالو: وتصرف الكلمة من الماضى إلى المستقبل دليل على فعليتها لا محالة، وقد أجاب الجمهور عن ذلك: بأن ذلك مأخوذ من لفظ الحرف. كما قالوا: سوفت بزيد، ولوليت له، أى: قلت له: سوف أفعل، وقلت له: لو كان ولو كان، وهذا من ذلك، وهو محتمل. وممن رجح جانب الفعلية: أبو على الفارسى، قال: لا يخلو «حاش» فى قوله: (حاش لله) من أن يكون الجار فى الاستثناء، أو يكون فعلاً على فاعل، ولا يجوز أن يكون الحرف الجار؛ لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف؛ فثبت أنه فاعل من الحشا، الذى يراد به الناحية، والمعنى: أنه صار فى حشا، أى: ناحية، وفاعل (حاشا): يوسف، والتقدير: بَعُدَ من هذا الأمر لله، أى: لخوفه.

قوله: حرف الجر لا يدخل على مثله، مسلَّم، ولكن ليس هو هنا حرف جر كما تقدم تقريره. وقوله: لا يحذف من الحرف إلا إذا كان مضعفًا، ممنوع، ويدل له قولهم: (مذ) فى (منذ) إذا جر بها، فحذفوا عينها ولا تضعيف، قالوا: ويدل على أن أصلها (منذ) بالنون، تصغيرها على (منيذ)، وهذا مقرر فى بابه.

وقرأ أبو عمرو (حاشا) بألفين: ألف بعد الحاء، وألف بعد الشين، فى كلمتى هذه السورة، وصلاً، ويحذفها وقفًا اتباعًا للرسم، كما سننبه عليه، والباقون بحذف الألف إلا حمزة وصلاً ووقفًا، فأما قراءة أبى عمرو فإنه جاء فيها بالكلمة على أصلها، وأما الباقون فإنهم اتبعوا فى ذلك الرسم، ولما طال اللفظ حسن تخفيفه بالحذف، ولا سيما على قول من يدعى فعليتها كالفارسى، قال الفارسى: وأما حذف الألف فعلى: لم يك، ولم أدر، وأصاب الناس جهد ولو تَرَ ما أهل مكة، و:

وصانى العجاج فيما وصنى

فى شعر رؤبة، يريد: لم يكن ولا أدرى، ولو ترى، ووصانى.

وقال أبو عبيد: رأيتها فى - الذى يقال: إنه الإمام - مصحف عثمان: (حاش لله) بغير ألف والأخرى مثلها، وحكى الكسائى أنه رآها فى مصحف عبد الله كذلك، قالوا: فعلى ما =

. . . .

= قال أبو عبيد والكسائى نرجح هذه القراءة، ولأن عليها ستة من السبعة، ونقل الفراء أن الإتمام لغة بعض العرب، والحذف لغة أهل الحجاز، قال: ومن العرب من يقول: (حشى زيدًا) أراد (حشى لزيد)، فقد نقل الفراء أن اللغات الثلاثة مسموعة، ولكن لغة الحجاز مرجحة عندهم.

وقرأ الأعمش فى طائفة (حشى لله) بحذف الألفين، ولقد تقدم أن الفراء حكاها لغة عن بعض العرب، وعليه قوله:

حشى رهط النبى ....

وقرأ أبى وعبد الله: (حاشى الله) بجر الجلالة، وفيها وجهان:

أحدهما: أن يكون اسمًا مضافًا للجلالة، نحو: سبحان الله، وهو اختيار الزمخشرى.

والثانى: أنه حرف استثناء جر به ما بعده، وإليه ذهب الفارسى، وفى جعله (حاشا) حرف جر مرادًا به الاستثناء جر به، نظر؛ إذ لم يتقدم فى الكلام شىء يستثنى منه الاسم المعظم، بخلاف: (قام القوم حاشى زيد). واعلم أن النحويين لما ذكروا هذا الحرف جعلوه من المتردد بين الفعلية والحرفية عند من أثبت فعليته، وجعله فى ذلك، ك (خلا) و (عدا) عند من أثبت حرفية (عدا)، وكان ينبغى أن يذكروه من المتردد بين الاسمية والفعلية والحرفية، كما فعلوا ذلك فى (على) فقالوا: يكون حرف جر فى (عليك)، واسمًا فى قوله: (من عليه)، وفعلاً فى قوله:

علا زيدنا يوم النقا ....

وإن كان فيه نظر، ملخصه: أن (على) حال كونها فعلاً غير (على) حال كونها غير فعل؛ بدليل أن ألف الفعلية منقلبة عن واو، ويدخلها التصريف والاشتقاق، دون ذينك، وقد يتعلق من ينتصر للفارسى بهذا، فيقول: لو كان (حاش) فى قراءة العامة اسمًا لذكر ذلك النحويون، عند ترددها بين الحرفية والفعلية؛ فلما لم يذكروه دل على عدم اسميتها.

وقرأ الحسن (حاش) بسكون الشين وصلاً ووقفًا، كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ونقل ابن عطية عن الحسن أنه قرأ: (حاش الإله)، قال: محذوفًا من «حاشى». يعنى: أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة، ويدل على ذلك ما صرح به صاحب اللوامح؛ فإنه قال: بحذف الألف، ثم قال: وهذا يدل على أنه حرف جر يجر به ما بعده، فأما (الإله) فإنه فكه من الإدغام، وهو مصدر أقيم مقام المفعول، ومعناه: المعبود، وحذفت الألف من (حاش) للتخفيف.

قال الشيخ: وهذا الذى قاله ابن عطية وصاحب اللوامح من أن الألف فى (حاش) فى قراءة الحسن محذوفة الألف لا يتعين إلا أن ينقل عنه أنه يقف فى هذه القراءة بسكون الشين فإن لم ينقل عنه فى ذلك شيئًا فاحتمل أن تكون الألف حذفت لالتقاء الساكنين، الأصل: حاشا الإله، ثم نقل فحذف الهمزة وحرك اللام بحركتها، ولم يعتد بهذا التحرك؛ لأنه عارض كما يحذف فى نحو: (يخشى الإله)، ولو اعتد بالحركة لم تحذف الألف.

قلت: الظاهر: أن الحسن يقف فى هذه القراءة بسكون الشين، ويستأنس له بأنه سكن الشين فى الرواية الأخرى عنه، فلما جىء بشىء محتمل ينبغى أن يحمل على ما صرح به صاحب اللوامح، وهذا يدل على أنه حرف جر يجر به ما بعده، لا يصح؛ لما تقدم من أنه =

وقع فى كلام الشيخ والإمام ما يقتضى الخلاف عنه فى إثبات الألف وحذفها فى الوقف، وأن الحذف هو المختار.

وذكر الحافظ فى التحبير: أن ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ فى الموضعين بغير ألف فى جميع المصاحف؛ فيلزم أن قراءة أبى عمرو مخالفة هنا لخط المصحف فى الوصل، ومن روى عنه الوقف بالألف فقد خالف أيضا خط المصحف فى الوقف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] قالون والبزى: ﴿بالسوّ إلا﴾ [الآية: ٥٣] بواو مشددة، بدلا من الهمزة فى حال الوصل».

إنما فعلا ذلك؛ لأن أصلهما فى الهمزتين المكسورتين من كلمتين تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، والأصل فى تسهيلها جعلها بين الهمزة والياء على حركتها، كما تقدم فى باب الهمزتين، لكن عرض هنا وقوع الواو الساكنة قبل الهمزة، فأبدلا من الهمزة واوا، وأدغما الواو الأولى فى الثانية، وهذا النوع من التسهيل يطرد إذا كانت الواو قبل الهمزة زائدة للمد، فأما الواو التى قبل الهمزة فى قوله: ﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾ فليست بزائدة، وإنما هى عين الكلمة، لكن من العرب من يجرى الواو الأصلية إذا سكنت قبل الهمزة مجرى الزائدة، فأجرى قالون والبزى هذه الواو مجرى الواو فى ﴿قروٍّ﴾، على ما تقدم فى باب الوقف لحمزة وهشام.

ومن العجب قول الحافظ فى «المفردات» فى رواية البزى بعد أن ذكر هذا الوجه من إبدال الهمزة واوًا وإدغام الواو الأولى فى المبدلة من الهمزة - ثم قال: «وهذا الذى لا يجوز فى التسهيل غيره».

وكان ينبغى للحافظ أن يقول فى «التيسير» فى هذا الموضع: فإذا وقفا حققا الهمزة، لكنه استغنى عن ذلك؛ لأنه قدم فى باب الهمزتين من كلمتين ما يدل على ذلك وهو قوله: «والتسهيل لإحدى الهمزتين فى هذا الباب إنما يكون فى الوقف لا

= لو كان حرف جر لكان مستثنى به، ولم يتقدم ما يستثنى منه بمجروره، واعلم أن اللام الداخلة على الجلالة متعلقة بمحذوف على سبيل البيان، كهى فى (سقيا لك ورعيا لزيد) عن الجمهور، وأما عند المبرد والفارسى، فإنها متعلقة بنفس (حاش)؛ لأنها فعل صريح عندهما، وقد تقدم أن بعضهم ادعى زيادتها.
ينظر الدر المصون (٤/ ١٧٥-١٧٩).

غير؛ لكون التلاصق فيه».

ولما ذكر الشيخ هذه الترجمة قال: «وذكر عن قالون أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة».

ثم قال: «والأحسن الجارى على الأصول إلقاء الحركة».

يريد: نقل الحركة إلى الواو؛ لأنها ساكنة غير زائدة، فهى فى ذلك مثل الساكن الصحيح نحو ﴿دفٌ﴾ و ﴿ملُ﴾ و﴿المرِ﴾، ووجه التسهيل فى ذلك أن يكون بالنقل، كما تقدم فى باب الوقف لحمزة.

ثم قال: «ولم يرو عنه».

يعنى: لم يرو عن قالون التسهيل بالنقل فى هذا الموضع.

ثم قال: «ويليه فى الجواز الإبدال والإدغام».

يعنى: الوجه الذى ذكر الحافظ هنا، وإنما جاز هذا الوجه؛ لكون الواو ساكنة، فشبهت بالواو الزائدة للمد.

ثم قال: «وهو الأشهر عن قالون، وهو المختار لأجل جوازه وللرواية».

ثم قال: «وأما البزى فقد روى عنه الوجهان أيضا».

يعنى إلقاء الحركة والإدغام.

ثم قال: «والاختيار: الإبدال والإدغام».

قال الحافظ - رحمه الله -: «البزى من قراءتى على ابن خواستى الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعة عنه: ﴿فلما اسْتَايَسُوا﴾[1] [يوسف: ٨٠] . . .» إلى آخر

---

(١) ﴿استيأسوا﴾ [يوسف: ٨٠]، «استفعل» هنا بمعنى، (فعل) المجرد، يقال: يئس واستيأس، بمعنى: نحو: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، وقال الزمخشرى: وزيادة السين والتاء فى المبالغة، نحو ما مر فى: ﴿استعصم﴾ [يوسف: ٣٢].

وقرأ البزى عن ابن كثير بخلاف عنه: (استأيسوا) بألف بعد التاء ثم ياء، وكذلك فى هذه السورة ﴿تأيسوا﴾، ﴿إنه لا يأيس﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿إذا استأيس الرسل﴾ [يوسف: ١١٠]. وفى الرعد ﴿أفلم يأيس الذين﴾ [الرعد: ٣١]، الخلاف واحد، فأما قراءة العامة فهى الأصل؛ إذ يقال: يئس، فالفاء ياء والعين همزة، وفيه لغة أخرى، وهى القلب بتقديم العين على الفاء، فيقال: أيس، ويدل على ذلك شيئان أحدهما: المصدر الذى هو اليأس.

الثانى: أنه لو لم يكن مقلوبًا للزم قلب الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولكن منع =

الكلام.

تقييده هذه القراءة بهذه الرواية يدل على أنه قرأ - أيضا - للبزى كالجماعة، وقال فى «المفردات» فى سورة الرعد ما نصه: «واختلف عنه فى قوله - جل وعز -: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الرعد: ٣١] فى الهمز وتركه، فقرأته على أبى الحسن عن قراءته بالوجهين بالهمز وتركه، وقرأته على أبى الفتح بالهمز لا غير، وقرأته على الفارسى عن قراءته على النقاش عن أبى ربيعة عنه بترك الهمز، وفى الأربعة المواضع التى فى يوسف، وهى قوله تعالى: ﴿فلما اسْتَايَسُوا﴾ [الآية: ٨٠] و﴿ولا تَايَسُوا﴾ [الآية: ٨٧] و﴿إنه لا يَايَسُ﴾ [الآية: ٨٧] و﴿حتى إذا اسْتَايَسَ﴾ [الآية: ١١٠] فى الخمسة». انتهى.

وقال الشيخ فى سورة الرعد ما نصه: «قرأ البزى ﴿أفلم يَايَسِ﴾ [٣١] بألف بين ياءين مفتوحتين من غير همز فى هذا الموضع خاصة، وقرأ الباقون بهمزة قبلها ياءان، وروى هذا عن البزى أيضا، وقد قرأت له بالوجهين، وقد روى عن البزى مثل هذا فى ﴿اسْتَايَسَ الرسل﴾ فى يوسف، والذى قرأت به للبزى فى يوسف مثل الجماعة». انتهى.

ولم يذكر الإمام فى هذه المواضع الأربعة التى فى هذه السورة شيئا عن البزى، وذكر عنه فى قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ فى الرعد [الآية: ٣١] أنه قرأه بالوجهين، والله جل وعلا وتبارك وتعالى أعلم وأحكم.

= ذلك كون الياء فى موضع لا تعمل فيه ما وقعت موقعه، وقراءة ابن كثير من هذا، ولما قلب الكلمة أبدل من الهمزة ألفًا؛ لسكونها بعد فتحة؛ إذ صارت كهمزة «رأس» و «كأس»، وإن لم يكن من أصله قلب الهمزة الساكنة حرف علة، وهذا كما تقدم أنه يقرأ «القرآن» بالألف، وأنه يحتمل أن يكون نقل حركة الهمزة، وإن لم يكن من أصله النقل.

وقال أبو شامة - بعد أن ذكر هذه الكلمات الخمس التى وقع فيها الخلاف-: (وكذلك رسمت فى المصحف)، يعنى: كما قرأها البزى، يعنى بالألف مكان الياء، وبياء مكان الهمزة، وقال أبو عبد الله: واختلفت هذه الكلمات فى الرسم، فرسم (يأيس) (ولا تأيسوا) بالألف، ورسم الباقى بغير ألف.

قلت: هذا هو الصواب، وكأنها غفلة حصلت من أبى شامة.

ينظر: الدر المصون (٤/ ٢٠٤-٢٠٥).

سورة الرعد

قال الحافظ - رحمه الله -: «ونافع يجعل الاستفهام بهمزة وياء بعدها»(١).

---

(١) اختلف القراء فى هذا الاستفهام المكرر اختلافًا منتشرًا، وهو فى أحد عشر موضعًا فى القرآن؛ فلا بد من تعيينها وبيان مراتب القراء فيها؛ فإن فى ضبطها عسرًا يسهل بعون الله - تعالى- وأما المواضع المذكورة.

فأولها: ما فى هذه السورة.

الثانى والثالث: كلاهما فى الإسراء [٤٩]، وهما: ﴿أئذا كنا عظامًا ورفاتًا أئنا لمبعوثون خلقًا جديدًا﴾ موضعان.

الرابع: فى المؤمنون [٨٢]: ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا لمبعوثون﴾.

وفى النمل [٦٧]: ﴿أئذا كنا ترابًا أئنا لمخرجون﴾.

وفى العنكبوت [٢٨]: ﴿إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أئنكم لتأتون الرجال﴾.

وفى (الم) السجدة: ﴿أئذا ضللنا فى الأرض أئنا لفى خلق جديد﴾ [السجدة: ١٠].

وفى الصافات موضعان [١٦، ٥٣]، وفى الواقعة موضع [٤٧]: ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا لمبعوثون﴾، وفى النازعات: [١٠، ١١] ﴿أئنا لمردودون فى الحافرة أئذا كنا عظامًا نخرة﴾.

فهذه هى المواضع المختلف فيها، وأما ضبط الخلاف فيها بالنسبة إلى القراء، ففيه طريقان:

أحدهما: بالنسبة إلى ذكر القراء.

والثانى: بالنسبة إلى ذكر السور، وهذا الثانى أقرب؛ فلذلك بدأت به، فأقول: هذه المواضع تنقسم إلى قسمين: قسم منها سبعة مواضع لها حكم واحد، وقسم منها أربعة مواضع لكل منها حكم على حدته.

أما القسم الأول: فمنه فى هذه السورة، والثانى والثالث: فى (سبحان) والرابع فى (المؤمنين). والخامس: فى (ألم) السجدة، والسادس والسابع: فى (الصافات)، وقد عرفت أعيانها مما تقدم، أما حكمها: فإن نافعًا والكسائى يستفهمان فى الأول، ويخبران فى الثانى، وإن ابن عامر يخبر فى الأول، ويستفهم فى الثانى، والباقين يستفهمون فى الأول والثانى.

وأما القسم الثانى: فأوله ما فى سورة النمل، وحكمه: أن نافعًا يخبر فى الأول، ويستفهم فى الثانى، وأن ابن عامر والكسائى بعكسه، أى: يستفهمان فى الأول ويخبران فى الثانى، وأن الباقين يستفهمون فيهما. [و] الثانى: ما فى سورة العنكبوت، وحكمه: أن نافعًا وابن كثير وابن عامر وحفصًا يخبرون فى الأول، ويستفهمون فى الثانى، وأن الباقين يستفهمون فيهما. [و] الثالث: ما فى سورة الواقعة، وحكمه: أن نافعًا والكسائى يستفهمان فى الأول، ويخبران فى الثانى، وأن الباقين يستفهمون فيهما. [و] الرابع: ما فى سورة النازعات، وحكمه: أن نافعًا وابن عامر والكسائى يستفهمون فى الأول، ويخبرون فى الثانى، وأن الباقين يستفهمون فيهما.

=

يريد بالياء همزة ملينة بين الهمزة والياء، فجرت عبارته على المسامحة فى التعبير عن الهمزة المسهلة باسم الحرف المسهل إليه، أعنى المشار إليه فى التسهيل، أى: الذى سهلت الهمزة بينه وبين الهمزة المحققة، وقد نص على هذا فى كتاب «الإيضاح»، فقال: «ونافع يجعله بهمزة مفتوحة وبعدها ياء مكسورة مختلسة الكسرة من غير إشباع خلفا من الهمزة، وهى همزة بين بين». انتهى.

وعلى كونها همزة مسهلة بين الياء والهمزة وافق الشيخ والإمام.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] ابن كثير: ﴿هَادٍ﴾ [الآية:٧]، و ﴿وَالٍ﴾ [الآية: ١١] و ﴿وَاقٍ﴾ [الآية: ٣٤] و ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾ [النحل: ٩٦] بالتنوين فى الوصل، فإذا وقف وقف بالياء فى هذه الأربعة الأحرف حيث وقعت لا غير».

ذكر الحافظ فى «التحبير» أن هذه الأحرف الأربعة رسمن بغير ياء؛ فعلى هذا يكون وقف ابن كثير عليها بالياء مخالفا لخط المصحف، وهذا من المواضع الموعود بها فى آخر باب الوقف على مرسوم الخط.

وقوله: «لا غير» تَحَرَّز به من نحو ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ [الرعد: ١٠] و ﴿مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: ١٠١] و ﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] و ﴿فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] و ﴿دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] و ﴿ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤] و ﴿قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢] و ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة:

= وأما الطريق الآخر بالنسبة إلى القراء، فأقول: إن القراء فيها على أربع مراتب:

الأولى: أن نافعًا قرأ بالاستفهام، فى الأول، وبالخبر فى الثانى، إلا فى النمل والعنكبوت فإنه عكس.

المرتبة الثانية: أن ابن كثير وحفصًا قرآ بالاستفهام فى الأول والثانى، إلا فى الأولى من العنكبوت فقرأه بالخبر.

المرتبة الثالثة: أن ابن عامر قرأ بالخبر فى الأول والاستفهام فى الثانى، إلا فى النمل والواقعة والنازعات، فقرأ فى النمل والنازعات بالاستفهام فى الأول وبالخبر فى الثانى، وفى الواقعة بالاستفهام فيهما.

المرتبة الرابعة: الباقون وأبو عمرو وأبو حمزة وأبو بكر قرءوا بالاستفهام فى الأول والثانى، ولم يخالف أحد منهم أصله.

وإنما ذكرت هذين الطريقين؛ لعسرهما وصعوبة استخراجهما من كتب القراءات، ثم الوجه فى قراءة من استفهم فى الأول والثانى [أنه] تأكيد والوجه فى قراءة من أتى به مرة واحدة، حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكر فى إحداها حصل الإنكار فى الأخرى، وأما من خالف أصله فى شىء من ذلك فلاتباع الأثر.

ينظر الدر المصون (٤/ ٢٢٧-٢٢٨).

١٧٣] و ﴿عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] و ﴿لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] و ﴿مُّهْتَدٍ﴾ [الحديد: ٢٦] و ﴿مُّعْتَدٍ﴾ [القلم: ١٢] و ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] وما أشبهه، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

سورة إبراهيم عليه السلام

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿بمصرخيّ﴾(١) [الآية: ٢٢]: «وهى لغة حكاها الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو» وقال فى «المفردات»: «كسر الياء الساكنة».

---

(١) العامة على فتح الياء؛ لأن الياء المدغم فيها تفتح أبدًا، لا سيما وقبلها كسرتان. وقرأ حمزة بكسرها، وهى لغة بنى يربوع، وقد اضطربت أقوال الناس فى هذه القراءة اضطرابًا شديدًا: فمِنْ مجترئ عليها ملحِّن لقارئها، ومن مجوز لها من غير ضعف، ومن مجوز لها بضعف، قال حسين الجعفى: سألت أبا عمرو عن كسر الياء، فأجازه، وهذه الحكاية تحكى عنه بطرق كثيرة، منها: ما تقدم، ومنها: سألت أبا عمرو، قلت: إن أصحاب النحو يلحِّنوننا فيها، فقال: هى جائزة أيضًا، إنما أراد تحريك الياء، فلست تبالى إذا حركتها إلى أسفل أم إلى فوق. وعنه: من شاء فتح، ومن شاء كسر، ومنها: أنه قال: إنها بالخفض حسنة، وعنه قال: قدم علينا أبو عمرو بن العلاء فسألته عن القرآن، فوجدته به عالمًا، فسألته عن شىء قرأ به الأعمش، واستشعر به: (وما أنتم بمصرخيّ) بالجر، فقال: هى جائزة، فلما أجازها، وقرأ بها الأعمش، أخذت بها. وقد أنكر أبو حاتم على أبى عمرو تحسينه لهذه القراءة، ولا التفات إليه؛ لأنه علم من أعلام القرآن واللغة والنحو، واطلع على مالم يطلع عليه مَنْ فوق السجستانى:

وابن اللبون إذا ما لُزَّ فى قرَنٍ ... لم يستطع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ

ثم ذكر العلماء فى ذلك توجيهات:

منها: أن الكسر على أصل التقاء الساكنين؛ وذلك أن (ياء) الإعراب ساكنة، وياء المتكلم أصلها السكون، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين.

الثانى: أنها تشبه هاء الضمير فى أن كلاً منهما ضمير على حرف واحد، وهاء الضمير توصل بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، وبكسر بعد الكسرة والياء الساكنة، فتكسر كما تكسر الهاء فى (عليه)، وبنو يربوع يصلونها بياء، كما يصل ابن كثير نحو: عليهى، بياء، فحمزة كسر هذه الياء من غير صلة؛ إذ أصله يقتضى عدمها. وزعم قطرب أيضًا: أنها لغة بنى يربوع. قال: يزيدون على ياء بالإضافة ياء، وأنشد:

ماض إذا ما هم بالمضىّ ... قال لها هل لك يا تا فىِّ

وأنشده الفراء، وقال: (إن يك ذلك صحيحًا، فهو مما يلتقى من الساكنين)، وقال أبو على: قال الفراء فى كتاب التصريف له: زعم القاسم بن معن أنه صواب، وكان ثقة =

. . . .

= بصيرا. وممن طعن عليها أبو إسحاق، قال: (هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجهًا ضعيفًا)، وقال أبو جعفر: (صار هذا إدغامًا، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ)، وقال الزمخشرى: هى ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول:

قال لها: هل لك يا تا فىِّ قالت له: ما أنت بالمرضىِّ

وكأنه قدر (ياء) الإضافة ساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فحركها بالكسر؛ لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف نحو: (عصاى) فما بالها وقبلها ياء؟

فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح؛ لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحركت بالكسر على الأصل.

قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذى هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات.

قال الشيخ: أما قوله: واستشهدوا لها ببيت مجهول، فقد ذكر غيره أنه للأغلب العجلى، وهى لغة باقية فى أفواه كثير من الناس إلى اليوم، يقولون: ما فىِّ أفعل بكسر الياء.

قلت: الذى ذكر صاحب هذا الرجز وهو أبو شامة، قال: ورأيته فى أول ديوانه، وأول هذا الرجز:

أقبل فى ثوب معافرى بين اختلاط الليل والعشىِّ

ثم قال الشيخ: وأما التوجه الذى ذكر فهو توجيه الفراء، نقله عنه الزجاج، وأما قوله فى غضون كلامه: حيث قبلها ألف، فلا أعلم (حيث) يضاف إلى الجملة المصدرة بالظرف، نحو: (قعد زيد حيث أمامه عمرو وبكر)؛ فيحتاج هذا التركيب إلى سماع.

قلت: إطلاق النحاة قولهم: إنها تضاف إلى الجمل، كاف فى هذا، ولا يحتاج تتبع كل فرد مع إطلاقهم القوانين الكلية، ثم قال: (وأما قوله: ياء الإضافة . . . إلى آخره، قد روى سكون الياء بعد الألف، وقد قرأ بذلك الفراء، نحو: (محياى).

قلت: مجىء السكون فى هذه الياء لا يفيد هاهنا، وإنما كان يفيده لو جاء بها مكسورة بعد الألف؛ فإنه محل البحث، وأنشد النحاة بيت الذبيانى بالكسر وبالفتح، وهو قوله:

على لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

وقال الفراء فى كتاب له: (وقد خفض بالياء من «مصرخى» الأعمش ويحيى بن وثاب جميعًا، حدثنى بذلك القاسم بن معن عن الأعمش). ولعلها من وهم الفراء؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظن أن الباء فى (بمصرخى) خافضة للفظ كله، والياء للمتكلم خارجة من ذلك. قال: ومما نرى أنهم وهموا فيه: ﴿نوله ما تولى ونصله جهنم﴾ [النساء: ١١٥] بالجزم، ظنوا الجزم فى الهاء. ثم ذكر غير ذلك. وقال أبو عبيد: وأما الخفض فإنا نراه غلطًا؛ لأنهم ظنوا أن الباء تكسر كل ما بعدها، وقد كان فى القراء من يجعله لحنًا، ولا أحب أن أبلغ به هذا كله، ولكن وجه القراءة عندنا غيرها، وقال الأخفش: (ما سمعت بهذا =

....

= من أحد من العرب، ولا من أحد النحويين)، قال النحاس: (فصار هذا إجماعًا)، قلت: ولا إجماع؛ فقد تقدم ما حكاه الناس من أنها لغة ثابتة لبعض العرب، وقد انتدب لنصر هذه القراءة أبو على الفارسى، قال فى حجته: (وجه ذلك: أن الياء ليست تخلو من أن تكون فى موضع نصب، أو جر، فالياء فى النصب والجر، كالهاء فيهما، وكالكاف فى (أكرمتك، وهذا لك)، فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة فى: هذا لَهُو، وضربَهُو، ولحق أيضًا الزيادة فى قول من قال: أعطاكه وأعطيتكه، فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء، ولحقت التاء الزيادة) فى قول الشاعر:

رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَيْتِ وما أخطأتِ الرَّمْيَهْ

وكذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فئ، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء كما حذفت الزيادة من الهاء فى قول من قال:

.... لَهْ أرقان

وزعم أبو الحسن: أنها لغة. قلت: مراد أبى على بالتنظير بالبيت فى قوله: له، أرقان حذف الصلة، واتفق أن فى البيت -أيضًا- حذف الحركة. ولو مثل بنحو: عليه، وفيه، لكان أولى. ثم قال الفارسى: (كما حذفت الزيادة من الكاف، فقيل: أعطيتكه وأعطيتكيه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء، كما حذفت من أختها، وأقرت الكسرة التى كانت تلى الياء المحذوفة؛ فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر)، قال: (فإذا كانت الكسرة فى الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا - لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن؛ لاستقامة ذلك فى السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنًا).

قلت: وهذا التوجيه هو توضيح للتوجيه الثانى الذى قدمت ذكره، وأما التوجيه الأول فأوضحه الفراء أيضًا.

قال الزجاج: (أجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر؛ لأن أصل التقاء الساكنين الكسر)، قال الفراء: (ألا ترى أنهم يقولون: (مذِ اليوم ومذُ اليوم) والرفع فى الذال هو الوجه؛ لأنه أصل حركة (مذ)، والخفض جائز؟! فكذلك الياء من (مصرخى) خفضت ولها أصل فى النصب).

قلت: تشبيه الفراء المسألة بـ (مذ اليوم) فيه نظر؛ لأن الحرف الأول صحيح، لم يتوال قبله كسر، بخلاف ما نحن فيه، وهذا هو الذى عناه الزمخشرى بقوله، فيما قدمته عنه، فكأنها وقعت بعد حرف صحيح، وقد اضطرب النقل عن الفراء فى هذه المسألة، كما رأيت مِنْ نَقْلِ بعضهم عنه التخطئة مرة والتصويب أخرى، ولعل الأمر كذلك؛ فإن العلماء يسألونَ فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال، وهى مختلفة التوجيه.

الثالث: أن الكسر للإتباع لما بعدها، وهو كسر الهمز من (إنى)، كقراءة (الحمدِ لله). وقولهم: بِعير وشِعير وشِهْد، بكسر أوائلها؛ إتباعًا لما بعدها، وهو ضعيف جدًا.

التوجيه الرابع: أن المسوغ لهذا الكسر فى الياء - وإن كان مستثقلاً- أنها لما أدغمت فيها التى قبلها قويت بالإدغام، فأشبهت الحروف الصحاح، فاحتملت الكسر؛ لأنه إنما =

يعنى بالياء الساكنة: ياء المتكلم، والياء التى قبلها هى للجمع المذكر السالم؛ لأن الأصل «بمصرخين» فحذف النون للإضافة، وأنشد: [من الرجز]

قال لها هل لَكِ يا تا فىِّ قالت له ما أنت بالمرضىِّ[1]

وعلل الشيخ فى كتاب «الكشف» بوجه آخر، وحاصله: أن من العرب من يحكم لياء المتكلم بحكم الهاء التى هى ضمير المذكر، فكما يقال: مررت به، فتوصل الهاء بياء ساكنة بعد الكسرة؛ فكذلك هذه الياء، فلما أضافوا «مصرخين» إلى الياء التى للمتكلم وحذفوا النون أدغموا ياء الجمع فى ياء المتكلم، وقد استُخِفَّ الكسر من أجل الياء التى تُوَصَل بها، فاجتمع ثلاث ياءات، وهن: ياء الجمع، وياء المتكلم، والياء التى تلحقها صلة بعد الكسرة؛ فاستثقلوا ذلك فحذفوا الياء الآخِرَة، وبقيت الكسرة تدل عليها.

قال: « وقد قال قطرب[2]: إنها لغة فى بنى يربوع[3]، يزيدون على ياء الإضافة ياء».

= يستثقل فيها إذا حذفت وانكسر ما قبلها؛ ألا ترى أن حركات الإعراب تجرى على المشدد، وما ذلك إلا لإلحاقه بالحروف الصحاح.

(والمصرخ): المغيث، يقال: استصرخته فأصرخنى، أى: أعاننى، وكأن همزته للسلب، أى: أزال صراخى، والصارخ هو المستغيث.

ينظر: الدر المصون (٤/ ٢٦١-٢٦٤).

(١) الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه ص (١٦٩)، وحاشية يس (٢/ ٦٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٣٠-٤٣٧)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص (٥١٣)، والمحتسب (٢/ ٤٩)، والشاهد فيه: قوله: (فى) حيث كسر ياء المتكلم، على لغة بنى يربوع.

(٢) محمد بن المستنير، أبو على النحوى، المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل! فلقب به.

وأخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأى المعتزلة النظامية، فأخذ عن النظام مذهبه، واتصل بأبى دلف العجلى، وأدب ولده، ولم يكن ثقة.

قال ابن السكيت: كتبت عنه قمطرًا، ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة، فلم أذكر عنه شيئًا.

وله من التصانيف: المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العلل فى النحو، الأضداد، الهمز، خلق الإنسان، خلق الفرس، إعراب القرآن، المصنف الغريب فى اللغة، مجاز القرآن، وغير ذلك. مات سنة ست ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٤٢، ٢٤٣)، ومعجم الأدباء (١٩/ ٥٣-٥٤).

(٣) يربوع بن حنظلة: بطن من حنظلة بن مالك، من تميم، من العدنانية، وهم: بنو يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، منهم: بنو رياح، بنو سليط، بنو صبير، بنو ثعلبة، بنو كليب، بنو عرين.

وكانت الردافة فى الجاهلية لبنى يربوع هؤلاء؛ لأنه لم يكن فى العرب أحد أكثر غارة =

وقوله: «وأجازها أبو عمرو» ولم يقل: رواها - احتج بإجازة أبى عمرو، ويريد ابن العلاء؛ لأنه إمام فى معرفة ما يجوز وما لا يجوز من علم اللغة والنحو.

وقال فى «المفردات»: «وسأل حسين[(١)] الجعفى[(٢)] أبا عمرو عن كسر الياء، فأجازه».

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] هشام من قراءتى على أبى الفتح: ﴿أفيِدة﴾ [٣٧] بياء بعد الهمزة، وكذا نص عليه الحلوانى عنه».

تقييده هذه الرواية بقراءته على أبى الفتح يقتضى أنه قرأ على غيره بغير ياء

= على ملوك الحيرة منهم، فصالحوهم، على أن جعلوا لهم الردافة، ويكفوا عن أهل العراق الغارة.

ومن أيامهم: يوم طخفة، لبنى يربوع على قابوس بن المنذر بن ماء السماء.

ويوم المروت، لبنى حنظلة، وبنى عمرو بن تميم على قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة، وكان الذكر فيه لبنى يربوع، فاستنقذ بنو يربوع أموال بنى العنبر وسبيهم من بنى عامر.

ويوم منعج كان، لبنى يربوع على بنى كلاب.

ينظر: معجم قبائل العرب (٣/ ١٢٦٢)، الاشتقاق لابن دريد ص (١٣٥)، الصحاح للجوهرى (١/ ٥٩١) (٢/ ٢٧)، لسان العرب لابن منظور (٣/ ٢٣٧)، (٩/ ٤٦٩) (١١/ ١١٦)، صبح الأعشى للقلقشندى (١/ ٣٤٨)، القاموس للفيروزآبادى (٢/ ٢٣٦)، (٣/ ٢٦، ١١٢، ١٦٦، ٣٠١)، معجم ما استعجم للبكرى (١/ ١٣٣، ١٧١) (٢/ ٤٧٧، ٥٦٧)، مجمع الأمثال للميدانى (٢/ ٢٦٢).

(١) فى ب: حسن.

(٢) الحسين بن على بن فتح، الإمام الحبر، أبو عبد الله ويقال: أبو على، الجعفى مولاهم، الكوفى الزاهد أحد الأعلام، قرأ على - الكامل - حمزة، وهو أحد الذين خلفوه فى القيام بالقراءة، وروى القراءة عن - جامع البيان- أبى بكر بن عياش و - الكامل - أبى عمرو ابن العلاء، قرأ عليه أيوب بن الموكل، وروى عنه القراءة خلاد بن خالد و -جامع البيان - أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعى و - الكامل - هارون بن حاتم و - الكامل - عنبسة ابن النضر والطيب بن إسماعيل والحسين بن على الأسود ومحمد بن الهيثم بن خالد ومضر ابن على ومحمد بن إبراهيم الطحان، قال أحمد بن حنبل: ما رأيت أفضل من حسين الجعفى. وقال قتيبة بن سعيد قالوا لسفيان بن عيينة: قدم حسين الجعفى؛ فوثب قائمًا وقال: قدم أفضل رجل يكون قط. وقال موسى بن داود: كنت عند ابن عيينة، فأتاه حسين الجعفى، فقام سفيان فقبل يده، وكان يقول: الحسين الجعفى هذا أفضل رجل فى الأرض. وروى أبو هشام الرفاعى عن الكسائى قال: قال لى الرشيد: من أقرأ الناس اليوم؟ قلت حسين الجعفى. مات فى ذى القعدة سنة ثلاث ومائتين عن أربع وثمانين.

ينظر غاية النهاية (١/ ٢٤٧).

كالجماعة، ولم يذكر فى المفردات إلا هذه القراءة وقال: «وبه آخذ».

ولم يذكر الشيخ والإمام هذه القراءة، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة النحل

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] البزى بخلاف عنه: ﴿أين شركاىَ الذين﴾[1] [الآية: ٢٧] بغير همز».

ذكر فى «المفردات» أنه قرأ على أبى الحسن بغير همز، وقرأ على ابن خواستى وعلى فارس بالهمز، ومذهب الشيخ والإمام ترك الهمز للبزى خاصة، والله سبحانه وبحمده أعلم وأحكم.

سورة الإسراء

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿نئا﴾[2] [الآية: ٨٣]: «وقد روى عن أبى شعيب مثل ذلك».

يعنى إمالة فتحة الهمزة من ﴿نئا﴾ فى السورتين [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]،

---

(١) والعامة على (شركائى) ممدودًا، وسكن ياء المتكلم فرقة؛ فتحذف وصلاً لالتقاء الساكنين، وقرأ البزى بخلاف عنه بقصره مفتوح الياء. وقد أنكر جماعة هذه القراءة، وزعموا أنها غير مأخوذ بها؛ لأن قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة. وتعجب أبو شامة من أبى عمرو الدانى حيث ذكرها فى كتابه مع ضعفها، وترك قراءات شهيرة واضحة.

قلت: وقد روى عن ابن كثير أيضًا قصر التى فى القصص، وروى عنه أيضًا قصر (ورأى) فى مريم، وروى عنه قنبل أيضًا قصر (أن رآن استغنى) فى العلق، فقد روى عنه قصر بعض الممدودات؛ فلا تبعد رواية ذلك عنه، وبالجملة فقصر الممدود ضعيف، ذكره غير واحد، لكن لا يصل إلى حد الضرورة.

ينظر الدر المصون (٤/ ٣٢٢).

(٢) قرأ العامة بتقديم الهمزة على حرف العلة، من «النأى»، وهو البعد. وابن ذكوان، ونقلها الشيخ عن ابن عامر بكماله: (ناء)، بتقديم الألف على الهمزة، وفيها تخريجان:

أحدهما: أنها من: ناء، ينوء، أى: نهض. قال:

حتى إذا ما التأمت مفاصلهْ ... وناء فى شِق الشمال كاهلهْ

والثانى: أنه مقلوب من «نأى»، ووزنه «فَعَل» كقولهم فى «رأى»: راء، إلى غير ذلك. ولكن متى أمكن عدم القلب، فهو أولى. وهذا الخلاف جار أيضًا فى سورة (حم السجدة)، وأمال الألف إمالة محضة الأخوان، وأبو بكر عن عاصم، وبين بين بخلاف عنه السوسى، وكذلك فى فصلت، إلا أبا بكر فإنه لم يمله، وأمال فتحة النون فى السورتين خلف، وأبو الحارث، والدورى عن الكسائى.

ينظر الدر المصون (٤/ ٤١٦-٤١٧).

ولم يذكر الشيخ والإمام هذه الرواية.

وقوله: «وورش على أصله فى ذوات الياء».

يعنى أنه يميل هنا فتحة الهمزة والألف بعدها بين بين، وقد تقدم فى باب الإمالة ما يقتضى أن مذهب الشيخ والإمام الفتح لورش، والله جلت قدرته وعزت نصرته أعلم وأحكم.

سورة الكهف

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] أبو بكر ﴿ردمًا ائْتونى﴾ [٩٥] بكسر التنوين . . . » إلى آخره.

وافق الشيخ والإمام على هذه القراءة؛ وقالا: إنهما قرأا له أيضا فى هذا الحرف مثل الجماعة، وقال الشيخ: «إن المد اختيار ابن مجاهد».

فأما قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ﴾ [الكهف: ٩٦] فذكر [الحافظ][١] فيه الخلاف عن أبى بكر، وكذلك قال الشيخ والإمام.

وقال الشيخ: «إن المد فى هذا الموضع اختيار ابن مجاهد وأبى الطيب».

وقد تقدم ذكر ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي﴾ [٧٠] فى باب ياءات الإضافة، والله العلى العظيم هو العليم الحكيم.

سورة مريم الصديقة عليها لسلام

قال الحافظ - رحمه الله - فى أول السورة[٢]: «وكذلك قرأت فى رواية أبى شعيب على فارس».

يعنى بإمالة الهاء والياء.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) العامة على تسكين أواخر هذه الأحرف المقطعة؛ ولذلك كان بعض القراء يقف على كل حرف منها وقفة يسيرة فى تمييز بعضها من بعض، وقرأ الحسن (كافُ) بالضم، كأنه جعلها معربة، ومنعها من الصرف للعلمية والتأنيث. وللقراء خلاف فى إمالة (ياء) و (هاء) وتفخيمهما، وبعضهم يعبر عن التفخيم بالضم كما يعبر عن الإمالة بالكسر. وإنما ذكرته؛ لأن عبارتهم فى ذلك موهمة. وأظهر دال صاد قبل ذال (ذِكْر): نافع وابن كثير وعاصم؛ لأنه الأصل، وأدغمها فيها الباقون. والمشهور إخفاء نون (عين) قبل الصاد؛ لأنها تقاربها ويشتركان فى الضم، وبعضهم يظهرها؛ لأنها حروف مقطعة يقصد تمييز بعضها من بعض.
ينظر: الدر المصون (٤/ ٤٨٩).

وذكر فى «المفردات» هذه القراءة، وذكر أيضا أنه قرأ على أبى الحسن بفتح الياء وإمالة فتحة الهاء.

ولم يذكر الشيخ والإمام عن أبى شعيب إلا إمالة الهاء خاصة.

وذكر الحافظ فى «جامع البيان» بسنده إلى أحمد بن صالح(١) عن قالون وورش عن نافع نُون العين مبينة.

---

(١) أحمد بن صالح، الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية، أبو جعفر المصرى، المعروف بابن الطبرى.

كان أبوه جنديًا من آمل طبرستان.

وكان أبو جعفر رأساً فى هذا الشأن، قل أن ترى العيون مثله، مع الثقة والبراعة.

ولد بمصر سنة سبعين ومائة، ضبطه ابن يونس.

حدث عن: ابن وهب فأكثر، وعن سفيان بن عيينة، ارتحل إليه، وحج، وسار إلى اليمن، فأكثر عن عبد الرزاق. وروى أيضًا عن: ابن أبى فديك، وعنبسة بن خالد الأيلى، وحرمى ابن عمارة، وأسد بن موسى، وعبد الملك بن عبد الرحمن الذمارى، ويحيى بن حسان، ويحيى بن محمد الجارى، وأبى نعيم، وعفان، وسلامة بن روح، وخلق سواهم.

حدث عنه: البخارى، وأبو داود، وأبو زرعة الرازى، ومحمد بن يحيى، وموسى ابن سهل الرملى، ومحمد بن المثنى الزمن، وهو أكبر منه، ومحمود بن غيلان، وهو من طبقته، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومات قبله بزمان، وأبو إسماعيل الترمذى، وأبو الأحوص محمد بن الهيثم، ويعقوب الفسوى، وإسماعيل سمويه، وصالح ابن محمد جزرة، وعثمان بن سعيد الدارمى، وأبو زرعة الدمشقى، وعلى بن الحسين ابن الجنيد، وعبيد بن رجال، وأحمد بن محمد بن نافع الطحان، وخلق كثير، آخرهم وفاة أبو بكر بن أبى داود، وقد سمع منه النسائى، ولم يحدث عنه، وقع بينهما، وآذاه أحمد بن صالح، فآذى النسائى نفسه بوقوعه فى أحمد.

روى على بن عبد الرحمن بن المغيرة، عن محمد بن عبد الله بن نمير، سمعت أبا نعيم يقول: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى، يريد أحمد بن صالح.

وقال الحافظ ابن عدى: سمعت أحمد بن عاصم الأقرع بمصر، سمعت أبا زرعة الدمشقى يقول: قدمت العراق، فسألنى أحمد بن حنبل: من خلفت بمصر؟ قلت: أحمد بن صالح، فسر بذكره، وذكر خيرًا، ودعا الله له.

قال جماعة - منهم البخارى، وابن زَبْر-: مات أحمد بن صالح فى شهر ذى القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين. وقد كان أحمد بن صالح من جلة المقرئين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٦٠-١٧٧)، والتاريخ الكبير (٢/ ٦)، والجرح والتعديل (٢/ ٥٦)، تاريخ بغداد (٤/ ١٩٥-٢٠٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٤٨، ٥٠)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٩٥-٤٩٦)، ميزان الاعتدال (١/ ١٠٣-١٠٤)، العبر (١/ ٤٥٠)، الوافى بالوفيات (٦/ ٤٢٤)، طبقات الشافعية للسبكى (٢/ ٦-٨)، غاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ٦٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٩-٤٢)، النجوم الزاهرة (٢/ ٣٢٨)، طبقات الحفاظ (٢١٦).

ثم قال الحافظ بعد كلام: «ولم يرو عن نافع إظهار نون العين عند الصاد، غير أحمد بن صالح، وإظهارها عندها إظهارًا خالصا غير معروف من مذهب القراء؛ لأن الصاد من حروف الفم، وحكم النون معهن أن تكون مخفاة، والمخفى ليس بمظهر خالص، ولا بمدغم محض، بل هو بمنزلة بين المنزلتين».

قال أبو عثمان المازنى: «بيان النون مع حروف الفم لحن، ولعل أحمد بن صالح قد جعل الإظهار عبارة عن الإخفاء مجازا واتساعا، كما تجعل الكسرة عبارة عن الإمالة، والضمة عبارة عن الإشمام فى نظائر ذلك».

فإن كان كذلك فما حكاه من البيان غير خارج عن الصواب؛ إذ ليس على الحقيقة بل على المجاز، على أن البيان لا يمتنع هاهنا من حيث كانت حروف الهجاء مبنية على الانفصال مما بعدها؛ فكان حكمها البيان لذلك، غير أن الجماعة من القراء على ترك ذلك هنا، والأخذ به.

وقوله: «وأمال نافع الهاء والياء بين بين».

ذكر الشيخ والإمام هذا الوجه عن نافع، وذكرا عنه أيضا الفتح فى الهاء والياء.

قال الشيخ: «وبين اللفظين أشهر عنه».

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [الآية: ٦٦]: «وقال النقاش عن الأخفش عنه بهمزتين».

وذكر فى المفردات أنه قرأ بهمزة واحدة على أبى الفتح وأبى الحسن، وقرأ على الفارسى بهمزتين، ولم يذكر الشيخ والإمام عنه إلا بهمزة واحدة، والله جل وعلا أعلم وأحكم.

سورة طه

قال الحافظ - رحمه الله - فى صدر السورة[١]: «وورش وأبو عمرو بإمالة الهاء خاصة».

---

(١) قرأ أبو عمرو بفتح الطاء وكسر الهاء، وكسرهما جميعًا حمزة والكسائى وأبو بكر والباقون بفتحهما. قال الزجاج: وتقرأ: (طه) بفتح الطاء وسكون الهاء، وكلها لغات. قال الزجاج: من فتح الطاء والهاء؛ فلأن ما قبل الألف مفتوح. ومن كسر الطاء والهاء أمال إلى الكسر؛ لأن الحرف مقصور، والمقصور يغلب عليه الإمالة إلى الكسر.
ينظر اللباب (١٣/ ١٦٤-١٦٥).

وافق الشيخ والإمام على ذلك، وزاد الإمام أنه قرأها لورش بين اللفظين.

وذكر الشيخ أنه روى عن ورش الفتح، ثم قال: «وبالإمالة قرأت على أبى الطيب.

قال الحافظ - رحمه الله -: «قالون بخلاف عنه: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥] باختلاس كسرة الهاء».

يعنى: [و] بإشباعها، وذكر الشيخ الوجهين، وأن الاختلاس أشهر، وقال الحافظ فى «مفرداته»: «والوجهان مشهوران»، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة النور

قال الحافظ - رحمه الله -: «وخلاد بخلاف عنه: ﴿يتقِهْ﴾(١) [النور: ٥٢]

---

(١) (ويتقه)، القراء فيه بالنسبة إلى القاف على مرتبتين:
الأولى: تسكين القاف، ولم يقرأ بها إلا حفص. والباقون بكسرها.
وأما بالنسبة إلى هاء الكناية فإنهم فيها على خمس مراتب:
الأولى: تحريكها مفصولة قولاً واحدًا، وبها قرأ ورش وابن ذكوان وخلف وابن كثير والكسائى.
الثانية: تسكينها قولاً واحدًا، وبها قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم.
الثالثة: إسكان الهاء أو وصلها بياء، وبها قرأ خلاد.
الرابعة: تحريكها من غير صلة، وبها قرأ قالون وحفص.
الخامسة: تحريكها موصولة أو مقصورة، وبها قرأ هشام.
قال السمين الحلبى... وأما تسكين القاف فإنهم حملوا المنفصل على المتصل؛ وذلك أنهم يسكنون عين (فعل) فيقولون: كَبْد، وكَتْف، وصَبْر، فى: كبد وكتف وصبِر؛ لأنها كلمة واحدة، ثم أجرى ما أشبه ذلك من المنفصل مجرى المتصل، فإن (يتقه) صار منه (تقِه) بمنزلة (كتِف) فسكن كما يسكن، ومنه:

قالت سليمى اشتَرْ لنا سويقًا

بسكون الراء، كما سكن الآخر:

فبات مُنْتَصْبًا وما تكردسا

وقول الآخر:

عجبت لمولود وليس له أب   وذى ولد لم يلْدَهُ أبوانِ

يريد: (منتصِبًا)، و (لم يَلِدْهُ).
وقال مكى: كان يجب على من سكن القاف أن يضم الهاء؛ لأن هاء الكناية إذا سكن ما قبلها ولم يكن الساكن ياء ضمت نحو (منه) و (عنه)، ولكن لما كان سكون القاف عارضًا لم يعتد به، وأبقى الهاء على كسرتها التى كانت عليها مع كسر القاف، ولم يصلها بياء؛ لأن الياء المحذوفة قبل الهاء مقدرة منوية، فبقى الحذف الذى فى الياء قبل الهاء على أصله.
=

بإسكان الهاء».

يعني: وبكسرها - أيضا - وصلتها والإسكان هي روايته عن أبي الفتح، والثانية روايته عن أبي الحسن.

وذكر الإمام الخلاف عن حمزة، وأن الكسر وإشباع الحركة أكثر وأشهر عنه، ولم يخص ذلك برواية خلاد، ولم يذكر الشيخ عن حمزة إلا إشباع الكسرة؛ والمراد بالإشباع في هذه المواضع وما أشبهها: وصل الحركة بحرف مد من جنسها، والله أعلم وأحكم.

= وقال الفارسي: الكسرة في الهاء لالتقاء الساكنين، وليست الكسرة التي قبل الصلة؛ وذلك أن هاء الكناية ساكنة في قراءته، ولما أجرى (تقه) مجرى «كتف»، وسكن القاف، التقى ساكنان، ولما التقيا اضطر إلى تحريك أحدهما، فإما أن يحرك الأول أو الثاني، ولا سبيل إلى تحريك الأول؛ لأنه يعود إلى ما فر منه، وهو ثقل (فَعِل)؛ فحرك ثانيهما (على غير) أصل التقاء الساكنين؛ فلذلك كسر الهاء، ويؤيده قوله:

.... لم يـلْـدَهُ أبـوان

وذلك أن أصله: لم (يلِدْه) بكسر اللام وسكون الدال للجزم، ثم لما سكن اللام التقى ساكنان، فلو حرك الأول لعاد إلى ما فر منه، فحرك ثانيهما وهو الدال، وحركها بالفتح وإن كان على خلاف أصل التقاء الساكنين؛ مراعاة لفتحة الياء. وقد رد أبو القاسم بن فِيُّره قول الفارسي، وقال: لا يصح قوله: إنه كسر الهاء لالتقاء الساكنين؛ لأن حفصًا لم يسكن الهاء في قراءته قط. وقد رد أبو عبد الله شارح قصيدته هذا الرد، وقال: وعجبت من نفيه الإسكان عنه مع ثبوته عنه في ﴿أرجه﴾ [الأعراف: ١١١] و ﴿فألقه﴾ [النمل: ٢٨]، وإذا قرأه في (أرجه) و (فألقه) احتمل أن يكون (يتقه) عنده قبل سكون القاف كذلك، وربما يرجح ذلك بما ثبت عن عاصم من قراءته إياه بسكون الهاء مع كسر القاف. قال شهاب الدين: لم يعن الشاطبي بأنه لم يسكن الهاء قط، الهاء من حيث هي هي، وإنما عنى هاء (يتقه) خاصة، وكان الشاطبي أيضًا يعترض التوجيه الذي تقدم عن مكي، ويقول: تعليله حذف الصلة بأن الياء المحذوفة قبل الهاء مقدرة منوية؛ فبقي في حذف الصلة بعد الهاء على أصله غير مستقيم من قبل أنه قرأ ﴿يؤدهي﴾ [آل عمران: ٧٥] وشبهه بالصلة، ولو كان يعتبر ما قاله من تقدير الياء قبل الهاء لم يصلها.

قال أبو عبد الله: هو وإن قرأ ﴿يؤدهي﴾ وشبهه بالصلة فإنه قرأ: ﴿يرضه﴾ [الزمر: ٧] بغير صلة، فألحق مكي (يتقه) بـ (يرضه)، وجعله مما خرج فيه عن نظائره؛ لاتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، ويرجح ذلك عنده؛ لأن اللفظ عليه، ولما كانت القاف في حكم المكسورة بدليل كسر الهاء بعدها صار كأنه (يتقه) بكسر القاف والهاء من غير صلة، كقراءة قالون وهاشم في أحد وجهيه، فعلله بما يعلل به قراءتهما، والشاطبي يرجح عنده حمله على الأكثر مما قرأ به، لا على ما قل وندر؛ فاقتضى تعليله بما ذكر.

ينظر اللباب (١٤/ ٤٣٠-٤٣٣).

سورة النمل

قال الحافظ - رحمه الله -: «الكسائى ﴿ألَا يا اسجدوا﴾ [الآية: ٢٥] بتخفيف اللام، ويقف (ألا يا)، ويبتدئ: (اسجدو) على الأمر»(١).

---

(١) قرأ الكسائى بتخفيف (ألا) والباقون بتشديدها، فأما قراءة الكسائى: (ألا) فيها تنبيه واستفتاح، و (يا) بعدها حرف نداء، أو تنبيه أيضًا على ما سيأتى، و (اسجدوا): فعل أمر، فكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون: يا اسجدوا، ولكن الصحابة أسقطوا ألف (يا) وهمزة الوصل من (اسجدوا) خطًا لما سقط لفظًا، ووصلوا الياء بسين (اسجدوا)؛ فصارت صورته: (يسجدوا) كما ترى، فاتحدت القراءتان لفظًا وخطًا، واختلفا تقديرًا. واختلف النحويون فى (يا) هذه، هل هى حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف، تقديره: يا هؤلاء اسجدوا. . . والمرجح أن تكون للتنبيه؛ لئلا يؤدى إلى حذف كثير من غير بقاء ما يدل على المحذوف؛ ألا ترى أن جملة النداء حذفت، فلو ادعيت حذف المنادى كثر الحذف، ولم يبق معمول يدل على عامله، بخلاف ما إذا جعلتها للتنبيه. ولكن عارضنا هنا أن قبلها حرف تنبيه آخر، وهو (ألا)، وقد اعتذر عن ذلك بأنه جمع بينهما تأكيدًا، وإذا كانوا قد جمعوا بين حرفين عاملين للتأكيد، كقوله:

فأصبحن لا يسألننى عن بما به

فغير العاملَيْن أولى، وأيضًا فقد جمعوا بين حرفين عاملين متحدى اللفظ والمعنى كقوله:

فـلا والـلـه لا يُـلْـفَـى لما بـى ... ولا لِـلِـمَـا بهـم أبـدًا دواءُ

فهذا أولى، وقد كثر مباشرة (يا) لفعل الأمر، وقبلها (ألا) التى للاستفتاح، كقوله:

ألا يا اسلمى ثم اسلمى ثمت اسلمى ... ثـلاث تحـيـات وإن لم تـكـلَّـمِ

وقوله:

ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى ... ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

وقوله:

ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعِقْد ... وذات اللِّثاث الحوِّ والفاحم الجعد

وقوله:

ألا يا اسلمى يا هندُ هندَ بنى بكر ... وإن كان حيَّانا عِدَى آخِرَ الدهر

وقوله:

ألا يا اسقيانى قبل خيل أبى بكر ... لعل منايانا قربن ولا ندرى

وقوله:

ألا يا اسقيانى قبل غارةِ سنجال

وقوله:

فقالت ألا يا اسمع أعظْك بخطبة ... وقلت سمعنا فانطقى وأصيبى

وقد جاء ذلك وإن لم يكن قبلها (ألا) كقوله:

يا دار هند يا اسلمى ثم اسلمى ... بسمسم أو عن يمين سمسم

فعلم أن قراءة الكسائى قوية؛ لكثرة دورها فى لغتهم، وقد سمع ذلك فى النثر، سمع =

. . . .

= بعضهم يقول: ألا يا ارحمونى، ألا يا تصدقوا علينا، وأما قوله:

يـا لـعـنـةُ الـلـه والأقـوام كـلـهـم والـصـالحين عـلى سـمـعـان مـن جـار

فيحتمل أن تكون (يا) للنداء، والمنادى محذوف، وأن تكون للتنبيه، وهو الأرجحَ لما مر. واعلم أن الوقف عند الكسائى على (يهتدون) تام، وله أن يقف على (ألا يا) معًا، ويبتدىء (اسجدوا) بهمزة مضمومة. وله أن يقف على (ألا) وحدها، وعلى (يا) وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان، وهذان الوقفان وقفا اختبار لا اختيار؛ لأنهما حرفان لا يتم معناهما إلا بما يتصلان به، وإنما فعله القراء امتحانًا وبيانًا. فهذا توجيه قراءة الكسائى، والخطب فيها سهل. وأما قراءة الباقين فتحتاج إلى إمعان نظر، وفيها أوجه كثيرة:

أحدها: أن (ألا) أصلها: أن لا، فـ «أن» ناصبة للفعل بعدها؛ ولذلك سقطت نون الرفع، و (لا) بعدها حرف نفى، وأن وما بعدها فى موضع مفعول (يهتدون) على إسقاط الخافض أى: إلى أن لا يسجدوا، و (لا) مزيدة كزيادتها فى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتب﴾ [الحديد: ٢٩]، والمعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا.

الثانى: أنه بدل من (أعمالهم) وما بينهما اعتراض تقديره: وزين لهم الشيطان عدم السجود لله.

الثالث: أنه بدل من (السبيل) على زيادة (لا) أيضًا، والتقدير: فصدهم عن السجود لله.

الرابع: أن «ألا يسجدوا» مفعولاً له، وفى متعلقه وجهان:

أحدهما: أنه (زين)، أى: زين لهم لأجل ألا يسجدوا.

والثانى: أنه متعلق بـ (صدهم)، أى: صدهم لأجل أن لا يسجدوا، وفى (لا) حينئذ وجهان:

أحدهما: أنها ليست مزيدة، بل باقية على معناها من النفى.

والثانى: أنها مزيدة، والمعنى: وزين لهم لأجل توقعه سجودهم، أو لأجل خوفه من سجودهم.

وعدم الزيادة أظهر.

الخامس: أنه خبر مبتدأ مضمر، وهذا المبتدأ إما أن يقدر ضميرًا عائدًا على (أعمالهم)، التقدير: هى ألا يسجدوا؛ فتكون (لا) على بابها من النفى، وإما أن يقدر ضميرًا عائدًا على (السبيل)، التقدير: هو أن لا يسجدوا؛ فتكون (لا) مزيدة على ما تقدم ليصح المعنى.

وعلى الأوجه الأربعة المتقدمة لا يجوز الوقف على (يهتدون) ؛ لأن ما بعده إما معمول له أو لما قبله من (زين) و (صد)، أو بدل مما قبله أيضًا من (أعمالهم) أو من (السبيل) على ما قرر، بخلاف الوجه الخامس؛ فإنه مبنى على مبتدأ مضمر، وإن كان ذلك الضمير مفسرًا بما سبق قبله، وقد كتبت (ألا) موصولة غير مفصولة، فلم تكتب (أن) منفصلة من (لا) ؛ فمن ثم: امتنع أن يوقف هؤلاء فى الابتلاء والامتحان على (أن) وحدها؛ لاتصالها بـ «لا» فى الكتابة، بل يوقف لهم على (ألا) بجملتها، كذا قال القراء والنحويون متى سئلوا عن مثل ذلك وقفوا لأجل البيان على كل كلمة على حدتها؛ لضرورة البيان، وكونها كتبت متصلة بـ (لا) غير مانع من ذلك. ثم قول القراء: كتبت متصلة فيه تجوز وتسامح؛ لأن حقيقة هذا أن يثبتوا صورة نون ويصلونها بـ «لا»، فيكتبونها: (أنلا)، ولكن لما أدغمت فيما بعدها =

قال فى «التحبير»: «رسم ذلك فى سائر المصاحف موصولا».

يعنى أن الياء موصولة بالسين؛ فعلى هذا يكون وقف الكسائى مخالفا لخط المصحف؛ لأنه يفصل الياء من السين ويلحقها ألفا.

وأما قراءة الجماعة فذكر فى «التحبير» أن الوقف لهم ﴿أَلَّا﴾ بلام مشددة، والابتداء ﴿يَسْجُدُواْ﴾ بياء مفتوحة متصلة بالسين.

وقال فى آخر الفصل فى كتاب «التحبير»: حدثنا محمد بن أحمد(١)، قال: حدثنا

= لفظًا، وذهب لفظها إلى لفظ ما بعدها - قالوا ذلك تسامحًا. وقد رتب أبو إسحاق على القراءتين حكمًا، وهو وجوب سجود التلاوة وعدمه: فأوجبه مع قراءة الكسائى، وكأنه لأجل الأمر به، ولم يوجبه فى قراءة الباقين؛ لعدم وجود الأمر فيها، إلا أن الزمخشرى لم يرتضِهِ منه؛ فإنه قال: فإن قلت: أسجدة التلاوة واجبة فى القراءتين جميعًا أو فى واحدة منهما؟ قلت: هى واجبة فيهما، وإحدى القراءتين أمْرٌ بالسجود، والأخرى ذم للتارك، وما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد مرجوع إليه.

قال شهاب الدين: وكأن الزجاج أخذ بظاهر الأمر، وظاهره الوجوب، وهذا لو خلينا الآية لكان السجود واجبًا، ولكن دلت السنة على استحبابه دون وجوبه، على أنا نقول: هذا مبنى على نظر آخر، وهو أن هذا الأمر من كلام الله - تعالى - أو من كلام الهدهد محكيًا عنه؟ فإن كان من كلام الله - تعالى - فيقال: يقتضى الوجوب إلا أن يجىء دليل يصرفه عن ظاهره، وإن كان من كلام الهدهد -وهو الظاهر- ففى انتهاضه دليلاً نظرٌ، وهذا الذى ذكروه ليس بشىء؛ لأن المراد بالسجود هاهنا عبادة الله لا عبادة الشمس، وعبادة الله واجبة، وليس المراد من الآية سجود التلاوة، وأين كانت التلاوة فى زمن سليمان - عليه السلام - ولم يكن ثَمّ قرآن؟!

وقرأ الأعمش: (هلاَّ) و (هَلاَ) بقلب الهمزة هاء مع تشديد (لا) وتخفيفها، وكذا هى فى مصحف عبد الله. (وقرأ عبد الله) (تسجدون) بتاء الخطاب ونون الرفع، وقرئ كذلك بالياء من تحت، فمن أثبت نون الرفع فـ (ألا) بالتشديد أو التخفيف للتحضيض، وقد تكون المخففة للعرْض أيضًا، نحو: ألا تنزل عندنا فَتَحدَّثُ، وفى حرف عبد الله أيضًا: (ألا هل تسجدون) بالخطاب.

قوله: (الذى يخرج الخبء) يجوز أن يكون مجرور المحل نعتًا (لله) أو بدلاً منه أو بيانًا، و منصوبَةً على المدح، ومرفوعَةُ على خبر ابتداءٍ مضمر.

ينظر اللباب (٥/ ١٤٢-١٤٧).

(١) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين الملطى الشافعى، نزيل عسقلان، فقيه مقرئ متقن ثقة، أخذ القراءة عرضًا عن ابن مجاهد وابن الأنبارى، وأخذ القراءة عنه عرضًا الحسن بن ملاعب الحلبى، وروى عنه الحروف عبيد الله بن سلمة المكتب، وسمع خيثمة الأطرابلسى وأحمد بن مسعود الوزان، وروى عنه عبيد الله بن سلمة المكتب وإسماعيل ابن رجاء وعمر بن أحمد الواسطى، قال الدانى: مشهور بالثقة والإتقان، سمعت إسماعيل ابن رجاء يقول كان كثير العلم كثير التصنيف فى الفقه، وكان يتفقه للشافعى وكان يقول =

محمد بن القاسم الأنبارى قال: «من قرأ ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بالتثقيل وقف ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾، وهذا معنى قوله فى «التيسير»: «ويقفون على الكلمة بأسرها».

قال الحافظ - رحمه الله -: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [٣٦] أثبتها مفتوحة فى الوصل ساكنة فى الوقف، قالون وحفص وأبو عمرو بخلاف عنهم».

يعنى فى الوقف.

وذكر الحافظ فى كتاب «التحبير» هذه الياء فى جملة الياءات المحذوفات من الرسم؛ فعلى هذا يكون وقف من أثبتها فى الوقف مخالفا لخط المصحف، وهذه المسألة والتى قبلها تلحقان بباب الوقف على مرسوم الخط على ما ذكر فى آخر الباب هناك، وذكر الحافظ الخلاف فى الوقف عن قالون وحفص وأبى عمرو، ويظهر أن الإثبات عنده أرجح، وكذلك فعل الإمام، ويظهر أن الحذف عنده أرجح.

وأما الشيخ فلم يذكر عنهم فى الوقف إلا إثبات الياء خاصة، ثم قال: «وقد قال ابن مجاهد: إن من فتح الياء يقف بياء».

ثم قال «فيجب على قوله: أن يقف ورش بالياء».

وذكر الحافظ هذه الياء هنا فى الزوائد؛ بناء على كونها محذوفة فى الخط، ولأنها تحذف فى الوقف، وذكرها فيما تقدم فى باب ياءات الإضافة وفى باب الزوائد - أيضا - وكذلك ذكرها الشيخ فى ياءات الإضافة، ثم عدها فى الزوائد، وإنما جعلها من ياءات الإضافة؛ لأنها ضمير المتكلم، وعدها من المحذوفات؛ لسقوطها من الرسم، والله عز جلاله وجل كماله أعلم.

= الشعر، قلت - ابن الجزرى - له قصيدة عارض بها أبا مزاحم الخاقانى، أنشدنيها الشيخ أبو المعالى المقرئ شفاها عن ست الدار الوجيهية عن إبراهيم بن وثيق عن ابن زرقون عن الخولانى عن أبى عمرو قال أنشدنى إياها عبيد الله من لفظه، وأنشدنيها بمصر أبو محمد إسماعيل بن رجاء من حفظه قالا: أنشدنا أبو الحسين الملطى، وأولها:

أقول لأهل اللب والفضل والحجر ... مقالَ مريدٍ للثواب وللأجر
وأسأل ربى عفوه وعطاءه ... وطرد دواعى العجب عنى والكبر
وأدعوه خوفًا راغبًا بتذلل ... ليغفر لى ما كان من سيئ الأمر
وأسأله عونا كما هو أهله ... أعوذ به من آفة القول والفخر

مات بعسقلان سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

ينظر غاية النهاية (٢/ ٦٧) (٢٧٣٩).

وأما قول الإمام فى آخر هذه السورة: «فيها ثلاث محذوفات».

فيعنى الياء من ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [الآية:٣٦]، والياء من ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [الآية:٣٦] والياء من ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [الآية:١٨]، وذلك أن الكسائى يثبت هذه الثالثة(١) فى الوقف، وقد تقدم هذا فى باب الوقف على مرسوم الخط، ولم يعد الحافظ والشيخ هذه الياء الثالثة فى الزوائد؛ لأنها لا تثبت فى الوصل، وهذا الذى فعل الإمام يقتضى أن يعد الياءات التى أثبت ابن كثير فى قوله تعالى: ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] و ﴿وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧] و ﴿بَاقٍۗ﴾ [النحل: ٩٦] فى جملة الزوائد، ولم يفعل [ذلك](٢) والله جل وعلا وتبارك وتعالى أعلم.

سورة القصص

قال الحافظ - رحمه الله -: «و [قرأ] أبو عمرو ﴿أفلا يعقلون﴾ [٦٠] بالياء».

وحكى الشيخ والإمام أن أبا عمرو خير بين الياء والتاء، وأن الأولى أشهر عنه، أعنى المعجمة من أسفل، والله سبحانه أعلم وأحكم.

سورة الروم

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿وكذلك تَخرُجون﴾ [الآية: ١٩]: «وكذلك قال النقاش عن الأخفش هنا خاصة».

يعنى عن(٣) ابن ذكوان أنه يقرأ: ﴿تَخرُجون﴾ بفتح التاء وضم الراء، وهذا التقييد يقتضى أنه يقرؤه أيضا بضم التاء وفتح الراء، كما نقل الشيخ والإمام.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ابن عامر بخلاف عن هشام: ﴿كِسْفًا﴾ [٤٨] بإسكان السين».

لم يذكر الشيخ والإمام خلافا عن هشام فى إسكان السين.

قال الحافظ رحمه الله: «﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ﴾ [الروم: ٥٢] و ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾ [الروم: ٥٣]، قد ذكرا».

يعنى: فى النمل، والذى يحتاج إليه هذا الموضع من التنبيه: أن الحافظ ذكر فى

(١) فى ب: الياء.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: أن.

التحبير أن المصاحف أجمعت على رسم ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ بغير ياء فى هذه السورة، وكذلك ذكر الشيخ فى التبصرة؛ فعلى هذا يكون وقف حمزة والكسائى هنا بالياء مخالفا لخط المصحف، وقد زاد الإمام عن الكسائى أنه وقف فى الروم بغير ياء، وأما الحرف الذى فى النمل، فأجمعت المصاحف على رسمه بالياء، وكذلك وقف عليه جميع القراء.

وقال الشيخ: «وقد روى عن الكسائى أنه وقف عليهما بغير ياء».

يعنى فى السورتين، ثم ذكر أن مذهب أبى الطيب الوقف عليهما بالياء، وهذا الموضع من الموعود به فى آخر باب الوقف على مرسوم الخط.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿مِّن ضَعۡفٖ﴾ [الآية: ٥٤]: «وبالوجهين يأخذ له».

يعنى لحفص.

وقال الإمام: «وبالوجهين قرأت له».

وذكر الشيخ المسألة، ولم يذكر لنفسه فى التبصرة قراءة ولا اختيارا.

إلا أنه قال فى المفردات: «إن حفصا قرأ بالضم كقالون».

وكذا مقتضى قوله فى كتاب التذكرة، فيظهر من هذا أنه يأخذ بالضم، والله العلى العظيم أعلم وأحكم.

سورة الأحزاب

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الآية: ٤][1]: «إلا ورشا؛ فإن

(١) قرأ الكوفيون وابن عامر: (اللائى) هاهنا وفى سورة الطلاق بياء ساكنة بعد همزة مكسورة، وهذا هو الأصل فى هذه اللفظة؛ لأنه جمع (التى) معنى، وأبو عمرو والبزى: (اللائى) بياء ساكنة وصلاً بعد ألف محضة فى أحد وجهيهما، ولهما وجه آخر، ووجه هذه القراءة أنهما حذفا الياء بعد الهمزة تخفيفًا، ثم أبدلا الهمزة ياء وسكناها؛ لصيرورتها ياء مكسورًا ما قبلها، إلا أن هذا ليس بقياس؛ وإنما القياس جعل الهمزة بين بين.

قال أبو على: لا يُقْدَمُ على مثل هذا البدل إلا أن يسمع. قال شهاب الدين: قال أبو عمرو بن العلاء: إنها لغة قريش التى أمر الناس أن يقرءوا بها. وقال بعضهم: لم يبدلوا، وإنما كتبوا فعبر عنهم القرآن بالإبدال. وليس بشىء. وقال أبو على: أو غير بإظهار أبى عمرو (اللائى يئسن) يدل على أنه يشهد ولم يبدل. وهذا غير لازم؛ لأن البدل عارض فلذلك لم يدغم.

وقرأها ورش بهمزة مسهلة بين بين، وهذا الذى زعم بعضهم أنه لم يصح عنهم غيره، =

المد والقصر جائزان فى مذهبه؛ لما ذكرناه فى باب الهمزتين».

يعنى قوله فى باب الهمزتين من كلمتين: «ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفقتين أو أسقطت فالألف التى قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها؛ اعتدادا بها، ويجوز أن تقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظا، والأول أوجَه، وقال الإمام فى هذه المسألة: «وكلهم مد غير ورش».

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] حمزة وأبو عمرو ﴿الظنونَ﴾[1] [الآية: ١٠] و﴿الرسولَ﴾ [الآية: ٦٦] و﴿السبيلَ﴾ [الآية: ٦٧] بحذف الألف فى الحالين فى الثلاثة، وابن كثير وحفص والكسائى بحذفها فيهن فى الوصل خاصة، والباقون بإثباتها فى الحالين».

وقال فى التحبير: «رسمت هذه الثلاثة المواضع فى هذه السورة خاصة بالألف، كما حدثنا خلف بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمد المكى قال: حدثنا على

= وهو تخفيف قياسى، وإذا وقفوا سكنوا الهمزة، ومتى سكنوها استحال تسهيلها بين بين، لزوال حركتها فتقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وليس هذا من مذهبهم تخفيفها فتقرأ همزة، وقرأ قنبل وورش بهمزة مكسورة دون ياء، حَذَفَ الياء واجتزأ عنها بالكسرة، وهذا الخلاف بعينه جارٍ فى المجادلة أيضًا والطلاق.

ينظر اللباب (١٥/ ٤٩٨-٤٩٩).

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر بإثبات ألف بعد نون (الظنون) ولام (الرسول) فى قوله: ﴿وأطعنا الرسولا﴾ [الأحزاب: ٦٦] ولام (السبيل) فى قوله: ﴿فأضلونا السبيلا﴾ [الأحزاب: ٦٧﴾ وصلا ووقفًا موافقة للرسم؛ لأنهن رسمن فى المصحف كذلك، وأيضًا فإن هذه الألف تشبه هاء السكت لبيان الحركة، وهاء السكت تثبت وقفًا للحاجة إليها، وقد ثبتت وصلاً؛ إجراء للوصل مجرى الوقف فكذلك هذه الألف، وقرأ أبو عمرو وحمزة بحذفها فى الحالين؛ لأنها لا أصل لها. وقولهم: أجريت الفواصل مجرى القوافى، غير معتد به؛ لأن القوافي يلتزم الوقف عليها غالبًا، والفواصل لا يلزم ذلك فيها فلا تشبه بها، والباقون بإثباتها وقفًا وحذفها وصلاً؛ إجراء للفواصل مجرى القوافى فى ثبوت ألف الإطلاق كقوله:

أستأثر الله بالوفاء وبالعدل وولى الملامة الرجلا

وقوله:

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبتُ لقد أصابا

ولأنها كهاء السكت، وهى تثبت وقفًا وتحذف وصلاً، قال شهاب الدين: (كذا يقولون تشبيهًا للفواصل بالقوافى، وأنا لا أحب هذه العبارة؛ فإنها منكرة لفظًا).

ولا خلاف فى قوله (وهو يهدى السبيل) أنه بغير ألف فى الحالين.

ينظر اللباب (١٥/ ٥١١).

ابن عبد العزيز[١]، قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام، قال: رأيتهن ثلاثتهن فى الذى يقال له «الإمام»: مصحف عثمان بن عفان - رضى الله عنه - بالألف».

فعلى هذا يكون من حذف الألف فى الحالين أو فى الوصل خاصة، قد خالف الخط، وهذا الموضع من المواضع الموعود بها فى آخر باب الوقف على مرسوم الخط، والله عز وعلا وتبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة يس

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] أبو بكر وحمزة والكسائى ﴿يسٓ﴾[٢] [الآية:

---

(١) على بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور: الإمام، الحافظ، الصدوق، أبو الحسن البغوى، نزيل مكة.
ولد سنة بضع وتسعين ومائة.
وسمع: أبا نعيم، وعفان، والقعنبى، ومسلم بن إبراهيم، وموسى بن إسماعيل، وأبا عبيد، وأحمد بن يونس، وعلى بن الجعد، وعاصم بن على، وطبقتهم.
وجمع، وصنف (المسند) الكبير، وأخذ القراءات عن أبى عبيد وغيره.
سمع منه الحروف: أحمد بن التائب، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وأبو سعيد ابن الأعرابى، وأبو إسحاق بن فراس، ومحمد بن عيسى بن رفاعة، وأحمد بن خالد ابن الجباب.
وحدث عنه أيضًا: على بن محمد بن مهرويه القزوينى، وأبو على حامد الرفاء وعبد المؤمن بن خلف النسفى، وأبو الحسن على بن إبراهيم بن سلمة القطان، وأبو القاسم الطبرانى، وخلق كثير من الرحالة والوفد.
وكان حسن الحديث. قال الدارقطنى: ثقة مأمون. وقال ابن أبى حاتم: كتب إلينا بحديث أبى عبيد، وكان صدوقًا.
مات سنة ست وثمانين ومائتين، وقيل: سنة سبع.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٤٨، ٣٤٩)، والجرح والتعديل (٦/ ١٩٦)، معجم الأدباء (١٤/ ١١-١٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٢٢-٦٢٣)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٤٣)، لسان الميزان (٤/ ٢٤١)، شذرات الذهب (٢/ ١٩٣).

(٢) وأمال الياء من (يس) الأخوان، وأبو بكر؛ لأنها اسم من الأسماء.
قال الفارسى: وإذا أمالوا (يا) وهى حرف نداء فَلأَنْ يميلوا (يا) من (يس) أجدر.
وقرأ عيسى وابن أبى إسحاق بفتح النون إما على البناء على الفتح تخفيفًا كـ (أين وكيف) وإما على أنه مفعول بـ (اتلُ) وإما على أنه مجرور بحرف القسم، وهو على الوجهين غير منصرف للعلمية والتأنيث، ويجوز أن يكون منصوبًا على إسقاط حرف القسم كقوله:
. . . أمانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ . . .
وقرأ الكلبى بضم النون، فقيل: على أنها خبر مبتدأ مضمر، أى: هذه يس، ومنعت من الصرف.

١] بإمالة فتحة الياء»، قال الشيخ: «إلا أن حمزة أقرب إلى بين اللفظين».

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [الآية: ٤٩]: «والنص عن قالون بالإسكان»، قال الإمام: «قرأ قالون بالإسكان مثل حمزة»، ثم قال: «وقرأتها له أيضا مختلسة».

وذكر الشيخ الإسكان عن قالون، ثم قال: «وهذه ترجمة لا يستطاع اللفظ بها، وأحسن منها لقالون أنه أخفى حركة الخاء وشدد الصاد، وكذلك قرأ أبو عمرو مثل قالون، وقيل عن أبى عمرو: إنه اختلس حركة الخاء». انتهى كلام الشيخ.

وقوله: «لا يستطاع اللفظ بها».

يريد: لما يلزم من التقاء الساكنين، لكنه يلزمه أن يقول مثله فى قراءة حمزة: ﴿وما اسْطَّاعوا﴾ بتشديد الطاء فى آخر الكهف [الآية: ٩٧]، ولا خلاف فى تشديد الصاد عن قالون وغيره سوى حمزة. والله سبحانه وله الحمد أعلم وأحكم.

سورة الصافات

قال الحافظ - رحمه الله -: «وأقرأنى أبو الفتح فى رواية خلاد: ﴿فالتاليات ذِّكرا﴾ [٣] ﴿فالمغيرات صُّبحا﴾ [العاديات: ٣] بالإدغام».

وذكر [الشيخ][1] فى «المفردات» أنه قرأهما على طاهر بن غلبون بالإظهار.

= وقيل: بل هى حركة بناء كـ (حيث)؛ فيجوز أن (يكون) خبرًا كما تقدم، وأن يكون مقسمًا بها نحو: (عهدُ الله، لأفعلن).

وقيل: لأنها منادى فبنيت على الضم؛ ولهذا فسرها الكلبى القارئ لها بـ (يا إنسان). قال: وهى لغة طيئ. قال الزمخشرى: إن صح معناه فوجهه أن يكون أصله: يا أنيسين، فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا فى القسم: (م الله) فى: ايمن الله.

قال أبو حيان: والذى نقل عن العرب فى تصغير «إنسان» أنيسان، بياء بعدها ألف؛ فدل أن أصله: أنسيان؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولا نعلم أنهم قالوا فى تصغيره: أنيسين. وعلى تقدير أنه يصغر كذلك فلا يجوز ذلك إلا أن يبنى على الضم؛ لأنه منادى مقبل عليه، ومع ذلك فلا يجوز؛ لأنه تحقير، ويمتنع من ذلك فى حق النبوة.

قال شهاب الدين: أما الاعتراض الأخير فصحيح، نصوا على أن التصغير لا يدخل فى الأسماء المعظمة شرعًا؛ ولذلك يحكى أن ابن قتيبة (لما قال) فى «المهيمن» إنه مصغر من (مؤمن)، والأصل: مؤيمن، فأبدلت الهمزة هاء - قيل له: هذا يقرب من الكفر؛ فليتق الله قائله. ينظر: اللباب (١٦/ ١٦٢-١٦٤).

(١) سقط فى ب.

قال: «وهو المعروف».

ولم يذكر الشيخ والإمام عن خلاد فى المرسلات والعاديات إلا الإظهار.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] ابن ذكوان من قراءتى على الفارسى عن النقاش عن الأخفش عنه: ﴿وإن الياس﴾ [الآية: ١٢٣] بحذف الهمزة»[١] يعنى من أول الاسم، إلى قوله: «والله أعلم بما أراد».

هذا الكلام ظاهر فى التشكك فى قول ابن ذكوان بحذف الهمزة، وقال فى «المفردات»: «إنه قرأ[٢] بلا همز فى وسط الاسم»، يريد: بين الياء والسين، وإن البغداديين ظنوا أنه أراد بلا همز فى أول الاسم، وإن ابن ذكوان لم يرد إلا بلا همز فى وسطه، وقال أيضا فى «المفردات»: إنه يأخذ بالهمز، واستدل على صحة ذلك بإجماع الآخذين عنه من أهل بلده بالهمز فى أوله، وإثبات الهمز فى أوله هو مذهب الشيخ والإمام، والله عز جلاله وجل كماله أعلم وأحكم.

سورة الزمر

ذكر الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[٣] [الآية: ٧] عن هشام: الاختلاس والإسكان، وعن أبى عمر الدورى عن اليزيدى عن أبى عمرو: الإسكان والإشباع.

---

(١) قرأ العامة (إلياس) بهمزة مكسورة همزة قطع، وابن ذكوان بوصلها، ولم ينقلها عنه أبو حيان، بل نقلها عن جماعة غيره، ووجه القراءتين: أنه اسم أعجمى تلاعبت به العرب فقطعت همزته تارة ووصلتها أخرى، وقالوا فيه (إلياسين) كجبرائين، وقيل: تحتمل قراءة الوصل أن يكون اسمه: ياسين، ثم دخلت عليه (أل) المعرِّفة كما دخلت على (يسع).
ينظر اللباب (١٦/ ٣٣٩).

(٢) فى أ: قصد.

(٣) قرأ ابن كثير والكسائى وابن ذكوان (يرضهو) بالصلة. وهى الأصل من غير خلاف وهى قراءة واضحة. قال الواحدى: من أشبع الهاء حتى ألحق فيها واوًا؛ لأن ما قبل الهاء متحرك فصار بمنزلة: ضرَبهُ.
وقرأ: (يرضه) بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف، نافع وعاصم وحمزة.
وقرأ (يرضه) بإسكانها وصلاً من غير خلاف، السوسى عن أبى عمرو.
وقرأ بالوجهين - أعنى الإسكان والصلة - الدورى عن أبى عمرو.
وقرأ بالإسكان والتحريك من غير صلة، هشام عن ابن عامر.
ينظر: اللباب (١٦/ ٤٧٨-٤٧٩).

ولم يذكر الشيخ والإمام الإسكان عن واحد منهما.

قال الحافظ - رحمه الله -: «[قرأ] أبو شعيب ﴿فبشر عبادىَ الذين﴾ [الآية: ١٧-١٨] بياء مفتوحة فى الوصل ساكنة فى الوقف . . .» إلى آخر الكلام.

ذكر الحافظ فى «التحبير» أنه رسم بغير ياء: فمن روى إثبات الياء فى الوصل، أو فى الوقف فقد خالف الخط، وهذا الموضع من المواضع الموعود بها فى آخر باب الوقف على مرسوم الخط، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

سورة السجدة

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]: «على أن بعض أهل الأداء من أصحابنا يأخذ لابن ذكوان بإشباع المد هنا، وفى ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١-٢] . . .»إلى آخر كلامه.

الأخذ بإشباع المد لابن ذكوان فى هذين الموضعين هو مذهب الشيخ ومذهب الإمام، والله لا إله إلا هو أعلم وأحكم.

سورة الزخرف

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة: ﴿أَشَهِدُواْ﴾ [الآية: ١٩]: «وقالون من رواية أبى نشيط بخلاف عنه يدخل قبلها ألفا».

إدخال الألف هى قراءته على أبى الفتح، وترك الألف هى قراءته على أبى الحسن، وقد نبه الشيخ على وجود الخلاف، إلا أن مذهبه ومذهب الإمام ترك الألف.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة: ﴿لَمَّا مَتَٰعُ﴾ [الآية: ٣٥]: «وهشام بخلاف».

لم يذكر الشيخ والإمام عن هشام إلا التشديد.

قال الحافظ - رحمه الله -: «﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ [الآية: ٦٨]: فتحها أبو بكر فى الوصل . . .» إلى آخر كلامه.

لم يذكر هنا كيف يصنع أبو بكر فى الوقف، هل يسكنها أو يحذفها؟ وقد ذكر فى باب الياءات الزوائد أنه يسكنها فى الوقف فاكتفى بذلك عن التكرار هنا، وذكر فى التحبير بسنده عن محمد بن أحمد عن ابن الأنبارى أنه فى مصاحف أهل المدينة

بياء، وفى مصاحفنا - يعنى: أهل العراق - بغير ياء.

ثم ذكر الحافظ أنه فى مصاحف أهل الشام بالياء، فعلى هذا يكون حيث ثبت من المصاحف - أى: من مصاحف المدينة والشام وغيرهما - حاشا مصاحف أهل العراق فتكون من ياءات الإضافة، [وإذا وجدت][(١)] فى مصاحف أهل العراق [حسب؛ فتكون][(٢)] من الزوائد، والله [عز وجهه وجل ذكره][(٣)] أعلم [وأحكم][(٤)].

سورة الأحقاف

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ [الآية: ١٢]: «والبزى بخلاف عنه».

وذكر فى «المفردات» عن البزى ﴿لتُنذر﴾ بالتاء المعجمة من فوق، ثم قال: «وأقرأنى الفارسى بالياء»، ثم قال: «وبالأول آخذ»، ومذهب الشيخ والإمام بالتاء المعجمة من فوق.

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الآية: ٢٠]: «وابن كثير وهشام بهمزة ومدة».

ثم قال: «وهشام أطول مدا على أصله».

أراد: فى مذهب ابن كثير بهمزة محققة وهمزة ملينة، فسمى الملينة مدا، وأراد فى مذهب هشام بهمزة محققة وبعدها ألف ساكنة، وبعد الألف الساكنة همزة ملينة، فسمى مجموع الساكنة والهمزة الملينة مدة، وإنما كان هشام أطول مدا من ابن كثير من أجل الألف التى قبل الهمزة الملينة.

وقوله: «على أصله» يعنى فى باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وهذه المسامحة فى تسمية الهمزة الملينة: مدة، جارية على ما تقدم فى «آل عمران»، والله عز وجل أعلم وأحكم.

---

(١) فى أ: وقد يكون.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى ب.

سورة محمد ﷺ

ذكر الحافظ - رحمه الله - عن البزى ﴿ءَانِفًا﴾ [الآية: ١٦] بالقصر من قراءته على أبى الفتح، وبالمد من قراءته على الفارسى(١)، ومن رواية الخزاعى، وقال: «وبه آخذ» يعنى بالمد، وهو مذهب الشيخ والإمام؛ إذ لم يتعرض لها واحد منهما، كما لم يتعرض لها الحافظ فى «مفرداته»، والله تقدست أسماؤه وتعالى علاؤه أعلم وأحكم.

سورة ق

قال الحافظ - رحمه الله - فى آخرها: «وقال النقاش عن أبى ربيعة عن البزى وابن مجاهد عن قنبل: ﴿ينادى﴾ [الآية: ٤١] بالياء فى الوقف».

ونحو هذا ذكر فى المفردات، وذكر فى التحبير أنه رسم بغير ياء.

ثم قال: «واختلف عن ابن كثير فى الوقف عليه، فوقفت على عبد العزيز ابن جعفر فى رواية البزى عن أصحابه عنه من قراءته على أبى بكر محمد بن الحسن النقاش عن أبى ربيعة عن البزى: بالياء.

وحدثنا عبد العزيز بن جعفر، قال: حدثنا عبد الواحد بن عمر، قال: حدثنا ابن مخلد عن البزى: ﴿ينادى﴾ بالياء.

قال ابن مخلد: فسألته عن الوقف - يعنى: البزى - فقال: بالياء.

وكذلك روى الحلوانى عن القواس(٢)، وكذلك حكى ابن مجاهد فى كتاب

---

(١) قوله: ﴿آنفًا﴾، فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على الحال، فقدره أبو البقاء: ماذا قال مؤتنفًا، وقدره غيره: مبتدئًا. أى: القول الذى ائتنفه الآن قبل انفصاله عنه.

الثانى: أنه منصوب على الظرف، أى: ماذا قال الساعة قاله الزمخشرى، وأنكره الشيخ، قال: لأنا لم نعلم أحدًا عده من الظروف. واختلفت عباراتهم فى معناه: فظاهر عبارة الزمخشرى: أنه ظرف حالى كالآن؛ ولذلك فسره بالساعة، وقال ابن عطية: والمفسرون يقولون آنفًا، معناه: الساعة الماضية القريبة منا، وهذا تفسير بالمعنى.

وقرأ البزى بخلاف عنه (أنفًا) بالقصر، والباقون بالمد، وهما لغتان بمعنى واحد، وهما اسما فاعل: كحاذر وحذر، وآسن وأسن، إلا أنه لم يستعمل لهما فعل مجرد، بل المستعمل: ائتنف يأتنف، واستأنف يستأنف، والائتناف والاستئناف: الابتداء. قال الزجاج: هو من: استأنفت الشىء إذا ابتدأته، أى: ماذا قال فى أول وقت يقرب منا. ينظر الدر المصون (٦/ ١٥٢).

(٢) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون، أبو الحسن النبال المكى المعروف بالقواس، إمام مكة فى القراءة، قرأ على وهب بن واضح، وقرأ عليه - المبهج =

«الجامع» عن ابن كثير أنه يقف بالياء.

وقال فى كتاب «قراءة المكيين» عن قنبل بالياء، وعن الخزاعى بغير ياء.

ولم يذكره فى كتاب «السبعة»، ولم يرو فى ذلك عن الباقين نصا إلا ما رويناه من اتباعهم للمرسوم عند الوقف، فذلك دليل على أن الوقف بغير ياء». انتهى قول الحافظ فى التحبير.

ولم يتعرض الشيخ والإمام لهذه المسألة؛ فالحاصل أنهما لا يثبتانها فى الوقف، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة الطور

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الآية: ٣٧]: «وحفص بخلاف عنه».

قرأ الحافظ ﴿المسيطرون﴾ بالسين لحفص على فارس بن أحمد، وبالصاد على أبى الحسن، ومذهب الشيخ والإمام بالصاد.

وقرأ الحافظ لخلاد بين الصاد والزاى على أبى الحسن، وبالصاد الخالصة على أبى الفتح، ومذهب الشيخ والإمام بين الصاد والزاى، والله سبحانه وله الحمد أعلم وأحكم.

سورة النجم

اتفق الحافظ والشيخ والإمام على أنه يجوز فى الابتداء بـ ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾، من قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[1] [الآية: ٥٠] على مذهب ورش وأبى عمرو ﴿اَلُولَى﴾ بإثبات همزة الوصل مفتوحة وضم اللام بعدها وإثبات واو ساكنة بعد اللام.

= وجامع البيان - قنبل و- جامع البيان والكامل - عبد الله بن جبير الهاشمى و - جامع البيان - أحمد بن يزيد الحلوانى والبزى أيضًا فى قول الدانى وغيره و- الكامل - محمد بن شريح و - الكامل - محمد بن بشر و - الكامل - سعدان بن كثير الجدى، وروينا عنه أنه كان ينشد شاهدًا على قراءة تشديد الياء من ﴿حى عن بينة﴾ [الأنفال: ٤٢] وهى قراءته التى رواها قنبل عنه:

سألتنى جارتى عن معشر ... وإذا ما عىّ ذو اللب سأل
سألتنى عن أناس ذهبوا ... شرب الدهر عليهم وأكل

توفى سنة أربعين ومائتين وقيل سنة خمس وأربعين.
ينظر غاية النهاية (١/ ١٢٣، ١٢٤) (٥٧٠).

(١) قال السمين الحلبى: اعلم أن هذه الآية الكريمة من أشكل الآيات نقلاً وتوجيهاً، وقد يسر =

. . . .

= الله - تعالى - تحرير ذلك كله بحوله وقوته، فأقول: إن القراء اختلفوا فى ذلك على أربع رتب:

إحداها: قرأ ابن كثير وابن عامر والكوفيون: (عاد الأولى) بالتنوين مكسورًا وسكون اللام وتحقيق الهمزة بعدها، هذا كله فى الوصل. فإذا وقفوا على «عاد» أو ابتدأوا بـ «الأولى» فقياسهم أن يقولوا: الأولى بهمزة الوصل وسكون اللام وتحقيق الهمزة الثانية.

[الثانية] قرأ قالون: (عادًا لُؤلى) بإدغام التنوين فى اللام ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وهمز الواو. هذا فى الوصل، وأما فى الابتداء بـ «الأولى» فله ثلاثة أوجه:

الأول: (الؤلى) بهمزة وصل ثم بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنة.

الثانى: (لؤلى) بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنة.

الثالث: كابتداء ابن كثير ومن معه.

الثالثة: قرأ ورش (عادًا لُول) ى بإدغام التنوين فى اللام ونقل حركة الهمزة إليها كقالون، إلا أنه أبقى الواو على حالها غير مبدلة همزة، هذا فى الوصل، وأما فى الابتداء بها فله وجهان:

(الؤلى) بالهمز والنقل.

و (لولى) بالنقل دون همزة وصل والواو ساكنة على حالها فى هذين الوجهين.

الرابعة: قرأ أبو عمرو كورش وصلاً وابتداء، سواء بسواء، إلا أنه يزيد عليه فى الابتداء بوجه ثالث وهو وجه ابن كثير ومن ذكر معه؛ فقد تحصل أن لكل من قالون وأبى عمرو فى الابتداء ثلاثة أوجه، وأن لورش وجهين؛ فتأمل ذلك فإن تحريره متعب المأخذ من كتب القراءات.

هذا ما يتعلق بالقراءات، وأما توجيهها فيتوقف على معرفة ثلاثة أصول:

الأول: حكم التنوين إذا وقع بعده ساكن.

الثانى: حكم حركة النقل.

الثالث: أصل «أولى» ما هو؟

أما الأول: فحكم التنوين الملاقى «أل» يكسر؛ لالتقاء الساكنين، نحو: (قل هو الله أحد الله) [الإخلاص: ١-٢] أو يحذف تشبيهًا بحرف العلة كقراءة: (أحد. الله الصمد) وكقوله:

. . . .   ولا ذاكـــر الـــلـــه إلا قـــليلاً

وهو قليل جدًا.

وأما الثانى: فإن للعرب فى الحركة المنقولة مذهبين: الاعتداد بالحركة، وعدم الاعتداد بها، وهى اللغة الغالبة.

وأما الثالث: فـ «أولى» تأنيث «أول» [وفى أصله خلاف].

إذا تقررت هذه الأصول الثلاثة، فأقول: أما قراءة ابن كثير ومن معه فإنهم صرفوا «عادًا» إما لأنه اسم للحى أو الأب؛ فليس فيه ما يمنعه، وإما لأنه وإن كان مؤنثًا اسمًا للقبيلة أو الأم إلا أنه مثل «هند» و «دعد» ؛ فيجوز فيه الصرف وعدمه؛ فيكون كقوله: =

. . . .

= لم تـتـلـفـعْ بـفـضـل مـئـزرهـا   دعـدٌ ولم تـسـق دعـدُ فى الـعُـلَـبِ

فصرفها أولاً ومنعها ثانيًا. ولم ينقلوا حركة الهمزة إلى لام التعريف؛ فالتقى ساكنان فكسروا التنوين لالتقائهما، على ما هو المعروف من اللغتين، وحذفوا همزة الوصل من «الأولى» ؛ للاستغناء عنها بحركة التنوين وصلاً. فإذا ابتدءوا بها احتاجوا إلى همزة الوصل فأتوا بها فقالوا: الأولى كنظيرها من همزات الوصل، وهذه قراءة واضحة لا إشكال فيها، ومن ثم اختارها الجماعة والجم الغفير، وأما قراءة من أدغم التنوين فى لام التعريف - وهما نافع وأبو عمرو، مع اختلافهما فى أشياء كما تقدم بيانه - فوجهه الاعتداد بحركة النقل؛ وذلك أن من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها عاملها معاملتها ساكنة، ولا يعتد بحركة النقل. وذلك أن من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها عاملها معاملتها ساكنة، ولا يعتد بحركة النقل؛ فيكسر السابق الواقع قبلها، ولا يدغم فيها التنوين، ويأتى قبلها بهمزة الوصل فيقول: لم يذهب لَحْمَر، ورأيت زيادًا لَعْجَم، من غير إدغام التنوين، و «الحمر» و «العجم» بهمزة الوصل؛ لأن اللام فى حكم السكون، وهذه هى اللغة المشهورة، ومنهم من يعتد بها فلا يكسر الساكن الأول، ولا يأتى بهمزة الوصل، ويدغم التنوين فى لام التعريف فيقول: لم يذهب لَحمر، بسكون الباء، ولحمر ولعجم، من غير همز، وزيادَ لُعجم، بتشديد اللام. وعلى هذه اللغة جاءت هذه القراءة.

هذا من حيث الإجمال، وأما من حيث التفصيل فأقول: أما قالون فإنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وإن لم يكن من أصله النقل؛ لأجل قصده التخفيف بالإدغام، ولما نقل الحركة اعتد بها؛ إذ لا يمكن الإدغام فى ساكن ولا ما هو فى حكمه، وأما همزه الواوَ ففيه وجهان منقولان:

أحدهما: أن تكون «أولى» أصلها عنده: «وؤلى» من «وأل» أى: لجأ، كما هو قول الكوفيين، ثم إبدال الواو الأولى همزة؛ لأنها واو مضمومة - وقد تقدم لك أنها لغة مطردة - فاجتمع همزتان.

ثانيهما: ساكنة؛ فوجب قلبها واوًا، نحو: أُومن، فلما حذفت الهمزة الأولى بسبب نقل حركتها رجعت الثانية إلى أصلها من الهمز؛ لأنها إنما قلبت واوًا من أجل الأولى وقد زالت، وهذا كما رأيت تكلف لا دليل عليه.

والثانى: أنه لما نقل الحركة إلى اللام صارت الضمة قبل الواو كأنها عليها؛ لأن حركة الحرف بين يديه فأبدل الواو همزة، كقوله:

أحـــب المؤقـــديـــن إلى مـــؤســـى   . . .

وكقراءة (يؤقنون) وهمز (السؤق) و (سُؤْقِه)، وهذا بيانه على الاعتداد بالحركة أيضًا، وليس فى هذا الوجه دليل على أصل أولى عنده ما هو؛ فيحتمل الخلاف المذكور جميعه، وأما ابتداؤه الكلمة من غير نقل فإنه الأصل، ولأنه إنما نقل فى الوصل لقصده التخفيف بالإدغام ولا إدغام فى الابتداء؛ فلا حاجة إلى النقل؛ وأما الابتداء له بالنقل فلأنه =

. . . .

= محمول على الوصل ليجرى اللفظ فيها على سَنَنٍ واحد، وعلة إثبات ألف الوصل مع النقل في:

أحد الوجهين: ترك الاعتداد بحركة اللام على ما عليه القراءة فى نظائره مما وجد فيه النقل؛ إذ الغرض إنما هو جرى اللفظ فى الابتداء والوصل على سنن واحد، وذلك يحصل بمجرد النقل، وإن اختلف فى تقدير الاعتداد بالحركة وتركه، وعلة ترك الإتيان بالألف هى:

الوجه الثانى: حمل الابتداء على الوصل فى النقل، والاعتداد بالحركة جميعًا. ويقوى هذا الوجه رسم «الأولى» فى هذا الموضع بغير ألف، والكلام فى همز الواو مع النقل فى الابتداء كالكلام عليه فى الوصل كما تقدم.

وأما ورش فإن أصله أن ينقل حركة الهمزة على اللام فى الوصل، فنقل على أصله، إلا أنه اعتد بالحركة ليصح ما قصده من التخفيف بالإدغام، وليس من أصله الاعتداد بالحركة فى نحو ذلك؛ ألا ترى أنه يحذف الأول فى ﴿سيرتها الأولى﴾ [طه: ٢١] ﴿ويتجنبها الأشقى﴾ [الأعلى: ١١]؟! ولو اعتد بالحركة لم يحذفها، وأما ما جاء عنه فى بعض الروايات: ﴿قالوا الآن جئت بالحق﴾ [البقرة: ٧١] فإنه وجه نادر معلل باتباع الأثر والجمع بين اللغتين، والابتداء له بالنقل على أصله فى ذلك، والابتداء له بألف الوصل علىَ ترك الاعتداد بالحركة؛ إذ لا حاجة إلي تقيد ذلك فى الابتداء وترك الإتيان له بالألف على الاعتداد له بالحركة؛ حملاً للابتداء على الوصل، وموافقة للرسم أيضًا ولا يبتدأ له بالوصل؛ إذ ليس من أصله ذلك، و «الأولى» فى قراءته تحتمل الخلاف المذكور فى أصلها، وأما أبو عمرو فالعلة له فى قراءته فى الوصل والابتداء، كالعلة المتقدمة لقالون. إلا أنه يخالفه فى همز الواو؛ لأنه لم يعطها حكم ما جاورها، وليست عنده من «وأل». بل من غير هذا الوجه، ويجوز أن يكون أصلها عنده من «وأل» أيضًا. إلا أنه أبدل فى حال النقل مبالغة فى التخفيف أو موافقة لحال ترك النقل، وقد عاب هذه القراءة - أعنى قراءة الإدغام - أبو عثمان وأبو العباس؛ ذهابًا منهما إلى أن اللغة الفصيحة مع الاعتداد بالعارض، ولكن لا التفات إلى ردهما؛ لثبوت ذلك لغة وقراءة، وإن كان غيرها أفصح منها، وقد ثبت عن العرب أنهم يقولون: الحمر ولحمر، بهمزة الوصل وعدمها مع النقل، والله أعلم.

وقرأ أُبَىُّ - وهى فى حرفه - (عادَ الأولى) غير مصروف؛ ذهابًا به إلى القبيلة أو الأم كما تقدم، ففيه العلمية والتأنيث، ويدل على التأنيث قوله: (الأولى) فوصفها بوصف المؤنث.

أما انتصاب «ثمود» ففيه وجهان:

أحدهما: أنه معطوف على (عادً).

الثانى: أنه منصوب بالفعل المقدر، أى: وأهلك، قاله أبو البقاء. وبه بدا، ولا حاجة إليه، ولا يجوز أن ينتصب بـ «أبقى» ؛ لأن ما بعد «ما» النافية لا يعمل فيما قبلها. والظاهر أن متعلق (أبقى) عائد على من تقدم من (عاد وثمود) أى: فما أبقى عليهم -أى عاد وثمود- أو يكون التقدير: فما أبقى منهم أحدًا ولا عينًا تطرف.

ينظر الدر المصون (٦/ ٢١٥-٢١٧).

وزاد الحافظ عنهما، والإمام عن أبى عمرو خاصة وجها ثانيا وهو ﴿لُولَى﴾ بحذف همزة الوصل والاجتزاء عنها بضمة اللام المنقولة إليها من همزة «أولى» وبعد اللام المضمومة واو ساكنة.

وزاد الحافظ والشيخ عن أبى عمرو خاصة وجها ثالثا - وقالا: إنه أحسن الوجوه - وهو ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ بهمزة الوصل مفتوحة، ولام التعريف ساكنة، وبعدها همزة مضمومة وبعد الهمزة واو ساكنة على أصل الكلمة.

وأما الابتداء على مذهب قالون فاتفقوا على جواز ﴿اَلُؤْلَى﴾ بهمزة الوصل مفتوحة، وبعدها لام التعريف مضمومة وبعد اللام همزة ساكنة.

وزاد الحافظ والإمام وجها ثانيا وهو ﴿لُؤْلَى﴾ بحذف همزة الوصل وإبقاء سائر الحروف على ما تقرر فى الوجه الأول.

وثَمَّ وجه ثالث وهو ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ كالوجه الثالث لأبى عمرو، اتفق الحافظ والإمام على جوازه، ورجحه الحافظ، وحكاه الشيخ أيضا.

وقول الحافظ: «لما بيناه من العلة فى كتاب «التمهيد».

اعلم أن الذى ذكر فى كتاب «التمهيد» هو ما نصه: «واختلفوا بعد نقل الحركة إلى اللام فى قوله: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ فى الإتيان بهمزة ساكنة فى موضع الواو وفى ترك ذلك: فقرأ المسيبى[1] وإسماعيل وورش ﴿عادًا لُولَى﴾ بغير همزة بعد نقل الحركة.

(١) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبى السائب بن عابد ابن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومى، أبو محمد المسيبى المدنى، إمام جليل عالم بالحديث قيم فى قراءة نافع ضابط لها محقق فقيه، قرأ على - المستنير، والغاية، وجامع البيان، والكفاية الكبرى - نافع وغيره، أخذ القراءة عنه - المستنير، وجامع البيان، والكفاية الكبرى، والكامل - ولده محمد و- المستنيرو الغاية، والكفاية الكبرى - أبو حمدون الطيب بن إسماعيل و- جامع البيان، والكامل - خلف ابن هشام و - الجامع، والكفاية، والكامل - محمد بن سعدان و - جامع البيان - أحمد ابن جبير و - جامع البيان - حمزة بن القاسم الأحول و - جامع البيان - إسحاق ابن موسى و - جامع البيان، والكامل - محمد بن عمرو الباهلى و - جامع البيان، والكامل - حماد بن بحر و - جامع البيان - عبد الله بن ذكوان و - الكامل - محمد ابن عبد الواسع.

قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبى عن نافع ففرغ سمعك وقلبك؛ فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة وأقرؤهم للسنة وأفهمهم بالعربية، قال أبو الفخر حامد بن على فى كتابه حلية القراء: قال ابن معاوية: من أراد أن يستجاب له دعاؤه =

قال أحمد بن صالح عن ورش: تشدد اللام ولا تهمز.

وقال الأصبهانى[(١)] عن أصحابه عنه: مدغم التنوين موصول مشدد اللام. وهو قول عبد الصمد، ودواد، وأبى يعقوب، ويونس عنه.

وقرأ قالون بهمزة ساكنة بعد نقل الحركة، قال الحلوانى عنه مثل ﴿عادًا لُّؤْلَى﴾ وهذا معنى رواية القاضى، والمدنى[(٢)]، والقطرى[(٣)]، والكسائى، وأحمد بن صالح عنه، وكذلك قرأت فى رواية أبى نشيط والشحام[(٤)] عنه، وقال لى فارس بن أحمد

= فليقرأ باختيار المسيبى ويدعو عند آخر الختمة فيستجاب، قال محمد: رأيت رسول الله ﷺ فى النوم فقلت لمن أقرأ يا رسول الله؟ قال: عليك بأبيك، توفى سنة ست ومائتين.
ينظر: غاية النهاية (١/ ١٥٧-١٥٨).

(١) إمام القراء، أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب الأصبهانى.
اعتنى بقراءة ورش وحذق فيها، فتلا على عامر الحرسى، وسليمان الرشدينى، وعبد الرحمن بن داود بن أبى طيبة، وسمع الحروف من يونس بن عبد الأعلى.
وروى الحديث عن داود بن رشيد، وعبد الله بن عمر مشكدانة، وعثمان بن أبى شيبة وطبقتهم.
قرأ عليه: هبة الله بن جعفر، وعبد الله بن أحمد المطرز، ومحمد بن يونس، وإبراهيم ابن جعفر.
وحدث عنه: ابن مجاهد، وأبو أحمد العسال، وأبو الشيخ، ومحمد بن أحمد ابن عبد الوهاب الأصبهانى، وآخرون.
وكان يقول: ارتحلت إلى مصر ومعى ثمانون ألف درهم، فأنفقتها على ثمانين ختمة.
ولقد بالغ فى تعظيمه أبو عمرو الدانى وقال: هو إمام عصره فى قراءة ورش.
مات ببغداد فى سنة ست وتسعين ومائتين، رحمه الله.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨٠-٨١)، وتاريخ بغداد (٢/ ٣٦٤)، وغاية النهاية (٢/ ١٦٩)، ومعرفة القراء (١/ ١٢١).

(٢) فى ب: المزنى.

(٣) محمد بن عبد الحكم بن يزيد، أبو العباس القطرى الرملى، مشهور، أخذ القراءة سماعًا عن - جامع البيان - قالون عن نافع، وله عنه نسخة، وسمع آدم بن أبى إياس، روى القراءة عنه - جامع البيان - محمد بن يوسف بن بشر الهروى وعثمان بن محمد السمرقندى، وسمع منه ابن الأعرابى، وانفرد عن قالون عن نافع بضم الياء وفتح الجيم من ﴿إلينا لا يرجعون﴾ بالقصص [٣٩].
ينظر غاية النهاية (٢/ ١٥٩).

(٤) الحسن بن على بن عمران، أبو على وأبو عمران الشحام، مقرئ معروف، قرأ على الجماعة عرضًا، قرأ عليه أبو العباس محمد بن الحسن بن يونس النحوى وأبو بكر محمد بن على ابن محمد المؤدب.
ينظر غاية النهاية (١/ ٢٢٥).

عن عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلوانى عن قالون: بغير همز.

قال لى فارس: وكان عبد الله لا يعرف الهمز ولم يضبطه، وغلط فيما حكاه؛ لأن الحذاق من أهل الأداء بذلك يأخذون فى مذهبه كأبى بكر النقاش وأبى إسحاق ابن عبد الرزاق وأبى بكر بن حماد[(١)] وغيرهم من أصحاب الحمَّال وغيره.

وقد كان بعض المنتحلين لمذاهب القراء يقول: بأنه لا وجه لقراءة قالون بحيلة، وجهل العلة، وذلك أن «أولى» وزنها «فُعْلَى»؛ لأنها تأنيث «أول»، كما أن «أخرى» تأنيث «آخر»، هذا فى قول من لم يهمز الواو؛ فمعناها على هذا[(٢)]: المتقدمة؛ لأن أول الشىء متقدمه، فأما قول قالون فهى عندى مشتقة من «وأل» أى «لجأ» ويقال: «نجا» ؛ فالمعنى: أنها نجت بالسبق لغيرها.

فهذا وجه بين من اللغة والقياس، وإن كان غيره أبين فليس سبيل ذلك أن يدفع ويطلق عليه الخطأ؛ لأن الأئمة إنما تأخذ بالأثبت عندها فى الأثر دن القياس؛ إذ كانت القراءة سنة، وبالله التوفيق.

فالأصل فيها على قوله: ﴿وُؤلى﴾ بواو مضمومة بعدها همزة ساكنة، فأبدلت الواو همزة، لانضمامها كما أبدلت فى ﴿أقتت﴾، وهى من «الوقت» ؛ فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة، والعرب لا تجمع بينهما على هذا الوجه؛ فأبدلت الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، كما أبدلت فى «يؤمن» و «يؤتى» وشبهه ثم أدخلت الألف واللام للتعريف، فقلت: الأولى، بلام ساكنة بعدها همزة مضمومة بعدها واو ساكنة، فلما أتى التنوين قبل اللام فى قوله: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ التقى ساكنان؛ فألقيت حينئذ حركة الهمزة على اللام وحَرَّكتها بها؛ لئلا يلتقى ساكنان، ولو كسرت التنوين، ولم تدغمه لكان القياس، ولكن هذا وجه الرواية، فلما عدمت الهمزة المضمومة، وهى الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واوا لفظا، رد قالون تلك الهمزة؛

---

(١) أحمد بن حماد المنقى، أبو بكر الثقفى البغدادى صاحب المشطاح، كان حاذقًا فى رواية أحمد بن يزيد الحلوانى عن قالون، قرأ على - المبهج، وجامع البيان، والكامل - الحسن ابن العباس ومحمد بن على البزاز، أخذ عنه عرضًا - جامع البيان - محمد بن عبد الرحمن ابن عبيد بن إبراهيم و- المبهج، والكامل - محمد بن أحمد الشنبوذى - والكامل - أبو بكر الشذائى و - المبهج - أبو بكر النقاش و - الكامل - أبو العباس المطوعى.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٥١).

(٢) فى ب: هذه.

لعدم العلة الموجبة لإبدالها، فعامل اللفظ، ومعاملةُ اللفظ فى ذلك مسموع مروى، حكى الفراء أن من العرب من يقول: قُمْ لَانَ، بإسكان الميم مع تحريك اللام بعدها وأنشد: [من الطويل]

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة[1] فَبُحْ لَان منها بالذى أنت بائح[2]

فأسكن الحاء مع حركة اللام وإن كانت عارضة؛ فكذلك ما فعله قالون فى ذلك سواء.

قال أبو عمرو: فإن وقف واقِفٌ على قوله: ﴿عَادًا﴾ وابتدأ بقوله: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ على رواية إسماعيل والمسيبى، كان له فى الابتداء ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يبتدئ ﴿اَلُولَى﴾ فيثبت ألف الوصل -الداخلة مع لام التعريف- مفتوحة؛ لسكون لام التعريف، ويضم اللام بضمة الهمزة كالوصل.

والوجه الثانى: أن يبتدئ ﴿لُولَى﴾، فيضم اللام بضمة الهمزة ويحذف ألف الوصل؛ استغناء عنها بضمة اللام؛ لأنه إنما جيء بها ليتوصل بها إلى سكون اللام، فلما تحركت اللام استغنى عنها فحذفت.

والوجه الثالث: أن يبتدئ ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ فيثبت الوصل ويسكن اللام ويحقق الهمزة بعدها؛ فيوافق بذلك نظائرها فى القرآن من هذه الكلمة نحو قوله: ﴿مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ﴾ [٥٦] و﴿ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾ [٢٥] وشبه ذلك، وهذا الوجه عندى أوجه الوجوه الثلاثة، وأليق بمذهبهما، وأقيس من الوجهين الأولين، وإنما قلت ذلك؛ لأن العلة التى دعتهما إلى مناقضة أصلهما فى الوصل فى هذا الموضع خاصة - مع صحة الرواية بذلك - هى التنوين الذى فى كلمة «عاد» ؛ لسكونه وسكون لام المعرفة بعده، فحرك اللام حينئذ بحركة الهمزة؛ لئلا يلتقى ساكنان، ويمكن إدغام التنوين فيها؛ إيثارا للمروى عن العرب فى مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك فالتقاء الساكنين، والإدغام فى الابتداء معدوم بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداهما والابتداء بالثانية، فلما زالت العلة الموجبة لإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها فى الابتداء وجب

---

(١) فى ب: خفية.

(٢) البيت لعنترة فى ديوانه ص (٢٩٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٧٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٥٦) (٥/ ٦٧)، وتذكرة النحاة ص (٣١)، والخصائص (٣/ ٣٥)، وشرح الأشمونى (١/ ٨١)، وشرح التصريح (١/ ١٤٧).

رد الهمزة؛ ليوافق بذلك أصل مذهبهما فى نظائر ذلك فى سائر القرآن.

وأما الابتداء بهذه الكلمة على رواية ورش فيحتمل وجهين، وهما الوجهان الأولان المذكوران: ﴿اَلُولَى﴾ بإثبات ألف الوصل، و ﴿لُولَى﴾ بحذفها كما تقدم فى باب نقل الحركة، ولا يجوز الوجه الثالث فى مذهبه؛ إذ كان عدولا عن أصله المستمر فى سائر القرآن.

وأما الابتداء بذلك على رواية قالون، فيحتمل ثلاثة أوجه:

﴿اَلُؤْلَى﴾ بإثبات ألف الوصل وضم اللام وهمز عين الفعل.

والوجه الثانى: ﴿لُؤْلَى﴾ بحذف ألف الوصل، وضم اللام وهمزة ساكنة بعدها.

والوجه الثالث: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ بإثبات ألف الوصل، وإسكان اللام وهمز فاء الفعل، وهذا الوجه أقيس؛ لما ذكرته من العلة فى مذهب إسماعيل، والمسيبى، فاعلم ذلك». انتهى قوله فى «التمهيد»، والله العلى العظيم الحليم العليم أعلى وأعلم.

سورة المجادلة

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿ٱنشُزُواْ﴾ [الآية: ١١]: «بخلاف عن أبى بكر»(١).

وقال فى «المفردات»: «إلا أن فارسا أقرأنى فى رواية الصريفينى عن يحيى عن أبى بكر: ﴿انشِزوا فانشِزوا﴾ بكسر الشين فيهما، وهما مما شك فيه أبو بكر عن عاصم، فلم يدر كيف قرأ ذلك عليه، فأخذه رواية عن الأعمش(٢) بالكسر، ولم

---

(١) وقرأ نافع وابن عامر وحفص بضم شين (انشزوا) فى الحرفين، والباقون بكسرهما، وهما لغتان بمعنى واحد، يقال: نشز، أى: ارتفع، ونشز ينشز، كغرس يغرِس ويغرُس، وعكف يعكف ويعكُف.

ينظر الدر المصون (٦/ ٢٨٩).

(٢) سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدى، الكاهلى مولاهم، الكوفى الحافظ. أصله من نواحى الرى. فقيل: ولد بقرية «أَمُهْ» من أعمال طبرستان فى سنة إحدى وستين. وقدموا به إلى الكوفة طفلاً، وقيل: حملاً.

قد رأى أنس بن مالك وحكى عنه، وروى عنه، وعن عبد الله بن أبى أوفى على معنى التدليس؛ فإن الرجل مع إمامته كان مدلسًا، وروى عن أبى وائل، وزيد بن وهب، وأبى عمرو الشيبانى، وإبراهيم النخعى، وسعيد بن جبير وأبى صالح السمان، ومجاهد.

وروى عنه: الحكم بن عتيبة، وأبو إسحاق السبيعى، وطلحة بن مصرف، وحبيب بن =

يذكر الشيخ والإمام عنه إلا الضم، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم وأحكم.

سورة الحشر

قال الحافظ - رحمه الله -: «هشام: ﴿كى لا تكون﴾ [الآية:٧] بالتاء، وروى عنه بالياء»[(١)].

وذكر الشيخ أنه قرأ بالوجهين، ومذهب الإمام بالياء المعجمة من أسفل مثل الجماعة، والله وحده لا شريك له أعلم وأحكم.

سورة الملك

قال الحافظ - رحمه الله -: «الكسائى ﴿فسُحُقًا﴾ [الآية: ١١] بضم الحاء[(٢)]».

= أبى ثابت، وعاصم بن أبى النجود، وأيوب السختيانى، وزيد بن أسلم، وصفوان بن سليم، وسهيل بن أبى صالح، وأبان بن تغلب، وخالد الحذاء، وسليمان التيمى، وإسماعيل بن أبى خالد، وهم كلهم من أقرانه، وأبو حنيفة، والأوزاعى، وسعيد بن أبى عروبة، وخلق كثير.

وقال يحيى القطان: هو علامة الإسلام. قال وكيع بن الجراح: كان الأعمش، قريبًا من سبعين سنة لم تَفُتْهُ التكبيرة الأولى.

وقال عبد الله الخريبى: ما خلف الأعمش أعبد منه. وقال ابن عيينة: رأيت الأعمش لبس فروًا مقلوبًا، وبتًّا تسيل خيوطه على رجليه. ثم قال: أرأيتم لولا أنى تعلمت العلم، من كان يأتينى لو كنت بقالاً؟! كان يقدر الناس أن يشتروا منى؟!

قال أبو عوانة، وعبد الله بن داود: مات الأعمش سنة سبع وأربعين ومائة.

وقال وكيع والجمهور: سنة ثمان، زاد أبو نعيم: فى ربيع الأول وهو ابن ثمان وثمانين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٢٦-٢٤٨)، والعبر (١/ ١٦٠)، وتاريخ بغداد (٩/ ٣)، وغاية النهاية (١/ ٣١٥)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢-٢٢٦)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٤٢).

(١) وقرأ هشام: (دولة) بالرفع فقط، والباقون بالياء من تحت ونصب (دولة)، فأما الرفع فعلى «كان» التامة، وأما التذكير والتأنيث فواضحان؛ لأن تأنيثه مجازى، وأما النصب فعلى أنها الناقصة، واسمها ضمير عائد على «الفىء»، والتذكير واجب؛ لتذكير المرفوع، و (دولة) خبرها، وقيل: عائد على (ما) اعتبارًا بلفظها.

وقرأ العامة: (دولة) بضم الدال، وعلى بن أبى طالب والسلمى بفتحها، فقيل: هما بمعنى، وهما ما يدول للإنسان، أى: يدور من الجد والغَناء والغلبة، وقال الحذاق من البصريين والكسائى: الدولة - بالفتح - من الملك: بضم الميم، وبالضم من الملك: بكسرها، بالضم فى المال، والفتح فى النصرة، وهذا ترده القراءة المروية عن على والسلمى؛ فإن النصرة غير مرادة هنا قطعًا. و (كى لا) علة لقوله: (فلله وللرسول) أى: استقراره كذا؛ لهذه العلة. ينظر الدر المصون (٦/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٢) فى إعرابه وجهان: =

قال الشيخ: «وقد روى عنه أنه خير بين الضم والإسكان، والمشهور عنه الضم».

قال الحافظ - رحمه الله - «قنبل: ﴿النشور وَأمِنْتُمْ﴾ [الآية: ١٥-١٦] يبدل همزة الاستفهام واوا مفتوحة فى الوصل».

هذا مثل ما مر فى الأعراف فى قوله تعالى: ﴿قال فرعون وَآمَنْتُمْ﴾ [١٢٣].

قوله: «ويمد بعدها مدة فى تقدير ألف(١)».

إنما يعنى أنه يسهل الهمزة بعدها بين بين، فعبر عن ذلك بالمد على عادته من المسامحة، وكذلك يفعل فى الابتداء إذا حقق همزة الاستفهام لَفَظَ بعدها، بهمزة بين بين، وقد نص على هذا فى كتاب «الإيضاح» فقال: «وكذا قرأت له فى الملك: ﴿وإليه النشور وامنتم﴾ بواو مفتوحة بعد ضمة الراء، بدلا من همزة الاستفهام،

= أحدهما: أنه منصوب على المفعول به، أى: ألزمهم الله سحقًا.

والثانى: أنه منصوب على المصدر، تقديره: سحقهم الله سحقًا. فناب المصدر عن عامله فى الدعاء. نحو: جدعًا له، وعفوًا؛ فلا يجوز إظهار عامله، واختلف النحاة: هل هو مصدر لفعل ثلاثى، أو لفعل رباعى فجاء على حذف الزوائد؟ مذهب الفارسى والزجاج: أنه مصدر «أسحقه» الله أى أبعده، قال الفارسى: فكان القياس: إسحاقًا، فجاء المصدر على الحذف كقوله:

.... وإن يهلك فذلك كان قدرى

أى: تقديرى، والظاهر أنه لا يحتاج لذلك؛ لأنه سمع «سحقه الله» ثلاثيًا، ومنه قول الشاعر:

يجول بأطراف البلاد مغربًا وتسحقه ريحُ الصبا كُلَّ مَسْحَقِ

والظاهر أن الزجاج والفارسى إنما قالا ذلك فيمن يقول من العرب: أسحقه الله سحقًا.

وقرأ العامة بضمة وسكون، والكسائى فى آخرِينَ بضمتين، وهما لغتان، والأحسن: أن يكون المثقل أصلاً للمخفف.

و (لأصحاب) بيان ك (هيت لك) وسقيا لك.

وقال مكى: والرفع يجوز فى الكلام على الابتداء، أى: لو قيل: فسحقٌ، جاز لا على أنه تلاوة بل من حيث الصناعة. إلا أن ابن عطية قد قال ما يضعفه فإنه قال: (فسحقًا) نصبًا على جهة الدعاء عليهم، وجاز ذلك فيه وهو من قبل الله تعالى، من حيثُ هذا القول فيهم مستقر أولاً، ووجوده لم يقع ولا يقع إلا فى الآخرة؛ فكان لذلك فى حيز المتوقع الذى يدعى به. كما تقول: سحقًا لزيد، وبعدًا له، والنصب فى هذا كله بإضمار فِعْل، وأما ما وقع وثبت فالوجه فيه الرفع، كما قال الله تعالى: ﴿ويل للمطففين﴾ [المطففين: ١] و ﴿سلام عليكم﴾ [القصص: ٥٥] وغير هذا من الأمثلة. انتهى. فضعف الرفع كما ترى؛ لأنه لم يقع بل هو متوقع فى الآخرة.

ينظر الدر المصون (٦/ ٣٤٣-٣٤٤).

(١) فى ب: ألفين.

وبعدها همزة مسهلة بين بين؛ فيحصل فى اللفظ بعد فتحة الواو مدة فى تقدير ألف واحدة». انتهى.

قال العبد: وينبغى للمعلم أن يتفقد لفظ الطالب المتعلم فى مثل هذا؛ فإنه كثيرا ما يخل بلفظ الهمزة الملينة فى ذلك، والله تبارك وتعالى الموفق الهادى العظيم الأيادى أعلم.

سورة ن والقلم

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾[1] [الآية: ١٤]:

---

(١) قال السمين الحلبى: العامة على فتح همزة «أن»، ثم اختلفوا بعد: فقرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر بالاستفهام، وباقى السبعة بالخبر، والقارئون بالاستفهام على أصولهم من تحقيق وتسهيل وإدخال ألف بين الهمزتين وعدمه، ولا بد من بيانه لك تسهيلاً للأمر عليك فأقول - وبالله التوفيق -: قرأ حمزة وأبو بكر بتحقيق الهمزتين وعدم إدخال ألف بينهما، وهذا هو أصلهما، وقرأ ابن ذكوان بتسهيل الثانية وعدم إدخال ألف، وهشام بالتسهيل المذكور إلا أنه أدخل ألفًا بينهما؛ فقد خالف كل منهما أصله.

أما ابن ذكوان فإنه يحقق الهمزتين، فقد سهل الثانية هنا، وأما هشام فإن أصله أن يجرى فى الثانية من هذا النحو وجهين: التحقيق كرفيقه، والتسهيل. وقد التزم التسهيل هنا، وأما إدخال ألف فإنه فيه على أصله.

وقرأ نافع فى رواية اليزيدى عنه: (إن كان) بكسر الهمزة على الشرط، فأما قراءة (أن كان) بالفتح على الخبر ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنها «أن» المصدرية فى موضع المفعول له، مجرورة بلام مقدرة، واللام متعلقة بفعل النهى: أى ولا تطع من هذه صفاته، لِأَنْ كان متمولاً وصاحب بنين.

الثانى: أنها متعلقة بـ «عتل» وإن كان قد وصف، قاله الفارسى، وهذا لا يجوز عند البصريين، وكأن الفارسى اغتفره فى الجار.

الثالث: أن تتعلق بـ «زنيم»، ولا سيما عند من يفسره بقبيح الأفعال.

الرابع: أن تتعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده من الجملة الشرطية، تقديره: لكونه متمولاً مستظهرًا بالبنين كذب بآياتنا. قاله الزمخشرى، قال: ولا يعمل فيه (قال) الذى هو جواب؛ إذ الآتى ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، ولكن ما دلت عليه الجملة من معنى التكذيب. وقال مكى - وتبعه أبو البقاء -: لا يجوز أن يكون العامل (تتلى) ؛ لأن ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها؛ لأن (إذا) تضاف إلى الجملة، ولا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف. انتهى. وهذا يوهم أن المانع من ذلك ما ذكره فقط، والمانع أمر معنوى حتى لو فقد هذا المانع الذى ذكره لامتنع من جهة المعنى، وهو أنه لا يصلح أن يعلل تلاوة آيات الله عليه بكونه ذا مال وبنين.

وأما قراءة (آن كان) على الاستفهام ففيها وجهان:

أحدهما: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما قبله، أى: أتطيعه لأن كان؟! أو: أتكون طواعية =

«وابن ذكوان دون هشام فى المد».

قد تقدم فى سورة فصلت أن مذهب الشيخ والإمام فى قراءة ابن ذكوان إدخال الألف مثل قراءة هشام، وهو خلاف مذهب الحافظ، والله عز وجهه وتقدس اسمه أعلم وأحكم.

سورة الحاقة

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ٤١] و ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الآية: ٤٢]: «وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان».

يعنى أنه قرأ الحرفين بالتاء المعجمة من فوق، ولم يذكر الشيخ والإمام هذه الرواية عن ابن ذكوان، والله تبارك وتعالى أعلم وأحكم.

سورة القيامة

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿لأقسم﴾ [الآية: ١]: «وكذا روى النقاش عن أبى ربيعة عن البزى».

يعنى بالقصر، وذكر فى «المفردات» فى سورة يونس - عليه السلام - أنه قرأه بالقصر عَلَى الفارسى، ولم يذكر الشيخ والإمام هذه الرواية عن البزى، والله جل ذكره وعلا أمره أعلم وأحكم.

سورة الإنسان

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الآية: ٤]: «ووقف قنبل

= لأن كان؟!

الثانى: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما بعده، أى: لأن كان كذب وجحد.

وأما قراءة (إن كان) بالكسر فعلى الشرط، وجوابه مقدر، تقديره: إن كان كذا يكفر ويجحد، دل عليه ما بعده، وقال الزمخشرى: والشرط للمخاطب، أى: لا تطع كل حلاف شارطًا يساره؛ لأنه إذا أطاع الكافر لغناه فكأنه اشترط فى الطاعة الغنى، ونحوَ صرفِ الشرط للمخاطب صرفُ الترجى إليه فى قوله: ﴿لعله يتذكر﴾ [طه: ٤٤]، وجعله الشيخ: من دخول شرط على شرط. يعنى (إن) و (إذا)، إلا أنه قال: ليسا من الشروط المترتبة الوقوع، وجعله نظير قول ابن دريد:

فـإن عـثـرتُ بـعـدهـا إن والـتْ نـفـسـى مـن هـاتـا فـقـولا: لا لَـعَـا

قال: لأن الحامل على ترك تدبر آيات الله كونه ذا مال وبنين؛ فهو مشغول القلب بذلك، غافل عن النظر والفكر، قد استولت عليه الدنيا وأبطرته.

ينظر الدر المصون (٦/ ٣٥٣-٣٥٤).

وحمزة وحفص من قراءتى على أبى الفتح بغير ألف».

يظهر أن قوله: «من قراءتى على أبى الفتح» خاص بقراءة حفص، وذكر فى «المفردات» أن أبا الحسن قال فى قراءة حفص: «يقف بالألف».

وقوله: «وكذلك قال النقاش عن أبى ربيعة عن البزى عن الأخفش عن ابن ذكوان».

يعنى الوقف بغير ألف وهى قراءته على الفارسى.

وقال فى «المفردات» فى قراءة البزى: «إنه وقف على قوله: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ بالألف».

ثم ذكر قراءته على الفارسى بغير ألف، وكذا قال فى مفردة ابن ذكوان: «قرأ ﴿سلاسل﴾ بغير تنوين، وإذا وقف وصل فتحة اللام بالألف، ثم ذكر قراءته على الفارسى بغير ألف فى الوقف.

فحصل من هذا كله أن قنبلا وحمزة وقفا بغير ألف بلا خلاف، وأن الباقين وقفوا بالألف بخلاف عن البزى وابن ذكوان وحفص، ومذهب الشيخ والإمام الوقف للكل سوى حمزة وقنبل.

وذكر الحافظ فى «التحبير» أن ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ فى مصاحف أهل الحجاز والكوفة مرسوم بالألف، وكذلك ذكر الحافظ فى «التحبير» بسنده إلى القاسم بن سلام قال: «رأيت فى مصحف عثمان - رضى الله عنه -: ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥] الأولى بالألف والثانية كانت بالألف، فحُكَّت ورأيت أثرها بَيِّنًا هنالك»، قال: «وأما ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ فرأيتها قد درست»، قال: «والثلاثة الأحرف فى مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالألف»، قال: «وفى مصاحف أهل البصرة: ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الأولى يعنى بإثبات الألف، والثانية ﴿قَوَارِيرَ﴾ يعنى بغير ألف». انتهى ما حكاه الحافظ عن ابن سلام، والله تعالى جده وتبارك مجده أعلم وأحكم.

قال الحافظ - رحمه الله -: «ومن سورة النبأ إلى سورة البلد».

إنما فعل هذا لقصر السور فجعلها كأنها سورة واحدة، وجعل بعد هذا يذكر أسماء السور؛ للتنبيه على مواقع الآيات التى فيها الخُلْف، ولا يقول سورة كذا كما كان يقول قبل هذا؛ طلبا للاختصار، ووقف بهذا العمل فى آخر سورة الفجر؛ لما فيها من ياءات الإضافة والزوائد، ولم يجعل ما بعد «إلى» فى قوله: «إلى سورة البلد» داخلا فيما قبلها على حد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة:

١٨٧] فتأمله، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

سورة المطففين

قال الحافظ - رحمه الله - فى «التحبير» فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [الآية: ٣]: «إنهما رسما فى سائر المصاحف كلمة واحدة، ولم يفصلوا بين الضمير بالألف»، وأسند إلى القاسم بن سلام قال: «ورأيتهما فى الإمام مصحف عثمان - رضى الله عنه - موصولين بغير ألف»، قال الحافظ: «وهذا مذهب أئمة القراء فيهما، إلا ما روى عن حمزة أنه كان يجعلهما حرفين، ويقف على ﴿كالوا﴾ و﴿وزنوا﴾ ويبتدئ ﴿هم﴾، وهو مذهب عيسى بن عمر الثقفى النحوى[(١)].

ثم قال الحافظ بعد كلام: «فموضع (هم) - على قول عيسى - رفع على التوكيد لما فى (كالوا)، و (وزنوا) كما تقول فى الكلام: قاموا هم، وقعدوا هم.

قال: «ويجوز أن يكون الكلام انقطع عند قوله: ﴿وزنوا﴾ ثم ابتدأ: ﴿هم يخسرون﴾ انتهى، والله جل جلاله وتقدس كماله أعلم وأحكم.

سورة الغاشية

قال الحافظ - رحمه الله - فى ترجمة: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الآية: ٢٢]: «وحمزة بخلاف عن خلاد».

---

(١) هو عيسى بن عمر، العلامة، إمام النحو، أبو عمر الثقفى البصرى.
روى عن: الحسن، وعون بن عبد الله بن عتبة، وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى، وعاصم الجحدرى، وطائفة.
أخذ عنه: الأصمعى، وشجاع البلخى، وعلى بن نصر الجهضمى، وهارون الأعور، والخليل بن أحمد، وعبيد بن عقيل، والعباس بن بكار، وولاؤه لبنى مخزوم، نزل فى ثقيف فاشتهر بهم، وكان صاحب فصاحة وتقعر وتشدق فى خطابه، وكان صديقًا لأبى عمرو بن العلاء، وقد أخذ القراءة عرضًا عن عبد الله بن أبى إسحاق، وابن كثير المكى، وصنف فى النحو كتابى: (الإكمال) و (الجامع)، وكان صاحب افتخار بنفسه، قال مرة لأبى عمرو: أنا أفصح من معد بن عدنان.
قال يحيى بن معين: هو بصرى ثقة.
أرخ القفطى وابن خلكان موته فى سنة تسع وأربعين ومائة. قال الذهبى: أراه وهمًا؛ فإن سيبويه جالسه، وأخذ عنه، ولعله بقى إلى بعد الستين ومائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠٠)، شذرات الذهب (١/ ٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٢٣-٢٢٤)، بغية الوعاة (٢/ ٢٣٧-٢٣٨)، طبقات القراء لابن الجزرى (١/ ٦١٣)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٦-٤٨٨).

يعنى أن خلادا قرأ بين الصاد والزاى، وهى قراءة الحافظ على أبى الحسن، وقرأ أيضا بالصاد الخالصة، وهى قراءة الحافظ على أبى الفتح، ولم يذكر الشيخ والإمام عن خلاد إلا بين الصاد والزاى خاصة، والله سبحانه وبحمده أعلم وأحكم.

سورة الفجر

قال الحافظ - رحمه الله - فى آخر السورة: «وقد روى عن قنبل إثباتها فى الحالين».

لم يذكر الشيخ والإمام عن قنبل إثباتها فى الوقف.

قال الحافظ - رحمه الله -: «وخير أبو عمرو فيهما . . .»

إلى آخره.

ذكر الشيخ «التخيير»، وأن المشهور عنه الحذف.

ولم يذكر الإمام عنه إلا الحذف، والله عز وجل جلاله أعلم.

سورة العلق

قال الحافظ - رحمه الله -: «قرأ قنبل ﴿أن رَأَهُ﴾ [٧] بالقصر».

وافقه الشيخ على ذلك وقال الإمام: بالمد وبالقصر.

وقال الشيخ أيضا: «إن أبا الطيب كان يأخذ لقنبل بالوجهين»، ثم قال: «وبالوجهين قرأت لقنبل»، والله عز جلاله وتقدست أسماؤه أعلم وأحكم.

سورة الكافرين

قال الحافظ - رحمه الله -: «وهو المشهور عن البزى وبه آخذ».

يعنى بإسكان الياء، وذكر الشيخ والإمام بالوجهين عن البزى مطلقا من غير ترجيح.

والله لا إله إلا هو العظيم الحليم العزيز الكريم أعلم وأحكم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

باب ذكر التكبير

مسألة

لفظ التكبير: «الله أكبر»، هذا قول الإمام فى «الكافى»، وبه قرأ الشيخ وقال: «وهو المأخوذ به فى الأمصار».

وكذلك قال الحافظ: إنه قرأ على الفارسى وعلى أبى الحسن، وزاد الحافظ - أيضا - التهليل قبل التكبير، وهو: «لا إله إلا الله والله أكبر»، وبهذا قرأ الحافظ

على أبى الفتح وحكاه الشيخ.

مسألة فى حكم الوصل والفصل

حاصل ما ذكره الشيخ فى ذلك وجهان:

أحدهما: وصل آخر السورة بالتكبير، ووصل التكبير بالبسملة، ووصل البسملة بالسورة الثانية.

قال فى «المفردات»: «وهذا هو المشهور».

والوجه الثانى: أن يسكت على آخر السورة، ثم يبدأ بالتكبير موصولا بالبسملة موصولة بأول السورة الثانية؛ فيكون السكت فى موضع واحد.

ومنع السكت بين التكبير والبسملة، وبين البسملة والسورة الثانية.

وحكى فى السكت بين آخر السورة والتكبير أنه يكون بقطع وبغير قطع، وأما الإمام فنص على جواز القطع على آخر السورة والابتداء بالتكبير، وهذا الوجه موافق للوجه الثانى المذكور عن الشيخ، ونص أيضا الإمام على جواز القطع على التكبير والابتداء بالبسملة، ويريد - والله سبحانه أعلم -: مع وصل التكبير بآخر السورة، وهذا الوجه مخالف لما منع الشيخ ومنع الإمام من قطع البسملة مع السورة إذا وصلت بالتكبير ووصل التكبير بآخر السورة، وهذا الوجه لا ينبغى أن يكون فى منعه خلاف، وأما الحافظ فقال: «يصل التكبير بآخر السورة».

ثم قال: «وإن شاء قطع وبدأ بالتسمية موصولة بأول السورة».

وهذا الوجه يوافق الوجه الذى أجاز الإمام.

قال الحافظ: «وإن شاء وصل التكبير بالتسمية، ووصل التسمية بأول السورة».

قال العبد: ظاهر قوله أنه بنى هذا الوجه والذى قبله على كون التكبير موصولا بآخر السورة؛ فيكون هذا الوجه موافقا للوجه الأول المذكور عن الشيخ.

ثم قال الحافظ: «ولا يجوز القطع على التسمية إذا وصلت بالتكبير».

يعنى مع كون التكبير موصولا بآخر السورة، وهذا الوجه هو الذى نص الإمام على منعه.

ثم قال الحافظ: «وكان بعض أهل الأداء يقطع آخر السورة، ثم يبتدئ بالتكبير موصولا بالتسمية، وكذلك روى النقاش عن أبى ربيعة عن البزى، وبذلك قرأت

على الفارسى عنه».

وهذا الوجه يوافق ما ذكره الإمام أولا والشيخ ثانيا.

قال الحافظ - رحمه الله -: «والأحاديث الواردة عن المكيين بالتكبير دالة على ما ابتدأنا به» يريد وصل التكبير بآخر السورة، قال: «لأن فيها «مع» وهى تدل على الصحبة والاجتماع».

* * *

فهرس الموضوعات

